شروح التلخيص

نشر
أدب الحوزة

شروح التلخيص

﴿ وهي مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني ﴾
﴿ ومواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي ﴾
(وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي)

« وقد وضع بالهامش »

كتاب الايضاح لمؤلف التلخيص جعله كالشرح له وحاشية الدسوقي على شرح السعد

« تنبيه »

﴿ قد بدأنا في صلب الصفحة بشرح السعد * وثنينا بمواهب الفتاح * وثلثنا بعروس الأفراح * وصدرنا الهامش بالايضاح * و بعده حاشية الدسوقي ﴾

« ملاحظة »

لما كانت هذه الشروح من أجل الشروح على تلخيص المفتاح صُرف النفس والنفيس حتى جمعت من أقاصي البلدان وطبعت مرتبة ترتيبا بديعا لم يسبق له نظير حيث جمعت كلها في صفحة واحدة مفصولا بعضها عن بعض بجداول مع اتفاق ابحاثها

الجُزءُ الأوّل

نَشرُ أدَبِ الحوزَة

بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(حمدا) لمن أبان المعانى بأساليب البيان. وأبدع فى مقتضى أحوال الموجودات لطائف أبرزت دلائل وحدته الى العيان . وتنزه عن الحاجة الى شرح غامض الكلام وتلخيصه. و بيده مفتاح العلوم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

قال الشيخ الامام العالم العلامة حجة الاسلام مفتى الانام أوحد الفصحاء والبلغاء شيخ النحاة والادباء كنز المحققين وسيف المناظرين بهاء الملة والدين أبو حامد أحمد ابن سيدنا ومولانا قاضى القضاة بقية المجتهدين ولسان المتكلمين تقى الدين السبكى تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته: الحمد لله الذى فتق عن بديع المعانى لسان أهل البيان. ورتق الافواه عن تفسير المثانى الى أن فتحها بلاغة آل عدنان ومحق ببراعة كتابه العربى وأسنة دينه القوى ما خالفهما من جدال اللسان وجلاد السنان ورزق الفصاحة المحمدية من الحكمة البالغة ما مزق حكم اليونان. نحمده على نعمتى الانشاء والاعادة. ونشكره

(بسم الله الرحمن الرحيم)
قال الشيخ الامام العالم العلامة خطيب الخطباء مفتى المسلمين جلال الدين أبو عبد الله محمد بن قاضى القضاة سعد الدين أبى محمد عبد الرحمن بن امام الدين أبى حفص عمر القزوينى الشافعى متع الله المسلمين بحياته وأحسن عقباه * الحمد لله رب العالمين وصلاته على محمد وعلى آل محمد أجمعين * (أما بعد) * فهذا كتاب فى علم البلاغة وتوابعها ترجمته بالايضاح وجعلته على

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله العلى الأعلى * موجد الاشياء بعد فنائها فله المجد الأسنى * أحمده على ما ألهمناه من معانى البيان * وعلمنا من لوامع التبيان * وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك المنان * وأشهد أن محمدا عبده ورسوله سيد ولد عدنان * صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين أعجزوا ببلاغتهم فرسان البلغاء فى كل ميدان * وبعد فيقول العبد الفقير * المضطر لاحسان ربه القدير * محمد بن محمد عرفة الدسوقى نظر الله بعين لطفه اليه * وغفر له ولوالديه * هذه فوائد شريفه * وتقييدات لطيفه * على شرح العلامة الثانى * سعد الملة والدين التفتازانى * لتلخيص المفتاح * اقتطفتها من تقارير مشايخنا المحققين * ومن زبد أرباب الحواشى والشارحين * وان لم أكن من فرسان هذا الميدان * لكن رجوت العفو بدعوة صالح من الاخوان * وبالله أستعين وعليه التكلان * فى سلوك سبيل الرشاد فى كل شان * قال نفعنا الله به * (بسم الله الرحمن الرحيم) ينبغى التكلم على هذه الجملة بما يتعلق بها من الفنون الثلاثة التى صنف فيها هذا الكتاب كما هو اللائق بالشارع فى كل فن لما قيل ان ترك التكلم شكرا

ترتيب مختصري الذي سميته تلخيص المفتاح وبسطت فيه القول ليكون كالشرح له فاوضحت مواضعه المشكلة وفصلت معانيه المجملة وعمدت الى ماخلا عنه المختصر مما تضمنه مفتاح العلوم والى ماخلا عنه المفتاح من كلام الشيخ الامام عبد القاهر الجرجاني

عليها إما تقصير أو قصور فنقول * يتعلق بها من فن المعاني وهو الباحث عن مقتضيات الاحوال مبحثان * الاول أن مقتضى الحال تقدير التعلق مؤخرا لافادة الاهتمام باسمه تعالى لان المقام مقام استعانة بالله ولافادة القصر والقصر إما قصر افراد وهو يخاطب به من يعتقد الشركة وقصر قلب ويخاطب به من يعتقد العكس وقصر تعيين ويخاطب به الشاك فالقصر هنا ينظر فيه لاحوال المخاطبين فهو قصر قلب إن كانوا يعتقدون أن البركة تحصل بالابتداء بغير اسم الله سبحانه (٣) وتعالى وقصر إفراد ان اعتقدوا أنها تحصل بالابتداء باسم الله واسم غيره وقصر تعيين ان شكوا فى حصول البركة بأى لكن هذا الثالث بعيد * المبحث الثانى أن مقتضى الحال قطع الصفات أعنى الرحمن الرحيم لان المقام مقام ثناء وقد نصوا على أن النعوت اذا كان المقصود منها المدح فالاولى قطعها لان فى قطعها دلالة على أن النعوت متعين بدونها وانما أتى بها لمجرد المدح لكن لا يخفاك أن الوارد فى القرآن والسنة الاتباع وحينئذ فتكون مخالفة مقتضى الحال لما فى الاتباع من الجرى على الاصل اذ الاصل عدم القطع ثم اذا قطعت تلك الصفات على تقدير هو أو أعنى كانت الجملة مفصولة فيقال ما سبب الفصل دون الوصل فيقال سببه أنه لم يقصد التشريك بين الجملتين فى حكم من الاحكام المقتضى ذلك الوصل أو يقال سببه أن بين الجملتين كمال الانقطاع وذلك لان جملة أؤلف باسم الله خبرية بالنظر لصدرها وجملة هو الرحمن مثلا لانشاء المدح ومتى كان بين الجملتين كمال انقطاع تعين الفصل كما يأتى ان شاء الله تعالى * وأما مايتعلق بها من علم البيان الباحث عن حال اللفظ من حيث الحقيقة والمجاز والكناية فخمسة مباحث * الاول الباء حقيقتها الالصاق وهو حقيقى كأمسكت بزيد اذا قبضت على شئ من جسمه أو على مايحبسه من يد أو نحوه ومجازى نحو مررت بزيد أى ألصقت مرورى بمكان يقرب من زيد وهى هنا للاستعانة وحيث كانت هنا كذلك فتكون استعارة تبعية وتقريرها أن يقال شبه الارتباط على وجه الاستعانة بالارتباط على وجه الالصاق بجامع مطلق الارتباط فى كل فسرى التشبيه للجزئيات فاستعيرت الباء الموضوعة للالصاق الجزئى للاستعانة الجزئية على طريق الاستعارة التبعية ولك أن تجعلها من قبيل المجاز المرسل علاقته الاطلاق والتقييد وذلك أن الباء موضوعة للارتباط

لتكريم من شاء بنفى الجهالة عنه وتمحيصه والصلاة والسلام على من ظهر سعد الدين بظهوره سيدنا ومولانا محمد الذى ببلاغة كتابه وفصاحته انبسطت على البسيطة سواطع نوره وعلى آله وصحابته الوارثين عنه بديع المعانى والالفاظ. الذين هم لحقيقة كلامه ومجازه كفلاء بالبيان والاحتفاظ

﴿ أما بعد ﴾ فان أمر العلم قبل هذا متضائل الحجة متضايق المحجة حين معالمه موسومة بالاندراس ورجوع الحشاشة اليه من روحه بادية الاياس لتضاعف أهوال على معاشره تشيب النواصى. بشغل كل عن نفسه بكثرة مايقاسى. ولترادف فاقات كاسرة لعزماتهم أشد من كسر الهام العواصى فهى بحيث تذوب لها الجنادل الصم القواسى. حتى صار من هو منهم أهل لاقتناص أزاهره وجدير بنظم فرائد جواهره منبوذا بالعراء. ملزوم أفنية الورى. منقطع المدد. فى تلك المدد. لا يأوى له أحد. فهام حزب أهل العلم فى ظلمات الافتقار. وطال عليهم ليل الالغاء والاحتقار. الى أن تداركهم نعمة من ربهم بطلوع طالع السعادة لحزبهم وذلك بظهور الدولة الشريفة. الولوية الهاشمية الاسماعيلية. فاذا بدور عزهم طالعة مسفرة. واذا وجوه أفراحهم ضاحكة مستبشرة. فذهبوا حينئذ فى العلوم كل مذهب ونسموا فى المدارك أعلى مايطلب فعمت مجالس التدريس مساجدهم. وغشيت رحمة التعاطى للفهوم معاهدهم. فصارت حجج العلم لديهم تتمايل اتضاحا. وشبهات الجهل فى جانبهم تتضاءل افتضاحا. ولم يزالوا فى الارتقاء فى تلك المدارج. وفى التنافس فيها دائما طلبا لسلوك أعدل المناهج. الى أن بلغوا أعلى مراتب الانشاء والتأليف. فصاروا بعد التعلم والتعرف رؤس التعاليم والتعاريف. ثم زادهم من لايخيب لآمل أمله. ولا يبطل لعامل مؤمن عمله. نعمة منه بأن جعل خليفته فيهم هو المنصور بالله تعالى مولانا اسماعيل. رأس أملاك العصر وهامة القماعيل. وجعله ملاحظا لهم بعين الاجلال

شكرا ورد به الخبر المسند فتصدر عن مبتداه بمنتهى السعادة ونشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة تشتمل على جناح القلب فتسكن بمد النصر لها يرى بشرر كالقصر. وتنكس حصون الشرك بملائكة السبع الطباق لما شيد لها النفى والاثبات من القصر. وتفتح عند موازنة الاعمال باب الغفران بعد المفاضلة. وتتحف بالجبر اذا بدت من كتاب السيئات تخاريج المقابلة. ونشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله صاحب الفصل والوصل فى الواقعة اذا وقف الصف يوم الحشر. والمسند اليه الشفاعة اذا التفت الساق بالساق واشتد كرب ذلك اللف والنشر ﷺ وعلى آل محمد وصحبه الذين اغتدوا باستخدامه لهم ملوكا يستعبدون معالى الصفات وارتدوا ملابس التقوى بتجريد قلوب لم يكن لها الى غيره التفات واقتدوا به فهم فى التشبيه كالنجوم لأن محاسن الامة

رحمه الله فى كتابيه دلائل الاعجاز وأسرار البلاغة والى ماتيسر النظر فيه من كلام غيرهما فاستخرجت زبدة ذلك كله وهذبتها ورتبتها حتى استقر كل شئ منها فى محله وأضفت الى ذلك ما أدى اليه فكرى ولم أجده لغيرى فجاء بحمد الله جامعا لأشتات هذا العلم واليه

المقيد بالالصاق فأطلقت عن ذلك واستعملت فى الارتباط على وجه الاستعانة فهو مجاز مرسل بمرتبتين علاقته ماذكر هذا اذا كان استعمال الباء فى الاستعانة من حيث خصوصها وأما ان كان الاستعمال فيها من حيث انها جزئى من جزئيات مطلق الارتباط كان المجاز بمرتبة وهى الاطلاق على ما فيه من الخلاف ثم حيث نقلت الباء من معناه الأصلى وهو الالصاق للاستعانة فحق الاستعانة أن تكون بالذات لا بالاسم وهنا قد جعلها (٤) بالاسم فيكون ذلك مجازا على مجاز أما المجاز المبنى عليه فقد علمته وأما المبنى فتقريره أن يقال شبه الارتباط الواقع بين مطلق مستعان فيه واسم المستعان به بالارتباط الواقع بين مطلق مستعان فيه وذات المستعان به فسرى التشبيه للجزئيات فاستعيرت الباء الموضوعة للارتباط بين المستعان فيه ونفس المستعان به الخاصين للارتباط بين المستعان فيه واسم المستعان به الخاصين على طريق الاستعارة التبعية هذا وقد وقع خلاف فى بناء المجاز على المجاز فقال بعضهم بمنعه لان فيه أخذ الشىء من غير مالكه لان الحق فى اللفظ انما هو للمعنى الحقيقى والمجازى أخذه تطفلا وقال بعضهم بالجواز لان اللفظ لما نقل للمعنى المجازى بالعلاقة صار كأنه موضوع له خصوصا وقد قالوا ان المجاز موضوع بالوضع النوعى وجعل من ذلك قوله تعالى ولكن لاتواعدوهن سرا فان السر ضد الجهر ثم أطلق على الوطء مجازا لأنه لا يكون غالبا الا سرا ثم استعمل اللفظ فى سببه وهو العقد وحينئذ فاستعمال السر فى العقد مجاز مبنى على مجاز ثم اعلم أنه على القول بالجواز تعتبر علاقة المجاز الثانى بينه و بين المجاز الأول لا بينه و بين المعنى الحقيقى ※ البحث الثانى الجار والمجرور فى البسملة متعلق بمحذوف وحينئذ ففيها مجاز بالحذف بناء على قول من يقول ان الحذف مجاز مطلقا وأما على قول من يقول ليس بمجاز مطلقا وكذا على قول من يقول انه مجاز اذا تغير بسببه اعراب الباقى كما فى قوله تعالى واسأل القرية فليس فيها مجاز وسيأتى أن المجاز بالحذف ليس من قسم المجاز المعرف بأنه الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له الخ بل قسم آخر ※ البحث الثالث اضافة اسم الى الله حقيقية ان أريد من لفظ الجلالة الذات وعليه يأتى ما مر من بناء المجاز على المجاز وأما ان أريد منه اللفظ فهى بيانية والاضافة البيانية مجاز بالاستعارة عندهم لان الاضافة البيانية مقابلة للحقيقية والاضافة نسبة جزئية بمنزلة معنى

والتوقير. رءوفا بهم رأفة الوالد بولده الصغير. خافضا لهم جناح رحمته. حافظا لهم من الاهانة بسطوته. مادا عليهم سرادقات عزته. يزيد لمحسنهم فى الاحسان. ويتجاوز عن مسيئهم بالعفو والامتنان. قد كفاهم مهمات دنياهم. وأنعش لنيل المعالى قواهم. آمنهم من الخوف بحسن ما أظهره. وفتح لهم منافع الدين والدنيا بصفاء ما أضمره. خلد الله تعالى ملكه. وأدام حسن سيرته فيما ملكه. ومن قال آمين آمنه الله تعالى فى العاجل والآجل. فان هذا دعاء للبرية شامل. ثم إن من بركات هذه الدولة السعيده. ومن لطائف ميامينها العديده. أن فتح لى فى انشاء عدة من المؤلفات. فى فنون وعلوم مختلفات. وذلك بعد أن تماطيت جملة. وافرة من العلوم مع غصن دوحة هذه الدولة الانضر. ونجم أفلاكها الذى هو أبهى وأزهر. عالمها المحقق. وفيد أوابدها المدقق. مولانا محمد بن اسماعيل. لازال هو وأهله مبلغين جميع المقاصد الخيرية بلا تغيير ولا تبديل. فأشار الى بالتأليف واشارته فتح وغنم. وامتثال أمره مساعدة وحتم. فكان هذا الشرح من جملتها ومما يجب الثناء به على المولى تبارك وتعالى المعين على انشائه. فهو الهادى للعبد الى مراشده الدينية والدنيوية ليشتغل بها بصدق نيته واعتنائه. وسبب ذلك مع سابق المشيئة واشارة من ذكر أن شرف علم البيان مما لا اختلاف فيه. بحيث لا يتصور فى تقريره الشبهة لما ينافيه. ثم إن من أحكم كتبه المتداولات الكتاب المسمى بتلخيص المفتاح. فان فيه من اللطائف والمعانى مالا تحيط بتحريره الحواشى والشراح. ثم ان الامام سعد الدين رحمه الله تعالى ممن صرف عنان العناية لشرح معانيه. وتصدى لاستخراج لطائف مبانيه. فوضع عليه مختصرا ومطولا. وكان المختصر من الشرحين لمتعاطيه ملجأ ومعولا. ولما وفقت بعون الله تعالى لقراءة ذلك الشرح مررت فيه على غوامض ربما تعتاص على بعض

منهم استعارة والهم اضافات صلاة جارية على الخطاب المنصف والاسلوب الحكيم. حاوية لتمام الاتصال بالصراط المستقيم. وسلم تسليما يعلن به اللسان الظاهر. ويبطن القلب من اعتباره للتناسب مايساعده مقتضى الظاهر. ماخفقت للبلاغة راية مجد فى بنى غالب بن فهر. وتعلقت بأزمة الفصاحة أهل مصر. لما لهم من نسب وصهر. (أما بعد) فان تلخيص المفتاح فى علم البلاغة وتوابعها باجماع من وقف عليه واتفاق من صرف العناية اليه أنفع كتاب فى هذا العلم صنف. وأجمع مختصر فيه على مقدار حجمه ألف. ولم أزل مشغوفا بهذا الفن وله محبا. مشغول الخاطر بالعزم على التجرد اليه وان كنت على غيره من العلوم مكبا. منذ أبرزتنى الارادة الى الوجود ابراز الهلال. وبشرتنى حال المولد بالبلوغ لهذا العلم براعة الاستهلال. وآذنتنى القراسة أن حسن التخلص حينئذ انما كان كناية عن

أرغب أن يجعله نافعا لمن نظر فيه من أولى الفهم وهو حسبي ونعم الوكيل

الحرف والاستعارة فى معنى الحرف تبعية فكذا ما كان بمنزلته. وتقريرها أن تقول ان هيئة الاضافة موضوعة لتخصيص الاول بالثانى أو تعريفه به فاستعملت هنا فى تبيين الثانى للاول بأن شبه مطلق نسبة شئ لشئ على أن الثانى مبين للاول بمطلق نسبة شئ لشئ على أن الثانى مخصص أو معرف للاول بجامع مطلق التعلق فى كل فسرى التشبيه للجزئيات فاستعير صورة الاضافة الموضوعة للنسبة الجزئية المفيدة للتعريف والتخصيص للنسبة الجزئية المفيدة للبيان على سبيل الاستعارة (٥) التصريحية التبعية * البحث الرابع لفظ الجلالة علم على الذات العلية علم شخصى لا جنسى وقد اختلف فى الاعلام الشخصية فقيل انها حقيقة لأنها استعملت فيما وضعت له وقيل انها واسطة بين الحقيقة والمجاز لانهما من خواص الامور الكلية والأعلام الشخصية موضوعة لمعان جزئية فعلى القول الأول لفظ الجلالة حقيقة وعلى الثانى لا حقيقة ولا مجاز بل واسطة بينهما * البحث الخامس حقيقة الرحمة رقة فى القلب وانعطاف تقتضى التفضل والاحسان وهى مستحيلة عليه سبحانه وتعالى فيراد منها لازمها وهو التفضل والاحسان واشتق منها بهذه المعنى رحمان ورحيم بمعنى متفضل ومحسن فهو مجاز مرسل تبعى لان التجوز فيهما تابع للتجوز فى أصلهما وذكر بعضهم أنه يصح أن يكون فى الكلام استعارة تمثيلية بأن يقال شبه حال الله مع عباده فى ايصاله لهم جلائل النعم ودقائقها بحال ملك رق قلبه على رعيته فأوصلهم انعامه بجامع أن كلا حالة عظيم مستول على ضعيف بدلهم باحسانه واستعير اللفظ الدال على المشبه به للمشبه * وأورد عليه أن اللفظ المستعار فى التمثيلية لابد أن يكون مركبا كما فى انى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى وما هنا مفرد وأجيب بأنه يجوز أن يقتصر على بعض المفردات ويرمز به إلى المركب على أن المشترط فى اللفظ منها إنما هو مطلق تركيب وهو حاصل بالرحمن الرحيم وليس بلازم أن يكون تركيب جملة واعترض بأن المشبه به شأنه أن يكون أقوى من المشبه وجعل حال الملك أقوى من حال الله لا يتم وأجيب بأنه ليس المراد القوة بحسب الحقيقة ونفس الامر فقط بل القوة ولو بالاعتبار كما هنا فحال الملك باعتبار مشاهدتها للقاصرين أقوى واعترض أيضا بأن استعارة اللفظ من

الافهام ومحال كثيرة تفتقر لا محالة إلى مزيد من الكلام وأكثرها لا يكفى فيه ما فى المطول. بل يحتاج إلى خارج عما فى ذلك الشرح من بيان أو زيادة بها يتكمل. فرأيت أن أضع عليه شرحا يكون لذلك المختصر مجاز بالقصد بيان عويصه. مع زيادة فوائد وأبحاث تتعلق بالحل تكميلا لتحقيقه وتلخيصه. فيكون للمتن شرحا. وللشرح بسطا وفتحا. فان وجد فيه مطالعه زيادة بسط فى التعبير. أو تكرارا للبيان للمعنى فى أثناء التقرير والتصوير. فلا ينبغى له أن يعده من اللغو الذى لا يعرج عليه. ومن التطويل

مقتضى الحال وتعريضا بحقيقة ما سيكون من ادراك الآمال

أتانى هواها قبل أن أعرف الهوى * فصادف قلبا خاليا فتمكنا

إلى أن أعربت عن حال التمييز. وبلغت ما تنازع اليه النفس من الاشتغال بمنقاته ما بين مطنب ووجيز. فلم أطلع للمتأخرين فيه على تصنيف محكم تقر بتهذيبه العين ولا وقفت لهم فيه على تأليف مجمل أو مفصل أشاهد صحاح معانيه فلا أطلب أثرا بعد عين أما أهل بلادنا فهم مستغنون عن ذلك بما طبعهم الله تعالى عليه من الذوق السليم. والفهم المستقيم. والاذهان التى هى أرق من النسيم. وألطف من ماء الحياة فى المحيا الوسيم أكسبهم النيل تلك الحلاوه. وأشار اليهم بأصبعه فظهرت عليهم هذه الطلاوه. فهم يدركون بطباعهم ما أفنت فيه العلماء فضلا عن الأعمار الأعمار. ويرون فى مرآة قلوبهم الصقيلة ما احتجب من الاسرار خلف الاستار.

والسيف ما لم يلف فيه صيقل * من طبعه لم ينتفع بصقال

فيا لها غنيمة لم يوجف عليها من خيل ولا ركاب. ولم يزحف اليها بعدو عدية ولا بلحاق لاحق وانسكاب سكاب. فلذلك صرفوا هممهم الى العلوم التى هى نتيجة أو مادة لعلم البيان. كاللغة والنحو والفقه والحديث وتفسير القرآن. وأما أهل بلاد الشرق الذين لهم اليد الطولى فى العلوم ولا سيما العلوم العقلية والمنطق فاستوفوا هممهم الشامخة فى تحصيله. واستولوا بجدهم على جملته وتفصيله. ووردوا مناهل هذا العلم فصدروا من عنها بملء مسجلهم. وكيف لا وقد أجلبوا عليه بخيلهم ورجلهم. فهنالك عمروا منه كل دارس. وعبروا من حصونه المشيدة ما رفعنه الحارس. وبلغوا عنان السماء فى طلبه ولو كان الدين بالثريا لناله رجال من فارس. إلى أن خرج عنهم المفتاح فكأن الباب أغلق دونهم وظهر من مشكاة بلاد الغرب المصباح فكأنما حيل بينه وبينهم وأدارت المنون على قطبهم الدوائر. فتعطلت بوفاته من علومه أفواه المحابر وبطون الدفاتر. وانقطعت زهراتهم الطيبة عن المقتطف. وتسلط على العضد لسان من يعرف كيف تؤكل الكتف. فلم نظفر بعد هؤلاء الأئمة رحمهم الله تعالى من أهل تلك البلاد بمن مخض هذا العلم فألقى للطالب زبدته. ومخض النصح فنشر على أعطاف العارى بردته. ولا حملت

الذى لايلتفت فى الشرح اليه. بل يعده من مناسبه. ومما يكون مرغوبا لطالبه . لانه غير خال من حكمة اما لصعوبة المعنى فأريد اظهاره فى غير ماقالب ليتضح على الوجه الاكمل أو لتوقف كمال البيان على ماسبق فأريد كفاية مؤنة المراجعة لان ذلك هو السبيل الأعدل أو لغير ذلك مما يدركه اللبيب. و يعده المنصف من القصد الحسن العجيب. وحيث كان هذا هو المقصود من تأسيس بنيته ناسب أن أضيف إلى ذلك أولا شرح خطبته .وعلى مطالعه نسبة صوابه الى الله تعالى الموفق له

قبول القبول اليناعنهم بطاقه. ولاحصلت للمتطلعين لهذا العلم على تلك الأبواب طاقه. ولارأينابعد أن انطمست تلك الشموس المشرقه. واندرست طبقة تحرى الفرقه . ولم يبق الارسوم هى من فضائلهم مسترقه. من أطلع غصن قلمه من روض الاذهان زهرة على ورقه. ولا من عاق شنه بطبقتهم فيقال وافق شن طبقه. بل ركدت بينهم فى هذا الزمان ريحه . وخبت مصابيحه. وناداهم الأدب سوا كم أعنى ورب كلة تقول دعنى

وما بعض الاقامة فى ديار * يهان بها الفتى الا بلاء

فعند ذلك أزمع هذا العلم الترحل وآذن بالتحول

وإذا الكريم رأى الخمول نزيله * فى منزل فالرأى أن يتحولا

وفزع إلى مصر فألقى بها عصا التسيار. وأنشد من ناداهم من تلك الديار

أقمت بأرض مصر فلا ورائى * تخب بى الركاب ولا أمامى

ولقد وصل الينا من تلك البلاد على التلخيص شروح رحم الله مصنفيها فانهم ماتوا وهم أخيار و بيض وجوههم فى الآخرة كما سودهم بالمعالى فى هذه الدار. لاتنشرح لبعضها الصدور الضيقه. ولاتنفتح عندها مغلقه. ولاينقدح فيها زناد الفكر عن مسئلة محققه. يتناولون المعنى الواحد بالطرق المختلفه ويتناوبون المشكل والواضح على أسلوب واحد كلهم قد ألفه. لايخالف المتأخر منهم المتقدم الا بتغيير العباره. ولا يجدله على حل ماأشكل على غيره أو استشكال ماانفتح جساره. ولايطمع أن يذوق ماق الاستدراك من اللذه. ولاتطمح نفسه لأن يقال برز على من سبقه وبذه. بل يسرى خلف من تقدمه حتى فى الكلمة الفذة. و يسير اثره حذو القذة بالقذه . قصارى أحدهم أن يعزو أبياتا من الشواهد لقائليها. ويوسع الدائرة عا الايقام له وزن من تكميل ناقصها وانشاد ماقبلها وماليها . و ينشر للراغب مفردات الالفاظ من واضح كلام العرب. و يذكر ما لاحرج على مخالفه من اصطلاحات لبعض أهل الادب. ولايزيد فى شرح عبارة المصنف على الايضاح زينا وجد فيه أم شينا. فلو نطق التلخيص لئلا ماجئتم به هذه بضاعتنا ردت الينا. هذا والشرح يطول. والوقت ينفق ولم يكتب لطالب البيان وصول قد استفرغوا فى ذلك قوى أفكارهم واستوعبوا مدى أعمارهم فليت شعرى وقد انقضى العمر متى يسبحون فى اللجه. ويجنحون الى بياض المحجه. أبعد أن يشيب الغراب و يرجع الشباب الحائل. أم يصبرون الى أن تعود الى الدنيا القرون الاوائل

وحتى يؤوب القارظان كلاهما * وينشر فى القتلى كليب لوائل

وفى أية مدة يصلون الى تلك الانائف. ويحصلون على تلك الحقائق التى طاف بأركان بيتها من له حجر سليم ومقام كريم كل طائف

شىء لشىء تقتضى استعمال اللفظ فى المستعار منه وقد نصوا على أن الرحمن الرحيم مختصان بالله ولم يستعملا فى غيره وأجيب بأن الاستعمال فى المستعار منه ليس بلازم بل يكفى الوضع للمستعار منه الذى هو المعنى الحقيقى ولذا قال الشارح بجواز وجود مجازات لا حقائق لها *

وأما مايتعلق بها من البديع فاعلم أن فيها التورية وهى أن يطلق لفظ له معنيان قريب و بعيد و يراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية فقد أطلقت الرحمة وأريد بها التفضل والاحسان الذى هو معنى بعيد لها لانه مجازى اعتمادا على قرينة خفية وهو استحالة المعنى القريب الذى هو الرقة وفيها أيضا القول بالموجب و يقال له المذهب الكلامى وهو أن يساق المعنى بدليله كما فى قوله :

لولم تكن نية الجوزاء خدمته * لما رأيت عليها عقد منتطق

وكما فى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا و بيانه هنا أن قوله بسم الله الرحمن الرحيم فى قوة قولنا لا أبتدىء الا باسم الله لانه الرحمن الرحيم وفيها أيضا الاستخدام بناء على أن المراد من اسم الجلالة اللفظ وفى الرحمن ضمير يعود على الله باعتبار الذات وفيها التفات على مذهب السكاكى لان مقتضى الظاهر فى التوجه له تعالى الخطاب بأن يقال باسمك اللهم فعدل عن مقتضى الظاهر وقيل بسم الله الرحمن الرحيم وفيها أيضا الادماج وهو أن يضمن الكلام المسوق لغرض غرضا آخر كما فى قوله

أقلب فيه أجفانى كأنى * أعد بها على الدهر الذنوبا

و بيان ذلك هنا أن الغرض الاصلى من البسملة التبرك والاستعانة باسمه تعالى فبعد أن ذكر هذا الغرض منها أدمج فيها الثناء على الله بكونه رحمانا رحيما

نحمدك

ونسبة خطئه الى مؤلفه مع عذره بأن المؤلف غالبا يقع فى تأليفه ولو مع شدة التحقق بالعلوم سقطه وزلله ولما أملت اتمامه بعون الله تعالى وفضله على الوجه المشار اليه راجيا منه تعالى بلوغ المراد ومتوكلا به فى ذلك عليه ترجمته ﴿ بمواهب الفتاح فى شرح تلخيص المفتاح ﴾ وهذا أوان الشروع فى ذلك. وعلى الله الاتكال فى تحقيق ماهنالك (نحمدك) أى نصفك بالوصف الجميل الذى أنت أهله

لولا العقول لكان أدنى ضيغم ☆ أدنى الى شرف من الانسان

فكم من معضلة فى الكتاب يمرون عليها وهم عن حلاوة حلها معرضون. ومشكلة يصححون ألفاظها وهم لمعانى ممرضون. وكم أوردوا أسئلة وصارخ من التوفيق يناديهم لو قبل. ماهكذا تورد ياسعد الابل. وكم هتف بطائرهم هاتف من العقل بصوت شجى. هيهات ماهذا بعشك فادرجى. وكم عاود النظر فى شىء من هذه الشروح على سبيل التنزل مطالع. ثم ثنى طرفه وهو يقول ياخيبة المطامع. ويحلف صادقا انها لم تكتب الا بأطراف الاصابع. هنالك يعلم الطالب أنه أملى له فيما أملى عليه. وأنه فى مهمه مهمل لايجاب داعيه ولا يلتفت اليه

فلو أنشدت نعشا هناك بناته ☆ لمات ولم يسمع لها صوت منشد

وانما أحلت ذلك كله على سوء تصرف من لسان الناقل أو يد الناسخ وأحلت أن يصدر شىء منه عن المصنفين فانهم أرباب قدم فى العلم راسخ. ولله القائل

أخا العلم لا تعجل بعيب مصنف ☆ ولم تتيقن زلة منه تعرف

فكم أفسد الراوى كلاما بعقله ☆ وكم حرف المنقول قوم وصحفوا

(قوله نحمدك) أى نصفك بالجميل الذى أنت أهله لان الحمد الثناء بالجميل ومن المعلوم أن كل أوصافه جميلة فكأنه قال نصفك بكل صفة جميلة ثم ان ذكر نعمتى شرح الصدور وتنوير القلوب وان احتمل أن يكون لمجرد تعيين المحمود أو لمجرد براعة الاستهلال المتبادر منه أنه لأجل كونهما المحمود عليه والمعنى نحمدك يامن الخ لأجل هذين الوصفين لان الموصول مع صلته فى معنى المشتق وتعليق الحكم بالمشتق يؤذن بعلية المشتق منه وحينئذ فيرد مايقال ان هذا الحمد حمد وشكر فلم اختار التعبير بالحمد على التعبير بالشكر وأجيب بأنه انما اختار مادة الحمد على مادة الشكر لأمور ثلاثة ☆ الاول الاقتداء بالقرآن الاعظم الثانى العمل بحديث كل أمر ذى بال لايبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم على رواية ضم الدال الثالث أن الحمد اللغوى أظهر من الشكر بغير اللسان فى أداء المقصود لخفاء الاعتقاد واحتمال عمل الجوارح لغير الحمد فهو أظهر أنواعه ولذلك روى ماشكر الله عبد لم يحمده أى ماأظهر نعمته كل الاظهار وكشف عنها عبد لم يثن عليه باللفظ وان اعتقد وعمل فالمراد بالشكر فى الحديث اظهار النعمة ولا يرد أن زيادة النعم مترتبة على الشكر لقوله تعالى (لئن شكرتم لأزيدنكم) لانه ليس المراد بالشكر المقتضى لزيادة النعم فى الآية خصوص الشكر اللفظى أعنى الشكر بخصوص لفظه بل الشكر العرفى الشامل للثناء بغير لفظه وخدمة الاركان واعتقاد الجنان فى مقابلة النعمة واختارها على مادة المدح للأمرين الاولين وتنبيها على أنه تعالى فاعل مختار واختار الجملة الفعلية المضارعية على الاسمية والماضوية لافادتها لتجدد مضمونها على سبيل الدوام والاستمرار ليناسب الحمد المحمود عليه هنا وهو نعمة شرح الصدور للتلخيص المذكور وتنوير القلوب المتجدد ذلك وقتا بعد وقت بخلاف الماضوية فانها انما تدل على الحدوث فقط والاسمية تدل على الدوام فقط فلا يناسبان المحمود عليه هنا وأيضا المضارعية تدل على الامرين معا أعنى الحدوث الذى تدل عليه الماضوية وعلى الاستمرار الدالة عليه الاسمية وحينئذ فهى أشرف منهما كذا قيل ولكن اعترض بأن الاستمرار من وظائف الاسمية فقط كما يأتى الا أن يقال ان الذى تدل عليه الاسمية الاستمرار مجردا عن التجدد والذى تدل عليه الجملة المضارعية الاستمرار مع التجدد. ولما رأى بعض الاشياخ هذا الاشكال قرر أن الجملة الفعلية المضارعية تدل على الاستمرار من حيث القرائن وفيه أن الماضى كذلك يدل عليه بواسطة القرينة اللهم الا أن يقال قوة دلالة الماضى على الانقطاع تعارض القرينة فلم يعتبر فيه ذلك. بقى شىء آخر وهو أن الاستمرار التجددى لمضمون الجملة هنا محال لان الحمد ثناء وهو عرض يزول بمجرد حصوله. وأجيب بأن هذا دوام واستمرار تخييلى لاتحقيقى وأما جواب بعضهم بأن الدوام باعتبار الثواب ففيه نظر لان الدوام المدلول للجملة متعلق بمضمونها لا بالثواب فهو غير منظور له ☆ والنون فى قوله نحمدك يحتمل أن تكون للمعظم نفسه وأتى بها مع أنها تدل على العظمة المنافية لمقام التأليف وهو الذل والانكسار اظهارا لملزومها وهو تعظيم الله له فهو من باب التحدث بالنعمة الذى هو أولى من سلوك التواضع عند الفقهاء والمحدثين ويحتمل أنها للمتكلم ومعه غيره والمراد بالغير اخوانه الحامدون أو العلماء وأدخلهم معه فى الحمد إما لكون أمر الحمد عظيما لايقوم به الشخص الواحد فاستعان بهم عليه ومع ذلك لم يقوموا بحقه وإما

لتعود بركة الحمد عليهم شفقة منه عليهم كما تقرأ شيئا وتهدى ثوابه الى والديك فانه يحصل لك ولهم الثواب غاية الامر أنه نزل الشركة فى الحمد منزلة الشركة فى الثواب اقامة للسبب مقام المسبب و يحتمل أن المراد بالغير أجزاء ذاته فكأنه جعل كل جارحة بمنزلة شخص مستقل ادعاء لكن لا يخفى أن من جملة كل جزء موارد الحمد الثلاثة اللسان والجنان والاركان ومن المعلوم أن اسناد الفعل لآلته مجاز ولفاعله حقيقة فيكون اسناد الحمد للمتكلم حقيقة والى الموارد الثلاثة المذكورة مجازا فيلزم على ذلك الجمع بين الحقيقة والمجاز كما يقال باعتبار ذلك قطع باعتبار اسناد القطع الى القاطع والى آلته ولا بعد فيه على مذهب من جوز الجمع بين الحقيقة والمجاز وهذا ظاهر على جعل الجملة خبرية فان جعلت انشائية فى المعنى تعين أن تكون النون للعظمة لان انشاء الحمد بهذه الجملة لم يقع الا من المصنف فلا يتأتى أن تكون لانشاء الحمد منه ومن غيره الا على سبيل التنزيل * واعلم أنه اذا جعلت الجملة خبرية لفظا ومعنى حصل بها الحمد ضمنا فى ابتداء التأليف لان الاخبار عن حمد يقع منه يستلزم أن ذلك المحمود أهل لان يحمد وهذا يستلزم اتصافه بالجميل الذى هو حقيقة الحمد أو يقال هو اخبار عن حمد واقع بذلك الاخبار كما قيل في نحو أتكلم انه اخبار عن تكلم حصل به * وانما عدل عن اسم الجلالة الذى ورد التعبير به فى الكتاب والسنة فى مقام الحمد الى ضمير الخطاب لان اللائق بحال الحامد أن يلاحظ المحمود فى حال حمده حاضرا مشاهدا ليكون حمده على وجه الاحسان المفسر فى حديث الاحسان أن تعبد الله كأنك تراه ففى التعبير بالضمير المذكور اشارة الى أن الحامد بلغ مقام المشاهدة للمحمود بحيث حمده على وجه المخاطبة والمشافهة وانما آثر تأخير المفعول مع أن تقديمه يفيد الاختصاص لان تأخيره هو الاصل وللاشارة الى استغناء هذا الاختصاص عن البيان لوضوحه (قوله يامن) آثر يا الموضوعة لنداء البعيد مع أنه تعالى أقرب الينا من حبل الوريد اشارة الى علو مرتبة الحضرة العلية عن الحامد الملوث بالكدرات البشرية من الذنوب والآثام ولذا قال بعض الافاضل

العبد عبد وان تسامى * والمولى مولى وان تنزل

ولا يناقض هذا ما مر فى نكتة التعبير بكاف الخطاب لان البعد الرتبى بين الحق والخلق يصاحبه قوة الاقبال والتوجه اليه تعالى * واستعمل من فى الذات العلية مع أنها من المبهمات لورود الاذن فى اطلاقها عليه كتابا وسنة نحو سبحان الذى أسرى أفمن يخلق كمن لا يخلق وفى الحديث يامن احسانه فوق كل احسان يامن لا يعجزه شئ فمنع اطلاقها عليه تعالى فيه نظر (قوله شرح) الشرح فى الاصل الفتح والمراد به هنا التهيئة وقوله صدورنا جمع صدر بمعنى القلب من اطلاق المحل وارادة الحال وفى الحقيقة المهيأ للعلوم انما هو النفس بمعنى الروح لا القلب بمعنى المضغة الحالة فى الصدر فيراد بالقلب النفس والمعنى يامن هيأ أرواحنا القائمة بقلوبنا التى محلها منا الصدور ففيه مجاز بمرتبتين من اطلاق المحل على الحال فيهما. وتلخيص الكلام تنقيحه أى الاتيان به خالصا من الحشو والتطويل * والبيان هو الكلام الفصيح المعرب عما فى الضمير ثم انه لا بد من حذف فى الكلام والمعنى يامن هيأ أرواحنا لعلم كيفية تلخيص الكلام الفصيح وتنقيحه وتخليصه من الحشو والتطويل والقصور عن افهام المراد وانما احتجنا لذلك لان الذى تهيأ النفس لقبوله العلوم والمعارف

يامن شرح صدورنا لتلخيص البيان

(يامن) المشهور جواز الاطلاق لمن كما يشهد به قوله تعالى أفمن يخلق كمن لا يخلق وقوله ومن عنده علم الكتاب فلعل الخلاف المنقول عن صاحب المتوسط فى غير من فليس لايراد عبارته كبير ثمرة حينئذ (شرح) أى فتح (صدورنا) أى قلوبنا بتهيئتها (ا) لعلم كيفية (تلخيص) أى تنقيح وتهذيب (البيان

وكم ناسخ أضحى لمعنى مغيرا * وجاء بشئ لم يرده المصنف

فدانى ذلك على أن أشد جياد الحزم. وأمد ركاب العزم. الى شرح للتلخيص يحيى من هذا العلم الرفات. و يدرك منه ما فات. و يتطلى من مطالبه أقصاها. ولا يغادر صغيرة ولا كبيرة من أعمال مصنفيه الا أحصاها. و يجمع من شتاته ما تفرق شغر بغر. و يضم من شذوره الذهبية ما ذهب أيدى سبا وتمزق شذر مذر. و يفتض من أبكاره ما مضت عليه القرون. و يفض من ختامه ما انطوى على كل در مكنون. و ينسج على منوال التفهيم تفاصيل محرره. و يحوى من القصب ما أحرز المدى وأطرب. وسكرت عن تيمه أبصار قوم لم يذوقوا حل ألوانه المكرره. و يقدم للطلاب معمولا على نمط ما قلاه من المتحلين باستعمال الادب عام ولا خاص. محشوا بتآليف حبات من القلوب تصلح مسبرا طبقا عن طبق لدست الخواص. مختصا بصواب من مختار القول لانه معمول ومقدم وتقديم المعمول مفيد للاختصاص. و يكون واسطة بين مفتاح المشرق ومصباح المغرب. خليا من العصبيه حريا بالنسبة الى مصر فانها بقعة من عند الله مباركة طيبة لا شرقية ولا غربية فسبحان فالق إصباحها عن اعتدال يكون بين الحق والباطل فيصلا

وجاعل الشمس مصرا لا خفاء به * بين النهار و بين الليل قد فصلا

وكيف لا يدرك الفسطاط من هذا العلم المدى و يسلك فى ابراز حقائقه طرائق قددا و يستخرج من

ركابه

وقوله فى ايضاح المعانى يحتمل أن تكون فى بمعنى مع على حد قوله تعالى ادخلوا فى أمم أى نحمدك يامن هيأ قلوبنا للعلم بكيفية الاتيان لكلام الفصيح منقحا مصاحبا لايضاح المعانى أى معانى ذلك البيان وعلى هذا فالاتيان بلفظ فى التى بمعنى مع اشارة الى أن المقصود بالذات ايضاح المعانى وأما الاتيان بالكلام الفصيح منقحا فهو بالتبع لان مع تدخل على المتبوع ويحتمل أن تكون بمعنى لام التعليل متعلقة بتلخيص على حد قوله تعالى لمسكم فيما أفضتم فيه أى لاجل ما أفضتم فيه أو باقية على حالها متعلقة بمحذوف صفة لتلخيص أو للبيان وفى الكلام حذف والمعنى التلخيص الكائن أو البيان الكائن فى وقت ايضاح المعانى وحالته أو أنها بمعنى عند والمعنى يامن علمنا كيفية تلخيص البيان عند قصدنا ايضاح المعانى بذلك البيان ولا يخفى مافى كلام الشارح من الاحتراس اذ ربما يتوهم من تلخيص البيان عدم ايضاح معانيه فدفع ذلك التوهم بقوله فى ايضاح المعانى على حد قوله

فسقى ديارك غير مفسدها * صوب الربيع وديمة تهمى

ويحتمل أن يراد بالبيان والمعانى خصوص العلمين وحينئذ فى بمعنى مع * ولا يخفى مافى كلام الشارح من المحسنات البديعية ففى التعبير بشرح الصدور حسن الافتتاح لان شرح الصدور أصل لكل خير ففى افتتاح الكلام به ادخال السرور على السامع * وفيه أيضا براعة استهلال لانه يشير الى أن الكلام الآتى شرح وقوى البراعة بما ذكره بعد بقوله لتلخيص البيان وايضاح المعانى وفى ذكر التلخيص والايضاح والبيان ودلائل الاعجاز وأسرار البلاغة التى هى أسماء كتب فى هذا الفن الأولان للمصنف والثالث للطيبى والاخيران الشيخ عبد القاهر التوجيه وهو أن يوجه الكلام الى أسماء متلائمة ولو اصطلاحا كما فى قول علاء الدين الكندى

من أم بابك لم تبرح جوارحه * تروى أحاديث ما أوليت من منن
فالعين عن قرة والكف عن صلة * والقلب عن جابر والسمع عن حسن

(قوله ونور قلوبنا) التنوير ادخال النور فى القلب والمراد بالقلوب النفوس واللوامع جمع لامعة وهى الذات المضيئة كالشمس والقمر والنجوم * والتبيان هو الكلام الفصيح المقترن بدليل أو برهان فهو أخص من البيان * واضافة اللوامع للتبيان اما من قبيل اضافة المشبه به للمشبه أى بالتبيان الذى هو كالانجم اللوامع فى الاهتداء بكل وعلى هذا فأل فى التبيان للاستغراق فيكون جمعا فى المعنى فالملاءمة بين المشبه والمشبه به فى الجمعية حاصلة وحينئذ فلا يقال إن فيه تشبيه المفرد بالجمع وهو ممنوع أو يقال انه قصد المبالغة فى تشبيهه بجميع اللوامع حيث جعله مقاوما لجميعها وقولهم بالمنع محله مالم يقصد المبالغة فهما جوابان الاول بالمنع والثانى بالتسليم ويحتمل أن تكون الاضافة على حقيقتها والمراد باللوامع المعانى المفهومة بالتبيان على طريق الاستعارة التصريحية وعلى هذا فهو من اضافة المدلول للدال أو من اضافة الموصوف لصفته أى اللوامع البينة من اطلاق المصدر على اسم المفعول لان التبيان فى الاصل مصدر بين وهو بكسر التاء على غير قياس ونظيره فى الكسر شذوذا التلقاء وغيرهما بالفتح على القياس كالتذكار والتكرار وانما عبر الشارح بالبيان فى جانب شرح الصدور والتبيان فى جانب تنوير القلوب لان التبيان أبلغ من البيان لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى غالبا فهو بيان مع برهان وقيل مع كد خاطر واعمال قلب وتنوير القلب أقوى من شرح الصدر لان تنوير القلب ادخال النور فيه وشرحه فتحه والأبلغ أولى بالاقوى * وانما قدم شرح الصدور على تنويرها لانه وسيلته والوسيلة مقدمة على المقصود وهذا كله بحسب الاصل والا فالمراد بشرح الصدور وتنوير القلوب واحد ويدل له ماقالوه فى قوله تعالى أفمن شرح الله صدره للاسلام أى قذف فى قلبه نورا ينتفع به فان هذا يدل لما قلنا من أن شرح الصدر عبارة عن تنويره وحينئذ ففى العبارة تفنن أى ارتكاب فنين ونوعين من التعبير كذا قال بعضهم

فى ايضاح المعانى * ونور قلوبنا بلوامع التبيان

وهو المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير (فى ايضاح) يتعلق بتلخيص أى نحمدك يامن علمنا كيف نلخص البيان عند قصدنا الايضاح (المعانى) بذلك البيان (ونور قلوبنا) هو بمعنى شرح صدرنا الأن الاول فى علم كيفية التلخيص وهذا فى العلم مطلقا (بلوامع) متعلق بنور أى نحمدك يامن أذهب على قلوبنا الظلمة بسبب ايجاد المعانى المعلومة التى هى فى قلوبنا كالنجوم اللوامع أى الظاهرة الضوء فعلى هذا تكون اضافتها الى قوله (التبيان) من اضافة الموصوف الى الصفة لان المعلومات موصوفة

ركابه أفلاذ الأكباد. ويضم من جياده ماسرح فى البلاد بدداً. وهو قد اقتلع من تخوم خوارزم أساس البلاغه وأخذ زهرة أصفهان وأخلى ابن داود منها باعه وزفت اليه من ثم الخريدة بالاغانى وكفل لتيابو راليتيمة فكان كما دل عليه الخبر خير الغانى. واقتطع من جيد المغرب عقده. ورشق مصنفاته بسهام النقد فما أغنت عن ابن رشيق العمده. ونثر قلائد عقيانه. ونثر زهر آدابه عن أفنانه. واستولى على الذخيره. واستوفى محاسن أهل الجزيره. فلذلك رجوت أن تخرج طينته فى هذا العلم كتابا على على المقترين من العلم فيملأ صدورهم ملاءه. وأن يردما أخذه عباءة ملاءه. ثم أحجمت عن سلوك هذا السرى

(قوله من مطالع المثانى) حال من التبيان أو صفة له لان الجار والمجرور الواقع بعد المعرف بأل الجنسية يجوز فيه الامران ومن للسببية وهذا ترشيح للتشبيه على الاحتمال الاول والمعنى ونور قلوبنا بالتبيان الشبيه باللوامع كائنا ذلك التبيان أو الكائن بسبب تدبر مطالع المثانى وعلى الاحتمال الثانى يكون الجار والمجرور حالا أو صفة للوامع ترشيحا للاستعارة والمعنى ونور قلوبنا بمعانى التبيان حالة كونها ناشئة من مطالع المثانى فمن للابتداء وعلى هـــذا فمعانى التبيان معان أخر غير معانى القرآن استفيدت من ممارسته والمثانى بالثاء المثلثة كما فى النسخة التى صححها الشارح القرآن لان الاحكام والقصص فيه تثنت أى كررت أو لتكرر نزوله وهو جمع مثنى كمفعل اسم مكان أو مثنى بالتشديد من التثنية على غير قياس ❊ والمطالع جمع مطلع وهو فى الاصل اسم لمحل طلوع الكواكب والمراد به هنا ألفاظ القرآن فشبهت ألفاظ القرآن بمحل طلوع الكواكب بجامع أن كلا محل لطلوع مايهتدى به واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية واضافة مطالع للمثانى على هذا من اضافة الأجزاء للكل أو بيانية ويحتمل أن اضافة مطالع المثانى من اضافة المشبه به للمشبه كلجين الماء وليس فى الكلام استعارة (١٠) ❊ و بين المثانى والمعانى من المحسنات البديعية الجناس اللاحق لاختلافهما بحرفين متباعدين فى المخرج (قوله ونصلى الخ) لعله لم يأت بالسلام خطا اكتفاء باثباته له لفظا فلا يقال ان افراد الصلاة عن السلام مكروه أو أنه ترجح عنده القول بعدم كراهة الافراد (قوله على نبيك) بالهمز مأخوذ من النبأ وهو الخبر لانه مخبر عن الله بما بلغه الملك من الاحكام أو لاخباره الناس بأنه نبى فيحترم و بدون همز من النبوة وهى الرفعة لارتفاع رتبته وانما لم يقل على رسولك مع أن الرسالة أشرف لان الوصف بالنبوة أشهر استعمالا (قوله محمد) بدل أو عطف بيان من نبيك (قوله المؤيد) من التأييد وهو التقوية وهو نعت لمحمد لا لنبى لئلا يلزم تقديم غير النعت من التوابع عليه (قوله دلائل) جمع دليل على غير قياس كوصيد و وصائد لان شرط جمع فعيل على فعائل أن يكون مؤنثا كسعيد اسم امرأة والاولى أن تكون جمع دلالة بمعنى دليل ولا شذوذ ولا شئ قال فى الخلاصة و بفعائل اجمعن فعاله ❊ وشبهه ذا تاء أو مزاله ثم ان دليل الشئ مايؤدى الى معرفته وحينئذ فدلائل اعجازه عليه الصلاة والسلام المعجزات التى يعرف بها اعجازه عليه السلام لمعارضيه عن المعارضة بالاتيان بمثل ماأتى به ❊ واعترض بأن المعجزات انما يعرف بها صدقه عليه الصلاة والسلام لانه المقصود من الاتيان بها لا الاعجاز الذى هو اثبات عجز الغير وحينئذ فالاولى للشارح أن يقول المؤيد بدلائل صدقه الخ وأجيب بأن الاعجاز فى الأصل اثبات العجز فى الغير ثم نقل لاظهار العجز فيه ثم نقل لاظهار صدق النبي عليه الصلاة والسلام فى دعواه الرسالة فهو مجاز مبنى على مجاز وحينئذ فالمعنى المؤيد بدلائل صدقه و بأن الاضافة لادنى ملابسة و بيان ذلك أن الدلائل لما كانت ملابسة لاعجاز الخلق أى اثبات عجزهم عن الاتيان بمثلها ودلت على الصدق بواسطته أضيفت اليه ❊ وفى كلامه من المحسنات البديعية جناس الطباق حيث جمع بين المؤيد والاعجاز وهما معنيان متقابلان

من مطالع المثانى ونصلى على نبيك محمد المؤيد دلائل اعجازه

بالبيان أى بيانها وظهورها (من مطالع المثانى) حال من اللوامع أى نحمدك يامن نور قلوبنا باللوامع حال كون تلك اللوامع حاصلة فى قلوبنا من مطالعتنا مطالع المثانى. والمثانى جمع مثنى سمى به القرآن لان السور والقصص تثنى فيه. ومطالع القرآن ألفاظه شبهت بمواضع طلوع الشمس لان منها تبدو المعانى وتطلع ويحتمل أن يكون نعتا أى اللوامع الحاصلة لنا من مطالع المثانى (ونصلى على نبيك محمد) أى نطلب له منك زيادة التشريف والتعظيم (المؤيد) أى الذى أيدت أى قويت (دلائل اعجازه) أى الأمور التى حصل بها اعجازه الخلق عن معارضته فى دعوى الرسالة وهى من القرآن وغيره فدلت على صدقه فاضافة الدلائل الى الاعجاز من الاضافة لمجرد الملابسة لان تلك الدلائل الكائنة من القرآن كالاخبار بالغيوب والاسلوب العجيب والكائنة من غيره كانشقاق القمر دلت بواسطة اظهارها عجز الخلق على صدقه فالمدلول عليه هو الصدق والاعجاز ملابس لتلك الدلائل لانه

قصرت أقدم رجلا وأؤخر أخرى لعلمى أن الباع قصير والمتاع يسير. والبضاعة مزجاة. والصناعة لا تسعف الآمل كل وقت بما رجاه. هذا موضع ضيق الوقت بأعداء نجعل الله فى نحورهم. ونعوذ به من شرورهم يعرفون نعمة الله ثم ينكرون. و يمكرون. و يصدفون عما انتهى اليهم منا فتلو ذلك من فضل الله علينا وعلى الناس ولكن أكثر الناس لا يشكرون

ان يسمعوا ريبة طاروا بها فرحا ❊ منى وماسمعوا من صالح دفنوا
مثل العصافير أحلاما ومقدرة ❊ لو يوزنون بزف الريش ماوزنوا
صم اذا سمعوا خيرا ذكرت به ❊ وان ذكرت بسوء عندهم أذنوا

يتناهبون من العمر الايام والليالى. ويحولون لو قدروا بين القلب ومايحاوله من العلوم والمعالى. لا تصدع المواعظ

(قوله بأسرار البلاغة) أى الاسرار المعتبرة فى البلاغة وهى مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته وأسرارها الامور التى يقتضيها الحال كالتأكيد عند الانكار وتركه عند عدمه وغير ذلك مماسيأتى وسميت أسرارا لانها لايعرفها الا أربابها فشبهت بالسر الذى بين اثنين لايعرفه الاهما واستعير اللفظ الدال على المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصرحة * فان قلت من جملة دلائل اعجازه انشقاق القمر وسعى الحجر وغيرهما وأسرار البلاغة ليست موجودة فيهما فما معنى كونهما مؤيدين بتلك الاسرار. وأجيب بأن المعجزات يؤيد بعضها بعضا فالتأييد ثابت لها بالاسرار بهذا الاعتبار وتوضيح ذلك أن القرآن مؤيد بأسرار البلاغة وهو مؤيد لبقية المعجزات لثبوته بالتواتر وبقائه على الدوام فتكون الاسرار مؤيدة لبقية المعجزات لان مؤيد المؤيد لشئ مؤيد لذلك الشئ هذا ان جعلنا اضافة دلائل الى اعجازه للاستغراق فان جعلناها للجنس لم يرد السؤال وكذا ان جعلناها للعهد وأردنا بدلائل اعجازه السور القرآنية وكل جملة من القرآن قدر سورة ومعنى تأييد القرآن بأسرار البلاغة أن أمارات الاعجاز فيه وان كانت كثيرة من الاخبار بالغيوب والاساليب العجيبة وغيرهما لكن أقوى تلك الامارات كمال البلاغة الحاصل بتلك الاسرار (قوله المحرزين) صفة للآل والاصحاب مأخوذ من الاحراز وهو الحوز والضم أى الذين حازوا وضموا وقوله قصب السبق القصب جمع قصبة وهى سهم صغير تغرسه الفرسان فى آخر الميدان يأخذه من سبق اليه أولا واضافة قصب السبق من اضافة الدال للمدلول أى القصب الدال على السبق أى الدال حوزه عليه وقوله فى مضمار صفة القصب أى المغروز فى مضمار الفصاحة والمضمار محل تسابق الفرسان بالخيل و يقال له أيضا ميدان وانما سمى مضمار التسابق الفرسان فيه بالخيل المضمرة * ثم ان الفصاحة سيأتى تعريفها وأما البراعة فمصدر برع الرجل اذا فاق أقرانه فالبراعة فوقان الاقران والمراد بها هنا مابه الفوقان من الكمال والشرف * ثم لايخفى أن كلا من الفصاحة والبراعة بالمعنى المراد هنا لا مضمار لهما وحينئذ ففى الكلام استعارة تمثيلية حيث شبه هيئة الآل والاصحاب فى حوزهم أعلى مراتب الفصاحة والبراعة عند المحاورة والتخاطب بهيئة الفرسان فى حوزهم قصب السبق عند التسابق بالخيل فى الميدان واستعير اللفظ الموضوع للهيئة المشبه بها للهيئة المشبهة على طريق الاستعارة التمثيلية أو استعارة مفردة مصرحة فى قصب السبق بأن شبه مااختصوا به من بديع العبارات الدال على علو مرتبتهم فى الفصاحة والبراعة بقصب السبق واستعير اسم المشبه به للمشبه والمضمار ترشيح أومكنية فى الآل والاصحاب بأن شبههم بفرسان أوفى الفصاحة والبراعة بأن شبههما بالخيل الجيدة الموصلة للمراد واثبات المضمار على كل من الوجهين تخييل واحراز قصب السبق ترشيح والفصاحة والبراعة على الاول من الوجهين تجريد وأقرب من ذلك أن تقول الاحراز فى الاصل هو الضم والمراد به هنا التحصيل والقصب فى الاصل هى السهام الصغيرة التى تغرز فى آخر الميدان بحيث يعد من أخذها أولا سابقا والمراد بها هنا النكات الدقيقة أى المحصلين للمعانى الدقيقة الدالة على سبقهم على غيرهم وقوله فى مضمار حال من الآل والاصحاب أى حال كون الآل والاصحاب تتسابق أذهانهم فى مضمار والمراد به هنا الكلام البليغ من كلام الله ورسوله فكما أن المضمار الاصلى تركض وتتسابق فيه الفرسان كذلك الكلام البليغ تركض فيه أذهان الآل والاصحاب واضافة المضمار بمعنى الكلام البليغ للفصاحة والبراعة من حيث انه يفيد أن الراكض فيه ذو فصاحة وبراعة كذا قرر شيخنا العلامة العدوى ولا يخفى مافى كلام الشارح من التلميح وهو الاشارة لشىء من كلام الله أو كلام رسوله أو قصة أو مثل فذكر السبق اشارة لقوله تعالى والسابقون السابقون الآية وذكر البراعة اشارة لقوله عليه الصلاة والسلام لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ماساوى مد أحدهم ولا نصيفه

بأسرار البلاغة * وعلى آله وأصحابه المحرزين قصب السبق فى مضمار الفصاحة والبراعة

بها حصل (بأسرار البلاغة) متعلق بالمؤيد أى الذى قويت دلائل صدقه عند ظهور عجز الخلق عن معارضته بأسرار البلاغة لانها ظاهرة فى الاعجاز بها فقويت بها تلك الادلة واضافة الاسرار الى البلاغة يحتمل أن تكون من اضافة البيان أى بالاسرار التى هى مجموع جزئيات البلاغة على أن يراد بالبلاغة ماتحصل به و يحتمل أن تكون الاضافة على بابها أى بالحكم المراعاة لتحصيل البلاغة التى هى المطابقة لمقتضى الحال كمراعاة التأكيد عند الانكار وتركه عند عدمه (و) نصلى (على آله) أى أقاربه من بنى هاشم (وصحبه) أى أصحابه وهم من لقيه وآمن به (المحرزين قصب السبق) أى الفائزين بالغلبة عند المناضلة والمبادرة (فى مضامير) جمع مضمار وهو فى الاصل موضع اجراء الخيل والمراد هنا مواطن المباراة والمغالبة فى (الفصاحة) وهى ملكة يقتدر بها على الاتيان بكلام فصيح والمراد مضامير استعمال تلك الملكة (والبراعة) وهى تفوق الانسان على أقرانه فى البلاغة وغيرها

الواعظ فلو بهم فتردعهم. ولايسمعهم الذكر بأيام الله ولو أسمعهم ولم يرد الله نفعهم فما نفعهم. هذا مع غشيان الفتنة لهم فى كل عام. واتيان دائرة السوء عليهم بما ينحرهم كالانعام. وان أحدا منهم لا يصل

(قوله وبعد الخ) هو ظرف زمان مبنى على الضم لقطعه عن الاضافة لفظا لا معنى أى بعد البسملة والحمدلة والصلاة ودخول الفاء على توهم أما فى الكلام والواو عاطفة قصة على قصة أو للاستئناف اما النحوى وهو ظاهر أو البيانى فتكون الجملة واقعة فى جواب سؤال مقدر أى ماذا تقول بعد البسملة والحمدلة والصلاة فأجاب بقوله و بعد فيقول الخ وعلى هذا الاحتمال أعنى كون أما متوهمة والواو عاطفة أو استئنافية فالظرف معمول ليقول ويحتمل أن تكون أما مقدرة فى نظم الكلام والواو عوض عنها وعلى هذا الاحتمال فعامل بعد أما المحذوفة لنيابتها عن فعل الشرط أو فعل الشرط المقدر بمهما يكن من شىء أو جوابه وهو يقول (قوله فيقول) مقتضى الظاهر أن يعبر بأقول لكنه التفت من التكلم فى تحمدك الى الغيبة توصلا للوصف بالعبودية التى هى أشرف الاوصاف ولو عبر بما يقتضيه الظاهر وأتى بذلك الوصف لكانت جملته فضلة واللائق بذلك الوصف أن تكون جملته عمدة (قوله الفقير) فعيل بمعنى مفتقر وصيغة فعيل تأتى للمبالغة وصفة مشبهة وهى هنا للمعنيين بناء على جواز استعمال المشترك فى معنييه وحينئذ فالمعنى كثير الفقر ودائمه وهذا الوصف لازم لكل أحد لا ينفك عنه قال تعالى (١٢) يا أيها الناس أنتم الفقراء الى الله وهذا معنى البطلان فى قول لبيد ❊ ألا كل شىء ما خلا الله باطل ❊

﴿ و بعد ﴾ فيقول الفقير الى الله الغنى ❊ مسعود بن عمر المدعو بسعد

والكلام تمثيل شبه حال المتسابقين على الخيل فى الميدان الى قصب ينصب أمامهم ليفوز بالغلبة محرزه بالسبق اليه بحال الصحابة وغلبتهم لما قاواهم فى الفصاحة والبلاغة فى وجه الظفر بالعلو بعد المنازعة والمباراة فاستعمل كلام الاول فى الثانى ❊ ولا يخفى وجه الابتداء بالحمد والصلاة وأما التعبير بالجملة المضارعية فلافادة دوام التجدد المناسب لتجدد النعم المحمود عليها والتنوين فيهما للاشارة الى أن الحمد والصلاة مما ينفرد فيه ولا يخفى ما فى ذكر البيان والفصاحة والبلاغة والبراعة فيها والمعانى والاعجاز والثانى من براعة الاستهلال وما فى ذكر التلخيص والايضاح والمصباح التى هى أسماء لكتب من الايهام الذى هو أن يشار باللفظ الى البعيد من معنييه (و بعد) هو ظرف مبنى على الضم لقطعه عن الاضافة والاصل و بعد الحمد والصلاة وهو متعلق بأما التى قامت الواو مقامها أو بالشرط التى قامت أما مقام جملته وهو مهما يكن من شىء ولما كان هذا الشرط عما يفيد التأكيد فى جوابه لافادته تحققه بكل حال أفادته أما القائمة مقامه والغرض هنا مجرد الانتقال من غرض الى آخر وانما نقلت لهذا الغرض لان ربط الجواب بكل شىء المفاد للشرط بعد الحمد والصلاة يفيد ترتب ذلك الجواب عليهما وارتباطه ببعديتهما ولهذا رتبه فقال (فيقول العبد الفقير مسعود بن عمر المدعو) أى المسمى (سعدا) وفى بعض النسخ المدعو بسعد بزيادة الباء وحذف المضاف اليه وهو الدين لان لقبه سعد الدين اذ ذاك جائز

الى ما يتمناه. فانا حول مائدة الكرم نستبشر بقوله تعالى كلما أوقدوا نارا للحرب أطفأها الله.

وأيامنا مشهورة فى عدونا ❊ لها غرر معروفة وحجول

وأسيافنا ألطاف رب دفاعه ❊ منيع يرد الطرف وهو كليل

(قوله الغنى) بالجر صفة لله أى المستغنى عن كل شىء فهو سبحانه منزه عن الاحتياج وبين الفقير والغنى من المحسنات البديعية جناس الطباق وفى كلامه اشارة الى أن ما عليه الحادث نقيض ما عليه القديم ويصح قراءته بالرفع صفة ثانية للعبد أى المستغنى به تعالى عن كل ما سواه تعالى وعلى هذا ففيه ايهام التضاد (قوله مسعود ابن عمر) بدون تنوين لان العلم الموصوف بابن يحذف تنوينه سواء كان العلم اسما أو كنية أو لقبا وهو بدل من العبد الفقير أو عطف بيان لان نعت المعرفة اذا قدم عليها أعرب بحسب العوامل وأعربت بدلا منه أو عطف بيان وانعكس الامر فصار التابع متبوعا بخلاف نعت النكرة اذا قدم عليها فانه ينصب معودة

على الحال غالبا وتبقى النكرة على ما هى عليه من الاعراب كما فى قوله ❊ لمية موحشا طلل ❊ ومن غير الغالب قد يعامل نعت النكرة معاملة نعت المعرفة كما فى قولك ما مررت بمثلك أحد (قوله المدعو بسعد) أى المسمى بسعد وكما أن التسمية تتعدى للمفعول الثانى بالباء كما تتعدى بنفسها كذلك الدعاء الذى بمعناها تارة يتعدى للمفعول الثانى بالباء قال تعالى ولله الاسماء الحسنى فادعوه بها أى سموه وتارة يتعدى له بنفسه قال تعالى أياما تدعوا فله الاسماء الحسنى وعلى فرض عدم تعديته بالباء يكون ضمن الدعاء معنى الاشتهار تضمينا نحويا أو بيانيا فعداه بالباء أو ضمنه معنى التسمية تضمينا بيانيا لا نحويا لان الدعاء بمعناها وضعا فلا معنى لاشرابه معناها وعلى فرض عدم التضمين تجعل الباء زائدة للتأكيد لا للتقوية لان الباء تزاد فى مواضع منها المفعول كما فى قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة فاندفع ما نقل عن الشارح من أن الاولى المدعو لسعد باللام لان الدعاء بمعنى التسمية انما يتعدى لمفعوليه بنفسه والشائع زيادته للتقوية اللام لا الباء اه وقد يقال فى رده زيادة على ما مر ان زيادة اللام للتقوية انما ثبتت فى المفعول الاول لا الثانى فلا يقال زيد معط عمرا الدراهم تأمل ثم ان قوله المدعو بسعد أصله بسعد الدين فحذف جزء العلم اختصار العلم به بواسطة الشهرة وتأدبا فى كون الدين سعد به والتصرف فى العلم شائع على التحقيق

(قوله التفتازانى) بالجر صفة لسعد أو بالرفع صفة لمسعود نسبة لتفتازان قرية من أعمال خراسان ولد رحمه الله تعالى سنة اثنى عشرة وسبعمائة بتقديم السين وتوفى سنة احدى وتسعين وسبعمائة أخذ عن القطب الرازى وعن العضد بسمرقند (قوله هداه الله سواء الطريق) عدى الهداية للمفعول الثانى بنفسها دون الى أو اللام ملاحظة لما قيل ان الهداية إذا تعدت للمفعول الثانى بنفسها يراد بها معنى الايصال وان تعدت باللام أو الى أريد بها معنى الدلالة قال تعالى ان هذا القرآن يهدى للتى هى أقوم وانك لتهدى الى صراط مستقيم كذا فى الخطابى ويعكر عليه ما فى المصباح من أن لغة الحجاز بين تعديتها الى المفعول الثانى بنفسها ولغة غيرهم تعديتها اليه بالى أو اللام ودعوى أنها عند الحجازيين دائما بمعنى الايصال وعند غيرهم دائما بمعنى الدلالة بعيدة واضافة سواء إلى الطريق من اضافة الصفة إلى الموصوف أى الى الطريق السواء أى السوى بمعنى المستقيم أو الاضافة على معنى من أى السواء بمعنى السوى من الطريق والطريق يحتمل أن يراد بها هنا الموصلة للمقصود دنيويا كان أو أخرويا ويحتمل أن يراد بها الدليل القطعى على طريق الاستعارة المصرحة ومن المعلوم أن من هدى للدلائل القطعية صار عالما محققا (قوله وأذاقه حلاوة التحقيق) التحقيق ذكر الشىء على الوجه الحق أو اثبات المسئلة بالدليل وحينئذ فاضافة الحلاوة اليه من اضافة المشبه به للمشبه والاذاقة ترشيح للتشبيه أو أنه شبه التحقيق بشىء حلو كعسل النحل استعارة بالكناية واثبات الحلاوة تخييل باق على معناه أو مستعار للذة أى وأذاقه لذة التحقيق وهى لذة معنوية وأما اللذة بالجماع والشىء الحلو كالعسل فهى حسية والمعتبر اللذة المعنوية وأما الحسية فهى دفع آلام ولذا حصر بعضهم اللذة فى المعارف والعلوم واثبات الاذاقة ترشيح ا ما باق على معناه أو أنها مستعارة للاعطاء وفى التعبير بالاذاقة اشارة الى أن التحقيق أمر صعب المراد لاينال جميعه وانما يصل الانسان إلى طرف منه كما يصل الذائق إلى طرف مما يذوقه ثم ان هذه الجملة وماقبلها معترضتان بين القول ومقوله أعنى قد كنت الخ قصد بهما الدعاء لانهما خبريتان لفظا انشائيتان معنى (قوله فيما مضى) أتى به وان كان المضى مستفادا من شرحت اذ هو فعل ماض تأكيدا لدفع توهم التجوز فى شرحت وأنه بمعنى أشرح أو أن شرح وان كان المضى محتمل للقرب والبعد بخلاف لفظة فيما مضى فانها تشعر بالبعد فأتى بها لافهام بعد زمن تأليف المطول ويؤيد هذا التوجيه التعبير بثم فى قوله ثم رأيت الخ المفيدة للتراخى بين الفعلين (قوله تلخيص المفتاح) للعلامة محمد بن عبد الرحمن القزوينى خطيب جامع دمشق (قوله أغنيته) أى صيرته غنيا والضمير فى أغنيته وفى معانيه وأستاره لتلخيص المفتاح وباقى الضمائر الآتية راجعة للشرح وهذا وان كان فيه تشتيت فى مرجع الضمير لكن اتكل الشارح فى ذلك على ظهور المعنى (قوله بالاصباح) هو الدخول فى وقت الصباح أريد به لازمه وهو الصبح ثم استعير لشرح الشارح بجامع اظهار ما كان خفيا فى كل والصباح هو السراج أى الفتيلة استعارة لشراح هذا المتن التى لغير الشارح بجامع اظهار ما كان خفيا فى كل والمعنى حينئذ وصيرت ذلك المتن غنيا بالمطول الشبيه بالاصباح عن غيره من الشروح الشبيهة بالمصباح وأتى بالاصباح ترافق الاصباح على لفظ الصبح لمزاوجة لفظ المصباح وفى ذلك ايماء الى أنه ينبغى أن يسمى شرحه بالاصباح لكن لم يشتهر بذلك وانما غلبت عليه التسمية بالمطول

التفتازانى * هداه الله سواء الطريق * وأذاقه حلاوة التحقيق * قد كنت شرحت فيما مضى تلخيص المفتاح * وأغنيته بالاصباح عن المصباح

اختصارا (التفتازانى) نسبة لتفتازان بلد بخراسان (هداه الله سواء الطريق) أى بين له الطريق السواء وهو الذى لا اعوجاج فيه ويحتمل وسط الطريق والمراد بالطريق الدليل الموصل إلى حقيقة العلم ولذلك عطف عليه نتيجة ذلك فقال (وأذاقه حلاوة التحقيق) لان التحقيق الذى هو اثبات ما يحاول علمه فى كنهه من غير أن يثبت جهلا فى غير كنهه نتيجة الدليل الواضح ولما شبه التحقيق بشىء له حلاوة كالعسل فى استطابة النفوس أضمر التشبيه فى النفس استعارة بالكناية ثم أضاف له الحلاوة والاذاقة اللذين هما من لوازم المشبه به تخييلا والدعاء بالهداية أمام الشروع فى تحقيق العلم لاتخفى مناسبته (قد شرحت فيما مضى تلخيص المفتاح) هذا مقوله والمقصود الاخبار الآن بهذا القول لاحكاية قوله فى المستقبل كما لايخفى (وأغنيته) أى التلخيص (بالاصباح) أى بشرح ذى إصباح لانه هو فى وضوحه يكون النظر فيه كالدخول فى الصباح فالاصباح ملابس للشرح لاتصافه بما يشبهه (عن المصباح) أى عن شروح أخر يكون النظر فيها كالشهود بالمصباح وفى ذكر اسم المصباح الذى هو اسم كتاب لابن مالك ايهام وفى اطلاق الاصباح على شرحه ايماء إلى أنه ينبغى أن يسمى بالاصباح ولكن

معودة نصرا من الله غالبا * يعز على من كاده ويطول
هو الصمد الفرد الذى مستجيره * عزيز وجار المعتدين ذليل
سل ان جهلت الناس عنا وعنهم * فليس سواء عالم وجهول

(قوله وأودعته) أى وضعت فيه فشبه شرحه بامين تودع عنده النفائس على طريق الاستعارة المكنية واختار التعبير بأودعته دون وضعت فيه للاشارة الى عزة تلك النكات لانه يفهم منه أنه ملتفت اليها وملاحظ لها كما هو شأن من يودع وللاشارة الى أن تلك النكات من مستنبطاته لان الشخص انما يودع ما كان ملكاله (قوله غرائب نكت) من اضافة الصفة للموصوف أى نكتا غريبة مستبدعة. مستظرفة الشأن أى تلتفت اليها النفوس لان شأن النفس التفاتها للشىء الغريب بخلاف غير الغريب فانه مبتذل عند النفس والنكت جمع نكتة وهى فى الاصل البحث فى الأرض بعود ونحوه ومن لازم ذلك ظهور لون فى ذلك المكان المبحوث فيه مخالف للون ما أحاط به ثم استعملت النكتة فى كل لون مخالف لما أحاط به على طريق المجاز المرسل والعلاقة اللزومية ثم استعيرت للطائف المعانى لمخالفتها لغيرها عند الذهن فى الحسن فاطلاقها على لطائف المعانى مجاز مبنى على مجاز ولك أن تقول ان اطلاق النكتة على المعنى الدقيق مجاز مرسل علاقته المجاورة لان الانسان اذا استعمل فكره فى المعنى الغامض ينكت فى الأرض بعود أو باصبعه بحسب العادة (قوله سمحت) بفتح السين المهملة والميم مأخوذ من السماحة وهى الجود أى جادت بها الانظار وفى تعبيره بسمحت اشارة لعزة تلك النكات لان الجود انما يقال فى مقابلة البخل والشأن أن الانسان انما يبخل بالعزيز وحينئذ فالمعنى جادت بها الانظار مع أنها لعزتها مما يبخل بها واسناد السماحة للانظار مجاز عقلى اذ الحقيقة اسناد السماحة لاصحاب الانظار أو أن فى الكلام استعارة بالكناية

حيث شبه الانظار بقوم جادوا بمبخول به بجامع أن كلا ملتبس بإيجاد ما يستحسن على طريق الاستعارة بالكناية واثبات السماحة تخييل وأل فى الانظار عوض عن المضاف اليه أى أنظارى والنظر هو الفكر المؤدى لعلم أو ظن والفكر حركة النفس فى المعقولات (قوله ووشحته) مأخوذ من التوشيح وهو إلباس الوشاح والوشاح شىء يتخذ من الجلد يرصع بالجواهر تلبسه المرأة مابين

* وأودعته غرائب نكت سمحت بها الانظار * ووشحته بلطائف فقر سبكتها يد الافكار

لم يعثر له على هذه التسمية فغلبت عليه التسمية بالمطول (وأودعته) أى الشرح المفهوم من شرحت ويحتمل على بعد أن يعود الضمير على التلخيص أى أودعت التلخيص بواسطة الشرح (غرائب نكت) أى نكتا غريبة تستبدع وتستظرف يقال نكت فى الأرض بعود اذا بحث به فيها ومن لازم ذلك ظهور لون فى ذلك المكان مخالف لما أحاط به ثم استعملت النكتة من هذه المادة فى كل لون مخالف لما أحاط به ثم استعير ذلك للطائف المعانى لمخالفتها لغيرها (سمحت بها الانظار) أى جادت بها الانظار مع أنها للطافتها مما يبخل به وشبه النظر بانسان جاد بمبخول به فى التلبس بايجاد ما يستحسن فأضمر التشبيه فى النفس استعارة بالكناية ثم أضاف اليها السماحة استعارة تخييلية (ووشحته) أى زينت الشرح (بلطائف فقر) جمع فقرة وهى عظم الظهر فى الاصل ثم استعير لحلى يصاغ على هيئته ثم استعير لكلام مخصوص سيأتى ان شاء الله تعالى وهو المراد هنا (سبكتها) أى صاغت تلك الفقر (يد الافكار)

فان رسول الله قطب رحائنا * تدور رحانا حوله وتجول

ألهم الله كلا منا ومنهم توبة تضع من الاوزار عن الظهور كلا. وكفانا واياهم حصائد الألسنة وهل يكب الناس فى النار على وجوههم إلا. وحسادا على نعم الله تعالى لا فى اثنين. ولا يتربصون بنا الا احدى الحسنيين

عاتقها وكشحها ويلزم من ذلك التوشيح التزيين فأطلق التوشيح هنا وأريد لازمه أى وزينته ويحتمل أنه شبه الشرح بعروس على طريق الاستعارة المكنية والتوشيح تخييل (قوله بلطائف فقر) إما بالاضافة من اضافة الصفة للموصوف فلطائف مجرور بالكسرة وإما بترك الاضافة فلطائف مجرور بالفتحة وفقر بدل أو عطف بيان والفقر جمع فقرة بكسر الفاء وهى فى الاصل أحد فقار الظهر أى عظامه المتصل المسمى بسلسلته ثم استعير لحلى يصاغ على هيئته يسمى بالحياصة ثم استعير هنا للكلام المسجع المقفى على سبيل الاستعارة المصرحة فهو مجاز مبنى على مجاز ويصح أن يراد بالفقر هنا الحلى المسمى بذلك فعلى الاضافة يكون من اضافة المشبه الى المشبه به وان كانت قليلة بخلاف عكسها والمعنى لطائف كالفقر وعلى ترك الاضافة تكون فقر صفة للطائف على تقدير حرف التشبيه أى لطائف كالفقر وعلى هذين الوجهين فالمراد باللطائف الكلام المسجع المقفى فظهر لك مما قلناه أن هذه السجعة تضمنت مدح الشرح باعتبار ما اشتمل عليه من العبارات الرائقة والجمل الفائقة والسجعة التى قبل هذه تضمنت مدحه باشتماله على المعانى اللطيفة الحسنة فأفاد كل منهما غير مفاد الأخرى (قوله سبكتها يد الافكار) أى صاغتها وصفتها واضافة يد للافكار من اضافة المشبه به للمشبه أى الافكار الشبيهة بالايدى بجامع ترتب المنفعة على كل وقوله سبكتها ترشيح التشبيه اما باق على معناه أو مستعار لأخرجتها ويصح أن يكون فى الكلام استعارة بالكناية بأن شبه الفكر فى النفس بصائغ على طريق الاستعارة المكنية واثبات اليد تخييل وذكر السبك ترشيح لان اليد من لوازم المشبه به والسبك من ملائماته وأل فى الافكار عوض عن المضاف اليه أى أفكارى

* ثم رأيت الكثير من الفضلاء * والجم الغفير من الاذكياء * سألونى صرف الهمة نحو اختصاره * والاقتصار على بيان معانيه وكشف أستاره

ولما شبه الفكر بصواغ فى ايجاد ما يستفاد حسنه أضمر التشبيه فى النفس استعارة بالكناية وأضاف اليه اليد والسبك تخيلا (ثم رأيت الكثير من الفضلاء والجم) أى الكثير من الجموم وهو الكثرة (الغفير) أى الساتر للارض من كثرته فهو لزيادة المبالغة فى الكثرة (من الاذكياء) أى أهل الذكاء وهو كمال العقل (سألونى صرف الهمة) أى ارسال قصدى (نحو) أى الى جهة (اختصاره) أى اختصار الشرح وأراد بالجهة الاشتغال باختصاره وأراد بالاختصار مجرد الاتيان منه ببعضه مع اسقاط بسط التعبير عن ذلك البعض بدليل قوله (والاقتصار على بيان معانيه) أى معانى التلخيص (وكشف أستاره) هو بمعنى ما قبله ولا يخفى ما فيه من تشتيت الضمائر اتكل فيها على الظهور لذهن السامع وفى ذكر الرؤية ووصف السائلين بالكثرة والفضل والذكاء تأكيد موجب الامتثال حيث كان السؤال ممن هو بهذا الوصف مع مباشرتهم ووصولهم للمسئول ولم يكن بالمراسلة ولا من غيرهم. ثم بين الحامل لهم

الحسنيين. لا أقول حان حينهم. بل كفينا عينهم ومينهم. وحال الله بين مناهم وبينهم. يريدون اطفاء العلم بأفواههم. فلا يحصلون الا على اتعاب شفاههم وتسويد جباههم

وفى تعب من يحسد الشمس نورها * ويجهد أن يأتى لها بضريب

نسأل الله أن يجعلنا من قوم عرفوا نعمته فحمدوا

محسدين على ما كان من نعم * لا ينزع الله منهم ماله حسدوا

الى ما انضم الى ذلك من فراق الملك الوالد استولى على الجسد فهد قواه. ورمى القلب بسهام الوجد فأصماه. وشارفه باستيفاء أقسام الحزن عاملا على مباشرة سهمى رقيبه ومعلاه. فانصرفت آمال النفس عن

(قوله ثم رأيت) عطف على قوله شرحت وعبر بثم التى للترتيب للتراخى بين الفعلين ورأى يحتمل أنها علمية فتكون جملة سألونى فى محل نصب مفعولا ثانيا ويحتمل أن تكون بصرية فتكون الجملة المذكورة فى محل نصب على الحال (قوله من الفضلاء) جمع فضيل بمعنى فاضل ككريم وكرماء. والفاضل من اتصف بفضيلة ذكاء كانت أو صلاحا أو علما والمراد به هنا من كثر علمه والجار والمجرور حال من الكثير أو صفة له (قوله والجم) مأخوذ من الجموم وهو الكثرة والغفير من الغفر وهو الستر أى والجمع العظيم الساتر لكثرته وجه الارض أو ما وراءه والاذكياء جمع ذكى قيل كامل العقل وقيل سريع الفهم والقولان متقاربان لان كمال العقل يستلزم سرعة الفهم وغيره ولا يقال إن هذه السجعة عين ما قبلها لان الجم الغفير أبلغ فى الكثرة من لفظ الكثير والاذكياء أعم من الفضلاء بناء على أن المراد بالفضلاء من اتصف بكثرة العلم (قوله سألونى) أى طلبوا منى وفى هذا اشارة لقوله عليه الصلاة والسلام ليس منا من لم يتعاظم بالعلم أى يعتقد أن الله عظمه باعطائه نعمة العلم والسؤال ان كان بمعنى الطلب كما هنا تعدى للمفعولين بنفسه وان كان بمعنى الاستفهام تعدى للثانى بعن أو ما بمعناها نحو فاسأل به خبيرا ونحو

فان تسألونى بالنساء فاننى * خبير بأدواء النساء طبيب

ولا يعكر على هذا قوله تعالى ويسألونك ماذا ينفقون لان المراد ويسألونك عن جواب هذا الاستفهام (قوله صرف الهمة) هى لغة الارادة وعرفا حالة للنفس يتبعها غلبة انبعاث الى نيل مقصود ما فان كان عليا فهى علية والا فهى دنيئة والمراد هنا المعنى اللغوى أى سألونى أن أصرف ارادتى وفى الكلام استعارة بالكناية حيث شبه الهمة بناقة بيد صاحبها زمامها يصرفها به الى أى جهة يريد والصرف تخييل اما باق على حقيقته أو مستعار للتوجيه (قوله نحو اختصاره) أى الى جهة اختصاره فشبه الاختصار بمكان ذى جهة بجامع ارتياح النفس فى كل واثبات النحو تخييل اما باق على حقيقته أو مستعار للاشتغال بالاختصار ويصح أن تكون اضافة النحو للاختصار بيانية ولا استعارة ولا شىء (قوله والاقتصار على بيان معانيه) هذا الضمير والذى بعده يرجعان للتلخيص بخلاف الضمائر الآتية بعد فانها راجعة للشرح والاقتصار عطف على اختصاره أو على مفعول سألونى الثانى وعلى كل حال فهو تفسير للاختصار المسئول فالمراد أخذ بعض الشرح على وجه بليغ يفهم به المتن وليس المراد به أن يأتى بمعانى المطول كلها فى ألفاظ قليلة اذ هذا محال عادة وقوله على بيان معانيه أى تبيين مدلولات ألفاظه المطابقية والتضمنية والالتزامية (قوله وكشف أستاره) أى توضيح معانيه الصعبة وازالة الخفاء عنها فشبه تلك المعانى بعروس على سبيل المكنية واثبات الستر تخييل والكشف ترشيح أو شبه الغموض والخفاء بالأستار واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصرحة وعطف كشف الأستار على ما قبله من عطف الخاص على العام لان كشف الاستار قاصر على تبيين المعانى الصعبة الخفية ثم لا يخفى ما فى ذكر الرؤية ووصف السائلين بالكثرة والفضل والذكاء من تأكيد موجب الامتثال حيث كان السؤال ممن هو بهذا الوصف ووصولهم للمسئول ولم يكن بالمراسلة

(قوله لماشاهدوا) متعلق بسألونى أى لما علموا علما فاشيا كالمشاهدة ثم يحتمل أن يقرأ بالتخفيف تعليلا لسألونى وما موصول اسمى أونكرة موصوفة فالعائد محذوف ومن بيانية أو مصدرية فلا حذف ومن زائدة على مذهب من يجوز زيادتها فى الاثبات ويحتمل أن يقرأ بالتشديد فتكون ظرفا لسألونى ومن وان زائدتان وانما كان التقاصر والتقاعد مما ذكر والتقليب والملل المذكوران علة لطلب الاختصار لان فى اختصاره نفع المتقاصرين باعطائهم مقدورهم وقمع المتحلين باستغناء الناس بذلك المختصر عن مصنوعهم فيتركون الانتهاب والسخ لبطلان مرجوهم من ملاحظة الناس لهم واعتنائهم بما ينتهبونه (قوله المحصلين) أى المريدين للتحصيل أو الذين شأنهم تحصيل هذا الكتاب أو المحصلين بالفعل لغير هذا الكتاب من فن المعانى وليس المراد المحصلين لهذا الكتاب فاندفع مايقال ان وصفهم بالتحصيل وتقاصر الهمم فيه تناف (قوله قد تقاصرت الخ) ماتفيده صيغة التفاعل من التعنى والتكلف غير مراد أى فليس المراد أن هممهم توجهت ثم أخذت فى الرجوع والكسل وانما المراد قصرت من أول الامر ومثله يقال فى قوله الآتى وتقاعدت. وقرر شيخنا العدوى أن تفاعل يأتى للمبالغة كما هنا وحينئذ فالمعنى قصرت قصورا تاما لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى والهمم جمع همة وهى والعزيمة شئ واحد وهى الارادة على وجه التصميم وحينئذ فى كلامه تفنن حيث عبر أولا بالهمم وثانيا بالعزائم واسناد القصور الذى هو العجز الى الهمم والقعود الى العزائم مجاز عقلى اذ المتصف بهما حقيقة الاشخاص (قوله عن استطلاع طوالع أنواره) السين والتاء إما للطلب أى عن طلب طلوع أو زائدتان لتحسين اللفظ والمعنى عن طلوع أى ادراك وفهم على طريق الاستعارة المصرحة وجعلهما للطلب أبلغ من جعلهما زائدتين لافادته أنهم عجزوا عن طلب الطلوع أى الادراك فضلا عن طلوعهم وادراكهم بالفعل والاضافة فى طوالع أنواره من اضافة الصفة للموصوف أى أنواره الطالعة بمعنى الظاهرة والمراد بأنوار الشرح معانيه استعار لها لفظ الانوار استعارة مصرحة والطوالع ترشيح ويصح أن تكون الطوالع استعارة لمعانى الشرح والانوار استعارة لألفاظه أى عن ادراك معانى ألفاظه وحينئذ فالاضافة من اضافة المدلول للدال ثم إن كون معانيه طالعة وظاهرة بالنسبة لما عند الشارح أو بالنسبة لما فى الواقع فلا ينافى أنها بالنسبة لهم فى غاية الدقة فتحتاج الى استطلاع (قوله وتقاعدت) يقال فيه ماقيل فى تقاصرت ويقال فى السين والتاء فى استكشاف مامر فيهما فى استطلاع والكشف هو الاظهار (قوله خبيئات أسراره) الاضافة فيه من اضافة الصفة للموصوف أى أسراره المخبآت أى التى شأنها أن تخبأ لعاقبة الدهر لعظمها ولشرفها. والاسرار جمع سر وهو ضد الجهر والمراد بها هنا النكات فشبه نكات المطول ومعانيه الشديدة الصعوبة بالاسرار والجامع الاحتياج لزيادة الاهتمام فى كل واستعيرت الاسرار للنكات المذكورة استعارة مصرحة ويحتمل أن تكون الاضافة حقيقية بأن أريد بالأسرار مطلق الاسرار وأراد بالخبيئات أشرف الاسرار أى أدقها والمعنى عن اظهار أدق الاسرار أى أدق الدقائق ثم إن هذه السجعة متعلقة بالمعانى الشديدة الصعوبة والدقة وماقبلها بالدقة الصعبة فقط فلا يقال ان هذه عين ماقبلها لكن قد يقال إن الاولى الاقتصار على السجعة الأولى وحذف الثانية لانه اذا تقاصرت هممهم وعجزت عن المعانى الصعبة فقصورها عن الشديدة الصعوبة بالطريق الاولى الا أن يقال أتى بهذه الثانية دفعا لما يتوهم أن هممهم وان تقاصرت عن ادراك المعانى الصعبة لم تتقاصر عن ادراك شديدة الصعوبة لكون هممهم علية. ثم لا يخفى حسن التعبير هنا

* لما شاهدوا من أن المحصلين قد تقاصرت هممهم عن استطلاع طوالع أنواره * وتقاعدت عزائمهم عن اكتشاف خبيئات أسراره

على السؤال بقوله سألونى ذلك (لما شاهدوا من أن المحصلين) أى الذين حصلوا غير هذا الشرح أو من شأنهم التحصيل (قد تقاصرت) أى قصرت اذ ليس المراد أنهم قدروا لكن تقاصروا أى استعملوا القصور (هممهم) أى عزائمهم (عن استطلاع طوالع) أى لم تبلغ عزائمهم أن يستطلعوا طوالع أنواره) أى علوم ذلك الشرح التى هى كالانوار الحقيقية الطالعة فاذا كان المحصلون فى هذه الحالة بالنسبة لذلك الشرح فما ظنك بغيرهم ولامنافاة بين الاستطلاع والطوالع لان تلك الطوالع باعتبارهم غائبة فى لطافتها تحتاج الى استطلاع أى الى طلب طلوعها أو الى اطلاعها بناء على أن السين والتاء للطلب أو التعدية (وتقاعدت عزائمهم) هو بمعنى تقاصرت هممهم (عن استكشاف) أى اظهار (خبيئات أسراره) أى لطائف علومه المخبآت فى لطفها فاحتاجت الى استكشاف فهو بمعنى استطلاع طوالع

الامانى وانحرفت عما كان يعز عليهما من معالى المعانى

قد كنت أشفق من دمعى على بصرى * فاليوم كل عزيز بعدهم هانا

الى استغراق الزمان بذكر الدروس التى هى لغير هذا العلم موضوعه. والاخذ فى تصانيف فى الفقه وأصوله نرجو إكمالها ان شاء الله تعالى وتكميل ماشرع فيه من الخير سنة مشروعه. فليت شعرى هل

تفضل

بتقاعدت وفيما مر بتقاصرت وذلك لان طوالع الانوار شأنها العلو فيناسبها التعبير بالتقاصر وشأن خبيئات الاسرار الانخفاض فيناسبها التعبير بالتقاعد (قوله وأن المنتحلين) جمع منتحل وهو الآخذ لكلام الغير وينسبه لنفسه تصريحا أو تلويحا أى وان الآخذين لكلام غيرهم مظهرين أنه لهم (قوله قلبوا أحداق الاخذ) الاضافة لادنى ملابسة أى قلبوا أحداقهم الملابس تقلبها للاخذ والانتهاب لان الشأن أن الانسان وقت أخذ كلام غيره يقلب أحداقه أو شبه الاخذ والانتهاب بشخص ظالم بجامع القبح فى كل على طريق الاستعارة المكنية واثبات الاحداق تخييل والتقليب ترشيح وهذا كناية عن شدة عنايتهم باختصار المطول ونسبته لأنفسهم والانتهاب هو الأخذ قهرا فهو من عطف الخاص على العام لكن الشارح قصد به التفسير فهو تفسير مراد (قوله ومدوا أعناق المسخ) مد العنق تطويله أى وطولوا أعناقهم الملابس مدها للمسخ فالاضافة لادنى ملابسة وهذا كناية عن كمال الميل لاختصارهم له أو فى الكلام استعارة وتقريرها أن يقال شبه أخذ معانى المطول مع التعبير عنها بعبارة أخرى بالمسخ الذى هو تبديل صورة بصورة أدنى من الاولى ثم استعمل اسم المشبه به وهو لفظ المسخ فى المشبه على طريق الاستعارة المصرحة ثم بعد ذلك شبه الاخذ المذكور أيضا بانسان مفسد تشبيها مضمرا فى النفس على طريق الاستعارة بالكناية واثبات الاعناق تخييل والمد ترشيح فقد اجتمعت المصرحة والمكنية والتخييلية على حد ما قيل فى قوله تعالى فأذاقها الله لباس الجوع والخوف ولا يخفى ما فى التعبير بالمسخ من الاشارة الى أنهم لو عبروا عن معانى المطول بعبارات أخرى لكان تعبيرهم بعبارة متسفلة جدا لما علمت أن المسخ تبديل صورة بصورة أدنى من الأولى (قوله على ذلك الكتاب) متعلق بمدوا وعلى بمعنى الى وأتى باشارة البعيد اشارة لبعد مرتبة ذلك الكتاب عنهم وانما عبر بعلى دون الى للطيفة وهى أن على تستعمل فعلا ماضيا بمعنى ارتفع ففى التعبير بها اشارة الى أنهم حين مدوا الاعناق ارتفع عنهم فلم يصلوا اليه ويصح الوقف على قوله مدوا أعناق المسخ والابتداء بقوله علا ذلك الكتاب أى ارتفع ذلك الكتاب عن مد أعناقهم لأجل مسخهم فهو تحصين لكتابه (قوله وكنت أضرب) الواو للحال والضرب يطلق بمعنى الصرف والامساك أى كنت أمسك نفسى وأصرفها عن هذا الخطب العظيم وهو اختصار الشرح و بمعنى الاعراض أى أعرض عن هذا الامر العظيم فالفعل على الأول متعد حذف مفعوله وعلى الثانى لازم وعلى كل فصفحا مفعول مطلق وقيل مفعول لأجله فان قلت ان الصفح بمعنى الاعراض وهو عين الضرب بمعنى الصرف فيلزم تعليل الشىء بنفسه وهو لا يصح والجواب أن العلة أثر الصفح ولازمه وهو جلب الراحة من القيل والقال اللذين لا يخلو منهما مؤلف ولو أبدع فى المقال فيكون من باب اطلاق الملزوم وارادة اللازم

وأن المنتحلين قد قلبوا أحداق الاخذ والانتهاب * ومدوا أعناق المسخ على ذلك الكتاب * وكنت أضرب عن هذا الخطب صفحا

أنواره (و) لما شاهدوا أيضا من (أن المنتحلين) أى الآخذين لكلام غيرهم مظهرين أنه لهم (قد قلبوا أحداق الأخذ والانتهاب) شبه الآخذ لكلام الغير ظلما وهو الانتهاب بانسان غاصب بجامع ملابسة التعدى فيما هو للغير فأضمر التشبيه فى النفس استعارة بالكناية وذكر تقليب الاحداق تخييلا لان تقليب الحدقة من لوازم المشبه به وبالحدقة يتكمل أو يتقوم وجه الشبه اذ بالنظر يحصل التعدى فى الاخذ. ويحتمل أن تكون اضافة الاحداق الى الاخذ لمجرد الملابسة أى قلبوا أحداقهم للاخذ فيكون الكلام كناية عن الاعتناء بالاخذ فتقليبهم أحداق الاخذ عبارة عن اعتنائهم بذلك الاخذ (و) ان المنتحلين (مدوا أعناق المسخ على ذلك الكتاب) شبه أيضا أخذهم الذى هو كالمسخ وهو تبديل صورة بأقبح منها بانسان مفسد يضع الاشياء فى غير مواضعها بجامع التلبس بالافساد وعبر عن الأخذ بالمسخ مجازا للاشارة الى أن المعنى المنقول بعبارتهم يكون فى تلك العبارة التى هى كالصورة له أقبح منه فى عبارة الكتاب والمشبه كذلك أضمر التشبيه فى النفس كناية وأضاف اليها الاعناق تخييلا فالمسخ على هذا قد اجتمع فيه كونه مجازا حقيقيا واستعارة بالكناية وهو من الغريب الذى لا يكاد يوجد له مثال وفى التعبير بمد العنق على الكتاب المضمن معنى العكوف عليه اشارة الى شدة الاشتغال به كما تقدم فى تقليب الاحداق فهذه الفقرة بمعنى التى قبلها وانما كان التقاصر وأخذ المنتحلين علة لطلب اختصار الكتاب لان فى اختصاره نفع المتقاصرين باعطائهم مقدورهم وقمع المنتحلين باطراح الناس بذلك المختصر مصنوعهم فينقمعون عن الاشتغال بالانتحال لبطلان مرجوهم من ملاحظة الناس اياهم (وكنت أضرب عن هذا الخطب) أى عن هذا الامر وهو اختصار الكتاب يقال أضرب عن كذا بمعنى أعرض عنه (صفحا) أى

تفضل من العمر عن هذه الشواغل بقيه. وهل دون هذه السهام القواتل من تقيه. غير أنه قد أسعفت الالطاف الالهيه. وأسعدت العناية الصمديه. حتى وضعت لهذا الكتاب شرحا ليس غائب الرسم فأعرفه بالحد. ولا مجانب الوسم فأصفه بما يوجب القبول أو الرد. بل هو بادى الصفحه. مدرك باللمحه. وها أنا

(قوله وأطوى دون مرامهم كشحا) الطى ضد النشر ودون مرامهم بمعنى قدام مطلوبهم أى قبل وصولهم اليه والكشح مابين أسفل الخاصرة الى آخر عظم الجنب فالكشح هو الوسط وطى الكشح عبارة عن لى الجنب ومن لوازمه عدم تبليغ السائل مقصوده فأطلق هنا وأريد لازمه والمعنى ولا أبلغهم مقصودهم من اختصار ذلك الشرح. و يحتمل أن يكون الكلام تمثيلا حيث شبه حاله من الامتناع من الشىء المطلوب بحال من طوى كشحه معرضا عن شخص مثلا واستعار اللفظ الدال على المشبه به للمشبه (قوله علما منى) علة لقوله أضرب وأطوى على التنازع واعترض هذا التعليل بأنهم لم يسألوه أن يكون ما يأتى به من اختصار المطول تستحسنه كل الطباع فكيف يجعل عدم القدرة على ذلك علة للامتناع و يجاب بأن فى الكلام حذفا والاصل علما منى بأن الاختصار الذى طلبوه اذا فعلته لايسلم من طعن الناس فيه ولا يخلص من اعتراضهم عليه لأن الاتيان بالامر الذى تستحسنه كل الطباع أمر لاتسعه قدرتى فلذا آثرت الراحة (قوله بأن مستحسن) أى بأن الاتيان بالامر الذى تستحسنه ذوو الطباع (قوله بأسرها) أى بجميعها والاسر فى الأصل القيد الذى يشد به الاسير يقال ذهب الاسير بأسره أى بقيده ومن لوازم ذلك ذهابه بجميعه وذلك اللازم مراد هنا فقد أطلق اسم الملزوم وهو الاسر وأريد اللازم وهو الجميع وهذا تأكيد لما استفيد من أل الاستغراقية (قوله ومقبول الاسماع) أى ولعلمى بأن الاتيان بالامر الذى تقبله الاسماع أى ذوو الاسماع (قوله عن آخرها) أى الى آخرها أى من أولها الى آخرها فعن بمعنى الى الغائية وفى الكلام حذف المبتدا وهو تأكيد لأن أل الاستغراقية فى الاسماع تفيد ذلك الشمول و يصح جعل عن باقية على حالها وهى متعلقة بمحذوف أى قبولا ناشئا عن آخرها واذا نشأ ذلك القبول عن الآخر كان ناشئا عن غيره بالاولى فاندفع مايقال ان نشأة القبول عن آخر الاسماع لاتشمل جميع الاسماع اذ قد بقى الاول ومابين الاول والآخر وهو الوسط فلا يصح قوله بعد ذلك أمر لاتسعه الخ وأجاب عنه بعضهم بجوابين غير ما مر الاول منهما أن ذلك التعبير يستلزم عرفا نشأة القبول عن الجميع باعتبار أنه أسند القبول أولا الى الاسماع المحلى بأل الاستغراقية ثم قيده بالصدور عن الآخر على سبيل التوكيد دفعا لتوهم عدم الوصول اليه والثانى منهما أن فى العبارة حذفا والمعنى عن آخرها الى أولها وفى هذا الجواب الثانى نظر من وجهين الاول أن الى للانتهاء فالمناسب دخولها على الآخر لا على الاول الثانى أن الى انما تقابل بمن لا بعن وأجيب عن الاول بأن فى الكلام قلبا والاصل عن أولها الى آخرها وعن الثانى بأن عن تأتى بمعنى من قال تعالى وهو الذى يقبل التوبة عن عباده أى منهم (قوله مقدرة البشر) بضم الدال وفتحها مصدر ميمى بمعنى قدرتهم وأما المقدرة بمعنى اليسار فبالضم لاغير

وأطوى دون مرامهم كشحا * علما منى بأن مستحسن الطباع بأسرها * ومقبول الاسماع عن آخرها * أمر لاتسعه مقدرة البشر * وانما هو شأن خالق

إعراضا فيكون مفعولا مطلقا أو معرضا على أنه حال مؤكدة أو للاعراض على انه مفعول لاجله ولكن على هذا يجب ان يراد مايصح علة للاعراض كثمرة الاعراض اذ لايصح كون الشىء علة لنفسه فيراد به مثلا هنا قطعا للجج القيل والقال لان التأليف لايخلو صاحبه من ذلك ولو أبدع فيه وفى الاعراض قطع لذلك أو استجلابا للراحة لان فى الاعراض استجلاب ذلك فليتأمل (وأطوى دون مرامهم) أى مطلوبهم (كشحا) والكشح هو مامن أسفل الخاصرة الى الضلع الاسفل وطيه معلوم وعبر به عن لازمه عرفا وهو عدم وصول صاحبه الى المطوى عنه ثم استعمل فى مطلق الامتناع من الشىء مجازا مرسلا من التعبير بما هو لعدم الوصول لشىء مخصوص عن عدم الوصول مطلقا و يحتمل أن يكون الكلام تمثيلا وانه شبه حاله من الامتناع من الشىء المطلوب بحال من طوى كشحه عن مماسة الشىء فعبر بلفظ الثانى عن الاول والمراد أنه ألغى النظر عن مطلوبهم ثم علل الغاء النظر بقوله (علما منى) أن مطلوبهم وهو شرح يقع الاتفاق عليه فيترك غيره مما للمنتحلين كالمحال (أن مستحسن الطباع بأسرها) أى بجميعها والاسر فى الأصل حبل يربط به الاسير و يقال ذهب الاسير بأسره أى بحبله واذا ذهب بأسره فقد ذهب بكليته ثم كنى به عن الجميع مطلقا (ومقبول الاسماع) قبولا آتيا (عن آخرها) فيلزم عمومها لجميعها لان الاتيان عن الآخر فرع الاتيان عما قبله (أمر) خبر مستحسن أى تركت ذلك لما علمت من أن مايستحسنه الناس جميعا أمر (لايسعه) أى لايقوم به (مقدور البشر) أى لايتناوله مقدور المخلوق (وانما هو) أى مستحسن جميع الناس (شأن خالق

قد أخرجته عن يدى وجعلته موقوفا فى سوق الاعتراض. مصروفا لمن يستحق منافعه وهو البرأ من أمراض الاغراض. فمن نظر بعين الانصاف. واعتبر وهو مصاف وله بصحة الذهن اتصاف. علم أهو جدير بأن ينبذ بالعراء و يهجر هجر واصل للراء. أم هو حقيق بأن تضرب له أيدى النجباء آباط النجائب. وتعقد الخناصر على مافيه من عجائب. المحاسن ومحاسن العجائب. فان تصفح الناظر فيه الغلط فليصفح ولا يكن من أناس بالأغاليط يفرحون. وليصلح مايجده فاسدا فان الله تعالى ذم رهطا قال فيهم يفسدون

القوى والقدر * وان هذا الفن قد نضب اليوم ماؤه فصار جدالا بلا أثر * وذهب رواؤه فعاد خلافا بلا ثمر * حتى طارت بقية آثار السلف

القوى والقدر) ولا يلزم من هذا القول بتأثير القدرة الحادثة كما يقول به من هذه عبارته فى الاصل وهو الزمخشرى لجواز التعبير بذلك عند السنى عن الاستطاعة (و) منعنى أيضا عن مساعدتهم علمى (أن هذا الفن قد نضب) أى غار (اليوم ماؤه) ونضوب مائه عبارة عن ذهاب فائدته شبه حال الفن فى انقطاع نتائجه بأصل يابس لنضوب مائه فأضمر التشبيه فى النفس استعارة بالكناية وذكر نضوب الماء تخييل (فصار) عند متعاطيه (جدالا) أى اختلافا ولغطا (بلا أثر) أى بلا فائدة لعدم وقوف متعاطيه على حقائق أسراره فيتمشدقون بظواهره (وذهب رواؤه) بضم الراء حسن منظره أو بفتحها بمعنى عذبه وهو عبارة عن ذهاب حقائقه (فعاد) أى ذلك الفن (خلافا) أى انكارا أو احتجاجا (بلا ثمر) أى بلا فائدة وفيه لطف تشبيه الكلام فيه بشجر الخلاف وهى لا ثمر لها وهى المسماة بالصفصاف (حتى طارت) أى انتهى به الأمر فى الاضمحلال الى أن طارت (بقية آثار) أى أبحاث (السلف) من العلماء

يفسدون فى الارض ولا يصلحون. وان رآه أمثل مما فرح الطلاب بجمعه من كلام كثيرين فليعوذه بقوله تعالى قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون. وكأنى بمن لا يعرف من التحقيق قبيلا من دبير. ولا هو من التدقيق فى العير ولا فى النفير. ولا تملك يده من هذا العلم قطميرا وان بسط ذراعيه بوصيد كهف العلم كأنه قطمير. يجد فى كتابى هذا قواعد مخترعه. ومعاقد هى فى بادئ الرأى هادمة لقواعد المتقدمين وانما هى عند التأمل والتحقيق من كلامهم منتزعه. وركوب لجة ماركبها السابحون. وسلوك محجة ما طرقها الشارحون. ولا سلكها الغادون والرائحون. أو ينظر أول كلامى دون آخره. ويقصر عن درك دقائقه حتى تمضى ساعاته حول ظواهره. فيظن أنه قد وجد تمرة الغراب. أو أنه قد سبق الهجين العراب

(قوله القوى) جمع قوة والقدر جمع قدرة وعطف القدر على القوى عطف خاص على عام لصدق القوى بقوة السمع والبصر ومعلوم أن خالق ماذكر من القوى والقدر هو الله تعالى (قوله وأن هذا الفن) عطف على قوله بأن مستحسن أى ولعلمى بأن هذا الفن الخ أى وحينئذ فالتعب فيه والاختصار ليس له كبير فائدة لاضمحلاله وقلة المشتغلين به (قوله قد نضب اليوم ماؤه) يقال نضب الماء ينضب كقعد يقعد إذا غار شبه ذهاب هذا الفن بنضوب الماء وغوره بجامع عدم الانتفاع واستعير النضوب للذهاب واشتق من النضوب نضب بمعنى ذهب والماء ترشيح إما باق على حقيقته أو مستعار لمسائل هذا الفن أو شبه مسائل الفن النفيسة بالماء بجامع ان كلا سبب فى الحياة واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصرحة ونضب ترشيح إما باق على حقيقته أو مستعار لذهب على طريق التبعية أو شبه الفن بنهر تشبيها مضمرا فى النفس على طريق المكنية والماء تخييل والنضوب ترشيح وهما إما باقيان على حقيقتهما لم يقصد بهما الا التقوية الاستعارة أو الماء مستعار للمسائل والنضوب للذهاب ومعنى التركيب وأن هذا العلم قد ذهب مسائله الحسان وذهابها بذهاب أهل هذا الفن ومراده باليوم زمان الشرح وماقرب منه مما قبله (قوله فصار) أى ذلك الفن جدالا أى خصومة أى صار التكلم فيه جدالا أو صار الفن محل جدال فلا بد من تقدير فى الكلام والا فالفن ليس جدالا اللهم الا أن يكون جعله جدالا قصدا للمبالغة وقوله بلا أثر أى بلا فائدة وذلك لعدم وقوف متعاطيه على حقائق أسراره فيتكلمون بظواهره (قوله وذهب رواؤه) بضم الراء والمد أى منظره الحسن استعارة للطائفه على طريق المصرحة أو شبه الفن بانسان ذى منظر حسن بجامع الرغبة فى كل على طريق المكنية واثبات الرواء تخييل إما باق على حقيقته لم يقصد به الا التقوية الاستعارة أو استعارة لمسائله اللطيفة وأسراره وذهابها بذهاب من يعرفها لا بنسيانها (قوله فعاد) أى فصار ذلك الفن أى صار التكلم فيه خلافا أو صار ذلك الفن محل خلاف أو فى الكلام مبالغة وقوله بلا ثمر أى فائدة ويحتمل أن الكلام فيه تشبيه بليغ بحذف الكاف أى فصار ذلك الفن كخلاف أى كشجر الخلاف وهو المسمى بالصفصاف وهو لا ثمر له وعلى هذا فقوله بلا ثمر بيان للواقع ثم ان هذه السجعة بمعنى ماقبلها لكن الخطب محل اطناب (قوله حتى طارت الخ) أى واستمر هذا الفن فى الاضمحلال شيئا فشيئا الى أن طارت فحتى للانتهاء ويصح أن تكون تعليليه والسلف فى الاصل من تقدمك من آبائك والمراد هنا علماء هذا الفن لانهم آباء فى التعليم والمراد ببقية آثارهم مابقى من فوائدهم وعلومهم أو مابقى من تلامذتهم المقررين لقواعد هذا الفن الناشرين لها بالافادة وفى الكلام استعارة بالكناية حيث شبه بقية آثار أهل هذا الفن بطائر واثبات الطيران تخييل إما باق على حقيقته أو مستعار للذهاب

(قوله أدراج الرياح) الادراج جمع درج بفتح الدال وسكون الراء ودرج الكتاب طيه يقال درج الكتاب درجا أى طواه طيا والمراد بها الطرق أى ذهبت بقية آثار السلف فى طرق الرياح ويلزم من ذلك عدم وجودها بالمرة لان عادة الريح أن تزيل مامرت به فى طريقها فعبر بالملزوم وأراد اللازم وعلى هذا فالادراج منصوبة على الظرفية ويصح أن يراد بالادراج الاحوال وحال الرياح طيرانها وذهابها بسرعة وعلى هذا فأدراج نصب على الحال على حذف مضاف أى طارت بقية آثار السلف فى حال كونها مثل طيران الرياح أو على المفعولية المطلقة على حذف الموصوف والصفة أى طارت طيرانا مثل طيران الرياح فالحاصل أن أدراج الرياح يجوز فيه الاوجه الثلاثة النصب على الظرفية والحالية والمفعولية المطلقة لكن فى الأول شىء وهو أن اسم المكان لاينصب على الظرفية باطراد الا إذا كان مبهما والاجر بى وأما قوله * كما عسل الطريق الثعلب * أى اضطرب فى الطريق الثعلب فضرورة (قوله وسالت) أى سارت شبه السير بالسيلان واستعير له اسمه واشتق من السيلان سالت بمعنى سارت وانما عبر بسالت دون سارت اشارة الى أن السير لقوته بمثابة سيل الماء والبطاح جمع أبطح على غير قياس والقياس أباطح والابطح هو المحل المتسع فيه دقاق الحصى وهو فاعل لسالت واسناد السيل لها مجاز عقلى وأصل التركيب وسارت المطايا بتلك الاحاديث فى البطاح لان السير حقه أن يسند للمطايا فعدل عن التعبير بالسير الى التعبير بالسيل لما قلنا من الاشارة وعدل عن اسناد السير الى المطايا الى اسناده للاباطح مجازا عقليا للمبالغة كأنه من قوة السير وسرعته سارت أمكنته التى هى الاباطح وقوله بأعناق أى دونى ملتبسا ذلك السير بالاعناق وانما جعل سيلانها ملتبسا بالاعناق لان السرعة والبطء فى سير المطايا يظهران غالبا فيها وسائر الاجزاء تستند اليها فى الحركة وتتبعها فى الثقل والخفة والمطايا فى الاصل الابل استعير لعلماء هذا الفن بجامع الحمل فى كل فكما أن المطايا تحمل الاثقال كذلك العلما تحمل العلم والاعناق ترشيح والمراد بالاحاديث أسرار هذا الفن والبطاح هنا متجوز به عن أمكنة العلماء كالمدارس وذلك لانه فى الاصل اسم للمكان المتسع فيه دقاق الحصى أريد به مطلق موضع ثم أريد به موضع العلماء على طريق المجاز المرسل وحينئذ فمعنى التركيب وسارت المدارس ملتبسة بأعناق العلماء الشبيهين بالمطايا الحاملين لاسرار هذا الفن والقصد من هذا التركيب الأخبار بأن اسرار هذا الفن وعلماءه قد ذهبوا بل ذهبت مواضعهم كذلك

أدراج الرياح * وسالت بأعناق مطايا تلك الاحاديث البطاح

(أدراج الرياح) أى اضمحلت فلم يبق منها فائدة والادراج جمع درج وهو الطريق وهو منصوب على أنه مفعول مطلق أو ظرف أى فى طريق الرياح أو طيران طريق الرياح وأراد بطريق الرياح حالها وهو سرعة ذهابه بما طارت به ومن لازم ذلك تلفه وعدم وجدانه وهو المعبر عنه هنا مجازا مرسلا وكثيرا ما يعبر بادراج الرياح عن عدم وجدان فائدة الشىء بهذا الوجه ومنه قولهم ذهب دمه أدراج الرياح أى ذهب هدرا ولم يترتب على دمه فائدة الأخذ بالثار ولا غيرها (و) حتى (سالت باعناق مطايا تلك الاحاديث البطاح) وهذه عبارة أيضا عن اضمحلال بقية السلف ويتوجه فى هذه العبارة أن يكون شبه الاحاديث فى تلك الابحاث بقوم مسرعين السير حتى غابوا فى عدم الوجدان والغيبة بعد الحضور بسرعة فأضمر التشبيه فى النفس كناية وذكر المطايا والبطاح والاعناق تخييل ويحتمل أن يكون الكلام تمثيلا وانه شبه حال الابحاث فى ذهابها بالركب المسرعين فاستعمل تركيب الثانى للاول وعلى هذا يكون ذكر الاحاديث تجريدا وهذا مأخوذ من قوله:

أخذنا بأطراف الاحاديث بيننا * وسالت بأعناق المطى الأباطح

والاباطح جمع أبطح وهو المكان المنبسط فيه دقاق الحصى والمطى هى الابل ولما كان سيرها عند كثرتها يشبه سيل الماء فيه من جهة الاتصال والسرعة والحسن شبهوا سير الابل فيه بالسيلان ونسبوه للاعناق لان فيها تظهر السرعة فهذا الكلام مجاز فى أصله وتجوز به ثانيا بالاستعارة أو التمثيل كما قررنا

عثرت البزل إن هى خاطرتنى * فما بالى وبال بنى لبون

هيهات لايدرك شأوى الضليع هذا الضالع. ولا يملك ما طمع فيه وانما تقطع أعناق الرجال المطامع. فليعلم هذا القصير الباع للبطن من مكيدته ما استطاع. أنه لم يبق وجهه بل فضح نفسه وصنفه. ولأمر ما جدع قصير أنفه. وأنه لايزال يتقلب من كده على الجمر. ويأمر من اجتناب هذا الكتاب بالفحشاء، ولا يطاع لقصير أمر

وكم من عائب قولا صحيحا * وآفته من الفهم السقيم
ولكن تأخذ الآذان منه * على قدر القرائح والعلوم

أيحسب أن ما فقده من كلام الشارح حين صار الكتاب منه غفلا. أم يظن أن التقصير أغلق على خزائنهم

وأما الاخذ والانتهاب فأمر يرتاح له اللبيب * فللارض من كأس الكرام نصيب * وكيف ينهر عن الانهار السائلون

فليفهم (وأما الاخذ والانتهاب) هذا معطوف على مقدر إذ كأنه قال أما ماذكرتم من وضع الاختصار لعله يتفق عليه فينتفع به فذلك مما رغب فيه ويحمل على الوضع لولا أنى أعلم أن مستحسن الطباع غير ممكن من مخلوق عادة مع علمى بترك الناس لهذا الفن فصار التأليف فيه تضييعا للوقت لعدم وجدان المشتغلين وأما دفع الاخذ والانتهاب له فليس مما يحمل على الوضع (فـ)انه (أمر يرتاح) أى يطمئن (له اللبيب) ويفرح به فلا يطلب قطعه بالاختصار لما فيه من الاجر والرفعة لان نسبة الآخذين من ذلك الشرح مناسبة شارب وضيع لفضلة من هو أعلى كما قال:

شربنا فأهرقنا على الارض جرعة * (فللارض من كأس الكرام نصيب)

وقد جعل المصنف الفاء مكان الواو للترتيب يعنى فنسبتهم مناسبة الارض من شارب ملأ الكأس وبهذا يعلم أن الكلام حكاية على وجه الاشارة الى التمثيل ويحتمل أن يكون تمثيلا حقيقة وانه شبه حاله معهم فى رفعته ودنوهم فى أخذ النفع القليل بحال الارض مع الشاربين فاستعمل للحال الاول ما للحال الثانى اذ المعنى انا لا نغتبط من ذلك لان لهم من فضلتنا ما للارض من كأس الشارب فليفهم ثم قال (وكيف ينهر) أى يطرد (عن) علومنا التى هى كـ(الانهار السائلون) نائب فاعل ينهر

دونى قفلا. ولا يدرى انى وردت حياضهم فرشفت صفوا وقذفت ثفلا. وجبت أنجادهم وأغوارهم فتخيرت منها ما يصلح علوا وسفلا. أولى له فأولى ان لم يعط القوس باريها. لقد كان الاحرى به والاولى أن ينظر آخر الكلام أو يرجع من كتب المتقدمين ما فيها. فالاستيعاب لاطراف الكلام الموطأ يرشده ويوقظه من سنة الكرى. والاستذكار لما أسسه السلف من تمهيد القواعد ينشده

أطرق كرا أطرق كرى * ان النعام فى القرى

كأنما ضرب بينه وبين العلم بسور من الشدائد. وجعل عليه دون هذا الكتاب سد من حديد فهو

(قوله واما الاخذ الخ) أما تفصيلية مقابلها محذوف دل عليه مضمون الكلام السابق أعنى قوله علما الخ والواو عاطفة على ذلك المحذوف والاصل أما ماذكرتم من تقاصر الهمم فذلك مما يرغب فى الاختصار ويحمل عليه لولا أنى أعلم أن مستحسن الخ وأما الاخذ والانتهاب فليس مما يحمل على الاختصار لأنه أمر يرتاح الخ والحاصل أنهم عللوا طلب الاختصار منه بأمرين تقاصر همم المحصلين والأخذ والانتهاب فأجابهم بأن ماذكرتموه من مجموع الامرين لا يقتضى الاختصار فوقع فى ذهن السامع السؤال من ذلك النفى فأجاب بقوله أما التقاصر الخ وكثيرا ما يحذف الجمل المفصل بأما ومعادلها ويصح جعل أما لمجرد التأكيد والواو للاستئناف حينئذ وسكت عن المسخ الصادر منهم لانه غير واقع فى شرحه بل فى عباراتهم فلذا لم يحتج للاعتذار عنه (قوله يرتاح) أى يفرح وينبسط له اللبيب أى كامل العقل الذى وقع الأخذ من كلامه لا الآخذ وذلك لأن العاقل لا يرضى بالأخذ من كلام الغير ويرضى بكون الغير يأخذ من كلامه لما فيه من الرفعة والثواب واذا كان أمرا يرتاح له اللبيب فلا يطلب قطعه بالاختصار لأنى لو وضعت مختصرا لالتفت الناس اليه وأعرضوا عن تأليف المنتحلين واذا فات المنتحلين مرجوهم من اقبال الناس على تأليفهم تركوا الانتحال (قوله فللارض الخ) هذا شطر بيت مأخوذ من قول بعضهم:

شربنا شرابا طيبا عند طيب * كذاك شراب الطيبين يطيب
شربنا وأهرقنا على الارض جرعة * وللارض من كأس الكرام نصيب

لكن الشارح أبدل الواو بالفاء لكونه جعله علة لما قبله وفى الكلام تشبيه الشارح نفسه بالكرام ونفس المطول بالكأس والمنتحلين بالارض فمفردات التركيب باقية على حقيقتها والكلام على التشبيه بحذف المشبه أو أن الكرام والكأس والارض مستعارات فالكرام مستعار للشارح والكأس للمطول والارض للمنتحلين ويصح أن يكون المركب استعارة تمثيلية حيث شبه الهيئة الحاصلة من رفعته عليهم وهم دونه وأخذهم من كلامه بالهيئة الحاصلة من الارض والشاربين من كأس بنزل شئ مما فيه عليها واستعمل اللفظ الدال على الهيئة المشبه بها فى الهيئة المشبهة (قوله وكيف ينهر) أى يطرد عن الانهار السائلون أى فكذلك أنا كيف أنهر هؤلاء المنتحلين الذين هم كالسائلين عن المطول الذى هو كالانهار ففى الكلام تشبيه ضمنى أو أنه استعار الانهار للمطول واستعار السائلين للمنتحلين استعارة مصرحة ولما كان المطول محتويا على علوم كثيرة بحيث يقوم مقام كتب عدة شبهه بالانهار لا بنهر واحد ثم ان هذا الاستفهام انكارى بمعنى النفى فى قوة تعليل ثان أو أنه تعجبى فيكون ترقيا فيما أفاده من كونه لا ينبغى الالتفات للمطلوب من الاختصار واختار التعبير بالانهار عن الابحر لعذوبتها واختار ينهر على يطرد لمجانسة الاشتقاق بين ينهر والانهار

(قوله ولمثل هذا فليعمل العاملون) هذا اقتباس من الآية لكن الاشارة فى الآية للفوز العظيم من النعمة والأمن من العذاب. وأما هنا فللاخذ والانتهاب. وأفرد اسم الاشارة لانهما بمعنى واحد أو لتأويلهما بالمذكور أى و يعمل العاملون لمثل هذا الاخذ أى لنيل ثواب مثل هذا الأخذ لما فيه من الرفعة الدنيوية والثواب الاخروى لا للحظوظ النفسانية وحينئذ فلا ينبغى قطعه بوضع مختصر والفاء فى قوله فليعمل زائدة لا تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها أو أنها سببية واقعة فى جواب شرط مقدر والتقدير مهما يكن من شئ فليعمل العاملون لمثل هذا حذف الشرط مع أداته اختصارا اعتمادا على الفاء، وقدم المعمول لافادة الحصر واستشكل بان فاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لأن لها الصدارة والجواب أنه لا يثبت لها هذا الحكم أعنى الصدارة الا اذا وقعت فى موضعها من توسطها بين جملتين لفظا فان لم تتوسط بين الجملتين لم تمنع من العمل المذكور كما هنا على حد ما ذكر وافى قوله تعالى وربك فكبر من أن الفاء واقعة فى غير محلها لعدم التوسط والمعمول مقدم لافادة الاختصاص ولم تمنع الفاء من العمل فى ذلك المعمول (قوله ثم مازادتهم مدافعتى الخ) عبر بثم لافادة تراخى زيادة الشغف والغرام عن ابتداء المدافعة الذى تضمنه قوله وكنت أضرب الخ وفى التعبير بالمفاعلة اشارة لتكرر السؤال وتكرر الاعراض عنهم أى مازادتهم مدافعتى لهم المرة بعد المرة بترك اجابتهم الاشغفا أى حبا شديدا فى مطلوبهم الذى سألوه يدخل ذلك الحب فى شغاف القلب أى جلدته التى هو فى داخلها والغرام الولوع (قوله وظمأ) هو العطش استعير للرغبة استعارة مصرحة والهواجر جمع هاجرة وهى نصف النهار عند اشتداد الحر واضافتها للطلب من اضافة المشبه به للمشبه أى و رغبة فى الطلب الشبيه بالهواجر بجامع الصعوبة على النفس فى كل والمراد بالطلب طلب اختصار عدت الطول أو أنه شبه الطلب باليوم الطويل الذى فيه هواجر بجامع الاشتمال فى كل على ما يطلب دفعه على طريق المكنية والهواجر تخييل والأوام بضم الهمزة حرارة العطش فعطفه على الظمأ من عطف اللازم على الملزوم والمراد بالأوام هنا لازمه وهو الميل والحب (قوله فانتصبت الخ) أى فلما زادت رغبتهم ولم تمكن مدافعتهم تسبب عن ذلك انى انتصبت أى تصديت وتعرضت وتفرغت (قوله على وفق مقترحهم) الجار والمجرور صفة لمحذوف أى انتصابا أو شرحا كائنا على وفق أى موافقة مقترحهم أى مطلوبهم من كون ذلك الشرح مقتصرا فيه على بيان معانى المتن وكشف أستاره وفى التعبير بمقترحهم دون مطلوبهم أو مسئولهم اشارة الى أنهم سألوا ذلك من غير روية وفكر لان الاقتراح طلب الشئ من غير روية وفكر وقوله ثانيا صفة للمصدر المقدر بعد نعته بالجار والمجرور أى انتصابا ثانيا أو شرحا ثانيا و يحتمل أن يكون ظرفا أى انتصبت لشرح ذلك الكتاب فى زمن ثان

ولمثل هذا فليعمل العاملون ☆ ثم مازادتهم مدافعتى الا شغفا وغراما ☆ وظمأ فى هواجر الطلب وأواما ☆ فانتصبت لشرح الكتاب على وفق مقترحهم ثانيا

(ولمثل هذا) الاخذ (فليعمل العاملون) لما فيه من رفعة صاحبه علما ودينا أما علما فلاحتياج المنتحلين الى الاخذ من علومه وأما دينا فلتمكينهم باظهاره من الأخذ منه ولم يمنعه حسدهم مع صبره على نسبتهم ماله لأنفسهم يعنى فلا يكون ذلك حاملا على التأليف وفى الكلام تعيير الآخذين وتقبيح لشأنهم بالنسبة الى أنفسهم ولو كان بالنسبة الى المأخوذ منه رفعة له (ثم مازادتهم مدافعتى) بترك اجابتهم (الاشغفا) أى حبا شديدا (وغراما) أى ولوعا بالمطلوب (وظمأ) أى عطشا بمعنى رغبة فى مطلوبهم (فى هواجر الطلب) شبه الطلب بزمن به هواجر جمع هاجرة وهى وقت اشتداد الحر بجامع كون كل منهما مظنة للاشتمال على ما يطلب دفعه فأضمر التشبيه استعارة بالكناية وذكر الهواجر تخييلا (وأواما) بضم الهمزة وهو العطش (ف) لما رأيت ازدياد شغفهم رحمتهم ف (انتصبت) أى قمت وانتدبت (لشرح الكتاب) شرحا كائنا (على وفق مقترحهم) بأن يكون على الحالة التى يطلبون من الاختصار والاقتراح طلب من غير روية وهو مما يدل على كمال الرغبة (ثانيا) نعت للشرح المقدر بعد نعته بالجر و رأى شرحا ثانيا و يحتمل أن يكون ظرفا أى شرحا كائنا فى زمن ثان باعتبار الاول و يحتمل على بعد أن يكون حالا من ضمير انتصبت و يكون بمعنى جاعلا الشرح ثانيا وفيه تجوز فى تعديته ثانيا الى الشرح بتضمينه الفعل المتعدى جاعلا وانما قلنا ذلك لانه انما يقال ثنيته صرت له ثانيا لا جعلت له شيئا آخر ثانيا وعلى هذا الاحتمال المستبعد يكون لفظ ثانيا فى قوله

يضرب فيه بذهنه الكليل الشارد. وقيل ارجع وراءك فالتمس نورا فانما أنت تضرب فى حديد بارد. حتى يرجع بخفى حنين. و يمسى بحسده أشغل من ذات النحيين. ولو أوتى رشده لأنف أن يسخر منه الساخر. واغترف من هذا البحر الزاخر. واعترف بأنه الذى يلتقط منه جواهر الفاخر. وترى الفلك فيه بشراع العلم مواخر. ويقول من تقرع أسماعه كم ترك الاول للآخر. وهب أنه ظفر بزلات معدوده. وعثر على هفوات ليست أمثالها عن جهابذة هذا الفن مردوده. ألم يعلم أن السعيد من

ولعنان العناية نحو اختصار الاول ثانيا * مع جمود القريحة بصرّ البليات * وخمود الفطنة

(ولعنان العناية نحو اختصاره ثانيا) معطوفا على ثانيا الاول لانهما حالان معا حينئذ وعلى الاحتمالين الاولين يجب اسقاط الواو لعدم ظهور ما يعطف عليه وقوله لعنان متعلق بثانيا الثانى وهو من ثنيت الفرس بالعنان صرفته به وقد شبه العناية التى هى شدة الاهتمام بالشىء فى التوصل الى المرغوب بالفرس كناية فذكر صرف العنان تخييلا ونحو الاختصار جهته وأراد بالجهة اشتغاله به ثم شكا لما صاحب هذا الانتصاب مما ينافى حصول المراد فقال (مع جمود القريحة) أى الطبيعة العقلية وجمودها عدم انبساطها فى المدارك وهو مستعار من جمود الماء فى قلة الانتفاع الا بعد التكلف وأصل القريحة أول ما يستنبط من البئر ثم استعير لاول مستنبط من العلم لملابسة كل منهما الحياة لان العلم سبب حياة الروح والماء سبب حياة الجسم ثم استعمل فى نفس العقل بناء على أنه نفس العلم مجازا مرسلا ثم صار حقيقة عرفية ويتوجه أنه شبه العقل بالماء كناية وذكر الجمود تخييلا (بصر البليات) والصر البرد الشديد الذى يجمد به الماء واضافته الى البليات من اضافة المشبه به الى المشبه كما لا يخفى (وخمود) أى انطفاء (الفطنة) أى العقل والذكاء بذهاب كثرة منافعه فى مداركه وكأنه شبه الفطنة بالنار فى انتشارها فى المدارك وتحكمها فيها كانتشار النار وعدم تقلب شىء من المحترق عنها فأضمر التشبيه كناية

عدت غلطاته. وردت الى استقصاء الاحصاء سقطاته

فمن ذا الذى ترضى سجاياه كلها * كفى المرء نبلا أن تعد معايبه

ولكن لأمر ما يسود من يسود. وعسى أن يكره الانسان من ذم الحاسد ما تسفر عقباه عن محمود السعود

(قوله ولعنان العناية) كان الاولى حذف الواو فيكون ثانيا الثانى حالا من فاعل انتصبت لعدم ظهور ما يصلح لعطفه عليه لان ثانيا الاول اما صفة لمصدر محذوف أو ظرف وعلى كل لا يصلح لعطف ثانيا الثانى عليه لان عطفه عليه يقتضى مشاركته له فى اعرابه ولا يصح جعلها واو الحال لان الواو الحالية لا تدخل الا على الجملة ولا تدخل على المفرد وقد يجاب بانه يمكن عطف ثانيا الثانى على الاول وجعل ثانيا الثانى صفة للمصدر المحذوف كالاول لكن على سبيل الاسناد المجازى لان ثانيا الثانى بمعنى صارفا ومرجعا وحق الصرف والترجيع أن يسند للشخص فأسند لصفته وهو الانتصاب على حد جد جده. ولك أن تجعل ثانيا الاول أيضا حالا من فاعل انتصبت أى انتصبت فى حال كونى جاعلا ومصيرا للشرح ثانيا وقوله ثانيا الثانى حال أخرى معطوفة على الاولى مبينة لمجيئها حالا وأورد على هذا أن الحال وصف مشتق وثان الذى من أسماء العدد ليس بمشتق وأجيب بأن ثانيا المذكور اذا كان بمعنى التصيير كان اسم فاعل حقيقة له فعل ومصدر تقول ثنيته ثنيا أى صيرته اثنين بانضمامى اليه لكن فى تعدية ثان الاول الى الشرح على وجه المفعولية مجاز مرسل لعلاقة الاطلاق والتقييد لانه انما يقال ثناه بمعنى جعله بنفسه ثانيا لا جعل له شيئا غيره ثانيا، ويقال ثنيته بمعنى صرت ثانيه ثانيا فهو موضوع لتصيير مقيد بجعل ذات الفاعل ثانية ثم أطلق عن ذلك التقييد ثم نقل الى تصيير مقيد بجعل ذات المفعول ثانية أو استعارة تبعية بأن شبه تصيير الشارح غيره ثانيا بتصييره نفسه ثانيا بجامع ترتب الزوجية على كل واستعير اللفظ للموضوع للثانى وهو الثنى بنفسه للاول واشتق منه ثانيا على طريق التبع أو تقدر ثانيا الاول حالا يعطف عليها ثانيا الثانى أى انتصبت ثانيا مجتهدا ولعنان الخ أو تجعل فى الكلام فعلا محذوفا معطوفا على انتصبت فيكون ثانيا الثانى حالا من فاعله أى واجتهدت أو شرعت ثانيا لعنان العناية. والعناية هى الهمة أى الارادة المصاحبة للتصميم أو المراد بها الاعتناء والاهتمام شبهها بدابة تشبيها مضمرا فى النفس على سبيل المكنية واثبات العنان بمعنى القود تخييل وقوله نحو ظرف لثانيا بعده بمعناه الجهة (قوله مع جمود القريحة) حال من فاعل انتصبت أو من شرح والجمود بالجيم عدم السيلان استعير هنا لضعف القريحة أى عدم انبساطها وعدم توغلها فى المدارك بجامع قلة الانتفاع الا بعد تكلف أو أنه شبه القريحة بماء على طريق المكنية واثبات الجمود تخييل اما باق على حقيقته أو مستعار لضعف الفطنة والقريحة فى الاصل اسم لاول مستنبط من ماء البئر استعير لاول ما يستنبط من العلم أو لما يستنبط منه مطلقا بجامع أن كلا منهما سبب للحياة فالماء سبب لحياة الجسم والعلم سبب لحياة الروح ثم أطلق على العقل لانه محل العلم أو بعضه أى بعض ضروريه على مذهب امام الحرمين مجازا مرسلا علاقته الحالية أو الكلية أو استعارة ثم صار اطلاقه عليه حقيقة عرفية (قوله بصر البليات) أى بسبب البليات التى كالصر وهو برد شديد يضر بالنبات ويجمد الماء (قوله وخمود الفطنة) الخمود بالخاء المعجمة سكون لهب النار والفطنة فى الاصل الفهم والمراد بها هنا الذهن بمعنى العقل إما مجازا مرسلا علاقته الحالية أو حقيقة عرفية ولا يخفى ما فى الكلام من الاستعارة بالكناية حيث شبه فطنته بالنار بجامع الانتشار فى كل لان الفطنة تنتشر فى المدارك كما أن النار تنتشر فى الحرق والخمود تخييل

(قوله بصرصر النكبات) الصرصر الريح الشديدة العاصفة واضافته للنكبات بمعنى المصائب وحوادث الدهر من اضافة المشبه به للمشبه أى بالنكبات الشبيهة بالريح العاصفة المزيلة للهب النار كما أن النكبات مزيلة لانتشار الفطنة فى المدارك ولا يخفى مافى جميع هذه الالفاظ أى الجمود والصر والخمود والصرصر من اللطافة لما فيه من مراعاة النظير وهو الجمع بين الشئ وما يناسبه لا بالتضاد لان البرد يناسبه الجمود لان به يحصل جمود الماء والريح العاصفة تناسب الخمود لانها لشدتها تذهب النار وفى اضافة الجمود الى القريحة والخمود الى الفطنة المفضية الى تشبيه طبيعته العقلية بالماء اشارة الى جودتها واعتدالها بأخذها طرفى الحرارة والبرودة ولا يرد أن المقام للتشكى وهو لا يكون بما يحمد لان الجودة باعتبار الاصل والتشكى باعتبار ما عرض من الجمود والخمود (قوله وترامى البلدان) أى ومع ترامى أى رمى كل بلدة بى الاخرى ورمى البلد له طرده إياه وهو كناية عن تكدر خاطره فى ضيق المعاش وعدم استقراره فى محل لتلبسه بالاسفار فهو لعدم وجود راحته فى تلك (٢٤) البلاد الخارج منها صار كأن كل بلدة تطرده للاخرى وفى الكلام استعارة

بصرصر النكبات * وترامى البلدان بى والاقطار * ونبوّ الاوطان عنى والاوطار * حتى طفقت أجوب كل أغبر قاتم الارجاء * وأحرر كل سطر منه فى شطر من الغبراء.
يوما بحزوى ويوما بالعقيق وبالـ * عذيب يوما ويوما بالخليصاء
ولما وفقت بعون الله للاتمام

ونسب لها ما هو من لوازم المشبه به وهو الخمود (بصرصر) أى الريح الشديدة (النكبات) أى المصائب واضافته لما بعده كاضافة الصر لما بعده قيل وفى تشبيه الطبيعة العقلية بالماء والنار ما يدل على جودتها واعتدالها وأخذها من طرفى الحرارة والبرودة معا ولم تمل لاحدهما على الخصوص (و) مع (ترامى البلدان بى والاقطار) للالتباس بالاسفار الضرورية (و) مع (نبوّ) أى بعد (الاوطان عنى) فى تلك الاسفار (و) نبو (الاوطار) أى الحوائج عنى فيها لانها سبب الاغتراب المانع عادة من نيل الاوطار (حتى) أى فـ(طفقت) أى جعلت (أجوب) أى أقطع (كل) مكان (أغبر) أى كثير الغبرة (قاتم الارجاء) أى مظلم النواحى بتلك الغبرة (و) طفقت (أحرر) أى أهذب وأنقح (كل سطر منه) أى من هذا المختصر (فى شطر) أى قطعة وطرف (من الغبراء) وهى التراب المتطاير عند المشى أو غيره وصار حالى فى هذه الاسفار فى انتقالى من موضع الى آخر حال القائل (يوما) أ كون (بحزوى) اسم موضع (و) أ كون (يوما) آخر (بالعقيق) موضع (و) أ كون (بالعذيب) موضع آخر (و) أ كون (يوما) آخر (بالخليصاء) موضع (ولما وفقت بعون الله تعالى) أى باعانته وتقويته (للاتمام) هذا يدل

واذا أراد الله نشر فضيلة * طويت أتاح لها لسان حسود
لولا اشتعال النار فيما جاورت * ما كان يعرف طيب عرف العود
أعاذنا الله تعالى من هوى يرمى بالخرس لسان الاعتراف. و يعمى أبصار البصائر عن جميل الاوصاف. و يصمى القلوب فلا يصل اليها نور الانصاف. ولما أوصلنى السرى منه الى صباح قدر صدته فلاح وأسفرت

بالكناية حيث شبه البلدان والاقطار بعقلاء على طريق الاستعارة بالكناية واثبات الترامى تخييل أو فى الكلام حذف مضاف أى ترامى أهل البلدان . والاقطار جمع قطر وهو مجموع بلاد كثيرة ولما كان لا يلزم من ترامى البلاد . له ترامى الاقطار عطف الاقطار على البلدان (قوله ونبو) أى ومع نبو أى بعد الاوطان عنى والاوطار أى ومع نبو الاوطار جمع وطر بمعنى الحاجة ومن لوازم ذلك القلق وعدم الفهم وانما بعدت أوطانه وأوطاره بسبب سفره المانع من نيلهما عادة (قوله حتى طفقت) غاية لنبو الاوطان وطفقت بمعنى جعلت أى انه لما بعدت عنى الاوطان انتهى بى الحال الى أن جعلت أجوب أى أقطع . و يحتمل أن حتى تفريعية على وترامى الخ (قوله كل أغبر) أى كل مكان أغبر أى ذى غبرة (قوله قاتم الارجاء) جمع رجا بالقصر بمعنى الناحية أى مظلم النواحى بتلك الغبرة (قوله وأحرر) أى أهذب وأخلص (قوله كل سطر منه) أى من هذا الشرح المختصر (قوله فى شطر من الغبراء) أى فى قطعة من الارض فالتحرير ليس متواليا حتى يكون مستقيما وبين سطر وشطر الجناس المضارع لاختلافهما بحرفين متقاربى المخرج (قوله يوما بحزوى) أى وصار حالى فى هذه الاسفار من جهة عدم الانتظار بجامع التنقل كحال القائل يوما أ كون بحزوى وأ كون يوما آخر بالعقيق وأ كون بالعذيب يوما وأ كون يوما بالخليصاء وهذه الاربعة أسماء مواضع بالحجاز والقصد من تشبيه حاله بحال هذا الشاعر الاعتذار بانه ألف كتابه هذا فى حالة متعبة فان حصل منه هفوة فلا لوم عليه (قوله بعون الله) العون اسم مصدر بمعنى الاعانة والباء للتصوير لا للسببية لئلا يلزم سببية الشىء لنفسه اذ الاعانة جعل الله فيه قوة وهو عين التوفيق الا أن تكون متعلقة بالاتمام ولا يضر تقدم معمول المصدر عليه اذا كان ظرفا على ما اختاره الشارح وقوله للاتمام أى اتمام هذا المختصر وفيه اشارة الى أن الخطبة متأخرة عن تأليف هذا الشرح المختصر

(قوله وقوضت) بالقاف والواو المشددة من التقويض وهو نقض البناء من غير هدم استعير للازالة ففي قوضت استعارة تبعية أو مجاز مرسل تبعي لان تقويض البناء يلزمه ازالته (قوله خيام الاختتام) من اضافة المسبب الى السبب أي الخيام المضروبة عليه بسبب اختتامه أي انتظار اتمامه ولا يخفى ما في الكلام من تشبيه الشرح قبل ختمه بشيء نفيس كعروس مستتر في الخيام على طريق المكنية واثبات الخيام تخييل والمراد من هذا الكلام ولما وفقت لاتمامه وأظهرته للناس بعد أن كان مخفيا قبل ذلك الاتمام كما هو عادة المؤلفين * واعلم أن هذه النسخة هي المصححة بتصحيح الشارح ولو قال خيام الختام لكان أولى لان فيه جناس التصحيف وفي بعض النسخ وقوضت عنه خيامه بالاختتام أي بسبب حصول الاختتام بالفعل لان تقويض الخيام وازالة الخفاء مسببة عن الاختتام لان الشرح قبل الاختتام كان مستورا فلما حصل الاختتام ظهر للطالبين وفي بعضها وفضضت عنه ختامه بالاختتام على تشبيهه قبل الاختتام بمكتوب ختم بنحو شمع فأزيل بسبب الاختتام ختامه ليطلع عليه الطالبون (قوله بعدما كشفت الخ) متعلق بقوله قوضت والخرائد جمع خريدة وهي الحسناء من النساء استعارها للدقائق من المسائل بجامع الحسن والاحتجاب في كل على طريق الاستعارة المصرحة واللثام وهو ما يجعل على الفم من النقاب وكذلك الوجوه ترشيحان للاستعارة ثم ان اللثام يجوز أن يكون باقيا على حقيقته لم يقصد به الا تقوية الاستعارة وكذلك الوجوه ويجوز أن يكون استعار اللثام للخفاء أو استعمله في لازمه وهو الخفاء واستعار الوجوه لأعظم تلك الدقائق استعارة مصرحة وحينئذ فالمعنى وأزلت عن أدق وأشرف مسائله الدقيقة الخفاء وألبستها ثوب الايضاح (قوله ووضعت) أي وبعد ما وضعت كنوز فرائده الكنوز جمع كنز بمعنى مكنوز واضافته للفرائد من اضافة الصفة للموصوف أي فرائده المكنوزة أي التي شأنها أن تكنز وتخبأ لعزتها كما هو الشأن في الاموال العزيزة والفرائد جمع فريدة وهي في الاصل الدرة الثمينة أي ذات الثمن الكثير التي تحفظ في ظرف على حدة ولا تخلط بغيرها من اللآلئ لشرفها والمراد بها هنا المسائل الدقيقة شبه المسائل الحسان الدقيقة بالفرائد واستعار الفرائد لها استعارة مصرحة (قوله على طرف الثمام) متعلق بوضعت والمراد بطرفه حده الأعلى والثمام بضم الثاء وفتحها نبت لطيف سهل التناول وما كان على طرفه يكون سهل التناول والمراد من هذا الكلام أنه أتى بألفاظ سهلة يفهم منها المعنى بلا مشقة فشبه الهيئة المنتزعة من بيان المراد بالالفاظ السهلة بالهيئة المنتزعة من حال فرائد موضوعة على طرف الثمام بجامع سهولة التناول واستعير المركب الدال على الهيئة المشبه بها للهيئة المشبهة على طريق الاستعارة التمثيلية أو الكلام كناية عن سهولة أخذها وتحصيلها وتيسر طريق الوصول اليها لانه يلزم من وضعها على طرف الثمام ما ذكر من سهولة الاخذ والتحصيل ويجوز أن يكون المراد بطرف الثمام حالته وحينئذ فيكون الظرف متعلقا بمحذوف حالا أي وضعت وألفت فرائده المكنوزة وضعا وتأليفا آتيا على حالة الثمام من سهولة التناول وعلى هذا الاحتمال فليس في الكلام تجوز ولا استعارة

وقوضت عنه خيام الاختتام * بعدما كشفت عن وجوه خرائده اللثام * ووضعت كنوز فرائده على طرف الثمام *

على تأخير الخطبة عن التأخير (وفضضت) أي أزلت وفتحت (عنه) عن الكتاب المشروح أو عن الشرح (ختامه بالاختتام) أي بختمه وتمامه أما ازالة الختام أي الطابع الساتر للمشروح باختتام الشرح فالمراد به ازالة الخفاء بختامه والمراد بالختام على هذا ابهامه مجازا عن الختام المحسوس وأما ازالة الختام عن الشرح فلأنه مستور لا يشتغل به الا بعد ختامه ويحتمل هذا في المشروح أيضا لانه لا يتفهم منه الا بعد تمامه وفي بعض النسخ قوّضت بالقاف ثم الواو من التقويض وهو نقض البناء من غير هدم وفي موضع الختام في هذه النسخة الخيام بالمثناة أسفل جمع خيمة وهو بمعنى ما قبله لان المراد ازالة الساتر عن الاشتغال بالشرح بختامه (بعدما كشفت عن وجوه خرائده اللثام) شبه معاني الكتاب في حسنها واحتجابها على الافهام بالخرائد وهي الجواري المستحسنات فاستعار لها الخرائد وذكر اللثام وهو ما يوضع على الفم والوجوه ترشيح (و) بعدما (وضعت كنوز فرائده) الى محاسن علومه التي هي كالكنوز في خفائها والفرائد في الاصل الجواهر المستحسنة ثم استعيرت لمحاسن العلم (على طرف الثمام) متعلق بوضعت أي وضعت تلك العلوم على حد الثمام وطريقته والثمام نبت سهل التناول وما كان على حده وطريقته في السهولة يكون سهل التناول وبعدية التقويض

وأسفر صبحه فأجاب من سمع من مناديه حي على الفلاح. وشرح طائره الميمون ببطاقة بالختم مبشرة بالقدوم تخفق بها جناح النجاح. ووصلت فيه الى اجتناء غروس ثمارها على أفنان الفنون مرتصة. وحصلت منه على اجتلاء عروس في حلي الافراح على منصه. حمدت الله تعالى على اتمام نعمتي الاتمام

سعد الزمان وساعد الاقبال ✽ ودنا المنى وأجابت الآمال
وتبسم فى وجه رجائى للطالب ✽ بأن توجهت تلقاء مدين المآرب ✽ حضرة من أنام الانام فى ظل الامان

عن كشف أستار الكتاب انما تم اذا أريد به كما تقدم رفع الحجاب بينه و بين الناس فى تمكنهم من مطالعته ولا شك أن ذلك يكون بالاختتام الذى هو بعد تفسيره وكشف أستاره (سعد الزمان) بظهور الخير فيه وهو جواب لما (وساعد الاقبال) أى وافقنى بعد الاباية على كل مطلوب (ودنا المنى) أى قرب ما أتمنى بظهور أمارته (وأجابت الآمال) أى وافقتنى فى الاتصال بها مرجوا فى بعد الاباية ونسبة السعادة الى الزمان والمساعدة للاقبال مجاز عقلى والمراد أهلهما ودنو المنى بدنو زمانه فهو على اسقاط المضاف وشبه الآمال بانسان مجيب بعد الطلب فى حصول المراد فى الجملة فأضمر التشبيه فى النفس كناية وذكر الاجابة تخييلا (وتبسم) عطف على سعد (فى وجوه رجائى للطالب) شبه المطالب بانسان مرغوب منه التناول متبسم وشبه الرجاء بانسان طالب استعارة بالكناية فيهما واضافته الى الاول الوجه والى الثانى التبسم تخييل والمراد اقبال المطالب بعد بعدها ثم بين سبب سعادة الزمان واقبال المطالب بقوله (ب) سبب (أن توجهت تلقاء) أى جهة (مدين) أى مكان شبيه بمدين وهو مكان شعيب عليه السلام فى حصول المآرب فيه فهو استعارة من العلم ويأتى وجه ذلك فى بابه ان شاء الله تعالى واضافته الى (المآرب) ايماء الى وجه الشبه وهذا الكلام مقتبس من قوله تعالى فلما توجه تلقاء مدين ثم أبدل من المكان الذى هو مدين المآرب قوله (حضرة) أى مكان (من أنام الانام) أى جعل الخلق نائمين (فى ظل الامان) أى فى الامان الذى هو كالظل فى وجود الراحة فيه وهذا تخلص لمدح صاحب

والافتتاح. وسميته «عروس الافراح فى شرح تلخيص المفتاح» ولقد احتوى هذا الشرح بحمد الله تعالى من المباحث التى هى من بنات فكرى فلم أسبق اليها. ومن هبات ذكرى فما عثر أحد فيما علمت من أهل هذا الفن عليها. على جملة لا أعقد لها عددا حتى أفرغ من عد النجوم. ولا أعهد لها مددا سوى العالم الحى القيوم. وكأين فيه من شاهد يرد على هذا العلم ما يدعيه عن حق ضائع. و يثبت له عرفا يحفظ طيب

(قوله سعد الزمان) أى بظهور الخير فيه واسناد السعد للزمان مجاز عقلى أى سعدت فى زمانى وهو جواب لما (قوله ساعد الاقبال) أى وساعدنى اقبال الناس على تحصيل أغراضى لان من أعرض الناس عنه تعسر عليه تحصيل مطلوبه ومن أقبل الناس عليه يسهل عليه تحصيل مطلوبه واسناد المساعدة للاقبال مجاز عقلى لان حق المساعدة أن تسند للناس لا لاقبالهم (قوله ودنا المنى) أى قرب ما أتمناه بظهور أمارته بعد أن كان بعيدا (قوله وأجابت الآمال) جمع أمل وهو ما يؤمله الشخص ويترجاه أى أن آماله أجابته وحصلت له بعد أن كانت ممتنعة واسناد الاجابة للآمال مجاز عقلى اذ الحقيقة أجابنى الله فى آمالى بأن حصل لى ما أؤمله أو أنه شبه الآمال بشخص يجيب بعد الطلب بجامع النفع فى كل وأجاب تخييل (قوله وتبسم) عطف على سعد وللطالب فاعله وشبه الطالب بانسان مرغوب فيه العطاء لا يقابل سائله الا بالبشر والتبسم وشبه الرجاء بانسان طالب استعارة بالكناية فيهما واضافة الوجوه الى الرجاء والتبسم الى الطالب تخييل وتبسم الطالب فى وجه الرجاء كناية عن اقبال الطالب بعد اليأس منها (قوله بأن توجهت) سبب للافعال الخمسة قبله والمسبب مع سببه مرتبان على الشرط وهو التوفيق أى انى لما وفقت للاتمام سعد الزمان وساعد الاقبال ودنا المنى الخ بسبب توجهى فاندفع ما يقال انه قد جعل السبب فى الافعال الخمسة التوفيق المتقدم لتعلقها به حيث قال ولما وفقت الخ سعد الزمان الخ وهنا قد جعل السبب فيها التوجه المذكور أو يجاب بأن لما هنا ليست للتعليق بل لمجرد الزمان بمعنى حين لدخولها على الماضى أو يقال انها للتعلق وجوابها سعد وما بعده وأما قوله بأن توجهت فهو سبب لقوله وتبسم الخ وحده ولا يخفى ما فى كلام الشارح من حسن التخلص (قوله تلقاء مدين المآرب) أى جهة مدين التى هى موضع لاجتماع المآرب أى المقاصد ثم ان مدين فى الاصل اسم لقرية شعيب على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام استعيرت هنا للملك الموصوف بالاوصاف الآتية بجامع أن كلا منهما مكان لحصول المآرب فالمعنى تلقاء ملك شبيه بمدين بجامع أن كلا منهما مكان لحصول المقاصد واعترض بأن مدين علم والاعلام لا تصح استعارتها قلنا استعارتها للملك بعد تأويلها بكلى وهو موضع اجتماع المطالب كما قالوه فى حاتم ولا يخفى ما فى قوله بأن توجهت الخ من التلميح لقصة موسى مع شعيب حيث توجه له موسى ناحية مدين وحصل له المقصود فيها (قوله حضرة) بدل من مدين والحضرة فى الاصل مكان الحضور أطلقت على الملك نفسه مجازا من باب اطلاق المحل على الحال ولا شك أن ذات الملك مكان لحصول المآرب وصدورها (قوله من أنام الانام) أى الخلق أى جعلهم نائمين (قوله فى ظل الامان) أى فى الامان الشبيه بالظل فى الارتياح بكل أو أنه شبه الامان ببستان ذى ظل على طريق المكنية واثبات الظل تخييل وأنام ترشيح أو أنه أطلق الظل وأراد به لازمه وهو الراحة لانه يقتضيها عادة أى من صير الخلق نائمين فى راحة الامان

وأفاض عليهم سجال العدل والاحسان ☆ ورد بسياسته الغرار الى الاجفان ☆ وسد بهيبته دون يأجوج الفتنة طرق العدوان ☆ وأعاد رميم الفضائل والكمالات منشورا

مكانه ووقته (وأفاض عليهم سجال العدل والاحسان) شبه حال الملك فى نفعه العام وكثرة عدله بالسجال جمع سجل وهو الدلو فيه الماء بجامع عموم النفع للطالبين مطلقا فاستعمل فيه ما استعمل فى الاول (١) بساق مثلا وذكر العدل تجريد فى التمثيل (ورد بسياسته) وحسن تدبيره (الغرار) بكسر الغين وهو النوم (الى الاجفان) أى العيون وهذا كناية عن كثرة العافية التى يكون معها النوم المفقود فى وقت الشر الكائن قبل الممدوح (وسد بهيبته) أى بمخافة غيره له (دون يأجوج الفتنة) أى دون الفتنة التى هى فى كثرتها وفسادها كيأجوج (طرق العدوان) مفعول سد وسد طرق العدوان بقهره أهل العدوان فسد طرقه عبارة عن قطع أسبابه لان سد الطريق يستلزم قطع ما يأتى من قبله فهو مجاز مرسل و يحتمل غير ذلك (وأعاد رميم الفضائل منشورا) شبه الفضائل جمع فضيلة وهو ما يمدح به الانسان من الاخلاق بالموتى فى ذهابها واضمحلالها منذ أزمان كناية فنسب اليها العظام الرميمة وهى البوالى تخييلا ونسب

طيب الثناء بعرف ضائع. و يأمن من الاسقاط فانى استخرجته بالفكره. وعدلته بتزكيتى العقل والنقل عند قاض من التأمل ليست عنده فتره. وأجلسته فى مجالس العلماء فأثنوا اخره. وأطلت البحث عنه ولم أجده فى كتاب ولم أسمعه من ذى فطره ☆ واعلم أنى مزجت قواعد هذا العلم بقواعد الاصول والعربيه. وجعلت نفع هذا الشرح مقسوما بين طالبى العلوم الثلاثة وأكاد أقول بالسويه. وأضفت اليه من اعراب الآيات الواقعة فيه ما هو محرر وان كان رقيق الحاشيه. ومن ضبط ألفاظ أحاديثه النبوية ما كانت خباياه من الجامع الازهر الصحيح فى زوايه. وضمنته شيئا من القواعد

(قوله وأفاض) أى أنزل بكثرة من أفاض الماء فى الحوض أنزله فيه حتى فاض ونزل من جوانبه استعارة لأظهر والسجال جمع سجل اسم للدلو الممتلىء ماء فان كان الدلو خاليا عن الماء قيل له غرب واضافة السجال لما بعده من اضافة المشبه به للمشبه أى وأظهر فيهم العدل والاحسان الشبيهين بالدلاء الممتلئة بالماء بجامع أن كلا منهما به حياة النفس لان الدلو المذكور به حياة النفس من حيث الماء الذى فيه وكذا العدل والاحسان بهما حياة النفس الكاملة لان الناس عند كثرة الظلم يكونون فى حكم الاموات وان كانوا أحياء وأفاض ترشيح للتشبيه مستعار لأظهر كما علمت أو أنه شبه العدل والاحسان بماء بجامع الاحياء تشبيها مضمرا فى النفس على طريق الاستعارة بالكناية والسجال تخييل أو أنه شبه حال الملك مع رعيته فى كثرة عدله واحسانه اليهم بحال السجل المفاض ماء ليرتوى به واستعمل المركب الدال على الثانى فى الاول على طريق الاستعارة التمثيلية (قوله بسياسته) السياسة التدبير وحسن التصرف فى أمور الرعية والغرار بكسر الغين المعجمة وبالراء المهملة بمعنى النوم والاجفان جمع جفن وهو ما يحيط بالعين من أعلى وأسفل وهذا كناية عن كثرة الامن والرفاهية فى زمنه التى يكون معها النوم وعدم المقاتلة بين الرعية الذى كان مفقودا قبل زمانه والحاصل أن الاجفان قبل وجوده كانت خالية عن النوم ومن لوازم ذلك حصول المشقة ولما وجد (٢٧) هذا السلطان رد النوم للعين ومن لوازم ذلك حصول الراحة و يطلق الغرار أيضا على حد السيف والجفن على غمده و يصح ارادة ذلك هنا أى أنه أرجع السيوف الى أغمادها بعد ما كانت مسلولة زمن الفتنة باطفائه نارها بحسن سياسته ففى الغرار والجفن على هذا ايهام وما أحسن قول بعضهم

بين السيوف وعينيه مشاكلة ☆ من أجلها قيل للأغماد أجفان

(قوله وسد بهيبته) أى بسبب هيبته والهيبة حال يقوم بالشخص يوجب خوف الناس منه والمراد به هنا لازمه وهو الخوف منه وقوله دون ظرف بمعنى أمام (قوله يأجوج الفتنة) من اضافة المشبه به للمشبه أى الفتنة التى هى فى فسادها وكثرتها شبيهة بيأجوج وقوله طرق العدوان مفعول سد والعدوان التعدى والظلم وطرقه أسبابه والمراد بالعدوان الفتنة فهو اظهار فى محل الاضمار أى وسد بهيبته أمام الفتنة الشبيهة بيأجوج طرقها وحاصله أن الفتنة كانت قادمة ومتوجهة على الرعية فسد هذا السلطان طرق التعدى قدامها فلم تصل للرعية (قوله وأعاد رميم الفضائل) الرميم هو العظم البالى والفضائل جمع فضيلة وهى ما يمدح به الانسان من الاخلاق والكمالات جمع كمال فهو أعم من ذلك فهو ما يمدح به الانسان من الاخلاق أو غيرها كالعلم فشبه الفضائل والكمالات بالموتى فى ذهابها واضمحلالها منذ أزمان على طريق الاستعارة بالكناية وأضاف اليها العظام الرميمة أى البوالى تخييلا ونسب الى الممدوح أنه أعادها منشورة أى مبعوثة بعد موتها ترشيحا و يصح أن تكون الاضافة بمعنى من أى الرميم من الفضائل والكمالات وعلى هذا فيكون الرميم استعارة للمضمحل من الفضائل والكمالات من الميت المتجوز اليه بالرميم عن العظم البالى فهو مجاز على مجاز وهذا أوفق بقوله منشورا فان النشر للميت جميعه لا للعظمه فقط و يصح أن يكون من اضافة الصفة للموصوف فالرميم استعارة كما مر أو من اضافة المشبه به للمشبه وعلى هذا فالرميم حقيقة

(١) قوله بساق مثلا لعلها بسجال وحرر كتبه مصححه

(قوله ووقع) التوقيع فى الأصل الكتابة أريد بها لازمها وهو التأثير واضافة أقلام الى الخطيات من اضافة الشبه به للمشبه أى الخطيات التى كالاقلام فى التأثير بها والخطيات بضم الحاء بعدها طاء مشالة ثم ياء مشددة جمع حظية بالتصغير سهم صغير قدر ذراع ليس فيه نصل فان كان فيه نصل قيل له حظوة بفتح الحاء وقد تضم والصفائح جمع صفيحة بتقديم الفاء سيوف أعدائه العراض واضافة الصحائف جمع صحيفة بتقديم الحاء بمعنى الورقة الى الصفائح من اضافة المشبه به للمشبه أى الصفائح التى كالصحائف بجامع أن كلا يؤثر فيه غيره وقوله لنصرة الاسلام متعلق بوقع والمنثور فى الاصل الكلام المكتوب أريد به لازمه وهو التأثير والمعنى أن هذا الممدوح أثر بالسهام الصغيرة الشبيهة بالاقلام فى سيوف أعدائه العريضة الشبيهة بالاوراق تأثيرات وتكسيرات ككتابة كلام منثور واختار الشارح التعبير بالخطيات دون الحظوات ودون السهام اشارة لقوة ذلك الملك حيث يقمع الاعداء بالسهام الصغيرة التى لا نصل لها وتخصيص المنثور بالذكر لانه أغلب من النظم وهذا الكلام كناية عن ابطال آلات أعدائه وإضعاف قواهم وعزمهم وفيه من المبالغة فى مدحه وذم أعدائه ما لا يخفى حيث جعل لأضعف آلاته التأثير فى أقوى آلات أعدائه فما بالك بأقوى آلاته وأضعف آلاتهم وبين الصحائف والصفائح الجناس المقلوب (قوله السلطان) من السلاطة وهى القهر (قوله الاعظم) أى لا وزيره (قوله مالك رقاب الامم) أى ذواتهم وانما عبر بالرقاب لان أثر الملك يظهر غالبا فيها لان العبد غالبا يخضع لسيده بعنقه والمراد بكونه مالكا لهم أنه أمالهم اليه بالاحسان اليهم والقهر لهم والافهم أحرار والامم جمع أمة تطلق على الجماعة وعلى الفرد (قوله ملاذ) أى مفزع سلاطين العرب والعجم فى دفع ما لا يطيقون وبين العرب والعجم التضاد فالجمع بينهما جناس الطباق (قوله ملجأ صناديد الخ) أى مهرب الشجعان من الملوك الكائنين فى العالم فهو زيادة شجاعته على شجاعتهم يهربون اليه عند اشتداد الامر عليهم (قوله ظل الله) تسميته ظلا لانه يلجأ اليه كما يلجأ الى الظل من الحر ففيه استعارة مصرحة حيث شبه السلطان بظل لان كلا منهما يلجأ اليه لدفع الضرر فالسلطان يلجأ اليه فى دفع حوادث الدهر والظل يلجأ اليه لدفع حر الشمس واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصرحة واضافة الظل الى الله لانه البارىء له واعلم أن الظل ظلمة تنشأ بخلق الله عند حجب الجرم الكثيف النور عن الأرض والظلمة كالنور عرضان قائمان بكرة الهواء (قوله وخليفته فى خليقته) الخليفة فى الاصل كل من خلف غيره فى أمر من الامور ثم جعل اسما لمن خلف غيره فى الملك أى أنه أعطاه الله قوة وعدلا يحكم به فى العباد فقد خلف المولى بحسب الظاهر

الشرح

ووقع بأقلام الخطيات على صحائف الصفائح لنصرة الاسلام منثورا * وهو السلطان الاعظم * مالك رقاب الامم * ملاذ سلاطين العرب والعجم * ملجأ صناديد ملوك العالم * ظل الله على بريته وخليفته فى خليقته

الى الممدوح أنه أعادها منشورة أى مبعوثة بعد موتها (ووقع بأقلام الخطيات) أى كتب بالخطيات وهى الرماح التى هى فى التأثير فى ذى صفح كالاقلام (على صحائف الصفائح لنصرة الانام) أى كتب على الصفائح وهى السيوف العراض التى هى للتأثر بالخطيات كالصحائف القرطاسية للتأثر بالاقلام (منثورا) أى أثر تأثيرا ككتابة كلام منثور فاضافة الاقلام والصحائف لما بعدهما من اضافة المشبه به الى المشبه وفى قوله وقع استعارة تبعية حيث أطلق التوقيع فيه وهو فى العرف الكتب على تأثير الخطيات فى السيوف وذكر المنثور ترشيح وذلك كناية عن كثرة الجهاد ولذلك قال لنصرة أى كتب منثورا بالخطيات على السيوف لاجل نصرة الخلق أى الممدوح (وهو السلطان الاعظم) لا وزيره أو خليفته (مالك رقاب الامم) بقهره لهم (ملاذ) أى ملجأ (سلاطين العرب والعجم) لدفعه عنهم ما لا يطيقون دفعه ولو كانوا بما هم عليه (ملجأ) أى مهرب (صناديد) جمع صنديد بكسر الصاد وهو الشجاع المقدام (ملوك العالم) لان الشجاعة والقوة تنتهى اليه فيلجأون اليه فيما لا يستطيعون (ظل الله تعالى على بريته) أى خليقته وتسمية السلطان ظلا لانه يلجأ اليه من الشدائد كما يلجأ الى الظل من الحر واضافته الى الله تعالى لانه هو الناصر له والمملك له (وخليفته فى خليقته) حيث أعطاه قوة يتحكم بها فى العباد وأمره فيهم

المنطقية والقواعد الكلاميه. والحكمة الرياضية أو الطبيعيه. وأتحفته من فوائد الوالد وتحقيقه. ومن فوائد عامه الطارف والتالد وتدقيقه. ما هو تاج على هام الكواكب. وسراج اذا ادلهمت الغياهب. وطراز على حلة الطالب. وغرة فى جبهة العلوم ترفع عن عين اليقين الحاجب. وهو الذى تلقفت عنه علم البيان. وتكيفت منه بكل ما منحنى الله تعالى من المواهب الحسان. وأنا أسأل الله تعالى وأتضرع اليه. وأتوسل اليه بمحمد صلى الله عليه وسلم فانما أكرم خلقه عليه. أن يسكنه واياى وسائر ذريته فى الجنة مكانا مرفوعا. وأن يجعل المحمول على ظهورنا من مقدمات سوء المنطق وغيره من أشكال الاعمال المنتجة للأصغر والأكبر من الأوزار موضوعا * واعلم أنى لم أضع هذا

(قوله حافظ البلاد) أى أهل البلاد من الشرور ويحتمل أنه حامى نفس البلاد وأنه لولا هو لخربت (قوله وناصر العباد) ممن يتعدى عليهم
بالظلم والمراد العباد المؤمنين والداخلين تحت ذمته من الكفار (قوله ماحى ظلم الظلم) الكلمة الاولى جمع ظلمة والثانية مفرد بمعنى
التصرف فى ملك الغير بغير حق والاضافة من قبيل اضافة المشبه به للمشبه أى ماحى الظلم الذى كالظلم فى القبح وعدم الاهتداء وفى تشبيه
الظلم بالظلم اشارة الى أن ذلك الظلم الذى محاه وأزاله كان كثيرا ويحتمل أنه شبه الظلم بالليل تشبيها مضمرا فى النفس والظلم تخييل وبين
الظلم والظلم الجناس المصحف شكلا وأما بين خليفته وخليقته فالجناس المصحف لفظا أو المضارع (قوله والعناد) قيل هو الميل عن
الحق وعدم الانقياد اليه وقيل هو المكابرة أى انكار الحق بعد العلم به (قوله رافع منار الشريعة الخ) الشريعة هى الاحكام الشرعية
شبهت بمسجد على طريق المكنية والمنار تخييل أو أن رفع منار الشىء يستلزم اظهار الشىء فأطلق اسم الملزوم وأريد اللازم والمعنى أن
الشريعة بعد أن كانت مهملة تقريرا أو عملا رفع شأنها وأظهرها بكثرة تقريرها (٢٩) وحمل الناس على العمل بها أو أنه شبه أدلة الشريعة
بمنار واستعار اسم المشبه به
للمشبه على طريق المصرحة
وحينئذ فالمراد أن أدلة
الشريعة انخفضت وهذا
الملك رفعها بالتفات الناس
اليها (قوله ناصب رايات
الخ) المراد بنصبها رفعها
والرايات جمع راية بمعنى العلم
واضافة رايات للعلوم من
اضافة المشبه به للمشبه أى
أنه رافع للعلوم الدينية التى
هى كالرايات بجامع أن كلا
بهجة لأهله أو شبه العلوم
الدينية بجيش عظيم بجامع
حصول المقصود بكل
استعارة مكنية والرايات
تخييل (قوله خافض جناح
الخ) فى ضمير خافض
استعارة بالكناية شبه
الملك بطائر يخفض جناحه
على أفراخه بجامع الشفقة
والحنو تشبيها مضمرا فى
النفس والجناح تخييل
والخفض ترشيح والاول مستعار للجانب والثانى للين واضافة جناح الى الرحمة لمجرد الملابسة اذ الرحمة التى هى سبب لخفض الجناح
ملابسة للجناح والمعنى خافض جناحه الملابس للرحمة لاهل الحق أى لاجلهم أو عليهم والحق على أنه مصدر مطابقة الواقع للكلام
وعلى أنه صفة مشبهة الكلام الذى طابقه الواقع واليقين هو الاعتقاد الجازم عن دليل والمعنى أنه خافض جناحه الملابس للرحمة لاجل
العلماء الذين كلامهم مطابق للواقع ومعتقدين مايقولون اعتقادا جازما عن دليل وأما أهل الكبر والمعاصى فيتكبر عليهم بمعنى أنه
يعرض عنهم وينكر عليهم حالهم وليس المراد أنه يعظم نفسه عليهم (قوله سرادقات) جمع سرادق وهو الخيمة التى تمد فوق صحن الدار
لاجل دفع حر الشمس مثلا واضافة السرادق للامن من اضافة المشبه به للمشبه والجامع اندفاع الضرر مع كل والمد ترشيح أو شبه الامن
بدار بجامع الحفظ واندفاع الضرر فى كل تشبيها مضمرا فى النفس على طريق المكنية والسرادق تخييل والمد ترشيح مستعار للجدد
(قوله بالنصر) أى الحاصل ذلك الامن بالنصر على الاعداء (قوله العزيز) الذى لم يحصل نظيره لاحد من السلاطين (قوله المبين)
أى البين الواضح لكل أحد وهو من أبان بمعنى بان بمعنى ظهر واتضح والمراد بالفتح فتح بلاد العدو

حافظ البلاد * وناصر العباد * ماحى ظلم الظلم والعناد * رافع منار الشريعة النبويه * ناصب
رايات العلوم الدينيه * خافض جناح الرحمة لأهل الحق واليقين * مادسرادق الأمن بالنصر العزيز
والفتح المبين *

بالعدل الذى هو وصفه (حافظ البلاد) من الشرور بأسرها (وناصر العباد) على جميع الاعداء (ماحى ظلم
الظلم والعناد) أى مذهب الظلم والعناد اللذين هما كالظلمات فى الاغتمام عندهما وعدم الوصول معهما
الى رشد ونفع (رافع منار الشريعة النبويه) والمنار الصومعة ورفع منار الشريعة كناية عن اظهارها
لأن رفع المنار يستلزم ظهور مصاحبها وهو مارفع له (ناصب) أى رافع (رايات) أى أعلام العلوم الدينية
فالكلام كناية كما قبله (خافض جناح الرحمة لاهل الحق واليقين) شبه رحمته بطائر له أفراخ يخفض
الجناح ويرخيها لحفظ تلك الافراخ ووجه الشبه حفظ مايخشى فساده فأضمر التشبيه فى النفس استعارة
بالكناية وذكر الجناح تخييل ويحتمل غير ذلك (مادسرادقات الامن) الحاصل (بالنصر والعز والفتح
المبين) أى البين والسرادقات هى أخبية الرؤساء واضافتها الى الأمن من اضافة المشبه به الى المشبه

الشرح حتى استغنت عليه بنحو من ثلثمائة تصنيف وانه تضمن الخلاصة من مائة تصنيف فى
هذا العلم منها ما وقفت عليه ومنها ماوقفت على كلام من وقف عليه وقال انه جمع بين طرفيه
وانى اختصرت فيه أكثر من خمسين مصنفا فى علم البلاغة وقفت عليها لم أترك منها الا ما هو خارج عن
هذا العلم أو قليل الجدوى فيه أو هو فى غاية الوضوح أو شواهد لاحاجة لها لكثرتها أو مازاغ البصر عنه
أو ما ان تأملته علمت أنه فاسد لا ترتضيه فمن ذلك دلائل الاعجاز للشيخ عبد القاهر الجرجانى والبديع
لابن المعتز واعجاز القرآن للرمانى والواسطة لعلى بن عبد العزيز الجرجانى والبديع لابن المقدور
الفصاحة لابن سنان الخفاجى والعمدة لابن رشيق القيروانى والعدة فى اختصار العمدة للصقلى
وكنايات البلغاء لأحمد بن محمد الجرجانى والنصف من حلية المحاضرة للحاتمى ومنهاج البلغاء وسراج
الأدباء لحازم والصناعتان للعسكرى ونهاية الايجاز فى الاعجاز للامام فخر الدين الرازى والمعيار

(قوله كهف الأنام) أى ملجؤهم والكهف فى الأصل هو غار الوحش فى الجبل شبه السلطان بكهف بجامع الالتجاء الى كل فالسلطان يلجأ اليه أهل مملكته والكهف يلجأ اليه الوحش واستعير اسم المشبه به للمشبه (قوله ملاذ) أى ملجأ وقوله قاطبة بمعنى جميعا (قوله جلال الحق) أى عظمة الحق وقد مر معناه وقوله والدين أى وجلال الدين وعظمة الاحكام الشرعية مبالغة على حد زيد عدل والمراد أن الحق والدين يعظمان بسببه فى صدور الخلق وهما بدون ذلك الملك حقيران (قوله أبو المظفر) كنيته وقوله محمود اسمه وأعاد لفظ السلطان مع تقدمه فى قوله وهو السلطان الأعظم تأدبا لأنه يستقبح عادة أن يؤتى باسم السلطان من غير أن يلصق بجانبه وصفه بالسلطنة (قوله جانى بك خان) لقبه ومعناه بالفارسية روح كبراء السلاطين لأن جانى معناه روح وبك بفتح الباء وسكون الكاف معناه كبير وخان معناه السلطان ويراد من بك وخان الجمع كما قلنا (قوله سرادق عظمته) أى خيمة عظمته فشبه العظمة بملك تشبيها مضمرا فى النفس على طريق المكنية واثبات السرادق بمعنى الخيمة تخييل أو أن اضافة السرادق للعظمة من أضافة للشبه به للمشبه أى أدام الله عظمته وجلاله اللذين هما كالسرادق فى الارتياح والالتجاء لكل والجلال مرادف للعظمة (قوله وأدام روا الخ) الروا بالكسر والقصر بمعنى الارتواء وقوله نعيم بمعنى تنعم وفيه استعارة بالكناية حيث شبه زرع أو انسان يرتوى واثبات الروى تخييل وسجال ترشيح وقوله الآمال على حذف مضاف أى نعيم أهل الآمال أو أن اسناد التنعم للآمال مجاز عقلى اذ المتنعم أهلها وقوله من سجال متعلق بروا و فى افضاله استعارة بالكناية حيث شبه بماء بجامع الاحياء وسجال تخييل و يصح أن تكون اضافة الروا للنعيم من إضافة للشبه به للمشبه وكذلك اضافة السجال للافضال أى ادام الله تنعم أهل الآمال الشبيه بالارتواء من إفضاله الشبيه بالسجال أى دلو الماء بجامع الفيضان فى كل و يصح أن تكون إضافة نعيم لاهل الآمال من إضافة الصفة للموصوف أى أدام الله ارتواء أهل الآمال المنعمة من سجال الافضال هذا كله على كسر الراء من رواو قصره و يصح فتح الراء مع المد ومعناه الماء العذب وضم الراء مع المد أيضا ومعناه المنظر الحسن وعليهما تكون إضافة رواء النعيم بمعنى التنعم من إضافة المشبه به للمشبه اى أدام الله تنعم أهل الآمال الشبيه بالماء العذب أو المنظر الحسن بجامع الاشتياق لكل من افضاله الشبيه بالسجال والوجه الاول أعنى كسر الراء مع القصر أقرب للتعبير بالسجال (قوله فحاولت) هذا مفرع على محذوف أى توجهت تلقاء مدين فلما وجدته بتلك الصفات المذكورة حاولت أى رمت وقصدت بسبب هذا الكتاب التشبث أى التعلق بأذيال اقباله شبه اقبال السلطان عليه بثوب انسان من استمسك بأذياله بلغ المراد على طريق المكنية والاذيال تخييل والتشبث ترشيح

كهف الانام ملاذ الخلق قاطبة ✲ ظل الاله جلال الحق والدين
أبو المظفر السلطان محمود جانى بك خان ✲ خلد الله سرادق عظمته وجلاله ✲ وأدام رواء نعيم الآمال من سجال إفضاله ✲ فحاولت بهذا الكتاب التشبث بأذيال الاقبال

وذكر المد ترشيح للتشبيه ووجه الشبه كون كل منهما ملجأ لدفع ما يكره (كهف الانام) شبه بالكهف فى الالتجاء اليه (ملاذ) أى ملجأ (الخلق قاطبة) أى جميعا (ظل الاله) للالتجاء من حر الشدائد اليه كالظل (جلال الحق والدين) أى به يعظم الحق فى صدور الخلق و يعظم الدين ولا يخفى ما فى هذا الثناء من سوء المبالغة (أبو المظفر) كنية الممدوح (السلطان محمود) اسمه (جانى بك خان) لقب أعجمى له (خلد الله سرادق عظمته وجلاله) أى أدام الله عظمته التى هى كالسرادق فى الالتجاء اليها (وأدام روا) حسن منظر أو عذب (نعيم الآمال) أى تنعم أرباب الآمال الكائن (من سجال افضاله) أى من افضاله الذى هو فى فيضانه على الدوام كالسجال فى افراغها على العطاش (ف) حيث كان الممدوح بهذه الصفة (حاولت) أى رمت (بهذا الكتاب التشبث بأذيال الاقبال) شبه اقبال الممدوح بالعطاء برجل لابس شريف من استمسك بأذياله بلغ المراد ونجا من كل جائحة فى الاستغناء به فأضمر التشبيه فى النفس كناية وأضاف

للزنجانى وقوانين البلاغة لعبد اللطيف البغدادى والمفتاح للسكاكى وشرحه للامام قطب الدين الشيرازى وشرحه للشيخ ناصر الدين الترمذى وشرحه للشيخ شمس الدين الخطيبى الخلخالى وشرحه أيضا للشيخ عماد الدين الكاشى وشرحه أيضا للقاضى حسام الدين قاضى الروم وتنقيح المفتاح للشيخ تاج الدين التبريزى وروض الاذهان للشيخ بدر الدين ابن ابن مالك والمصباح أيضا له وضوء المصباح مختصر المصباح لابن النحوية وشرحه له والاقصى القريب للشيخ زين الدين محمد بن محمد بن عمرو التنوخى والمثل السائر للصاحب ضياء الدين نصر الله بن الاثير والجامع الكبير لاخيه ومختصر المثل السائر لابن العسال والنصف الاول من كنز البلاغة لعماد الدين اسمعيل بن الاثير ومختصر كنز البلاغة المذكور لولد مصنفه وروضة الفصاحة لزين الدين الرازى الحنفى والفلك الدائر على المثل

السائر

والاستظلال بظلال الرأفة والافضال * جعلته خدمة لسدته التى هى ملتثم شفاه الاقيال * ومعول رجال الآمال * ومبوأ العظمة والجلال * لازالت محط رحال الافاضل * وملاذ أرباب الفضائل * وعون الاسلام * وغوث الانام

التشبث بالاذيال اليه تخييلا (و) حاولت (الاستظلال بظلال الرأفة والافضال) أى رمت تناول افضاله ورأفته اللذين هما كالظلال فى الالتجاء فاضافه الظلال الى الرأفة من اضافة المشبه به الى المشبه وذكر الاستظلال ترشيح التشبيه (ف) بسبب قصدى لتلك المحاولة والدخول فى تلك الرأفة والافضال (جعلت تأليفه) أى هذا الكتاب (خدمة لسدته التى هى ملتثم شفاه الاقيال) السدة عتبة الباب والاقيال جمع قيل وهو ملك من ملوك حمير والمراد هنا الملك مطلقا وإذا وصف العتبة بكونها ملتثم أى تستلم بشفاه الملوك فما ظنك بغيرهم والسدة كناية عن الممدوح أى جعلت هذا الكتاب خدمة للممدوح والخدمة فى الاصل سعاية فى مراد المخدوم ولما كان هذا الممدوح راغبا فى الحق والعلم فى زعم المادح كان التأليف خدمة له ففى الكلام مدحه بهذا المعنى وهو كونه راغبا فى الخيرات آمرا بها (و) خدمة للسدة التى هى (معول رجاء الآمال) أى على تلك السدة يعنى مولاها يعول و يتكل الراجون فى آمالهم وفى الكلام تشبيه الآمال بالطالبين كناية وذكر الرجاء والتعويل تخييل (و) تلك السدة أيضا (مبوأ) أى منزل (العظمة والجلال) وهذا كناية عن صاحبها (لازالت) تلك السدة (محط) أى محلا تحط به (رحال الافاضل) عند انتهائهم فى أسفارهم اذلا يرحلون الا لها لطلب افضالها (و) لازالت (ملاذ) أى ملجأ (أرباب) أى أصحاب (الفضائل) وهى ما يطلب تحصيله من الفضل (و) لازالت (عون الاسلام) يستعينون بها على جلب كل مهم (و) لازالت (غوث الانام) يستغيثون بها على دفع كل ملم

السائر لعز الدين بن أبى الحديد وقطع الدابر عن الفلك الدائر لعبد العزيز بن عيسى وتحرير التحبير لابن أبى الاصبع ومواد البيان لابى الحسن على بن خلف بن على بن عبد الوهاب الكاتب وبديع القرآن والتبيان لابن الزملكانى والبرهان له والتبيان للشيخ شرف الدين الطيبى وشرحه له والايضاح للمصنف وحواشى الايضاح للجزرى شيخ والدى فى علم الكلام وشرح التلخيص للامام الزاهد ولى الله شمس الدين القونوى وشرحه أيضا للخطيب وشرحه للشيرازى وشرحه للزوزنى وشرح البديعية للصفى بن سرايا الحلى والطريق الى الفصاحة للشيخ الرئيس علاء الدين بن النفيس شيخ والدى فى الطب والمقدمة فى علم البيان لشيخنا شمس الدين الأصفهانى الموضوعة فى أول تفسيره والمقدمة فى البيان والبديع الموضوعة فى أول تفسير ابن النقيب والنظم فى علم البديع لابن معطى والفوائد الغياثية للشيخ عضد الدين واذا أردت أن تعلم مقدار ما زادته القريحة من المباحث والفوائد فراجع هذه الكتب فانك تعلم أن غالب ما عندك عنها زائد وبالله تعالى أستعين وهو حسبى ونعم

(قوله والاستظلال) أى وحاولت الاستظلال بظلال الرأفة وهى شدة الرحمة والافضال الاحسان. واضافة الظلال للرأفة من اضافة المشبه به للمشبه أى الاستظلال برأفته ورحمته الشبيهين بالظلال بجامع الالتجاء. والاستظلال ترشيح للتشبيه أو أنه شبه الرأفة والافضال ببستان على طريق الاستعارة بالكناية واثبات الظلال تخييل (قوله فجعلته) الفاء للسببية أى فبسبب هذا القصد جعلته أى هذا الشرح المختصر وقوله خدمة أى ذا خدمة أو خادما اذ الخدمة السعاية فى مراد المخدوم (قوله لسدته) هى العتبة فى الاصل والمراد بها هنا الذات فلا حاجة لتقدير صاحب فيما يأتى وأما ان بقيت على معناها الاصلى فتحتاج الى تقدير صاحبها فيما يأتى وقوله ملتثم أى محل التثام والشفاه جمع شفة والأقيال جمع قيل بفتح القاف وسكون الياء وهو فى الاصل ملك حمير قبيلة باليمن والمراد به هنا مطلق ملك واذا كانت تلك السدة أى العتبة ملتثما للملوك فهى ملتثم لغيرهم بالاولى أى أن هذه العتبة شأنها أن يقبلها الملوك وغيرهم لعظم صاحبها (قوله معول) أى والتى هى معول أى معتمد رجاء الآمال شبه الآمال بأشخاص طالبين استعارة بالكناية والرجاء تخييل أى أن ما ترجوه الآمال وتطلبه لا يعول فى تحصيله على أحد الا على هذه السدة أو الكلام على حذف مضاف أى معول رجاء أهل الآمال وحينئذ فلا استعارة (قوله ومبوأ العظمة) أى والتى هى منزل العظمة والجلال ومحلهما والعظمة والجلال إما بمعنى التعظيم والاجلال أو باقيان على حالهما والمعنى أن تلك السدة محل أقام فيه العظمة والجلال (قوله لازالت) أى تلك السدة بمعنى ذات الملك أو المراد لازال صاحبها بناء على أن المراد بالسدة معناها الاصلى وهو العتبة (قوله محط رحال الافاضل) أى محلا لانحطاط رحال الافاضل عند انتهاء أسفارهم لكونها مقصودهم فى ارتحالهم لطلب افضالها (قوله وملاذ) أى ولازالت ملاذا وملجأ لأصحاب الفضائل أى الاخلاق الحميدة التى يتمدح بها (قوله وعون الاسلام) أى ولازالت معينة لأهل الاسلام بأن تجلب لهم كل نفع (قوله وغوث الأنام) أى ولازالت معيثة للانام من حوادث الدهر وفى دفع الضرر

(قوله بالنبي) متعلق بمحذوف أى وأطلب ماذكر حال كونى متوسلا بالنبي ومن توسل به لم يخب (قوله بجاء بحمدالله) عطف على قوله سابقا فانتصبت لشرح هذا الكتاب أى بجاء هذا الشرح حال كونه ملتبسا بحمدالله (قوله كما يروق) بضم الياء (٢) وسكون الراء وكسر الواو أى يعجب أى جاء حال كونه مشابها للشيء يروق واذا كان مثل الشيء الموصوف بهذه الصفات كان متصفا بها فكأنه قال بجاء على حالة تعجب النواظر (قوله صدأ الاذهان) شبه الاذهان بشيء نفيس كذهب عليه صدأ تشبيها مضمرا فى النفس على طريق الكناية واثبات الصدإ تخييل (قوله و يرهف) أى يحد البصائر وهو جمع بصيرة وهى عين فى القلب وشبه البصائر بسيف غير حاد لايقطع شيئا على طريق الكناية واثبات يرهف بمعنى يحد تخييل (قوله و يضيء) أى ينور عقول أرباب البيان بمعنى أنه يذهب مافيها من الاسوداد والبيان هنا يحتمل أن يراد به العلم الآتى و يحتمل أن المراد به النطق الفصيح المعرب عما فى الضمير (قوله ومن الله التوفيق) أى والتوفيق والهداية أطلبهما من الله لامن غيره (قوله فى البداية) أى فى ابتداء هذا التأليف وفى انتهائه (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) هذه الجملة يصح أن تكون خبرية باعتبار صدرها وهو أؤلف لان التأليف لايتوقف تحققه فى الخارج على النطق بها بل يجوز حصوله خارجا و يكون ذلك اللفظ حكاية عما تحقق فى الخارج كما هو شأن الخبر الصادق فان قلت ان كلا من مصاحبة الاسم والاستعانة به من تتمة الخبر لانه قيد ملاحظ فيه والقيد محط القصد نفيا واثباتا وحينئذ فمقتضى الظاهر أن يلتفت للقيد وهو مستعينا ولا شك أن الاستعانة يتوقف حصولها على النطق به وحينئذ تكون الجملة انشائية وأجيب بأنهما وان كانا من تتمة الخبر لكنهما ليسا بجزأين منه بل من متعلقاته الخارجة عن حقيقته وقيد فيه وان توقف مضمون الخبر المطلوب شرعا عليهما إلا أن

ذلك التوقف لا يقتضى الجزئية كتوقفه على الحال فى نحو قاموا كسالى وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين والحاصل أن القيود وان كانت محلا للقصد لكنها لاتخرج عن كونها فضلات والذى يوصف بالخبر والانشاء انما هو العمد لانها ركنا الاسناد والمقصود بالذات انما هو المسند والمسند اليه لكن

* بالنبي وآله عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام * بجاء بحمدالله كما يروق النواظر * و يجلو صدأ الاذهان * و يرهف البصائر * و يضيء ألباب أرباب البيان * ومن الله التوفيق والهدايه * وعليه التوكل فى البدايه والنهايه. وهو حسبي ونعم الوكيل (بسم الله الرحمن الرحيم)

(ب) بجاه (النبى) محمد (و) بجاه (آله عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام) انتهى شرح الخطبة فلنشرع بعدها فى المقصود فنقول ابتدأ المصنف كتابه بعد التبرك بالبسملة بجملة الحمدلة لدلالتها على الدوام والثبوت ولكونها فاتحة الكتاب العزيز ولورود الأمر بالابتداء بها فى الحديث الشريف مع تضمنها أداء شكر بعض مايجب شكره من النعم التى تأليف هذا الكتاب من آثارها فقال :

الوكيل ولاحول ولا قوة الا بالله العلى العظيم وأفوض أمرى الى الله ان الله بصير بالعباد وحسبي الله لا اله الا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم وما شاء الله لاقوة الا بالله لا اله الا أنت سبحانك انى كنت من الظالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آل محمد وصحبه وسلم ﷺ قال المصنف رحمه الله

يرد على هذا متى ضربت فانها جملة إنشائية مع أن أداة الاستفهام فضلة وحينئذ فلا يصح أن يقال ان الذى يوصف بالخبر والانشاء هو العمد وأجيب بأن محل كون الفضلات لاينظر اليها مالم يكن لها تأثير ومتى أثرت فى الجملة الانشاء لكونها عريقة فى الاستفهام المنافى للخبر بخلاف الاستعانة مثلا فانها لاتنافى الاخبار بالتأليف وأجيب عن أصل الاشكال بجواب ثان وهو أن المأخوذ من كلام المحققين أن المعتبر فى إنشائية الكلام وخبريته انما هو صدره لاعجزه وان كان عمدة كما فى زيد ما ضربه فقالوا ان هذه جملة خبرية نظرا الى الصدر مع أن اضربه إنشاء وعمدة فكيف بالعجز هنا مع كونه غير عمدة * و يحتمل أن تكون جملة البسملة انشائية نظرا للعجز وهو الاستعانة لانه لايتوقف حصولها على النطق بها ان قلت ان هذا العجز فضلة والمنظور له فى الانشائية والخبرية انما هو العمدة قلت قد نظروا هنا الى أن القيود محط القصد ثم اعلم أن جعلها انشائية باعتبار العجز متوقف على جعل اضافة اسم الله بيانية و يقال ان كل حكم ورد على اسم فهو وارد على مدلوله وأما ان جعلناها حقيقية وأن المراد بالاسم المسمى ومن الجلالة اللفظ فلا يصح أن تكون إنشائية لان الاستعانة بالذات لاتتوقف على النطق بل تحصل بمجرد توجه القلب وحينئذ فتكون خبرية باعتبار العجز أيضا وقد يقال يمكن أن يتوجه الانسان بقلبه لأسماء الله تعالى و يستعين بها فتكون خبرية حتى على جعل الاضافة بيانية والأظهر أن يقال انه ان أريد الاستعانة القلبية كانت خبرية باعتبار العجز كانت الاضافة بيانية أو حقيقية وان أريد الاستعانة اللفظية كانت إنشائية لافرق بين أن تكون حقيقية أو بيانية هذا و يمكن جعلها خبرية باعتبار العجز على أن الاضافة بيانية بناء على أنه مخبر عن استعانة حاصلة بهذا اللفظ كما فى قولك أتكلم فانه اخبار عن كلام حاصل بهذا اللفظ ولا يقال ان الخبر ماتحقق مدلوله بدون اللفظ به وأجيب بأنه ليس المراد من ذلك أن الخبر دائما مدلوله متحقق بدون اللفظ به بل المراد أن مدلوله لايتوقف على النطق به دائما وهذا لاينافى انه قد يتحقق مدلوله به

الحمد

(٢) قوله بضم الياء الخ كذا فى الاصل والصواب فتح الياء وضم الراء والفعل ثلاثى متعد من باب قال كما فى كتب اللغة كتبه مصححه

(قوله الحمد لله) ترك العطف على كون جملة البسملة انشائية وجملة الحمد خبرية أو العكس ظاهر لان بينهما حينئذ كمال الانقطاع وأما على أنهما متفقان في الخبرية أو الانشائية فترك العطف اشارة الى أن كلا من الجملتين مقصود بالذات وليست احداهما تابعة للاخرى ثم ان كون هذه الجملة صيغة حمد ظاهر ان قلنا انها انشائية أي لانشاء الثناء على الله بأنه مالك لجميع المحامد الكائنة من الخلق وأما ان قلنا انها خبرية أي انها للاخبار بأن الله مالك لذلك فجعلها صيغة حمد مشكل لان الاخبار بثبوت شيء للغير لا يستلزم حصول ذلك الشيء من المخبر فقولك القيام لزيد لا يلزم من ذلك أن يكون قائما وحينئذ فلا يلزم من الاخبار بثبوت الحمد أن يكون المصنف حامدا مع أن المطلوب منه أن يحمد الله في الابتداء وأجيب بأجوبة منها أن هذه الجملة خبرية في الاصل ثم نقلت شرعا للانشاء بمضمونها كما في صيغ العقود نحو بعت وآجرت فانها اخبار في الاصل ثم نقلت شرعا لانشاء مضمونها فهو حمد شرعي يترتب عليه ما يترتب على الحمد اللغوي من الثواب والخروج عن عهدة الطلب ولا يقال هذا ظاهر اذا لم تجعل أل للاستغراق اذ لا يتأتى انشاء جميع المحامد لانا نقول المستحيل انما هو انشاء جميع المحامد اللغة بصيغ متعددة بعدد المحمود عليه وأما انشاء الجميع بصيغة واحدة شرعا فلا استحالة فيه لانها لانشاء الثناء بمضمونها لا لانشاء مضمونها ومنها أن ذلك الاخبار مفيد للحمد لان الاخبار بأن الله مالك لجميع المحامد وصف له بجميل فيكون حمدا وعلى هذا فمحل كون المخبر بالشيء ليس آتيا بذلك الشيء ما لم يكن الاخبار فردا من أفراد المخبر عنه كما هنا وهذا ظاهر ان قلنا انها للاخبار بأن الله مالك لجميع المحامد وأما ان قلنا انها موضوعة للاخبار بوقوع الحمد لله من الغير فنقول ذلك الاخبار يستلزم اتصافه تعالى بالكمال فيكون اخبارا باتصافه تعالى بالكمال بواسطة فيكون حمدا بهذا الاعتبار (قوله هو الثناء) أى الحمد في اللغة واقتصر الشارح على تفسير الحمد اللغوي اشارة الى أن الحمد الذي طلبت البداءة به الحمد اللغوي لا الاصطلاحي ووجه ذلك كما قال بعض العلماء أن الحمد العرفي طارئ بعد النبي ﷺ

(الحمد) هو الثناء باللسان

(الحمد لله) الحمد هو الثناء باللسان على قصد التعظيم والشكر فعل فيه تعظيم المنعم بسبب النعمة فحين لم يقيد الحمد بكونه في مقابلة النعمة صح أن يكون متعلقه النعمة وأن يكون مجرد استحقاق الكمال

(الحمد لله على ما أنعم) ش الحمد هو الثناء بالقول على جميل الصفات والافعال وبين الحمد والشكر عموم وخصوص من وجه فان الشكر يكون على الافعال فقط بالقول أو الفعل أو الاعتقاد وعبارة الزمخشري وهو بالقلب واللسان والجوارح يريد التنويع لان الشكر لا يكون الا بمجموع الثلاثة ثم استدل على ذلك بقوله

واذا كان كذلك فيحمل الحمد الذي طلب البداءة به على ما كان موجودا في زمنه وهو الحمد اللغوي وقد يقال ان هذا التوجيه لا يصح الا لو كان المراد اصطلاح طائفة مخصوصة مع أن المراد العرف العام فهو أمر قديم فالاولى أن يقال انما حمل على المعنى اللغوي لان خبر ما فسرته بالوارد والوارد في الحديث بالحمد لله بالرفع على الحكاية وهو يقتضى أن المراد هذا اللفظ ولو كان المراد العرف لم يكن للاقتصار على هذا اللفظ وجه (قوله الثناء الخ) أى الذكر بخير مأخوذ من أثنيت اذا ذكرت بخير ولو مرة لا من ثنيت اذا كررت والا لزم أن الثناء مرة واحدة لا يقال له حمد وليس كذلك وضده النثاء بتقديم النون وهو الذكر بشر هذا ما عليه الجمهور وقال العز بن عبد السلام الثناء حقيقة في الذكر بالخير والشر وتمسك بحديث مر بجنازة فأثنوا عليها خيرا ومر بأخرى فأثنوا عليها شرا وأجيب بأن هذا من قبيل المشاكلة واعترض بأن الثناء بالمعنى المذكور لا يكون الا باللسان وحينئذ فذكره مستدرك وأجيب بأن اللسان وان كان معلوما من الثناء لكنه صرح به للتنصيص على اختصاص الحمد باللسان المفيد لمقابلته للشكر نصا المقتضية لظهور التفريع لبيان النسبة بينهما أو يجاب بأنه لما كان يحتمل التجوز في الثناء باطلاقه على ما ليس باللسان كالجنان والاركان ذكره لاخراج الثناء بغير اللسان وعلى هذا الجواب فقيد اللسان محتاج لذكره ولا بد وأما على الجواب الاول فهو غير محتاج لذكره لفهمه من الثناء وانما ذكر لما مر ثم ان تفسير الثناء بما ذكر مبنى على أنه مختص باللسان وهو خلاف الراجح والراجح أنه يشمل اعتقاد القلب وعمل الجوارح وحينئذ فيفسر بأنه الاتيان بما يدل على اتصاف المحمود بالصفة الجميلة وعلى هذا فقوله باللسان قيد لا بد منه لاخراج الثناء بغيره كالجنان والاركان واعترض هذا التعريف بأنه غير جامع لعدم شموله لثناء الله القديم على نفسه أو على خواص خلقه اذ المولى منزه عن الجارحة وأجيب بأن هذا تعريف لنوع من الحمد وهو الحمد الحادث أو يقال المراد باللسان الكلام مجازا مرسلا من اطلاق السبب وارادة المسبب والعلاقة يكفي تحققها في بعض الافراد فلا يقال ان كون اللسان سببا في الكلام ظاهر في الحمد الحادث دون القديم وأورد على الجواب الثاني أن المجاز لا يدخل التعاريف قلنا ما لم يكن مشهورا وهذا قد اشتهر ان قلت ان حقيقة القديم

على قصد التعظيم سواء تعلق بالنعمة أو بغيرها

وقد قيد باللسان فلا يرد الامنه وحين لم يقيد الشكر بكونه فعل اللسان صح وروده منه ومن سائر الأركان وقد قيد بكونه في مقابلة الاحسان فلا يكون متعلقه غيره فالحمد على هذا أخص موردا اذ لا يرد الامن اللسان وأعم متعلقا لصحة كون متعلقه الاحسان وغيره والشكر أعم موردا لوروده من اللسان وغيره وأخص متعلقا لأنه لا يكون الا في مقابلة الاحسان فلهذا كان بينهما عموم من وجه يجتمعان في الفعل اللساني في مقابلة الانعام وينفرد الشكر فيما يكون بغير اللسان والحمد فيما يكون لا في مقابلة الاحسان وهذا أمر مشهور معلوم ۞ والله علم على ذات واجب الوجود المستحق لكل كمال ولذلك علق به الحمد لئلا يتوهم اختصاص استحقاق الحمد لو علق بوصف كالرزاق مثلا بجهة ذلك الوصف فتضمن الكلام الاستحقاق الذاتي وسينبه على الاستحقاق الاحساني بقوله بعد على ما أنعم وأل في الحمد للجنس لأنه المتبادر عند انتفاء قرينة ارادة عموم الأفراد والعهد الخارجي ومع ذلك لا ينافي الاختصاص لأن التعريف بالالف واللام الجنسية مع كون الخبر ظرفا خاصا مما يفيد الاختصاص كقولنا الكرم

أفادتكم النعماء مني ثلاثة ۞ يدي ولساني والضمير المحجبا

وفيه نظر لان البيت لا تعرض فيه بأن شيئا من ذلك يسمى شكرا فضلا عن كل واحد نعم يدل على اطلاق الشكر على أعمال الجوارح والقلوب قوله صلى الله عليه وسلم وقد رآه بلال يصلي ويبكي كيف تبكي وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر أفلا أكون عبدا شكورا وقوله تعالى اعملوا آل داود شكرا وأما المدح فاختلف النحاة في أنه مقلوب الحمد أولا ويعزى الاول لابن الانباري وأما المعنى فقال الزمخشري الحمد والمدح أخوان لا يريد أنهما متشابهان غير مترادفين كما توهمه الطيبي بل يريد ترادفهما لانه صرح بذلك في الفائق فقال الحمد هو المدح واليه أشار أيضا في تفسير قوله تعالى ولكن الله حبب اليكم الايمان وزينه في قلوبكم وبه صرح الشيخ عز الدين بن عبد السلام ولا يقدح فيه أن السكاكي في خطبة المفتاح عطف أحدهما على الآخر وفصل بين الحامد والمادح فقال حمدالله ومدحه بما له من المادح أزلا وأبدا وبما انخرط في سلكهما من الحامد متجددا لانه في مقام اطناب يناسبه عطف الشيء على نفسه بلفظين مختلفين وانما جعل ماسماه متجددا منخرطا في سلك ماسماه أبديا وغاير بين اللفظين لانه جعل معنى الحامد منخرطا في معنى المادح فيكون بينهما تباين أو عموم وخصوص وقد فرق السهيلي بينهما بأن

مباينة لحقيقة الحادث وحينئذ فلا يجوز جمعهما في تعريف واحد قلنا محل ذلك اذا أريد بيان حقيقة كل على التفصيل وأما اذا كان المراد بيانهما اجمالا فلا مانع من ذلك (قوله على قصد التعظيم) على بمعنى مع أى الثناء باللسان حال كونه مصاحبا لقصد التعظيم واعلم أنك اذا تلفظت بقولك زيد عالم مثلا تارة تكون قاصدا بذلك التعظيم وتارة تكون مكذبا بذلك وقاصدا به الهزء والسخرية وتارة لا تقصد شيئا فلو لم تقصد شيئا أو قصدت الاستهزاء فظاهره أنه لا يكون حمدا لغة مع أنه اذا لم تقصد شيئا يكون حمدا لغة والجواب أن الشارح أراد أن يبين الحمد اللغوي الاكمل المعتد به ولا يعتد بالحمد الا اذا وجد قصد التعظيم والا كان غير أكمل (قوله سواء تعلق بالنعمة) أى سواء وقع في مقابلة نعمة أو في مقابلة غيرها وهذا تعميم في المحمود عليه واعلم أن الحمد له أركان خمسة حامد ومحمود ومحمود عليه ومحمود به وصيغة فالحامد من صدر منه الثناء والمحمود هو من أثنى عليه والمحمود عليه هو ما وقع الحمد في مقابلته أى ما كان باعثا على الحمد والمحمود به هو مدلول الصيغة وهي اللفظ ثم ان المحمود عليه وبه تارة يختلفان ذاتا واعتبارا كما اذا قلت زيد عالم في مقابلة اكرامه لك وتارة يتحدان ذاتا ويختلفان اعتبارا كقولك زيد كريم في مقابلة اكرامه لك فالكرم من حيث انه باعث على الحمد محمود عليه ومن حيث انه مدلول الصيغة محمود به ثم ان المحمود عليه يشترط أن يكون اختياريا وان لم يكن نعمة بخلاف المحمود به فلا يشترط أن يكون اختياريا اذا علمت هذا فيعترض على التعريف بأن فيه قصورا من حيث انه لم يعتبر فيه أن يكون المحمود عليه جميلا لأن غير النعمة صادق بما اذا كان غير جميل مع أنه لا بد منه وأجيب بجوابين الاول أن هذا تعريف بالاعم وهو جائز عند الادباء بل جوزه قدماء المناطقة في التعريف الناقص الثاني أن اعتبار قصد التعظيم يستلزم أن يكون المحمود عليه جميلا لان المراد بالجميل في زعم الحامد أو الحمد في نظر المحمود بزعم الحامد لا الجميل في الواقع اذ ليس بشرط وفي هذا الجواب نظر اذ دلالة الالتزام مهجورة في التعاريف واعترض بأن فيه قصورا من وجه آخر وهو أن الجميل المحمود عليه يجب أن يكون اختياريا ولم يذكر ذلك في التعريف ولم يكن فيه ما يستلزمه والجواب ما مر من أنه تعريف بالاعم وهو جائز فان قلت ان الثناء على ذاته وعلى صفاته تعالى حمد ولا مجال لاعتبار الاختيار فيها قلت المراد بالاختياري ما يشمل الاختياري حقيقة أو حكما فذاته تعالى لما كانت منشأ للافعال الاختيارية عدت اختيارية حكما بلا واسطة وأما صفاته لما كانت لا تنفك عن الذات وليست غيرا عدت اختيارية حكما بواسطة ملازمتها للذات أو يقال المراد بالاختياري ماليس باضطراري فتدخل ذات الله وصفاته أو المراد بالاختياري ما كان منسوبا للفاعل المختار سواء كان مختارا فيه أى مؤثرا فيه بالاختيار أم لا كذا ذكر عبد الحكيم (قوله سواء تعلق) أى الثناء وليس الضمير للحمد وتعلق الثناء بالنعمة من تعلق الشيء بسببه الباعث عليه وقوله بالنعمة أى الانعام

كالوقلت زيدعالم في مقابلة اكرامه لك وهذاهو المعبر عنه بالفواضل في قول بعضهم سواء تعلق بالفواضل وقوله أو بغيرها كما لو قلت انه فاضل في مقابلة تحسين الخط أوحسن الصلاة وهذاهو المعبر عنه بالفضائل وكالحمد على مجرد الذات العلية ثم ان قوله سواء الخ جملة مستأنفة مصرحة بمتعلق الحمد لامن جملة التعريف وذلك لان التعريف تصوير لماهية المحدود لابيان لعمومه لان التعميم انما هو للافراد وتعلق في تأويل المصدر وان لم يكن هناك سابك لان السبك بدون حرف مصدري مطرد في باب التسوية شاذ في غيرها والفعل المقدر في المعطوف في تأويل المصدر أيضا وسواء بمعنى مستو خبر مقدم والمصدر المأخوذ من الفعل مبتدأ مؤخر أى تعلقه بالنعمة أو تعلقه بغيرها مستو واعترض هذا الاعراب بأن أو لأحد المتعدد والتسوية انما تكون بين المتعدد لابين أحده وأجيب بأن أو بمعنى الواو لأجل مايقتضيه معنى الاستواء من التعدد وفي هذا الجواب نظر لانه ينافي جعل سواء بمعنى مستو لان مستو انما يخبر به عن الواحد تقول زيد مستو مع عمرو ولا يخبر به عن متعدد فلا تقول زيد وعمرو مستو بل مستويان وأجيب بأن الاخبار بحسب الظاهر لان سواء في الاصل مصدر بمعنى الاستواء فيصح الاخبار به عن الاثنين لان المصدر يقع على القليل والكثير وان أريد به هنا اسم الفاعل ويصح بقاء أو على بابها وصح الاخبار نظرا للمعنى المراد أى أحد التعلقين مستو مع الآخر وانما جعلنا سواء خبرا والمصدر بعده مبتدأ دون العكس لان سواء نكرة من غير مسوغ والمقصود الاخبار عن التعلقين بالاستواء لاالعكس ويجوز جعل سواء خبرا لمبتدا محذوف أى الامران سواء والجملة دليل الجواب والجملة بعدها شرطية على جعل همزة الاستفهام المحذوفة مضمنة معنى ان الشرطية لاشتراكهما في الدلالة على عدم الجزم والتقدير ان تعلق بالنعمة أو بغيرها فالامران سواء ويجوز ان تكون سواء بمعنى مستو مبتدأ والمصدر المأخوذ من الفعل فاعل سد مسد الخبر على مذهب من لم يشترط الاعتماد والمسوغ للابتداء العمل فالأوجه في هذا التركيب ثلاثة ويجوز وجه رابع وهو جعل سواء بمعنى مستو خبرا مقدما والفعل بعده مبتدأ مؤخرا لانه مجرد عن النسبة أو الزمان فحكمه حكم المصدر والهمزة مقدرة بعد سواء وهي مجردة عن الاستفهام لمجرد التسوية وكأنه قيل تعلقه بالنعمة أو بغيرها مستو ويقال على هذا سؤالا وجوابا مثل ماقيل على الاول (قوله والشكر) أى لغة واما اصطلاحا فهو صرف العبد جميع ماأنعم الله عليه به من سمع وبصر وغيرهما الى ماخلق لأجله أى صرفها بحسب الطاقة البشرية لامطلق صرف ولذا قال تعالى وقليل من عبادى الشكور وانما عرف الشكر مع أنه لم يذكر في المتن لانه أخو الحمد ولم يعرف المدح كأنه مراعاة لما قال الزمخشرى ان المدح والحمد شيء واحد (قوله فعل) اعترض بأن الفعل ماقابل القول والاعتقاد كما هو المتعارف وحينئذ فيكون الفعل من كلامه غير شامل للشكر اللساني والجناني لان الذي باللسان قول والذي بالجنان كيفية نفسانية وحينئذ فلا يصح تعميمه في الفعل بعد ذلك بقوله سواء الخ فكان الأولى أن يعبر بأمر يشمل الوارد الثلاث ويجاب بأنه أراد بالفعل الامر والشان على اصطلاح أهل اللغة لاماقابل القول والاعتقاد كما هو المتعارف أو المراد بالفعل ماقابل الانفعال ولاشك أن كلا من القول والاعتقاد ليس انفعالا

والشكر فعل

في العرب والشجاعة في قريش والطريق في افادته أن التخصيص بالجنس من حيث هو يستلزم انتفاء كل فرد منه عن غيره لوجود الجنس في ضمن ذلك الفرد والازم عدم الاختصاص حينئذ والفرق بين افادة لام الجنس لعموم الافراد وافادتها بواسطة حصر ماهي فيه لعموم نفي الافراد عن الغير ظاهر وهو أن الوجه الاول فيه اشارة باللام الى الحقيقة في ضمن كل فرد بمعونة القرائن كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر والثاني انما فيه الاشارة الى الجنس في ضمن فرد واحد لكن لما أفاد التعريف والتقديم الاختصاص استلزم انتفاء عامة أفراد الجنس عن غير المختص فمن قال هنا بالعموم أراد حصر أفراد الجنس في المختص لاقتضاء الاختصاص المستفاد من التعريف نفيها عن غيره ومن قال بالجنسية أراد أنها للاشارة الى الجنس في ضمن فرد واحد والمآل في الاختصاص واحد والحصر على المذهب السني ظاهر لان الحمد اما مستحق بالذات أو بالفعل وأما على المذهب الاعتزالي فلان غير المستحق بالذات هنا المحمود هو الذى مكن من أسبابه وهو خالق تلك الاسباب وتلك القوى فعاد الكل اليه ذاتا وفعلا ولهذا صح من الزمخشرى ارتكابه مفاد الحصر في هذا المقام مع كونه اعتزاليا ممن يقول بخلق الافعال أذل الله بدعته ومحاها أبدا * ثم ان افادة الجملة لانشاء الحمد الذى هو المقصود منها اما انها نقلت من مادة الاخبار الى الانشاء عرفا كما نقلت ألفاظ العقود كبعت وأعتقت من الخبر الى الانشاء واما لان المراد

الحمد يشترط صدوره عن علم لاظن وأن تكون الصفات المحمودة صفات كمال والمدح قد يكون عن ظن وبصفة مستحسنة وان كان فيها نقص ما وقال لهذين الشرطين لايوجد الحمد لغير الله تعالى وهو المستحق له على الاطلاق وقد يرد عليه قول عائشة رضى الله عنها في قصة الافك لاأحمد الا الله وقولها أحمد الله لاأحمدك وقوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا قال ابن عباس رضى الله عنهما يحمده فيه أهل السموات والارض ولاأدرى كيف استخرج السهيلي من الشرطين اللذين ذكرهما كون الحمد لايستعمل لغير الله فان صفات النبي صلى الله عليه وسلم صفات كمال يصدر كثير ممن ذكرها عن علم لاظن

(قوله ينبئ) فيه أن الشكر الجنانى وهو الاعتقاد لايصح انباؤه عن التعظيم اذ لامعنى لانبائه بالنسبة للشاكر لما فيه من تحصيل الحاصل ولا بالنسبة لغيره لعدم اطلاعه عليه لكونه خفيا وعلى فرض أن يطلعه عليه الشاكر بقول أوفعل فالمنبئ حقيقة هو ذلك القول أو الفعل المطلع لا الاعتقاد وحينئذ فيكون تعريف الشكر غير جامع لخروج اعتقاد الجنان لعدم الانباء فيه مع أنه من أفراده ويكون قوله الآتى أو بالجنان فاسدا لعدم انبائه قلت المراد بالانباء الدلالة لا الاخبار ولا شك أن الشكر الجنانى وهو اعتقاد الشاكر أن المنعم متصف بصفات الكمال دال على تعظيم المنعم بالنسبة للشاكر وغيره ولا يقدح فى كون الاعتقاد دالا على تعظيم المنعم بالنسبة لغير الشاكر جهله به وعدم اطلاعه عليه لانه لو زال المانع وعلم به لعلم مدلوله وهو تعظيم المنعم لان الدليل مايلزم من العلم به العلم بشئ آخر لاما يلزم من وجوده العلم بشئ آخر ألا ترى أن الدخان دال على النار بالنسبة للأعمى لانه لو علم به لعلم بالنار بغير واسطة فتحصل من هذا أن اعتقاد الشاكر اتصاف المنعم بصفات الكمال يدل على الشاكر وغير الشاكر ممن له اطلاع عليه بالهام أو بزوال المانع واطلاع على السرائر أو بقول أو بفعل من الشاكر على تعظيم المنعم ولا يقال ان الاطلاع على ذلك الاعتقاد اذا كان بقول أو فعل من الشاكر فالمنبئ عن التعظيم حينئذ انما هو ذلك القول أو الفعل لا الاعتقاد لانا نقول الموجود من الشاكر حينئذ شكران أحدهما بالجنان والآخر باللسان أو بالاركان والذى بالاركان أو اللسان دال على الجنان وكل من الجنان وغيره دال على تعظيم المنعم الاول بواسطة والثانى بدونها فظهر لك أن حصر المعترض الانباء فى القول الذى هو الشكر اللسانى والفعل الذى هو الشكر الاركانى ممنوع بقى شئ وان آخر وهو أن الشكر الجنانى هو اعتقاد عظمة النعم وهو لايصح انباؤه عن تعظيم النعم لان المراد بالتعظيم المذكور التعظيم عند الشاكر لابحسب نفس الامر وهو اعتقاد العظمة أيضا والشئ لاينبئ عن نفسه وأجيب بأن الشكر الجنانى اعتقاد اتصاف المنعم بصفات الكمال وهو مغاير لاعتقاد العظمة لانه أعم منه والعام ينبئ عن الخاص أى يدل عليه (قوله (١) بسبب كونه منعما) متعلق بتعظيم وفيه أن هذا معلوم من قوله قبل عن تعظيم المنعم لان تعليق الحكم بمشتق يؤذن بعلية مامنه الاشتقاق وأجيب بأن هذا تصريح بما علم التزاما لكون دلالة الالتزام مهجورة فى التعاريف وقوله بسبب كونه منعما أى على الشاكر أو غيره

ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعما

بالحمد المحمود به فتتضمن الجملة ثبوت اتصاف المحمود بجميع مايحمد به فيصح الثناء بمضمون الجملة و يصح أن يراد بالحمد معناه و يفيد هذا المعنى بطريق اللزوم أيضا اذ يصير التقدير حينئذ والثناء بكل وصف جميل يستحقه الله تعالى واذا استحق أن يثنى عليه بكل جميل فقد أثنى عليه ذاكر الجملة بأنه قد استحق أن يتصف بكل جميل * وقدم ذكر لفظ الحمد على لفظ الجلالة ولو كان الوصف بالجميل لايستفاد الا من مجموع الجزأين مع كون الجلالة أهم لشرف ذاتها لان لفظ الحمد أنسب لمقام الثناء مع كونه عبارة عن وصف مصدوق الجلالة فليس غيرها كما أنه ليس عينها فى المصدوق والاهمية النسبية ولو بالعروض تقدم فى

ثم لانسلم له امتناع اطلاق الحمد لغير أهل الكمال فقد يحمد غير الانسان كقول العرب عند الصباح يحمد القوم السرى ومن أسمائه تعالى الحميد وقد قال الامام فخر الدين فى تفسيره فى أواخر البقرة وفى كتابه اللوامع أن حميدا يصح أن يكون بمعنى حامد أى يحمد الافعال الحسنة (١) و بمعنى حامد وقال الشاعر

ومن يلق خيرا يحمد الناس أمره * ومن يغو لايعدم على الغى لائما

ولا يقدح فى الاستدلال به أن البيت للمرقش الاكبر والكلام انما هو فى الجواز الشرعى بل فى موضوع الكلمة لغة لما يعلمه من وقف على كلامه وقد يحمد من فعل خيرا كائنا ما كان كقول تلك المرأة بالحديبية يا أيها المائح دلوى دونكا * انى رأيت الناس يحمدونكا وهذا البيت ذكره ابن اسحق فى السيرة وظاهر كلامه أنه من شعر هذه المرأة لكن قال ابن الشجرى فى أماليه انه لرؤبة وانه فى مال لا فى ماء فذكر الدلو حينئذ استعارة وعلى هذا فيحمل كلام ابن اسحق على أن المرأة فى الحديبية أنشدته من كلام غيرها وقد يستأنس بأن الحمد لا يكون لغير الله تعالى بما ورد فى الكتاب والسنة من أنه تعالى له الحمد وهذه صيغة اختصاص و بالاستغراق الذى هو ظاهر الالف واللام فى قوله تعالى الحمد لله فأما قول الزمخشرى ان الاستغراق الذى يتوهمه كثير من الناس فى الحمد وهم فقيل انها نزعة اعتزال لانهم يرون أن أفعال العباد مخلوقة لهم وأنهم يحمدون عليها تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا وكان قائل هذا القول لم يطرق سمعه قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله وقوله صلى الله عليه وسلم عند الصباح اللهم ما أصبح بى من نعمة فمنك وحدك لا شريك لك وقيل أراد أن الالف واللام ليست للاستغراق اذا دخلت على اسم الجنس وليس كذلك بل هى للاستغراق عنده وعند الاكثرين وقيل انه أراد أن التقدير أحمد الله حمدا لانه مفسر بقوله اياك نعبد فكان المقصود به حمدا خاصا فلا تكون للاستغراق

---

(١) بسبب كونه منعما عبارة الشرح لكونه منعما والمعنى واحد (١) و بمعنى حامد الصواب و بمعنى محمود ليغاير ماقبله كتبه مصححه

(قوله سواء كان) أى الفعل وقوله باللسان أى صادرا من اللسان (قوله أو بالجنان) أى أو كان ذلك الفعل صادرا من الجنان أى القلب والفعل الصادر منه هو اعتقاد اتصاف المنعم بصفات الكمال كما علمت واعلم أن المعتقد لا يقال له شاكر الا اذا انقاد وأذعن والا فلا يعد اعتقاده شكرا كما فى الايمان أفاده شيخنا العلامة العدوى (قوله أو بالاركان) أى الجوارح وأل للجنس فيصدق بجارحة واحدة كما قالوا كرمتنى فقبلت يدك أو وضعت يدى على صدرى لك أو قمت لك اجلالا واعلم أن عمل الجوارح لا يقال له شكر الا اذا كان خدمة لا ان كان بطريق الاعانة والترحم والاجرة (قوله فمورد الخ) الفاء واقعة فى جواب شرط مقدر أى اذا علمت تعريف كل من الحمد والشكر وأردت معرفة مورد كل منهما ومتعلقه فمورد الخ واعترض التعبير بالمورد لاقتضائه صدور الحمد من شىء قبل ثم ورد على اللسان بعد اذ مورد الشىء ما يرد عليه ألا ترى أن الحيوان اذا أخرجته من بيتك للحوض مثلا فالحوض يقال له مورد والبيت مصدر مع أن الحمد انما صدر من اللسان فالاولى أن يقول فمصدر الحمد وأجيب بأن مراده بالمورد المصدر أى ما ورد منه الحمد لا ما ورد عليه واختار التعبير عن المصدر بالمورد لان الثناء لما كان لا يعتد به فى كونه حمدا الا اذا كان مصاحبا لقصد التعظيم صار كأنه صادر من القلب ووارد على اللسان ففى التعبير بالمورد اشارة الى أنه لا يعتد بالحمد الا اذا كان صادرا من القلب بأن يكون قصد به التعظيم ووارد على اللسان لا إن قصد به الهزء والسخرية أو لم يقصد به شىء (قوله ومتعلقه) وهو ما يكون فى مقابلته ويجعل بازائه وهو المحمود عليه (قوله وغيرها) لكن لابد أن يكون ذلك الغير فعلا جميلا اختياريا كحسن الخط والا كان مدحا كالثناء فى مقابلة اعتدال القامة وجمال الذات ومن قول الشارح يكون النعمة وغيرها يعلم جواب سؤال وهو أن الحمد ينقسم الى مطلق ومقيد فاعترض بأنه كيف يكون مطلقا ليس فى مقابلة شىء مع أن المحمود عليه ركن من أركان الحمد والماهية تنعدم بانعدام جزئها وحاصل الجواب أن المراد بالحمد المطلق ما ليس فى مقابلة نعمة وكونه ليس فى مقابلة نعمة لا ينافى وقوعه فى مقابلة فعل جميل اختيارى غير نعمة فالحاصل أن الحمد ان وقع فى مقابلة نعمة

(٣٧)

سواء كان باللسان أو بالجنان أو بالاركان فمورد الحمد لا يكون الا اللسان ومتعلقه يكون النعمة وغيرها ومتعلق الشكر لا يكون الا النعمة ومورده يكون اللسان وغيره فالحمد أعم من الشكر باعتبار المتعلق وأخص باعتبار المورد والشكر بالعكس (لله) هو اسم

باب البلاغة على الاهمية الذاتية اذ ليس المراد بالذاتية الا ما يحق عند عدم عروض مناسب للمقام ولهذا قيل فى اقرأ باسم ربك قدم اقرأ لان الاهم أى الأنسب لمقام القراءة اللفظ الدال عليها وانما قلنا كذلك

وان أراد ذلك ففيه نظر * وقال عبد اللطيف البغدادى فى شرح الخطب النباتية معناهما متقارب الا أن فى الحمد تعظيما وفخامة ليست فى المدح والشكر وهو أخص بالعقلاء والعظماء منهما فلذلك اطلاقه

فهو المقيد وان وقع فى مقابلة فعل جميل اختيارى غير نعمة فالمطلق فالمحمود عليه متحقق فى كل منهما (قوله ومتعلق الشكر الخ) لم يقدم المورد كما قدمه فى الحمد بل قدم التعلق لأجل أن يكون بين المتعلقين قرب ولأجل المناسبة بين متعلق الشكر ومورد الحمد من حيث الخصوص فى كل منهما لما بدأ بمورد الحمد ناسب أن يبدأ بمتعلق الشكر لأنه نظيره فى الخصوص (قوله فالحمد الخ) اعترض بأنه لا حاجة لذكر ذلك بعد ما تقدم من قوله فمورد الخ وأجيب بأن الكلام السابق مسوق لبيان موردهما ومتعلقهما وهذا الكلام مفرع على السابق لبيان النسبة بين مفهوميهما وهى العموم والخصوص الوجهى (قوله فالحمد أعم) أى مطلقا وقوله باعتبار الباء سببية ثم ان أفعل إما على غير بابه أو على بابه نظرا الى أن متعلق الشكر فيه عموم ومثل هذا يقال فى قوله أخص قرره شيخنا العدوى (قوله أخص) أى مطلقا (قوله بالعكس) أى مخالف للحمد باعتبار أنه أعم منه نظرا للورد وأخص منه نظرا للتعلق فالمراد بالعكس العكس العرفى وهو المخالفة ولا يصح أن يراد به المعنى المنطقى ولا اللغوى لان الاول قلب جزأى القضية مع بقاء الصدق والكيفية والكم فى غير الموجبة الكلية والثانى قلب الجزأين مع بقاء ما ذكر مطلقا فعكس كل انسان حيوان على الاول بعض الحيوان انسان وعلى الثانى كل حيوان انسان لان التعريفين لا قلب فيهما على أن التعريف من قبيل التصور فلا قضية أصلا حتى يقلب جزآها (قوله هو) أى لفظ الله من لله اسم الخ والاسم يطلق على ما قابل الفعل والحرف وعلى ما قابل الكنية واللقب وعلى ما قابل الصفة ويصح ارادة ما عدا الاول اذ لا توهم فيه وارادة الثالث أنسب لان جعله مقابلا للصفة فيه رد على من قال كالبيضاوى انه صفة فى الأصل لا علم لان العلم ما وضع لمعين وذاته تعالى لا طريق للعلم بحقيقتها فكيف يوضع لها العلم وانما كان صفة مع أنه جامد لأنه مؤول بمشتق أى معبود بحق ثم صار علما بالغلبة التقديرية وما ذكره الشارح لا يصح أن يكون تعريفا حقيقيا للفظ الجلالة لانه يجب أن يكون مانعا من دخول الغير فيه وهنا ليس كذلك لانه يدخل فيه غير لفظ الجلالة من الألفاظ المرادفة له من اللغات الفارسية وغيرها بل هو تعريف رسمى المقصود منه بيان المعنى الموضوع له فلا يختص ذلك المعنى بلفظ ولا لغة بل كل ما رادفه صح أن يعبر به عن ذلك المعنى لحصول الغرض منه وذات الشىء تقال على حقيقته الكلية وعلى هويته الخارجية والمراد هنا الثانى وتستعمل الذات استعمال النفس

واستعمال الشيء* فلذا يجوز فيها التذكير والتأنيث (قوله الذات) أورد المعرف باللام اشارة الى أنه اسم للذات المعينة بالشخص فيكون علما شخصيا (قوله الواجب الوجود الخ) اعترض ذكر هذين الوصفين بأنه ان كان لكونهما من جملة الموضوع له لزم عليه أن لفظ الجلالة كلي انحصر في جزئي وهو باطل لانه يلزم عليه عدم افادة لا اله الا الله للتوحيد والعقلاء مجمعون على افادتها لذلك واذا بطل اللازم بطل الملزوم وان كان ذكرهما لتمييز الموضوع له عن غيره فلا وجه لتخصيصهما بالذكر من بين الاوصاف المميزة وأجيب باختيار الثاني وانما خصا بالذكر لاشتهاره بهما واختصاصه بهما لفظا ومعنى فلا يستعمل واحد منهما في غيره وليس أحد في الواقع متصفا بواحد منهما غيره تعالى وقدم الأول على الثاني لان الأول أصل لغيره من صفات الكمال لان كل كمال يتفرع على وجوب الوجود بالذات لانه المفهوم عند الاطلاق فواجب الوجود من حيث هو كذلك أكمل الموجودات وأشرفها فيجب اتصافه بأشرف طرفي النقيضين من أي وصف اعتبر وأخر الوصف الثاني عن الاول لان استحقاقه لجميع المحامد فرع وجوب وجوده والمحامد جمع محمدة بمعنى الحمد أي المستحق لكل فرد من أفراد الحمد (قوله والعدول الى الجملة الاسمية الخ) هذا يفيد أن أصل هذه الجملة الاسمية الجملة الفعلية المعدول عنها وهو كذلك لأمرين أولهما أن الحمد من المصادر الدالة على الاحداث المتعلقة بمحالها من الذوات والشائع الكثير في بيان الاحداث المنسوبة لمحالها المتعلقة بها هو الافعال لدلالتها على وقوع تلك الاحداث في أزمنة مخصوصة ثانيهما أن ذلك المصدر وهو الحمد في أكثر استعماله منصوب على المفعولية المطلقة بأفعال محذوفة بأن يقال حمدا لله والأصل حمدت حمدا لله فحذف الفعل مع الفاعل وأقيم المصدر مقامه (قوله للدلالة على الدوام والثبات) أي لمضمونها والثبات هو الحصول المستمر وحينئذ فعطفه على الدوام للتفسير بخلاف الثبوت فانه أعم من الدوام لانه مطلق الحصول فيوجد مع التجدد ومع الدوام ثم ان ما ذكره الشارح من دلالة الجملة الاسمية على دوام مضمونها وثباته بخلاف الفعلية فانها تدل على تجدد مضمونها (٣٨) وحدوثه أي حصوله بعد أن لم يكن هو ما ذكره صاحب الكشاف وصاحب

> للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد والعدول الى الجملة الاسمية للدلالة على الدوام والثبات وتقديم الحمد باعتبار أنه أهم نظرا الى كون المقام مقام الحمد كما ذهب اليه صاحب الكشاف في تقديم الفعل في قوله تعالى اقرأ باسم ربك على ما سيجيء*
>
> لان الحاكم بالترجيح في التقديم في باب البلاغة قصد البليغ وهو تابع لما يناسب المقام وقد يزيل الذاتيات بذلك القصد ألا يرى أن الركن الأعظم في الاسناد وهو المبتدأ قد يزيله قصد البليغ أن يفيد
>
> على الله تعالى أكثر وقد يطلق عليه المدح قال صلى الله عليه وسلم ان الله يحب المدح ولذلك مدح نفسه ويقال مدح الانسان نفسه ولا يقال حمدها الا اذا طلب منها فضيلة فطاوعته قلت ولفظ الحديث لا أحد

المفتاح وكلام الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز يقتضي أن الجملة الاسمية انما تدل على مجرد الثبوت ولا دلالة لها على الدوام حيث قال لا دلالة لقولنا زيد منطلق على أكثر من ثبوت الانطلاق لزيد وجمع شارحنا بين الكلامين في شرح المفتاح كلام الشيخ عبد القاهر بالنظر لأصل الوضع وكلام صاحب الكشاف وصاحب المفتاح بالنظر احب القرائن كرعاية المقام والعدول عن الفعلية (وقوله وتقديم الحمد) أي على لفظ الجلالة وقوله باعتبار أي بسبب اعتبار وملاحظة أنه أي الحمد هنا أهم أي من اسم الله فحذف المفضل عليه للعلم به واعترض على الشارح بأن الأصل تقديم المبتدا فتقديم الحمد على لفظ الجلالة آت على الأصل وما كان كذلك لا يحتاج لنكتة التقديم وأجيب بأنه لما كان أصل الحمد لله حمدت الله حمدا فحذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه فصار الله حمدا ثم أدخلت لام الجر على المفعول فصار لله حمدا ثم أدخلت أل على الحمد لافادة الاستغراق أو لتعريف الجنس أو العهد ثم رفع لما ذكره الشارح من الدلالة على الدوام والثبات صار أصل الحمد التأخير عن لفظ الجلالة فلابد من نكتة لتقديمه سلمنا أن أصله التقديم لكن قد عارض هذا الأصل عارض وهو أهمية اسم الله فقد تعارضت أصالة التقديم وأهمية الله فلابد من نكتة مرجحة لذلك التقديم (قوله نظرا الى كون المقام الخ) هذا علة لكون الحمد أهم من اسم الله أي وانما كان الحمد هنا أهم من اسمه تعالى نظرا الى كون المقام وهو مفتتح التأليف مقام الحمد لا مقام ذكر لاسمه تعالى فان قلت الحمد الذي يقتضيه المقام عبارة عن الثناء على الله والثناء على الله لا يحصل الا بمجموع المبتدا والخبر وحينئذ فالمقام انما يقتضي تقديم مجموع الجملة على ما سواه لا تقديم لفظ الحمد على لفظ الجلالة وحينئذ فتعليل أهمية الحمد على اسمه تعالى المقتضية لتقديم الحمد بكون المقام مقام حمد لا يصح وحاصل الجواب أنا نسلم أن الحمد الذي يقتضيه المقام هو الثناء وأن الثناء لا يحصل الا بمجموع الجملة الا أن لفظ الحمد لما كان موضوعا للثناء كان تقديمه على لفظ الآخر أهم لاشعاره بما يقتضيه المقام وعلم من كلامه أن الأهم العرضي اذا اقتضاه الحال يكون أولى بالرعاية من الأهم الذاتي (قوله في تقديم الفعل في قوله تعالى اقرأ الخ) حيث قال قدم الفعل لانه أهم من اسم الله لان المقام مقام قراءة وهذا مبني على أن قوله باسم ربك متعلق باقرأ الأول وأما ان علق بالثاني ونزل الأول منزلة اللازم فلا يرد البحث من أصله

(قوله وان كان ذكر الله) الواو للحال وان زائدة أى والحال أن ذكر الله أى ذكر هذا اللفظ أهم من كل شئ نظرا الى ذاته لكونه دالا على الذات العلية المقدمة على غيرها وجودا و رتبة فان قلت الاهتمام باسم الله ذاتى لما علمت والاهتمام بالحمد عرضى أى عارض بالنظر لخصوص المقام والأول مقدم فى الاعتبار على الثانى وعلى تقدير عدم تقديمه عليه فى الاعتبار وأنهما متساويان فيه فهما متعارضان فاما أن يتساقطا و يعدل الى أمر آخر أو يرجح اعتبار أحدهما بمرجح قلت المرجح لاعتبار الاهتمام العرضى الحاصل بتقديم الحمد قصد المتكلم لأن الحاكم بالترجيح فى التقديم فى باب البلاغة قصد البليغ أو كون تقديم الحمد هو الاصل لأنه مبتدأ وساد مسد العامل بحسب الاصل أو أن أهمية الله الذاتية كفت شهرتها مؤنة مايدل عليها بخلاف الاهتمام بالحمد فانه عارض فالالائق الاتيان بما يدل عليه كالتقديم لخفائه (قوله على ما أنعم) ليس متعلقا بالحمد على أن لله خبر لئلا يلزم الاخبار عن المصدر قبل تمام عمله بل هو اما متعلق بمحذوف خبر بعد خبر أى كائن على انعامه فيكون مشيرا الى استحقاقه تعالى الحمد على صفاته كما يستحقه لذاته أو متعلق بمحذوف خبر ولله صلة الحمد أو متعلق بمحذوف مستأنف أى أحمده على ما أنعم * وعلى بمعنى لام التعليل علة لانشاء الحمد أو أنهما صلتان للحمد والخبر محذوف أى واجب (قوله أى على انعامه) أشار بذلك الى أن ما موصول حرفى لا اسمى واختار ذلك لأمرين الاول أن الحمد على الانعام أمكن وأقوى من الحمد على النعمة لأن الحمد على الانعام حمد بلا واسطة وعلى النعمة حمد بواسطة انها أثر الانعام لانه لا يصح الحمد على النعم به الا باعتبار الانعام الأمر الثانى أن جعلها موصولا اسميا يحوج الى تقدير عائد والعائد المجرور لا يحذف اطرادا الا اذا جر بمثل ما جر به الموصول وهنا الموصول مجرور بعلى والعائد مجرور بالباء فالحذف حينئذ قليل على أنه لا يظهر بالنسبة للمعطوف لان علم أخذ مفعوله فلا يمكن أن يقدر العائد فيه ولا يجوز عطف الجملة على الصلة اذا خلت عن العائد الا اذا كان العطف بالفاء وأما قول بعضهم انه يمكن تقدير عائد فى المعطوف بأن يقال وعلمه و يجعل قوله مالم نعلم بدلا من الضمير أو خبر المبتدا محذوف أو مفعولا لفعل محذوف تقديره أعنى فتعسف وخروج عن الطريق المستقيم أما الأول فلاستلزامه الابدال من المحذوف وحذف المبدل منه غير جائز عند الجمهور فى غير الانشاء وعند ابن الحاجب مطلقا وأما فى الأخيرين فلاستلزامهما الحذف بلا دليل يعتد به ولأن الرفع والنصب على المدح وان كانا لطيفين فى أنفسهما لكنه لا لطف فى بيان ما علم بما لم نعلم

وان كان ذكر الله أهم نظرا الى ذاته (على ما أنعم) أى على انعامه

بحذفه ايهام أن ذكره كالعبث لوجود مايدل عليه فى المقام (على ما أنعم) أى على انعامه وهو متعلق بأحمد مقدرا و انما لم نجعله متعلقا بالحمد المصرح به لئلا يلزم الاخبار عن الموصول قبل كمال الصلة وجعلنا ما مصدرية لئلا يحوج جعلها اسما الى تقدير الضمير ولان الحمد على الانعام الذى هو وصف المحمود أحق من الحمد على النعم به اذ لا يصح على النعم به الا باعتبار الانعام وحذف مفعول أنعم ايوهم السامع قصور العبارة عن الاحاطة به وقلنا ايوهم السامع ولم نقل لتحقق قصور العبارة ولو كان ذلك هو الواقع عند قصد الاحاطة تفصيلا لانه لا يتحقق القصور لصحة الاحاطة بالاجمال كقولنا الحمد لله على كل نعمة أو لان الذى ينبغى عند قصد شكر نعم المحمود تفصيلها ليتبين جمال المشكور و كرمه وعند ذلك يتعذر الاستيفاء فيتوهم اختصاصها بشئ دون شئ فحذف نفيا لذلك التوهم الواقع بذلك التفصيل ثم لما أفاد العموم بالحذف لما ذكر خصص نوعين بالذكر لاهميتهما للحاجة اليهما فى بقاء الانسان فى عافيته وسلامته وهما نعمة البيان ونعمة تحقق العدل أما نعمة البيان وهو النطق الفصيح المعرب عما فى الضمير لخلالته المفيدة لاهمية

أحب اليه المدح من الله ولذلك مدح نفسه ومراد عبد اللطيف بقوله قد يطلق المدح على الله تعالى أنك تقول مدحت الله وما ذكره هو ما فهمه النووى وليس صريحا لاحتمال أن يكون المراد أن الله تعالى يحب أن يمدح غيره ولذلك مدح نفسه لأن المراد يحب أن يمدح غيره وقيل المدح أعم من الحمد لان المدح يحصل للعاقل وغيره والحمد لا يحصل الا للفاعل المختار قاله الامام فخر الدين الرازى ورد عليه بما سبق وقال الراغب المدح أعم لان الحمد يكون على الصفات الاختيارية والمدح على أعم من الاختيارية والخلقية وقال سيبويه فى باب ما ينتصب على المدح ان الحمد لا يطلق تعظيما لغير الله تعالى وذكر فى باب آخر أنه يقال حمدته اذا جزيته على حقه وهذا الكلام هو التحقيق فتلخص أن الحمد ان أريد به التعظيم اختص به الله سبحانه وتعالى وان أريد به الجزاء لا يكون خاصا ولا يرد شئ مما سبق على هذا القول فان الحمد فيه على المعنى الجائز وهو الجزاء والثناء جنس للجميع بل لا أعم فانه يكون فى الشر وفى الحديث مر بجنازة فأثنى عليها شرا بل ربما يأتى الشكر فى الشر كما ذكره الشيخ عز الدين بن عبد السلام فى بعض كلامه وقوله على ما أنعم أى لاجله ان كانت على للتعليل وهو مذهب كوفى وان أبقيناها على معناها من الاستعلاء فلعله لاحظ فيه من البلاغة الاشارة الى تفخيم الحمد قلت وفيه نظر من وجهين أحدهما أن الحمد من جملة النعم والثانى أن ارادة الاستعلاء على النعمة تخل بالبلاغة فى هذا المحل ولهذا كانت النعمة فى الغالب اذا

(قوله ولم يتعرض للمنعم به) أى كلا أو بعضا تفصيلا أو إجمالا لأن أقسام التعرض للمنعم به أربعة الاول أن يكون بذكر جميع الجزئيات تفصيلا بأن يقال الحمد لله على السمع والبصر الى آخر النعم الثانى أن يكون بذكرها اجمالا بأن يقال الحمد لله على جميع النعم الثالث أن يكون بذكر بعضها تفصيلا بأن يقال الحمد لله على العلم الرابع أن يكون بذكر بعضها اجمالا بأن يقال الحمد لله على بعض النعم (قوله ايهاما لقصور العبارة الخ) أى لأجل أن يتوهم السامع قصور العبارة عن الاحاطة بالمنعم به على جميع الاحتمالات وان كانت العبارة فى الواقع لا تقصر الا عن القسم الاول ولذلك عبر بالايهام ويصح أن يراد بالايهام الايقاع فى الوهم أى الذهن ولو على سبيل الجزم وليس المراد بالايهام التوهم وهو الطرف المرجوح والمعنى حينئذ لأجل أن يوقع فى وهم السامع وفى ذهنه أن العبارة قاصرة لا تحيط بالمنعم به أعم من أن يكون الايقاع على سبيل الجزم كما فى القسم الاول أولا كما فى بقية الاقسام فاندفع ما يقال ان التعرض للمنعم به كلا على سبيل التفصيل تقصر عنه العبارة قطعا فلا وجه للتعبير بالايهام وحينئذ فالاولى اسقاطه (قوله ولئلا يتوهم اختصاصه) أى المنعم به أى انه لو اقتصر فى حمده على بعض النعم اجمالا أو تفصيلا لتوهم أن المنعم به مختص بهذا البعض ويصح رجوع ضمير اختصاصه لحمد الله وعلى كل حال فقوله ولئلا يتوهم الخ علة لعدم التعرض لبعضه اجمالا وتفصيلا ويصح أيضا أن يكون علة لعدم التعرض للمنعم به كلا اجمالا كما قال الخطائى من حيث انه يمكن أن يراد بالعموم الخصوص اذ كثر استعمال العام فى الخاص ولا يقال ان هذا ينكر علينا فى العموم المأخوذ من الحذف اذ لا فرق فلا تتم النكتة التى أبدوها الترجيح الحذف على الذكر لانا نقول الحذف لما كانت دلالته على العموم عقلية كانت قوية من

فتدفع توهم الخصوص بخلاف الذكر فان التعويل فى دلالته على الالفاظ ودلالتها ضعيفة فلا تدفع توهم الخصوص ثم بعد هذا كله يقال للشارح ان المصنف قد تعرض للمنعم به اجمالا لان عموم الانعام المستفاد من اضافة المصدر الى الفاعل مستلزم لعموم المنعم به استلزاما عقليا وحينئذ فلا يصح قوله ولم يتعرض للمنعم به الا أن يقال المراد انه لم يتعرض له تصريحا ان قلت انه قد تعرض لبعض المنعم به صراحة حيث قال وعلم من البيان ما لم نعلم فلا يصح نفى التعرض بالنظر لهذا القسم وأجيب بأن المراد لم يتعرض لذكر المنعم به فى ابتداء

ولم يتعرض للمنعم به إيهاما لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشىء دون شىء (وعلم)

تخصيصها بالذكر أن الانسان فى غاية الافتقار عادة فى مصالحه الى مخالطة أبناء جنسه ليستعين بهم على التوصل الى ما ربه الضرورية وغيرها وعند الاستعانة يحتاج كل منهم الى أن يطلع صاحبه عما فى ضميره ليعينه فيه والتوصل بالاشارة مع ما فيه من مشقة البطء فى التبليغ لا يعم غير المبصر والتوصل بالكتابة فيه مشقة عظيمة فكان التوصل بالعبارة غاية النعمة لعمومها وسهولتها لكونها كيفيات تعرض للنفس الضرورى وأما نعمة العدل فلان المخالطة الموقوف عليها بقاء النوع الانسانى عادة تؤدى عند قصد التوصل الى ما يفتقر اليه كل الى التخالف فى الشهوات فيدافع كل صاحبه عما يشتهى لنفسه فيظلم القوى الضعيف ويدفع الصالح عما ينبغى له كل سخيف فاحتيج الى العدل الرافع للظلم والعدل لا يتم إلا بقضايا كليات تحيط بجميع الجزئيات ضرورة أن ما يتعلق بجزئية قد لا يتعدى الى أخرى وتلك القوانين هى من جزئيات الشرع فأشار الى النعمة الأولى عاطفا لها لمزيد اهتمام كما ذكرنا فقال (وعلم)

ذكرت مع الحمد فى القرآن لم تقترن بعلى الحمد لله الذى خلق السموات الحمد لله فاطر السموات والأرض وحيث أشير الى ذكر النعمة أتى بعلى كقوله صلى الله عليه وسلم اذا رأى ما يكره الحمد لله على كل حال اشارة الى ستر النقمة واستعلاء الحمد عليها ولذلك جاء الحمد لله على ما أولانا لأن منه النقمة والنعمة فأريد التغطية لأجل النقمة وهو كالحمد لله على كل حال وقد ذكرنا أن البلاغة تقتضى ذكر المحمود عليه بلفظ على فى جانب النقمة واجتنابها فى جانب النعمة فليتنبه لهذه الدقيقة لا يقال ينتقض بقوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم فان المقصود فى ذلك المحل استعلاء التكبير برفع الصوت والأولى أن يجعل الحمد لله جملة وعلى ما أنعم يتعلق بمحذوف التقدير نحمده على ما أنعم اذ لا يصح تعلقه بالحمد المذكور اذا جعلنا الحمد لله جملة ولا بحمد مقدر ويجوز أن يكون خبرا وقوله ما هى مصدرية أى على انعامه إما على حقيقته أو بمعنى المنعم به ان جوزنا تحلل الاداة والفعل بمصدر مجازى وهو أحد قولين وهو أولى من الموصولة لأمرين أحدهما ان الجملة التى بعدها خالية من العائد فيلزم أن يكون العائد محذوفا فيحتاج قوله ما لم يعلم الى تقدير ما يعمل فيه أو يكون استغنى عن العائد بقوله ما لم يعلم كقولهم أبو سعيد الذى رويت عن الخدرى وهو ضعيف أو ممتنع والثانى ما يلزم عليه من استعمال غير الاكثر من تعدى أنعم الى المنعم به بنفسه فان الغالب تعديته بالباء كقولك أنعم عليه بكذا وانما لزم ذلك لانا نقدر العائد مجرورا لامتناع حذفه حينئذ الا بتكلف وعلى هذه اللغة التى حكاها ابن سيده قوله تعالى ذلك بأن الله لم يك مغيرا نعمة أنعمها على قوم وقوله تعالى اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم لا كما قاله أبو البقاء وغيره من أنه توسع فيه بحذف الحرف فحذف العائد بعده منصوبا ويحتمل أن يعود الضمير على المصدر كقوله تعالى لا أعذبه أحدا من العالمين ص (وعلم)

الكلام عند ذكر الانعام (قوله من عطف الخاص على العام) أى لان تعليمه سبحانه وتعالى ايانا البيان الذى لم تكن نعمه من جملة انعامه (قوله رعاية الخ) علة لمحذوف أى وعطف هذا الخاص على العام لاجل رعاية أى ملاحظة براعة الاستهلال والبراعة مصدر برع الرجل اذا فاق أقرانه والاستهلال أول صياح المولود ثم استعمل فى أول كل شىء ومنه الهلال أول المطر ومستهل الشهر أوله وحينئذ فمعنى براعة الاستهلال بحسب الاصل أى المعنى اللغوى تفوق الابتداء أى كون الابتداء فائقا حسنا ثم سمى به فى الاصطلاح ماهو سبب فى تفوق الابتداء وهو كون الابتداء مناسبا للمقصود وذلك بأن يشتمل الابتداء على ما يشير الى مقصود المتكلم ناثرا أو ناظما باشارة ما ولا شك ان الابتداء هنا قد اشتمل على البيان الذى هو المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير وهذا الكتاب فى علم المعانى والبيان والبديع المتعلقة بالبيان المذكور ففى التعبير به اشارة الى أن مراد المصنف المتكلم على علم له تعلق بالبيان أى المنطق الفصيح أو أن براعة الاستهلال من حيث ان التعبير بالبيان يشير الى أن مراد المصنف التكلم فى هذا الكتاب على فن البيان الآتى تعريفه لان البيانين وان اختلفا معنى فقد اشتركا فى الاسم فالاشارة الى مقصوده حاصلة على كل حال * بقى شىء آخر وهو أن رعاية البراعة وملاحظتها تحصل بمجرد ذكر البيان سواء كان معطوفا أولا كان عطفه من قبيل عطف الخاص على العام أولا وحينئذ فلا يصح تعليل العطف المذكور بالبراعة المذكورة فكان الاولى أن يقول وعلم تخصيص بعد تعميم وذكر ذلك الخاص رعاية الخ وأجيب بأنه يلزم من عطف الخاص على العام ذكر ذلك الخاص فالتعليل بالمعطوف والمعطوف عليه بالنظر لذلك اللازم ورد هذا الجواب بأنه انما يتم بالنسبة للعلة الاولى المعطوف عليها ولا يتم بالنسبة للعلة الثانية المعطوفة وذلك لان التنبيه على فضيلة نعمة البيان انما يحصل بملاحظة العطف لا بمجرد ذكر الخاص وأجيب بأن ملاحظة العطف انما هى سبب للتنبيه على زيادة الفضيلة لا للتنبيه على أصل الفضيلة اذ التنبيه على أصلها يحصل بمجرد ذكر ذلك الخاص محمودا عليه سلمنا أن التنبيه على فضيلة نعمة البيان انما يحصل بملاحظة العطف فنقول لا يبعد أن يقال معنى (٤١) قوله عطف الخاص على العام ذكره

من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على فضيلة نعمة البيان (من البيان) بيان لقوله (مالم تعلم)

من البيان مالم نعلم) أى نحمده تعالى على تعليمه لنا مالم نعلم من البيان فمن البيان بيان لما قدم عليه لرعاية السجع وزاد مالم نعلم مع كون التعليم يستلزمه لهذه الرعاية ولزيادة التأكيد لما فيه من الاشارة

من البيان مالم تعلم (ش) علم معطوف على أنعم لا على الحمد لله فرارا من عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية ولان المعنى عليه أمكن فحينئذ هذه السجعة جارية على آخر كلمة من السجعة قبلها وهى أنعم طارحة لما قبلها وهو غير الأحسن فى صناعة البديع اذ الاحسن ملاحظة الثانية للاولى حتى

بعد العام بطريق العطف فهنا شيئان الاول ذكر الخاص والثانى ذكره بعد العام بطريق العطف فقوله رعاية علة للامر الاول وقوله وتنبيها علة للامر الثانى والاحسن ما أجاب به العلامة عبد الحكيم عن أصل الاشكال وهو أن المفعول له قد يكون علة غائية مترتبة وقد يكون علة باعثة فالاول أعنى قوله رعاية الخ من الاول والثانى وهو قوله وتنبيها من الثانى فان الرعاية مترتبة على عطف الخاص على العام باشتمال ذلك الخاص على لفظ البيان والتنبيه باعث على العطف المذكور (قوله وتنبيها على فضيلة نعمة البيان) أى على مزيتها وشرفها لان البيان هو المنطق الفصيح كما قال الشارح والانسان لا يتوصل الى أعظم ما آربه الا به ووجه التنبيه أن ذكر الخاص بعد العام يومئ الى أن الخاص بلغ فى الشرف والكمال مبلغا بحيث صار كأنه ليس من أفراد العام لان العطف يقتضى مغايرة المعطوف للمعطوف عليه والمغايرة تحصل ولو بالعظم على طريقة قوله :

فان تفق الانام وأنت منهم * فان المسك بعض دم الغزال

والحاصل أن العطف يشير الى أن ذلك المعطوف لعظمه أمر آخر مغاير لما عطف عليه وأنه انما افرده بالذكر ولم يكتف بدخوله تحت العام لعظمه فكأنه أمر آخر غيره (قوله بيان لقوله مالم تعلم) أى بيان لما من قوله مالم تعلم لكن لما كانت الصلة والموصول كالشىء الواحد صح ماقاله (قوله مالم تعلم) أى فى الزمان السابق على التعليم وتعليم ذلك البيان الذى كان غير معلوم بخلق علم ضرورى فى أبينا آدم بجميع الاسماء والمسميات من كل لغة واعترض بأنه لا حاجة لذكر قوله مالم نعلم للاستغناء عنه بقوله علم لان التعليم لا يتعلق الا بغير المعلوم فغير المعلوم لازم للتعليم وبذكر الملزوم يعلم اللازم وأجيب بأن غير المعلوم منه ماهو صعب المأخذ لا ينال بقوتنا واجتهادنا ومنه ماهو سهل المأخذ بحيث ينال بقوتنا واجتهادنا بحسب العرف واللازم للتعليم الثانى دون الاول والمراد هنا فى كلام المصنف الاول فقوله مالم تعلم أى بقوى أنفسنا واجتهادنا ولو حذف قوله مالم تعلم لتوهم أن ذلك العلم أمر سهل المأخذ ينال بالاجتهاد والقوى البشرية وحينئذ فالتصريح بقوله مالم نعلم لدفع ذلك التوهم وهذا الذى ذكره الشارح مأخوذ من قوله تعالى وعلمك مالم تكن تعلم وقد يقال ان هذا التوهم يدفعه قوله من البيان لانه لا ينال بالقوة والاجتهاد عرفا فلو قال وعلمنا البيان لكفى فى دفع ذلك التوهم فلعل الاحسن ان يقال انما أتى بقوله

قدم رعاية للسجع والبيان المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير

الى كمال النعمة حيث علمنا ما السنا أهلا لعلمه بسهولة والبيان هو المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير كما تقدم وفيه الايماء الى أن هذا العلم المقصود مما يتعلق بالبيان وهو براعة الاستهلال ثم أشار الى الحمد

يكونا كفرسى رهان وعطف علم على أنعم من عطف الاخص على الاعم ان كانت ما مصدرية ومن عطف الخاص على العام ان كانت موصولة فان ما الموصولة عامة وكلاهما خارج عن الاصل والغالب لاستدعاء الاول عطف الشىء على نفسه واستدعاء الثانى عطف بعض الشىء عليه أو أحد أفراد الكلية عليها المستدعيين أيضا لعطف الشىء على نفسه غير أن كلا منهما بليغ مستحسن كما سيأتى ان شاء الله تعالى * وليتنبه لدقيقة وهى أن الأصولى يؤول ما يرد من ذلك حيث قدر على ارادة ما عدا الخاص بالعام فرارا من التأكيد حتى ذهب بعضهم الى التزام ذلك وجعله من المخصصات أما هنا فنحن لا نفر من التأكيد بل نحافظ عليه لما فيه من البلاغة ولاسيما فى المقامات الخطابيات ثم نحافظ على ادخال نعمة تعلم البيان فى قوله ما أنعم لتحصل براعة الاستهلال بذكر ما يناسب المقصود كقوله

* بشرى فقد أنجز الاقبال ما وعدا * بل قد يقال انها فقط هى المرادة ويكون من العام المراد به الخصوص لما ذكرناه ويكون الاول على جهة الطرح كقولك أعجبنى علم زيد وفقهه * والبيان يطلق على معان لا نطيل بذكرها والمراد هنا منها الفصاحة أو هذه العلوم التى ستأتى فى هذا المختصر فان الثلاثة تسمى علم البيان وقوله مالم نعلم هو نفى غير متصل بالحال بقرينة أنه انما قصد الحمد على العلم الموجود حال هذا الكلام فهو كقوله تعالى علم الانسان مالم يعلم ولو قال مالم نكن نعلم كقوله تعالى وعلمك مالم تكن تعلم لكان أوضح فى هذا المراد لاشعار كان غالبا بالانقطاع وقد نص النحاة على أن لم يجوز انفصال نفيها عن الحال هذا حظ النحوى والاصولى يجعل ذلك مجازا من مجاز التخصيص وما ستراه فى آخر باب الفصل والوصل من كلام البيانيين وابن الحاجب مما يوهم أن ذلك حقيقة لا تعويل عليه لما قررناه وقد عجبت من ابن مالك وابنه حين مثلا ذلك بقوله

وكنت اذ كنت الهى وحدكا * لم يك شىء يا الهى قبلكا

فان كون الشىء لم يكن قبله نفى متصل وقد اعترض عليهما شيخنا أبو حيان وقد عجبت من ابن مالك ومن شيخنا أبى حيان فى تمثيلهما الانقطاع نفى لم بقوله تعالى هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا فان الحال هنا مقيدة بالحين التقدير لم يكن فيه شيئا مذكورا ولم ينقطع ذلك أصلا كقولك لم يقم زيد أمس والتحقيق أن النفى الذى تكلم فى انقطاعه هو نفى الحدث المحكوم بنفيه واذا كان مقيدا بظرف فاتصاله باستغراق النفى الظرف كقولك لم يقم زيد أمس فهذا نفى متصل ولو قلت لم يقم زيد أمس تريد أنه لم يقم فى بكرته لكان ذلك مجازا وأما القيام فيما بعد أمس فلا تعرض فى اللفظ اليه بنفى ولا اثبات بخلاف النفى الذى لا يتقيد بظرف فانه يستغرق الاوقات التى لا غاية لها الا زمن النطق والعجب من شيخنا أكثر فانه اعترض على ابن مالك فى المثال الاول فيما يعترض به عليه هنا فى المعنى فان قلت هلا استدللت على عدم اتصال النفى بقوله علم لان أحدهما أثبت ما نفاه الآخر قلت لان علم قد ينازع فى اقتضائه لحصول العلم فان العلماء اختلفوا فى أن علم هل يستدعى مطاوعة أولا ويشهد للاول قوله تعالى من يهد الله فهو المهتد فأخبر عن كل من هداه بأنه مهتد وأما قوله تعالى وأما ثمود فهديناهم فليس منه لان الهدى فى تلك الآية بمعنى الدعوة بدليل فاستحبوا العمى على الهدى وقد يشهد لوجود الفعل دون مطاوعة قوله تعالى وما نرسل بالآيات الا تخويفا وقوله ونخوفهم فما يزيدهم الا طغيانا كبيرا لان التخويف حصل ولم يحصل للكفار خوف نافع يصرفهم الى الايمان فانه المطاوع للتخويف المراد بالآية الكريمة

مالم نعلم لرعاية السجع أو لدفع توهم التجوز بأن يراد بالتعليم احضار المذهول عنه وتذكير المنسى وما قيل ان فائدته التصريح بأنه تعالى نقلنا من ظلمة الجهل الى نور العلم ففيه بحث لان هذه الفائدة مستفادة من التعليم بلا شبهة ثم ان قوله مالم نعلم مفعول ثان لعلم والاول محذوف أى علمنا اذ ليس علم من أفعال القلوب حتى لا يجوز الاقتصار على أحد مفعوليه وكيف وقد وقع الاقتصار عليه فى قوله تعالى لا علم لنا الا ما علمتنا (قوله قدم رعاية للسجع) ظاهره أن رعاية السجع لا تتأتى الا بتقديم ذلك البيان مع أنه يمكن مراعاة السجع بدون تقديم له بأن يقال ومالم نعلم من البيان علم وأجيب بأن مراد الشارح قدم ذلك على البين فقط بعد ذكر العامل فى مرتبته ولا شك أن الرعاية المذكورة لا تحصل مع ذكر العامل فى مرتبته الا بذلك التقديم وأما ما أجاب به العلامة القاسمى من انه يلزم من تأخير علم تقديم معمول الصلة عليها لان علم معطوف على أنعم الذى هو صلة لما ومالم نعلم مفعوله وذلك لا يجوز مردود لان الممنوع تقديم معمول الصلة على الموصول نحو جاء زيدا الذى ضرب وأما تقديمه على الصلة وحدها نحو جاء الذى زيدا ضرب فلم يمنعه أحد (قوله المنطق) أى المنطوق به والفصيح بمعنى الظاهر الذى لا يلتبس بعضه ببعض كما فى ألحان الطيور وليس المراد بالفصيح الخالص من اللكنة لان المراد بالبيان هنا ما يتميز به نوع الانسان وربما لا يكون فصيحا بالمعنى المذكور (قوله المعرب عما فى الضمير) أى المظهر له

بدلالات وضعية امامن الله أومن أهل اللغة على ما بين في موضعه (قوله والصلاة والسلام الخ) الظاهر أن هذه الجملة الثانية لان المقصود منها الدعاء له صلى الله عليه وسلم و يدل لذلك ماورد كيف نصلى عليك فقال قولوا اللهم صل الخ فهذا دليل على آن المراد منها الدعاء فهو من قبيل عطف الانشاء على الانشاء أعنى جملة الحمدلة أما على أن جملة الحمد خبرية فالواو للاستئناف وقول المغنى واو الاستئناف هى الداخلة على مضارع مرفوع يظهر جزمه ونصبه أغلبي أو العطف و يقدر القول أى وأقول الصلاة الخ وانما احتجنا لذلك لئلا يلزم عطف الانشاء على الخبر نعم على ماقاله بعضهم وان كان بعيدا ان جملة الصلاة يصح أن تكون خبرية لان المقصود بها تعظيمه صلى الله عليه وسلم لان الاخبار بأن الله صلى عليه تعظيم له يكون العطف من قبيل عطف الخبرية على مثلها وانما كان جعل جملة الصلاة خبرية بعيدا لانه يقتضى أنه ليس القصد منها الدعاء بل التعظيم وليس كذلك كما يدل له الحديث السابق ثم ان المقصود بالصلاة عليه طلب رحمة لم تكن حاصلة فانه مامن وقت الا و يحصل له فيه نوع من الرحمة لم يحصل له قبل فلا يقال الرحمة حاصلة فطلبها طلب لما هو حاصل (قوله على سيدنا محمد) يتنازعه كل من الصلاة والسلام بناء على جواز التنازع بين العوامل الجوامد وأما ان قلنا انه لا يكون الا فى المشتقات كان متعلقا بواحد وحذفه من أحدهما لدلالة الآخر أو يقدر الخبر مثنى ولا حذف * والسيد هو من ساد فى قومه وكان كاملا فيهم أو الذى يلجأ اليه فى المهمات (قوله خير من نطق) انما اختار خير من نطق على سائر الصفات المادحة له عليه السلام ليناسب ماذكر فى جانب الحمد من التعرض لنعمة البيان واختار التعبير بالنطق على التعبير بالتكلم لانه ليس أفضل من تكلم بالصواب على الاطلاق لصدقه بالمولى سبحانه وتعالى فيحتاج الى أن يقال انه عام خص منه البعض وهو الله فعبر بعبارة قاصرة على الحوادث من أول الامر وهو النطق وفى كلامه تلميح الى قوله تعالى وما ينطق عن الهوى والصواب ضد الخطأ (قوله هى) أى الحكمة علم الشرائع لم يأت بأى التفسيرية بدل هى قيل ليفيد أن ماذكر معنى للحكمة لا بقيد كونها الواقعة فى المتن وفيه أن الاتيان بأى لا يقتضى كون ماذكر معنى الواقعة فى المتن بخصوصها فلعل الأحسن أن يقال حكمة الاتيان بهى دون أى افادة أن الحكمة مقصورة على ماذكره لا على غيره من المعانى التى ذكروها للحكمة من الادراكات أو العلم بالشئ على ما ينبغى مع العمل به فيكون فى كلامه اشارة الى ان هذا المعنى هو المرضى من بين معانيها وانما

(والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب وأفضل من أوتى الحكمة) هى علم الشرائع

على النعمة الثانية بالدعاء لمن ظهرت على يديه لان العدل لا يستقيم على يد كل أحد اذ لا ينفذ فى كل فرد حتى يكون بحيث يكون خصوصية تلزمه بها يقبل منه ولا يكون له خصوصية حتى يعلم أنه خص به مظهره من عند خالق الكل ولا يظهر ذلك الا بظهور الرسالة المدلول عليها بالمعجزات المتضمنة للشرائع الجامعة للعدل وقوانينه فأومأ الى ماذكر بالدعاء لصاحب المعجزات كما ذكرنا فقال (والصلاة) وهى من الله تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم زيادة تشريف وترفيع ومن الخلق طلب ذلك (والسلام) وهو الامان من كل خوف والسلامة من كل أذى أو كلام التحية والتكريم (على سيدنا) أى ملتجئنا فى المهمات وفى دفع الملمات (محمد) اسمه صلى الله عليه وسلم الدال على كثرة محامده (خير من نطق بالصواب) أى أعلى من تكلم بالصواب وهو ضد الخطأ لانه صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى وهو نعت لمحمد ثم عطف عليه قوله (وأفضل من أوتى) أى أعطى (الحكمة) وهى حقائق العلوم والالفاظ الدالة

الكريمة وعلى الاول تكون الفاء فى قولك أخرجته فخرج للتعقيب فى الرتبة لا فى الزمان ولا يصح أخرجته فما خرج الا مجازا وعلى الثانى تكون الفاء للتعقيب فى الزمان و يكون أخرجته فما خرج حقيقة ورأيت بخط الوالد ما نصه يقال علمته فما تعلم ولا يقال كسرته فما انكسر والفرق أن العلم فى القلب من الله يتوقف على أمور من المتعلم ومن المعلم فكان علمته موضوعا للجزء الذى من المعلم فقط لعدم امكان فعل من المخلوق يحصل به العلم ولا بد بخلاف الكسر فان أثره لا واسطة بينه و بين الانكسار اه وقد بسطت القول فى هذه المسألة فى شرح مختصر ابن الحاجب ومن الغريب أنى لم استعملت النفى المنقطع والمتصل استعمالا واحدا وقد استنبطت ذلك من قوله تعالى وعلمتم مالم تعلموا أنتم ولا آباؤكم فنفى العلم عنهم منقطع وعن آبائهم متصل والفائدة حينئذ فى ذكر المفعول وهو قوله تعالى مالم تعلموا وان كان الانسان لا يعلم الامالم يعلم التصريح بذكر حالة الجهل التى انتقلوا عنها فانه أوضح فى الامتنان خلافا للسهيلى اذ يرى أن نحو ماقام زيد ولا عمرو من عطف الجمل ولابن مالك حيث ادعى فى نحو اسكن أنت وزوجك الجنة انه من عطف الجمل فنظيره أن يكون التقدير هنا ولم يعلم آباؤكم والذى ذهب اليه سيبويه وغيره ان الفعل الاول هو العامل وان لم يصلح تعلموا واسكن لمباشرة آباؤكم وزوجك كما تقول تقوم هند وزيد وان كان زيد لا يصلح لمباشرة تقوم فانه من عطف المفردات كما صرح به ابن الحاجب وغيره وأما تصريح السهيلى فى قوله تعالى لا تأخذه سنة ولا نوم انه من عطف الجمل فليس ذلك لاختلاف المتعاطفين بالتذكير والتأنيث بل لتكرار لا كما هو معروف عنه والاولى (١) فى هذه أن تكون موصولة لاقتضاء المقام ذلك

ص (والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب وأفضل من أوتى الحكمة

---

(١) فى هذه كذا فى الاصل ولعل المناسب فى ماهذه الخ وليحرر كتبه مصححه

كان الاتيان بهي مفيدا لذلك لان الجملة حينئذ معرفة الطرفين وهي تفيد الحصر (قوله وكل كلام وافق الحق) المراد بالحق النسبة الواقعية أي كل كلام وافقت نسبته الواقعية الواقع ونفس الامر وأصله حاقق وعطف قوله وكل كلام على ماقبله من عطف العام على الخاص لان قولك الواحد نصف الاثنين كلام وافق الحق وليس بشريعة (قوله لان هذا الفعل الخ) هذا في الحقيقة علة لمحذوف وتقدير الكلام ولم يذكر فاعل الايتاء وهو الله لتعينه وظهوره لان هذا الفعل لايصلح الا لله واذا كان كذلك فلا يحتاج للنص عليه قيل ان الانسب أن يكون المراد بمن نطق بالصواب الانبياء عليهم الصلاة والسلام و بمن أوتى الحكمة وفصل الخطاب الرسل عليهم الصلاة والسلام فان النبي هو الانسان المبعوث الى الخلق عموما أو خصوصا بملاحظة معنى الانباء عن الله وأحكامه والرسول هو الانسان المبعوث بملاحظة ارساله اليهم مؤيدا بالمعجزة ومعه كتاب مشتمل على الحكمة وهذا مبنى على اتحاد النبي والرسول ذاتا وان اختلفا اعتبارا على اشتراط الكتاب مع الرسول ونوقش فيه بأن عدد الرسل يزيد على عدد الكتب فتأمل (قوله وفصل الخطاب) يحتمل أنه عطف على أوتى الحكمة بناء على أن فصل فعل ماض على وزن ضرب والخطاب مفعوله فيكون جملة فعلية و يحتمل العطف على الحكمة عطف مفرد على مفرد بناء على أن فصل مصدر وهو الذى مشى عليه الشارح وحاصل ما أشار اليه الشارح بقوله أى الخطاب المفصول أو الفاصل أن اضافة فصل للخطاب من اضافة الصفة للموصوف وأن المصدر بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول على طريق المجاز المرسل وعلاقته الجزئية أو التعلق الخاص من

ولك أن تجعل الفصل باقيا على مصدريته و يعتبر التجوز فى اضافته الى الخطاب على حد جرد قطيفة وأخلاق ثياب فأصله خطاب فصل نحو رجل عدل ونحو انما هي اقبال وادبار وهذا أوفق بما عليه أئمة المعانى حيث رجحوا التجوز العقلى على التجوز الاعرابى بحذف المضاف وعلى المجاز اللغوى وذلك لتضمن المجاز العقلى من المبالغة البليغة ما لايتضمنه المجاز اللغوى ولا المجاز الاعرابى (قوله أى الخطاب المفصول) المراد بالخطاب الكلام المخاطب به وقوله البين تفسير للمفصول وقوله الذى يتبينه تفسير للبين أى يجده بينا ظاهرا و يعلمه كذلك من يخاطب به وقوله ولايلتبس عليه تفسير لقوله يتبينه فظهر لك أن التبين هنا بمعنى العلم والفهم ولهذا عدى بنفسه وأما الذى بمعنى الظهور فهو لازم واعلم أن المراد بفصل الخطاب هنا اما الكتب المنزلة على الرسل أو مايعمها و يعم سننهم القولية واعترض بأن فصل الخطاب

وكل كلام وافق الحق وترك فاعل الايتاء لان هـذا الفعل لايصلح الا لله تعالى (وفصل الخطاب) أى الخطاب المفصول البين الذى يتبينه من يخاطب به ولايلتبس عليه

على تلك الحقائق و يطلق كثيرا على علم الشرائع ولم يذكر فاعل الايتاء لتعينه للعلم بأنه ليس الا الله تعالى (وفصل الخطاب) أى وأفضل من أوتى فصل الخطاب وهو الخطاب الفاصل بين الحق والباطل أو الخطاب المفصول أى المتبين الذى يفهمه سامعه و يعرف مواقع الذكر والحذف والتقديم والتأخير منه وغير ذلك فالفصل فعل بمعنى مفعول أو بمعنى فاعل وفى ذكر الحكمة الدالة على علم الشرائع وذكر فصل الخطاب الدال على الكلام المقبول الذى لامقال فيه ولاعيب ولارد لأحد اشارة الى ماتحقق به ذلك وهو المعجزات المثبتة للرسالة المتضمنة لقرآن العدل الذى هو أحد النعمتين المحمود عليهما وفى تعليق الدعاء للرسول الموصوف بما ذكر على وصفه المذكور ايماء الى أن من جملة ما استحق به الدعاء ظهور تلك النعمة على يده لان تعليق الحكم بما يناسب يشعر بعليته فيتضمن الشكر لتلك النعمة كما بيناه آنفا ثم صلى

وفصل الخطاب) ش الصلاة من الله الرحمة ولها معان يطول ذكرها قد أوعبنا الكلام عليها فى شرح المختصر والصلاة هذه اما من الله فتكون بمعنى الرحمة أو من العبد فتكون معناها صلاة العبد على النبي صلى الله عليه وسلم وهي قوله اللهم صل عليه وهي على التقديرين انشاء وكذلك الحمد وقوله سيدنا فيه استعمال السيد فى غير الله سبحانه وتعالى وقد روى نحوه عن ابن مسعود وابن عمر رضى الله عنهم و يشهد له قوله صلى الله عليه وسلم أنا سيد ولد آدم ولا فخر. ان ابنى هذا سيد. قوموا الى سيدكم وقوله تعالى وسيدا وحصورا وقوله تعالى وألفيا سيدها لدى الباب وفى المسئلة ثلاثة أقوال حكاها ابن المنير فى المقتفى أحدها أن السيد يطلق على الله وعلى غيره والثانى أنه لايطلق على الله تعالى وعزاه لمالك والثالث أنه لايطلق الا على الله بدليل ماروى أنه صلى الله عليه وسلم قيل له ياسيدنا فقال انما السيد الله ولا أدرى كيف غفل هذا القائل عما تقدم من الآيات والسنة ونقل فى الاذكار عن النحاس أنه جوز اطلاقه على غير الله تعالى الا أن يكون بالالف واللام قال النووى والاظهر جوازه بالالف واللام لغير الله تعالى * وقوله خير من نطق ماش على مذهب أهل الحق من تفضيله صلى الله عليه وسلم على الملائكة ولما كان النطق من خواص الالفاظ التى تنزه البارى عز وجل عنها تم عموم هـذا الكلام وأخرجت من الموصولة قوله تعالى هـذا كتابنا ينطق عليكم بالحق وأيضا فهو نطق مجازى * والحكمة علم الشرائع وفصل الخطاب الكلام البين فهو فصل بمعنى مفصول بعضه من بعض أو بمعنى فاصل لانه فاصل بين الخطأ والصواب وفيه تلميح لاشارته الى أن فصل الخطاب هو المقصود

بهذا المعنى كيف يتناول القرآن وفيه من المتشابهات مالايتبينها من يخاطب بها وتلتبس عليه قلت المراد بكون الخاطب يجده بينا ولايلتبس عليه أنه لاصعوبة فى فهمه ومن حيث مايخل بالبلاغة بحيث يعرف المخاطب مواضع الحذف والاضمار والفصل والوصل وغير ذلك من الاوصاف الموجبة للبلاغة أو يجاب بأن كلام الشارح مبنى على مذهب المتأخرين من أن الراسخين فى العلم يعلمون تأويل المتشابهات وهم المخاطبون بها لان الخطاب توجيه الكلام نحو الغير للافهام فمخاطب البارى يجب أن يفهم ماخوطب به وهم يتبينونها ولا تلتبس عليهم أو يجاب بأن المخاطب بها هو الرسول عليه الصلاة والسلام وهو يتبينها أو يقال ان ايتاءه عليه الصلاة والسلام الكلام البين لايقتضى أن يكون كل كلام أوتيه كذلك وحينئذ فلا ترد المتشابهات على رأى السلف (قوله أوالخطاب الفاصل) أى الكلام المميز بين الحق والباطل وشاع استعمال الحق والباطل فى الاعتقادات والخطأ والصواب فى الاعمال (قوله وعلى آله) فيه اضافة الآل للضمير وهو جائز على التحقيق خلافا لمن قال انه من لحن العامة لان آل انما يضاف لذى شرف والظاهر أشرف من الضمير ورد بأن الضمير يعطى حكم مرجعه فى الشرف وعدمه ويدل للجواز قول عبد المطلب وانصر على آل الصليـ * ـب وعابديه اليوم آلك

(قوله أصله أهل) أى من قولهم فلان أهل لكذا أى مستحق له ولاشك أن الرجل مستحق لآله وآله مستحقون له فأبدلت الهاء همزة فتوالت همزتان أبدلت الثانية ألفا فان قلت ابدال الهاء همزة مشكل اذ فائدة التصريف النقل لما هو أخف والنقل هنا لما هو أثقل اذ الهمزة أثقل من الهاء وأجيب بأن هذا التثقيل لم يقصد لذاته وانما هو وسيلة للتوصل للتخفيف المطلق وهو الألف ولم تقلب الهاء ألفا من أول الأمر لانه غير معهود فى محل آخر حتى يقاس هذا عليه بخلاف قلبها همزة فانه قد عهد كما فى أراق أصله هراق (قوله بدليل أهيل) أى بدليل تصغيره على أهيل والتصغير يرد الاشياء الى أصولها واعترض بأن فى الاستدلال بالتصغير دورا وذلك لان المصغر فرع المكبر وحينئذ فأهيل متوقف على آل فاذا استدل بأهيل على أن أصله أهل (٤٥) كان آل متوقفا على أهيل وهذا دور لتوقف كل واحد على الآخر وأجيب بأن الجهة منفكة لأن توقف المكبر على المصغر من حيث العلم بأصالة الحروف وتوقف المصغر على المكبر من حيث الوجود واعترض أيضا بأن أهيلا يمكن أن يكون تصغيرا لأهل لا لآل وحينئذ فلا يصح الاستدلال وأجاب بعضهم بأن آل هذا مكبر ولابد له من مصغر ولم يسمع الا أهيل دون أويل حتى يكون أصله أول ولا أئيل حتى يكون أصله أول ولا أييل حتى يكون أصله أيل فدل على أن أهيلا تصغير له وهذا لا يمنع من كونه تصغيرا لأهل أيضا لكن ماذكره ذلك البعض من أنه لم يسمع أويل فيه نظر ففى المطول عن الكسائى سمعت أعرابيا فصيحا يقول أهل وأهيل وآل وأويل فالاولى فى الجواب أن يقال ان أهيل وان كان يحتمل أنه تصغير لاهل لكن أهل اللغة ثقات وقد قام الدليل عندهم على أنه تصغير لآل أيضا فان قلت ان الآل مختص بأولى الخطر والشرف والتصغير على أهيل ينافى ذلك لدلالة التصغير على التحقير قلت معنى قول الشارح خص استعماله الخ أنه لايدخل إلا على من له شرف والتصغير انما اعتبر فى المضاف الذى هو الآل وليس معتبرا فى المضاف اليه كالشرف فلا تنافى لاعتبار كل منهما فى غير ما اعتبر فيه الآخر سلمنا أن كلا من التصغير والشرف معتبر فى المضاف لكون الشرف سرى من المضاف اليه الى المضاف فلا نسلم التنافى لان التحقير باعتبار لاينافى الشرف باعتبار آخر فاختصاصه بأولى الشرف ولو من بعض الوجوه والتحقير من بعض الوجوه وأما الجواب بأن تصغيره يجوز أن يكون للتعظيم فلا يمنع من اختصاصه بالاشراف فقد يناقش فيه بأن تصغير التعظيم فرع عن تصغير التحقير كما صرحوا به (قوله خص استعماله فى الاشراف الخ) يريد الشارح أن آل وقع فيه بحسب الاستعمال تخصيصان وان كان عاما باعتبار أصله وهو أهل * الأول أنه لايضاف لغير العقلاء فلا يقال آل الاسلام ولا آل مصر وأمثالهما ويقال أهل الاسلام وأهل مصر * الثانى أنه لايضاف للعاقل الا اذا كان له شرف وخطر فلا يقال آل الجزار ويقال أهله قيل والسبب فى ذلك انهم لما ارتكبوا فى الآل التغيير اللفظى بتغيير الهاء ارتكبوا التخصيص الاول قصدا للملاءمة بين اللفظ والمعنى ولما كانت الهاء حرفا ثقيلا بكونه من أقصى الحلق تطرق الى الكلمة بسبب قلبها الى الألف الذى هو حرف خفيف نقص قوى فارتكبوا التخصيص الثانى جبرا لهذا النقص (قوله فى الاشراف) فى القاموس الشرف محركا العلو والمكان العالى والمجد ولا يكون الا بالآباء أو علو الحسب اهـ اذا علمت هذا فقول الشارح وأولى الخطر أتى به لدفع توهم تخصيص الأشراف بشرف الآباء أو بعلو الحسب أفاده عبد الحكيم وقوله الخطر بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة معناه العظم أى سواء كان فى أمر الدين والدنيا كآل النبى أو الدنيا فقط كآل فرعون

أو الخطاب الفاصل بين الحق والباطل (وعلى آله) أصله أهل بدليل أهيل خص استعماله فى الاشراف وأولى الخطر (الأطهار)
على من هم المعينون للشارع فى تبليغ الشرائع وتعليمها فقال (وعلى آله) أى أهله وهم المؤمنون من بنى هاشم وأصل آل أهل أبدلت الهاء همزة ثم أبدلت ألفا بدليل قولهم فى التصغير أهيل والآل لايضاف الا لما فيه شرف وخطر فلا يقال آل الحداد وآل الجزار (الاطهار) أى الطاهرين من وصم
من هذا العلم وقيل هو قول أما بعد ففى ذلك توطئة لذكرها بعد ذلك ص (وعلى آله الأطهار

(قوله جمع طاهر) فى القاموس الطهر بالضم نقيض النجاسة كالطهارة وطهر كنصر وكرم فهو طاهر وطهور والجمع أطهار وطهارى وطهر اذا علمت هذا تعلم أن ماذكره الشارح هنا من أن اطهار جمع لطاهر لا يخالف ما قاله فى شرح الكشاف من أنه جمع لطهر بكسر الهاء كنمر وأنمار لما علمت أن المفرد من هذه المادة ثلاثة ألفاظ كل واحد منها يجمع على هذه الجموع الثلاثة فكون اطهار جمعا لطاهر لا ينافى أنه جمع لطهر نعم ما نقله فى شرح الكشاف عن الجوهرى من أن جمع فاعل على افعال لم يثبت لا يسلم كما علمت من كلام القاموس وما قاله العلامة الفنرى من الجواب عن التخالف بين كلامى الشارح هنا وفى شرح الكشاف من أنه قد يقال مراد الشارح هنا أن الاطهار جمع لطاهر بحسب المعنى فلا مخالفة بين كلاميه لا حاجة اليه ويخالفه القياس بصاحب وأصحاب هذا محصل ما قاله العلامة عبد الحكيم (قوله وصحابته الأخيار) أى المختارين والصحابة فى الاصل مصدر يقال صحبه صحبة وصحابة أطلق على أصحاب خير الأنام ولكنها أخص من الاصحاب لانها لغلبة استعمالها فى أصحاب الرسول صارت كالعلم لهم ولهذا نسب الصحابى اليها بخلاف الاصحاب فيصدق بأى أصحاب كانوا ثم المختار عند جمهور أهل الحديث أن الصحابى كل مسلم رأى الرسول عليه الصلاة والسلام وقيل طالت صحبته وقيل وروى عنه والظاهر أن مراد المصنف هنا كل مسلم تميز صحب النبى صلى الله عليه وسلم ولو ساعة وكان أصحابه عليه الصلاة والسلام عند وفاته مائة ألف وأربعة عشر ألفا كلهم أهل (٤٦) رواية عنه وفى قول المصنف الأطهار التلميح لقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا كما أن فى قوله الأخيار التلميح لقوله تعالى كنتم خير أمة أخرجت للناس بناء على أن الخطاب خطاب مشافهة ولقوله عليه الصلاة والسلام خيركم قرنى وقد تبين بما قلناه من التلميح للآيتين والحديث وجه تخصيص الآل بالوصف بالاطهار وتخصيص الأصحاب بالوصف بالأخيار (قوله جمع خير بالتشديد) أراد بهذا أن الأخيار صفة مشبهة واحدها هنا خير بالتشديد لا بالتخفيف لما فى القاموس من أن المخففة فى الجمال والميسم والمشددة فى الدين والصلاح كذا قال عبد الحكيم وحاصله أن الخطاب خيرا اذا كان صفة مشبهة سواء كان مشددا أو مخففا يجمع على أخيار لكن الشارح انما قيد بالتشديد لأنه المناسب للمقام وقال الفنارى قيد بالتشديد احترازا عن خير المقصور عن أخير أفعل تفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لكونه فى التقدير أفعل من وأفعل من لا يتصرف فيه لكونه مشابها لفظا ومعنى لأفعل التعجب غير المتصرف فيه كما تقرر فى النحو وهذا لا ينافى أن خيرا الواقع صفة مشبهة اذا كان مخففا يجمع على أخيار كالمشدد وعلى هذا فيقال قول الشارح جمع خير بالتشديد أى فى الحال أو فى الأصل فاندفع ما يقال ان ظاهر كلام الشارح يقتضى أن خيرا المخفف الواقع صفة مشبهة لا يجمع على أخيار وليس كذلك (قوله أما بعد) أما هنا للفصل أى لفصل ما بعدها عما قبلها مع التأكيد ووجه افادتها للتوكيد أنك اذا أردت الاخبار بقيام زيد قلت زيد قائم واذا أردت تأكيد ذلك وأنه قائم ولا محالة قلت أما زيد فقائم أى مهما يكن من شىء فزيد قائم فقد علقت قيام زيد على وجود شىء فى الدنيا وذلك محقق والمعلق على المحقق محقق فان قلت ان مضمون الجزاء وهو كون علم البلاغة وتوابعها موصوفا بالاوصاف الآتية محقق لا انكار له ولا شك فيه والتأكيد يكون لدفع الانكار أو الشك قلت يكفى فى صحة التأكيد الانكار التنزيلى الادعائى على أن التأكيد قد يكون لمجرد الاعتناء بالحكم وتقريره فى النفوس كما سيأتى ان شاء الله

جمع طاهر كصاحب وأصحاب (وصحابته الأخيار) جمع خير بالتشديد (أما بعد)

الشقاوة فهو جمع طاهر على غير قياس وفيه ايماء الى قوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا (و) على (صحابته) اسم جمع لصاحب (الاخيار) أى المختارين وهو جمع خير بالتشديد لا خير الذى هو اسم التفضيل لانه فى الأصل لا يثنى ولا يجمع والمراد بالصاحب الصحابى وهو كل من لقيه وآمن به صلى الله عليه وسلم وفيه ايماء الى قوله تعالى كنتم خير أمة أخرجت للناس وقد تبين بما أشير اليه من الآيتين وجه تخصيص الآل بالوصف بالأطهار والصحابة بالوصف بالأخيار (أما بعد) أى مهما يكن من شىء بعد الحمد والصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم فكذا الخ

وصحابته الأخيار) ش آل النبى صلى الله عليه وسلم هم بنو هاشم وبنو المطلب وقيل جميع الأمة وقيل أولاد فاطمة رضى الله عنها وكان الأحسن اضافتها الى ظاهر لان الصلاة على الآل روينا ها من طرق كثيرة ليس فيها الاضافة الى مضمر ولان الكسائى والنحاس والزبيدى منعوا اضافة الآل الى المضمر لكن يرد عليهم قوله

وانصر على آل الصليب ٭ وعابديه اليوم آلك

وقوله الأطهار جمع طاهر ذكره ابن سيده وهو نادر كجاهل وأجهال والمراد الطهارة من الأدناس والنقائص والصحابة الأكثر فيها فتح الصاد ويجوز كسرها على لغة وهم كل من رآه النبى صلى الله عليه وسلم مسلما وقيل غير ذلك مما يطول ذكره والاخيار جمع خير كميت وأموات وبين الآل والصحابة عموم وخصوص من وجه لان التابعى الذى هو من بنى هاشم وبنى المطلب من الآل وليس من الصحابة وسلمان الفارسى مثلا بالعكس فلذلك حسن عطفهم عليهم ص (أما بعد) ش هى كلمة فصيحة قيل انها فصل

(قوله هو) أي لفظ بعد هنا وانما قيد نابهنا الأجل قوله المبنية والا فلفظ بعد في حدّ ذاته قد يكون معربا (قوله من الظروف) أي الزمانية نظرا للتعلق أو المكانية باعتبار الرقم لكن في الثاني بعد وقوله المبنية أي على الضم (قوله المنقطعة الخ) هذا اشارة لعلة البناء والمراد لانقطاعها لفظا لامعنى والا فمطلق الانقطاع لاينتج البناء لان الانقطاع قد يجامع الاعراب وحاصله انه لما حذف المضاف اليه ونوى معناه وهو النسبة الجزئية وأدى ذلك المعنى بالمضاف وهو الظرف صار مشابها للحرف في المعنى فلذلك بني (قوله أي بعد الحمد الخ) أراد بالحمد هنا وفيما يأتي الثناء فتدخل البسملة فانها من جملة الثناء وقد أتى بها المصنف (قوله لنيابتها عن الفعل) علة لكونها عاملة في الظرف أي أن عملها ليس من ذاتها بل لنيابتها عن الفعل وهو يكن الذي هو فعل الشرط وفي هذا اشارة الى أن العامل في الظرف حقيقة الفعل وأما أما فبطريق العروض وذلك لان الظرف من متعلقات الشرط الذي نابت عنه أما فتكون نائبة عنه معنى وعملا (قوله والاصل الخ) هذا في قوة العلة لما قبله أي لأن أصل التركيب الذي نابت عنه فيه أما مناب الفعل مهما الخ أو أنه مستأنف جواب عن سؤال مقدر تقديره أين الفعل الذي نابت عنه أما ثم ان المراد بالاصل ماحق الكلام أن يكون عليه وليس المراد أن الكلام كان مطولا ثم اختصر واعترض بأنه لادلالة على هذا الاصل لان الفاء غاية ماتقتضي شرطا ما لاخصوص مهما ويجاب بأن غير مهما لما كان خاصا بشيء لأن من لمن يعقل وما لغيره ومتى للزمان وأين للمكان والمقصود هنا التعميم واذما ومهما عام الا أن الناسب لمقام التوكيد مهما فلذا اختيرت لايقال ان إن أيضا عامة قلت نعم الا انها للشك فلا تناسب المقام ثم ان مقتضى هذا الاصل الذي ذكره أن الظرف المتوسط بين أما والفاء من متعلقات الشرط المحذوف وما بعد الفاء جملة مستقلة ويرشح ذلك قوله سابقا والعامل فيه اما لنيابتها عن الفعل وهو قول بعضهم وقيل ان الواسطة بين أما والفاء من متعلقات الجزاء مطلقا أي ظرفا كان أو غيره

> هو من الظروف المبنية المنقطعة عن الاضافة أي بعد الحمد والصلاة والعامل فيه أما لنيابتها عن الفعل والاصل مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلاة ومهما هنا مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدا و يكن شرط والفاء لازمة له غالبا
>
> فبعد ظرف مبني لقطعه عن الاضافة مع نية معنى المضاف اليه والعامل فيه اما الفعل الذي نابت عنه أما أو أما بنفسها لنيابتها عن الفعل ولما كانت أما بمعنى مهما يكن من شيء ومهما هنا اسم شرط مبتدأ والمبتدأ ملزوم الاسمية والشرط ملزوم الفاء في بعض الاحيان ألزمت أما القائمة مقامها لصوق الخطاب الذي أوتيه داود عليه السلام وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يذكرها في خطبه وكذلك العرب قال سحبان:
>
> لقد علم الحي اليمانون أنني * اذا قلت أما بعد أني خطيبها

وقدمت تلك الواسطة عليه لتكون كالعوض عن فعل الشرط الملتزم حذفه بعد أما لجريه على طريقة واحدة وعليه مشى الشارح في الطول في متعلقات الفعل وقيل ان كانت الواسطة مما يصح عملما بعد الفاء فيها بأن كانت ظرفا فهي من متعلقات الجزاء وان لم يصح عمل ما بعد الفاء فيها فهي من متعلقات الشرط المحذوف والذي عليه المحققون القول الثاني لافادته تعليق الجواب على محقق وهو وجود شيء ما في الدنيا بخلافه على القول الاول فانه يكون معلقا على وجود شيء مقيد بكونه بعد الحمد وتعليق الشيء على المطلق أقرب لتحققه في الخارج من التعليق على المقيد وان كان الامران بالنظر لما في المقام سيان(١) لتحقق ماعلق عليه فيهما (قوله ومهما هنا) أي في هذا التقدير الذي قدره الذي هو أصل أما وانما قيد ابتدائية مهما بهنا لانها قد تكون في غير هذا المكان مفعولا كقولك مهما تعطني من شيء أقبل (قوله والاسمية لازمة للمبتدا) انما لم يقل له مع أن المقام مقام اضمار لئلا يتوهم رجوع الضمير الى خصوص هذا المبتدا الذي هو مهما فأشار به الى أن الاسمية لازمة للمبتدا أي مبتدا كان (قوله ويكن شرط) أي فعل شرط وكان هنا تامة بمعنى يوجد فاعلها ضمير يعود على مهما وهو الدال على اسميتها ومن شيء بيان لمهما في موضع الحال فان قلت لافائدة لهذا البيان لان مهما عامة فهي نفس الشيء ففيه بيان للشيء بنفسه ولا فائدة لهذا البيان قلت فائدته التنصيص على عمومها وانها غير خاصة بزمان ولا مكان ولا بغير ذلك فهي ليست واحدة بخصوصه فهذا البيان مفيد لتأكيد العموم ويجوز جعل مهما الزمان والشرط وفاعل يكن من شيء على جعل من زائدة لان الشرط في حكم غير الموجب والمعنى أي زمان يوجد فيه شيء (قوله والفاء لازمة له) أي لجوابه وقوله غالبا أي في أغلب أحوال الجواب وذلك فيما اذا كان الجواب لايصلح لمباشرة الاداة بأن يجعل شرطا كما لو كان جملة اسمية أو طلبية أو فعلها جامد أو منفي بما أو لن أو مقرون بقد أو السين أو سوف وأما اذا صلح لمباشرة الاداة بأن كان ماضيا غير مقرون بقد أو مضارعا مثبتا أو منفيا بلا فلا يلزمه الفاء بل اقترانه بها جائز وأما حذفها في حديث والاستمتع بها فنادر وفي قوله:

* من يفعل الحسنات الله يشكرها * فضرورة

(١) سيان، كذا في الاصل والصواب سيين الا ان تجعل كان شانية. كتبه مصححه

(قوله فحين تضمنت أما الخ) المراد بالتضمن القيام والحلول محل المبتدا وفعل الشرط بجعل الابتداء بمعنى المبتدا واضافة معنى اليه بيانية وبجعل الشرط بمعنى فعل الشرط أو فى الكلام حذف مضاف أى معنى ملزوم الابتداء وملزوم الشرط وملزومهما هو مهما و يكن أعنى المبتدأ وفعل الشرط أى فحين قامت أما مقام المبتدا وهو مهما لزمها لصوق الاسم وحين قامت مقام فعل الشرط وهو يكن لزمتها الفاء ففى كلام الشارح لف ونشر مشوش و بما ذكرنا من أن المراد بالتضمن القيام والحلول و المراد بالابتداء المبتدأ و بالشرط الفعل اندفع ما يقال انها لو تضمنت ذلك المعنى حقيقة لكانت اسما وفعلا وهو باطل (قوله لزمتها الفاء) أى لزوما عرفيا أى غالبا لاعقليا فلا ينافى أنها قد تحذف قليلا فى غير ضرورة كحديث اما بعد ما بال أقوام الخ وكثيرا عند تقدير القول فى الجزاء كقوله تعالى فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم أى فيقال لهم أكفرتم وعند الضرورة كقول الشاعر:

فأما القتال لاقتال لديكم * ولكن سيرا فى عراض المواكب

(قوله ولصوق الاسم) اعترض بأن اللازم للمبتدا انما هو الاسمية لا لصوق الاسم فكان الواجب أن يكون اللازم لأما الاسمية اللازمة لمهما القيامها مقامها لا لصوق الاسم و يجاب بأن لصوق الاسم وان لم يكن لازما للمبتدا الا أنه أعطى هنا حكم اللازم وأقيم مقامه لمقتض وذلك أنه يلزم على جعل الاسمية لازما له خروجها عن الحرفية المتعينة لها فجعل لصوق الاسم أى وقوعه بعدها بلا فصل بدلا عنها اذ ما لا يدرك كله لا يترك كله والحاصل أن لصوق الاسم قائم مقام لازم المبتدا وفى حكمه فهو اسمية حكما وأجاب العلامة عبد الحكيم بأن لصوق شئ لشئ أعم من أن يكون باعتبار مفهومه وذلك كلصوق الاسم للمبتدا أو باعتبار تحققه كلصوقه لأما فان اللاصق لها فرد من أفراد الاسم وحينئذ فلا اعتراض واعترض على لزوم لصوق الاسم بقوله تعالى فأما ان كان من المقربين وأجاب فى الكشاف بأن التقدير فأما المتوفى ان كان الخ فالاسم ملاصق تقديرا (٤٨) (قوله اقامة للازم) أى الذى هو الفاء والاسمية الحكمية

<table>
<tr><td>فحين تضمنت اما معنى الابتداء والشرط لزمتها الفاء ولصوق الاسم اقامة للازم مقام الملزوم وابقاء لأثره فى الجملة (فلما) هو ظرف</td></tr>
<tr><td>الاسم ووجود الفاء بعده ابقاء فى الجملة لأثر المحذوف واقامة اللازم الذى هو الاسمية والفاء مقام الملزوم الذى هو المبتدا والشرط وهو مهما و يحتمل أن يراعى فى معنى الشرطية الفعل المطلوب لمهما وهو ظاهر وانما قيدنا ابتدائية مهما بهنا لانها قد تكون فى غير هذا المكان مفعولا كقولنا مهما تعطنى من شئ أقبل (فلما) قيل ان لما هذه ظرف زمان بمعنى حين يليها ماض لفظا كقولنا لما جئتنى</td></tr>
<tr><td>وسيأتى ذلك فى آخر الكتاب والمعنى اما بعد الحمد والصلاة ص (فلما)</td></tr>
</table>

أعنى لصوق الاسم وقوله مقام بضم الميم أى فى موضع الملزوم وهو المبتدا والشرط وقوله اقامة الخ الظاهر ان كلا من الاقامة والابقاء تعليل لكل من لزوم الفاء ولصوق الاسم وان قوله فى الجملة راجع لكل من الاقامة والابقاء أى لزمت أما الفاء اقامة للازم مقام الملزوم فى الجملة وابقاء لأثره فى الجملة ولزم أما لصوق الاسم اقامة كان للازم مقام الملزوم فى الجملة وابقاء لأثره فى الجملة و بيان ذلك أن الفاء وان قامت مقام الشرط وهو ما قبل الجزاء الا أنها ليست فى مقامه حقيقة لان مقامه حقيقة ما قبل الظرف وهو المحل الذى فيه أما فلما كانت الفاء قريبة من أما فكأنها حلت محل ملزومها فهى حالة محله فى الجملة لا فى التحقيق وكذا لصوق الاسم لم يقم فى مقام المبتدا لان مقامه حقيقة هو موضع أما لانها نابت عنه ووقعت فى موضعه لكن لما كان الاسم ملاصقا لها فكأن الاسمية حلت محل ملزومها فهى حالة محله فى الجملة لا فى التحقيق وقوله وابقاء لأثره الخ أثر مفرد مضاف يعم فكأنه قال وابقاء لآثاره أى علاماته ولوازمه فى الجملة فآثار المبتدا الاسمية والخبر والحمل بينهما فآثاره ثلاثة والاسمية أى الحكمية بعض تلك الآثار فقد بقيت آثاره فى الجملة من حيث بقاء بعضها وآثار فعل الشرط الفاء والجزاء والشرط والفاء بعض تلك الآثار فبقيت آثاره فى الجملة من حيث بقاء بعضها بقى شئ آخر وهو أن قوله اقامة لا يصح جعله علة لزمتها لاختلافهما فى الفاعل لان فاعل لزمت الفاء وفاعل اقامة الواضع وأجيب بأنا نؤول لزمت بألزمت و بهذا اتحدا فى الفاعل وهو الواضع أى ألزم الواضع اما الفاء لأجل اقامته فهو على حد قوله تعالى هو الذى يريكم البرق خوفا وطمعا أى ليجعلكم خائفين (قوله هو ظرف) أى اذا وقع بعده جملتان والا كانت حرف نفى كلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم أو بمعنى الا نحو ان كل نفس لما عليها حافظ وما ادعاه الشارح من ظرفيتها أى فيما اذا وليها جملتان هو أحد قولين للنحويين وقال ابن هشام وابن خروف انها حرف شرط لما وقع لوقوع غيره عكس لو فانها شرط لما لم يقع لانتفاء غيره واستدل ابن هشام على حرفيتها بقوله تعالى فلما قضينا عليه الموت الآية فقال لو كانت ظرفا لاحتاجت لعامل ولا جائز أن يكون قضينا لانها مضافة اليه على جعلها ظرفا والمضاف اليه لا يعمل فى المضاف ولا جائز أن يكون دل لان ما النافية لها الصدارة وما له الصدر لا يعمل ما بعده فيما قبله وليس فى الكلام ما يعمل فيها غيرهما واذا انتفى العامل انتفت الاسمية وثبتت الحرفية اذ لاقائل بغيرهما

وأجيب باختيار كون العامل قضينا ونمنع كونها مضافة كذاقال يس لكنه مخالف لكلامهم اذ كل من قال بظرفيتها قال انها تضاف لجملة فعلية ماضوية وجوبا فالأحسن في الجواب أن يقال ان العامل فيها جوابها وهو دل والظروف يتوسع فيها مالايتوسع في غيرها واستدل ابن خروف على حرفيتها بأنه لوكان ظرفا ماجاز لما أكرمتني أمس أكرمتك اليوم لأنه اذا كان ظرفا كان عاملها الجواب والواقع في اليوم لا يكون واقعا في أمس وأجيب بأن هذا المثال مؤول والمعنى لماثبت اليوم اكرامك لي في الامس أكرمتك اليوم فهو مثل قوله تعالى ان كنت قلته فقدعلمته فان الشرط لا يكون الا مستقبلا والمعنى ان ثبت اني كنت قلته (قوله بمعنى اذ) هذا أحسن من قول الشارح في المطول انها بمعنى اذا لأن لماظرف للمضي من الزمان واذ كذلك بخلاف اذا فانها للمستقبل فالملاءمة بينها وبين اذ أقوى وأحسن من قول أبي علي الفارسي وابن جني انها بمعنى حين ولذا سميت حينية لانه يلزم عليه أن تكون لماظرفا محضا ولا تكون لازمة الاضافة للجملة كحين وليس كذلك اذ كل من قال بظرفية لما قال بوجوب اضافتها للجملة بعدها (قوله يستعمل استعمال الشرط) أي من حيث افادتها التعليق في الماضي (قوله يليه فعل) أي ولو تقديرا كما في قوله

أقول لعبد الله لما سقاؤنا ✽ ونحن بوادي عبد شمس وهاشم

فان سقاؤنا فاعل فعل محذوف يفسره وهى بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت بدليل أقول وقوله شم أمر من شمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه (قوله ماض لفظا) أي في اللفظ كالواقع في المتن وقوله أومعنى أي أوماض في المعنى نحو لما لم يكن زيد قائما أكرمتك (قوله وعلم توابعها) أي والعلم الذي له تعلق بتوابعها وهي الوجوه المحسنة للكلام البليغ كالجناس والتلميح وغير ذلك وتعلق العلم بتلك الوجوه من حيث البحث فيه عنها ثم ان الشارح (٤٩) لم يرد بتقدير علم أن المضاف هنا مقدر عطفا

بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا أومعنى (كان علم البلاغة) هو علم المعاني والبيان (و) علم (توابعها) هو البديع

أكرمتك أومعنى كقولنا لما لم تجئني أهنتك تستعمل استعمال الشرط في ربط شيء بدخولها وهو التحقيق لأن مواد استعمالها شاهدة بذلك وقيل انها حرف شرط لماوقع لوقوع غيره عكس لولا لأنها لما لم يقع لانتفاء غيره والمفاد في أحد التقديرين قريب من الآخر وانما اختلف في اعرابها اسما فتطلب عاملا أوحرفا فلا واعاقلنا لما هذه احترازا من لما الأخت لم التي هي حرف جزم فليست محلا لهذا الاختلاف (كان علم البلاغة وتوابعها

كان علم البلاغة وتوابعها

على المضاف السابق أعني علم البلاغة وان لفظ توابعها مرفوع باقامته مقام المضاف في الاعراب كما هو المشهور أومجرور على تجويز سيبويه ابقاءه على اعرابه لأن افراد الضمير في قوله اذ به يعرف لا يلائمه بل أراد أن توابعها عطف على المضاف اليه السابق أعني

البلاغة والعلم المضاف في الاول مسلط عليه ثم انه يرد اشكال بأن علم البلاغة ان كان المراد به المعنى العلمي كان تفسير الشارح له بقوله هو علم المعاني والبيان ظاهرا الا أنه يشكل عليه العطف على جزء العلم وعود الضمير عليه وهو لايجوز لانه ليس له معنى مستقل وان كان المراد به المعنى الاضافي أي العلم الذي له تعلق بالبلاغة فلا يصح تفسير الشارح لان العلم الذي له تعلق بالبلاغة يشمل النحو والصرف واللغة وان صح العطف ويجاب باختيار الثاني ويراد بعلم البلاغة علم له زيادة تعلق بالبلاغة بأن دون لاجلها وحينئذ فلا يشمل غير العلمين المذكورين أو يختار الاول ويقال الاعلام الاضافية قد يعامل عجزها حكم كاملها كما أن صدرها كذلك ولذا منعوا عجزها من الصرف في أبي هريرة للعلمية والتأنيث هنا وقال العلامة الخطابي يمكن أن يدعى أن العلم هو لفظ البلاغة فقط ثم أتى بعلم وأضيف اليه من اضافة العام للخاص كعلم النحو وحينئذ فالعطف على العلم لا على جزئه واعترض عليه بأن توابع البلاغة عبارة عن المحسنات البديعية كما مر وهي ليست تابعة للبلاغة بمعنى العلم بل توابع لها بالمعنى المصدري وهي مطابقة الكلام لمقتضى الحال وقد يجاب بأنه لامانع من أن يجعل في العبارة استخدام بحيث يقال انه ذكر البلاغة أولا بمعنى العلم وأعاد عليها الضمير بمعنى آخر وهو المطابقة قال العلامة عبد الحكيم وهذا القول مع مافيه من التكلف لايتم اذ لم يثبت أن البلاغة علم لهذين العلمين وقول المصنف فيما يأتي وسموها بالبلاغة المراد بالتسمية فيه الاطلاق لا الوضع بقي شيء آخر وهو أن السيد في شرح المفتاح نقل عن صاحب الكشاف أن البديع ليس علما مستقلا بل هو ذيل لعلمي البلاغة وكذا السكاكي فلم عده المصنف فنا برأسه وجعله مع فني البلاغة من أجل العلوم معللا ذلك بأن كشف الاستار عن وجوه الاعجاز بهما مع أنه لامدخل له في الكشف المذكور ولا في معرفة دقائق اللغة العربية وأجيب بأن الحق مع المصنف في عده له علما اذ البديع له موضوع يتميز به عن موضوع علم البلاغة بالحيثية المعتبرة في موضوعات العلوم وله غاية أيضا فجعله علما مستقلا من العلوم الادبية أوجه ولما كان تابعا للمعاني والبيان غلبا عليه في الحكم

بالأجلية والأدقية وأجرى التعليلين بناء على ذلك (قوله من أجل العلوم) أتى بمن للاشارة الى أنه ليس أجل العلوم على الاطلاق بل من الطائفة التى هى من أجل العلوم وهذا لاينافى أن من تلك الطائفة ماهو أجل منه كعلم التوحيد وعلم الشرائع (قوله قدرا) أى منزلة ومرتبة وهو تمييز محول عن الفاعل وهو اسم كان أى لما كان قدر علم البلاغة وسره من أجل أقدار العلوم ومن أدق أسرارها وقال عبد الحكيم انه تمييز من نسبة الاجل الى العلوم محول عن (٥٠) الفاعل أى فلما كان علم البلاغة من طائفة علوم أجل قدرها من العلوم وكذا قوله سرا أى من علوم أدق سرها من العلوم ولا يلزم عمل اسم التفضيل فى الظاهر فان التقدير مجرد اعتبار لا استعمال (قوله سرا) أى نكات فأسراره ونكاته من جملة الدقيق من أسرارها وفى الاجل والادق صنعة الطباق وفى قدرا وسرا من عيوب القافية المطلقة الاختلاف بالتخفيف والتشديد (قوله اذ به تعرف الخ) هذا الدليل على غير ترتيب اللف وانما لم يسلك ترتيب اللف لكون الكشف عن وجوه الاعجاز متوقفا على معرفة دقائق العربية المذكور فى هذا الدليل (قوله لا بغيره) اشارة الى الحصر المستفاد من تقديم المعمول وقوله من العلوم اشارة الى أن الحصر اضافى والا فقد تعرف دقائق اللغة العربية بغير علم كالهام أو سليقة كالعرب (قوله دقائق العربية) أى دقائق اللغة العربية ونكاتها (قوله وأسرارها) عطف تفسير ان كان الضمير فيه راجعا الى العربية أى دقائق العربية وأسرار العربية والمراد بهما المعانى المدلول عليها بخواص التراكيب من التقديم والتأخير والتأكيد وعدمه وهى مقتضيات الاحوال وعطف مغاير ان كان الضمير راجعا للدقائق أى دقائق العربية وأسرار تلك الدقائق وعلى هذا فيراد بالدقائق الاحوال وبالاسرار النكات التى تقتضيها تلك الاحوال والاول كالشك وخلو الذهن والثانى كالتأكيد وعدمه (قوله فيكون من أدق العلوم سرا) أى فيكون من طائفة أدق العلوم سرا وفيه أن هذا التفريع مشكل لان دقة ويكشف

(من أجل العلوم قدرا وأدقها سرا اذ به) أى بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم كاللغة والصرف والنحو (تعرف دقائق العربية وأسرارها) فيكون من أدق العلوم سرا

من أجل العلوم قدرا) أى لما كان العلم الذى يفرق به بين الكلام البليغ وغيره وهو يشمل نوعين أحدهما علم المعانى والثانى علم البيان أى لما كان هذان العلمان مع العلم الذى تعرف به الوجوه المحسنة للكلام البليغ وهو البديع من أعلى العلوم وأرفعها قدرا ولا يلزم من كون هذه العلوم من أجل العلوم كونها أجلها جميعا وانما يلزم كونها من الطائفة التى هى أجل العلوم فيصح أن يكون من تلك الطائفة ماهو أجل منها كعلم التوحيد والشرائع (و) كان من (أدقها) أى العلوم (سرا) أى سر هذا العلم مع تابعه من أدق أسرار العلوم وأراد بسر العلم مايدرك بذلك العلم ثم بين علة أدقية السر بقوله (اذ به) أى بهذا العلم وتوابعه لا بغيره من سائر العلوم (تعرف دقائق العربية وأسرارها) والدقائق والاسرار بمعنى وهى المعانى الدقيقة والحكم المعتبرة فى تراكيب البلغاء التى تفتقر الى السليقة الكاملة العربية والفطنة المتوقدة فى تعلم تلك الاسرار لا المعانى البادية فى مبدإ التأمل المدركة حتى للبلداء فلما كان به تعرف دقائق العربية التى هى من أدق الدقائق لا ظواهرها كان

من أجل العلوم قدرا وأدقها سرا) ش علم البلاغة تارة يطلق على العلوم الثلاثة التى تضمنها هذا المختصر وتارة يطلق على علم المعانى والبيان وعلم البديع حينئذ تابع والمصنف جعل علم البلاغة مجموع العلمين وجعل علم البديع من توابع البلاغة والتابع والمتبوع علما واحدا * وقوله من أجل العلوم قدرا يقع مثله فى الكلام كثيرا أعنى دخول من على أفعل التفضيل وانما يكون ذلك فى أحد موضعين * الاول أن تكون الافراد مستوية الرتبة فى تميزها على غيرها فيقال عن كل منها انه الافضل لانه بعضه فيصح ماذكره المصنف ان كانت علوما مستوية الرتبة وهيهات أن يعلم ذلك اما اذا كانت العلوم متفاوتة فلا يصح أن يقال عن أعلاها انه من خيرها بل هو خيرها ولا يقال عما يليه انه من خيرها لانه ليس شيئا منه تقول زيد أفضل الناس ولا يقال من أفضلهم الا اذا كان له مساو * الثانى أن يكون بعض أنواع الحقيقة أفضل أنواعها فيقال حينئذ عن ذلك النوع انه خيرها فيلزم عنه أن يقال عن كل فرد من أفراده انه من خيرها أى من النوع الذى هو خيرها ومن هذا القسم قوله تعالى لقد جاءكم رسول من أنفسكم على قراءة فتح الفاء أى من النوع الانفس ولا يكون من النوع الاول لانه ليس له من يساويه فى النفاسة فلو أراد ذلك المعنى لقال أنفسكم دون من فليتنبه لهذه الدقيقة وعبارة السكاكى ان هذا أعظم العلوم وكأن المصنف أتى بمن خلافا له وقد يوجه كلام السكاكى بأنه اذا كانت وجوه الاعجاز لاتدرك الا بهذا العلم كما ادعوه صدق انه أعظم العلوم لتأديته الى علم الاصول الشرعية وقوله وأدقها سرا سيأتى بيانه وأتى المصنف بالطباق لمضادة الاجل للادق ثم شرع فى تعليل ذلك فقال ص (اذ به تعرف دقائق العربية وأسرارها

العلوم تستلزم دقة العلم لا أدقيته فالمناسب أن يبدل أدق فى التفريع بدقائق وأجيب بان قوله فيكون مفرع على محذوف فى كلام المصنف والاصل ودقائق العربية من أدق الدقائق فيكون الخ وذلك لان مايعرف به أدق الدقائق لا يكون الأدق لأن أدقية المعلوم تستلزم أدقية الطريق الموصل اليه وأجاب القرمى بأن اختصاص معرفة دقائق العربية وأسرارها مع كثرتها على مايشعر بها صيغة الجمع بهذا الفن يوجب عدم معرفتها بماسواه وأن ماسواه وان كان لايخلو عن افادتها إلا أنه أدنى مرتبة فى إفادة معرفة تلك الدقائق وحينئذ فيكون هذا العلم من أدق العلوم سرا كما لايخفى وتأمله ثم اعلم أن هذا الاشكال انما يرد على جعل قوله وأسرارها عطف تفسير على الدقائق وأن ضمير أسرارها للعربية وأما على جعل الضمير للدقائق وأن المعنى أسرار الدقائق أى دقائق الدقائق فلا يرد وذلك لان دقائق الدقائق عبارة عما هو أدق وأخفى فيكون تقدير الكلام اذ به تعرف المعلومات الدقيقة والمعلومات التى هى أدق ومن المعلوم أن أدقية المعلوم تستلزم أدقية الطريق الموصلة اليه وحينئذ فيكون علم البلاغة وتوابعها من أدق العلوم سرا واستقام أمر التفريع من غير احتياج لشىء مطوى فى كلام المصنف (قوله ويكشف وجوه الاعجاز) أى عن أنواع البلاغة وطرقها المشتمل عليها القرآن التى هى سبب فى اعجازه أى كونه معجزا بحيث لا يمكن معارضته والاتيان بمثله والمراد بتلك الطرق خواص التراكيب (قوله فى نظم القرآن) حال من وجوه الاعجاز أو من الاعجاز لصحة اقامة المضاف اليه مقام المضاف بأن يقال وبه يكشف عن الاعجاز فى نظم القرآن فهو مثل قوله تعالى أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا وقوله ويكشف على صيغة المجهول عطف على يعرف مشارك له فى الظرف المتقدم وفى الصيغة والى هذا يشير قول الشارح أى به يعرف الخ وليس على صيغة المعلوم مسند الضمير علم البلاغة لان نصب الاستار يأباه السجع (قوله أى به يعرف أن القرآن معجز) المراد المعرفة التصديقية وأشار الشارح بذلك الى أن مراد المصنف بكون هذا العلم يكشف به الاستار عن وجوه الاعجاز التى فى القرآن معرفة أنه معجز على طريق الكناية لانه يلزم من كشف الاستار عن وجوه الاعجاز وطرقه التى فى القرآن معرفتها ويلزم من معرفتها معرفة أنه معجز واعترض بأنه لاوجه لذلك الحصر لان معرفة أن القرآن معجز كما تستفاد من هذا العلم تستفاد من علم الكلام وكذا معرفة أن اعجازه لكمال بلاغته فهو ان أراد بقوله أى به يعرف الخ معرفة نفس اعجاز القرآن فالحصر لا يسلم وان أراد به معرفة أن اعجازه لكمال بلاغته فكذلك لما علمت أن كلا منهما مستفاد من علم الكلام وأجيب بأن يقال يصح أن يراد الاول لكن المراد معرفة أن القرآن معجز على سبيل التحقيق والاثبات بالدليل ولاشك أن هذا انما يحصل بعلم البلاغة لان ذكر اعجاز القرآن فى علم الكلام انما هو على سبيل التقليد والتسليم ويصح أن يراد الثانى لكن المراد معرفة اعجازه لكمال البلاغة على سبيل التفصيل والتعيين وذلك انما يحصل بعلم البلاغة اذ به يعرف أن القرآن مشتمل على الخواص والمقتضيات الخارجة عن قدرة البشر فيلزم من ذلك أن يكون فى غاية درجات البلاغة فيكون معجزا وذكر أن القرآن معجز لكمال بلاغته فى علم الكلام انما هو على سبيل الاجمال اذ لا يعلم منه ماوجه بلاغته فضلا عن وجه كمالها على أن معرفة الاعجاز فى علم الكلام لابه اذ علم الكلام انما يعرف به الالهيات والنبوات والسمعيات واعجاز القرآن ليس منها فذكره فيها انما هو على سبيل

ويكشف عن وجوه الاعجاز فى نظم القرآن أستارها) أى به يعرف أن القرآن معجز

من أدق العلوم سرا ثم أشار الى علة أرفعية القدر بقوله (ويكشف عن وجوه الاعجاز فى نظم القرآن أستارها) أى بالعلم المذكور وتوابعه دون سائر العلوم تكشف الاستار عن وجوه الاعجاز أى عن طريق البلاغة وأنواعها التى بها يحصل اعجاز الخلق عن المعارضة للقرآن فى نظمه وبلاغته التى هى غاية مطابقته لمقتضى الحال ونظم القرآن أسلوبه الخاص المقتضى لتناسب دلالة كلمه افرادا وتركيبا لكونه فى غاية المطابقة لمقتضى الحال فالنظم الخاص فيه مستلزم للبلاغة فيه ولا يطلق النظم فى الجملة على جمع الكلمات كيفما اتفق من غير رعاية المناسبة فى المعنى ومن غير رعاية المطابقة الذى وجوده فى القرآن محال فلما كان هذا العلم مختصا بادراك كون القرآن معجزا لاشتماله على الدقائق والاسرار بالبلاغة التى بالاطلاع عليها يقطع بعجز الخلق عن معارضته وذلك وسيلة للعلم برسالة نبينا صلى الله عليه وسلم والتصديق برسالته صلى الله عليه وسلم موجب للفوز فى الدنيا والآخرة كان هذا العلم من أجل العلوم لان معلومه وغايته من أجل المعلومات وأجل الغايات والعلوم انما تتفاوت فى

ويكشف عن وجوه الاعجاز فى نظم القرآن أستارها) ش اعلم أن علم العربية على ماقال الزمخشرى يرتقى الى اثنى عشر علما غير أن أصولها أربعة اثنان يتعلقان بالمفردات هما اللغة والتصريف ويليهما الثالث وهو علم النحو فان المركبات هى المقصودة منه وهى كالنتيجة لهما ثم يليها علم المعانى ولعلك تقول أى فائدة لعلم المعانى فان المفردات والمركبات علمت بالعلوم الثلاثة وعلم المعانى غالبه من علم النحو كلا ان غاية النحوى أن ينزل المفردات على ماوضعت له ويركبها عليها ووراء ذلك مقاصد لا تتعلق بالوضع مما يتفاوت به أغراض المتكلم على أوجه لاتتناهى وتلك الاسرار لا تعلم الا بعلم

الاستطراد وسيلة لثبوت النبوة له عليه الصلاة والسلام بخلاف علم البلاغة فان معرفة الاعجاز بها لا فيه فلا ورود للاشكال من اصله (قوله لكونه في أعلى مراتب البلاغة) علة لكونه معجزا وفيه أن القرآن كله ليس في أعلى مراتب البلاغة لان بعضه أبلغ من بعض فيكون بعضه في أعلى مراتب البلاغة و بعضه دونه ولكن كله في مرتبة الاعجاز وظاهر الشارح خلافه وأن كله في أعلى مراتب البلاغة ويجاب بأن أعلى بمعنى عالى وهو يصدق على الاعلى وما دون الاعلى لان عالى مقول بالتشكيك على سائر مراتب العلو أو أن أعلى باق على حاله ولكن المراد أنه في أعلى مراتب البلاغة بالنسبة لغيره من سائر كلام البلغاء وهذا لا ينافى أن يكون بعضه أعلى من بعض في البلاغة (قوله لاشتماله على الدقائق والاسرار) هذا علة لكون القرآن في أعلى مراتب البلاغة وعطف الاسرار على الدقائق مرادف والمراد بهما خواص التراكيب التى تقتضيها الاحوال ثم ان ما ذكره الشارح من أن اعجاز القرآن لاشتماله على الدقائق والاسرار التى ليست في طوق البشر وقدرتهم هو التحقيق عندهم وقيل ان اعجازه من جهة صرف ومنع قدرة البشر عن الاتيان بمثله وقيل لاشتماله على الاخبار عن المغيبات وقيل لسلامته عن الاختلاف والتناقض وقيل لمخالفته لكلام العرب من الرسائل والخطب والاشعار في الاسلوب ولا سيما في المطالع والمقاطع (قوله وهذا) أى معرفة إعجاز القرآن وسيلة (قوله وهو) أى تصديق النبي وسيلة الى الفوز بجميع السعادات أى الدنيوية والأخروية (قوله لكون معلومه) أى ما يعلم من هذا العلم وهو كون القرآن معجزا وقوله وغايته أى وهى الفوز بالسعادات وفى الكلام حذف أى وجلالة العلم بجلالة معلومه وغايته و بهذا تم التعليل و بما ذكرناه من أن المراد بمعلوم العلم ما يعلم منه اندفع ما يقال ان معلوم العلم عبارة عن قواعده الكلية ككل حكم منكر يجب توكيده وكل فاعل مرفوع وحينئذ فيلزم تعليل الشيء بنفسه لان العلم نفس القواعد الكلية التى هى معلومات الفن وحاصل الجواب أن مراده بمعلوم هذا العلم ما يعلم منه ولا شك ان اعجاز القرآن يعلم منه بواسطة انه يعرف منه أسرار القرآن ونكاته التى ليس في طوق أحد من البشر الاتيان بها وليس المراد بالمعلومات المعلومات الاصطلاحية أعنى قواعد الفن ويدل لذلك قول الشارح معلومه بالافراد ولم يقل معلوماته بالجمع كما هو العادة (قوله وتشبيه وجوه الاعجاز) أى أنواع البلاغة واعلم وطرقها التى حصل بها الاعجاز وهى خواص التراكيب وقوله بالاشياء المحتجبة أى بجامع الخفاء في كل الا عن القليل ممن يصلح للاطلاع على جمالها بكشف أستارها (قوله استعارة بالكناية) خبر عن تشبيه وجعل التشبيه المضمر في النفس استعارة بالمكناية بناء على مذهب المصنف وقوله واثبات الاستار تخييل أى على مذهب المصنف والجمهور (قوله وذكر الوجوه) أى والتعبير عن هذه الطرق بالوجوه ايهام أى تورية وهى أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد منه المعنى البعيد أى القليل في الاستعمال اعتمادا على قرينة خفية وذلك كما هنا فان اطلاق الوجوه على الجارحة أقرب وأكثر استعمالا بخلاف اطلاقه على الطرق والانواع فانه بعيد والقرينة على ارادة هذا المعنى البعيد هنا استحالة أن يكون الاعجاز له وجوه بمعنى الجارحة (قوله أو تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة) أى بجامع ميل النفوس وتشوقها الى كل (قوله وذكر الاستار ترشيح) أى لانه من ملائمات المشبه به وانما لم يجعل اثبات الاستار تخييلية على هذا التقرير كالاول لان الصور المستحسنة من حيث هى ليست الاستار من لوازمها الخاصة بخلاف الاشياء المحتجبة تحت الستر كما في التقرير الاول ولا يقال ان الترشيح يجب أن يقارن لفظ المشبه به وليس في المكنية والتخييل ذكر المشبه به وحينئذ فلا ترشيح لانا نقول هذا غير لازم فقد صرح العلامة السيد بان الترشيح يكون للمكنية كما يكون للتشبيه وللمجاز المرسل وتعريفه بما يقترن بلفظ المشبه به من لوازمه تعريف لترشيح المصرحة فقط (قوله تأليف كلماته) أى جمعها على الصفة التى ذكرها وحيث كان المراد من نظمه ما ذكر فيكون التعبير عنه بالنظم الذى هو ادخال اللآلى في السلك استعارة مصرحة أو بالكناية بأن شبه القرآن بعقد الدرر على طريق المكنية واثبات النظم تخييل أو شبه تأليف كلمات القرآن بادخال اللآلى في السلك ثم استعير لفظ النظم له

لكونه في أعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار الخارجة عن طوق البشر وهذا وسيلة الى تصديق النبي صلى الله عليه وسلم وهو وسيلة الى الفوز بجميع السعادات فيكون من أجل العلوم لكون معلومه وغايته من أجل المعلومات والغايات وتشبيه وجوه الاعجاز بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام وتشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح ونظم القرآن تأليف كلماته

فوائدها وغايتها ولما كانت المحسنات البديعية مؤكدة لحسن البلاغة جعلها مدخلا في الاجلية لان المؤكد للشيء لا بأس أن يعطى حكم أصله ولا يخفى أن ما به حصلت أدقية سره هو الآيل لما حصلت به

المعانى والنحوى وان ذكرها فهو على وجه اجمالى يتصرف فيه البيانى تصرفا خاصا لا يصل اليه النحوى وهذا كما أن معظم أصول الفقه من علم اللغة والنحو والحديث وان كان مستقلا بنفسه

(قوله مترتبة المعانى) أى حال كون الكلمات مترتبة المعانى بحيث يكون كل معنى فى مرتبته التى تليق به فاذا كان أحد المعنيين لازما أومسببا عن المعنى الآخر أتى أولا بالمعنى الملزوم أوالسبب ثم بالمعنى اللازم أوالمسبب (٥٣) وكذا اذا أريد الحصر قدم المعمول على عامله لاجل افادة ذلك فالمرتبة التى تليق بالمعمول حينئذ التقديم و بالعامل التأخير واذا أريد عدم الحصر عكس الأمر (قوله متناسقة الدلالات) المراد بالدلالات الدلالات الاصطلاحية وهى المطابقية والتضمنية والالتزامية والمراد بتناسقها تشابهها وتماثلها فى المطابقة لمقتضى الحال أى حال كون تلك الكلمات دلالتها متماثلة فى المطابقة لمقتضى الحال فاذا كان الحال يقتضى دلالة المطابقة أتى بها وهكذا ولا يرد أن هذا المعنى هو الذى فسر به ترتيب المعانى فيما مر فيلزم عليه التكرار لأن الأول فى المعانى والثانى فى الدلالات و بينهما فرق (قوله على حسب مايقتضيه العقل) أى على قدره (قوله لاتواليها فى النطق) أى فلا يقال لذلك نظم القرآن والحاصل أن نظم القرآن لايطلق على جمع كلماته كيف اتفق أى من غير رعاية المناسبة فى المعنى الذى وجوده فى القرآن محال (قوله وضم بعضها الى بعض) مرادف لما قبله (قوله كيفما اتفق) أى على أى وجه وأى حال اتفق سواء كان بين المعانى ترتيب أم لا كان بين الدلالات تناسق أم لا (قوله وكان القسم الثالث) الواو عاطفة لما بعدها على قوله كان علم البلاغة لا للحال لأمرين أولهما ان الأصل فى العطف الواو والثانى ان الحال يقتضى أن الحامل له على التأليف كون علم البلاغة من أجل العلوم للقيد ذلك بكون القسم الثالث غير مصون عن الحشو مع أن الحامل له أمران كون علم البلاغة من أجل العلوم الثانى كون القسم الثالث غير مصون عن الحشو

مترتبة المعانى متناسقة الدلالات على حسب مايقتضيه العقل لاتواليها فى النطق وضم بعضها الى بعض كيفما اتفق (وكان القسم الثالث

أجليته فلا يخلو الكلام من ضرب من التفنن والتأكيد ثم ان فى كلام المصنف من جهة مافيه من الاستعارة تمثيلين * إحداهما أن يكون المصنف قد شبه أوجه الاعجاز وهى أنواع البلاغة وطرقها التى حصل بها الاعجاز وتجمعها المطابقة لمقتضى الحال بالذكر والحذف والتعريف والتنكير والحقيقة والمجاز والكناية وغير ذلك مما لاينحصر بالأشياء المحتجبة تحت الأستار لخفائها الاعن القليل ممن يصلح للاطلاع على جمالها بكشف أستارها فأضمر التشبيه فى النفس استعارة بالكناية على ماسيجىء تحقيقها ان شاء الله تعالى و يكون حينئذ ذكر الأستار اللازمة للمشبه به استعارة تخييلية والتعبير عن هذه الطرق بالوجوه ايهام وهو التورية وذلك بأن يطلق اللفظ الذى له معنيان على أبعدهما وأقلهما استعمالا وذلك لان استعمال الوجه فى الجارحة المعلومة أقرب ومثله قوله تعالى والسماء بنيناها بأيد فان اطلاق اليد على القدرة إيهام وتورية لان اطلاقها على الجارحة أقرب الى الفهم * والتمثية الثانية أن يكون قد شبه ماوقع به الاعجاز أونفس الاعجاز بناء على أن الاعجاز أطلق على ماوقع به أو على نفس حقيقته من اطلاق المصدر على اسم المفعول أولا بالصور المستحسنة فى ميلان النفس وتشوفها لادراكها فيكون اضمار التشبيه فى النفس استعارة بالكناية أيضا وذكر الأستار ترشيح للتشبيه لانها مما لائم المشبه به و يكون ذكر الوجوه تخييلية وانما لم تجعل الاستار تخييلا فى هذه التمثية لان الصور المستحسنة من حيث هى ليست الاستار من لازمها الخاص الذى يتقوم به وجه الشبه أو يتكمل بخلاف الاشياء المحتجبة تحت الستر كما فى التمثية الاولى ثم عطف على جملة كان قوله (وكان القسم الثالث)

---

* واعلم أن علمى أصول الفقه والمعانى فى غاية التداخل فان الخبر والانشاء اللذين يتكلم فيهما المعانى هما موضوع غالب الاصول وان كل مايتكلم عليه الاصولى من كون الامر للوجوب والنهى للتحريم ومسائل الاخبار والعموم والخصوص والاطلاق والتقييد والاجمال والتفصيل والتراجيح كلها ترجع الى موضوع علم المعانى وليس فى أصول الفقه ماينفرد به كلام الشارع عن غيره الا الحكم الشرعى والقياس وأشياء يسيرة وقوله تكشف فيه ترصيع مع قوله تعرف وفيه ترشيحان لاستعارة الوجوه ترشيح سابق وهو تكشف ولاحق وهو أستارها فهى استعارة مرشحة لاقترانها بما يلائم المستعار منه وهذه تدخل فى عبارة المصنف حيث قال فى الاستعارة انها تسمى مرشحة اذا اقترنت والسكاكى انما قال اذا عقبت بما يلائم المستعار منه فلا يدخل فيه ترشيحها قبلها إلا بتأويل كلام السكاكى كما ستراه وانما يكون ذلك استعارة ذات ترشيحين ان كان الوجوه استعارة و يحتمل أن يراد بوجوه الاعجاز ضروبه وأنواعه وقدم قوله به ليفيد الاهتمام فان قلت أين كان هذا العلم فى زمن الصحابة الذين يعرفون أسرار العربية وانكشف لهم أوجه الاعجاز قلت كان مركوزا فى طباعهم وقوله أسرارها وأستارها فيه جناس لاحق لاختلاف الكلمتين بحرف واحد والنظم ترتيب الكلمات على حسب ترتيب المعانى فى النفس كما ذكره عبد القاهر ص (وكان القسم الثالث الخ) ش لاشك أن المفتاح جدير بما ذكره والمراد بالترتيب أن يجعل الشىء المتعددة بحيث يعتبر بعضها بالنسبة الى

(قوله من مفتاح العلوم) من بيانية مشوبة بتبعيض لا بيانية محضة إذ ليس القسم الثالث هو المفتاح بل بعضه ثم ان الجار والمجرور اما حال من القسم الثالث بناء على مذهب سيبويه من جواز مجيئها من المبتدا أو صفة له فان قلت ان جعل صفة له مشكل لأن الجار والمجرور اذا وقع صفة فاما أن يكون متعلقه نكرة هي الوصف في الحقيقة فيلزم نعت المعرفة بالنكرة واما أن يكون ذلك المتعلق معرفة أي الكائن فيلزم حذف الموصول و بعض الصلة لأن أل الداخلة على اسم الفاعل موصول وذلك لا يجوز قلت نختار الأول لكن نقول ان تعريف القسم الثالث لفظي بناء على أن أل الداخلة عليه جنسية والمعرف بأل الجنسية معرفة لفظا نكرة معنى فيجوز في الجار والمجرور بعده أن يكون صفة نظرا للمعنى وأن يكون حالا نظرا للفظ ولك أن تختار الثاني وهو جعل الجار والمجرور متعلقا بمعرفة ولا يرد ماسبق لان الوصف المحذوف صفة مشبهة لانه لم يرد به التجدد والحدوث بل الدوام وأل الداخلة على الصفة المشبهة معرفة على الصحيح (قوله السكاكي) نسبة لسكاكة قرية بالعراق أو باليمن أو بالعجم تقريرات والذي ذكره السيوطي أنه نسبة لجده كان سكاكا للذهب أو الفضة (قوله أعظم) خبر كان وقوله ماصنف فيه لا يصح أن تكون ما موصولا حرفيا لان القسم الثالث أعظم المصنفات لا أعظم التصنيف فهي اما نكرة موصوفة أو اسم موصول (٥٤) واقعة على الكتب بدليل تبيين المصنف لها بجمع لا على كتاب لعدم التطابق بين البيان والمبين (قوله بيان لماصنف) أي أعظم الكتب المشهورة التي صنفت فيه وفيه أن هذا يستلزم أن يكون القسم الثالث كتابا لأن أفعل التفضيل بعض مايضاف اليه مع أنه جزء كتاب وأجيب بأجوبة الأول أن جعله كتابا باعتبار المعنى اللغوي إذ الكتب لغة الضم والجمع الثاني أنه أفرد بالتدوين فان بعضهم كالعلامة السيد نقل القسم الثالث بحروفه وسلخه عن القسمين وشرحه فقد خرج بالافراد المذكور عن كونه جزء كتاب الى كونه كتابا بالمعنى العرفي أيضا الثالث أن القسم الثالث لما كان هو العمدة من المفتاح صار كأنه الكتاب كله (قوله تمييز من أعظم) ما أي لأعظم أي تمييز لنسبة أعظم الى ماصنف محول عن الفاعل أي أعظم نفعه ماصنف فيه ولا يقال ان فيه رفع أفعل الظاهر لانا نقول هذا مجرد تقدير لا استعمال فان قلت لأي شيء جعله تمييزا من أعظم دون المشهورة مع أنه أظهر لدلالته على أن نفع القسم الثالث مما اشتهر بين الأقوام وتقرر لدى الخاص والعام قلت لأنه لا يكون نصا في المقصود حينئذ وهو أن الأعظمية باعتبار النفع لجواز أن يكون باعتبار آخر وانما اعتبر المصنف الوصف بالمشهورة لأنه اذا كان أعظم المشهورة نفعا فغيرها أولى (قوله أحسنها ترتيبا) أي فتركيب الكتب المشهورة حسن وترتيب القسم الثالث أحسن لوضع مسائله في المراتب العليا وذلك لأن كل مسئلة بل كل كلمة يجوز أن يكون لها مراتب تناسب أن توضع فيها و بعض تلك المراتب أحسن من بعض ولهذا جاز أن يكون تأليف أحسن من آخر في ترتيب كلماته وفصوله ومسائله فاندفع مايقال إن الترتيب شيء واحد وهو جعل كل شيء في مرتبته واذا كانت الكتب المشهورة مشتملة عليه كما يقتضيه أفعل التفضيل أعني أحسن لم يتصور أن يكون القسم الثالث أحسن ترتيبا ثم ان اشتمال القسم الثالث على الحشو والتطويل كما يصرح به لا يخل بحسن الترتيب لجواز أن تقع المسئلة موقعها اللائق بها جدا وتكون مع ذلك مشتملة على زيادة لا سيما اذا كان ذلك الحسن بالقياس الى كتب أخر

من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكي أعظم ماصنف فيه) أي في علم البلاغة وتوابعها (من الكتب المشهورة) بيان لماصنف (نفعا) تمييز من أعظم (لكونه) أي القسم الثالث (أحسنها) أي أحسن الكتب المشهورة (ترتيبا)

الكائن (من) مجموع الكتاب المسمى (مفتاح العلوم الذي صنفه) أي مفتاح العلوم (الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكي) رحمه الله تعالى (أعظم ماصنف) هو خبر كان (فيه) أي فيما تقدم وهو علم البلاغة وتوابعها (من الكتب المشهورة) وهو بيان لما أي كان القسم الثالث أعظم المصنفات التي هي الكتب المشهورة في ذلك الفن (نفعا) تمييز من قوله أعظم أي نفع ذلك القسم أعظم أنفاع تلك الكتب المشهورة في هذا الفن وانما اعتبر المشهورات لانه اذا كان أنفع المشهورات فغيرها أحرى وانما كان أعظمها نفعا (لكونه أحسنها ترتيبا) أي لكون ذلك القسم أحسن تلك الكتب في ترتيب مسائله وفصوله والترتيب وضع كل شيء في مرتبته التي تنبغي له ولما كانت كل مسئلة وكل كلمة يجوز أن تكون لها مراتب تناسب أن توضع فيها و بعض تلك المراتب أحسن من بعض جاز أن يكون تأليف أحسن من آخر في ترتيب كلماته وفصوله ومسائله ور بما تكون المسائل غررا وحسانا في معناها ولكن لم توضع كل واحدة فيما ينبغي لها فتكون كلآلي عقد انفصم فانتثرت فيفتقر كمال حسنها الى نظمها بالترتيب ولهذا يوصف تأليف الشيخ عبد القاهر مع بلاغة مؤلفه لما لم يراع فيه حسن الترتيب بأنه

بعض بالتقدم والتأخر والأصول قواعد هذا العلم والحشو ذكر ما لا حاجة لذكره وهو قريب من التطويل وسنتكلم عليه في بابه والتعقيد مايحصل من عدم تهذيب العبارة وقوله مفتقرا الى الايضاح أي لا يزول

(قوله وضع كل شيء فى مرتبته) هذا التعريف مشكل لان الضمير فى مرتبته ان عاد على كل لزم أن يكون كل شيء فى مرتبة كل شيء فيكون الشيء موضوعا فى مرتبته ومرتبة ماسواه وهو لا يصح وان كان عائدا على شيء لزم أن تكون جميع الافراد موضوعة فى مرتبة شيء واحد وهو لا يصح أيضا وأجيب بانا نختار أن الضمير راجع لكل واضافة المرتبة للعموم لانه مفرد مضاف والمراد المراتب اللائقة بها فالمعنى وضع الاشياء فى مراتبها اللائقة بها وهو من مقابلة الجمع بالجمع فيقتضى القسمة على الآحاد فكأنه قيل وضع هذا الفرد فى مرتبته اللائقة به وهكذا وهو ظاهر وأجاب العلامة عبد الحكيم بما حاصله أن الضمير راجع لشيء والعموم المستفاد من كل يعتبر بعد ارجاع ضمير مرتبته الى شيء فالمعنى وضع شيء فى مرتبته أى شيء كان (قوله أتمها تحريرا) هذا يفيد أن غيره من الكتب موصوف بتمام التحرير وأن القسم الثالث موصوف بزيادة التمام ويرد عليه أن تمام التحرير ينافى وقوع الحشو والتطويل والتعقيد فيه وأن التمام لا يقبل الزيادة لانه نهاية الشيء وحينئذ فلا يصح التفضيل على أن اسم التفضيل انما يصاغ مما يقبل الفضل والزيادة والجواب عن الامرين أن المراد بالتمام الثابت لتلك الكتب القرب اليه مجازا والقريب الى التمام يقبل الزيادة فلا ينافى وقوع الامور الثلاثة ولا صوغ اسم التفضيل (قوله وتهذيب الكلام) أى تخليصه من الزوائد وكونه أتم بالنسبة اليها لاينافى اشتماله على الحشو والتطويل فى نفسه كما يذكر وماذكره من أن التحرير هو تهذيب الكلام فهو معنى اصطلاحى وأما فى اللغة فهو تخليص العبد من الرقية (قوله متعلق بمحذوف يفسره قوله جمعا) أى والاصل وأكثرها جمعا الاصول جمعا واعترض هذا بأنه يلزم عليه عمل المصدر محذوفا مع أنه لا يعمل محذوفا كما لا يعمل فى متقدم وأيضا ما لا يعمل لا يفسر عاملا ويجاب بأنه من باب حذف العامل لا من باب عمل المحذوف وقولهم ما لا يعمل لا يفسر عاملا قاصر على باب الاشتغال وما نحن فيه ليس منه (قوله لان معمول الخ) علة لمحذوف أى وليس متعلقا بجمعا المذكور لان معمول الخ (قوله لا يتقدم عليه) أى لانه يؤول بالموصول الحرفى وصلته ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لانه كتقديم جزء الشيء عليه فكذلك ما أول بهما لا يتقدم معموله عليه وهذا مذهب الجمهور (قوله والحق جواز ذلك) أى جواز تقديم معمول المصدر عليه فى الظروف كما هنا وهذا مذهب الرضى قال لان المؤول بالشيء لا يعطى حكمه من كل وجه ولان تقدير عامل للظرف فيه تكلف ومما يدل للجواز قوله تعالى فلما بلغ معه السعى وقوله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة واعترض العصام بأنه ليس هنا ظرف وانما هو مفعول به زيدت فيه اللام لتقوية العمل قال يس وهو من العجب العجاب لانه اشتهر كنار على علم أن الظرف والجار والمجرور اخوان يطلق كل منهما على الآخر وانهما اذا اجتمعا افترقا واذا افترقا اجتمعا كالفقير والمسكين عند الفقهاء (قوله يكفيه رائحة الفعل) أى ماله أدنى ملابسة بالفعل كالمصدر فانه يدل على الحدث وهو أحد جزأى مدلول الفعل هذا هو المراد برائحة الفعل فاندفع اعتراض ابن جماعة بأن قولهم رائحة الفعل غير صحيح لان الرائحة عرض والفعل عرض فيلزم قيام العرض بالعرض وانما كان الظرف يكفيه رائحة الفعل لان للظرف شأنا ليس لغيره لتنزله من الشيء منزلة نفسه لوقوع الشيء فيه وعدم انفكاكه عنه

هو وضع كل شيء فى مرتبته (و) لكونه (أتمها تحريرا) هو تهذيب الكلام (وأكثرها) أى أكثر الكتب (للاصول) هو متعلق بمحذوف يفسره قوله (جمعا) لان معمول المصدر لا يتقدم عليه والحق جواز ذلك فى الظروف لانها مما يكفيه رائحة الفعل

كلالى عقدا انفصم (وأتمها تحريرا) عطف على أحسن أى لما كان نفع ذلك القسم أعظم لكونه أحسن من تلك الكتب ولكونه أتم منها فى تحريره والتحرير والتهذيب والتنقيح بازالة موجبات التعقيد والخلل والتفاوت فى تمام التحرير انما هو بالنسبة الى مراتب القرب من التمام والا فبعد فرض تمام التحرير فلا تفاوت فيه حتى تصح الاتمية فيه (وأكثرها للاصول جمعا) أى لما كان نفع القسم الثالث أعظم من نفع غيره لكونه كما ذكر ولكونه أيضا أكثر تلك الكتب فى جمعه لاصول الفن وذكرنا التحرير والترتيب والجمع مجرورة (١) بالباء عند التقرير لبيان المعنى بسهولة والا فهى فى الاعراب تمييزات محولة فى الاصل عن الفاعل وقوله للاصول متعلق بمقدر دل عليه جمعا ولم يتعلق بالمذكور لان المصدر انما يعمل فى مثل هذا بتقديره بان والفعل فهو فى تأويل الموصول وصلته والموصول لا يتقدم عليه معمول صلته لكن الاصح جوازه فى الظرف لان له خصوصية التوسع لما تقرر انه كنفس الواقع فيه لشدة ارتباطه به معنى فصار لا ينفك عن عامله معنى فكأنه لم يتقدم عليه ولهذا قيل فيه ان رائحة

ما نسبه اليه من التعقيد وتبعد ارادة كتابه الايضاح لانه انما صنفه وسماه بالايضاح بعد هذا المختصر وأيضا هو يريد ذكر الحامل على التلخيص فلو أراد أن المفتاح محتاج لكتاب الايضاح لما ناسب قوله

---

(١) قوله بالباء كذا فى الاصول وصوابه بفى فانها الموجودة فى تقريره كما يرى كتبه مصححه

(قوله ولكن كان الخ) هذا استدراك على وصف القسم الثالث بالأوصاف السابقة وذلك أنه لما وصفه بالأوصاف السابقة توهم انه مصون عن الحشو والتطويل والتعقيد فرفع هذا التوهم بقوله ولكن الخ (قوله هو الزائد المستغنى عنه) أى اللفظ الزائد فى الكلام المستغنى عنه فى أداء المراد سواء كان لفائدة أم لا كان متعينا أم لا كما فى قوله كذبا ومينا (قوله والتطويل) هو مصدر بمعنى اسم المفعول لأن المراد به الكلام الزائد على أصل المراد المستغنى عنه بلا فائدة وقول الشارح وهو الزيادة المراد بها الزائد أو فى الكلام حذف مضاف أى ذو الزيادة ثم ان فى كلام الشارح احتباكا حيث حذف من كل قيدا أثبته فى الآخر فحذف من الحشو قوله على أصل المراد لذكره فى التطويل وحذف من التطويل المستغنى عنه لذكره فى الحشو (قوله وستعرف الفرق بينهما) أى الفرق المعتد به والا فالتفسير الذى ذكره يؤخذ منه فرق أيضا لانه يقتضى أن يكون بينهما العموم والخصوص المطلق وذلك لأنه قيد التطويل بكونه لغير فائدة وأطلق فى الحشو فيجتمعان فى زائد لا لفائدة وينفرد الحشو فى زائد لفائدة وحاصل الفرق الآتى أن الحشو هو اللفظ الزائد المتعين زيادته كقوله

وأعلم علم اليوم والامس قبله * ولكننى عن علم ما فى غد عمى

فلفظ قبله زائد قطعا فهو حشو والتطويل هو الزائد على أصل المراد مع عدم تعينه كما فى قوله

وقددت الاديم لراهشيه
وألفى قولها كذبا ومينا

فالكذب والمين بمعنى واحد فأحدهما زائد لا بعينه وهذا الفرق الآتى يقتضى أن يكون بينهما التباين وماذكره الشارح هنا فرق بينهما بحسب اللغة وما يأتى فرق بحسب ما وقع عليه اصطلاح أهل هذا الفن (قوله وهو كون الكلام مغلقا الخ) أشار بذلك الى أن التعقيد هنا مصدر المبنى للمفعول أى عقد الكلام لأجل أن يكون وصفا للكتاب وأما التعقيد بمعنى جعل الكلام معقدا الذى هو مصدر المبنى للفاعل فهو وصف للفاعل ولا تحسن ارادته هنا وأورد على الشارح أن التطويل وكذا الحشو ليسا وصفين للكتاب اذا جعلا مصدرى المبنى للفاعل بل اذا جعلا مصدرى المبنى المفعول فكان ينبغى التأويل فيهما أيضا ليكونا وصفين للكتاب الا أن يقال انه ترك التأويل فيهما اتكالا على المقايسة أو ترك ذلك استغناء بتفسيرهما السابق لانه قد فسر كلا منهما باللفظ الزائد وهذا يفيد حملهما على المحشو والمطول به وان المصدر بمعنى اسم المفعول لا أنه باق على مصدريته حتى يحتاج الى أن يؤولهما بما أول به التعقيد ثم ان كون الكلام مغلقا اما بسبب خلل فى اللفظ وهو التعقيد اللفظى أو خلل فى الانتقال وهو التعقيد المعنوى أو بسبب ضعف التأليف لأن مخالفة النحو فى الكلام توجب صعوبة فهم المراد بالنسبة لمن تتبع قواعد الاعراب فالتعقيد هنا فى كلام المصنف شامل لضعف التأليف بخلافه فيما يأتى فانه خاص بالامرين الاولين بدليل عطف ضعف التأليف عليه كما أفاده الحفيد (قوله خبر بعد خبر) أى بناء على جواز تعدد خبر الناسخ وانما سكت عن جعله حالا من ضمير غير مصون لان الخبرية أظهر وأقرب لانه يوهم أن مغايرته للمصون مشروطة بملاحظة قبوله للاختصار مع انه ليس كذلك فانه فى نفسه مغاير للمصون وان لم يلاحظ ذلك فيكون أدعى للقدوم على اختصاره وما قيل فى قابلا من الاعراب يقال فى مفتقرا واختار فى جانب الاختصار التعبير بقابلا وفى جانب الايضاح والتجريد التعبير بمفتقرا اشارة الى أن الاهتمام

صنفت (ولكن كان) أى القسم الثالث (غير مصون) أى غير محفوظ (عن الحشو) وهو الزائد المستغنى عنه (والتطويل) وهو الزيادة على أصل المراد بلا فائدة وستعرف الفرق بينهما فى بحث الاطناب (والتعقيد) وهو كون الكلام مغلقا لا يظهر معناه بسهولة (قابلا) خبر بعد خبر أى كان قابلا (للاختصار) لما فيه من التطويل (مفتقرا) أى محتاجا (الى الايضاح) لما فيه من التعقيد

الفعل تكفى فى عمله (ولكن) ذلك القسم الثالث مع كونه موصوفا بما تقدم المقتضى للاستغناء به عن تأليف آخر فى معناه فيه عيوب أخرى تقتضى الحاجة الى تأليف آخر فى معناه محرر من تلك العيوب وهى أن ذلك القسم (كان غير مصون) أى غير محفوظ (من الحشو) وهو الزائد المستغنى عنه مع تعينه كقوله * وأعلم علم اليوم والامس قبله * فقوله قبله يتعين للزيادة وهو غير محتاج اليه ويأتى ان شاء الله تعالى ان فيه قسمين مفسد وغير مفسد (و) من (التطويل) وهو الزائد بلا فائدة من غير أن يتعين كقوله * وألفى قولها كذبا ومينا * والكذب والمين بمعنى واحد فأيهما أسقط صح المعنى مع الآخر فلم يتعين أحدهما للزيادة فالفرق بين الحشو والتطويل التعين وعدمه مع كون الحشو قد يعرض فيه لتعينه افساد المعنى وسيأتى ما فى ذلك ان شاء الله تعالى (و) من (التعقيد) والتعقيد الذى يتصف به الكلام وهو المراد هنا هو كون الكلام معقدا أى مغلقا لا ينفهم الا بتكليف وهو على ما يأتى ان شاء الله تعالى قسمان معنوى ولفظى وأما الذى يتصف به المتكلم فهو جعل الكلام كذلك (قابلا للاختصار) بازالة ما فيه من التطويل (مفتقرا الى الايضاح) أى محتاجا الى ازالة تعقيده ليتضح معناه

مختصرا ووصف التلخيص بكونه مختصرا لا ينفى أن يحصل به الايضاح فقد يحصل من تقصير العبارة وضوح لا يحصل بتطويلها وقوله والتجريد يعود الى الحشو وقوله الاختصار يعود الى التطويل

بالاختصار دون الاهتمام بالايضاح والتجريد فالتحرز عنهما أهم من التحرز عنه (قوله عمافيه) لم يقل لمافيه على طريقة ماقبله اذ لا يعلم حينئذ أن المجرد عنه ماذا بخلاف ماقبله فلا يلزم فيه مثل ذلك ولم يرتب النشر على نمط اللف لاجل السجع (قوله ألفت مختصرا) لم يقل اختصرته مع أنه أخصر اشارة الى أنه ليس مطمح نظره اختصار القسم الثالث لأمر دعاه اليه بل تأليف مختصر يتضمن مافيه مما يحتاج اليه و يخلو عما يستغنى عنه وأيضا تعبيره باختصرته يقتضى أن مافى هذا المختصر فى القسم الثالث وليس للمصنف الا مجرد الاختصار مع أن له غير الاختصار التجريد والايضاح و بعض اجتهادات له مخالفة لمذهب السكاكى (قوله يتضمن مافيه الخ) اشارة الى أنه مختصر جامع ثم ان المراد بتضمن مافى القسم الثالث من القواعد تضمنه معظم مافيه منها فلا يرد عدم تضمنه المباحث المذكورة فى علم الجدل والاستدلال وعلمى العروض والقوافى ودفع المطاعن عن القرآن لأن المباحث لواحق لعلمى المعانى والبيان (قوله وهى حكم) كان الاولى وهو حكم لان الضمير اذا وقع بين مرجع وخبر مختلفين بالتذكير والتأنيث فالاولى مراعاة الخبر لانه محط الفائدة وقوله حكم يطلق الحكم على المحكوم به وعلى النسبة الحكمية وعلى الايقاع والانتزاع أعنى ادراك أن النسبة واقعة أو ليست

بواقعة المسمى ذلك عند المناطقة بالتصديق والمراد هنا القضية الدالة على النسبة الحكمية من اطلاق اسم المدلول وارادة الدال فساوى قول غيره قضية كلية ان قلت هذا مجاز وهو لا يدخل التعاريف قلت هذا مجاز مشهور أو أن هذا ضابط لا تعريف على أن بعضهم ذكر أن الحكم يطلق على القضية نفسها اطلاقا حقيقيا عرفيا كاطلاقه على ماص وقولهم كلية أى محكوم فيها على كل فرد من أفراد موضوعها أو المراد موضوعها كلى وقوله ينطبق الخ هذا القيد على الثانى ليس لبيان الواقع بل للاحتراز عن القضية الطبيعية نحو الانسان نوع والحيوان جنس فان المحكوم

عليه بالنوعية أو الجنسية الماهية الكلية بقطع النظر عن الانطباق على الجزئيات بخلافه على الاول فانه لبيان الواقع والاحتراز عن الطبيعية بقوله كلية والمراد بالانطباق الاشتمال واعترض بأن الجزئيات انما تضاف للكلى المفرد لا للقضية الكلية والذى يضاف اليها انما هو الفروع وهى القضايا التى تحت تلك القضية الكلية بأن يحكم بمحمولها على جزئيات موضوعها وأجيب بأنه استعار الجزئيات للفروع بجامع الاندراج فى الجملة أو أن فى العبارة حذف مضاف أى على جميع جزئيات موضوعه أو أن فى العبارة استخداما فأطلق الحكم أولا بمعنى القضية وأعاد عليه الضمير بمعنى المحكوم عليه ولا شك أن المحكوم عليه وهو الموضوع أمر كلى تحته جزئيات وعلى هذا فلا حذف أصلا كذا قالوا قال العلامة عبد الحكيم وهذه تكلفات لا تليق بمقام التعريفات وان ذهب اليه الجم الغفير فالاولى أن يقال قوله حكم كلى أى ذى كلى فان كلية الحكم بكون المحكوم عليه كليا والضمير فى ينطبق وجزئياته راجع الى الكلى ومعنى انطباقه صدقه عليه وهو احتراز عن القضية الطبيعية (قوله ليتعرف الخ) اللام للغاية والعاقبة أى ان غاية ذلك الانطباق وثمرته

(و) الى (التجريد) عما فيه من الحشو (ألفت) جواب لما (مختصرا يتضمن مافيه) أى فى القسم الثالث (من القواعد) جمع قاعدة وهى حكم كلى ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف أحكامها منه كقولنا كل حكم منكر يجب توكيده (و يشتمل

(و) مفتقرا الى (التجريد) بازالة مافيه من الحشو فقوله قابلا مفتقرا خبر إن بعد خبر وقد تبين أن فى كلامه النشر المخلوط ولو أتى بالمرتب لقال مفتقرا الى التجريد مقابلا للاختصار مفتقرا الى الايضاح ولكن صنيعه أسد لان الايضاح بازالة التعقيد والتجريد بازالة الحشو يشتركان فى الافتقار اليهما لأن ضد كل منهما عيب تجب ازالته فناسب التعبير فى جانبهما بالافتقار والاختصار بازالة التطويل ليس فى منزلة الافتقار اليه اذ ليس ضده بعيب تجب إزالته ولكونه أقرب من الآخرين قدمه فى الذكر كما يقدم الأيسر ليتفرغ الى الاهم وأخرهما مجموعين فيما يشتركان فيه وهو الافتقار اليهما لان ضدهما من العيوب (ألفت) كتابا (مختصرا) هذا جواب قوله لما كان علم البلاغة الخ أى لما كان علم البلاغة رفيع الرتبة والقسم الثالث أحسن مصنفاته فيما تقدم وفيه التطويل والتعقيد والحشو احتيج الى كتاب يزيل مافيه فألفت مختصرا (يتضمن) ذلك المختصر أى يشتمل على (مافيه) أى فى القسم الثالث (من القواعد) جمع قاعدة وهى الضابط والمراد به قضية تتضمن حكما كليا يشمل بعمومه جميع الجزئيات والمراد بالجزئيات هنا القضايا التى موضوعاتها مشمولة لموضوع القاعدة الكلية وذلك كقولنا بالنسبة الى هذا الفن كل حكم منكر يجب توكيده فان هذا يشمل الحكم الذى هو ثبوت القيام لزيد عند انكار عمرو فيثبت له حكم القاعدة وهو أنه يجب توكيده فيقال ان زيدا لقائم (و يشتمل) ذلك المختصر

ففيه لف ونشر غير مرتب ص (ألفت مختصرا يتضمن ما فيه من القواعد و يشتمل

تلك المعرفة وليست التعليل لان الانطباق لا يعلل بالمعرفة بل الامر بالعكس أى أن الانطباق يكون علة للمعرفة وذلك لان الانطباق أمر ذاتى للقضية فلا يعلل بشىء والمعرفة لأحكام الجزئيات من القضية أمر عارض لها وكيفية معرفة أحكام جزئيات الموضوع منها أن تأتى بقضية سهلة الحصول لكون موضوعها جزئيات من جزئيات موضوع القاعدة ومحمولها نفس موضوع القاعدة وتجعل هذه القضية السهلة الحصول صغرى وتجعل القاعدة كبرى لهذه الصغرى فينتظم قياس من الشكل الاول منتج للمطلوب كأن يقال ثبوت القيام لزيد حكم منكر وكل حكم منكر يجب توكيده فثبوت القيام لزيد يجب توكيده ولما كانت معرفة أحكام الجزئيات من القاعدة فيها كلفة للاحتياج الى شىء آخر (١) اليها عبر بقوله ليتعرف ولم يعبر بيعرف بقى شىء آخر وهو أن القاعدة يتعرف منها أحكام الجزئيات والشاهد جزئى من جزئيات القاعدة فيكون متوقفا عليها والشاهد مثبت لها فتكون متوقفة عليه فيلزم الدور وأجاب بعضهم بمنع توقف الشاهد على القاعدة وانما هو متوقف على الوثوق به فيقال التوكيد فى جواب المنكر فى قوله تعالى انا أرسلنا نوحا سمع من الوثوق به وكل ما سمع من الوثوق به فهو مستحسن فى البلاغة فالتوكيد فى جواب المنكر فى هذه الآية مستحسن فى البلاغة ورد هذا الجواب بأنه مبطل للعموم فى قولهم فى تعريف القاعدة على جميع جزئياته (٥٨) فالاولى فى الجواب أن يقال ان توقف القواعد على الشواهد بالنسبة للمجتهدين المستنبطين للقواعد وتوقف الشاهد على القاعدة بالنسبة لغيرهم لأنهم هم الذين يريدون تعرف أحكام الجزئيات وحينئذ فالعموم باق على حاله (قوله على ما يحتاج اليه من الامثلة والشواهد) أى لا على ما يستغنى عنه منها والا كان حشوا وتطويلا وفى هذا اشارة الى أن القسم الثالث فيه أمثلة وشواهد مستغنى عنها (قوله فهى أخص) أى باعتبار الصلاحية أى أن كل ما صلح أن يكون شاهدا صلح أن يكون مثالا من غير عكس وسر ذلك أن الشاهد لا بد أن يكون من كلام من يعتمد بعربيته بخلاف المثال فبينهما العموم والخصوص المطلق لا باعتبار الاثبات والايضاح لأن هذا خارج عن حقيقة الامثلة والشواهد لان الجزئى لا يلزم أن يكون مذكورا بعد القاعدة فضلا عن كونه مثالا أو شاهدا فكونه مذكورا للايضاح أو للاثبات عارض مفارق لا يمكن اعتباره فى حقيقتهما وحينئذ فلا ينبنى عليه أخذ النسبة بينهما ولئن سلمنا دخول ذلك فى مفهوميهما الا انه الجزئى من حيث انه جزئى لا يكون الاثبات ولا الايضاح داخلا فى مفهومه ومن حيث انه مثال أو شاهد يكون الاثبات والايضاح داخلا فيه فلا ينتج العموم والخصوص المطلق بل يكون بينهما اما التباين الكلى لانه قد اعتبر فى كل غير ما اعتبر فى الآخر أو التباين الجزئى وهو العموم والخصوص الوجهى بأن يقال المثال ما قصد به الايضاح أريد معه الاثبات أم لا والشاهد ما قصد به الاثبات أريد معه الايضاح أم لا ان قلت يعمم فى الاول دون الثانى بأن يقال الشاهد جزئى يذكر للاثبات ليس الا قلنا قال العلامة يس التعميم فى الاول دون الثانى تحكم لانه لا دليل عليه (قوله ولم آل) عطف على ألفت ويجوز أن يكون حالا من فاعله وأصل آل أألو بهمزتين الاولى للمتكلم والثانية فاء الكلمة فقلبت الهمزة الثانية ألفا وفاء بقاعدة أنه اذا اجتمع همزتان فى أول كلمة والثانية منهما ساكنة فانها تقلب مدة من جنس حركة التى قبلها وحذفت الواو للجازم لانه معتل وماضيه ألا يألو وأصل ألا ألو كنصر تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا (قوله من الالو) بفتح الهمزة وسكون اللام كالنصر أو بضم الهمزة واللام كالعنق على ما فى القاموس (قوله وهو التقصير) أى

على ما يحتاج اليه من الامثلة) وهى الجزئيات المذكورة لايضاح القواعد (والشواهد) وهى الجزئيات المذكورة لاثبات القواعد فهى أخص من الامثلة (ولم آل) من الالو وهو التقصير (جهدا)

(على ما يحتاج اليه من الامثلة والشواهد) والفرق بين المثال والشاهد أن المثال لا يشترط فيه كونه صادرا ممن يستدل بكلامه والشاهد يشترط فيه كونه صادرا ممن يوثق بعربيته ويستدل بكلامه فلهذا كان الاول أعم من الثانى وانما افترقا بما ذكر لان الغرض من الأمثلة ايضاح القاعدة لتتصور فصح بكل كلام والغرض من الشاهد تقريرها وتثبيتها فلا يصح الا من كلام من يستشهد به ويلزم من التقرير التام الايضاح دون العكس (ولم آل) فعل مضارع مجزوم بحذف الواو اذ هو من الالو وهو التقصير فضمن معنى المنع فمعناه لم أمنعك (جهدا) بضم الجيم وفتحها حذف المفعول الاول وذكر الثانى

على ما يحتاج اليه من الأمثلة والشواهد) ش يشير الى هذا المختصر وقوله ما فيه أى ما فى المفتاح ويحتاج ان كان مبنيا للفاعل فالضمير يعود على هذا المختصر أو على المفتاح والشواهد ما كان من كلام من يستدل بقوله من كتاب وسنة وقول العرب والامثلة أعم من ذلك وأتى بالتضمن فى القواعد والاشتمال فى الامثلة والشواهد لان ما هو فى ضمن الشىء كالحقير بالنسبة اليه فقصد أن يجعل أعظم ما فى المفتاح وهو قواعده فى ضمن كتابه وجعل ما زيد من أمثلة وشواهد مشتملا عليه تفخيما له أيضا فان المضمن جزء من المتضمن فقصد أن القواعد متضمنته لأنها أجزاء الكتاب والامثلة لما لم تكن ركنا من موضوع الكتاب جعل مشتملا عليها فان الشىء قد يشتمل على ما هو زائد على أجزائه الاصلية ص (ولم آل جهدا

---

(١) اليها كذا فى الأصل ولعل هنا سقطا حرر كتبه مصححه

التوانى فالتقصير من قصر عن الشئ توانى عنه لامن قصر عن الشئ بمعنى انتهى أو عجز عنه ثم ان تفسير الشارح الالو بالتقصير بيان لمعناه فى أصل اللغة وأما كونه بمعنى المنع فمجاز وانما حمل الشارح كلام المصنف على المعنى المجازى حيث قال واستعمل الالو الخ لأن آل بمعنى أقصر فعل لازم فجهدا الواقع بعده امانصب على التمييز أى من جهة الاجتهاد أو على الحال أى حال كونى مجتهدا أو على نزع الخافض أى فى اجتهادى والأول باطل اذ لا ابهام فى نسبة التقصير الى الفاعل ولا يصح جعله محولا عن الفاعل لأن الأصل فى المحول أن يكون الاسناد اليه حقيقيا وهنا مجازى وأما الثانى والثالث فبعيدان لأن مجئ المصدر حالا سماعى وكذلك النصب على نزع الخافض وحينئذ فجعل آل فى كلام المصنف بمعنى أقصر بعيد فلذا عدل عنه الشارح الى المعنى المجازى (قوله وقد استعمل الخ) أى على طريق التضمين فقد ضمن آل معنى أمنع المتعدى لاثنين أو استعير الالو بمعنى التقصير للمنع بعد تشبيهه به واشتق من الالو آل بمعنى أمنع على طريق الاستعارة التبعية فقوله وقد استعمل الخ اضراب عما تقدم الذى هو المعنى الحقيقى اشارة الى أن المراد من الالو هنا معناه المجازى وهو المنع لما قلناه ولاشتهاره فيه والمجاز المشهور مقدم على الحقيقة الغير المشهورة عند بعض الاصوليين (قوله وحذف الخ) عطف على محذوف أى واستعمله المصنف هنا كذلك وحذف الخ والمراد بالحذف هنا لازمه وهو الترك فلا يقال إن الحذف يقتضى ذكر الشئ أولا فيقتضى أن المصنف قد ذكر المفعول الأول ثم حذفه بعد ذلك وليس كذلك وانما حذف (٥٩) المصنف المفعول الأول وهو الكاف لكونه غير مقصود بخصوصه فحذف للعموم لان المعنى لم أمنع أحدا فان قلت لم لا يجوز أن يكون آل فى كلام المصنف متعديا لمفعول واحد لتضمينه معنى أترك أو التجوز بالالو عنه فى تحقيقه ولا يكون فى الكلام حذف على ما هو الأصل قلت المانع من ذلك أمران الأول اشتهار استعمال الالو بمعنى المنع وعدم اشتهار استعماله بمعنى الترك الثانى أنه لو كان الالو هنا بمعنى الترك لكان المعنى لم أترك اجتهادى فى تحقيقه بل اجتهدت فيه وهذا لا يفيد أنه بذل كل الاجتهاد فى ذلك وهذا خلاف المقصود إذ المقصود أنه بذل كل الجهد فى تحقيقه وهذا انما يفيده جعل آل بمعنى أمنع تأمل (قوله لم أمنعك) الخطاب لغير معين أى لم أمنع أحدا اجتهادى فى تحقيقه بل بذلت وسعى وطاقتى فى ذلك (قوله فى تحقيقه) متعلق بلم آل باعتبار أن معناه بذلت وسعى لا بجهدا لعدم جزالة المعنى كذا قال بعضهم وتأمله (قوله فى تحقيقه) أى المختصر وفيه أن التحقيق هو اثبات المسئلة بالدليل والمختصر ألفاظ لا تثبت بدليل اذ الذى يثبت به انما هو المعانى وأجيب بأن فى الكلام حذف مضاف أى فى تحقيق مدلوله فالتحقيق من أوصاف المعانى كما أن التهذيب من أوصاف اللفظ لأنه تخليص اللفظ من الحشو (قوله أى أخذا) التناول فى الأصل مد اليد لأخذ الشئ أريد به هنا لازمه وهو الأخذ فهو من اطلاق اسم الملزوم وارادة اللازم والمراد بالأخذ هنا اختيار النفس للمسائل أى ان اختيار الشخص للمسائل المرتبة من هذا المختصر أقرب من اختياره لها من القسم الثالث بمعنى أنه يميل الى أخذها منه أكثر لكونه جعل مسائله وفصوله فى رتب هى منها أسهل أخذا من مسائل القسم الثالث لكونها يستعان ببعضها على فهم بعض وينبنى ادراك بعضها على ادراك بعض أو المراد بالتناول الأخذ للمعانى من الألفاظ المرتبة أى ان أخذ الشخص للمعانى من الألفاظ المرتبة من هذا المختصر أقرب من أخذها من الألفاظ المرتبة من القسم الثالث (قوله اضافة المصدر) أى أضيف اضافة المصدر أو وهذه الاضافة اضافة المصدر فهو اما منصوب على المفعولية المطلقة أو مرفوع خبر لمحذوف وقدم اضافته الى الفاعل على

أى اجتهادا وقد استعمل الألو فى قولهم لا آلوك جهدا متعديا الى مفعولين وحذف المفعول الأول ههنا والمعنى لم أمنعك جهدا (فى تحقيقه) أى المختصر (وتهذيبه) أى تنقيحه (ورتبته) أى المختصر (ترتيبا أقرب تناولا) أى أخذا (من ترتيبه) أى من ترتيب السكاكى أو القسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل أو المفعول (ولم أبالغ فى اختصار لفظه تقريبا) مفعول له

وهو جهدا و يحتمل أن يكون على بابه فينتصب جهدا باسقاط الخافض أى لم أقصر فى جهدى أى اجتهادى وجدى وقوله (فى تحقيقه وتهذيبه) متعلق بجهدا أى لم أترك شيئا من اجتهادى فى تحقيق هذا المختصر أى تنقيحه عما لا ينبغى من الفساد معنى ولفظا (ورتبته) أى هذا المختصر (ترتيبا أقرب تناولا من ترتيبه) أى وجعلت مسائله وفصوله فى رتب هى فيها أسهل أخذا لكونها يستعان ببعضها على فهم بعض وينبنى إدراك بعضها على إدراك بعض من ترتيب السكاكى للقسم الثالث ولا شك أن الترتيب ان كان على الوجه المذكور كان المرتب أسهل أخذا مما لم يكن كذلك (ولم أبالغ فى اختصار لفظه) أى المختصر بل ارتكبت فى الاختصار طريق الاعتدال (تقريبا

فى تحقيقه وتهذيبه ورتبته ترتيبا أقرب تناولا من ترتيبه) ش لم آل له استعمالان أحدهما لم أقصر والثانى لم أمنع نفسى جهدا ومنه قوله عز وجل لا يألونكم خبالا وعلى الأول لا يكون جهدا مفعولا والضمير فى قوله من ترتيبه يعود على المفتاح ويحتمل عوده عليه وعلى هذا الكتاب وهو أقرب ص (ولم أبالغ فى اختصار لفظه تقريبا

اضافته لمفعول لما تقرر فى كتب النحو من أن الأول أكثر وأولى (قوله لما تضمنه) أى معمول لما تضمنه الخ أى فهو علة لذلك المتضمن بالفتح أى وليس علة للنفى لأن المفعول له هو ما فعل لأجله الفعل وعدم المبالغة ليس بفعل ولا للمنفى وهو المبالغة لأنه ينحل المعنى أن المبالغة فى اختصار لفظه لأجل التقريب منتفية فيقتضى أن المبالغة فى اختصار لفظه لغير التقريب كسهولة الحفظ حاصلة وليس

لما تضمنه معنى لم أبالغ أى تركت المبالغة فى الاختصار تقريبا (لتعاطيه) أى تناوله (وطلبا لتسهيل فهمه على طالبه)

لتعاطيه) أى انتفت منى المبالغة فى الاختصار لاجل قصد التقريب الى الافهام عند تعاطيه بالمدارسة فالتقريب علة للانتفاء المفهوم من قوله لم لا علة لأبالغ لأنه يصير المعنى حينئذ أن المبالغة الكائنة لأجل التقريب انتفت منى ولا ينافى ذلك وجود مبالغة كائنة لغير التقريب وليس هذا المعنى مرادا هنا (وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه)

لتعاطيه وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه) ش يعنى بذلك أن الكلام إذ بولغ فى اختصاره صعب دركه واستغلقت ألفاظه فلذلك لم يبالغ فى اختصاره بل جعله وسطا بق فى كلام المصنف بحث وهو أن قوله تقريبا وطلبا لا يستقيم أن يكون معمولا لأبالغ مجردا عن النفى لعدم ملاءمته له فهو كقولك لم أضرب زيدا إكرامًا له فهو مفعول له بعد تقدير دخول النفى عليه والمشهور فى مثل ذلك خلافه كقوله تعالى ولا تأكلوها إسرافا وبدارا ولو جاء على ما ذكره المصنف لقال صيانة وحفظا وكذلك ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق فالقياس أن يقول على هذا لم أبالغ فى اختصاره إبعادا له على أن الأسلوب الذى استعمله يستعمله الناس كثيرا وهو أحسن من جهة أن فيه نفى ذلك بكل تقدير بخلاف اعتبار الفعل مقطوعا عن النفى فانه يقتضى النفى بقيد وهذا البحث لم يزل يدور فى خلدى ثم رأيت ابن الحاجب ذكره فى أماليه فقال فى قوله تعالى ما أنت بنعمة ربك بمجنون اذا قلت ما ضربته للتأديب فان أردت نفى ضرب معلل فاللام متعلقة بضربت ولم تنف الاضربا مخصوصا وان أردت نفى الضرب مطلقا فاللام متعلقة بالنفى والمعنى أن انتفاء الضرب كان من التأديب لان بعض الناس قد يؤدب بترك الضرب ولا يستبعد تعلق الجار بالحرف الذى فيه معنى النفى لجواز قولهم ما أكرمته لتأديبه وما أهنته للاحسان اليه وانما يتعلق بما فى الحرف من معنى أنفى وقوله تعالى ما أنت بنعمة ربك بمجنون لو علق به لكان المراد نفى جنون من نعمة الله وهو غير مستقيم لان الجنون ليس من نعمة الله ولانه انما أريد نفى الجنون مطلقا فتحقق أن المعنى انتفى عنك الجنون مطلقا بنعمة الله وعلى هذا يحكم فى التعلق فان صح تعلقه بالفعل والا علق بالحرف وعلى هذا قوله تعالى ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم معناه فى أن تبتغوا فهى متعلقة بجناح المعنى أن الجناح فى ابتغاء التجارة منتف وتعلقه بليس بعيد لانهم يريدون نفى الجناح مطلقا ويجعل ابتغاء التجارة ظرفا للنفى فهذا يبعد أن يكون متعلقا انتهى وحاصله ما قلناه وأن الأصل التعلق بالفعل من غير نظر الى النفى وقول ابن الحاجب التعلق بليس بعيد لعله يريد التعلق المعنوى والا فالراجح أن ليس لا يتعلق بها الجار والمجرور لفظا وقال ابن الحاجب أيضا فى شرح خطبة المفصل فى قول الزمخشرى (١) لا يبعدون منابذة وزيغا هو نصب على المفعول لأجله لما تضمنه معنى لا يبعدون كأنه قيل يقربون منهم لأجل المنابذة أو اتقى بعدهم لأجل المنابذة لا يبعدون لانه يفسد المعنى ثم رأيت للوالد فى بعض التعاليق نحو كلامه الأول وقال الذى تقتضيه صناعة العربية التعليق بالفعل الصريح ثم ذكر الاحتمال الآخر وذكر له مأخذين أحدهما ما ذكره ابن الحاجب من تعلقه بفعل دل عليه حرف النفى قال كما يفعله بعض النحاة والزمخشرى فى بعض المواضع والثانى أنه قد يؤخذ الفعل بقيد كونه منتفيا

هذا المعنى بمراد لان المراد نفى المبالغة فى الاختصار مطلقا وانما كان المعنى ما ذكر على جعله متعلقا بأبالغ لان النفى اذا دخل على كلام فيه قيد شأنه أن يكون النفى فيه موجها الى القيد مع بقاء أصل الفعل ثم إن ظاهره أن العمل لما تضمنه المعنى وهو الترك وليس كذلك وانما العمل للفعل الدال عليه وهو تركت فالكلام على حذف مضاف أى معمول لدال ما تضمنه معنى لم أبالغ ثم ان هذا الكلام يحتمل أن يكون اشارة الى أن العمل انما هو لذلك الفعل وأنه اذا جعل العمل لمعنى حرف النفى وجب تأويل النفى بفعل مثبت يصلح للتعليل وهو الظاهر ويحتمل أن يكون اشارة الى أن العمل لحرف النفى باعتبار ما يستفاد منه وما ذكره بيان لعمل حرف النفى وأن القيد له وتوضيح لحاصل المعنى وانما أدرج الشارح المعنى للاشارة الى أن ترك المبالغة ليس عين معنى لم أبالغ لوجوب تغاير المتضمن والمتضمن ولو لم يذكر المعنى لصح أيضا لأن اللفظ يتضمن معناه فيتضمن ما يتضمنه لأن متضمن المتضمن لشىء متضمن لذلك الشىء لكن يصير الكلام خاليا عن افادة أن ترك المبالغة ليس عين معنى لم أبالغ وانما كان معنى لم أبالغ متضمنا ومستلزما للترك لأن معنى قوله لم أبالغ نفى المبالغة ويلزمه تركها (قوله وطلبا الخ) إن قلت هذا عين ما قبله فلا حاجة له

---

(١) عبارة المفصل لا يبعدون عن الشعوبية منابذة للحق الأبلج وزيغا عن سواء المنهج كتبه مصححه

والضابر لمختصر وفى وصف مؤلفه بأنه مختصر منقح سهل المأخذ تعريض

أى انتفت المبالغة فى الاختصار لما تقدم وانتفت لاجل الطلب والحرص على تسهيل فهم المختصر على الطالبين لفهمه فان المبالغة فى الاختصار مما يوجب صعوبة الفهم وصعوبة الفهم مما يوجب منافرة الكتاب فيترك تعاطيه وتداوله وقد وصف المصنف كتابه بأنه مهذب سهل المأخذ مع الاختصار وفى ذلك تعريض بأن لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما للسكاكى قال فى المطول ولعمرى لقد أفرط المصنف فى وصف القسم الثالث بأن فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا تصريحا أولا يعنى فى قوله ولكن كان غير مصون الخ وتلويحا ثانيا

منتفيا قلت والذى تلخص فى ذلك على التحقيق أنه اذا ورد شىء من تعليقات الفعل اللفظية أو المعنوية بعد النفى فالاصل تعلقه بالفعل المنفى لا بالنفى الا أن يقوم دليل على تعلقه بالنفى فيتعلق به على أحد المأخذين السابقين والذى يترجح للمأخذ الثانى الذى ذكره الوالد لا ما ذكره ابن الحاجب لان عمل معانى الحروف لا يساعد عليه أكثر النحاة ثم لينتبه الى أن هذين الاحتمالين يأتيان فى كثير من تعلقات الفعل فيأتى ذلك فى المفعول له تقول ماضربته اهانة اذا أردت التعليق بالفعل الصريح وتقييد النفى وتقول ماضربته اكراما اذا أردت تعليل انتفاء الضرب مطلقا وتقول ماضربته لأكرمه وماضربته لأهينه وتقول فى الحال ماضربته مصلوبا اذا أردت وقوع الضرب فى غير حال الصلب وماضربته مكرها اذا أردت ترك الضرب وتقول فى الغاية لاأضربه حتى يموت اذا أردت أنك تضربه ضربا لا يموت منه فالضرب حتى يموت منتف لا مطلق الضرب وتقول لاأضربه حتى يسىء فانتفاء الضرب مطلقا قبل الاساءة حاصل وكذلك الى أن يموت والى أن يسىء (١) وتقول فى الاستثناء لا يقوم القوم الا زيدا والمعنى أن قيام القوم غير زيد منتف إما بقيام الجمع أو بقيامه ولا يقوم القوم الا زيدا بمعنى قيامه أى انتفى قيام غير زيد وتقول ماضربته حقا اذا أردت تأكيد عدم الضرب وماضربته حقا اذا أردت نفى الضرب المؤكد وتقول فى الظرف لا أحب زيدا اليوم والمعنى أن انتفاء المحبة المستمرة وقع اليوم ولا أحبه اليوم بمعنى أن محبتك له فى هذا اليوم هى المنتفية وتقول فى المفعول معه ماسرت والنيل اذا أردت انتفاء مصاحبة النيل وتقول ماسرت والكسل اذا أردت انتفاء السير مطلقا بمصاحبة الكسل وتقول فى الجار والمجرور ماضربت زيدا عن بغضه أو كراهته اذا أردت التعليق بالصريح وان تردد قلت ماضربت زيدا عن محبة أو من محبته وقد ظفرت من القرآن العظيم بأمثلة لذلك مع بعضها ما تصرفه قطعا الى الفعل ومع بعضها ما تصرفه الى الانتفاء قال تعالى لا ظلم اليوم فاليوم ظرف الظلم وليس المعنى ان ذلك اليوم وقع فيه الحكم بانتفاء كل ظلم ذلك اليوم وغيره وعكسه قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم ليس معناه نفى تثريب ذلك اليوم فقط بل انه وقع فى ذلك اليوم انتفاء كل تثريب وقال تعالى فان طلقها فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره فلاشك أن الحل منتف من الطلاق الى النكاح والمعنى أن انتفاء الحل الى النكاح حاصل وليس المراد انتفاء الحل المغيا فيلزم الحل بعد الطلاق لا الى تلك الغاية وكذلك حتى يميز الخبيث من الطيب وكذلك ولا تقربوهن حتى يطهرن وكذلك حتى تعلموا ما تقولون حتى يبلغ الهدى محله نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وقد كثر فى حتى دون غيرها وكذلك قوله تعالى وما قتلوه يقينا أى انتفى قتله يقينا هذا أحسن ما قيل فيه وأما الوارد على الاصل فكثير قال تعالى وما فعلته عن أمرى فعن أمرى يتعلق بفعلته لا بالانتفاء لان الواقع أنه فعله وقال تعالى لا يسألون الناس الحافا وقال تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة وقال تعالى ولا تولوا عنه وأنتم تسمعون فان قلت تجويز الامرين يوقع فى إلباس قلت سبق أن الاصل أحدهما فلا الباس على انه يجوز أن تقول زيد لا يقوم ويقصد مريد العطف على يقوم تارة وعلى لا يقوم أخرى وهما معنيان متنافيان قال تعالى

قلت أما أولا فقد يمنع ذلك اذ لا يلزم من قرب تناوله فهمه اذ قد يقرب ما هو فى غاية الصعوبة ولا يصل الى السهولة فان فى مجرد تقليل الصعوبة تقريبا لا يقال فكان ينبغى أن يستغنى بها عما قبله لانا نقول اغناء المتأخر عن المتقدم لا يضر لان الاول قد وقع فى مركزه على أن المقام مقام خطابة وأيضا فقد يكون قصد من الاول تسهيله فى نفسه وانه مستحسن مع قطع النظر عن تحقيق الطلاب له ومن الثانى الاشارة الى أن له طلابا وأنه راعى حالهم (قوله بأنه مختصر) أخذه من قوله ألفت مختصرا ومن قوله ولم أبالغ فى اختصاره وقوله منقح أخذه من قوله فى تحقيقه أو تهذيبه وقوله سهل المأخذ أخذه من قوله وطلبا الخ (قوله تعريض) هو كناية مسوقة لموصوف غير مذكور ويسمى تلويحا كقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لأسلم عليك فكأنه أمال الكلام الى عرض يدل على المقصود وانما يسمى تلويحا لان المتكلم يلوح به لما يريده وقوله تعريض يعنى ثانيا والا فهو قد عرض بالقسم الثالث أولا بقوله قابلا للاختصار مفتقرا للايضاح والتجريد كما أنه صرح بذلك أولا فى قوله ولكن كان غير مصون الخ قال فى المطول لعمرى قد أفرط المصنف فى وصف القسم الثالث بأن فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا وتصريحا أولا وتلويحا ثانيا وتعريضا ثالثا (١) وتقول فى الاستثناء الخ كذا فى الاصل ولعل فى العبارة شيئا فتأمل وحرر مصححه

(قوله بأنه لاتطويل فيه) أى لانه مختصر وقوله ولاحشو أى لأنه مهذب وقوله ولاتعقيد أى لانه سهل المأخذ فهو نشر على ترتيب اللف (قوله المذكور من القواعد وغيرها) أى الامثلة والشواهد وأشار الشارح بذلك الى أن اسم الاشارة ليس راجعا للمختصر والالاقتضى أن هذه الفوائد زائدة على المختصر ومضمومة اليه وليس كذلك وأول القواعد والشواهد والامثلة بالمذكور لأجل صحة الاشارة اليها بذلك مع افراده وتذكيره (قوله عثرت) من العثور وهو الاطلاع على الشىء من غير قصد وفى تعبير المصنف ببعض إشارة الى عزة تلك الفوائد لانها لم تكن ثابتة فى كل كتب المتقدمين (قوله وزوائد الخ) قال فى المطول ولقد أعجب المصنف فى جعل ملتقطات كتب الائمة فوائد وفى جعل مخترعات خواطره زوائد ووجه الاعجاب أن كلامه موجه محتمل للمدح والذم فيحتمل أن مخترعات خواطره زوائد الشأن فيها أن تطرح ولاتقبل فتسميتها زوائد (٦٢) تواضع منه ويحتمل أن يكون المراد أن مخترعات خواطره زوائد فى الفضل على الفوائد التى التقطتها من كتب الأئمة وبين فوائد وزوائد الجناس اللاحق لاختلافهما بحرفين متباعدى المخرج لتباعد مخرج الفاء من مخرج الزاى وبين اليها وعليها جناس مضارع لاختلافهما بحرفين متقاربى المخرج لان مخرج الهمزة قريب من مخرج العين ثم ان تلك الزوائد مثل اعتراضاته على السكاكى ومثل مذهبه فى الاستعارة بالكناية فانه لم يسبق به واعترض بأن هذه الزوائد ان كانت غير موجودة فى كلام أحد لا بطريق التصريح ولا بطريق التلويح كانت باطلة اذ لامستند اليها على أنها اذا كانت خارجة عن كلامهم فلا معنى لادخالها فيه مع كونها أجنبية عما قالوه فكيف تدخل فى فهم وتضاف الى ماقالوه ويجرى عليها حكمه وأجيب بأن المراد انها لاتوجد فى كلام أحد بالنظر قصدت للقواعد وهذا لاينافى انها تؤخذ بالتأمل فى القواعد والمأخوذ من القواعد لايضاف الا لمستنبطه وحينئذ يصح ادراجها فى الفن وأجاب العلامة يس بأن المراد بقوله فى كلام أحد أى من أهل هذا الفن المتصدين لتدوينه وتقريره وهذا لاينافى أنها تؤخذ من كلام نحو مفسر وادراجها فى كلامهم من حيث مناسبتها له وكونها على طريقته ومشابهتها له فى الفائدة (قوله بأن يكون الخ) هذا تصوير للمنفى وهو الاشارة (قوله وسميته الخ) لانه تلخيص لأعظم أجزائه هذا وقد اشتهر أن أسماء الكتب من قبيل الاعلام الشخصية وأسماء العلوم من قبيل الاعلام الجنسية واعترض بأن هذا تحكم فالاولى أن يقال ان قلنا ان الشىء يتعدد بتعدد محله كان كل من قبيل علم الجنس وان قلنا إن الشىء لايتعدد بتعدد محله كان كل من قبيل علم الشخص ومما يؤيد ذلك أن الكتاب جزء من العلم فما جرى على الكل

بأنه لاتطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما فى القسم الثالث (وأضفت الى ذلك) المذكور من القواعد وغيرها (فوائد عثرت) أى اطلعت (فى بعض كتب القوم عليها) أى على تلك الفوائد (وزوائد لم أظفر) أى لم أفز (فى كلام أحد بالتصريح بها) أى بتلك الزوائد (ولا الاشارة اليها) بأن يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها (وسميته تلخيص المفتاح)

يعنى فى قوله فالالاختصار الخ وتعريضا ثانيا يعنى فى وصفه كتابه بضد ذلك (وأضفت) أى ضممت (الى ذلك) الى ماتضمنه من قواعد القسم الثالث ومايحتاج اليه من الأمثلة والشواهد (فوائد) جمع الفائدة وهى مايتجدد مما له نفع (عثرت) أى اطلعت من غير قصد طلبها بخصوصها (فى بعض كتب القوم) ويعنى بالقوم البيانيين (عليها) أى على تلك الفوائد (وزوائد لم أظفر) أى لم أتصل ولم أفز (فى كلام أحد بالتصريح بها) أى بتلك الزوائد (ولا الاشارة اليها) وذلك بأن يدل عليها كلام أحدهم ولو بطلق الالتزام أو بالمفهوم والاضعف فتؤخذ منه ولو لم يقصدها صاحب هذا الكلام ولا ينال فى ذلك كون أصل مدركها قواعد هذا الفن بممارستها وقواعد فن آخر لأن مايدرك بممارسة القواعد ويحصل بها لاينسب لأحد (وسميته) أى هذا المختصر (تلخيص المفتاح) أى تنقيحه وتهذيبه فى الجملة وهذا المختصر المعين تلخيص المفتاح فاذا سمى بهذا الاسم طابق باعتبار معناه الكلى هذا المعنى الجزئى أو طابق هذا الاسم باعتبار معناه الجزئى معناه الكلى

ياليتنا نرد ولانكذب بآيات ربنا ونكون بعطف نكون على لانكذب وهذه القاعدة ربما تخرج من كلام المصنف فى باب الاستفهام حيث يقول فى نحو ألم تعلم انه استفهام تقرير رعاية للنفى وانكار رعاية للنفى وقد وجدت الغالب التعلق بالفعل لابالنفى الا فى حتى فانى لاأستحضر فى القرآن استعمال حتى بعد نفى أو نهى الا والمقصود النفى مطلقا نعم فى السنة قوله صلى الله عليه وسلم فى الضيف حتى تحرجه وقوله صلى الله عليه وسلم لاتصف المرأة جارتها لزوجها حتى كأنه ينظر اليها ولا فرق فى حتى فيما نحن فيه بين أن تكون جارة أو غيرها لان المقصود التعلق المعنوى وانما أطلت فى ذلك لانه قاعدة مهمة يحتاج اليها فى جميع العلوم ولم أر تحقيقها فى كتاب ولله الحمد والمنة ص (وأضفت الى ذلك فوائد عثرت فى بعض كتب القوم عليها وزوائد لم أظفر فى كلام أحد بالتصريح بها ولا الاشارة اليها) ش هذا الكلام ربما يخالف ما بعده ص (وسميته تلخيص المفتاح) ش هذا الاسم ان كان علما

يجرى على الجزء (قوله ليطابق اسمه) أى ليكون معنى اسمه العلمى وهو الالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة مطابقا ومناسبا لمعناه الاصلى وهو التنقيح والتهذيب ووجه المناسبة أن هذه الالفاظ المخصوصة مشتملة على التنقيح والتهذيب فسميت هذه الالفاظ بالتلخيص لاشتمالها عليه فالحامل للمصنف على هذه التسمية تلك المناسبة نظير ما قيل فى الصلاة من انها لغة الدعاء ثم جعلت فى الشرع اسما للاقوال والافعال المخصوصة لتلك المناسبة لان الصلاة بالمعنى الشرعى مشتملة على الدعاء وليس المراد بقوله ليطابق اسمه معناه أن ذات الاسم مطابقة لمعناه اذ لا مناسبة بين حروف التلخيص و بين الالفاظ المخصوصة أو التنقيح (قوله قدم المسند اليه) أى ولم يكتف بالضمير المستتر المؤخر (قوله قصدا الخ) وذلك لانه لا يناسب جعل الواو للعطف عند عدم تقدمه لان من محسنات الوصل تناسب المعطوفين فى الماضوية والمضارعية ولا يصح جعلها للحال بدون التقديم لان المضارع المثبت انما يربط اذا كان حالا بالضمير لا بالواو فتعين أن يكون التقديم لاجل أن تكون الجملة اسمية مرتبطة بواو الحال والقصد من جعل هذه الجملة حالية تقييد جميع الافعال من التأليف وما عطف عليه فان قلت يصح جعلها للعطف ومحل مراعاة المناسبة فى العطف اذا لم توجد نكتة وقد عدل هنا الى المضارعية لقصد الاستمرار التجددى لان الماضوية تفيد الانقطاع قلت هذه النكتة حاصلة مع التقديم وجعل الواو للحال فالاولى ما ذكره فرارا من عدم تلك المناسبة فان قلت لا حاجة فى جعل الجملة حالية لزيادة واو اذ الجملة الاسمية يصح أن تكون حالا بالضمير وحده قلت يلزم على حذفها توهم الاستئناف فزادها دفعا لذلك التوهم فظهر من هذا أن التقديم انما هو من (٩٣) أجل ما ذكر من النكتة اذ لا يعرف التقديم هنا نكتة غير ذلك وذلك لان تقديم المسند اليه على المسند الفعلى الذى لم يل حرف النفى قد يأتى للتخصيص وقد يأتى لتقوى الحكم لتكرر الاسناد كما يأتى ولا يعرف لشىء منهما حسن هنا اذ لا حسن فى قصر السؤال عليه بل الحسن فى الشركة فى السؤال ليكون أقرب للاجابة لاجتماع القلوب وأبعد عن التحجير فى الدعاء ولا حسن فى تأكيد اسناد السؤال اليه اذ لا انكار ولا تردد فيه من السامع قال بعضهم يمكن أن يكون التقديم هنا لافادة الحصر أو التقوى و يوجه الاول بأن المصنف من تواضعه رأى أن كتابه لا يلتفت اليه غيره فضلا عن كونه يسأل النفع به واذا كان كذلك فلا يسأل النفع به الا هو فكأنه قال وأنا أسأل النفع به دون غيرى فالقصر حقيقى أو أنه اضافى باعتبار الحاسدين له من أهل عصره أى وأنا أسأل الله لا غيرى من الحاسدين و رد الوجه الاول بأن جعله قصرا حقيقيا ينافى ما أسلفه من مدح مختصره وترجيحه على القسم الثالث فان ذلك المدح ينافى أنه يرى أن غيره لا يعتد به و رد الوجه الثانى بأن القصر المذكور انما يكون للرد على معتقد الشركة وليس هنا من يعتقد أن أهل عصره الحساد يشاركونه فى السؤال حتى يرد عليه وكونه يدعى أن هنا معتقدا للشركة أمر بعيد و يوجه الثانى بأن تقوى الحكم وتأكيده بتكرار الاسناد ليس بلازم أن يكون للرد على منكر بل قد يكون لمجرد الاعتناء بالحكم والظهور الرغبة فيه أو لاستبعاد الحكم فالتقديم هنا للاعتناء بالسؤال والاهتمام به أو لظهور الرغبة فيه فتوجه الى الله يتضرع فى الاجابة مجتهدا بأقصى وسعه مشيرا الى أنه لا يعتمد على ما بالغ به فى وصف مؤلفه بل يسأل الله النفع به أو لاستبعاده السؤال ولذا علله بقوله انه ولى النفع به فتأمل ذلك (قوله حال من أن ينفع به) أى حال من المصدر المؤول الواقع مفعولا أى أسأل الله النفع به حال كونه كائنا من فضله فهو من تقديم الحال على صاحبها وليس من فضله من معمولات أن ينفع به حتى يلزم تقديم معمول الصلة على الموصول أو تقديم معمول المصدر عليه وكلاهما ممنوع (قوله وهو المفتاح أو القسم الثالث) جعل القسم الثالث أصلا له ظاهر وأما جعل جملة المفتاح أصلا ففيه نظر لان القسمين الاولين منه لا تعلق للمختصر بهما حتى يجعلا أصلا له و يجاب بأن ما كان جزؤه أصلا لغيره فالكل أصل لذلك الغير بهذا الاعتبار (قوله أنه ولى) بفتح الهمزة على حذف لام الجر علة

ليطابق اسمه معناه (وأنا أسأل الله تعالى) قدم المسند اليه قصدا الى جعل الواو للحال (من فضله) حال من (أن ينفع به) أى بهذا المختصر (كما نفع بأصله) وهو المفتاح أو القسم الثالث منه (انه) أى الله تعالى (ولى ذلك)النفع (وهو حسبى)

(وأنا أسأل الله تعالى) أى سميته والحال أنى أسأل الله تعالى (من فضله أن ينفع به) كل طالب (كما نفع بأصله) أى أسأل الله تعالى النفع به حال كون ذلك النفع كائنا من فضله وجوده لا لعمل ثقة بإخلاصه ولا لسعى ثقة بإتمامه بل بمجرد الفضل والكرم كما نفع بأصله وهو المفتاح وكونه أصلا لأنه تلخيص للقسم الثالث منه وما كان جزؤه أصلا لغيره فهو أصل لذلك الغير وصح ورود الحال من أن ينفع مع تنكيره لتقدمه وخص السؤال بوقت التسمية بعد اتمام الثمرة بمدح المسمى دفعا لما يخشى من عجب التمدح بالعمل الموجب لنقصان بركته ونفعه (أنه ولى ذلك) أى سألته تعالى لأنه متولى أمر ذلك النفع حصولا ونفعا كما أنه المتولى لكل شىء ولا شريك له فى شىء ما البتة (وهو) أى الله تعالى حسبى

قصدت مناسبته أو وصفا ففى هذه التسمية نظر من وجوه منها أنه ليس تلخيصا للمفتاح بل للقسم الثالث منه وكأنه أحاله على ما سبق من التصريح بذلك ومنها أن التلخيص يؤذن بالاقتصار والموافقة

لقوله أسال و بكسرها على الاستئناف البياني جوابا عما يقال لاى شيء سألته دون غيره وقوله و لى ذلك ولى فعيل بمعنى فاعل أى متولى ذلك النفع ومعطيه فله أن يتصرف فيه كيف يشاء (قوله أى محسبي) يشير الى أن حسب بمعنى محسب فهو اسم فاعل لا اسم فعل كما هو الصحيح وحاصل ما فى المقام أن حسب فى الاصل اسم مصدر بمعنى الكفاية ولذا يخبر به عن الواحد وعن المتعدد فيقال زيد وعمرو حسبك ثم استعمل اسم فاعل بمعنى محسب وكاف وله حينئذ استعمالان فتارة تستعمل استعمال الصفات فتكون نعتا لنكرة كمررت برجل حسبك من رجل وتارة تستعمل استعمال الاسماء الجامدة غير تابعة لموصوف نحو حسبهم جهنم فان حسبك الله بحسبك درهم وهذا يرد على من زعم أنها اسم فعل فان العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الافعال باتفاق وأما قول صاحب الصحاح حسبك درهم أى كفاك فهو بيان للمعنى بالمآل لان مآل المعنيين واحد لا بيان لانه اسم فعل (قوله وكافى) عطفه على ما قبله عطف تفسير ثم يحتمل أن المراد كافى فى جميع المهمات حتى فى اجابة هذا (٦٤) السؤال ويحتمل الكفاية فى ذلك وعليه فتكون الجمل منتظمة (قوله عطف الخ) انما جعل الواو عاطفة لان الاصل فيها العطف ولعدم صحة جعلها للحال لان الجملة الحالية لا تكون انشائية ولا يصح جعلها اعتراضية لان الاعتراض لا يكون فى آخر الكلام ولعدم تضمنه نكتة جزيلة (قوله اما على جملة وهو حسبى وإما على حسبى) انما انحصر العطف فى هذين لان المتقدم ثلاث جمل لا يصح العطف على الاولى منها لعدم الجامع ولكونها حالا والانشائية لا تكون حالا ولا على الثانية لانها معللة وهذه لا تصلح للتعليل فتعين الثالثة فاما أن يكون العطف عليها بتمامها أو على جزئها (قوله والمخصوص) أى بالمدح محذوف والأصل ونعم الوكيل الله وعلى هذا فيجعل المخصوص اما مبتدأ والجملة قبله خبر أو خبره محذوف أو يجعل خبر المحذوف (قوله وإما على حسبى) أى وان لزم عليه تسمية عطف الجملة على المفرد لانه يجوز اذا تضمن المفرد معنى الفعل كما هنا لان حسبى فى معنى يحسبنى (قوله فالمخصوص هو الضمير) أى الواقع مبتدأ لان ونعم الوكيل عطف على الخبر (قوله على ما صرح الخ) انما صرح بهذا العزو لان تقدم المخصوص خلاف الشائع اذ الشائع أن المخصوص يذكر بعد والجملة قبله خبر أو خبره محذوف أو يجعل خبر المحذوف وهنا قد وقع مبتدأ مقدما فلما كان هذا الوجه خلاف الشائع قال الشارح على سبيل التبرى منه على ما صرح به صاحب المفتاح (قوله وعلى كل تقدير) أى من التقديرين أعنى عطف جملة ونعم الوكيل على جملة وهو حسبى أو عطفها على حسبى وحده (قوله قد عطف الانشاء على الاخبار) هذا ظاهر على التقدير الاول لا على الثانى لان حسبى بالمعنى الذى ذكره الشارح وهو محسبي مفرد لا يفيد اخبارا الا أن يقال انه فى تأويل يحسبنى و يكفينى ثم ان قول الشارح وعلى كل تقدير قد عطف الانشاء على الاخبار يحتمل أن المراد وهو جائز كما صرح به الشارح فى غير هذا المحل وفاقا للصفار فالقصد بذكر هذا الكلام تحقيق المقام و يحتمل أن المراد وهو غير جائز كما ذهب اليه البيانيون وجمهور النحاة وحينئذ فالقصد الاعتراض

أى محسبي وكافى (ونعم الوكيل) عطف إما على جملة وهو حسبى والمخصوص محذوف و إما على حسبى أى وهو نعم الوكيل فالمخصوص هو الضمير المتقدم على ما صرح به صاحب المفتاح وغيره فى نحو زيد نعم الرجل وعلى كل تقدير قد عطف الانشاء على الاخبار والله أعلم

أى كافى عن غيره فى كل شيء فلا أطلب مرادى من غيره (ونعم الوكيل) يحتمل أن يعطف على جملة هو حسبى فيكون المخصوص بالمدح محذوفا أى ونعم الوكيل المفوض اليه فى جميع الامور هو أى الله تعالى و يحتمل أن يعطف على الخبر وهو لفظ حسبى لانه فى تأويل الفعل فيكون فى تأويل الجملة بفاعله اذ التقدير وهو يحسبنى أى يكفينى فيكون المخصوص هو الضمير الذى اقتضى العطف وجوده مقدما وكون المخصوص مقدما فيه خلاف قيل يجوز وقيل المقدم دليل المخصوص المؤخر وممن نص على الاول صاحب المفتاح واذا كانت جملة وهو حسبى خبرا وكانت جملة نعم الوكيل انشاء لزم سواء عطفت على خبر الاولى بالتأويل المتقدم أو على جملتها عطف الانشاء على الاخبار وهو ممنوع لان بين الانشاء والاخبار كمال الانقطاع على ما يأتى وقد يجاب بجعل الاولى لانشاء الثناء على الله تعالى بأنه الكافى فى جميع المهمات ولو كان الثناء بالجملة الاسمية قليلا لان ارتكابه أخف من ارتكاب العطف مع كمال الانقطاع أو بجعل الثانية معطوفة على خبر الاولى بتقدير القول فتكون الجملتان خبريتين إلا أن

وهو قد خالفه كثيرا و زاد عليه كما سبق وعده به ومنها أنه جعله فيما سبق مختصرا والاختصار والتلخيص متنافيان فالاختصار تقليل اللفظ وتكثير المعنى مأخوذ من الخصر وهو المجتمع فوق الوركين ومنه المختصر فان الجوهرى ذكره فى مادة خصر فيكون وزنه فتعل لكن ابن سيده ذكره فى المحكم فى الرباعى فيكون وزنه فعلل كزبرج والمبسوط هو المختصر منه والاختصار حاصل فى كل منهما و يتعدى الفعل الى واحد منهما أيهما كان بنفسه والى الآخر بحرف مختلف فتقول اختصرت المبسوط فى اللطيف واختصرت اللطيف من المبسوط وعند الاطلاق لا يقع الا على المبسوط فتقول اختصرت المبسوط واسم المفعول وهو المختصر حقيقة فى كل منهما بقيد وعند الاطلاق اشهر على اللطيف ومنه

على الثاني وعلى هذا الاحتمال فيجاب باختيار التقدير الاول أعني عطف الجملة على الجملة لكن يمتنع كونه من عطف الانشاء على الاخبار بل من عطف الانشاء على الانشاء لأن الجملة الاولى لانشاء المدح بالكفاية والثانية لانشاء المدح العام أو أن قوله ونعم الوكيل ليس عطفا بل معمول لخبر مبتدا محذوفين والاصل وهو مقول في حقه نعم الوكيل فالمعطوف جملة خبرية اسمية متعلق خبرها جملة انشائية فعلية فيكون من عطف الاخبار على الاخبار ونختار التقدير الثاني وهو عطف الجملة على الخبر لكن لا نسلم أن فيه عطف الانشاء على الاخبار لان الجملة عطف على حسبي بدون اعتبار تأويله بيحسبني فهو من عطف الانشاء على المفرد لا على الاخبار سلمنا أنها عطف على حسبي وأنه مؤول بعامل لكن عطف الانشاء على الاخبار لا يمتنع هنا لان عطف الانشاء على الاخبار جائز اذا كان للمعطوف عليه محل من الاعراب كما هنا فان قوله حسبي خبر عن الضمير ورد الجواب الاول بأن جعل الجملة الاسمية للانشاء أقل من القليل فلا ينبغي حمل الكلام عليه ورد الجواب الثاني بأن فيه تقدير أمور ثلاثة لا دليل عليها وهي مقول في حقه والمبتدأ الذي وقع الاخبار عنه بمقول فالانصاف أنه لا يفهم من قولنا وهو نعم الوكيل معنى القول ولا الاخبار بل مجرد انشاء المدح ورد الجواب (٦٥) الثالث بأن شرط عطف الفعل على الاسم أن يكون الاسم في معنى الفعل كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا أي فلق الاصباح فلا يجوز مررت برجل طويل ويضرب اذ ليس الاسم في معنى الفعل وحسبي بدون اعتبار يحسبني اسم ليس في معنى الفعل ورد الجواب الرابع بأن القول بجوازه فيما له محل من الاعراب بدون تأويل أي للاولى بالانشاء أو للثانية بالخبر عند الجمهور ممنوع لابد له من شاهد ولا يقال الشاهد للجواز في قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان هذه الواو من الحكاية لا من المحكي أي من كلام الله لا من كلام الصحابة الذين حكى الله كلامهم أي وقالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل لانا نقول هذا قابل للبحث يجوز أن يقدر في المعطوف فعل بقرينة ذكره في المعطوف عليه أي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل أو مبتدأ أي قالوا حسبنا الله وهو نعم الوكيل فمع وجود هذين الاحتمالين الظاهرين اللذين يكون عليهما العطف في الآية من عطف الخبر على الخبر كيف تكون الآية شاهدا للجواز اللهم الا أن يقال ان التقدير خلاف الظاهر (قوله مقدمة) الاظهر أنه خبر لمحذوف أي هذه مقدمة ويحتمل انها مبتدأ والخبر محذوف أي مقدمة أذكرها وفي كون أيهما أولى خلاف ويصح قراءته بالنصب على أنها مفعول لفعل محذوف أي أذكر لك مقدمة أو على نزع الخافض لكنه سماعي ويصح الجر بحرف محذوف الا أنه شاذ ويحتمل أن تكون مبتدأ وما بعدها خبر أو خبر وما بعدها مبتدأ لتأويله بالمشروع فيه ويحتمل أن تكون موقوفة لعدم تركبها مع عامل كأسماء العدد ثم هي اما اسم للالفاظ أو المعاني أو النقوش أو الثلاثة أو الاثنين منها احتمالات والاقرب انها اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة (قوله رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون) اعترض بأن هذا لا يتم وذلك لان الخطبة من جملة المختصر فكان على

(مقدمة) رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون

الثانية مشتملة على انشاء محكي فيكون التقدير وهو حسبي وهو القول فيه نعم الوكيل هو وارتكاب هذا أيضا مع ما فيه من التقدير المخرج عن الظاهر أقرب من عطف الانشاء على الاخبار * ثم شرع في أجزاء المقصود بالذكر من التأليف وهي أربعة مقدمة وثلاثة فنون لان ما يذكر في التأليف إما أن يكون من المقاصد في الفن أولا فان لم يكن من المقاصد بل مما يستعان به على المقصود فهو المقدمة والا بأن كان من المقاصد فان كان الغرض منه ادراك الاحوال التي يطابق بها مقتضى الحال ليحترز بذلك عن الخطأ في تأدية المعنى الذي يراد زائدا على أصل المراد فهو الفن الاول المسمى بالمعاني وان لم يكن الغرض ما ذكر بل شيء آخر فان كان ذلك الشيء الآخر العلم بالاحوال التي بها يحترز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني المسمى بالبيان وان لم يكن الغرض ما ذكر فهو الفن الثالث والاعتماد في الحصر على الاستقراء والخاتمة داخلة في الفن الثالث عند المصنف لانه نص في غير هذا الكتاب على أنها من الفن الثالث لانها راجعة الى المحسنات اللفظية فلا يحتاج الى جعلها جزءا من المقصود كما قيل فبدأ بالمقدمة منها أولا فقال هذه (مقدمة) في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وبيان انحصار العلم في الفنون الثلاثة وغير

تسمية المصنف هذا مختصرا باعتبار اختصاره من المفتاح غير أنه قد زاد ونقص وليس ذلك شأن الاختصار وأما التلخيص فهو الشرح كما قال الجوهري فهو عكس الاختصار ومادته كلها ترجع الى البسط فلذلك لا يجتمع مع الاختصار الا أن يقال انه لم يرد اختصاره من المفتاح بل انه مختصر في نفسه وكأنه أراد ما سبق من ازالة التطويل والحشو ثم لا يخفى أن في اطلاق التلخيص على المختصر استعمال المصدر بمعنى المفعول مجازا ص (مقدمة) ش المقدمة مأخوذة من التقديم وفيها الفتح وهو الاشهر بمعنى أن الانسان يقدمها ومنه مقدمة الرحل والكسر بمعنى أنها تقدم الانسان لمقصوده ومنه مقدمة

أقوال مختلفة لم أجد فيها بلغنى منها مايصلح لتعريفهما به ولا مايشير الى الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام وكون الموصوف بهما

الشارح أن يزيدها وأجيب بأن المراد رتب ماهو المقصود من المختصر فى الجملة أى سواء كان مقصودا بالذات كالفنون الثلاثة ومايتعلق بها من الامثلة والشواهد واعتراضات المصنف على السكاكى أو مقصودا بالتبع كالمقدمة فانها مقصودة تبعا للعلم الذى ألف فيه المختصر للانتفاع بها فيه وحينئذ تخرج الخطبة لانها ليست واحدا منها (قوله على مقدمة) اعترض بأن الترتيب وضع كل شىء فى مرتبته وهو لايتعدى بعلى وأجيب بأنه ضمن الترتيب معنى الاشتمال تضمينا نحويا أى جعل المختصر مشتملا على مقدمة فالظرف على هذا لغو متعلق برتب أو أنه ضمن الترتيب معنى الاشتمال تضمينا بيانيا وهو جعل اسم فاعل الفعل المتروك حالا من معمول الفعل المذكور فعلى هذا يكون الظرف مستقرا متعلقا بمحذوف حال

أى رتب المصنف أجزاء المختصر أى جعلها مرتبة بحيث يطلق عليها اسم الواحد حال كونه مشتملا على مقدمة ثم ان ترتيب المختصر واشتماله على هذه الامور الاربعة من ترتيب واشتمال الكل على أجزائه لان المختصر ألفاظ وكذلك المقدمة والفنون الثلاثة لان كلا منها اسم للقضايا الكلية التى هى القواعد والضوابط ومعلوم أنها ألفاظ لما مر أن القاعدة قضية كلية (قوله لان المذكور فيه) من ظرفية الأجزاء فى الكل لان المذكور فيه قضايا وقواعد وهى ألفاظ (قوله اما أن يكون الخ) خبر ان بحذف مضاف امامع الاسم أى لان حال المذكور أو مع الخبر أى لان المذكور فيه اماذو أن يكون أو يقال فرق بين المصدر الصريح والمؤول كما ذكروه فى نحو هذا (قوله من قبيل المقاصد) أى بالذات والا فالمقدمة مقصودة فى الفن لكن تبعا وأقحم لفظ قبيل لادراج الامثلة والشواهد فى الفنون الثلاثة ولو قال اما أن يكون من المقاصد لخرج ماذكر لان المقاصد عبارة عن القواعد فقط والحاصل أن الامثلة والشواهد والاعتراضات ليست من المقاصد وانما هى مكملة لها وحينئذ فهى من قبيلها ومن ناحيتها فأقحم لفظ قبيل لادخالها فى المقاصد ولعل فى الكلام حذفا والاصل اما أن يكون من المقاصد أو من قبيلها تأمل ثم ان قوله لان المذكور فيه اما أن يكون الخ هذا دليل عقلى على ماادعاه من الحصر لان التردد بين النفى والاثبات عقلى وهذا الدليل العقلى مؤيد بالاستقراء (قوله فى هذا الفن) أى المعهود وهو فن البلاغة وتوابعها (قوله الثانى المقدمة) قدم الثانى لقصر الكلام عليه ولان مفهومه عدمى وهو مقدم على الوجود ثم ان حمل الثانى على خصوص المقدمة جاء من الاستقراء فاندفع مايقال لم لايجوز أن يكون شيئا آخر وحاصل الدفع أنا تتبعنا مقصود الكتاب فلم نجد غير

لان المذكور فيه اما أن يكون من قبيل المقاصد فى هذا الفن أولا الثانى المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطا

ذلك مماينساق اليه الكلام ولم يعرف المقدمة لعدم تقدم مايشعر بها فكان المقام مقام تنكيرها وأصل التنكير افادة الافراد لان المفرد أقل ماينطلق عليه المنكر وذلك كاف فى الغرض أما كون تنوينها للتعظيم أو التقليل فلايتعلق به الغرض لان نسبة مقدمة كل فن وكل كتاب اليه لاتتفاوت غالبا حتى يكون مقامها بالنسبة اليه تارة يوجب كونها عظيمة وتارة يوجب كونها حقيرة فلا يتشوف الا لوجودها لا لكونها عظيمة أو قليلة ولهذا لم يستعمل هذه مقدمة عظيمة لهذا الفن أو قليلة له ولو كان يمكن بالتكلف وصفها بالعظمة أو القلة على خلاف المعتاد من المؤلفين ولأجل برودة هذا المعنى فيها كان الخلاف فيه مما لاينبغى أن يقع بين المحصلين وأما الفنون فلما انجر الكلام فى آخر هذه المقدمة الى ذكرها فى قوله ومايحترز به عن الخطا الخ ناسب ذكرها بطريق التعريف لكن لم يذكرها باسم الفن وانما ذكر مصدوقه لكن العهد مما يكفى فيه الذكر التضمنى وهو ظاهر غير أن اخباره عن الفن بأنه علم كذا اخبار بمعلوم لتقدمه فى آخر التقسيم وقد أجيب عنه بأن الاخبار فى الثانى والثالث جوزه بعد العهد وفى الاول تبعية مابعده له وههنا بحث وهو أن مقدمة العلم يتوقف عليها ادراك ذلك الفن وهذه الامور المذكورة ههنا لايتوقف عليها الفن فان صاحب المفتاح ذكرها بعد الفنين وأيضا مقدمة العلم كما قيل هى حد العلم و بيان غايته وموضوعه وهذه الاشياء لم يذكر فيها الموضوع بالتصريح ولا الغاية والجواب أن المراد بالمقدمة ههنا مقدمة الكتاب وهى طائفة من كلامه تتقدم أمام المطلوب لارتباط معناها به وانتفاع بذلك المعنى فيه ولاشك أن المقدمة اذا أريدت لهذا المعنى صدقت على هذه الطائفة المذكورة أمام المطلوب لارتباط معناها به الذى هو تفسير البلاغة والفصاحة اللتين قصد معرفتهما من وضع هذا الفن اذ هما منشأ غايته التى هى معرفة إعجاز القرآن و بيان انحصار العلم فى الثلاثة ١ التى يوقف على معانى الفنون فى الجملة ولايخفى ارتباط ماذكر بالمقصود وأما مقدمة العلم وهى المعانى التى يتوقف عليها الفن فقد تكون نفس

الجيش لانها تقدمه أى تجسره على التقدم أو من قدم بمعنى تقدم قال تعالى لاتقدموا بين يدى الله ورسوله ومقدمة الشىء تارة تكون منه فالاضافة فيها على معنى من ومنه مقدمة الجيش ومقدمة الرحل ومقدمة البرهان التى هى أحد أجزائه وتارة تكون خارجة عنه كالذريعة فالاضافة فيها على معنى اللام وأما

قول

(١) التى يوقف : كذا فى النسخ ولعل التى محرف عن الذى

المتكلم فالأولى أن نقتصر على تلخيص القول فيهما بالاعتبارين

في تأدية المعنى المراد فهو الفن الأول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوى فهو الفن الثانى والا فهو الفن الثالث وجعل الخاتمة خارجة عن الفن الثالث وهم كما سنبين ان شاء الله تعالى ولما انجر كلامه فى آخر هذه المقدمة الى انحصار المقصود فى الفنون الثلاثة ناسب ذكرها بطريق التعريف العهدى بخلاف المقدمة

مدلول الالفاظ المتقدمة التى هى فى مقدمة الكتاب وقد يكون غيرها مدلولها على أنا لا نسلم اشتراط التوقف الحقيقى بل المراد التوقف الكمالى ولا نسلم اشتراط كونها ذكر الموضوع والغاية والحد فقط فلا يرد البحث أصلا فتحصل فى الفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب أن الاولى مرجعها الى المعانى المتوقف عليه كالا أو حقيقة والثانية مرجعها الى الالفاظ الدالة على المعانى التى لها ربط بالمقصود فيتجه حينئذ أن يقال ان بين مدلول مقدمة الكتاب ومقدمة العلم عموما من وجه أو يقال ان بين الدال على مقدمة العلم ومقدمة الكتاب عموما من وجه وهذا الفرق مما خفى على كثير من الناس وفى هذا المقال مجال للبحث

قول المصنف مقدمة فان أراد أنها مقدمة الكتاب فهى جزء منه وان أراد أنها مقدمة العلوم فهى ذريعة

المقدمة والفنون الثلاثة وما قيل هنا يقال فى الثالث (قوله فى تأدية المعنى المراد) أى للبلغاء والمراد بالمعنى المراد للبلغاء ما زاد على أصل المعنى من الأحوال التى يقصدها البليغ كالانكار وخلو الذهن فلو كان المخاطب ينكر قيام زيد وأورد المتكلم له الكلام غير مؤكد بأن قال زيد قائم فقد أخطأ فى نفس تأدية المعنى المراد لتركه الواجب وهو التأكيد الدال على حال المخاطب وهو الانكار الذى هو معنى مراد للبلغاء وهذا الخطأ يحترز عنه بالفن الأول وقوله عن التعقيد المعنوى أى بأن تكون العبارة التى عبر بها يعسر الانتقال منها الى المعنى المراد فاذا اقتضى الحال المجاز وأورده المتكلم لكن مع التعقيد المعنوى بأن أتى بعبارة صعبة خفية اللوازم كما لو قلت رأيت أنحر فى الحمام مريدا به رجلا شجاعا بجامع مشابهته للأسد فى ذلك فقد أصبت فى أصل تأدية المعنى المراد لكونه مطابقا لمقتضى الحال ولكن أخطأت فى كيفية التأدية لكونك أتيت بالعبارة الخفية اللوازم وهذا الخطأ يحترز عنه بالفن الثانى فلو عبرت عن المقصود برأيت أسدا فى الحمام بجامع الجراءة لم يكن هناك خطأ فى كيفية التأدية لسهولة الانتقال (قوله والا فهو الفن الثالث) أى والا بأن كان الغرض ليس الاحتراز أصلا بل انما هو مجرد تحسين اللفظ وتزيينه فهو الثالث (قوله وجعل الخاتمة الخ) هذا جواب عما يقال حصر ترتيب المختصر فى الفنون الثلاثة والمقدمة غير حاصر اذ من جملة أجزاء الكتاب الخاتمة فكان على الشارح ذكرها (قوله وهم) بفتح الهاء أى غلط والمراد به الخطأ لان الغلط انما يستعمل فى خطأ اللسان وخطأ الذهن كما هنا لا يقال فيه غلط بل خطأ (قوله كما سنبين) أى فى أول الخاتمة نقلا عن المصنف فى الايضاح ان الخاتمة من الفن الثالث قال الشارح هناك ومما يدل على ذلك أن المصنف حصر فى آخر المقدمة أجزاء الكتاب فى الفنون الثلاثة ولم يلتفت لذكر الخاتمة (قوله الى انحصار المقصود) أى بالذات (قوله بطريق التعريف العهدى) أى الذكرى ان قلت ان ال التى لتعريف العهد الذكرى ضابطها أن يتقدم ذكر لمدخولها وما هنا ليس كذلك اذ لم يسبق على العنوان فى التراجم تعبير بعنوان فن أول وفن ثان وفن ثالث وانما الذى ذكره فى آخر المقدمة ما يحترز به عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد فهو علم المعانى وما يحترز به عن التعقيد المعنوى فهو علم البيان وما يعرف به وجوه تحسين الكلام فهو علم البديع ولا شك أن هذا العنوان غير عنوان الفن الأول والفن الثانى والفن الثالث وحينئذ فلا يصح جعلها للعهد الذكرى وأجيب بأن أل التى للعهد الذكرى يكتفى بتقدم ذكر مدخولها تقديرا كما هنا وتوضيح ذلك أن المصنف لما أخبر فى آخر المقدمة أن علم البلاغة منحصر فى علم المعانى والبيان والبديع وذكر أن واحدا يحترز به عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد وواحدا يحترز به عن التعقيد المعنوى وواحدا يعرف به وجوه محسنات الكلام علم أنها فنون أى ضروب مختلفة ومعلوم مما تقدم من قوله لما كان علم البلاغة وتوابعها الى قوله ألفت مختصرا أن مقصود الكتاب منحصر فى علم البلاغة وتوابعها فحصل لنا مقدمتان مقصود الكتاب منحصر فى علم البلاغة وتوابعها وعلم البلاغة منحصر فى فنون ثلاثة ينتج مقصود الكتاب منحصر فى فنون ثلاثة ومعلوم أن الفنون الثلاثة المذكورة فى الكتاب يكون واحد منها أول وواحد ثان وواحد ثالث فعلم أن مقصود الكتاب فنون ثلاثة موصوفة بالأولية والثانوية والثالثية وأنها علم المعانى والبيان والبديع الا أن النسبة بينها مجهولة اذ لا يعلم أن الفن الأول هو علم المعانى أو البيان أو البديع فيقال لافادة النسبة الفن الأول أى من الفنون التى علم انحصار مقصود الكتاب فيها علم المعانى والفن الثانى علم البيان والفن الثالث علم البديع فهذه التراكيب الثلاثة من قبيل قولنا المنطلق زيد من جهة أن كلا من طرفى الجملة معلوم والمجهول الانتساب فتدبر ذلك أفاد ذلك العلامة عبد الحكيم والفنارى وأجاب الحفيد وغيره بما حاصله أن أل التى للعهد الذكرى هى التى تقدم مصحوبها صريحا أو كناية كما يأتى وما هنا من قبيل الثانى لأن الفن الأول والثانى والثالث قد ذكرت سابقا بعنوان ما يحترز

به عن الخطأ فى تادية المعنى المراد ومايحترز به عن الخطأ فى التعقيد المعنوى ومايعرف به وجوه التحسين فان هذه الأمور مشهورة الاتصاف بالعنوان المذكور أى الفن الأول والفن الثانى والفن الثالث إذ مدلول الفن الأول القواعد المخصوصة وكذا مدلول الفن الثانى والثالث فيكون من التقديم الكنائى على حد قوله تعالى وليس الذكر كالأنثى فانه اشارة لما سبق ذكره كناية فى قوله رب انى نذرت لك مافى بطنى محررا فان انظما وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وكذلك الفن الأول اشارة الى ماسبق ذكره كناية فى قوله ومايحترز به عن الخطأ الخ فانها وان كانت تعم الفن الأول وغيره ولكن الاحتراز عن الخطأ المذكور انما هو بالفن الأول وكذا يقال فى الفن الثانى والثالث (قوله فانه لامقتضى الخ) أى فنكرها لان الأصل فى الأسماء التنكير ولامقتضى للعدول عنه الى التعريف (قوله للتعظيم) أى كما قال الزوزنى نظرا لكون مافيها من المعانى عظيما وقوله أو التقليل أى كما قال غيره نظرا لقلة ألفاظها وهذا الخلاف لاطائل تحته على أنه يصح اعتبارهما معا بالاعتبارين المذكورين بقى شىء آخر وهو أن المقابلة فى كلامه لاتحسن لأن الذى يقابل التعظيم انما هو التحقير لا التقليل كما أن الذى يقابل التقليل التكثير لا التعظيم فكان الأولى أن يقول للتعظيم أو التحقير أو للتكثير أو التقليل وأجيب بأن فى العبارة احتباكا حذف من الأول التكثير بدليل ما أثبته فى الثانى ومن الثانى التحقير بدليل ما أثبته فى الأول أو يقال انه أراد بالتقليل التحقير تسمحا (قوله مما لاينبغى) أى لانه لايتعلق به غرض لان نسبة مقدمة كل فن وكل كتاب اليه لاتتفاوت بحيث يكون مقامها بالنسبة اليه تارة عظيما وتارة حقيرا فلايتشوف الا لوجودها لا لكونها عظيمة أو حقيرة وكتب بعضهم قوله مما لاينبغى أن يقع بين المحصلين أى لمهمات العلوم هممهم عن الاشتغال بمحقراتها وكلامه صالح للتعريض فتدبر (قوله والمقدمة الخ) اعلم أن قدم تارة يستعمل لازما وتارة متعديا واسم الفاعل من الأول مقدمة بمعنى ذات متقدمة أى ثبت لها التقدم ثم نقل ذلك اللفظ من الوصفية وجعل اسما للجماعة المتقدمة من الجيش وحينئذ فالتاء فيها للدلالة على النقل من الوصفية للاسمية ووجه ذلك أن التاء تدل على التأنيث والمؤنث فرع المذكر وكذلك الاسمية هنا فرع الوصفية فأتى بالتاء لتدل على ذلك

فانه لامقتضى لايرادها بلفظ المعرفة فى هذا المقام والخلاف فى أن تنوينها للتعظيم أو التقليل مما لاينبغى أن يقع بين المحصلين والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم

وما ذكر كاف فيه * ثم مهد لتعريف الفصاحة والبلاغة تمهيدا بأن بين اختلاف كل منهما باختلاف الموصوفات ليتأتى تعريف كل على حدة إذ لايمكن جمع الأشياء المختلفة فى المعنى فى تعريف واحد ولو

البها بدليل أنه سيذكر هذه العلوم مستقلة ويجوز أن تكون جزءا لكل من الثلاثة فلذلك قدمها عليها

فان قلت ان التاء موجودة حال الوصفية قلت يقدر زوالها والاتيان بغيرها ثم انها نقلت منها على سبيل الحقيقة العرفية ان هجر المعنى الأصلى أو على سبيل الاستعارة المصرحة ان لم يهجر وجعلت اسما لكل متقدم ويتعين بالاضافة فيقال مقدمة علم ومقدمة كتاب ومقدمة الدليل ومقدمة فالراجح القياس فهذا وضع ثالث اذا علمت هذا فقول الشارح والمقدمة أى ولفظ المقدمة من حيث هى لابقيد كونها مقدمة هذا المختصر ولذلك أظهر مع أن المقام للضمير وقوله مأخوذة أى منقولة من مقدمة الجيش أى من لفظ مقدمة الذى مدلوله الجماعة المتقدمة من الجيش أو مستعارة منها وقوله للجماعة أى الموضوعة للجماعة المتقدمة منها أى من الجيش والمناسب منه ولكنه أنث باعتبار أن الجيش طائفة وقوله من قدم اللازم اما خبر لمبتدأ محذوف أى وهى أى مقدمة الجيش مأخوذة أى منقولة من قدم اللازم أى من اسم فاعل قدم اللازم لما علمت أن مقدمة الجيش منقولة من مقدمة الوصف المأخوذة من قدم اللازم أو أنها حال أى حال كون مقدمة الجيش مأخوذة من قدم اللازم أى منقولة من اسم فاعل قدم اللازم ففى كلام الشارح اشارة لمراتب النقل على هذين الاحتمالين أو أنه خبر ثان للمقدمة أى والمقدمة مأخوذة أى منقولة من مقدمة الجيش ومشتقة من قدم اللازم أى من مصدره وهذا باعتبار الأصل الأصيل وهو الوصف لان الاشتقاق انما هو معتبر فيه كذا قرر شيخنا العلامة العدوى وذكر العلامة عبد الحكيم أن قوله المقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش لم يرد به أنها منقولة أو مستعارة من مقدمة الجيش لانه لامعنى لنقل اللفظ المفرد عن المضاف واستعارته منه إذ لابد من اتحاد اللفظ فيهما أى فى المنقول عنه واليه ولانه لم يبين معنى لفظ المقدمة حتى يقال انها بذلك المعنى منقولة أو مستعارة بل مراده أن لفظ المقدمة مأخوذ من مقدمة الجيش بقطع النظر عن الاضافة وحينئذ فمعناها المتقدمة وانما يقال من أول الأمر والمقدمة مأخوذة من قدم بمعنى تقدم لان التحقيق أن استعمال المشتق منه لايكفى فى أخذ المشتق مالم يرد الاستعمال به واطلاق المقدمة على الجماعة المتقدمة من الجيش باعتبار معناها الوضعى ويدل عليه ايرادها فى الأساس فى الحقيقة حيث قال قدمته (١) فتقدم بمعنى تقدم ومنه مقدمة الجيش انتهى كلامه (قوله بمعنى تقدم) أى فهى من قدم اللازم لان تقدم لازم وأما قولهم زيد تقدمه عمرو فهو من الحذف والايصال أى تقدم عليه وهذا أى أخذها من قدم بمعنى تقدم بناء على قراءتها بالكسر وأما على قراءتها بالفتح فيتعين أنها من قدم المتعدى لان اسم المفعول انما يؤخذ من المتعدى فان قلت على قراءتها بالكسر لم تجعل مأخوذة من قدم المتعدى قلنا لان المباحث المذكورة متقدمة لامقدمة شيئا آخر

(١) قدمته الخ كذا فى الأصل وعبارة الأساس وقدمته وأقدمته فتقدم وقدم بمعنى تقدم ومنه الخ وبهذا يعلم ماسقط هنا كتبه مصححه

ولانه لوكان كذلك لأضيفت الى مفعولها بأن يقال مقدمة الطالب الذى عرفها على من لم يعرفها من الشارعين لان الصفة المتعدية لمفعول الظاهر اضافتها اليه لا لما له بها نوع تعلق فلما لم تضف اليه وأضيفت للكتاب مع أنه غير المفعول علم أنها من اللازم وانما كان الكتاب غير المفعول لان المقدم فى الحقيقة الطالب الذى عرفها لا الكتاب نفسه (قوله يقال مقدمة العلم) أى يقال هذا اللفظ أو تقال هذه الكلمة اذ من المعلوم أن الكلمة اذا أريد لفظها فانها تحكى بالقول نحو يقال له ابراهيم و يصح أن يجعل القول بمعنى الاطلاق أى أن المقدمة اذا أضيفت للعلم تطلق على مايتوقف عليه الشروع فى مسائله فاللام فى قوله لما بمعنى على والظرف لغو متعلق بيقال على التقديرين وما فى قوله لما نكرة موصوفة واقعة على معان أى معان تتوقف الخ وهى المبادئ العشرة وظاهره كانت متقدمة أولا بأن كانت فى الاثناء ان قلت أصل الشروع فى مسائل العلم انما يتوقف على تصور العلم بوجه وذلك يحصل بالرسم فيقتضى أن مقدمة العلم اسم للرسم خاصة وهذا ينافى ماذكره العلامة السيد فى شرح المفتاح من أن مقدمة العلم اسم لما يتوقف عليه تصور العلم بوجه وذلك كالرسم أو تصوره بالذات والحقيقة و ذلك كالحد أو الشروع فيه على بصيرة وذلك كالموضوع والفائدة والغاية وغيرها من بقية المبادى العشرة المشهورة قلت المراد بالشروع الشروع من حيث هو فيشمل أصل الشروع والشروع على بصيرة فتشمل المقدمة جميع المبادى وحاصل مافى المقام أن العلم لغة الادراك ثم نقل فى العرف الى معلومات تصورية أو تصديقية هى مسائل كثيرة مضبوطة بجهة واحدة ولا شك أن الشروع فى تحصيل تلك المعلومات موقوف على تصورها بوجه وهو التصور الاجمالى لامتناع توجه النفس نحو المجهول المطلق فيمتنع الشروع فيها بدونه والشروع فيها على بصيرة يتوقف على تصورها بتلك الجهة و يتوقف أيضا على معان أخر خارجة عن تلك المعلومات كمعرفة الغاية والموضوع والفائدة وغير ذلك من بقية المبادى العشرة فسموا هذه مقدمة العلم لتوقف أصل الشروع والشروع على وجه البصيرة عليها (قوله ومقدمة الكتاب) عطف على مقدمة العلم وقوله لطائفة أى لجماعة عطف على قوله لما يتوقف من عطف المفردات أى أن لفظ مقدمة اذا أضيفت للكتاب تطلق الخ وقوله (٦٩) من كلامه أى من كلام الكتاب واضافة

يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع فى مسائله ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت أمام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه

اتحد الاغظ لعدم اشترا كها فى الفصل الذى تتميز به عما سواها و يعمها دون غيرها والالم يتحقق اختلافها فى

فالراجح انها جزء على التقديرين خلافا لقول الحطيبى انها ذريعة

كلام للضمير من اضافة العام للخاص فهى للبيان والمعنى لطائفة منه وانما لم يقل هكذا لان ذكر العام أولا ثم بيانه بالخاص بعد ذلك أوقع فى النفس (قوله قدمت أمام المقصود) أى جعلت أمامه فلابد من التجريد فى قدمت عن بعض معناه والا كان فيه ركة لتكرر قوله أمام المقصود معه (قوله لارتباط له بها) أى لارتباط للمقصود بها أى بتلك الطائفة أى بمعانيها أو يقال ان طريق الافادة والاستفادة لما كانت هى الالفاظ لم يحتج لتقدير كما أفاده الفنرى وانما اعتبر الارتباط فى جانب المقصود دون المقدمة نظرا الى أنه موقوف عليها والموقوف هو المرتبط وقوله لارتباط له بها أى سواء توقف الشروع فى مسائل الفن على معناها بأن كان مدلولها مقدمة علم أم لا (قوله وانتفاع الخ) عطف سبب على مسبب وعلم مما ذكر أن مقدمة العلم ومقدمة الكتاب ألفاظ ولا يقال ان هذه التفرقة تحكم لامرجح لها لانا نقول ان مقدمة العلم لما كانت منضبطة غير مختلفة التفت فى جانبها للمعانى ولما كانت معانى مقدمة الكتب مختلفة التفت فى جانبها للالفاظ التى هى غير منضبطة واعترض السيد على الشارح بأن المتبادر من قوله يقال مقدمة الكتاب لكذا أن اطلاق مقدمة الكتاب فى مقابلة مقدمة العلم اصطلاح بين القوم لا من الشارح وليس كذلك اذ الموجود فى كلام القوم مقدمة العلم وقد يطلقون مقدمة الكتاب على الالفاظ الدالة على مقدمة العلم مجازا مرسلا لعلاقة الدالية والمدلولية ولا يطلقونها على الالفاظ مطلقا أعم من أن يكون مدلولها مقدمة علم أم لا على مازعمه الشارح وأجيب بأن علة التسمية بمقدمة هو التقدم وحينئذ فلا وجه لجعل اطلاقها على الالفاظ مجازا عن اطلاقها على المعانى مع وجود العلة فقوله ولا يطلقونها على الالفاظ مطلقا ممنوع لما علمت من وجود العلة والحاصل أن السبب فى اطلاق لفظ مقدمة على الالفاظ المتقدمة على المقصود لارتباطه بها هو التقدم والاولية لا الارتباط الواقع بين اللفظ والمعنى كالدالية وحينئذ فلا وجه لاختصاصها فى كلامهم بمقدمة العلم ولا يختص اطلاقها على اللفظ الدال على مقدمة العلم فقوله ولم يطلقوا المقدمة على الالفاظ مطلقا ممنوع واعلم أن النسبة بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب التباين لان الأولى اسم للمعانى والثانية اسم للالفاظ وأما بين مقدمة العلم ومدلول مقدمة الكتاب فالعموم والخصوص الوجهى كما أن دال مقدمة العلم ونفس مقدمة الكتاب كذلك أى بينهما العموم والخصوص الوجهى يجتمعان فيما يتوقف عليه الشروع اذا ذكر أمام المقصود وتنفرد مقدمة الكتاب فيما لا يتوقف عليه الشروع فى المسائل اذا ذكر أمام المقصود وتنفرد مقدمة العلم فيما يتوقف عليه الشروع اذا ذكر فى الاثناء خلافا لمن قال ان النسبة العموم والخصوص المطلق بين الامرين بناء على اعتبار التقدم فى مفهوم مقدمة العلم وقد علمت من تعريف الشارح لها عدم اعتباره فيها وأما النسبة بين دال مقدمة العلم ومدلول مقدمة الكتاب فالتباين كالاولى

فنقول كل واحدة منهما تقع صفة لمعنيين أحدهما الكلام كما فى قولك قصيدة فصيحة أو بليغة ورسالة فصيحة أو بليغة

(قوله وهى) أى المقدمة ههنا أى فى ذلك الكتاب (قوله لبيان) أى مذكورة لبيان (قوله وانحصار) عطف على معنى الفصاحة وقوله علم البلاغة أى العلم المتعلق بها (قوله ومايلائم ذلك) عطف على معنى الفصاحة أى ولبيان مايلائم ذلك أى معنى الفصاحة والبلاغة والمراد بذلك الملائم النسبة بين الفصاحة والبلاغة ومرجع البلاغة (قوله ارتباط المقاصد بذلك) أى بما ذكر مما احتوت عليه المقدمة أو بالبيان المذكور وأشار بهذا الى أن المقدمة المذكورة هنا مقدمة كتاب لا مقدمة علم لان مقدمة العلم مايتوقف عليه الشروع فى مسائله كالحد والموضوع والغاية الخ والمصنف لم يذكرها كلها فيها وان كان قد ذكر فيها غايات العلوم الثلاثة حيث قال فى آخرها وما يحترز به الخ ويصح جعلها مقدمة علم أيضا بهذا الاعتبار (قوله والفرق الخ) قد علمت محصله وهو أن مقدمة الكتاب اسم لمجموع الطائفة من الكلام اللفظى التى يقدمها المصنف أمام المقصود لارتباط له بها فما لم يقدمه وان حصل به الارتباط والانتفاع لا يصدق عليه التعريف ومقدمة العلم معان مخصوصة يتوقف عليها الشروع فيه (قوله فى الاصل) أى فى اللغة الخ لما كان الواقع فى كتب اللغة ذكر معان متعددة للفصاحة وكلها يدل على الظهور ولم يتحقق الشارح من تلك المعانى الحقيقى من المجازى لما وقع فى ذلك من الاختلاف والاشتباه أتى فى بيانها أى الفصاحة بما يجمع معانيها الحقيقية والمجازية وهو الانباء عن الظهور والابانة فهذا نكتة قول الشارح تنبئ عن الظهور والابانة دون أن يقول هى الظهور والابانة وتوضيح ذلك أن الفصاحة تطلق فى اللغة على معان كثيرة فتطلق على نزع الرغوة وذهاب اللبأ من اللبن يقال سقاهم لبنا فصيحا أخذت رغوته ونزعت منه أوذهب لبؤه وخلص منه قال فى الاساس ان هذين المعنيين حقيقيان ثم قال ومن المجاز مر بناحتى أفصح (٧٠) الصبح أى بدا ضوءه وحتى بدا الصباح المفصح أى الذى لا ظلمة فيه وهذا يوم مفصح وفصح لاغيم ولاقر وجاء فصح النصارى أى عيدهم وهذا مفصحهم أى مكان بروزهم وافصحوا عيدوا وأفصح العجمى تكلم بالعربية وفصح انطلق لسانه وخلصت لغته عن اللكنة وأفصح الصبى فى منطقه فهم مايقول فى أول ما يتكلم وأفصح ان كنت صادقا أى بين اه فقد جعل ماسوى ذهاب الرغوة واللبأ معانى مجازية ولاشك أن تلك المعانى كلها تؤول للظهور بالاستلزام لا أنها هو فلذلك الفصيح عبر بتنبئ أى تدل ولم يقل معناها الظهور لانه لم يوجد لها معنى هو الظهور كما يفيده كلام المصباح فقوله تنبئ يشير الى أن معناها ليس هو الظهور بل شئ ينبئ عنه ويدل عليه ومن هذا علم أن مراد الشارح بالاصل اللغة سواء كان المعنى حقيقيا أو مجازيا لا الحقيقى فقط وعلى هذا فالمراد بكون اللغة أصلا باعتبار المعنى الاصطلاحى لا باعتبار أنه حقيقة وعلم أن المراد بالانباء الدلالة الالتزامية لا المطابقية لان لفظ الفصاحة لم يوضع للظهور حتى تكون دلالته عليه مطابقية ولا التضمنية لان لفظ فصاحة لم يوجد فى كتب اللغة أنه موضوع للظهور وغيره حتى تكون دلالته عليه تضمنية ثم ان الفصاحة نقلت عرفا الى وصف فى الكلمة والكلام والمتكلم ولا يخلو ذلك الوصف من ملابسة وضوح وظهور وانما لم يقتصر الشارح على المعنى الاصطلاحى الآتى فى المتن للاشارة الى أن بين المعنى اللغوى والاصطلاحى مناسبة والمناسبة تحصل ولو بحسب المآل (قوله والابانة)عطف مرادف ان جعلت الابانة مصدر أبان بمعنى بان أى ظهر وحينئذ فالابانة بمعنى البيان وعطف لازم ان جعلت مصدر أبان بمعنى أظهر وحينئذ فتكون الابانة بمعنى الاظهار (قوله مثل كلمة فصيحة) أى مخبرا بذلك عن جزء معين من جزئيات المفرد كقائم فيقال هذه كلمة فصيحة ويصح أن يراد بالكلمة لفظ كلمة اذ هو يوصف بالفصاحة وكذا يقال فى قوله كلام فصيح وربما يقال ان قوله بعد والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح دون أن يقول مثل متكلم فصيح مع أن قياس سابقيه يعين الاول وأشار بالمثالين فى قوله مثل كلام الخ الى أنه لا فرق فى الوصف بالفصاحة بين المنظوم وغيره والقصيدة مأخوذة من اقتصدت الكلام بمعنى اقتطعته قيل لا تسمى الابيات قصيدة حتى تكون عشرة فما فوقها وقيل حتى تجاوز

وهى ههنا لبيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة فى علمى البيان والمعانى وما يلائم ذلك ولا يخفى وجه ارتباط المقاصد بذلك والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب مما خفى على كثير من الناس (الفصاحة) وهى فى الاصل تنبئ عن الظهور والابانة (يوصف بها المفرد) مثل كلمة فصيحة (والكلام مثل كلام فصيح وقصيدة فصيحة

الفصول فان العين الباصرة والنقد والماء الجارى لا يمكن تعريفها باعتبار هذه المعانى تعريفا واحدا فقال (الفصاحة) وهى فى اللغة لا تخلو عن معنى الظهور فيكون فعلها لازما كقولهم فصح اللبن اذا ظهر من رغوته أو عن معنى الابانة فيكون فعلها فى المعنى متعديا كأفصح الاعجمى أبان مراده ونقلت عرفا الى وصف فى الكلمة والكلام والمتكلم لا يخلو ذلك الوصف من ملابسة وضوح وظهور فهى حقيقة عرفية (يوصف بها المفرد والكلام) فيقال فى المفرد كلمة فصيحة وفى الكلام هذا كلام فصيح

ص (الفصاحة يوصف بها المفرد) ش اعلم أن الفصاحة هى صفة اللبن الذى تؤخذ عنه الرغوة ومنه

قيل المراد بالكلام ماليس بكلمة ليعم المركب الاسنادى وغيره فانه قديكون بيت من القصيدة غير مشتمل على اسناد يصح السكوت عليه مع أنه متصف بالفصاحة وفيه نظر انما يصح ذلك لو أطلقوا على مثل هذا المركب انه كلام فصيح ولم ينقل ذلك عنهم واتصافه بالفصاحة يجوز أن يكون باعتبار فصاحة المفردات على أن الحق أنه داخل فى المفرد لانه يقال على مايقابل المركب

امادخول المركب فى الاسناد المفيد فى الكلام فلا اشكال فيه وكذادخول الكلمة الواحدة فى المفرد وأما المركب غير المفيد فقيل داخل فى الكلام لانه ربما يكون بيت غير مشتمل على الافادة ومع ذلك فهو يوصف بالفصاحة فيدخل فى الكلام ورد بان وصفه بالفصاحة لايستلزم تسميته كلاما حتى يدخل فى مسماه وانما المقتضى لدخول المركب الغير المفيد فى الكلام أن يقال فيه مثلا هذا كلام فصيح لا وصفه بالفصاحة فقط لان الوصف بالفصاحة أعم من التسمية بالكلام والاعم لايستلزم الاخص فيجوز أن

الفصيح وهوهنا اللبن وفصح اذا اخذت عنه الرغوة قال الشاعر ٭ وتحت الرغوة اللبن الفصيح ٭ كذا قال الجوهرى وفى الاستشهاد نظر فان كلامه يقتضى أن فصاحة اللبن اخذ الرغوة عنه وانه انما سمى فصيحا عند ذلك والبيت يدل على أنه فصيح قبل نزع الرغوة بل ظاهره ان بقاء الرغوة شرط حتى لايسمى فصيحا بعد أخذها لانه ليس حينئذ تحت الرغوة الا أن يقال أراد بقوله أخذت عنه الرغوة انها استعملت

سبمة ومادون ذلك يسمى قطعة (قوله قيل المراد الخ) حاصل ايضاح ما فى المقام أن المصنف اعترض عليه بانه قد يبقى شىء ليس بكلمة ولا كلام مثل المركبات الناقصة فانها ليست بمفردة لان المفرد ماقابل المركب ولا كلاما لانه المركب التام والمركب المذكور ناقص فسكوته عنها يقتضى أن لاتكون صحيحة ولا بليغة مع أنها توصف بالفصاحة قطعا فيقال مركب فصيح وحينئذ ففى كلام المصنف قصور وأجاب الخلخالى والزوزنى بأنها داخلة فى الكلام فى كلام المصنف اذ المراد بالكلام فيه المركب مطلقا على طريق المجاز المرسل من باب اطلاق الخاص وارادة العام فشمل المركب التام والناقص وحينئذ فلا قصور فى كلامه ورد شارحنا هذا الجواب بانه لايتم الا لو كان العرب أطلقوا على المركب المذكور كلاما فصيحا مع أنهم لم يقولوا فيه ذلك ووصفهم له بالفصاحة فى قولهم مركب فصيح يجوز أن يكون من حيث مفرداته لا من حيث ذاته سلمنا أنه يوصف بالفصاحة من حيث ذاته وان الاعتراض بالقصور وارد على المصنف فالاولى ادخال المركب المذكور فى المفرد لا فى الكلام بان يراد بالمفرد ماقابل الكلام وذلك لانه لم يعهد اطلاق الكلام على ماقابل المفرد بل المعهود اطلاقه على المركب التام كما هو المعنى العرفى عند النحاة أو على اللفظ مطلقا الشامل للمفرد وهو المعنى اللغوى وأما اطلاقه على ماقابل المفرد أعنى المركب مطلقا الشامل للتام والناقص فهذا مجاز مرسل كما علمت علاقته بخلاف اطلاق المفرد على ماليس بكلام فانه حقيقة عرفية (قوله ما ليس بكلمة) الانسب ماليس بمفرد أى وهو المركب مطلقا (قوله وغيره) أى وهو المركب الناقص (قوله فانه قديكون) الفاء للتعليل والضمير للحال والشأن وهذا علة للمعلل مع علته وقوله قديكون بيت الخ أى كما فى قوله

اذا ما الغانيات برزن يوما
وزججن الحواجب والعيونا

فان هذا البيت غير مفيد لعدم ذكر جواب الشرط مع انه فصيح باجماع ضرورة فصاحة كلماته (قوله وفيه نظر) أى فى ادخال المركب الناقص فى الكلام نظر (قوله لانه انما يصح ذلك) أى دخول المركب الناقص فى الكلام (قوله لو أطلقوا) أى العرب (قوله ولم ينقل ذلك عنهم) أى والمنقول عنهم انما هو وصفه بالفصاحة دون وصفه بانه كلام حيث قالوا مركب فصيح ووصفه بالفصاحة لايستلزم تسميته كلاما حتى يدخل فى مسماه لان الوصف بالفصاحة أعم من التسمية بالكلام والاعم لايستلزم الاخص فيجوز أن يكون وصفه بالفصاحة لكون كلماته فصيحة لا لكونه كلاما مركبا فبطل هذا التأويل وهو ادخال المركب الناقص فى الكلام (قوله واتصافه الخ) لما أبطل جواب الخلخالى و بقى الاعتراض بالقصور واردا على المصنف أشار الشارح لدفعه بانه غير وارد بالكلية بقوله واتصافه بالفصاحة أى فى قولهم مركب فصيح الخ (قوله باعتبار فصاحة المفردات) أى باعتبار أن مفرداته متصفة بالفصاحة لا باعتبار أنه مركب واذا كان كذلك فهو داخل فى المفرد من غير تأويل فى المفرد سلمنا أن اتصافه بالفصاحة لذاته أى باعتبار أنه مركب فيحتاج للتأويل لكن الحق فى التأويل خلاف ماقلت يا خلخالى (قوله باعتبار الخ) أى فيكون وصفه بالفصاحة من باب وصف الشىء بوصف أجزائه فوصفه بها عرضى لا ذاتى (قوله على أن الحق الخ) على للاستدراك بمعنى لكن فلا تتعلق بشىء فكأنه قال لكن الحق انه داخل الخ فبعد أن أجاب بأن وصف المركب الناقص بالفصاحة على طريق العرضية ظهر له بعد ذلك أنه يوصف بها بالنظر لذاته وانه لابد من التأويل فى كلام المصنف ليشمله والا كان قاصرا لكن لايؤول بما أول به الخلخالى بحيث أنه يدخل هذا المركب فى الكلام بل يدخل فى المفرد بقرينة مقابلته للكلام وفى هذا الجواب بحث اذ لو كان داخلا فيه لم يتم قوله أولا يقال كلمة فصيحة الا أن تحمل الكلمة على مايعم المركب الناقص (قوله لانه) أى المفرد يقال أى يحمل على ما يقابل المركب وذلك القول فى باب الكلام

(قوله وعلى مايقابل المثنى) أى و يقال على مايقابل المثنى أو المجموع أى والملحق بهما وهو الاسماء الستة الشامل للمضاف وذلك القول فى باب الاعراب أى و يقال على مايقابل المضاف والشبيه به الشامل للمثنى والمجموع وذلك فى باب المنادى واسم لا و يقال على ماليس جملة ولا شبيها بها وذلك فى باب المبتدأ والخبر (قوله وعلى مايقابل الكلام) أى الشامل للمركب الناقص وهو المراد هنا واعلم أن اطلاق المفرد على هذه الأمور كلها اطلاقات حقيقية واذا كان كذلك فدخول المركب الناقص فيه لايلزم عليه تجوز بخلاف دخول المركب الناقص فى الكلام بحيث يراد بالكلام المركب مطلقا فانه يلزم عليه التجوز (قوله ومقابلته الخ) جواب عما يقال ان المشترك لايفهم منه معنى معين بدون قرينة فما القرينة هنا على أن المراد بالمفرد هنا ما قابل الكلام فأجاب بقوله ومقابلته الخ لايقال قد يعكس فيقال مقابلة الكلام بالمفرد تدل على أن المراد بالكلام ماليس بمفرد لانا نقول اطلاق الكلام على ماليس بمفرد مجاز مخالف لاصطلاح النحاة واللغويين بخلاف اطلاق المفرد على ماليس بكلام فانه اصطلاح والمتبادر من الألفاظ حملها على معانيها بحسب الاصطلاح هذا واعلم أنه يلزم على ماقاله الشارح من أن المراد بالمفرد هنا ماقابل الكلام أمور ثلاثة ❊ الاول أن يكون المركب الناقص الخالى عما يخل بفصاحة المفرد من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس فصيحا مع اشتماله على مايخل بفصاحة الكلام من تنافر الكلمات وضعف التأليف والتعقيد نحو ان كان قرب قبر حرب قبر وان ضرب غلامه هندا وان تسكب عيناى الدموع لتجمدا لانه صدق عليه انه خالص من الغرابة وتنافر الحروف ومخالفة القياس والتزام فصاحة ماذكر لايليق بحال عاقل واذا لم يكن فصيحا لزم أن يكون تعريف فصاحة المفرد غير مانع فيجب أن يزاد فيه الخلوص عن هذه الامور ليكون مانعا ❊ الامر الثانى انه يلزمه صيرورة ماهو فصيح غير فصيح بضم كلمة فصيحة اليه و بيانه انه على تقدير تسليم فصاحة ماذكر من المركبات الثلاثة يلزمه خروجها عن الفصاحة بضم كلمة فصيحة الى كل واحد منها كقولك فى المثال الاول رحم وفى المثال الثانى أساء وفى المثال الثالث بلغت المنى لانه قبل الضم من قبيل المفرد ولم يشترط فى فصاحته الخلوص عما ذكر و بعد الضم من قبيل الكلام

وهو قد اشترط فى فصاحته الخلوص عما ذكر والحال انه لم يخلص ولا شك أن صيرورة ماهو فصيح غير فصيح بضم كلمة فصيحة اليه بعيد جدا ❊ الامر الثالث انه يلزمه ان يخرج عن الفصاحة باعتبار مجرد الاسناد فيه من غير ضم الكلمة ولا نقصها

وعلى مايقابل المثنى والمجموع وعلى مايقابل الكلام ومقابلته بالكلام ههنا قرينة دالة على أنه أريد به المعنى الاخير أعنى ماليس بكلام

يكون وصفه بالفصاحة لكون كلماته فصيحة لا لكونه كلاما مركبا مع فصاحة الكلمات وقيل داخل فى المفرد لمقابلته بالكلام والكلام اذا أطلق ينصرف عرفا للمفيد فيكون مقابله ماليس كذلك فيدخل

عليه بعد أن كانت منبثة فى أجزائه لكن يبعده عبارة ابن سيده فانه قال اذا ذهبت عنه الرغوة وعبارة الراغب

نحو زيد الذى ضرب غلامه عمرا فى داره فان جعل الذى وصفا لزيد كان مركبا ناقصا فيكون فصيحا لدخوله فى المفرد وان جعل الذى خبرا عن زيد كان كلاما فيكون غير فصيح لعدم خلوصه من ضعف التأليف وهذا أشنع مما قبله ❊ واعترض ما اختاره الخلخالى أيضا من التأويل فى الكلام وادخال المركب الناقص فيه بأنه يقتضى اتصاف المركب الناقص بالبلاغة حقيقة لقول المصنف بعد والبلاغة يوصف بها الاخيران فقط وهو باطل اذلم يدونوا عوارضه التى يطابق بها مقتضى الحال كتدوينهم عوارض المركب التام وله أن يجيب عن هذا بأن فى الكلام شبه استخدام حيث ذكر أولا الكلام بمعنى المركب وذكره ثانيا بمعنى المركب التام وفيه بعد و بأن المفرد يتناول الاعلام المشتملة على تنافر الكلمات وضعف التأليف والتعقيد نحو أمدحه أمدحه و زان نوره الشجر و تسكب عيناى الدموع لتجمدا اذا جعلت اعلاما لان المفرد مالايدل جزؤه على جزء معناه وهذه كذلك ولا يرد أن ضعف التأليف لايتأتى فى العلم لانه يكون بمخالفة الاعراب والعلم بمجرده لااعراب له لان الاعراب ثابت له باعتبار المنقول عنه فيلزم أن تكون هذه الاعلام فصيحة لخلوها عما يخل بفصاحة المفرد مع اشتمالها على مايخل بفصاحة الكلام والتزامه لايليق بحال عاقل وحينئذ فتعريف فصاحة المفرد غير مانع فالواجب أن يزاد فيه الخلوص عن هذه الامور وليكون مانعا وهذا الالزام كما يرد على الخلخالى يرد أيضا على الشارح بالنظر للجواب الثانى أعنى قوله على أن الحق الخ لان المفرد عندهم مالفظ به بلفظ واحد فى العرف أوما أعرب باعراب واحد والعلم المذكور مشتمل على لفظين فأ كثر ومعرب باعرابين فأ كثر بحسب الاصل لان نظرهم فى اللفظ من حيث الاعراب والبناء وان كانت تلك الاعلام من قبيل المفرد عند المناطقة لان نظرهم فى المعانى اصالة وهذا التعريف لفصاحة المفرد عند النحاة لا عند المناطقة وأنت خبير بأن هذا الجواب انما ينفع الخلخالى دون الشارح و بما علمت من بطلان ماقاله الشارح والخلخالى لبطلان اللوازم لهما ظهر لك أن المفرد والكلام فى كلام المصنف محمولان على معناهما الحقيقى المتبادر منهما وهو أن المراد بالمفرد ماليس بمركب و بالكلام المركب التام والمركب الناقص خارج عنهما لعدم اتصافه بالفصاحة والبلاغة بالنظر لذاته واتصافه بالفصاحة فى قولهم مركب فصيح انما هو باعتبار اتصاف مفرداته بها كما أفاده

العلامة عبد الحكيم (قوله والمتكلم أيضا) انما زاد هنا أيضا دون ما تقدم لان الكلام والمفرد من واد واحد فهما كالشىء الواحد وأيضا لا يؤتى بها الا بين شيئين (قوله يقال كاتب فصيح الخ) المناسب لما مر أن يقول (٧٣) مثل كاتب فصيح والمراد بالكاتب الناثر أى المتكلم بكلام منثور وليس المراد به المتصف بالكتابة بدليل مقابلته بشاعر والحاصل أن الشخص متى كانت فيه الملكة اتصف بالفصاحة تكلم بنظم أو سجع أو غيرهما كالنثر بل ولو لم يتكلم أصلا الا أن الملكة لا يعرف قيامها به الا بالكلام (قوله تنبىء عن الوصول الخ) قال فى القاموس بلغ الرجل بلاغة اذا كان يبلغ بعبارته كنه مراده مع ايجاز بلا اخلال أو اطالة بلا املال وحينئذ فهى فى اللغة تنبىء عن الوصول والانتهاء لكونها وصولا مخصوصا وهى الوصول بالعبارة الى المراد من غير اخلال والاطالة مملة وأما فى الاصطلاح فهى مطابقة الكلام لمقتضى الحال والمناسبة بين المعنيين ظاهرة لان الكلام اذا طابق مقتضى الحال يصل للمطلوب عند البلغاء ولم يقل وهى فى الاصل اكتفاء بما ذكره سابقا وقيل لم يقل فى الاصل لان معناها لغة واصطلاحا واحد وفيه أنه مع كونه خلاف الواقع يلزم أن يكون قوله تنبىء عن الوصول والانتهاء مستدركا لان القصد منه ابداء المناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى وعند اتحاد المعنى لا حاجة اليه (قوله والانتهاء) عطف تفسير (قوله فقط) الفاء واقعة فى جواب شرط مقدر وقط اسم فعل بمعنى انته أى واذا وصفت بها الاخيرين فقط أى فانته عن وصف المفرد بها

(و) يوصف بها (المتكلم) أيضا يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح (والبلاغة) وهى تنبىء عن الوصول والانتهاء (يوصف بها الاخيران فقط) أى الكلام والمتكلم دون المفرد

فى المفرد المركب الغير المفيد وانما جعلنا مقابلته بالكلام دليلا على ما ذكر لأن المفرد يذكر فى مقابلته المثنى فيراد به ما ليس بمثنى وفى مقابلته المركب فيراد به ما ليس بمركب وفى مقابلته الكلام وقد تقدم أن الكلام على الاطلاق ينصرف الى المفيد فيراد به ما ليس بكلام مفيد فيدخل فيه المركب الغير المفيد ولكن يتوقف على تسليم هذه المقابلة والمشهور فى المقابلة مقابلته بالجملة وهى أعم من المفيد ويرد عليه أيضا لزوم دخول غير الفصيح من المركب الغير المفيد فى تعريف فصاحة المفرد فيما سيأتى لانه قال فيه فالفصاحة فى المفرد خلوصه من تنافر الحروف الخ ولا شك أنه يصدق على مثل قوله فى المثال الآتى ان شاء الله تعالى وليس قرب قبر حرب أنه خلص من تنافر الحروف الى آخر القيود اذ الموجود فيه تنافر الكلمات لا تنافر الحروف فيكون مفردا فصيحا وليس كذلك الا أن يقال تنافر الكلمات يرجع الى تنافر مجموع حروفها ثم على تقدير تمحل الجواب فى هذا يدخل فى التعريف ما لم يخلص من التعقيد اللفظى تأمله (و) يوصف بالفصاحة (المتكلم) أيضا اذ يقال هذا شاعر فصيح وكاتب فصيح (والبلاغة) التى هى غير خالية عن معنى الانتهاء والوصول لا باعتبار اللغة ولا باعتبار ما نقلت اليه لانها نقلت الى بلوغ الكلام الى المرتبة التى يجب مراعاتها فى المطابقة (يوصف بها الاخيران) وهما الكلام والمتكلم (فقط) هو اسم فعل بمعنى انته فكأنه يقول فاذا وصفت بها الاخيرين فانته عن وصف الكلمة بها

الراغب فانه قال اذا تعرى من الرغوة فأفصح اللبن اذا زال عنه اللبأ وأفصح العجمى اذا خلص من اللكنة وفصح الرجل جادت لغته وأفصح تكلم بالعربية وقيل بالعكس قال الراغب والاول أصح وقيل الفصيح الذى ينطق وأنكر النضر أفصح كما نقله ابن عباد فى المحيط وفى التنزيل وأخى هرون هو أفصح منى لسانا وهو دليل على أنه من الثلاثى وأفصح الصبح اذا طلع وأفصح النصرانى جاء فى فصحه وفى الاصطلاح اختلف فيها عباراتهم والمصنف عدل عن حد الفصاحة باعتبار الحقيقة الصادقة على أعم من فصاحة المفرد والكلام والمتكلم وأفرد فصاحة المفرد عن فصاحة الكلام برسم وقد تقدمه لذلك الخفاجى فى كتاب سر الفصاحة ☼ وقوله المفرد إما يعنى به اللفظ بكلمة واحدة كما يقتضيه ما فسر به فصاحة المفرد بعد ذلك فيخرج عنه نحو عبد الله علما كان أم لم يكن وذلك يوصف بالفصاحة لا محالة أو يعنى ما وضع لمعنى ولا جزء له يدل فيه فيخرج عنه أيضا الثانى أو يعنى ما يقابل الجملة فيخرج عنه الجملة الموصول بها كقولك رأيت الذى ضربته فانها ليست بكلام فلا تدخل حينئذ فى المفرد ولا فى الكلام وكذلك كل واحدة من جملتى الشرط وجوابه وهذه الامور اذا خرجت عن المفرد ولم تدخل فى الكلام لانها ليست بكلام ففى أين يشرح فصاحتها ولو قال المفرد والمركب لكان أحسن وقوله والمتكلم سيأتى ما عليه ان شاء الله تعالى ص (والبلاغة يوصف بها الاخيران فقط) ش اعلم أن البلاغة فى اللغة من قولهم بلغ بالضم اذا انتهى ولا يوصف بها الكلمة انما يوصف بها الكلام والمتكلم وسيأتى ما على ذلك ان شاء الله تعالى وقدم الفصاحة لانها أكثر مجالا من البلاغة ولكون الفصاحة

والفصاحة خاصة تقع صفة للمفرد فيقال كلمة فصيحة ولا يقال كلمة بليغة

اذ لم يسمع كلة بليغة والتعليل بأن البلاغة انما هي باعتبار المطابقة لمقتضى الحال وهي لاتتحقق في المفرد وهم لان ذلك انما هو في بلاغة الكلام والمتكلم وانما قسم كلا من الفصاحة والبلاغة أولا لتعذر جمع المعاني المختلفة الغير المشتركة

اذ لم يسمع كلة بليغة وقيل ان العلة في عدم وصف الكلمة بها أن معناها المطابقة لمقتضى الحال والمطابقة المذكورة انما تحصل برعاية الاعتبارات الزائدة على أصل المراد كما يأتي فلا تتحقق الا في ذي الاسناد المفيد وذلك منتف عن الكلمة ورد بأن ذلك انما يتم ان سلم أن لا بلاغة الا ما ذكر فتختص بذي الافادة فاذا جاز أن تكون ثم بلاغة أخرى يصح وجودها في الكلمة كما تعقل ذلك في الفصاحة لم يكن ذلك علة في عدم وصف الكلمة بالبلاغة فان قال هذا المعلل لا معنى للبلاغة في كلام العرب الا هذا المعنى و هو محال في الكلمة عاد الى انتفاء السماع وهو الذي عللنا به ثم لما بين محال الفصاحة والبلاغة ليتحقق اختلاف معاني كل منهما باعتبار تلك المحال أفرد كلا منهما بتعريف فتعدد باعتبار تلك المحال لتعذر جمع المعاني المختلفة في تعريف واحد اذ لا تشترك المختلفات في فصل والا لم تخالف وقد تقدمت

كالشرط للبلاغة على ما ستراه وقال بعض الشارحين لكونها أعم من البلاغة وليس بجيد لما سيأتي وقال الخطيبي الشارح فلا يقال كلة بليغة فكل ما يوصف بالبلاغة يوصف بالفصاحة من غير عكس وهذا بحسب الاصطلاح الذي ذكره ابن الاثير وتابعه المؤلف و بعضهم يقول الفصاحة والبلاغة مترادفان فعلى هذا كل فصيح بليغ أيضا اه قلت قوله كل ما يوصف بالبلاغة يوصف بالفصاحة صحيح لان شرط البليغ أن يكون فصيحا كما سيأتي وقوله وغيره يقول مترادفان هو ما صرح به الجوهري حيث قال البلاغة الفصاحة والظاهر أنه يقصد بذلك أن البلاغة تكون في الكلمة كما تكون في الكلام وذلك لا يوجب ترادفا بل وجب ان كل محل صلح للفصاحة صلح للبلاغة وان اختلف معناهما وقد صرح جماعة بان بين البلاغة والفصاحة تغايرا وأن كل ما صلح لاحداهما من كلام ومتكلم وكلة صلح للاخرى وقوله بعد ذلك فعلى هذا كل فصيح بليغ أيضا أي سواء كان كلة أم كلاما أم متكلما ثم قال بعضهم البلاغة لا توجد في الكلمة فكانت أخص من الفصاحة فبذا قدمت الفصاحة عليها لتقدم العام على الخاص لأن الخاص عام مع شيء آخر قلت فيه نظر وليس بين حقيقتي الفصاحة والبلاغة عموم وخصوص بل هما كل وجزء فالبلاغة كل ذو أجزاء مترتبة والفصاحة جزء غير محمول كما ستراه وعبارة الخطيبي التي قدمناها قريبة من هذا الكلام وقال ابن الاثير البلاغة

شاملة

(قوله اذ لم يسمع كلمة بليغة) فيه أنه أدخل المركب الناقص في المفرد وحينئذ فلا ينتهض الدليل على الدعوى لان منفى الدليل أخص من منفى المدعى أي أن الذي نفيت عنه البلاغة في الدليل وهو الكلمة أخص من الذي نفيت عنه في المدعى وهو المفرد الشامل للكلمة والمركب الناقص و يلزم من هذا أن يكون الدليل أخص من المدعى وحينئذ فلا ينتجه لان نفي الاخص لا يستلزم نفي الاعم فلا يلزم من عدم سماع اتصاف الكلمة بها عدم سماع اتصاف المركب المذكور بها فالدليل المساوي للدعوى أن يقال اذ لم يسمع كلمة بليغة ولا مركب بليغ الا أن يراد بالكلمة ما ليس بكلام فتشمل المركب الناقص لكن في اطلاق الكلمة على هذا المعنى من البعد ما ليس في اطلاق المفرد عليه بلا خفاء وان أدخل المركب (٧٤) الناقص في الكلام كما هو رأى الخلخالي فلا اشكال في التعليل أصلا (قوله والتعليل) أي لعدم وصف المفرد بالبلاغة (قوله وهي) أي المطابقة المذكورة (قوله لا تتحقق في المفرد) أي لان المطابقة المذكورة انما تحصل بمراعاة الاعتبارات الزائدة على أصل المعنى المراد وهذا لا يتحقق الا في ذي الاسناد المفيد (قوله لان ذلك) أي اعتبار المطابقة المذكور (قوله في بلاغة الكلام والمتكلم)أي فيجوز أن يكون هناك بلاغة أخرى يصح وجودها في الكلمة غير المطابقة وان لم نطلع عليها كما وجد ذلك في الفصاحة فان قال ذلك المعلل انه لا معنى للبلاغة في كلام العرب الا هذا المعنى وهو محال في الكلمة عاد الى انتفاء السماع وهو الذي عللنا به (قوله وانما قسم الخ) هذا توجيه لمبادرة المصنف بالتقسيم أولا وتعريف كل على حدة بعد ذلك مع أن الاصل أن يذكر التعريف أولا ثم التقسيم ثانيا فقول الشارح وانما قسم كلا من الفصاحة والبلاغة أولا أي ولم يأت من أول الامر بتعريف واحد شامل لاقسام الفصاحة وكذلك البلاغة ثم يقسمها بعد ذلك كما هو الشأن وقوله قسم أي ضمنا لا صراحة حيث قال فالفصاحة يوصف بها المفرد والكلام والمتكلم والبلاغة يوصف بها الاخيران فقط فان هذا يستلزم انقسام الفصاحة الى فصاحة مفرد وفصاحة كلام وفصاحة متكلم وانقسام البلاغة الى بلاغة كلام و بلاغة متكلم (قوله لتعذر جمع المعاني المختلفة) كفصاحة المفرد وفصاحة المتكلم وفصاحة الكلام وكبلاغة المتكلم و بلاغة الكلام وقوله الغير المشتركة الخ تفسير للمختلفة وأدخل أل على غير لتأوله بالمغايرة فلا يقال انه ادخل أل على المضاف الذي لم يشابه بفعل وهو لايجوز

(قوله في أمر يعمهما) متعلق بالمشتركة أي في حقيقة نوعية تصدق عليها وتصلح لتعريفها فلا يتأتى أن يؤتى للفصاحة بتعريف يعم أقسامها الثلاثة ويخرج غيرها وكذا البلاغة لا يتأتى أن يؤتى لها بتعريف يعم قسميها ويخرج غيرهما وهذا بخلاف الكلمة فانها لما اشتركت أقسامها في أمر يعمها صالح لتعريف الكلمة بحيث تتميز عن الكلم والكلام عرفت أولا بأنها قول مفرد ثم قسمت بعد ذلك الى اسم وفعل وحرف وكذلك الانسان لما اشتركت أقسامه من زنج وروم وغيرهما في أمر يعمها صالح لتعريف الانسان بحيث يتميز عن الفرس والحمار وغيرهما من الانواع عرف أولا بأنه حيوان ناطق ثم قسم بعد ذلك لتلك الاصناف والحاصل أنه لما تعذر هنا اشتراك أقسام الفصاحة في أمر يعمها صالح لتعريف الفصاحة بحيث يميزها عما عداها وكذلك البلاغة قسم كلا منهما ثم عرف تلك الاقسام وأما الاشتراك في الامر العام مطلقا فحاصل اذ لا شك في وجود المفهومات العامة الكلية كشيء وموجود ومستحسن وأقسام الفصاحة وكذلك قسما البلاغة مشتركة في هذه المفهومات ولكن لا يصلح شيء منها لتعريف كل من الفصاحة والبلاغة لعدم حصول التميز المذكور وبهذا اندفع ما يقال على الشارح منطوقا الا نسلم عدم اشتراكها في أمر يعمها اذ لا شك في وجود المفهومات العامة الكلية التي تشترك فيها وتعمها كشيء وموجود ومستحسن وما يقال عليه من حيث المفهوم ان كلامه يفيد أن مطلق الاشتراك في الامر العام يكفي في جميع الامور المتغايرة في تعريف وليس كذلك (قوله في تعريف واحد) أي يبين حقيقة كل تفصيلا والا فلا تعذر كأن تعرف الانسان والفرس بالجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة أو بالحيوان فانه يميزها في الجملة ولكن لا يبين حقيقة كل واحد تفصيلا (قوله وهذا) أي الصنيع من التقسيم أولا ثم التعريف ثانيا كما قسم أي كتقسيم ابن الحاجب الخ فان تقسيمه قبل التعريف لعدم الاشتراك المذكور وأورد على ذلك أن القسمين اشتركا في أمر يعمهما صالح لتعريف المستثنى وهو المذكور بعد الا واخواتها وفيه نظر بأن هذا لا يصلح تعريفا للمستثنى لانه يدخل فيه ما بعد الا الواقعة صفة نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا مع أنه ليس مستثنى (قوله فالفصاحة) أي اذا أردت بيان كل من أقسام الفصاحة والبلاغة فأقول لك الفصاحة الخ فالفاء فاء الفصيحة ويقال لها فاء الفصيحة بالصاد والضاد والاضافة في ذلك من اضافة الموصوف لصفته أي الفاء الفصيحة أو المفصحة(١) سميت بذلك لانها أفصحت عن شرط مقدر أو لكونها أفصحته وأظهرته وقيل فاء الفصيحة هي ما أفصحت عن مقدر مطلقا أي سواء كان شرطا أو غيره كما في قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت أي فضرب فانفجرت (قوله في المفرد) يصح أن يكون صفة للفصاحة كان المتعلق نكرة أو معرفة ولا يلزم على تقديره نكرة وصف المعرفة بالنكرة وهو لا يجوز لان أل في الفصاحة جنسية ومدخولها في حكم النكرة ولا يلزم على تقديره معرفة حذف الموصول وبعض الصلة وهو لا يجوز لان الكائن المقدر يراد منه الثبوت والدوام فهو صفة مشبهة وأل الداخلة عليها معرفة لا موصولة على التحقيق ولا يصح أن يكون ذلك الظرف حالا منها على مذهب سيبويه القائل بجواز مجيء الحال من المبتدا لان الحال مقيدة للعامل مطلقا لفظيا أو معنويا ولا معنى للتقييد هنا لان التقييد انما هو لشيء يختلف حاله كالمجيء في قولنا جاء زيد راكبا والابتداء واحد لا تختلف أحواله

في أمر يعمها في تعريف واحد وهذا كما قسم ابن الحاجب المستثنى الى متصل ومنقطع ثم عرف كلا منهما على حدة (فالفصاحة في المفرد)

الاشارة الى هذا المعنى ونظير ذلك تقسيم الاستثناء الى متصل ومنقطع ثم تعريف كل منهما على أن الاستثناء من يمكن جمعهما في التعريف بالوقوع بعد الا فيتميزان عما عداهما من الفضلات فليس كما هنا في التعذر فقال مقدما لتعريف الفصاحة على البلاغة لكونها مأخوذة في تعريف البلاغة وفصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقف وجودهما على وجودها ان أردت معرفة كل منها باعتبار محالها (فالفصاحة) الكائنة (في المفرد) هي

شاملة للالفاظ والمعاني فهي أخص من الفصاحة كالانسان مع الحيوان فلذلك تقول كل كلام بليغ فصيح وليس كل كلام فصيح بليغا * قلت هذا الكلام أيضا ظاهر الفساد وليست الفصاحة أعم من البلاغة ولا العكس بل الفصاحة جزء البلاغة وانما هو سمى المركب تركيبا غير حملي أخص والمفرد أعم وجعل الفصاحة عامة والبلاغة خاصة لاشتمالها على الامرين ثم عبر عن ذلك بالعام والخاص وانما هو كل وجزء فليس ذلك اصطلاح القوم ثم دخول الفصاحة في الكلام ستري مافيه وقال حازم في منهاج البلغاء الفصاحة أخص من البلاغة *(تنبيه)* مما يوصف به الكلام والكلمة أيضا البراعة وأهملها الجمهور وقد ذكرها القاضي أبو بكر في الانتصار مع الفصاحة والبلاغة وحدها بما يقرب من حد البلاغة ص (فالفصاحة في المفرد

---

(١) المفضحة: صوابه الفاضحة لان فعله ثلاثي من باب نفع كما في كتب اللغة كتبه مصححه

وأيضا المقصود تفسير الفصاحة بوصف كونها فى المفرد لا بقيد تحققها فى المفرد اذ ليس المعنى على التقييد وان كان المآل واحدا لكن فرق بين التقديرين كما لا يخفى وذلك لان التقييد يقتضى أن الفصاحة مشتركة اشتراكا معنويا لانه يفيد أن الفصاحة أمر كلى تختلف أحواله تارة يكون فى المفرد وتارة يكون فى غيره والذى حققه الشارح أنها من قبيل المشترك اللفظى وجمل الجر ورصفة لا يخالف ذلك تأمل ويصح أن يكون الظرف لغوا متعلقا بالنسبة التى اشتملت عليها الجملة والمعنى انتساب الخلوص المذكور للفصاحة فى المفرد أو الفصاحة التى هى الخلوص منسوبة للمفرد وقضية هذا أن الظرف معمول للنسبة المذكورة وهو معنى قابل للتقييد وهذا يرد على حصر النحاة العامل المعنوى فى الابتداء والتجرد (قوله قدم الفصاحة) أى قدم تعريف أقسامها على تعريف أقسام البلاغة مع أن اللف والنشر المشوش أولى (قوله لتوقف معرفة البلاغة) أى ادراكها وتصورها من حيث المفهوم سواء كانت بلاغة متكلم أو كلام وقوله على معرفة الفصاحة أى على تصورها فى الجملة وانما قلنا فى الجملة لان بلاغة الكلام لا تتوقف على فصاحة المتكلم بل على فصاحة الكلام والمفرد وكذلك بلاغة المتكلم لا تتوقف على فصاحته

(٧٦)

من حيث المفهوم بل على فصاحة الكلام والمفرد اذ لم تؤخذ الملكة التى يقتدر بها على تأليف فصيح لا فى بلاغة الكلام ولا فى بلاغة المتكلم نعم تتوقف عليها بلاغة المتكلم بحسب التحقق اذ لا يقتدر على تأليف كلام بليغ الا من يقدر على تأليف كلام فصيح (قوله لتوقفهما عليها) أما توقف فصاحة الكلام على فصاحة المفرد فبلا واسطة لكونها مأخوذة فى تعريفه وأما توقف فصاحة المتكلم على فصاحة المفرد فبواسطة أخذ فصاحة الكلام المتوقف عليها فى فصاحة المتكلم والمتوقف على المتوقف على الشىء متوقف على ذلك الشىء كذا قال يس وقد يقال المصنف لم يأخذ فصاحة الكلام فى تعريف فصاحة المتكلم بل اللفظ الشامل للمفرد كما نبه عليه الشارح فيكون توقف فصاحة المتكلم على فصاحة المفرد بلا واسطة أيضا (قوله خلوصه من تنافر الحروف) قيل وجه حصر مخلات فصاحة المفرد فى الثلاثة أن المفرد له مادة وهى حروفه وصورة وهى صيغته ودلالة على معناه وحينئذ فعيبه اما فى مادته وهو التنافر أو فى صورته وهى مخالفة القياس الصرفى أو فى دلالته على معناه وهو الغرابة ويمكن اجراء ذلك أيضا فى الكلام فعيبه فى مادته تنافر الكلمات وفى صورته أى التأليف العارض على الكلمات ضعف التأليف وفى دلالته على معناه التعقيد (قوله خلوصه من تنافر الحروف) المراد من الخلوص لازمه وهو عدم الاتصاف وليس المراد أنه كان متصفا بها أولا ثم خلص ثم ان كلام المصنف من باب السلب الكلى وهو المسمى بعموم السلب لا من قبيل رفع الايجاب الكلى وهو المسمى بسلب العموم فالمعنى حينئذ عدم اتصافه بكل واحد من الثلاثة فحيثما وجد واحد من الثلاثة فى الكلمة كانت غير فصيحة ولاجل كون المراد من كلام المصنف السلب الكلى كان الاولى له الاتيان بمن فى الغرابة ومخالفة القياس لاجل أن يكون كلامه ظاهرا فى ذلك المعنى المراد اذ كلامه بدون ذلك يوهم أن المراد الخلوص من المجموع وعليه فلا يضر فى فصاحة الكلمة وجود واحد أو اثنين من الثلاثة وهو باطل (قوله القياس) أى الضابط المتقرر من استقراء استعمالات العرب كقولنا كلما تحركت الياء أو الواو وانفتح ماقبلها قلبت ألفا (قوله أى المستنبط الخ) أشار بذلك الى أنه ليس المراد حقيقة القياس فى اللغة الذى هو الحاق شىء بشىء بجامع بينهما كالحاق النبيذ بالخمر فى التحريم بجامع الاسكار بل المراد القياس الذى منشؤه استقراء اللغة أى تتبع الكلمات اللغوية وهو القياس الصرفى كقولنا كلما تحركت الياء أو الواو وانفتح ماقبلها قلبت ألفا وانما

قدم الفصاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة على معرفة الفصاحة لكونها مأخوذة فى تعريفها ثم قدم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفهما عليها (خلوصه) أى خلوص المفرد (من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوى) أى المستنبط من استقراء اللغة وتفسير الفصاحة بالخلوص

(خلوصه من تنافر الحروف و) خلوصه من (الغرابة و) خلوصه من (مخالفة القياس اللغوى) أى الضابط المتقرر من استقراء الاستعمال اللغوى كقولنا كلما تحركت الياء أو الواو وانفتح ماقبلها قلبا ألفا ويجرى مجرى مادخل فى القياس ماثبت عن الواضع التزامه ولو كان مخالفا للقياس كابدال الهاء همزة فى ماء مثلا ثم ان الجارى على لسان بعضهم ان الفصاحة هى كون الكلمة جارية على الاستعمال المشهور المتقرر ممن يوثق بعربيتهم وعليه يكون تفسيرها بالخلوص عن هذه الامور الذى هو عدم تلك الامور تفسيرا بالخاصة العدمية على وجه التسامح ولو قيل بأنها نفس الخلوص عما ذكر لم يبعد لان هذه الامور أسام اصطلاحية لاحجر فيها ولما كان هذا التفسير مرجعه الى التفسير

خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس) ش كان الاحسن اجتناب لفظ الخلوص لغلبة استعماله فى الانفكاك عن الشىء بعد السكون فيه وليس المراد هنا كذلك ولهذا عيب على من حد المبتدأ بأنه المتجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة فان المبتدأ لم يكن له عامل يجرد عنه وكذلك قولهم ماعرى من عامل

فالتنافر منه ماتكون الكلمة بسببه متناهية فى الثقل على اللسان وعسر النطق بها كما روى أن أعرابيا سئل عن ناقته فقال تركتها ترعى الهعخع

لم يقل الشارح الصرفى بدل اللغوى مع أنه المراد للاشارة الى أن منشأ هذا القياس الصرفى استقراء اللغة (قوله لايخلو عن تسامح) أى لأمرين الاول أن الفصاحة هى كون الكلمة جارية على القوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب متناسبة الحروف كثيرة الاستعمال على ألسنة العرب الموثوق بعربيتهم ويلزم من الكون المذكور الخلوص عما ذكر فليس الخلوص نفس الكون المذكور ولاصادقا عليه وحينئذ فلا يصح حمله على الفصاحة بحيث يقال الفصاحة الخلوص لان أدنى درجات التعريف أن يكون صادقا على المعرف وان صح أن يقال الفصيح الخالص لان صدق المشتق على المشتق لايستلزم صدق المأخذ على المأخذ كالناطق والكاتب والنطق والكتابة الامر الثانى أن الفصاحة وجودية لان معناها الكون المذكور والخلوص عدمى لان معناه عدم الامور المذكورة والعدمى غير الوجودى فلا يصح حمله عليه وانما قال لايخلو عن تسامح ولم يقل باطل لامكان الجواب عن كل من الامرين أما الجواب عن الاول فحاصله أن الادباء يجوزون الاخبار عن الشىء بمباينه اذا كان بينهما تلازم قصدا للمبالغة وادعاء انه هو ولا يقال ان التعريف بالمباين ممنوع ودعوى الادعاء وقصد المبالغة لاتنفع لانا نقول هذا عند علماء المنطق (٧٧) وأما الادباء فيكتفون بمجرد كون المعرف يستلزم تصوره تصور المعرف ويعتبرون قصد المبالغة والادعاء وأما الجواب عن الثانى فيؤول الخلوص بالكون خالصا وهو أمر وجودى أو يقال قولهم لا يخبر بالعدمى عن الوجودى اذا أريد بالوجودى الامر الموجود أو وجود أمر وبالعدمى الامر المعدوم أو عدم ذلك الامر كالعلم والجهل والموت والحياة فسلم أنه لايصح حمل أحدهما على الآخر لكن الفصاحة والخلوص ليسا كذلك بل كل منهما ثابت والخلوص ليس عدم الفصاحة بل عدم ضدها الذى هو التنافر والغرابة ومخالفة القياس وأما ان أريد بالوجودى مالايدخل العدم فى مفهومه وبالعدمى مايدخل العدم فى مفهومه فلاشك فى صحة حمل العدمى على الوجودى بهذا المعنى بدليل حمل القضايا المعدولة المحمول على الامر الوجودى نحو زيد هو لا كاتب والبياض هو لاسواد فالمحمول عدمى أى دخل العدم فى مفهومه أى زيد شىء ثبت له عدم الكتابة والبياض شىء ثبت له عدم السواد ومن المعلوم أن قوله الفصاحة خلوصه الخ من باب القضية المعدولة لانه فى قوة قولنا الفصاحة عدم الامور المذكورة أى الفصاحة شىء ثبت له عدم الامور المذكورة (قوله يوجب ثقلها على اللسان) الثقل بكسر الثاء وفتح القاف بوزن صغر مصدر ثقل الشىء بالضم خلاف الخفة وأما بكسر الثاء وسكون القاف بوزن علم فهو الشىء الثقيل والاول أنسب من جهة اللفظ للتشاكل بين المتعاطفين لان العسر مصدر أيضا والثانى أنسب من جهة المعنى بحسب المقام لانه يشير الى أن التنافر لايخل بالفصاحة الا اذا كان شديدا بحيث يصير على اللسان كالحمل الثقيل وأما أصل التنافر فلا يخل بالفصاحة ولاشك أن مراعاة التناسب المعنوى أولى وعلى هذا فالمعنى يوجب شيئا عظيما كالثقل أى الحمل (قوله وعسر النطق بها) يحتمل أنه عطف تفسير ويحتمل أنه عطف مسبب على سبب نظرا الى أن الثقل فى الكلمة سبب لعسر النطق بها فيلاحظ الثقل وصفا فيها أوجب عسر النطق بها (قوله نحو مستشزرات) أى نحو وصف هذه الكلمة

لايخلو عن تسامح (فالتنافر) وصف فى الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها (نحو) مستشزرات فى قول امرىء القيس

بالعدم للمضاف وهو أنما يفهم بمعرفة مايضاف اليه شرع فى بيان هذه الامور المضاف اليها الخلوص فقال ان أردت معرفة هذه الاشياء (فالتنافر) منها معنى فى حروفها يوجب عسر النطق بها (نحو) مستشزرات من قوله

عامل لفظى ثم يرد عليه أن الخلوص من هذه الامور عبارة عن عدمها فهو تعريف بالامور العدمية وانما يكون التعريف بالذاتيات أو الخواص الوجودية فكان ينبغى أن يقول الفصاحة التئام الحروف وكثرة الاستعمال وموافقة القياس الا أن هذا عدم مضاف فالامر فيه سهل والمراد بالاستعمال استعمال العرب وبالقياس قياس التصريف ﴿تنبيه﴾ اعلم أن مقصود المصنف خلوص المفرد من كل واحد من الثلاثة المذكورة لامن مجموعها وعبارته لاتدل على ذلك فانك اذا قلت خلصت من زيد وعمرو وبكر كان معناه أنك خلصت من مجموع الثلاثة وذلك صادق بخلوصك من أحدهم بخلاف قولك خلصت من زيد ومن عمرو ومن بكر فان تكرار حرف الجر مثلا يؤذن بذلك كما أن قولك مررت بزيد وعمرو يقتضى مرورا واحدا وبزيد وبعمرو يقتضى مرورين وانما جاء ناهذا فى مادة الخلوص لانها فى معنى النفى فان المعنى أن لايكون مشتملا على الامور الثلاثة وأنت لو قلت الفصيح مالم يشتمل على الثلاثة لما اقتضى زوال كل منها فليتأمل ونظير مايقتضيه تكرر حرف الجر فى مررت بزيد وبعمرو وفيما سبق من تكرر الفعل مايقتضيه تكرر الحرف هنا من تعدد المفعول الذى حصل الخلوص منه ص (فالتنافر نحو

ومنه ماهو دون ذلك كلفظ مستشزر فى قول امرئ القيس * غدائره مستشزرات الى العلى *

(قوله غدائره الخ) هذا البيت من معلقة امرئ القيس المشهورة التى مطلعها:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وقبل هذا البيت

تصد وتبدى عن أسيل وتتقى * بناظرة من وحش وجرة مطفل

وجيد كجيد الريم ليس بفاحش * اذا هى نصته ولا بمعطل

وفرع يزين المتن أسود فاحم * أثيث كقنو النخلة المتعثكل

غدائره الخ (قوله أى ذوائبه) جمع ذؤابة بالهمز أبدلت الهمزة الاولى واوا فى الجمع لاستثقالهم ألف الجمع بين همزتين وفى الأساس الذؤابة الشعر المنسدل من الرأس الى الظهر أى الذى شأنه الانسدال فلا ينافى أنه قد يكون فوق وسط الرأس كما هنا وانما سمى ذلك الشعر غديرة لأنه غودر وترك حتى طال (قوله فى البيت السابق) وهو قوله وفرع يزين المتن أسود فاحم الخ وفرع بالجر عطف على أسيل أو على جيد فى الأبيات السابقة والفرع هو الشعر مطلقا أى كلا أو بعضا كما فى المهذب فيصدق على الغدائر وعلى المثنى وعلى المرسل فيقال الغدائر فرع أى شعر والمثنى فرع الخ (٧٨) وعلى هذا فاضافة الغدائر لضميره من اضافة الجزئى للكلى وفى الصحاح أن الفرع هو الشعر التام أى الشعر بتمامه وعلى هذا فاضافة الغدائر لضميره من اضافة الجزء للكل والمتن الظهر والفاحم الذى كالفحم فى السواد والأثيث الكثير والقنو بالكسر سباطة النخل والمتعثكل بكسر الكاف وفتحها كثير العثاكل أى الشماريخ أى العيدان التى عليها البسر ففى البيت مبالغة من حيث تشبيه الشعر بالقنو المذكور فى الكثرة ولا نفسر المتعثكل بذى العثاكيل لئلا تفوت المبالغة وماذكره الشارح من أن الضمير راجع للفرع وكذا ماقلناه فى الاضافة فهو بناء على أن الصحاح الغدائر بمعنى الذوائب المفسرة بما مر عن الأساس وهو الذى يناسبه مايأتى للشارح فى معنى البيت وأما على أن المراد بالغدائر الشعر مطلقا على مافى المهذب فيجب أن يكون الضمير راجعا للحبيبة وذكره باعتبار الشخص أو للممدوح ولا يصح أن يكون عائدا على الفرع لئلا يلزم اضافة الشىء الى نفسه لان كلا من الغدائر والفرع مطلق الشعر اللهم الا أن يقال ان الاضافة بيانية والحق أنها تجرى فى الضمير خلافا للناصر اللقانى أو يقال ان الفرع اسم للشعر مطلقا سواء كان للرجال أو النساء والغدائر الشعر مطلقا بقيد كونه للنساء وعلى هذا يصح كون الضمير راجعا للفرع ويكون من اضافة الجزئى للكلى (قوله يقال استشزره الخ) أشار الشارح بهذا الى أن هذا الوصف مأخوذ إما من فعل متعد أو من فعل لازم وينبنى على ذلك كونه اسم فاعل أو اسم مفعول فان كان مأخوذا من المتعدى صح كونه اسم مفعول فيقرأ بفتح الزاى المعجمة وان كان مأخوذا من الفعل اللازم فهو اسم فاعل فيقرأ بكسر الزاى (قوله الى العلى) أى الى جهة السماء والعلى جمع العليا بضم العين تأنيث الاعلى أى مرتفعات للجهات العليا (قوله أى تغيب) اشارة الى أن تضل من الضلال بمعنى الغياب وتضل فعل مضارع والعقاص فاعله وانما جمع العقاص دون المثنى والمرسل اشارة الى أن العقاص مع كثرتها تغيب فى مثنى واحد وفى مرسل واحد لكثرة شعرهما

(غدائره) أى ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع فى البيت السابق (مستشزرات) أى مرتفعات أو مرفوعات يقال استشزره أى رفعه واستشزر أى ارتفع (الى العلى) تضل العقاص فى مثنى تضل أى تغيب العقاص جمع عقيصة

(غدائره مستشزرات الى العلى) تضل العقاص فى مثنى ومرسل يعنى أن غدائر الشعر أى ذوائبه مستشزرات أى مرفوعات ان روى بفتح الزاى أو مرتفعات ان روى بكسرها يقال استشزره أى رفعه واستشزر ارتفع الى العلى أى الى جهة السماء ثم وصف الشعر بما يؤكد الكثرة فقال تضل أى تغيب العقاص جمع عقيصة

غدائره مستشزرات الى العلى) قسم فى الايضاح التنافر الى ماتكون الكلمة بسببه متناهية فى الثقل وعسر النطق بها كما روى أن اعرابيا سئل عن ناقته فقال تركتها ترعى الهعخع وروى عن الخليل أنه قال سمعنا كلمة شنعاء وهى الهعخع ماذكرنا تأليفها تقل الخفاجى والهاء والعين لا يكاد واحد منهما يأتلف مع الآخر من غير فصل وشذ من ذلك قولهم هع بهع اذا قاء والظاهر أنه الخعخع وهو نبت قال الصغانى فى العباب ابن دريد الخعخع مثال هدهد ضرب من النبت وقال ابن شميل الخعخع شجرة وقال أبو الدقيش هى كلمة معاياة لا أصل لها وقال ابن سيده الخعخع ضرب من النبت حكاه أبو زيد وليس بثبت وقال عبد اللطيف البغدادى فى قوانين البلاغة وشذ قولهم الهعخع وقيل انما هو الخعخع اه وقال الصغانى فى كتابه المسمى

(قوله وهي الخصلة المجموعة) أى التي تجمعها المرأة وتلويها وتربطها بخيوط وتجعلها في وسط رأسها كالرمانة ليصير مجعدا وهي المسماة بالغديرة والعقيصة والذؤابة ثم ان عادة نساء العرب بعد أن تعقص جانبا من الشعر على الكيفية التي قلناها ترسل فوقه المثنى والمرسل خلف الظهر فيصير المثنى والمرسل مرميين على ظهرها وتحتهما العقاص المجموع كالرمانة غائبا ومخبأ لا يظهر فظهر لك من هذا أن الغدائر والعقاص بمعنى واحد وحينئذ فقوله تضل العقاص اظهار في محل الاضمار وأن الأصل تضل هي أى الغدائر وانما أظهر في محل الاضمار للاشارة الى أن تلك الغدائر تسمى عقاصا ومن هذا تعلم أن جملة تضل العقاص خبر ثان عن غدائره والرابط للمبتدا بالجملة الواقعة خبرا اعادة المبتدا بمعناه وأنت خبير بأن جعل العقيصة والغديرة شيئا واحدا بناء على مامر من أن الغديرة هي الذؤابة المفسرة بمامر عن الأساس وأما على ماذكر عن المهذب من أن الغدائر الشعر مطلقا (٧٩) فلا تكون العقيصة هي الغديرة فتأمل أفاده شيخنا العلامة العدوى (قوله والمثنى المفتول) لأخذه من الثنى وأما المرسل فمعناه المرسل عن العقص والثنى أى الخالى عنهما وليس المراد بالمرسل المسبل لان المثنى مسبل أيضا على العقيصة مثله وقد يقال كونه مسبلا لا ينافى كون المثنى مسبلا أيضا وانما وصف هذا القسم بهذا الوصف لانه لم يتصف بغيره بخلاف المثنى فقد تعلق به الثنى والارسال تأمل (قوله يعنى أن ذوائبه) أى الفرع والمراد بها العقائص (قوله يعنى أن ذوائبه الخ) أشار الى تفسير الغدائر بالذوائب وأن الضمير فى غدائره للفرع كما أسلفه وقوله وأن شعره عطف على ذوائبه فالضمير للفرع أيضا والقول بأنه للرأس فيه تشتيت الضمائر ويؤول للرجوع للفرع إذ المقصود تقسيم مطلق الشعر فلا وهم في رجوعه للفرع كما لا يخفى وفى كلامه إشعار بأن العقاص هي الغدائر بعد أن شدت لا غيرها (قوله مشدودة على الرأس) أى فى وسطها بخيوط ومجموعة كالرمانة وأخذ الشد بخيوط من قوله في البيت مستشزرات خصوصا اذا قرئ على صيغة اسم المفعول ومن العقاص لان العقيصة شعر ذو عقاص وهو الخيط الذى يربط به أطراف الذوائب كما فى المجمل (قوله الى عقاص) أى وهي الغدائر وحينئذ فالشعر منقسم الى أقسام ثلاثة لا أربعة خلافا لما يوهمه ظاهر البيت من أن القسمة رباعية غدائر وعقائص ومثنى ومرسل لكن قد علمت أن الغدائر والعقائص والذوائب بمعنى واحد كما أفاده شيخنا العلامة العدوى وفى حواشى المطول كلام آخر غير هذا (قوله والغرض الخ) أى فليس المراد بهذا الكلام مجرد الأخبار فهو إما تعريض ان استعمل في حقيقته وهو الأخبار مع ملاحظة لهذا الغرض أعنى بيان كثرة الشعر أو كناية ان أريد اللازم

تكملة وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول يعنى أن ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وأن شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والأول يغيب فى الأخيرين والغرض بيان كثرة الشعر

وهي الخصلة من الشعر فى المثنى وهو المفتول وفى المرسل وهو ضد المفتول ولما كان الغرض بيان كثرة الشعر بين ان غدائره أى أجزاءه المشدودة بالخيوط وهي الذوائب كثيرة أوجبت لتراكمها ارتفاعها الى العلى ثم ان مجموع الشعر قسمه الى العقاص الغير الطويلة وهي المرتفعة المشدودة والى المثنى والمرسل وأن تلك العقاص تغيب من كثرة الشعر فى جنس المثنى والمرسل وبه يعلم أن العقاص من وضع الظاهر موضع المضمر وأن القسمة ثلاثية لا رباعية وهذا التنافر متفاوت وقد سمع ماهو أعظم من مستشزرات كقولهم الهعخع وهو نبت ترعاه الابل والحكم فى التنافر الذوق لأن كل ما يحاول أن يضبط به من قرب

المخارج على ماتقل عنه انه الهعخع بضم العينين المهملتين حكاه عن الليث قال قال وسألنا الثقات فأنكروا أن يكون هذا الاسم فى كلام العرب وقال الفذ منهم هي شجرة يتداوى بها وبورقها وقال ابن الاعرابى انما هو الخعخع بخاءين معجمتين مضمومتين وعينين مهملتين قال الليث هذا موافق لقياس العربية والتأليف وفى نهاية الايجاز للامام فخر الدين أيضا تردد فى الهعخع فتخلص فى هذه الكلمة حينئذ أربعة أقوال أحدها أنه الخعخع والثانى الهعخع وهو فيهما بضم الهاء والخاء كما رأيته مضبوطا بخط عبد اللطيف والثالث انه لا أصل لها والرابع انه الهعخع وهذا فيه الغرابة أيضا ومنه ما هو دون ذلك كلفظ مستشزرات واستغنى المصنف بذكره هنا عن الأول لأنه يدل عليه بطريق أولى ولم يفعل ذلك فى الغرابة كما سيأتى وانما كان الثقل فى مستشزرات لتوسط الشين وهي مهموسة رخوة بين التاء وهي مهموسة شديدة والزاى وهي مجهورة وقد استعمل ذلك فى قول عثمان لعمرو عمار ميعاد كما يوم كذا حتى أتشزن أى أستعد ذكره فى الفائق وقول سليمان بن صرد رضى الله عنه بلغنى عن أمير المؤمنين قول تشزن لى به والاشارة بقوله غدائره الى قول امرىء القيس :

وفرع يزين المتن أسود فاحم ✲ أثيث كقنو النخلة المتعثكل
غدائره مستشزرات الى العلى ✲ تضل المدارى فى مثنى ومرسل

الفرع الشعر والأثيث الكثير والقنو العنقود والمتعثكل المتراكم والغدائر الذوائب والمستشزرات روى بفتح الزاى أى مرفوعات وبكسرها أى مرتفعات ويقال استشزر الشعر واستشزره صاحبه لازما ومتعديا حكاهما ابن سيده وغيره ويروى العقاص جمع عقصة أو عقيصة وفيه زحاف بالقبض

86-930377

TAFTAZANI, Mas'ud ibn 'Umar, 1322-1389?
Shuruh al-talkhis. Qum, Nashr Adab al-Hawza;h, 198-.
4 v.

86-930377

TAFTAZANI, Mas'ud ibn 'Umar, 1322-1389?
Shuruh al-talkhis. Qum, Nashr Adab al-Hawza;h, 198-.
4 v.



(قوله والضابط ههنا) أى لتنافر الحروف وحاصله أن الضابط المعول عليه فى ضبط تنافر الحروف الذوق وهو قوة يدرك بها لطائف الكلام ووجوه تحسينه فكل ماعده الذوق ثقيلا متعسر النطق به كان ثقيلا ومالا فلا خلافا لمن قال الضابط المعول عليه فى ضبط التنافر بعد المخارج ولمن قال قربها لأن كلا منهما لايطرد لانا نجد عدم التنافر مع قرب المخرج كالجيش والشجى ومع بعده كعلم بخلاف ملع أى أسرع فقرب المخارج و بعدها كل منهما غير مطرد فلا يكون واحد منهما ضابطا معولا عليه ولا يقال ان عدم الثقل فى علم وان كانت المخارج فيه متباعدة بخلاف ملع أن الاخراج من الحلق الى الشفة أيسر من الادخال من الشفة الى الحلق لأنا نقول هذا لايتم لما نجده من حسن حلم وملح وغلب و بلغ (قوله أن كل مايعده الذوق الصحيح) أى من الحروف وقوله متعسر النطق به لازم لماقبله وقوله سواء كان أى ثقله (قوله أوغير ذلك) أى كوقوع حرف بين حرفين مضاد لكل واحد منهما بصفة كوقوع الشين بين التاء والزاى كما يأتى بيانه (قوله فى المثل السائر) هو اسم كتاب فى اللغة (قوله وزعم بعضهم) هو الخلخالى كما قاله الفنرى (قوله أن منشأ الثقل فى مستشزرات الخ) أى وأما على الأول فمنشأ الثقل فيها اجتماع هذه الحروف المخصوصة والحاكم بثقلها الذوق (قوله التى هى من المهموسة الخ) اعلم أن الحروف بالنسبة للجهر والهمس تنقسم الى قسمين مهموسة ومجهورة و بالنسبة الى الشدة والرخاوة تنقسم الى ثلاثة أقسام شديدة ورخوة ومتوسطة بينهما فالحروف المهموسة عشرة يجمعها قولك حثه شخص سكت سميت بذلك لان الهمس لغة الخفاء والنفس يخفى مع هذه الحروف لجريانه معها لضعف الاعتماد عليها فى مخارجها والحروف المجهورة ماعدا هذه الحروف سميت مجهورة لأن الجهر لغة الاظهار والنفس يمتنع أن يجرى معها لقوة الاعتماد عليها فى مخارجها والشديدة حروف ثمانية يجمعها قولك أجدقط بكت سميت بذلك لمنعها النفس أن يجرى معها لقوتها فى مخارجها والرخوة ثلاثة عشر حرفا وهى ماعدا هذه الحروف وماعدا حروف لن عمر وهى المتوسطة بين الرخاوة والشدة وانما سميت الأولى رخوة لان الرخاوة لغة اللين والنفس يجرى معها حتى لانت عند النطق وانما سميت الثانية متوسطة لأن النفس لاينحبس معها انحباس الشديدة ولم يجر معها جريانه مع الرخوة اذا علمت هذا فاعلم أن الشين اتصفت بالهمس والرخاوة والتاء قبلها اتصفت بالهمس والشدة فقد اشتركا فى الهمس واختلفا فى الشدة والرخاوة والضرر جاء من اختلافهما وكذلك شاركت الشين الزاى فى الرخاوة واختلفا فى الهمس والجهر والضرر جاء من اختلافهما فالحاصل أن الشين اتصفت بصفتين ضاربت باحداهما ماقبلها وضاربت بالأخرى مابعدها و بهذا ظهر أنه لاحاجة لوصف الشارح التاء بالهمس فكان الأولى الاقتصار على الشدة لأن الضرر بها كما اقتصر فى الزاى على الوصف الذى به الضرر وهو الجهر وترك الرخاوة

والضابط ههنا أن كل مايعده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق به فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج أو بعدها أوغير ذلك على ماصرح به ابن الاثير فى المثل السائر وزعم بعضهم أن منشأ الثقل فى مستشزرات هو توسط الشين المعجمة التى هى من المهموسة الرخوة بين التاء التى هى من المهموسة الشديدة والزاى المعجمة التى هى من المجهورة

المخارج أوتباعدها أوتوسط مهموس رخو بين شديد ورخو مجهور كما قيل فى مستشزرات فان الشين فيه توسطت بالوجه المذكور بين ماذكر وغير ذلك فقد نقض أما التوسط بما ذكر فلو كان موجبا للتنافر لأوجبه فى مستشرفات لوجود ماذكر فيه ولاتنافر فيه قطعا وأما التباعد فهو كثير مع الفصاحة كبلغ وأما التقارب فقد بنى بعضهم على اخلاله بالفصاحة لأجل التنافر فيه والتزم انتفاء الفصاحة عن كلمة ألم أعهد فى التنزيل واحتاج الى الاعتذار بأن اشتمال الكلام الطويل على كلمة غير فصيحة لايوجب كون ذلك الكلام غير فصيح إذ حاصله وصف الكل بوصف انتفى عن جزئه وهو صحيح فان الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية لايوجب عدم وصفه بكونه عربيا فقاس الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة على الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية فى صحة وصف كل منهما بوصف ليس فى جزئه بجامع الطول ووجود الوصف فى الجل ورد بأن القياس من شرطه وجود الحكم فى الأصل والحكم الذى هو صحة وصف الشىء بما ليس وصفا لجزئه لم يوجد فى الكلام العربى الذى هو الأصل المقيس عليه ومايتوهم من كون بعض الكلام ليست عربية كالقسطاس والمشكاة فى الآية الكريمة لانسلمه بل هى عربية مما توافقت فيه العربية مع غيرها أو المراد بوصف الكل الموجود فى الكلام العربى مايعم جميع الأجزاء وهو كونه عربى النظم فالقياس فاسد لعدم وجود الحكم فى الأصل ورد أيضا بعد تسليم وجود الحكم فى الأصل بوجود الفارق وهو أن الكلام الفصيح

وتضل المقاص أى تخفى تحت الشعر وفى البيتين شاهد للوصف بالجملة قبل الوصف بالمفرد كقوله تعالى وهذا كتاب أنزلناه مبارك ولايحتمل القطع فى البيت كما يحتمل فى الآية لان الصفات فى البيت غير مرفوعة

(قوله ولو قال مستشرف) الأولى مستشرفات لأن البيت لايتزن إلا به على تقدير ابدال مستشزرات به الا أن يقال ان ذلك القائل انما التفت لأصل المادة (قوله وفيه نظر) أى فى هذا الزعم نظر فهو رد الكلام من أصله لالقوله ولو قال الخ وحاصله أن علة الثقل التى ذكرتها وهى مضاربة الحرف المتوسط بين حرفين لماقبله ولمابعده فى الصفة موجودة فى مستشرف أيضا فيجب أن يكون متنافرا أيضا وأنت لاتقول انه ثقيل لانك قلت ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل (قوله لأن الراء المهملة أيضا من المجهورة) أى فهى كالزاى وان كانت الزاى رخوة والراء المهملة متوسطة بين الرخوة والشديدة فالشين كما ضاربت الزاى المعجمة بالجهرية تضارب الراء المهملة بذلك الوصف أيضا لان كلا منهما مجهور والشين مهموسة وأجاب بعضهم عن هذا النظر بأن مراد هذا القائل أن الثقل ناشئ من اجتماع الشين مع التاء والزاى بمعنى أن منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة والحاكم بذلك الثقل هو الذوق ويرشدك لهذا قوله ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل لانتفاء هذه الحروف المخصوصة فهو قائل بما قاله ابن الأثير وفى هذا الجواب نظر إذ لو كان مراد هذا الزاعم ماذكر لكان توصيفه للحروف ببيان أنواعها الغواصر لافائدة فيه كما لايخفى على الذوق السليم وانما المستفاد من كلام هذا الزاعم هو ما ذكره الشارح المحقق نعم يمكن الجواب عن هذا القائل بأن يقال ان الراء المهملة فى مستشرف وان كانت من المجهورة الا أن مجاورة الفاء التى هى من حروف الذلاقة أزالت الثقل الحاصل من توسط الشين بين ماذكر فتأمل (قوله وقيل ان قرب المخارج الخ) قائله العلامة الزوزنى (قوله ان قرب المخارج سبب الثقل) أى ولاشك أن حروف مستشزرات متقاربة المخارج فلذا كانت ثقيلة (قوله وان فى قوله تعالى الخ) بالكسر عطفا على ان قرب المخارج فهو من جملة مقول القول (قوله ثقلا) أى لما فيها من قرب المخارج

وقوله قريبا من المتناهى أى من الثقل المتناهى أى وأما المتناهى فنحو الهعخع بكسر الهاء وسكون العين المهملة وكسر الخاء المعجمة وفتحها فى قول أعرابى سئل عن ناقته تركتها ترعى الهعخع أى نبتا أسود وانما كان أعهد ثقله قريبا من المتناهى وثقل الهعخع متناهيا لان الأول جمع فيه بين مايخرج من أقصى الحلق وهو الهمزة والهاء ومايخرج من وسطه وهو العين والثانى جمع فيه بين مايخرج من أقصى الحلق وهو الهاء ومايخرج من وسطه وهو العين ومايخرج من أدناه وهو الخاء ثم ان هذا الذى قاله الزوزنى لايخالف ماقلناه سابقا من أن التنافر لايخل بالفصاحة الا اذا كان شديدا بحيث تصير الكلمة على اللسان كالحمل وأما أصل التنافر فلايخل وذلك لان كلام الزوزنى يقتضى أنه لابد أن يكون التنافر متناهيا أو قريبا منه كما فى ألم أعهد فيعلم منه أنه لابد أن يكون شديدا بحيث تصير الكلمة كالحمل على اللسان وأما أصل التنافر فلايخل بالفصاحة وهذا هو عين ماقلناه (قوله لكن الكلام الخ) هذا جواب منه عما يقال يلزم على هذا أعنى كون ألم أعهد غير فصيحة أن سورة من القرآن وهى سورة يس غير فصيحة وهذا باطل وقوله الكلام الطويل أى كالسورة والقرآن (قوله لايخرج عن الفصاحة) أى بل هو متصف بها

ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل وفيه نظر لان الراء المهملة أيضا من المجهورة وقيل ان قرب المخارج سبب الثقل المخل بالفصاحة وان فى قوله تعالى ألم أعهد اليكم ثقلا قريبا من المتناهى فيخل بفصاحة الكلمة لكن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لايخرج عن الفصاحة

من شرطه فصاحة الكلمات وليس القيس عليه الذى هو الكلام العربى من شرطه عربية كلماته جميعا فعلى هذا لايتصور كلام فصيح و بعض كلماته غير فصيحة طال أو قصر لأن شرط فصاحة الكلام فصاحة كل كلمة منه بل يمكن أن يتأنس بوجود مايسمى كلاما فى الجملة من غير شرط فصاحة كلماته جميعا وهو المركب الغير المفيد على مذهب من يفسر الكلام هنا بالمفيد لان شرط فصاحة الكلمات حينئذ انما هو فى المفيد وأما على مذهب هذا القائل فلم يكن له مايتأنس به من مسمى كلام لايشترط فيه فصاحة كلماته إذ لايوجد كلام فى الجملة لايشترط فيه فصاحة الكلمات على مذهبه لأنه يفسر الكلام بما ليس بكلمة فيدخل المفيد وغيره فعموم الاشتراط على مذهبه ألزم لكن مقتضى هذا أن صاحب المذهب الأول يكون غير المفيد عنده فصيحا ولو اشتمل على كلمات غير فصيحة ولا أظنه يقول به ولو كان هو

مرفوعة انما يحتملان معا أن تكون المتقدمة حالا ﴿ تنبيه ﴾ قالوا التنافر يكون إما لتباعد الحروف جدا أو لتقاربها فانها كالطفرة والمشى فى القيد ونقله الخفاجى عن الخليل بن أحمد ورأى أنه لاتنافر فى القرب وان أفرط و يشهد له أن لنا ألفاظا متقاربة حسنة كلفظ الشجر والجيش والفم ومتباعدة قبيحة مثل ملع اذا أسرع و يرد على من جعل القرب والبعد موجبين للتنافر أن نحو الفم حسن مع تقارب حروفه وقد يوجد البعد ولاتنافر مثل علم ومثل البعد فان الباء من الشفتين والعين من الحلق وهو حسن وأوغير متنافرة مع أن الواو بعيدة من الهمزة وكذلك ألم متباعدة وكذلك أمر ولاتنافر والحق فى الجواب عن ذلك أن المدعى انما هو الغلبة كما هو شأن العلامات لا اللزوم و يشبه استواء تقارب الحروف وتباعدها فى تحصيل التنافر استواء المثلين اللذين هما فى غاية الوفاق والضدين اللذين هما فى

(قوله كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية عن أن يكون عربيا) وذلك كالقرآن فانه عربي قال تعالى انا أنزلناه قرآنا عربيا وقد اشتمل على كلمات غير عربية كالقسطاس فانها كلمة رومية اسم للميزان وكالسجل فانه كلمة فارسية اسم للصحيفة وكالمشكاة فانها كلمة هندية اسم للطاقة التي لا تنفذ كسدلة القنديل ومع اشتماله على تلك الكلمات الغير العربية لم يخرج عن كونه عربيا كما شهدت له الآية (قوله وفيه نظر) أي في ذلك القيل نظر من حيث ما اشتمل عليه من الدعوة المشار اليها بقوله لكن الكلام الطويل الخ والقياس المشار اليه بقوله كما لا يخرج الخ وحاصل ما ذكره من رد الدعوة التي أجاب بها عن السؤال المقدر أن ما ادعيته من أن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن كونه فصيحا لا يسلم بل هو خارج عن كونه فصيحا لان فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير فيلزم من انتفاء الأولى انتفاء الثانية وحينئذ فقد بطلت الدعوة القائلة لكن الكلام الطويل الخ (قوله على أن هذا القائل) أي بأن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن الفصاحة وهو الزوزني قد فسر الكلام أي في قول المصنف سابقا يوصف بها المفرد والكلام بما ليس بكلمة أي وحينئذ فالقول بوجود كلمة غير فصيحة في كلام فصيح على تفسيره أكثر فسادا من ذلك القول على تفسير الشارح فالفساد لازم له في شيئين المركب التام والمركب الناقص اذا اشتمل كل منهما على كلمة غير فصيحة لان فصاحة الكلمات شرط في فصاحة الكلام اتفاقا وهو قد أدخل المركب الناقص في الكلام بخلاف القول المذكور على تفسير الشارح الكلام بالمركب التام فان الفساد انما يوجد في المركب التام المشتمل على كلمة غير فصيحة وأما المركب الناقص فلا يوجد فيه هذا الفساد لانه لم يشترط في فصاحته فصاحة كلماته فاذا اشتمل على كلمة غير فصيحة صح أن يقال عليه انه فصيح فقد وجد على هذا التفسير كلام في الجملة فصيح بدون فصاحة الكلمات بخلافه على الأول فانه لا يوجد ذلك أصلا (قوله والقياس على الكلام الخ) حاصله أن هذا القائل قاس وقوع كلمة غير فصيحة في كلام فصيح على وقوع كلمة غير عربية في القرآن العربي في قوله تعالى انا أنزلناه قرآنا عربيا ورد عليه بأن هذا القياس فاسد لان القرآن لم يشتمل على كلمات غير عربية والكلمات القرآنية التي قيل فيها انها رومية أو فارسية أو هندية توافقت فيها اللغات كالصابون والتنور ولو سلم أنها غير عربية فلا نسلم أن القرآن كله عربي والضمير في قوله انا أنزلناه عائد على القرآن بمعنى السورة واطلاق القرآن على البعض شائع كقول الفقهاء يحرم على الجنب قراءة القرآن سلمنا ان الضمير راجع للقرآن بتمامه فلا نسلم أنه عربي باعتبار غالب الأجزاء كما زعم هذا القائل بل عربيته باعتبار الأسلوب والتركيب من تقديم المضاف على المضاف اليه وتقديم الموصوف على الصفة سلمنا أن عربيته باعتبار غالب الأجزاء كما قال هذا القائل فلا نسلم صحة القياس لانه قياس مع الفارق لانه اشترط في فصاحة الكلام فصاحة الكلمات ولم يشترط في عربية الكلام عربية الكلمات بل يكفي في نسبة المجموع الى العرب كون أكثره على لغتهم (قوله ولو سلم الخ) هذا تسليم للدعوى أي سلمنا ما ادعيته من أن السورة لا تخرج عن الفصاحة مع اشتمالها على كلمة غير فصيحة لكن يلزمك شيء آخر وهو وقوع شيء غير فصيح في القرآن وهو باطل اذ اشتمال القرآن على شيء غير فصيح مما يقود الى نسبة الجهل أو العجز الى الله لكن نسبتهما الى الله باطلة فبطل اشتماله

كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية عن أن يكون عربيا وفيه نظر لان فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير على أن هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة والقياس على الكلام العربي ظاهر الفساد ولو سلم عدم خروج السورة عن الفصاحة

اللازم لتفسيره تأمل ورد أيضا بأن التزام وجود كلام غير فصيح ولو لم يطل في التنزيل بل وجود كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة ما لا يليق بجلاله تعالى اليه من الجهل أو العجز إذ لا موجب لترك الفصيح الى غيره عادة الا احد هذين فالواجب الجزم بعدم التنافر بتقارب المخرج كما يشهد به الذوق والله أعلم

غاية الخلاف في كون كل من الضدين والمثلين لا يجتمع مع الآخر فلا يجتمع المثلان لشدة تقاربهما وكما يقال العداوة في الأقارب ولا الضدان لشدة تباعدهما وحيث دار الحال بين الحروف المتباعدة والمتقاربة فالمتباعدة أخف حتى جعل جماعة تباعد مخارج الحروف من صفات الحسن ونقله ابن الأثير في كنز البلاغة عن علماء البيان وقال الخفاجي انه شرط للفصاحة ورد عليه في المثل السائر بانا نعلم الفصاحة قبل العلم بالمخارج وهو ضعيف لانه لم يجعل العلة العلم بتباعد المخارج بل نفس التباعد وذلك مدرك لكل سامع ثم قالوا ان كلام العرب ثلاثة أقسام أغلبه ما ركب من الحروف المتباعدة ويليه تضعيف الحرف نفسه وأقله المركب من الحروف المتجاورة فهو بين مهمل وقليل جدا وانما كان أقل من المتماثلين وان كان فيهما ما في المتقاربين وزيادة لان المتماثلين يخفان بالادغام قال ابن جني في آخر سر الصناعة التأليف ثلاثة أضرب أحدها تأليف الحروف المتباعدة وهو الأحسن الثاني تضعيف الحرف نفسه وهو يلي الأول في الحسن ويليهما الحروف المتقاربة فاما رفض واما قل استعماله ولذلك لما أرادت بنو تميم اسكان عين معهم كرهوا ذلك فأبدلوا الحرفين حاءين فقالوا محم فرأوا ذلك أسهل من

الحرفين

والغرابة أن تكون الكلمة وحشية لايظهر معناها فيحتاج فى معرفته الى أن ينقر عنها فى كتب اللغة المبسوطة كما روى عن عيسى بن عمر النحوى أنه سقط عن حمار فاجتمع عليه الناس فقال مالكم تكأكأتم على تكأكؤكم على ذى جنة افرنقعوا عنى اجتمعتم تنحوا

على ماذكر فبطل ماقاله ذلك القائل من قوله لكن اشتمال الخ (قوله فمجرد اشتمال القرآن على كلام غير فصيح) أى وان لم يخرجه ذلك الاشتمال عن الفصاحة على هذا التقدير وقد يقال ان الخصم لايقول ان القرآن مشتمل على كلام غير فصيح وقد يجاب بأن مراده بالكلام الكلمات أو مجرد اللفظ على ماعليه أهل اللغة وقوله بعد ذلك بل على كلمة هذا ترق من العام الى الخاص لايقال الخصم لم يقل أيضا باشتماله على كلمات متعددة لانا نقول تجويزه اشتمال الكلام الطويل على كلمة فصيحة يستلزم تجويز اشتمال القرآن على كلمات عديدة فى مواضع مختلفة فكم كلام طويل فى القرآن ✽ واعلم أن القرآن انما يكون مجردا عن الكلام الغير الفصيح اذا لم يعتبر الضمير فى أعهدوا أما على اعتباره فيكون قد وقع فيه كلام غير فصيح على قول هذا القائل و يكون قول الشارح فمجرد اشتمال القرآن على كلام غير فصيح الخ ظاهرا لاغبار عليه (قوله مما يقود) أى يجر الى نسبة الجهل بأن المذكور غير فصيح أو بأن الاولى ايراد الفصيح أو الى نسبة العجز عن ايراد الفصيح بدل هذا اللفظ غير الفصيح و بيان ذلك أن اشتمال القرآن على غير الفصيح إما لعدم علمه تعالى بأنه غير فصيح أو لعدم علمه بأن الفصيح أولى من غير الفصيح فيلزم الجهل و إما لعدم قدرته على ابدال غير الفصيح بالفصيح فيلزم العجز فان قلت يمكن أنه أورد غير الفصيح مع علمه بذلك وقدرته على الاتيان بالفصيح بدله وانما أورد غير الفصيح لكونه أوضح دلالة على المعنى المراد من الفصيح أو لحكمة لاتصل اليها عقولنا وحينئذ فلا محذور فى اشتمال (٨٣) القرآن على غير فصيح قلت المقصود من القرآن

> فمجرد اشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل أو العجز الى الله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا (والغرابة) كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال
>
> (والغرابة) هى كون الكلمة وحشية أى غير مأنوسة الاستعمال و يلزم كونها غير ظاهرة المعنى بالنسبة لمن تلك الكلمة وحشية لديه والوحشية قسمان قبيحة مستكرهة ذوقا لعدم تداولها فى لغة خلص العرب وهم أهل البادية دون المولدين وهى مخلة بالفصاحة مطلقا كجحيش للفريد أى المستبد بأمره الذى لايشاور الناس فى رأيه وحسنة وهى غير مخلة بالفصاحة بالنسبة الى العرب الخلص اذ ليست بالنسبة اليهم غير ظاهرة المعنى ومنها غريب القرآن والحديث فغرابة المستحسنة إخلالها بالفصاحة
>
> الحرفين المتقاربين ثم قال والتضعيف واحتمال الحروف المكروهة والاعتلال بأواخر الحروف أولى منها بأوله (قوله والغرابة) ينبغى أن تحمل على الغرابة بالنسبة الى العرب العرباء لا بالنسبة الى استعمال الناس ولو أراد الثانى لكان جميع مافى كتب الغريب غير فصيح والقطع بخلافه والمراد

انما هو الاعجاز بكمال بلاغته وفصاحته لاجل تصديق النبى صلى الله عليه وسلم ووجود كلمة غير فصيحة فيه موجب لعدم فصاحة ما اشتمل عليه من المقدار المعجز بالاتفاق وعدم فصاحة ذلك القدر موجب لعدم بلاغته فلا يكون معجزا ومخالفة ذلك المقصود لامر عارض تعد سفها وخروجا عن الحكمة وهو لايليق بجناب الحكيم وحينئذ فيكون الاتيان بغير الفصيح مع العلم به والقدرة على تبديله مستلزما للجهل بأنه سفه اذ الحكيم انما يضع الاشياء فى محلها فظهر لك من هذا أن الاتيان بالسفه نتيجة للجهل بأنه سفه فتكون نسبة السفه داخلة تحت نسبة الجهل فاندفع مايقال ان الاحتمالات ثلاثة فكان الاولى للشارح أن يقول مما يقود الى نسبة الجهل أو السفه أو العجز الى الله هذا وانما عبر بيقود دون يسوق لانه أبلغ فى التشنيع على ذلك القائل لان القود هو الاخذ من أمام والسوق من خلف فاذا حصل المحذور من أمام الذى هو أقوى فى إدراك الشىء عادة كان أبلغ فى التشنيع فتأمل (قوله غير ظاهرة المعنى) أى الموضوع له فلا يرد المتشابه والمجمل فانهما فى القرآن فيلزم أن فيه الغريب لانهما غير ظاهرى الدلالة على المراد لله وأما بالنسبة لمعانيها(١) الموضوعة لها فهى ظاهرة المعنى لسهولة انتقال الذهن منها اليها أم ان قوله غير ظاهرة المعنى تفسير لكونها وحشية والمراد بعدم ظهور معناها أن لا ينتقل الذهن منها لمعناها الموضوعة له بسهولة (قوله ولا مأنوسة الاستعمال) أى ولا مألوفة الاستعمال فى عرف الأعراب الخلص وذلك لان العبرة بعدم ظهور المعنى وعدم مأنوسية الاستعمال بالنسبة للعرب العرباء سكان البادية لا بالنسبة للمولدين والا لخرج كثير من قصائد العرب بل جلها عن الفصاحة فانها الآن لغلبة الجهل باللغة على أكثر علماء هذه الازمان فضلا عمن عداهم لايعرفون مفرداتها فضلا عن مركباتها وقوله ولا مأنوسة الاستعمال عطف سبب على مسبب ولفظة غير فى قوله غير ظاهرة المعنى مستعملة فى النفى بمعنى لا بقرينة عطف ولا مأنوسة الاستعمال عليه لا أنها مستعملة فى معناها الاصلى وهو كونها اسما بمعنى مغاير وانما أعاد النفى المستفاد من غير كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين تنبيها على أن النفى يتعلق بكل من المعطوفين لا بالمجموع من حيث هو ثم اعلم أن الغريب قسمان أحدهما ماتوقف معرفة معناه على البحث والتنقيش فى كتب اللغة المبسوطة لعدم تداوله فى لغة خلص

---

(١) لمعانيها كان الانسب بالسياق تثنية الضمائر لكنه أنثها باعتبار الكلمات المتشابهة والجملة تأمل كتبه مصححه

أى يخرج لها وجه بعيد كما فى قول العجاج * وفاحما ومرسنا مسرجا * فانه لم يعرف ما أراد بقوله مسرجا حتى اختلف فى تخريجه فقيل هو من قولهم للسيوف سريجية منسوبة الى قين يقال له سريج

العرب كتكأكأتم وافرنقعوا فان مثل هذه لعدم تداولها فى لغة العرب الخلص لايذكرها من اللغويين فى كتابه الا من قل ومنه مالا يرجع فى معرفة معناه الى كتب اللغة لكونه غير مستعمل عند العرب فيحتاج الى أن يخرج على وجه بعيد وذلك كمسرج كما سيأتى بيانه والمصنف انما مثل للثانى وقول الشارح غير ظاهرة الخ صادق بالقسمين ثم اعلم أن القسم الاول من الغريب يكون فى الجوامد والمصادر والمشتقات باعتبار مباديها أى أصلها المشتقة منه كالتكأكؤ والقسم الثانى يكون فى المشتقات باعتبار هيئاتها ووجه انحصار الغريب فى القسمين أن اللفظ بجوهره وهيئته يدل على المعنى فعدم ظهور دلالته اما باعتبار جوهره فيحتاج الى التنقير والتفتيش واما باعتبار هيئته فيحتاج الى التخريج (قوله نحو مسرج) أى نحو غرابة مسرج (قوله فى قول العجاج) هو رؤبة عبد الله البصرى أبو محمد بن العجاج التميمى السعدى هو وأبوه راجزان مشهوران لكل واحد منهما ديوان رجز ليس فيه سوى الاراجيز سمع عن أبيه العجاج وأبوه سمع أبا هريرة رضى الله عنه وهذا البيت من قصيدة طويلة مطلعها :

ماهاج أشجانا وشجوا قد شجا * من طلل كالا تحمى أنهجا
أمسى لها فى الرامسات مدرجا * واتخذته النائحات منأجا
منازل هيجن من تهيجا * من آل ليلى قد عفون حججا
والسخط قطاع رجاء من رجا * أزمان أبدت واضحا مفلجا
أغر براقا وطرفا أبرجا * ومقلة وحاجبا مزججا
وفاحما الخ

(نحو) مسرج فى قول العجاج * ومقلة وحاجبا مزججا * أى مدققا مطولا (وفاحما) أى شعرا أسود كالفحم (ومرسنا) أنفا (مسرجا)

نسبى يكون باعتبار قوم وهم المولدون دون قوم وهم الخلص (نحو) مسرج من قوله * ومقلة وحاجبا مزججا * أى مدققا مطولا وقيل زجج الحاجب دقته واستقواسه أى صيرورته كالقوس (وفاحما) أى وشعرا أسود كالفحم (ومرسنا) أى أنفا (مسرجا) أى منسوبا للسراج أو للسريجى وهو السيف المنسوب لقين يسمى سريجا ونظيره قولهم تممته فهو متمم أى نسبته لتميم لكن المعلوم فى أخذ فعل بتشديد العين للنسبة كونه لا على طريق التشبيه وكونه من الثلاثى كفسقته نسبته للفسق ولهذا كان غريبا لعدم جريانه على النظير فافتقر الى تكلف موجب لصعوبة الفهم ولخفائه اختلفوا فى تخريجه وأما كونه على طريقة فعل بمعنى صار كذا كقوس صار كالقوس فلا يصح اذ الواجب أن يقال حينئذ

قلة استعمالها لذلك المعنى لالغيره ومثل المصنف الغرابة بقوله (وفاحما ومرسنا مسرجا) مشيرا الى قول العجاج

أيام أبدت واضحا ملفجا * أغر براقا وطرفا أبرجا
ومقلة وحاجبا مزججا * وفاحما ومرسنا مسرجا

أزمان (١) اسم امرأة وأبدت أظهرت وواضحا أى سنا واضحا والفلج تباعد مابين الاسنان والاغر الابيض والعرب تتمدح ببياض السن والهنود يتمدحون بسواده والبريق اللمعان والطرف العين والابرج بين البرج بالتحريك وهو عظم العين وحسنها من باطن أى وطرفا عظيما حسنا والمقلة بياض العين مع سوادها وقد تستعمل فى الحدقة

وقوله ومقلة عطف على واضحا فى البيت السابق (قوله مدققا مطولا) اشارة الى تفسير مزججا وهذا التفسير موافق لما فى الصحاح والذى فى الاساس أن الزجج التدقيق مع الاستقواس وربما يؤيد ذلك قول حسان رضى الله عنه فى مدح الرسول صلى الله عليه وسلم

بعينين دعجاوين من تحت حاجب * أزج كشق النون من خط كاتب

فان التشبيه بالنون المشوقة انما يحسن باعتبار الاستقواس وأنت خبير بأن هذا التأييد انما يتم اذا جعل قوله كشق النون صفة كاشفة لامقيدة لأزج ولا صفة للحاجب (قوله أى شعرا أسود كالفحم) أى ففاحما للنسبة كلابن وتامر والنسبة فيه تشبيهية من نسبة المشبه للمشبه به وهو وجه بعيد فيكون فيه غرابة واعلم أن النسبة قسمان تارة تكون تشبيهية وتارة لا فاذا قيل زيد سلطانى أى منسوب للسلطان من حيث انه من جنده فهذه غير تشبيهية وان أردت بقولك زيد سلطانى انه منسوب للسلطان بمعنى أنه يشبهه كانت النسبة تشبيهية وهو وجه بعيد (قوله أى أنفا) هو مجاز مرسل لان المرسن اسم لمحل الرسن وهو أنف البعير فأطلق عن قيده وأريد به الانف قوله

---

(١) قول الدسوقى أزمان اسم امرأة تبع فى ذلك صاحب التجريد وهو غلط فان أزمان ظرف مضاف للجملة بعده ويشهد له رواية أيام بدل أزمان كما فى عروس الافراح واسم المرأة ليلى كما صرح به فى البيت قبله من هذا الرجز كتبه مصححه

يريد أنه فى الاستواء والدقة كالسيف السريجى وقيل من السراج يريد أنه فى البريق كالسراج وهذا يقرب من قولهم سرج وجهه بكسر الراء أى حسن وسرج الله وجهه أى بهجه وحسنه

(قوله أى كالسيف السريجى أو كالسراج) التفسير الأول لابن دريد والثانى لابن سيده وهذا بيان لحاصل المعنى وحاصل ماقيل فى بيان وجه الغرابة فى هذه الكلمة أعنى مسرج أنه اسم مفعول مشتق وكل مشتق لابد له من أصل يرجع اليه باشتقاقه منه ففتش فى كتب اللغة فلم يوجد فيها تسريج وانما وجد من هذه المادة سريجى وسراج وحمل هذه الكلمة على الخطأ لايصح لوقوعها من عربى عارف باللغة فاحتيج الى تخريج هذه الكلمة على وجه تسلم به من الخطأ وان كان بعيدا فاختلفوا فى تخريجها وحاصل ماأشار اليه المصنف أن فعل فى كلام الشاعر للنسبة مثل كرمته نسبته للكرم وفسقته نسبته للفسق الا أن فعل تأتى لنسبة الشىء لأصله ولما لم يوجد التسريج الذى حق النسبة أن تكون اليه جعلنا مسرجا منسوبا للسراج أو للسريجى نسبة تشبيهية فالمعنى حينئذ ومرسنا منسوبا للسراج من حيث انه شبيه به فى البريق واللمعان أو منسوبا للسريجى من حيث انه شبيه به فى الدقة والاستواء فاسم المفعول فى الاصل معناه ذات وقع عليها الفعل وكونه بمعنى ذات شبيهة بذات أخرى كما هنا مخالف لقاعدتهم هذا وجه التخريج ووجه البعد أن مجرد النسبة لايدل على التشبيه فجعلها للتشبيه بعيد كذا قرره شيخنا العدوى وقال بعضهم يمكن أن تخرج هذه الكلمة على وجه موافق للقياس حاصله أن فعل يجىء بمعنى صيرورة فاعله كأصله نحو قوس الرجل أى صار كالقوس وحينئذ فمسرج معناه الصائر كالسراج أو كالسيف السريجى وفيه نظر لان سرج بهذا المعنى لازم لايصاغ منه اسم المفعول فلايظهر ذلك إلا اذا كان مسرج بكسر الراء اسم فاعل مع أن الرواية فتحها اسم مفعول وقد يجاب بأن مسرجا ليس اسم مفعول بل مصدر ميمى بمعنى اسم الفاعل أى المسرج بكسر الراء أى الصائر كالسراج أو السريجى وفى هذا الجواب نظر لان مجىء المصدر على صيغة اسم المفعول فرع صحة بناء اسم المفعول والفعل هنا لايصاغ منه اسم المفعول فلا يصاغ منه مصدر على صيغته وخرجه بعضهم على أن فعل بمعنى صيرورة فاعله أصله أو بمعنى صيرورة فاعله ذا أصله فالاول نحو عجزت المرأة صارت عجوزا والثانى نحو ورق الشجر أى صار ذا ورق فسرج على الاول بمعنى صار سراجا أو سريجيا على معنى التشبيه أى مثل أحدهما وعلى الثانى الصائر ذا سراج ويرد على هذا المجيب بأن سرج بهذا المعنى لازم لايتأتى منه اسم المفعول فلا يتم هذا الجواب الا لو كانت الرواية مسرجا بكسر الراء مع أنها بالفتح (قوله وسريج) أى الذى تنسب اليه السيف السريجى وقوله اسم قين أى حداد تنسب اليه السيوف أى السريجية وهذا مقابل لما يأتى فى كلام المرزوقى (قوله فان قلت الخ) حاصله أنا نجعل مسرجا اسم مفعول من سرج الله وجهه أى نوره فمعنى مسرجا منورا وحينئذ فليس فيه نسبة تشبيهية فيكون مسرجا خاليا عن الغرابة فيكون فصيحا

أى كالسيف السريجى فى الدقة والاستواء) وسريج اسم قين تنسب اليه السيوف (أو كالسراج فى البريق) واللمعان فان قلت لم لم يجعلوه اسم مفعول من سرج الله وجهه أى بهجه

مسرجا بكسر الراء لعدم تعديه والرواية بالفتح ثم فسر مسرجا على الاحتمالين بقوله (أى كالسيف السريجى فى الدقة والاستواء أو كالسراج فى البريق واللمعان) ولا يخفى مافى تشبيه الانف بالسيف أو السراج من البرودة ومن خلاف المعتاد فى تراكيب البلغاء واعتباراتهم حتى لوصرح بالتشبيه لمج فكيف يكون الحال من الرمز الى التشبيه وورد فى كتب اللغة تفسير سرج ببهج وحسن يقال سرج الله أمرك أى بهجه وحسنه فتوجه فى مسرجا الذى عدوه غريبا أن يقال لم لم تجعلوه من سرج الدال على الحسن فيخرج عن الغرابة وأجيب بأنه جعله اسم مفعول من سرج بمعنى حسن لايعين كونه غير غريب ووجوده فى بعض كتب اللغة لايدل على عدم غرابته لاحتمال تقرر غرابته بهذا المعنى الذى هو

(قوله أى كالسيف السريجى فى الدقة والاستواء أو كالسراج فى البريق) يشير الى أنه لم يعلم ماأراد بقوله مسرجا حتى اختلف فى تخريجه فقيل من قولهم للسيوف سريجية أى منسوبة الى قين يقال له سريج يريد أنه فى الاستواء والدقة كالسيف السريجى قاله ابن دريد (١) غير أنه يوهم أن البيت فى مذكر وانما هو فى مؤنث بدليل أيام أبدت وقيل من السراج يريد فى البريق من قولهم سرج الله وجهه أى حسنه قاله ابن سيده فان قلت لايصح أنه كالسراج فى البريق لان اسم الذات لاتشتق منه أسماء الفاعلين أو المفعولين ثم البيت ليس فيه أداة تشبيه قلت أما جعله تشبيها من غير أداة التشبيه فالمراد تشبيه فى المعنى أو تشبيه محذوف الاداة كما ستراه منقولا عن جماعة فى قوله

---

(١) قوله غير أنه يوهم كذا فى الاصل وليس فى كلام الخطيب ولا كلام ابن دريد ايهام فانظر أين هو كتبه مصححه

(قوله وحسنه) عطف تفسير (قوله قلت هو) أى سرج بمعنى حسن من هذا القبيل أى غريب لكونه لم يوجد فى الكتب المشهورة فهو من الغريب الذى يحتاج للتفتيش عليه واذا كان سرج غريبا فليكن مسرجا غريبا والحاصل أن مسرجا اذا جعل اسم مفعول من سرج الله وجهه بمعنى حسنه وان لم يكن غريبا بالمعنى المتقدم وهو ما يحتاج لتخريج بعيد إلا أنه غريب بالمعنى الثانى وهو ما يحتاج الى تفتيش عليه فى كتب اللغة المبسوطة لعدم وجوده فى الكتب المشهورة واعترض بأن سرج الله وجهه بهذا المعنى و ردف الديوان والتاج و غيرهما من كتب اللغة فيكون مشهورا فلا يكون غريبا وأجيب بأن اشتهاره فى كتب اللغة من المتأخرين بعد الحكم من قدماء أهل المعانى بغرابة مسرج وحينئذ فذلك الاشتهار لا يخرج مسرجا عن الغرابة بالنسبة للمتقدمين لاحتياجهم الى التفتيش عليه فى الكتب المبسوطة لعدم عثورهم واطلاعهم عليه فى غير المبسوطة والحاصل أن قدماء أهل المعانى الجاعلين مسرجا غريبا لم يعثروا ولم يطلعوا على استعمال سرج بمعنى حسن وان كان متحققا فى كلام العرب العرباء فالحكم بالغرابة انما هو لعدم وجدانه فى الاستعمال اذ لا طريق للحكم بعدم وجوده الا عدم وجدانه فيكون غريبا عند من لم يجد وان لم يكن غريبا عند الواجد (قوله أو مأخوذ من السراج) أى أو هو مأخوذ من السراج فهو عطف على قوله من هذا القبيل أى انه يحتمل أن يكون سرج مولدا ومستحدثا من السراج أى انه لفظ أحدثه المولدون وأخذوه من السراج واستعملوه بمعنى حسن ولم يكن ذلك اللفظ واقعا فى لغة العرب أصلا وحينئذ فلا يمكن جعل مسرجا فى كلام العجاج الذى هو من شعراء العرب اسم مفعول مأخوذا منه لاستحالة أخذ السابق من اللاحق فظهر لك (٨٦)

مما قلناه أنهما جوابان وحاصل الاول أن سرج لفظ متأصل لكنه يحتاج للتفتيش عليه فى الكتب المبسوطة وحينئذ فهو غريب وحاصل الثانى أنه لفظ مستحدث مأخوذ من السراج وحينئذ فلا يتصف بالغرابة إلا أنه لا يصح أخذ مسرجا فى البيت منه فبطل السؤال (قوله أو مأخوذ من السراج) أى لا على وجه النسبة التشبيهية حتى يكون معنى سرج الله وجهه نسبه للسراج بالمشابهة لان سرج الله وجهه لا يقصد به هذا المعنى لان الصادر منه باب تعالى ليس النسبة بل ايجاد وجهه على تلك الصفة بل على معنى أن سرج الله وجهه جعله ذا سراج بالمشابهة اه سم و بهذا علم الفرق بين هذا الوجه والذى أشار له المصنف بقوله أو كالسراج الخ فان المعنى فيه على النسبة بخلاف هذا (قوله على ما صرح به الخ) راجع لقوله مأخوذ من السراج والشاهد من نقل كلام المرزوقى فى قوله ومنه ما قيل الخ أى ومن السراج ما قيل الخ فان هذا يدل على أن سرج بمعنى حسن مأخوذ من السراج لكن لا دلالة على كون هذا الاخذ على وجه التوليد والاستحداث فلعل الشارح فهمه من قول المرزوقى ما قيل أو من غيره (قوله السريجى) أى السيف السريجى منسوب الى السراج فى نسخة منسوب الى سريج وعليها يكون قوله و يجوز الخ بيانا لوجه آخر فى النسبة والوجه الاول موافق لقول الشارح سابقا وسريج أى الذى ينسب اليه السيف السريجى اسم قين وفى نسخة السريجى منسوب الى السراج وعلى تلك النسخة يكون قوله و يجوز الخ بيانا لوجه النسبة لكن كان الاولى على هذه النسخة حذف قوله و يجوز اذ لا حاجة له فكان الاولى أن يقول منسوب للسراج و وصفه بذلك أى و نسبه لذلك أى السراج الخ ثم انه على هذه النسخة الاخيرة نسبة السريجى للسراج غير قياسية اذ حق النسبة للسراج أن يقال سراجى (قوله و يجوز أن يكون وصفه) أى السريجى بمعنى الذات وقوله بذلك أى بلفظ سريجى هذا على نسخة السريجى منسوب الى سريج

وحسنه قلت هو أيضا من هذا القبيل أو مأخوذ من السراج على ما صرح به الامام المرزوقى حيث قال السريجى منسوب الى السراج و يجوز أن يكون وصفه بذلك

الحسن ثم فسره بعض من اطلع على معناه مع غرابته اذ لا يمتنع تفسير الغريب بعد الاطلاع عليه ولا يجب العلم بكونه غريبا ولا التنبيه على غرابته عند تفسيره ومما يدل على غرابته مطلقا تمثيل أئمة النقل به للغريب فاذا كان لا يتحقق خروجه عن الغرابة بالوجه المذكور لم تكن فائدة لاجرائه دون غيره مما يحقق غرابته لكن يرد حينئذ أن الاولى تركه لمثال تتعين غرابته ولا يحتمل غيرها الا أن هذا بحث فى

فأمطرت لؤلؤا من نرجس وسقت ❊ وردا وعضت على العناب بالبرد

الان المصنف لا يراه فيصح له الجواب الاول فلعله أطلق المسرج وهو للسيف على المرسن لمشابهته له ولا مانع من تسمية السيف السريجى مسرجا من التسريج وهو التحسين بحيث صار يشبه السراج فقوله كالسراج فى البريق تفسير معنى ألا ترى الى قوله فى الايضاح وهذا يقرب من قولهم سرج وجهه وسرج الله وجهه وفيما قاله نظر لانه تقدير ثالث من غير مراعاة السراج الا أن يقال انه يقرب منه من حيث المعنى (١) وعبارة المحكم أى كالسراج وقولهم سرج الله وجهه ❊ والمرسن بفتح الميم مع فتح السين وكسرها حكاهما ابن سيده وقال الجوهرى انه بكسر الميم وهو وهم واعلم أن السكاكى ذكر المرسن فى

---

(١) وعبارة المحكم الخ هكذا فى أصله ولعل فى الكلام نقصا فحرره كتبه مصححه

لكثرة مائه ورونقه حتى كأن فيه سراجا ومنه ما قيل سرج الله أمرك أى حسنه ونوره

الثال وأجيب أيضا بأن سرج بمعنى حسن يحتمل أن يكون مستحدثا مولدا من السراج ويكون مسرجا قديما فيكون الحكم بغرابة مسرجا باقيا على استحداث سرج ويمتنع أخذه منه لامتناع أخذ السابق من اللاحق ثم لو سلم أخذه منه على تقدير هذا الاستحداث وتقدير تأخر مسرجا عن سرج فيكون غريبا أيضا فيعود الى الوجه الاول لان المولد غريب بالنسبة الى العربية المشهورة التى وضعت لها كتب التفسير فى الاصل وقد صرح بعض الائمة بما يقتضى استحداث سرج من السراج حيث قال السريجى نسبة الى السراج يعنى على غير قياس والنسبة على طريق التشبيه بالسراج فى الرونق حتى كأنه فيه سراجا أو كأنه صار سراجا قال ومنه سرج الله أمره أى بهجه وحسنه وهو يحتمل وجهين متقاربين أحدهما أن يكون المعنى من وصف الشىء بالسريجى لكثرة مائه فكأنه السراج فقولهم سرج الله أمره أى صيره كالسريجى أى كالمشبه بالسراج فهو بهذا المعنى التشبيهى بمعنى جعله شبيها لا بمعنى أن الله تعالى شبهه به أو نسبه الى السراج كما لا يخفى والآخر أن يكون المعنى من الاخذ من السراج سرج الله وجهه وبكل تقدير فلا يخلو من الحاجة الى تكلف التخريج الذى أوجبه الاستحداث من السراج لكن الحق أن كلامه لا يدل الا على الاستحداث وهو أعم من التوليد الموجب قطعا للغرابة لان الاستحداث يوجد من أهل اللغة لكن اذا خرج المستحدث عن الاصل وصار لا يفهم الا بتكلف صار غريبا مخلا بالفصاحة فهذا التصريح يدل على الغرابة ولم يدل على التوليد فيعود فى الحقيقة لمثل ما فى المتن تأمل والله الموفق فان قلت اذا كانت الغرابة فيها مستحسن ومنه غريب القرآن ومعلوم أن الغرابة تخل بالفصاحة فى الجملة وحينئذ يلزم أن يشتمل القرآن على غير الفصيح قلت لا نسلم لزومه أما اذا بنينا على ما تقدم من أن الغرابة فيه باعتبار المولدين فظاهر لان فصاحة القرآن باعتبار الخلص من العرب اذ بلغتهم نزل وعلى تقدير تسليم أن الغرابة فيه باعتبار بعض الخلص دون بعض بأن يكون الوحشى هو ما لم يتداوله عرب فظاهر أيضا لان القرآن مشتمل على أنواع من لغات العرب فغريبه فصيح بالنسبة للعرب فى الجملة اذ العرب

باب المجاز وذكر ما لا يوافق عليه وسيأتى فى موضعه ان شاء الله تعالى واعلم أن المصنف فسر الغرابة فى الايضاح بما ذكره وفيه نظر لان هذا غرابة معنى لا غرابة كلمة وفسرها أيضا بكون الكلمة لا يعرف معناها الا بالبحث فى كتب اللغة المبسوطة وهذا النوع من الغرابة أخف من الذى قبله فكان ينبغى للمصنف أن يذكره ليستدل به على أشد منه كما فعل فى التنافر وقد مثل فى الايضاح هذا بما روى عن عيسى بن عمر النحوى أنه سقط عن حمار فاجتمع الناس عليه فقال ما لكم تكأكأتم على تكأكؤكم على ذى جنة افرنقعوا عنى فان تكأكأتم بمعنى اجتمعتم وافرنقعوا بمعنى تفرقوا لا يكاد يطلع عليه من غير بحث قلت وكذلك حكاها الجوهرى وقد حكاها الزمخشرى عن أبى علقمة عند قوله تعالى حتى اذا فزع عن قلوبهم وكذلك حكاها عنه الخفاجى وقال ان هذا التركيب أخرجه عن الفصاحة أمران ضعف التأليف فى تتكأكأون ونقله بصيغة المضارع والغرابة فى افرنقعوا ويعنى بقوله ضعف التأليف تنافر الحروف وقال الزمخشرى افرنقعوا مأخوذ من حروف الفرقة مع زيادة العين وفيه نظر لان العين ليست من حروف الزيادة وجعله الجوهرى مشتقا من فرقعة الاصابع فوزنه على هذا افعنللوا وعلى الاول افعنلعوا وحكى ابن الجوزى فى كتاب الحمق هذه عن أبى عبيدة وقال ما لكم تكأكأون ثم قال فقال الناس تكلم بالعبرانية فعصروا حلقه الى أن استغاث وآلى أن لا ينحو على الجهل وقد اعترض على المصنف فى تفسير الغرابة بما ذكر انما الغرابة قلة الاستعمال كما يقتضيه كلام المفتاح وغيره وكون الكلمة ثقيلة نوع آخر مما يخل بالفصاحة ولو سمى هذا باسم التعقيد

(قوله لكثرة مائه) أى صفائه

ومخالفة القياس

(والمخالفة) أن تكون الكلمة على خلاف قانون مفردات الالفاظ الموضوعة أعني على خلاف ما ثبت عن الواضع (نحو) الاجلل بفك الادغام في قوله

الضابط المستنبط من تتبع المفردات الموضوعة ولما كان هذا بلسانهم في الجملة نزل القرآن العظيم وان كان غالبه قرشيا وغاية ما فيه أن غريبه لا يكون كغيره في الفصاحة وهو مسلم لان القرآن متفاوت في نفسه في البلاغة والفصاحة فتحصل من هذا أن الغرابة المخلة بالفصاحة هي الغرابة المطلقة لا المقيدة ورد بما يراد هنا أن الغريب المستقبح هو المتوعر المشتمل على الثقل ذوقا وفيه بحث لان الثقيل بذلك يرجع الى التنافر أو الوحشي على الاطلاق كما أشرنا اليه وهو الغريب عند جميع العرب مولدهم وغيره فلا يستقل الا لاحدهما فلا حاجة لزيادة قوله ذوقا تأمل في هذا المقام (والمخالفة) التي هي كون الكلمة غير جارية على القانون الذي يتقرر به حكم المفردات اللغوية والمفردات اللغوية يتقرر حكمها بالقانون التصريفي فاذا اقتضى قلب الياء ألفا مثلا فوردت الكلمة بخلاف ذلك فقد خرجت عن القانون فتكون غير فصيحة ويتقرر أيضا بثبوت الاستعمال الكثير ولو كان على خلاف القياس اذ ذلك كالاستثناء من القانون كقلب الهمزة من الهاء في لفظ ماء وكقلب الواو من الهاء ثم قلب الواو ألفا في آل وكقلب الالف من الهمزة في يأبى مضارع أبى وكتصحيح الواو مع تحركها وانفتاح ما قبلها في عور يعور فان هذه تجري على القياس لكنها ثبت عن الواضع حكمها واستعمالها هكذا فصارت في تقرر حكمها عن الواضع بالاستعمال الكثير كالداخلة في القانون وكفتح عين الكلمة أو ضمها أو كسرها أو سكونها الثابت نقلا لغة فخلافه يخل بالفصاحة ولذلك كانت العبارة

لكان حسنا وقوله (والمخالفة نحو الحمد لله العلي الأجلل) يشير الى قول أبي النجم

الحمد لله العلي الأجلل ✽ أعطى فلم يبخل ولم يبخل

لان قياس التصريف الاجل لاجتماع المثلين وتحرك الثاني وذلك يوجب الادغام وأمثال ذلك كثيرة جدا وأنشد سيبويه مهلا أعاذل قد جربت من خلقي ✽ أني أجود لأقوام وان ضننوا

وقد يرد على المصنف ما خالف القياس وكثر استعماله فورد في القرآن فانه فصيح مثل استحوذ قال الخطيبي أما اذا كانت مخالفة الاستعمال لدليل فلا تخرج عن كونه فصيحا كما في سرر يريد أن قياس سرر أن يجمع على أفعلة وفعلان مثل أرغفة ورغفان قلت ان عني بالدليل ورود السماع فذلك شرط لجواز الاستعمال اللغوي لا للفصاحة وان عني دليلا يصيره فصيحا وان كان مخالفا للقياس فلا دليل في سرر على الفصاحة الا وروده في القرآن فينبغي حينئذ أن يقال ان مخالفة القياس انما تخل بالفصاحة حيث لم تقع في القرآن الكريم ولقائل أن يقول حينئذ لا يسلم أن مخالفة القياس تخل بالفصاحة ويسند هذا المنع بكثرة ما ورد منه في القرآن بل مخالفة القياس مع قلة الاستعمال مجموعهما هو المخل وان أراد الخطيبي أن سررا خالف القياس لعدم الادغام فليس بصحيح فانه ليس قياس الادغام وليس كل مثلين يدغم أحدهما في الآخر ✽ ثم اعلم أن ما ذكره المصنف ظاهره يقتضي بأن كل ضرورة ارتكبها شاعر فقد أخرج الكلمة عن الفصاحة ✽ قال حازم في المنهاج الضرائر السائغة منها المستقبح وغيره وهو ما لا تستوحش منه النفس كصرف ما لا ينصرف وقد تستوحش منه النفس في البعض كالاسماء المعدولة وأشد ما تستوحشه النفس تنوين أفعل من وما لا يستقبح قصر الجمع الممدود ومد الجمع المقصور ويستقبح

(قوله على خلاف قانون) أي خلاف الكلام يقتضي أن مخالفة الكلمة للقانون التصريفي تخل بفصاحتها ولو كانت موافقة لما ثبت عن الواضع مع أنها اذا وافقت ما ثبت عن الواضع كانت فصيحة ولو خالفت القانون المذكور بين الشارح المراد من مخالفة القياس بقوله أعني على خلاف الخ فعلى هذا المراد بالقانون هنا ما ثبت عن الواضع سواء اقتضاه القانون التصريفي أولا لا خصوص القانون التصريفي فالحاصل أن الموافقة للقياس أن تكون الكلمة على وفق ما ثبت عن الواضع سواء كانت موافقة للقانون التصريفي المستنبط من تتبع لغة العرب كقام بالاعلال ومد بالادغام أو مخالفة ما ولكن ثبتت من الواضع كذلك كماء فان الهاء لا تقلب همزة في القانون التصريفي ولكن ثبت عن الواضع كذلك فصارت في تقرر حكمها عن الواضع بالاستعمال الكثير كالاستثناء من القانون المذكور والمخالفة للقياس مخالفة ما ثبت عن الواضع ولا يلزم منه مخالفة القانون التصريفي ألا ترى أن أبى يأبى بكسر الباء مخالف لما ثبت عن الواضع وموافق للقانون التصريفي كما يأتي بيانه منه (قوله نحو الاجلل) أي نحو مخالفة الاجلل واعترض وصف الاجلل بعدم الفصاحة بأنه ليس كلمة اذ هو غير موضوع والموضوع الاجل بالادغام وأجيب بأن تصريحهم بأن أصل الاجل الاجلل يقتضي أنه موضوع غاية الامر أنه انتسخ استعماله فيكون وضعا غير مستقر

كما فى قول الشاعر ✲ الحمد لله العلى الأجلل ✲ فان القياس الأجل بالادغام وقيل هى خلوصه مما ذكر ومن الكراهة فى السمع بأن تمج الكلمة ويتبرأ من سماعها كما يتبرأ من سماع الأصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الأصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما تكره سماعه

(الحمد لله العلى الأجلل) والقياس الأجل فنحو آل وماء وأبى يأبى وعور يعور فصيح لانه ثبت عن الواضع كذلك (قيل) فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر (ومن الكراهة فى السمع)

الجامعة أن يقال المخالفة كون الكلمة على خلاف ما ثبت فيها عن الواضع بالاستعمال الكثير فان قيل استعمال العرب وضع فلا تتصور المخالفة بالنسبة اليهم والمخالفة بالنسبة الى غيرهم لا تضاد الفصاحة فهى لغو لا ينبغى الاحتراز عنها لان كلام غيرهم لا يوصف بالفصاحة ولا بعدمها قلت لا نسلم أن مطلق استعمال العرب كالوضع بل الكثير المعتبر فتتصور المخالفة باعتبارهم كما أشرنا اليه فى التقرير ولا نسلم أن كلام المتشبه بالعرب المولد لا يوصف بالفصاحة ولا بعدمها ولا يخفى تصور المخالفة باعتباره نحو الأجلل فان الثابت عن الواضع الأجل بالادغام هكذا فكه مخالف فى قوله (الحمد لله العلى الأجلل) الواحد الفرد القديم الأول (قيل) فصاحة المفرد هى الخلوص من الأمور المتقدمة (و) خلوصه (من الكراهة فى السمع) بأن يمج طبعا عند سماعه وذلك

منه ما أدى الى التباس جمع بجمع مثل رد مطاعم الى مطاعم أو رد مطاعيم الى مطاعم فانه يؤدى الى التباس مطعم بمطعام وأقبح ضرائر الزيادة المؤدية لما ليس أصلا فى كلامهم كقوله

✲ من حوثما نظروا أدنو فانظور ✲ أى أنظر أو الزيادة المؤدية لما يقل فى الكلام كقول امرئ القيس فى بعض الروايات ✲ طأطأت شيمالى ✲ أراد شمالى وكذلك يستقبح النقص المجحف كقول لبيد

✲ درس المنا بمتالع فأبان ✲ أراد المنازل وكذلك العدول عن صيغة لأخرى كقول الحطيئة

فيها الزجاج وفيها كل سابغة ✲ جدلاء محكمة من نسج سلام

أراد سليمان عليه السلام ✲ قلت وما ذكره تفصيل حسن ينبغى اعتباره الا أن الضرائر المتعلقة بحركة اعراب الكلمة لا ينبغى أن ينظر اليها المتكلم فى فصاحة الكلمة لان الحركة زائدة على وضع الكلمة تحدث عند التركيب وقد قسم النحاة الضرائر الى المستقبح وغيره وانما ذكرت كلام حازم لما فيه من الزيادة وأطلق الخفاجى أن صرف المنصرف وعكسه فى الضرورة مخل بالفصاحة فتلخص فى ذلك قولان وصرح الخفاجى أيضا بأن فصاحة الكلمة يعتبر فيها اعراب الكلمة ورد على من عساه يمنع ذلك وفيه نظر كما سبق نعم اعتبار حركة الاعراب فى فصاحة الكلام سأذكره فى موضعه ان شاء الله تعالى (قوله قيل ومن الكراهة فى السمع

(قوله الحمد لله العلى الأجلل) قائله الفضل بن قدامة بن عبيد الله العجلى المكنى بأبى النجم وقبل هذا الشطر

✲ أنت مليك الناس ربا فاقبل ✲ الحمد لله الخ وبعده الواهب الفضل الوهوب المجزل ✲ أعطى فلم يبخل ولم يبخل

وربا منادى مضاف لياء المتكلم المنقلبة ألفا حذف منه حرف النداء والأصل ياربى على حد ياحسرتا وجملة الحمد لله مفعول أقبل من القبول فهو بفتح الباء كذا فى الأطول وفى كلام غيره أنه ربا منون حال من الضمير فى مليك (قوله والقياس الأجل) أورد عليه أن عدم الادغام لا يجوز أن يكون لضرورة الشعر وحينئذ فلا تكون مخالفة القياس مخرجة له عن الفصاحة قلت ان غاية ما اقتضته الضرورة الشعرية الجواز والجواز لا ينافى انتفاء الفصاحة لان انتفاء الفصاحة لازم لكون الكلمة غير كثيرة الدور على ألسنة العرب العرباء لا لعدم جواز ما ارتكبه الشاعر ألا ترى أن الجرشى جائز قطعا الا أنه مخل بالفصاحة فكذلك الأجلل جائز فى الشعر كما ذكره سيبويه الا أن العرب الخلص يتحاشون من استعماله كما يتحاشون من استعمال تكأكأتم وافرنقعوا (قوله فنحو آل) هذا تفريع على قوله أعنى على خلاف ما ثبت عن الواضع وذلك لأن أصل آل أهل وأصل ماء موه أبدلت الهاء فيهما همزة وابدال الهمزة من الهاء وان كان على خلاف القياس الا أنه ثبت عن الواضع (قوله وأبى يأبى) أى بفتح الباء فى المضارع والقياس كسرها فيه لان فعل بفتح العين لا يأتى مضارعه على يفعل بالفتح الا اذا كانت عين ماضيه أو لامه حرف حلق كسأل ونفع فمجىء المضارع بالفتح على خلاف القياس الا أن الفتح ثبت عن الواضع (قوله وعور يعور) أى فالقياس فيهما عار يعار بقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كزال يزال فتصحيح الواو خلاف القياس الا أنه ثبت عن الواضع فقول الشارح لأنه ثبت عن الواضع كذلك راجع للجميع أى وان كان مخالفا للقياس (قوله قيل الخ) قائله بعض معاصرى المصنف مدعيا وجوب زيادة قيد على التعريف الذى استخرجه المصنف من اعتباراتهم واطلاقاتهم (قوله فى السمع) المراد به هنا القوة السامعة لا المعنى المصدرى

كالفظ الجرشي في قول أبي الطيب * كريم الجرشي شريف النسب * أي كريم النفس وفيه نظر * ثم علامة كون الكلمة فصيحة أن يكون استعمال العرب الموثوق بعربيتهم لها كثيرا أو أكثر من استعمالهم ما بمعناها

(قوله بأن تكون اللفظة بحيث) أي ملتبسة بحالة هي مج السمع لها (قوله ويتبرأ من سماعها) عطف تفسير على ماقبله (قوله في قول أبي الطيب) أي في مدح الأمير على سيف الدولة بن حمدان صاحب حلب لما أرسل له كتابا يطلبه من الكوفة بأمان وسأله المسير اليه فأجابه بهذه القصيدة التي منها البيت المذكور وهي من المتقارب وعروضها وضربها محذوفان ومطلعها

فهمت الكتاب أبر الكتب * فسمعا لأمر أمير العرب
وطوعا له وابتهاجا به * وان قصر الفعل عما وجب
وما عاقني غير خوف الوشاة * وأن الوشاة طريق الكذب
وتكثير قوم وتقليلهم * وتقريبهم بيننا والخبب
وقد كان ينصرهم سمعه * وينصرني سمعه والحسب
وماقلت للبدر أنت اللجين * ولا قلت للشمس أنت الذهب
فيقلق منه البعيد الأني * ويغضب منه البطيء الغضب
ومالاقني بعدكم بلدة * ولا اعتضت من رب نعماء رب
ومن ركب الثور بعد الجوا * د أنكر أظلافه والغبب
وان قست كل ملوك البلاد * فدع ذكر بعض بمن في حلب
ولو كنت سميتهم باسمه * لكان الحديد وكانوا الخشب
أفي الرأي يشبه أم في السخا * ء أم في الشجاعة أم في الأدب
مبارك الاسم أغر اللقب * كريم الجرشي شريف النسب
اذا حاز مالا فقد حازه * فتى لا يسر بما لا يهب

وأبو الطيب المذكور اسمه أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكندي الكوفي المتنبي وانما قيل له المتنبي لانه ادعى النبوة في بادية سماوة وتبعه خلق كثير من بني كلب وغيرهم (٩٠) فخرج اليهم لؤلؤ أمير حمص نائب كافور الاخشيدي فأسره وتفرق أصحابه وحبسه طويلا ثم استتابه وأطلقه (قوله مبارك الاسم) أي ان اسم هذا الممدوح وهو علي مبارك لموافقته لاسم أمير المؤمنين سيدنا علي بن أبي طالب ولاشعاره بالعلو ولا بعد أن تجعل البركة لموافقته اسم الله تعالى وقوله أغر اللقب أي مشهوره لاشتهاره بسيف الدولة فان قلت الاسم أيضا أغر قلت لو سلم فاللقب أكثر شهرة لان الملوك يشار اليها بألقابها دون أسمائها تعظيما لها واجلالا وقوله شريف النسب لانه من بني العباس (قوله والاغر من الخيل الابيض الجبهة) اعلم أن الأغر يطلق لغة على معنيين على الأبيض مطلقا من غير تقييد بالجبهة ولا بكونه من الخيل وعلى أبيض الجبهة من الخيل وهذا هو المشهور واذا علمت هذا فقول الشارح الأغر من الخيل الخ يقتضي أن الأغر لا يختص بالخيل لان الجار والمجرور حال من الأغر أو صفة له فيكون الشارح جاريا على خلاف المشهور لما علمت أن المشهور أن الأغر حقيقة لا يكون الا من الخيل وقد يجاب بأن قوله من الخيل حال من ضمير الأبيض لا من الأغر ومن تبعيضية وجعلها بيانية لا يصح لأمرين الأول أن البيانية يكون مابعدها مساويا لما قبلها كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الأوثان ومابعدها هنا أعم مما قبلها أعني أبيض الجبهة اذ الخيل منها ماهو أبيض الجبهة ومنها ماليس كذلك الثاني أن البيان لا يتقدم الا لضرورة شعر أو رعاية سجع كما تقدم في قول المتن وعلم من البيان مالم نعلم (قوله استعير) يعني نقل على طريق الاستعارة أو على طريق المجاز المرسل لعلاقة الاطلاق لانه نقل من واضح مقيد بكونه أبيض الجبهة الى مطلق واضح واللقب فرد من أفراد ذلك المطلق (قوله وفيه نظر) أي في اشتراط الخلوص من الكراهة في السمع في الفصاحة نظر وحاصل مافي المقام أن شارحنا بين وجه النظر في كلام المصنف بشيء وغيره بينه بشيء وحاصل ماقاله شارحنا أن الكراهة في السمع لا سبب لها الا الغرابة وقد اشترطنا الخلوص من الغرابة فاشتراط ذلك يغني عن اشتراط الخلوص من الكراهة لانه اذا انتفى السبب المساوي انتفى المسبب وحاصل ماوجه به غيره النظر أن الكراهة في السمع وعدمها ليست الا من قبح الصوت وعدم قبحه لا من ذات اللفظ وحينئذ فلو احترز عنها لخرج كثير من الكلمات المتفق على فصاحتها بسبب نطق قبيح الصوت بها ورد شارحنا هذا التوجيه بما حاصله أنا لا نسلم أن الكراهة في السمع وعدمها أمار راجعان لقبح الصوت وحسنه لا لنفس اللفظ اذ لو كان كذلك لزم أن يكون الجرشي غير مكروه في السمع الا اذا سمع من قبيح الصوت وليس كذلك للقطع بكراهته دون مرادفه وان نطق به حسن

بأن تكون اللفظة بحيث يمجها السمع ويتبرأ من سماعها (نحو) الجرشي في قول أبي الطيب مبارك الاسم أغر اللقب (كريم الجرشي) أي النفس (شريف النسب) والأغر من الخيل الأبيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف (وفيه نظر)

(نحو) الجرشي في قول أبي الطيب * مبارك الاسم أغر اللقب * أي مشهور الاسم والأغر في الأصل هو الأبيض الجبهة من الخيل ثم نقل لكل مشهور معروف لاستلزام الغرة للظهور والشهرة بين ماليس كذلك (كريم الجرشي) أي كريم النفس (شريف النسب وفيه) أي وفيما ذكره هذا القائل (نظر)

نحو كريم الجرشي شريف النسب) يشير الى قول المتنبي

مبارك الاسم أغر اللقب * كريم الجرشي شريف النسب

فان السمع يمج الجرشي والمراد بها النفس وربما مج السامع الكلمة وتبرأ منها كما يتبرأ من سماع الصوت المنكر وربما استلذ بسماع بعض الألفاظ (قوله وفيه نظر) يريد أن الكراهة من جهة الصوت

لان الكراهية في السمع انما هي من جهة الغرابة

لان استثقال الطبع للمسموع لايتصور عادة الا بكونه وحشيا تنكره الاسماع وتستثقله الطباع على ما تقدم في تفسير

لاتعلق لها بالفصاحة لان السمع قد يستلذ بغير الفصيح بحسن الصوت و بالعكس فان كان كراهة الجرشى لاستغرابه فقد دخل فيما سبق قال الخطيبي هذا على ما بناه من أن الكراهة في السمع راجعة الى النغم و يجوز أن تكون راجعة الى اشتمال اللفظ على تركيب ينفر الطبع عنه فتكون الكراهة في السمع حينئذ راجعة الى نفس اللفظ قلت هذا القسم الذى فرضه لايوجد الا في الكلام فان نفرة الطبع عن تركيب الكلمة انما تكون لتنافر حروفها وقد تقدم الاحتراز عنه وهو انما يتكلم الآن في فصاحة المفرد على أنا نمنع الكراهه في لفظ الجرشى وقد ذكر حازم كراهة لفظ الجرشى وعلله بتتابع الكسرات وتماثل الحروف وكونها حوشية ﴿تنبيه﴾ قد ذكر العلماء أمورا بعضها يمكن أن يقال ان الخلوص منه شرط لفصاحة المفرد و بعضها لايمكن ادعاء ذلك فيه لوروده في القرآن الكريم وما قاله الزوزنى في شروح التلخيص من أن الكلمة غير الفصيحة قد تقع في القرآن الكريم زلة قدم وكذلك ما وقع في كلام الطيبي في سورة الانعام وفي كلام ابن عصفور مما يوهم ذلك منها أن تكون متوسطة بين قلة الحروف وكثرتها والمتوسطة ثلاثة أحرف فان كانت الكلمة على حرف واحد مثل قه فعل أمر في الوصل قبحت وان كانت على حرفين لم تقبح الا بأن يليها مثلها اذ كره حازم قال حازم المفرط في القصر ما كان على مقطع مقصور والذى لم يفرط ما كان على سبب والتوسط ما كان على وتد أو على سبب ومقطع مقصور أو على سببين والذى لم يفرط في الطول ما كان على وتد وسبب والمفرط في الطول ما كان على وتدين أو على وتد وسببين اه وفيه مخالفة لكلام غيره وقال حازم أيضا ان الطول تارة يكون باصل الوضع وتارة تكون الكلمة متوسطة فتبطلها الصلة وغيرها كقول المتنبي

خلت البلاد في الغزالة ليلها ﴿ فأعاضهاك الله كي لاتحزنا

وقول أبي تمام ﴿ ورفعت للمستنشدين لوائى ﴿ اه فان قلت زيادة الحروف لزيادة المعنى كما في اخشوشن بمعنى خشن واقتدر في قوله تعالى فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر وقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وغير ذلك فكيف جعلتم كثرة الحروف مخلا بالفصاحة مع كثرة المعنى فيه قلت لامانع من أن تكون احدى الكلمتين أقل معنى من الاخرى وهي أفصح منها اذ الامور الثلاثة التي يشترط الخلوص عنها لاتعلق لها بالمعنى ثم كون زيادة الحروف دائما لزيادة المعنى المراد به أن يكونا لمعنى واحد ومادة واحدة فخرج بالاول نحو علم واستعلم وكسر وانكسر و بالثاني المادتان المستقلتان فلا تفاضل بينهما ومن الغريب أن التنوخى نقل عن بعض الناس ان صيغة فاعل أبلغ من فعيل لكثرة استعمالها وذكره ابن الاثير في المثل السائر وأخوه في الجامع وقال لان اسم الفاعل لا يكون الا بمعنى الفاعل والفاعل قوى وفعيل يكون بمعنى الفاعل والمفعول فهو دائر بين قوى وضعيف وما يختص بقوى أبلغ مما دار بين قوى وضعيف ولان فاعل أشمل لشموله المتعدى والقاصر ورده التنوخى بأن المفاضلة انما تكون بين كلمتين ومادة واحدة لابين الاوزان ثم قد يرد على هذه القاعدة أمور منها أن ياء التصغير تنقص المعنى وتحقره غالبا و يمكن الجواب عنه بأنه انما يكثر المعنى بزيادة حرف لا لمعنى أما الحرف المراد لمعنى فانه لايتجاوز معناه كما أن حرف المضارعة لايزيد المعنى في يضرب على ضرب بل يغير الزمان فقط أو يقال ان ياء التصغير زادت المعنى لان مدلول الاسم قبل التصغير مطلق الحقيقة و بعده الحقيقة بقيد الحقارة أو التحبيب ونحو ذلك من أسباب التصغير و بعد ان ذكرت ذلك بحثا رأيت علاء الدين بن

الصوت وحينئذ فحصر الكراهة في السمع على قبح النغم باطل فتعين ما قاله الشارح من أن الكراهة انما هي من جهة الغرابة (قوله لان الكراهة في السمع انما هي من جهة الغرابة) أى لان الغرابة سبب فيها فالخلوص من الغرابة يستلزم الخلوص من الكراهة فان قلت الخلوص من الغرابة كما يستلزم الخلوص من الكراهة في السمع يستلزم الخلوص من التنافر ومخالفة القياس فلاحاجة الى ذكرهما أيضا قلت الاستلزام ممنوع لان مستشزرا وأجلل ليسا بغريبين لعدم احتياجهما الى التنقير والتخريج على وجه بعيد مع تنافرهما على أن هذا الاعتراض غير متوجه لان الأصل ذكر جميع أسباب الاخلال صريحا ولو كان بعضها مستلزما لبعض وترك التصريح ببعضها يحتاج الى توجيه

القسرة بالوحشية مثل تكأكأتم وافرنقعوا ونحو ذلك

الوحشي فيدخل في الغرابة المحترز عنها وذلك كقوله تكأكأتم على تكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا عني أي اجتمعتم على اجتماعكم على المجنون تفرقوا عني فالتكأكؤ والافرنقاع مكروهان في السمع لهذا المعنى وأصل هذا الكلام أن رجلا سقط من حمار فاجتمع الناس عليه فخاطبهم بهذا الكلام وأما توجيه النظر بأن الكراهة في السمع ليست الا من قبح الصوت فلو احترز عنها خرج كثير من الكلمات

النفيس قد سبقني اليه في كتابه طريق الفصاحة فقال التصغير وان دل على الاحتقار والنقص فذلك لا محالة زيادة في المعنى اه ولكن فيه نظر لما سيأتي ☼ ومنها قولهم لمن مات ميت بالاسكان ولمن قارب الموت مائت وان كان مائت يطلق أيضا على من مات فان قيل انهما لمعنيين مختلفين فجوابه ان المعنى الذي في المقارب للموت بعينه موجود في الميت حقيقة وزيادة عليه ☼ ومنها أن جموع القلة أقلها حروفا أفعل وفعلة وهما أكثر حروفا من أشياء من جموع الكثرة مثل فعل وفعل وفعل بل غالب جموع الكثرة لا يتجاوز خمسة أحرف وكذلك أفعال وأفعلة وهما جمعا قلة وجموع السلامة كلها للقلة وأقلها خمسة أحرف فنحن نجد في كثير من المواد جمع قلة حروفه أكثر من نظيره من تلك المادة وهو جمع كثرة ☼ ومنها أن اسم الفاعل من الثلاثي على أربعة ف ا ع ل فاذا أردت المبالغة ساغ لك أن تحوله الى مثال عدد هو فعيل أو أقل وهو فعل وقد يجاب عن فعيل بأنا لم ندع ان العلامة مطردة منعكسة ولا قلنا ان عدم زيادة الحروف يدل على عدم زيادة المعنى ويجاب عن فعل بأنه حصل فيه معارض وهو أنه على وزن أفعال السجايا فكان أبلغ من جهة أخرى والجواب السابق أيضا فان فاعلا لم تزد حروفه على فعل حتى يلزم أن يكون أبلغ بل فعل نقصت حروفه عن فاعل فان فاعلا هو الاصل والمدعى ان اللفظ اذا حول الى أكثر حروفا منه كان أبلغ وأما اذا حول الى أنقص فلا يلزم أن ينقص المعنى بل قد يقترن بما يجعله أبلغ ونقل الزمخشري هذه القاعدة بعد ان قال قيل رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا قال ابن المنير حاصله أن الرحمة المستفادة من رحمن أعم من الرحمة المستفادة من رحيم والدلالة للعموم على قصور المبالغة أولى كما أن ضارب أعم من ضراب وضراب أبلغ منه بخصوصه واستحسنه صاحب الانصاف قلت فيه نظر من وجوه ☼ الاول انهما بنيا على أن مراد الزمخشري برحمن الدنيا والآخرة أنه يراد به ما هو أعم من كل منهما وهو ممنوع لجواز أن يريد ان الرحمن يراد به مجموع الرحمتين فيكون مدلول الرحيم بعض مدلول الرحمن ولا يكونان أعم وأخص بل كل وجزء فيتم ما قاله حينئذ ☼ الثاني ان قوله والدلالة بالعموم على قصور المبالغة أولى فيه نظر لانا نقول سلمنا أن الاخص أكثر معنى من الاعم لانه يدل على الاعم وزيادة ولكن الزمخشري لا يعني بزيادة المعنى هنا ذلك بل المبالغة في المعنى في غير انضمام معنى اليه زائد ولا منافاة بين كون الاخص أزيد معنى والاعم أبلغ منه في الدلالة على أصل المعنى فان معنى الانسان أكثر من معنى الحيوان والظاهر أن دلالة الحيوان على معناه أبلغ من دلالة الانسان على الحيوان لان الاولى بالمطابقة والثانية بالتضمن واذا صح لنا هذا في ذلك فلننقله الى مقصودنا وهو أعم وأخص من مادة واحدة ☼ الثالث ان ضرابا وضاربا ليس أحدهما عند التحقيق أعم من الآخر لان ضرابا لا يتميز عنه بوصف ذاتي بل ضراب عبارة عن ذي ضروب كثيرة أو ذي ضرب بوصف بالقوة وذلك لا يوجب له حقيقة الاخص لما تقرر في علم المنطق وليس عندي في الجواب عن ذلك كله الا أن هذه علامات لا يشترط اطرادها فان قلت قد اشتمل القرآن على كثير من الرباعي والخماسي فليكن فصيحا قلت لم يدعوا أن غير الثلاثي غير فصيح بل الثلاثي أفصح ومع هذا فمن شرط ذلك أن تكون كلمتان لمعنى واحد إحداهما ثلاثية والاخرى رباعية ولا يكون ثم مرجح لاحداهما على الاخرى فيكون العدول الى

الرباعية

(قوله القسرة بالوحشية) أي بكون الكلمة وحشية (قوله مثل تكأكأتم) هو وما بعده من كلام عيسى بن عمر النحوي حين سقط من على حماره فاجتمع الناس عليه فقال لهم مالكم تكأكأتم على تكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا كما قال الجوهري وقال الزمخشري في الفائق انه من كلام أبي علقمة حين مر ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة فأقبل الناس عليه يعصرون ابهامه ويؤذنون في أذنه فأفلت نفسه منهم وقال ذلك فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية ومعنى تكأكأتم اجتمعتم ومعنى افرنقعوا تنحوا (قوله ونحو ذلك) أي مثل قولهم اطلخم الليل بمعنى أظلم ولا حاجة له لاغناء مثل عنه

(قوله وقيل) أى فى بيان وجه النظر وقائل ذلك غير الخلخالى فمقصود الشارح الرد على من قال ان الكراهة بسبب قبح النغم فقط وان لم يطلع غير الشارح عليه لان من حفظ حجة على من لم يحفظ فلا يقال على الشارح اثبات ذلك القول وانما كان المقصود الرد على غير الخلخالى لان الخلخالى لم يحصر سبب الكراهة فى قبح النغم مثل هذا القائل بل قال فى بيان النظر المذكور فى المتن لان الكراهة اما راجعة للنغم أو الى نفس اللفظ لغرابته أو الى نفس اللفظ لاشتماله على تركيب ينفر الطبع منه فعلى الاولين من رجوع الكراهة الى النغم أو الى الغرابة ذكر الخلوص من الكراهة مستغنى عنه أما على الاول فلان الكلام فى أوصاف اللفظ والكراهة فى السمع من أوصاف الصوت على أن ذكره لا يصح لانه يخرج الفصيح اذا ألقى بصوت قبيح ويدخل غير الفصيح اذا ألقى بصوت حسن وأما على الثانى فلان الغرابة تغنى عنها كما سبق وأما على الاخير من أنها ترجع لنفس اللفظ لاشتماله على تركيب ينفر الطبع منه فلابد من ذكر الكراهة فى تعريف الفصاحة لاخلالها بالفصاحة جزما فلو كان مراد الشارح الرد على ذلك القول لم يتم ماقاله من النظر لانه أراد بالنظر أن الكراهة تكون بالنغم وغيره فالخلخالى يعترف به أيضا فكيف يعترض عليه بشىء يعترف به وان أراد أنه لا دخل للنغم فى الكراهة أصلا فهو مشكل لان النغم اذا كان خبيثا كان اللفظ مكروها فى السمع لامحالة نعم ماذكره الخلخالى فى وجه النظر باطل اذ لصاحب القيل أن يلتزم ذكر الكراهة فى تعريف الفصاحة لاخراج المكروه فى بعض الصور وهو ما كراهته للاشتمال على تركيب مخل منفر للطبع ولا ينفر الخلخالى اعترافه بوجود الكراهة فى الجملة بالغرابة كما هو ظاهر

(١) هذا البيت جمع أربعة وعشرين فعل أمر كتبه مصححه

وقيل لان الكراهة فى السمع وعدمها

المتفق على فصاحتها بسبب نطق خشن الصوت بها فهو مردود بأنه لو كان المراد كذلك لزم كون الجرشى غير مكروه فى السمع الا عند نطق خشن الصوت وليس كذلك فانا نقطع بكراهته دون مرادفه الذى هو النفس وان نطق به جميل الصوت فحصر الكراهة فى السمع فى قبح النغم ليرد بماذكر باطل فحمل كلام المصنف على غير ذلك أحق هذا تقرير كلام المعترض لكن هذا الاعتراض ان كان عنى به الخلخالى فهو

الرباعية عدولا عن الافصح وأين يوجد هذا فى القرآن * ومما يجب ضبطه لينتفع به فى هذا الكتاب كله أنه ليس لكل معنى كلمتان فصيحة وغيرها فربما لا يكون للمعنى الا كلمة فصيحة أو غير فصيحة ويضطر الى استعمالها * ومنها أن تجتنب الحركة الثقيلة على بعض الحروف كالضمة على الجيم وأن تجتنب الاسباب الخفيفة المتوالية كقولهم القتل أنفى للقتل ورد عليه ورود فى القرآن قال تعالى ولا تمنن تستكثر وقال تعالى قل لو أنتم تملكون وقد يقال ان هذا كله يتعلق بفصاحة الكلام لان الاسباب لم تجتمع فى كلمة واحدة ومنها أن لا تجتمع الافعال المتوالية كقول المتنبى (١)

عش ابق اسم سد قد جد مر انه رف اسر نل * غظ ارم صب احم اغز اسب رع زع دل اثن نل

وقال حازم ان بيت المتنبى انما قبح لقصر كلماته المتوالية التى على حرفين وينبغى أن يذكر هذا فى شروط فصاحة الكلام * ومنها أن لا تكون الكلمة مبتذلة إما لتغيير العامة لها الى غير أصل الوضع كالقاق ولهذا عدل فى التنزيل الى قوله فأوقد لى ياهامان على الطين لسخافة لفظ الطوب ومارادفه كما قال الطيبى ولاستثقال جمع الارض لم تجمع فى القرآن وجمعت السماء وحيث أريد جمعها قال ومن الارض مثلهن وقد قسم حازم فى المنهاج الابتذال والغرابة فقال ماملخصه الكلمة على أقسام * الاول مااستعملته العرب دون المحدثين وكان استعمال العرب له كثيرا فى الاشعار وغيرها فهذا حسن فصيح * الثانى مااستعملته العرب قليلا ولم يحسن تأليفه ولا صيغته فهذا لا يحسن ايراده * الثالث مااستعمله العرب وخاصة المحدثين دون عامتهم فهذا حسن جدا لانه خلص من حوشية العرب وابتذال العامة * الرابع ما كثر فى كلام العرب وخاصة المحدثين وعامتهم ولم يكثر فى ألسنة العامة فلابأس به * الخامس ما كان كذلك ولكنه كثر فى ألسنة العامة وكان لذلك المعنى اسم استغنت به الخاصة عن هذا فهذا يقبح استعماله لابتذاله * السادس أن يكون ذلك الاسم كثيرا عند الخاصة والعامة وليس له اسم آخر وليست العامة أحوج لذكره من الخاصة ولم يكن من الاشياء التى هى أنسب بأهل المهن فهذا لا يقبح وليس يعد مبتذلا مثل لفظ الرأس والعين * السابع أن يكون كما ذكرناه الا أن حاجة العامة له أكثر فهو كثير الدوران بينهم كالصنائع فهذا مبتذل * الثامن أن تكون الكلمة كثيرة الاستعمال عند العرب والمحدثين لمعنى وقد استعملها بعض العرب نادرا لمعنى آخر فيجب أن يجتنب هذا أيضا * التاسع أن يكون العرب والعامة استعملوها دون الخاصة وكان استعمال العوام لها من غير تغيير فاستعمالها على مانطقت به العرب ليس مبتذلا وعلى التغيير قبيح مبتذل اه ثم اعلم أن الابتذال فى الالفاظ ومايدل عليه ليس وصفا ذاتيا ولا عرضا لازما بل لاحقا من اللواحق المتعلقة بالاستعمال فى زمان دون زمان وصقع دون صقع ومن أسباب الفصاحة أيضا أن لا تكون مشتركة بين معنيين أحدهما مكروه كقولك لقيت فلانا فعزرته الا بقرينة كقوله تعالى فالذين آمنوا به وعزروه ولك أن تقول القرينة لابد منها لكل اطلاق لفظ مشترك فان لم تكن قرينة

يرجعان الى طيب النغم وعدم الطيب لاالى نفس اللفظ

لاينحصر الكراهة فيماذكرحتى يتجه عليه النظر بماذكر بل يحصل الكراهة قد تنشأمن ترتيب ينفر منه الطبع ويستقبحه من غير تنافر في الحروف فعليه يحتاج الى الاحتراز عن الكراهة وقد تنشأ عن قبح النغمة أو الغرابة فلا يحتاج الى الاحتراز عنها ثم على فهم الخلخالي لايتجه تنظير المصنف في قول القائل يشترط انتفاء الكراهة لانه يكفي في الحاجة الى الاشتراط كون ذي الترتيب المنفر للطبع لايخرج الابذكرها

لم يجز ذلك الالغرض الابهام وان وجدت القرينة فهو فصيح لوروده في القرآن الكريم وقد يقال هذا يتعلق بفصاحة الكلام لاالكلمة وأن تكون الحروف لذيذة عذبة وقد يقال ان غالب ذلك راجع الى التنافر فدخل في كلام المصنف وجعل من الاخلال بالفصاحة أيضا أن يجمع بين ثلاث حركات متوالية وليس بصحيح لوروده في القرآن ولوصح فهو من التنافر وأيضا فهو في الكلمة الواحدة أما الكلمات فقد تجتمع فيها الحركات المتوالية وتصل الى ثمانية قال تعالى انى رأيت أحد عشر كوكبا وجعل حازم في المنهاج من المستقبح تتابع الكسرات وحروف العلة نحو الكياء (تنبيه) ليس من شرط الكلمة أن تكون قابلة لهذه الامور الثلاثة فقد لاتقبلها كالكلمة التي على حرف واحد فلا تنافر فيها بل الحروف كلها ليس فيها تنافر حروف (تنبيه) قال في الايضاح ثم علامة كون الكلمة فصيحة أن يكون استعمال العرب الموثوق بعربيتهم لها كثيرا أو أكثر من استعمالهم ما بمعناها قلت قوله أو أكثر من استعمالهم ما بمعناها فيه نظر لاستلزامه أن مراتب الفصاحة لاتتفاوت لانه اذا كان استعمالهم لها أكثر من غيرها وجعلناه دليل الفصاحة فلا يكون غيرها فصيحا بحال لايقال قوله كثيرا يرفع هذا الوهم لانه انما يقصد بقوله أن يكون استعمالهم لها كثيرا كون الكلمة ليس لها مرادف فكثرة استعمالها دليل فصاحتها أما اذا كان كلمتان مترادفتان فقد شرط في فصاحة إحداهما الاكثرية ولاشك أن رتب الفصاحة متفاوتة ولو كان مراده الكثرة من كلمة لها مرادف لما قال أو أكثر لان الاكثر كثير (تنبيه) قال ابن النفيس في كتاب الطريق الى الفصاحة قد تنقل الكلمة من صيغة لأخرى أو من وزن لآخر أو من مضى لاستقبال وبالعكس فتحسن بعد أن كانت قبيحة وبالعكس فمن ذلك خود بمعنى أسرع قبيحة فاذا جعلت اسما خودا وهي المرأة الناعمة قل قبحها وكذلك ودع يقبح بصيغة الماضي لانه لايستعمل ودع الاقليلا ويحسن فعل أمر أو فعلا مضارعا ولفظ اللب بمعنى العقل يقبح مفردا ولا يقبح مجموعا كقوله تعالى لأولى الالباب قال ولم يرد لفظ اللب مفردا الا مضافا كقوله صلى الله عليه وسلم ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الحازم من احداكن أو مضافا اليها كقول جرير

يصرعن ذا اللب حتى لا حراك به ✲ وهن أضعف خلق الله أركانا

وكذلك الارجاء تحسن مجموعة كقوله تعالى والملك على أرجائها ولا تحسن مفردة الامضافة كقولنا رجا البئر وكذلك الاصواف تحسن مجموعة نحو قوله تعالى ومن أصوافها ولا تحسن مفردة كقول أبي تمام ✲ فكأنما لبس الزمان الصوفا ✲ ومما يحسن مفردا ويقبح مجموعا المصادر كلها وكذلك طيف وطيوف وبقعة وبقاع وانما يحسن جمعها مضافا مثل بقاع الارض (تنبيه) رتب الفصاحة متقاربة وان الكلمة تخف وتثقل بحسب الانتقال من حرف الى حرف لايلائمه قربا أو بعدا فان كانت الكلمة ثلاثية فتراكيبها اثناعشر الاول الانحدار من المخرج الاعلى الى الاوسط الى الادنى نحو ع د ب الثاني الانتقال من الاعلى الى الادنى الى الاوسط نحو ع م د الثالث من الاعلى الى الادنى الى الاعلى نحو ع م ه الرابع من الاعلى الى الاوسط الى الاعلى نحو ع ل ه الخامس من الادنى الى الاوسط الى الاعلى نحو م ل ع السادس من الادنى الى الاعلى الى الاوسط نحو ب ع د

(قوله يرجعان الى طيب النغم) النغم بفتحتين جمع نغمة وهي الصوت يقال فلان حسن النغمة اذا كان حسن الصوت في القراءة كذا في الصحاح هذا ما في الفنري وكتب بعضهم أن النغم بفتحتين مصدر نغم الرجل من باب فرح وبكسر ثم فتح جمع نغمة وهو حسن الصوت في نحو القراءة وهذا أنسب بالمقام لان النغمة التي هي المرة من النغم وصف للكلمة وأما النغم بالفتح فهو وصف للشخص لا للكلمة اهـ كلامه فان كان ما قاله منقولا قبل والا تعين المصير لما نقله الفنري عن الصحاح

وفيه نظر للقطع باستكراه الجرشى دون النفس مع قطع النظر عن النغم (و) الفصاحة (فى الـكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الـكلمات والتعقيد مع فصاحتها)

وأما على التفسير الاول للتنظير فظاهر غير أنه لامانع من أن يدعى أنه لاحصر فى الـكراهة فى السمع فى الغرابة الوحشية بل يجوز استقباح الـكلمة طبعا من غير غرابة كما أومأ اليه الخلخالى فيحتاج الى الاحتراز عن ذلك الاستقباح تأمل فى هذا المقام (و) الفصاحة (فى الـكلام خلوصه من ضعف التأليف) ويحصل هذا الخلوص بكون الـكلام جاريا على القانون المشهور (و) خلوصه من (تنافر الـكلمات) وذلك بأن لايثقل فى اللسان اجتماع كلماته وأما أن لاتثقل الـكلمات ولـكن معانيها غير متناسبة كـحطل وتعل وسيف اذا عطفت فذلك يخل بالبلاغة لابالفصاحة وسيعلم ان شاء الله تعالى فى الفصل والوصل (و) خلوصه من (التعقيد) وذلك بأن لايضعف فهم المعنى من الـكلام بوجه يرجع الى اللفظ ولابوجه يرجع الى المعنى ثم يشترط فى الخلوص عن هذه الامور الثلاثة فى فصاحة الـكلام أن يكون ذلك الخلوص (مع فصاحتها) أى فصاحة الـكلمات وأما ان خلص الـكلام من هذه الثلاثة لـكن مع عدم فصاحة بعض كلماته لم يكن فصيحا كقولنا شعره مستشزر وزيد أجلل وأنفه مسرج وقد علم من قولنا ثم

السابع من الادنى الى الاعلى الى الاسفل نحو ف ع م الثامن من الادنى الى الاوسط الى الادنى نحو ف د م التاسع من الاوسط الى الاعلى الى الادنى نحو د ع م * العاشر من الاوسط الى الادنى الى الاعلى نحو د م ع الحادى عشر من الاوسط الى الاعلى الى الاوسط نحو ن ع ل * الثانى عشر من الاوسط الى الادنى الى الاوسط نحو ن م ل اذا تقرر هذا فاعلم أن أحسن هذه التراكيب وأكثرها استعمالا ما انحدر فيه من الاعلى الى الاوسط الى الاسفل ثم ما انتقل فيه من الاوسط الى الادنى الى الاعلى ثم من الاعلى الى الادنى الى الاوسط وما انتقل فيه من الاوسط الى الاعلى الى الادنى فهما سيان فى الاستعمال وان كان القياس يقتضى أن يكون أرجحهما ما انتقل فيه من الاوسط الى الاعلى الى الادنى وأقل الجميع استعمالا ما انتقل فيه من الادنى الى الاعلى الى الاوسط هذا اذا لم ترجع الى ما انتقلت عنه فان رجعت فان كان الانتقال من الحرف الاول الى الثانى فى انحدار من غير طفرة والطفرة الانتقال من الاعلى الى الادنى أو عكسه كان التركيب أخف وأكثر وان فقدا بان يكون النقل من الاول فى ارتفاع مع طفرة كان أثقل وأقل استعمالا وأحسن التراكيب ما تقدمت فيه نقلة الانحدار من غير طفرة بأن ينتقل من الاعلى الى الاوسط الى الاعلى أو من الاوسط الى الادنى الى الاوسط ودون هذين ما تقدمت فيه نقلة الارتفاع من غير طفرة * وأما الرباعى والخماسى فعلى نحو ما سبق فى الثلاثى ويختص ما فوق الثلاثة بكثرة اشتماله على حروف الذلاقة لتجبر خفتها ما فيه من الثقل وأكثر ما تقع الحروف الثقيلة فيما فوق الثلاثى مفصولا بينهما بحرف خفيف وأكثر ما تقع أولا وآخرا وربما قصد بها تشنيع الـكلمة لذم أو غيره ص (وفى الـكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الـكلمات والتعقيد مع فصاحتها) ش أى الفصاحة

(قوله وفيه نظر) أى فى هذا التعليل المحكى بقيل نظر (قوله وفى الـكلام) أشار الشارح بتقدير الفصاحة الى أن العطف فى كلام المصنف من باب عطف الجمل لا المفردات والا لزم عليه العطف على معمولى عاملين مختلفين لان فى الـكلام عطف على فى المفرد والعامل فيه الـكائنة المحذوفة أو النسبة على ما مر وقوله خلوصه عطف على خلوصه الاول والعامل فيه المبتدأ وهو الفصاحة وفيه خلاف أصحه الجواز ان كان أحد العاملين جارا متقدما نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو وما هنا ليس من ذلك القبيل (قوله وتنافر الـكلمات الخ) كان الاولى أن يأتى بمن هنا وفى قوله والتعقيد للاشارة الى أنه لابد فى فصاحة الـكلام من الخلوص من كل واحد وأنه من السلب الـكلى وعدم الاتيان بها يوهم أنه من سلب العموم أعنى رفع الايجاب الـكلى فيقتضى أن المدار فى فصاحة الـكلام على الخلوص من المجموع وهو يصدق بالخلوص من واحد أو من اثنين مع أنه فى هذه الحالة لا يكون فصيحا * واعلم أن الخلوص من ضعف التأليف يحصل بوزن الـكلام جاريا على القانون النحوى المشهور بين النحاة ويحصل الخلوص من التعقيد بظهور الدلالة على المعنى المراد لانتفاء الخلل الواقع فى اللفظ أو فى الانتقال ويحصل الخلوص من تنافر الـكلمات بعدم ثقل اجتماعها على اللسان فاذا لم تثقل الـكلمات ولـكن كانت معانيها غير متناسبة كـحطل وفقل وسيف اذا عطفت كان ذلك مخلا بالبلاغة لا بالفصاحة كما سيعلم ذلك ان شاء الله من مبحث الفصل والوصل (قوله مع فصاحتها) اعلم أن مع تأتى عند اضافتها لثلاث معان لمكان الاجتماع نحو جلست مع زيد وزمانه نحو جئت مع زيد وبمعنى عند نحو جلست مع الدار وتصح الثلاثة هنا ويراد بالموضع التركيب

(قوله حال من الضمير الخ) أي فيكون مبينا الهيئة صاحبه وقيدا لنفس الخلوص بمعنى عدم الكون فهو هنا تقييد النفي لا نفي للتقييد وحينئذ فالمعنى والفصاحة في الكلام انتفاء ضعف تأليفه وتنافر كلماته وتعقيده حالة كون فصاحة كلماته تقارن ذلك الانتفاء فالنفي معتبر أولا ثم قيد بالظرف فان قلت اذا كان الظرف حالا من الضمير في خلوصه كان العامل فيه الخلوص لان العامل في الحال وصاحبها واحد فيكون ظرفا لغوا مع أنهم صرحوا بأن الظرف اللغو لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة وأجيب بأن اطلاق الحال على نفس الظرف مسامحة من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء لان الحال في الحقيقة متعلقة معه والعامل في متعلقه هو العامل في صاحب الحال فصدق أنه ظرف مستقر وأن العامل في الحال وصاحبها واحد فان قلت أنه يلزم على جعل الظرف حالا من الضمير أن يكون زيد أجلل فصيحا فانه يصدق على هذا التركيب في هذه الحالة أي حالة الفك أنه خالص من هذه الامور في حالة فصاحة الكلمات أي حالة الادغام فهو كلام واحد له حالتان الفك والادغام وصدق عليه في حالة الفك أنه خالص من الامور الثلاثة في حالة الادغام والقول بفصاحة زيد أجلل مخالف للاجماع وأجيب بأن هذا لا يرد الا لو كان زيد أجلل وزيد أجل كلاما واحدا له حالان وليس كذلك بل هما كلامان لاحدهما حال يخالف حال الآخر فلا يصدق على أحدهما أنه كذا في حال يكون للكلام الآخر لانها ليست حالا له بل حال لذلك الآخر مثلا لا يصدق على زيد أجلل أنه خالص من تلك الامور في حال فصاحة الكلمات لان تلك الحالة ليست حالا له بل لزيد أجل ويصح جعل الظرف صفة لمصدر محذوف أي خلوصا كائنا مع فصاحتها وأن يكون ظرفا للخلوص ومع بمعنى بعد كما في قوله تعالى ان مع العسر يسرا ولا يصح أن يكون ظرفا لغوا للخلوص

ومع للمصاحبة لانه يقتضي تعلق معنى الخلوص بفصاحة الكلمات ومعيتها إما مع الفاعل أو مع المجرور بمن فيصير المعنى على الاول خلوص الكلام مع فصاحة الكلمات مما ذكر ويصير المعنى على الثاني خلوص الكلام مما ذكر ومن فصاحة الكلمات وكلا المعنيين باطل أما الاول فلان فصاحة الكلمات لا يتأتى خلوصها مما ذكره وأما الثاني فلان فصاحة الكلمات أمر لابد منه في فصاحة الكلام فلا يشترط الخلوص منها ثم اعلم أن مدخول مع مفعول معه في المعنى وفي ذلك اشتراط صحة اسناد الفعل للمفعول معه كما في جاء الامير والجيش فانه يصح أن يقال جاء الجيش وعدم اشتراط ذلك قولان الاول للاخفش والثاني لجمهور النحويين فقولنا اذا جعل ظرفا لغوا يقتضي تعلق الخلوص بفصاحة الكلمات ومعيتها مع الفاعل مبني على مذهب الجمهور وقولنا يقتضي معيتها مع المجرور بمن مبني على قول الاخفش تأمل (قوله واحترز به عن مثل زيد أجلل وشعره مستشزر وأنفه مسرج) أي فان كل واحد من هذه الثلاثة وان كان كلاما خاليا عن ضعف التأليف ومن تنافر الكلمات ومن التعقيد الا أن كلماته غير فصيحة لان الكلام الاول فيه كلمة غير فصيحة وهي أجلل لمخالفتها للقياس الصرفي والكلام الثاني فيه كلمة غير فصيحة وهي مستشزر لان حروفها متنافرة والكلام الثالث فيه كلمة غير فصيحة وهي مسرج لكونها غريبة (قوله ولو ذكره) أي الحال وقوله بجنبها أي الكلمات وهذه من جملة القيل (قوله وذيها) أي صاحبها واضافة ذي للضمير شاذة لانها انما تضاف لاسم جنس ظاهر وأما قولهم لا يعرف الفضل الا ذووه فشاذ وقوله بالاجنبي أي وهو التعقيد لانه ليس معمولا لعامل الحال وهو التنافر بل معمول للخلوص (قوله لانه حينئذ) أي لان الظرف حين اذ جعل حالا من الكلمات يكون قيدا للتنافر الداخل تحت النفي وهو الخلوص فيكون النفي داخلا على المقيد بالقيد المذكور والقاعدة أن النفي اذا دخل على مقيد بقيد توجه للقيد فقط فيكون المعتبر في فصاحة الكلام انتفاء فصاحة الكلمات مع وجود التنافر وهذا عكس المقصود اذ المقصود انتفاء التنافر مع وجود فصاحة الكلمات وحينئذ فيلزم ذلك القائل أن يدخل في الفصيح ما ليس بفصيح فيكون التعريف غير مانع بل يلزمه عدم صدق التعريف على شيء من أفراد المعرف فقول الشارح ويلزم الخ الاولى التفريع بالفاء ثم اعلم أن هذه القاعدة المذكورة كلية عند الشارح والذي يفهم الكشاف أنها أغلبية وأنه لا يجب في النفي اذا

هو حال من الضمير في خلوصه واحترز به عن أجلل وشعره مستشزر وأنفه مسرج وقيل هو حال من الكلمات ولو ذكره بجنبها لسلم من الفصل بين الحال وذيها بالاجنبي وفيه نظر لانه حينئذ يكون قيدا للتنافر لا للخلوص ويلزم أن يكون الكلام المشتمل على تنافر الكلمات

يشترط الخ ان قوله مع فصاحتها متعلق بقوله خلوصه الخ وليس حالا من الكلمات المعمول لتنافر كما قيل والا كان المعنى يشترط في الكلام خلوصه من تنافر الكلمات الموصوفة بالفصاحة فيقتضي أن تنافر الكلمات الموصوفة بعدم الفصاحة لا يشترط الخلوص منه فيلزم أن الكلام الذي تكون كلماته متنافرة الا أنها غير فصيحة يكون ذلك الكلام فصيحا وهو فاسد لان التنافر الكلمات مع عدم فصاحتها

في الكلام خلوصه من ذلك مع فصاحة الكلمات وعليه من السؤال ما تقدم في فصاحة الكلمة من اقتضاء كلامه الخلوص من المجموع فقط وغير ذلك ثم قوله تنافر الكلمات فيه نظر لان الكلام قد يكون كلمتين فقط ويعني بقوله تنافر الكلمات منافرة كل واحدة للاخرى لا تنافر أجزاء كلمة واحدة فان

دخل على مقيد بقيد أن يتوجه للقيد فقط بل تارة يتوجه للقيد فقط وهو الغالب وتارة يتوجه للمقيد فقط وتارة للقيد والمقيد معا فعلى هذا المفهوم من الكشاف اذا جعلنا الظرف حالا من الكلمات لا يصح أن يكون النفى متوجها للقيد والا لزم فساد التعريف على ماقاله الشارح ولا يصح أيضا أن يكون منصبا على القيد والمقيد معا لاقتضائه أن المعتبر فى فصاحة الكلام انتفاء كل من التنافر وفصاحة الكلمات وحينئذ فيكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة الغير المتنافرة فصيحا ويلزم هذا مالزم الاحتمال الذى قبله من فساد التعريف منعا وجمعا ويصح أن يكون النفى منصبا على القيد فقط لاقتضائه أن المعتبر فى فصاحة الكلام انتفاء التنافر ووجود فصاحة الكلمات وهذا هو المطلوب الا أن المعنى وان كان صحيحا على هذا الاحتمال لكنه يعترض على التعريف من حيث انه أتى فيه بعبارة محتملة لوجوه ثلاثة يلزم الفساد على اثنين منها والحاصل أن انتفاء التنافر المقيد بفصاحة الكلمات اما بانتفاء التنافر مع وجود قيده بأن تكون الكلمات فصيحة غير متنافرة أو بانتفاء قيده مع وجوده بأن تكون متنافرة غير فصيحة أو بانتفاء كليهما بأن لا تكون متنافرة ولا فصيحة فاذا جعل الظرف حالا من الكلمات اصدق الحد على الأمور الثلاثة مع أن المحدود لا يصدق الا على أولها وذكر ما هو محتمل لخلاف المقصود الموجب للايهام والالباس لا يجوز فى التعريف فهذا القائل ان الظرف حال من الكلمات يقال له اما أن تلتزم أن القاعدة المتقدمة كلية أو أغلبية فان قال بكليتها لزمه فساد التعريف (٩٧) بأنه غير مانع بل لا يصدق على شيء

الغير الفصيحة فصيحا لأنه يصدق عليه أنه خالص عن تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم (فالضعف) أن يكون تأليف الكلام على خلاف القانون النحوى المشهور بين الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما

أولى بالخروج عن الكلام الفصيح المتنافر الكلمات مع فصاحتها فليفهم ولما كان هذا التعريف كما تقدم فى فصاحة المفرد حاصله التعريف بانتفاء أشياء مخصوصة والعدم المضاف انما يعرف بادراك المضاف اليه شرع فى بيان تلك الأشياء المنفية فى فصاحة الكلام فقال (فالضعف) منها أن يكون الكلام جاريا فى تركيبه على خلاف القانون المشهور عند جمهور النحويين وان كان بعضهم يجوز ذلك التركيب وذلك كالاضمار قبل أن يذكر لفظ المعاد حقيقة أو تقديرا أو يذكر ما يقتضى معناه ولو لم يذكر لفظه أو يكون فى حكم المذكور ولو لم يذكر لفظه ولا معناه فاذا لم يذكر معاد الضمير بأحد هذه الوجوه كان

ذلك من فصاحة الكلمة (قوله فالضعف

من أفراد المعرف وان قال بأنها أغلبية فان قال ان النفى متوجه للقيد فقط أوله وللمقيد معا لزمه الفساد المتقدم وان قال انه متوجه للقيد فقط لزمه فساد التعريف من جهة ما فيه من الالباس والايهام لاحتمال العبارة للمراد ولغيره وأشار الشارح بقوله فافهم لما قلناه من أنه يجوز أن يكون هذا القائل راعى أن القاعدة أغلبية وأن النفى منصب على القيد فقط وحينئذ فلا يتوجه عليه ما ذكر من النظر لصحة المعنى لكن قد علمت أنه وان لم يرد عليه النظر السابق يرد عليه اعتراض آخر وهو الفساد من حيث الايهام والالباس (قوله الغير الفصيحة) أى كلا أو بعضا (قوله المشهور بين الجمهور) فلا يدفع الضعف تجويز التأليف على مقابل المشهور وذلك كالاضمار قبل الذكر فى نحو ضرب غلامه زيدا فهو ضعيف التأليف كما قال المصنف وان كان بعضهم كالأخفش وابن جنى جوزه لان قولهم مقابل للمشهور فان قلت ضعف التأليف كما يكون بمخالفة القانون المشهور بين الجمهور يكون بمخالفة القانون المجمع عليه كتقديم المسند المحصور فيه بانما فى قولك انما قائم زيد فان تأخيره واجب بالاجماع وكنصب الفاعل أو جره وحينئذ فلا وجه للتقييد بالمشهور وأجيب بأن الكلام المخالف للقانون المجمع عليه غير معتبر اذ هو فاسد لا ضعيف والكلام فى تركيب له صحة واعتبار عند بعض أولى النظر أو يقال الكلام المخالف للقانون المجمع عليه ضعفه معلوم بالطريق الأولى أو يقال ان المشهور بين الجمهور يتناول المجمع عليه لانه أشهر وأجلى من المختلف فيه فشهرته عند كل الناس ومن جملتهم الجمهور فقوله المشهور بين الجمهور أى سواء كان متفقا عليه أولا (قوله كالاضمار قبل الذكر) أى قبل ذكر مرجعه وقوله لفظا ومعنى وحكما هذه أقسام للقبلية أى كتقديم الضمير على مرجعه لفظا ومعنى وحكما وهنا مثال لمخالفة القانون المشهور ومفهوم كلامه أنه لو تقدم المرجع على الضمير لفظا أو معنى أو حكما فلا يكون الكلام ضعيف التأليف فالتقدم اللفظى أن يتقدم المرجع على الضمير لفظا ورتبة أو لفظا فقط فالأول نحو ضرب زيد غلامه والثانى نحو ضرب زيدا غلامه والتقدم المعنوى أن لا يتقدم المرجع على الضمير لفظا لكن هناك ما يدل على تقدمه معنى كالفعل المتقدم الدال على المرجع تضمنا نحو اعدلوا هو أقرب للتقوى وكسياق الكلام المستلزم له استلزاما قريبا كقوله تعالى ولأبويه أى المورث لان الكلام السابق

ضرب غلامه زيدا فان رجوع الضمير الى المفعول المتأخر لفظا ممتنع عند الجمهور لئلا يلزم رجوعه الى ما هو متأخر لفظا ورتبة وقيل يجوز لقول الشاعر

جزى ربه عني عدي بن حاتم * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

وأجيب عنه بأن الضمير لمصدر جزى أي رب الجزاء كما في قوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى أي العدل

لبيان الارث أو بعيدا كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب فضمير توارت للشمس المدلول عليها بذكر العشي أولا وكون المرجع فاعلا المقتضى لتقدمه على المفعول أو مبتدأ المقتضى لتقدمه على الخبر أو مفعولا أول في باب أعطى فانه فاعل في المعنى فالأول نحو خاف ربه عمر والثاني نحو في داره زيد والثالث نحو أعطيت درهمه زيدا والتقدم الحكمي هو أن يتأخر المرجع عن الضمير لفظا وليس هناك ما يقتضي ذكره قبله الاحكم الواضع بأن المرجع يجب تقدمه لكن خولف حكم الواضع لأغراض تأتي ان شاء الله في وضع المضمر موضع المظهر فالمرجع المتأخر لغرض متقدم حكما كما أن المحذوف لعلة كالثابت والممتنع انما هو تأخيره لا لغرض ومثال التقدم الحكمي نعم رجلا زيد ورب رجلا وضمير الشأن نحو قل هو الله أحد فالمرجع وهو الشأن مذكور قبل حكما من حيث ان الأصل تقدم المرجع لكن خولف هنا لنكتة الاجمال والتفصيل وكذا توجيه نعم رجلا زيد ورب رجلا فظهر لك من هذا أن الفرق بين الاضمار قبل الذكر الموجب للضعف والاضمار قبل الذكر الذي (٩٨) جعل من قبيل تقدم المرجع حكما وجود النكتة وعدمها وقد وجدت هذه النكتة في المواضع الستة التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة المجموعة في قول بعضهم

ومرجع الضمير قد تأخرا لفظا ورتبة وهذا حصرا
في باب نعم وتنازع العمل ومضمر الشأن ورب والبدل
ومبتدا مفسر بالخبر وباب فاعل بخلف فاخبر

قال الغنيمي ويؤخذ مما ذكرناه من الفرق أن تلك النكتة اذا لم تقصد في المواضع الستة المتقدمة كانت غير فصيحة وأنها ان قصدت في مثال المصنف ونحوه كان فصيحا ولا مانع منه اه لكن الشأن قصدها في المواضع المذكورة دون مثال المصنف (قوله نحو ضرب فان

غلامه زيدا) هذا مثال للضعف بالنظر للمتن وللاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما فالضمير هنا قد تقدم على مرجعه لفظا وهو ظاهر ومتقدم عليه أيضا معنى لانه لم يتقدم في الكلام ما يدل عليه ومتقدم عليه أيضا حكما لان المرجع لم يتأخر لغرض حتى يكون متقدما حكما فهو متأخر بالنظر للحكم واذا كان المرجع هنا متأخرا حكما كان الضمير العائد عليه متقدما حكما فان قلت ان الفاعل والمفعول به متساويان في اقتضاء الفعل لهما لدخول النسبة اليهما في مفهومه فكما جاز الاضمار قبل الذكر في صورة تقدم المفعول المتصل به ضمير الفاعل المتأخر نحو خاف ربه عمر يجوز في صورة تقدم الفاعل المتصل به ضمير المفعول المتأخر نحو ضرب غلامه زيدا والجواب أنهما وان تساويا في اقتضاء الفعل اياهما الا أن اقتضاءه للفاعل مقدم في الملاحظة العقلية على اقتضاء المفعول لان نسبة الوقوع تلاحظ بعد نسبة الصدور فكان الفاعل مقدما في الرتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بخلاف صورة المفعول وأما ما قيل من أن اقتضاء الفعل المتعدي للفاعل أشد من اقتضائه للمفعول فلم يظهر وجهه أفاده العلامة عبد الحكيم

(نحو ضرب غلامه زيدا

التأليف ضعيفا (نحو ضرب غلامه زيدا) فاذا كان الغلام هو الضارب وعاد منه الضمير على زيد فقد ذكر ضمير زيد قبل ذكر لفظ زيد حقيقة وتقديرا لانه في رتبة التأخير لكونه مفعولا وقبل ذكر معناه ومع ذلك فليس في حكم المذكور فهذا التأليف ضعيف يخل بالفصاحة وأما ان كان الاضمار بعد الذكر لفظا حقيقة كجاءني رجل فأكرمته أو تقديرا كضرب غلامه زيد على أن زيدا فاعل لانه في تقدير التقديم أو كان الاضمار بعد ذكر ما يتضمن معناه كقوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى فان الضمير عائد الى العدل المفهوم من اعدلوا أو كان المعاد في حكم المذكور وذلك بأن لا يتقدم ما يدل على معناه ولا يتقدم لفظا صريحا أو تقديرا ولكن المعاد مؤخر مع وجود نكتة في الاضمار أولا كالابهام ثم البيان

(نحو ضرب غلامه زيدا) فان فيه رجوع الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة وقد اختلف في جواز ذلك فالجمهور على منعه وجوزه أبو الحسن والطوال وابن جني وابن مالك مستدلين بقوله

جزى ربه عني عدي بن حاتم * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

وأجيب عنه بأن الضمير لمصدر جزى وكذلك قوله

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر * وحسن فعل كما يجزى سنمار

وأجيب عنه بجواز أن يكون الضمير لمتقدم في بيت سابق * واعلم أن المصنف والشراح قالوا انما كان ضعيفا لان ذلك ممتنع عند الجمهور ولا يجتمع القول بضعفه وكونه غير فصيح مع القول بامتناعه

والتنافر) أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان وان كان كل منها فصيحا (كقوله وليس قرب قبر حرب) هو اسم رجل (قبر) وصدر البيت * وقبر حرب بمكان قفر * أى خال عن الماء والكلأ

ليتمكن فى ذهن السامع عند اقتضاء المقام ذلك كضمير الشأن فى نحو هو زيد قائم وضمير رب فى قوله

ربه فتية دعوت الى ما * يورث الحمد دائما فأجابوا

فلا ضعف فى كل ذلك وقد فهم من قولنا مع نكتة أن الفرق بين الاضمار الموجب للضعف والاضمار الحكمى وجود النكتة وعدمها وأما جعل متقدما حكما لان أصل المعاد التقدم ولما لم يمنع من التقدم إلا وجود النكتة فى التأخر صار فى حكم المذكور أولا فافهم (والتنافر) منها الذى هو كون النطق بالكلمات ثقيلا على اللسان إما ثقلا أوجبه التقاء مجموع كل كلمة من مجموع الاخرى (كقوله) أى جنى صاح على حرب بن أمية فمات فى فلاة ويسمى نوع هذا الجنى هاتفا

وقبر حرب بمكان قفر * (وليس قرب قبر حرب قبر)

ولا يخفى ما فيه من التناهى فى الثقل وإما ثقلا أوجبه اجتماع بعض حروف كل كلمة مع حروف من

فان أرادوا أنه جائز ولكنه ضعيف لان الاكثر على امتناعه فلا يلزم من القول بجوازه ما منعه الجمهور الاعتراف بضعفه فرب ذاهب ذاهب الى جواز شئ وفصاحته مع ذهاب غيره الى امتناعه فليتنبه لذلك وقد وقع فى عبارة الخفاجى أن التصرف الفاسد يخل بالفصاحة فان أراد ما ليس بكلام ففيه نظر لان الفصاحة من صفات الكلمة والكلام فما ليس بكلام لا يسمى غير فصيح اذ لا تسلب الصفة عن غير القابل ولو خلينا وعبارة التلخيص لأخذنا منها جواز ذلك كما اختاره ابن مالك وعليه اعتراض ثان وهو أن هذا على تقدير جوازه وضعفه ليس مثالا صحيحا لان هذا ليس ضعفا فى الكلام فان الكلام هنا هو الفعل وفاعله الضعف انما جاء هنا من اضافة الغلام أو من تأخر المفعول بعد تقدم ضميره وذلك أمر دائر بين الفاعل وما أضيف اليه أو بين المفعول وغيره لا من الكلام أو نقول الضعف فى استعمال هذا الضمير مخل بفصاحة الكلمة لا الكلام وهذا بعض ما قدمت الوعد به وبه تبين أن مراده بالكلام ما زاد على كلمة من الجملة وما يتعلق أو يتصل بها ثم ذلك الضعف ربما كان فى النثر دون الشعر لان ضرورة الشعر كما تجوز ما ليس بجائز فقد تقوى ما هو ضعيف فعلى البيانى أن يعتبر ذلك فربما كان الشئ فصيحا فى الشعر غير فصيح فى النثر ولذلك جوز جماعة ضرب غلامه زيدا فى الشعر فقط وابن مالك المجوز له فى النثر لا ندرى هل يوافق على ضعفه فى الشعر أو لا فان قلت الضعف فى ضرب غلامه زيدا انما حصل من الحركة الاعرابية لا من مادة الكلمة وقد قدمتم أن ضعف حركة الاعراب لضرورة أو غيرها لا يقدح فى الفصاحة قلت ذلك بالنسبة الى فصاحة الكلمة المفردة فضعف حركة اعرابها لا يخل بفصاحتها لكنه قد يخل بفصاحة مجموع الكلام الذى فيه تلك الكلمة اذا أوجب تعقيدا كما نحن فيه وقد لا يخل بفصاحة الكلام اذا لم تتعلق تلك الضرورة بالمعنى كصرف المنصرف وعكسه فان الافادة التى هى مقصودة من الكلام لا تختل بذلك فليتأمل وقد تلخص من ذلك أن ضرورة حركة الاعراب لا تخل بفصاحة الكلمة أبدا وتخل بفصاحة الكلام تارة دون أخرى (قوله والتنافر كقوله وليس) يشير الى قول الشاعر

وقبر حرب بمكان قفر * وليس (قرب قبر حرب قبر)

وبخط عبد اللطيف البغدادى * وما بقرب قبر حرب قبر * قال الكرمانى ذكروا أنه من شعر الجن وأنه لا يتهيأ لاحد أن ينشده ثلاث مرار فلا يتتعتع اه وفيه إقواء لان البيت مصرع أو هما بيتان من مشطور الرجز وحركة الاول الخفض والثانى الرفع ولا يمكن أن يكون مصرعا ويكون بيتا واحدا فان قوله بمكان

والتنافر منه ما تكون الكلمات بسببه متناهية فى الثقل على اللسان وعسر النطق بها متتابعة كما فى البيت الذى أنشده الجاحظ

وقبر حرب بمكان قفر

وليس قرب قبر حرب قبر

(قوله وليس قرب الخ) يحتمل أن تكون الواو للحال ويحتمل أن تكون عاطفة ثم ان القرب بمعنى القارب والاضافة لفظية وكون اضافة المصدر معنوية فيما اذا كان باقيا على معناه الحقيقى أو نقول قرب ظرف لخبر ليس أى ليس قبر كائنا قرب قبر حرب وحينئذ فلا يلزم ما اتفق على عدم وقوعه فى كلام العرب من كون المسند أعنى قبر ليس معرفة لاضافته الى المضاف للعلم وهو حرب والمسند اليه أعنى اسمها نكرة ثم ان ظاهر البيت الاخبار والمراد منه التأسف والتحزن على كون قبره كذلك ووضع المظهر موضع المضمر فى قوله وليس قرب قبر حرب مع أن الاظهر أن يقول وليس قرب قبره لزيادة التمكين حيث اعتنى بذكره (قوله قفر) قيل نعت مقطوع

ومنه مادون ذلك كما في قول أبي تمام   كريم متى أمدحه أمدحه والورى * معي واذا مالمته لمته وحدي
فان في قوله أمدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من التنافر

وفيه أن محل صحة قطع النعت اذا تعين المنعوت بدون ذلك النعت وهنا ليس كذلك وأجاب الشيخ يس بأن هذا ضرورة ويمكن أن يقال ان قفر خبر قبر وقوله بمكان أي مع مكانه ومحله فانه أيضا قفر لا القبر فقط (قوله ذكر) أي المصنف في كتابه عجائب المخلوقات (قوله صاح واحداخ) سبب صياحه عليه أنه داس بنعله على واحد منهم في صورة حية فقتله وذكر أبو عبيدة وأبو عمرو الشيباني أن حرب بن أمية لما انصرف من حرب عكاظ هو واخوته مروا بغيضة وأشجار ملتفة فقال له مرداس السلمي وكان صاحبا له أما ترى ياحرب هذا الموضع قال بلى نعم المزدرع فقال له فهل لك أن نكون شريكين فيه ونحرق هذه الغيضة ثم نزرعها بعد ذلك فقال نعم فأضرما النار في تلك الغيضة فلما استطارت وعلا لهبها   (١٠٠)   سمع من الغيضة أنين وضجيج كثير ثم ظهر منها حيات بيض تطير حتى قطعتها وخرجت منها فلما احترقت الغيضة سمعوا هاتفا يقول

ويل لحرب فارسا
مطاعنا مخالسا
ويل لحرب فارسا
اذ لبسوا القوانسا

فلم يلبث حرب ومرداس أن ماتا (قوله وقوله كريم الخ) أي قول أبي تمام حبيب ابن أوس الطائي من قصيدة يعتذر فيها لممدوحه أي الغيث موسى بن ابراهيم الرافعي لما بلغه أنه هجاه فعاتبه في ذلك فقال أبو تمام القصيدة معتذرا ومتبرئا مما نسب اليه وقبل البيت المذكور

أتاني مع الركبان ظن ظننته * نكست له رأسي حياء من المجد
وهتكت(١) بالقول الخنا حرمة العلا * وأسلكت حر الشعر في مسلك العبد
نسيت إذا كم من يد لك شاكلت * يد القرب أعدت مستهاما على البعد
وانك أحكمت الذي بين فكرتي * وبين القوافي من زمام ومن عهد
وأصلت شعري فاعتلى رونق الضحى * ولولاك لم يظهر زمانا من الغمد
أعيذك بالرحمن أن تطرد الكرى * بعتبك عن عيني امرئ صادق الود
أألبس هجر القول من لو هجرته * اذا لهجاني عنه معروفه عندي

ومعنى البيت هو كريم اذا مدحته وافقني الناس على مدحه ويمدحونه معي لاسداء احسانه اليهم كاسدائه الي واذا لمته لايوافقني أحد على لومه لعدم وجود المقتضي للوم فيه (قوله والواو في والورى واو الحال) اختار جعل الواو للحال على جعلها عاطفة مع أن العطف هو

ذكر في عجائب المخلوقات أن من الجن نوعا يقال له الهاتف صاح واحد منهم على حرب بن أمية فمات فقال ذلك الجني هذا البيت (وكقوله كريم متى أمدحه أمدحه والورى * معي واذا مالمته لمته وحدي) والواو في والورى واو الحال وهو مبتدأ خبره قوله معي وانما مثل بمثالين لان الاول متناه في الثقل والثاني دونه ولان منشأ الثقل في الاول نفس اجتماع الكلمات

الاخرى (و) ذلك (كقوله كريم متى أمدحه أمدحه والورى) أي الخلائق (معي) أي اذا مدحته مدحته والحال أن الورى معي وساعدني الناس جميعا فيه لعموم احسانه فيهم (واذا مالمته) وعبر باللوم في مقابلة المدح مع أنه انما يقابل بالذم تأدبا مع الممدوح وللاعاء الى أن ذمه انما هو لوم وعتاب على نحو تفضيل الغير على الانام والافلا ذم (لمته وحدي) أي اذا لمته لم أجد مساعدا وعبر باذا التي تستعمل في التحقيق ايهاما لوجود تحقق الدعوى وهو وجود اللوم مع عدم مساعد ولاشك أن تكرار أمدحه أوجب ثقلا من جهة تكرار الحاء والهاء وأما نفس اجتماع الحاء والهاء بدون تكرار فلا يوجب ثقلا يخل بالفصاحة فانه قد وجد في التنزيل المنزه عما يخل بالفصاحة كقوله تعالى فسبحه

قفر لايصلح أن يكون عروضا انما هو ضرب لما تقرر في علم العروض فلابد من جعله بيتا مشطورا أو نصفا مصرعا فان التصريع يلحق العروض بالضرب وجعل بعض الشراح ذلك من تنافر الحروف وليس كذلك لان كل كلمة على انفرادها لاتنافر فيها وكل ماحصل فيه تكرار الحروف فان فيه هذا التنافر ولا يرد قوله تعالى وعلى أمم ممن معك لان في مخرجي الميم والنون وهما طرف اللسان والشفة وذلاقتهما وتوسطهما بين الضعف والقوة ماأزال ثقل التكرار وجعل الخفاجي ثقل هذا البيت لتقارب الحروف المتماثلة وتكررها أيضا ومن التكرار القبيح على ماذكره ابن الاثير في الجامع

وازور من كان له زائر * وعف عافي العرف عرفانه

(وكقوله كريم متى أمدحه) قد جعل في الايضاح التنافر منقسما الى أعلى وهو ماسبق ودونه وهو قول أبي تمام   كريم متى أمدحه أمدحه والورى * معي واذا مالمته لمته وحدي
قال في الايضاح لان في قوله أمدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من التنافر فانهما حرفان متنافران لتقاربهما فان التقارب قد يكون سببا للتنافر ولذلك حكم على الكلمات التي تكررت فيها الحروف المتماثلة بالثقل

---

(١) قوله وهتكت الخ سقط قبل هذا البيت مايحسن عطفه عليه من كلام أبي تمام فارجع الى معاهد التنصيص كتبه مصححه

الاصل في الواولانه المتسابق للفهم ولوقوعه في مقابلة وحدى فانه حال والخلوص مما يلزم على العطف من توقف مدح الورى على مدحه
وفيه قصور في مقام المدح ومن اتحاد الشرط والجزاء و بيان لزوم هذين الامرين للعطف أن المعطوف عليه اما جملة أمدحه والمعطوف
جملة والورى معى فيكون من عطف الجمل أو المعطوف عليه الضمير المستتر في أمدحه والمعطوف الورى لوجود شرط العطف وهو هنا الفصل
بالمفعول على حد يدخلونها ومن صلح ومعى حال من الورى فيكون من عطف المفردات ولا يرد أن المضارع المبدوء بالهمزة لا يرفع الظاهر
لانه تابع ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره فان كان من عطف الجمل كان قوله والورى معى جملة مستقلة لان المعطوف على الجزاء جزاء
وجملة أمدحه جزاء الشرط وجزاء الشرط يتوقف على الشرط وهو هنا ملء الشرط فيلزم الامران السابقان وان كان من عطف المفرد
كان الورى غير مستقل بل متعلق بالجملة الاولى فلم يتحد الجزاء والشرط اذ الشرط مدحه فقط والجزاء مدحه مع مدح غيره من الورى
ولكن يلزم توقف مدح غيره من الورى على مدحه لان مدح الورى من جملة الجزاء المعلق على الشرط والحاصل أنه يلزم على الاحتمال
الاول أعنى جعله من عطف الجمل توقف مدح الورى على مدحه واتحاد الشرط والجزاء و يلزم على الاحتمال الثانى أعنى جعله من عطف
المفردات توقف مدح الورى على مدحه ولا يلزم عليه اتحاد الشرط والجزاء بخلاف جعل الواو للحال فانه لا يلزمه شىء اذ التقدير متى
أمدحه أمدحه في حال مشاركة الورى لى في المدح فالجزاء في مدحه في هذه الحالة وهذا لا ينافى مدحهم له قبل ذلك كذا قيل وقد يقال لا نسلم
أنه يلزم على جعله من عطف الجمل اتحاد الشرط والجزاء بل اللازم انما هو التوقف فقط اللازم على جعل العطف من قبيل عطف المفردات
وذلك لانه يمكن أن يراد بالجزاء المدح الكامل على حد شعرى شعرى أو يعتبر (١٠١) العطف قبل الجزائية ويجعل المجموع جزاء
فالجزاء مجموع مدح الورى
ومدح الشاعر والشرط
مدح الشاعر فقط فان قلت
يرد على هذا الاخير وهو
اعتبار العطف قبل الجزائية
أن مشاركة مدحه لمدح
الورى مأخوذ من العطف
فلا حاجة لقوله معى ويجاب
بأن المراد بمشاركة مدحه
لمدح الورى المشاركة في
الزمان بحيث لا يتراخى
مدحهم عن مدحه ويكون
قوله معى تأكيدا لما يستفاد
من معنى المشاركة والحاصل أن اللازم على العطف أمور متعددة كلها خلاف الظاهر الاول أنه خلاف المتساق للفهم والثانى توقف
مدح الورى على مدحه وذلك قصور في مقام المدح سواء جعلته من عطف الجمل أو المفردات والثالث اعتبار تقدم العطف على اعتبار
الجزائية لئلا يتحد الشرط والجزاء اذا جعل من عطف الجمل والرابع حمل معى على الاجتماع زمانا لان المشاركة في المدح مستفادة من
العطف كما قلنا (قوله وفي الثانى) أى ومنشأ الثقل في المثال الثانى حروف أى اجتماع حروف من الكلمات والمراد كلمتين فأطلق الجمع
على ما فوق الواحد ومجموع الحروف التى في الكلمتين التى حصل الثقل باجتماعها أربعة الحاءين والهاءين وجعل الحاءين حروفا ظاهر
دون الهاءين لانهما ضميران فهما اسمان الا أن يقال جعلهما حروفا تجوزا لكونهما على صورة الحرف (قوله وهو) أى ماذكر من
مجموع الحروف التى حصل الثقل باجتماعها حاصل ومتحقق مع تكرير أمدحه ففى بمعنى مع أو والثقل في الثانى المخل بفصاحة
حاصل بتكرير أمدحه ففى بمعنى الباء ولو قال الشارح وفي الثانى تكرير حروف منها كان أخصر وأوضح (قوله دون مجرد الجمع) أى
دون ثقل بمجرد الجمع بين الحاء والهاء والحاصل أن مجرد الجمع بين الحاء والهاء وان كان فيه ثقل الا أنه لا يؤدى للاخلال بالفصاحة
كيف وقد وقع في القرآن نحو فسبحه والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يتجارى عليه مؤمن بل اذا تكررت الكلمة التى
اجتمعا فيها زاد الثقل فيخرج الكلام بذلك عن الفصاحة فقول المصنف في الايضاح موجبها في البيت من تنافر الكلمات فان في
أمدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من القرب مراده أن فيه شيئا من الثقل والتنافر فاذا انضم اليه أمدحه الثانى تضاعف ذلك الثقل
وحصل التنافر المخل بالفصاحة وليس مراده أن مجرد الجمع بين الحاء والهاء موجب للتنافر المخل بالفصاحة لوروده في القرآن

وفي الثانى حروف منها وهو في تكرير أمدحه دون مجرد الجمع بين الحاء والهاء

وهذا المثال أحسن مما قبله في التنافر فقول من أنشده بين يديه ان في تكرار أمدحه هجنة خارجة
عن حد الاعتدال ومنافرة كلية ليس المراد بذلك كونه في نهاية عسر النطق بل زيادته على التنافر

بالثقل كما تقدم ثم فيما قاله من ثقل أمدحه نظر فان اجتماع الحاء والهاء فصيح لوروده في القرآن قال الله
تعالى ومن الليل فسبحه وأيضا جاء الثقل هنا من تكرار أمدحه وسيأتى في التكرار والتصريح من كلام
حازم في المنهاج بأن ما لم يعزى لهذا البيت من الثقل انما هو من التكرار في أمدحه وفي لمته وبه جزم
الخفاجى في سر الفصاحة وقيل انما حصل الثقل من اجتماع الحاء والهاء بعد الفتحة وليس ذلك في
الآية الكريمة وقيل الثقل من الهاء والحاء والهمزة واعترض أيضا بأن الكلام انما هو في تنافر
الكلمات وهذا من تنافر الحروف قلت ليس كذلك بل التنافر على هذا التقدير بين الكلمات لان الحاء
كلمة وحدها نعم يرد على المصنف في هذا وفي الذى قبله أن التنافر فيهما ليس في الكلام بل فيه مع
متعلقاته الا أن يراد بالكلام جزآ الاسناد وما يتعلق بهما كما سبق وكما سيأتى في الايجاز وذكر الخطيبي

لوقوعه في التنزيل مثل فسبحه فلا يصح القول بأن مثل هذا الثقل مخل بالفصاحة ذكر الصاحب اسمعيل ابن عباد أنه أنشد هذه القصيدة بحضرة الاستاذ ابن العميد فلما بلغ هذا البيت قال له الاستاذ هل تعرف فيه شيئا من الهجنة قال نعم مقابلة المدح باللوم وانما يقابل بالذم أو الهجاء فقال الاستاذ غير هذا أريد فقال لا أدري غير ذلك فقال الاستاذ هذا التكرير في أمدحه أمدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر فأثنى عليه الصاحب (والتعقيد) أي كون الكلام معقدا

المغتفر لوجود ماهو أعسر منه كالبيت السابق (والتعقيد) منها الذي هو هنا مصدر موافق للمبني للمفعول أي كون الكلام معقدا لا جعله معقدا الذي هو وصف الفاعل وقد تقدمت الاشارة الى هذا

أنواعا من ذلك لا حاجة لذكرها اذ هي داخلة في كلام المصنف (فائدة) بيت أبي تمام المذكور معناه واضح غير أن فيه نقدا وهو الاتيان في المدح بمتى وفي اللوم باذا والمعنى على العكس فان اذا دالة على ما تحقق أو رجح وجوده ومتى لا تدل على ذلك غير ان الذي دعاه الى متى احتياجه لجزم الفعل بعدها واما اذا فكان مستغنيا بان يقول ومتى ملته وكان اولى لموافقة الاول لفظا ومعنى وعدم اقتضائه ما لا يليق من نسبة توقع اللوم الى نفسه وقد اعترض بأن المدح لا يقابله اللوم بل الذم قلت الاتيان باللوم أحسن لانه ينفي الذم من باب اولى على أنه روي ذمته ذمته وحدي يقال ذامه يذيمه أي عابه على أن الحبيب سلفا في مقابلة المدح باللوم قال

ومن يلق خيرا يحمد الناس أمره * ومن يغو لا يعدم على الغي لائما

قوله (والتعقيد

(قوله لوقوعه) أي بمجرد الجمع (قوله فلا يصح القول الخ) أي لانه لا يلزم عليه اشتمال القرآن على غير فصيح (قوله بأن مثل هذا الثقل) أي بأن هذا الثقل الحاصل بمجرد الجمع بين الحاء والهاء وما ماثله نحو أعهد ولا تزغ قلوبنا فهذا وان كان فيه ثقل لكن لا يخل بالفصاحة (قوله ذكر الصاحب) ساق الشارح هذه الحكاية تأييدا لكون هذا التكرير ثقيلا مخرجا عن الفصاحة والصاحب اسماعيل صحب ابن العميد في مدة وزارته وتولى بعده الوزارة لفخر الدولة ابن بويه ولقب بالصاحب لان الصاحب غلب على كل من صاحب السلطان (قوله بحضرة الاستاذ ابن العميد) هو الشيخ اسماعيل بن عباد الذي هو شيخ الشيخ عبد القاهر الجرجاني مدون هذا الفن (قوله من الهجنة) بضم الهاء وسكون الجيم أي العيب (قوله غير هذا أريد) أي لان هذه الهجنة يمكن الجواب عن الشاعر بالنسبة اليها بأن يقال أشار الشاعر بتلك المقابلة الى أن ذمه الذي هو المقابل الحقيقي لا ينبغي أن يخطر بالبال لعلو مقامه ولو على سبيل التعليق فلو دعا داع فانما يفرض لومه دون ذمه ويؤيد بذلك أن أورد في جانب اللوم اذا التي للاهمال والمهملة في قوة الجزئية فتصدق بحصول اللوم مرة واحدة وأورد في جانب المدح متى التي هي سور الكلية الدالة على صدور المدح منه في جميع الازمان وكان الاولى للشاعر أن يأتي بان والمضارع الدالين على عدم تحقق الحصول لان ان للشك دون اذا والماضي الدالين على تحقق الوقوع وفيه شائبة تقصير في مقام المدح وما قيل في الجواب انه انما عبر باذا والفعل الماضي لنكتة تشعر بالادب في حق الممدوح وهي كون وجود اللوم مع عدم المساعد محققا لان اذا تستعمل في التحقيق دون ان فانها تستعمل في الشك ففيه نظر لانه لا يتم الا لو كان قوله وحدي قيدا في الشرط لان اذا انما تدل على تحقق مدخولها مع أنه قيد في الجواب (قوله هذا التكرير) مبتدأ وقوله خارج الخ خبر والمراد بكونه نافرا كل التنافر أنه نافر تنافرا قويا كاملا وفيه أن هذا ينافي ما سبق للشارح من أن المثال الاول متناه في الثقل وهذا الثاني دونه وقد يجاب بأن التنافر الكامل مقول بالتشكيك فلا ينافي أن هناك ما هو أكمل من هذا (قوله أي كون الكلام معقدا) أشار به الى أن التعقيد مصدر المبني للمفعول لا مصدر المبني للفاعل وهذا جواب عما يقال التعقيد فعل المتكلم فهو من صفاته يقال عقد زيد كلامه فهو معقد وحينئذ فلا يصح حمل قوله أن لا يكون الخ عليه لان عدم ظهور الدلالة على المعنى المراد من صفات الكلام ففسر التعقيد بذلك ليصير صفة للكلام مخلا بفصاحته معتبرا خلوصه عنه كما أن كونه غير ظاهر الدلالة صفة له وأما الاعتراض بأن ما ذكره المصنف تفسير للتعقد لا للتعقيد فغير مندفع لانه على تقدير كونه مصدر المبني للمفعول يكون معناه المعقدية وهي عبارة عن مجعولية الكلام غير ظاهر الدلالة لا كونه غير ظاهر الدلالة فاما أن يقال ان المراد بالمصدر المبني للمفعول الحاصل بالمصدر أعني الهيئة المترتبة عليه أو يقال هذا مبني على التسامح بناء على ظهور أن المراد جعله غير ظاهر الدلالة والاولى والأحسن أن يقال قول المصنف أن لا يكون الخ هذا تفسير للتعقيد الاصطلاحي لا اللغوي فلا يحتاج الى جعله مصدر المبني للمفعول ولا الى تكلف في صحة الحمل

ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد به وله سببان أحدهما مايرجع الى اللفظ وهو أن يختل نظم الكلام ولايدرى السامع كيف يتوصل منه الى معناه

(أن لايكون) الكلام (ظاهر الدلالة على المراد لخلل) واقع (إما فى النظم)

هو (أن لايكون) الكلام (ظاهر الدلالة على) المعنى (المراد) للمتكلم فيلزم أن يكون المعنى غير ظاهر المدلولية عند السامع وعدم ظهور المراد من الكلام يكون (لخلل) حاصل (إما فى النظم) والتركيب لذلك الكلام بأن تكون ألفاظه على خلاف ترتيب المعانى بالتقديم والتأخير مثلا أو نقص منها بالحذف الموجب للفساد أو غير ذلك مما يوجب صعوبة الفهم كالعطف على التوهم والجر بالمجاورة

أن لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل إما فى النظم) يعنى فى اللفظ وهو أن يختل على السمع نظم الكلام فلايدرى كيف يصل الى معناه كقول الفرزدق يمدح ابراهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومى خال هشام بن عبد الملك بن مروان هذا هو الصواب وفى المهذب للشيخ أبى اسحق يمدح هشام بن ابراهيم بن اسمعيل بن الوليد بن المغيرة فوضع هشاما موضع ابراهيم ووضع ابراهيم موضع هشام فان الممدوح ابراهيم بن هشام لا هشام بن ابراهيم واعلم أن الشيخ محيى الدين النووى توهم أن الشيخ وهم بأن جعل الممدوح هشاما وانما هو ولده ابراهيم وليس كذلك بل الشيخ علم الممدوح وأباه ولكن وهم فى تسمية كل منهما باسم الآخر فقد اشتبه عليه الاسم لا المسمى ثم أوجب هذا الوهم للشيخ محيى الدين أنه أبقى ابراهيم قبل هشام كما هو فى عبارة الشيخ أبى اسحق لتوهمه أن ابراهيم الذى ذكر الشيخ أنه ولد هشام غير ابراهيم الذى هو ابنه فقال ان الممدوح ابراهيم بن هشام بن ابراهيم وانما هو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل ثم ان الشيخ محيى الدين لما جعل ابراهيم والد هشام أسقط ذكر أبيه اسمعيل ثم انه جعل جد هشام هو المغيرة وانما المغيرة هو جد جده فانه هشام بن اسمعيل بن هشام بن الوليد بن المغيرة وقد حررت نسبته

(قوله أن لايكون الخ) ان قلت يلزم على هذا التفسير أن يكون اللغز والمعمى غير فصيحين مع أنهما من المحسنات وهى لا تعتبر الا بعد البلاغة التى لا توجد الا بعد الفصاحة وهذا الاعتراض لخطيب اليمن ولما بلغ المصنف ذلك أجاب عنه بأن اللغز والمعمى غير فصيحين مطلقا وعدهما من المحسنات ممنوع بدليل أن صاحب المفتاح لم يذكرهما من المحسنات وفى هذا الجواب نظر لان صاحب المفتاح لم يذكر جميع المحسنات فيلزم أن كل مالم يذكره ليس فصيحا ولا قائل به والاحسن فى الجواب أن يقال ان الدلالة فى اللغز والمعمى ان كانت واضحة عند الفطن بعد العلم بالاصطلاح فهما فصيحان والا فلا ويجرى هذا التفصيل فى كونهما من المحسنات واللغز والمعمى عند أهل البديع بمعنى وهو قول يدل ظاهره على خلاف المراد الا أن اللغز يكون على طريق السؤال كقول الحريرى فى الميل

وما ناكح أختين سرا وجهرة * وليس عليه فى النكاح سبيل

وكقول بعضهم فى كون

يا أيها العطار عبر لنا * عن اسم شىء قل فى سومك

تنظره بالعين فى يقظة * كما يرى بالقلب فى نومك

واعترض على المصنف بأن التعقيد أمر وجودى وأن لا يكون عدمى وحمل العدمى على الوجودى لا يصح وأجيب بأنه قد تقرر أن النفى فى باب كان يتوجه الى الخبر فمعنى ما كان زيد منطلقا كان زيد غير منطلق فالتقدير هنا كون الكلام على وجه لا تظهر دلالته فهى قضية معدولة المحمول وانظر ما حكمة العدول الى هذا التعبير دون أن يقول أن يكون الكلام خفى الدلالة اذ لا واسطة بين الظهور والخفاء هذا وانما عرف المصنف التعقيد دون نظائره لان له سببين الخلل فى النظم والخلل فى الانتقال ولو اقتصر على مجرد التمثيل لم يعلم المراد (قوله المراد) أى للمتكلم وبهذا القيد يمتاز التعقيد عن الغرابة لانها كون اللفظ غير ظاهر الدلالة على المعنى الموضوع له (قوله لخلل الخ) هذا من جملة التعريف لاخراج المتشابه والمجمل والمشكل فان عدم ظهور دلالتها على المعنى المراد ليس لخلل النظم ولا لخلل الانتقال بل لارادة المتكلم اخفاء المراد منها لحكم ومصالح على ما تقرر فى محله (قوله إما فى النظم) أى التركيب سواء كان نظما أو نثرا وهذا هو التعقيد اللفظى وأما التعقيد لخلل فى الانتقال فهو التعقيد المعنوى وكلمة إما لمنع الخلو فتجوز الجمع كذا فى عبد الحكيم والظاهر أنها لمنع الخلو والجمع معا وبما يدل له ما ذكره هو فى وجه انحصار التعقيد فى الخللين وهو أن اللفظ ان أريد معناه المطابق وكان غير ظاهر الدلالة عليه فلا يكون التعقيد الا لخلل فى النظم لان فهم المعنى المطابق بعد العلم بوضع المفردات وهيئة التركيب يكون ظاهرا وان أريد غيره فاما أن لا يكون بين المعنى المطابق وذلك المعنى المراد لزوم بحيث لا يفهم ذلك المعنى المراد من اللفظ أصلا فيكون فاسدا لا معقدا لانه عبارة عن عدم ظهور الدلالة لا عن عدم الدلالة وإما أن يكون بين المعنى المطابق والمعنى المراد لزوم ظاهر بأن كانت القرينة على عدم ارادة المعنى المطابق ظاهرة فلا تعقيد أصلا وان كانت خفية أو يكون اللزوم خفيا فى نفسه محتاجا لواسطة حصل التعقيد للخلل فى الانتقال

كقول الفرزدق   وما مثله فى الناس الا مملكا * أبو امه حى أبوه يقاربه

كان حقه أن يقول وما مثله فى الناس حى يقاربه الا مملكا أبو أمه أبوه فانه مدح ابراهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومى خال هشام بن عبد الملك ابن مروان فقال وما مثله يعنى ابراهيم الممدوح فى الناس حى يقاربه أى أحد يشبهه فى الفضائل الا مملكا يعنى هشاما أبو أمه أى أبو أم هشام أبوه أى أبو الممدوح فالضمير فى أمه للملك وفى أبوه للممدوح ففصل بين أبو أمه وهو مبتدأ وأبوه وهو خبره بحى وهو أجنبى

(قوله تقديم أو تأخير) يحتمل أن المراد تقديم اللفظ عن محله الاصلى وقوله أو تأخير أى تأخير لغير ذلك اللفظ فى محل الاول فعلى هذا بينهما تلازم اذ يلزم من تقديم الشىء عن محله الاصلى تأخير غيره فى ذلك المحل وبالعكس وأما تقديم الشىء عن محله وتأخيره عن ذلك المحل فلا يجتمعان فضلا عن تلازمهما والا كان الشىء الواحد مقدما مؤخرا فى تركيب واحد وهو لا يعقل وانما لم يقتصر على أحدهما مع استلزام كل منهما الآخر اشعارا بكفاية ملاحظة أحدهما فى الخلل وان لم يلاحظ الآخر ويحتمل أن المراد بسبب تقديم اللفظ عن محله الاصلى الذى يقتضيه ترتيب المعانى أو تأخيره عن ذلك المحل وهما لا يجتمعان قطعا فعلى هذا ليس أحدهما مغنيا عن الآخر فالجمع

بينهما ظاهر (قوله أو حذف أى بلا قرينة واضحة فان وجدت القرينة على المحذوف لم يحصل التعقيد لان المحذوف مع القرينة كالثابت نحو زيد فى جواب كيف زيد (قوله أو غير ذلك) أى كالفصل بين الشيئين المتلازمين بأجنبى كالفصل به بين المبتدأ والخبر وبين الصفة والموصوف وبين البدل والمبدل منه وقد اجتمعت هذه الفصول الثلاثة مع التقديم والتأخير فى بيت الفرزدق الآتى ثم اعلم ان الخلل فى التركيب لا بد فيه ان يكون ترتيب الالفاظ على غير ترتيب المعانى كما ذكره فى المطول حيث قال الخلل إما فى النظم بأن لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعانى بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو اضمار أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد اذا علمت ذلك تعلم أن التعقيد اللفظى لا يحصل بالعطف على المحل بلا قرينة ولا بالجر على الجوار أو التوهم وذلك لان ترتيب الالفاظ فيها على وفق ترتيب المعنى فالاول نحو مررت بغلامك وزيد بعطف زيد على محل الكاف والثانى نحو هذا جحر ضب خرب والثالث نحو ليس زيد قائما ولا قاعد (قوله مما يوجب صعوبة فهم المراد) أى المعنى المراد للمتكلم (قوله الفرزدق) هو فى الاصل جمع فرزدقة وهى القطعة من العجين لقب به همام بن غالب بن صعصعة التميمى صاحب جرير لتقطع وجهه بالجدرى قطعا كقطع العجين وكان أبوه غالب من أجلة قومه ومن سراتهم وكنيته أبو الاخطل لولد كان له اسمه الاخطل وهو شاعر أيضا وهو غير الاخطل التغلبى النصرانى الشاعر المشهور وجده صعصعة صحابى وأم الفرزدق ليلى بنت حابس أخت الاقرع بن حابس روى الفرزدق عن على بن أبى طالب وعن أبى هريرة وعن الحسين وعن ابن عمر وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عن الجميع (قوله ابن مروان) بسكون الراء وابراهيم الممدوح كان عاملا على المدينة من طرف ابن أخته هشام بن عبد الملك (قوله ابن اسمعيل المخزومى) نسبة لبنى مخزوم قبيلة من قبائل العرب ويلقب اسمعيل المذكور بالمغيرة وحينئذ فلا تنافى بين قول الشارح هشام بن اسمعيل وقول المفتاح

بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد (كقول الفرزدق فى خال هشام) ابن عبد الملك بن مروان وهو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومى

(وما مثله فى الناس الا مملكا * أبو أمه حى أبوه يقاربه

أى ليس مثله) فى الناس (حى يقاربه) أى أحد يشبهه فى الفضائل (الا مملكا) أى رجل أعطى الملك والمال يعنى هشاما (أبو أمه) أى أم ذلك الملك (أبوه) أى أبو ابراهيم الممدوح أى لا يماثله أحد

مثلا ويسمى التعقيد الذى أوجبه خلل تركيب اللفظ تعقيدا لفظيا وذلك (كقول الفرزدق فى مدح (خال هشام) بن عبد الملك أحد ملوك بنى أمية وخاله الممدوح ابراهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومى (وما مثله فى الناس إلا مملكا * أبو أمه حى أبوه يقاربه أى لم يوجد) لهذا الممدوح مثل هو (حى يقاربه) أى أحد يشبهه فى الفضائل كأن ذلك الحى المقارب فى الناس (إلا) رجلا (مملكا) أى أعطى الملك وهو هشام المذكور (أبو أمه) أى أبو أم ذلك الملك هو (أبوه) أى أبو هذا الممدوح وانما أخبر بأن أبا الممدوح أبو أم الملك لان كونه خال الملك مما يزيد فى مدحه وحاصله الاخبار بأن

كذلك من أنساب القرشيين للشيخ شرف الدين الدمياطى بخطه ومن مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر اختصار الذهبى بخطه ثم اجتمع الشيخ أبو اسحق والنووى على اسقاط هشام والد اسماعيل فحاصله ان الشيخ أبا اسحق وهم فى أمرين والشيخ محيى الدين وهم فى أربعة أمور اشتركا منها فى وهم واحد فاجتمع فى كلاميهما خمسة أوهام اذا تحرر ذلك فبيت الفرزدق المذكور

وما مثله فى الناس الا مملكا * أبو أمه حى أبوه يقاربه

يريد وما مثل ابراهيم الممدوح فى الناس حى يقاربه الا مملكا وهو هشام أبو أمه والضمير فى أمه للملك وهو هشام وفى أبوه للممدوح ففصل بين أبو أمه وهو مبتدأ وأبوه وهو خبر بحى الاجنبى وفصل

وكذا فصل بين حي و يقاربه وهو نعت حي بأبوه وهو أجنبي وقدم المستثنى على المستثنى منه فهو كما تراه في غاية التعقيد فالكلام الخالي

الا ابن أخته وهو هشام ففيه فصل بين المبتدأ والخبر أي أبو أمه أبوه بالأجنبي الذي هو حي وبين الموصوف والصفة أعني حي يقارب به بالأجنبي الذي هو أبوه وتقديم المستثنى أعني مملكا على المستثنى منه أعني حي وفصل كثير بين البدل وهو حي والبدل منه وهو مثله فقوله مثله اسم ما وفي الناس خبر والا مملكا منصوب لتقدمه على المستثنى منه

الممدوح لا مثله في الناس الا ابن أخته الذي هو الملك وانما أبدل من المثل حي يقاربه ايماء الى أن المنفي مقاربة في المماثلة لا المماثلة في نفسها ففي هذا الكلام من التعقيد ما لا يخفى بسبب الفصل بين المبتدا والخبر وهو أبو أمه أبوه بالأجنبي وهو حي والفصل بين الموصوف وهو حي والصفة وهي جملة يقارب به بأجنبي وهو أبوه والفصل الكثير بين البدل وهو حي و بين البدل منه وهو مثله وفيه أيضا تقديم المستثنى وهو مملكا على المستثنى منه وهو حي لانه ولو كان جائزا خلاف المطبوع فهو مما يزداد به التعقيد القابل للشدة والضعف فقوله مثله اسم ما وخبره في الناس وحي بدل من اسمها ولا يصح غيره

بين المبتدا والخبر وهما مثله وحي بقوله في الناس الا مملكا أبو أمه وفصل بين حي وهو موصوف بيقارب به بأبوه وهو أجنبي وقدم المستثنى على المستثنى منه فلذلك كان ضعيفا ذا تعقيد فالخالي من التعقيد ما لا يكون فيه ما يخالف الأصل من تقديم أو تأخير أو اضمار أو غير ذلك إلا بقرينة ظاهرة لفظا أو معنى مع نكتة وهذا البيت أنشده سيبويه في الكتاب ونسبه الى الفرزدق قال الصغاني ولم أره في شعره وأنا أيضا نظرت كثيرا من شعره فلم أجده واعترض الخطيبي بأن التعقيد اللفظي يمكن أن يستغنى عنه بضعف التأليف وعكسه ولا شك أن التأليف قد يؤدي الى التعقيد كما في ضرب غلامه زيدا لانه يوهم عوده على غير زيد وقد لا يؤدي لذلك والتعقيد قد يكون لا عن ضعف تأليف فبينهما عموم وخصوص من وجه وفي البيت أعاريب منها أن مملكا بدل من حي قدم فانتصب وقيل مثله اسم ما ولا يصح لانه يلزم نصب الخبر ثم الفرزدق تميمي لا يعمل ما ولو أعملها هنا لا عمل مع انتقاض النفي الا أن يكون تبع لغة غيره كما أعملها في قوله

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر

وأحسن من ذلك كله أن يجعل مثله في الناس مبتدأ وخبرا والا مملكا في موضعه وحي خبر ثان وهذا

هشام بن المغيرة كذا ذكر بعض الحواشي والذي ذكره ابن حزم في الجمهرة أن هشام بن اسماعيل بن هشام بن الوليد بن المغيرة القرشي المخزومي كان عاملا على المدينة من طرف عبد الملك بن مروان وأن جد هشام المذكور وهو هشام بن الوليد أسلم يوم فتح مكة وهو أخو خالد بن الوليد وكان لهشام العامل المذكور بنت تزوجها عبد الملك فولدت له هشام بن عبد الملك المشهور وهو الذي مدحه الفرزدق ومدح معه خاله ابراهيم بن هشام بقصيدة منها قوله وما مثله في الناس البيت (قوله الا ابن أخته) أي فمماثلة الملك للمدوح انما جاءت من قبله بحكم الخلال تتبع الخال (قوله وتقديم المستثنى الخ) أي ويلزمه تأخير المستثنى منه عن المستثنى لكن الشارح لاحظ التقديم وجعل التأخير حاصلا غير مقصود ولو عكس الأمر لصح (قوله والبدل منه وهو (١٠٥) مثله) انما أورد ذلك البدل توطئة لافادة نفي المقاربة الذي هو أعم بعد نفي للمماثلة (قوله مثله اسم ما وفي الناس خبر) أي خبرها وهذا الاعراب مبني على القول بجواز نطق الشاعر بغير لغته والا فالفرزدق تميمي وهم يهملون ما ويجعل بعضهم وهو الشيرازي في شرح المفتاح مثله مبتدأ وحي خبره وما غير عاملة على اللغة التميمية أو ان مثله خبر وحي مبتدأ و بطل عمل ما لتقدم الخبر وكلا الوجهين فيه قلق واضطراب في المعنى يظهر ذلك بالتأمل في قولنا ليس مماثله في الناس حيا يقارب به أو ليس حي يقارب به مماثلا له في الناس ووجه الاضطراب أن المقصود نفي أن يماثله و يقارب به أحد والتوجيه الأول يفيد نفي المقاربة عن المماثل والتوجيه الثاني يفيد نفي المماثلة عن المقارب وهذا المفاد يقتضي وجود المماثل والمقارب مع عدمه وهذا تدافع وتناقض كذا في عبد الحكيم هذا و يمكن أن يخرج البيت على وجه لا تعقيد فيه بأن يجعل إلا مملكا مستثنى من الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع خبر ما وقوله أبو أمه مبتدأ خبره حي وأبوه خبر بعد خبر والجملة صفة لمملكا وكذلك جملة يقارب به أي الا مملكا موصوفا بالصفة المذكورة وموصوفا بأنه يقارب به أي يشبهه في الفضائل وعلى هذا فالمراد بالحياة في قوله حي الشبوبية لان نسبة الشبوبية للهرم كنسبة الحياة الى الموت ومناسبة ذكر الشباب هنا إفادة أن هذا الملك حصلت له السيادة والحال أن جده شاب وحينئذ فتكون السيادة ثبتت له في صغره لا أنها حصلت له في آخر عمره كما هو الغالب وغاية ما يلزم على هذا الوجه أن فيه نصب مملكا مع أن المختار رفعه لتأخر المستثنى عن المستثنى منه بعد النفي (قوله لتقدمه على المستثنى منه) أي ولو كان مؤخرا عنه لكان المختار فيه الرفع على البدلية من المستثنى منه ولهذا أتى به المصنف مرفوعا في تفسير المعنى المراد

من التعقيد اللفظى ماسلم نظمه من الخلل فلم يكن فيــه مايخالف الأصل من تقديم أو تأخير أو اضمار أو غير ذلك الا وقد قامت عليه قرينة (قوله يغنى عن ذكر التعقيد اللفظى) أى لان التعقيد اللفظى لا يكون ناشئا الا عن ضعف التأليف فالخلوص عن الضعف يوجب الخلوص منه (قوله وفيه نظر) أى فى هذا القيل نظر وحاصله منع أن التعقيد اللفظى لا يكون إلا عن ضعف التأليف بل يجوز أن يكون من غيره مع انتفاء ضعف التأليف ثم اعلم أن مراد الشارح الاشارة الى رد قول آخر غير ماذكره الخلخالى وهو اغناء ضعف التأليف عن التعقيد وان لم يكن ذلك القول مشهورا بين أرباب الفن لان الشارح مطلع ومن حفظ حجة على من لم يحفظ وليس مراد الشارح الرد على الخلخالى وذلك لانه قال ان ذكر أحــد الأمرين من الضعف والتعقيد اللفظى يغنى عن الآخر أما إغناء الضعف فلما سبق وأما اغناء التعقيد فلأنه لازم للضعف لان التأليف اذا لم يوافق القانون أوجب صعوبة فى الفهم لامحالة والخلوص عن اللازم يوجب الخلوص عن الملزوم فلو كان مراد الشارح بماذكره دفع اعتراض الخلخالى المذكور والرد عليــــه لم يحسن منه الاقتصار على بعض السؤال ولا يحسن ماذكره فى الجواب لان ماذكره فيه لايدفع السؤال بتمامه وانما يدفع إغناء ذكر الضعف عن ذكر التعقيد ولا يدفع العكس ودفعه أن يقال لانسلم ان كل ضعف يوجب تعقيدا فان مثل جاءنى أحمد بالتنوين مشتمل على الضعف دون التعقيد (قوله لجواز أن يحصل التعقيد باجتماع عدة أمور موجبة لصعوبة فهم المراد وان كان كل منها جاريا على قانون النحو) وذلك كتقديم المفعول والمستثنى وتأخير المبتدا وذلك نحو الا عمرا الناس ضارب زيد فهذا ليس فيه ضعف تأليف وانما فيه تعقيد و ينفرد الضعف فى جاء أحمد بالتنوين فانه لاتعقيد فيه وتأليفه ضعيف و يجتمع الضعف والتعقيد فى بيت الفرزدق المذكور واذا علمت أن بينهما باعتبار التحقق عموما وخصوصا وجهيا تعلم أن قول القائل

معناه

قيل ذكر ضعف التأليف يغنى عن ذكر التعقيد اللفظى وفيه نظر لجواز أن يحصل التعقيد باجتماع عدة أمور موجبة لصعوبة فهم المراد وان كان كل منها جاريا على قانون النحو

دون قلق يظهر ذلك بالتأمل ولما كانت صعوبة الفهم هى مناط التعقيد جاز حصوله بمجموع أشياء كلها جائزة لـكن لكونها غير مطبوعة كتقديم المستثنى وتقديم المفعول وتأخير المبتدا مثلا اذا اجتمعت أوجبت تلك الصعوبة فعلم من هذا أنه لايستغنى عن التعقيد اللفظى بذكر ضعف التأليف لجواز حصوله بأشياء كلها جارية على القانون إلا أنها خلاف المطبوع السهل كما لايستغنى بالتعقيـد عن الضعف لجواز حصوله بدون التعقيد كقولنا زيد أحسن من غيره بتنوين أحسن فما يقال من الاستغناء بأحدهما عن الآخر غير صحيح وكذا مايقال من أن ذكر تقديم المستثنى فى موجبات التعقيد لايصح لجريانه على القانون النحوى لان ذلك مبنى على أن ضعف التأليف يلزم من نفيه نفى التعقيد اللفظى وقد تقدم عدم الاستلزام بأن تقديم المستثنى مما يزيد التعقيد فيصح ذكره فى موجباته

البيت فيه اعتراض لان المماثلة والمقاربة لايجتمعان ولا يعترض على ذلك بأنك اذا قلت زيد مثل عمرو فالمشبه دون المشبه به فقد اجتمعت المماثلة والمقاربة لما سيأتى ولان المقاربة حينئذ أمر اقتضاه التشبيه ليس مقصودا للمتكلم أما قصد الاخبار بالمثلية و بالمقاربة فلا يجتمعان والمعنى على أن حى مبتدأ ومثله هو الخبر و يسهل ذلك وصف حى وعدم تمحض اضافة مثله وأعرب المغربى يقارب صفة ثانية لمملكا فـلم من الفصل بين الصفة والموصوف الا أن يقال ان حى لما فصل بين أجزاء الصفة الاسمية فقد فصل بين الصفة والموصوف وفيه نقض معنوى لتصريحه بمقاربة هشام بن الملك له المقتضى لعدم المماثلة وذلك ذم لهشام وهو غير مقصوده وهذا السؤال وان تقدم ايراده على كل تقدير فهو هنا أصرح وأقوى وأنشد ابن الطراوة أبياتا فى التعقيد فى باب مايحتمل الشعر من الـكلام على أبيات سيبويه منها قوله (١) لها مقلتا عيناء طل خميلة * من الوحش ماتنفك ترعى عرارها

أى لها مقلتا عيناء من الوحش ماتنفك ترعى خميلة طل عرارها ومثله قول القلاخ

فما من فتى كنا من الناس واحدا * به نبتغى منهم عديلا نبادله

وقول الآخر وما كنت أخشى الدهر إحلاس مسلم * من الناس ذنبا جاءه وهو مسلما

أى ما كنت أخشى الدهر احلاس مسلم مسلما من الناس ذنبا جاءه وهو أى جاءه معا وأنشد السكاكى لأبى تمام كاثنين فى كبد السماء ولم يكن * كاثنين ثان إذ هما فى الغار

قال ابن النفيس فى كتاب الطريق الى الفصاحة ومنه قول الفرزدق

الى ملك ماأمه من محارب * أبوه ولا كانت كليب تصاهره

---

(١) لها مقلتا الخ كذا فى الأصل ولم نجد هذا البيت فى موضع آخر موثوق به وقوله فى بيت أبى تمام كاثنين فى كبد السماء الذى فى المفتاح ثانيه فى كبد السماء الخ حرر كتبه مصححه

ظاهرة لفظية أومعنوية كما سيأتى تفصيل ذلك كله وأمثلته اللائقة به * والثانى مايرجع الى المعنى وهو أن لا يكون انتقال الذهن من المعنى الاول الى المعنى الثانى الذى هو لازمه والمراد به ظاهرا

و بهذا يظهر فساد ماقيل من أنه لاحاجة فى بيان التعقيد فى البيت الى ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه بل لاوجه له لان ذلك جائز باتفاق النحاة اذ لايخفى أنه يوجب زيادة التعقيد وهو مما يقبل الشدة والضعف (و إما فى الانتقال) عطف على قوله إما فى النظم أى لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل واقع فى انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى المعنى الثانى المقصود وذلك

(و إما فى الانتقال) أى يحصل التعقيد بصعوبة فهم المراد لخلل واقع فى تأليف اللفظ أو لخلل واقع فى الانتقال أى فى انتقال الذهن من معنى اللفظ الاصلى الى معنى آخر ملابس للأصلى قد استعمل اللفظ ليفهم منه ذلك الملابس على وجه الكناية أو المجاز فان شرط فصاحة الكناية والمجاز أن يكون الفهم سريعا لكون المعنى الثانى المراد كناية أو مجازا قريبا فهمه من الاصل فى تركيب الاستعمال العرفى وأما ان لم يكن كذلك بأن كان فهم الملابس بعيدا عن الفهم عرفا بحيث يفتقر فى فهمه الى

معناه الى ملك أبوه ما أمه من محارب أى ما أمه منهم (قوله و إما فى الانتقال) يعنى أن يكون التعقيد راجعا الى خلل معنوى وهو أن لا يكون انتقال الذهن من المعنى الذى هو ظاهر اللفظ الى المراد ظاهرا فان قلت هذا والذى قبله يرجعان الى المعنى فلم جعل الاول لفظيا والثانى معنويا قلت لان الاول أوقع

ان ضعف التأليف يغنى عن التعقيد لان التعقيد لازم للضعف لايتم (قوله و بهذا الخ) أى بما ذكر من قوله لجواز أن يحصل الخ مع قوله وان كان كل منها الخ وقوله لان ذلك الخ علة لقوله لاحاجة الخ وقوله اذ لايخفى علة للعلية أى وانما ظهر فساد ماقيل بسبب هذا لانه لايخفى أن تقديم المستثنى على المستثنى منه يوجب زيادة التعقيد أى و زيادة التعقيد تعقيد (قوله وهو مما يقبل الخ) علة لمحذوف تقديره وجعلنا التعقيد مما يزيد صحيح لانه مما يقبل الخ والحاصل أن تقديم المستثنى على المستثنى منه وان كان جائزا شائعا لكنه يوجب التعقيد فان حصل التعقيد بغيره كان موجبا لزيادته لان التعقيد مما يقبل الشدة والضعف (قوله أى لا يكون ظاهر الدلالة) الضمير فى يكون للكلام وقوله لخلل واقع فى انتقال الذهن اعترض بأنه إما أن يراد الخلل الواقع للمتكلم فى انتقال ذهنه أو للسامع فان كان المراد الاول فلا يصح تعليل الخلل بايراد اللوازم البعيدة بل الامر بالعكس أى أن ايراد اللوازم البعيدة يعلل بالخلل فى انتقال الذهن لان المتكلم اذا اختل انتقال ذهنه أورد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة وان كان المراد الثانى فلا يصح تعليل عدم ظهور الدلالة بالخلل بل الامر بالعكس أى انما يعلل خلل انتقال الذهن بعدم ظهور الدلالة لان الخلل الذى يحصل للسامع فى انتقال ذهنه انما هو عدم ظهور دلالة اللفظ على المعنى المراد للمتكلم وأجيب بأنا نختار

الشق الثانى وهو أن المراد بالذهن ذهن السامع ولا يرد ما ذكر لان المراد بالذهن النفس والمراد بانتقالها من المعنى الاصلى الى المعنى المراد توجهها من المعنى الاول الى الثانى لعلاقة بينهما والمراد بالخلل فى الانتقال بطء الانتقال من المعنى الاصلى الى المعنى المراد والمراد بعدم ظهور دلالة اللفظ بطء انفهام المراد منه عند الاطلاق بالنسبة للعالم بوضعه لاصل المعنى لاخفاء المراد السابق ولا شك أن خلل الانتقال الذى هو بطؤه سبب لعدم ظهور الدلالة بالمعنى المذكور و بيان ذلك أن سرعة انتقال الذهن من المعنى الاصلى الى المعنى المراد سبب فى سرعة انفهام المراد من اللفظ مساوله اذ لاسبب لها سواها ولاشك انه يلزم من انتفاء السبب المساوى انتفاء المسبب فبالضرورة تنتفى سرعة انفهام المراد بانتفاء سرعة الانتقال فيكون بطء الانفهام الذى هو عدم ظهور الدلالة ببطء الانتقال الذى هو الخلل ولاشك أن ذلك الخلل بسبب ايراد المتكلم اللازم البعيد مع خفاء القرينة الدالة على المراد فصح تعليل عدم ظهور الدلالة بالخلل وتعليل الخلل بايراد اللوازم البعيدة اذا علمت هذا فقول الشارح لخلل واقع فى انتقال الذهن أى لاجل بطء نفس السامع فى انتقالها من المعنى الاول أى المعنى الاصلى الحقيقى وقوله الى المعنى الثانى أى الذى له نوع ملابسة بالمعنى الاول وهو المعنى الكنائى أو المجازى فالمعنى الاول كالاخبار بكثرة الرماد فى قولك فى مقام المدح زيد كثير الرماد والمعنى الثانى الاخبار بكرمه وحاصل مافى المقام أن شرط فصاحة الكلام الكنائى أو المجازى أن يكون المعنى الثانى وهو الكنائى أو المجازى قريبا فهمه من الاصلى فان لم يكن كذلك بأن كان المعنى الملابس بعيدا فهمه من الاصلى عرفا بحيث يفتقر فى فهمه الى وسائط مع خفاء القرينة لم يكن الكلام الكنائى أو المجازى فصيحا لحصول التعقيد واعلم أن المدار فى صعوبة الفهم على خفاء القرائن كثرت الوسائط أولا لا على كثرة الوسائط فقط فانها قد تكثر ولم يكن هناك صعوبة فى فهم المعنى الثانى من الاول كما فى قولهم فلان كثير الرماد كناية عن كرمه فان الوسائط فيه كثيرة مع أنه لاتعقيد فيه وخفاء القرائن وعدم خفائها بواسطة جريان الكلام على أسلوب البلغاء واستعمالهم وعدم جريانه على أسلوبهم واستعمالهم (قوله وذلك) أى الخلل والبطء

(قوله بسبب ايراد اللوازم) أى المعانى اللوازم أى ايرادها بلفظ الملزومات وانما قلنا ذلك لان مذهب المصنف فى الكناية والمجاز أن الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم والفرق باشتراط القرينة الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقى فى المجاز دون الكناية فليس مراد الشارح ايراد المعانى اللوازم بلفظها والا كان غير آت على طريقة المصنف فى الكناية والمجاز ولو قال بسبب ايراد الملزومات البعيدة لكان أوضح هذا وقال العلامة عبد الحكيم انما لم يقل ايراد الملزومات و يكون المراد اللازم فى الذهن كما ذهب اليه المصنف ليشمل جميع صور الانتقال من الملزوم الى اللازم ومن اللازم الى الملزوم لان اللازم مالم يكن ملزوما فى الذهن لا يمكن الانتقال منه واعلم أن المراد باللوازم ما اصطلح عليه علماء البيان وهو كل شىء وجوده على سبيل التبعية لآخر وان كان أخص منه كما فى شرح المفتاح للعلامة السيد (قوله البعيدة) أى من الملزومات وقوله المفتقرة بيان لكونها بعيدة فهو وصف كاشف لها ثم ان ظاهر الشارح يقتضى أن الخلل المذكور يتوقف على ثلاثة لوازم وثلاث وسائط فأكثر وليس كذلك بل يتحقق ذلك بلازم واحد و واسطة واحدة وأجيب عنه بأجوبة ثلاثة ☆ الجواب الاول أن أل فى اللوازم والوسائط للجنس وأل الجنسية اذا دخلت على جمع أبطلت منه معنى الجمعية وفى ذلك الجواب نظر لان ذلك ينافى وصف الوسائط بالكثرة ☆ الجواب الثانى ان الجمع باعتبار المواد لان مواد الخلل متعددة وفى كل مادة لازم واحد و واسطة واحدة وفى هذا الجواب نظر من وجهين الاول أنه ينافى الوصف بالكثرة لانه يقتضى ان فى كل مادة أكثر من واسطة واحدة الثانى انه يفيد انه لا توجد اللوازم المتعددة والوسائط (١٠٨) كذلك فى مادة واحدة وليس كذلك وقد يجاب عن الاول بأن الوصف بالكثرة باعتبار بعض المواد وعن الثانى بأن قولنا الجمع باعتبار المواد بالنظر للاقل ولا شك ان اقل ما يحصل به الخلل لازم واحد و واسطة واحدة ☆ الجواب الثالث ان المراد بالجمع ما فوق الواحد وانما اعتبر ذلك مع ان الخلل يتحقق بلازم واحد و واسطة واحدة لانه الغالب اذ الغالب ان الخلل يتحقق بتعدد اللوازم والوسائط كذا ذكر العلامة الغنيمى وفى الفنرى يجوز أن يكون الجمع باقيا على معناه و يراد بمقابلة الجمع بالجمع ومثله انقسام الآحاد على الآحاد فان جوز أن لا يكون ذلك الانقسام على السواء بل يكون على الاختلاف والتفاوت مثلا اذا قيل باع القوم دوابهم يكون المراد منه أن كل واحد منهم باع ماله من الدواب سواء كانت واحدة أو متعددة وهو الظاهر فكلام الشارح سالم عن المحذور بلا شبهة اذ لا يلزم توحد اللازم والواسطة فى كل مادة وان لم يجز كون ذلك الانقسام ليس على السواء فكذلك لا محذور ولا شبهة لانه حينئذ يكون أخذا بالاقل لانه اذا علم من البيان المذكور وجود الخلل بايراد لازم واحد مفتقر الى واسطة واحدة مع خفاء القرينة فلا يوجد فى ايراد أكثر من ذلك مع خفائها بالطريق الاولى (قوله الى الوسائط) أى بينها و بين الملزومات (قوله مع خفاء القرائن) أى بعدم الجريان على أساليب البلغاء فلو كانت القرينة ظاهرة فلا خلل سواء تعددت الوسائط كما فى قولك فلان كثير الرماد مريدا الاخبار بكرمه أو لم تتعدد كقولك فلان طويل النجاد مريدا الاخبار بطول قامته فلو كان اللازم قريبا لا واسطة بينه وبين الملزوم لكن القرينة خفية كان مضرا و يحصل به الخلل والتعقيد خلافا لما يفيده كلام الشارح حيث قيد اللوازم بالبعيدة وانما لم يتعرض الشارح لذلك لندرة وقوعه لان اللازم القريب قلما يخفى لزومه ولذا ذهب الامام الرازى الى أن كل لازم قريب فهو بين وان كان لم يسلم له فى ذلك ولكون المثال الذى ذكره المصنف اللازم فيه بعيد مفتقر لوسائط عدة كما يأتى بيانه يظهر لك أن الاقسام أربعة يحصل الخلل فى صورتين أعنى ما اذا كانت القرينة خفية سواء تعددت الوسائط كما يأتى فى قوله وتسكب عيناى الدموع لتجمدا أو لم تتعدد ولا خلل فى صورتين وهما ما اذا كانت

بسبب ايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود (كقول الآخر)

وسائط التفكرات الكثيرة فالحاجة الى كثرة الترددات فى الفكر هى الموجبة لعدم سرعة الفهم فالمراد بكثرة الوسائط كثرة التفكرات المحتاجة فى الفهم و يحتمل أن يكون مراد من قال ان سبب الصعوبة الوسائط الكثيرة الوسائط الحسية وخصها بالذكر لان غالب الصعوبة معها وفيه ضعف لان مناط الصعوبة ما تقدم كما سنبينه الآن و يلزم من بعد الفهم خفاء القرائن وقد علم من قولنا بعيدا عن الفهم عرفا أن المناط فى الصعوبة عدم الجريان على ما يتعاطاه أهل الذوق السليم لا كثرة الوسائط الحسية فانها قد تكثر من غير صعوبة كما يأتى فى قولهم فلان كثير الرماد كناية عن المضياف فان الوسائط كثيرة فيه ولكن لا تعقيد ولما كانت الصعوبة مظنة اضطراب الفكر والفكر هى المؤدية الى الفهم صح جعلها وسائط و وصفها بالكثرة ثم مثل للخلل الموجود فى الانتقال بقوله (كقول الآخر) ولم يقل كقوله لئلا يتوهم أنه الفرزدق

فى الجهل البسيط وهو عدم الفهم والثانى أوقع فى الجهل المركب وهو فهم الشىء على غير ما هو عليه

كقول العباس بن الاحنف سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا * وتسكب عيناى الدموع لتجمدا
كنى بسكب الدموع عما يوجبه الفراق من الحزن وأصاب لان من شأن البكاء أن يكون كناية عنه كقولهم أبكانى وأضحكنى أى أساءنى وسرنى كما قال الحماسى أبكانى الدهر ويا ربما * أضحكنى الدهر بما يرضى

القرينة غير خفية تعددت الوسائل كما فى قولك فلان كثير الرماد أولم تتعدد كما فى قولك فلان كثير النجاد (قوله عباس بن الاحنف) هو من بنى حنيفة كان رقيق الحاشية لطيف الطباع من ندماء هارون الرشيد (قوله سأطلب الخ) عبر بالسين الموضوعة للاستقبال للاشارة الى أن بعد الديار وان كان لغرض صحيح وهو قرب الاحباب حقيق بأن يسوف به ولا يطلبه فى الحال لكون البعد فى ذاته أردى من الردى والحاصل أن البعد وان كان وسيلة للقرب الذى هو المقصد الاقصى للعشاق الا أنه من حيث انه بعد فى نفسه حقيق بأن يسوف عليه ولكون البعد رديئا أضافه الشاعر لداره لا لذاته لان العاشق لا يطلب بعد ذاته وأضاف القرب لذات المحبوبين فان قلت هذا الكلام يقتضى أن السين أصلية وقول الشارح ومعنى البيت أنى اليوم أطيب الخ يقتضى زيادتها لمجرد التوكيد قلت ان ماقلناه بالنظر لاصل وضعها وماذكره الشارح بالنظر للمعنى المراد من البيت والحاصل أن ايثار التعبير بالعبارة الدالة على التسويف فى الجملة يشير لذلك المعنى وان كانت للتأكيد أفاده القرمى (قوله عنكم) متعلق ببعد لا بالدار والا لقال لكم والمعنى بعد دارى عنكم وفيه اشارة الى أنه لا يرضى بنسبة طلب البعد الى دار المحبوب فضلا عن نفسه (قوله بالرفع) أى عطفا على مجموع سأطلب وقرر بعضهم أنه بالرفع عطف على أطلب فالمعنى وستسكب الخ وفى هذا الثانى نظر فان البكاء شعار المحبين لانه ينبئ عن شدة (١٠٩) الشوق فلا ينبغى التسويف به الا أن يقال ان

وهو عباس بن الاحنف ولم يقل كقوله لئلا يتوهم عود الضمير الى الفرزدق (سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا * وتسكب) بالرفع وهو الصحيح و بالنصب وهم (عيناى الدموع لتجمدا) جعل سكب الدموع كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن وأصاب

(سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا * وتسكب عيناى الدموع لتجمدا)
فقد عبر بسكب الدموع لينتقل من معناه الى لازمه الذى هو وجود الحزن الذى يحصل كثيرا عن

ومثله بقول العباس بن الاحنف
(سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا * وتسكب عيناى الدموع لتجمدا)
المعنى أن من عادة الدهر معاكسة القاصد قال فى الايضاح كنى بسكب الدموع عما يوجبه الفراق من الحزن وأصاب لان البكاء يكنى به كقول الحماسى
أبكانى الدهر ويا ربما * أضحكنى الدهر بما يرضى

التسويف به لا بهذا الاعتبار بل باعتبار مافيه من المشاق وتكدير عيش العشاق (قوله وهو الصحيح) أى لثبوته عنده بالنقل الصحيح ولان ماذكره من معنى البيت هو الصحيح عنده وهو مبنى على الرفع (قوله وهم) أى غلط وذلك لانه اما عطف على بعد من قبيل عطف الفعل على اسم خالص من التأويل بالفعل وهو لا يحسن لان سكب الدموع حينئذ يدخل تحت الطلب ولا يخفى أن البكاء والحزن شعار العاشق المهجور غير منفكين عنه فى حال من الاحوال وحينئذ فلا معنى لطلبهما للزوم طلب الحاصل الا أن يقال المطلوب استمرار السكب لا أصله واما عطف على قوله لتقربوا وهو لا يصح ذلك لان تعليل طلب بعد الديار بالقرب يدل على أن المقصود من طلب البعد قرب الاحبة المقتضى للفرح والسرور فكيف يعلله بعد ذلك بالحزن الذى هو المراد من سكب الدموع اذ تعليله به يقتضى أن المقصود من طلب بعد الديار حصول الحزن والكآبة له لا قرب الاحبة فالتعليل الثانى يفيد نقيض ما أفاده الاول والتناقض الذى هو باطل ماجاء الا من جعله عطفا على لتقربوا فبطل عطفه على بعد وعلى لتقربوا وحينئذ فتعين الرفع (قوله جعل سكب الدموع كناية الخ) أى فليس المراد للشاعر الاخبار بسكب عينيه للدموع بل القصد الاخبار بلازمه وهو الكآبة والحزن فكأنه قال وأوطن نفسى على مقاساة الاحزان والكآبة وقوله عما يلزم أى عن لازم يلزم فراق الاحبة أى كما يلزم سكب العين للدموع فالحزن لازم لفراق الاحبة ولسكب العين للدموع ولو قال عما يلزمه من الكآبة والحزن لكان أحسن لان الكناية اطلاق الملزوم وارادة اللازم لا التعبير عن اللازم لشئ بشئ آخر (قوله من الكآبة) بفتح الهمزة وسكونها يقال كئب الرجل يكأب كعلم يعلم كآبة وكأبة مثل رآفة ورأفة وهى سوء الحال والانكسار من أجل الحزن فعطفه عليها من عطف السبب على المسبب (قوله وأصاب) أى فى ذلك الجعل لسرعة فهم الحزن من سكب الدموع عرفا ولهذا يقال أبكاه الدهر كناية عن كونه أحزنه وأضحكه كناية عن كونه أسره قال الشاعر
أزالنى الدهر على حكمه * من شامخ عال الى خفض أبكانى الدهر ويا ربما * أضحكنى الدهر بما يرضى

ثم طرد ذلك في نقيضه فأراد أن يكني عما يوجبه دوام التلاقي من السرور بالجمود لظنه أن الجمود خلو العين من البكاء مطلقا من غير اعتبار شيء آخر وأخطأ لان الجمود خلو العين من البكاء في حال ارادة البكاء منها فلا يكون كناية عن المسرة وانما يكون كناية عن البخل كما قال الشاعر

ألا ان عينا لم تجد يوم واسط ❊ عليك بجاري دمعها لجمود

أي أبكاني الدهر بما يسخطني وقلما سرني بما يرضي (قوله لكنه أخطأ في جعل الخ) أي لعدم فهم ذلك اللازم بسرعة من جمود العين وقوله أخطأ أي في نظر البلغاء لانه مخالف لموارد استعمالهم وذلك لان الجاري على استعمالهم انما هو الانتقال من جمود العين أعني يبسها الى بخلها بالدموع وقت طلبه منها وهو وقت الحزن على مفارقة الاحباب فهو الذي يفهم من جمودها بسرعة لا دوام الفرح والسرور كما قصد الشاعر قال الشاعر

ألا ان عينا لم تجد يوم واسط ❊ عليك بجاري دمعها لجمود

أي لبخيلة بالدموع ولهذا لا يصح في الدعاء للمخاطب أن يقال لا زالت عينك جامدة لانه دعاء عليه بالحزن فالمعنى الذي أراده الشاعر لا يفهم من العبارة بسرعة وحينئذ فيكون الكلام (١١٠) معقدا ومن المعلوم أن الكلام المعقد يعد صاحبه مخطئا فان قلت انه لا ملازمة بين جمود العين ودوام الفرح والسرور فكيف ينتقل الشاعر منه اليهما قلت استعمل جمود العين الذي هو يبسها في خلوها من الدموع وقت الحزن مجازا مرسلا والعلاقة اللزومية ثم استعمله في خلوها مطلقا من الدموع مجازا مرسلا من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كنى به عن دوام الفرح والسرور لكونه لازما لذلك عادة وهذا وان كان يكفي في صحة الكلام واستقامته لكن يخرجه عن التعقيد المعنوي لظهور أن ذهن السامع العارف بصناعة الكلام لا ينتقل اليه بسهولة لبعد ذلك اللازم مع خفاء القرينة بسبب عدم هذا الاستعمال على موارد البلغاء ومن المعلوم أن ما يوجب صعوبة فهم المعنى المراد بمراحل من البلاغة بحيث يعد صاحبه عند البلغاء من المخطئين فالحاصل أن الخطأ في استعمال الجمود فيما قصده الشاعر من دوام الفرح والسرور ليس لاشتراط النقل في آحاد المجاز بل لكون تعارف البلغاء على خلافه والاستعمال الجاري على خلاف استعمال البلغاء يمنع التفات الاذهان لما التفتوا اليه في استعمالهم أما اذا لم يعلم تعارف البلغاء فيجوز الانتقال عن الملزوم لوجود العلاقة المصححة الى أي لازم كان (قوله من الفرح والسرور) الفرح مصدر الفعل اللازم والسرور مصدر المتعدي يقال سرني رؤيتك وحينئذ فلا مشاكلة بينهما وقد يجاب بأن السرور اما مصدر المبني للمفعول فيكون لازما أيضا أو مصدر المبني للفاعل وهو قد يكون لازما يقال سر زيد أي حصل له سرور فالمشاكلة حاصلة على كل حال (قوله فان الانتقال الخ) علة لجعل البيت مثالا للخلل في الانتقال أي وانما كان في البيت تعقيد للخلل في الانتقال لان الانتقال أي لان الصواب في الانتقال من جمود العين وهو يبسها انما هو الى بخلها بالدموع عند طلبه منها ومعلوم أنه لا يطلب ذلك منها الا عند شدة الحزن ويصح أن يكون علة لمحذوف أي وقد أخطأ الشاعر في جعله جمود العين كناية عن الفرح والسرور لان الانتقال الخ ويمكن أن الشارح أشار الى ذلك بقوله لكنه أخطأ الخ

لكنه أخطأ في جعل جمود العين كناية عما يوجبه التلاقي من الفرح والسرور (فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع) حال ارادة البكاء

فراق الاحبة وهذا أمر سريع الادراك عرفا ولهذا يقال أبكاه الدهر كناية عن أحزنه وأضحكه كناية عن سره وأصاب في هذه الكناية ولكن أخطأ في تعبيره عن مراده بقوله لتجمدا أي العين وهو الفرح أو السرور بدوام لقاء الاحبة (فان الانتقال) عرفا انما هو (من جمود العين الى بخلها بالدموع) عند طلبه منها ومعلوم أنه انما يطلب منها عند شدة الحزن لان المقام مقامه حينئذ وذلك كقوله

الا إن عينا لم تجد يوم واسط ❊ عليك بجاري دمعها لجمود

قلت لا حاجة الى الكناية بالبكاء وجاز أن يكون أراد حقيقته والمراد أنه انتقل عن المعنى الظاهر وهو جمود العين الى السرور بالاجتماع قال وأراد أن يكني عما يوجبه التلاقي من السرور بجمود العين لظنه أن الجمود خلو العين من البكاء مطلقا من غير اعتبار شيء آخر وأخطأ اذ الجمود خلو العين من البكاء حال ارادة البكاء منها فلا يكون كناية عن المسرة بل كناية عن البخل كقول الشاعر وهو أبو عطاء يرثي ابن هبيرة

ألا إن عينا لم تجد يوم واسط ❊ عليك بجاري دمعها لجمود

ويمتنع أن يراد بالجمود هنا عدم البكاء مع عظم الحزن لانه يتحد معناه مع قوله لم تجد فكأنه قال ان عينا لم تجد لم تجد وأيضا المعنى على أنه يريد أن كل أحد حزين وبعض العيون بخلت فهو أمدح من قوله ان من الناس من لم يحزن ولو كان الجمود عدم البكاء مطلقا لجاز أن يدعى به فيقال لا زالت عينك جامدة كما يقال لا أبكى الله عينك وهو باطل ❊ قلت وفيه لطيفة لان الجمود بالحقيقة انما يكون للمائع ووصف العين بالجمود إما على ارادة دمعها أو ارادتها على سبيل الاستعارة عن الدمع فلابد أن يتخيل أن الدمع موجود

ولو كان الجمود يصلح أن يراد به عدم البكاء فى حال المسرة لجاز أن يدعى به للرجل فيقال لازالت عينك جامدة كما يقال لا أبكى الله عينك وذلك مما لا يشك فى بطلانه وعلى ذلك قول أهل اللغة سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها فكما لا تجعل السنة والناقة جمادا الا على معنى أن السنة بخيلة بالقطر والناقة لا تسخو بالدر لا تجعل العين جمودا الا وهناك ما يقتضى ارادة البكاء منها وما يجعلها اذا بكت محسنة موصوفة بأنها قد جادت واذا لم تبك مسيئة موصوفة بأنها قد ضنت فالكلام الخالى عن التعقيد المعنوى ما كان الانتقال من معناه الاول الى معناه الثانى الذى هو المراد به ظاهرا حتى يخيل الى السامع أنه فهمه من سياق اللفظ كما سيأتى من الامثلة المختارة للاستعارة

وهى حالة الحزن (لا الى ما قصده من السرور) الحاصل بالملاقاة ومعنى البيت انى اليوم أطيب نفسا بالبعد والفراق وأوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق وأتجرع غصصها وأتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عينى لأتسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ولكل بداية نهاية

أى بخيلة ولهذا الايقال جمد الله عينك أى أسرها (لا الى ما قصده من السرور) ولو أراد الانتقال بسرعة على مقتضى العرف الى ما قصد من السرور لقال لاضحك لان الضحك يكنى به عن السرور كما تقدم كثيرا وفى معنى البيت وجهان * أحدهما أن الزمان والاحبة من عادتهم عكس المراد فأطلب خلاف المراد لعلى أغالطهم فيأتون بالمراد وهذا يحسنه اظهار أن القائل يطلب مغالطة الزمان على وجه الظرافة والتمليح والافلا يخفى أن الاحبة والزمان على تقدير تسليم هذا انما يأتون بخلاف المراد فى نفس الامر لا بخلافه فى الظاهر ولهذا قيل ان هذا الكلام فاسد وقد علمت أنه يحسن باظهار قصد المغالطة

موجود فى العين ولكن حصل له جمود منعه من الانسكاب وذلك لا يتأتى فى حال السرور لان المعدوم لا يوصف بالجمود * واعلم أن هذا الاعتراض فيه نظر لان استعمال الجمود فى هذا البخل ان لم يكن جائزا فليس هذا كلاما غير فصيح بل هو غير عربى وان كان يستعمل فمن أين جاء التعقيد ثم عليه من الاعتراض من كون الاخلال بالفصاحة هنا ليس فى الكلام ما سبق واعلم أن المبرد فى الكامل فسر هذا البيت بغير هذا فقال هذا رجل فقير يبعد عن أهله ويسافر ليحصل ما يوجب لهم القرب وتسكب عيناه الدموع فى

(قوله وهى) أى حالة ارادة البكاء حالة الحزن (قوله لا الى ما قصده) أى الشاعر من السرور الخ لظهور أن الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة لانه يحتاج فى الانتقال لما قصده الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرينة وهذا بخلاف الايهام الذى عد من المحسنات الكلام البليغ لانه انما يعد محسنا عند وضوح القرينة على المراد وهو مفقود فى البيت لان المصراع الاول وان دل على أن المراد بالجمود السرور لكن شهرة استعماله فى الحزن تعارضها كما سبق تحقيقه والاعتراض بأن سهولة الانتقال ليست بشرط فى قبول الكنايات والالزم خروج كثير من الكنايات المعتبرة عند القوم عن حيز الاعتبار مردود لان صعوبة الانتقال فى تلك الكنايات المعتبرة ان أدت الى التعقيد فلا نسلم اعتبارها عندهم (قوله أنى اليوم أطيب نفسا الخ) هذا يشير الى أن السين فى قوله سأطلب زائدة للتوكيد لأنها للاستقبال لان اليوم دال صريحا على أن طلب البعد انما هو فى الحال فهو على حد قوله سنكتب ما قالوا وهى وان كانت فى الأصل للاستقبال والتوكيد الا أنها جردت عن بعض معناها وتجريد الكلمة عن بعض معناها شائع عندهم ولا يقال ان الظاهر من كلام الشارح جعل طلب البعد مجازا عن طيب النفس به اللازم له وجعل سكب الدموع مجازا عن سببه وهو الحزن لانا نقول بل مراده تقرير معنى البيت وبيان سبب السكب ولا حاجة الى ارتكاب التجوز وأطيب يصح أن يكون بالتخفيف من طاب بدليل تنكير نفسا على التمييز اذ لو كان بالتشديد لقال نفسى بالنصب على المفعولية ويصح أن يكون بالتشديد من طيب بدليل عطف وأوطنها عليه لكن الاول أحسن لان الثانى يوهم أن المراد تطييب النفس ولو غير نفس المتكلم كما يؤخذ من التنكير ومراعاة جانب المعنى أولى (قوله وأوطنها) أى أصبرها على مقاساة الخ هذا راجع الى قوله وتسكب عيناى الدموع بيان لحاصل معناه وقوله الى وصل يدوم راجع لقوله لتقربوا وقوله ومسرة الخ راجع لقوله لتجمدا بيان للمعنى المراد منه (قوله والاشواق) أخذ الاشواق بطريق اللازم لانه يلزم من الحزن على بعد الحبيب الاشتياق اليه (قوله وأتجرع غصصها) أى الاشواق وفيه استعارة بالكناية وتخييل حيث شبه الاشواق بمشروب مر والتجرع تخييل (قوله لاجلها) علة للتحمل أى وأتحمل لاجل تلك الاشواق حزنا فالضمير للاشواق أو راجع للنفس على حذف مضاف أى وأتحمل حزنا لاجل راحة نفسى ولا يصح رجوعه للاحزان لما فيه من الركة (قوله يفيض) أى ذلك الحزن الدموع وفيه أنه قد جعل الحزن سببا فى سكب الدموع وهذا ينافى ما تقدم له من أن سكب الدموع كناية عن الحزن فان مقتضى ذلك أن سكب الدموع ملزوم والحزن لازم واللازم مسبب لا سبب الا أن يقال انهما متلازمان لزوما مساويا فكل منهما لازم للآخر فيصح فى كل أن يعتبر لازما أو ملزوما وسببا أو مسببا (قوله فان الصبر الخ) التفت الشارح لذلك لا لكون الزمان والاخوان من عادتهم معاملة الانسان بنقيض مطلوبه

(قوله ومع كل عسر) عطف على خبر إن ويسرا عطف على اسمها (قوله والقوم ههنا كلام فاسد الخ) أي في معنى البيت وحاصله أن بعضهم ذكر أن السين للاستقبال وأن المعنى اني من سالف الزمان الى اليوم كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل لي الا الحزن والفراق فأنا بعد هذا الآن أطلب البعد عنكم والفراق لاجل أن يحصل القرب والوصال واطلب حصول الاحزان والبكاء لاجل ان يحصل لي الفرح والسرور لان عادة الزمان والاخوان المعاملة بنقيض المقصود فالشاعر طلب خلاف مراده ليغالط الزمان والاخوان فيأتون بالمراد ووجه الفساد أمور * الاول أن الاحبة والزمان انما يأتون بخلاف المراد في الواقع لا في الظاهر والذي طلبه الشاعر مراد في الظاهر لا في الواقع وقد يقال ان من تصرفات الشعراء أنهم يظهرون طلب أمر ويكون مرادهم خلافه قصدا الى حصول نقيض ما طلبوا الذي هو مرادهم بناء على ذلك الأمر التخييلي وهو اتيان الزمان بخلاف المطلوب فلا معنى لذلك الاعتراض بالفساد قال أبو الحسن الباخرزي

ولكم تمنيت الفراق مغالطا * واحتلت في استثمار غرس ودادي

وطمعت منها بالوصال لانها * تبني الأمور على خلاف مرادي

ومع كل عسر يسرا والى هذا أشار عبد القاهر في دلائل الاعجاز والقوم ههنا كلام فاسد أوردناه في الشرح (قيل) فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر (ومن كثرة التكرار

على وجه الظرافة * والوجه الثاني أن المراد بالطلب ارتكاب فعل الطالب باظهار عدم الضجر الحاصل بالصبر وتوطين النفس على المكروه المؤدي الى افاضة الدموع ليحصل عن ذلك دوام السرور بدوام التلاق فان الصبر مفتاح الفرج (قيل) فصاحة الكلام هي خلوصه مما تقدم (و) خلوصه أيضا (من كثرة التكرار) والمراد بالكثرة ههنا مافوق الواحدة فذكر الشيء أيضا ثانيا تكرار وذكره ثالثا كثرة سواء كان المذكور ضميرا أو غيره

بعده عنهم لتجمد عند وصوله لهم وأنشد

تقول سليمى لو أقمت بأرضنا * ولم تدر أني للمقام أطوف

﴿تنبيه﴾ يجوز في قوله وتسكب النصب عطفا على بعد من باب * للبس عباءة وتقر عيني * أحب ويؤيده أمور أحدها تصريح جماعة كالخطيبي في مغني اللبيب بأنه أراد طلب سكب الدموع الثاني أنه المطابق للنصف الاول الثالث أنه لا يحسن ان يقول ستسكب عيناي الدموع والفرض أنهما ساكبة كما أن الدار بعيدة وانما تجدد طلبه لهما * بقي هنا فائدة وهو أن هذا البيت على كثرة المستحسنين له قد يقال فاسد المعنى لانه اذا كان الدهر يناكده فكيف يخلص من ذلك بأن يطلب بعد الدار ليقرب والطلب هنا هو النفسي فان كان مستمرا على طلب القرب لم يقرب ابدا ولا يمكن حينئذ جعل طلب البعد وسيلة له وجوابه انه الآن يقول سأطلبها لتقربوا وهو حال طلب البعد لا يطلبه للقرب فقوله لتقربوا علة لقوله سأطلب لا لأطلب او يجعل متعلقا ببعد والمعنى ما سبق ثم نقول من أين لنا انه لم يرد حقيقة الجمود ص (قيل ومن كثرة التكرار

وقد يجاب بان الاطلاع على مراد الشاعر يتوقف على انكشاف حاله فان كان الشاعر متعلقا بالارتحال بقرينة حال او مقال فالمعنى على ما قاله البعض ويكون قصده الاعتذار لأحبته في التشمر للسفر وان كان الشاعر من الحكماء المتكلمين بالحكم والحقائق فالانسب حمله على المعنى الذي ذكره في دلائل الاعجاز وان كان من الظرفاء المستظرفين للنوادر والغرائب فالمعنى على ما قال البعض وحينئذ فالقول بأن مراد الشاعر هو ما ذكره ذلك البعض على الاجمال بدون اطلاع على حاله لا يخفى تعسفه افاده القريمي * الامر الثاني أن طلبه للبعد والفراق إما في حال الفراق وتتابع أو في حال الوصال فالاول تحصيل الحاصل والثاني طلب قطع الوصال لتحصيل الوصال ولا يخفى أنه شنيع جدا وقد يجاب باختيار الأول وهو أنه طلب في حالة البعد دوام البعد لأجل حصول دوام القرب او يختار الثاني وهو أنه اختار البعد حالة القرب لكونه قربا محققا زواله فيطلب البعد لأجل ان يحصل قرب غيره دائم وفي ذلك تعسف (قوله فصاحة الكلام الخ) أشار الشارح بذلك الى ان قول المصنف ومن كثرة الخ عطف على مقدر في كلام هذا القائل والمجموع مقول القول (قوله مما ذكر) أي من الامور الثلاثة السابقة في كلام المصنف (قوله التكرار) بالفتح لانه ليس من بناء تفعال بالكسر الا تلقاء وتبيان (قوله ومن كثرة التكرار) أي للفظ الواحد اسما كان أو فعلا أو حرفا كان الاسم ظاهرا أو ضميرا وانما شرط هذا القائل الكثرة لان التكرار بلا كثرة لا يخل بالفصاحة والا لقبح التوكيد اللفظي

وتتابع الاضافات كما فى قول أبى الطيب * سبوح لها منها عليها شواهد *

(قوله وتتابع الاضافات) أى ومن تتابع الاضافات فهو عطف على كثرة لا على التكرار وحينئذ فيكون صاحب هذا القيل مشترطا فى فصاحة الكلام خلوصه من تتابع الاضافات وان لم تكثر ومما يرشح ذلك قول الشارح فيما يأتى وتتابع الاضافات مثل قوله ولم يقل وكثرة تتابع الاضافات مثل قوله (قوله الاضافات) المراد بالجمع ما فوق الواحد نحو * يا على بن حمزة بن عمارة (قوله كقوله) أى قول أبى الطيب أحمد المتنبى من قصيدة يمدح بها سيف الدولة بن حمدان وأولها :

عواذل ذات الخال فىّ حواسد * وان ضجيع الخود منى لماجد
يرد يدا عن ثوبها وهو قادر * و يعصى الهوى فى طيفها وهو راقد
متى يشتفى من لاعج الشوق فى الحشا * محب لها فى قربه متباعد
ألح علىّ السقم حتى ألفته * ومل طبيبى جانبى والعوائد
أهم بشىء والليالى كأنها * تطاردنى عن كونه وأطارد
وحيد من الخلان فى كل بلدة * اذا عظم المطلوب قل المساعد
وتسعدنى الخ

(قوله وتسعدنى) من الاسعاد وهو الاعانة والتخليص قيل ان المعنى هنا على المضى أى أسعدتنى لانه أراد الاخبار عما صدر منها فى بعض الحروب لكنه عدل الى المضارع استحضارا للصورة الغريبة أى صورة الاسعاد ولكن الاقرب أن يراد الاستمرار التجددى بقرينة المقام (قوله فى غمرة) أى من غمرة والغمرة ما يغمرك من الماء والمراد هنا الشدة فهو (١١٣) من ذكر الملزوم وارادة اللازم (قوله أى فرس)

وتتابع الاضافات كقوله) وتسعدنى فى غمرة بعد غمرة (سبوح) أى فرس حسن الجرى لا تتعبرا كبها كأنها تجرى فى الماء (لها) صفة سبوح (منها) حال من شواهد (عليها) متعلق بشواهد (شواهد)

(و) خلوصه أيضا من (تتابع الاضافات) وسواء كانت متداخلة أولا فكثرة التكرار (كقوله)
وتسعدنى فى غمرة بعد غمرة * (سبوح لها منها عليها شواهد)
أى وتسعدنى بالفوز بالغنائم والنجاة فى شدة بعد شدة فرس سبوح أى حسنة العدو لا تتعبرا كبها

وتتابع الاضافات) ش أى من الناس من شرط فى فصاحة الكلام أن يكون خاليا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات وأنشد على الأول قول أبى الطيب
وتسعدنى فى غمرة بعد غمرة * (سبوح لها منها عليها شواهد)

أشار الشارح الى أن سبوحا صفة لمحذوف وانما لم يقل سبوحة مع أن الموصوف مؤنث ولذا أنث الفعل له لان سبوح فعول بمعنى فاعل وهو يستوى فى الوصف به المذكر والمؤنث (قوله حسن الجرى) فيه أن الفرس مؤنث سماعا اذ ليس فيها علامة تأنيث ظاهرة ولكن سمع عود الضمير عليها مؤنثا والنعت هنا حقيقى يجب أن يتبع منعوته

فى أربعة من عشرة من جملتها التأنيث فكان الواجب أن يقول حسنة الجرى وأجيب بانه ذكر الوصف لتأويل الفرس بالمركوب أولتأويلها بالخيل وهو اسم جنس افرادى يقع على المذكر والمؤنث وعلى القليل والكثير سميت بذلك لاختيالها فى مشيها ولا يرد أن اسم الجنس يفرق بينه و بين واحده بالتاء لانا نقول هذا فى اسم الجنس الجمعى وما ذكرناه من أن الخيل اسم جنس افرادى هو الحق خلافا لمن قال انه اسم جمع واعترض بأنه يقع على ثلاثة فأكثر والمقصود هنا فرس واحد وحينئذ فلا يناسب تأويل الفرس بالخيل ونوقش فى قوله حسن الجرى بأن المناسب لقوله وتسعدنى الخ أن يقول شديد الجرى لان شدته هو الذى يترتب عليه الانقاذ من العدو وأجيب بأن المراد حسن الجرى لقوة جريها وسهولته لا لسهولته فقط (قوله كأنها تجرى الخ) فيه اشارة الى أن استعمال سبوح فى الفرس مجاز لان السبوح فى الأصل كثير السبح أى العوم فى الماء واستعمله الشاعر فى كثير الجرى على سبيل الاستعارة المصرحة التبعية حيث شبه الجرى الكثير بالسبح أى العوم فى الماء واستعير اسم المشبه به للمشبه واشتق من السبح سبوح بمعنى جارية جريا شديدا (قوله صفة سبوح) أى مع فاعله لا أن لها هو الصفة وحده (قوله حال من شواهد) أى لانه كان فى الأصل نعتا لها ونعت النكرة اذا قدم عليها أعرب حالا (قوله متعلق بشواهد) أى الذى هو بمعنى الدلائل كما أشار له الشارح بالعناية فانها تشير الى أن المراد بالشواهد العلامات الدالة وأن فى الكلام حذف مضاف وهو النجابة و بجعل الشواهد بمعنى العلامات الدالة يندفع ما يقال ان الشهادة للعداة بعلى لم ترد الا للمضرة والقصد هنا النفعة وهو الشهادة بنجابة الفرس أو يقال ان الشهادة على حالها وعلى بمعنى اللام أو أن هذه الشهادة لما كان يترتب عليها الدخول فى الحروب والوقوع فى المهلكات عبر بعلى اذ ليس على الفرس أضر من الشاهد الذى يشهد لها بالنجابة

وفى قول ابن بابك * حمامة جرعا حومة الجندل اسجعى *

(قوله فاعل الظرف) أى لاعتماده على الموصوف وهو سبوح وانما لم يجعل الظرف خبرا مقدما وشواهد مبتدأ مؤخرا مع جواز ذلك لاحتياجه لنكتة لتقدم الخبر وليس هنا نكتة لتقدمه (قوله من نفسها) من هذه ابتدائية (قوله قيل الخ) قائله الشيخ الزوزنى وحاصله أن التكرار ذكر الشىء مرتين فهو عبارة عن مجموع الذكرين ولا يتحقق تعدده الا بالتربيع ولا يتكثر التكرار الا بالتسديس وحينئذ فلا يصح التمثيل بهذا البيت لكثرة التكرار اذ لم يحصل فيه تعدد للتكرار فضلا عن الكثرة اذ الضمائر فيه ثلاثة فقط (قوله بذكره ثالثا) أى بل الكثرة لا تحصل الا بستة لان أصل التكرار يحصل باثنين وتعدده بأربعة والكثرة باثنين آخرين (قوله وفيه نظر) حاصله أنا لا نسلم أن التكرار اسم لمجموع الذكرين (١١٤) بل هو الذكر الثانى المسبوق بآخر والمراد بالكثرة ما زاد على الواحد وحينئذ فالكثرة تحصل بالذكر ثلاثا كما فى البيت أو يقال ان الاضافة فى كثرة التكرار من قبيل اضافة المسبب الى السبب أى كثرة الذكر الحاصلة من التكرار ولا شك فى حصول كثرة الذكر بتثليثه كذا فى الفنرى (قوله ما يقابل الوحدة) أى والمراد بالتكرار الذكر الثانى المسبوق بآخر فالتكرار اسم للذكر الأخير والكثرة تحصل بما زاد عليه وحينئذ فيحصل التكرار وكثرته بتثليث الذكر فقوله ما يقابل الوحدة أى التى أوجبت التكرار وهو الذكر الثانى ولا شك أن الثالث مقابل للثانى فآل الأمر الى أن الكثرة هى تعدد التكرار المقابل لوحدة التكرار لا أن الكثرة هى المقابلة للتعدد فصح التمثيل بالبيت (قوله مثل قوله) أى قول عبد الصمد بن منصور بن الحسن بن بابك (قوله حمامة جرعا) حمامة منادى منصوب لاضافته لما بعده والمعنى يا حمامة الارض المستوية ذات الرمل التى لا تنبت شيئا التى هى معظم الارض التى فيها الحجارة اسجعى (قوله أرض ذات حجارة الخ) كذا فى الأساس والذى فى الصحاح أن الجندل بسكون النون الحجارة وأما الارض ذات الحجارة فيقال لها جندل بفتح الجيم والنون وكسر الدال فعلى هذا يكون تفسير الشارح ليس تفسيرا لغويا بل تفسير امراديا وفى الكلام تجوز من اطلاق اسم الحال وارادة المحل أو يقال انه ثبت عند الشارح قراءته بكسر الدال وتسكون النون حينئذ مسكنة للضرورة والداعى لما ذكر من أحد الامرين اضافة الجرعاء الى الحومة والحومة للجندل لان الاضافة الاولى بيانية والثانية على معنى فى أى يا حمامة الارض المستوية ذات الرمل التى لا تنبت شيئا التى هى معظم الارض التى فيها الحجارة لا معظم الحجارة كما لا يخفى قال

فاعل الظرف أعنى لها يعنى أن لها من نفسها علامات دالة على نجابتها قيل التكرار ذكر الشىء مرة بعد أخرى ولا يخفى أنه لا يحصل كثرته بذكره ثالثا وفيه نظر لان المراد بالكثرة ههنا ما يقابل الوحدة ولا يخفى حصولها بذكره ثالثا (و) تتابع الاضافات مثل (قوله * حمامة جرعا حومة الجندل اسجعى) فأنت بمرأى من سعاد ومسمع * ففيه اضافة حمامة الى جرعا وجرعا الى حومة وحومة الى الجندل والجرعاء تأنيث الأجرع قصرها للضرورة وهى أرض ذات رمل لا تنبت شيئا والحومة معظم الشىء والجندل أرض ذات حجارة

فكأنها تسبح على الماء ويوصف بسبوح المذكر والمؤنث ثم وصف الفرس بدلائل نجابتها بقوله لها منها عليها شواهد أى لتلك الفرس شواهد عليها أى تشهد على نجابتها حال كون تلك الشواهد كائنة منها لان علامة نجابة الفرس توجد فى خلقتها غالبا فشواهد فاعل بلها أو مبتدأ ولها خبره وعليها متعلق بشواهد ومنها حال من شواهد (و) تتابع الاضافات (كقوله

حمامة جرعا حومة الجندل اسجعى) * فأنت بمرأى من سعاد ومسمع

فحمامة مضافة الى جرعا وهو تأنيث الأجرع وهو المكان ذو الحجارة السود أو مكان الرمل الذى لا ينبت شيئا وجرعا مضاف الى حومة وهى معظم الشىء وحومة مضاف الى الجندل بسكون النون وهو الحجر والمراد به هنا مكان الحجارة فهو بمعنى الجندل بفتح النون وكسر الدال وقوله فأنت بمرأى من سعاد ومسمع أى أنت حيث تراك سعاد وتسمع كلامك كذا نقل عن الصحاح فلا يصح كما قيل أن يكون المعنى فأنت بحيث ترين سعاد وتسمعين كلامها لهذا الدليل النقلى وكذا لا يصح من جهة التصرف العقلى أيضا وهو أن الأمر بالسجع الذى هو هنا هدير الحمام وشبهه لما نزلت الحمامة فيه بالنداء والأمر به منزلة العاقل للأمور بالتغنى كان الغرض منه اسماع الغير لا اسماع المأمور للغير كذا قيل وفيه أن هذا انما يتجه فى مقام يكون الغرض فيه ترويح السامع وتنزيهه لما يسمع من السجع مثلا وأما ان كان المقام مقام اظهار أن المأمور فى موضع النشاط والطرب برؤية المحبوب وسماع كلامه كان المناسب اسجعى اهتزازا وطربا(١)

وفى التمثيل بهذا البيت نظر سيأتى وعلى الثانى قول ابن بابك

(حمامة جرعا حومة الجندل اسجعى) * فأنت بمرأى من سعاد ومسمع

---

(١) اهتزازا وطربا. كذا فى بعض النسخ وفى بعضها اهتزى طربا وكل صحيح فتأمل. كتبه مصححه

وفيه نظر لان ذلك ان أفضى باللفظ الى الثقل على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بما تقدم والافلا يخل بالفصاحة

(قوله والسجع هدير الحمام ونحوه) اعلم أن السجع تصويت الحمام والناقة على ما في الاساس فهو حقيقة فيهما يقال سجعت الحمامة اذا طرّبت في صوتها وسجعت الناقة إذا مدت حنينها على جهة واحدة وأما الهدير فهو حقيقة في صوت الحمام مجاز في صوت الناقة والحمام ما كان ذا طوق من الفواخت والقماري ونحوهما اذا علمت هذا فقول الشارح ونحوه ان كان مرفوعا عطفا على الهدير أى السجع هدير الحمام ونحو هديره وهو حنين الناقة فالامر ظاهر وان كان مجرورا عطفا على الحمام أى السجع هدير الحمام وهدير نحوه من الناقة ففيه نظر لما علمت أن اطلاق الهدير على صوت الناقة مجاز الا أن يقال ان الهدير من باب عموم المجاز وهو استعمال الخاص في العام فيراد بالهدير الذى هو تصويت الحمام خاصة مطلق تصويت الشامل لتصويت الحمام والناقة أو من استعمال الكلمة في حقيقتها ومجازها أو يقال يراد بالحمام نوع مخصوص منه وهو ما يطرب بصوته أو ما يألف البيوت ويقيد بها ويراد بنحوه غير ذلك النوع من الحمام (قوله أى بحيث تراك) أى في مكان تراك فيه سعاد وتسمعك منه فحيث ظرف مكان والباء بمعنى في (قوله كذا في الصحاح) أى في كلام الصحاح يفيد أن المجرور بمن بعد مرأى ومسمع هو فاعل الرؤية والسماع (قوله فساد ماقيل) أى ماقاله الشارح الزوزني (قوله يشهد به العقل والنقل) أما النقل فما ذكره عن الصحاح فانه يفيد أن فاعل الرؤية المجرور بمن وكلام الزوزني يقتضي أن المجرور بمن هو المفعول وأما العقل فلان الحمامة إذا كانت تسمع صوت المحبوبة فلا يحسن في نظر العقل طلب تصويتها لانه يفوت سماعها بل الائق طلب الاصغاء فكان الواجب على الشاعر أن يقول اسمعي أو اسكني أو انصتي فقبلت الشهادتان فان قلت شهادة العقل لاتقبل الالو كان الغرض بسجعها سماع تصويتها و يمكن أن يكون الغرض بسجعها اظهار نشاطها وطربها برؤية المحبوبة وسماع كلامها كما يحصل للبلابل عند رؤية الازهار وسماع الاوتار فهي شهادة مجروحة وقد وجد في البيت مايدل على ان الغرض من التصويت ماذكر وهو ضم الرؤية الى السماع وجعلهما من أسباب الامر بالتصويت أيضا ولاشك ان الرؤية لسعاد لاتصلح سببا لسجع الحمامة وانما تصلح سببا لظهور النشاط فالعقل شاهد عليه لاله والمعنى اسجعي أيتها الحمامة فان الدواعي للنشاط والطرب موجودة وهي مشاهدة تلك المحبوبة التي تفوق الازهار في النضارة وسماع صوتها الذى يعلو على صوت الاوتار وأجيب بأن معنى شهادة العقل بفساده أنه يحكم بفساد توجيه مخالف للنقل وعنه مندوحة على أن ضم الرؤية الى السماع يصلح لأن يكون سببا في الامر بسجع الحمامة لاجل سماع صوتها لأن السماع مع الرؤية ألذ وأتم من السماع بدون الرؤية فقول المعترض وقد وجد في البيت الخ ممنوع تأمل (قوله وفيه نظر الخ) حاصله أن ذلك القائل يدعى أن كثرة التكرار وتتابع الاضافات مخل بالفصاحة مطلقا فلابد من الخلوص منها وحاصل الرد عليه انا لا نسلم ذلك الاطلاق بل الحق التفصيل وهو ان حصل للفظ ثقل بسبب ماذكر من الامرين كانا مخلين بالفصاحة لكن الاحتراز عنهما حصل بالاحتراز عن التنافر لما تقدم ان تنافر الكلمات عبارة عن كونها ثقيلة على اللسان عند اجتماعها وان كانت فصيحة وان لم يحصل للفظ ثقل بسببهما فلا يخلان بالفصاحة وذلك لان اخلالهما انما هو من جهة ما يحصل بهما من الثقل فاذا انتفى ذلك انتفى الاخلال لانه يلزم من نفي السبب المساوى نفي المسبب وحيث كانا لايخلان فلا يصح الاحتراز عنهما

والسجع هدير الحمام ونحوه وقوله فانت بمرأى أى بحيث تراك سعادة وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى منى ومسمع أى بحيث أراه وأسمع قوله كذا في الصحاح فظهر فساد ماقيل ان معناه أنت بموضع ترين منه سعاد وتسمعين كلامها وفساد ذلك مما يشهد به العقل والنقل (وفيه نظر) لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والافلا يخل بالفصاحة

من شهود سعاد وسماع كلامها (وفيه) أى وفيما قاله هذا القائل من أن الخلوص من تتابع الاضافات وكثرة التكرار يحتاج الى زيادة في الحد (نظر) لان كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان أوجبا ثقلا لسانيا

قال في الايضاح (وفيه نظر) لان ذلك ان أفضى باللفظ الى الثقل في اللسان فقد حصل الاحتراز عنه والافلا يخل بالفصاحة وقال عبد القاهر لاشك في ثقل ذلك في الاكثر اعاهو وقد يحسن اذا سلم من الاستكراه قال ومما حسن فيه قول ابن المعتز

فظلت تدير الراح أيدى جآذر ✲ عتاق دنانير الوجوه ملاح

كيف وقد وقع فى التنزيل

فقد وقع الاحتراز منهما بالخلوص من التنافر وان لم يوجباه فلا يحترز منهما بدليل وجودهما فى القرآن العزيز من غير اخلالهما بالفصاحة اجماعا لعدم الثقل فتتابع الاضافات فى قوله تعالى

قلت وأين الاضافات هنا فضلا عن تتابعها وانما هنا إضافتان * وقد اعترض على المصنف فى قوله ان أدى الى الثقل على اللسان فقد احترز عنه بأنه انما تقدم ما يحترز به عن تنافر الكلمات وهذا ليس كذلك قلت والحق التفصيل فالتنافر الحاصل من التكرار تقدم الاحتراز عنه لان الكلمات المتماثلة متنافرة ألا ترى أن التنافر فى قبر حرب البيت انما هو تكرار المتماثلات والتنافر الحاصل من الاضافات لم يتقدم ما يحترز به عنه وادعى بعضهم التعقيد فى تكرار هذه الضمائر وفيه نظر لأن رجوعها الى شىء واحد واضح فان فرض ذلك حيث تختلف الضمائر اختلافا لا يظهر معه المعنى كان عدم الفصاحة للتعقيد لا للتكرار ثم قال فى الايضاح وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم وهذا الحديث رواه ابن حبان فى صحيحه فى النوع الرابع من القسم الثالث وليس كما ذكره المصنف بل فيه ذكر الكريم اربع مرات ونصه الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم قلت هذا لا تعلق له بالاضافات فان قصد ان يستشهد به لعدم كراهية التكرار ففيه نظر لان كل اسم لمعنى غير الآخر بخلاف الضمائر فى بيت المتنبى فانها ترجع لشىء واحد ثم نقل عن الصاحب بن عباد انه كره الاضافات المتداخلة وانها لا تستعمل الا فى الهجاء كقوله

يا على ابن حمزة بن عماره * أنت والله ثلجة فى خياره

قلت وقد جعل المصنف نحو هذا البيت من انواع البديع كما ستراه وسماه بالاطراد ولعل الجمع بين كلاميه أنه نوعان ثم نقل المصنف ان عبد القاهر قال لا شك فى ثقله فى الاكثر إلا اذا لطف قلت فيما قالوه نظر وأين تتابع الاضافات هنا وأحسن ما يستدل به على فصاحة تتابع الاضافات قوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده زكريا وقد ينازع فيه فيقال ان الاضافات ههنا ترجع الى اضافتين أو اضافة فان ذكر الرحمة رحمة ورحمة الله صفته ويؤيد ذلك قول النحاة انه يراد الحال من المضاف له اذا كان المضاف جزأه أو كجزئه لانه يصير وجود الاضافة كعدمها ثم المضاف اليه ضمير ومثله يضاف تتابع الاضافات قوله تعالى فقدموا بين يدى نجواكم صدقة وقوله تعالى قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى وقوله تعالى أو يأتى بعض آيات ربك يوم يأتى بعض آيات ربك وقوله تعالى مثل دأب قوم نوح وكذلك قوله تعالى كدأب آل فرعون ان جعلنا الكاف اسما وقوله تعالى فبأى آلاء ربكما تكذبان والحديث قاب قوس أحدكم وموضع سوط أحدكم فى الجنة خير من الدنيا وما فيها واذا اعتبرنا الاضافة المعنوية كان فى يوم يأتى خمس اضافات لان تقديره يوم اتيان بعض آيات ربك وقوله صلى الله عليه وسلم فيما يحكى عن ربه أنا عند ظن عبدى بى وقد يستشهد لتتابع التكرار بقوله تعالى ربنا وآتنا ما وعدتنا وقوله تعالى واعف عنا واغفر لنا وارحمنا ويمكن الجواب بأن ذلك فى جملة والآيتان فى جمل لكن يرد حينئذ نحو قوله تعالى ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها وقوله تعالى قل إن كان آباؤكم الآية وقوله تعالى التائبون العابدون الى آخر ﴿تنبيه﴾ قوله تتابع الاضافات لم يتبين مقصوده فيه وذكره لبيت ابن المعتز دليل انه يكتفى فى ذلك باضافتين وفيه نظر لان فى القرآن والسنة ما لا يكاد يحصى من ذلك واذا أردت تحرير العبارة قلت قد يكره تتابع الاضافات بشروط أن تكون ثلاثا فاكثر وان لا يكون واحد منها جزءا أو كالجزء وأن لا يكون المضاف اليه الاخير ضميرا وان لا يكون فيها إضافة فى علم

وقد قال النبى ﷺ الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق ابن ابراهيم قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب إياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر أنها تستعمل فى الهجاء كقوله القائل

يا على بن حمزة ابن عماره
أنت والله ثلجة فى خياره

(قوله كيف الخ) هذا استفهام تعجبى أى كيف يصح القول بأنهما يخلان بالفصاحة مطلقا وقد وقع أى كل منهما فى التنزيل

كقول

ثم قال الشيخ ولاشك فى ثقل ذلك فى الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه مليح ولطف وعما حسن فيه قول ابن المعتز أيضا

وظلت تدير الراح أيدى جآذر
عتاق دنانير الوجوه ملاح

وعما جاء فيه حسنا جميلا قول الخالدى يصف غلاما له

و يعرف الشعر مثل معرفتى
وهو على أن يزيد مجتهد
وصيرفى القريض، وزان
دينار المعانى الدقاق منتقد

* وأما فصاحة المتكلم فهى ملكة

مثل دأب قوم نوح وذكر رحمة ربك عبده ونفس وماسواها فألهمها فجورها وتقواها (و) الفصاحة (فى المتكلم ملكة)

مثل دأب قوم نوح وكثرة التكرار فى قوله تعالى والشمس وضحاها الى آخر السورة وفى الحديث فى وصف يوسف على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف ابن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم وهذا الحديث الشريف اشتمل على كثرة التكرار وعلى تتابع الاضافات لان الاضافات تشمل كما تقدم المتداخلة بأن يكون الأول مضافا للثانى والثانى للثالث كمثال المصنف وغير المتداخلة كالحديث (و) الفصاحة الكائنة (فى المتكلم) هى (ملكة

كقول أبى سفيان لقد أمر أمر ابن أبى كبشة فليس فى مثل ذلك استكراه واذا اعتبرت هذه الشروط حصل الجواب عن الآيات السابقة ﴿ تنبيه ﴾ اذا تأملت ماذكره المصنف علمت أن كل هذه الأمور غير مخلة بالفصاحة فى الكلام بل فى الكلمات المتعددة التى لا اسناد بينها و به تبين أن مراده بالكلام مازاد عن الكلمة ﴿ تنبيه ﴾ ذكر غير المصنف أمورا تعتبر فى فصاحة الكلام * منها عدم تتابع الأفعال وليس من ذلك قوله تعالى فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم لتوسط الواو وتعلق كل بمعمول مع زيادات فى الابتداء والانتهاء * ومنها تتابع الصفات المترادفة * ومنها كثرة الألفاظ المصغرة وكثرة التجنيس أو الطباق كما ذكره الخفاجى والتنوخى وان كان القليل من كل من هذه الأمور حسنا * بقى على المصنف أسئلة الأول ان قوله الخلوص من كثرة التكرار وتتابع الاضافات موضوعه الخلوص منهما معا ومقصوده من كل منهما كما سبق الثانى أن التكرار أقل مايصدق عليه الاسم منه ذكر الشىء مرتين فكثرة التكرار لا تصدق بذكره ثالثا فلا كثرة تكرار فى نحو لهامنها عليها وقد يمنع ذلك فان الزائد عن الأقل وهو ثلاثة يصدق عليه اسم الكثرة الثالث أن المصنف ذكر فى باب القصر أن التكرار من عيوب الكلام وكلام السكاكى أيضا يشعر به وذكر المصنف فى الايضاح هنا انه ليس بعيب وكذلك فى باب الاطناب بل جعله حسنا فانه أحد أنواع الاطناب وجعله فى باب الايجاز عيبا والجمع بين الجميع أن منه الحسن ومنه القبيح ونقل حازم عن جماعة أن التكرار يحسن فى مواضع الشوق والمدح والهجاء ويرد بأن هذه المواضع وغيرها سواء فى اختلاف ذلك باختلاف المقام والحال وذكر من المستحسن قول أبى تمام

كريم متى أمدحه أمدحه والورى * معى واذا مالمته لمته وحدى

قال فانه لاسبيل الى التعبير عن هذا المعنى إلا بالتكرار وقال وكذلك كل مالا يمكن التعبير عنه إلا بالتكرار فهو حسن قال فهذا بيت تكررت فيه حروف الحلق وتكررت فيه ألفاظ وهو يحسن قلت ومنه يعلم أن ما لعله يتخيل فيه من الثقل انما هو للتكرار لا لاجتماع الحاء والهاء كما سبق ألا ترى الى قوله تكررت فيه حروف الحلق ولم يقل تعددت قال وعما لا يمكن التعبير عنه إلا بالتكرار فحسن وان خالف فيه بعضهم قول المتنبى

وحمدان حمدون وحمدون حارث * وحارث لقمان ولقمان راشد

فلعل ممدوحه كان له قصد فى ذكره الأسماء على هذا الترتيب اهـ وقال الخفاجى أيضا فى سر الصناعة انه حسن لانه لا يتم ذكر أجداد الممدوح الابه و بالغ ابن رشيق فى ذمه وقد وقع فى هذا البيت فائدة سأذكرها فى باب الاطراد من البديع وشرط الخفاجى أيضا فى قبح التكرار عدم فصل كلمة بينهما كقولك لهب عناية فلو قلت له عناية به لم يقبح ونقل عن قدامة انه أنكر قبح تكرار الرابطات يعنى الضمائر مثل * سبوح لها منها عليها شواهد * ص (وفى المتكلم) ش أى الفصاحة فى المتكلم (ملكة

(قوله مثل دأب) خبر لمحذوف أى وذلك مثل الخ أو بدل من الضمير المستتر فى وقع العائد على كل من كثرة التكرار وتتابع الاضافات بدل بعض من كل أو فاعل بوقع أى وقع هذا اللفظ وحينئذ فالفتحة للحكاية وهذا ومابعده مثال لتتابع الاضافات وأما قوله ونفس وماسواها فهو مثال لكثرة التكرار وكان الاولى أن يمثل بالسورة بتمامها كما مثل ابن يعقوب لما فيه من زيادة الرد الا أن يقال انه اقتصر على هذه الآية لما فيها من التلميح بأن هذا القائل ألهم الفجور أى خلاف الصواب وقد اشتمل على كثرة التكرار وتتابع الاضافات قوله عليه الصلاة والسلام فى وصف يوسف الصديق الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف ابن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم فهذا الحديث اشتمل على كثرة التكرار وعلى تتابع الاضافات لان الاضافات تشمل المتداخلة بأن يكون الأول مضافا للثانى والثانى مضافا للثالث كمثال المصنف وغير المتداخلة كما فى الحديث وكثرة التكرار تحصل بذكر الشىء ثالثا سواء

كان المذكور ضميرا كمثال المصنف أو غير ضمير كما في الحديث (قوله وهي كيفية الخ) اعلم أن المتكلمين حصروا الموجودات الحادثة في الجوهر والعرض وقسم الحكماء العرض الى أقسام تسعة وهي الكم والكيف والاضافة والمتى والاين والوضع والملك والفعل والانفعال وسموا هذه التسعة مع الجوهر المقولات العشرة أي المحمولات العشرة فمقولات جمع مقول بمعنى محمول فكل شيء حمل على شيء لابد أن يكون واحدا من هذه العشرة لانهم جعلوا هذه المقولات الأجناس العالية للموجودات الممكنة ثم قسموها الى قسمين نسبية وغير نسبية فغير النسبية الجوهر والكم والكيف وماعدا هذه الثلاثة فهو نسبية يتوقف تعقلها أي تصورها على تعقل الغير وتصوره فالجوهر ماقام بنفسه أو تقول ماشغل قدرا من الفراغ والكم عرض يقبل القسمة لذاته وهو امامتصل كالمقادير من الخط والسطح والجسم التعليمية العارضة للطبيعة وكالزمان وإما منفصل كالكم القائم بالمعدود والزمان والكيف عرفه الشارح بقوله عرض الخ والاضافة هي النسبة العارضة للشيء بالقياس الى نسبة أخرى كالأبوة والبنوة ومالكية زيد لكذا ومملوكية كذا لزيد ولما كان التوقف عليه في الاضافة النسبة دون بقية الاعراض النسبية خصت باسم الاضافة وان كانت كلها اضافات والمتى هو حصول الشيء في الزمان أي كونه حاصلا فيه والأين حصوله في المكان أي كونه حاصلا فيه ككون الصوم حاصلا في شهر رمضان وكون زيد في الدار والوضع هيئة تعرض للشيء باعتبار نسبة أجزائه بعضها لبعض كالاتكاء والاضطجاع أو باعتبار نسبتها الى أمر آخر كالقيام والانتكاس فانه يتوقف على كون رجليه الى أعلى ورأسه الى أسفل في الانتكاس وبالعكس في القيام والملك هيئة تعرض للجسم باعتبار مايحيط به وينتقل بانتقاله كالتقمص والتعمم أي كون الانسان لابسا للقميص أو العمامة والفعل كون الشيء مؤثرا في غيره مادام مؤثرا ككون المسخن يسخن غيره مادام يسخن وكون القاطع يقطع غيره مادام قاطعا وكون الضارب يضرب مادام ضاربا والانفعال هو تأثر الشيء عن غيره مادام يتأثر مثل كون الماء مسخنا مادام متسخنا وكون زيد مضروبا مادام الضرب نازلا عليه وكون الثوب مقطوعا مادام ينقطع فالاضافات والنسب عندهم أمور وجودية وأما مذهب المتكلمين فيقولون انها أمور اعتبارية لاوجود لها فلذلك يقولون الموجودات الحادثة اما جواهر أو أعراض والعرض هو الكيف فقط وأما الكم والأمور (١١٨) الاضافية فليست عندهم من العرض لان العرض موجود في الخارج وهذه ليست كذلك وقد جمع بعضهم أسماء المقولات

> وهي كيفية راسخة في النفس والكيفية عرض

بقوله :

عد المقولات في عشر سأنظمها ✲ في بيت شعر علا في رتبة نقلا لايتوقف
الجوهر الكم كيف والمضاف متى ✲ أين ووضع له أن ينفعل فعلا

وقد أشار بعضهم الى أمثلتها فقال

زيد الطويل الأزرق ابن مالك ✲ في بيته بالأمس كان متكي ✲ بيده غصن لواه فالتوى ✲ فهذه عشر مقولات سوا

ثم اعلم أن الصفة الحاصلة للنفس في أول حصولها تسمى حالا لان المتصف بها يقدر على ازالتها في الزمن الحال أو لانها من التحول والانتقال لقدرته على التحول والانتقال عنها فان ثبتت في محلها وتقررت بحيث لا يمكن للمتصف بها ازالتها سميت ملكة اما لملك صاحبها لها يصرفها في المدارك كيف شاء أو لانها هي تملكت من قامت به لكونها تمكنت منه وتسمى أيضا كيفية لانها تقع في جواب كيف وذلك كالكتابة فانها في ابتدائها تسمى حالا فاذا تقررت ورسخت صارت ملكة (قوله وهي كيفية) أي صفة وجودية وأشار الشارح بذلك حيث لم يقل صفة الى أن الملكة من مقولة الكيف وانها من أحد أقسام الكيف الأربعة وهي الكيفيات المحسوسة وهي مايتعلق بها الادراك وهي اما راسخة كحلاوة العسل وحرارة النار وصفرة الذهب أو غير راسخة كحمرة الخجل وكيفيات الكميات كالزوجية والفردية والاستقامة والانحناء والكيفيات النفسانية أي المختصة بذوات الأنفس وهي الحيوانات دون الجماد والنبات كالحياة والادراكات والجهالات والعلوم واللذات والآلام والكيفيات الاستعدادية أي المقتضية استعدادا وتهيؤا لقبول أثر ما اما بسهولة كاللين واما بصعوبة كالصلابة هذا وكان الأنسب للشارح في هذا المقام الالتفات لمعنى العرف للملكة والكيفية لانه أقرب للافهام فالكيفية عرفا صفة وجودية والملكة عرفا صفة وجودية راسخة في النفس لان ماذكره من التعريف لاتعلق له بعلم البلاغة وانما هو من دقائق الحكماء ولعل الشارح ارتكب ذلك تشحيذا للذهن (قوله راسخة) أي فان لم ترسخ كالفرح واللذة والألم كانت حالا واعترض بأن الرسوخ معناه الدوام والبقاء والكيف عرض وهو لايبقى زمانين وأجيب بأن القول بأنه لايبقى زمانين قول ضعيف والحق بقاؤه أو يقال المراد رسوخها برسوخ أمثالها أي تواليها فردا بعد فرد (قوله في النفس) أي لا في الجسم كالبياض والا فلا تسمى ملكة والحاصل ان الكيفية اذا استقرت وثبتت في النفس قيل لها ملكة وان اختصت بالجسم عبر عنها بالكيفية وبالعرض (قوله والكيفية عرض الخ) أتى بالاسم الظاهر مع ان المحل للضمير اشارة الى أن التعريف لمطلق كيفية سواء كانت راسخة أولا ولو أتى بالضمير لتوهم عوده على

الكيفية الموصوفة بالرسوخ التى هى الملكة (قوله عرض) هو عند المتكلمين مالايقوم بنفسه بل يكون تابعا لغيره فى التحيز أى الحصول فى الحيز والمكان ومعنى تبعيته لغيره فى التحيز هو أن يكون وجوده فى نفسه هو وجوده فى الموضوع بحيث تكون الاشارة لاحدهما اشارة الى الآخر وعند الفلاسفة مالايقوم بذاته بل بغيره بأن يكون مختصا بالغير اختصاص الناعت بالمنعوت ومعنى اختصاص الناعت الخ أن يكون بحيث يصير الاول نعتا والثانى منعوتا * واعلم أن هذا التعريف الذى ذكره الشارح مشتمل على جنس وعلى أربعة فصول فقوله عرض شامل لانواع العرض التسعة المذكورة سابقا عند الحكماء والفصل الاول وهو قوله لايتوقف تعقله على تعقل الغير مخرج للاعراض النسبية التى يتوقف تعقلها على تعقل الغير وهى سبعة كما مر الاضافة والمتى والاين والوضع والملك والفعل والانفعال واخراجها بهذا القيد انما يظهر على مذهب الحكماء من أنها وجودية وانها من جزئيات العرض وأما على ماقاله المتكلمون من أنها أمور اعتبارية لا وجود لها فى الخارج وانها ليست من جزئيات العرض بل مباينة له فلا يظهر اخراجها بهذا القيد لانها لم تدخل فى الجنس الذى هو العرض حتى تخرج بالفصل لكن هذا التعريف للحكماء القائلين ان النسب أعراض وأورده الشارح تشحيذا للاذهان والفصل الثانى وهو قوله ولا يقتضى القسمة مخرج للعرض الذى يقبل القسمة لذاته وهو الكم كالعدد وهو الكم القائم بالمعدود وكالمقدار من الخط والسطح والجسم فان الاول يقتضى القسمة طولا والثانى يقتضى القسمة طولا وعرضا والثالث يقتضى القسمة طولا وعرضا وعمقا والحاصل أن الخط مقدار ينقسم فى جهة الطول والسطح مقدار ينقسم طولا وعرضا والجسم مقدار ينقسم طولا وعرضا وعمقا ويسمى الجسم التعليمى والثلاثة أعراض من قبيل الكم وأما الجسم الطبيعى فهو الجوهر المعروض للامتدادات الثلاثة الطول والعرض والعمق التى جملتها الجسم التعليمى فالطبيعى جوهر والتعليمى عرض عارض له وكون الخط والجسم والسطح أعراضا هو مذهب الحكماء وأما عند أهل السنة فهى من الجواهر فالنقطة عندهم جوهر فرد والخط جوهر ينقسم طولا والسطح جوهر ينقسم طولا وعرضا والجسم جوهر ينقسم طولا وعرضا وعمقا والفصل الثالث وهو قوله واللاقسمة أى عدم القسمة مخرج للنقطة والوحدة والنقطة هى نهاية الخط أى انتهاؤه والوحدة كون الشيء لاينقسم وكل منهما عرض يقتضى عدم القسمة لكن اخراج النقطة والوحدة بهذا القيد مبنى على أنهما أمران وجوديان وانهما ليسا من المقولات العشرة كما هو مذهب الحكماء فانهم (١١٩) يقولون ان النقطة والوحدة أمران وجوديان وليسا

لايتوقف تعقله على تعقل الغير

جنسين للشيء وحصرهم الموجودات فى العشرة مرادهم الموجودات من الاجناس وأما عند المتكلمين فالنقطة أمر اعتبارى لاوجود له والوحدة أمر عدمى وحينئذ فلا يظهر اخراجهما بهذا القيد لعدم دخولهما تحت الجنس والفصل الرابع وهو قوله اقتضاء أوليا قيد لعدم الاقتضاء مطلقا وهو بمعنى قول غيره من المتقدمين لذاته أى لايقتضى قسمة ولاعدمها لذاته وأما بالنظر لمتعلقه فقد يقتضى القسمة وقد يقتضى عدمها ولذا كان هذا القيد مدخلا للعلم المتعلق بالمعلومات فانه عرض لايتوقف تعقله على الغير ولايقتضى القسمة ولاعدم القسمة اقتضاء أوليا أى بالنظر لذاته وأما بالنظر للمعلوم فتارة يقتضى القسمة وتارة يقتضى عدمها فالعلم المتعلق بشيء واحد بسيط يقتضى عدم القسمة لكن لالذاته بل باعتبار المتعلق والعلم المتعلق بشيئين يستلزم القسمة لكن لالذاته بل باعتبار المتعلق والحاصل أن العلم لايصدق عليه التعريف بدون ذلك القيد لانه ان تعلق بمعلوم واحد فانه لعروض الوحدة له يقتضى عدم القسمة وان تعلق بمتعدد اقتضى القسمة لعروض التعدد له وقد قال فى التعريف ان الكيف لايقتضى القسمة ولاعدمها فلما زيد ذلك القيد فى التعريف دخل فيه العلم لانه فى حد ذاته لايستلزم القسمة ولاعدمها وانما الانقسام وعدمه بالنظر للمعلوم فان كان المعلوم متعددا أو مركبا كان العلم مقتضيا للقسمة اقتضاء ثانويا أى عرضيا وان كان المعلوم واحدا بسيطا كان العلم مقتضيا لعدم القسمة اقتضاء عرضيا فالقيد الرابع للادخال لاللاخراج وادخال العلم بالمعلومات بهذا القيد بناء على أن العلم من قبيل الكيفيات وانه عبارة عن الصورة الحاصلة فى النفس وأما ان قلنا انه انتقال أى انتقاش الصورة فى النفس أو أنه فعل أى نقش صورة الشيء فى النفس وارتسامها فيها فلا وجه لادخاله فى التعريف (قوله لايتوقف تعقله على تعقل الغير) اعترض بأنه غير جامع لعدم شموله للكيفية المركبة كطعم الرمان فانه مركب من الحلاوة والحموضة ولاشك ان المركب يتوقف تعقله على تعقل اجزائه وحاصل الجواب ان المراد بالغير ما كان منفكا عن الشيء وأجزاء الشيء غير منفكة عنه واعترض أيضا بأنه غير جامع لعدم شموله للكيفية النظرية فان تعقلها يتوقف على الغير وهو النظر أعنى القول الشارح والحجة وذلك كمعنى الانسان وحدوث العالم وأجيب بأن المراد بالتوقف المنفى التوقف الذى لايمكن الانفكاك عنه كالابوة والبنوة وأما الكيفيات النظرية فتعقلها قد يحصل بدون نظر كالالهام او كشف واعترض بأن العرض هو ماقام بغيره فهو متوقف فى تعقله على الغير وقد أخذ فى تعريف الكيف فيكون الكيف متوقفا على الغير اذ المتوقف على المتوقف على شيء متوقف على ذلك الشيء وحينئذ فلا يصح قولهم لايتوقف تصوره الخ وأجيب بأن المتوقف على تصور الغير مفهوم العرض والمأخوذ فى تعريف الكيف هو ماصدق العرض لان قولنا الكيف عرض أى فرد

يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح فالملكة قسم من مقولة الكيف التي هي هيئة قارة لاتقتضي قسمة ولا نسبة وهو مختص بذوات الانفس رأساق موضوعه * وقيل ملكة ولم يقل صفة ليشعر بأن الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لا يكون المعبر عن

من أفراد العرض ولا يلزم من توقف المفهوم توقف ماصدق عليه وانما يلزم ذلك لو كان ذاتيا لماصدق ومن الجائز أن يكون ذلك المفهوم عارضا لماصدق وخارجا عن ذاته فلا يلزم من توقفه توقفه (قوله ولا يقتضي القسمة) المراد بالاقتضاء هنا الاستلزام أي لا يستلزم القسمة ولا يستلزم عدمها بل تارة يكون منقسما كحمرة الخجل وتارة يكون غير منقسم كالعلم بالبسيط وليس المراد بالاقتضاء القبول والالزم خلو الشيء عن النقيضين مع أنهما لا يجتمعان ولا يرتفعان (قوله في محله) حال من الضمير في يقتضي ويكون هذا لبيان الواقع لان العرض لايقبل القسمة ولاعدمها الاوهو في محله اذلاوجود له الافي محله والمراد بمحله الذات التي قام بها العرض وماقيل انه متعلق بالقسمة من قوله يقتضي القسمة واللاقسمة على سبيل التنازع أومن باب الحذف من أحدهما لدلالة الآخر أي أنه لايقتضي القسمة ولاعدمها لمحله أي لمتعلقه فمردود لانه يلزم عليه أن يكون قوله اقتضاء أوليا أي ذاتيا لافائدة فيه لدخول العلم في التعريف بما قبله وتكون النقطة والوحدة غير خارجين من التعريف (١٢٠) (قوله ليدخل فيه مثل العلم بالمعلومات) أي المتعلق بجنس المعلومات فيشمل المعلوم الواحد والاكثر فالعلم المتعلق بمعلوم واحد يقتضي عدم القسمة باعتبار متعلقه والمتعلق بأكثر يقتضي القسمة باعتبار المذكور (قوله المقتضية للقسمة) أي ان كان المعلوم مركبا أو متعددا وقوله واللاقسمة أي اذا كان المعلوم واحدا بسيطا وكان الاولى للشارح أن يقول المقتضي أي العلم لانه المحدث عنه أي فهو لا يستلزم بالنظر لذاته قسمة ولاعدمها وأما بالنظر للمعلوم فتارة يستلزم القسمة في ذلك المعلوم وتارة لايستلزمها (قوله فقوله ملكة) أي دون أن يقول صفة وهذا تفريع على قوله أولا في تعريف الملكة أوهي كيفية راسخة في النفس (قوله مالم يكن ذلك) أي ماذكر من الملكة وقوله بمعنى الصفة (قوله اشعار) أي مشعر أو ذو اشعار أي بخلاف التعبير بصفة فانه لايشعر بذلك ان قلت ان في التعريف لفظا آخر صريحا يخرج المتكلم عن كونه فصيحا وهو كون اللام في المقصود للاستغراق قلت لانسلم أنه صريح في ذلك لان اللام في حد ذاتها تحتمل الجنس بل هو الاصل وانما حملت هنا على الاستغراق لقرينة المقام وقد تخفى هذه القرينة فيكون لفظ الملكة أقوى اشعارا (قوله عن المقصود) أي عن جنس مقصوده لاكله اذلا تحقق التعبير عن الكل بدون الرسوخ (قوله يقتدر بها) عبر بيقتدر دون يقدر اشارة الى أنه لابد من القدرة التامة لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى ويحتمل أنه اشارة الى أنه يكفي وجود ملكة القدرة ولو كانت القدرة بتكلف فتأمل وقوله يقتدر بها بمعنى اقتدارا قريبا تخرج العلم والحياة فانه يقتدر بهما على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح لكن الاقتدار ليس بالمباشرة بل بواسطة سليقة عربية أوتعلم أو ممارسة (قوله على التعبير عن المقصود) أخرج الملكة التي يقتدر بها على استحضار المعاني كالعلم بفن وأل في المقصود للاستغراق أي كل ماوقع عليه قصد المتكلم وارادته فان قلت أي حاجة لحمل اللام على الاستغراق مع أن لفظ الملكة يغني عنه لاستلزام تلك الملكة الاقتدار على التعبير عن جميع مقاصده بلفظ فصيح قلت الاستلزام ممنوع لجواز أن يحصل لشخص ملكة بالنظر الى نوع من المعاني كالمدح أو الذم أو غيرهما ولو سلم ففي الحمل على الاستغراق اشعار صريح بان الاقتدار على التعبير عن بعض المقاصد بلفظ فصيح غير كاف في كون المتكلم فصيحا

ولايقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء أوليا تخرج بالقيد الاول الاعراض النسبية مثل الاضافة والفعل والانفعال ونحو ذلك و بقولنا ولايقتضي القسمة الكميات و بقولنا واللاقسمة النقطة والوحدة وقولنا أوليا ليدخل فيه مثل العلم بالمعلومات المقتضية للقسمة واللاقسمة فقوله ملكة اشعار بأنه لوعبر عن المقصود بلفظ فصيح لايسمى فصيحا في الاصطلاح مالم يكن ذلك راسخا فيه وقوله (يقتدر بها على التعبير عن المقصود) دون أن يقول يعبر

يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح) فالملكة جنس في الحد فلا يفهمها الا بفهمها وهي عرض لايتوقف تعقله على تعقل غيره ولايقتضي القسمة ولاعدمها في محله اقتضاء أوليا فخرج بقولنا لا يتوقف تعقله على تعقل غيره الاعراض النسبية كالأبوة والبنوة والفعل وهو كون الشيء مؤثرا في غيره مادام مؤثرا والانفعال وهو كون الشيء متأثرا لغيره مادام متأثرا او نحو ذلك كالاين وهو حصول الشيء في المكان والمتى وهو حصول الشيء في الزمان وغير ذلك وخرج بقولنا ولايقتضي القسمة مايقتضي القسمة لذاته كالكميات مثل العدد والمقدار من الطول والعرض والعمق وخرج بقولنا ولاعدم القسمة مايقتضي عدمها كالنقطة التي هي مبدأ الخط وهو مقدار لايقبل القسمة الا في جهة واحدة ومبدؤه وهو النقطة لاتقبل القسمة لذاتها والوحدة كون الشيء لايقبل القسمة بوجه فمفهوم كون الشيء لايقبل القسمة الذي هو الوحدة هو مالايقبلها لذاته أيضا وقولنا في محله تصوير أي لايقبل

يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح) وانما قال ملكة ليشير الى أنها صفة راسخة فيه فلهذا لم يقل صفة فان الملكة كيفية نفسانية راسخة وقال يقتدر بها ولم يقل يعبر لانه لايشترط النطق بالفعل

مقصوده بلفظ فصيح فصيحا الا اذا كانت الصفة التى اقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح راسخة فيه وقيل يقتدر بها ولم يقل يعبر بها ليشمل حالتى النطق وعدمه وقيل بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب

اشعار بأنه يسمى فصيحا اذا وجد فيه تلك الملكة سواء وجد التعبير أو لم يوجد وقوله (بلفظ فصيح) ليعم المفرد والمركب أما المركب فظاهر وأما المفرد فكما تقول عند التعداد دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك

العرض القسمة ولا عدمها فى محله لكن هذا يخالف قولهم ان المقدار يقبلها من غير اعتبار محله فهذا القيد لا فائدة له على هذا لان القابل فى المحل قابل لذاته والا فلا ويحتمل أن يراد بالمحل الذات وعلى هذا يحترز به عن الذى يقتضيها لكن باعتبار متعلقه وعلى هذا يكون مغنيا عن قولنا اقتضاء أوليا الا انه انما زيد اقتضاء أوليا ليدخل فى الكيفية نحو العلم بالمعلومات والارادة للمرادات فان العلم باعتبار نفسه لا يقتضى قسمة ولا عدمها وباعتبار متعلقاته المتعددة يقتضى القسمة وباعتبار اتحاد متعلقه يقتضى عدمها فاقتضاؤه للقسمة أو عدمها لا أولا أى بالذات بل ثانيا أى بالعرض ومما ينبغى التنبه له هنا أن ما وصف به العرض من اقتضاء القسمة وعدمها ودخول النسب والاضافات فيه وانقسام العلم باعتبار العرض اصطلاح فيلسوفى والا فالمعلوم فى العرض اختصاصه بالموجود والنسب والاضافات اعتبارات والعلوم فى العرض مطلقا أنه لا يقبل القسمة ومنه العلم ثم ان انقسامه على مذهبهم أيضا انما هو بناء على صحة تعلقه بمتعدد وأما ان قلنا ان كل علم يتعلق بغير منقسم لم يتصور ما ذكر وكان ينبغى تفسير الكيفية بما يفهم عرفا وهو أنها صفة وجودية فان اختصت بذوات النفوس الناطقية فهى نفسانية ثم ان رسخت برسوخ أمثالها أى بتواليها فهى ملكة فان هذا أقرب وارتكبت تفسيرها السابق لما فيه من تشحيذ القرائح بدقته وهذا كلام عرض فى البين فلنرجع لتتميم حد المصنف لفصاحة المتكلم فقوله يقتدر بها على التعبير خرج به ملكة يقتدر بها على استحضار المعانى كالعلم بفن من الفنون وقال يقتدر

وقوله (بلفظ فصيح) يشمل المفرد والمركب وقد اعترض على المصنف بأنه يلزم أن لا يكون المتكلم هو الفصيح وبأنه يلزم أن لا يسمى فصيحا حقيقة لا حال النطق وجوابهما أن الملكة من فعل المتكلم وهو كالفاعل لها نطق أم سكت فان قلت يلزم عدم اطلاق الفصيح على من تكلم بكلام فصيح ولا ملكة عنده قلت والامر كذلك فان قلت كل محل قام به معنى وجب أن يشتق له منه اسم قلت المعنى هو الملكة ولم يقم واعترض بأن ذكر فصاحتى الكلام والكلمة يغنى عن ذكر فصاحة المتكلم اغناء حد العلم عن حد العالم وليس كذلك فانا لم نحد الفصيح بل حددنا فصاحته وفصاحته غير فصاحة كلامه وكلمته نعم قد يورد على المصنف أمور أحدها أنه ذكر لفظ الفصيح فى حد فصاحة المتكلم والحد لا يذكر فيه شىء مشتق من المحدود ولعل جوابه أن فصيحا المذكور فى حد فصاحة المتكلم مشتق من فصاحة الكلام التى عرفت لا من فصاحة المتكلم التى هو بحدها والثانى أنه يحد فصاحة المتكلم والملكة لا تتوقف على التكلم بل هو يقصد حدها سواء أنطق أم لا كما سبق والثالث أنه يلزم أن من له ملكة على التكلم بالكلمة المفردة الفصيحة ولا ملكة له على الكلام الفصيح لا يسمى فصيحا وهذا ان فرض وجوده قد يلتزمه فان قلت التعبير عن المقصود لا يكون الا بالمركب لفظا أو تقديرا فلا يمكن بكلمة قلت بل يمكن اذا كان المقصود التصور كقولك فى حد الانسان ناطق ﴿تنبيه﴾ اعلم أن أكثر الناس

(قوله اشعار الخ) بيان ذلك أن يقال لو قال يعبر دون يقتدر لزم أن لا يسمى من

له ملكة التعبير عن مقاصده فصيحا حال السكوت لفقد التعبير فى تلك الحالة اذ لا دلالة لقوله يعبر بها الا على أنه يوجد من صاحبها التعبير ومعنى التعريف حين ذكر يقتدر ملكة توجد من صاحبها القدرة على التعبير وهو صادق على الملكة التى يعبر بها صاحبها عن مقاصده فى حال سكوته فلو قال يعبر دون يقتدر لكان ظاهره مشعرا بأنه لابد فى أن يسمى الشخص فصيحا من التعبير بالفعل عن كل مقصود قصده وهذا التوجيه ظاهر ووجه بعضهم الاشعار بأن المضارع حقيقة فى الحال فتقييد الملكة به ربما يشعر بأن الفصاحة الملكة فى حال التعبير دون السكوت بخلاف الاقتدار (قوله سواء وجد التعبير) أى عن المقصود أى جميعه أو لم يوجد ذلك التعبير عن جميع المقصود بأن لم يوجد التعبير عنه بالكلية أو وجد التعبير عن بعضه (قوله ليعم المفرد الخ) أى وقوله بلفظ دون كلام ليعم الخ وهذا جواب عما يقال لم لم

يقل بكلام فصيح وحاصل الجواب أنه انما لم يقل بكلام بل قال بلفظ لئلا يتوهم أنه يجب فى فصاحة المتكلم القدرة على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا أردت أن تلقى على الحاسب أجناسا مختلفة ليرفع حسابها أى ليذكر عددها فتقول دار الخ فعبر بلفظ ليعم المفرد والمركب (قوله فظاهر) أى لكثرة أفراده بخلاف المفرد فانه ليس له الا صورة واحدة فلذا مثل لها بقوله فكما تقول الخ

* وأما بلاغة الكلام فهي مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته

(قوله مطابقته لمقتضى الحال) أى فى الجملة أى مطابقته لاى مقتضى من المقتضيات التى يقتضيها الحال لا المطابقة التامة وهى مطابقته لسائر المقتضيات اذلا يشترط ذلك فاذا اقتضى الحال شيئين كالتأكيد والتعريف مثلا فروعى أحدهما دون الآخر كان الكلام بليغامن هذا الوجه وان لم يكن بليغامطلقا وحينئذ فتتحقق البلاغة بمراعاة أحدهما فقط لكن مراعاتهما أزيد بلاغة لانها أزيد مطابقة لمقتضى الحال كذا فى الفنرى وفى عبد الحكيم أى مطابقته لجميع مايقتضيه الحال بقدر الطاقة كما صرح به فى التلويح وفيه أنه يخرج عن التعريف بلاغة كلام البارى تعالى لان قدرته لاتقف عند حد فهى صالحة لأزيد مما وجد فى كلامه من المقتضيات الأن يراد بقدر طاقة المتكلم أو المخاطب اهـ كلامه ان قلت ان هذا التعريف غير مانع لصدقه على الكلام المشتمل على التأكيد الذى يقتضيه الحال مثلا ولاقصد لقائله مع أنه ليس ببليغ لتصريحهم بوجوب القصد الى الخصوصية فى الكلام البليغ قلت الاضافة فى قوله مطابقة الكلام للكمال أى المطابقة الكاملة وهى المقصودة فقوله لمقتضى الحال أى لمناسب الحال لاموجبه الذى يمتنع تخلفه عنه وانما أطلق عليه مقتضى لان المستحسن كالمقتضى فى نظر البلغاء والمراد بمناسب الحال الخصوصيات التى يبحث عنها فى علم المعانى كما يدل عليه كلام الشارح دون كيفيات دلالة اللفظ التى يتكفل (١٢٢) بها علم البيان اذ قد تتحقق البلاغة فى الكلام بدون رعاية كيفيات الدلالة بأن يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال مؤديا للمعنى بدلالات وضعية أى مطابقية غير مختلفة بالوضوح والخفاء نعم اذا أدى المعنى بدلالات عقلية مختلفة فى الوضوح والخفاء لابد فى بلاغة الكلام من رعاية كيفية الدلالة أيضا كما ستعرفه فما قيل ليس مقتضى الحال مخصوصا بما يبحث عنه فى علم المعانى بل أعم من الخصوصيات التى يطلع عليها فى علم المعانى وكيفيات دلالة اللفظ التى يتكفل بها علم البيان فانه لابد فى البلاغة من رعايتها ليس بشىء كيف وانهم لا يطلقون مقتضى الحال على كيفيات ش دلالة اللفظ كذا فى عبد الحكيم (قوله مع فصاحته) حال من الضمير المجرور فى مطابقته الذى هو فاعل المصدر وانما اشترط المصنف هذا الشرط الاخير مع أنه لم يذكره غيره كصاحب المفتاح لان البلاغة عنده لا تتحقق الا بتحقق الامرين وظاهره أن الفصاحة لابد منها مطلقا سواء كانت معنوية وهى الخلوص عن التعقيد المعنوى أو لفظية وهى خلوص اللفظ من التنافر والغرابة وضعف التأليف ومخالفة القياس وهو كذلك على التحقيق (قوله والحال هو الامر الخ) هذا شروع فى بيان معنى المضاف اليه ثم بعد ذلك بين معنى المضاف وهو المقتضى * واعلم أن المركب الاضافى يحتاج فيه الى معرفة الاضافة لانها بمنزلة الجزء الصورى والى معرفة المضاف والمضاف اليه لانهما بمنزلة الجزء المادى لكن جرت عادتهم بأنهم لايتعرضون لتعريف الاضافة للعلم بأن معنى اضافة المشتق وما فى معناه اختصاص المضاف بالمضاف اليه مثلا مقتضى الحال معناه مايختص بالحال باعتبار كونه مقتضى لها و يقدمون تعريف المضاف اليه لان معرفة المضاف من حيث انه كذلك تتوقف على معرفة المضاف اليه فان قلت معرفة المضاف اليه من حيث انه كذلك تتوقف على معرفة المضاف فلم لم تعتبر هذه الحيثية قلت لان الاضافة لتقييد المضاف لا المضاف اليه (قوله هو الامر الداعى للمتكلم الخ) أى سواء كان ذلك الامر داعيا له فى نفس الامر أو غير داع له فى نفس الامر فالاول كما لو كان المخاطب منكرا لقيام زيد حقيقة فان الانكار أمر داع فى نفس الامر الى اعتبار المتكلم فى الكلام الذى يؤدى به أصل المراد خصوصية والثانى كما لو نزل المخاطب غير المنكر منزلة المنكر فان ذلك الانكار التنزيلى

(والبلاغة فى الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته) أى فصاحة الكلام والحال هو الامر الداعى للمتكلم

ولم يقل يعبر اشارة الى أن من فيه الاقتدار على التعبير فهو فصيح ولو لم يعبر أصلا والمراد بالقدرة القريبة لئلا يقال العلم والحياة يقتدر بهما على التعبير لان الاقتدار بهما ليس بالمباشرة بل بتوسط سليقة عربية أو تعلم وممارسة وقوله بلفظ فصيح أنما لم يقل بكلام فصيح لئلا يتوهم اختصاص المقصود المعبر عنه بالمعنى الاسنادى فالتعبير عن المقصود الاسنادى هو الاخبار عن قيام زيد بقولنا زيد قائم وهو ظاهر والتعبير عن المقصود الذى ليس باسنادى كأن يتعلق الغرض بمعرفة الناطق أو السامع عدد أشياء مختلفة وأسمائها فيقال بساط ثوب فرس سيف الى آخرها فالغرض من ذكرها معرفة عددها وأسمائها ولا يحتاج الى تمحل تقدير مبتدأ أو خبر لها ليلزم كون المقصود تركيبا اسناديا دائما وان كان هو مقتضى الصناعة النحوية لان الغرض حاصل بمجرد استقصاء أسمائها مفردة وهو أن يعرف عددها السامع أو الناطق وأسماءها فاذا استقصيت مصحوبة بعدها فقد عرف عددها وأسماؤها ثم عرف البلاغة وقد تقدم أنها تختص بالكلام والمتكلم فقال (والبلاغة فى الكلام) هى (مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته) بمعنى أن الحال الذى هو أمر يقتضى أن يؤتى بالكلام على صفة مخصوصة

ذكر الفصاحة حيث كانت حدا واحدا وذكر واحدودا كثيرة ترجع الى ماذكره المصنف فى فصاحة المتكلم لم أر التطويل بذكرها ص (والبلاغة فى الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته الخ)

أمر داع الى اعتبار المتكلم الخصوصية فى الكلام الذى يؤدى به أصل المعنى المراد الا أنه داع بالنسبة للمتكلم الذى حصل منه التنزيل لأنه داع بالنسبة لما فى نفس الأمر إذ لا انكار فى نفس الأمر فظهر لك أن الحال هو الأمر الداعى للمتكلم مطلقا وهذا بخلاف ظاهر الحال فانه الأمر الداعى فى نفس الأمر لاعتبار المتكلم الخصوصية فهو أخص من الحال (قوله الى أن يعتبر) أى يلاحظ و يقصد وأشار الشارح بهذا الى أنه لابد فى بلاغة الكلام من كون النكات والخصوصيات مقصودة للمتكلم ولا يكفى فى البلاغة حصولها من غير قصد فان وجدت من غير قصد لم تكن مقتضى حال ولا يقال للكلام حينئذ انه مطابق لمقتضى الحال (قوله مع الكلام) ان قلت ان الخصوصية فى الكلام ومشتمل عليها فالاولى أن يقول فى الكلام لان مع تقتضى أن الخصوصية خارجة عن الكلام ومصاحبة فقط قلت انما عبر بمع لانه قيد الكلام بالمفيد لأصل المعنى ولاشك أن الخصوصية خارجة عن الكلام بهذا المعنى منضمة معه وانما قيد الكلام بهذا القيد المحوج الى ايثار مع على فى اشارة الى أن مقتضى الحال يجب أن يكون زائدا على أصل المعنى المراد ان قلت ان الحال قد يقتضى ايراد الكلام مقتصرا فيه على أصل المعنى كما اذا كان المخاطب بليدا أوخالى الذهن فأين الزيادة على أصل المعنى قلت الاقتصار على أصل المعنى والتجريد هنا خصوصية زائدة على أصل المعنى لان أصل المعنى يؤدى مع التجريد والاقتصار و يؤدى مع عدمه فالتجريد حينئذ خصوصية زائدة تفهم السامع بلادة المخاطب أوعدم انكاره والحاصل أن الخصوصية لا يجب أن تكون من قبيل اللفظ كعدم التأكيد وكالاطلاق ولهذا أورد الشارح كلمة مع دون فى للوهمة للجزئية (قوله خصوصية) مفعول (١٢٣) يعتبر ان قرئ بالبناء للفاعل ونائب فاعله ان قرئ بالبناء للمفعول وما أنا كيد العموم والخصوصية بضم الخاء لان المراد بها النكتة والمزية المختصة بالمقام والخصوص بالضم مصدر خص كالعموم مصدر عم فألحقت به ياء النسب والمصدر اذا ألحق به ياء النسب صار وصفا وأما الخصوص بالفتح فهو صفة كضروب والصفة اذا ألحقتها ياء النسب صارت مصدرا كالضاربية والضروبية فمآل الأمر الى أن الخصوصية بالضم صفة و بالفتح مصدر والمناسب هنا الصفة (قوله وهو مقتضى الحال) ليس هذا جزءا من تعريف الحال حتى يلزم الدور من حيث أخذ المعرف جزءا فى التعريف بل هو تفسير للمضاف بعد تفسير المضاف اليه ثم ان الضمير راجع للخصوصية وتذكيره باعتبار الخبر لان الضمير اذا وقع بين مذكر ومؤنث جاز تذكيره وتأنيثه والأولى مراعاة الخبر و يؤيده قوله بعد والتأكيد مقتضى الحال اذ لو كان عائدا على الاعتبار لقال واعتبار التأكيد مقتضى الحال أوراجع للاعتبار المأخوذ من يعتبر وعلى هذا فحمل الاعتبار مقتضى الحال مبالغة على حد زيد عدل وذلك لان مقتضى الحال هو الخصوصية المعتبرة لا نفس اعتبارها لكن لما كان اعتبارها أمرا لابد منه فى البلاغة بولغ فيه حتى انه جعل مقتضى الحال (قوله مثلا) مفعول مطلق ان أريد به التمثيل وعامله محذوف أى أمثل لك مثلا أى تمثيلا ومفعول به ان أريد المثال أى أمثل لك مثلا أى مثالا (قوله كون المخاطب الخ) الأولى انكار المخاطب للحكم (قوله يقتضى تأكيد الحكم) انما أظهر فى محل الاضمار ولم يقل يقتضى تأكيده خوفا من عود الضمير على الحال وقوله والتأكيد مقتضى الحال لم يقل وهو مقتضى الحال مع أن المحل للضمير لتقدم التأكيد خوفا من عود الضمير على الحكم (قوله والتأكيد) المناسب التفريع بالفاء أى فالتأكيد الذى يقتضيه الانكار مقتضى الحال لانه فرد من أفراد الخصوصية المذكورة فى قوله خصوصية ما (قوله وقولك له) أى للمخاطب المنكر (قوله مؤكدا بان) حال من قولك (قوله مطابق لمقتضى الحال) بمعنى أنه مشتمل عليه اذ لاشك أن قولك ان زيدا فى الدار يشتمل على التأكيد وليس المراد بكونه مطابقا لمقتضى الحال أنه من جزئياته اذ لا يصدق عليه أى لا يحمل عليه ضرورة أن مقتضى الحال هو التأكيد وهو لا يحمل على قولك ان زيدا فى الدار فلا يقال ان زيدا فى الدار تأكيد فقد علمت أن المراد بالمطابقة على ما ذكره هنا الاشتمال

الى أن يعتبر مع الكلام الذى يؤدى به أصل المراد خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكر الحكم حال يقتضى تأكيد الحكم والتأكيد مقتضى الحال وقولك له ان زيدا فى الدار مؤكدا بان كلام مطابق لمقتضى الحال

تناسبه كالانكار مثلا اذا اقتضى أن يورد الكلام مع صاحب ذلك الانكار مؤكدا فالكلام الموصوف بالتأكيد مقتضاه وهو كلى يصدق على قول القائل إن زيدا قائم أو زيد والله انه قائم أو ما أشبه ذلك فاذا قيل فى حال الانكار ان زيدا قائم فهذا كلام جزئى مطابق لذلك الكلام الكلى لكونه من مفرداته وكما صح أن يقال الكلى يطابق الجزئى يصح عكسه وهو أن الجزئى يطابق الكلى لان المطابقة نسبة لا تعقل الا بين شيئين فمطابقة هذا الجزئى لذلك الكلى الذى هو مقتضى الحال فان كلا من جزئياته

ش هو غنى عن الشرح وللمتقدمين فى البلاغة رسوم واهية قيل لمحة دالة وقيل معرفة الوصل من الفصل نقلوه عن ابن جنى ونقله فى مواد البيان عن الفارسى وقيل الايجاز من غير عجز والاطناب من غير خطل وقيل اختيار الكلام وتصحيح الأقسام وقيل قليل يفهم وكثير لا يسأم وقيل الاشارة الى

لامصطلح المناطقة الذى هو الصدق بخلافها على التحقيق الآتى فان معناها الصدق كما سيصرح به (قوله وتحقيق ذلك) أى المطابقة ومقتضى الحال أى بيانه على الوجه الحق وفى هذا اشارة الى أن ماذكره أولا كلام ظاهرى وحاصل الفرق بين هذا وماتقدم أن مقتضى الحال على ماتقدم الخصوصية وأن معنى مطابقة الكلام لذلك المقتضى اشتماله على تلك الخصوصية وأما على هذا التحقيق فمقتضى الحال هو الكلام الكلى المشتمل على الخصوصية ومعنى مطابقة الكلام لذلك المقتضى كون الكلام الجزئى الصادر من المتكلم الذى يلقيه للمخاطب المشتمل على الخصوصية من أفراد ذلك الكلام الكلى الذى يقتضيه الحال فان ذلك المقتضى صادق عليه فمعنى المطابقة والمقتضى على هذا التحقيق مغاير لمعناهما على ماقبله وأما معنى الحال فلم يختلف فيه بل هو على كليهما الأمر الداعى للمتكلم الى أن يعتبر الخ (قوله أنه) أى المثال المذكور أعنى قولك ان زيدا فى الدار (قوله الذى يقتضيه الحال) أى لان الحال المذكور أعنى الانكار يقتضى كلاما مؤكدا باطلاق تأكيد لابتأكيد مخصوص كان ومن جزئيات ذلك ان زيدا فى الدار وإن زيدا فى الدار (قوله وهذا) أى المثال المذكور أعنى الكلام الجزئى وهو قولك ان زيدا فى الدار (قوله مطابق له) أى الكلام المؤكد بأى مؤكد كان وهو الذى يقتضيه الحال أعنى الانكار (قوله بمعنى أنه) أى الكلام الكلى المؤكد الذى هو مقتضى الحال وقوله صادق عليه أى على هذا الجزئى أى محمول عليه أى يصح حمله عليه لكونه جزئيا من جزئياته والحاصل أن (١٢٤) مطابقة هذا الجزئى لذلك الكلى بمعنى كونه جزئيا من جزئياته هى البلاغة فعلى هذا قول المصنف مطابقة الكلام الخ أى كون الكلام جزئيا من جزئيات مقتضى الحال بحيث يصح حمل مقتضى الحال عليه (قوله على عكس الخ) متعلق بمحذوف أى وقولنا هذا أى الجزئى مطابق له جار على عكس مايقال أى على عكس مايقوله أهل المعقول ان الكلى مطابق للجزئيات وذلك لانه هنا أسند المطابقة الى الجزئى وجعل المطابق بالفتح هو الكلى وأما أهل المعقول حيث قالوا الكلى مطابق للجزئى فقد أسندوا المطابقة للكلى وجعلوا المطابق بالفتح هو الجزئى ثم ان هذا العكس انما هو بالنظر للفظ وأما بالنظر للمعنى فلا عكس لاستواء التعبيرين فى أن المراد بالمطابقة صدق الكلى على الجزئى وحمله عليه بأن تقول ان زيدا فى الدار كلام مؤكد وزيد انسان وكأن الحامل للشارح على تلك المخالفة اللفظية ظاهر قول المصنف مطابقته لمقتضى الحال بجعل الكلام الجزئى مطابقا اسم فاعل ومقتضى الحال مطابقا اسم مفعول (قوله فى الشرح فى تعريف الخ) لايقال ان فيه تعلق حرفى جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد لان أحدهما متعلق بارجع والآخر متعلق بما ذكرنا أو أن أحدهما متعلق بذكرنا مطلقا والآخر متعلق به وهو مقيد وحينئذ فلم يتعلقا بعامل واحد لان الشىء الواحد يختلف بالاطلاق والتقييد أو يقال ان قوله فى تعريف الخ بدل من قوله فى الشرح بدل بعض من كل وحينئذ فهو متعلق بذكرنا آخر غير المذكور لان البدل على نية تكرار العامل و بعد هذا كله فالذى حققه الشارح فى كبيره أن مقتضى الحال هو الخصوصية وأن المراد بالمطابقة الاشتمال لامصطلح المناطقة الذى هو الصدق فالذى حققه هنا خلاف ماحققه هناك (قوله وهو مختلف) هذا تمهيد لضبط مقتضيات الأحوال وتحقيقها على وجه الاجمال الموجب للتشوق الى الوقوف عليها تفصيلا كما يأتى بعد وحاصل ماذكره أن مقتضيات الأحوال بالفتح مختلفة لان مقتضياتها بالكسر التى هى الأحوال المعبر عنها بالمقامات مختلفة فالحال والمقام متحدان ذاتا وانما يختلفان اعتبارا كما سيذكره الشارح وانما عبر فى العلة بالمقامات اشارة الى أنهما متحدان ذاتا و بهذا ظهر انتاج العلة للمعلول

وتحقيق ذلك أنه جزئى من جزئيات ذلك الكلام الذى يقتضيه الحال فان الانكار مثلا يقتضى كلاما مؤكدا وهذا مطابق له بمعنى أنه صادق عليه على عكس مايقال ان الكلى مطابق للجزئيات وان أردت تحقيق هذا الكلام فارجع الى ماذكرنا فى الشرح فى تعريف علم المعانى (وهو) أى مقتضى الحال (مختلف

مكيف خارجا بما تكيف به كليه ذهنا من التأكيد مثلا هى البلاغة وقد يطلق مقتضى الحال على كيفية الكلام التى هى نفس التأكيد مثلا المناسبة لذلك الحال والخطب فى ذلك سهل وهذا المعنى الذى به يندفع مايتوهم من أن قولهم ان خصوصية هذا الكلام مطابقة لمقتضى الحال مع قولهم ان التأكيد مثلا مقتضى الحال يلزم منه مطابقة الشىء لنفسه هو المقرر فى المطول فى تفسير علم المعانى ولايخفى أن اعتبار الكلية والجزئية بين المطابق والمطابق بفتح الباء ينتفى به هذا التوهم سواء اعتبر ذلك فى الخصوصية أو فى الكلام تأمله ثم مهد لبيان مقتضيات الأحوال وتحقيقها على وجه الاجمال الموجب للتشوف الى الوقوف عليها تفصيلا كما يأتى بعد قوله (وهو) أى مقتضى الحال المناسب لخصوصية فيه أو تلك الخصوصية بعينها (مختلف) باختلاف الاحوال المقتضية له

المعنى بالصحة تدل عليه وقيل الايجاز مع الافهام والتصرف من غير اضجار وقيل ادراك الطالب واقناع السامع

(قوله فان مقامات الكلام) أى الامور المقتضية لاعتبار خصوصية ما فى الكلام (قوله متفاوتة) أى مختلفة واذا اختلفت المقامات لزم اختلاف مقتضيات الاحوال لان اختلاف الاسباب فى الاقتضاء يوجب اختلاف المسببات فان قلت ان تعليل المصنف المذكور يقتضى أنه يلزم من اختلاف المقامات اختلاف المقتضى مع أنه قد يختلف المقامات و يتحد المقتضى وذلك كالتعظيم والتحقير فان كلا منهما مقام يغاير الآخر بالذات ومقتضاهما واحد وهو الحذف فان حذف المسند اليه يكون لايهام صونه عن لسانك تعظيما له أو إيهام صون لسانك عنه تحقيرا له كما يأتى قلت ليس المراد باختلاف المقامات اختلافها(١) لها من حيث ذاتها وتعددها وانما المراد اختلاف المقامات باختلاف الاقتضاء بأن يقتضى أحدهما خلاف مايقتضيه الآخر ولاشك أن اختلاف الاقتضاء يوجب اختلاف المقتضى والتعظيم والتحقير لم يختلفا بحسب الاقتضاء بل بحسب ذاتهما وحينئذ فلا يتوجه النقض (قوله لان الاعتبار) المراد به الشىء المعتبر وهو الخصوصية وهو علة للعلية أى وانما أوجب اختلاف المقامات اختلاف مقتضيات الاحوال لان الاعتبار الخ أى لان الامر المعتبر أى لان الخصوصية المعتبرة اللائقة بهذا المقام فى نفس الامر تغاير الخ فالتأكيد المعتبر اللائق بمقام الانكار يغاير عدم التأكيد المعتبر اللائق بمقام خلو الذهن فالتأكيد وعدمه وهما مقتضى الحال متغايران والمقام وهو الانكار وخلو الذهن متغايران أيضا وليس علة للعلة التى هى اختلاف المقامات لئلا يلزم الدور (قوله وهذا) أى مغايرة هذا الاعتبار اللائق بهذا المقام لذلك الاعتبار اللائق بمقام آخر (قوله عين تفاوت الخ) لو قال عين اختلاف الخ لكان أنسب بعبارة المصنف (قوله لان التغاير الخ) علة لقوله وهذا عين تفاوت مقتضيات الاحوال وفى هذه العلة اشارة الى دفع ما يرد على ظاهر المصنف من أن الدليل لم يطابق المدعى ولم تحصل المطابقة الا لو قال لان الاحوال متفاوتة وحاصل الجواب أنهما متحدان بالذات (١٢٥) لان كلا منهما عبارة عن الامر الداعى الى ايراد الكلام مكيفا بكيفية مخصوصة ويختلفان بالاعتبار والتوهم فباتحادهما ذاتا حصل التطابق بين الدليل والمدعى (قوله انما هو بحسب الاعتبار) أى التوهم أى بحسب اعتبار المعتبر وتوهمه وأما بحسب الذات فهما واحد فاذا كانت مقتضيات المقامات مختلفة كانت مقتضيات الاحوال كذلك لان مقتضيات الاحوال عين مقتضيات المقامات لكون المقامات والاحوال واحدا بالذات (قوله وهو) أى الاعتبار وقوله أنه أى الحال والشأن يتوهم الخ وحاصله أن الامر الداعى لايراد الكلام ملتبسا بخصوصية ما اذا توهم فيه كونه زمانا لذلك الكلام يسمى حالا واذا توهم فيه كونه محلا له يسمى مقاما وانما عبر الشارح بالتوهم لان المقام والحال أعنى الامر الداعى لورود الكلام ملتبسا بخصوصية ما كالانكار الذى هو سبب لورود الكلام مؤكدا ليس فى الحقيقة زمانا ولامكانا وانما ذلك أمر توهمى تخييل ووجه وهم كون ذلك الامر الداعى للخصوصية زمانا أومكانا أنه لابد لذلك الامر من زمان ومكان يقع فيهما وهو مطابق للزمان الذى يقع فيه وللمكان الذى يقع فيه أى أنه بقدرهما لايزيد عليهما ولاينقص عنهما فباعتبار مطابقته للزمان يتوهم أنه زمان فيسمى حالا وباعتبار مطابقته للمكان يتوهم أنه مكان فيسمى مقاما وانما اختير لفظ المقام دون غيره من أسماء الامكنة كالمجلس والمضجع ولفظ الحال دون غيره من أسماء الزمان كالمستقبل والماضى لان البلغاء كانوا يتكلمون بالكلام البليغ من خطب وأشعار وهم قائمون فأطلق المقام على الامر الداعى لانهم يلاحظونه فى محل قيامهم ولان هذا الكلام انما يؤدى فى حال الانكار مثلا لاقبله ولابعده أو أنهم خصوا الحال من بين الازمنة الثلاثة لانها أوسطها وخير الامور الوسط فناسب أن يعبر عن ذلك الامر الذى تتوقف عليه البلاغة به كذا قرر بعض الافاضل فى وجه اختيار هذين اللفظين وهو يفيد أن المراد بالحال الزمان وأن المقام اسم مكان وقال غيره الحال فى الاصل ما عليه الانسان من الصفات والمقام بمعنى الرتبة وليس الحال أحد الازمنة الثلاثة وليس المراد بالمقام اسم مكان وانما سمى الامر الداعى كالانكار بالحال لانه مما لايتغير و يتبدل كالحال الذى عليه الانسان من غضب أو رضا أو لانه صفة وحال من أحوال الانسان وسمى بالمقام لان مراتب الكلام تتفاوت بالاحوال كما أن مراتب

فان مقامات الكلام متفاوتة) لان الاعتبار اللائق بهذا المقام يغاير الاعتبار اللائق بذلك وهذا عين تفاوت مقتضيات الاحوال لان التغاير بين الحال والمقام انما هو بحسب الاعتبار وهو أنه يتوهم فى الحال كونه زمانا لورود الكلام فيه وفى المقام كونه محلا له

(فان مقامات الكلام) أى الاحوال المقتضية لخصوصيات فيه (متفاوتة) فى مقتضاها كما اختلفت فى حقائقها وذلك أن تباين الاسباب فى الاقتضاء يؤذن بتباين المسببات فان الاعتبار الذى هو الشىء

السامع(٢) وقيل تصحيح الاقسام واختيار الكلام وقيل وضوح الدلالة وانتهاز الفرصة وحسن الاشارة نقل أكثر ذلك فى موارد البيان وقال محمد بن الحنفية قول تضطر العقول الى فهمه بأيسر العبارة

---

(١) قوله لها كذا بخط المؤلف والمعنى على حذفه تأمل (٢) قوله وقيل تصحيح الخ هو مكرر مع ماقبله بسطر كتبه مصححه

فمقام التنكير يباين مقام التعريف ومقام الاطلاق يباين مقام التقييد ومقام التقديم يباين مقام التأخير ومقام الذكر يباين مقام الحذف ومقام القصر يباين مقام خلافه

الرجال ودرجاتهم تتفاوت بالمقامات (وقوله وفي هذا الكلام) أعني قول المصنف الآتي فمقام الخ فاسم الاشارة راجع لما يأتي كما يدل له كلام الشارح في المطول حيث قال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية لضبط مقتضيات الاحوال اهـ أو يقال ان الاشارة لما سبق باعتبار أنه وسيلة وتمهيد لما يأتي تأمل (قوله اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال) المراد بضبطها حصرها وعدها وذلك لأن المصنف حصر مقتضيات الاحوال في أقسام ثلاثة مايتعلق بأجزاء الجملة ومايتعلق بالجملتين فصاعدا ومالا يختص بشيء من ذلك بل يتعلق بهما معا مرتبا لهذه الاقسام على هذا الترتيب فأشار الى القسم الاول بقوله فمقام كل الخ والى الثاني بقوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل والى الثالث بقوله ومقام الايجاز الى قوله ولكل كلمة مع صاحبتها مقام وانما كان كلام المصنف مشيرا لضبط المقتضيات وليس صريحا في ذلك لان مدلوله المطابقي ضبط المقامات المضافة الى مقتضيات الاحوال التي هي التنكير والاطلاق وما معه وضبط المضافات الى أمور يستتبع ضبط تلك الامور المضاف اليها وانما كانت تلك الاشارة اجمالية لانه لم يبين محال تلك المقتضيات مثلا التنكير من المقتضيات ولم يبين المصنف هل محله المسند

اليه أو المسند وكذلك الاطلاق لم يبين محله هل هو الحكم أو المسند اليه أو المسند أو متعلقه وكذا يقال في الباقي فماهنا كلام اجمالي يفصله ما يأتي في علم المعاني (قوله وتحقيق لمقتضى الحال) عطف على اشارة أي وفيه تحقيق أي تبيين وتعيين له حيث قال فيما يأتي فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال وقول الشارح لمقتضى الحال اظهار في محل الاضمار خوفا من توهم رجوع الضمير للاحوال لو قال لها (قوله فمقام كل من التنكير الخ) صرح بالتنكير وما بعده لانه الاصل والفاء في قوله فمقام للتفصيل أو للتعليل (قوله يباين مقام خلافه) أي فلا يكون مقام يناسبه التنكير ومقابله ولا مقام يناسبه الاطلاق ومقابله وهكذا (قوله أي خلاف كل منها) فيه اشارة الى أن ضمير خلافه عائد الى كل لكن اعترض بأن هذا التفسير يقتضي أن مقام كل واحد من التنكير وما معه يباين مقام خلاف كل واحد من المذكورات فيكون مباينا لمقام خلاف نفسه وخلاف غيره مما معه وهذا باطل لانه انما يباين مقام خلاف نفسه فقط ولا يباين مقام خلاف غيره لان من جملة خلاف غيره نفسه فيلزم مباينة الشيء لنفسه وهو باطل فكان الاولى في التفسير أن يقول أي خلاف نفسه ويكون الضمير عائدا على الواحد مما ذكر في ضمن كل اذ التنوين عوض عن المضاف اليه أو يقول أي ماخالفه وأجيب بأن المراد بخلاف كل منها الخلاف الموصوف بوصف التقابل والتضاد وحينئذ فيصح الكلام لان كلا من التنكير وما معه مقامه يباين خلاف مقام كل واحد مما يقابل نفسه وأما خلاف كل مما لا يقابل نفسه فلا يباينه وأجيب بجواب آخر وحاصله أن الضمير في قول الشارح أي خلاف كل منها راجع للاربعة المذكورة وهو من مقابلة الجمع بالجمع وفيه توزيع فكأنه قال أي مقامات هذه المذكورات تباين مقامات خلافاتها ومقابلة الجمع بالجمع تقتضي القسمة على الآحاد على حد ركب القوم دوابهم أي كل واحد ركب دابته فيؤول الامر الى قولنا فمقام التنكير يباين مقام خلافه من التعريف وهكذا والى هذا أشار الشارح بالعناية كذا أجاب بعضهم ورده عبد الحكيم بأن التوزيع لا يصح في الكل الافرادي وانما

وفي هذا الكلام اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وتحقيق لمقتضى الحال (فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه) أي خلاف كل منها

المعتبر في المقام لكونه مقتضى له كالتأكيد باعتبار مقام الانكار يغاير الاعتبار اللائق بمقام غير الانكار مثلا وهو عدم التأكيد فتقرر بهذا أن المقام والحال شيء واحد وكذا الاعتبار ومقتضى الحال كما يأتي وأنه لافرق بين المقام والحال في الحقيقة بل الفرق بينهما بالوهم فاذا توهم في سبب ورود الكلام بخصوصية ما كونه زمانا لذلك الكلام سمي حالا لتحول الزمان بسرعة واذا توهم فيه كونه محلا له سمي مقاما و يختلفان أيضا في الاستعمال فالمقام يستعمل مضافا للمقتضيات فيقال مقام التأكيد مثلا والحال يستعمل كثيرا مضافا للمقتضي فيقال حال الانكار والاضافة بيانية ثم أشار الى تحقيق مقتضيات الاحوال وضبطها اجمالا كما أشرنا اليه وهي ثلاثة أقسام مايتعلق بأجزاء الكلام ومايتعلق بكلامين فأكثر ومايتعلق بهما معا مرتبا لهذه الاقسام على هذا الترتيب بقوله (فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه) أي خلاف كل من تلك الامور فمقام تنكير المسند اليه والمسند

وقال بعض أهل الهند هي النظر بالحجة والمعرفة بمواقع الفرصة وقيل اجاعة اللفظ باشباع المعنى وقيل معان كثيرة في ألفاظ قليلة وهي اصابة المعنى وحسن الايجاز وقال الخليل كلمة تكشف عن البقية وقيل ابلاغ المتكلم حاجته بحسن افهام السامع وقيل أن تفهم المخاطب بقدر فهمه من غير تعب عليك

وقيل

يصح ذلك فى الكل المجموعى الا أن يقدر مضاف اليه لفظ كل جمعا معرفا أى مقام كل الامور المذكورة يباين مقام خلاف كلها فيصح التوزيع ويكون التعيين موكولا الى السامع والاحسن فى الجواب عن ذلك الاشكال أن يقال ان كلمة كل دخلت على شيئين بعد ثبوت التخالف بينهما فالاصل فمقام التنكير والاطلاق والذكر والحذف كل واحد يباين مقام خلافه (قوله الذى يناسبه تنكير الخ) هذا تفسير لوجه اضافة المقام الى التنكير وأنه بأى معنى هو اذ الاضافة لابد فيها من مناسبة بين المتضايفين ولم يفسر المقام ولا التنكير مثلا لعدم احتياجهما وقوله تنكير المسند اليه أو المسند نحو رجل فى الدار قائم وزيد قائم ونحو جاء رجل وجاء زيد (قوله الذى يناسب التعريف) أى تعريف المسند اليه أو المسند نحو زيد قائم وزيد القائم (قوله ومقام اطلاق الحكم) أى النسبة الحاصلة بين المسندين والمراد باطلاقه خلوه من المقيدات نحو زيد قائم أى يباين مقام تقييده بمؤكد نحو ان زيدا قائم أو بأداة قصر نحو ما زيد الا قائم أو انما زيد قائم (قوله أو التعلق) أى والمقام الذى يناسب اطلاق التعلق أى تعلق المسند بمعموله كتعلق الفعل بالمفعول نحو ضربت زيدا أى يباين مقام تقييده بمؤكد أو أداة قصر نحو لأضربن زيدا ووالله ضرب زيد عمرا تريد بالقسم تأكيد تعلق الضرب بعمرو ولا تأكيد وقوع الضرب من زيد والا كان تأكيدا للحكم ونحو ما ضرب زيد الا عمرا بقصر الضرب الصادر من زيد على عمرو وظهر لك أن كتعلق غير الحكم لان المراد بالحكم الاسناد أعنى تعلق المحكوم به بالمحكوم عليه والمراد بالتعلق تعلق المحكوم به بمعموله غير المحكوم عليه كتعلق الفعل بمفعوله ولاجل كونه غيره صح عطفه عليه بأو (قوله أو المسند اليه أو المسند) أى والمقام الذى يناسبه اطلاق المسند اليه أو اطلاق المسند أى خلوه عن التقييد بتابع مثلا نحو زيد قائم يباين مقام خلافه وهو مقام تقييد المسند اليه بتابع نحو زيد الطويل قائم ومقام تقييد المسند بتابع نحو زيد رجل طويل (قوله أو متعلقه) أى والمقام الذى يناسبه اطلاق متعلق المسند أى اطلاق معموله وخلوه عن التقييد بتابع يباين مقام تقييد المتعلق بتابع فالاول نحو زيد ضارب رجلا والثانى نحو زيد ضارب رجلا طويلا (قوله تقييده بمؤكد أو أداة قصر) راجع لكل من اطلاق الحكم والتعلق وقوله أو تابع راجع لاطلاق المسند اليه والمسند ومتعلقه (قوله أو شرط) هذا راجع للمسند فقط أى ان مقام اطلاق المسند وخلوه عن التقييد بالشرط نحو زيد قائم يباين مقام تقييده به نحو زيد قائم ان قام عمرو ولا يرد أنه يعقل فى جانب المسند اليه أيضا التقييد بالشرط نحو القائم ان يقم زيد عمرو لان ذلك راجع لتقييد المسند لان المسند اليه أل الموصولة والمقيد الصلة وهى مسندة لضمير أل (قوله أو مفعول) راجع للثلاثة الاخيرة وهى المسند اليه والمسند ومتعلقه أى أن المقام الذى يناسب اطلاق المسند اليه أى خلوه عن التقييد بمفعول نحو جاء الضارب يباين مقام تقييده بمفعول نحو جاء الضارب زيدا والمقام الذى يناسب اطلاق المسند نحو زيد ضارب يباين مقام تقييده بمفعول نحو زيد ضارب عمرا والمقام الذى يناسب اطلاق متعلق المسند نحو رأيت ضاربا يباين مقام تقييده بمفعول نحو رأيت ضاربا عمرا (قوله أو ما يشبه ذلك) أى كالحال والتمييز وهذا راجع للمسند اليه والمتعلق المسند أى أن مقام الاطلاق للمسند اليه يباين مقام تقييده بحال أو تمييز نحو جاء زيد راكبا وطاب محمد نفسا ومقام الاطلاق متعلق المسند يباين مقام تقييده بحال أو تمييز نحو ركبت الفرس مسرجا واشتريت عشرين غلاما فظهر لك من هذا أن الضمير فى قول الشارح يباين مقام تقييده راجع لاحد المذكورات الصادق على كل منها لكونه مبهما لكن على سبيل التوزيع كما قلت بحيث يكون الاحد بالنسبة الى الاول من المقيدات غيره بالنسبة الى الثانى منها وهكذا ولا يصح عود الضمير الى مجموع ما ذكر بتأويله بالمذكور لان المجموع لا يقيد بواحد من المذكورات ولا الى أحد المذكورات معينا لان المقيدات لا يتأتى التقييد بها جميعا فى واحد من المذكورات فتعين الاول

يعنى أن المقام الذى يناسبه تنكير المسند اليه أو المسند يباين المقام الذى يناسبه التعريف ومقام اطلاق الحكم أو التعلق أو المسند اليه أو المسند أو متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد أو أداة قصر أو تابع أو شرط أو مفعول أو ما يشبه ذلك

يباين مقام تعريف كل منهما كقولنا زيد القائم ومقام اطلاق الحكم بين المسندين يباين مقام تقييده بمؤكد كان زيدا قائم أو أداة قصر كما زيد الا قائم وكذا مقام اطلاق تعلق المسند ان كان فعلا بفاعله أو مفعوله مثلا يباين مقام تقييد ذلك التعلق بأداة قصر كما قام الا زيد وما ضربت الا عمرا وكذا مقام اطلاق المسند اليه أو المسند يباين مقام تقييد كل منهما بتابع كزيد الطويل رجل صالح وكذا مقام اطلاق متعلق المسند ان كان فعلا أو مشتقا يباين مقام تقييد ذلك التعلق بتابع أو المسند المتعلق به بشرط أو مفعول كقولنا فى تقييد المتعلق بالتابع أنا ضارب أو ضربت زيدا الطويل وفى تقييد المسند المتعلق به

وقيل حسن العبارة مع صحة الدلالة وقيل دلالة أول الكلام على آخره وارتباط آخره بأوله وقيل القوة على البيان مع حسن النظام وعن الخليل أيضا البلاغة ما قرب طرفاه و بعد منتهاه وقال ارسطاليس

ومقام الفصل يباين مقام الوصل ومقام الايجاز يباين مقام الاطناب والمساواة وكذا خطاب الذكى يباين خطاب الغبي

(قوله ومقام تقديم المسند اليه أو المسند أو متعلقاته) نحو زيد قائم وقام زيد وزيدا ضربت وضاحكا جئت (قوله وكذا مقام ذكره) أى ذكر أحد الثلاثة وهى المسند اليه والمسند ومتعلقه (قوله يباين مقام حذفه) أى حذف ذلك الاحد نحو مريض جوابا لمن قال كيف حالك ونحو زيد جوابا لمن قال من فى الدار وانما فصل بكذا ولم يقل ومقام ذكره الخ لئلا يتوهم عطف مقام ذكره على مقام تأخيره ان قلت هذا التوهم يدفعه قوله يباين مقام حذفه قلت المراد دفع التوهم من أول الامر (قوله شامل لما ذكرنا) أى صالح وقابل لذلك وهو المراد لا ما يفهمه ظاهر اللفظ والمراد بما ذكره كون مباينة مقام التنكير لمقام التعريف وكون مباينة مقام الاطلاق لمقام التقييد وهكذا (قوله وانما فصل قوله الخ)أى ولم يذكر الفصل مع ماتقدم و يستغنى عن ذكر الوصل تنبيها الخ أى ولان هذا فى الاحوال المختصة بأكثر من جملة بخلاف مامر فانه خاص بأجزاء الجملة الواحدة (قوله ومقام الفصل) أى والمقام الذى يناسبه الفصل الذى هو ترك عطف بعض الجمل على بعض (قوله (١٢٨) يباين مقام الوصل) أى المقام الذى يناسبه الوصل الذى هو عطف بعض الجمل على بعض (قوله على عظم شأن هذا الباب) أى مبحث الفصل والوصل لما قيل انه معظم البلاغة (قوله وانما لم يقل الخ) أى ليوافق السوابق أعنى قوله فمقام كل الخ والحاصل أن الاصل فى الشىء أن يذكر صريحا فترك ذلك الاصل فى السوابق خوفا من التطويل وخالف هنا السوابق لما ذكره من الاخصرية والظهور لكن ماذكره من الاخصرية فيه نظر لانه ان نظر الى عدد الكلمات كان كل منهما كلمتين لان خلافه مضاف ومضاف اليه والوصل كلمتان أل المعرفة ومدخولها وان نظر لعدد الحروف فكل منهما خمسة أحرف وحاصل الجواب أنا نلتفت لعدد الحروف ولا نسلم أن الوصل حروفه خمسة بل أربعة لان همزته وصلية تسقط فى الدرج أو نلتفت لعدد الكلمات ولا نسلم أن الوصل كلمتان بل كلمة واحدة لان حرف التعريف منه كالجزء (قوله لان خلاف الخ) علة للاظهرية و بيان ذلك أن خلاف الفصل لما كان فى الواقع منحصرا فى الوصل كان ذكر الخلاف بلفظ الوصل معينا له بحيث لا احتمال معه بخلاف لفظ الخلاف فانه يوهم أن خلاف الفصل أهم من الوصل (قوله والتنبيه على عظم الشأن)أى عظم شأن مبحث الايجاز وما معه فصل الخ أى أنما لم يذكر الايجاز مع ماقبله بل فصله لاجل التنبيه على عظم شأنه أى ولكونه ليس خاصا بأحوال أجزاء الجملة ولا بالجمل بخلاف ماقبله (قوله ومقام الايجاز)أى والمقام الذى يناسبه الايجاز أى إقلال اللفظ (قوله أى الاطناب) هو الزيادة على أصل المراد لفائدة (قوله والمساواة)هى التعبير عن المعنى المراد بلفظ غير زائد عليه ولا ناقص عنه (قوله وكذا خطاب الذكى الخ)أى مثل الايجاز وخلافه فى كونهما متباينى المقام خطاب الذكى مع خطاب الغبي فى كونهما متباينى المقام فاسم الاشارة راجع للامور المذكورة التى لها تلك المقامات المتقدمة ووجه الشبه التباين فى المقامات و يحتمل أن المعنى ومثل مقام الايجاز ومقام خلافه فى

ومقام تقديم المسند اليه أو المسند أو متعلقاته يباين مقام تأخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه فقوله خلافه شامل لما ذكرنا وانما فصل قوله (ومقام الفصل يباين مقام الوصل) تنبيها على عظم شأن هذا الباب وانما لم يقل مقام خلافه لانه أخصر وأظهر لان خلاف الفصل انما هو الوصل وللتنبيه على عظم الشأن فصل قوله (ومقام الايجاز يباين مقام خلافه) أى الاطناب والمساواة (وكذا خطاب الذكى مع خطاب الغبي) فان مقام الاول يباين مقام الثانى فان الذكى يناسبه من الاعتبارات اللطيفة

بشرط أنا أكرم زيدا ان جاء وفى تقييده بمفعول انا ضارب ضار باز يدا وكذا مقام تقديم المسند اليه كزيد قائم أو متعلقات المسند كقولنا زيدا ضربت وضاحكا جئت مثلا يباين مقام التأخير فى ذلك وكذا مقام ذكر أحد المسندين يباين مقام حذفه وهو ظاهر ولا يخفى أن هذه الاشياء تتعلق بأجزاء الجملة ثم أشار الى مايتعلق بالكلامين فأكثر فاصلا عما قبله لعظم شأنه وهو الفصل والوصل فقال (ومقام الفصل) الذى هو ترك عطف بعض الجمل على بعض (يباين مقام الوصل) الذى هو عطف بعضها على بعض ولم يقل خلافه بدلا عن الوصل كما قال فيما قبله لان الوصل نفس الخلاف وهو أوضح منه ولانه أيضا أخصر منه أما كونه أوضح فظاهر وأما كونه أخصر فلأن خلافه فيه كلمتان والوصل كلمة واحدة وحرف التعريف منه كالجزء ثم أشار الى مايتعلق بهما معا فاصلا له لعظم الشأن أيضا فقال (ومقام الايجاز) وهو اقلال اللفظ مع كثرة المعنى (يباين مقام خلافه) وهو الاطناب الذى هو أن يزاد فى الكلام على أصل المراد لفائدة والمساواة التى هى أن لا يزاد عليه ولا ينقص ولا يخفى أن هذه الثلاثة تجرى فى الاجزاء وفى الجمل (وكذا خطاب الذكى مع خطاب الغبي) فان مقام الذكاء يناسبه من اللطائف والدقائق الخفية الحاصلة فى

البلاغة حسن الاستعارة وقال خالد بن صفوان البلاغة إصابة المعنى وقصد الحجة وقال ابراهيم الامام هى الجزالة والاطالة وقيل تقصير الطويل وتطويل القصير وقال ابن المعتز هى بلوغ المعنى ولما يطل

سفر

التبيان مقام خطاب الذكي مع مقام خطاب الغبي حاصله تشبيه المقامين بالمقامين في التباين وعلى هذا فلفظ مقام مقدر في كلام المصنف وقد أشار الشارح الى ذلك الاحتمال بقوله فان مقام الاول الخ وعلى كلا الاحتمالين فاضافة خطاب للذكي والغبي من اضافة المصدر لمفعوله والمراد بالخطاب ماخوطب به سواء أريد به الخصوصيات أو الكلام المشتمل عليها والمقام الداعي لذلك هو الذكاء والغباوة وانما فصل هذا عما قبله بكذا ولم يقل ومقام خطاب الذكي يباين مقام خطاب الغبي مع أن هذا كالذي قبله لايختص بأجزاء الجملة ولا بالجملتين فصاعدا اختصارا لان كذا ولفظ مع أخصر من مقام مرتين ولفظ يباين وعلم من هذا أن مقام خطاب الذكي ومقام خطاب الغبي مثل ماقبلهما في أنهما من متعلقات علم المعاني لان المقامات انما يبحث عن مقتضياتها فيه وقول بعضهم انما فصل بكذا لان الاول من متعلقات علم المعاني والثاني من متعلقات علم البيان لان الغبي انما يخاطب بالحقائق والذكي بالمجازات ففيه نظر لان الذي هو من متعلقات علم البيان كيفية دلالة اللفظ على المعنى المراد من كونه مجازا أو كناية بقطع النظر عن اقتضاء الحال والمقام لذلك والكلام هنا فيهما من حيث اقتضاء الحال لهما ومما يدل على بطلان ذلك القيل قول المصنف بعد ولكل كلمة الخ فان هذا من تعلقات علم المعاني والاصل جريان الكلام على وتيرة واحدة ثم انه كان الاولى للمصنف أن يذكر مع الغبي الفطن بأن يقول وكذا خطاب الفطن مع خطاب الغبي وذلك لان القوة المعدة لاكتساب الآراء المسماة بالذهن اما سريعة أولا فسريعتها ذكاء وصاحبها ذكي وعدم سرعتها بلادة وصاحبها بليد ثم ان السريعة تارة يكون لها جودة وحسن في تهيئها لحصول مايرد عليها من الغير وتارة لا يكون لها ذلك فان كان الاول فهي فطانة وصاحبها فطن أيضا وان كان الثاني فغباوة وصاحبها غبي فعلم أن الغباوة تجامع الذكاء وحينئذ فلا يحسن المقابلة وأجيب عن المصنف بأنه أطلق العام وهو الذكي وأراد الخاص وهو الفطن

(١٢٩)

بقرينة المقابلة بالغبي واعلم أن هذا الايراد مبنى على اصطلاح اللغويين في الذكاء والفطنة من تغايرهما لا على المعنى العرفي من اتحادهما (قوله والمعاني الدقيقة) عطف مرادف لان المراد بالاعتبارات المعتبرات (قوله ولكل كلمة) أي كالفعل وقوله مع صاحبتها أي مع الكلمة الصاحبة لها أي التي ذكرت وجمعت معها في كلام واحد وذلك كان الشرطية قال الشارح في شرح المفتاح ولفظ مع متعلق بالظرف الواقع خبرا مقدما عليه أعني لكل كلمة أو بمضاف محذوف أي ولوضع كل كلمة مع صاحبتها اهـ قال عبد الحكيم وانما لم يجعله صفة لكلمة أو حالا منها لان المقام ليس للكلمة الكائنة مع صاحبتها أو حال كينونتها معها بل كائن للكلمة وصاحبتها فتدبره فانه دقيق (قوله ليس لتلك الكلمة) أي ليس ذلك المقام ثابتا لتلك الكلمة الصاحبة بالفتح وهي الفعل وقوله مع ما أي مع كلمة مثل اذا تشارك تلك الكلمة الكلمة الصاحبة بالكسر وهي ان في أصل المعنى وهذا الحصر الذي أشار له الشارح بقوله ليس الخ مستفاد من تقديم المسند الخبر فكأنه قيل المقام مقصور على الكلمة مع صاحبتها لا يتجاوزها الى الكلمة مع غير صاحبتها وحاصل كلامه أن الفعل الذي قصد اقترانه بأداة الشرط له مع إن مقام ليس ذلك المقام ثابتا له مع اذا فله مع ان مقام وهو الشك وله مع اذا مقام وهو الجزم والتحقيق و يوضح لك هذا قوله تعالى فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه والمراد بالحسنة الخصب والرخاء والمراد بالسيئة الجدب والبلاء ولما كان مجيء الحسنة مجزوما بحصوله لان المراد مطلق حسنة بدليل التعريف بأل الجنسية جيء في جانبه باذا ولما كان وقوع السيئة مشكوكا فيه لكونه نادرا بالنسبة للحسنة المطلقة والنادر مما يشك فيه لكونه غير مقطوع به في الغالب جيء في جانبه بان والحاصل أن إن واذا اشتركا في أصل المعنى وهو الشرط والتعليق والفعل مع الاولى مقام ليس ثابتا له مع الثانية فان قلت كما أن الفعل مع ان مقاما ليس له مع اذا كذلك أداة الشرط لها مع الفعل الماضي مثلا مقام ليس لها مع الفعل المضارع فكان على المصنف أن يقول ولصاحبتها أيضا معها مقام ليس ثابتا للكلمة مع مايشارك الكلمة الاولى في أصل المعنى المراد وأجيب بأن المصنف ترك ذلك لعلمه بالمقايسة أو يقال ان كلام المصنف صادق بذلك لان الكلمة لم تعين بكونها الاولى أو الثانية فكل منهما ماصادق عليه أنه كلمة مع صاحبتها

والمعاني الدقيقة الخفية مالا يناسب الغبي (ولكل كلمة مع صاحبتها) أي كلمة أخرى مصاحبة لها (مقام) ليس لتلك الكلمة مع مايشارك تلك الصاحبة

نفس المعاني المرادة أو بالتلطف في التعبير بالمجازات والكنايات والايجازات مالايناسب مقام الغباوة من المعاني البادية لظهورها في نفسها أو بالايضاح بالعبارات الحقيقية المتداولة (و) كذا (لكل كلمة) ركبت (مع صاحبتها مقام) يناسب ذلك التركيب ليس لتلك الكلمة مع صاحبة لها أخرى مما

سفر الكلام وقال ابن الاعرابي التقرب من البغية ودلالة قليل على كثير وقيل إهداء المعنى الى القلب في أحسن صورة من اللفظ وقيل ماصعب على التعاطي وسهل على الفطنة وقيل سد الكلام ومعانيه

(قوله فى أصل المعنى) أى لافى جميعه فيكون بين الكلمتين تفارق فى المعنى فى الجملة كان واذا فانهما اشتركا فى أصل المعنى وهو الشرط واختلفا فى أن الاولى للشك والثانية للتحقق وكذا الماضى والمضارع فانهما اشتركا فى الدلالة على الحدث والزمن واختلفا فى أن الاول للزمان الماضى والثانى للحال أو الاستقبال وانما قيد بالمشاركة فى أصل المعنى ليخرج المترادفين كما لو اشتركا فى جميع المعنى كما ومهما فان كلا منهما لا يعقل فمقام الفعل مع ماهو عين مقامه مع مهما (قوله اقترانه بالشرط) أى بأداة الشرط فهو على حذف مضاف فاندفع ما يقال ان الفعل فى نحو ان ضربت نفس الشرط فيلزم اقتران الشىء بنفسه أو يقال لا حذف وأريد من المشترك أحد معانيه لان الشرط يقال بالاشتراك على فعل الشرط وأداته وعلى التعليق ولك أن تقدر فعل الشرط أى فالفعل الذى قصد اقترانه بفعل الشرط ويراد بذلك الفعل الذى قصد اقترانه الجزاء ولا اشكال أفاده عبد الحكيم (قوله فله مع ان) خبر الفعل الواقع مبتدأ وانما قرن الخبر بالفاء مع أن المبتدأ ليس عاما لوصفه بالعام وهو الموصول (قوله وكذا لكل الخ) ما تقدم بيان لمقام الفعل مع الاداة وهذا بيان لمقام الاداة مع الفعل وقوله مع الماضى مقام هو اظهار غلبة وقوعه وأما مقام الشرط مع المضارع فهو اظهار الاستمرار التجددى (قوله وعلى هذا القياس) مبتدأ وخبر أو القياس مفعول لمحذوف أى وأجر القياس على هذا بحيث تقول للفعل مع هل الاستفهامية مقام ليس له مع غيرها من أدوات الاستفهام وللمسند اليه مع المسند الفعلى كزيد قام أبوه مقام ليس له مع المسند الاسمى كزيد أبوه قائم لان مقامه حينئذ افادة الثبوت ومقامه مع الاول افادة التجدد وكذلك المسند اليه له مقام مع المسند اذا كان جملة فعلية أو اسمية أو شرطية أو ظرفية ليس مع المسند اذا كان مفردا وله أيضا مع المسند السببى نحو زيد قام أبوه مقام غير المقام الذى له مع المسند الفعلى نحو زيد قام فان قلت كيف هذا القياس مع مطابقته أنه قد قيد بالمشاركة فى أصل المعنى ولا مشاركة بين المسند الفعلى والاسمى مثلا قلت انما قيد بالمشاركة لغرابة صورتها واحتياجها للبيان وانفهام حال ما سواها منها وذلك لانه يفهم من ذلك القيد بالطريق الاولى أنه ليس للكلمة هذا المقام مع ما لم تشارك تلك المصاحبة فى أصل المعنى أفاده العلامة السمرقندى والقرمى فى حاشيتهما على المطول بقى شىء آخر وهو أن قول المصنف ولكل كلمة مع صاحبتها مقام صادق بما ذكره الشارح من الصورتين وبما ذكرناه بالقياس عليهما اذ المراد بالمصاحبة الكلمة الحقيقية أو ما فى حكمها كالجملة وحينئذ فيرد عليه أن قوله ولكل كلمة مع صاحبتها الخ قد علم من قوله سابقا فمقام كل من التنكير الخ وذلك لافادته أن الكلمة المصاحبة للتنكير مقاما يباين مقامها اذا كانت مصاحبة للتعريف وكذا الباقى وحينئذ فما الفائدة فى التكرار وحاصل الجواب أن ما تقدم بيان لما يفيد الزايا والخواص لا بمجرد الوضع وهذا بيان لما يفيدها بالوضع فلا تكرار (قوله وارتفاع شأن الكلام) أى حاله وهو عطف على قوله وهو مختلف من عطف الجمل والغرض منهما بيان تعدد مراتب البلاغة وكون بعضها أعلى من بعض ثم تعيين أعلاها وأسفلها وقوله فى الحسن أى بالنظر لحسنه الذاتى وقوله والقبول أى بالنظر للسامع من البلغاء وهو عطف لازم على ملزوم واحترز بقوله فى الحسن على ارتفاعه فى غير ذلك الباب كالترغيب والترهيب فان ارتفاعه فيه بكثرة التأثير وقلته

فى أصل المعنى مثلا الفعل الذى قصد اقترانه بالشرط فله مع إن مقام ليس له مع اذا وكذا لكل من أدوات الشرط مع الماضى مقام ليس له مع المضارع وعلى هذا القياس (وارتفاع شأن الكلام فى الحسن والقبول

هى من جنس الصاحبة الاولى مثلا الفعل معان من أدوات الشروط التى هى فى الاصل للشك فى مدخلها له مقام معها يباين مقامه مع اذا التى الاصل فيها الجزم بوقوع الشرط وكذا أداة الشرط التى هى ان مثلا لها مقام مع الماضى يباين مقامها مع المضارع وكذا المسند اليه له مع المسند الفعلى مقام يباين مقامه مع المسند الاسمى وهكذا كل كلمة مع غيرها لها مقام معها لا يكون لها مع غيرها مما يشارك تلك فى أصل المعنى ثم أشار الى ما يعرف به اتحاد مقتضى الحال والاعتبار المناسب وان من عبر بأحدهما فلا يريد غير المعنى الآخر كما قد يتوهم بقوله (وارتفاع شأن الكلام) الفصيح لان غير الفصيح لا رفعة له ولا حسن (فى الحسن) الذاتى وهو الحاصل بالبلاغة اذ لا عبرة بحسن المحسنات البديعية الذى هو العرض بدون الذاتى (والقبول) عند البلغاء

وان قصر وحسن التأليف وان طال والظاهر أن أكثر هذه العبارات انما قصدوا بها ذكر أوصاف للبلاغة ولم يقصدوا حقيقة الحد ولا الرسم وانما أفرد قوله ومقام وما بعده لزيادة الاعتناء بذكر ذلك لكونه أهم من غيره والكلام فيه أكثر ومثال مقام التنكير والتعريف قوله تعالى كما أرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ومثال مقامى الاطلاق والتقييد والله يدعو الى دار السلام ويهدى من يشاء لعموم الدعوة وخصوص الهداية على بحث فيه يذكر فى غير هذا الوضع والتقديم لا فيها غول (قوله وارتفاع شأن الكلام فى الحسن والقبول

(قوله بمطابقته للاعتبار المناسب) أى باشتماله على الامر المعتبر المناسب لحال المخاطب فكلما كان الاشتمال أتم وكان المشتمل عليه أليق بحال المخاطب كان الكلام في مراتب الحسن في نفسه والقبول عند البلغاء أرفع وأعلى وكلما كان أنقص كان أشد انحطاطا وأدنى درجة وأقل حسنا وقبولا فالقبول عند البلغاء بقدر المطابقة للاعتبار المناسب والانحطاط بقدر عدم المطابقة فالطرف الاسفل من البلاغة ارتفاعه على الكلام الذى تحته وهو الملتحق بأصوات الحيوانات وحصول أصل الحسن له بقدر مطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه والتحاقه بالاصوات بعدم ذلك القدر (قوله والمراد بالاعتبار الخ) أشار بذلك الى أن المصنف أطلق المصدر وأراد اسم المفعول واختار هذه العبارة للتنبيه على أن الاعتبار للزومه لذلك الامر المناسب صار الامر المناسب كأنه نفس الاعتبار والمراد بالامر المعتبر الخصوصيات كالتأكيد مثلا وعليه فمعنى المطابقة الاشتمال وقوله اعتبره المتكلم مناسبا أى لحال المخاطب (قوله بحسب السليقة) أى الطبيعة وهذا اذا كان المتكلم من العرب العرباء وهو متعلق باعتبره (قوله أو بحسب تتبع خواص تراكيب البلغاء) أى اذا كان المتكلم من غيرهم سواء كان التتبع بواسطة أو بغير واسطة فالاول كالاخذ من القواعد المدونة فان تلك القواعد مأخوذة من التتبع والاخذ منها أخذ بواسطة والثانى كتتبعها حال كونها غير مدونة (قوله يقال اعتبرت الخ) هذا دليل من اللغة لقوله والمراد بالاعتبار الخ وقوله اعتبرت الشىء أى كالتأكيد وقوله اذا نظرت اليه أى بأن أتيت به فى الكلام (قوله وراعيت حاله) أى الامر الداعى اليه وهو الانكار مثلا وعطف هذا على ما قبله من عطف السبب على المسبب لان مراعاة الحال كالانكار سبب للاتيان بالتأكيد مثلا (قوله وأراد الخ) هذا جواب عما أورد على كل من المقدمتين فى قول المصنف وارتفاع الخ وحاصل ما أورد على الاولى أن ارتفاع شأن الكلام فى الحسن والقبول انما هو بكمال المطابقة وزيادتها لا بأصل المطابقة كما هو ظاهر لان الحاصل بأصل المطابقة انما هو الحسن لا الارتفاع فيه وحاصل ما أورد على الثانية أن الانحطاط فى الحسن يكون بعدم كمال المطابقة لا بعدمها من أصلها كما هو ظاهر لان الانحطاط فى الحسن يقتضى ثبوت أصل الحسن وهو انما يكون بالمطابقة واذا انتفت المطابقة انتفى الحسن بالكلية فلا يتم قوله والانحطاط فى الحسن بعدم المطابقة وحاصل ما أجاب به الشارح أن المراد بالكلام فى قوله وارتفاع شأن الكلام الخ الكلام الفصيح فأصل الحسن ثبت له بالفصاحة فارتفاع ذلك الحسن يكون بالمطابقة وانحطاطه بعدمها لكن هذا الجواب لا يوافق كلام المصنف الآتى من أن الكلام الغير المطابق للاعتبار المناسب ملتحق بأصوات الحيوانات الا أن يقال التحاقه بها من حيث عدم مراعاة الخواص وهذا لا ينافى بقاء حسنه من حيث الفصاحة و يمكن أن يراد بالكلام فى كلام المصنف الكلام البليغ وتجعل الاضافة فى المطابقة للجنس ولا شك أن ارتفاع الكلام البليغ فى الحسن بجنس المطابقة الموجود فى النوع الكامل كما أن أصل الحسن الموجود فى الفرد الناقص بذلك الجنس الموجود فى النوع الغير الكامل وكذلك اضافة عدم للجنس والمعنى والانحطاط بجنس عدم المطابقة الصادق بالمراد وهو عدم كمال المطابقة و يمكن الجواب أيضا بأن الاضافة للكمال أى ارتفاع الكلام البليغ بالمطابقة الكاملة وانحطاطه بعدم تلك المطابقة الكاملة (قوله و بالحسن الحسن الذاتى) جواب عما يقال ان قوله وارتفاع شأن الكلام فى الحسن بمطابقته الخ لا يتم لان ارتفاع شأنه فى الحسن انما هو لاشتماله على المحسنات البديعية لا بالمطابقة المذكورة وحاصل الجواب أن المراد بالحسن الحسن الذاتى الحاصل بالبلاغة ولا شك أن ارتفاعه انما هو بالمطابقة المذكورة لا الحسن العرضى الذى يحصل بالمحسنات البديعية ٭ واعلم أن المحسنات البديعية انما يكون تحسينها عرضيا اذا اعتبرت من حيث انها محسنة وهى من هذه الجهة يبحث عنها فى علم البديع وأما اذا اعتبرت من حيث انها مطابقة لمقتضى الحال لكون الحال اقتضاها كانت موجبة للحسن الذاتى ومن هذه الجهة يبحث عنها فى علم المعانى ولهذا ذكر المصنف فيه الالتفات الذى هو من المحسنات البديعية

بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه) أى انحطاط شأنه (بعدمها) أى بعدم مطابقته للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذى اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة أو بحسب تتبع خواص تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشىء اذا نظرت اليه و راعيت حاله وأراد بالكلام الكلام الفصيح و بالحسن الحسن الذاتى

وقوله (بمطابقته) أى الكلام الفصيح هو خبر ارتفاع (للاعتبار) أى للامر المعتبر (المناسب) للمقام الذى هو الحال يقال اعتبرت الشىء راعيته و نظرت لحاله مهتما به لا ملغيا له (وانحطاطه) أى انحطاط شأنه (بعدمها) أى بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب واعتبار المناسبة يوجد بحقيقته و يحصل كما ينبغى من البليغ بالسليقة أى الطبيعة العربية أو بالممارسة لتراكيب البلغاء والتتبع لخواصها و يؤكد ذلك ممارسة هذا الفن واضافة الارتفاع وهو مصدر الى معرفة حال كونه مبتدأ مما يفيد الحصر كقولك ضربى

بمطابقته للاعتبار المناسب) يعنى كما اذا كان المقام يستدعى تأكيدا أو تأكيدين أو أكثر

فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب وهذا أعنى تطبيق الكلام على مقتضى الحال هو الذى يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم تأخى معانى النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التى يصاغ لها الكلام

(قوله الداخل فى البلاغة) أى فى بابها فيشمل الحسن الناشىء من الفصاحة والناشىء من البلاغة فلا ينافى قوله الداخل فى البلاغة ثبوت أصل الحسن للذات بالفصاحة كما يفيده جواب الشارح عن الاعتراض على مقدمتى المصنف كما مر (قوله هو الاعتبار المناسب) هو ضمير فصل مفيد للحصر أى هو الاعتبار المناسب لاغير وقوله الاعتبار المناسب للحال والمقام أى كالتأكيد والتنكير والاطلاق والذكر والحذف الخ أو الكلام الكلى المكيف بماذكر فى الذهن بناء على مامر للشارح من التقريرين والاول هو صريح كلام المفتاح (قوله يعنى الخ) فى هذه العناية اشارة لشيئين * الاول منهما أن الفاء للتفريع على ماسبق فى قوله وارتفاع الخ وعلى مقدمة معلومة فيما بينهم وليست معلومة من كلام المصنف حذفها للعلم بها وانما لم يجعلها للتعليل بحيث يكون مابعدها علة لما قبلها لأمرين الاول أن مجيئها للتفريع أكثر من مجيئها للتعليل الامر الثانى أن المناسب حينئذ قلب العبارة بأن يقول فالاعتبار المناسب هو مقتضى الحال فيجعل الاعتبار المناسب هو المحكوم عليه ومقتضى الحال هو المحكوم به لان الاعتبار المناسب هو المحدث عنه ولأجل أن تكون هذه الفاء ردا لماورد على المقدمة الاولى أعنى قوله

وارتفاع شأن الكلام الخ من أنه مخالف لماذكره القوم من أن الارتفاع بالمطابقة لمقتضى الحال * الشيء الثانى أن قوله فمقتضى الحال نتيجة لقياس من الشكل الثالث مركب من مقدمتين صغراهما معلومة من كلام القوم تركها المصنف للعلم بها وكبراهما مذكورة فى كلامه وتقريره أن يقال ارتفاع شأن الكلام بمطابقته لمقتضى الحال وارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب ينتج المطابقة لمقتضى الحال هى المطابقة للاعتبار المناسب كذا قيل لكن هذا لاينتج عين المدعى وان كان يستلزمه وهو أن مقتضى الحال هو عين الاعتبار المناسب والذى ينبغى أن يجعل كلام الشارح اشارة الى قياس من الشكل الاول أشير الى صغراه بالمقدمة المعلومة لأنها عينها والى كبراه بماقاله المصنف لأنه عينها ونظمه مقتضى الحال شىء يرتفع بمطابقته الكلام وكل شىء يرتفع بمطابقته الكلام اعتبار مناسب للحال ينتج مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب ومعلوم وفائدة هذا التفريع التنبيه على أن مقتضى الحال معناه مناسب الحال لاموجبه الذى يمتنع أن يتخلف عنه كما يقتضيه لفظ مقتضى وانما أطلق عليه لفظ المقتضى للتنبيه على أن المناسب للمقام فى نظر البلغاء كالمقتضى الذى يمتنع انفكاكه (قوله على ماتفيده) أى بناء على ماتفيده وهذا جواب عما يقال الحصر المذكور غير معلوم من كلام المصنف بل المعلوم منه أن الارتفاع يحصل بالمطابقة وأما حصوله بغيرها وعدم حصوله فهو مسكوت عنه وحاصل الجواب أنا لانسلم أنه غير معلوم من كلامه بل هو معلوم منه من اضافة المصدر وهو ارتفاع لمابعده وذلك لانه مفرد مضاف لمعرفة فيعم والعموم فى هذا المقام يستلزم الحصر لان المعنى كل ارتفاع فهو بالمطابقة واذا كان كل ارتفاع حاصلا بالمطابقة فلا يمكن ارتفاع بدونها اذ لو حصل ارتفاع بغيرها لماصدق أن كل ارتفاع حاصل بها ثم اعلم أن افادة العموم للحصر هنا لاتظهر الا اذا كانت الباء فى قوله وارتفاع شأن الكلام بمطابقته للسببية القريبة بأن يكون مدخولها سببا تاما ليس معه سبب آخر لان السبب القريب لايتعدد وأما لو كانت لمطلق السببية بأن يكون هناك سبب آخر فان كان الحصر حقيقيا بمعنى أن الارتفاع يحصل بهذا السبب لابغيره أصلا فاستلزام العموم للحصر باطل لان الفرض أن الباء لمطلق السببية المقتضى لوجود سبب آخر وان كان

الداخل فى البلاغة دون العرضى الخارج لحصوله بالمحسنات البديعية (فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب) للحال والمقام يعنى اذا علم أن ليس ارتفاع شأن الكلام الفصيح فى الحسن الذاتى الا بمطابقته للاعتبار المناسب على ماتفيده اضافة المصدر

زيد الا فى الدار فيفيد هذا الكلام أن لا ارتفاع لشأن الكلام فى الحسن الذاتى الا بمطابقته للاعتبار المناسب وقد علم انه لايرتفع الا بالبلاغة التى هى المطابقة لمقتضى الحال فلما انحصر الارتفاع فى مطابقة الاعتبار وقد حصر فى مطابقة المقتضى لزم اتحادهما أو تساويهما اذ لو تباينا لم يصح أحد الحصرين اذ لو قيل لا يكرم زيد الا عمرو ولا يكرمه الا خالد بطل الحصران معا وكذا ان كان بينهما عموم مايبطل أحدهما اذ لو قيل مثلا لايحصل التنفس الا بالانسانية ولا يحصل الا بمطلق الحيوانية بطل الحصر الاول لصحة حصول التنفس على مقتضى الحصر الثانى العام بحيوانية لاانسانية معها والحصران فى الارتفاع صدقا معا فوجب كون الاعتبار المناسب ومقتضى الحال متحدين أو متساويين بحيث

يصدق أحدهما على الآخر والابطل أحد الحصرين وهذا معنى قوله (فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب) أى فلا يتوهم أنهما شيئان وهو ظاهر وقد تبين بماذكر من كون ارتفاع الكلام بدلالته على الاعتبار المناسب أن البلاغة يوصف بها اللفظ باعتبار المعنى فأشار الى ترتيب ذلك على ماتقدم لدفع مايتوهم من التناقض فى كلام صاحب دلائل الاعجاز لانه تارة يصف البلاغة باللفظ وتارة يصف

الحصر اضافيا يعني أن الارتفاع يحصل بهذا السبب الذي هو المطابقة لا بعدمه أي عند انتفائه فلا ينافي(١) أنها تحصل بسبب آخر صح استلزام العموم للحصر ولكن لا يستلزم الاتحاد ولا المساواة بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب بل يصح الحصران مع التباين بين السببين من غير تناقض (قوله ومعلوم) أي من كلامهم من خارج وهذه صغرى القياس التي حذفها المصنف للعلم بها وقوله فقد علم جواب اذا أي فقد علم من هاتين المقدمتين المعلومة من كلامهم وهي ارتفاع شأن الكلام بمطابقته لمقتضى الحال والتي ذكرها المصنف وهي ارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب فالتفريع عليهما وهذا التفريع هو عين نتيجة القياس كما تقدم ثم ان قول الشارح فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد يحتمل أن المراد اتحادهما في الماصدق وفي المفهوم فمفهوم كل منهما الخصوصيات أو الكلام الكلي المكيف في الذهن بالخصوصيات وحينئذ فيكونان مترادفين كالانسان والبشر ويحتمل أن المراد اتحادهما في الماصدق فقط وحينئذ فيكونان متساويين كالانسان والكاتب وعلى كل من الاحتمالين يصدق الحصران نظير قولك لا ناطق إلا الانسان ولا ناطق الا البشر فالحصران صحيحان لوجود الترادف بين الانسان والبشر وكذلك اذا قلت لا ناطق الا الانسان ولا ناطق الا الكاتب فالحصران صحيحان لوجود التساوي بين الانسان والكاتب فالحاصل أن صدق المقدمتين يحصل بأحد الأمرين اتحاد الاعتبار المناسب ومقتضى الحال أو تساويهما فحمل الاتحاد على تعيين واحد ليس بلازم (قوله والا لما صدق الخ) في قوة قوله والا لما صدق الحصران أي والا بأن لم يكن بينهما اتحاد بل كان بينهما تباين كلي كالانسان والفرس أو تباين جزئي وهو العموم والخصوص الوجهي كالانسان والأبيض أو عموم وخصوص مطلق كالانسان والحيوان لما صدق الحصران أي قولنا لا ارتفاع الا بالمطابقة لمقتضى الحال وقولنا لا ارتفاع الا بالمطابقة للاعتبار المناسب بل لابد من كذب أحدهما على تقدير العموم والخصوص المطلق لانه يكون الحصر في الأخص فاسدا والحصر في الأعم صادقا بيان ذلك أن كل حصر محتو على جزأين ايجابي وسلبي والأول ينحل الى قضية موجبة والثاني لقضية سالبة والجزء الايجابي في كل حصر مقرر عند القوم لانه المعتبر أولا في الحكم والمنظور له ابتداء والمعرض للابطال هو الجزء السلبي فاذا كان بين الحصرين عموم وخصوص مطلق كان الجزء الايجابي للحصر في الأعم (١٣٣) منافيا للجزء السلبي للحصر في الأخص والجزء

> ومعلوم أنه انما يرتفع بالبلاغة التي هي عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد والا لما صدق أنه لا يرتفع الا بالمطابقة للاعتبار المناسب ولا يرتفع الا بالمطابقة لمقتضى الحال فليتأمل

الايجابي للحصر في الأخص لا ينافي الجزء السلبي للحصر في الأعم حتى يتطرق للحصر في الأعم البطلان فلذلك كان الباطل الحصر في الأخص على تقدير أن يكون بين الحصرين العموم والخصوص المطلق يوضح ذلك قولك لا يباع الا الحيوان فهذه قضية كلية عامة ولا يباع الا الانسان فهو في قوة كل فرد فرد من أفراد الانسان يباع ولا يباع غيره ولا شك أن هذه السالبة أعني لا يباع غيره تكذبها القضية الكلية العامة القائلة كل فرد من أفراد الحيوان يباع لافادتها بيع غير الانسان من الحيوان كالفرس والموجبة المذكورة معلومة الصدق فما خالفها يكون كاذبا وما استلزم الكاذب من حصر الأخص فهو كاذب ويكذب الحصران معا اذا كان بينهما تباين كلي لان القضية الموجبة المأخوذة من أحدهما تناقض السالبة المأخوذة من الآخر مثلا اذا قلت لا يباع إلا الحمار هذا في قوة كل فرد فرد من أفراد الحمار يباع ولا يباع الفرس ولا غيره واذا قلت لا يباع إلا الفرس فهو في قوة كل فرد من أفراد الفرس يباع ولا يباع الحمار ولا غيره فالموجبة من كل تنافي السالبة من الأخرى وما نافى الصادق كاذب فما تضمنه واستلزمه من الحصر كاذب وكذا يكذب الحصران معا اذا كان بينهما تباين جزئي فان الأخص ينافي الأعم وكل منهما أخص من جهة فان قلت لا يباع إلا الحيوان كان في قوة كل فرد من أفراد الحيوان يباع ولا يباع فرد من غيره ولو كان أبيض واذا قلت لا يباع إلا الأبيض كان في قوة كل فرد من أفراد الأبيض يباع ولو غير حيوان ولا يباع غيره ولو حيوانا فسالبة الأول تنافي موجبة الثاني وكذلك العكس وما نافى الصادق كاذب فكذلك ما استلزمه من الحصر أفاد ذلك شيخنا العلامة العدوي عليه سحائب الرحمة والرضوان (قوله لما صدق الحصران) أي لكن التالي باطل لان الفرض صدقهما فبطل المقدم وهو عدم ثبوت اتحادهما فثبت نقيضه وهو ثبوت اتحادهما وهو المطلوب وفي كلام الشارح تسمح حيث أدخل اللام في جواب ان وهي انما تدخل على جواب لو فكأنه أعطى ان حكم لو لانها أختها في التعليق وقد وقع له ذلك كثيرا ولغيره من المصنفين (قوله فليتأمل) أمر بالتأمل لامكان أن يقال ان قوله والا لما صدق الحصران فيه نظر بل قد يصدق الحصران مع عدم اتحادهما كما لو كان بينهما عموم وخصوص مطلق لان الحصر في العام لا يستلزم ثبوت الحكم لجميع الافراد بل غاية ما يفيد أن هذا الحكم لا يخرج عن هذا العام وعدم خروج الحكم عن العام لا يقتضي عموم الحكم لجميع الأفراد مثلا اذا قيل لا يباع الا الحيوان يمكن أن يراد بالحيوان الجنس المتحقق في الانسان ولا يراد كل فرد من أفراد الحيوان وحينئذ فلا يكون هذا

(١) أنها تحصل كذا في الأصل والمناسب أنه يحصل أي الارتفاع المحدث عنه فتأمل كتبه مصححه

منافيا لقولنا لا يباع الا الانسان وكذلك لو كان بينهما تباين جزئي قد يصدق الحصران لانه لا يلزم عموم الحكم لجميع الافراد في الحصر فيجوز أن يتحقق الحصران في فرد هو محل الاجتماع بأن يراد من الحيوان في قولنا لا يباع إلا الحيوان انسان أبيض و يراد بالأبيض في قولنا لا يباع الا الأبيض انسان أبيض وليس بلازم أن يراد بالحيوان و بالأبيض جميع أفرادهما وقد يجاب بأن الملحوظ في الحصرين وهما لا ارتفاع لشأن الكلام إلا بالمطابقة لمقتضى الحال ولا ارتفاع له إلا بمطابقته للاعتبار المناسب ثبوت الحكم لكل فرد وأن المعنى كل فرد من أفراد الارتفاع لا يكون الا بالمطابقة المذكورة لا أن الملحوظ عدم خروج الحكم عن العام وحينئذ لم يتحد الحصران يبطل أحدهما أو كلاهما وانما كان الملحوظ فيهما ثبوت الحكم لكل فرد من أفراد العام لما علمت سابقا من أن اسم الجنس المفرد اذا أضيف لمعرفة ولم تقم قرينة على تخصيصه ببعض ما يصدق عليه كان لاستغراق أفراد الجنس ولا شك أن كلا من الحصرين محتو على مصدرين الارتفاع والمطابقة مضافين فيكون المعنى أن كلا من الارتفاعين لا يحصل الا بكل من المطابقة للاعتبار والمقتضى (قوله فالبلاغة راجعة الخ) هذا تفريع على تعريف البلاغة السابق أي اذا علمت ما تقدم لك من التعريف ظهر لك أن البلاغة صفة راجعة للفظ لانها على ما علم من التعريف مطابقة الكلام لمقتضى الحال وظاهر أن المطابقة صفة المطابق فتكون المطابقة راجعة للكلام من رجوع الصفة للموصوف لكن رجوعها له ليس مع قطع النظر عن معناه بل رجوعها له باعتبار افادته المعنى الحاصل بسبب التركيب وهو المعنى الثاني الذي يعتبره البلغاء ويقصدونه وهي الخصوصيات التي يقتضيها الحال الزائدة على أصل المراد

لانه لو كانت البلاغة صفة راجعة له مع قطع النظر عن المعنى المقصود افادته الذي هو المعنى الثاني وهو مقتضى الحال لتصور معنى البلاغة بدون اعتبار مقتضى الحال وهو محال وغرض المصنف بهذا التفريع دفع ما يتوهم من التناقض في كلام الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز لانه تارة يصف اللفظ بالبلاغة وتارة يصف المعنى بها وتارة ينفيها عن اللفظ وتارة ينفيها عن المعنى وحاصل دفع التناقض أن وصفه بالتركيب المعنى بها مراده المعنى الثاني باعتبار أن المقصود من اللفظ افادته ووصفه اللفظ بها باعتبار افادته ذلك المعنى المقصود ونفيها عن اللفظ مراده اللفظ المجرد عن المعنى والخصوصيات ونفيها عن المعنى مراده المعنى الأول للفظ الذي هو مجرد ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه وحينئذ فلا تناقض في كلام الشيخ (قوله يعني أنه يقال الخ) حمل الشارح كونها صفة للفظ على معنى كونها محمولة عليه حمل اشتقاق ولم يحمله على معنى كونها قائمة به لانها مطابقة الكلام لمقتضى الحال والمطابقة قائمة بالمطابق لان الحمل على ذلك المعنى لا يناسب قول المصنف باعتبار الخ لانه لا حاجة مع قولنا ان المطابقة لمقتضى الحال معنى قائم بالكلام الى كون قيامه به باعتبار ما ذكر فتأمل (قوله لا من حيث أنه لفظ) أي ولا من حيث افادته المعنى الأول الذي هو مجرد النسبة بين الطرفين على أي وجه كان فان هذا المعنى مطروح في الطريق يتناوله الاعرابي والأعجمي والبدوي والقروي فلا ينظر اليه البليغ وحينئذ فلا يوصف اللفظ من أجل الدلالة عليه بالبلاغة بل انما يوصف بها باعتبار افادته المعنى الثاني وهو الخصوصية التي تناسب المقام و يتعلق بها الغرض لاقتضاء المقام لها كالتأكيد بالنسبة للانكار وكالايجاز بالنسبة للضجر والاطناب بالنسبة للمحبوبية وكاطلاق الحكم بالنسبة لخلو الذهن وغير ذلك من الاعتبارات الزائدة على أصل المراد (قوله وصوت) عطف عام على خاص فاللفظ أخص لانه صوت معتمد على مخرج (قوله باعتبار) متعلق براجعة والباء للسببية وقوله افادته المعنى أي المعنى الثاني (قوله أي الغرض المصوغ له الكلام) أي الغرض الذي صيغ الكلام أي ذكر لأجل افادته وهو الخصوصيات التي يقتضيها الحال وهذا تفسير للمعنى الثاني وانما سمي ذلك الغرض معنى ثانيا لان البلغاء ينظرون اليه و يعنونه و يقصدونه ثانيا بعد المعنى المراد

(فالبلاغة) صفة (راجعة الى اللفظ) يعني أنه يقال كلام بليغ لكن لا من حيث أنه لفظ وصوت بل (باعتبار افادته المعنى) أي الغرض المصوغ له الكلام

بها المعنى وتارة ينفيها عن اللفظ وتارة ينفيها عن المعنى فقال (فالبلاغة راجعة الى اللفظ) فيصح وصفه بها فيقال هذا اللفظ بليغ ولكن وصفه لا باعتبار كونه لفظا ومجرد صوت ولا باعتبار أنه دل على المعنى الأول الذي هو مجرد افادة النسبة بين الطرفين على أي وجه كانت تلك النسبة فان هذا المعنى مطروح في الطريق يتناوله الاعرابي والأعجمي والبدوي والقروي فلا يوصف اللفظ من أجل الدلالة عليه بالبلاغة وانما يوصف بها (باعتبار افادته) أي اللفظ (المعنى) الثاني وهو الخصوصية التي تناسب المقام و يتعلق بها الغرض لاقتضاء المقام كالتأكيد بالنسبة للانكار وكالايجاز في الضجر وكالاطناب

ص (فالبلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى

(قوله بالتركيب) بيان للواقع لا للاحتراز عن شيء لاستحالة افادة معنى يحسن السكوت عليه بدون التركيب (قوله متعلق بافادته) أى باعتبار افادته بالتركيب المعنى الثانى (قوله وذلك) أى وبيان ذلك أى كون البلاغة صفة راجعة للفظ باعتبار افادة المعنى بالتركيب فقوله لان البلاغة علة راجعة للفظ وقوله وظاهر الخ علة لقوله باعتبار المعنى (قوله عبارة عن مطابقة الكلام) أى فقد أضيفت المطابقة التى هى البلاغة الى الكلام الذى هو اللفظ فثبت أنها راجعة للفظ (قوله وظاهر أن اعتبار المطابقة الخ) أما المطابقة فظاهر وأما عدمها فلانه لا يسلب شيء عن شيء الا اذا كان الشيء المسلوب يصح أن يتصف به المسلوب عنه اذ لا يقال فى الحائط انها لا تبصر فظهر أن الكلام لا يتصف بكونه غير مطابق الا باعتبار المعانى (قوله وعدمها) أى وأن عدمها فهو عطف على اعتبار والضمير راجع لاعتبار المطابقة وحينئذ فكان الظاهر أن يقول وعدمه بتذكير الضمير الا أن يقال انه اكتسب التأنيث من المضاف اليه مع صحة حذفه ويصح أن يكون عطفا على المطابقة فالتأنيث حينئذ ظاهر (قوله باعتبار المعانى) (١٣٥) أى الثانوية وعطف الأغراض على ماقبله مرادف والمراد بالاغراض التى يصاغ الكلام لها مقتضيات الاحوال وهى الخصوصيات الزائدة على أصل المراد وقوله باعتبار المعانى أى وجودا وعدما ليطابق قوله اعتبار المطابقة وعدمها (قوله المفردة) أى عن اعتبار افادة المعانى وليس المراد الغير المركبة لان المطابقة ليست من حيث ذات اللفظ مطلقا مفردا كان أو مركبا وقوله المجردة أى عن اعتبار المعنى الثانى الزائد على أصل المراد وهذا لا ينافى دلالتها على المعانى الاولية وحاصل كلامه أن الكلام من حيث انه ألفاظ مفردة أى مجردة عن افادة للمعنى الثانوى الحاصل عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا لمقتضى الحال ولا بعدم المطابقة وأما من حيث اعتبار افادته لذلك المعنى فيتصف بكونه مطابقا وغير مطابق فقول الشارح وظاهر أن اعتبار المطابقة وعدمها أى وظاهر أن اعتبار المطابقة وأن اعتبار عدم المطابقة انما يكون الخ أى فان اعتبرناه والتفتنا له من حيث افادته للمعانى والخصوصيات صح وصفه بكونه مطابقا أو غير مطابق وقوله لا اعتبار الخ أى وأما اذا نظرنا اليه من حيث كونه الفاظا ولم نلتفت له من حيث افادته للخصوصيات فلا يوصف بالمطابقة ولا بعدمها ان قلت يلزم حينئذ ارتفاع النقيضين أعنى ارتفاع المطابقة وعدمها وهو محال قلت المراد أنه لا يوصف بالمطابقة ولا بعدمها عما من شأنه ذلك وليس المراد بعدم المطابقة مطلقا ثم اعلم ان ما ذكرناه من أن المعنى الأول هو ثبوت المحكوم للمحكوم عليه وأن المعنى الثانى الذى يكون الكلام باعتباره بليغا و يصاغ لاجله هو مقتضى الحال أعنى الخصوصيات والزايا هو ما أفاده ابن قاسم وابن يعقوب والشيخ يس وكذلك هو فى تجريد شيخنا الحفنى وقرره استاذنا العدوى والذى ذكره عبد الحكيم و بعض حواشى المطول أن المعنى الاول هو مايفهم من اللفظ بحسب التركيب وهو أصل المعنى مع الخصوصيات من تعريف وتنكير وتقديم وتأخير وحذف واضمار والمعنى الثانى الاغراض التى يقصدها المتكلم و يصوغ الكلام لاجل افادتها وهى أحوال المخاطب التى يورد المتكلم الخصوصيات لاجلها من اشارة لمعهود وتعظيم وتحقير وضجر ومحبوبية وانكار وشك وغير ذلك هذا بالنسبة لعلم المعانى وأما بالنسبة لعلم البيان فالمعانى الأول هى

(بالتركيب) متعلق بافادته وذلك لان البلاغة كما مر عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر أن اعتبار المطابقة وعدمها انما يكون باعتبار المعانى والأغراض التى يصاغ لها الكلام لا باعتبار الالفاظ المفردة والكلم المجردة

فى المحبوبية وغير ذلك من الاعتبارات والخصوصيات الزائدة على أصل المراد وقوله (بالتركيب) تصوير لا لأخراج شيء ضرورة استحالة افادة معنى يحسن السكوت عليه بدون التركيب الذى هو المراد هنا وهو متعلق بافادة ونبه به على أن البلاغة لما كانت هى مطابقة الكلام لمقتضى الحال الذى هو خصوصية زائدة على أصل المراد تعين أن وجودها فرع وجود التركيب المفيد فان وجود الأخص وهو الاعتبار الزائد على أصل المراد فرع وجود الاعم الذى هو أصل المراد وأصل المراد لا يكون الا بالتركيب المفيد فكذا الزائد عليه فالكلمات المفردة والالفاظ المجردة عن المعنى الزائد لا توصف بالبلاغة فقول الشيخ عبد القاهر ان البلاغة ترجع الى المعنى لا الى اللفظ يعنى الى المعنى الثانى الخاص لا الى اللفظ يعنى باعتبار افادته المعنى الاول المطروح فى الطريق وقوله ترجع الى اللفظ يعنى باعتبار افادته المعنى الخاص فلا تناقض فى كلامه

بالتركيب) ثم قد اختلف الناس فى البلاغة والفصاحة من صفات اللفظ أو المعنى وهل هما مترادفان أولا على ماسبق قال حازم نقلا عن أفلاطون الفصاحة لا تكون الا لموجود والبلاغة تكون لموجود ومفرد ونقل فى الايضاح عن عبد القاهر كلاما فى ذلك مختلف الظاهر وان حاصل مجموع كلامه أن الفصاحة ليست من صفات المفردات من غير اعتبار التركيب وميل الامام فخر الدين الى أن الفصاحة راجعة الى الالفاظ والمعانى واستدل عليه بما يطول ذكره قال الشيخ تقى الدين

المدلولات المطابقية مع رعاية مقتضى الحال والمعانى الثوانى هى المعانى المجازية أو الكنائية وذكروا أن دلالة اللفظ على المعنى الاول قد تكون وضعية وقد تكون عقلية ودلالته على المعنى الثانى عقلية قطعا وذلك لان اللفظ دال على المقتضيات والخصوصيات وهى آثار للاغراض والآثار تدل على المؤثر دلالة عقلية وبالعرف والعادة فالدال على المعنى الثانى هو اللفظ لكن بتوسط دلالة المعنى الاول وهذا هو المأخوذ من كلام الشيخ فى دلائل الاعجاز كما بسطه فى المطول ويمكن أن يقرر كلام شارحنا بذلك فيقال قوله بل باعتبار افادته المعنى أى الثانوى وقوله أى الغرض المصوغ له الكلام أى وهى أحوال المخاطب من اشارة لمعهود وتعظيم وانكار وشك وقوله بعد انما يكون باعتبار المعانى والاغراض مراده بالمعانى الخصوصيات ومراده بالأغراض الاحوال وقوله انما يكون الخ أى لانه يتسبب عن الاحوال الخصوصيات المتوقف عليها المطابقة وقوله بعد ذلك المفردة والمجردة أى عن افادة المعنى الثانى وهى الاغراض السابقة الحاصلة عند التركيب (قوله نصب) أى هو منصوب أو ذو نصب أو يقرأ فعلا مبنيا للمفعول (قوله على الظرفية) أى

(وكثيرا ما) نصب على الظرفية لانه من صفة الاحيان وما لتأكيد معنى الكثرة والعامل فيه قوله (يسمى ذلك) الوصف المذكور

ثم أشار الى أن اطلاق لفظ الفصاحة على معنى البلاغة واقع فى ألسنة أهل الفن كثيرا ومن ذلك قولهم ان اعجاز القرآن من جهة كونه فى أعلى مراتب الفصاحة ويعنون بالفصاحة هذا المعنى فقال (وكثيرا ما يسمى ذلك) المعنى الذى هو مطابقة الكلام لمقتضى الحال

القشيرى ان خصت الفصاحة بالالفاظ وردت أسئلة الامام فخر الدين أو لا لزم تسمية المعنى فصيحا وهو غير مألوف والذى أراه أن الفصيح لفظ حسن مألوف له معنى حسن صحيح وبهذا القيد تندفع أسئلة الامام والناس فى ذلك كلام يطول ذكره (قلت) وأنت اذا تأملت عبارة المصنف فى حدود الفصاحة علمت أن فصاحة المفرد كلها لفظية لا تعلق لها بالمعنى البتة والغرابة لفظية فانها تتعلق بسماع اللفظ وفصاحة الكلام تنقسم الى معنوى وهو الخلوص من التعقيد والضعف ولفظى وهو الخلوص من التنافر والتعقيد اللفظى وفصاحة المتكلم معنوية وما أحسن عبارة عبد اللطيف البغدادى حيث قال فى قوانين البلاغة البلاغة شىء يبتدىء من المعنى وينتهى الى اللفظ والفصاحة شىء يبتدىء من اللفظ وينتهى الى المعنى فان فيها جمعا بين ما افترق من كلام الناس وهى الحق ان شاء الله تعالى فان قلت اذا كانت الفصاحة أو البلاغة راجعة الى اللفظ فكلام الله تعالى ليس بلفظ وهو محتو على أعظمها قلت المراد اللفظ الدال على ذلك الكلام القديم النفسانى

لاجل الظرفية أى لاجل كونه ظرفا والمراد زمانيا (قوله لأنه) أى هنا من صفة الاحيان أى الازمان وكما أن اسم الزمن ينصب على الظرفية فكذا صفته ثم لا يخفى عليك أنه ليس المراد أن موصوفه الاحيان مقدرا أى أحيانا كثيرا لان التأنيث حينئذ واجب بل المراد أنه كان فى الاصل صفة للاحيان ثم أقيم مقامها بعد حذفها وصار بمعناها ونصب نصبها فمعنى وكثيرا وأحيانا كثيرة وكان الظاهر أن يقول من صفة الحين وعلى هذا فيكون الحين الموصوف مقدرا وتذكير الوصف حينئذ ظاهر والمعنى ص (لها
وزمنا كثيرا أى ويسمى ذلك الوصف فصاحة فى زمن كثير فهو مثل قوله تعالى قليلا ما تشكرون أى تشكرون فى زمن قليل ثم ان قوله لانه من صفة الخ ان أراد الاستدلال على مجرد صحة النصب على الظرفية فمسلم وان أراد الاستدلال على وجوبه فممنوع لانه يمكن أن يكون كثيرا نصبا على المفعولية المطلقة أى وتسميته كثيرا ان قلت ان التسمية وضع الاسم على المسمى وهو شىء واحد لا تعدد فيه ولا تكثر وحينئذ فلا يصح وصفها بالكثرة أجيب بأنه على هذا الوجه يراد بالتسمية الاطلاق والاستعمال وهو يتعدد فصح الوصف بالكثرة ان قلت على هذا كان مقتضى الظاهر أن يقول كثيرة فالجواب أن صفة المصدر لا يجب تأنيثها لتأنيثه لانه مؤول بأن والفعل أو ما والفعل والفعل لا يؤنث أو أن التسمية لما كانت بمعنى الاطلاق ذكر الصفة نظرا لذلك ولعل الشارح انما ترك التنبيه على ذلك الوجه لما ورد عليه مما علمت أو أن الانتصاب على الوصفية فى مثله معروف لا يحتاج الى تعرض فلهذا أشار الى وجه آخر من الاعراب (قوله لتأكيد معنى الكثرة) أى فهى زائدة للتأكيد (قوله والعامل فيه) أى فى الظرف (قوله ذلك الوصف المذكور) أى وهو المطابقة لمقتضى الحال

فصاحة أيضا وهو مراد الشيخ عبد القاهر بما يكرره فى دلائل الاعجاز من أن الفصاحة صفة راجعة الى المعنى دون اللفظ كقوله فى أثناء فصل منه علمت أن الفصاحة والبلاغة وسائر مايجرى فى طريقهما أوصاف راجعة الى المعانى والى مايدل عليه بالالفاظ دون الالفاظ أنفسها وانما قلنا مراده ذلك لانه صرح فى مواضع من دلائل الاعجاز بأن فضيلة الكلام للفظ لالمعناه منها أنه حكى قول من ذهب الى عكس ذلك فقال فأنت تراه لايقدم شعرا حتى يكون قد أودع حكمة أوأدبا أواشتمل على تشبيه غريب ومعنى نادر ثم قال والامر بالضد اذا جئنا الى الحقائق وما عليه المحصلون لأنا لانرى متقدما فى علم البلاغة مبرزا فى شأوها الا وهو ينكر هذا الرأى ثم نقل عن الجاحظ فى ذلك كلاما منه قوله والمعانى مطروحة فى الطريق يعرفها العجمى والعربى والقروى والبدوى وانما الشأن فى اقامة الوزن وتخير اللفظ وسهولة المخرج وصحة الطبع وكثرة الماء وجودة السبك ثم قال ومعلوم أن سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة وأن سبيل المعنى الذى يعبر عنه سبيل الشىء الذى يقع التصوير فيه كالفضة والذهب يصاغ منها خاتم أوسوار فكما أنه محال اذا أردت النظر فى صوغ الخاتم وجودة العمل ورداءته أن تنظر الى الفضة الحاملة لتلك الصورة أوالذهب الذى وقع فيه ذلك العمل كذلك محال اذا أردت أن تعرف مكان الفضل والمزية فى الكلام أن تنظر فى مجرد معناه وكما لوفضلنا خاتما على خاتم بأن تكون فضة هذا أجود أوفصه أنفس لم يكن ذلك تفضيلا له من حيث هو خاتم كذلك ينبغى اذا فضلنا بيتا على بيت من أجل معناه أن لا يكون ذلك تفضيلا له من حيث هو شعر وكلام هذا لفظه وهو صريح فى أن الكلام من حيث هو كلام لايوصف بالفضيلة باعتبار شرف معناه ولاشك أن الفصاحة من صفاته الفاضلة فلا تكون راجعة الى المعنى وقد صرح فيما سبق بأنها راجعة الى المعنى دون اللفظ فالجمع بينهما بما قدمناه بحمل كلامه حيث نفى أنها من صفات اللفظ على نفى أنها من صفات المفردات من (١٣٧) غير اعتبار التركيب وحيث أثبت أنها من صفاته على أنها من صفاته باعتبار افادته المعنى عند التركيب

* وللبلاغة طرفان أعلى اليه تنتهى وهو حد الاعجاز

(فصاحة أيضا) كما يسمى بلاغة حيث يقال ان إعجاز القرآن من جهة كونه فى أعلى طبقات الفصاحة يراد بها هذا المعنى (ولها) أى لبلاغة الكلام (طرفان أعلى وهو حد الاعجاز) وهو أن يرتقى الكلام فى بلاغته الى أن يخرج عن طوق البشر

(فصاحة أيضا) ونصب كثيرا اما على المفعولية المطلقة على أن يضمن يسمى معنى يطلق ذلك اطلاقا كثيرا واما على الظرفية أى زمانا كثيرا يسمى ذلك فصاحة وزيادة ما لتأكيد الكثرة ثم أشار الى تفاوت البلاغة باعتبار تمام المراعاة للخصائص المناسبة فى كل مقام وعدم تمامها وأنها فى ذلك ثلاث مراتب بقوله (ولها) أى ولبلاغة الكلام (طرفان) طرف (أعلى وهو حد الاعجاز) أى القدر الذى اذا روعى فى الكلام

ص (ولها طرفان أعلى وهو حد الاعجاز

(قوله هذا المعنى) أى المطابقة لمقتضى الحال ولا يرد على هذا أن بعض الآيات أعلى طبقات من بعض لان أعلى طبقات البلاغة أيضا متفاوت (قوله ولها طرفان) هذا اشارة الى أن البلاغة تتفاوت باعتبار مراعاة تمام الخصائص المناسبة فى كل مقام وعدم مراعاة تمامها وأن لها بهذا الاعتبار مراتب ثلاثة فقوله ولها طرفان أى مرتبتان احداهما فى غاية الكمال والاخرى فى غاية النقصان ويلزم من ذلك أن يكون هناك مرتبة متوسطة بينهما والحاصل أن البلاغة أمر كلى لها ثلاث مراتب مرتبة عليا ولها افراد ان وسفلى وهى فرد واحد ووسطى ولها أفراد وتعبير المصنف بالطرفين لتشبيهها بشىء ممتد له طرفان استعارة بالكناية وقوله طرفان تخييل فعلم أنه ليس المراد حقيقة الطرفين والا لزم أن لا يكون الانسان بليغا الا بالاتيان بالطرفين مع أن ذلك لا يمكن لما يلزم عليه من التناقض (قوله وهو حد الاعجاز) أى مرتبته واضافته للبيان ولابد فى الكلام من تقدير مضاف أى وهو ذو الاعجاز لان الاعلى فرد من البلاغة التى هى المطابقة لا الاعجاز (قوله وهو) أى الاعجاز عند علماء البلاغة ارتقاء الكلام فى بلاغته الخ وانما قلنا عند علماء البلاغة لان الاعجاز عند غيرهم ارتفاع الكلام بالبلاغة أوغيرها الى أن يخرج عن طوق البشر (قوله أن يرتقى الكلام) أى يرتفع شأنه وقوله فى بلاغته أى بسبب بلاغته الى أن يخرج عن طوق البشر أى طاقتهم وقدرتهم لا باخباره عن المغيبات ولا بأسلوبه الغريب ولا بصرف العقول عن معارضته ويصح أن تكون فى باقية على حالها ويكون شبه ما راعى فى البلاغة من الخصوصيات بمدارج يرتقى فيها الكلام فاذا بلغ الحد الاعلى فى تلك المدارج كان إعجازا على طريق المكنية والارتقاء تخييل والمعنى وهو أن يرتقى الكلام فى الخصوصيات التى تراعى فى بلاغته الى أن يخرج عن طاقة البشر وقدرتهم

وذكر البشر لانهم المشتهرون بالبلاغة والمتصدون للمعارضة والا فالمعجز ما يكون خارجا عن طوق جميع المخلوقات من الجن والانس والملائكه (قوله ويعجزهم عن معارضته) أى يصيرهم عاجزين عن معارضته فالهمزة فى الاعجاز للتصيير وهو عطف لازم على ملزوم فان قيل ماذكرتموه من أن الكلام يرتقى ببلاغته الى أن يخرج عن طوق البشر ويعجزهم ممنوع اذ ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة والعلم الذى له مزيد اختصاص بالبلاغة أعنى المعانى والبيان متكفل بالاتيان بهذين الامرين على وجه التمام لان علم المعانى كافل للمطابقة وعلم البيان كافل الخلوص من التعقيد المعنوى وحينئذ فمن أتقن هذين العلمين وأحاط بهما لم لا يجوز أن يراعى هذين الامرين حق الرعاية فيأتى بكلام هو فى الطرف الاعلى من البلاغة ولو بقدر أقصر سورة من القرآن فكيف يمكن ارتقاء الكلام الى أن يخرج عن طوق البشر بسبب بلاغته وأجيب بأن تكفل علم البلاغة بهذين الامرين ممنوع إذ لا يعرف بهذا العلم الا أن هذا الحال يقتضى ذلك الاعتبار مثلا وأما الاطلاع على كمية الاحوال أى معرفة عددها وكيفيتها فى الشدة والضعف ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات التى يتوقف عليها الاتيان بكلام هو فى الطرف الاعلى فأمر آخر لا يتعلق بعلم البلاغة ولا يستفاد منه سلمنا أن علم البلاغة متكفل بالاطلاع المذكور فلا نسلم أن من أتقن علم البلاغة يحيط به لأن الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوعة سلمنا الاحاطة به فلا نسلم أن من أتقن علم البلاغة وأحاط به يجوز أن يراعى هذين الامرين حق الرعاية اذ كثير من مهرة هذا الفن تراه لا يقدر على تأليف كلام بليغ فضلا عما هو فى الطرف الاعلى كالقرآن (قوله عطف على قوله هو) أى من عطف المفردات (قوله مع مايقرب منه) جعل الواو بمعنى مع وهو حل معنى لاحل اعراب والانى كونها عاطفة وفى ايراد كلمة مع موقع الواو اشارة الى اعتبار العطف مقدما على الاخبار ليصير المحكوم عليه بحد الاعجاز كليهما لا كل واحد منهما لأن المقصود تعيين مرتبة الاعجاز فى نفسه لا بيان مايصدق عليه (قوله كلاهما حد الاعجاز) أى بقوله كلاهما جوابا عما يقال ان حد مفرد فلا يصح الاخبار به عن الاعلى ومايقرب منه

و يعجزهم عن معارضته (وما يقرب منه) عطف على قوله هو والضمير فى منه عائد الى أعلى يعنى أن الاعلى مع مايقرب منه كلاهما حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما فى المفتاح

خرج عن طوق البشر ووقع به الاعجاز وسماه حدا أعلى لأنه توهم مايراعى فى البلاغة كمدارج يرتقى فيها الكلام فاذا بلغ الحد الاعلى من تلك المدارج كان اعجازا وقوله (ومايقرب منه) يحتمل أن يكون

وما يقرب منه) ش ظاهره أن حد الاعجاز لا يتفاوت وليس كذلك بل هو لانهاية له وماوقع فى كلام بعض

وحاصل الجواب أن قوله حد الاعجاز خبر عن محذوف تقديره كلاهما والجملة خبر عن الاعلى وما يقرب منه (قوله وهذا) أى الاعراب هو الموافق لما فى المفتاح من أن البلاغة تتزايد الى أن تبلغ الى حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى ومايقرب منه أى من الطرف الاعلى فانه ومايقرب منه كلاهما حد الاعجاز لاهو وحده كذا فى شرحه وموافق أيضا لما فى نهاية الاعجاز للرازى من أن الطرف الاعلى ومايقرب منه هو المعجز ولا يخفى أن بعض الآيات أعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركا فى امتناع معارضته ولاشك أن هذا تصريح بما ذكره الشارح من الاعراب الذى ألهمه بين النوم واليقظة كما فى المطول واعترض على هذا الاعراب من جهة اللفظ ومن جهة المعنى أما الاعتراض من جهة اللفظ فبأنه يلزم عليه توسط المعمول بين أجزاء عامله اذ الصحيح أن المبتدأ عامل فى خبره والمبتدأ هنا هو مجموع هو ومايقرب منه والخبر هو حد الاعجاز وقد تقدم وهو وتأخر مايقرب منه وهو جزء أيضا وتوسط المعمول وهو حد الاعجاز ويلزم على هذا أيضا تحمل الخبر للضمير عود ضمير واحد على متقدم ومتأخر فى آن واحد وذلك محل نظر فالاقرب أن يجعل قوله ومايقرب منه مبتدأ والخبر محذوف أى كذلك أى هو الاعجاز والجملة عطف على الجملة قبلها وحذف الخبر بعد قيام القرينة عليه شائع ذائع وأجاب عن هذا الدنوشرى بأنه لامانع من تقديم المعمول على بعض عامله اذ هو أهون من تقديمه على عامله بأسره وسهل ذلك كون العامل كلمتين أو كلمات متفاصلة وأما عود ضمير واحد على متقدم ومتأخر فهو أسهل من عوده على متأخر لاسيما وهذا الجزء المتأخر فى نية التقديم وأما الاعتراض من جهة المعنى فحاصله أنه على هذا الاعراب يفوت المقصود من تعريف الاعلى فان سوق الكلام يدل على أن مراده بقوله وهو حد الاعجاز بيان للطرف الاعلى كما أن قوله فى الطرف الاسفل وهو ما اذا غير الخ بيان الطرف الاسفل وعلى كلام الشارح يفوت هذا المقصود لأنه انما يفيد أن حد الاعجاز هو الطرف الاعلى وما يقرب منه وأجيب بأن المراد بالطرف الاعلى الجزئى الاعلى حقيقة وهذا لا يحتاج لبيان لأنه انتهاء الحقيقة والمقصود تعيين حد الاعجاز ومرتبته فى نفسه بخلاف الطرف الأسفل فانه يحتاج للبيان والحاصل أن المراد على اعراب الشارح بالاعلى الاعلى الحقيقى و بمحد الاعجاز مرتبته والاضافة بيانية وأما على زعم بعضهم الآتى فالمراد بالاعلى النوع

الذى يحصل به الاعجاز وان كان تنظير الشارح فيـه مبنيا على أن المراد به فى كلام هذا البعض الاعلى الحقيقى أى الفرد الذى لافرد فوقه و بحد الاعجاز نهايته والاضافة لامية (قوله وزعم بعضهم) هذا عكس الأول لان الأول يفيد أن حد الاعجاز نوع له فردان الأعلى ومايقرب منه وهذا يفيد أن الطرف الأعلى نوع تحته فردان حد الاعجاز ومايقرب منه وهذا الزعم لبعض شراح الايضاح حيث قال ان قوله ومايقرب منه عطف على حد الاعجاز والمراد بحد الاعجاز البلاغة فى أقصر سورة و بمايقرب منه البلاغة فى مقدار آية أو آيتين فكأنه قال ولها طرفان أعلى وهو البلاغة القرآنية أو المراد بحد الاعجاز كلام يعجز البشر عن الاتيان بمثله كالقرآن والقريب من حد الاعجاز أن لايعجز الكلام البشر ولكن يعجزهم مقدار أقصر سورة عن الاتيان بمثله (قوله لا يكون من الطرف الأعلى) أى الذى تنتهى اليه البلاغة وذلك لان مايقرب من حد الاعجاز من المراتب العلية فقط ولاوجه لجعل تلك المراتب العلية من الطرف الأعلى الذى تنتهى اليه البلاغة لانه فرد جزئى على أنه حيث كان الطرف الأعلى أمرا واحدا شخصيا لاانقسام له فى جهة كما هو الأصل فى الطرف وذلك كالنقطة التى هى طرف الخط فانها لاانقسام لها فى جهة لو كان مايقرب من حد الاعجاز من ذلك الأعلى لزم عليه انقسام مالايقبل القسمة والاخبار عن الواحد بمتعدد وكلاهما باطل فان قلت يعتبر الطرف الأعلى واحـدا نوعيا من أنواع البلاغة متعدد الافراد ومن جملة أفراد ذلك النوع حد الاعجاز ومايقرب منه وحينئذ فيصح أن يكون القريب من حد الاعجاز من الطرف الأعلى قلنا هذا لايصح لأمور * الأمر الأول أنه لابد من وجه تتحقق به نوعيته الشاملة لافراده و بما صار جميع الأفراد أعلى والنوعية بالاعجاز تخرج مايقرب من حد الاعجاز فلايصح الاخبار حينئذ والنوعية بغيره لم تتبين * الأمر الثانى أن التعبير عن النوع انما يصح بجميع الأفراد لا ببعضها وهذان الفردان أعنى حد الاعجاز ومايقرب منه بعض أفراد النوع اذ الطرف الأعلى هو مرتبة الاعجاز وحده نهايته والقريب من نهايته انما يتناول ماهو أقرب من غيره لتلك النهاية فلايتناول مبدأ الاعجاز أى أول مرتبته (١٣٩) ووسط تلك المرتبة مع شمول ذلك النوع الذى هو الاعلى لها لان المراد منه طبيعة الاعجاز وهى تتناول جميع مراتبـه فيكون قد عـبر عن النوع ببعض أفراده مثلا اذا فرضنا أن الاعجاز مرتبة تحتها أفراد سبعة فالمبتـدأ هو الأول والنهاية هو الآخر والوسط الخمسة الباقية والقريب من النهاية الذى هو بعض أفراد الوسط لايتناول جميعها وانما يتناول بعضها كالخامس والسادس فقوله أعلى هذا اشارة للنوع الذى هو طبيعة الاعجاز وقوله حد الاعجاز اشارة للفرد الأعلى وقوله ومايقرب منه اشارة للفرد الخامس والسادس فقط فيكون قد عبر عن النوع ببعض أفراده لابجميعها وهذا لايصح ورد هذا العلامة اليعقوبى بقوله لك أن تقول ان نوع الأعلى يشمل نوعين حد الاعجاز ومايقرب منه وحينئذ فيكون تعبيرا عن النوع بجميع أفراده فالاخبار صحيح كما يقال الانسان زنجى وغيره وماقاله ذلك العلامة مبنى على أن المراد بالحدق كلام المصنف المرتبة وأن الاضافة بيانية أى مرتبة هى الاعجاز كما مر فعلى هذا مايقرب منه ليس معجزا فيجعل الاعجاز بسائر مراتبه مع مايقرب منه نفس ذلك النوع وأما ماقلناه من لزوم التعبير عن الجنس ببعض أفراده فمبنى على أن الاضافة حقيقية وأن المراد بحد الاعجاز نهايته أى المرتبة العليا من مراتبه لا المرتبة التسعة الشاملة لعدة مراتب * الأمر الثالث أن التعبير بالأفراد عن النوع لايصح هنا ولو سلمنا أن هنا تعبيرا عن الجنس بجميع أفراده لان الطرفية من الأحكام الخاصة بالطبيعة التى هى الماهية لان الطرفية انما تثبت لطبيعة الاعجاز من حيث هى لان الوحـدة لازمة للطرف وهى انما تثبت لطبيعته من حيث هى اذ عند ملاحظة الافراد يثبت التعدد لا الطرفيـة نظير ذلك النوعية الخاصة بماهية الانسان فكما أنه لايصح أن يقال النوع زيد وعمرو وغيرهما من الافراد لايصح أن يقال هنا الطرف الأعلى حد الاعجاز ومايقرب منه وهذا بخلاف الجسمية الثابتة للانسان فانها ليست من أحكام الطبيعة بل من أحكام أفراده فيصح حمل الافراد عليها فيقال الجسم زيد وعمرو وغيرهما وذلك لان الأحكام الثابتة للطبيعة قسمان الاول مايثبت لهـا فى ضمن الافراد و يسمى ذلك أحكام الافراد كالجسمية الثابتة للانسان فهذا القسم يصـدق على الطبيعة والافراد جميعا والثانى مايثبت لها فى نفسها لا فى ضمن الافراد كالنوعية للانسانيـة و يسمى أحكام الطبيعة وهـذا القسم انما يصدق على الطبيعة

وزعم بعضهم أنه عطف على الاعجاز والضمير فى منه عائد اليه يعنى أن الطرف الاعلى هو حد الاعجاز ومايقرب من حد الاعجاز وفيه نظر لان القريب من حد الاعجاز لا يكون من الطرف الأعلى وقد أوضحنا ذلك فى الشرح

معطوفا على حد وهو الأقرب الى اللفظ فيكون خبرا عن الأعلى و يرد عليه أن مايقرب من الأعلى ليس بأعلى قطعا الا أنا ان أردنا بالطرف الأعلى الشخص فلا يصح الاخبار عنه بمايقرب منه لانه خلافه وان

بعض شراح المفتاح ممايوهم خلاف ذلك لاعبرة به ثم يرد عليه أن مايقرب من حد الاعجاز ليس أعلى لنقصانه عن حد الاعجاز

وأسفل منه تبتدىء وهو مااذا غير الكلام عنه الى ماهو دونه التحق عند البلغاء بأصوات الحيوانات وان كان صحيح الاعراب وبين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة * واذ قد عرفت معنى البلاغة فى الكلام وأقسامها ومراتبها

والطرفية من القسم الثانى لاستلزامها الوحدة ومنافاتها الكثرة اللازمة للافراد فلا يصح ثبوت الطرفية لافراد الطرف فتحصل من هذا كله أن جعل الطرف واحدا بالنوع للترتب عليه صحة هذا الزعم لم يتم فعطل ذلك الزعم (قوله وأسفل) أى وطرف أسفل أى ومرتبة سفلى فى غاية النقصان (قوله وهو ما) أى وهو مرتبة اذا غير الكلام أى انحط ونزل عنها بأن لم تراع تلك المرتبة فى الكلام فضمن غير معنى نزل أوانحط فلذا عداه بعن (قوله الى مادونه) أى الى مرتبة أنزل من تلك المرتبة السفلى وهى الخلو من الخصوصيات (قوله التحق) أى ذلك الكلام المغير عن تلك المرتبة السفلى بأصوات الخ وأورد على هذا التعريف أنه غير مانع لانه شامل الطرف الأعلى والوسط فان كل واحد منهما يصدق عليه أنه مرتبة اذا غير الكلام عنها الى مادونها التحق بأصوات الحيوانات لان ما كان دون الأسفل وأنزل منه يصدق عليه أنه دون بالنسبة للأعلى والأوسط وأجيب بأن هذا الايراد يدفعه مافى مامن معنى العموم لان المعنى وهو مااذا غير الى أى مرتبة دونه التحق الخ فخرج الأعلى والأوسط (١٤٠) فانهما ليسا كذلك اذ من جملة دون الأعلى الأوسط والأسفل ومن جملة مادون الاوسط الأسفل وتغيره الى واحد منها لا يلحقه بأصوات الحيوانات ثم ان هذا الاعتراض انما يرد بناء على أن المراد بالدون ما كان أنزل ولو بواسطة وأما لو أردنا بهما كان تحته ملاصقا له فلا يرد تأمل وعرف الحيوانات اشارة الى أن المراد بها غير الانسان (قوله وان كان صحيح الاعراب) لو قال وان كان فصيحا لكان أحسن ليعلم منه ما ذكره بالطريق الاولى لانه اذا التحق بأصوات الحيوانات مع الفصاحة فأحرى أن يلتحق بها عند عدم الفصاحة مع صحة الاعراب بخلاف ما ذكره فانه ربما يوهم أنه اذا كان فصيحا لا يلتحق بأصوات الحيوانات لان الفصاحة أرق ان قلت انه انما ذكر ذلك ليلائم قوله فيما سبق له فى قول المصنف وارتفاع شأن الكلام الخ حيث قال وأراد بالكلام الكلام الفصيح فانه يقتضى أن فيه حسنا فلا يلتحق بأصوات الحيوانات قلت المراد هنا بالتحاق الكلام بتلك الأصوات من جهة عدم مراعاة اللطائف والخصوصيات وهذا صادق مع ثبوت الحسن بالفصاحة فتأمل (قوله التى تصدر عن محالها) أى أصحابها وهى الحيوانات (قوله بحسب مايتفق) ما مصدرية وقوله بحسب متعلق بتصدر أى التى تصدر من أصحابها بحسب اتفاق الاصوات وحصولها بلا علة مقتضية لها أو موصولة أى بحسب مايتفق معها من الأمور التى لا تقتضيها وقوله من غير اعتبار اللطائف بيان للصدور بحسب الاتفاق فهو على حذف أى التفسيرية وعطف الخواص على ماقبله مرادف وليس من ذلك أى من الكلام الملحق بأصوات الحيوانات ترك مراعاة اللطائف فى مخاطبة البليد الذى لا يفهمها بل ذلك الترك مما يجب على البليغ مراعاته لان ترك اللطائف حينئذ من اللطائف (قوله متفاوتة) أى فى البلاغة (قوله بعضها أعلى من بعض) بيان للتفاوت وقوله بحسب متعلق بمتفاوتة ثم ان تفاوت المقامات يتناول التفاوت بحسب الكم أى العدد كما اذا كان لشخص أحوال عشرة ولآخر أحوال تسعة ولآخر أحوال ثمانية وهكذا وكل حال يقتضى خصوصية فالاتيان للأول بعشر

(وأسفل وهو مااذا غير) الكلام (عنه الى مادونه) أى الى مرتبة هى أدنى منه وأنزل (التحق) الكلام وان كان صحيح الاعراب (عند البلغاء بأصوات الحيوانات) التى تصدر عن محالها بحسب مايتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على أصل المراد (وبينهما) أى بين الطرفين (مراتب كثيرة) متفاوتة بعضها أعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات

أردنا النوع فلابد من وجه تتحقق به نوعيته الشاملة لافراده وبه صار الجميع أعلى والنوعية بالاعجاز تخرج مايقرب من حد الاعجاز فلا يصح الاخبار والنوعية بغيره لم تتبين وبهذا رد فى الشرح على هذا الاعراب وأوضحه فيه ولك أن تقول لم لا يراد أن نوع الأعلى يشمل نوعين حد الاعجاز ومايقرب منه فيصح الاخبار عن نوع الأعلى بنوعيه كما يقال الانسان زنجى وغيره تأمله ويحتمل أن يكون معطوفا على هو ويكون حد الاعجاز خبرا عنهما فيكون التقدير وهو أى الأعلى ومايقرب منه كلاهما حد الاعجاز وهو صحيح فان التنزيل فيه ماهو معناه فى البلاغة وماهو دون ذلك وكلاهما وقع به الاعجاز (و) طرف (أسفل وهو ما) أى القدر الذى (اذا) لم يراع فى الكلام بأن (غير الكلام عنه) أى عن ذلك القدر (الى ما) أى الى قدر هو (دونه) أى دون ذلك القدر الأسفل (التحق) ذلك الكلام المغير عن مراعاة ذلك القدر وان كان فصيحا (عند البلغاء بأصوات الحيوانات) أى نزل منزلتها فى عدم مراعاة اللطائف المناسبة للمقامات والخصوصيات الزائدة على أصل المراد لصدورها عن الناطق بها على وجه الاتفاق بلا مراعاة تناسب (وبينهما) أى بين الطرفين الاعلى والاسفل (مراتب كثيرة) فكل مقام وحال فيه مراتب كثيرة بحسب الاعتبارات المناسبة له فما من شىء يراعى

(قوله وأسفل وهو مالو غير عنه الى مادونه التحق عند البلغاء بأصوات الحيوانات) يعنى البهائم

فاعلم أنه يتبعها وجوه كثيرة غير راجعة الى مطابقة مقتضى الحال ولا الى الفصاحة تورث الكلام حسنا وقبولا

خصوصيات طرف أعلى والاتيان للاخير بخصوصية طرف أسفل ومابينهما مراتب متوسطة متفاوتة بحسب تفاوت الاحوال فى الكم وكذا يتناول التفاوت بحسب الكيف والمقدار كما اذا كان لشخص انكار شديد القوة ولآخر انكار قوى غير شديد القوة ولآخر انكار ضعيف فالمقامات متفاوتة بحسب الكيف فقط فالاتيان للاول بثلاث مؤكدات طرف أعلى وللاخير بمؤكد طرف أسفل وللثانى بمؤكدين مرتبة وسطى فقد صدق أن مراتب البلاغة متفاوتة بحسب تفاوت المقامات فى الكيف (قوله ورعاية الاعتبارات) أى قصد الخصوصيات المعتبرات فرعاية خصوصيتين أعلى من رعاية خصوصية ورعاية ثلاث أعلى من رعاية اثنتين لمقام واحد وفيه اشكال لانه اذا اعتبرت خصوصية واحدة مثلا فان كان رعاية الاكثر يقتضيه الحال فالبلاغة لاتوجد بدونه وان كان لايقتضيه الحال فالبلاغة لاتتوقف عليه ولاتحصل باعتباره فمراعاته لاتقتضى زيادة البلاغة لانها مطابقة الكلام لجميع مقتضى الحال وهذا ليس مقتضى حال فكيف تتفاوت البلاغة بحسب رعاية الاعتبارات وأجاب السيد عيسى الصفوى بأن هذا الايراد مبنى على أن البلاغة مطابقة الكلام لجميع مايقتضيه الحال وهو ممنوع بل هى مطابقة الكلام لمقتضى الحال فى الجملة فاذا اقتضى الحال شيئين فروعى أحدهما دون الآخر كان الكلام بليغا من هذا الوجه وان لم يكن بليغا مطلقا وحينئذ فاذا اقتضى الحال شيئين تحققت البلاغة بمراعاة أحدهما فقط لكن مراعاتهما أزيد بلاغة وأعلى قاله يس لكن قد تقدم لنا عن عبد الحكيم أن الحق أن البلاغة مطابقة الكلام لجميع ما يقتضيه الحال لكن بقدر الطاقة وحينئذ فاذا كان المقام يقتضى عشر خصوصيات وأتى بواحدة لكونه لم يطلع الا عليها أى لم يعلم أن المناسب للحال الا تلك الخصوصية كان هذا مرتبة أو اطلع على خصوصيتين كان ذلك مرتبة ثانية وهكذا وكل مرتبة أعلى من الاخرى برعاية الاعتبارات أو كان حال المخاطب يقتضى ثلاث خصوصيات مثلا وهذا خاطبه بخصوصية لكونه لم يطلع الا عليها وآخر خاطبه بخصوصيتين لكونه اطلع عليهما وآخر خاطبه بثلاث خصوصيات لكونه اطلع عليها والحاصل أن التفاوت بحسب رعاية الاعتبارات اما باعتبار تفاوت الكلامين فى الاشتمال على المقتضيات فى القلة والكثرة واما باعتبار تفاوت اقتدار المتكلم فى الرعاية فتأمل ذلك وقوله ورعاية الاعتبارات ليس هذا لازما لما قبله لانه لايلزم من تفاوت المقامات رعاية الاعتبارات فان المقام قد يقتضى ثلاث مؤكدات ويؤتى له بمؤكد نعم هو عطف مسبب على سبب وأتى بذلك اشارة الى أن تفاوت درجات البلاغة ليس بتفاوت المقامات بل بتفاوت رعاية الاعتبارات (قوله والبعد الخ) عطف على تفاوت كما لو كان كلام مطابق لمقتضى الحال وانتفى عنه الثقل بالكلية وهناك كلام آخر مطابق لكن فيه شىء يسير من الثقل لايخرجه عن الفصاحة فالاول أعلى بلاغة من الثانى (قوله ويتبعها) أى فى التحسين وقوله وجوه أخر أى وهى المحسنات البديعية وقوله تورث الكلام حسنا أى حسنا عرضيا زائدا على الحسن الذاتى الحاصل بالفصاحة والمطابقة (قوله سوى المطابقة والفصاحة) هو غير متعرف بالاضافة ولذا وقع صفة للوجوه وفى هذا التفسير اشارة الى أن آخرية تلك الوجوه ومغايرتها بالنظر للمطابقة والفصاحة فان قلت قول المصنف أخر المفسر بما ذكره الشارح مستغنى عنه ولا فائدة فيه لان المطابقة مع الفصاحة هى البلاغة ويلزم من كون هذه الوجوه تابعة للبلاغة أن تكون سواها لان التابع غير المتبوع على أنه يوهم أن المطابقة والفصاحة يتبعان البلاغة مع أنهما

ورعاية الاعتبارات والبعد من أسباب الاخلال بالفصاحة (ويتبعها) أى بلاغة الكلام (وجوه أخر) سوى المطابقة والفصاحة (تورث الكلام حسنا) وفى قوله يتبعها اشارة الى أن تحسين هذه الوجوه للكلام عرضى

فى الخصوصيات المناسبات الا وهى مرتبة فى ذلك المقام مثلا مقام الانكار التام اذا أكد فيه بتأكيد واحد فهذا الاعتبار مرتبة واذا أكد فيه بتأكيدين فهذا الاعتبار مرتبة هى فوق الاولى واذا بولغ فى التأكيد فهذا الاعتبار مرتبة هى أعلى مما قبلها فتتفاوت الرتب والاعتبارات فى المقام الواحد وتتفاوت الرتب فى المقامات من جهة أن ما راعى مثلا فى مقام هو أعلى وأصعب مما راعى فى مقام آخر كمقام الحقيقة مع مقام المجاز فرعاية اعتبارات المجاز أعلى ولذلك كان التفاوت بتفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات وذلك بالبعد عن أسباب الخلل فى الفصاحة فى كل مقام (وتتبعها) أى وتتبع بلاغة الكلام (وجوه أخر) أى أحوال عارضة للكلام سوى الفصاحة والمطابقة لمقتضى الحال (تورث) تلك الوجوه (الكلام حسنا) زائدا على الحسن الذاتى الحاصل بالبلاغة ونبه بقوله تتبع على أن حسن الكلام بهذه الأوجه لايعتبر حتى يحصل متبوعه الذى هو حسن البلاغة ولما كانت

(قوله وتتبعها وجوه أخر تورث الكلام حسنا) قد يقال على أحد القولين السابقين ان هذه الوجوه من البلاغة فلاحاجة لذكرها فان قلت هذا يقتضى أن كل كلام بليغ لانه ليس شىء من الكلام ملتحقا بأصوات البهائم قلت انما يريدها الوغير لما دونه التحق بأصوات البهائم مع كونه كلاما والتحاقه بها ليس

* وأما بلاغة المتكلم فهي ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ * وقد علم بما ذكرنا أمران أحدهما أن كل بليغ كلاما كان أو متكلما

أجيب بأن المطابقة مع الفصاحة ليستا عين البلاغة بل هما أعم منها من حيث التحقق لانهما يوجدان بدون البلاغة فيما اذا لم تراع الخصوصية فالبلاغة عبارة عن المطابقة والفصاحة واعتبار الخصوصيات وحينئذ فلا يعلم من كون تلك الوجوه تابعة للبلاغة كونها غير هذين الامرين لانهما تابعان لها أيضا باعتبار أنهما من جملتها فاحتاج الى افادة أنها غيرهما فيكون في قوله أخر فائدة وهي أن تلك الوجوه ليست لازمة للبلاغة لكونها سوى الامرين اللذين تحصل بهما البلاغة بل اعتبار تلك الوجوه في الكلام انما يكون بعد البلاغة (قوله خارج عن حد البلاغة) هذا تفسير لقوله عرضي والمراد بحدها أصلها وحينئذ فالاضافة بيانية (قوله والفصاحة) أي و بعد الفصاحة فهو عطف على رعاية فحسن الكلام بهذه الأوجه لا يعتبر حتى يحصل متبوعه الذي هو البلاغة ولا تحصل البلاغة الا اذا حصلت الفصاحة وروعيت المطابقة لمقتضى الحال (قوله وجعلها) أي تلك الوجوه وقوله لانها أي تلك الوجوه (قوله متصفا بصفة) أي فهي مناسبة لبلاغة الكلام لانها لا تجعل المتكلم متصفا بصفة وانما تجعل الكلام متصفا بصفة بخلاف بلاغة المتكلم فانها تجعل المتكلم متصفا بصفة فيقال له بليغ فلما كانت تلك الوجوه مناسبة لبلاغة الكلام جعلت تابعة لها فان قلت كما يجعل المتكلم موصوفا بالبلاغة بحيث يقال له متكلم بليغ باعتبار ماقام به من ملكة الاقتدار على ذلك لانهم صرحوا بأن من قام به وصف يجب أن يشتق له منه اسم وحينئذ فلا يتم قول الشارح لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة أجيب بأن المراد أنها ليست مما يجعل المتكلم متصفا بصفة معهودة في العرف اذ لا يقال عرفا لمن يتكلم بما فيه تجنيس مجنس ولا لمن يتكلم بما فيه تطبيق أو ترصيع مطبق أو مرصع كما يقال عرفا بليغ وفصيح للمتكلم بالكلام البليغ أو الفصيح وهذا لا ينافي أنه يوصف بكونه مجنسا أو مرصعا لغة فتحصل أن المانع من جعلها تابعة لبلاغة المتكلم كونها لانها لا تجعل المتكلم متصفا بصفة معهودة في العرف كبلاغة الكلام وهناك مانع آخر وهو أن هذه الوجوه محسنة للكلام لا للمتكلم فاذا جعلت تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم (قوله على تأليف كلام بليغ) اعترض بأن كلام نكرة في سياق الاثبات فلا تعم عموما شموليا بل عموما بدليا فيصدق التعريف بما اذا قدر على تأليف كلام بليغ في نوع واحد من المعاني كالمدح دون آخر كالذم والشكر والشكاية والتضرع والنهي أو على اثنين مثلا دون البقية مع أنه لا يقال له بليغ وحينئذ فالتعريف غير مانع وأجاب العلامة عبد الحكيم بأن النكرة هنا وان كانت في سياق الاثبات الا أنها موصوفة وهي تفيد العموم نحو أكرم رجلا عالما أي رجل عالم وحينئذ فالمعنى هنا يقتدر بها على تأليف أي كلام بليغ يقصده فيخرج عن التعريف ملكة الاقتدار على تأليف كلام خاص وما ذكره من أن النكرة الموصوفة تفيد العموم صرح به الحنفية في أصولهم أو يجاب بأن اضافة المصدر تفيد العموم أو أن المتبادر من الملكة هو الكامل منها وهو ماذكرناه والتعريف يحمل على المتبادر فان قلت ان العموم مضر لانه يلزم على اعتباره في التعريف أن لا توجد البلاغة في أحد من البشر بل ولا في غيرهم وذلك لان من جملة الكلام البليغ القرآن فلا يكون الشخص بليغا الا اذا كان فيه ملكة يقتدر بها على التعبير بمثله اذا قصد ذلك مع أن الاتيان بمثل القرآن ليس في قدرة أحد قلت المراد بالعموم هنا العموم العرفي لا الحقيقي وحينئذ فلا يرد ذلك (قوله عما تقدم) أي من تعريف البلاغة والفصاحة

فصيح

خارج عن حد البلاغة والى أن هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم متصفا بصفة (و) البلاغة (في المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فعلم) مما تقدم (أن كل بليغ) كلاما كان أو متكلما

هذه الأوجه لا توجب للمتكلم تسمية اصطلاحية فان التجنيس والترصيع مثلا لا يوجبان عرفا لموجدهما في الكلام تسميته مجنسا ومرصعا ولو جاز ذلك لغة وانما توجب التسمية للكلام عرفا فيقال هذا الكلام مرصع أو مجنس جعل تبعيتها حاصلة لبلاغة الكلام دون المتكلم (والبلاغة) الكائنة (في المتكلم) هي (ملكة) أي كيفية راسخة في النفس (يقتدر بها) أي بتلك الملكة (على تأليف كلام بليغ) متى شاء وانما زدنا متى شاء لئلا يقال ان الحد صادق على من له ملكة على تأليف الكلام البليغ مرة واحدة والبليغ لابد أن يكون بحيث يؤلف الكلام البليغ الداخل تحت قصده متى أراد وربما أشعر بهذه الزيادة قوله ملكة لان القدرة على التأليف مرة منشؤها أمر عارض لا ملكة راسخة (فعلم) من أخذ الفصاحة في تعريف البلاغة (أن كل بليغ) سواء كان ذلك البليغ متكلما أو كلاما

في كونه غير مفيد بل في عرائه عن الحسن ص (وفي المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ) ش عليه من الايراد ما على حد فصاحة المتكلم (قوله فعلم أن كل بليغ

(قوله بناء على استعمال المشترك الخ) أي بناء على جواز استعمال المشترك في معنييه فان البليغ موضوع للكلام والمتكلم بوضعين مختلفين فلفظ بليغ من قبيل المشترك اللفظي الذي تعدد فيه الوضع فقوله استعمال المشترك أي اللفظي (قوله أو على تأويل كل الخ) الاضافة بيانية أي أو على تأويل هو كل الخ أو على تأويل البليغ بما يطلق عليه لفظ البليغ فالبليغ على هذا أمر كلي تحته فردان فهو من قبيل الكلي المتواطىء وهو المشترك المعنوي وهذان الاحتمالان يجريان في قوله ليس كل فصيح (قوله مطلقا) أي كانت بلاغة كلام أو متكلم لكن أخذها في بلاغة الكلام بطريق الصراحة وأما أخذها في بلاغة المتكلم فبواسطة وذلك لانه أخذ في بلاغة المتكلم قوله على تأليف كلام بليغ وقد أخذ الفصاحة في تعريف الكلام البليغ (قوله ولا عكس بالمعنى اللغوي) أي وهو عكس الموجبة الكلية موجبة كلية أي لا عكس بالمعنى اللغوي صحيح وليس المراد ولا عكس ممكن لانه ممكن أن يقال كل فصيح بليغ وان كان غير صحيح أو المراد ولا عكس بالمعنى اللغوي ثابت في الواقع واحترز بقوله بالمعنى اللغوي من العكس بالمعنى الاصطلاحي وهو عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية فانه صحيح بأن يقال بعض الفصيح بليغ (قوله أي ليس كل فصيح بليغا) يحتمل أن يكون علة لقوله ولا عكس بالمعنى اللغوي أي لانه ليس كل فصيح بليغا و يحتمل أن يكون تفسيرا لقوله ولا عكس وفسر النفي (١٤٣) وهو لا بليس وهو العكس اللغوي بما بعد ليس وقوله أي ليس كل فصيح بليغا بالفعل بل تارة يكون بليغا وتارة لا ولولا ذا صح التعليل بقوله لجواز الخ وليس المراد أنه ليس كل فصيح بليغا بالامكان أو الضرورة والا فسد التعليل (قوله لجواز الخ) هذا بيان لانفراد فصاحة الكلام عن البلاغة وذلك كما اذا قيل لمنكر قيام زيد زيد قائم من غير توكيد وقوله كذا يجوز الخ بيان لانفراد فصاحة المتكلم عن البلاغة وذلك بأن يكون لانسان ملكة يقتدر بها على كلام فصيح مثل زيد قائم الملقى للمنكر من غير أن يقتدر بها على مراعاة الخواص المناسبة للحال (قوله وعلم أيضا) أي من تعريف الفصاحة والبلاغة أن مرجع البلاغة الخ وحاصل ما في المقام أن الفصاحة والبلاغة يتوقفان على أمور الاحتراز عن تنافر الحروف وعن الغرابة وعن مخالفة القياس وعن تنافر الكلمات وعن ضعف التأليف وعن التعقيد اللفظي وعن التعقيد المعنوي وتزيد البلاغة بتوقفها على الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فمتى فقد الاحتراز عن واحد من الامور السبعة الاولى انتفت الفصاحة فتنتفي البلاغة لتوقفها عليها ومتى فقد الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد كما لو كان الكلام غير مطابق لمقتضى الحال كان الكلام غير بليغ ولو كان فصيحا والاحتراز عن الغرابة يكون بعلم اللغة والاحتراز عن مخالفة القياس يكون بعلم الصرف والاحتراز عن ضعف التأليف وعن التعقيد اللفظي يكون بعلم النحو والاحتراز عن تنافر الحروف وعن تنافر الكلمات يكون بالذوق السليم والاحتراز عن التعقيد المعنوي يكون بعلم البيان والاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد يكون بعلم المعاني وأما الوجوه التي تورث الكلام حسنا زائدا فتعرف بعلم البديع اذا علمت ذلك تعلم أن مراجع البلاغة أي الامور التي يتوقف عليها حصول البلاغة شيئان الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد والاحتراز عن الأسباب المخلة بالفصاحة وهذا الثاني يندرج تحته الاحتراز عن الامور السبعة المذكورة وقصد المصنف بهذا الكلام التمهيد لبيان وجه الحاجة الى هذين العلمين لانه اذا علم ما يحتاج اليه في حصول البلاغة وعلم أن بعضه يدرك بعلوم

بناء على استعمال المشترك في معنييه أو على تأويل كل ما يطلق عليه لفظ البليغ (فصيح) لان الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة مطلقا (ولا عكس) بالمعنى اللغوي أي ليس كل فصيح بليغا لجواز أن يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال وكذا يجوز أن يكون لاحد ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير مطابقة لمقتضى الحال (و) علم أيضا

(فصيح) لان البلاغة أخص من الفصاحة وكلما وجد الأخص وجد الاعم (ولا عكس) كليا أي لا يصدق كل فصيح بليغ وهذا هو المعنى بالعكس اللغوي وذلك لان الفصاحة أعم ولا يلزم من صدق الاعم صدق الاخص فيجوز وجود كلام فصيح غير بليغ ووجود ملكة الفصاحة دون ملكة البلاغة وعموم لفظ البليغ للكلام والمتكلم إما لكونه من باب المشترك المستعمل في معنييه وكذا الفصيح واما بتأويل أن المراد ما يصدق عليه لفظ البليغ فيكون من باب التواطؤ لاشتراك المتكلم والكلام في كون كل منهما مصدوق البليغ ومثل هذا الاعتبار يجري في لفظ الفصيح فيكون المعنى كل مصدوق للبليغ مصدوق للفصيح (و) علم أيضا

فصيح ولا عكس) يعني سواء كان كلاما أم متكلما لان البلاغة لابد فيها من فصاحة الكلام والكلمات قال الخطيبي معناه ان البلاغة أخص من الفصاحة لان الفصاحة مأخوذة في حد البلاغة كالفصل فكانت كالحيوان للانسان قلت اذا تأملت ما سبق علمت أن ليس بينهما عموم وخصوص وليست كالفصل بل البلاغة كل ذو أجزاء مترتبة والفصاحة جزء

أخر وبعضه بالحسن وبعضه بهذين العلمين علم أن الحاجة ماسة اليهما (قوله أن البلاغة في الكلام) كذا قيد في الايضاح وتبعه الشارح فان قلت كما أن بلاغة الكلام ترجع الى هذين الامرين وتتوقف عليهما كذلك بلاغة المتكلم فالاحسن ترك التقييد ليعم البلاغة في الكلام وفي المتكلم قلت انما قيد بالكلام للاشارة الى أن رجوع بلاغة المتكلم للامرين انما هو بالتبع لرجوع بلاغة الكلام لهما فتوقف بلاغة المتكلم عليهما باعتبار توقف بلاغة الكلام عليهما لان بلاغة المتكلم متوقفة على بلاغة الكلام لاخذها في مفهومها فاذا كانت بلاغة الكلام موقوفة عليهما كانت بلاغة المتكلم كذلك لان المتوقف على المتوقف على شيء متوقف على ذلك الشيء فلو أطلق الشارح في البلاغة وترك القيد بحيث يكون كلام المصنف متناولا للبلاغتين أو صرح بهما لم يعلم ذلك لجواز أن يكون توقف بلاغة المتكلم عليهما لا لأجل توقف بلاغة الكلام عليهما بل لاجل أمر آخر (قوله أي ما يجب أن يحصل) أي شيء يعني احترازا وتمييزا يجب أن يحصل أو الشيء الذي يجب أن يحصل وهو بتشديد الصاد وحينئذ فالمراد بالمرجع الامر الذي يتوقف حصولها على حصوله وهذا التفسير يدل على أن المرجع اسم مكان أي ومكان رجوعها الاحتراز والتمييز ويكون جعلها مكانا للبلاغة مجازا باعتبار أن توقفها عليهما كتوقف الحاصل في المكان عليه أو أنه مصدر ميمي بمعنى اسم للمفعول أي والامر المرجوع اليه في البلاغة الاحتراز والتمييز ففيه على هذا الاحتمال حذف وايصال فالاصل المرجوع اليه هي أي البلاغة أي التي رجعت اليه البلاغة حذف الجار فاتصل الضمير المجرور واستتر واتصل بالمصدر ضمير البلاغة مضافا اليه المصدر فعندنا ضميران أحدهما المستتر عند الحذف والايصال هو الراجع لان الموصولة والثانية عند التقدير وثانيهما البارز وهو راجع للبلاغة فان قلت جعل المرجع اسم مكان مفعول أو اسم ينافيه اتيان المصنف بلفظ الى فانه يقتضي أن المرجع مصدر ميمي بمعنى الرجوع اذ لو حمل المرجع على ما مر لكان المعنى مكان رجوع البلاغة منته الى الاحتراز والتمييز أو الامر الذي ترجع اليه البلاغة منته الى الاحتراز والتمييز وهذا فاسد للزوم انتهاء الشيء الى نفسه لان المرجع هو نفس الاحتراز والتمييز أجيب بانه لا مانع من جعله اسم مكان أو اسم مفعول ومعنى انتهائه الى الاحتراز والتمييز تحققه فيهما من تحقق العام في الخاص أفاده عبد الحكيم وذكر العلامة الحفيد أن هذا التفسير الذي ذكره الشارح بيان لمجموع الكلام بحسب المآل لا لمجرد المرجع وذلك لان مآل رجوع البلاغة الى الاحتراز والتمييز أنه لا بد من حصولهما في تحقق البلاغة وهذا لا ينافي أن مرجع في كلام المصنف مصدر ميمي بمعنى الرجوع بدليل تعبيره بالى (قوله حتى يمكن حصولها) المراد هنا بالامكان الامكان الوقوعي وهو الحصول بالفعل لا الامكان الذاتي وهو الجواز العقلي فكأنه قال لاجل أن تحصل بالفعل وحينئذ فلا يرد أن الامكان للممكن لا يتوقف على شيء لان ذلك انما هو في الامكان الذاتي (قوله مرجع الجود الى الغنى) أي ما يجب أن يحصل حتى يحصل الجود هو الغنى بمعنى أنه لا يحصل الجود الا اذا كان الغنى حاصلا بالفعل وأورد على هذا قول الشاعر ص(والى

(أن البلاغة) في الكلام (مرجعها) أي ما يجب أن يحصل حتى يمكن حصولها كما يقال مرجع الجود الى الغنى (الى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد)

(أن البلاغة) في الكلام (مرجعها) أي رجوعها (الى) وجود (الاحتراز عن الخطأ) الذي يكون (في تأدية المعنى المراد) زائدا على أصل المراد ومعنى رجوع البلاغة الى الاحتراز المذكور أن الاحتراز هو الذي يجب حصوله لتحصل البلاغة اذ لو انتفى الاحتراز وأتى بالكلام اتفاقيا أمكن أن لا يطابق فتنتفي البلاغة بل الغالب حينئذ وجود ذلك الانتفاء ومثل هذا المعنى ما يقال مرجع الجود الى الغنى أي الغنى هو الذي يجب حصوله ليمكن الجود وليس الكلام على معنى قولهم مرجع كذا الى كذا بمعنى ما آله اليه الذي هو الغالب في الاستعمال كقولنا مرجع الجدال الى فساد القلوب أي مآله لان الاحتراز يجب سبقه البلاغة وليس علة غائية له

قوله وأن البلاغة مرجعها الى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد) هو واضح مما سبق لانه اذا كانت البلاغة المطابقة فالذي يحترز عنه الخطأ وقوله في تأدية المعنى المراد جوز فيه أن يكون المعنى الخطأ الواقع في تأدية المعنى وأن يكون حالا عنه أي عن الخطأ حال وقوعه في تأدية المعنى قلت لا يصحان لان الخطأ الآن ليس في تأدية المعنى بل في عدمها والذي يظهر أنه متعلق بالاحتراز

ليس العطاء مع الفضول سماحة * حتى تجود وما لديك قليل

فقد سمى الاعطاء مع قلة المال جودا وقلة المال ليست غنى وحاصل الجواب أن مراد الشارح بالغنى وجود الشيء الذي يجود منه مطلقا وان كان قليلا (قوله الى الاحتراز) أي التباعد عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فاذا قلت لمنكر قيام زيد زيد قائم فقد أخطأت في تأدية المعنى المراد عند البلغاء فلا يكون الكلام بليغا ولا تكون التأدية للمعنى صحيحة عندهم الا اذا كان الكلام مطابقا لمقتضى الحال فاذا

كان مطابقا كان مؤديا للمعنى المراد عند البلغاء ولم يكن فيه خطأ والمعنى المراد هو الزائد على أصل المراد كالخصوصيات الزائدة على ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه ولو قال المصنف ما يحترز به عن الخطأ فى تطبيق اللفظ على مقتضى الحال لكان أوضح (قوله والا لربما) فيه أن ان شرطية ولا نافية والنفى اما للاحتراز و إما لكون الاحتراز مرجعا للبلاغة والمعنى على الاول و إن لا يحترز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد فلا يكون الكلام بليغا لانه ربما أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال وهذا لا يكون بليغا ويعترض على هذا بأنه متى نفى الاحتراز عن الخطأ تعين أن يكون أداء المعنى المراد بلفظ غير مطابق لمقتضى الحال لأنه يصح أن يؤدى المعنى المراد بلفظ غير مطابق ويصح أداؤه بلفظ مطابق كما يقتضيه قوله ربما وحينئذ فالاولى اسقاطها والمعنى على الثانى و إن لا يكن مرجعها للاحتراز بل الى شىء آخر فلا يصح لانه ربما الخ واعترض على هذا بعدم صحة التفريع أعنى قوله فلا يكون بليغا لان الاحتراز اذا لم يكن مرجعا للبلاغة لم تكن متوقفة عليه بل على غيره فاذا أدى المعنى بلفظ فصيح غير مطابق كان بليغا فالمناسب فى التفريع أن يقول فيكون بليغا يعنى واللازم وهو كونه بليغا باطل فبطل الملزوم وهو عدم كون الاحتراز مرجعا فالحاصل أن كلام الشارح لازم له الفساد إما فى صدره أو فى عجزه وأجيب باختيار الاول أعنى رجوع النفى للاحتراز وتجعل ربما للتحقيق على ما قاله ابن الحاجب فى قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين أى أنهم يودون ذلك تحقيقا وهنا كذلك (١٤٥) وليست للتقليل ولا للتكثير وحينئذ فالمعنى هنا

والا لربما أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا (والى تمييز) الكلام (الفصيح من غيره)

(و) علم أيضا مما تقدم أن مرجع البلاغة (الى تمييز) الكلام (الفصيح من غيره) وفى ضمن تمييز الكلام الفصيح تمييز الكلمات الفصيحة لاشتراط فصاحتها فى الكلام وذلك لان الفصاحة شرط فى البلاغة فلا بد من حصول الشرط ليحصل المشروط فاذا لم يميز الفصيح وأتى بالكلام اتفاقيا أمكن أن يؤتى به غير فصيح فلا تحصل البلاغة وان اتفقت مطابقة ذلك الكلام لمقتضى الحال بل الغالب عند عدم التمييز عدم الفصاحة ثم ان بيان أن مرجع البلاغة الى الاحتراز والتمييز المذكورين تمهيد لبيان وجه الحاجة الى هذا العلم لانه اذا علم ما يحتاج اليه فى حصول البلاغة وعلم أن بعض ما يحتاج اليه مدرك بعلوم أخرى و بعضه بالحس والنظر افتقر فيما لم يدرك الى علم يحقق به فيكون ذلك العلم قد مست الحاجة اليه وهو هذا الفن بقسميه والى هذا أشار بقوله

ص (والى تمييز الفصيح من غيره الخ) ش هو واضح لا يقال ينبغى أن يقول والى الاحتراز عن غير الفصيح لان السامع ليس عنده غير التمييز والمتكلم لا يسعه ترك (١) غير الفصيح فهو يفعل ما يقتضيه المقام والحال

و إن لا يجعل الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد كان المعنى المراد مؤدى بلفظ غير مطابق تحقيقا فلا يكون بليغا أو نختار الثانى (٢) وهو كون الاحتراز مرجعا للبلاغة وتجعل ربما للنفى مجازا للمناسبة بين النفى والقلة و يكون ذلك النفى منصبا على التفريع أعنى قوله فلا يكون بليغا ونفى النفى اثبات فكأنه قال فيكون بليغا وتقدير الكلام على هذا وان لا يكن الاحتراز مرجعا لم يؤد المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق فلا يكون بليغا ومحصله وان لا يكن الاحتراز مرجعا أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق وكان بليغا أى مع أنه ليس بليغا وعبارة عبد الحكيم قوله والا لربما أدى الخ أى وان لا يكن مرجع البلاغة للاحتراز المذكور لجاز حصول البلاغة بدون الاحتراز أى مع الخطأ فى التأدية وحينئذ فلا يكون مطابقا لمقتضى الحال فلا يكون بليغا هذا خلف فتدبر (قوله والى تمييز الفصيح الخ) كان الاحسن فى المقابلة أن يقول والى الاحتراز عن أسباب الخلل فى الفصاحة لانه أنسب بالمقابل لفظا ومعنى أما الاول فلان المقابل لفظ الاحتراز وأما الثانى فلان التمييز يشمل التمييز فى الذهن فقط بأن يعلم الفصيح من غيره من غير تكلم بالفصيح وليس بمراد لانه لا يلزم من العلم والتمييز بين الفصيح وغيره الاتيان بالفصيح والبلاغة انما تتوقف على الاتيان بالفصيح بالفعل بخلاف الاحتراز عن الاسباب المخلة بالفصاحة فانه خاص بالثانى و يمكن الجواب عن عدم المناسبة المعنوية بأن المراد التمييز بحسب الوجود الخارجى بأن يؤتى بالكلام فصيحا لا بحسب العلم أو يقال قوله والى تمييز الفصيح أى فيؤتى به وقوله من غيره أى فلا يؤتى به فأطلق المصنف التمييز وأراد به ما يترتب عليه بحسب العادة

---

(١) ترك غير الفصيح كذا فى النسخة ولعل لفظة غير من زيادة الناسخ أو أسقط لفظ الافيل ترك و بالجملة فليس فى يدنا إلا هذه النسخة السقيمة العارية عن الصحة والله المستعان كتبه مصححه (٢) قوله وهو كون الاحتراز الخ الاولى والاصوب أن يقول وهو رجوع النفى لكون الاحتراز الخ كما يعلم من كلامه سابقا ولاحقا تأمل كتبه مصححه

* والثانى أعنى التمييز منه ما يتبين فى علم متن اللغة

فآل الامر الى قولنا ان مرجعها الكلام الفصيح للتميز أى المعروف (قوله والا لربما الخ) أو رد عليه ماتقدم ايرادا وجوابا أى وان لا يوجد تميز فلا يكون بليغا لانهر بما أورد الخ أو والا يكن مرجعها للتمييز فلا يصح لانهر بما الخ و يرد على الاول هنا ماورد على الاول سابقا وكذا يرد على الثانى هنا ماورد على الثانى سابقا وعبارة بعضهم أى وان لم يحصل التمييز بأن لم يتميز الفصيح من غيره وأتى الكلام اتفاقيا أمكن أن يؤتى به غير فصيح فتنتفى البلاغة بل الغالب ذلك وعبر هنا بالايراد لان الورود من صفات الالفاظ وفيما تقدم بأدى لان التأدية من صفات المعانى (قوله بلفظ غير فصيح) أى كما لو قيل أنفك مسرج وشعرك مستشزر فهذا مطابق الا أنه غير فصيح (قوله ويدخل الخ) أنما احتاج لذلك الاعتذار لكونه قيد التمييز بالكلام حيث جعل الفصيح صفة له ولو لم يقيد بذلك وجعل الفصيح صفة للفظ لم يحتج الى هذا الاعتذار وكان الاولى اسقاط ذلك القيد لعدم الاحواج لذلك الاعتذار لكن العذر للشارح حيث تبع المصنف فى الايضاح الذى هو كالشرح لهذا المتن فانه قيد فيه بذلك القيد اشارة الى أن البلاغة متوقفة على فصاحة الكلام أولا و بالذات وعلى فصاحة الكلمات ثانيا و بالعرض وأيضا فقد سبق أن فصاحة المفرد والكلام حقيقتان مختلفتان فلو قدر الموصوف مايتناول الكلام والمفرد كاللفظ الفصيح لكان كالجمع بين معني المشترك بلا (١٤٦) ضرورة وهذا أعنى قول الشارح و يدخل الخ جواب عما يقال ان كلامه

والا لربما أورد الكلام المطابق لمقتضى الحال بلفظ غير فصيح فلا يكون بليغا لوجوب وجود الفصاحة فى البلاغة ويدخل فى تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها (والثانى) أى تمييز الفصيح من غيره (منه) أى بعضه (مايبين) أى يوضح (فى علم متن اللغة)

(والثانى) من مرجعى البلاغة وهو تمييز الفصيح من غيره (منه مايبين فى علم متن اللغة) يعنى أن تمييز الفصيح من غيره لما كان موقوفا على معرفة الامور المنافية للفصاحة احتيج الى مايتوصل به الى معرفة تلك الأمور فمن تلك الأمور مايتبين فى العلم المسمى بعلم متن اللغة أى معرفة أوضاع المفردات اللغوية ويسمى هذا العلم علم المتن لأن المتن هو ظهر الشىء ووسطه وقوته وهذا العلم تعلق بذات اللفظ ومعناه والعلوم المتعلقة باللغة غير هذا العلم كالنحو مثلا تعلقت بالألفاظ لامن حيث المعنى الموضوع له اللفظ وما تعلق بالمعنى أقوى لأن الناس الى ادراك المعنى أحوج والمتبين فى هذا الفن دون غيره مما ينافى الفصاحة فيحصل بادراكه تمييز الفصيح من غيره هو الغرابة لايقال لايذكر فى هذا الفن أن هذا اللفظ غريب وهذا ليس بغريب فلا تدرك الغرابة فى علم متن اللغة لأنا نقول معنى الادراك أن من أحاط علما بما فى الكتب المتداولة ومارس مادون فيها من الالفاظ المأنوسة الاستعمال بعد أن تقرر عنده أن مايوجد فى هذه الكتب وأمثالها هو المأنوس المشهور انتقل ذهنه الى أن غير ماوجد ههنا مما يفتقر الى التنقير والتفتيش عنه فى الكتب المطولة المبسوطة التى لم تختص بالمشهور

قوله (والثانى منه مايبين فى علم متن اللغة

يقتضى أن البلاغة انما تتوقف على تمييز الكلام الفصيح دون تمييز الكلمات مع أنها تتوقف على تمييزها أيضا (قوله لتوقفه عليها) أى لان فصاحتها جزء من فصاحته (قوله أى تمييز الفصيح من غيره) هو بحسب التفصيل خمس تمييزات بعدد المخلات بالفصاحة وهى تمييز الغريب من غيره وتمييز المخالف للقياس من غيره وتمييز المتنافر من غيره وتمييز مافيه تعقيد من غيره وتمييز ضعف التأليف من غيره (قوله منه) ظاهره أنه خبر مقدم لقوله مايبين وفيه أن كون مايبين فى العلوم المذكورة من ذلك التمييز أمر معلوم بخلاف كون بعض التمييز يبين فى العلوم المذكورة فأمر مجهول والانسب هو الاخبار بالمجهول لا بالمعلوم فالاقعد من حيث المعنى أن تجعل من مبتدأ لكونها اسما بمعنى بعض وانما بنيت لكونها على صورة الحرف ومايبين خبر والمعنى والثانى بعضه التمييز الذى يبين متعلقه فى علم اللغة أو الصرف والى هذا يشير الشارح بوجه ما حيث قال أى بعضه وماقلناه من أن من اسم لانها بمعنى بعض أحسن مما ذكره هنا بعض الحواشى من أنه ليس لفظ من مبتدأ بل حالة محل المبتدأ أو قائمة مقامه وهو بعض اذ هذا خلاف المعروف عندهم اذ المعروف أن لفظ من اذا كان بمعنى بعض كان اسما لاستقلال معناه بالمفهومية اذ هو غير التبعيض الجزئى وممن صرح باسميتها القطب والطيبى فى قوله تعالى فأخرج به من الثمرات رزقا لكم (قوله مايبين) أى تمييزات يبين متعلقها فى علم الخ فصح الحمل فى قوله منه مايبين بتقدير ذلك المضاف ولك أن تقدره بعد من أى والثانى من متعلقه مايبين الخ ولك أن تقدر تمييز قبل ما أى والثانى منه تمييز مايبين (قوله متن اللغة) يطلق المتن على امور منها الاصل كما هنا والاضافة بيانية و يطلق على الظهر كما فى قوله

كالغرابة

وقفت على الديار فكلمتنى * فلا والله ما نطقت بحرف

وعلى الشديد القوى (قوله كالغرابة) ظاهره أنه مثال لما يبين وهو تمييز فينحل المعنى وتمييز الفصيح من غيره بعضه وهو الغرابة يبين فى علم متن اللغة مع أن الغرابة ليست بعض التمييز والجواب أن فى كلام المصنف حذفا والأصل كتمييز ذى الغرابة من غيره أى كتمييز غير السالم من الغرابة من غيره وكذا يقال فى قوله كمخالفة القياس ومابعده أو يقال انه تمثيل للمتعلق المقدر سابقا والكاف فى قوله كالغرابة استقصائية اذ ليس شىء من متعلقات تمييز الفصيح يبين فى اللغة غيرها أو يقال انها لادخال الافراد الذهنية وكذا يقال فى ضعف التأليف ومخالفة القياس (قوله وانما قال فى علم متن اللغة) أى ولم يسقط لفظ متن ويقول فى علم اللغة (قوله أى معرفة) هذا تفسير لقوله علم وهذا أحد اطلاقاته الثانى المسائل والثالث الملكات ولو حمل الشارح العلم هنا على المسائل وقال أى مسائل أوضاع المفردات لكان أنسب بقول المصنف يبين فى علم الخ وقوله أوضاع المفردات هذا بيان لمتن اللغة وهو من اضافة الصفة للموصوف أى معرفة المفردات الموضوعة لمعانيها وانما سمى ذلك العلم الباحث عن معانى المفردات الموضوعة بعلم المتن لان المتن ظهر الشىء ووسطه وقوته وهذا العلم تعلق بذات اللفظ ومعناه والعلوم المتعلقة باللغة غير هذا العلم كالنحو مثلا تعلقت بالألفاظ لا من حيث المعنى الذى وضع له اللفظ وماتعلق بالمعنى أقوى لان الناس الى ادراك المعنى أحوج (قوله أعم من ذلك) أى أعم من متن اللغة لان علم اللغة قد يطلق على غير معرفة أوضاع المفردات من معرفة أحوال اللفظ العارضة له من صحة واعلال واعراب و بناء وغير ذلك وذلك لانه يشمل اثنى عشر علما نظمها بعضهم بقوله

لغات المعانى نحو صرف اشتقاقهم * بيان قواف قل عروض وقرضهم
وانشاء تاريخ وخط وأسقطوا * بديعا ووضعا فزت بالعلم بعدهم

وعد الناظم التاريخ من علم اللغة تبع فيه الزمخشرى والحق أنه ليس منه لان التاريخ ليس خاصا بلغة العرب فالأولى ابداله بعلم النجو يد وهذه الاثنا عشر علما كما تسمى بعلم اللغة تسمى بعلم العربية أى واذا كان علم اللغة أعم من متن اللغة فلو عبر به لاقتضى أن ذا الغرابة يوضح و يبين فى الاثنى عشر علما (قوله لان اللغة أعم) أى لان علم اللغة أعم فهو على حذف مضاف فاندفع مايقال ان اللغة هى الألفاظ الموضوعة لمعانيها وهى لاتشمل ماذكر من العلوم فأين العموم والحاصل أن الذى يشمل هذه الاثنى عشر علما علم اللغة لا اللغة فلابد من هذا التقدير (قوله يعنى به) أى بعلم متن اللغة أى أن مراد المصنف بكون الغرابة تبين فى علم متن اللغة أن بذلك العلم يعرف اللفظ السالم من الغرابة من غيره وهذا لايخص علم اللغة بل يجرى فيه و الصرف والنحو ولعل الشارح ترك التنبيه على ذلك فيهما لعلمه بالمقايسة وأتى الشارح بهذه العناية جوابا عما يقال ان ظاهر كلام المصنف يقتضى أن علم متن اللغة يبين فيه أن هذا اللفظ مثل تكأكأتم غريب يحتاج فى بيان معناه الى البحث فى الكتب المبسوطة فى اللغة ومثل مسرج غريب يحتاج الى تخريج على وجه بعيد وان هذا اللفظ مثل اجتمعتم ليس بغريب مع أنه لم يذكر ذلك فى علم اللغة أصلا وحاصل ما أجاب به الشارح أن مراد المصنف بكون الغرابة تبين فى متن اللغة أن بهذا العلم يعرف السالم من الغرابة من غير السالم بمعنى أن من تتبع الى آخر ماقال وأنت خبير بأن المناسب لهذا التقرير أن يقول المصنف منه مايستفاد من علم متن اللغة الخ كما لايخفى (قوله يعرف تمييز الخ) ان أريد التمييز ذهنا وهو معرفة السالم من غيره احتيج لتقدير مضاف أى يعرف متعلق تمييز والا كان المعنى به يعرف معرفة السالم ولايخفى تهافته وان أريد التمييز خارجا وهو التكلم بالسالم وترك التكلم بغير السالم فالأمر ظاهر (قوله على أن ماعداها الخ) أى لان الأشياء تبين بأضدادها (قوله الى تنقير) أى زيادة بحث وتفتيش لعدم وجوده فى الكتب المتداولة كالقاموس والأساس والصباح والمختار (قوله أو تخريج) أى على وجه بعيد فالأول مثل تكأكأتم وافرنقعوا والثانى مثل مسرج (قوله و بهذا) أى بما ذكر من قوله يعنى أن من تتبع الخ (قوله ماقيل) أى اعتراضا من بعض الشراح وهو الزوزنى على المصنف ومنشأ ذلك الاعتراض النظر لظاهر كلام المصنف لان قوله منه مايبين فى علم متن اللغة كالغرابة يقتضى أنه يذكر فى كتب علم اللغة أن بعض الكلمات الغريبة مثل تكأكأتم يحتاج فى معرفة معناها الى البحث فى الكتب المبسوطة فى اللغة لانها من ماصدقات الغرابة التى حكم المصنف عليها بأنها تبين فى علم اللغة مع أنه لم يقع ذلك فى كتاب من كتب اللغة أصلا

كالغرابة وانما قال فى علم متن اللغة أى معرفة أوضاع المفردات لان اللغة أعم من ذلك يعنى به يعرف تمييز السالم من الغرابة عن غيره بمعنى أن من تتبع الكتب المتداولة وأحاط بمعانى المفردات المأنوسة علم أن ماعداها مما يفتقر الى تنقير أو تخريج فهو غير سالم من الغرابة و بهذا يتبين فساد ماقيل انه ليس فى علم متن اللغة

كتكأكأتم وافرنقعوا أو الى تخريج غير مأنوس كمسرج فهو غير سالم من الغرابة لان بأضدادها تتبين الأشياء ومعلوم أن كل مخرج على غير مايشتهر يفتقر الى التنقير عنه فى الكتب المبسوطة وأما المخرج

(قوله أن بعض الألفاظ) أى لايقال فى بعض معين من الألفاظ انه يحتاج الخ أى فكيف يقول ان تميز السالم من غيره يبين فى علم متن اللغة (قوله الى أن يبحث عنه) أى أو يخرج على وجه بعيد (قوله أوفى علم التصريف) ظاهره أن هذه صلات متعددة لموصول واحد مع اختلاف الموصول هنا اذالذى يبين فى متن اللغة مغاير لمايبين فى التصريف والجواب أن أوللتقسيم والمراد بمايبين متعلقه نوع كلى والمعنى أن هذا النوع ينقسم الى أقسام قسم يبين متعلقه فى علم متن اللغة وقسم يبين متعلقه فى التصريف الخ واعترض بأن المخل بالفصاحة هو مخالفة ماثبت عن الواضع وهذا لايعلم من الصرف وأجيب بأنهم يذكرون الألفاظ الشواذ الثابتة فى اللغة و يقولون انها شاذة فيعلم منه أن ماعدا هذه الألفاظ خلاف ماثبت (١٤٨) عن الواضع (قوله اذ به يعرف الخ) أى لان من قواعدهم أن المثلين اذا اجتمعا فى كلمة وكان الثانى منهما متحركا ولم يكن زائدا لغرض وجب الادغام (قوله كضعف التأليف) أى مثل الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما (قوله والتعقيد اللفظى) يرد عليه أن التعقيد اللفظى قد يكون سببه اجتماع أمور كل منها شائع الاستعمال جار على القوانين كما سبق واذا لم يجب أن يكون لمخالفة القانون النحوى فكيف يبين فى علم النحو وأجيب بأن نسبب التعقيد اللفظى عن اجتماع تلك الأمور انما هو لمخالفة الأصل فيها من تقديم وتأخير مثلا ومخالفة الأصل وان جازت توجب عسر الدلالة والتعقيد والنحو يبين فيه ماهو الأصل وماهو خلاف الأصل و يبين فيه أن الأصل تقديم الفاعل على المفعول وأن تقديم المفعول على الفاعل خلاف الأصل وأن الأصل تقديم المستثنى منه على المستثنى وأن عكس ذلك خلاف الأصل وحينئذ فالنحو يعرف به التعقيد اللفظى الحاصل بكثرة مخالفة الأصل (قوله أو يدرك بالحس) عطف على قوله يبين أى ومنه تميز يدرك متعلقه وهو التنافر بالحس كما يدل عليه قوله اذ به يعرف الخ والمراد بالحس الحس الباطنى وهو القوة المدركة للطائف الكلام ووجوه تحسينه المعبر عنها فيماسبق بالذوق لأجل أن يوافق مامر من أن ادراك التنافر انما هو بالذوق الصحيح فماعده الذوق ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج أو بعدها أو غير ذلك على ماصرح به ابن الأثير وليس المراد بالحس حس السمع والا خالف مامر وان كان وصول ذلك للحس الباطنى بواسطة السمع وهو

ان بعض الألفاظ يحتاج فى معرفته الى أن يبحث عنه فى الكتب المبسوطة فى اللغة (أو) فى علم (التصريف) كمخالفة القياس اذ به يعرف أن الأجلل مخالف للقياس دون الأجل (أو) فى علم (النحو) كضعف التأليف والتعقيد اللفظى (أو يدرك بالحس)

على المعهود فهو يوجد غالبا فى الكتب المتداولة فذكر الحاجة الى التنقير المذكور يغنى عن ذكر التخريج المذكور الا أن ذكره أبين ولا ينحصر البيان فى التنصيص على الغرابة مثلا أو ماينزل منزلة التنصيص كأن يقال هذا ممايبحث عنه فى الكتب المبسوطة حتى يرد البحث فليتأمل (أوالتصريف) أى ومن تلك الأمور المنافية للفصاحة التى يتوقف تميز الفصيح من غيره على ادراكها مايبين فى علم التصريف كمخالفة القياس فى بنية الكلمة اذ به يعرف أن الأجلل بفك الادغام مخالف للقياس وانما القياس فيه الادغام (أوالنحو) أى ومن تلك الأمور مايعرف بعلم النحو كضعف التأليف فى نحو ضرب غلامه زيدا على أن زيدا مفعول فان الاضمار قبل الذكر ههنا ضعيف كما تقدم وكالتعقيد اللفظى كما تقدم فى قوله ومامثله فى الناس الا مملكا الخ كذا قيل وفيه نظر لان الأمور الموجبة للتعقيد اللفظى ان كان اجتماعها يوجب ضعف التأليف فذكر ضعف التأليف يغنى عن ذكر التعقيد اللفظى وقد تقدم عند هذا القائل أنه لايستغنى به عنه وان لم يوجب اجتماعها ضعف التأليف لم يعرف التعقيد بالنحو اذ غاية مايدرك بالنحو جريان هذا التركيب مثلا على القانون المشهور أو عدم جريانه وقد يجاب عن هذا بأن ممايدرك بالنحو كون هذا أصلا كتقديم الفاعل على المفعول وكون هذا خلافه كالعكس فيكون ذلك ذريعة الى أن اجتماع أمور هى خلافات الأصل ولو كانت كلها جائزة مما يوجب صعوبة الفهم لان الخروج عن الأصل من أوجه كثيرة غير مطبوع فيوجب صعوبة الفهم وهو التعقيد اللفظى لكن العلم بهذا من النحو قد يدعى خفاؤه فلا يغنى عن غيره فيه (أو يدرك بالحس) أى ومن تلك الأمور مايدرك بالحس أى بالطبع النطق والاستثقال اللفظى اذ بذلك يعرف تنافر حروف مستشزرات

(أوالتصريف أوالنحو) الثانى مبتدا ومنه مايبين جملة خبرية و يجوز أن يكون منه خبرا عن الثانى ومايبين فاعله كقوله سبحانه أولئك لهم جزاء الضعف بما عملوا وقوله متن اللغة أى العلم الذى يعلم به معانى المفردات يحترز بقوله متن عن النحو والتصريف فانهما من اللغة وليس موضعهما متنها والمراد بالثانى هو تميز الفصيح من غيره (قوله أو يدرك بالحس

(قوله كالتنافر)أى سواء كان تنافر حروف أو كلمات (قوله انمستشزرا) هذا فى تنافر الحروف (قوله وكذا تنافر الكلمات) كقوله وليس قرب قبر حرب قبر (قوله أى مابين) أى التمييز الذى يبين متعلقه (قوله أو يدرك بالحس) ترهنا بأو وشا كلة المصنف والا فالظاهر الواو لان الضمير راجع لما المبينة بالجميع أعنى يبين و يدرك (قوله فقدسها الخ) أى لان قضيته أن كل ماعدا التعقيد المعنوى يدرك بالحس وليس كذلك بل المدرك بالحس بعض ماعداه لاجميعه و يحتمل أن وجه السهو أنه يوهم أن التعقيد المعنوى يدرك بالعلوم المذكورة لانه قال ماعدا التعقيد المعنوى يدرك بالحس أى أوما هو فلا يدرك بالحس وهو محتمل لادراكه بالعلوم السابقة أى وحينئذ فلا يكون محتاجا لعلم البيان لبيان التعقيد المعنوى مع أننا بصدد بيان الحاجة اليه لاجل بيانه (قوله اذ لا يعرف الخ) هذا تعليل لاستثناء التعقيد المعنوى (قوله تمييز السالم) أى متعلق تمييز السالم (قوله فعلم أن مرجع البلاغة) أى بعض مرجعها وهو تمييز الفصيح من غيره وقوله بعضه مبين أو بعضه مبين متعلقه وهو الغرابة ومخالفة القياس وضعف التأليف والتعقيد اللفظى وقوله و بعضه مدرك بالحس أى مدرك متعلقه وهو التنافر سواء كان فى الحروف أو فى الكلمات (قوله و بقى) أى من المرجع الاحتراز الخ أى فانهما غير مبينين فى علم ولا مدركين بالحس فمست الخ (قوله و بقى الاحتراز عن الخطا) أى الذى هو المرجع الاول بتمامه وقوله والاحتراز عن التعقيد المعنوى أى الذى هو بعض المرجع الثانى (قوله فمست الحاجة) أى دعت وحملت (قوله مفيدين لذلك) أى لمعرفة ذلك المذكور من الاحترازين (قوله واليه) أى الى كونهم وضعوا علمين مفيدين لما ذكر من الاحترازين أشار بقوله والمراد بالاشارة الذكر والا فهو مصرح لامشير (قوله وما يحترز به عن الاول) فيه أن الاول هو الاحتراز عن الخطأ وعلم المعانى لايحترز به عن الاحتراز المذكور بل عن الخطأ والجواب أن فى كلام المصنف حذف مضاف أى عن متعلق الاول فقول الشارح أى عن الخطأ تفسير لذلك المقدر

كالتنافر اذ به يعرف أن مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات (وهو)أى مايبين فى العلوم المذكورة أو يدرك بالحس فالضمير عائد الى ما ومن زعم أنه عائد الى مايدرك بالحس فقدسها سهوا ظاهرا (ماعدا التعقيد المعنوى) اذ لا يعرف بتلك العلوم والحس تمييز السالم من التعقيد المعنوى من غيره فعلم أن مرجع البلاغة بعضه مبين فى العلوم المذكورة و بعضه مدرك بالحس و بقى الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد والاحتراز عن التعقيد المعنوى فمست الحاجة الى علمين مفيدين لذلك فوضعوا علم المعانى للاول وعلم البيان للثانى واليه أشار بقوله (وما يحترز به عن الاول أى عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد

وكلمات قوله فيما تقدم وليس قرب قبر حرب قبر (وهو ماعدا التعقيد المعنوى) يعنى أن كل مايخل بالفصاحة مما سوى التعقيد المعنوى يدرك بأحد تلك العلوم أو يدرك بالحس وأما التعقيد المعنوى وهو مما يخل بالفصاحة فلا يدرك بتلك العلوم ولا بالحس فمست الحاجة الى فن يعرف به التعقيد المعنوى ليكمل العلم بأحد مرجعى البلاغة وهو تمييز الفصيح عن غيره وأما المرجع الآخر وهو الاحتراز عن الخطأ فلم يدرك منه شىء بالعلوم ولا بالحس فمست الحاجة الى فن ثان يعرف منه مايحترز به عن الخطأ فى التأدية وانما مست الحاجة الى ما تكمل به معرفة البلاغة لان معرفتها وسيلة لمعرفة أن القرآن معجز فى بلاغته وادراك اعجاز القرآن المقوى للايمان نهاية الامل وغاية مايستعمل فيه الانسان الكد فى العمل فالضمير فى قوله وهو ماعدا الخ عائد على مايدرك بأحد تلك العلوم أو يدرك بالحس وليس عائدا على ما يدرك بالحس فقط لان ذلك يقتضى أن ماعدا التعقيد المعنوى مما يخل بالفصاحة مدرك بالحس وذلك يقتضى أن تلك العلوم لايحتاج اليها فى ادراك شىء مما عدا التعقيد المعنوى وان الحس كاف فيه وهو مناقض لما قبله الا أن يقدر أن المعنى ماعدا التعقيد مما لايدرك بتلك العلوم وهو تكلف ولهذا قيل انه سهو ظاهر * ثم أشار الى تسمية الفنين اللذين أنتج ماتقدم مس الحاجة اليهما فى تكميل ادراك مرجعى البلاغة فقال (وما يحترز به عن الاول) أى والعلم الذى به يدرك مايحترز به عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد

وهو ماعدا التعقيد المعنوى) أى من تنافر الحروف والتآ مها (١) وضعف التأليف وقوته لايقال ضعف التأليف انما يعلم من النحو لانا نقول المعنى تعقد بعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة الا أنه يرد عليه حينئذ أن ذلك من النحو وأنه ليس يحسى لفظى لان المدعى ان ضرب غلامه زيدا تعقيد لفظى لامعنوى ففيه نظر وقوله (وما يحترز به عن الاول) أى عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد

(١) قوله وضعف التأليف الخ هذه عبارة لاتخلو من خلل فتأمل وحرر كتبه مصححه

هو علم المعانى * وما يحترز به عن الثانى أعنى التعقيد المعنوى هو علم البيان * وما يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال وفصاحته هو علم البديع

(قوله علم المعانى) ان أريد به القواعد فالامر ظاهر وان أريد به الملكة أو الادراك احتيج الى تقدير مضاف أى فوضعوا متعلق علم المعانى وكذا يقال فيما بعده (قوله لمكان) مصدر من الكينونة وهى التحقق والوجود والمزيد مصدر بمعنى الزيادة والمراد بالاختصاص التعلق أى لوجود زيادة تعلق لهما بالبلاغة وانما فسرنا الاختصاص بالتعلق لان الاختصاص شىء واحد لا يزيد ولا ينقص بخلاف التعلق وأورد على هذا التعليل أن مرجع البلاغة كما مر شيئان الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد وتمييز الفصيح من غيره والشىء الاول انما يكون بعلم المعانى ولا يشاركه فيه غيره من العلوم فلا يظهر بالنسبة اليه التعبير بمزيد والشىء الثانى كما يتوقف على علم البيان يتوقف على اللغة والصرف والنحو فلا زيادة له عن غيره وأجيب عن الاول بأن المراد بقوله مزيد اختصاص لهما أى لمجموعهما الا لكل منهما وعن الثانى بأن علم البيان المقصود منه بالذات التمييز المذكور بخلاف النحو مثلا فانه ليس المقصود منه بالذات ذلك التمييز بل ذلك حاصل منه تبعا والمقصود بالذات منه معرفة حال اللفظ اعرابا وبناء وحاصل ما ذكره الشارح أن البلاغة مرجعها لأمرين الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد والاحتراز عن الأسباب المخلة بالفصاحة والأول موقوف على علم المعانى والثانى موقوف على اللغة والصرف والنحو والبيان وحينئذ فالبلاغة متعلق بها علوم خمسة وهذا بيان لكون التعلق مشتركا الا أن تعلق مجموع علم المعانى والبيان بها أزيد من تعلق غيرهما وذلك لأن علم المعانى يعرف مابه يطابق الكلام مقتضى الحال والبلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال وأما فى البيان فانه وان كان مفاده وثمرته معرفة مايزول به التعقيد المعنوى وهو مما يتوقف عليه البلاغة كتوقفها على (ومنهم
مفاد النحو والصرف واللغة فانه يزول بالاول ضعف التأليف وبالثانى مخالفة القياس وبالثالث الغرابة لكن المقصود بالذات من البيان تمييز السالم من التعقيد المعنوى من المشتمل عليه الذى تتوقف عليه البلاغة بخلاف النحو والصرف فان المقصود بالذات من الاول البحث عن اللفظ من حيث الاعراب والبناء وأما تمييز السالم من ضعف التأليف والتعقيد اللفظى من المشتمل عليهما فهذا ليس مقصودا بالذات من النحو بل هو أمر عارض له وكذلك المقصود بالذات من الصرف البحث عن اللفظ من حيث الصحة والاعلال وأما تمييز الموافق للقياس من المخالف له فهو أمر عارض له فلما كان المقصود بالذات من البيان تتوقف عليه البلاغة دون المقصود بالذات من غيره كان البيان أشد تعلقا بها من غيره (قوله وان كانت البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم) أى من حيث رجوعها الى تمييز الفصيح من غيره وانما كان لهما مزيد اختصاص بالبلاغة مع توقفها من هذه الحيثية على عدة علوم لان هذين العلمين لا يبحثان الا على مايتعلق بالبلاغة (قوله لمعرفة البلاغة) اللام للتعليل مقدمة على المعلول لاصلة الاحتياج وقوله الى علم آخر صلة لاحتاجوا أى ثم احتاجوا لعلم آخر لاجل معرفة الخ (قوله فوضعوا لذلك) أى لما ذكر من المعرفة (قوله وجوه التحسين) أى الطرق والامور التى يحصل بها تحصيل الكلام

علم المعانى وما يحترز به عن التعقيد المعنوى علم البيان) وسموا هذين العلمين علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بالبلاغة وان كانت البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا لذلك علم البديع واليه أشار بقوله (وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع) ولما كان هذا المختصر فى علم البلاغة وتوابعها انحصر

هو (علم المعانى) وسمى علم المعانى لان مايدرك به معان مختلفة زائدة على أصل المراد (وما يحترز به عن التعقيد المعنوى) أى والعلم الذى يدرك به مايقع به الاحتراز عن التعقيد المعنوى هو (علم البيان) وسمى علم البيان لان له مزيد تعلق بالوضوح والبيان من حيث ان علم البيان به يعرف اختلاف طرق الدلالة فى الوضوح والبيان على ما يأتى فى تعريفه ويسمى العلمان علمى البلاغة لان لهما مزيد اختصاص بالبلاغة أما فى المعانى فواضح لان به يعرف مايطابق به الكلام مقتضى الحال من حيث هو كذلك على مايأتى والبلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال وأما فى البيان فلانه وان كان مفاده وثمرته معرفة مايزول به التعقيد المعنوى وهو مما تتوقف عليه البلاغة كتوقفها على مفاد النحو مثلا الذى هو مايزال به ضعف التأليف لما كان الحامل على وضعه تكميل مايتوقف عليه البلاغة كان أمس بها بخلاف النحو فالحامل تصحيح مايؤدى به أصل المراد وهو مقصود مستقل عند غير البلغاء بخلاف ازالة التعقيد المعنوى لا يتعرض له الا من له طموح للبلاغة وأيضا الاحوال المقدرة فيه من فوائدها الا كثرية جعلها لمطابقة مقتضى الحال كالمجاز والحقيقة والكناية ولو لم تذكر فيه على ذلك الوجه بخلاف الاحوال المذكورة فى النحو ومايعرف به وجوه التحسين علم البديع أشار به الى أنهم قد احتاجوا الى مايعرف

علم المعانى وما يحترز به عن التعقيد المعنوى علم البيان وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع) مناسبة هذه الاصطلاحات واضحة إلا أن فى اطلاق لفظ البديع على غير الله تعالى نظرا لان الراغب قال فى كتاب الذريعة الى محاسن الشريعة ان لفظ الابداع لا يستعمل لغير الله تعالى لا حقيقة ولا مجازا وقد يخدش فيه قوله تعالى ورهبانية ابتدعوها

وكثير من الناس يسمى الجميع علم البيان و بعضهم سمى الاول علم المعانى والثالث علم البيان والثلاثة علم البديع

﴿ الفن الاول علم المعانى ﴾

(قوله مقصوده) أى مقصود مؤلفه أو أن فيه استعارة بالكناية وتخييلا (قوله والثلاثة علم البديع) من تتمة الطريقة الثالثة والحاصل أن الطريقة الاولى تسمى الفن الاول بعلم المعانى والثانى بالبيان والثالث بالبديع والطريقة الثانية تسمى الثلاثة بعلم البيان والطريقة الثالثة تسمى الاول بالمعانى والاخيرين بالبيان وتسمى الثلاثة بالبديع وهذا هو ظاهر الصنف وكتب بعضهم قوله والثلاثة أى و بعضهم يسمى الثلاثة علم البديع (قوله ولا تخفى وجوه المناسبة) أما وجه مناسبة تسمية الاول بعلم المعانى فلأنه يعرف به المعانى التى يصاغ لها الكلام وهى الدلولات العقلية المسماة بخواص التراكيب **(١٥٦)** وأما وجه تسمية الثانى بعلم البيان فلأنه يعرف به بيان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالات وخفائها وأما وجه تسمية الثالث بالبديع إما لبداعة ما اشتمل عليه من الوجوه أى حسنها و إما لانه لما لم يكن له مدخل فى تأدية المعنى المراد الموضوع له أساس الكلام صار أمرا مبتدعا أى زائدا وأما وجه تسمية الجميع بعلم البيان فلأن البيان هو المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير ولاشك أن العلوم الثلاثة لها تعلق بالكلام الفصيح المذكور تصحيحا وتحسينا وأما على الطريقة الثالثة فوجه تسمية الاول بالمعانى يعلم مما تقدم ووجه تسمية الاخيرين بالبيان فلتعلقهما بالبيان أى المنطق الفصيح أو غلب اسم الثانى على الثالث وأما وجه تسمية الجميع بالبديع فلبداعة مباحثها أى حسنها لان البديع هو الشىء المستحسن لظرافته وغرابته وعدم وجود مثاله من جنسه ومباحث هذه العلوم كذلك أو لانه يعرف بها أمور مبتدعة بالنسبة الى تأدية أصل المراد الذى يعرفه الخاص والعام وتلك الامور كالخصوصيات والمجاز والكناية والجناس والترصيع وغير ذلك

مقصوده فى ثلاثة فنون (وكثير) من الناس من (يسمى الجميع علم البيان و بعضهم يسمى الأول علم المعانى و) يسمى (الاخيرين) يعنى البيان والبديع (علم البيان والثلاثة علم البديع) ولا تخفى وجوه المناسبة

﴿ الفن الأول علم المعانى ﴾

به أوجه تزيد حسنا لحسن البلاغة فوضعوا لذلك علما سموه علم البديع لان مفاده بديع الحسن ظريف الاستعمال وفى هذا الكلام ما يفهم منه ما انحصر فيه مقصود الكتاب وهو ثلاثة فنون لان وضع الكتاب فى علم البلاغة وتوابعها ومجموع ذلك ثلاثة فنون فانحصر فيها مقصود الكتاب (وكثير يسمى الجميع علم البيان) أى والكثير من أهل الفن يسمى جميع الفنون علم البيان لتعلقها جميعا بالبيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير (و بعضهم) أى و بعض الناس (يسمى الاخيرين) وهما البيان والبديع (علم البيان) تغليبا للبيان المتبوع على البديع التابع (و) بعضهم (يسمى) العلوم (الثلاثة) من المعانى والبيان والبديع علم (البديع) لان البديع هو الشىء الذى يستحسن لظرافته وغرابته وعدم وجود مثاله من جنسه وهذه العلوم كذلك فهذه أوجه التسامى وهى لا تخفى على المتأمل ولما ذكر مصادق الفنون الثلاثة وأسماءها ناسب ذكرها فى التراجم بطريق العهد لان العهد يكفى فيه الذكر الضمنى كما تقدم فأشار الى الاول منها فقال

﴿ الفن الاول علم المعانى ﴾

والاخبار عنه بأنه علم المعانى ولو كان معلوما مما قبله ليناسب الفنين بعده والاخبار عنهما صحيح لطول العهد وقدمه على علم البيان لان ثمرة علم المعانى رعاية المطابقة لمقتضى الحال وثمرة البيان هى الاحتراز

(ومنهم من يسمى الجميع علم البيان) لما فى كل من معناه اللغوى وهو الظهور (ومنهم من يسمى الاخيرين علم البيان) وهذا يقع كثيرا فى كلام الزمخشرى فى الكشاف (والثلاثة علم البديع) وعلى ذلك قول الزمخشرى عند قوله تعالى أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى انه من الصنعة البديعية ص

﴿ (الفن الاول علم المعانى) ﴾

﴿ الفن الاول علم المعانى ﴾

(قوله الفن الاول علم المعانى) أورد عليه أن هذا إخبار بمعلوم فلا فائدة فيه وذلك لانه قال أولا وما يحترز به عن الاول أى الخطأ فى تأدية المعنى المراد علم المعانى وما يحترز به عن التعقيد المعنوى فهو علم البيان وما يعرف به وجوه التحسين فهو علم البديع فقد علم من هذا أن الفن الاول علم المعانى فقوله بعد ذلك الفن الاول علم المعانى إخبار بمعلوم فلا فائدة فيه وأجاب بعضهم بأنه لما طال العهد بالنسبة للعلمين

الاخيرين أوقع الحمل هناك وأجرى ماهنا عليه لتكون التراجم الثلاثة على نسق واحد والأحسن ما قاله بعضهم أنه ليس المراد بالاول هنا الاول فى قوله سابقا وما يحترز به عن الاول الخ بل المراد بقوله الفن الاول أى الواقع فى المرتبة الاولى من الكتاب وكذا يقال فى الثانى والثالث ولما كان مظنة أن يقع اشتباه فى أن الفن الاول والثانى والثالث أى شىء هو حمل علم المعانى على الفن الاول وعلم البيان على الفن الثانى وعلم البديع على الفن الثالث ازالة لذلك الاشتباه فظهر لك أن الحمل مفيد واندفع ماسبق الى بعض الاوهام من عدم صحة الحمل وأنه ينبغى أن يعكس بحيث يحمل الفن الاول على علم المعانى لان علم المعانى قد علم من قوله قريبا وما يحترز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد علم المعانى والمعلوم يجعل محكوما عليه ولا يقال ان المتعارف عدم كون المسند أعرف من المسند اليه فما ذكرته من جعل علم المعانى خبرا خلاف المتعارف لان الفن الاول من قبيل المحلى بال وعلم المعانى معرفة بالعلمية والعلم أعرف منه لانا نقول المسند اليه هنا مساو للمسند فى التعريف لان مدخول أل العهدية فى حكم علم الشخص ولا يصح أن يجعل الفن الاول خبرا مقدما وعلم المعانى مبتدأ مؤخرا لان الخبر هنا واجب التأخير لاستواء الجزأين فى التعريف من غير قرينة كما أشار اليه فى الخلاصة بقوله

فامنعه حين يستوى الجزآن ✲ عرفا ونكرا عادمى بيان

ثم ان الفن عبارة عن الالفاظ أى القضايا الكلية لانه جزء من المختصر الذى هو اسم للالفاظ المخصوصة على ماسبق فى قوله رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون والعلم يحتمل أن يراد به الملكة ويحتمل أن يراد به القواعد كما سيأتى ذلك قريبا للشارح فعلى أن المراد بالعلم القواعد والاصول التى هى قضايا كلية فالحمل صحيح لانه من حمل الالفاظ على الالفاظ وعلى أن المراد بالعلم الملكة فالحمل غير صحيح لان الخبر غير المبتدا وقد يجاب بأن الحمل من باب الاسناد المجازى لما بين الالفاظ أى القضايا الكلية التى هى الفن والملكة من العلاقة الشديدة لحصولها بمزاولتها ولا يرد أن الاسناد المجازى عند المصنف خاص باسناد الفعل أو ما فى معناه لغير ما هوله فيخرج اسناد الخبر الجامد لغير ما هوله فلا يكون مجازا عقليا لان الصحيح خلافه كما يأتى (١٥٢) وما ذكره العلامة الحفيد وتبعه القنيمى من أن العلم عبارة عن المعانى والحمل غير صحيح وأجابا بأن الاسناد مجازى أو يجاب كما ذكره غيرهما بتقدير مضاف امافى الأول أى مدلول الفن الاول علم المعانى أوفى الاخير أى الفن الاول دال علم المعانى فهذا ينبو عنه حمل الشارح العلم على الملكة أو على الاصول والقواعد وقوله بعد ذلك ينحصر فى ثمانية أبواب من انحصار الكل فى أجزائه اذ من المعلوم أن الابواب الثمانية ألفاظ فاذا كانت الاجزاء ألفاظا وقضايا كان الكل وهو علم المعانى كذلك فتأمل ذلك (قوله قدمه على البيان) لم يقل على علم البيان مع أنه أنسب بكلام المتن حيث قال سابقا وما يحترز به عن التعقيد المعنوى علم البيان اشارة الى أن العلم للمعانى والبيان واضافة العلم فى مثل ذلك لما بعده من اضافة العام الى الخاص فقد عدل عن مراعاة النكتة اللفظية وهى المجانسة اللفظية لمراعاة تلك النكتة المعنوية (قوله لكونه منه الخ) حاصله أن ثمرة علم المعانى وهى رعاية المطابقة لمقتضى الحال يتوقف عليها ثمرة علم البيان وهى ايراد المعنى الواحد بطرق متعددة مختلفة الدلالات فى الوضوح والخفاء من حيث انه لا يعتد بذلك الايراد الا اذا حصلت الرعاية لمقتضى الحال كما يشعر به تعريف البيان بأنه علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح والخفاء بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فلما كانت ثمرة البيان متوقفة على ثمرة المعانى وعلم البيان متوقف على ثمرته وهو الايراد المذكور صار علم البيان متوقفا على شيئين ثمرته وثمرة علم المعانى التى توقف عليها ثمرته لان المتوقف على المتوقف على شىء متوقف على ذلك الشىء وحيث كان علم البيان متوقفا على شيئين وعلم المعانى متوقفا على واحد منهما صار علم المعانى بمنزلة الجزء من علم البيان والجزء مقدم على الكل طبعا فقدم علم المعانى لذلك وضعا والحاصل أن ثمرة علم المعانى التى هى رعاية المطابقة شديدة الارتباط به لانها المقصودة منه حتى كأنها هو وهى تشبه الجزء من علم البيان لتوقفه عليها من حيث اعتبار ثمرته والاعتداد بها ويتوقف على غيرها أيضا كايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح والخفاء وما يتوقف عليه الشىء يشبه جزأه بجامع التوقف عليه فى الجملة فتلك الرعاية وذلك الايراد يشبهان أجزاء علم البيان لتوقفه عليهما فكان علم المعانى بمنزلة الجزء لكون ثمرته المقصودة منه كالجزء وانما قلنا انها تشبه الجزء لانها ليست جزأ حقيقة للبيان لانه ليس عبارة عنها مع شىء آخر وانما قلنا من حيث اعتبار ثمرته والاعتداد بها لان تحققه وحصوله لا يتوقف على رعاية المطابقة لانه يمكن تحقق ملكة يقتدر بها على ايراد المعنى الواحد بالطرق المذكورة من غير رعاية للمطابقة ولاشك أن هذه الملكة تسمى علم البيان اذا علمت

قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب

عن التعقيد المعنوى وذلك بسبب معرفة ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة مع معرفة المقبول منها ليترك غيره وثمرة العلم الثانى انما تعتبر بعد حصول ثمرة الاول فصار الاول باعتبار مرجعه وثمرته كالجزء الثانى باعتبار مرجعه وفائدته فى عدم وجود الثانية بدون الاولى كما لا يوجد الكل بدون الجزء كذا يستفاد من كلامهم وفيه نظر لان اعتبار المطابقة أيضا لاعبرة بها فى باب البلاغة بدون انتفاء التعقيد المعنوى

هذافقول الشارح لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب كلمة من في الموضعين ابتدائية الا أن الابتداء باعتبار الاتصال لأنها ابتدائية محضة لان مجرورها ليس مبدأ ومنشأ لنفس ماقبلها بل متصل به والمعنى لكون المعاني حال كونه ناشئا من البيان أى متصلا به بمنزلة المفرد حال كونه ناشئا من المركب أى متصلا به وملخصه أن اتصال المعاني بالبيان ونسبته اليه كاتصال المفرد بالمركب ونسبته اليه من جهة التوقف على كل وان كان توقف المركب على المفرد من جهة كونه جزأ له بخلاف توقف البيان على المعاني و يصح أن تكون كلمة من متعلقة بمحذوف أى لكون قرب المعاني من البيان بمنزلة قرب المفرد من المركب كما ذكر في قوله عليه الصلاة والسلام أنت مني بمنزلة هرون من موسى (قوله لان رعاية الخ) علة لكون اتصال المعاني بالبيان بمنزلة اتصال المفرد بالمركب وقوله لان رعاية المطابقة لمقتضى الحال أى التي هي ثمرة المعاني لأن المعاني كما قال المصنف علم يعرف به أحوال اللفظ العربي الخ وثمرة ذلك العلم رعاية المطابقة لمقتضى الحال (قوله وهو مرجع الخ) الضمير للرعاية وذكر الضمير باعتبار الخبر والمراد بالمرجع هنا الفائدة والثمرة لامايتوقف حصول الشيء عليه كما مر في قول المصنف فعلم أن مرجع البلاغة الخ وذلك لما علمت أن تحقق علم المعاني وحصوله لايتوقف على تحقق الرعاية المذكورة اذ يمكن أن يوجد في شخص ملكة يعرف بها أحوال اللفظ العربي من حيث (١٥٣) ان بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ولا يحصل من ذلك الشخص رعاية المطابقة المذكورة ولا قصدها فقد وجد علم المعاني بدون تلك الرعاية (قوله معتبرة في علم البيان) أى من حيث انها شرط في الاعتداد بثمرته وهي ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح والخفاء وليس المراد اعتبارها في البيان على سبيل الجزئية له لان البيان ليس مركبا من اعتبار المطابقة وايراد المعنى الواحد بطرق فظهر لك من هذا أن المراد بالاعتبار في كلام الشارح مايشمل اعتبار الخارج واعتبار الفائدة فان رعاية المطابقة أمر خارج عن البيان ليست جزأ منه ولا فائدة له وانما هي شرط للاعتداد بفائدته فاعتبرت فيه من تلك الحيثية وأما الشيء الآخر الذي هو ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فهو فائدة لعلم البيان ومقصود منه فاعتباره فيه من تلك الحيثية (قوله المعنى الواحد) أى كثبوت الجود لزيد فانك تعبر عنه تارة بقولك زيد سخي وتارة بقولك زيد جبان الكلب وتارة بقولك زيد كثير الرماد وتارة بقولك زيد مهزيل الفصيل وتارة بقولك رأيت بحرا في الحمام يعطي والحال أن المرئي في الحمام زيد (قوله في طرق) أى بطرق (قوله ملكة) أى كيفية راسخة وانما قيدنا بالرسوخ لان الكيفية النفسانية كما مر لاتسمى ملكة إلا بعد الرسوخ اذ في ابتداء حصولها تسمى حالا (قوله يقتدر بها على ادراكات) أى على استحضار ادراكات واستحصالها والحاصل أن الملكة لايقال لها علم كما اختار صاحب المواقف وغيره من المحققين إلا اذا كان يستحضر بها ما كان مخزونا عنده في الحافظة ومعلوما له من الجزئيات و يحصل بها ماليس عنده منها مثلا واضع هذا الفن وضع عدة أصول مستنبطة من تراكيب البلغاء يحصل من ادراكها وممارستها قوة للنفس يتمكن الانسان بتلك القوة من استحضار جزئيات تلك الأصول التي عنده متى أراد و يتمكن أيضا من استحصال ما كان مجهولا له من جزئياتها وذكر العلامة عبد الحكيم أن المعتبر في العلم بمعنى الملكة هو ملكة الاستحضار الحاصلة بعد تكرار المشاهدة وأما التمكن من استحصال ما بقي فليس بمعتبر

لان رعاية المطابقة لمقتضى الحال وهو مرجع علم المعاني معتبرة في علم البيان مع زيادة شيء آخر وهو ايراد المعنى الواحد في طرق مختلفة (وهو علم) أى ملكة يقتدر بها

الذي أنما يعتني بمعرفة الايراد على الوجه المقبول وان أريد وجود حاصل الفنين من غير مراعاة باب البلاغة صح وجود كل منهما بدون الآخر بل المتبادر أن البيان هو الذي يكون للمعاني كالجزء لان مفاده جزء من أجزاء الفصاحة التي هي شرط في البلاغة التي هي المطابقة لمقتضى الحال وعلم المعاني أمس بالمطابقة من غيره نعم معرفة ايراد المعنى الواحد بالطرق المختلفة بعد انتفاء التعقيد المعنوي عن جملة تلك الطرق اذا اعتبرت بالقبول أى من حيث معرفة مايناسب المقام منها فيعتبر ومالا فلا تستلزم في باب البلاغة معرفة المطابقة في الجملة لمقتضى الحال كاستلزام الكل الجزء ولا تستلزم معرفة المطابقة معرفة هذا الايراد وهذا كاف في مناسبة التقديم لكن هذا اذا قطع النظر عن معرفة نفي التعقيد المعنوي والا فهو ملازم لمعرفة الايراد المذكور ومعرفة المطابقة في باب البلاغة لاتتم الا بذلك فيعود الأول تأمل ثم لما كان الطالب لمسائل ينبغي له علمها بجهة تجمعها ليأمن من تضييع وقته فيما لايعنيه قدم التعريف الجامع لمسائل الفن فقال (وهو علم) أى ملكة يقتدر بها على ادراكات أمور جزئية وتحقيق ذلك أن القواعد المقررة في الفن توجب ممارستها وكثرة تصفحها

وهوعلم

فيها والى هذا يشير كلام الشارح فى المطول (قوله على ادراكات جزئية) ان قلت الادراك لا يوصف بالكلية ولا بالجزئية والذى يتصف بهما انما هو المدرك كالانسان وزيد وحينئذ فالمناسب أن يقال يقتدر بها على ادراك الجزئيات وأجيب بأن فى الكلام حذف مضاف أى يقتدر بها على ادراك مدركات جزئية كذا قيل وقد يقال انه لا حاجة لذلك لان ادراك الجزئى جزئى حقيقى لان جزئية المدرك بالفتح تستلزم جزئية الادراك ثم ان المراد بالادراكات الجزئية الادراكات المتعلقة بالفروع المستخرجة بتلك الملكة من المسائل أى القواعد الكلية مثلا قولنا كل كلام يلقى الى المنكر يجب توكيده أصل كلى يستحضر بالملكة وفرعه المستفاد منه بالملكة هذا الكلام الملقى لهذا المنكر يجب توكيده وكذلك كل كلام يلقى الى المحبوب يجب فيه الاطناب وكل كلام يلقى الى المريض يجب فيه الايجاز وفرعهما الكلام الملقى لهذا المحبوب يجب فيه الاطناب الكلام الملقى لهذا المريض يجب فيه الايجاز وهكذا فالجزئيات المستخرجة من القواعد بالملكة هى القضايا التى موضوعاتها جزئية وهى مغايرة لأحوال اللفظ العربى كالتأكيد الواقع فى هذا الكلام والايجاز الواقع فى هذا الكلام والاطناب الواقع فى هذا الكلام وهكذا فقول المصنف يعرف به أحوال اللفظ العربى يقتضى أن المعروف بالملكة جزئيات الأحوال وكلام الشارح يقتضى أن المعروف بها جزئيات القواعد وقد علمت التغاير بينهما وقد يجاب بأن هذه الملكة يعرف بها جزئيات الأحوال (١٥٤) بواسطة معرفة فروع القواعد بها لان معرفتها وسيلة الى التصديق بأحوال اللفظ فيلزم من التصديق بأن هذا الكلام الملقى الى هذا المنكر يجب توكيده ليطابق مقتضى حاله التصديق بأن هذا التأكيد مناسب لانكار هذا الشخص الذى هو حاله ومعرفة الجزئيات تتناول تصورها والتصديق بحالها فالتصديق بأن هذا التأكيد مناسب لانكار هذا المخاطب معرفة له فصح القول بأن الملكة يعرف بها أحوال اللفظ بهذا الاعتبار

على ادراكات جزئية ويجوز أن يريد به نفس الأصول والقواعد المعلومة ولاستعمالهم المعرفة فى الجزئيات قال

قوة يصح لمن قامت به أن يدرك بها ما يدخل تحت القصد مما يرد عليه من جزئيات ذلك الفن مثلا تعرف بممارسة هذا الفن أن هذا المقام المخصوص يناسبه هذا التأكيد أو هذا الذكر أو هذا الحذف ونعرف فى فن الفقه أن هذا الفعل محرم أو مكروه أو مباح أو غير ذلك ثم لا يجب أن تكون تلك الجزئيات حاصلة بعد ممارسة الفن بمجرد الالتفات ولا بمجرد التذكر لها لحصولها ثم غابت بل يجوز أن يكون حصولها بتكسب حاصل عن استعمال مقتضى تلك القواعد بنفسها أو ما يناسب وينضاف اليها وظاهر هذا أن تلك الملكة وتلك القوة لا تسمى باعتبار احضار تلك القواعد بدون جزئياتها علما بذلك الفن لانها بالنسبة اليها ليست جهة ادراكها بل جهة استحضارها فلا تسمى تلك الملكة باعتبار احضار تلك القواعد علما لان العلم يقال فيه هو جهة ادراك ولذلك يشبه العلم بالحياة والملكة باعتبار الجزئيات جهة ادراك فهى علم باعتبارها ولو قيل بأنها علم باعتبار القواعد أيضا ما بعد بل هو الواجب لانها جهة ادراك الاستحضار ويجوز أن يراد بالعلم القواعد اذ بها تدرك جزئياتها واذا علم أن المراد بحصول

(قوله ويجوز الخ) قد تحصل من كلامه أن العلم مشترك ولا يضر وقوعه هنا فى التعريف لصحة ارادة كل من معانيه يعرف
ومحل المنع اذا لم يصح ارادة ذلك ثم ان تصدير الشارح بالمعنى الأول وتصديره هنا بيجوز يقتضى أن هذا مرجوح والراجح الأول مع أن الأمر ليس كذلك اذ الراجح انما هو هذا الثانى لان الكثير فى استعمالهم اطلاق العلم على الأصول واطلاقهم له على الملكة قليل وأيضا المناسب لقوله الآتى وينحصر فى ثمانية أبواب المعنى الثانى لان المنحصر فى الأبواب انما هو الأصول لا الملكة ولا يقال هذا يوجب ارادة المعنى الثانى لانا نقول يمكن أن يراد المعنى الأول ويرتكب فى قوله وينحصر الخ الاستخدام أو يجعل فى الكلام حذف مضاف أى وينحصر متعلقه وهى المدركات فى ثمانية أبواب كذا فى الغنيمى والحفيد والذى ذكره العلامة عبد الحكيم أن اطلاق العلم بمعنى الملكة أكثر فى العرف من اطلاقه بمعنى الأصول كما صرح به فى التلويح فحمل اللفظ عليه أولى ولهذا قال الشارح ويجوز ولان حمل العلم على الأصول يحوج الى تقدير مضاف فى قوله يعرف به أى بعلمه لان العلم بمعنى الأصول لا يصير سببا فى المعرفة إلا بعد حصول الملكة فالحمل عليه بعيد بالنسبة الى الملكة ولم يذكر الشارح جواز حمل العلم على الادراك مع أنه يطلق عليه أيضا لفساد المعنى لان الادراك لا يدرك به (قوله والقواعد) عطف تفسير (قوله المعلومة) وصف القواعد بكونها معلومة اشارة الى أن وجه اطلاق العلم عليها تعلقه بها وأنه من باب اطلاق اسم المتعلق بالكسر على المتعلق بالفتح على حد هذا خلق الله أى مخلوقه وذلك لان العلم فى الأصل مصدر بمعنى الادراك وهو غير القواعد فهى معلومة وأشار الشارح بما ذكره لوجه العلاقة (قوله واستعمالهم المعرفة فى الجزئيات) أى والعلم فى الكليات وهذا جواب عما يقال لماذا عبر بالمعرفة فى قوله يعرف به الخ ولم يعبر بالعلم وهو علة مقدمة على المعلول وهو قوله قال يعرف أى ولم يقل يعلم لاستعمالهم الخ فى الجزئيات أى وأحوال اللفظ العربى كتأكيد هذا الكلام وتقديم المسند فيه وتأخيره جزئيات فيناسبها المعرفة لا العلم (قوله فى الجزئيات) أى فى ادراكها تصورا لها أو تصديقا بحالها أى واستعمالهم العلم فى ادراك الكليات تصورا لها أو تصديقا بحالها

يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال قيل يعرف دون يعلم رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات كما قال صاحب القانون في تعريف الطب الطب علم يعرف به أحوال بدن الانسان وكما قال الشيخ

(قوله يعرف به أحوال اللفظ العربي) اعترض بأن في التعريف دورا وذلك لان أحوال اللفظ العربي أخذت في تعريف علم المعاني فصار متوقفا عليها وهي لا تعرف الا منه فهي متوقفة عليه ويجاب بأن الجهة منفكة لان العلم متوقف عليها من حيث تصور ماهيته وهي متوقفة عليه من حيث حصولها في الخارج فلا تحصل معرفتها بدونه وذلك لان المراد بمعرفة الاحوال التصديق بأن هذه الاحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال كالتصديق بأن هذا التأكيد مثلا في قولك ان زيدا قائم به يطابق هذا الكلام مقتضى الحال ولا شك أن التصديق المذكور لا يحصل بدون علم المعاني لانه هو الذي يبحث عن أحوال اللفظ التي بها يطابق مقتضى الحال وقوله أحوال اللفظ أعم من أن تكون أحوال مفرد كالمسند اليه أو أحوال جملة كالفصل والوصل والايجاز والاطناب والمساواة فانها قد تكون أحوالا للجملة واحترز باضافة الاحوال للفظ عن علم الحكمة فانه لا يعرف به أحوال اللفظ بل أحوال الموجودات وعن النطق فانه يعرف به حال المعنى وعن الفقه فانه يعرف به أحوال فعل المكلف وهكذا (قوله يستنبط منه) أي يستخرج منه والتعبير يستنبط منه مشكل على تفسير العلم بالملكة لا على تفسيره بالقواعد وذلك لان الملكة يستنبط بها لا منها اللهم الا أن تجعل لفظة من للسببية أي يستخرج بسببه وعلى تفسير العلم بالقواعد تجعل من للتعدية (قوله كل فرد فرد) قيل الاولى (١٥٥) حذف فرد الثاني لاستفادة الاستغراق من قوله كل فرد ورد بأن هذا الاستعمال شائع في كلام العرب فيكررون الشيء مرتين اشارة لاستيعاب جميع أفراده فالمجموع بمنزلة شيء واحد يقصد بهما افادة التعميم أو أنه على حذف الفاء العاطفة أي كل فرد ففرد أي كل فرد يعقبه آخر وهكذا الى غير النهاية كما يشهد بذلك الذوق السليم أفاده السيرامي وفي كلام الحفيد أن فردا الثاني بمعنى منفرد صفة للاول أي كل فرد منفرد عن الآخر أي معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد لا على سبيل الاقتران وأما ما في الفنري من أن الثاني توكيد لفظي للاول ففيه أن التوكيد اللفظي لابد أن يكون الثاني عين الاول والثاني هنا غير الاول لان المراد فرد آخر (قوله بمعنى أن أي فرد يوجد منها) أي حاولنا ايجاده منها أمكننا الخ وليس المراد أن أي فرد وجد بالفعل اذ لا يلائمه التعبير بالامكان كذا قرر بعض الاشياخ ويصح أن يكون المراد بمعنى أن كل فرد يرد علينا من هذه الاحوال يمكن معرفته بذلك العلم (قوله بمعنى أن أي فرد الخ) أتى بهذا اشارة الى أن الاستغراق عرفي وأن المراد امكان المعرفة لا المعرفة بالفعل كما هو ظاهر العبارة والحاصل أن المراد من كون علم المعاني يعرف به أحوال اللفظ العربي أن أي فرد من الاحوال حاولنا ايجاده أمكننا معرفته بذلك العلم وليس المراد أن الاحوال بتمامها توجد في تركيب واحد بالفعل وتعرف بذلك العلم لان أحوال اللفظ لا نهاية لها ويستحيل وجود ما لا نهاية له ومعرفته ولا أنها غير موجودة بالفعل في تركيب ولكن يعرف جميعها بهذا العلم لاستحالة معرفة جميع ما لا نهاية له وبهذا المراد اندفع ما قال اعتراضا على المصنف قوله يعرف به أحوال اللفظ العربي جمع مضاف وحكمه حكم الجمع المعرف في احتمالاته الاربعة فاما أن يراد به الجنس مجازا وهو ظاهر البطلان لانه يلزم أن يكون من له ملكة يعرف بها حالا واحدا عالما بالمعاني واما أن يراد به الاستغراق فيلزم أن لا يكون أحد عالما بالمعاني لان أحوال اللفظ لا نهاية لها وما لا يتناهى يستحيل وجوده فيستحيل معرفته واما أن يريد البعض المطلق فيلزم ما لزم على تقدير ارادة الجنس واما أن يريد بعضا معينا في نفسه بنصف أو ثلث أو غير ذلك من الكسور غير معين في الذكر فيلزم التعريف بالمجهول واما أن يريد البعض المعين في الذكر كالتعريف والتنكير والتأكيد والتجريد وكأحوال الاسناد أو المسند اليه أو غيرهما فلا دلالة للفظ عليه وحاصل الجواب أنا نختار الاستغراق لكن المراد العرفي بل لا الحقيقي ونريد بالمعرفة المعرفة بحسب الامكان لا بالفعل كما مر (قوله بذلك العلم) أي بتلك الملكة أو بالاصول والقواعد (قوله يطابق اللفظ) فيه

(يعرف به أحوال اللفظ العربي) أي هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى أن أي فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذلك العلم وقوله (التي بها يطابق) اللفظ (مقتضى الحال) احتراز عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة

العلم حصول قوة يصح معها صحة قريبة من الفعل ادراك ما يدخل تحت القصد من الجزئيات الواردة لم يرد ما يقال من أن العلم بجميع جزئيات المسائل محال لغير علام الغيوب والعلم ببعضها مطلقا لا يكفي في تسمية صاحب العلم عالما به والا كان من عرف بعض مسائل الفقه فقيها مثلا ولا يقال ان اشتراط علم كل مسئلة في التعريف لا يصح واشتراط البعض المعين لا دليل عليه والبعض المبهم احالة على جهالة لانا نقول ليس المراد واحدا من هذه بل المراد حصول قوة يتأتى بها ما ذكر فليتأمل (يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق) ذلك اللفظ (مقتضى الحال) وعبر بيعرف لان المدارك كما

يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال) ش أنما قدم هذا على علم البيان والبديع

أبو عمرو رحمه الله التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم * وقال السكاكى علم المعانى هو تتبع خواص تراكيب

اشارة الى أن الصلة جرت على غير من هى له وكان الواجب الابراز الا أن يقال انه جرى على المذهب الكوفى وكان الاولى للشارح أن يقول اى اللفظ ليكون تفسيرا للضمير المستتر والافظاهر أن المصنف حذف الفاعل مع أنه لا يجوز حذفه الا فى مواضع معلومة ليس هذا منها (قوله مثل الاعلال والادغام) ان قلت هذا يقتضى أنهما يتوقف عليهما أصل المعنى مع أنه ليس كذلك ألا ترى أن أصل المعنى يستفاد عند الفك أيضا كما فى قوله الحمد لله العلى الأجلل وحينئذ فالاولى اسقاطهما وقد يقال المراد بالمعنى فى قوله مما لابد منه فى تأدية أصل المعنى المعنى المأخوذ من اللفظ الجارى على طريقة الوضع والقانون الاصلى والمعنى المستفاد عند الفك ليس مأخوذا من اللفظ الجارى على طريقة الوضع وكذا يقال فى الاعلال (قوله وما أشبه ذلك مما لابد الخ) أى وذلك كالجمع والتصغير والنسبة فان هذه الاحوال انما تعرف من التصريف أو من النحو واعترض بأن هذا يتناول احوال اسم الاشارة من كونه للقريب تارة ولغيره أخرى مع أن هذه اذا اقتضاها الحال كانت من علم المعانى ويجاب بأن المراد مما لابد منه فى تأدية أصل المعنى من حيث أنه يؤدى به أصل المعنى فعلم اللغة يبحث عنها أى عن أحوال اسم الاشارة من حيث انه يؤدى بها أصل المعنى وعلم المعانى يبحث عنها من حيث انها مطابقة لمقتضى الحال فاذا أشار المتكلم بذا الموضوعة للقريب استفيد ان المتكلم قصد القرب لاقتضاء الحال اياه واذا أشار بذلك التى للبعيد استفيد أن المتكلم قصد البعد لاقتضاء الحال اياه فالبحث عن هذه الاحوال التى لاسم الاشارة من حيث افادتها أن المتكلم يقصدها لاقتضاء الحال اياها من علم المعانى وكان ينبغى للشارح

أن يقيد بهذه الحيثية ليندفع ماذكر الا أن يقال هى مرادة له والمراد يدفع الايراد على ما فيه من خلاف (قوله وكذا المحسنات البديعية) أى اذا لم يقتضها الحال والا فلا تخرج من التعريف بل تكون داخلة فيه بالحيثية المرادة لانها من أفراد المعرف (قوله والمراد الخ) هذا جواب عما يقال ان قول المصنف يعرف به حال اللفظ العربى يتبادر منه أن المراد بالمعرفة المعرفة التصورية لانه أسند المعرفة للمفردات وهى الاحوال فيقتضى أن علم المعانى ملكة أو قواعد يتصور بها أحوال اللفظ كالتعريف والتنكير والتأكيد وعدمه والتقديم والتأخير وغير ذلك مع أن علم المعانى لا يتصور به شىء من تلك الاحوال وحاصل الجواب أن المراد بالمعرفة المعرفة التصديقية وحينئذ فمعنى كلام المصنف أنه علم يصدق ويحكم بسببه بأن هذه الاحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال هذا محصل كلام الشارح كما يرشد اليه ما بعد لكنه لو عبر بالتصديق لكان أصرح فى مقصوده فقوله والمراد أنه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث الخ أى يحكم بسببه على هذه الاحوال أى على جزئياتها بأن بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فهذا تصديق موضوعه الاحوال ومحموله الحيثية أفاد ذلك شيخنا العدوى (قوله من حيث الخ) هذه الحيثية مأخوذة من قول المصنف التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وذلك للقاعدة من أن تعليق الحكم على مشتق يؤذن بعلية ما منه الاشتقاق فكأنه قال يعرف به أحوال اللفظ من حيث ان بها يطابق اللفظ الخ لأنه يعرف به أحوال اللفظ من حيث ذاتها بأن تتصور به فقط فهذه الحيثية للتقييد فان قلت ان الحكم هنا وهو المعرفة غير معلقة بالمشتق حتى يقال ماذكر بل معلقة بأحوال اللفظ قلت الموصول والصلة كالشىء الواحد وهما فى تأويل مشتق والصفة والموصوف كالشىء الواحد (قوله ليس علم المعانى عبارة الخ) أى كما هو المتبادر من كلام المصنف لكن فيه أن اللازم على كون المراد بالمعرفة المعرفة التصورية الذى هو متبادر من المصنف أن يكون علم المعانى ملكة يتصور بها معانى التعريف وغيره من الاحوال لا أن يكون نفس تصور المعانى المذكورة وأجيب بأن فى الكلام حذف مضاف أى عبارة عن ذى تصور أو عن ملكة تصور الخ واضافة معانى للتعريف للبيان والتعريف كون اللفظ معرفة والتنكير كون

مثل الاعلال والادغام والرفع والنصب وما أشبه ذلك مما لابد منه فى تأدية أصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة والمراد أنه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال لظهور أن ليس علم المعانى عبارة عن تصور معانى التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك

تقدم بالملكة الجزئيات والمناسب بما يتعلق بالجزئى المعرفة وانما كان متعلقا جزئيا لان المراد بالجزئى ههنا الجزئى الاضافى والجزئى الاضافى هو ما اندرج تحت كلى سواء كان حقيقيا أولا وخرج بقوله أحوال اللفظ العربى أحوال العجمى لان الصناعة لم توضع له وخرج بقوله التى بها يطابق الخ ما لا تحصل المطابقة به أصلا كالاعلال والتصحيح والاعراب ونحو ذلك مما يفتقر اليه فى تأدية أصل

لانه منهما كالاصل للفرع قال الخطيبى علم المعانى يبحث عما يعرف منه كيفية تأدية المعنى باللفظ وعلم البيان يبحث عما يعلم منه كيفية ايراد ذلك المعنى فى أفضل الطرق دلالة عقلية فنسبة علم المعانى الى

علم

الـكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الـكلام على ما تقتضي الحال ذكره وفيه نظر اذ التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به ثم قال وأعني بالتراكيب تراكيب البلغاء ولا شك أن معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة هي بلوغ المتكلم في تأدية المعنى حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد أنواع التشبيه والمجاز والـكناية على وجهها فان أراد بالتراكيب في حد البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم يبينه على أن قوله وغيره مبهم لم يبين مراده به

و بهذا يخرج عن التعريف علم البيان اذ ليس البحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الحيثية والمراد بأحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك ومقتضى الحال في التحقيق الـكلام الـكلي المتكيف بكيفية مخصوصة على ما أشير اليه في المفتاح وصرح به في شرحه لا نفس الـكيفيات من التقديم والتأخير

المعنى بالتراكيب العربية وكالمحسنات البديعية لانه انما يؤتى بها بعد حصول المطابقة بغيرها وخرج بقوله أيضا يطابق بها مقتضى الحال علم البيان لان الامور المذكورة فيه من تحقيق المجاز بأنواعه والحقيقة والـكناية وما يتعلق بذلك لم تذكر فيه من حيث انه يطابق بها مقتضى الحال واذا اعتبرت من تلك الحيثية كانت من هذا الفن وانما ذكرت من حيث ما يقبل منها الاعمال لا يقبل ومن حيث تحقيق تفاصيلها وأصول شروط المجاز منها ليحترز بذلك عن التعقيد المعنوي وانما خرج بما ذكر لان المراد

علم البيان نسبة الفرد الى المركب ولذلك قدم عليه قلت فيه نظر لجواز أن يكون العلم بماذلك الجزء وتطبيق الـكلام شرط له وسيأتي تحقيق هذا الموضع وما عليه أول علم البيان وقوله علم جنس وليس المراد منه هنا الصفة الموجبة لتميز لا يحتمل النقيض بل المراد منه أمور اصطلاحية وأوضاع يتوصل بها الى معرفة غيرها ويشهد له قوله فيما بعده وينحصر في ثمانية أبواب فان المنحصر المعلوم لا العلم وقوله يعرف به أحوال اللفظ أي كلها وانما قال يعرف ولم يقل يعلم لان الاحوال التي بسبب العرفان

اللفظ نكرة وكذا الباقي (قوله وبهذا) أي بما ذكر من الحيثية (قوله من هذه الحيثية) أي بل البحث فيه عن أحوال اللفظ من جهة كونه حقيقة أو مجازا والحاصل أن علم البيان وان كان يعرف به أحوال اللفظ من حيث كونه حقيقة أو مجازا لـكنه لا يعلم به أحواله من حيث ان بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وحينئذ فلا يكون من علم المعاني (قوله ومقتضى الحال الخ) حاصله أن الحال هو الانكار مثلا ومقتضاه هو الـكلام الـكلي المؤكد واللفظ هو الـكلام المخصوص المحتوي على التأكيد المخصوص وعلى هذا فالمطابقة ظاهرة لان اللفظ المخصوص بسبب ما احتوى عليه من التأكيد المخصوص طابق الـكلام الـكلي بمعنى أنه صار فردا من أفراده وعلى هذا فمعنى كلام المصنف أنه علم يعرف به أحوال اللفظ من حيث ان بها يصير اللفظ (١٥٧) مطابقا أي فردا من أفراد مقتضى الحال (قوله المتكيف) أي المتصف بصفة مخصوصة (قوله على ما أشير اليه في المفتاح) حيث قال فيه في تعريف علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الـكلام على ما تقتضي الحال ذكره فهذا يشير الى أن مقتضى الحال هو الـكلام المتكيف بتلك الـكيفيات ووجه الاشارة في ذلك أن الذي يذكر انما هو الـكلام لا الحذف والتقديم والتأخير وغيرها من الـكيفيات وأورد عليه أن الذي يذكر انما هو الـكلام الجزئي لا الـكلي فهو كالـكيفيات لا يذكر ومدعى الشارح أن مقتضى الحال هو الـكلام الـكلي وأجيب بأنه شاع وصف الـكلي بوصف جزئياته كقولهم الماهيات موجودة فان الموجود انما هو أفراد الماهيات لـكن لما كانت الماهية موجودة في ضمن أفرادها وصفت بوصف أفرادها وهو الوجود وكقولهم وجه الشبه قد يكون حسيا والحسي انما هو جزئيات وجه الشبه الموجودة في هذا المشبه وهذا المشبه به لـكن لما كانت الماهية موجودة في ضمن الافراد وصفت بوصف أفرادها وهي المحسوسية ولم يشع وصف الـكيفيات بوصف محلاتها من أفراد الـكلام كالمذكورية والمسموعية فانها من أوصاف الـكلام فلم يقل الـكيفيات مذكورة أو مسموعة بهذا الاعتبار فلهذا جعل كلام المفتاح اشارة لما ذكر وقد تقدم أن التحقيق أن مقتضى الحال نفس الـكيفيات المخصوصة خلافا للشارح (قوله وصرح به في شرحه) فقد قال العلامة الشيرازي في شرح قول صاحب المفتاح وارتفاع شأن الـكلام في الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة المقام لما يليق به وهو الذي نسميه مقتضى الحال إن المراد بما يليق به الـكلام الذي يليق بذلك المقام والـكلام الذي يليق به هو مقتضى الحال

(قوله والتنكير) أى وغيرذلك وانما تركه اتكالا على ظهور ارادته وعلى القايسة على ماسبق (قوله على ماهو) راجع للنفي وقوله ظاهر عبارة المفتاح أى فى غير تعريفه لعلم المعانى كقوله فى بعض المواضع الحال المقتضية للتأكيد للذكر للحذف للتعريف للتنكير الى غير ذلك فان هذا ظاهر فى أن مقتضى الحال نفس تلك الكيفيات وانما كان ظاهره ذلك لاصريحه لاحتمال الكلام حذف المضاف أى المقتضية لذى التأكيد واذا علمت أن كلام السكاكى فى مواضع متعددة غير تعريفه لعلم المعانى ظاهر فى أن مقتضى الحال الكيفيات فيقال ان قوله فى تعريف علم المعانى على ماتقتضى الحال ذكره يحتمل أن المراد بذكر الوجه المقتضى بالفتح على معنى مايقتضى الحال ايراده فى الكلام وأن يراد به ذكر الكلام فيحمل على الاول لان المحتمل يحمل على الظاهر قال بعضهم و يدل لكون مقتضى الحال الكيفيات لا الكلام الكلى أن الباعث على اعتبار الخوض فى الكلام قد يكون غير الباعث المقتضى لافادة أصل المعنى كما اذا كان المخاطب بليدا فان بلادته حال يقتضى كلاما مفيدا الاصل المعنى فاذا كان هناك انكار فانه يقتضى تأكيدا فان لم يتحدد الاذلك التأكيد فذلك المتجدد وهو مقتضى الحال الثانى فلو اقتضى الحال الثانى كلاما أيضا لزم اتحاد الحالين لاتحاد المقتضيين مع أنهما متغايران فبطل كون مقتضى الحال الكلام الكلى كذا قيل وفيه نظر اذ يمكن أن يقال مقتضى الحال الاول الكلام الكلى المقتصر فيه على أصل المعنى ومقتضى الحال الثانى الكلى المكيف (١٥٨) بالتأكيد (قوله والا لماصح) أى وان لانرد بمقتضى الحال الكلام الكلى بل أردنا به الكيفيات كما هو ظاهر المفتاح لماصح القول بأنها أى تلك الكيفيات أحوال (قوله لانها عين مقتضى الحال) أى وحينئذ فيلزم اتحاد المطابق بالفتح وهو مقتضى الحال والمطابق بسببه وهو أحوال اللفظ وأما المطابق بالكسر فهو اللفظ فقولك مثلا ان زيدا قائم للمنكر طابق بسبب مافيه من التأكيد مقتضى الحال وهو التأكيد أى واتحادهما باطل وقد يقال ان المراد بأحوال اللفظ الخصوصيات الجزئية كالتأكيد الخصوص بان مثلا فى إن زيدا قائم و بمقتضى الحال الخصوصيات الكلية فى كتأكيد الكلام مطلقا ولا مانع من أن يقال ان زيدا قائم قد طابق ووافق بالتأكيد المخصوص مطلق التأكيد من حيث اشتماله على فرد من أفراده لعدم اتحاد المطابق بالفتح والمطابق به (قوله وأحوال الاسناد الخ) هذا جواب عما يقال قول المصنف يعرف به أحوال اللفظ العربى غير شامل لأحوال الاسناد كالتأكيد وعدمه والقصر والمجاز والحقيقة العقليين فان هذه ليست من أحوال اللفظ بل من أحوال الاسناد وهو غير لفظ فيقتضى أن هذه الاحوال لاتعرف بعلم المعانى وأن البحث عن تلك الاحوال ليس من مسائل ذلك الفن مع أنه منها وحاصل الجواب أن هذه المذكورات وان كانت أحوالا وأوصافا للاسناد الا أن الاسناد جزء للجملة فتكون المذكورات أحوالا للجملة بالواسطة كالبياض القائم باليد فانه وصف للذات بتمامها بواسطة كون اليد جزءا من الذات ومن هذا يعلم أن قول المصنف يعرف به أحوال اللفظ أى مباشرة أو بواسطة (قوله الراجعة الى نفس الجملة) أى لأنه يصدق على أحوال الجزء أنها أحوال نفس الكل (قوله تخصيص اللفظ) أى المبحوث عن أحواله فى هذا الفن باللفظ العربى والباء داخلة على المقصور عليه (قوله مجرد اصطلاح) أى اصطلاح من علماء الفن مجرد عن الموجب ولا يصح أن يكون تخصيص اللفظ بالعربى لاخراج غير العربى لأن أحوال اللفظ غير العربى أيضا بها يطابق اللفظ مقتضى الحال و بها يرتفع شأنه لكن فى كون التخصيص اصطلاحا نظر لأن الاصطلاح اتفاق طائفة على أمر معهود بينهم فى لفظ بحيث اذا أطلق انصرف اليه ولم يوجد اصطلاح على أن اللفظ اذا أطلق

والتعريف والتنكير على ماهو ظاهر عبارة المفتاح وغيره والا لماصح القول بأنها أحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال لانها عين مقتضى الحال وقد حققنا ذلك فى الشرح وأحوال الاسناد أيضا من أحوال اللفظ باعتبار أن التأكيد وتركه مثلا من الاعتبارات الراجعة الى نفس الجملة وتخصيص اللفظ بالعربى مجرد اصطلاح

ان هذه الاحوال تعرف فى هذا الفن من حيث انها يطابق بها مقتضى الحال اذ لم تذكر (١) فيها لمجرد تصور معانيها فان معانى التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والحذف والذكر وغير ذلك قد عرفت فى فن آخر وانما ذكرت هنا من هذه الحيثية تخرج بذلك علم البيان كما قررتام انه ينبغى أن يفهم الكلام على معنى أن هذه الاحوال بها يطابق الكلام الموجودة هى فيه جزئيات كلام كلى هو مقتضى الحال مكيفا بتلك الكيفية وقد تقدم أن مقتضى الحال كلام كلى مكيف بكيفية كلية ومطابقة

هنا اليها جزئية والعرفان تختص به الجزئيات لكونها تشبه البسيط والعلم يشمل الكليات لشبهها بالمركبات والعلم يتعلق بالنسب والمعرفة تتعلق بالذوات وقد وافق المصنف ابن سينا فى حده للطب بأنه علم يعرف به الخ واشتهر أن المعرفة تستدعى تقدم جهل فلا يوصف بها البارى عز وجل بخلاف العلم وصرح القاضى أبو بكر فى التقريب والارشاد بأن المعرفة تستدعى تقدم جهل وقيل المعرفة تستدعى تدقيقا وتأملا دون العلم فيقال عرف فلان الله ولا يقال علمه و يقال علم الله ولا يقال عرف نقله الرافعى

---

(١) فيها كذا فى الاصل ولعل المناسب فيه أى هذا الفن كما هو ظاهر كتبه مصححه

لان الصناعة انما وضعت لذلك

كلام جزئي مكيف بكيفية جزئية فطابق هذا الجزئي ذلك الكلي لصدق الكلي عليه عكس ما يقال ان الكلي يطابق جزئيه وقد تقدم تحقيقه وأما من قال ان مقتضى الحال هو تلك الكيفيات ومعلوم أن بها يطابق الكلام مقتضى الحال فيلزم عليه مطابقة تلك الكيفيات لنفسها لأنه اذا كانت تلك الكيفيات نفس المقتضى و بها يحصل التطابق لزم ما ذكر كذا قيل وفيه نظر لانا كما جعلنا وجه اختلاف الكلامين المتطابقين كون أحدهما كليا والآخر جزئيا ونفينا بذلك مطابقة الشيء لنفسه صح ذلك الاعتبار بعينه في الكيفية بأن نميز احداهما كلية والاخرى جزئية فيصح التطابق بينهما تأمله وقد تقدم ما يفيده ثم من جملة أحوال اللفظ أحوال الاسناد لان الاسناد لما كان متعلقا بطرفي الجملة

في التذنيب وذكر الآمدي في أبكار الافكار نحوه وقال الراغب أيضا المعرفة تتعلق بالبسيط والعلم بالمركب ولذلك يقال عرفت الله لا علمته اهـ وهذه العبارة توهم اطلاق اسم البسيط عليه عز وجل وليس كذلك فكان من حقه أن يقول العلم يتعلق بالمركب والمعرفة بغيره بسيطا كان أم غيره وقوله يعرف به أحوال اللفظ أخرج به ما يعرف به أحوال غير اللفظ من أحوال المعنى فقط وغيره واللفظ نفسه لا يقال علم المعاني يعرف به أيضا أحوال المعنى كالاسناد فانه معنى لان المرجع في ذلك انما هو الى اللفظ وقوله العربي ليخرج غيره فانه انما يتكلم في قواعد اللغة العربية وان كانت هذه المعاني يمكن تنزيلها في كل لغة على قواعد تلك اللغة ولم يذكر هذا القيد في علم البيان وفي كتاب أقصى القرب للقاضي التنوخي ما يقتضي أن الفصاحة لا تكون الا في كلام العرب والبلاغة تكون في جميع اللغات كما سبق وفيه نظر لان كل لغة فيها تنافر الحروف والغرابة ومخالفة قياسها فاذا أخلصت الكلمة الاعجمية من ذلك صدق عليها حد فصاحة الكلمة وقوله التي بها يطابق مقتضى الحال قال الخطيبي يخرج علم البيان والبديع قال وفيه نظر لان المصنف فسر مقتضى الحال بالاعتبار المناسب ولا شك أن العلوم الثلاثة داخلة في ذلك (قلت) يخرجهما قوله يطابق فانه قدم المعمول فأفاده الاختصاص والاحوال التي لا يطابق مقتضى الحال الا بها هي التي في علم المعاني وما في العلمين بعده يحصل المطابقة به و بدونه ثم أقول يحترز بقوله التي بها يطابق عن علم التصريف والنحو وغيرهما وقيل ان المنطق خرج بقوله اللفظ لان المنطق وان بحث فيه عن اللفظ لكن معظم النظر فيه في المعنى وقيل انه لا يخرج واليه يشير كلام الشيرازي في شرح المفتاح * واعلم أن المصنف عدل عن حد المفتاح وهو قوله تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره وأورد عليه أن التتبع ليس بعلم وانه قال أعني بالتراكيب تراكيب البلغاء ومعرفة البليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد حدها بقوله هي بلوغ المتكلم في تأدية المعنى حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها فان أراد بالتراكيب في هذا الحد تراكيب البلغاء فقد جاء الدور فانا لا نعرف حد المعاني حتى نعرف تراكيب البلغاء ولا نعرف تراكيب البلغاء حتى نعرف البلاغة واذا علمنا البلاغة فقد وصلنا الى حد نعرف به توفية خواص التراكيب حقها وان لم يكن أرادها فالحد غير مفيد قلت أما قوله التتبع ليس بعلم فصحيح فان العلم من مقولة الانفعال لانه انفعال النفس والتتبع من مقولة الفعل فهما متغايران ضرورة انما التتبع من غير واضع العلم ثمرة العلم وأجيب عنه بأنه أراد بالتتبع العلم فاطلاقه عليه من اطلاق السبب على السبب و يشهد له قول السكاكي في آخر علم البيان واذ قد تحققت أن المعاني والبيان معرفة خواص تراكيب الكلام لكن ليس هذا جيدا لانه استعمال مجاز في الحد لم تقم عليه قرينة واضحة ولذلك أخذ ابن مالك في روض الاذهان هذا الحد وأبدل لفظ المعرفة

انصرف للعربي على أنه لو وجد ذلك الاصطلاح لاستغنى عن التقييد كذا بحث الحفيد وأجيب بأن معنى كونه اصطلاحا أنهم توافقوا على التعرض للبحث عن أحوال اللفظ العربي دون غيره (قوله لان الصناعة الخ) الاولى ولان الصناعة أي القواعد المسماة بهذا العلم فهو خبر ثان وقوله انما وضعت لذلك أي انما أسست للبحث عن ذلك أي عن اللفظ العربي أي عن أحواله لان مقصود مدون هذا الفن انما هو معرفة اسرار القرآن وهو عربي وكون الصناعة وضعت لذلك لا ينافي جريانها في كل لغة

وهي لفظ كانت أحواله من التأكيد وغيره مثلا متعلقة بهذا الاعتبار بالجملة التي طرفاها من جنس اللفظ بواسطة أن المتعلق بطرف الشيء متعلق بذلك الشيء، فلا يرد ما يقال من أن الاسناد معنى فأحواله أحوال المعنى لا أحوال اللفظ المذكورة في تعريف الفن فتخرج عن تعريف الفن وهي منه ثم أشار الى أن المقصود من الفن منحصر في ثمانية أبواب ليقف طالبه على معانيه من أسامي الابواب في الجملة فان ذلك مما يزيد الحرص فيه والبصيرة في أموره ولم يعتبر التشبيه ولا تعريف الفن لعدم كونهما من المقاصد

بالتتبع قال بعضهم المراد بالتتبع انتقال الذهن فيكون حدا للعلم وفيه نظر فان الانتقال أيضا ليس علما وسؤال الدور لا يرد فالوورد لورد مثله على المصنف في حد الفصاحة والبلاغة بل الجواب عن هذا الحد هو الجواب عن المصنف كما سبق وهو أن بلاغة الكلام غير بلاغة المتكلم فلا يتوقف العلم بالبليغ المتكلم على العلم ببلاغة الكلام والتحديد بما هو واقع في بلاغة الكلام فلا يمتنع أخذ البليغ في الحد ثم هذا السؤال انما يرد على هذا الحد وان كان حد الفصاحة لا البلاغة لان الفصاحة جزء من البلاغة فلا يذكر في حدها كلمة مشتقة من البلاغة التي هي مركبة من الفصاحة وغيرها وانما يجيء الايراد على السكاكي والمصنف من جهة اشتمال الحد على لفظ مشترك أو مجاز وذلك نقص في الحدود كما تقرر في علم المنطق الا أن يجاب عن هذا الحد وعن الذي قبله ان هذا ليس بحد حقيقي أو يقال يجوز استعمال المشترك والمجاز في الحد اذا دل على معناهما دليل كما ذكره الغزالي في المستصفى وغيره وأورد عليه أيضا أن قوله وغيره مبهم فلا يجوز استعماله في الحد وجوابه أنه مبهم اللفظ علم بقرينة ذكر الاستحسان أن المراد الاستهجان ثم عليه أن غيره محمول على الخواص المستهجنة وهي لا تلحق بتراكيب البلغاء والحد دال على أنها تلحقها وأجيب عنه بأن الاستهجان قد يلحق تراكيب البلغاء وأنه أمر نفسي فقد يكون التراكيب مستحسنا مستهجنا باعتبارين وبأن الاستهجان وان لم يلحق البليغ فبواسطة الاستحسان يعرف مقابله وهو الاستهجان لا يقال ان لفظ البلغاء لم يصرح به فلا دور لانه مطوى كالمنطوق به وقوله يطابق يصح أن يقرأ بكسر الباء والضمير للفظ وفي بها للاحوال ويجوز أن يقرأ الباء بالفتح أي يطابق بها بقي على المصنف سؤال رأيته بخط الوالد وهو أن التعريف إما بذكر جنس المعرف وفصله أو بذكر فصله أو بخاصته مع الجنس أو دونه أو بشرح اسمه ويقصد بشرح الاسم معرفة المذكور بغيره تصور الحقيقة والتعريف الذي ذكره ليس فيه تعريف الحقيقة ولا مدلول الاسم لكن ما ينشأ عن تلك الحقيقة مع بقاء الحقيقة على جهالتها فالعلم في كلامه مجهول ولو كان المعرفة به معلوما فان ذلك لا ينفي جهالته فان أراد أن العلم المعرفة كان خلاف مذهب القوم وان أراد أنه علم بمعلوم يحصل به المعرفة لم يحصل تعريف ذلك المعلوم الكلي ومثل هذا السؤال وارد على ابن الحاجب في حده التصريف بقوله علم بأصول يعرف بها أحوال ابنية الكلم وقول ابن سينا في قبله الطب علم يعرف به أحوال بدن الانسان وكذلك قول ابن عصفور النحو علم مستخرج فانه لم يعرف العلم المستخرج بل ذكر ما هو مستخرج منه (١) وما هو مستخرج وإذا أردنا تصحيح كلامهم لم نجعل ذلك تعريفا بل إخبارا بما يحصل بهذا العلم من النفع من معرفة تلك الاشياء ﴿تنبيه﴾ قال بعضهم قد يعرف الشيء باحدى العلل الاربع إما بالعلة المادية كما يقال الكوز إناء خزفي أو الصورية كقولنا الكوز إناء شكله كذا أو الفاعلية كقولنا إناء يصنعه الخزاف أو الغائية كقولنا إناء يشرب فيه الماء والاحسن في ذلك ما أشير فيها الى علله الأربع وحد السكاكي للمعاني مشتمل على الأربع لان التتبع وهو المعرفة اشارة الى الفاعلية أعني العارف وخواص تراكيب الكلام اشارة الى المادية وفي الافادة اشارة الى الصورية وليحترز اشارة الى الغائية ونظيره تعريف علم البيان بأنه معرفة ايراد المعنى الواحد في طرق

(١) قوله وما هو مستخرج هكذا في الاصل ولعل في العبارة سقطا حرر كتبه مصححه

مختلفة

* ثم المقصود من علم المعانى منحصر فى ثمانية أبواب

(قوله المقصود) بدل من الضمير فى ينحصر العائد على علم المعانى لأنه الفاعل حتى يلزم المصنف حذف الفاعل وزاد الشارح ذلك لاخراج التعريف وبيان الانحصار والتنبيه فانها من العلم وليست من المقصود منه فلو لم يزد المقصود لفسد الحصر لكون هذه الامور الثلاثة ليست من الابواب الثمانية والحاصل أن المراد بعلم المعانى هنا ما يشمل مسائله وتعريفه وبيان وجه الانحصار والتنبيه الآتى وبالمقصود منه مسائله التى اشتملت عليها هذه الأبواب الثمانية (قوله من علم المعانى) اعترض بأنه لا يصح جعل من تبعيضية لانه يلزم على كون المقصود بعض علم المعانى أن انحصار المقصود فى الأبواب الثمانية من حصر الكلى فى جزئياته لا من حصر الكل فى أجزائه كما قال الشارح لأن المنحصر الذى هو المقصود بعض علم المعانى وكل باب من الابواب الثمانية بعض منه فحمل المقصود المنحصر على كل واحد من الامور المحصور فيها صحيح وهذا ضابط حصر الكلى فى جزئياته ولا يصح جعلها للبيان لانه يضيع عليه ثمرة تقدير المقصود لان المقصود اذا كان هو نفس علم المعانى والامور الثلاثة داخلة على كل حال ذكر المقصود أو لم يذكر فيلزم فساد الحصر مع أنه انما زيد لاخراج الامور الثلاثة ليستقيم الحصر ولا يصح جعلها صلة المقصود لان المقصود من الشىء غير ذلك الشىء اذ المقصود من الشىء ثمرته المترتبة عليه كالجلوس على السرير وهو غيره وحينئذ فيلزم أن الابواب الثمانية ليست علم المعانى مع أنها هو وقد يجاب باختيار الاول ونمنع لزوم كون الحصر من حصر الكلى فى جزئياته وبيان ذلك أن علم المعانى عبارة عن مجموع أمور أربعة التعريف ووجه الحصر والتنبيه وجملة المسائل المذكورة فى الابواب الثمانية والمقصود من هذه الامور الاربعة جملة المسائل فبجعل العلم متناولا للثلاثة الاول صح جعل من للتبعيض وبجعل المقصود جملة المسائل صح جعل الحصر من قبيل حصر الكل فى الاجزاء فلا يصح أن يقال الاسناد الخبرى المقصود من علم المعانى لان هذا الباب بعض المسائل والمقصود جميعها فالحاصل أن المعترض فهم أن المراد من المقصود الجنس المتحقق فى كل فرد ونحن نقول المراد بالمقصود الهيئة الاجتماعية من المسائل وحينئذ فبعض تلك الهيئة الاجتماعية ليس هو المقصود وقد يختار الثانى وهو جعل من بيانية لكن على جعل صلة المقصود محذوفة والمعنى وينحصر المقصود من الفن الاول الذى هو علم المعانى فقوله من علم المعانى بيان للمقصود ويراد بالفن الاول الالفاظ المفيدة لعلم المعانى الذى هو المسائل وللامور الثلاثة المتقدمة عليه من التعريف ووجه الحصر والتنبيه والمقصود من جملتها انما هو العلم وهو المسائل خاصة فالامور الثلاثة داخلة فى الفن دون المقصود الذى هو علم المعانى فصح الحصر لكن هذا يمنع من الاخبار فى قوله أولا الفن الاول علم المعانى الا أن يقال انه لما كان المقصود بالذات من الفن علم المعانى صار كأنه هو أو فى الكلام حذف مضاف أى بعض الفن الاول علم المعانى وقد يختار الثالث وهو جعلها صلة للمقصود لكن نريد بالمقصود ما يقصد بالذات ويلاحظ قصدا من العلم لا ما قصد لاجله وهو الثمرة وحاصله أن العلم شامل للمسائل وللامور الثلاثة السابقة لتعلقها بها لكن المقصود بالذات من العلم انما هو المسائل وهى المحصورة فى الابواب الثمانية وانما عدت الامور الثلاثة الاول من جملة العلم ومندرجة فيه تغليبا لشدة اتصالها به حيث دونت معه فهى مقصودة تبعا لا بالذات والا فالعلم اما اسم للمسائل وحدها أو للملكة كما مر

فقال (وينحصر) المقصود من علم المعانى (فى ثمانية أبواب)

(وينحصر) المقصود من هذا الفن وهو فن المعانى (فى ثمانية أبواب) ولما كان الفن لا يصدق على الباب الواحد من هذه الابواب كان حصره فى الابواب من باب حصر الكل فى الأجزاء لان الكل لا يصدق على

مختلفة ونظيره حد النظر بأنه تركيب أمور حاصلة فى الذهن يتوصل بها الى تحصيل ما ليس حاصلا فأشير بالامور للعلة المادية وبالترتيب الى الصورية وبالمرتب المدلول عليه بلفظ الترتيب الى الفاعلية وبالتوصل الى الغائية ونظيره تعريف الطب بأنه علم يعرف به أحوال بدن الانسان من جهة ما يصح ويزول عنها لتحفظ الصحة ويسترد زائلة فيعرف اشارة الى الفاعلية وهى العارف وأحوال اشارة الى المادية ومن جهة هى الصورية ولتحفظ هذه الغائية (قلت) ولا شك أن التعريف بالعلة المادية واضح لانه تعريف بالذاتيات واما بالعلة الغائية والفاعلية والصورية فكيف يمكن الا ان افرض أن ذلك الفاعل وتلك الغاية وتلك الصورة خاصة لازمة غير موجودة بغير المحدود فيكون ذلك تعريفا رسميا * واعلم أن الترمذى قال ان علم العرب انما خرج بقوله ليحترز بها الخ لان علمهم بطبعهم وكل ما يكون كذلك لا يكون لغرض لان الاغراض انما تكون فى الافعال الاختيارية لا فى الأفعال التى بسبب الطبيعة وفيه نظر لان الافعال التى لا لغرض هى أفعال الطبيعة المذكورة فى علم الحكمة وهى مبدأ الافعال الذاتية للاجساد من غير شعور كالقوة للحجر والمراد بالطبيعة هنا هى الفطرة التى جبلت العرب عليها من التمكن من الكلام من غير احتياج الى تفكر وتدقيق نظر وتعلم ص (وينحصر الخ) ش عبارة الايضاح وينحصر المقصود منه وهما متقاربان فى المعنى وهذا العلم ينحصر فى ثمانية أبواب قالوا

انحصار الكل فى الاجزاء لا الكلى فى الجزئيات (أحوال الاسناد الخبرى) و (أحوال المسند اليه) و (أحوال المسند)

كل جزء كحصر السرير فى الخشب والمسامير مع الهيئة لا من باب حصر الكلى فى الجزئيات كحصر الكلمة فى الاسم والفعل والحرف لان الكلى صادق على كل جزئى ثم بين الابواب فقال أول الابواب (أحوال الاسناد الخبرى) وثانيها (أحوال المسند اليه) وثالثها (أحوال المسند)

ودليل الحصر أن الكلام إما خبر أو انشاء لما سيأتى والخبر لابد له من اسناد ومسند ومسند اليه فهذه ثلاثة أبواب والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا مثل ضرب أو ما فى معناه كاسم الفاعل كقولك أضارب زيد وهذا الباب الرابع ثم كل من التعلق والاسناد إما بقصر أو بغير قصر وهذا الخامس والانشاء هو الباب السادس ثم الجملة اذا قرنت بأخرى فالثانية إما معطوفة على الأولى أو غير معطوفة وهما الفصل والوصل فهذا الباب السابع ثم لفظ الكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة أولا ويدخل قوله أولا قسمان الناقص والمساوى وهذا الثامن فانحصر فى ثمانية أبواب على ما سبق وقوله ينحصر عائد الى العلم وانحصاره فى ذلك لا يصح الاستدلال عليه بغير الاستقراء وانما ذكرت التقسيم السابق جريا على عادتهم ثم يحتمل أن يكون من حصر الكل فى أجزائه بأن يكون علم (١) البيان عبارة عن مجموع هذه الأبواب واحتمل أن يكون من حصر الكلى فى جزئياته بأن يكون من علم بابا منها صدق عليه أنه علم المعانى والظاهر الاول بقى هنا اشكال وهو أن حصر الكل فى أجزائه لا يمكن لان الحصر جعل الشىء فى محل محيط به فالمحيط حاصر والحائط محصور مظروف وشأن الكل مع أجزائه على العكس لان الكل محيط بالأجزاء من حيث المعنى فالأجزاء منحصرة فى الكل فكيف يجعل الكل محصورا فيها وهذا بخلاف التقسيم فان الكل يقسم الى أجزائه كما يقسم الكلى الى جزئياته وقد قررنا هذا البحث فى أول شرح المختصر وقد أورد على الحصر أنه يخرج عنه الاعتبارات الراجعة الى الخبر نفسه من حيث هو هو فان المجموع المركب مغاير لكل من الاسناد والمسند والمسند اليه وأجيب بأن الاعتبارات الراجعة اليه هى الراجعة الى الاسناد لانه جزء خبر يستدعى جميع الاجزاء وفيه نظر لجواز أن يختص المجموع بحال لا تكون لشىء من أجزائه ثم لو اعتبرنا ذلك لكان ذكر أحوال الاسناد مغنيا عن ذكر أحوال طرفيه ثم من أحوال الخبر استعماله بمعنى الانشاء وليس ذلك شيئا من الابواب الثلاثة ☆ وقوله أحوال الاسناد الخ لا يصح أن يقرأ بالجر بدلا مما قبله ولا بالرفع على القطع بتقدير هى لأن هذه المذكورات ليست الابواب لان أحوال الاسناد مثلا ليست بابا كما أن قولنا الطهارة والصلاة والزكاة معان فى أنفسها ليست باب الطهارة والصلاة والزكاة فلا يصح أن يقال الباب أحوال الاسناد فتعين حينئذ أن يقدر مضاف محذوف أو يقدر له ما يناسبه والاحسن أن يقدر تراجمها الا أن يقال ان أبواب العلم قطع متفرقة منه فيكون أحوال الاسناد مثلا بابا وقدم المسند اليه على المسند تقديما للموضوع على المحمول وقوله والاسناد الخبرى يحترز به عن الانشائى فانه مذكور فى باب الانشاء لانه انما تكلم ههنا فى الاسناد الدائر بين المبتدأ والخبر مثل أنت طالق (قلت) هما نسبتان فليتأمل احداهما دائرة بين المبتدا والخبر والاخرى نسبة معنوية مدلول عليها بقوله مثلا طالق وحمل طالق على أنت غير مدلول طالق فان قلت فقد ذكر فى أحوال الاسناد الخبرى الانشاء كقوله تعالى حكاية عن فرعون ياهامان ابن لى صرحا وكذلك السكاكى قلت على سبيل الاستطراد وليس مقصودا له (قوله وأحوال المسند اليه) انما لم يقيد المسند اليه ولا المسند بكونه خبريا لان أحوال كل منهما فى الانشاء كأحوالهما فى الخبر غالبا بخلاف الاسناد نفسه

فان

☆ أولها أحوال الاسناد الخبرى ☆ وثانيها أحوال المسند اليه ☆ وثالثها أحوال المسند

(قوله انحصار الكل فى الاجزاء) أى لأن المقصود من العلم جملة المسائل التى فى الأبواب الثمانية لا كل واحد منها (قوله لا الكلى فى الجزئيات) أى والا لصدق المقصود من علم المعانى على كل باب وهو لا يصح لأن كل باب بعض المقصود وهذا يشعر بأن العلم المنحصر فى الابواب الثمانية القواعد بمعنى القضايا الكلية لان الابواب المنحصر فيها ألفاظ ضرورة أنها تراجم والمنحصر فى الالفاظ حصر الكل فى الاجزاء يجب أن يكون ألفاظا فاذا أريد بالعلم فيما مر الملكة فيقدر هنا مضاف أى وينحصر متعلق علم المعانى ومتعلق العلم بمعنى الملكة هو القواعد بمعنى القضايا الكلية أو يرتكب هنا الاستخدام بأن يجعل الضمير فى ينحصر راجعا للعلم بمعنى القواعد (قوله أحوال الاسناد الخبرى) هو بالرفع خبر لمحذوف أى أولها أحوال ثانيها كذا ثالثها كذا ويدل له تعبيره فى الايضاح الذى هو كالشرح لهذا المتن والجمل كلها مذكورة

(١) قوله البيان هكذا فى الاصل والمناسب المعانى كما هو ظاهر كتبه مصححه

* ورابعها أحوال متعلقات الفعل * وخامسها القصر * وسادسها الانشاء * وسابعها الفصل والوصل * وثامنها الايجاز والاطناب والمساواة * ووجه الحصر أن الكلام إما خبر أو انشاء لانه

على سبيل التعداد أو بالنصب على أنه مفعول لمحذوف تقديره أعنى أحوال الخ و بالجر على أنه بدل بعض من ثمانية أبواب والرابط محذوف أى أحوال الاسناد الخبرى من جملتها وعلى هذين الوجهين ففى كلام المصنف حذف العاطف وهو جائز اختيارا عند بعضهم وحسن حذفه دفع توهم صيرورة الثمانية أحد عشر و يصح أن تكون مبنية للشبه الاهمالى على حد ما قيل فى الاسماء قبل دخول العوامل عليها ذكرها على سبيل التعداد لبرفع الحساب حسابها كما هو طريقة معرفة مرتبة المعدود بق شىء وهو أن الامور المذكورة فى مقام التعداد مبنية على السكون فكيف يتكلم بأحوال الاسناد الخبرى

وكذا الامران بعده هل يسكن الاول وتقطع همزة الثانى أو يفتح الاول بنقل حركة همزة الثانى اليه أو يكسر الاول قال العصام وفى ظنى أنه يتكلم بكسر اللام فى الاحوال لاجل التخلص من التقاء الساكنين لام أحوال ولام التعريف بعدها ثم ان وقف على الاول اضطرارا اسكن و بهذا يعلم أنه ينبغى اسكان ما ليس بمضاف كالقصر أو كان مضافا لما أوله متحرك كأحوال متعلقات الفعل واضافة الاول واعراب الثانى لا ينافى بناء الاول اذ لم يركب مع عامله كما صرح بذلك شراح الكافية وهذا الوجه الاخير مشكل اذ لا يظهر عليه وجه لعطف الوصل على الفصل ولا عطف الاطناب والمساواة على الايجاز وقد يقال لا اشكال لان الذى قصد عده مجموع المعطوف والمعطوف عليه لانه صار كلمة واحدة وجعل اسما لجملة من المسائل (قوله متعلقات الفعل) أى أو ما فى معناه وانما اقتصر عليه لانه الاصل (قوله القصر) انما لم يقل أحوال القصر وكذا ما بعده لانها فى نفسها أحوال فلو عبر بالأحوال لزم اضافة الشىء الى نفسه وهى ممنوعة عند البصريين كذا قيل وهو منتقض بالانشاء (قوله الفصل والوصل) انما أتى بالواو هنا وفيما بعده اشارة الى أنه باب واحد وانما تركها فيما تقدم لئلا يتوهم أنها أحد عشر وكذا يقال فيما اذا تركها من الكل (قوله وانما انحصر الخ) انما قدر ذلك اشارة الى أن قول المصنف لان الكلام الخ علة لمحذوف معلوم مما سبق (قوله أو انشاء) أى فيكون لاحواله المختصة به باب (قوله لانه) أى الكلام وقوله لا محالة مصدر ميمى بمعنى التحول وهو اسم لا وخبرها محذوف والجملة معترضة بين اسم أن وخبرها وهو يشتمل مفيدة لتأكيد الحكم أى لان الكلام يشتمل على نسبة ولا تحول عن ذلك ووجود أى لا بد من ذلك واشتمال الكلام على النسبة من اشتمال الكل على الجزء لان النسبة جزء من الكلام لان أجزاءه ثلاثة المسند اليه والمسند

و (أحوال متعلقات الفعل) و (القصر) و (الانشاء) و (الفصل والوصل) و (الايجاز والاطناب والمساواة) وانما انحصر فيها (لأن الكلام إما خبر أو انشاء لانه) لا محالة يشتمل

ورابعها (أحوال متعلقات الفعل) وخامسها (القصر) وسادسها (الانشاء) وسابعها (الفصل والوصل) وثامنها (الايجاز والاطناب والمساواة) ثم أشار الى وجه الحصر وهو استقرائى فقال (لانه) أى الكلام

فان أحواله اذا كان خبريا تغاير فيها المخالفة لاحواله اذا كان انشائيا * ثم ليعلم أن المراد بأحوال المسند اليه وأحوال المسند أحوالهما من حيث كونهما مسندا اليه ومسندا والا فكل ما سيأتى من علم البيان من استعارة وكناية وغيرهما من أحوال المسند اليه والمسند ولكنها ليست من أحواله من حيث كونهما كذلك وانما كرر لفظ الاحوال فى الثلاثة لانه لو قال والمسند اليه فاما أن يكون من غير تقدير أحوال مضافة محذوفة أولا فان كان من غير تقديرها لزم أن يكون الباب فى نفس المسند اليه لا فى أحواله وذلك وظيفة النحوى ثم لو أراد ذلك لقال الاسناد ولم يقل أحوال الاسناد وان كان مع تقدير المضاف المحذوف أوهم العطف على الاسناد ولا يصح لأنه يلزم أن تكون أحوال الاسناد والمسند والمسند اليه واحدة * وقوله القصر هو وما بعده معطوف على أحوال فى رفعه أو جره ولا يصح عطفه بالجر على اسناد ولا على متعلقات ولا على الفعل لان المصنف عند ذكره يقول القصر و يقول الانشاء ولا يقول أحوال القصر كما سيفعل فى أحوال الاسناد و يدل عليه أيضا ذكره الاحوال فى الثلاثة دون ما بعدها ولو أرادهما لكررها فى الجميع أو تركها فى غير الاول وأيضا القصر نفسه حال من أحوال اللفظ فلم يحتج أن يقول حال القصر وكذلك ما بعده * وقوله وأحوال متعلقات الفعل هى بكسر اللام لان المفعول متعلق بالفعل لا متعلقه وهذا من جهة اللفظ والتركيب أما من جهة التعقل فالفعل متعلق بمفعوله والمفعول متعلقه لا أعنى من حيث المعلولية بل من حيث الذات فمن هذه الحيثية يصح أن يقرأ متعلقات بالفتح و يعنى الفعل وما فى معناه كما ذكره بعد وفى الايضاح اذا كان فعلا أو متصلا به أو ما

والاسناد وهو النسبة (قوله على نسبة تامة) خرجت النسبة الناقصة كالتقييدية والتوصيفية كغلام زيد والحيوان الناطق فلا يشتمل عليها الكلام ولا يدل عليها (قوله قائمة بنفس المتكلم) اعلم أن النسب ثلاثة كلامية وذهنية وخارجية فالاولى تعلق أحد الطرفين بالآخر المفهوم من الكلام وتصورها وحضورها في ذهن المتكلم هو النسبة الذهنية وتعلق أحد الطرفين بالآخر في الخارج خارجية فاذا قلت زيد قائم فثبوت القيام لزيد يقال له نسبة كلامية باعتبار فهمه من الكلام وذهنية باعتبار ارتسامه في الذهن وحضوره فيه ونسبة خارجية باعتبار حصوله في نفس الامر فالاولى والثانية قائمة بأحد الطرفين والثانية قائمة بذهن المتكلم اذا علمت هذا فقول الشارح قائمة الخ فيه نظر لاقتضائه قيام الكلامية بنفس المتكلم أي ذهنه مع أنه ليس كذلك كما علمت وقد يجاب بأن المراد بقيام النسبة الكلامية بنفس المتكلم ادراكها لها لا أنها صفة لها متحققة فيها فهو قيام علم وادراك لا قيام تحقق كقيام البياض بزيد مثلا وبهذا اندفع أيضا ما يتراءى من التنافي بين قوله قائمة بنفس المتكلم المقتضي لقيامها بنفسه وقوله وهي تعلق الخ المقتضي لقيامها بأحد الطرفين كذا قرر شيخنا العدوي وهو محصل ما في الحفيد والذي نقله الفنري عن الشارح أن قيام النسبة التي يشتمل عليها الكلام بالذهن من قيام العرض بمحله كقيام العلم والارادة بمحالهما وهو النفس فالقائم بالذهن هو نفس النسبة الكلامية لاعلمها فهي صفة موجودة في ذهن المتكلم وجودا متأصلا كسائر صفات النفس كالعلم والارادة وهذا محمول على أن المراد بالنسبة الكلامية في الخبر ايقاع التعلق أي ادراك أن ذلك التعلق مطابق للواقع وانتزاعه أي ادراك أنه غير مطابق للواقع وأما في الانشاء فالمراد بها الطلب ولاشك أن الايقاع والانتزاع والطلب أمور موجودة في النفس قائمة بها على أنها صفات لها لا على أنها معقولة لها حاصلة صورتها فيها للقطع بأنه لايحتاج في التصديق الى تصور الايقاع والانتزاع وبأن الموجود في نفس من قال اضرب طلب ايجاد الضرب لا مجرد تصوره وهذا لاينافي ما قرره شيخنا لان مراد شيخنا بالنسبة الكلامية القائم بالذهن صورتها وظلها التعلق ومراد الشارح بالنسبة الكلامية القائمة بالنفس بذاتها لا ظلها الطلب والايقاع والانتزاع وهو ، (١٦٤) المسمى بالتصديق عند الحكما، وعلى مانقل عن الشارح فلابد من تأويل كلامه هنا أعني قوله وهي تعلق أحد الشيئين بالآخر بأن يقال وهي ذو تعلق الخ ثم ان دلالة الكلام على

> على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وهي تعلق أحد الشيئين بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا أو سلبا أو غيرهما كما في الانشائيات وتفسيرها بايقاع المحكوم به على المحكوم عليه أو سلبه عنه خطأ في هذا المقام لانه لايشمل النسبة في الكلام الانشائي

النسبة القائمة بالنفس على مانقل عن الشارح لايقتضي قيامها بها فلا في الواقع لان الدلالة المذكورة وضعية يجوز تخلفها فلا يرد أن كلام الشاك والمجنون ومن تيقن خلاف ما يتكلم به كلها أخبار مع عدم قيام النسبة بأنفسهم (قوله وهي) أي النسبة التامة التي يشتمل عليها الكلام تعلق أحد الشيئين أي أحد الطرفين وهما المسند اليه والمسند بالآخر والمراد بالتعلق هنا ما يشمل النسبة الحكمية أعني ثبوت المحمول للموضوع وما يشمل النسبة الانشائية كما سيذكره الشارح وليس المراد بها خصوص النسبة الحكمية اذ ليس في الانشاء ثبوت المحمول للموضوع لان النسبة في اضرب يا زيد عمرا تعلق الضرب بزيد على وجه طلبه منه وفي هل قام زيد تعلق القيام بزيد على وجه الاستفهام عن صدوره منه فان قلت قوله تعلق أحد الطرفين بالآخر يقتضي أنها وصف لاحد الطرفين وهذا لايلائم قوله سابقا بين الطرفين قلت لامانع من أن يراد بتعلق أحد الطرفين بالآخر التعلق والارتباط بين الطرفين بمعنى مدلولها (قوله عليه) أي التعلق (قوله سواء كان) أي ذلك التعلق ايجابا نحو زيد قائم أو سلبا نحو زيد ليس بقائم وهذا انما يكون في الخبر بخلاف الانشاء لانه لايتصف بايجاب ولا بسلب لان الايجاب والسلب من أنواع الحكم والانشاء ليس بحكم بل هو ايجاد معنى بلفظ يقارنه في الوجود (قوله ايجابا أو سلبا) أي متعلق ايجاب أو متعلق سلب أو ذا ايجاب أو ذا سلب وانما احتجنا لذلك لان التعلق المذكور ليس ايجابا ولا سلبا لان الايجاب ادراك الثبوت أي ادراك أنه مطابق للواقع أو غير مطابق له والسلب ادراك الانتفاء أي ادراك أنه مطابق أو غير مطابق للواقع ومثلهما الايقاع والانتزاع فالايقاع ادراك الوقوع والانتزاع ادراك اللاوقوع (قوله كما في الانشائيات) الكاف استقصائية أي فانه لا ايجاب ولا سلب فيها بحسب معناها الوضعي وان لزمه الايجاب والسلب فان اضرب مثلا أمر معناه طلب الضرب من المخاطب ويلزمه أن الضرب مطلوب وهو ايجاب أي ذو ايجاب على ما مر والحاصل أنك اذا قلت اضرب زيدا فنسبته طلب ضرب زيد من المخاطب وليس هذا متعلقا للايجاب ولا للسلب بحسب ذاته وان كان يلزمه أن الضرب مطلوب وهذا ايجاب (قوله بايقاع المحكوم به) أي المحكوم بوقوع المحكوم به على المحكوم عليه أي ادراك أن النسبة التي بينهما واقعة أي مطابقة للواقع وقوله أو سلبه أي ادراك أن النسبة ليست بواقعة أي ليست مطابقة للواقع (قوله في هذا المقام) أي مقام تقسيم الكلام الى خبر وانشاء (قوله لانه) أي هذا التفسير لايشمل الخ أي لان نسبة الانشاء لايتأتى فيها ايقاع أي

إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لاتطابقه أو لايكون لها خارج الاول الخبر

ادراك أنها مطابقة للواقع أو ليست مطابقة للواقع لان هذا لايتأتى الافى نسبة الخبر كما سيأتى (قوله فلا يصح) تفريع على النفى وقوله التقسيم أى تقسيم الكلام باعتبار نسبته الى الخبر والانشاء وانما لم يصح التقسيم حينئذ لانعدام النسبة بهذا التفسير من الانشاء فلم يوجد فيه ماالتقسيم باعتباره (قوله فالكلام) أى مطلقا كان خبرا أو انشاء (قوله لنسبته) أى للنسبة المفهومة منه الحاصلة فى الذهن (قوله خارج) أى نسبة خارجية حاصلة بين الطرفين فى الخارج أى فى الواقع ونفس الامر مع قطع النظر عما يفهم من الكلام وذلك كما فى قولك زيد قائم فان ثبوت القيام لزيد يقال له نسبة كلامية باعتبار فهمه من الكلام وذهنية باعتبار ارتسامه فى الذهن وخارجية باعتبار الحصول فى نفس الأمر والخارجية لابد منها سواء كان هناك كلامية تحكيها أولا لأنه لابد فى الواقع من أن يكون زيد قائما أو غير قائم وانما سمى المصنف النسبة الخارجية خارجا لوقوعها فى الخارج بمعنى نفس الامر والواقع (قوله فى أحد) أى واقع ذلك الخارج بمعنى النسبة الخارجية فى أحد الازمنة الثلاثة وأفاد الشارح بهذا دفع مايتوهم من أن الأخبار الموجبة الاستقبالية نحو سيقوم زيد كلها كاذبة اذ لا نسبة لها خارجية فى الحال تطابقها وأن الأخبار السلبية الاستقبالية كلها صادقة لموافقة نسبتها المفهومة منها للخارجية وحاصل ما ذكره الشارح من الدفع أن المعتبر (١٦٥) ثبوت النسبة الخارجية فى أحد

فلايصح التقسيم فالكلام (ان كان لنسبته خارج) فى أحد الازمنة الثلاثة أى يكون بين الطرفين فى الخارج نسبة ثبوتية أو سلبية (تطابقه) أى تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بأن يكونا ثبوتيين أو سلبيين (أو لاتطابقه) بأن تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية والتى بينهما فى الخارج والواقع سلبية أو بالعكس (فخبر)

(ان كان لنسبته) التى هى تعلق أحد الطرفين وهما المسند والمسند اليه بالآخر على وجه التمام وذلك بأن يكون يحسن السكوت عليه معنى (خارج) فاعل لكان والمعنى الخارج هو نسبة بين الطرفين تتحقق فى الخارج فى أحد الازمنة الثلاثة من حال ومضى واستقبال (تطابقه) أى تطابق تلك النسبة الخارجية النسبة المفهومة من الكلام بأن تكون فى الخارج كما دل عليها اللفظ (أو لاتطابقه) بأن تكون على خلاف مادل عليه الكلام (فخبر) أى فذلك الكلام الذى له تلك النسبة خبر وذلك كقولنا زيد قائم فهذا كلام له نسبة مفهومة هى اتصاف زيد بالقيام فى الخارج ثم القيام بالنسبة الى ذات زيد خارجا

فى معناه فقوله أومافى معناه يريد كاسم الفاعل كما سبق وقوله أو متصلا بالفعل لاأدرى مايريد به الاأن يريد بمعمل المصدر وسماه متصلا بالفعل لانه أشد تعلقا به لانه جزؤه فلينظر الاأن الزمخشرى فى المفصل سمى

الازمنة الثلاثة على حسب اعتبار النسبة الكلامية فان كانت ماضوية اعتبر ثبوت الخارجية فى الماضى وان كانت حالية اعتبر ثبوتها فى الحال وان كانت استقبالية اعتبر ثبوتها فى الاستقبال فالنسبة الخارجية تعتبر بحسب اعتبار النسبة الكلامية (قوله أى يكون بين الطرفين فى الخارج) المراد بالخارج هنا الواقع ونفس الأمر فهو غير الخارج فى كلام المصنف لأن المراد به النسبة الخارجية كما علمت وأشار الشارح بهذا التفسير الى أن المصنف أطلق الخارج وأراد به الواقع فيه وهو النسبة الخارجية وقوله أى يكون تفسيرا لقول المصنف ان كان لنسبته الخ وحينئذ فكان الاولى أن يقول أى يكن لانه تفسير للمجزوم محلا أو يقول أى كان (قوله أى تطابق تلك النسبة) أى المفهومة من الكلام وقوله ذلك الخارج وهو النسبة الخارجية * واعلم أنه يلزم من مطابقة النسبة الكلامية للخارجية مطابقة الخارجية للكلامية لان المطابقة لا تتحقق الا بين أمرين فكل منهما مطابق للآخر الا أن الاولى أن يجعل الاصل مطابقا بالفتح فلذا أسند المطابقة للكلامية وجعل الخارجية مطابقة بالفتح لكونها الاصل (قوله بأن يكونا ثبوتيين) نحو زيد قائم وكان زيد قائما فى الواقع وقوله أو سلبيين أى نحو ليس زيد قائما والحال أنه غير قائم فى الواقع (قوله بأن تكون النسبة الخ) أى نحو زيد قائم والحال أنه غير قائم فى الواقع (قوله أو بالعكس) أى كقولك ليس زيد قائما وكان زيد فى الواقع قائما وقد علم من كلام الشارح أن النسبة الكلامية فى القضية الموجبة ثبوت شىء لشىء وفى السالبة انتفاء شىء عن شىء وهذا مذهب المتقدمين من المناطقة والذى عليه المحققون من المتأخرين أن النسبة بين الطرفين دائما ثبوتية بمعنى أنها دائما تعلق أحد الطرفين بالآخر ولا تكون عدم التعلق قالوا وهذا لاينافى أنها تكون سلبية لانه ليس معنى كونها سلبية أنها سلب شىء عن شىء كما يقول المتقدمون بل بمعنى أنها تسلط عليها السلب كما فى النفى المحصل نحو ليس زيد بقائم أو دخل السلب فى مفهومها كما فى النفى المعدول نحو زيد هو ليس بقائم والاولى أن يحمل قول الشارح أو سلبية على هذا المعنى ليوافق ماعليه المحققون من المتأخرين وليوافق قوله سابقا وهى تعلق أحد الشيئين بالآخر فان ظاهره أنها لا تكون عدم التعلق

أى فالكلام خبر (والا) أى وان لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء

إما أن ينتسب له على وجه الاتصاف به فتكون النسبة مطابقة لما فهم من اللفظ فيكون الكلام صدقا أو تكون النسبة بين القيام وزيد نسبته الانتفاء بأن لا يتصف زيد بالقيام فيكون الكلام كذبا فقد ظهر أن هذا الكلام له نسبة دل على وقوعها خارجا وفى نفس الامر نسبة أيضا أى معنى فى الخارج يطابق فيصدق الكلام أو لا يطابق فيكذب فهذا الكلام حينئذ خبر (والا) يكن لتلك النسبة المفهومة من الكلام معنى خارج فى أحد الازمنة الثلاثة بأن لا يقصد بالكلام حصول نسبة خارجية بل قصد به كون نسبته توجد باللفظ (فانشاء) أى فالكلام الموصوف بما ذكر انشاء كقولك بعت عند قصد

اسم الفاعل مثلا بالفعل فعلى هذا يحتمل أن يراد بما هو فى معنى الفعل المصدر العامل لمشاركة الفعل له فى معناه الذى هو الحدث ويكون اسم الفاعل متصلا لكونه فرع الفعل بخلاف المصدر فانه أصله لكن الصحيح أن كلا من الفعل واسم الفاعل مشتق من المصدر

(قوله فالكلام خبر) أى من حيث احتماله للصدق والكذب لما تقرر أن المركب التام المحتمل للصدق والكذب يسمى خبرا من حيث احتماله لهما ومن حيث اشتماله على الحكم قضية ومن حيث افادته الحكم اخبارا ومن حيث كونه جزأ من الدليل يسمى مقدمة ومن حيث كونه يطلب بالدليل مطلوبا ومن حيث كونه يحصل من الدليل نتيجة ومن حيث انه يقع فى العلم ويسئل عنه مسئلة فالذات واحدة واختلاف العبارات بحسب الاعتبارات وانما قدر الشارح فالكلام لان جواب الشرط لا يكون الا جملة (قوله أى وان لم يكن لنسبته خارج كذلك) أى تطابقه تلك النسبة أو لا تطابقه فهو انشاء * اعلم أن الكلام المنفى اذا كان فيه قيد أو قيود كان النفى متوجها للقيد أو القيود فى الغالب ومن غير الغالب قد يتوجه للمقيد وللقيد معا اذا علمت هذا فاعلم أن فى كلام المصنف مقيدا وهو النسبة وقيدين وهما الخارج والمطابقة وعدمها فان جعلت النفى منصبا على المقيد والقيدين اقتضى ذلك أن الانشاء لا نسبة له ولا خارج يطابق أو لا يطابق وهذا لا يصح لان الانشاء له نسبة قطعا الا أنها غير حكمية كما تقدم لك ذلك عن قرب وان جعلت النفى منصبا على القيدين دون المقيد كما هو الغالب اقتضى أن الانشاء له نسبة ولا خارج لها أصلا يطابق أو لا يطابق وهذا خلاف التحقيق والتحقيق كما قال الشارح ان الانشاء له نسبة كلامية ونسبة خارجية تارة يتطابقان ولا يتطابقان تارة اخرى فنحو هل زيد قائم وقم النسبة الكلامية للاول طلب الفهم من المخاطب وللثانى طلب القيام منه والنسبة الخارجية لهما الطلب النفسى للفهم فى الاول والقيام فى الثانى فان كان الطلب النفسى ثابتا للمتكلم فى الواقع كان الخارج مطابقا للنسبة الكلامية وان كان الطلب النفسى ليس ثابتا للمتكلم فى الواقع كان الخارج غير مطابق ونحو بعت الانشائى (١٦٦) نسبته الكلامية ايجاد البيع المفهوم من اللفظ والخارجية الايجاد القائم بنفس المتكلم فان كان الايجاد ثابتا للمتكلم فى الواقع كان مطابقا والافلا ومما يدل على ان الانشاء له نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه أن النسبة بين كل أمرين فى الواقع إما ثبوتية أو سلبية على طريق الحصر العقلى والا لزم ارتفاع النقيضين أو اجتماعهما والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان والنسبة بين الامرين فى الواقع نسبة خارجية وهى اما مطابقة للنسبة المفهومة من الكلام أو لا فعلم من هذا أن النسبة الكلامية والخارجية والمطابقة وعدمها أمور لابد منها فى الخبر والانشاء والفارق بينهما انما هو القصد وعدم القصد فالخبر لابد فيه من قصد المطابقة أو قصد عدمها والانشاء ليس فيه قصد للمطابقة ولا لعدمها وهذا محصل ما أشار له الشارح بقوله وتحقيق ذلك الخ ويمكن تمشية كلام المصنف عليه بأن يجعل فى قوله فى جانب الخبر ان كان لنسبته خارج تطابقه أى تقصد مطابقتها له أو يقصد عدم مطابقتها له فخبر وقوله والا فانشاء أى والا يكن لنسبته خارج تقصد مطابقته أو عدم مطابقته فانشاء ويجعل النفى منصبا على القيد الاخير أعنى تقصد مطابقته فكأنه قيل وان كان لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه لكن لم يقصد فانشاء وفيه بحث لانه لا خبر يقصد به عدم مطابقة نسبته لان الخبر وضع للمطابقة وأما عدمها وهو الكذب فلا دلالة للفظ عليه وانما هو احتمال عقلى كما يأتى بقى شىء آخر وهو أن المراد بقصد مطابقة النسبة الكلامية للخارجية أن يقصد المتكلم بالكلام حكاية معنى حاصل فى الخارج بدونه ومؤدى الحكاية هو مؤدى المطابقة فقولنا زيد قائم قصدنا به حكاية ثبوت القيام لزيد فى الواقع بمعنى أن فى الواقع شيئا هو قيام زيد حكيته بقولك زيد قائم بخلاف اضرب ونحوه من صيغ الانشاء فانه لم يقصد به حكاية شىء بل المقصود به احداث مدلوله وهو طلب الضرب وايجاده بذلك اللفظ بحيث لا يحصل ذلك المعنى بدون اللفظ فان قصدت بصيغة الانشاء المطابقة أى حكاية ما فى الواقع وهو النسبة الخارجية وهو الطلب القائم بالنفس مثلا كان خبرا مجازا وصار معنى اضرب أنا طالب للضرب والحاصل أن النسبة التى لها خارج هى التى تكون حاكية عن نسبة أى حالة بين الطرفين فى نفس الامر ونسب الانشاء ليست حاكية بل محضرة ليترتب عليها وجود أو علم أو معرفة أو تحسر أو نحو ذلك وحينئذ فالنسب

الانشائية لاخارج لها ولهذا اختار أرباب حواشي المطول كالفنارى والقرمى وعبد الحكيم رجوع النفى فى كلام المصنف للقيدين كما هو المتبادر منه وأن النسبة لامحالة موجودة فى الانشاء دون الخارج ودون قيده واستدلوا على أنه لو كان له خارج لزم أن يتصور فيه الصدق والكذب لانهما من لوازم الخارجية واللازم باطل فكذلك الملزوم (قوله وتحقيق ذلك) أى الفرق بين الانشاء والخبر وقوله أن الكلام يعنى مطلقا وحاصله أن للانشاء أيضا نسبة خارجية تطابقه أولا تطابقه والفرق بينه وبين الخبر قصد المطابقة واللا مطابقة فى الخبر وعدم قصد ذلك فى الانشاء وفى قوله وتحقيق الخ اشارة الى أن مايقتضيه ظاهر المتن من أن الفرق بينهما أن الخبر له خارج والانشاء لا خارج له كلام ظاهرى خلاف التحقيق وقد علمت مافى ذلك التحقيق وأن الحق خلافه (قوله بحيث تحصل) الباء للملابسة أى ملابسة بحالة وهى أن تحصل من اللفظ أى تفهم منه فالعطف مغاير أو توجد فالعطف تفسيرى ومعنى إيجاد اللفظ لها أن لا تحصل بدونه فاذا قلت اضرب زيدا فنسبته المفهومة منه طلب الضرب ولاشك أن ذلك لا يحصل الا بهذا اللفظ ولم يقصد بذلك اللفظ حكاية شىء حاصل فى الواقع كالطلب القائم بالنفس ثم لا يخفى أن الفعل المتعدى للمفعول فيه النسبتان نسبة الفعل للفاعل ونسبته للمفعول فقول الشارح اما أن تكون نسبته الخ يصح أن يراد بها كل منهما لان كلا منهما يحصل باللفظ بحيث يكون موجدا لها (قوله من غير قصد الى كونه دالا على نسبة حاصلة فى الواقع) هذا لا ينافى أن الانشاء له نسبة خارجية لان نفى القصد الى كونه دالا على النسبة الواقعية لا يستلزم نفى حصول تلك النسبة ثم ان الاولى للشارح أن يقول من غير قصد الى كونها مطابقة لنسبة فى الواقع وهو الانشاء وذلك لان ظاهره يقتضى أن الفرق بين الانشاء والخبر قصد الدلالة على نسبة فى الواقع بين شيئين وعدم قصد تلك الدلالة مع أن

وتحقيق ذلك أن الكلام اما أن تكون نسبته بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجدا لها من غير قصد الى كونه دالا على نسبة حاصلة فى الواقع بين الشيئين وهو الانشاء أو تكون نسبته بحيث يقصد أن لها نسبة خارجية تطابقه أولا تطابقه وهو الخبر لان النسبة المفهومة من الكلام الحاصلة فى الذهن لابد أن تكون بين الشيئين ومع قطع النظر عن الذهن لابد وأن يكون بين هذين الشيئين فى الواقع

انشاء البيع وقم مثلا فان نسبة البيع الى الفاعل انما وجدت باللفظ وكذا نسبة القيام للمخاطب على وجه الامر انما وجدت بنفس التلفظ من غير قصد الى أن احدى النسبتين حاصلة الآن أو فى المضى أو الاستقبال وفسرنا النسبة بالتعلق الخ ليعم الاخبار سواء كان ايجابا أو سلبا شرطيا كان أو حمليا وليعم الانشاء مطلقا وأما تفسيرها بايقاع المحكوم به على المحكوم عليه أو سلبه عنه فلا يصح لان ذلك

الفرق قصد المطابقة بين النسبتين وعدم قصد ذلك وان كان يمكن أن يقال انه يلزم من عدم قصد الدلالة على نسبة حاصلة فى الواقع عدم قصد المطابقة (قوله بحيث يقصد) المناسب أن يقول أو يكون نسبة تقصد مطابقتها للنسبة الخارجية أو عدم مطابقتها لها (قوله لأن النسبة المفهومة الخ) علة لما تضمنه قوله أو تكون نسبته بحيث الخ من أن فى الخبر نسبتين لا أنه متعلق بجميع التحقيق على أنه علة لما تضمنه من أن فى الكلام مطلقا نسبتين لانه وان كان صحيحا لما تقرر من أن فى الانشاء أيضا خارجا الا أنه لا يناسب قوله فانك اذا قلت الخ لانه لا تعرض فيه للانشاء وقد يقال ان قوله المفهومة من الكلام دون أن يقول من الخبر ربما يؤيد الاحتمال الثانى وتمثيل الشارح بما اذا قلت زيد قائم لا يخصص ثم قول الشارح بأن يكون هذا ذاك وقوله بأن لا يكون هذا ذاك يعينان الاحتمال الاول لان كون هذا عين ذاك أو غيره يختص بالخبر اذ النسبة فى اضرب مثلا تعلق الضرب بالمخاطب على وجه طلبه منه وحاصل ما أفاده هذا التعليل أن هناك نسبة مفهومة من الكلام حاصلة فى الذهن بقطع النظر عن الخارج ونسبة فى الخارج بقطع النظر عن الذهن (قوله الحاصلة فى الذهن) أشار به الى أن النسبة الكلامية والذهنية متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار فمن حيث دلالة الكلام عليها يقال لها نسبة كلامية ومن حيث ادراكها فى الذهن وتصورها فيه يقال لها ذهنية وقوله الحاصلة فى الذهن يشمل الكواذب عمدا لان الذهن يتصور النسبة الكاذبة ولو كانت مستحيلة (قوله لابد أن تكون بين الشيئين) هما الموضوع والمحمول أى لانها من المعانى الجزئية فلا تعقل الا بتعقل هذين الشيئين وقوله لابد خبر أن (قوله ومع قطع النظر عن الذهن لابد الخ) لابد عطف على لابد السابقة وفى الكلام تقديم وتأخير والاصل ولا بد مع قطع النظر عن الذهن أن يكون الخ والواو فى قوله وأن يكون زائدة فى متعلق اسم لا والاصل لا بد أن يكون أى لا بد من أن يكون أى لا غنى عن أن يكون فالواو هنا كهى فى قول الشاعر

فما بال من أسعى لأجبر كسره * حفاظا وينوى من سفاهته كسرى

فان الواو فى قوله وينوى زائدة دخولها فى الكلام كخروجها وخبر لا محذوف أى حاصل ومصب التعليل قوله ولا بد أن يكون بين هذين الشيئين الخ بقى شىء آخر وهو أن فى كلام الشارح أمورا منها أن كون النسبة المفهومة من الكلام لابد أن تكون بين شيئين هذا أمر معلوم لا يتوهم انكاره فلا فائدة فى الاخبار به فالاولى أن يقول لان النسبة المفهومة من الكلام حاصلة فى الذهن قطعا ومع قطع النظر

نسبة ثبوتية بأن يكون هذا ذاك أو سلبية بأن لا يكون هذا ذاك ألا ترى أنك اذا قلت زيد قائم فان القيام حاصل لزيد قطعا سواء قلنا ان النسبة

التفسير يوجب تخصيصها بالخبر الحملى دون الانشاء والخبر الشرطى والمقصود أعم من ذلك وعمايز يدك تحقيقا فى انقسام الكلام الى الخبر الذى يوصف بالصدق والكذب والى الانشاء أن الكلام الذى يحسن السكوت عليه لا محالة يتضمن نسبة المسند الى المسند اليه فان كان القصد منه الدلالة على أن تلك النسبة المفهومة من الكلام حصلت فى الواقع و وقعت فى الخارج بين معنى المسند والمسند اليه فذلك الكلام خبر وان كان القصد الدلالة على أن الالفاظ وجدت به تلك النسبة فالكلام انشاء فنسبة الخبر المفهومة من اللفظ يدل اللفظ على أنها كذلك فيما بين معنى المسند اليه والمسند خارجا لكن لما كانت الدلالة وضعية أمكن تخلفها بأن لا تكون كذلك فيما بين المعنيين فى نفس الامر فيكون الكلام كذبا وأن تكون كذلك فيكون الكلام صدقا فاذا قلنا زيد قائم فالمفهوم منه ثبوت القيام لزيد فى الخارج فاذا أردت تحقق المطابقة أو عدمها فاقطع النظر عما يدل عليه اللفظ و يفهم بالذهن وانظر نسبة القيام لزيد خارجا فلا محالة تجدبينهما إما نسبة الثبوت بأن يكون هذا ذاك أعنى بأن يكون زيد قائما و إما نسبة السلب بأن لا يكون هذا ذاك فان كان الاول حصل الطباق بين المفهوم وما وقع فى نفس الامر فيثبت الصدق وان كان الثانى لم يحصل الطباق فيثبت الكذب وانما تأتى هذه المطابقة عند قطع النظر عن المفهوم فينسب الواقع اليه لانهما حينئذ شيئان فيحصل الطباق بينهما وأما ان نظرت الى المفهوم وهو حصول النسبة فى الخارج فلا تعدد للنسبة فلا يطابق اذ لا يطابق الشىء نفسه لان ما فى الخارج باعتبار دلالة اللفظ عليه هو هو وأما احتمال الكذب فهو عقلى لا مفهوم للفظ ثم قد سمعت فى تحقيق المطابقة أنها تكون بتحقيق وقوع تلك النسبة المفهومة من اللفظ خارجا فربما تتوهم أن ذلك ينافى القول المشهور وهو أن النسبة بين الموضوع والمحمول من الاعتبارات التى لا وجود لها خارجا فيجب أن تعلم أن ذلك لا ينافيه لان المعنى بالتحقق خارجا حصول تلك النسبة فى

عن الذهن تجد نسبة بين جزأى الكلام حاصلة فى الخارج فقد تحقق وجود النسبتين فى الكلام و تحقق الفرق بينهما وذلك لان الكلامية طرفها الذهن والخارجية طرفها الخارج أفاده شيخنا العدوى ومنها أن قوله ولا بد مع قطع النظر عن الذهن أن يكون الخ ظاهره اختصاص النسبة الخارجية بالقضايا الخارجية التى حكم فيها على أفراد الموضوع المحققة الوجود فى الخارج كقولنا الانسان حيوان فان الحيوانية ثابتة لافراد الانسان فى الخارج مع قطع النظر عن الذهن دون الذهنية التى حكم فيها على أفراد الموضوع التى لا تحقق لها فى الخارج بأن كانت كلها ذهنية أو بعضها ذهنى و بعضها خارجى فالاولى كقولنا شريك البارى ممتنع والثانية كقولنا ما سوى الواجب تعالى ممكن لان أفراد ماسوى الواجب يشمل المستحيل العادى كبحر من زئبق ولا وجود له الا فى الذهن لان القضايا الذهنية لا يصح فيها قطع النظر عن الذهن اذ لا وجود لها الا فيه ولا وجود لها فى خارج الاعيان مع أن القضايا مطلقا لها نسبة خارجية وقد يجاب بأن المراد بقطع النظر عن الذهن قطع النظر عن فهم الذهن النسبة الكلامية من الكلام و بالواقع نفس الامر لا خارج الاعيان فدخلت تلك القضايا المذكورة أو يقال ان قوله ومع قطع النظر الخ فى معنى المبالغة وكأنه قال ولا بد أن يكون بين هذين الشيئين نسبة فى الواقع حتى ولو قطع النظر عن الذهن أى هذا اذا لم يقطع النظر عن الذهن بل نظر اليه كما فى القضايا الذهنية بل وقطع النظر عنه كما فى القضايا الخارجية وليس قوله مع قطع النظر شرطا لوجود النسبة الخارجية وحينئذ فاشتمل كلامه على القسمين المذكورين (قوله نسبة ثبوتية) اى وهى النسبة الخارجية وقوله بأن يكون هذا أى الموضوع ذاك اى المحمول كما فى زيد قائم فان المراد من القائم نفس زيد وقوله بأن لا يكون هذا أى الموضوع ذاك أى المحمول كما فى زيد ليس بقائم فانه يدل على أن زيدا غير القائم فى الواقع وقوله بأن يكون هذا ذاك أى مثلا لاجل دخول القضايا الشرطية فان النسبة فيها اللزوم لا أن هذا ذاك اذ هذا انما يظهر فى الحملية (قوله ألا ترى الخ) هذا استدلال على النسبة الخارجية (قوله فان القيام حاصل لزيد) يحتمل أن المراد حاصل له فى الواقع اذا كان الكلام صادقا وفى الكلام حذف شىء يتم به البيان والتقدير حاصل لزيد قطعا أو ليس بحاصل له قطعا وحصوله وعدم حصوله فى الواقع هو النسبة الخارجية التى تعتبر المطابقة بينها و بين النسبة المفهومة من الكلام وقوله قطعا أى وان قطعت النظر عن ادراك الذهن فليس القطع بمعنى الجزم وهذا الاحتمال هو المناسب لسياق الكلام ويحتمل أن المراد فان القيام حاصل لزيد أى بمقتضى دلالة الكلام لا بالنظر للواقع من كونه صادقا أو كاذبا لان الكلام يدل على تحقق النسبة وحصولها فى الخارج وأما احتمال الكذب فهو عقلى لا مفهوم للفظ (قوله سواء قلنا الخ) هذا تعميم فى قوله فان القيام حاصل لزيد قطعا وهذا التعميم زيادة فائدة ولا دخل له فى الاستدلال المشار له بقوله ألا ترى الخ

الخارج

(قوله من الأمور الخارجية) أى بناء على مذهب الحكماء من أن الاعراض النسبية لها وجود أى تحقق فى الخارج أى خارج الأعيان يمكن رؤيتها وقوله أوليست منها أى من الأمور الخارجية بل من الأمور الاعتبارية كما يقوله أهل السنة فانهم يقولون ان الاعراض النسبية أمور اعتبارية لا تحقق لها فى خارج الأعيان بل فى خارج الأذهان لان لها تحققا فى نفسها لكنها لم تصل لمرتبة المشاهدة بالبصر بل ذكر بعضهم أنه لا ثبوت لها فى نفسها بل فى الذهن فقط فان قلت حيث كانت الأمور الاعتبارية لا وجود لها فى خارج الأعيان بل ولا فى خارج الأذهان على هذا القول فما الفرق بين الصادق منها والكاذب قلت الفرق أن الاعتبار الكاذب لا مستند له بل هو أمر ينتزعه الذهن كبخل الكريم وكرم البخيل والاعتبار الصادق يستند للأمور الخارجية كأبوة زيد لعمرو فان قلت

من الأمور الخارجية أوليست منها وهذا معنى وجود النسبة الخارجية

الخارج عن العقل واتصاف الموضوع بها لا كونها من الأمور الوجودية التى تحقق وجودها خارجا فى العيان وفرق بين قولنا هذا الامكان أو هذه النسبة حاصلة فى الخارج عن الذهن بمعنى الاتصاف بذلك فى نفس الأمر فانه صحيح لصحة اتصاف الوجوديات بالاعتبارات كالامكان وعدم الوجوب وبين قولنا هذا أمر محقق وجوده فى الخارج والعيان كبياض الجسم مثلا فالمراد بالوقوع فى الخارج الاتصاف بالشىء فيه وهذا المعنى صحيح على كلا القولين أعنى القول بأن النسبة وجودية خارجية وهو ضعيف أو اعتبارية فيه وهو الحق ألا ترى أنك اذا قلت زيد قائم وصدق هذا القول لزم أن زيدا اتصف بالقيام وحصل له فى الواقع على كل حال ولا يسع أحدا انكاره بعد ثبوت الصدق والا كان كذبا سواء قلنا ان النسبة وجودية أو اعتبارية وهذا المعنى الذى هو وقوع الاتصاف الجارى على كل قول هو الذى نعنى بوجود النسبة أى حصولها خارجا فيجرى على كل قول لا كونها من الأمور الوجودية خارجا حتى يختص بالقول بأنها من الأمور المحققة الوجود خارجا كالبياض مثلا تأمله فانى قد أطلت فيه مع ضرب من التكرار لاستصعاب الناس فهمه من بعض الشروح * ثم انك قد سمعت أيضا أن الانشاء هو الكلام الموجد لنسبته فيجب أن يعلم أن نسبة المسند الى المسند اليه لا يوجدها الكلام اذ لا يوجب الكلام اتصاف أحد بصفة حقيقية كالقيام أو القعود فى قم أو اقعد مثلا أو البيع الذى هو الابدال المخصوص فى بعت مثلا وانما الذى يوجبه الكلام ويقتضيه أن تلك النسبة دل على تكيفها بكيفية عائدة فى حصولها الى اللفظ فيوجب قم واقعد مثلا نسبة القيام والقعود للمخاطب مكيفين بكونهما مأمورا بهما وكون الشىء مأمورا به كيفية يرجع فى وجودها الى وجود صيغة الكلام وكذا البيع الذى هو الابدال يفيد بعت نسبته الى الفاعل مكيفا بكونه وجدت صيغة انشاء بها اعتباره شرعا لدلالتها على الرضا به فتأمله فانه من دقائق هذا المحل والله الموفق بمنه فاذا تحقق أن الكلام إما خبر أو انشاء احتيج الى وضع باب للانشاء وهو كاف فيه من حيث هو وأما الخبر فله باعتبار ما يعرض لجملته أو أجزائه أبواب أغنى عن ذكر ما يصح اعتباره منها فى الانشاء ذكره فيها والى أبواب الاخبار أشار بقوله

اذا كانت النسبة أمرا اعتباريا على ما يقوله أهل السنة فما معنى نسبتها للخارج وقولهم خارجية ووصفهم لها بالوجود فى قولهم انها موجودة فى الخارج وهل هذا إلا تناف قلت المراد بوجودها ثبوتها وتحققها والمراد بالخارج الذى نسبت له خارج الأذهان وهو نفس الأمر لا خارج الأعيان والى هذا أشار الشارح بقوله وهذا معنى الخ (قوله وهذا معنى الخ) أى وما ذكرناه من ثبوت النسبة فى الواقع بين الشيئين المذكورين مع قطع النظر عن الذهن معنى وجود الخ فاسم الاشارة راجع لوجود النسبة فى الواقع بين الشيئين المذكورين مع قطع النظر عن الحاصل فى الذهن أى ان معنى وجود النسبة الخارجية تحققها فى الواقع أى تحققها فى ذاتها بين الشيئين بقطع النظر عن اعتبار معتبر وفرض فارض وليس المراد بوجودها تحققها فى خارج الاعيان بحيث يمكن رؤيتها كبياض الجسم فمعنى الخارج الذى نسبت اليه النسبة خارج الذهن وهو الواقع ونفس الأمر وليس المراد به خارج الأعيان لان الخارج يطلق بمعنى الواقع ونفس الأمر أى نفس الشىء وبمعنى الأعيان أى الأشياء المعينة المشاهدة ومعنى وجود الشىء فيها أنه فرد من أفرادها ومعدود منها اذا علمت هذا فقولهم النسبة موجودة فى نفس الأمر معناه أنها متحققة فى نفسها بقطع النظر عن اعتبار المعتبر وفرض الفارض فهو اظهار فى محل الاضمار واذا قيل زيد موجود فى خارج الأعيان فمعناه أنه من جملة الأمور المعينة المشاهدة التى يمكن رؤيتها * واعلم أن الوجود أى التحقق فى خارج الأذهان أعم من الوجود أى التحقق فى خارج الأعيان لان الأول اما أن يصل لمرتبة المشاهدة فيكون موجودا فى خارج الأعيان أيضا أولا فيكون موجودا فى خارج الأذهان فقط فزيد يصدق عليه أنه موجود فى خارج الأذهان والأعيان والنسبة

ثم الخبر لابدله من اسناد ومسند اليه ومسند وأحوال هذه الثلاثة هى الأبواب الثلاثة الأول ثم المسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا أو متصلا به أو فى معناه كاسم الفاعل ونحوه وهذا هو الباب الرابع

الخارجية يصدق عليها أنها موجودة فى خارج الأذهان لا فى خارج الأعيان لان لها تحققا فى نفسها لكن لم تصل لمرتبة المشاهدة وأن الاعتبار يات قسمان قسم لا تحقق له فى نفسه بل هو أمر توهم محض يحصل بمجرد اعتبار المعتبر وفرض الفارض وهذا لا تحقق له لا فى خارج الأذهان ولا فى خارج الأعيان ومنها ماله تحقق فى نفسه بقطع النظر عن اعتبار المعتبر وفرض الفارض وهذا الثانى هو الموجود من الاعتبارات خارج الأذهان قرر ذلك كله شيخنا العلامة العدوى عليه سحائب الرحمة والرضوان (قوله لابد من مسند اليه ومسند واسناد) أى وحينئذ فلابد لها من أبواب ثلاثة تبين أحوالها فاذا ضممت هذه الثلاثة لباب الانشاء المبين لأحواله كانت الأبواب أربعة وكان الأولى للمصنف أن يقول من اسناد ومسند اليه ومسند ليوافق ما مر من قوله وينحصر فى ثمانية أبواب أحوال الاسناد الخ وما يأتى فى ترتيب الأبواب وليتصل المسند بما يتعلق به الا أن يقال انه لاحظ أن الاسناد رابطة بين شيئين لا يعقل الا بعد تعقلهما فرتبته التأخير لكن فيه ما يأتى (قوله والمسند قد يكون الخ) وذلك نحو ضرب زيد عمرا فاحتيج لباب خامس يبين أحواله وقضية كلامه أن المسند اليه لا يكون له متعلق وليس كذلك اذ المسند اليه قد يكون له متعلقات حيث كان مشتقا نحو المنطلق يوم الجمعة زيد والضارب زيدا قائم ومعلم زيد عمرا شاخصا حاضر ويجاب بأن المسند اليه فى الأولين فى الحقيقة انما هو أل والمتعلق المذكور للصلة لا للمسند اليه وأما فى الثالث فالمنصوب فيه ليس بفضلة وانما هو عمدة بدليل الاضمار فى التنازع أو يجاب بأن المصنف انما اقتصر على المسند لان الغالب فى المسند أن يكون له متعلق دون المسند اليه وانما كان الغالب فى المسند أن يكون له متعلقات دون المسند اليه لان المسند فى الغالب يكون مشتقا والمسند اليه جامد وما كان الغالب عليه أن يكون مشتقا يكون له متعلقات أكثر بقى شىء آخر وهو أن المسند اذا كان فعلا أو بمعناه فلابد له من متعلقات لانه وان لم يلزم أن يكون متعديا لكن لابد له من مفعول مطلق ومفعول فيه نعم قد يحذف وكلام المصنف أعم من الذكر والحذف بدليل أنه سيقول أما حذفه فلكذا وظاهر قول المصنف هنا والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا أنه لا تلازمه المتعلقات اذا كان فعلا أو بمعناه وليس كذلك كما علمت والجواب أن فى كلام المصنف حذفا والتقدير قد يكون له متعلقات وقد لا يكون له ذلك أى كما اذا كان جامدا نحو زيد أخوك وانما يكون له ذلك اذا كان فعلا الخ (قوله أو فى معناه) أى أو كان فى معناه أى ملتبسا بمعناه التضمنى من التباس الدال بالمدلول بأن كان اسما دالا على الحدث (قوله كالمصدر الخ) التمثيل بالمصدر وما معه لما هو فى معنى الفعل انما يستقيم على تقدير أن يراد بالفعل الفعل الاصطلاحى فيكون ما فيه معنى الفعل أعم مما تضمن حروفه كالمصدر والوصف أولا كحروف التنبيه وأسماء الاشارة ونحوها واما على تقدير أن يراد بالفعل الفعل الحقيقى أعم من أن يعبر عنه بالمصدر وغيره مما يتضمن حروفه فيكون المراد بما فى معناه ما لا يتضمن حروفه كالظرف واسم الفعل واسم الاشارة ونحوها (قوله ولا وجه لتخصيص الخ) أى لان الانشاء لابد له أيضا مما ذكر فكان على المصنف أن يقول وكل من الخبر والانشاء لابد له من مسند الخ وقد يجاب بأنه انما خص الخبر بالذكر لكونه أعظم شأنا وأكثر فائدة واشتمالا على النكات والخصوصيات البديعة التى بها التفاضل ولكونه أصلا فى الكلام لحصول الانشائية إما بنقل كما فى بعت أو زيادة أداة كما فى لتضرب ولا تضرب أو حذف كما فى اضرب فان أصله لتضرب وبالجملة فالخبر هو الجزء الأعظم فلذا أفرد المصنف الابحاث عن أحوال أجزائه من مسند

(والخبر لابد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا أو فى معناه) كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول وما أشبه ذلك ولا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر

(والخبر لابد له من مسند اليه ومسند) فاحتيج الى مابين لجمع أحوالهما (و) لابد له من (اسناد) فاحتيج الى باب يشتمل على أحواله (والمسند قد يكون له متعلقات) كالمفعول والحال والمجرور والظرف وانما تكون له متعلقات (اذا كان فعلا أو) ما (فى معناه) كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول وما أشبه ذلك كالصفة المشبهة واسم التفضيل فاحتيج الى وضع باب لمتعلقات الفعل وهذا الكلام يوهم اختصاص أحوال المسند اليه والمسند الى آخرها بالخبر وليس كذلك ضرورة وجودها فى الانشاء غير أن غالب لطائف هذه الأحوال انما هو فى الخبر نخص بذكرها فيه وما يوجد فى الانشاء من الاعتبارات الراجعة لهذه الأشياء يستفاد من ذكرها فى الخبر

(قوله والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا أو فى معناه) ظاهره أن الفعل لا يلزم أن يكون له متعلقات وليس كذلك فان لكل فعل وما أشبهه متعلقات من المفعول به ان كان متعديا ومن مفعوله

المطلق

ثم الاسناد والتعلق كل واحد منهما يكون إما بقصر أو بغير قصر وهذا هو الباب الخامس والانشاء هو الباب السادس ثم الجملة اذا قرنت بأخرى فتكون الثانية إما معطوفة على الاولى أو غير معطوفة وهذا هو الباب السابع ولفظ الكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة

اليه ومسند واسناد بالتدوين وجعل للبحث عن حال كل واحد منها بابا على حدة وأحال معرفة أحوال أجزاء ماعداه عليه فيما يأتي حيث يقول فى آخر أحوال المسند تنبيه ماتقدم من الاعتبارات فى أحوال المسند اليه أو المسند أو الاسناد كما تجرى فى الخبر تجرى فى الانشاء (قوله الاسناد) أى بين المسند والمسند اليه اما بقصر نحو ما زيد الا قائم أو بدونه نحو زيد قائم وقوله والتعلق أى بين المسند والفضلات المشار اليها بقوله قد يكون له متعلقا اما بقصر نحو زيد ما ضرب الا عمرا (١٧١) وقد يكون بدون قصر نحو زيد ضرب عمرا (قوله اما بقصر الخ) أى وحينئذ فلا بد من باب سادس للبحث عن القصر وأدواته (قوله إما معطوفة) أى تلك الجملة المقرونة وهو المسمى بالوصل وقوله أو غير معطوفة أى تلك الجملة المقرونة وهو المسمى بالفصل فلا بد من باب سابع يبين فيه ذلك لان هذا حال للكلام بالقياس لكلام آخر ثم ان المراد بقوله وكل جملة قرنت بأخرى أى بما يقبل العطف فى أداء أصل المعنى وحينئذ فلا يتناول الجمل الحالية المتداخلة نحو جاء زيد يركب يسرع فاندفع مايقال انها داخلة فى قوله أو غير معطوفة مع أنها ليست من الفصل والوصل بل من متعلقات الفعل وانما ذكر المصنف التذنيب فى باب الفصل والوصل لمزيد مناسبة له ولو قال بدل قوله أو غير معطوفة أو متروكة العطف كان أولى لان الترك يشعر بقبول المتروك العطف (قوله إما زائد على أصل المراد) أى وهو الاطناب وقوله أو غير زائد صادق بأن لا يكون ناقصا أيضا وهو المساواة أو كان ناقصا وهو الايجاز أى وحينئذ فلا بد من باب ثامن يبين فيه ذلك وهو باب الايجاز والاطناب والمساواة (قوله احترز به) أى بقوله لفائدة عن التطويل وهو الزيادة على أصل المراد لا لفائدة وكذا احترز به عن الحشو فانه أيضا زيادة على أصل المراد لا لفائدة لكنها فى الثانى متعينة دون الاول على ما يأتى (قوله على أنه لاحاجة اليه) على للاستدراك أى لكن لاحاجة اليه أى الى ذلك القيد وهو قوله لفائدة وذلك لان الكلام البليغ هو المطابق لمقتضى الحال ومتى كان مطابقا لمقتضى الحال فلا بد فيه من فائدة ومتى كان زائدا لا لفائدة فلا يكون بليغا هذا كلامه وفيه أن هذا لا يتم الا لو قلنا ان كل كلمة من الكلام البليغ لا بد أن يكون يقتضيها الحال فاذا كانت فيه

(وكل من الاسناد والتعلق إما بقصر أو بغير قصر وكل جملة قرنت بأخرى اما معطوفة عليها أو غير معطوفة والكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة) احترز به عن التطويل على أنه لاحاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ

(وكل من الاسناد والتعلق إما) أن يكون (بقصر) لاحد المسندين وأحد المتعلقين على الآخر (أو) يكون (بغير قصر) لأحدهما على الآخر فاحتيج لباب القصر ولا يخفى أن القصر من أحوال أحد المسندين وأحد المتعلقين ولم يستفد من الكلام وجه افراده بالباب حتى لم يجعل فى أحوال المسندين ومتعلقات الفعل والوجه فى الافراد صعوبة أمره بكثرة مباحثه بخلاف نحو التعريف والتنكير والتقديم والتأخير مثلا (وكل جملة قرنت بأخرى إما معطوفة عليها أو غير معطوفة) فاحتيج الى باب الفصل والوصل ولا يخفى أيضا أن الفصل والوصل من أحوال الجمل ولم يبين وجه افراده بالباب ولا وجه افراد الاسناد مع أن المناسب لكونهما من أحوال الجملة جمعهما والوجه الصعوبة فيهما وكثرة المباحث كما تقدم فى القصر وكذا الانشاء فانه من أحوال الجملة أيضا ووجه افراده ماذكر (والكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة

المطلق وظرفه الا أنها تارة تذكر وتارة تحذف كما ينبىء عنه قوله فى الكلام على متعلقات الفعل أما حذف المفعول به وأما ذكره فالفعل المتعدى له مفعول به يتعلق به حذف أم ذكر وكل فعل فله مصدر وظرف زمان ومكان يذكر تارة ويترك أخرى وان كنا نسمى ترك المفعول به حذفا ولا نسمى ترك المصدر والظرف مثلا حذفا على بحث سنذكره فى باب الايجاز ان شاء الله تعالى ثم قول المصنف أحوال متعلقات الفعل يقتضى أن لكل فعل متعلقات فان قلت انما دل كلامه على أن المسند قد يكون له متعلقات وقد لا يكون فالحالة التى يكون له فيها متعلقات هى اذا كان فعلا أوفى معناه والحالة التى لا يكون له فيها متعلقات اذا كان اسما نحو زيد أخوك قلت لا يصح ذلك لانك ان جعلت اذا شرطية فتقديره اذا كان فعلا فقد يكون له متعلقات لان الجواب طبق مفسره السابق ولا يصح أن يراد المتعلقات المذكورة وقد لا يكون للفعل متعلقات مذكورة لانه انما يتكلم على المتعلقات مطلقا لانه سيقول أما حذفه وأما ذكره وان جعلتها ظرفية ولفظ يكون عاملا فيها فمعناه قد يكون له فى هذا الوقت متعلقات وقد لا يكون فصار كقولك قد يقدم زيد غدا فلا يصح ذلك الا بتقدير عامل فى اذا التقدير ذلك اذا كان فعلا أوفى معناه وقوله والكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة

أو غير زائد عليه وهذا هو الباب الثامن

كلة لا يقتضيها الحال بأن كانت زائدة كان الكلام غير بليغ كما اذا قلت لخالي الذهن زيد قائم في الدار فان قولك في الدار غير محتاج اليه والحق أنه يقال له بليغ ولا يشترط ذلك الشرط وأن القيد محتاج اليه لاخراج ما ذكر سلمنا أن قيد البليغ يغني عن قوله لفائدة فيقال ان قصد المصنف تحقيق معنى الاطناب وايضاحه وبيان أن الزيادة لفائدة مأخوذة فيه ولو لم يقيد الزيادة بالفائدة لربما توهم أن الاطناب هو الزيادة مطلقا لاطلاقها عن قيد الفائدة مع أنه مقيد بها في الواقع (قوله أو غير زائد) المتبادر منه أن المراد أو غير زائد على أصل المراد لفائدة فيدخل فيه التطويل والحشو لان غير الزائد لفائدة صادق بغير الزائد أصلا وبالزائد لا لفائدة فكان الاولى أن يقول أو غير زائد على أصل المراد أصلا ويقيده بكونه لفائدة لان عدم الزيادة في الايجاز والمساواة لابد أن يكون لفائدة (قوله هذا كله الخ) اعلم أن التقديم والتأخير والذكر والحذف مثلا من أحوال كل من المسند اليه والمسند ومتعلقات المسند فلذا ذكرت في كل من باب أحوال المسند اليه وأحوال المسند وأحوال المتعلقات ومثل التقديم والتأخير والذكر والحذف في أنها أحوال الثلاثة القصر فهو تارة يتعلق بالمسند اليه وتارة بالمسند وتارة بالمتعلقات فكان المناسب أن لا يخص بباب بل يذكر في باب المسند اليه والمسند والمتعلقات مثل التقديم والتأخير والذكر والحذف والفصل والوصل (١٧٢) من أحوال الجملة الخبرية فالمناسب أن يذكرا في أحوال الاسناد كالتأكيد والحقيقة العقلية والمجاز العقلي ولا يخصهما بباب وكل واحد من الايجاز والاطناب والمساواة تارة يتعلق بالجملة وتارة يتعلق بالمسند اليه وتارة يتعلق بالمسند فالمناسب ذكر هذه الثلاثة في باب الاسناد وفي باب المسند اليه والمسند ولا يخصها بباب اذا علمت هذا فيقال كان الاولى للمصنف أن لا يلتفت لبيان الحصر لانه معلوم بالاستقراء بل الأولى له أن يلتفت لتخصيص كل من هذه الامور الثلاثة بباب على حدته والى هذا أشار الشارح بقوله وهذا أي دليل الحصر أعني قول المصنف لان الكلام إما خبر أو انشاء الى آخر ما ذكره في دليل الحصر (قوله لكن لا طائل تحته) أي لا ثمرة له (قوله لان جميع الخ) علة لمحذوف أي والأولى الالتفات لما تحته طائل وهو بيان تخصيص بعض الاحوال كالقصر والفصل والوصل والاطناب ومقابليه بأبواب وذلك لان الخ (قوله ومقابليه) أي الايجاز والمساواة (قوله انما هو) أي جميع ما ذكر (قوله من أحوال الجملة) هذا بالنظر للفصل والوصل والايجاز والاطناب والمساواة اذا تعلقت بجملة وقوله أو المسند اليه أو المسند هذا بالنظر للقصر وللاطناب ومقابليه اذا تعلقت بمفرد وكان عليه أن يزيد أو المتعلق (قوله مثل التأكيد) هو من أحوال الجملة فهو يناسب الفصل والوصل والايجاز ومقابليه اذا تعلقا بجملة وقوله والتقديم والتأخير هما من أحوال الطرفين فهو مناسب للقصر والايجاز ومقابليه اذا تعلقا بمفرد فظهر لك مما قلناه أن قول الشارح لان جميع الخ علة لمحذوف وأن في كلام الشارح توزيعا (قوله في هذا المقام) أي مقام حصر المقصود من علم المعاني في الابواب الثمانية (قوله بيان سبب إفرادها) أي عن غيرها من الاحوال وعدم ذكرها معها في باب أحوال الاسناد الخبري والمسند اليه والمسند والمتعلقات

(قلت)

(أو غير زائد) هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر والفصل والوصل والايجاز ومقابليه انما هو من أحوال الجملة أو المسند اليه أو المسند مثل التأكيد والتقديم والتأخير وغير ذلك فالواجب في هذا المقام بيان سبب إفرادها

أو غير زائد) يعني لفائدة ايضا فاحتيج الى باب الاطناب الذي هو أن يزاد الكلام على أصل المراد لفائدة والايجاز الذي هو تقليل الالفاظ لفائدة والمساواة التي هي عدم الزيادة والتقليل لفائدة ومتى لم تكن الزيادة لفائدة كان تطويلا ولم يكن الكلام بليغا فالبلاغة تستلزم الفائدة ولكن زادها بعد ذكر بليغ لزيادة البيان وكذا الايجاز والمساواة متى لم يكن اسقاط الزيادة فيهما لفائدة خرجا عن معنى البلاغة

أو غير زائد دخل في غير الزائد الناقص والمساوي والمراد أو غير زائد لفائدة وانما قدم الخبر لانه أكثر بحثا ولان كثيرا من الانشاء فرع عن الخبر كالجملة التي يدخل عليها ليت ولعل والاستفهام فذكر المصنف الاسناد والمسند اليه والمسند ثم المتعلقات ثم القصر الذي يعم الاسناد والتعلق ثم ذكر الانشاء وكان ينبغي تأخير القصر عنه لان القصر يدخل في الانشاء كما يدخل في الخبر ثم ذكر الفصل والوصل لان اعتبار العطف بعد تكميل أجزاء الجملة ثم ذكر الايجاز والاطناب والمساواة لانها تشمل جميع ما سبق وذكر المصنف حصر الكلام في الخبر والانشاء وهو كذلك الا أن منهم من يخص الانشاء بما لا طلب فيه ويقسمه الى خبر وطلب وانشاء ومنهم من يجعله ثلاثة أقسام خبر وانشاء وهو ما دل على الطلب دلالة أولية وتنبيه ويدخل فيه الاستفهام والتمني والترجي والقسم والنداء وهو اصطلاح الامام فخر الدين

﴿تنبيه﴾ اختلف الناس فى انحصار الخبر فى الصادق والكاذب فذهب الجمهور الى أنه منحصر فيهما

وجعلها أبوابا برأسها وقد لخصنا ذلك فى الشرح ﴿تنبيه﴾ على تفسير الصدق والكذب الذى قد سبق اشارة ما اليه فى قوله تطابقه أولا تطابقه

ولذلك نبهنا على التقييد بها فيهما ومعلوم أيضا أن هذه الثلاثة تتعلق بالمفردات أو بالجمل فهى من أحوالها ولم يبين وجه الحالة الى افرادها عن أحوال كل من المفردات والجمل والوجه ما تقدم من كثرة المباحث ولما كان حاصل هذا الكلام حصر الابواب من غير بيان وجه افراد بعض الاحوال بالتبويت عن بعض وحصر الابواب استقرائى لم يفد الا ما يفيده عدها وقد تقدم كان لاطائل تحته مع ظهوره وقد أشرنا الى وجه الافراد وذلك هو الاهم ولما ذكر الخبر ومن وصفه المشهور الصدق والكذب مع الاشارة الى معناهما بقوله تطابقه أو لا تطابقه وفى ذلك ذكر الصدق والكذب اجمالا وضع لذكرهما تفصيلا تنبيها فقال هذا ﴿تنبيه﴾ فى تفسير الصدق والكذب وفى ذكر ما يتعلق بهما من الاستدلال

(قلت) ومنهم من يجعل الكلام خبرا وطلبا وهو ابن مالك فى الكافية ومنهم من يربع الاقسام فيقول خبر واستخبار وطلب وانشاء واستدل المصنف على الحصر بأن الكلام إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه أو لا يكون له خارج فالأول والثانى الخبر والثالث الانشاء وقد يقال يرد على ظاهر عبارتهم الاخبار عن المستقبلات نحو سيقوم زيد فانه عند النطق به ليس له خارج يطابقه أو لا يطابقه فلا يمكن وصفه بذلك ولا بصدق ولا بكذب وعند وجود المخبر به ليس الخبر موجودا حتى نصفه

(قوله وجعلها أبوابا) تفسير لما قبله والحاصل أن الثمرة فى بيان وجه افراد هذه الثلاثة بأبواب وعدم ذكرها مع غيرها من الاحوال فى باب الاسناد الخبرى بالنسبة للفصل والوصل وكذا بالنسبة للايجاز ومقابليه وفى باب المسند اليه والمسند والمتعلقات بالنسبة للقصر وكذا بالنسبة للايجاز ومقابليه وأما مجرد تعدادها و بيان الحصر فيها فهذا لاطائل تحته لان هذا معلوم باستقراء كلامه (قوله وقد لخصنا ذلك) أى بيان السبب فى أفرادها أى ذكرنا السبب بعبارة ملخصة وحاصل ما ذكره الشارح فى كبيره أنه انما أفردها بأبواب لكثرة تشعبها وصعوبة أمرها بكثرة مباحثها بخلاف غيرها من الاحوال كالتعريف والتنكير والتقديم والتأخير وغيرها من الاحوال فلذا لم تفرد بأبواب فتأمل (قوله تنبيه) هو خبر لمحذوف أى هذا تنبيه وهو لغة الايقاظ واصطلاحا اسم لكلام مفصل لاحق يفهم معناه اجمالا من الكلام السابق (قوله على تفسير) متعلق بتنبيه ان أريد منه المعنى اللغوى لانه مصدر وان أريد به المعنى الاصطلاحى فهو كغيره من التراجم جامد ليس فيه معنى الفعل فيجعل على بمعنى فى متعلقة بمحذوف أى كائن فى تفسير أو على حالها متعلقة بمشتمل أى مشتمل على مفسرها كذا قيل وقد يقال انه يتعين الثانى لانه وان كان فى الاصل (١٧٣) مصدرا الا أنه انسلخ عن المصدرية وجعل اسما للألفاظ المخصوصة (قوله الذى قد سبق اشارة ما اليه) ما زائدة لتأكيد التقليل أى الذى قد سبقت الاشارة اليه اشارة خفية ووجه تلك الاشارة أنه قال أولا تطابقه أولا تطابقه فأفاد أن الكلام الخبرى إما أن توجد فيه المطابقة أولا ولا شك أن المطابقة هى الصدق وعدمها هو الكذب فقد علم مما تقدم ذات الصدق وذات الكذب وان لم يعلم تسمية هاتين الذاتين بهذين الاسمين فقد سبق ذكرهما فى الجملة أى باعتبار ذاتيهما لا باعتبار اسميها ولذا كانت تلك الاشارة خفية وأشار الشارح بقوله الذى قد سبق الى وجه تسمية هذا البحث تنبيها لان التنبيه ألفاظ يترجم بها عما أشير اليه فى الكلام السابق فان قلت الكلام السابق فيه الاشارة الى مسند هذا الخبر الذى ذكره فى التنبيه اذ لم يعلم منه الا المطابقة وعدمها وأما المسند اليه وهو صدق الخبر وكذبه والنسبة بينهما فلم يعلما مما سبق والمتعارف جعل التنبيه عنوانا لتفصيل شىء علم من الكلام بداهة أو قريبا من البداهة ولا يكون الخبر المذكور معلوما مما سبق كذلك الا اذا علم سائر أجزائه ولم يعلم هنا الا المسند فقط وحينئذ فلا يصح تسمية هذا البحث بالتنبيه قلت قد أجيب بأن المتعارف استعمال التنبيه فى مقامين الاول ما سبق وهو الالفاظ التى يعنون بها عن تفصيل شىء علم اجمالا من الكلام السابق بداهة أو قريبا من البداهة الثانى أن يكون البحث اللاحق معلوما من الكلام السابق اجمالا ولو نظريا وما ذكرهنا من هذا القبيل فان قلت ان الذى عرف مما تقدم انما هو مذهب الجمهور وأما مذهب الجاحظ والنظام ودليل كل واحد منهما والرد عليه فلم يعلم مما تقدم لا اجمالا ولا تفصيلا وحينئذ فجميع ما ذكره فى هذا البحث لم يعلم مما تقدم فلا وجه لتسميته تنبيها وأجيب بأن مسمى التنبيه تفسير الصدق والكذب على مذهب الجمهور الذى هو معلوم مما مر وأما ما ذكر معه فهو مذكور استطرادا زيادة على الترجمة وهى لا تضر والى هذا الجواب يشير قول الشارح تنبيه على تفسير الصدق والكذب فانه يشير الى خروج الادلة والاعتراضات عليها عن مسمى التنبيه

اختلف القائلون بانحصار الخبر فى الصدق والكذب فى تفسيرهما

والرد والخلاف والتنبيه اصطلاحا اسم لتفصيل ما تقدم اجمالا وهو يحتمل أن يراد به المعنى أو اللفظ الدال على ذلك المعنى لا يقال فحينئذ لا يصح اطلاق التنبيه الاصطلاحى على هذا البحث لان المذكور فيما تقدم اجمالا بعد التمحل السابق انما هو مجرد الصدق والكذب لا الخلاف فى التفسير والاستدلال والرد والواسطة لانا نقول لا يجب الاقتصار فى الترجمة على مدلولها بل يجوز أن يضاف اليه ما يناسبه وقد اختلف الناس فى الخبر فقيل ينحصر فى الصدق والكذب وقيل لا ينحصر بل منه ما ليس بصدق

بصدق ولا شك أن الاخبار عن المستقبلات يوصف بالصدق والكذب قال تعالى ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه وانهم لكاذبون فلهذا ينبغى أن يقال ان كان محكوما فيه بنسبة خارجية فهو الخبر كما فعل ابن الحاجب ولا فرق فى ورود ذلك عليهم بين أن يكون الخبر به محقق الوقوع مثل ستطلع الشمس غدا أولا فليؤول كلامهم على أن مورد التقسيم ماله خارج بالقوة أو الفعل وقيل الكلام لا يخلو إما أن يمكن أن يحصل للمخاطب من غير أن يستفاد من المتكلم مثل زيد منطلق فانه يمكن علمه بالمشاهدة أولا يمكن أن يحصل الا بالاستفادة من المتكلم نحو اضرب أولا تضرب فالاول الخبر والثانى الانشاء وهو فاسد لان الكلام ليس هو الذى يقال فيه يمكن حصوله أولا بل النسبة التى تضمنها الكلام هى المنقسمة لذلك وأيضا يرد عليه نحو أردت القيام فانها لا تعلم الا من المتكلم فان قلت يرد على عبارة المصنف أيضا فانه ليس له خارج قلت المعنى بالخارج ما كان خارجا عن كلام النفس كما ذكره ابن الحاجب وغيره ويمكن الجواب بأن المراد الامكان العقلى ونحو أردت القيام يمكن عقلا أن يطلع عليه من غير استفادته من المتكلم ويمكن عادة بالقرائن وخلق العلم الضرورى وغير ذلك بخلاف اضرب زيدا والظاهر أن مرادهم إما أن يحصل فى الوجود بالكلام أو بغيره فالاول الانشاء والثانى الخبر وقد خرج من تقسيم المصنف حد الانشاء والخبر على رأيه فالانشاء ما لم يكن لنسبته خارج تطابقه والخبر ما لنسبته خارج تطابقه أولا تطابقه وقد اختلف الناس فى حد الخبر فقيل لا يحد لعسره وقيل لانه ضرورى لان قولنا زيد موجود مثلا ضرورى واذا كان الاخص ضروريا فالاعم كذلك لان الانسان يفرق بين الانشاء والخبر ضرورة وأجيب بأن الحصول غير التصور ولنا فى هذين الوجهين مباحث ذكرناها فى شرح المختصر وذهب الاكثرون الى أنه يحد فقال القاضى أبو بكر والمعتزلة الخبر الكلام الذى يدخله الصدق والكذب فأورد عليه أنه يستلزم اجتماعهما فى كل خبر وخبر الله تعالى لا يكون الا صادقا وأن كل خبر لا يجتمع عليه الصدق والكذب وأجاب عنه القاضى بأنه يصح دخوله لغة وأورد عليه أنه دور لان الصدق هو الموافق للخبر والكذب نقيضه فتعريفه به دور وقيل الذى يدخله التصديق أو التكذيب فورد عليه سؤال الدور واستعمال أو فى الحدود وجواب الثانى أن الترديد فى أقسام الحدود لا فى الحد وقال السكاكى ان صاحب هذا الحد ما زاد على أن وسع الدائرة قلت بل زاد لانه سلم عن السؤال الاول وقال أبو الحسين البصرى كلام يفيد بنفسه نسبة وقال بنفسه ليخرج نحو قائم فان الكلمة عنده كلام وهى تفيد نسبة مع الموضوع وأورد عليه نحو قم فانه يدخل فى الحد لان القيام منسوب والطلب منسوب وقيل الكلام المفيد بنفسه اضافة أمر من الامور الى أمر من الامور نفيا أو اثباتا بعد أن قال هذا القائل ان الكلام المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة فورد عليه نحو قولنا غلام زيد فانه كلام عنده وهو يقتضى اضافة أمر الى أمر وهذا القريب من حد أبى الحسين وقيل القول المقتضى بصريحه نسبة معلوم الى معلوم بالنفى أو الاثبات وأورد عليه السكاكى نحو قولنا ما لا يعلم بوجه من الوجوه لا يثبت ولا ينفى فانه يلزم أن لا يكون خبرا قلت وجوابه أن غير المعلوم بوجه من الوجوه معلوم ببعض الوجوه

(قوله اختلف القائلون الخ) حاصله أن العلماء اختلفوا فى الخبر هل ينحصر فى الصادق والكاذب وبه قال الجمهور والنظام أو لا ينحصر بل منه ما ليس بصادق ولا كاذب وبه قال الجاحظ والقائلون بالانحصار اختلفوا فى تفسير الصدق والكذب فالجمهور فسروهما بتفسير والنظام فسرهما بتفسير (قوله فى الصدق) أى فى ذى الصدق وذى الكذب وهو الصادق والكاذب وانما قدرنا ذلك لان الخبر ينقسم للصادق والكاذب لا للصدق والكذب لانهما من أوصافه

وهو

ثم اختلفوا فقال الأكثر منهم صدقه مطابقة حكمه للواقع وكذبه عدم مطابقة حكمه له هذا هو المشهور وعليه التعويل

فقيل (صدق الخبر مطابقته) أى مطابقة حكمه (للواقع) وهو الخارج الذى يكون لنسبة الكلام الخبرى (وكذبه) أى كذب الخبر (عدمها) أى عدم مطابقته للواقع يعنى أن الشيئين اللذين أوقع بينهما نسبة فى الخبر لابد وأن يكون بينهما نسبة فى الواقع أى مع قطع النظر

ولا كذب به وهو الواسطة ثم القائلون بالانحصار اختلفوا فى تفسير الصدق والكذب اللذين انحصر الكلام فيهما فقال الجمهور (صدق الخبر مطابقته) نسبته الايقاعية أو الانتزاعية (ا) للنسبة الكائنة بين الطرفين فى (الواقع) وما فى نفس الامر وذلك أنك ان قطعت النظر عما يفهم من اللفظ من النسبة الحكمية فانك تجد بين الطرفين فى الخارج وفى نفس الامر نسبة ثبوت أحدهما للآخر أو نسبة السلب فان كانت تلك النسبة مطابقة لما فهم من اللفظ فمطابقة تلك النسبة الخارجية للمفهومة من اللفظ صدق وهو معنى قوله الصدق مطابقة الخبر للواقع وعدم مطابقة تلك النسبة للواقع كذب واليه أشار بقوله (وكذبه) أى وكذب الخبر (عدمها) أى عدم مطابقة تلك النسبة للواقع وانما قدرنا نسبة

وهو ما وقع به جملة محكوما عليه فى هذه القضية وأورد عليه أيضا ما ورد على الاول فيلزم أن يكون خبرا وليس كذلك ص ۞ (تنبيه صدق الخبر الى آخره) ش اعترض الخطيبي عليه بأن التنبيه

(قوله صدق الخبر مطابقته للواقع) لم يذكر المصنف دليله كما صنع فى القولين بعده ايهاما لكثرة أدلته واشتهارها بحيث لا يحتاج لذكرها ولانه بلغ من الظهور الى حالة بحيث لا يحتاج الى الدليل (قوله أى مطابقة حكمه) أشار الشارح بذلك الى أن فى كلام المصنف حذف مضاف والحامل له على ذلك أن الخبر عبارة عن اللفظ وهو لا يوصف بالمطابقة للخارج حقيقة والذى يوصف بها انما هو النسبة الكلامية المفهومة منه وهى ثبوت المحكوم للمحكوم عليه وانتفاؤه عنه وهى المعبر عنها بالوقوع أو اللاوقوع فى كلامهم وهى المرادة بالحكم فى كلام الشارح وليس المراد به الايقاع والانتزاع (قوله للواقع) اللام زائدة للتقوية لان مادة المطابقة تتعدى بنفسها والمراد بالواقع النسبة الخارجية الحاصلة بين الطرفين فى الخارج أى فى الواقع ونفس الامر بقطع النظر عن الكلام وليس المراد بالواقع هنا نفس الامر وحاصل كلامه أن صدق الخبر مطابقة نسبته الكلامية النسبة الخارجية سواء طابقت الاعتقاد أيضا كما لو قال السنى العالم حادث أو لم تطابق الاعتقاد كما لو قال ذلك الفلسفى (قوله وهو الخارج الذى يكون الخ) أضاف الخارج الى نسبة الكلام الخبرى لانه متحد معها بالذات ان كان هناك مطابقة ونقيضها ان لم يكن مطابقة وأشار الشارح بهذا الى أن الواقع هنا ليس بمعنى نفس الامر بل المراد به الخارج المذكور فى قول المصنف سابقا ان كان لنسبته خارج أى نسبة خارجية وانما حمل الواقع على الخارج بمعنى النسبة الخارجية لا على نفس الامر لان المطابقة ليست بين حكم الخبر ونفس الامر بل بين حكم الخبر وما فى نفس الامر وهو حال الطرفين فى الواقع مع قطع النظر عن النسبة المفهومة من الكلام وهو النسبة الخارجية (قوله أى عدم مطابقته) أى عدم مطابقة حكمه بمعنى النسبة المفهومة منه للواقع أى النسبة الخارجية وذلك كما فى قول الفلسفى العالم قديم فهو خبر كاذب وان طابق حكمه اعتقاده وكذلك اذا قاله السنى وان خالف اعتقاده ثم انه على هذا التعريف لا يخرج خبر الشاك عن الصادق والكاذب لان مدلوله أعنى النسبة بمعنى الوقوع أو اللاوقوع ان طابقت الواقع فهو صادق والا فكاذب فهو لا يخرج عنهما على هذا التفسير بخلافه على التفسير الثانى (قوله بمعنى الخ) هذا زيادة توضيح للكلام السابق وقرر شيخنا العدوى أنه انما أتى بالعناية لان المتبادر من المصنف أن المطابقة معتبرة بين ذات الخبر ونفس الامر مع أنها انما تعتبر أولا وبالذات بين حكم الخبر وما فى نفس الامر لكن أنت خبير بأن هذه العناية لا يحتاج اليها بعد تقدير الشارح حكم وتفسيره الواقع بالخارج بمعنى النسبة الخارجية والمراد بالشيئين المحكوم عليه والمحكوم به كزيد والقيام (قوله وأن يكون) الواو زائدة أى لابد من أن يكون ومعنى لا بد لا فرار وبد اسم لا والجار المحذوف بالمراد مع مجروره متعلق باسم لا وخبرها محذوف (قوله فى الواقع) أى فى نفس الامر ولما كان هذا يخرج ما لا ثبوت له فى الواقع قال أى مع قطع النظر عما فى الذهن فينبغى أن يكون هذا تفسيرا لقوله فى الواقع تفسير مراد لا تقييدا له ولما كان هذا أى قوله مع قطع النظر عما فى الذهن قد يخرج نسب القضايا الذهنية المحضة التى لا ثبوت لها الا فى الذهن لا فى الخارج كقولنا اجتماع الضدين ثابت فان هذه لا يتأتى قطع النظر فيها عن الذهن لأنه لا تحقق لها الا فى الذهن لا فى الخارج قال وعما يدل عليه الكلام اشارة الى أن المراد بقطع النظر عما فى الذهن قطع النظر عما يدل عليه الكلام لا مطلقا وحينئذ فتدخل الذهنيات المحضة فكأن الشارح قال أى مع قطع النظر عما فى الذهن من حيث يدل عليه الكلام ولا شك أنه اذا قطع النظر عما فى الذهن من تلك الحيثية كان صادقا بما اذا كانت النسبة فى الذهن أو فى الخارج كما فى القضايا الخارجية وقرر شيخنا العدوى أن قوله أى مع قطع النظر يجوز أن يكون

فى معنى المبالغة أى أن النسبة الخارجية لابد منها حتى ولو قطع النظر عما فى الذهن أى هذا اذا لم يقطع النظر عما فى الذهن بل نظر اليه كما فى القضايا الذهنية التى لا ثبوت لها خارجا بل ولو قطع النظر عما فى الذهن كما فى القضايا الخارجية تحوز بد قائم وعلى كل حال ليس قوله أى مع قطع النظر الخ قيد الوجود الخارجية وعلى هذا التقرير فقوله بعد ذلك وعما يدل عليه الكلام عطف تفسير أى أن المراد بما فى الذهن هو ما يدل عليه الكلام (قوله عما فى الذهن) أى النسبة الذهنية وقوله وعما يدل عليه الكلام أى النسبة الكلامية وهما متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا لانه ان اعتبر تقررها فى الذهن قبل النطق بها فهى ذهنية وان اعتبر فهمها من الكلام بعد النطق به فكلامية (قوله فمطابقة الخ) فيه اشارة الى أن المراد بالحكم فى قوله مطابقة حكمه النسبة الكلامية وبالواقع فى قول المتن للواقع النسبة الخارجية وقد علم من هذا أن المنظور له فى الصدق والكذب على هذا القول النسبة الكلامية والخارجية فقط بخلاف قول النظام الآتى فانه ينظر للكلامية والذهنية وبخلاف الجاحظ فانه ينظر فيهما للنسب الثلاث كما يأتى بيانه (قوله بأن تكونا) أى مصورة بأن تكونا ثبوتيتين كما فى زيد قائم وقد حصل القيام له فى الواقع وقوله أو سلبيتين كما فى قولك زيد ليس بقائم وكان لم يحصل له قيام فى الواقع ثم ان هذا الكلام أعنى قوله بأن تكونا الخ يشير الى تفسير المطابقة وعدمها فالمطابقة هى الموافقة فى الكيف وعدمها المخالفة فى الكيف وأنه ليس المراد بهما الموافقة من سائر الوجوه وهذا بناء على أن المراد بالنسبة المفهومة من الكلام الايقاع والانتزاع والتى فى الخارج الوقوع وعدم الوقوع كما هو مذهب العلامة السيد وأما اذا قلنا (١٧٦) المراد بنسبة الكلام المفهومة منه الوقوع وعدمه كما أن الخارجية كذلك كما هو مختار الشارح فالمطابقة هى الموافقة بينهما من حيث ذاتهما من سائر الوجوه ويكتفى فى التغاير بين المطابق بالكسر والمطابق بالفتح اختلافهما بالاعتبار فارتباط أحد الشيئين بالآخر من حيث فهمه من الكلام ودلالة الكلام عليه غيره نفسه من حيث حصوله فى الخارج بقطع النظر عن فهمه من الكلام فلا يقال ان فى مطابقة احدى النسبتين للاخرى مطابقة الشىء لنفسه (قوله بأن تكون احداهما ثبوتية الخ) أى كما اذا قيل زيد قائم ولم يحصل له قيام فى الواقع أو قلت زيد ليس بقائم وقد حصل له القيام فى الواقع فللكذب صورتان كما أن للصدق صورتين بقى شىء آخر وهو أن تعريف الصدق بما ذكر معترض بلزوم الدور وذلك لانه قد أخذ الخبر فى تعريف الصدق فيكون صدق الخبر موقوفا على تصور الخبر وقد عرفوا الخبر بأنه ما احتمل الصدق والكذب لذاته فقد أخذ فى تعريف الخبر فيكون تصور الخبر موقوفا على تصورهما وهذا دور وأجيب بأن الصدق والكذب المأخوذين فى تعريف الخبر هما صفتا المتكلم وهما الاعلام بالشىء على ما هو عليه أو على خلافه والصدق والكذب المأخوذ فى تعريفهما الخبر صفتا الخبر على أنه ليس بلازم بناء التعاريف بعضها على بعض فالذى يعرف الصدق بما ذكر لا يعرف الخبر بما احتمل الصدق والكذب بل بما لا يتوقف مدلوله على النطق به أو بما حصل مدلوله فى الخارج بدونه وكان حكاية عنه وأورد على التعريف أيضا المبالغات كجئت اليوم ألف مرة فانه يصدق عليه حد الكذب دون حد الصدق وليس بكذب فحد الصدق غير جامع وحد الكذب غير مانع وأجيب بأن البالغ ان قصد ظاهر الكلام فهو كذب وان قصد معنى مجازيا كالكثرة فى المثال فهو صدق لمطابقة النسبة الكلامية بحسب المعنى المراد للواقع فالمراد مطابقة النسبة الكلامية بحسب المعنى المراد لا الوضعى (قوله وقيل) قائله النظام وهو من المعتزلة وقد أشار المصنف الى كمال سخافة هذا المذهب بحذف قائله وتحقيره بمجهوليته مع العلم بأنه النظام والى رجحان مذهب الجاحظ عليه بذكر قائله ووجه كمال سخافته ما يلزم عليه من تصديق اليهودى اذا قال الاسلام باطل وتكذيبه اذا قال الاسلام حق واجماع المسلمين ينادى على ذلك بالبطلان والفساد وبطلان اللازم يقتضى بطلان الملزوم وانما قدم المصنف هذا المذهب على مذهب الجاحظ لكمال اتصاله بالمذهب الأول حيث اتفقا على انحصار الخبر فى الصادق والكاذب

عما فى الذهن وعما يدل عليه الكلام فمطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التى فى الخارج بأن تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين صدق وعدمها بأن تكون احداهما ثبوتية والأخرى سلبية كذب (وقيل)

لان الخبر لامطابقة فيه باعتبار كونه لفظا ولا باعتبار مفرداته وانما تتحقق فيه المطابقة أو عدمها باعتبار النسبة المتضمنة له وقد تقدم هذا المعنى فى الفرق بين الخبر والانشاء (وقيل)

فى الاصطلاح ما اشتمل على حكم يكتفى فى اثباته تجريد المسند والمسند اليه من اللواحق أو النظر فيما سبقه من الكلام وهنا لم يسبقه شىء يكون النظر فيه كافيا فى اثبات الاحكام التى ذكرها وليس جميع ما ذكر يكتفى فى اثباته تجريد المسندين فيحتمل أن يشير بالتنبيه الى معناه اللغوى (قلت) وقوله ان التنبيه

فى الاصطلاح

صدقه مطابقة حكمه لاعتقاد المخبر صوابا كان أو خطأ وكذبه عدم مطابقة حكمه له واحتج له بوجهين أحدهما أن من اعتقد أمرا فأخبر به ثم ظهر خبره بخلاف الواقع يقال ما كذب ولكنه أخطأ كما روى عن عائشة رضى الله عنها قالت فيمن شأنه كذلك ما كذب ولكنه وهم ورد بأن المنفى تعمد الكذب لا الكذب بدليل

صدق الخبر (مطابقته لاعتقاد المخبر ولو) كان ذلك الاعتقاد (خطأ) غير مطابق للواقع (و) كذب الخبر (عدمها) أى عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد ذلك كذب والمراد بالاعتقاد الحكم الذهنى الجازم أو الراجح فيعم العلم والظن وهذا يشكل بخبر الشاك لعدم الاعتقاد فيه فيلزم الواسطة ولا يتحقق الانحصار اللهم الا أن يقال انه كاذب لانه اذا انتفى الاعتقاد

صدق الخبر هو (مطابقته) أى مطابقة نسبته المدلول لها (لاعتقاد المخبر) أى النسبة المعتقدة للمخبر (ولو) كان ذلك الاعتقاد (خطأ) وجهلا لم يطابق الواقع (وكذبه) أى وكذب الخبر (عدمها) أى عدم مطابقته للنسبة المعتقدة سواء كانت تلك النسبة كذلك فى نفس الامر أولا فاذا أخبر الانسان بما يبادر كل أحد الى تكذيبه فيه للعلم بخلافه ضرورة وفرضنا اعتقاد مطابقته كان خبره صدقا كقوله السماء تحتنا معتقدا لظاهره واذا أخبر بما ظاهره صدق حتى عند الصبيان والبله معتقدا خلاف ظاهره فخبره كذب كقوله السماء فوقنا ولا ينحصر الاعتقاد فى هذا الباب فى الجزم بل يشمل الظن وهذا التفسير للصدق والكذب يقتضى وجود الواسطة وهو خبر الشاك اذ لا اعتقاد له حتى يطابقه حكم الخبر أو لا يطابقه والقائل به ممن يقول بالانحصار ولكن انما يرد عليه ان كان يسمى كلام الشاك خبرا باعتبار أن له نسبة مفهومة كسائر الاخبار وأما ان كان لا يسميه خبرا باعتبار أن لا نسبة له فى الاعتقاد لم يلزم ثبوت الواسطة وقد يجاب

الاصطلاح ذلك ان أراد به اصطلاح أهل المعانى فممنوع وان أراد غيرهم فلا علينا اذا لم نسلكه ثم الذى

(قوله مطابقته) أى مطابقة حكمه وقوله لاعتقاد المخبر لعل المراد لما فى اعتقاد المخبر أو لاعتقاده باعتبار ما فيه أو لمعتقد المخبر وحاصله أن الصدق عنده مطابقة النسبة الكلامية للنسبة المعتقدة للمخبر وهى التى فى ذهنه (قوله ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ) الواو للعطف على محذوف أى سواء كان ذلك الاعتقاد غير خطأ بل ولو كان خطأ أو أن لو للمبالغة أى هذا اذا كان الاعتقاد صوابا بل ولو كان خطأ فما قبل المبالغة أولى بالحكم وذلك لكون كل من النسبة الكلامية والاعتقاد صوابا كما فى قولك السماء فوقنا حال كونك معتقدا ذلك وما بعد المبالغة كقولك السماء تحتنا معتقدا ذلك فان النسبة الكلامية وافقت الاعتقاد والاعتقاد خطأ (قوله غير مطابق) تفسير لقوله خطأ فكان المناسب التعبير بأى التفسيرية (قوله أى عدم مطابقته) أى عدم مطابقة نسبته المفهومة منه (قوله ولو كان خطأ) أى هذا اذا كان الاعتقاد غير خطأ بل ولو كان خطأ وأخذ الشارح ذلك من رجوع الضمير فى قول المصنف عدمها للمطابقة المقيدة بالمبالغة فهو غير زائد على المصنف (قوله معتقدا ذلك) أى ما ذكر من التحتية

(قوله غير معتقد ذلك) أى ما ذكر من الفوقية والاولى أن يقول معتقدا خلاف ذلك لان ما قاله صادق بصورتين ما اذا اعتقد عدم ذلك وما اذا لم يوجد منه اعتقاد أصلا وهو الشاك فيكون خبر الشاك داخلا فى الكذب فلا يتأتى له الاشكال الآتى له بعد ذلك ولو قال مثل ما قلنا لكان قاصرا على الصورة الأولى وتكون الصورة الثانية واسطة فيتأتى حينئذ الاشكال وقد يقال انما عبر بقوله غير معتقد ذلك لانه المطابق للتعريف بعدم مطابقة الاعتقاد الصادق بالصورتين كذا قال عبد الحكيم وقال الفنيمى قوله غير معتقد ذلك محمول على اعتقاد خلافه لان موضوع المسألة أن المتكلم عنده اعتقاد إما لنسبة الخبر أو خلافها وأما اذا انتفى الاعتقاد كما فى الشاك فلا خبر أصلا أو هو كذب على ما سيأتى (قوله والمراد الخ) لما كان الاعتقاد يطلق عند الاصليين بمعنى الادراك الجازم لا لدليل فيخرج اليقين أعنى العلم وهو الادراك الجازم لدليل والظن وهو الادراك غير الجازم بين أن المراد به هنا ما يشمل الادراكين لا ما يقابلهما (قوله الحكم الذهنى الخ) أى النسبة المعتقدة اعتقادا جازما أو راجحا وقوله فيعم العلم والظن نشر على ترتيب اللف (قوله وهذا) أى تفسير الصدق والكذب الذى حكاه المصنف عن النظام بقوله وقيل الخ (قوله لعدم الاعتقاد فيه) هذا بيان لوجه الاشكال وحاصله أن الشاك فى قيام زيد وعدم قيامه اذا قال قام زيد لا يصدق على خبره هذا أنه صادق لعدم صدق تعريف الصدق عليه ولا كاذب لعدم صدق تعريف الكذب عليه وذلك لانه لا اعتقاد له حتى يطابقه حكم الخبر أو لا يطابقه فيلزم على هذا التفسير ثبوت الواسطة بين الصدق والكذب مع أن النظام المفسر بهذا التفسير لا يقول بالواسطة بينهما بل يقول بحصر الخبر فى الصادق والكاذب (قوله اللهم الا أن يقال الخ) قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما فى ثبوته ضعف وكأنه يستعان فى اثباته بالله تعالى ووجه الضعف ههنا أنه خلاف المتبادر وأنه موهم لجريان الكذب فى الانشاآت وهو مخالف للاجماع كذا فى الفنرى وقال عبد الحكيم وجه الضعف أن المتبادر من تعميم الاعتقاد بقولك ولو خطأ وجود الاعتقاد (قوله انه) أى خبر الشاك كاذب (قوله لانه اذا انتفى الاعتقاد) أى فى خبر الشاك

تكذيب الكافر كاليهودي اذاقال الاسلام باطل وتصديقه اذا قال الاسلام حق فقولها ما كذب متأول بما كذب عمدا الثاني قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون

(قوله صدق عدم مطابقته الاعتقاد) أى لان السالبة تصدق مع نفي الموضوع فعدم قيام زيد يصدق مع عدم زيد فقول المصنف والكذب عدم مطابقته الاعتقاد فى معنى قولك ليس الاعتقاد مطابقا الحكم الخبر وهو سالبة صادق بأن يكون اعتقاد ولا يكون حكم الكلام مطابقا له و بأن لا يكون اعتقاد أصلا فحينئذ تعريف الكذب شامل لخبر الشاك (قوله والكلام الخ) أشار بهذا الى أن هذا الاشكال مبنى على أن كلام الشاك يقال له خبر باعتبار أن له نسبة مفهومة كسائر الأخبار مطابقة لما فى الواقع أو غير مطابقة له ولا يشترط أن تكون نسبة كائنة فى ذهن المتكلم ولا نه دال على حكم وهو ادراك وقوع النسبة أو لا وقوعها وان لم يكن ذلك الحكم قائما بالمتكلم فى الواقع وغاية ما فيه تخلف المدلول عن الدليل وتخلفه جائز فى الدلالة الوضعية كما فى الخبر الكاذب بخلاف الدلالة العقلية فلا يجوز فيها تخلف المدلول عن الدليل كما فى التغير الدال على حدوث العالم وهذا القول هو التحقيق لانه اذا كان كلام المتعمد للكذب يقال له خبر بالاعتبار المذكور فأولى الشاك

وقيل انه لا يقال له خبر باعتبار أنه لا نسبة له فى الاعتقاد وحينئذ فهو خارج من المقسم وهو الخبر فلا يرد الاشكال أصلا (قوله ثمة) يوقف عليه بالهاء (قوله بدليل الخ) متعلق بمحذوف أى وتمسك فى اثبات ما ذهب اليه من تفسير الصدق والكذب بدليل قوله تعالى أى بدليل هو قوله تعالى فالاضافة للبيان لان القول المذكور نفس الدليل واعترض بأن هذا تفسير وتعريف وقد تقرر فى موضعه أن الحدود لا يتوجه عليها منع ولا تقام عليها البراهين لان مرجع المنع لطلب الدليل واقامة الدليل ممتنعة اذ التعاريف من قبيل التصورات والمعرف مصور بمنزلة النقاش ينقش لك فى ذهنك صورة مفهوم وليس بين الحد والمحدود حكم يمنع أو يستدل عليه و بالجملة فامتناع اقامة الدليل على الحدود مما لا شبهة فيه على ما هو مقرر فكيف يتمسك هنا على اثبات هذا التعريف بدليل وأجيب بأن محل امتناع اقامة الدليل على التعريف اذا لم يكن ما آله للتصديق بأن حاولوا به افادة تصور وذلك فيما اذا كان التعريف غير لفظى فان كان التعريف ما آله الى التصديق بأن كان المقصود منه افادة أن هذا المعنى مدلول لذلك اللفظ لغة أو اصطلاحا وذلك فيما اذا كان التعريف لفظيا كما هنا فلا منع فى اقامة الدليل عليه نظرا لما يؤول اليه من التصديق الحاصل من حمل التعريف على المعرف اذ كأنه قيل الصدق موضوع لمطابقة الخبر للاعتقاد كذا ذكر أرباب الحواشي وقال عبد الحكيم ان الدليل الذى تمسك به النظام على الحكم الذى يتضمنه التعريف وهو أنه صحيح (قوله والله يعلم انك لرسوله) الظاهر أن هذا ليس من كلامهم بل من كلام المولى قدم احتراسا إذ لو قيل قالوا نشهد انك لرسول الله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون لتوهم أن قولهم هذا كذب غير مطابق للواقع فوسط بينهما قوله والله يعلم انك لرسوله ليحبط ذلك الايهام (قوله والله يشهد ان المنافقين) أى يعلم ذلك وعبر عن العلم بالشهادة مشاكلة

اصطلح على ذلك كما قال الامام فخر الدين هو ابن سينا فى الاشارات ولعل الخطيبي انما أخذ هذا من كلامه ● وقوله صدق الخبر مطابقته للواقع أى فى الخارج وكذبه عدمها أى عدم مطابقته للواقع فى الخارج فعلم بذلك أن الخبر ينحصر فى الصادق والكاذب ولا واسطة بينهما وهذا مذهب الجمهور وفى المسئلة أقوال

صدق عدم مطابقته الاعتقاد والكلام فى أن المشكوك خبر أو ليس بخبر مذكور فى الشرح فليطالع ثمة (بدليل) قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد (ان المنافقون لكاذبون)

عنه بأن الشاك لما كان لا معتقد له صدق على خبره أنه لم يطابق معتقده إذ لا معتقد له يطابق فنفى الاعتقاد يستلزم عدم مطابقة النسبة للمعتقد لأن المطابقة للمعتقد فرع وجود اعتقاده فاذا انتفى الاعتقاد انتفت مطابقته وهذا الجواب تمحل وتقدير عقلى لا مفهوم من الاستعمال عرفا وفى تسمية كلام الشاك خبرا احتمالان تقدم توجيههما وأظهرهما لغة وعرفا التسمية لانه اذا كان كلام معتقد الباطل يسمى خبرا فأحرى كلام الشاك والقائل بأن صدق الخبر مطابقته للاعتقاد وكذبه عدمها وهو النظام من المعتزلة انما قال ذلك (بدليل) قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد (ان المنافقين لكاذبون) فقد كذبهم الله تعالى فى قولهم انك لرسول الله وهو خبر مطابق للواقع ومفهومه حق فالتكذيب لعدم مطابقته لاعتقادهم الفاسد فدل على أن كذب الخبر عدم مطابقته للاعتقاد فاذا كان الخبر قد يجعل كذبا لعدم مطابقته للاعتقاد مع مطابقته للواقع فأحرى اذا لم يطابق الواقع والاعتقاد معا لانه بالكذب أجدر واذا تحقق أن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد كان الصدق مقابله لعدم الواسطة بالاتفاق من الخصم فيكون الصدق هو تلك المطابقة فلا يرد أن يقال بعد

كذبهم فى قولهم انك لرسول الله وان كان مطابقا للواقع لانهم لم يعتقدوه وأجيب عنه بوجوه أحدها أن المعنى نشهد شهادة واطات فيها قلوبنا ألسنتنا كما يترجم عنه ان واللام وكون الجملة اسمية فى قولهم انك لرسول الله فالتكذيب فى قولهم نشهد وادعائهم فيه المواطأة لا فى قولهم انك لرسول الله

(قوله فانه تعالى الخ) هذا توجيه لكون الآية دليلا وحاصله أن المولى وصف المنافقين بأنهم كاذبون فى قولهم انك لرسول الله مع أن نسبة ذلك الكلام هو ثبوت الرسالة مطابقة للواقع لكنها لم تطابق ما فى اعتقادهم من كونه غير رسول الله فدل على أن كذب الخبر عدم مطابقته للاعتقاد واذا كان الخبر قد جعل كذبا لعدم مطابقته للاعتقاد مع مطابقته للواقع فأحرى اذا لم يطابق الواقع والاعتقاد معا لانه بالكذب أجدر واذا تحقق أن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد كان الصدق المقابل له لعدم الواسطة عند هذا الخصم هو تلك المطابقة فلا يرد أن يقال بعد تسليم أن الكذب ماذكر لا يلزم منه أن الصدق مطابقة الاعتقاد بل ولا أن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد لاحتمال أن الكذب هو عدم تلك المطابقة مع موافقة الواقع لانه هو

الوجود فى الدليل (قوله ورد هذا الاستدلال)

فانه تعالى جعلهم كاذبين فى قولهم انك لرسول الله لعدم مطابقته لاعتقادهم وان كان مطابقا للواقع (ورد) هذا الاستدلال (بأن المعنى لكاذبون فى الشهادة) وفى ادعائهم المواطأة فالتكذيب راجع الى الشهادة باعتبار تضمنها خبرا كاذبا غير مطابق للواقع وهو أن هذه الشهادة

تسليم أن الكذب ماذكر لا يلزم منه أن الصدق مطابقة الاعتقاد بل ولا أن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد لاحتمال أن الكذب هو عدم تلك المطابقة مع موافقة الواقع لانه هو الموجود فى الدليل وهذا الاستدلال ليس من باب اقامة الدليل على التصور الذى هو انتقاش معنى التعريف فى القلب لان هذا لا يقام عليه الدليل بل هو من باب أن هذا المعنى يسمى فى اللغة أو العرف بكذا وهو من التصديق لا من التصور (ورد) الاستدلال المذكور بالمنع وهو أنا لا نسلم أن التكذيب راجع لقولهم انك لرسول الله بل الى خبر استلزمته الشهادة ولو كانت انشاء وذلك (ب) تأويل (أن المعنى لكاذبون فى الشهادة) باعتبار ذلك الخبر المتضمن للشهادة ووجه التضمن أن الشهادة هى اظهار اللفظ الدال على علم الشاهد بمضمون المشهود به علما كالمشهود بالعين فاذا قال القائل أشهد ان زيدا الصالح فقد أظهر بهذه الشهادة اللفظية أنه عالم بصلاح زيد علما كالمشهود ويؤكد ذلك اتيانه بالجملة التى أظهر العلم بمضمونها مؤكدة بان واللام ومن لازم مظهر الشهادة بالوجه المذكور عرفا أنها حاصلة عن صميم اعتقاد ذلك المشهود به ومواطأة ما فى القلب ما فى اللفظ لان ذلك هو الغرض المتبادر للسامع من ذلك الاظهار ولما كان من لازم الشهادة هذا المعنى وهو أن صدورها من صميم الاعتقاد وهذا المعنى يصح الاخبار به فربما نزل صحة الاخبار به منزلة وقوع ذلك الاخبار فيعود

أقوال أحدها أنه لا واسطة بينهما أيضا ولكن صدق الخبر مطابقته للخارج مع اعتقاد المخبر ذلك فان لم تكن فكاذب فدخل فى الكذب ما كان غير مطابق والمتكلم يعتقد عدم المطابقة أو غير مطابق وهو يعتقد المطابقة أو غير مطابق وهو لا يعتقد شيئا أو مطابقا وهو يعتقد عدم المطابقة أو مطابقا وهو

حاصله جوبان أحدهما بالمنع وله سندان والثانى بالتسليم * وتقرير الاول لا نسلم أن الكذب فى المشهود به لم لا يجوز أن يكون التكذيب راجعا للشهادة باعتبار ما تضمنته من الكلام الخبرى وهو أن شهادتنا هذه صادرة من صميم القلب أو راجعا لتسمية خبرهم شهادة لان الشهادة انما تكون على وفق الاعتقاد وكلامهم هذا ليس على وفق اعتقادهم فلا يسمى شهادة ومن المعلوم أن الدليل اذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال * وتقرير الثانى سلمنا أن التكذيب راجع للمشهود به كما قلت لكن التكذيب راجع له

باعتبار الواقع فى زعمهم لا باعتبار الواقع فى نفسه واذا كان راجعا باعتبار الواقع فى زعمهم صدق أن الكذب عدم مطابقة حكم الخبر للواقع وهو المطلوب لان المراد بقولنا الكذب عدم مطابقة حكم الخبر للواقع أعم من أن يكون ذلك الواقع باعتبار الزعم أو باعتباره فى نفسه (قوله وفى ادعائهم المواطأة) عطف على فى الشهادة من عطف اللازم على الملزوم وذلك لان الشهادة هى الاخبار بالشىء عند مواطأة القلب للسان أى موافقته له فالشهادة مستلزمة للمواطأة فاذا كذبوا فى الشهادة كانوا كاذبين فى دعوى المواطأة وانما ذكر الشارح ذلك اللازم لبيان أن ذلك اللازم هو مرجع التكذيب (قوله راجع الى الشهادة) أى المذكورة فى قوله نشهد وانما لم تجعله راجعا للخبر الذى تضمنه قولهم انك لرسول الله فانه يتضمن بواسطة التأكيد أنه من صميم القلب لانه معمول نشهد فهو فى حكم المفرد فلم يحسن عده خبرا قاله سم (قوله باعتبار تضمنها الخ) لما ورد عليه أن الشهادة انشاء فلا توصف بالكذب لان الصدق والكذب من أوصاف الخبر أجاب بقوله باعتبار تضمنها الخ أى انه راجع اليها لا باعتبار نفسها بل باعتبار ما تضمنته وهو ألسنتنا وافقت قلوبنا أو شهادتنا هذه صادرة من صميم القلب فكأنه قيل لهم ادعوا كم أن هذه الشهادة من صميم القلب كذب لانها لم تكن من صميم القلب أو دعوا كم أن ألسنتكم وافقت

﴿ وثانيها أن التكذيب فى تسميتهم اخبارهم شهادة لان الاخبار اذا خلا عن المواطأة لم يكن شهادة فى الحقيقة

فهو بكم كذب لانه لاموافقة (قوله من صميم القلب) صميم الشىء خالصه واضافة صميم القلب من اضافة الصفة للموصوف أى هذه الشهادة صادرة من قلبنا الخالص وقوله وخلوص الاعتقاد كذلك من اضافة الصفة للموصوف وهو تفسير مراد لما قبله (قوله بشهادة ان واللام الخ) أى وانما كانت شهادتهم هذه من صميم القلب بشهادة ان واللام والجملة الاسمية المفيدات للتأكيد ومعلوم أن تأكيد الشىء يدل على اعتقاده ان قلت ان هذه التأكيدات انما هى فى المشهود به وهو أنه رسول الله لا فى لفظ الشهادة الذى هو قوله نشهد حتى يقال تأكيد الشهادة يفيد أنها من صميم القلب وأجيب بأن الشهادة والمشهود به كالشىء الواحد فالتأكيد فى أحدهما توكيد فى الآخر اذ الشهادة لاتراد لذاتها بل انما تراد للمشهود به فمعنى التأكيد فى الآية المشهود به أمر متيقن وهذا يستلزم كون الشهادة عن اعتقاد وتحقق أو يقال ان هذه التأكيدات بالنظر للازم الفائدة وهو علمهم بأنه رسول الله لما سيأتى أن الخبر يجوز توكيده بالنظر للازم الفائدة اذا كان المخاطب عالما بالحكم ومنكرا على المخبر علمه به واذا كان الخبر مؤكدا بالنظر للذكر رجع قولهم نشهد انك لرسول الله الى قولنا علمنا بأنك رسول الله ثابت تحقيقا فتكون الشهادة بذلك من صميم القلب فتأمل (قوله أو فى تسميتها الخ) حاصله أنا لانسلم أن التكذيب راجع للمشهود به لم لايجوز أن يكون راجعا لتسمية ذلك الخبر الخالى عن موافقة الاعتقاد

شهادة وفيه أن التسمية وضع الاسم وهو لايوصف بصدق ولا كذب لان تسمية شىء بشىء ليست من باب الاخبار وحينئذ فيكون مثل هذا غلطا فى اطلاق اللفظ لا كذبا وأجيب بأن تسميتهم ذلك الخبر شهادة تتضمن دعوى قائلة خبرنا هذا يسمى شهادة فالتكذيب راجع الى التسمية باعتبار ماتضمنته تلك التسمية من دعواهم أن خبرهم هذا يسمى شهادة فكأنهم قالوا خبرنا هذا يسمى شهادة فقيل لهم كذبتم ليس خبركم هذا يسمى شهادة لان الشهادة انما تكون على وفق الاعتقاد فظهر لك بما قررناه الفرق بين الوجه الاول والثانى وذلك لان التكذيب فى الوجه الاول راجع للشهادة باعتبار ماتضمنته من الكلام الخبرى وهو أن شهادتنا هذه من صميم القلب فكأنه قيل لهم دعواكم أن هذه الشهادة من صميم القلب كذب فانها لم تكن من صميم القلب والتكذيب فى الوجه الثانى راجع لتسمية خبرهم شهادة باعتبار ماتضمنته تلك التسمية من دعواهم أن اخبارهم هذا مما يطلق عليه شهادة فكأنه قيل لهم كذبتم فى تلك الدعوى ليس خبركم هذا مما يطلق عليه شهادة لان شرط مايطلق عليه الشهادة أن يكون موافقا للاعتقاد وهذا ليس كذلك (قوله أى فى تسمية هذا الاخبار) أى الخالى عن موافقة الاعتقاد شهادة قال سم فان قلت كونه اخبارا ينافى كونه شهادة لان الشهادة انشاء على التحقيق عندهم قلت لامنافاة لان الاخبار أيضا انشاء فالمنافى للشهادة انما هو الخبر لا الاخبار (قوله لان الشهادة انما تكون على وفق الاعتقاد) اعترض بأن اشتراط الموافقة للاعتقاد فى مطلق الشهادة ممنوع بدليل قولهم شهادة الزور وأجيب بأن اطلاق الشهادة على الزور مجاز اذ حقيقة الشهادة أن تكون عن علم بالمشهود به واعتراف به ولك أن تقول هذا الاعتراض غير وارد لان الكلام على سبيل المنع وحاصله لانسلم أن التكذيب راجع لقولهم انك لرسول الله لايجوز أن يكون راجعا الى تسمية هذا الاخبار شهادة وتكون الشهادة معتبرا فيها موافقة الاعتقاد والمانع يكفيه الاحتمال

من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية (أو) المعنى لكاذبون (فى تسميتها) أى فى تسمية هذا الاخبار شهادة لان الشهادة مايكون على وفق الاعتقاد فقوله تسميتها مصدر مضاف الى المفعول الثانى

التكذيب له ولهذا يقال الشهادة تتضمن الاخبار وعليه يكون المعنى فى الآية الكريمة لكاذبون فى الشهادة باعتبار استلزام حال الناطق بها عرفا أنها عن خلوص الاعتقاد وصميم القلب فالمكذب فيه هو هذا المعنى لا فى قولهم انك لرسول الله وانما كذبوا فيه لانهم منافقون يقولون بأفواههم و يظهرون من حالهم ماليس فى قلوبهم (أو) بتأويل أن المعنى لكاذبون (فى تسميتها) أى تسمية هذا الاظهار لهذا الاخبار شهادة وانما ألزموا تسمية هذا الاظهار شهادة لان من وقع منه معنى لزم صحة الاخبار عنه بأنه يسمى باسمه فيصح ان كان ذلك المعنى على غير ظاهره أو نزل منزلة ماهو على غير ظاهره أن يكذب الواقع منه ذلك المعنى فى تلك التسمية اللازمة و يحتمل أن يكون المعنى لكاذبون فى تسمية متعلق نشهد وهو الخبر المشهود بمضمونه شهادة أى مشهودا به لان من شهد بأن أظهر اللفظ الدال على أن المشهود به محقق فقد لزم من ذلك صحة الاخبار عن ذلك المشهود به أنه يسمى شهادة لانه قام به معنى كونه مشهودا به فيصح

لا يعتقد لشك أو غيره وهذا القول هو الذى أراد ابن الحاجب بقوله وقيل ان كان معتقدا فصدق والا فكذب على مافهم الشراح كلهم وان كان ظاهر عبارته فيه لايقتضى اشتراط المطابقة ﴿ الثانى أن الصدق مطابقة الخبر لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ أى ولو كان غير مطابق لما فى الخارج وكذبه عدمها

ولو

※ وثالثها أن المعنى لـكاذبون فى قولهم انك لرسول الله عند أنفسهم لاعتقادهم أنه خبر على خلاف ماعليه حال المخبر عنه

والأول محذوف (أو) المعنى انهم لـكاذبون (فى المشهود به) أعنى قولهم انك لرسول الله لـكن لافى الواقع بل (فى زعمهم) الفاسد واعتقادهم الباطل لانهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا باعتقادهم وان كان صادقا فى نفس الأمر فكأنه قيل انهم يزعمون أنهم كاذبون فى هذا الخبر الصادق وحينئذ لا يكون الـكذب الا بمعنى عدم المطابقة للواقع فليتأمل لئلا يتوهم أن هـذا اعتراف بكون الصدق والـكذب

تسميته شهادة بمعنى أنه مشهود به فـكذبوا باعتبار هذه التسمية اللازمة لـكن التكذيب فى ادعاء وجود معنى الشهادة الحقيقية وسرها الباطنى وهو التأويل الأول يستلزم التكذيب فى وجود التسمية الحقيقية للدعاة باقتضاء الحال لها فالتأويل الأول يغنى عن هذا على أنا لانسلم أن التسمية تتوقف على كون الشهادة مطابقة فتصح مع غير المطابقة فلا يصح التكذيب فى التسمية وحمله على التكذيب فى التسمية الحقيقية كما تقدم تأويل فى ضمن تأويل وذلك مما يضعف ذلك التأويل وقيل المعنى لـكاذبون فى قولهم نشهد لانه اخبار عن الحال وهو ضعيف لان الشهادة على الصحيح انشاء (أو) نسلم أن التكذيب عائد للمشهود به ولا يدل على المدعى وذلك بتأويل ان المعنى لـكاذبون (فى المشهود به) وهو قولهم انك لرسول الله لـكن لا بمعنى أنهم كاذبون فيه لعدم مطابقته لاعتقادهم بل بمعنى لـكاذبون فيـه باعتبار الواقع لـكن لا باعتبار الواقع فى نفسه وحقيقته لانه باعتبار نفسه وحقيقته صدق بل باعتبار الواقع (فى زعمهم) الفاسد ووهمهم الـكاسد بمعنى أنهم صيروا بزعمهم واعتقادهم هذا الـكلام الصدق كذبا فى الواقع ولو كان بغير اعتبار زعمهم صدقا فى الواقع فـكأنه قيل انهم يزعمون انهم يكذبون فى هذا الـكلام الصدق أى

ولو صوابا وهذه العبارة ظاهرة فى أنه لا واسطة بينهما أيضا الا انه يدخل فى قوله عدمها الخبر الذى لا اعتقاد معه أو معه اعتقاد العدم وكلام المصنف فى الايضاح أظهر فى عدم الواسطة على هـذا القول وعلى هذا خبر الشاك كذب ولم أر من صرح بهذا القول غير المصنف وهو ظاهر عبارة ابن الحاجب غير أن الشراح حملوه على غيرها كما سبق ※ الثالث وهو الذى نسبه المصنف للجاحظ

والتمع لا يمنع (قوله والأول محذوف) أى مع الفاعل أيضا والأصل أوفق تسميتهم هـذا الاخبار شهادة (قوله أو المعنى انهم لـكاذبون فى المشهود به الخ) حاصله أنا نسلم أن التكذيب راجع للمشهود به لـكن لانسلم أن كذب هذا الخبر لعـدم مطابقة الاعتقاد كما ذكرتم لم لا يجوز أن يكون كذبه لعدم مطابقته للواقع بحسب اعتقادهم وان كان مطابقا للواقع فى نفس الأمر وتوضيح ذلك أن قولهم انك لرسول الله نسبته الـكلامية ثبوت الرسالة له عليه السلام وهم يزعمون أن الواقع أنه ليس برسول فهذا الخبر لم يطابق الواقع بحسب زعمهم وان طابق الواقع فى نفسه فالنظام يقول ان هذا الخبر وهو قولهم انك لرسول الله كذب لانه لم يطابق الاعتقاد فيقال له هذا الخبر وان لم يطابق الاعتقاد لم يطابق الواقع فى زعمهم واعتقادهم فلانسلم أن كذبه لعدم مطابقته الاعتقاد كما ذكرتم لم لا يجوز أن يكون لعـدم مطابقته للواقع فى زعمهم واعتقادهم وحينئذ فمعنى والله يشهد ان المنافقين لـكاذبون أى يعلم أن خبرهم غير مطابق للواقع بحسب ماعندهم فليس الـكذب الا باعتبار عدم المطابقة للواقع (قوله لـكن لافى الواقع) أى لـكن كذبهم ليس لمخالفته للواقع يعنى فى نفس الأمر (قوله بل فى زعمهم) أى بل كذبه لمخالفته للواقع بحسب زعمهـم أى اعتقادهم (قوله واعتقادهم الباطل) عطف تفسير (قوله لانهم يعتقدون أنه) أى ذلك الخبر وهو انك لرسول الله غـير مطابق للواقع لان الواقع بالنظر لاعتقادهم أنه غير رسول الله لانهم أى المنافقـين من مشركى العرب والذى يعرف نبوته أهل الـكتاب كما يدل عليه القرآن (قوله فيكون كاذبا باعتقادهم) أى فيكون ذلك الخـبر كاذبا بالنظر لاعتقادهم أنه فى الواقع غير رسول الله لعدم المطابقة لذلك الواقع (قوله وان كان صادقا الخ) الواو للحال أى والحال أن ذلك الخـبر صادق لمطابقته للواقع فى نفس الأمر فى ذاته لان الواقع فى نفس الأمر فى ذاته أنه رسول (قوله فـكأنه قيل الخ) أى فـكأن الله قال انهم يزعمون أى يعتقدون أنهم كاذبون فى هذا الخبر لـكونه لم يطابق الواقع فى اعتقادهم مع أنه خبر صادق لـكونه مطابقا للواقع فى نفس الأمر (قوله وحينئذ) أى وحين اذ كان المشهود به كاذبا لعدم مطابقته للواقع فى زعمهم (قوله لا يكون الـكذب) أى المذكور فى هذه الآية (قوله الا بمعنى عدم المطابقة للواقع) أى بحسب زعمهم واعتقادهم (قوله لئلا يتوهم أن هذا) أى قول المصنف فى زعمهم اعتراف الخ وهذا علة للتأمل أى تأمل كلام المصنف واعرف حقيقة هذا الرد الثالث خوفا من أن تتوهم أن هذا الثالث تأييد لصاحب ذلك القول المردود عليـه فتعترض على المصنف بأن القصد الرد عليه لا التأييد ومنشأ ذلك التوهم قول المصنف أو المعنى لـكاذبون فى المشهود به فى زعمهم فانه يوهم أن الـكذب لعدم المطابقة لزعمهم واعتقادهم وحاصـل الجواب أن المراد أن الـكذب لعدم المطابقة للواقع لـكن بحسب زعمهم واعتقادهم فذلك الخبر غير مطابق لاعتقادهم وغير مطابق للواقع بحسب اعتقادهم فـكذبه انما هو لمخالفته للواقع فى اعتقادهم لا لمخالفته لاعتقادهم كما يقوله النظام وفرق

* وأنكر الجاحظ انحصار الخبر فى القسمين وزعم أنه ثلاثة أقسام صادق وكاذب وغير صادق ولا كاذب لان الحكم إما مطابق الواقع مع اعتقاد المخبر له أو عدمه واما غير مطابق مع الاعتقاد أو عدمه فالأول أى المطابق مع الاعتقاد هو الصادق

بين مخالفة الاعتقاد ومخالفة الواقع بحسب الاعتقا وحينئذ فكلام المصنف رد عليه لا تأييد له (قوله راجعين الى الاعتقاد) أى فيكون كلام المصنف هذا مؤيدا لكلام النظام مع أنه بصدد الرد عليه (قوله الجاحظ) هذا لقبه واسمه عمرو بن بحر الاصفهانى وكنيته أبو عثمان وانما لقب بالجاحظ لان عينيه كانتا جاحظتين أى بارزتين وهو أحد شيوخ المعتزلة وتلميذ النظام وله التصانيف فى كل فن وكان قبيح الشكل جدا فلذا لما أحضره المتوكل ليعلم أولاده استبشع منظره فأمر له بعشرة آلاف درهم وصرفه وقال بعضهم فيه

لو يمسخ الخنزير مسخا ثانيا * ما كان الا دون مسخ الجاحظ
رجل ينوب عن الجحيم بوجهه * وهو القذى فى عين كل ملاحظ

من جملة شعره

أترجو أن تكون وأنت شيخ * كما قد كنت أيام الشباب
لقد كذبتك نفسك أى ثوب * خليع كالجديد من الثياب

وكان موته بوقوع مجلدات العلم عليه وهو ضعيف بالبصرة سنة خمس وخمسين ومائتين وقد جاوز السبعين (قوله أنكر الخ) أشار بهذا الى أن الجاحظ مبتدأ خبره محذوف وأما جعله فاعلا لفعل محذوف فلا يصح لان هذا الموضع ليس من المواضع التى يحذف فيها الفعل وهى أربعة أن يقع الفعل فى جواب نفى أو استفهام كقولك زيد جوابا لمن قال من جاء و بعد اذا وان الشرطيتين نحو اذا

السماء انشقت وان أحد من المشركين استجارك و بعد فعل يستلزمه نحو ليبك يزيد ضارع لخصومة أى يبكيه ضارع لكن الحذف فى الثالث واجب وفيما عداه جائز واعلم أنه كما يحذف الفعل فى مواضع أربعة كذلك يحذف الفاعل فى مواضع أربعة وقد نظم الجميع بعض الأفاضل

عند النيابة مصدر وتعجب
ومفرغ بنقاس حذف الفاعل

راجعين الى الاعتقاد (الجاحظ) أنكر انحصار الخبر فى الصدق والكذب وأثبت الواسطة وزعم أن صدق الخبر (مطابقته) للواقع (مع الاعتقاد) بأنه مطابق

يزعمون أن هذا الكلام لم يطابق الواقع فقد ظهر أن الكذب هنا أطلق على عدم مطابقة الواقع بواسطة الزعم وكثيرا ما يقال هذا الكلام المطابق للواقع فى زعم فلان انه كذب أى لم يطابق الواقع فمعنى لكاذبون على هذا الزاعمون أنهم كذبوا فى هذا الخبر الصدق واطلاق الكذب على زعم أن الخبر كذب شائع عرفا فقد اتضح هذا التأويل وأنه ليس اعتزاليا فان الكذب هنا انما هو باعتبار عدم مطابقة الزعم والاعتقاد وذلك للفرق الظاهر بين قولنا هذا الكلام لم يطابق زعم فلان وهذا الكلام لم يطابق الواقع فى زعم فلان لان الأول يصدق فى الكلام الذى لم ينطق به فلان قط ولا شعر به والثانى لا يصدق الا فى الكلام المشعور به واعتقد أنه ليس كذلك وفى المعنى الأول المطابقة فيه تنسب وتعتبر بالقياس الى الاعتقاد وفى الثانى تعتبر بالقياس الى الواقع ولكن نفى المطابقة بالزعم لا بما فى نفس الأمر مع معناه وقد أطنبت فى تقرير هذا المحل لصعوبته على بعض الأذهان ثم أشار الى تفسير الصدق والكذب على مذهب من يثبت الواسطة فقال (الجاحظ) من المعتزلة ممن يثبت الواسطة قال فى تفسير الصدق والكذب والواسطة صدق الخبر (مطابقة) نسبته للنسبة الخارجية (مع الاعتقاد)

وقوله الجاحظ أى قال الجاحظ ان صدق الخبر مطابقته أى للخارج

والفعل بعد اذا وان مستلزم * وجواب نفى أو جواب السائل مع

فان قلت من المقرر أن حذف المفرد أسهل من حذف الجملة فهلا جعل قوله الجاحظ فاعلا لمحذوف قلت هذا انما يظهر اذا كان الموضع مما يطرد فيه حذف رافع الفاعل كأن يكون من الأماكن الأربعة المذكورة وأما فى غيرها فلا يجوز حذف رافع الفاعل فى سعة الكلام عند البصريين (قوله وأثبت الواسطة) عطف مسبب على سبب أو لازم على ملزوم (قوله وزعم أن صدق الخبر الخ) ظاهره أن قول المصنف مطابقته خبر لان المحذوفة مع اسمها وفيه أنهم لم ينصوا على جواز ذلك اللهم الا أن يقال هذا حل معنى لا حل اعراب فلا ينافى ما يأتى من أنه خبر لمحذوف وهو المحدث عنه أول التنبيه (قوله مطابقته) خبر لمبتدا محذوف وهو المحدث عنه أول التنبيه أى صدق الخبر مطابقته وهو من اضافة المصدر لفاعله وفى الكلام حذف مضاف أى مطابقة حكمه أى نسبته المفهومة منه ومفعوله محذوف أى مطابقة حكم الخبر الواقع أى النسبة الخارجية الحاصلة بين الطرفين فى نفس الأمر وأدخل الشارح اللام على المفعول لتقوية العامل (قوله مطابقته للواقع مع الاعتقاد بأنه مطابق) كما اذا قلت الله واحد مع اعتقادك أنه مطابق للواقع وقوله وكذبه عدم مطابقته للواقع أى عدم مطابقة نسبته المفهومة منه للنسبة الخارجية الحاصلة بين الطرفين فى نفس الأمر مع اعتقاد عدم المطابقة كأن تقول السماء تحتنا مع اعتقادك أنه غير مطابق فالاعتقاد المعتبر فى الصدق اعتقاد متعلق بالمطابقة والاعتقاد المعتبر فى الكذب

والثالث أى غير المطابق مع الاعتقاد هو الكاذب والثانى والرابع أى المطابق مع عدم الاعتقاد وغير المطابق مع عدم الاعتقاد كل منهما

اعتقاد متعلق بعدم المطابقة (قوله مع الاعتقاد بأنه مطابق) الظرف مستقر وقع حالا من ضمير مطابقته أى صدق الخبر مطابقته للواقع حال كون الخبر مصاحبا الاعتقاد المطابقة وليس حالا من المطابقة لئلا يلزم وقوع الحال من خبر المبتدا والجمهور يمنعونه وفى كلام الشارح اشارة الى أن متعلق الاعتقاد محذوف بقرينة المقام لان اللام فيه للعهد والمراد منه اعتقاد أنه مطابق كذا فى عبد الحكيم وقال غيره قوله مع الاعتقاد حال من المطابقة وهو قيد وقوله بأنه مطابق قيد آخر نخرج بالاول المطابقة مع عدم الاعتقاد أصلا كخبر الشاك وبالثانى المطابقة مع اعتقاد عدمها وهاتان الصورتان من صور الواسطة فالصدق صورة واحدة وهى المطابقة مع اعتقادها وقوله معه حال من العدم أى مع اعتقاد أنه غير مطابق فقولنا مع اعتقاد يخرج عدم المطابقة مع عدم الاعتقاد أصلا وقولنا أنه غير مطابق يخرج عدمها مع اعتقادها فان هاتين الصورتين من صور الواسطة أيضا فالكذب صورة واحدة وهى عدم المطابقة مع اعتقاد عدمها (قوله أى مع اعتقاد أنه غير مطابق) فيه أن المرجع انما هو اعتقاد أنه مطابق كما مر لا اعتقاد أنه غير مطابق فقد اختلف الراجع والمرجع ويمكن أن يجعل من باب الاستخدام بأن يجعل الضمير فى معه راجعا للاعتقاد بدون قيد اضافته الى المطابقة بل بقيد اضافته الى عدم المطابقة وأجاب عبد الحكيم بجواب آخر وحاصله أن الضمير فى معه راجع لمطلق الاعتقاد المذكور وكون

(و) كذب الخبر (عدمها) أى عدم مطابقته للواقع (معه) أى مع اعتقاد أنه غير مطابق (وغيرهما) أى غير هذين القسمين

أى مع اعتقاد أن مدلوله كذلك فى نفس الامر فقد شرط فى الصدق أمرين المطابقة والاعتقاد معا (و) كذب الخبر (عدمها معه) أى انتفاء المطابقة لما فى نفس الامر مع اعتقاد أنه غير مطابق لما فى نفس الأمر فقد اعتبر فى الكذب والصدق معا الاعتقاد الا أن الاعتقاد فى الصدق يتعلق بالمطابقة للواقع وفى الكذب يتعلق بعدمها والاقسام المتصورة ههنا فى المطابقة وعدمها ستة لان مطابقة الكلام للواقع اما مع وجود اعتقاد موافق أو مع وجود اعتقاد مخالف أو بدون وجود اعتقاد أصلا وعدم مطابقته للواقع اما مع وجود اعتقاد موافق للكلام أو مع وجود مخالف له أو بدون اعتقاد أصلا فهذه ستة ثلاثة فى وجود مطابقة الكلام للواقع وثلاثة فى عدم وجود تلك المطابقة وقد اشترط فى الصدق وجود المطابقة مع اعتقادها وهو الاول من ثلاثة أقسام المطابقة وفى الكذب عدم المطابقة مع اعتقاد ذلك العدم وهو الاول من ثلاثة أقسام عدم المطابقة وبقيت أربعة اثنان من أقسام المطابقة واثنان من أقسام عدمها وهى الواسطة والى ذلك أشار بقوله (وغيرهما) أى وغير هذين القسمين وهى الاربعة السابقة

مع اعتقاد مطابقته وعدمها أى وكذبه عدم مطابقته مع اعتقاد الخبر عدم مطابقته وعبارة المصنف لا تعطى ذلك بل تخالفه لانه قال وعدمها معه وظاهره أنه عدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة وليس هذا المراد بل المراد مع اعتقاد ذلك وهو عدم المطابقة * قال وغيرهما ليس صدقا ولا كذبا فدخل فيه ما اذا كان مطابقا وهو غير معتقد لشىء أو مطابقا وهو يعتقد عدم المطابقة أو غير مطابق وهو يعتقد المطابقة أو غير مطابق ولا يعتقد شيئا فالاربعة لا صدق ولا كذب * الرابع أن الصدق المطابقة للخارج والاعتقاد معا فان فقدا لم يكن صدقا فقط بل قد لا يكون صدقا وقد يوصف بالصدق والكذب بنظرين مختلفين اذا كان مطابقا للخارج غير مطابق للاعتقاد مثل قول الكفار نشهد انك لرسول الله قاله الراغب * الخامس وهو الذى قدمه المصنف وهو الصحيح وعليه الجمهور أن الصدق المطابقة للخارج سواء كان معتقدا أم لا والكذب عدمها وقد علم من هذه الاقوال أن قولنا الخبر إما صدق أو كذب منفصلة حقيقية على قول ومانعة الخلو فقط على قول ومانعة الجمع فقط على قول وقد أهمل المصنف دليل المختار لكثرة أدلته فمنها الاجماع على أن من قال محمد ليس بنبى كاذب ومن قال الاسلام حق صادق وبقول النبى صلى الله عليه وسلم لأبى سفيان كذب سعد حين قال سعد لأبى سفيان اليوم تستحل الكعبة وقول ابن عباس كذب نوف حين قال نوف البكالى ليس صاحب الخضر موسى بنى اسرائيل (قلت) وفيه رد على من جعل الصدق تابعا للاعتقاد فقط أولهما ويقول بينهما واسطة ولا رد فيه على من جعله تابعا لهما معا ويدل له أيضا قوله صلى الله عليه وسلم من كذب على متعمدا لدلالته على انقسام الكذب الى متعمد وغيره وقد استنبطت من القرآن الكريم دليلا أصرح من الجميع وهو قوله تعالى وليعلم الذين كفروا أنهم كانوا كاذبين وقد ذكر المصنف شبهة القائل بأن العبرة بالاعتقاد فقط ولا نظر الى المطابقة الخارجية وهو قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فلو كانت العبرة بالمطابقة لكانوا صادقين لانهم يشهدون أنه رسول الله * قال ورد بثلاثة أمور أحدها أن المعنى لكاذبون فى الشهادة لانها تضمن التصديق بالقلب

ليس بصادق ولا كاذب فالصدق عنده مطابقة الحكم للواقع مع اعتقاده والكذب عدم مطابقته مع اعتقاده وغيرهما ضربان مطابقته مع عدم اعتقاده وعدم مطابقته مع عدم اعتقاده

متعلقة في جانب الصدق مطابقة الواقع وفي جانب الكذب عدم مطابقته بمعونة المقام اهـ (قوله وهي) أي الغير وانما أنث الضمير مراعاة للخبر (قوله أعني المطابقة مع اعتقاد الخ) هذا (١٨٤) وما بعده محترز قوله مع الاعتقاد بأنه مطابق وقوله وعدم المطابقة مع اعتقاد الخ هذا وما بعده

وهي أربعة أعني المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة أو بدون الاعتقاد أصلا وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة أو بدون الاعتقاد أصلا (ليس بصدق ولا كذب) فكل من الصدق والكذب بتفسيره أخص منه بالتفسيرين السابقين لانه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا وفي الكذب عدم مطابقتهما جميعا بناء على أن اعتقاد المطابقة يستلزم

(ليس بصدق ولا كذب) بل هو واسطة فتبين بهذا أن تفسير الجاحظ للصدق أخص من تفسير الجمهور لان مقتضى تفسيره أن الصدق لابد فيه من مطابقة الواقع والاعتقاد معا والجمهور قد اعتبروا مطابقة الواقع لاغير وانما قلنا ان مقتضى تفسيره ماذكر لانه لم يقل مطابقته الواقع والاعتقاد معا لكن قوله مع اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد فان من اعتقد أن مافهم من الكلام صحيح وهو كون مدلوله كذلك في نفس الامر فقد طابق مفهوم الكلام اعتقاده ولو لم يكن كذلك في نفس الامر فأحرى اذا اتحد الواقع والاعتقاد وأيضا اذا اتحد الواقع والاعتقاد فمطابقته لاحدهما تستلزم مطابقة الآخر وان تفسيره الكذب أيضا أخص من تفسيرهم لانه اعتبر عدم المطابقة للواقع والاعتقاد معا وهم اعتبروا عدم المطابقة للواقع لاغير وانما قلنا كذلك لانه ولو لم يصرح بالتفسير كذلك لكن لزم من كلامه لان ماذكر من اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد الذي ذكروا وذلك لأن الواقع حينئذ والاعتقاد متحدان في مفهوم اللفظ اذا لم يطابق أحدهما فيلزم أن لا يطابق الآخر

فهي اخبار عن اعتقادهم وهو غير موجود فهو تكذيب لقولهم انك لرسول الله بالنسبة الى ماتضمنه الاعتقاد القلبي وعلم من تصديرهم بالجملة الاسمية ومن تصديرها بلفظ الشهادة ومن التأكيد بان واللام الثاني أنه عائد الى تسمية ذلك شهادة لان الاخبار اذا خلا عن المواطأة لم يكن ذلك حقيقة وهذا الجواب مخالف للاول في الصورة لافي المعنى لانه يرجع الى التكذيب في ادعاء مواطأة القلب اللسان المدلول عليها بتشهد والاول يرجع الى مواطأة القلب اللسان المدلول عليها بالجملة الاسمية وان واللام فان قلت اذا كان ذلك بالنسبة الى التسمية فقد تجوزوا بقولهم نشهد والمجاز ليس بكذب قلت انما يكون مجازا حيث قصد اطلاق الشهادة على القول وهم لم يطلقوا ذلك انما أرادوا حقيقة الشهادة على سبيل الكذب ٭ الثالث أن الكذب بالنسبة الى زعمهم أي هذا الخبر وان كان صادقا لكنه عندهم كاذب ويخدش في هذا أمران أحدهما أن فيه تجوزا لايخفى والثاني أن المنافقين كانوا يعلمون نبوة النبي صلى الله عليه وسلم انما ينكرونها بألسنتهم وهذا وارد على الاوجه الثلاثة ٭ واذا علم أن هذه الشبهة تصلح أن تكون من هذا القول كما فعل المصنف وأن تكون من القائل ان الصدق راجع الى الاعتقاد والمطابقة معا ولا واسطة بينهما كما فعل ابن الحاجب على مانسبه اليه الشراح وان كان ظاهر عبارته وعبارة المصنف واحدا ولا أدري من أين للشارحين حمله على ماحملوه عليه ٭ وقوله في زعمهم أي اعتقادهم الفاسد والزعم في الغالب قول قام الدليل على بطلانه أو لم يقم الدليل عليه وسيأتي تحقيق معناه في باب الفصل والوصل

محترز قوله معه في جانب الكذب (قوله بتفسيره) أي الجاحظ وقوله أخص منه أي من نفسه وقوله لانه أي الجاحظ (قوله بالتفسيرين السابقين) أي تفسير الجمهور وتفسير النظام (قوله والاعتقاد) أي ومطابقة الاعتقاد (قوله بناء) أي واعتباره هذين الامرين بناء الخ وهذا جواب عما يقال ان الجاحظ انما اعتبر في الصدق المطابقة للواقع واعتقاد المطابقة كما قال المصنف لا مطابقة الاعتقاد كما قال الشارح وكذلك الكذب انما اعتبر فيه على ماقال المصنف عدم المطابقة للواقع واعتقاد عدم المطابقة لاعدم المطابقة للاعتقاد كما قال الشارح فكان الاولى للشارح أن يبدل مطابقة الاعتقاد في جانب الصدق باعتقاد المطابقة ويبدل عدم مطابقة الاعتقاد في جانب الكذب باعتقاد عدم المطابقة ليكون كلامه موافقا لما قاله المصنف وحاصل الجواب الذي ذكره الشارح أن اعتقاد المطابقة الذي ذكره المصنف في جانب الصدق يستلزم مطابقة الاعتقاد التي حكمنا عليه هنا بأن الجاحظ يعتبره وذلك لان الخبر اذا طابق الواقع واعتقد المخبر مطابقته له فقد توافق الواقع والاعتقاد فمطابق أحدهما مطابق للآخر وكذلك اعتقاد عدم المطابقة للواقع الذي ذكره المصنف في جانب الكذب يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد للواقع التي حكمنا عليه هنا بان الجاحظ يعتبره وذلك لان الخبر اذا كان غير مطابق للواقع واعتقد المخبر عدم مطابقته له فقد توافق الواقع والاعتقاد فالخبر اذا كان غير مطابق لاحدهما كان غير مطابق للآخر وحينئذ فلا مخالفة بين مانسبه المصنف للجاحظ ومانسبناه اليه

لتلازمهما فان قلت لاحاجة فى اثبات الأخصية الى اثبات أنه اعتبر فى الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا وفى الكذب عدم مطابقتهما جميعا باثبات أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ لانه يكفى فى اثبات الأخصية أنه اعتبر مع مطابقته للواقع اعتقاد المطابقة ولا يخفى أن المطابقة للواقع مع اعتقاد المطابقة أخص من مجرد المطابقة للواقع أو للاعتقاد وأن عدم المطابقة للواقع مع اعتقاد عدم المطابقة أخص من مجرد عدم المطابقة للواقع أو للاعتقاد فما الحامل للشارح على ما فعله قلت الحامل للشارح على ما فعله أنه هو المنقول عن الجاحظ لكن تفسير المصنف يستلزمه فلا يعترض عليه بالمخالفة لما نقل عنه (قوله مطابقة الاعتقاد) أى مطابقة الخبر للاعتقاد توضيحه أنك اذا قلت العالم حادث كان الخبر مطابقا للواقع فاذا اعتقدت مطابقته له كان الواقع والاعتقاد متوافقين وحينئذ فيكون ذلك الخبر المطابق للواقع مطابقا للاعتقاد أيضا واذا قلت العالم قديم فالخبر غير مطابق للواقع فاذا اعتقدت عدم مطابقته للواقع كان الواقع والاعتقاد متوافقين وحينئذ فيكون ذلك الخبر الغير المطابق للواقع غير مطابق للاعتقاد أيضا (قوله ضرورة توافق الخ) مفعول لاجله علة لقوله يستلزم أى لضرورة توافق الخ أى لتوافق الواقع والاعتقاد حينئذ ضرورة وقوله حينئذ أى حين اذ اعتقد مطابقته أى الخبر للواقع والحال أن الخبر مطابق للواقع واعلم أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد سواء كان بين الواقع والاعتقاد موافقة أو مخالفة لان العاقل لا يعتقد مطابقة الحكم للواقع الا بعد أن يعتقد ذلك الحكم الذى يعتقد أنه مطابق للواقع سواء طابق الواقع أم لا فالأول كأن يخبر شخص بأن السماء فوقنا معتقدا ذلك فبين الواقع والاعتقاد هنا موافقة واعتقاده مطابقة الخبر للواقع يستلزم مطابقة الخبر للاعتقاد وهذا ظاهر والثانى كأن يخبر شخص فلسفى بأن العالم قديم وهو يعتقد ذلك فاعتقاده مطابقة ذلك الخبر للواقع يستلزم مطابقة الخبر لاعتقاده (١٨٥) وان كان ليس بين الواقع واعتقاده توافق لان الواقع أن العالم حادث واعتقاده أنه قديم وظاهر قول الشارح ضرورة توافق الخ يقتضى أن استلزام اعتقاد مطابقة الخبر للواقع لمطابقة الخبر للاعتقاد متوقف على موافقة الواقع والاعتقاد

مطابقة الاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد وقد اقتصر فى التفسيرين السابقين على أحدهما (بدليل أفترى على الله كذبا

وأثبت الجاحظ الواسطة فى الجملة (بدليل) قوله تعالى حكاية عن الكفار اذا مزقتم كل ممزق انكم لفى خلق جديد (أفترى على الله كذبا

والوصل * وذكر المصنف شبهة الجاحظ وهى قوله تعالى أفترى على الله كذبا

وقد علمت أن الأمر ليس كذلك ومثل ما قيل فى جانب الصدق يقال فى جانب الكذب فيقال اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد سواء كان بين الواقع والاعتقاد موافقة أو مخالفة لان العاقل اذا اعتقد أن الحكم غير مطابق للواقع اعتقد خلافه سواء كان الخبر مطابقا للواقع أو لا فالأول كأن يخبر شخص بأن السماء تحتنا غير معتقد ذلك فبين الواقع والاعتقاد هنا موافقة واعتقاده عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الخبر للاعتقاد وهو ظاهر والثانى كأن يخبر الفلسفى بأن العالم حادث غير معتقد ذلك فبين الواقع والاعتقاد هنا مخالفة واعتقاده عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الخبر للاعتقاد أيضا فظهر لك من هذا أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الخبر للاعتقاد وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم المطابقة للاعتقاد سواء كان بين الواقع والاعتقاد مطابقة أو لا وحينئذ فلا وجه لقول الشارح ضرورة توافق الواقع والاعتقاد المقتضى توقف الاستلزام على التوافق وأجيب بأن التعليل الذى ذكره الشارح انما هو بالنظر لما نحن بصدده وهو صورة الصدق عند الجاحظ والخبر فيها مطابق للواقع اذ لا بد فى الصدق من المطابقة للواقع عنده ولا شك أنه اذا اعتقد المطابقة فى تلك الحالة كان الاعتقاد مطابقا للواقع وهذا لا ينافى أن استلزام اعتقاد المطابقة لمطابقة الاعتقاد حاصل مطلقا أى كان بين الواقع والاعتقاد موافقة أو مخالفة بقطع النظر عما نحن بصدده (قوله وقد اختصر الخ) عطف على قوله اعتبر الخ أو أن الجملة حال من ضمير اعتبر (قوله على أحدهما) فالجمهور اقتصروا فى تفسيرهم على اعتبار المطابقة للواقع والنظام اقتصر فى تفسيره على اعتبار المطابقة للاعتقاد وحينئذ فقد ظهرت الأخصية لان الأخص ما كان أزيد قيدا (قوله بدليل أفترى) الاضافة بيانية وهو متعلق بحال محذوفه أى الجاحظ أنكر انحصار الخ مستدلا بدليل هو قوله أفترى وأصله أأفترى مثل أأشترى بهمزتين الأولى استفهامية والثانية للوصل حذفت الثانية استغناء عنها بهمزة الاستفهام ومعنى أفترى أكذب فقوله كذبا مفعول مطلق وعامله من معناه وهو أفترى أو من لفظه محذوفا أى وكذب كذبا

أم به جنة فانهم حصروا دعوى النبي صلى الله عليه وسلم الرسالة في الافتراء والاخبار حال الجنون بمعنى امتناع الخلو

(قوله أم به جنة) أم متصلة بدليل سبق همزة الاستفهام عليها ولا يقال ان شرط المتصلة أن تقع بين جملتين متساويتين في الفعلية أو الاسمية وهنا ليس كذلك لانا نقول أم به جنة في تأويل أم لم يفتر أو أم أخبر حال كونه به جنة ويجوز أن يكون جنة مرفوعا بفعل محذوف أي حصل فما بعد أم جملة فعلية بالفعل على هذا أو مؤول بها على الأول على أنه صرح ابن مالك ومن تبعه بجواز وقوع المتصلة بين غير المتساويتين في الاسمية أو الفعلية (قوله لان الكفار الخ) علة لكون ما ذكر دليلا على المدعى وهو عدم انحصار الخبر في الصادق والكاذب وثبوت الواسطة بينهما والمراد هنا بالكفار كفار قريش وقوله بالحشر متعلق باخبار فالمحصور في الافتراء والاخبار حالة الجنة انما هو اخباره بالحشر والنشر لانهم لما استبعدوا النشر الذي هو الاحياء بعد الموت والحشر الذي هو سوق الخلق للحساب ثم لقرهم حصروا اخبار النبي بهما في الافتراء والاخبار حال الجنون لا جميع اخباره ولا اخباره بغير ذلك كالرسالة كما يدل لذلك الآية فقوله على مايدل متعلق باخباره بالحشر والنشر فان قلت اثبات الواسطة بالدليل المذكور على تقدير عدم الحصر أظهر لكثرة أفراد الاخبار واحتمال أن ما عدا هذين الفردين من الواسطة فكثرة الأفراد أنفع للمستدل القائل بالواسطة فالأولى للشارح أن يقول زعموا أن اخباره بالحشر الخ بدل قوله وأجيب بأن

(١٨٦)

تعبير الشارح بحصروا لموافقة الآية المستدل بها لا لتوقف الاستدلال على الحصر ووجه الحصر في الآية التعداد في مقام البيان فانه يفيد الحصر (قوله في الافتراء) متعلق بحصروا كما أن قوله على سبيل ذلك متعلق به (قوله على سبيل منع الخلو) فيه أن المقصود اثبات الواسطة ومانعة الخلو تجوز الجمع فلو كان الخبر حال الجنة كذبا لم تثبت الواسطة مع أن اثباتها هو المراد فكان الأولى أن يقول على سبيل منع الخلو والجمع الا أن يقال ان في الكلام اكتفاء وحينئذ فقولهم أفترى على الله كذبا أم به جنة منفصلة حقيقية مانعة جمع وخلو كقولك العدد اما زوج أو فرد أو يقال انه أراد منع الخلو بالمعنى الأعم المتناول للانفصال الحقيقي لا بالمعنى الأخص وتوضيح ذلك أن منع الخلو بالمعنى الأخص الحكم بالتنافي في الكذب فقط أي في حال كذب الطرفين وارتفاعهما فقط كقولنا زيد في البحر واما أن لا يغرق وهذا المعنى هو المشهور ومنع الخلو بالمعنى الأعم هو الحكم بالتنافي في الكذب مطلقا سواء حكم بالتنافي في حال صدق الطرفين واجتماعهما أيضا أو حكم بعدمه أو لم يحكم بشيء وهو بهذا المعنى يشمل الانفصال الحقيقي بخلافه بالمعنى الأخص فلا يشمله فاذا أريد منع الخلو بالمعنى الأعم صح وجود الواسطة لان من صور منع الخلو عدم جواز الاجتماع فلا يجتمع الكذب والخبر حال الجنة وهم من أهل اللسان فتعين أن يكون الخبر حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه وغير الصدق لانهم يعتقدون عدم صدقه فتوجد الواسطة وحيث وجدت فلا يصح أن يكون الصدق عبارة عن مطابقة الواقع أو الاعتقاد والكذب عدم مطابقة الواقع أو الاعتقاد والا لانتفت الواسطة فتعين أن يكون الصدق عبارة عن المطابقة لهما معا والكذب عدم المطابقة لهما معا وهو المطلوب فان قلت لم عبر بقوله على سبيل منع الخلو ولم يقل على سبيل الانفصال الحقيقي مع أن القضية من قبيله في نفس الأمر قلت انما عبر بمنع الخلو لانه لا غرض لهم في منع الاجتماع بين الأمرين وانما

أم به جنة) لان الكفار حصروا إخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالحشر والنشر على مايدل عليه قوله تعالى اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو

أم به جنة) فانهم حصروا إخبار النبي صلى عليه وسلم بالحشر والنشر كما دل عليه ماقيل أفترى في الافتراء وهو الكذب وفي الاخبار حالة الجنون وانما قلنا في الاخبار حال الجنون لا في أم به جنة لان الاتصاف بوجود الجنون الذي هو مدلول به جنة لا يصدق عليه الاخبار حتى ينحصر فيه وفي مقابله مثلا بل نقول هو انشاء باعتبار الأصل اذ المعنى هل افترى على كذبا أم هل به جنون فأخبر حال الجنون فان روعي الأصل لم يصح وصفه بأوصاف الخبر من الصدق أو غيره وان روعي أن المعنى إما أنه مفتر واما أن به جنونا لم يصح صدق الخبر عليه بهذا المعنى أيضا حتى يوصف بأوصافه فتعين ارادة لازمه وهو الاخبار حال الجنون وهو الموصوف بالصدق أو غيره فالمراد أن أمره دائر بين كونه افترى

أم به جنة فانهم حصروا دعوى النبي صلى الله عليه وسلم الرسالة في الافتراء والاخبار حال الجنون بمعنى أنه لا يخلو الحال عن أحدهما وليس الاخبار حال الجنون كذبا لانه جعل قسيمه ولا صدقا لانهم لا يعتقدونه فثبت الواسطة قلت وهذا لا يدل لهذا القول فقط بل يدل لان المطابقة ليست هي معيار الصدق ووراء هذا أمران اما اشتراط الأمرين وثبوت الواسطة كما ذكر أو اشتراط الاعتقاد فقط في كل من الطرفين ليكون خبر غير المعتقد واسطة لكن هذا القول لم يثبت عن أحد انما هو احتمال ذكره الخطيبي في كلام المصنف * وأجاب المصنف بأن المعنى أفترى أم لم يفتر وعبر عن الثاني بالجنة لان المجنون

وليس اخباره حال الجنون كذبا لجعلهم الافتراء فى مقابلته ولا صدقا لأنهم لم يعتقدوا صدقه

ولا شك أن (المراد الثانى) أى الاخبار حال الجنة لاقوله أم به جنة على ماسبق الى بعض الاوهام (غير الكذب لانه قسيمه) أى لان الثانى قسيم الكذب اذ المعنى أكذب أم أخبر حال الجنة وقسيم الشىء يجب أن يكون غيره (وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه) أى لان الكفار لم يعتقدوا صدقه فلا يريدون فى هذا المقام الصدق الذى هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدم صدقه

أو أخبر حال الجنون فصورته صورة استفهام لطلب التعيين لاعتقاد أن الواقع أحدهما والمراد الحصر على وجه منع الخلو والاجتماع معا وانما دل هذا الكلام على ثبوت الواسطة (لان المراد بالثانى) وهو الاخبار حال الجنون (غير الكذب) وانما كان المراد غير الكذب (لانه) أى لان الثانى (قسيمه) أى قسيم الافتراء الذى هو الكذب وقسيم الشىء على وجه منع الجمع لايصدق عليه وبهذا يعلم أن الحصر على وجه منع الجمع والخلو معا (و) المراد بالثانى أيضا وهو الاخبار حال الجنون (غير الصدق) وانما قلنا مرادهم به غير الصدق أيضا (لانهم لم يعتقدوه) أى لم يعتقدوا الصدق فى اخبار النبى صلى الله عليه وسلم لانهم كفار أعداء لايعتقدون الصدق أصلا بل هو غاية البعد عن اعتقادهم لكفرهم لايقال عدم اعتقاد الصدق بعدم الاعتقاد أصلا فيتصور منهم التسليم بأن يكون غير معتقدين صدقا ولا عدمه فيصح أن يكون الحاصل فى نفس الامر عندهم الصدق لانا نقول انهم أعداء كفار معتقدون لعدم الصدق فعبر المصنف عن اعتقاد عدم الصدق بعدم اعتقاد الصدق للعلم بعنادهم ولو عبر

المجنون لاافتراء له وحاصله أن الافتراء ليس مطلق الكذب بل الكذب عن عمد ويكون خبر المجنون كذبا لاعمد فيه أولا يكون صدقا ولا كذبا لا باعتبار أن ثم واسطة بل باعتبار أن ماينطق به ليس مقصودا فليس بكلام وهذان جوابان ذكرهما ابن الحاجب فى المختصر والك فيهما طريقان أحدهما أن يكون الجنون أريد به لازمه مجازا والثانى أن يكون أريد معناه كناية فهذه أربعة أجوبة واستدل الجاحظ أيضا بقول عائشة رضى الله عنها ما كذب ولكنه وهم وأجاب بتأويل ما كذب عمدا وهو مجاز تخصيص

* واعلم أن قوله تعالى والله يشهد إن المنافقين لكاذبون قد يرد على الجاحظ فانه تعالى سمى قولهم كذبا مع أنه لم تحصل عدم المطابقة بل عدم الاعتقاد لكن لايرد عليه على الجواب السابق لانهم أخبروا أنهم

مطمح نظرهم منع الخلو فتأمل (قوله ولاشك أن المراد) أى مراد الكفار (قوله أى الاخبار الخ) أى المذكور فى قوله أم به جنة لان المعنى أم أخبر حالة كونه به جنة (قوله لاقوله أم به جنة) أى الواقع فى الآية وذلك لانه استفهام لايوصف بالصدق ولا بالكذب لانه تصور ونفى الشىء فرع عن صحة ثبوته (قوله لأنه قسيمه) أى مقابله وكان الاولى أن يعبر بذلك لان التقسيم من باب التصورات وكلامنا هنا فى التصديقات لان قولهم أفترى على الله كذبا أم به جنة قضية لامفرد وكلام المصنف اشارة لقياس من الشكل الاول وتقريره الاخبار حال الجنة قسيم الكذب وكل ما كان قسيما لشىء فهو غيره ينتج الاخبار حال الجنة غير الكذب (قوله اذ المعنى الخ) فيه اشارة الى أن أم فى الآية متصلة (قوله يجب أن يكون غيره) أى فى التحقق فيجب أن يكون خبره حال الجنون غير الكذب فتصح المقابلة على سبيل الانفصال الحقيق (قوله وغير الصدق) عطف على قوله غير الكذب أى ولاشك أن مرادهم بالثانى وهو الاخبار حال الجنة غير الصدق لأنهم لم يعتقدوا صدقه صلى الله عليه وسلم لكونه عدوالهم وحينئذ فلايصح أن يريدوا بالثانى صدقه واعترض على المصنف بأن قولهم لأنهم لم يعتقدوه لايصح أن يكون دليلا للمدعى وهو أن المراد بالثانى غير الصدق وبيان ذلك أن عدم اعتقادهم الصدق صادق باعتقادهم عدم صدقه وبتجويزهم لصدقه وبخلو ذهنهم عن ذلك وحينئذ فيصح أن يراد بالثانى الصدق بناء على تجويزهم صدقه وحينئذ فلا يصح الدليل فكان الاولى أن يقول لانهم يعتقدون عدم صدقه وذلك لان اعتقاد عدم الصدق لايصدق على تجويزه بل انما يصدق بنفيه وحينئذ فلا تصح ارادته لان العاقل انما يريد مايعتقده أو يجوزه فالدليل الصحيح اعتقادهم عدم صدقه وأجيب بأن المراد بعدم اعتقادهم صدقه أنهم يبعدون عن تصديقه غاية البعد بحيث لايجوزونه أصلا ولا يخطر ببالهم كما أشار له الشارح بقوله الذى هو بمراحل عن اعتقادهم ولا معنى لكونه بعيدا عن اعتقادهم غاية البعد الا اعتقاد عدمه فقد رجع ذلك الى قولنا لاعتقادهم عدم صدقه ولا مكان الجواب عن المصنف بما ذكر قال الشارح أظهر (قوله فلا يريدون الخ) من عطف المعلول على العلة وقوله فى هذا المقام أى مقام الانكار عليه (قوله الذى هو بمراحل الخ) فى معنى التعليل لقوله فلا يريدون الخ لان الموصول وصلته فى حكم المشتق المؤذن تعليق الحكم به بالعلية وفى هذا التعليل اشارة الى أن المراد بقوله لانهم لم يعتقدوه نفى اعتقادهم الصدق على الوجه الابلغ فيقدم عدم تجويزهم لصدقه وعدم خطور صدقه ببالهم

(قوله لكان أظهر) أى فى الدلالة على المدعى وهو أن المراد بالثانى غير الصدق وهذا يفيد أن هذا أظهر مماذكره المصنف وماذكره المصنف ظاهر أيضا أما الاول فبيانه أن اعتقاد عدم الصدق مستلزم لذلك المدعى من غير واسطة لان اعتقاد عدم الصدق انما يصدق بنفى الصدق ولا يصدق بتجويزه وحينئذ فيوجب أن يراد بالثانى غير الصدق بخلاف ماذكره المصنف وهو عدم اعتقاد الصدق فانه صادق باعتقاد عدمه وتجويزه وحينئذ فلا يوجب أن يراد بالثانى غير الصدق لصحة ارادة الصدق بناء على تجويزه كما مر وأما الثانى فلما علمت أن مراد المصنف بقوله لعدم اعتقادهم صدقه أن الصدق بعيد عن اعتقادهم غاية البعد بحيث لايجوزونه وحينئذ فلا يصح أن يراد بالثانى من شق الترديد الصدق فكلام المصنف وان أفاد المدعى بهذه المعونة الا أن الذى قاله الشارح أظهر فى افادة المدعى لان أخذ هذا المعنى الذى قلناه من عبارة المصنف فيه نوع خفاء قال العلامة عبد الحكيم لك أن تقول ان قول المصنف لانهم لم يعتقدوه قضية معدولة أى انهم موصوفون بعدم اعتقاد صدقه لا لاعتقادهم عدمه وحينئذ فيؤول الى الاظهر الذى قاله الشارح وان كان المتبادر منه السالبة (قوله فمرادهم الخ) هذا حاصل لكلام المصنف السابق (قوله وهم عقلاء الخ) جواب عما يقال انما لزمت الواسطة من قول هؤلاء وهم كفار فلا اعتبار بهم فأجاب بأن المعول فى مثل هذا على اللسان واللغة لا على الاخبار وهؤلاء من أهل اللسان واللغة فيعول عليهم فى مثله لانهم لايخطئون فيه (قوله اللسان) أى اللغة فقوله عارفون باللغة تفسير لماقبله (قوله فيجب الخ) هذا تفريع على قوله فمرادهم الخ (قوله حتى يكون الخ) حتى تعليلية وقوله هذا أى الاخبار حال الجنة وقوله منه أى مماليس بصادق ولا كاذب وقوله بزعمهم أى وان كانت جميع أخباره صلى الله عليه وسلم صادقة فى نفس الامر ولا جنة وقديقال هذا الدليل وان نفى الحصر وأثبت الواسطة الا أنه انما أثبت قسما واحدا من أقسام الواسطة الأربعة وحينئذ فلا يكون منتجا لتمام المدعى وقديجاب بأن مراد الجاحظ ابطال مذهب غيره واثبات مذهبه فى الجملة (قوله وعلى هذا) أى ولاجل هذا الذى قررناه بعد قول المصنف وغير العدة

لكان أظهر فمرادهم بكونه أخبر حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من أهل اللسان عارفون باللغة فيجب أن يكون من الخبر ماليس بصادق ولا كاذب حتى يكون هذا منه بزعمهم وعلى هذا لايتوجه ماقيل انه لايلزم من عدم اعتقاد الصدق وعدم الصدق

به كان أظهر فاذا كان الاخبار حال الجنون لم يريدوا به صدقا ولا كذبا لماذكر فقد أرادوا بذلك غيرهما وهم عرب يستدل باطلاقهم وارادتهم لزم أن مرادهم بالاخبار حال الجنون ماهو واسطة فقد جعل عدم اعتقادهم للصدق المتضمن لاعتقادهم عدم الصدق دليلا على ارادة غير الصدق وهو غير الكذب أيضا لماذكر فتم الدليل ولم يجعل عدم الاعتقاد للصدق دالا على عدم وجود الصدق حتى يرد أن عدم اعتقاد الصدق لايستلزم عدم وجوده وهو ظاهر وأنت خبير بأن هذا بعد تسليمه لاينتج الاثبوت

معتقدون لذلك واخبارهم غير مطابق ولاهم معتقدون ﴿تنبيه﴾ قديطلق الكذب على عدم المطابقة والصدق فى المطابقة فى غير الخبر كقوله ﷺ وكذب بطن أخيك وقول الانصار إنا لصدق عند اللقاء وقوله تعالى لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق وقال تعالى فى مقعد صدق وقال تعالى أن لهم قدم صدق قال الراغب يعبر عن كل فعل فاضل ظاهرا كان أم باطنا بالصدق اهـ ومنه صدق الظن وربما وقع الكذب فى عدم المطابقة فى الانشاء وذلك فى قوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار فقالوا ياليتنا نرد ولا نكذب الى قوله وانهم لكاذبون أى فى قولهم ولا نكذب وذلك يجوز أن يكون انشاء لانه يجوز أن يكون معطوفا على خبر ليت كما قاله الزمخشرى وأجاب عن دخول الكذب فى التمنى بأنه تضمن معنى

الصدق الخ وهو قوله فلا يريدون فى هذا المقام الصدق الخ وقوله بعد ذلك فمرادهم بكونه أخبر حال الجنة غير الصدق وغير الكذب فان هذا يقتضى أن قول المصنف لانهم لم يعتقدوه علة لكون المراد بالثانى غير الصدق وأن قول المصنف وغير الصدق عطف على قوله غير الكذب فينحل المعنى ولاشك أن مراد الكفار بالثانى غير الكذب ومرادهم به أيضا غير الصدق وانما كان مرادهم بالثانى غير الصدق لانهم لم يعتقدوه (قوله لايتوجه ماقيل) أى ماقاله الخلخالى اعتراضا على المصنف وحاصله أنه فهم أن قول المصنف وغير الصدق خبر لمبتدا محذوف والتقدير وهو أى الثانى غير الصدق فى الواقع وانما كان الثانى غير الصدق لانهم لم يعتقدوا صدقه فجعل عدم اعتقاد الصدق علة لكون الثانى غير الصدق واعترض بأنه لايلزم من عدم اعتقاد الصدق الذى قاله المصنف عدم الصدق فى الواقع لجواز أن يثبت الصدق مع عدم اعتقاد الصدق ألا ترى أن الكفار لايعتقدون صدق النبى وهو صادق فى نفس الامر وحينئذ فلا يتم هذا التعليل وحاصل الرد عليه أن هذا الاعتراض لايتوجه على المصنف الالو كان جعل قوله لانهم لم يعتقدوه علة لعدم الصدق أى لكون الثانى غير الصدق والمصنف انما جعله علة لعدم ارادتهم بالثانى الصدق والحاصل أن الاعتراض مبنى على أن المعلل عدم الصدق ونحن نجعل المعلل عدم ارادة الصدق ولا شك أنه يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم ارادة الصدق فتم التعليل أفاد ذلك شيخنا العلامة العدوى

فثبت أن من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب * وأجيب عنه بأن الافتراء هو الكذب عن عمد فهو نوع من الكذب فلا يمتنع أن يكون الاخبار حال الجنون كذبا أيضا لجواز أن يكون نوعا آخر من الكذب وهو الكذب لا عن عمد فيكون التقسيم للخبر الكاذب لا للخبر مطلقا والمعنى أفترى أو لم يفتر وعبر عن الثاني بقوله أم به جنة لان المجنون لا افتراء له *﴿تنبيه آخر﴾* وهو مما يجب أن يكون على ذكر الطالب لهذا العلم قال السكاكي ليس من الواجب في صناعة وان كان المرجع في أصولها وتفاريعها الى مجرد العقل أن يكون الدخيل فيها كالناشىء عليها في استفادة الذوق منها فكيف اذا كانت الصناعة مستندة الى تحكمات وضعية واعتبارات إلفية فلا على الدخيل في صناعة علم المعاني أن يقلد صاحبه في بعض فتاواه ان فاته الذوق هناك الى أن يتكامل له على مهل موجبات ذلك الذوق * وكثيرا ما يشير الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز الى هذا كما ذكر في موضع ما تلخيصه هذا اعلم أنه لا يصادف القول في هذا الباب موقعا من السامع ولا يجد لديه قبولا حتى يكون من أهل الذوق والمعرفة ومن تحدثه نفسه بأن لما تومىء اليه من الحسن أصلا فيختلف الحال عليه عند تأمل الكلام فيجد أريحية تارة و يعرى منها أخرى واذا عجبته تعجب واذا نبهته لموضع المزية انتبه فأما من كانت الحالات عنده على سواء وكان لا يتفقد من أمر النظم الا الصحة المطلقة والاعرابا ظاهرا فليكن عندك بمنزلة من عدم الطبع الذي يدرك به وزن الشعر و يميز به مزاحفه من سالمه في أنك لا تتصدى لتعريفه لعلمك أنه قد عدم الأداة التي بها يعرف * واعلم أن هؤلاء وان كانوا هم الآفة العظمى في هذا الباب فان من الآفة أيضا من زعم أنه لا سبيل الى معرفة (١٨٩) العلة في شيء مما تعرف المزية فيه ولا يعلم الا أن له موقعا من النفس وحظا من القبول فهذا بتوانيه في حكم القائل الاول * واعلم أنه ليس اذا لم يمكن معرفة الكل وجب ترك النظر في الكل ولأن تعرف العلة في بعض الصور فتجعله شاهدا في غيره أحرى من أن تسد باب المعرفة على نفسك وتعودها الكسل والهوينا * قال الجاحظ وكلام كثير جرى على ألسنة الناس وله مضرة (قوله لانه) أى للصنف لم يجعله أى لم يجعل قوله لانهم لم يعتقدوه دليلا على عدم الصدق أى كما فهم المعترض (قوله فليتأمل) أمر بالتأمل للاشارة الى أنه يمكن أن يقال ان عدم الاعتقاد أى الجزم لا يستلزم عدم الارادة لأن الشاك المتردد ليس عنده اعتقاد وجزم وعنده ارادة للامر المشكوك فيه للتردد بينه و بين غيره وحينئذ فلا يصح جعل عدم اعتقاد الصدق دليلا لعدم الارادة والجواب أن المراد بقوله لانهم لم يعتقدوه نفي اعتقادهم صدقه من حيث ذاته وامكانه والشاك معتقد لامكان الشيء وان كان غير معتقد له من حيث ذاته (قوله ورد) حاصله على ما يشير اليه الشارح منع أن المراد بالثاني غير الكذب ومنع أنه قسيم للكذب وبيانه أنا نختار أن المراد بالثاني الكذب وقوله أنه قسيمه ان أراد أنه قسيم مطلق الكذب كما هو المتبادر فممنوع بل هو قسيم الكذب العمد خاصة وان أراد أنه قسيم الكذب عن عمد فمسلم ولكن لا يلزم منه أن يكون المراد من الثاني غير الكذب اذ لا يلزم من كون الشيء قسيما للاخص أن يكون قسيما للاعم (قوله فعبر عنه الخ) أى على طريق المجاز المرسل من اطلاق اسم الملزوم على اللازم لان من لوازم الاخبار حال الجنة عدم الافتراء وحاصل هذا الرد أنا لا نسلم أن الاخبار حال الجنة واسطة بل المراد منه عدم الافتراء وهو من أفراد الكذب فقصدهم حصر خبر النبي الكاذب بزعمهم في نوعيه الافتراء وعدمه وليس قصدهم حصر خبره من حيث هو في الكذب وغيره (قوله فعبر عنه الخ) أى فحاصل المعنى على هذا الجواب أقصد الكذب على الله أم لم يقصده لكونه حصل منه ذلك حال الجنون المنافي للقصد فمرادهم لعنة الله عليهم أن أخباره ليست عن الله على كل حال بل إما أنه اختلق ذلك بالقصد أو وقع منه ذلك بلا قصد (قوله فالثاني) أى وهو الاخبار حال الجنة (قوله ليس قسيما للكذب) أى لمطلق الكذب (قوله بل لما هو الخ) أى بل هو قسيم لما هو أخص من الكذب وهو الافتراء وذلك لان الافتراء هو الكذب عن عمد وهو أخص من مطلق كذب

لانه لم يجعله دليلا على عدم الصدق بل على عدم ارادة الصدق فليتأمل (ورد) هذا الاستدلال (بأن المعنى) أى معنى أم به جنة (أم لم يفتر فعبر عنه) أى عن عدم الافتراء (بالجنة لان المجنون لا افتراء له) لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس قسيما للكذب بل لما هو أخص منه أعني الافتراء

الواسطة في الجملة لا ثبوتها على الوجه المذكور عند الجاحظ (ورد) هذا الاستدلال (بأن المعنى) أى معنى قولهم أم به جنة (أم لم يفتر) فيكون مرادهم لعنة الله عليهم أن أخباره ليست من الله تعالى على كل حال بل إما أنه اختلق ذلك بالقصد أو وقع بلا قصد فعبر بالافتراء الذي هو الاختلاق عن قصد عن معناه وعبر عن مقابله وهو عدم الافتراء بوجود الجنة لاستلزامه عدم الافتراء على وجه الكناية وهو معنى قوله (فعبر عنه) أى عن عدم الافتراء (بالجنة لان المجنون لا افتراء له) فعلى هذا يكون حصر الاخبار في الافتراء وعدمه من حصر الكذب في نوعيه وهما الكذب عمدا وهو الافتراء والكذب لا عمدا وهو المراد بعدم الافتراء وهذا ظاهر ان سلم أن الافتراء هو الكذب عن عمد وهو الأظهر في أكثر

العدة وظاهر عبارته أنه مع ذلك باق على الانشاء وسنذكر ذلك في باب التمني ان شاء الله وقد قيل في الآية غير ذلك مما يطول ذكره وأنشد في دخول التكذيب في التمني

وقد كذبتك نفسك فاكذبنها * لما منتك تغريرا قطام

شديدة وثمرة مرة لمن أضر ذلك قولهم لم يدع الأول للآخر شيئا فلوأن علماء كل عصر مذ جرت هذه الكلمة فى أسماعهم تركوا الاستنباط لما لم ينته اليهم عمن قبلهم لرأيت العلم مختلا

(قوله فيكون حصر الخ) وحينئذ فالثانى كذب أيضا فلا واسطة

﴿ أحوال الاسناد الخبرى ﴾

فيكون حصرا للخبر الكذب بزعمهم فى نوعيه أعنى الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد

﴿ أحوال الاسناد الخبرى ﴾

وهو ضم كلة

الاستعمال لايقال مقابلة الافتراء بعدمه لاتدل على أن المراد بعدمه كذب لا عن عمد لصدق عدم الافتراء بالصدق ولاتحسن مقابلة الشىء الا بما يعانده صدقا لانا نقول كونهم كفارا معتقدين غير الصدق يعين أن المراد عندهم بعدم الافتراء الكذب لا عن عمد فكأنهم يقولون ليس ثم الاخلاف الواقع فاما أنه تعمده أولم يتعمده لجنون فناسب المقابلة وقد رد الله تبارك وتعالى عليهم لعنة الله عليهم مخبرا بضلالهم وأنهم الكاذبون متوعدا عليهم بقوله وهوأصدق القائلين بل الذين لايؤمنون بالآخرة فى العذاب والضلال البعيد ثم شرع فى الابواب الثمانية وقدم منها أحوال الخبر عن الانشاء لان مباحثه أكثر ولطائفه كما يعلم بتتبع التراكيب أعجب ولان الانشاء فرع الخبر لانه اما بنقل كنعم وعسى أو بآية كهل أو باشتقاق كقم وقدم من أحوال الخبر أحوال الاسناد عن أحوال المسندين لان البحث عنهما من حيث وصفهما بالاسناد ولا يتعقلان باعتبار الاتصاف بالاسناد الا بعد تعقل الاسناد وأما كون الاسناد من النسب التى لاتعقل الا بين المنتسبين فيلزم تأخر اعتباره عن الطرفين فذلك باعتبار ذات المسندين و بحثنا فى هذا الفن عنهما من حيث كونهما مسندين وهما من تلك الحيثية متأخران لان من حيث ذاتهما فقال

﴿ أحوال الاسناد الخبرى ﴾

وهو ضم كلة

ومن وقوع التكذيب فى الانشاء لفظا لكنه خبر فى المعنى قوله تعالى ولنحمل خطاياكم الى وانهم الكاذبون

ص ﴿ أحوال الاسناد الخبرى ﴾

ش استغنى بقوله فيما سبق أنها ثمانية أبواب عن أن يسمى هذا بابا وانما ذكر فى هذا الباب ماهو اسناد انشائى وهو قوله تعالى ياهامان ابن لى صرحا لانه قد نبه على أن ذلك انشاء وذكره على سبيل الاستطراد

العارضة له من التأكيد وعدمه وكونه حقيقة عقلية أو مجازا عقليا وهذه غير الباب الاول لانه ألفاظ وحينئذ فالحمل غير صحيح لعدم المطابقة بين المبتدأ والخبر والجواب أن فى الكلام حذف مضاف أى مباحث أو عبارات أحوال الاسناد وأورد على المصنف أن الامور العارضة للاسناد المسماة بأحواله من الحقيقة العقلية والمجاز العقلى والتأكيد وعدمه يمكن اجراؤها فى الانشاء كما اذا قلت لشخص ابن لى قصرا فان كان ذلك الشخص أهلا للبناء بنفسه فالاسناد حقيقة عقلية والا فمجاز عقلى كما سيأتى من أن المجاز العقلى لا يختص بالخبر واذا كان المخاطب قريب الامتثال قيل له اضرب من غير تأكيد وان كان شديد البعد عن الامتثال قيل له اضربن بالتأكيد بالنون المشددة واذا كان غير شديد البعد قيل له اضربن بالنون الخفيفة وحينئذ فلا وجه لتقييد الاسناد بالخبرى وأجيب بأن وجه التقييد أن الخبر أصل للانشاء إما باشتقاق كالامر فانه مشتق من الماضى عند الكوفيين وكذلك المضارع أو بنقل كصيغ العقود ونعم و بئس أو بزيادة كالاستقبال والتمنى والترجى وكما فى لتضرب و لاتضرب ولأن المزايا والخواص المعتبرة عند البلغاء حصولها فيه أكثر من الانشاء و بالجملة فالخبر هو المقصود الاعظم فى نظر البلغاء فلذا قيد به وهذا لا ينافى أن الأحوال العارضة للاسناد الذى فيه تعرض للاسناد الذى فى الانشاء ثم ان الاسناد من أوصاف الشخص لانه مصدر فيؤول بالاسناد الذى هو وصف للطرفين أعنى انضمام أحدهما للآخر (قوله وهو ضم كلمة) أى انضمام كلمة فأطلق المصدر وأراد الاثر الناشىء عنه وهو الانضمام لانه الذى يتصف به اللفظ كذا فى خسرو والمراد بالكلمة المسند والالحاق

أومايجرى مجراها الى أخرى بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم احداهما ثابت لمفهوم الاخرى أومنفى عنه

أومايجرى مجراها الى أخرى على وجه يفيد أن مفهوم احداهما ثابت لمصدوق أومفهوم الاخرى وانما فسرناه بضم كلة لا باثبات مفهوم لمفهوم كما قيل للقطع بأن الاسناد من عوارض الالفاظ لامن عوارض معانيها والمراد بما يجرى مجرى الكلمة مايؤول بها ولو كان جملة فى نفسه كقولنا زيد أبوه

والالحاق فان قيل مابالهذ كر الاسناد الخبرى ومايتعلق بالمسند والمسنداليه ولم يذكر الاسناد الانشائى بل اقتصر على قوله فى آخر باب الانشاء ان الانشاء كالخبر فى كثير مما ذكر فى الابواب الخمسة قلت قد ذكر الخطيبى مالاطائل تحته والذى عندى فى ذلك أن حقيقة الاسناد فى الانشاء كالفرع للاسناد فى الخبر بل الاسناد فى الانشاء لايتحقق الابتوسع وذلك لان الاسناد نسبة دائرة بين المنتسبين وهى تنقسم الى طلب وغيره فالطلب مثل اضرب المسند فيه هو الضرب والمسند اليه المخاطب والمتحقق الآن هو طلب هذا المسند أما اسناد الضرب حقيقة فلم يوجد فالمتحقق انما هو طلب المسند وكلامنا انما هو فى الاسناد المعنوى أما الاسناد الذى اصطلح عليه النحاة فهو تعليق خبر بمخبر عنه أوطلب بمطلوب منه فهو منطبق على مانحن فيه وأما غير الطلب فالترجى والتمنى كقولك لعل زيدا قائم ليت زيدا قائم المسند فيه هو قائم والكلام فيه كالكلام فيما قبله والاستفهام كذلك وأما نحو أقسمت وأنادى القدرين مع والله و يازيد وطلقت مثلا فالاسناد فيها وقع من المتكلم ومن شرط الاسناد تقدم المنتسبين والطلاق أوالقسم أوالنداء المسند مثلا لم يكن له تحقق قبل نطقك به وانما صح اسناده لتقدم طرف الاسناد فى العقل والاسناد الحقيقى لابد له من خارجى حقيقى يستعقب الاسناد وفى ذلك ما يشرح صدرك لتخلص الكلام فى الاسناد الخبرى فطرح التبويب للاسناد الانشائى والذى يحتاج اليه فى الاسناد الانشائى يعلم من أصله وهو الاسناد الخبرى فلذلك قال المصنف ان كثيرا من الاسناد الخبرى ومن أبوابه يجرى فى الانشاء فان قلت هلاقدم الكلام على المسند والمسنداليه على الاسناد وهما متقدمان قلت طرفا الاسناد من حيث هما طرفاه لايتصور تقدمهما عليه ولا تأخرهما عنه فلما كانا معه فى زمن واحد كان الاسناد أجدر بالتقديم لانه محل الفائدة ولان مدار الصدق والكذب المتقدمين عليه ولانهما مشتقان عليه من الاسناد وقولهم النسبة تستدعى تقدم منتسبيها صحيح باعتبار تقدم ذاتيهما لا أنهما يتقدمان من حيث النسبة فان حقيقة الضارب والمضروب لاتتقدم عن الضرب ولا تتأخر عنه وبهذا يعلم أن نحو قوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا حقيقة وأن ماذكره من لاأحصيه عددا من الأئمة أنه يسمى قتيلا باعتبار مشارفة القتل لاتحقق له وأن معنى قولهم اسم الفاعل واسم المفعول حقيقة فى الحال انما يعنون به حال التلبس بالحدث لاحال النطق فليتأمل والله أعلم

(قوله أو مايجرى مجراها) أى كالجملة الحالة محل مفرد نحو زيد قائم أبوه والمركبات الاضافية والتقييدية (قوله الى أخرى) لم يقل أو مايجرى مجراها فظاهره أن المسند اليه دائما لايكون الا كلة مفردة و ينقض هذا بمثل لاحول ولاقوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وقوله تعالى أولم يكفهم أنا أنزلنا الا أن يقال حذفه من الثانى لدلالة الاول ومثل هذا شائع أو يقال انما لم يزد ذلك لقلة وقوعه فى المسند اليه كذا قيل وقد يقال لاحاجة لذلك كله لان الكلمة فى قوله ضم كلة شاملة للمسند والمسنداليه فالمسند قسمان كلة وما جرى مجراها والمسند اليه كذلك فالاقسام أربعة فمثال المسند والمسنداليه اذا كانا كلمتين زيد قائم ومثال المسنداليه الجارى مجرى الكلمة قولهم تسمع بالمعيدى خير من أن تراه ومثال المسند الجارى مجراه زيد قام أبوه ومثال مااذا كان كل منهما جاريا مجرى الكلمة لااله الا الله ينجو قائلها من النار ولا يأتى ورود الاعتراض على الشارح الا لو قال ضم كلة مسندة أو ماجرى مجراها الى أخرى (قوله بحيث الخ) الباء للملابسة متعلقة بمحذوف وفاعل يفيد ضمير يعود على الضم أى ضما ملتبسا بحالة وهى أن يفيدك ذلك الضم الحكم بأن الخ أى يدل على أن المتكلم حكم بأن الخ وعلى هذا فالمراد بالحكم الحكم بالمعنى اللغوى وهو القضاء وهذا القيد مخرج لضم اسم الفاعل لفاعله و يصح أن يراد به الوقوع أواللاوقوع وعلى هذا فقوله بأن الخ متعلق بالحكم على أنه تفسير له فالباء للتصوير والمعنى ضما ملتبسا بحالة وهى أن يفيد ذلك الضم الحكم المصور بثبوت مفهوم احداهما لمفهوم الاخرى وذلك فى القضية الموجبة وقوله أومنفى عنه أى أومنتف عنه وذلك فى القضية السالبة فان المحكوم به فيها الانتفاء ولا يصح أن يراد بالحكم الايقاع والانتزاع لان ذلك الضم لايدل على أن المتكلم أدرك أن ثبوت مفهوم احداهما لمفهوم الاخرى مطابق أوغير مطابق ولو قال الشارح وهو ضم كلة أومايجرى مجراها الى أخرى بحيث يفيد ثبوت مفهوم احداهما للاخرى كان أوضح (قوله مفهوم احداهما) أعنى المحكوم به والمراد المفهوم المطابقى أوالتضمنى للقطع بأن الثابت فى ضرب زيد أوزيد ضارب انما هو الحدث الذى هو جزء المفهوم والثابت فى قولك الانسان حيوان ناطق المفهوم المطابقى (قوله لمفهوم الاخرى) أعنى المسند اليه واعترض بأن الأولى أن يقول لماصدق الاخرى لان الموضوع يراد منه الماصدق والمحمول يراد

منه المفهوم أعني الوصف الكلي وأجيب بأن ماعبر به أولى لانه لو عبر بالماصدق لخرجت القضايا الطبيعية فان المراد من الموضوع فيها المفهوم الكلي أعني الحقيقة فمراد الشارح بالمفهوم مافهم من اللفظ كان حقيقة أو أفرادا وليس المراد بالمفهوم ماقابل الذات والماصدق حتى يرد الاعتراض ثم ان ماذكره الشارح من أن الاسناد عبارة عن الضم المذكور طريقة لبعضهم قال السكاكي الاسناد هو الحكم أعني النسبة ولذا عرفه بقوله الحكم بثبوت مفهوم لمفهوم أو انتفائه عنه وكل من الطريقتين صحيح وذلك لان الأمور المعتبرة في الاسناد من التأكيد والتجريد عنه والحقيقة العقلية والمجاز العقلي كما يوصف بها الحكم يوصف بها ضم احدى الكلمتين للاخرى على وجه يفيد الحكم بلا ترجيح الا أنهما يختلفان من جهة أنه اذا أطلق الاسناد على الحكم كان المسند والمسند اليه من صفات المعاني و يوصف بهما الالفاظ الدالة على تلك المعاني تبعا واذا أطلق الاسناد على الضم المذكور كان الامر بالعكس كذا ذكره القرمي نعم تعريف الاسناد بما قاله الشارح أولى مما عرف به السكاكي من جهة أن المسند والمسند اليه في عرفهم من أوصاف الالفاظ لان الاحوال المبحوث عنها انما تعرض للالفاظ كالذكر والحذف وكونه معرفة ضميرا أو اسم اشارة أو علما أو نكرة وكذلك كون المسند اسما أو فعلا أو جملة اسمية أو فعلية أو ظرفية وقولهم الفصل لتخصيص المسند اليه بالمسند من باب اجراء المدلول على الدال فالمراد بالمسند اليه والمسند هو اللفظ وقول السكاكي في التعريف الحكم بثبوت مفهوم لمفهوم يقتضي أن المسند والمسند اليه من أوصاف المعاني ولا يقال ان الخواص والمزايا انما تعتبر أولا في المعاني فالانسب باصطلاح أهل المعاني أن يعتبر المسند اليه والمسند من أوصاف المعاني لانا نقول هذا لايتم لاستلزامه أن لا يكون علم المعاني (١٩٢) باحثا عن أحوال اللفظ فتأمل (قوله وانما قدم بحث الخبر) أي المذكور في هذا الباب

وانما قدم بحث الخبر لعظم شأنه وكثرة مباحثه ثم قدم أحوال الاسناد على أحوال المسند اليه والمسند مع تأخر النسبة عن الطرفين لان البحث في علم المعاني انما هو عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه أو مسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد والتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها (لاشك أن قصد المخبر)

قائم وعمرو ضحك صاحبه ✲ ثم مهد لتفصيل أحوال الاسناد الخبري فقوله (لاشك أن قصد المخبر)

ص (لاشك أن قصد المخبر

والابواب الاربعة بعده على بحث الانشاء مع أن تلك الابحاث لا تختص بالخبر (قوله لعظم شأنه) أي شرعا لان الاعتقاديات كلها أخبار ولغة فان أكثر المحاورات أخبار (قوله وكثرة مباحثه) عطف مسبب على سبب وانما كثرت مباحثه بسبب أن المزايا والخواص المعتبرة عند البلغاء أكثر وقوعها فيه (قوله ثم قدم أحوال الاسناد) بخبره أي ثم قدم من مباحث الخبر أحوال الاسناد وثم للترتيب الاخباري (قوله مع تأخر النسبة) أي التي هي مرادة بالاسناد على ما مر من الطريقتين وفيه أن المحل للضمير فكان المناسب أن يقول مع تأخره أي الاسناد الا أن يقال أظهر في محل الاضمار اشارة الى أن مراد المصنف بالاسناد النسبة كذا قرر بعضهم لكن أنت خبير بأن هذا الكلام انما يتم على طريقة السكاكي من أن المراد بالاسناد الحكم لا على طريقة الشارح من أن الاسناد ضم كلمة لأخرى اذ الضم غير النسبة فالاولى للشارح أن يقول مع تأخر الاسناد لان الكلام فيه لا في النسبة اللهم الا أن يقال انه أراد بالنسبة الاسناد من اطلاق اسم اللازم على الملزوم أو يقدر مضاف في قوله سابقا ضم كلمة الخ أي أثر ضم الخ أو لازم ضم والأثر هو النسبة وكذلك اللازم و يراد بالحكم في قوله بحيث يفيد الحكم الخ الحكم اللغوي وهو القضاء وحينئذ فيكون كلام الشارح موافقا للسكاكي في أن الاسناد هو النسبة الكلامية قرر ذلك شيخنا العدوي (قوله لان البحث في علم المعاني انما هو الخ) انما هنا لمجرد التوكيد أو يقال ان الحصر اضافي أي ان البحث في علم المعاني انما هو عن الطرفين من حيث وصفهما بالمسند اليه والمسند لا من حيث ذاتهما وحينئذ فلا ينافي أنه يبحث في علم المعاني عن متعلقات الفعل وعن القصر وعن الفصل والوصل (قوله الموصوف الخ) أي فالبحث عنه من حيث وصفه بالاسناد (قوله وهذا الوصف) أي كونه مسندا اليه أو مسندا (قوله وهذا الوصف انما يتحقق) أي يتعقل في الذهن (قوله بعد تحقق الاسناد) أي لانه مالم يسند أحد الطرفين للآخر لم يصر أحدهما مسندا اليه والآخر مسندا والحاصل أن المعترض يلاحظ ذات الطرفين و يقول ان الاسناد متأخر عنهما في الوجود طبعا فالمناسب تأخير الكلام على أحواله وضعا وحاصل الرد عليه أنه ليس المنظور له ذات الطرفين حتى يرد ماقلت بل المنظور له وصفهما بالاسناد ولا يعقل الوصف الا بعد وجود الاسناد فهو متقدم طبعا وحينئذ فينبغي أن يقدم الكلام على أحواله وضعا ليوافق الطبع (قوله لاشك الخ) من هنا لقوله فينبغي الخ تمهيد لبيان أحوال الاسناد (قوله ان قصد الخ) أي مقصود وفي الكلام حذف حرف الجر أي في أن المقصود

(قوله أى من يكون بصدد الاخبار) أى من يكون قاصد الاخبار والاعلام لا الآتى بالجملة الخبرية مطلقا بدليل قوله والافالجملة الخ وهذا اشارة للجواب عن اعتراض خطيب اليمن على المصنف حين ألف هذا الكتاب ورآه الخطيب المذكور فقال معترضا عليه قوله لاشك الخ فى حصر قصد الخبر فيماذكر نظر اذيرد عليه قول أم مريم رب انى وضعتها أنثى فانه ليس قصدها اعلام الله بالفائدة ولا بلازمها اذالمولى عالم بأنها وضعت أنثى وعالم بأنها تعلم أنها وضعت أنثى وحاصل الجواب أن قول المصنف ان قصد المخبر بكسر الباء من الاخبار وهوله معنيان لغوى واصطلاحى فالاول الاعلام والثانى التلفظ بالجملة الخبرية مرادابها افادة معناها وان لم يحصل بها العلم ولذا يعتق كل العبيد فيماذا قال كل من أخبرنى بقدوم زيد فهو حر فأخبروه على التعاقب والخبر هنا بالمعنى اللغوى أى المعلم فقول الشارح والاعلام عطف تفسير لا بالمعنى العرفى أى الآتى بالجملة الخبرية الاأنه ليس المراد بالخبر المعلم. اسمل والالماصح الترديد الآتى بقوله فان كان المخاطب خالى الذهن استغنى عن المؤكدات لانه حيث أعلمه بالفعل كيف يكون خالى الذهن فتعين أن يكون المراد بالمخبر من كان بصدد الاخبار والاعلام (قوله والافالجملة الخ) أى والا نقل المراد بالمخبر من ذكر بل المراد به الآتى بالجملة الخبرية مرادا بها معناها فلايصح حصر مقصوده فى الامرين اللذين ذكرهما المصنف لان الجملة الخبرية الخ (قوله مثل التحسر) مما دخل تحت مثل اظهار الضعف كما فى قوله تعالى حكاية عن نبيه زكريا رب انى وهن العظم منى (١٩٣) واظهار الفرح كما فى قولك قرأت الدرس وحضرنى الافاضل وتذكير ما بين المراتب من التفاوت العظيم كما فى قوله تعالى لايستوى القاعدون من المؤمنين الخ فان اللفظ مستعمل فى معناه لكن لاللاعلام بالحكم أو لازمه لان النبى وأصحابه عالمون بالحكم وهو عدم الاستواء و يعلمون بأن المولى عالم بعلمهم ذلك بل التذكير بما بين الرتبتين من التفاوت العظيم لاجل أن يتباعد القاعد و يرفع نفسه عن انحطاط مرتبته (قوله فى قوله تعالى حكاية الخ) أى فان اللفظ مستعمل فى معناه لكن لاللاعلام بالحكم أو لازمه لان المخاطب وهو المولى عالم بكل منهما بل لاظهار التحسر على خيبة رجائها والتحزن الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر أنها تلد ذكرا فأخبرت أنها ولدت أنثى ولاشك أن اظهار خلاف مايرجوه الانسان يلزمه التحسر فظهر لك من هذا أن استفادة التحسر من الآية بطريق الاشارة والتلويح على ماهو مفاد عبد الحكيم وأما قول بعضهم استعمال الكلام فى اظهار التحسر والتحزن والضعف مجاز مركب وتحقيقه أن الهيئة التركيبية فى مثله موضوعة للاخبار فاذا استعمل ذلك المركب فى غير ماوضع له فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والافمجاز مرسل والآية من قبيل الثانى لان الانسان اذا أخبر عن نفسه بوقوع ضد مايرجوه يلزمه اظهار التحسر فهو من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم اه كلامه ففيه نظر اذ يلزم عليه أن الآية انشاء معنى وحينئذ لاتصلح شاهدا للشارح اذ هو بصدد التمثيل لما اذا كان خبر الخبر لم يفد المخاطب الحكم ولا لازمه (قوله وما أشبه ذلك) أى من أفراد أمثلة التحسر كقوله

هواى مع الركب اليمانين مصعد ☆ جنيب وجثمانى بمكة موثق

وكما فى قوله خطابا لامرأة اسمها أميمة تلومه على عدم الانتقام والأخذ بثأر أخيه

قومى هم قتلوا أميم أخى ☆ فاذا رميت يصيبنى سهمى
فلئن عفوت لأعفون جللا ☆ ولئن سطوت لأوهنن عظمى

أى قومى يا أميمة هم الذين فجعونى بقتل أخى فلو حاولت الانتقام منهم عاد ذلك على بالمضرة لان عز الرجل بعشيرته فان عفوت عنهم بالصفح والتجاوز عفوت عن أمر عظيم وخطب جزيل وأظهرت الاحسان الكامل لهم وان قهرتهم بالانتقام عاد الامر الى توهين حالى فلذا

أى من يكون بصدد الاخبار والاعلام والافالجملة الخبرية كثيرا ماتورد لأغراض أخر غير افادة الحكم أو لازمه مثل التحسر والتحزن فى قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب انى وضعتها أنثى وما أشبه ذلك (بخبره) متعلق بقصد

أى المعلم بمضمون الخبر لامن يلقى الجملة الخبرية و يتلفظ بها فى الجملة فلايتعين أن يكون قصده ماذكر لانه قد يلقى الجملة الخبرية لمجرد التحسر و التحزن كما قال تعالى حكاية عن امرأة عمران رب انى وضعتها أنثى فمرادها اظهار التحزن على مافات من رجائها وهو كون مافى بطنها ذكرا أو لغير ذلك كقوله تعالى حكاية عن زكريا على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام رب انى وهن العظم منى وليس مراده الافادة وانما مراده التخضع واظهار الضعف ومثل هذا كثير (بخبره) أى مقصود بخبره فهو متعلق بقصد

بخبره الخ) ش تقدم على شرح كلام المصنف قواعد ☆ إحداهن أن المقصود من الكلام انما هو افادة المعانى فانه انما وضع للافهام وليس الغرض من وضع الالفاظ المفردة افادة معانيها بل ولا يجوز لانها

افادة المخاطب اما نفس الحكم كقوله زيد قائم لمن لا يعلم أنه قائم و يسمى هذا فائدة الخبر و إما كون المخبر عالما بالحكم كقولك لمن زيد عنده ولا يعلم أنك تعلم ذلك زيد عندك

تركت الانتقام فأميمة المخاطبة عالمة بأن القاتلين لاخيه قومه وتعلم بأنه عالم بذلك وحينئذ فالقصد اظهار التفجع والتحزن على موت أخيه فقوله وما أشبه ذلك ليس مستدركا مع قوله أولا مثل التحسر لان الاتيان بمثل لادخال الانواع كالضعف والفرح وقوله وما أشبه ذلك لادخال أفراد أمثلة التحسر كما علمت (قوله افادة المخاطب) لو قال افادة اما الحكم وحذف المخاطب لكان أخصر وشاملا لما اذا وجه الكلام الى شخص وأريد افادة غيره (قوله اما الحكم) أى سواء كان مدلولا حقيقيا للخبر أو مجازيا أو كنائيا (قوله مفعول الافادة) أى الثانى والاول قوله المخاطب والفاعل محذوف أى

افادة المخاطب إما الحكم (قوله أو كونه الخ) أورد على المصنف أن

(افادة المخاطب) خبر أن (إما الحكم) مفعول الافادة (أو كونه) أى كون المخبر (عالما به) أى بالحكم

(افادة المخاطب) خبر أن أى افادة المخبر المخاطب أحد أمرين (إما الحكم) وهو وقوع النسبة أولا وقوعها لا ايقاعها أو انتزاعها والا لم يتطرق اليه الانكار والتكذيب وانما كان المقصود ما ذكر لانه مدلول الكلام وكونه مدلول الكلام مع قصد افادته لا يقتضى وقوعه جزما لان الدلالة وضعية يصح تخلفها ومن قال الكلام لا يدل على وقوع النسبة أراد أنه لا يقتضى وقوعها جزما كما قلنا لا أنه لا يفهم الوقوع منه فان ذلك هو مفهوم الكلام قطعا ولا يصح انكاره فانا اذا قلنا زيد قائم فمفهومه ومدلوله ثبوت القيام لزيد وأما احتمال عدم الثبوت فليس مدلولا للفظ أصلا بل احتمال عقلى من جهة صحة تخلف الدلالة لكونها وضعية وقد تقدم التنبيه على هذا (أو كونه) أى المخبر (عالما بالحكم) لان أصل الاخبار اعتقاد المخبر لمعنى ما أخبر به فلا يرد أن يقال خبر الشاك لا علم معه فلا يفيد

تكون حينئذ معلومة فيلزم الدور هذا ما ذكره فى المحصول وخالفه غيره محتجا بأنه لا يلزم من حصول أمر تصوره وفيه نظر لان الحصول دون التصور ليس كافيا فى توجه القصد الى الوضع للمعنى ولا يرد الدور الذى قاله الامام فى المركبات لان الوضع لها ان كانت موضوعة لا يتوقف على العلم بها * الثانية مدلول الخبر الحكم بالنسبة لا ثبوتها قاله الامام فخر الدين وعلل ذلك بقوله والا لم يكن الكذب خبرا واعترض عليه بانه يوهم أن يكون الكذب متحققا ولا نصفه بالخبرية والواقع على هذا التقدير انتفاء الكذب وتوهم جماعة أن هذا انقلب على الامام وغيره فى التحصيل فقال وان لم يكن الخبر كذبا وهى أيضا عبارة فاسدة لما توهم من أن كل خبر كذب والصواب فى العبارة أن تقول والا لم يكن شىء من الخبر كذبا هذا ما ذكره الامام وفيما قاله نظر أما الدليل الذى ذكره فقد قال لا يلزم لان اللفظ دليل على وجود النسبة وقد لا تكون موجودة لان الخبر دليل بمعنى المعرف وقد تتأخر المعرفة عن المعرف لا مرما ثم ما قاله قد يعكس فيقال لو كان مدلول النسبة الحكم لم يكن خبر كذبا لان كل من قال قام زيد فقد حكم بقيامه فيكون خبره مطابقا سواء كان فى الخارج أم لا ولا سيما والامام قائل ان الالفاظ وضعت بازاء المعانى الذهنية ثم نقول لو كان المدلول الحكم بالنسبة لكان الخبر انشاء ولما لم يكن له خارج يطابقه والمسئلة متجاذبة والنظر فيها مجال * الثالثة مورد الصدق أو الكذب المحكوم به على ما ذكره

افادة الحكم ملزوم وافادة كون المخبر عالما به لازم ولا يصدق الانفصال بينهما لا حقيقيا ولا مانع جمع وهو ظاهر ولا مانع خلو لانهم صرحوا بأن نقيض كل من الطرفين فى مانعة الخلو يجب أن يستلزم عين الآخر ونقيض اللازم لا يستلزم عين الملزوم بل نقيضه نعم لو كانت أداة الانفصال داخلة على نفس القصد كأن يقال الثابت فى الخبر إما قصد افادة الحكم أو قصد افادة لازمه لم يرد ذلك اذ لا تلازم بين القصدين ولا يجوز انتفاؤهما عمن يكون بصدد الاخبار وأجيب بأن ما ذكر من وجوب الاستلزام المذكور فى مانعة الخلو اذا كانت القضية منفصلة لزومية والقضية فيما نحن فيه اتفاقية فلا يشترط فيهما ما ذكر فالحاصل أن القضية هنا اتفاقية مانعة خلو فيجوز الجمع

أهل

(قوله أى كون المخبر عالما به) المراد بالعلم هنا التصديق بالنسبة جزما أو ظنا لا مجرد التصور ان قلت الكون المذكور حكم من الأحكام اللازمة للحكم الأصلى الذى هو الوقوع أو اللاوقوع المفهومة من القضية بطريق المجاز لان دلالة اللفظ على لازم معناه مجاز وهذه الاحكام اللازمة كثيرة ككون المتكلم حيا أو موجودا فما وجه تخصيص هذا الحكم اللازم بالذكر دون غيره من الاحكام اللازمة قلت لما كان هذا الحكم اللازم مقصود المخبر لان المخبر يقصد ايقاعه فى بعض الاحيان وذلك فيما اذا كان المخاطب عالما بأصل الحكم دون غيره من الاحكام اللازمة خص بالذكر لأنه لا يوجد هذا المعنى فى غير ذلك اللازم وان قصد ذلك الغير كما اذا قال شخص توهمه المخاطب ميتا السماء فوقنا ليفيد حياته فهو نادر ولا ينافى هذا أن المقصود هو الحكم الذى هو الوقوع أو اللاوقوع لانه المقصود الاصلى

(قوله والمراد بالحكم هنا) أى فى كلام المصنف اعلم أنه قد تقرر أن الحكم يطلق على النسبة الكلامية أى المفهومة من الكلام وهى ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه أو انتفاؤه عنه فى الواقع وهو المتعارف بين أرباب العربية وهذا المعنى هو المعنى بوقوع النسبة أولا وقوعها أى النسبة الواقعة أى المتحققة فى الخارج أو غير المتحققة فيه و يطلق على المحكوم به و يطلق على اذعان النسبة أى ادراك أنها واقعة أو ليست بواقعة وهو المعبر عنه فيما بين أرباب المعقول بالايقاع والانتزاع و يطلق على خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير على ما هو عرف الأصوليين وعلى ما ثبت بالخطاب كالوجوب ونحوه على ما هو عرف الفقهاء ولا خفاء أن المقصود بالاعلام هو افادة وقوع النسبة أى تحققها أولا وقوعها فى الخارج فاذا قال لك شخص قام زيد كان قصده افادتك أن ثبوت القيام لزيد حصل وتحقق فى الخارج وليس قصده افادتك أنه أدرك أن ثبوت القيام مطابق للواقع وحيث كان المقصود بالاعلام انما هو افادة وقوع النسبة فيكون هو المراد بالحكم هنا فقول الشارح وقوع النسبة أى النسبة الواقعة أى المتحققة فى الواقع والخارج وهذا فى القضية الموجبة وقوله أولا وقوعها أى والنسبة الغير الواقعة أى الغير المتحققة فى الواقع وهذا فى القضية السالبة قال الشارح فى المطول ولا يصح أن يراد بالحكم هنا الايقاع والانتزاع لظهور أنه ليس قصد المخبر افادة أنه أوقع النسبة أى أدرك أنها مطابقة للواقع أولا ولأنه عالم بأنه أوقعها وأيضا الادراك من أوصاف الشخص فلو أريد لما كان لانكار الحكم معنى اذ لا يصح أن يقول المخاطب للمتكلم أنت لم توقع النسبة فان قلت جعل المقصود الأصلى من الخبر افادة المخاطب وقوع النسبة أولا وقوعها لا الايقاع والانتزاع هنا انما يظهر على القول بأن مدلول الخبر النسبة لا الاذعان بها وهذا خلاف ما عليه الأكثر اذ الذى عليه الأكثر كالامام الرازى وابن السبكى والعلامة السيد وغيرهم أن مدلول الخبر اذعان النسبة أعنى الايقاع والانتزاع قلت أجاب العلامة عبد الحكيم بأن الايقاع والانتزاع وان كان مدلولا

للخبر على قول الأكثر الا أنه ليس مقصودا بالافادة بل وسيلة لما قصد افادته بالخبر وهو وقوع النسبة أولا وقوعها وذلك لان المخاطب يستفيد الايقاع والانتزاع من الخبر ثم ينتقل منه الى متعلقه الذى هو المقصود بالاعلام وهو وقوع النسبة أولا وقوعها و يدل لذلك ما هو الحق عندهم من أن الألفاظ لا دلالة لها فى نفسها على ما فى الخارج بل دلالتها على الصور الذهنية أولا و بالذات و بواسطتها على ما فى الخارج لما بينهما من الارتباط فظهر لك أن كون الخبر مدلوله الايقاع والانتزاع لا ينافى أن المقصود بالاعلام افادة وقوع النسبة أولا وقوعها فتأمل ذلك (قوله وكونه) أى الحكم بمعنى وقوع النسبة أولا وقوعها مقصود للمخبر بخبره الخ وهذا توطئة لقوله وهذا مراد الخ (قوله لا يستلزم) أى ذلك الكون تحققه أو ثبوته فى الواقع وضمير تحققه للحكم بمعنى النسبة وحاصله أن قصد المخبر بخبره افادة وقوع النسبة أى كون النسبة واقعة لا يستلزم تحققها فى الواقع لان دلالة الألفاظ على معانيها وضعية يجوز تخلفها وليست عقلية تقتضى استلزام الدليل للمدلول استلزاما عقليا كدلالة الأثر على المؤثر فاذا قلت زيد قائم دل على ثبوت القيام لزيد فى الواقع ودلالته على ذلك لا تستلزم أن يكون ثبوت القيام متحققا فى الواقع لجواز أن يكون الخبر كذبا (قوله وهذا) أى كونه لا يستلزم تحققه فى الواقع (قوله مراد من قال ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى) أى الحكم أو انتفائه أى فليس مراد ذلك القائل نفى دلالة الخبر على ثبوت الحكم كالقيام أو انتفائه كما هو ظاهره بل مراده أنه لا يستلزم تحققه وثبوته فى الواقع لجواز أن يكون كذبا والحاصل أن الخبر يدل على ثبوت المعنى أى الحكم أو انتفائه فى الواقع قطعا فكيف يقول هذا القائل ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو انتفائه فى الواقع فأجاب الشارح بأن مراده بنفى الدلالة على الثبوت أو الانتفاء أنه لا يستلزم تحققه فى الواقع أو انتفاءه فيه وهذا لا ينافى أنه يقول بدلالة الخبر على ثبوت المعنى الذى هو الحكم أو انتفائه فى الواقع (قوله والا فلا يخفى الخ) أى والا نقل هذا مراده بل بهذا الكلام أن الخبر لا يدل على أصل ثبوت المعنى ولا على انتفائه فلا يصح كلامه لانه لا يخفى الخ (قوله ان مدلول قولنا الخ) أى مدلوله الوضعى (قوله ومفهومه) عطف على مدلول مرادف له وقوله أن القيام ثابت لزيد الانسب ثبوت القيام لزيد فى الواقع (قوله وعدم ثبوته له) أى فى الواقع وقوله احتمال عقلى نشأ من كون دلالة الخبر وضعية يجوز فيها

والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة أولا وقوعها وكونه مقصودا للمخبر بخبره لا يستلزم تحققه فى الواقع وهذا مراد من قال ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو انتفائه والا فلا يخفى أن مدلول قولنا زيد قائم ومفهومه أن القيام ثابت لزيد وعدم ثبوته له احتمال عقلى لا مدلول ولا مفهوم للفظ فليفهم

الخبر علم المخبر لان افادة العلم بالبناء على الأغلب و يحتمل أن يراد بالعلم تصور النسبة فلا ينفك عنهما

أهل هذا العلم هو النسبة التى تضمنها الخبر فاذا قلت زيد بن عمرو قائم فالصدق والكذب راجعان الى القيام لا الى بنوة زيد والية أشار فى المفتاح قلت و يرد عليهم ما جاء فى البخارى مرفوعا الى النبى صلى الله عليه وسلم يقال للنصارى يوم القيامة ما كنتم تعبدون فيقولون كنا نعبد المسيح ابن الله فيقال كذبتم ما اتخذ الله من صاحبة ولا ولد وسنتكلم على هذه الآية فى باب الحال آخر باب الفصل والوصل وكذلك استدل على صحة أنكحة الكفار بقوله تعالى وقالت امرأة فرعون وضرب الله مثلا للذين آمنوا امرأة

و يسمى هذا الازم فائدة الخبر * قال السكاكي والأول بدون هذه تمتنع وهذه بدون الأولى لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة أي يمتنع أن لا يحصل العلم الثاني من الخبر نفسه عند حصول الأول منه لامتناع حصول الثاني قبل حصول الأول مع أن سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني منه ولا يمتنع أن لا يحصل الأول من الخبر نفسه عند حصول الثاني منه لجواز حصول الأول قبل حصول الثاني وامتناع حصول الحاصل

تخلف المدلول عن الدال (قوله و يسمى الأول فائدة الخبر) أشار بلفظ التسمية الى أنه اصطلاح لأهل الفن ولا مشاحة في الاصطلاح فلا يرد عليه أن فائدة الشيء ما يترتب عليه والمترتب على الخبر علم المخاطب بالحكم لا نفس الحكم (قوله أي الحكم) أي لا افادة الحكم وقوله الذي يقصد بالخبر أي الذي يقصد المتكلم افادته للمخاطب بالخبر فلا ينافي أنه قد لا يقصد افادته كما في صورة قصد افادة اللازم (قوله لانه) أي الحال والشأن وهذا دليل على كون الثاني لازما للفائدة (قوله كل ما أفاد) أي كل خبر أفاد المخاطب الحكم أفاد انه أي المخبر عالم به أي بذلك الحكم وأشار الشارح بهذا الى أن اللزوم ليس باعتبار ذات العلم وذات الحكم لانه لا تلازم بينهما اذ قد يتحقق الحكم ولا يعتقده المتكلم بل باعتبار الافادة بمعنى ان (١٩٦) افادة الأول لازمة لافادة الثاني لا من حيث ذاتهما إذ لا تلازم بينهما وأورد على هذه الحكاية أنها منقوضة بخبر الله تعالى فانه يفيد الحكم ولا يفيد أنه عالم به لان كونه عالما معلوم لنا قبل الخبر فلم نستفده من الخبر وجوابه ان المعلوم لنا قبل الخبر هو العلم الذي يسمى مثله عندنا تصورا وليس هو المقصود بل المقصود افادته بالخبر العلم الذي يسمى نظيره عندنا تصديقا ولا يستفاد الا من الخبر لانه تعالى لا يعلم جميع الأشياء على الوجه الذي نسميه تصديقا بدليل الكواذب فانه يعلمها وليست على هذا الوجه قطعا فعلمه بالشيء على وجه نسميه تصديقا لا نعلمه الا من خبره بقي شيء آخر وهو أنه قد يمنع اللزوم مطلقا لان المخاطب قد يغفل عن كون المتكلم عالما أو يخبر بالحكم وهو شاك في أو جاهل فلم تكن افادة أنه عالم لازمة لافادة نفس الحكم والجواب أن المراد اللزوم في الجملة أي أن ذلك اللزوم بالنظر للغالب والجاري على العرف لانه عند سماع الخبر الشأن حصوله فهو في حكم المعلوم بالضرورة (قوله وليس كل ما أفاد الخ) أي ليس كل خبر أفاد أن المتكلم عالم بالحكم وفي هذا اشارة الى أن اللزوم ليس من الجانبين وحينئذ فهو لازم أعم كلزوم الضوء للشمس فيلزم من وجود الملزوم وجوده ولا يلزم من وجوده وجود الملزوم وهذا بخلاف اللازم المساوي كقبول العلم وصنعة الكتابة (قوله لجواز أن يكون الحكم معلوما قبل الاخبار) أي فالخبر حينئذ انما أفاد لازم الفائدة ولم يفد الفائدة ان قلت ان الفائدة تحضر في ذهن المخاطب حال افادة اللازم فافادة اللازم تستلزم افادة الفائدة أيضا أجيب بأن حضورها حال افادة اللازم المجهول ليس بعلم جديد بل هو تذكار فلا يعتبر (قوله كما في قولنا لمن حفظ التوراة) أي والحال أنه يعلم أن ما حفظه هو التوراة فلا بد من هذا لصحة التمثيل بهذا المثال والا فيمكن أن يحفظها من لا يعلم أنها التوراة ولعل الشارح لم يقيد بقوله لمن علم أن ما حفظه هو التوراة اشعارا بأن حفظها لا ينفك عادة عن العلم بها من حيث انه توراة وان

(و يسمى الأول) أي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته (فائدة الخبر والثاني) أي كون المخبر عالما به (لازمها) أي لازم فائدة الخبر لانه كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به وليس كل ما أفاد أنه عالم بالحكم أفاد نفس الحكم لجواز أن يكون الحكم معلوما قبل الاخبار كما في قولنا لمن حفظ التوراة قد حفظت التوراة

(و يسمى الأول) وهو الحكم (فائدة الخبر) لانه مدلول اللفظ ومن شأنه أن يقصد افادته لوضع اللفظ له لان من شأن وضع اللفظ افادة ما وضع له فلا يضر في تسميته فائدة كونه قد يعلم أولا (و) يسمى (الثاني) وهو كون المخبر عالما بالحكم (لازمها) أي لازم فائدة الخبر لان افادة تلك الفائدة التي هي الحكم تستلزم افادة كون المخبر عالما فانه اذا قال القائل زيد عالم بالنحو فقد أفاد السامع وصف زيد بعلمه النحو

فرعون والحق أن الدلالة على نسبة المحمول للموضوع بالمطابقة وعلى غيره بالالتزام و ينبغي أن يستثنى من ذلك ما كانت صفة المسند اليه فيه مقصودة بالحكم بأن يكون المحكوم عليه في المعنى الهيئة الحاصلة من المسند اليه وصفته كقوله عليه الصلاة والسلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف ابن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم فانه لا يخفى عن الذوق السليم أن المراد ان الذي جمع كرم نفسه وآبائه هو يوسف وليس المراد الاخبار عن الكريم الذي اتفق له صفة الكرم كما في قولك زيد العالم قائم وكذلك الصفات الواقعة في الحدود كقولك الانسان حيوان ناطق فان المقصود الصفة والموصوف معا ولو قصدت الاخبار بالموصوف فقط لفسد الحد ومن هنا يتنبه لقاعدة كلية وهي أن الصفات المذكورة في الحدود لا يجوز أن تعرب أخبارا ثواني بل يتعين اعرابها صفة لما يلزم على الأول من استقلال كل خبر بالحد ومن هنا منع جماعة أن يكون حلو حامض خبرين وأوجب الأخفش أن يعرب حامض صفة والجمهور القائلون ان كلا منهما خبر لا يلزمهم القول بمثله في نحو الانسان حيوان ناطق لان حلو حامض ضدان فالعقل يصرف عن توهم أن يكونا مقصودين بالذات وأن يكون كل منهما قصد معناه فلا يوقع

وتسمية مثل هذا الحكم فائدة الخبر بناء على أنه من شأنه أن يقصد بالخبر ويستفاد منه

واستفادة العلم من الخبر انما هو بتقييد الخبر غالبا وعند الشك بكونه هل هو عالم أولا يلزم العلم أن المخبر عالم أى متعقل لمضمون الكلام ولذلك يقال من أين علمت هذا فيقال من خبر زيد ولو قيل له حينئذ وما علم زيد به لأخبر عند ذلك من باب التعنيت وانكار ضروريات المشهورات فالمراد بكونه لازم الفائدة أن ذلك هو الغالب والجارى على العرف وأنه عند السماع من شأنه حصوله فهو فى حكم المعلوم بالضرورة فلا يرد أنه يجوز أن يسمع الكلام ويغفل عن كون مخبره عالما ولا أن يقال قد يخبر بالكلام شاك أو جاهل وقد تقدم التنبيه على هذا فليتأمل بخلاف افادة هذا اللازم فلا يستلزم افادة الفائدة لانها قد

فى الغلط بخلاف الانسان حيوان ناطق ليس فى اللفظ ولا العقل اذا كانا خبرين مايصرف كلا منهما عن الاستقلال ولأمر آخر وهو أن الجزء الأول من حلو حامض كالجزء الثانى ليس له حكم بالكلية حتى نقل عن الفارسى أنه لا يتحمل ضميرا وما شأنه ذلك لا يدخل فى الحدود لان كل واحد من حيوان وناطق مثلا مقصود وحده ألا ترى أنك تقول دخل بالجنس كذا ثم خرج بالفصل الأول كذا ثم بالفصل الثانى كذا فقد جعلت لكل معنى مستقلا وليس ذلك شأن حلو حامض فلم يبق إلا أن يكونا خبرين مستقلين فيفسد الحد أو يكون الثانى صفة وهو المدعى فليتأمل ثم لا ينبغى أن يؤخذ هذا على اطلاقه بل يقال مضمون الخبر هو النسبة بما هو من قيود الحكم فان قولك زيد ضرب عمرا لم يحكم فيه بالضرب فقط بل بضرب على عمرو حتى لو كان انما ضرب بكرا كان الخبر كذبا وان كان الخبر وهو ضرب زيد صدقا وكذلك الحال فى نحو جاء زيد راكبا وسيأتى الكلام عليه فى كونه خبرا مقيدا لا خبرين وذلك لا ينافى ما قلناه وكذلك الظرف والمفعول من أجله فقولك ضربته تأديبا فى معنى خبرين قال الزمخشرى فى قوله تعالى وأمرت لأن أكون أول المسلمين اذا لم تجعل اللام زائدة الامر بالاخلاص والامر به لعكذا شيئان واذا اختلفت جهة الشىء وصفاته ينزل منزلة شيئين فعلم بهذه القاعدة أن ما ذكروه انما يأتى فى نحو الصفات فى نحو زيد بن عمرو جاء ونحو زيد العالم جاء وسيأتى تحقيق ذلك عند الكلام على الحال فى آخر باب الفصل والوصل ۞ الرابعة الاسناد هو الحكم وهو نسبة أمر الى أمر بالاثبات أو النفى والمسند اليه المحكوم عليه وهو المسمى عند النحويين مبتدأ وعند المنطقيين موضوعا وأصغر والمسند المحكوم به وهو المسمى عند النحاة خبرا وعند المنطقيين محمولا وأكبر اذا تقررت هذه القواعد عدنا الى كلام المصنف فقال لا شك أن قصد المخبر بخبره أحد أمرين إما الحكم ويعنى به النسبة المحكوم بها من اطلاق المصدر على المفعول مجازا بدليل قوله أو كونه عالما به وتمثيله بعد ذلك فى لازم الخبر ولو أراد حقيقة حكم المتكلم لاستحال انقسامه الى ما المخاطب عالم به أو جاهل وهذا الذى ذكرناه من أن المراد بالحكم المحكوم به هو مقتضى عبارة الايضاح أيضا ومقتضى عبارة السكاكى هنا لكنه قال عند الكلام على الحالة التى تقتضى تعريف المسند اليه ما يقتضى ارادة نفس الحكم حيث قال فائدة الخبر هو الحكم أو لازمه كما عرفت وعلم المتكلم ليس هو لازم النسبة المحكوم بها بل لازم الحكم الذى هو المصدر وفى شرح الخطيبى هنا وفى الكلام على المفتاح كلام غير محرر فليتأمل ثم ما ذكره المصنف غير ماش على ما ذكره الامام من أن مدلول الخبر الحكم بالنسبة لانه جعل فائدة الخبر هو ثبوت النسبة وقد يمكن تأويله عليه بأن يقال ان الفائدة غير المدلول فمدلول الخبر الحكم بالنسبة وفائدة ذلك اعتقاد ثبوتها فالمتكلم يقصد بحكمه أن يعتقد وجدان النسبة التى حكم بها وقال المصنف ان هذا يسمى فائدة الخبر كقولك لمن لا يعلم قيام زيد زيد قائم ففائدة الخبر تحصيل العلم للمخاطب بقيامه ومن هنا يعلم أن المراد بالحكم المستفاد هو ما تضمنه المحمول لا ما يستفاد من تعلقات الموضوع وتعلقات المحمول كما تقدم ۞ والامر الثانى

جاز فى المفردات الانفكاك
(قوله وتسمية الخ) حيث قيل لازم فائدة الخبر وقوله مثل هذا الحكم أى تسمية هذا الحكم وما ماثله والمراد بهذا الحكم الحكم بحفظ المخاطب التوراة والمراد بما ماثله كل حكم يكون معلوما قبل الاخبار وأشار بهذا للجواب عما يقال ان حفظ التوراة معلوم للمخاطب لم يستفد من الخبر ولم يقصد به فكيف يسمى فائدة وحاصل الجواب أنه ليس المراد بالفائدة ما يستفاد من الخبر بالفعل بل ما شأنه أن يستفاد منه

والمراد بكونه عالما بالحكم

تكون معلومة قبل كقولنا لرجل حفظ القرآن أنت حفظت القرآن لانه عالم بحفظه وانما الغرض إفادته أنا عالمون بحفظه وأما حضور الفائدة حالة افادة اللازم المجهول بعد العلم فليس بعلم جديد بل هو تذكر فلا يعتبر حتى يقال اللازم يستلزم الفائدة أيضا فليفهم فاذا كان الحكم يلزم من العلم به العلم بكون المخبر به عالما بدون العكس تقرر بينهما ما يتقرر بين اللازم والملزوم فناسب أن يسمى كون المخبر عالما لازما وهو ظاهر ثم لما بين المصنف أن مدلول الكلام يسمى فائدته ويسمى علم المخبر بذلك المدلول لازمها ومعلوم أن العالم بهما لا يستفيدهما من الكلام والكلام الذي لا يستفاد منه ما يقصد به ليس من شأن العقلاء الخطاب به بين أنه قد يلقى الكلام للعالم بهما لتنزيله منزلة الجاهل ولا يكون ايراد الكلام حينئذ

هو ما يسمى لازم فائدة الخبر وهو ما يستفاد منه كون المخبر عالما بالحكم كقولك لمن زيد عنده ولا يعلم أنك تعلم ذلك زيد عندك وسمى لازما لانه يلزم من استفادة الجاهل الحكم من الخبر أن يستفيد علم المخبر به قال السكاكى والاولى بدون هذه تمتنع وهذه بدون الاولى لا تمتنع وبيانه أن العلم بالحكم من الخبر يلزم منه العلم بعلم المخبر به فمن وجد الملزوم وهو استفادة الحكم من الخبر وجد اللازم وهو استفادة علم المخبر به لانه يلزم من وجود الملزوم وجود اللازم ومتى وجد اللازم وهو علم المخاطب بعلم المخبر لا يلزم وجود الملزوم وهو استفادة المخاطب الحكم كما اذا كان المخاطب عالما به * واعلم أن التلازم انما هو بين العلم بالحكم والعلم بعلم المخبر أما الحكم وعلم المخبر أعنى به مجرد الاعتقاد فلا تلازم بينهما وهو واضح وكذلك قصد افادة الحكم وقصد العلم بعلم المخبر فلا تلازم بينهما بل لمانع أن يمنع ويقول لا يلزم من استفادة العلم بالحكم استحضار علم المتكلم به وان كان لازما فى نفس الامر وانما علم المتكلم لازم باخباره لا العلم المخاطب بذلك بل لقائل أن يقول قد يخبر الانسان بالشىء مخبرا محصلا للعلم ولا يكون معتقدا صحة ما أخبر به بأن ينصب معه دليلا يقتضى صحة ما أخبر به وهو لا يعتقد صحته فان قلت هذا التقسيم انما هو للخبر الصادق قلت بل والكاذب لان قصد الاعلام موجود فيه سنتكلم عليه فان قلت انما يقصد فى الكاذب اعتقاد الحكم على غير ما هو عليه وذلك جهل قلت السؤال صحيح ولكنهم سموه علما على ما يتوقعه المتكلم من اعتقاد المخاطب ثم الظاهر أن مرادهم بالعلم ما هو أعم من الظن والاورد عليه أن غالب الأخبار انما يقصد بها الظن وفى الايضاح تعقيد فى هذا المحل لا حاجة اليه وهو كلام صحيح فى نفسه ولا يرد على السكاكى ما قال من أنه لا يلزم امتناع حصول شىء قبل شىء كون الممتنع حصوله قبل لازما ولا يلزم من امتناع حصول الثانى قبل الاول ان يكون لازما لانه لم يتمسك بذلك فقط وانما جاءه هذا من خصوص هذه المادة لان الثانى اذا امتنع أن يحصل قبل والخبر كاف فى حصول الثانى فلا تتخلف استفادته عنه ويلزم من ذلك أن لا تتخلف استفادة الثانى عن استفادة الأول وأورد أنه هلا اكتفى بلازم الفائدة عنها وجوابه أنه نظر الى قصد المتكلم وقد يقصد الفائدة ولا يقصد اللازم وان كان يلزم من وجود الفائدة وجود لازمها ولكن لا يلزم من قصدها قصد فائدتها وقد يورد عليه أنه ينبغى أن يقول أو قصدهما وجوابه أن قصد كل واحد منهما أعم من قصد الآخر فيدخل قصدهما فى عموم الصورتين ﴿ تنبيه ﴾ قول المصنف قصد المخبر المصدر فيه بمعنى المفعول وقوله أو كون المتكلم على حذف مضاف تقديره أو افادة كون المتكلم اذ لا يريد أن المتكلم يقصد افادة أيهما كان وقوله افادة خبر أن أى لا شك أن مقصود المتكلم افادة المخاطب والحكم مفعول افادة وقوله ويسمى الأول المراد بالاول هو افادة المخاطب وذكره لان المعنى المقصود الأول ويوجد فى بعض النسخ الاولى وهو أحسن لعوده على مؤنث ورجحه ابن الحاجب والثانى لازمها أى ويسمى الثانى وهو افادة علم المخبر لازم فائدة الخبر وقوله

(قوله والمراد بكونه) أى المخبر المذكور فى قوله كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به ولو قال والمراد بعلمه لكان أنسب بقوله حصول صورة الخ وهذا جواب عن المنع الوارد على الملازمة فى قوله كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به وتقرير المنع لا نسلم الملازمة أى لا نسلم أنه كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به لجواز ان يكون المخبر اخبر بشىء عالما بخلافه أو شاكا فيه مترددا أو ظانا له أو متوهما وحاصل الجواب ان هذا المنع لا يرد الا اذا قلنا المراد بالعلم الاعتقاد الجازم المطابق وليس كذلك بل المراد بالعلم حصول صورة هذا الحكم فى ذهن المخبر وهذا ضرورى فى كل عاقل تصدى للاخبار سواء كان معتقدا له اعتقادا جازما أو غير جازم أو غير معتقد أصلا أو معتقدا لخلافه فكل مخبر بخبر تحصل صورة الحكم فى ذهنه وان كانت تلك الصورة قد لا تطابق الواقع وهذه الصورة تسمى علما واطلاق العلم عليها اصطلاح الحكماء ومشتهر بين الناس (قوله والمراد بكونه عالما) أى فى قولنا كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم بالحكم

المخاطب

وقد ينزل العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم فيلقى اليه الخبر كما يلقى الى الجاهل بأحـــدهما * قال السكاكى وان شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق ولبئس ماشروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمى وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم ونظيره فى النفى والاثبات

(قوله حصول صورة الحكم) أى صورة الحكم الحاصلة فى ذهنه وحينئذ فالمعنى كل خبر افاد الحكم أفاد أن صورة ذلك الحكم حاصلة فى ذهن المخبر فعلم أن المراد بالعلم هنا العلم بالمعنى المصطلح عليه عند المناطقة وهو الصورة الحاصلة فى الذهن سواء كانت موافقة للواقع أولا كانت معتقدة للمتكلم اعتقادا جازما أو غير جازم أو غير معتقدة لا الاعتقاد الجازم المطابق للواقع كما هو المعنى المصطلح عليه عند الاصوليين والمتكلمين وعلى الاول فالعلم عين المعلوم وغيره على الثانى وانما قال الشارح حصول صورة الحكم ولم يقل الصورة الحاصلة ليفيد أن العلم هو الصورة من حيث حصولها فى الذهن (قوله سمحنا بها فى الشرح) أى جدنا بها فيـــه والمراد ذكرناها فيـــه

حصول صورة الحكم فى ذهنه وههنا أبحاث شريفة سمحنا بها فى الشرح (وقد ينزل) المخاطب (العالم بهما) أى بفائدة الخبر ولازمها (منزلة الجاهل) فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدتين (لعدم جريه على موجب العلم) فان من لا يجرى على موجب علمه

خاليا عن الفائدة المقصودة للعقلاء فقال (وقد ينزل العالم) أى وقد ينزل المتكلم مخاطبه العالم (بهما) أى بفائدة الخبر التى هى مدلوله وبلازمها الذى هو كون المتكلم عالما بتلك الفائدة (منزلة الجاهل) بهما فيلقى اليه الكلام كما يلقى للجاهل المستفيد تنبيها على أنه هو والجاهل سواء (لعدم جريه على موجب العلم) بالفائدتين فان فائدة العلم العمل بمقتضاه وبذلك تكون له مزية على الجهل فيكون ذلك الالقاء كصريح التعيير والتوبيخ على عدم العمل بموجب العلم فيقال مثلا لتارك الصلاة الصلاة واجبة يا هذا وان كان عالما بوجوبها إيماء الى أنه لا يتصور تركها الا من الجاهل بالوجوب واشارة الى أنه هو والجاهل سواء ففى ذلك من التوبيخ ما لا يخفى هذا فى تنزيل العالم بالفائدة منزلة الجاهل بها وهو الأكثر استعمالا وقد ينزل العالم باللازم منزلة الجاهل كما اذا آذاك انسان إذ ترى أنه لا يباشر به الا من يعتقد مؤذيه كفره ولا يعلم الله ورسوله فتقول تنزيلا له منزلة من اعتقد جهلك بالله ورسوله الله ربنا ومحمـــد صلى الله عليه وسلم رسولنا لعدم جريه على موجب علمه بأنك عالم أن الله رب العالمين ومحمـــدا صلى

المخاطب فيه نظر وينبغى أن يقول السامع لانه أعم ص (وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم) ش قد يرد الخبر كثيرا الا لواحدة من هاتين فأراد أن يعتذر عنه فقال قد ينزل العالم منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم وهو العمل به فتقول لمن يعلم أن زيدا أبوه وأنت تعلم ذلك زيد أبوك فأحسن اليه معناه أنك تعامله معاملة من يجهل أبوته فالفائدة هنا ترجع الى استفادة الحكم وقد علم من قوله العالم بهما أنه ينزل العالم بأحدهما أيضا كذلك فيقول السلطان لمن أهان أباه وهو لا يعلم أن السلطان يعلم أنه أبوه فلان أبوك يقصد بذلك اظهار اعلامه بذلك تنزيلا له منزلة الجاهل به ويحصل بذلك اعلامه أن السلطان يعلم ذلك ولا يتصور العكس لما تقدم من اللازم ﴿ تنبيه ﴾ قال السكاكى وان شئت فعليك بكلام رب العزة سبحانه وتعالى ولقد علموا لمن اشتراه ماله فى الآخرة من

ولا يخفى ما فى الكلام من الاستعارة التبعية (قوله وقد ينزل الخ) أى وقـــد ينزل المتكلم المخاطب العالم بهما منزلة الجاهل لعـــدم جرى المخاطب على مقتضى علمه واعترض على المصنف بأن هذا تخريج للكلام على خـــلاف مقتضى الظاهر والكلام هنا فى اخراج الكلام على مقتضى الظاهر وحينئذ فالاولى عدم ذكر ذلك هنا وذكره فيما يأتى فى الكلام على التخريج على خـــلاف مقتضى الظاهر المشار له بقوله وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافـــه وأجيب بأنه انما ذكره هنا جوابا عن سؤال وارد على الكلام السابق وحاصله أنه لو كان قصد المخبر منحصرا فى الأمرين لما صح القاء الخبر للعالم بهما فأجاب بما ذكر وحاصله انه انما صح القاء الخبر للعالم بهما لتنزيله منزلة الجاهل فاولا قرر الاصل ودفع مايرد عليه ثم تكلم بعد ذلك على الفرع أعنى التخريج على خلاف مقتضى الظاهر (قوله العالم بهما) اعلم أن التنزيل المذكور يكون فيما اذا علم المخاطب الفائدة ولازمها معا أو احداهما وكلام المصنف ظاهر فى الاول ويمكن تأويله بحيث يكون محتملا للوجوه الثلاثة علم الفائدة وعلم اللازم وعلم الفائدة واللازم بأن يرجع الضمير فى قوله بهما لمجموع الامرين وهو يصدق بالبعض والجميع فالاول كقولك لتارك الصلاة العالم بوجوبها الصلاة واجبة والثانى وهو المخاطب العالم باللازم قولك ضربت زيدا لمن يعلم أنك تعرف أنه ضرب زيدا لكنه يناجى غيرك بضربه عندك كأنه يخفى منك والثالث كقولك لانسان مؤمن ويعلم أنك تعلم انه مؤمن الا انه آذاك أذية لا يباشر بها الا من يعتقد مؤذيه كفره ولا يعلم الله ورسوله الله ربنا ومحمد رسولنا (قوله وان كان عالما) الواو للحال وقوله بالفائدتين فيه تغليب (قوله على موجب) بفتح الجيم أى على مقتضى

هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلاة

الله عليه وسلم رسوله ولو قلت في هذا المقام أنا مسلم كان مثالا لتنزيل العالم بالفائدة منزلة الجاهل كما لا يخفى وقد ورد كثيرا تنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به ولو لم يكن ذلك الشيء فائدة الخبر ولا لازمها لاعتبارات خطابية مرجعها الى التسوية بينه وبين الجاهل تعييرا له وتقبيحا لحاله وذلك كقوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ففي هذا الكلام اثبات العلم لأهل الكتاب بأن لا ثواب لمن اشتراه ولما ارتكبوه نزلوا منزلة من جهل فنفى عنهم العلم مطلقا أو علمهم المخصوص في قوله تعالى ولبئس ماشروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون تعييرا لهم وليس في هذا الخطاب القاء كلام مضمنه أن لا ثواب لمشتريه الى من لم يعمل بموجب علمه به أو الى من لم يعمل بموجب علمه بعلم المخاطب بكسر الطاء به حتى يكون من باب القاء الكلام لفائدة الخبر أو لازمها تنزيلا للعالم بهما منزلة الجاهل بل لما نزل عالمهم منزلة الجاهل نفى عنه العلم لانه والجاهل سواء فرجع الى أنه من باب تنزيل الشيء منزلة عدمه فينفى لا من باب تنزيل عالم الفائدة أو لازمها منزلة الجهل بهما فيلقى لذلك المنزل كلام يفيدهما وتحقيق ذلك أن الخطاب لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وأصحابه ليس هناك ما يقتضي عدم عملهم بموجب علمهم به مع أنه لا دليل على علمهم بمضمون الخطاب حال توجهه لهم فتعين كونه من تنزيل الشيء منزلة عدمه في الجملة ومثل هذا التنزيل الاخير أعني تنزيل الشيء منزلة عدمه فينفى قوله تعالى ومارميت إذ رميت ولكن الله رمى نزل رميه صلى الله عليه وسلم المشركين بقبضة الحصى يوم بدر بما ترتب عليه من الأمر الغريب وهو وقوع الحصى في عين كل واحد من الكفرة منزلة عدمه لانه بالنسبة لما ترتب عليه كالعدم إعلاما بأنه من خصائص القادر المختار تذكيرا للنعمة وتنبيها على الخصوصية الكائنة بالقدرة واشارة الى أن هذا الواقع بمحض القدرة

خلاف ولبئس ماشروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم ونظيره في النفي والاثبات ومارميت إذ رميت وقوله وان نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر انهم لا أيمان لهم قال في الايضاح وفيه ايهام أن الآية الاولى من أمثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلة الجاهل بهما وليست منها بل هي من أمثلة تنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به (قلت) ويمكن جوابه بأن يقال هذا تمثيل تنزيل العالم منزلة الجاهل مطلقا التعديه الى ما نحن فيه لان ما نحن فيه فرد من أفراد ذلك واذا نزل العالم بالشيء منزلة الجاهل به صح تنزيل العالم بهما منزلة الجاهل ومما يدل لهذا تمثيله بقوله تعالى ومارميت إذ رميت وليس فيه الا تنزيل الموجود منزلة المعدوم ويمكن أن يقال هو مثال لما نحن فيه لان قوله تعالى لمن اشتراه ماله في الآخرة خبر لم يقصد به اعلام الكفار بمضمونه ولا اعلامهم أن الله تعالى عالم به لانهم يعلمون الأمرين أما الاول فلقوله تعالى ولقد علموا وأما الثاني فواضح وانما نزلوا منزلة الجاهل ورشح هذا التنزيل بقوله لو كانوا يعلمون لكن يرد عليه أن الخطاب مع النبي صلى الله عليه وسلم وقد يكون انما علم علمهم من هذه الآية فان الخبر به في لمن اشتراه هو أيضا علمهم لان علموا معلقة عن الجملة الا أن يقال لما كان الكلام يتعلق بهم فكان الخطاب معهم وعلى هذا التأويل الأخير يجب اجتناب لفظ الجاهل تأدبا كما فعل السكاكي في علم البديع ﴿ تنبيه ﴾ تمثيلهم بقوله تعالى وان نكثوا أيمانهم فيه نظر لان المذكور من متعلقات فعل الشرط لا يكون مخبرا بوقوعه كالمذكور في حيز النفي فاذا قلت لا يفي زيد بأيمانه لا يكون فيه اخبار بأن له أيمانا لانها سالبة محصلة وكذلك اذا قلت ان نكثوا أيمانهم ليس فيه اثبات أيمان لهم لان الفعل بعد إن غير محقق الوقوع فمتعلقاته كذلك وكذلك المذكور في حيز الجواب فان مدلول الجملة الشرطية انما هو الارتباط فليتأمل ﴿ تنبيه ﴾ قد يخرج عن هاتين

ومارميت إذ رميت وقوله تعالى وان نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر انهم لا أيمان لهم لعلهم ينتهون * هذا لفظه وفيه ايهام أن الآية الاولى من أمثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلة الجاهل بهما وليست منها بل هي من أمثلة تنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به لعدم جريه على موجب العلم والفرق بينهما ظاهر (قوله والجاهل سواء) أي كالمستويين من حيث ان الثمرة والمقصود بالذات من العلم وهو العمل به قد انتفى عنهما معا وانما جاز تنزيل العالم منزلة الجاهل عند انتفاء جريه على موجب العلم تعييرا له وتقبيحا لحاله لانه اذا كان عالما بوجوب الصلاة وكان تاركا لها وقيل له الصلاة واجبة كان القاء الخبر اليه اشارة الى أنه هو والجاهل سواء لانه لا يتصور تركها الا من الجاهل وفي هذا من التوبيخ ما لا يخفى (قوله كما يقال للعالم) أي بفائدة الخبر

(قوله الصلاة واجبة) أى فانه لما ترك الصلاة مع علمه بوجوبها نزل منزلة الجاهل الخالى الذهن فألقى له الخطاب من غير تأكيد (قوله وتنزيل العالم بالشىء) أى سواء كان حكما أولازمه أوغيرهما فهو أعم مما قبله فهذا ترق عما ذكره المصنف لان ذاك فى تنزيل العالم بفائدة الخبر أولازمها منزلة الجاهل بها وهذا فى تنزيل العالم مطلقا وان كان علمه بغير فائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل كما فى الآية على ما يأتى بيانه (قوله لاعتبارات خطابية) أى لأجل أمور اقناعية يعتبرها المتكلم حال مخاطبته تفيد ظن غير المخاطب أن المخاطب غير عالم كعدم الجرى على مقتضى العلم كذا قرر شيخنا العدوى (قوله ولقد علموا الخ) اللام فى لقد موطئة للقسم أى انها واقعة فى جواب قسم محذوف والضمير فى علموا لليهود واللام فى لمن اشتراه ابتدائية وضمير اشتراه عائد على كتاب السحر والشعوذة والمراد بالشراء الاستبدال والاختيار أى اختياره على كتاب الله وهو التوراة ومن مبتدأ وجملة اشتراه صلة وقوله ماله فى الآخرة من خلاق جملة مركبة من مبتدا وخبر فى محل رفع خبر من ومن فى قوله من خلاق لتأكيد النفى وجملة من اشتراه الخ فى محل نصب سادة مسد مفعولى علموا لتعليقه بلام الابتداء وجملة ولبئس الخ معطوفة إما على جملة القسم والجواب فيقدر فيها قسم وتكون لام لبئس موطئة له و إما معطوفة على جملة الجواب وحدها فلا يقدر فيها قسم وتكون اللام موطئة للقسم الأول (٢٠١) كاللام الأولى ولو شرطية ومفعول يعلمون محذوف أو أنه منزل منزلة اللازم أى لو كانوا يعلمون مذمومية الشراء ورداءته أو لو كانوا من أهل العلم وجواب لو محذوف تقديره لامتنعوا وحاصل معنى الآية والله لقد علم اليهود أن من اشترى كتاب السحر أى اختاره على كتاب الله ماله فى الآخرة نصيب من الثواب أصلا ولاشك أن عدم الخلاق فى الآخرة حالة مذمومة فكأنه قيل ولقد علموا رداءة حال من اشتراه ومذموميتها ثم قيل ووالله لبئس ما باعوا به أنفسهم أى حظوظها لو

كانوا يعلمون برداءة ذلك الشراء لامتنعوا منه ومحل الشاهد من الآية قوله لو كانوا يعلمون فان العلم الواقع بعد لو منفى بمقتضاها لانها حرف امتناع لامتناع وقد أثبت ذلك العلم لهم فى صدر الآية وهذا تناف والجواب أنهم لما لم يعملوا بمقتضى العلم نزل ذلك العلم منزلة عدمه فصاروا بمنزلة الجاهلين فاثبات العلم لهم أولا هو الموافق للواقع ونفيه عنهم ثانيا مظهر لتنزيلهم منزلة الجاهلين بذلك الشىء لعدم جريهم على موجب علمهم ثم ان المقصود من الآية التنظير لانها ليست من قبيل تنزيل العالم باحدى الفائدتين منزلة الجاهل لعدم جريانه على مقتضى العلم فيلقى له الخبر لان اليهود غير مخاطبين بالآية ولم يقصد اعلامهم بها حتى تكون خبرا ملقى لهم ومقصودا اعلامهم بمضمونه وهم يعلمونه ونزلوا منزلة الجاهلين اذ المخاطب بالآية انما هو النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه وليسوا عالمين بفائدة هذا الخبر والحاصل أن المقصود بالآية التنظير لان فيها تنزيل العالم بالشىء منزلة الجاهل به كما أن فى البحث المذكور قبلها كذلك وان افترقا من جهة أن العالم المنزل منزلة الجاهل فى الآية ليس مخاطبا وليس عالما بفائدة الخبر بخلاف البحث السابق فان قلت هذا التكلف فى الآية بجعلها نظيرا انما يحتاج اليه اذا كان العلم المنفى بلو متعلقا بما تعلق به العلم المثبت وهو عدم الخلاق والثواب لانه يلزم على ذلك التناقض فى الآية وانما يندفع بذلك التكلف وأما لو كان العلم المنفى متعلقا بالذم المأخوذ من بئس والعلم المثبت متعلقا بعدم الخلاق وهما متغايران لوجود عدم الخلاق فى الأمر المباح بخلاف الذم فلا تناقض لان شرطه اتحاد الموضوع والمحمول والموضوع هنا قد اختلف واذا احتملت الآية هذين الأمرين سقط بها الاستشهاد عن التنظير أيضا فلا يصح أن تكون

الصلاة واجبة وتنزيل العالم بالشىء منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية كثير فى الكلام منه قوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون

سببه بالنسبة اليه كالعدم اذ لا يقاومه وأما حمله على معنى وما رميت حقيقة بل القدرى فليس من التنزيل فى شىء لان المنفى كون الرمى بالتأثير وعلى الحقيقة وهو صحيح على ظاهره ولما بين الغرض الأصلى فى الكلام ومعلوم أن الزيادة على المحتاج فى كل شىء مما لا ينبغى رتب على ذلك أنه ينبغى أن يقتصر من الكلام

الفائدتين أمور منها الخبر الكاذب كما سبق لا يقال ان قصد افادة العلم بالحكم فيه موجود لان الموجود فيه انما هو قصد الاعتقاد الفاسد لا قصد العلم الا أن يقال الكاذب أفاد اعتقاد السامع علم المتكلم الا أنه اعتقاد فاسد ومنها كلام العباد مع الله تعالى لا يقبل شيئا منهم الا انه عالم بجميع الكائنات وجوابه أنه ليس من شرط الافادة أن تكون لمن الخطاب معه بل تكون لغيره كذا قيل وله جواب تحقيق يضيق المجال عن ذكره ومن ذلك قوله تعالى رب انى ظلمت نفسى وجوابه جواب ما بعده ونحو ٭ الهى عبدك العاصى أتاكا ٭ وقوله تعالى قال رب انى وضعتها أنثى وقوله تعالى وانى سميتها مريم وقوله تعالى حكاية عن موسى صلى الله عليه وسلم انى لما أنزلت الى من خير فقير وقد يجاب بأن فيه قصد الانشاء ففى انى وضعتها أنثى معنى تقبلها منى وكذلك الجميع وقيل غير ذلك ومنها أن الشخص قد يقصد اغاظة السامع بذلك الخبر وجوابه أنه يرجع الى لازم الفائدة

شاهدا لما ادعاه المصنف لما قلناه سابقا ولا شاهدا على النظير للاحتمال السابق والدليل اذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال قلت هذا الاحتمال مناف لسياق الآية لان سوق الآية يدل على اتحاد الذم وانتفاء الخلاق ماصدقا في الآية على ما ذكره المفسرون وذلك لان اختيار ما لا نفع ولا ثواب فيه في الآخرة كالسحر على النافع من كل الوجوه وهو كتاب الله رديء ومذموم فالآية على هذا الاحتمال بناء على الاتحاد المذكور ترجع الى الاحتمال الأول فالتناقض باق بحاله وعلى تقدير عدم الاتحاد بين الأمرين يجب أن يكون العلم المنفي متعلقا بما تعلق به المثبت وهو عدم الخلاق فيرجع قوله لو كانوا يعلمون الى صدر الآية لانه الأنسب ببلاغة القرآن من جهة أن فيه اشارة الى أن علمهم بعدم الثواب كاف في الامتناع فكيف العلم بالذم وحمل الآيات على الأبلغ واجب (قوله بل تنزيل الخ) هذا ترق آخر وهو تنزيل وجود الشيء أعم من أن يكون علما أو غيره منزلة عدمه كما في الآية فان وجود الرمي المنزل منزلة عدمه ليس بعلم والحاصل أن الآية السابقة نزل فيها مطلق العلم أي أعم من كونه متعلقا بفائدة الخبر أو غيره منزلة عدمه وما هنا نزل وجود الشيء مطلقا كان علما أو غيره منزلة عدمه (قوله وما رميت إذ رميت) اذ ظرف لرميت الأول أو للنفي المأخوذ من ما ونفي الرمي عنه عليه الصلاة والسلام باعتبار أنه بالنسبة لما ترتب عليه من الآثار العجيبة كاصابة جميع الكفار بالتراب في أعينهم كالعدم والحاصل أنه لما ترتب على رميه آثار عجيبة لم تترتب على فعل غيره من البشر عادة نزل ذلك الرمي منزلة العدم لقلته بالنسبة لما ترتب عليه واثبات الرمي له ثانيا نظرا للظاهر فلا تناقض في الآية وهذا الحل أحسن من قول بعضهم ان نفي الرمي من جهة الحقيقة أو التأثير والاثبات من جهة الصورة الظاهرية والكسب وذلك لانه لا تنزيل في الآية حينئذ (قوله فينبغي) أي يجب صناعة فلو لم يقتصر على قدر الحاجة عد مخطئا (قوله أي اذا كان قصد المخبر الخ) هذا اشارة (٢٠٢) الى أن الفاء في قوله فينبغي للتفريع وقوله حذرا عن اللغو اشارة الى

بل تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه كثير منه قوله تعالى وما رميت اذ رميت (فينبغي) أي اذا كان قصد المخبر بخبره افادة المخاطب ينبغي (أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة)

على ما يفيد ذلك القدر فقال (فينبغي) اذا كان الغرض الأصلي من الكلام ما تقدم (أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة) أي أن يقتصر من ألفاظ التركيب على ما يفيد الغرض المذكور اذ هو المقدار المحتاج حيث لا يتعلق الغرض بالزائد في المقام والا كان المزيد لغوا واللغو باطل مخل بالبلاغة

ص (فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة

وجه التفريع وانظر لم ترك الشارح الفاء عند اعادة ينبغي وتوضيح المعنى أن قصد المخبر اذا كان افادة المخاطب أحد الأمرين فينبغي له أن يقتصر من التركيب على قدر ما تحصل به افادته لا أنقص منه ولا أزيد حذرا من اللغو فانه اذا كان غير مفيد أصلا كان لغوا محضا وان كان ناقصا عن فان
افادة ما قصد به كان في حكم اللغو واذا كان زائدا عليها كان مشتملا على اللغو وبهذا ظهر لك تفرع هذا الكلام أعني قوله فينبغي الخ على ما قبله ولم يحتج لما أورده بعضهم بقوله ان جواب الشرط مسبب عنه وهذا المذكور المأخوذ من أول البحث أعني قوله فينبغي الخ لا يظهر كونه مسببا عن الشرط المحذوف الذي قدره الشارح بقوله أي اذا كان الخ بل ما ذكره المصنف قاعدة مستقلة بنفسها لا تتفرع على ما سبق والذي يظهر كونه مسببا عما سبق قوله بعد ذلك فان كان المخاطب الخ وأجاب عن ذلك بأن قوله فينبغي الخ كلام مجمل يفصله قوله فان كان الخ والمجمل والمفصل شيء واحد وان اختلفا بالاعتبار وقد حكمنا بأن ذلك المفصل يظهر كونه مسببا عن الشرط فيصح أن يكون مجمله كذلك فالحاصل أنه لا شك في صحة تفرع قوله فينبغي الخ على ما تقدم من أن قصد المخبر الخ ولا يحتاج في توجيه التفريع الى أن يقال ان ما ذكره من الاقتصار حكم مجمل قد فصل بقوله فان كان المخاطب الخ بقي شيء آخر وهو أن اعتبار هذه الأحوال أعني خلو الذهن والتردد والانكار ظاهر بالنسبة الى فائدة الخبر يعني الحكم وأما بالنسبة الى لازمها فيمكن اعتبار الخلو والتجريد عن المؤكدات وأما اعتبار التردد والانكار فلا يصح لان التردد في علم المخاطب أو انكاره يقتضي تأكيده لا تأكيد الحكم فاذا أكد وقيل انى عالم بقيام زيد مثلا انقلب اللازم فائدة لان المقصود حينئذ اثبات العلم بالقيام لا اثبات القيام والكلام في لازم الفائدة لا فيها فلا يتصور اعتبار التردد أو الانكار في اللازم مع بقائه على حاله على أنه لا يتصور ولو لم يبق على حاله ان أريد بعلم المتكلم حصول صورة الحكم لان القاء الخبر للمخاطب يستلزم افادته المخاطب أنه عالم بالحكم كما تقدم بيانه أما ان أريد بالحكم التصديق مطلقا أو بقيد الجزم وحده أو به مع المطابقة لتصور فيه التردد والانكار بعد القاء الخبر لاحتمال أن يكون المخبر شاكا أو واهما فيصح التأكيد حينئذ أفاده السيرامي (قوله من التركيب) من بمعنى في أو للمعنى فيقتصر على قدر الحاجة من المركبات (قوله على قدر الحاجة) أي على مقدار حاجة المخبر في افادة الحكم ولازمه أو حاجة المخاطب في استفادتهما فلا يزيد ولا ينقص عن مقدارها

فان كان المخاطب خالى الذهن من الحكم بأحد طرفى الخبر على الآخر والتردد فيه

(قوله حذرا عن اللغو) أى لأجل التباعد عنه وهو علة ليقتصر لا لقوله فينبغى لاختلافهما فى الفاعل لان فاعل ينبغى أن يقتصر أى الاقتصار وفاعل الحذر هو المتكلم ان قلت اللغو هو الكلام الزائد الذى لا فائدة فيه فالتعليل حينئذ قاصر على عدم الزيادة وليس شاملا لعدم النقصان مع أن المدعى الشمول لهما لان قوله على قدر الحاجة أى بحيث لا يزيد ولا ينقص فالتعليل فيه قصور أجيب بأنه ترك تعليل عدم النقص لعلمه بطريق المقايسة وكأنه قال حذرا من اللغو ومن القصور أو المراد باللغو ما يشمل اللغو حقيقة وهو الزائد على قدر الحاجة وحكما وهو الكلام الناقص عن قدر الحاجة لان الكلام اذا نقص عن قدر الحاجة كان غير مفيد فيكون فى حكم اللغو لعدم الاعتداد به لكونه غير مفيد للمقصود وهذا الجواب قد أشرنا اليه سابقا (قوله فان كان المخاطب خالى الذهن من الحكم الخ) مقتضاه أنه اذا كان خالى الذهن من لازم الحكم وقصد المتكلم افادته أنه يؤكده وليس كذلك بل هو مثل خالى الذهن من الحكم ولعله ترك العلم به بالمقايسة وقد علمت الكلام فى ذلك والمراد بالحكم الاعتقاد ولو غير جازم كما يأتى بيانه (قوله أى لا يكون الخ) تفسير لقوله خالى الذهن وقوله عالما بوقوع النسبة أولا وقوعها تفسير للحكم فالمراد بالحكم هنا العلم بوقوع النسبة أولا وقوعها أى ادراك أنها واقعة أو ليست بواقعة وهو المسمى بالتصديق و بالايقاع والانتزاع و بالاذعان (قوله ولا مترددا فى أن النسبة الخ) أشار به الى أن الضمير فى قوله والتردد فيه للحكم بمعنى وقوع النسبة أولا وقوعها فى الكلام استخدام لان التردد ليس فى الحكم بمعنى التصديق بل فى الحكم بمعنى الوقوع أو اللاوقوع فذكر الحكم أولا بمعنى التصديق وأعاد الضمير عليه بمعنى الوقوع (٢٠٣) أو اللا وقوع وهو المعبر عنه بالنسبة الكلامية ويجوز أن يراد بالحكم فى الموضعين الوقوع أو اللاوقوع ويقدر مضاف قبل الحكم أى من ادراك الحكم فيكون الخلو عن الحكم بمعنى الخلو عن ادراكه وهذا الاحتمال يرجع للاول ولكنهما يختلفان بالاستخدام وتقدير المضاف والأولى كما قال عبد الحكيم أن يراد بالحكم وقوع النسبة أولا وقوعها بدليل سابق الكلام ولاحقه أعنى قوله أولا ولا شك أن قصد المخبر بخبره افادة المخاطب اما الحكم الخ فان المراد به وقوع النسبة أولا وقوعها وكذا قوله والتردد فيه فان التردد والانكار انما هو فى الحكم بمعنى وقوع النسبة أولا وقوعها ومعنى خلو الذهن عنه أن لا يكون حاصلا فيه وحصوله فيه انما هو الاذعان به فيكون المعنى خاليا عن الاذعان به والخلو عن الاذعان به لا يستلزم الخلو عن التردد لان الاذعان والتردد متنافيان فلا يستلزم الخلو عن أحدهما الخلو عن الآخر ولما كان الخلو عن الاول لا يستلزم الخلو عن الثانى عطفه المصنف عليه فقال والتردد فيه فليس قوله والتردد فيه مستغنى عنه كما قيل اهـ كلامه وقول الشارح لا يكون عالما الخ لا يخالف هذا لان نفى العلم مأخوذ من خلو الذهن عن الحكم وقوله بوقوع النسبة أولا وقوعها هذا بيان للحكم فتأمل (قوله هل هى واقعة أم لا) قد تقرر فى كتب النحو امتناع أن يؤتى لهل بمعادل لانها مختصة بطلب التصديق والاتيان لها بمعادل يقتضى خروجها عن ذلك لطلب التصور كما سيأتى ذلك ان شاء الله فى أوائل الانشاء فهذا التركيب من الشارح إما بناء على ما ذهب اليه ابن مالك من أن هل تقع موقع الهمزة فيؤتى لها بمعادل مثلها مستدلا بقوله عليه الصلاة والسلام هل تزوجت بكرا أم ثيبا أو يقال ان أم هنا منقطعة بمعنى بل التى للاضراب لا متصلة فان السائل إذا قال هل زيد عندك أم لا كان المعنى هل زيد عندك بل أليس عندك فهو انتقال من استفهام الى استفهام آخر غير الاول فالسائل ظن أولا أن زيدا عند المخاطب فاستفهم عنه ثم أدركه ظن آخر أنه ليس عنده فاستفهم عنه وأم المنقطعة يجوز استعمالها مع هل ومع غيرها من أدوات الاستفهام

حذرا عن اللغو (فان كان) المخاطب (خالى الذهن من الحكم والتردد فيه) أى لا يكون عالما بوقوع النسبة أولا وقوعها ولا مترددا فى النسبة هل هى واقعة أم لا

(ف) حين وجب الاقتصار على القدر المحتاج (ان كان) الملقى اليه الكلام (خالى الذهن من الحكم) والمراد بالحكم الاعتقاد ولو كان غير جازم وهو الظن (و) كان مع ذلك خالى الذهن من (التردد فيه) أى الحكم بمعنى وقوع النسبة أولا وقوعها فهو شبيه بباب عندى درهم ونصفه ومعنى الخلو من الاعتقاد والتردد أنه لم يخطر الحكم بباله على وجه التردد ولا خطر على وجه الاعتقاد ومعلوم أن التردد والاعتقاد متنافيان فلا يلزم من نفى أحدهما نفى الآخر حتى يستغنى بذكر نفى ذلك الآخر كما قيل نعم لو أريد بالعلم بالحكم تصوره لزم من نفى تصوره نفى التردد فيه وليس ذلك هو المراد هنا لان الذى يأتى اليه الكلام على الوجه الآتى لا يشترط فيه عدم التصور أصلا بل عدم الاعتقاد وعدم التردد الكائنين بعد التصور

فان كان خالى الذهن من الحكم والتردد فيه

استغنى عن مؤكدات الحكم كقولك جاء زيد وعمرو وذاهب فيتمكن فى ذهنه لمصادفته اياه خاليا

وبهذا يتبين فساد ماقيل ان الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه فلاحاجة الى ذكره بل التحقيق أن الحكم والتردد فيه متنافيان (استغنى) على لفظ المبنى للمفعول (عن مؤكدات الحكم) لتمكن الحكم فى الذهن حيث وجده خاليا

(استغنى) جواب ان (عن مؤكدات الحكم) لحصول الغرض وهو قبول معنى الخبر بلا مؤكد لان الذهن الخالى يتمكن منه الحكم بلا مؤكد كما قيل فوجد قلبا خاليا فتمكن

استغنى عن مؤكدات الحكم) ش يعنى اذا كان قصد المتكلم المخبر أحد هذين الامرين فينبغى أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة فان كان المخاطب خالى الذهن عن الحكم بأحد طرفى الخبر على الآخر والتردد فيه استغنى عن مؤكدات الحكم كقولك زيد قائم لمن هو خالى الذهن عن ذلك ليتمكن من ذهنه بمصادفته خاليا وذلك لان خلو الذهن عن الشىء يوجب استقراره فيه وأنشدوا فى هذا

أتانى هواها قبل أن أعرف الهوى ＊ فصادف قلبا خاليا فتمكنا

وفيه نظر لان موقع البيت أنه كان خالى الذهن من هواها وهوى غيرها لان المراد بالهوى الثانى الجنس لا الاول على ما ظهر وان كانا معرفتين وستأتى هذه القاعدة قريبا ان شاء الله تعالى فنظيره مما نحن فيه أن يكون المخاطب خالى الذهن من مطلق القيام بالنسبة الى زيد وغيره فتقول له زيد قائم وليس هو المقصود

(قوله وبهذا) أى التقرير الذى ذكرناه من أن المراد بخلو الذهن عن الحكم والتردد فيه أن لا يكون عالما بوقوع النسبة الخ (قوله يتبين فساد ماقيل) أى اعتراضا على المصنف وذلك القائل هو العلامة علاء الدين بن حسام الدين أستاذ الشارح وحاصل ماقاله أنه يستغنى عن قوله والتردد فيه بما قبله لان خلو الذهن عن الحكم يستلزم عدم التردد فيه وهذا الاعتراض بناء على مافهمه من أن المراد بالحكم أولا وثانيا وقوع النسبة أولا وقوعها والمراد بخلو الذهن عن ذلك عدمه وانتفاؤه وبيان ذلك أن خلو الذهن عن النسبة الواقعة أو غير الواقعة يتناول باطلاقه عدم التصديق بها وعدم تصوره لها ومن المعلوم أنه اذا كان خالى الذهن عن التصور لها فلا يتأتى التردد فيها لان التردد فى وقوعها وعدمه فرع عن تصورها وحصولها فى الذهن وحاصل الرد عليه أن المراد بالحكم الاذعان والتصديق بوقوع النسبة والمراد بخلو الذهن عن ذلك عدم الاذعان والتصديق به ولاشك أن خلو الذهن عما ذكر لا يستلزم خلوه عن التردد فيه فقد يوجد التردد فى الشىء مع خلو الذهن عن التصديق به لتصوره (قوله يستلزم الخلو عن التردد فيه) أى ضرورة أن التردد فى الحكم يوجب حصول الحكم التصورى (قوله فلا حاجة الى ذكره) أى التردد (قوله بل التحقيق الخ) أى وحينئذ فالخلو عن الحكم لا يستلزم الخلو عن التردد فيه لان الخلو عن أحد المتنافيين لا يستلزم الخلو عن الآخر وهذا الاضراب للانتقال والترقى من افساد ماقيل بارتكاب الاستخدام أو تقدير المضاف أو تحقيق معنى الخلو عن الحكم على اختلاف التقادير السابقة الى افساده بوجه آخر وهو تنافى الحكم والتردد فيه من غير احتياج الى استخدام أو تقدير مضاف أو ملاحظة معنى الخلو عن الحكم وفيه أى ذلك الاضراب اشارة الى أن ما اقتضاه ما قيل من عدم تنافيهما غير تحقيق (قوله متنافيان) أى لا يجتمعان حصولا فقط (قوله على لفظ المبنى للمفعول) أى والفعل مسند الى ضمير المصدر بالتأويل المشهور أى حصل الاستغناء أو أن نائب الفاعل الجار والمجرور أعنى قوله عن مؤكدات الحكم ثم ماذكره الشارح من أن الفعل مبنى هنا للمفعول مبنى على أنه الرواية ولكونه المناسب لقوله بعد حسن تقويته حيث لم يتعرض فيه للمتكلم ولا للمخاطب والا فالبناء للفاعل فيه وفى قوله أن يقتصر جائز أيضا وقوله استغنى أى وجوبا كما نقله بعضهم عن الشارح (قوله عن مؤكدات الحكم) احترازا عن مؤكدات الطرفين كالتأكيد اللفظى والمعنوى فانها جائزة مع الخلو نحو زيد زيد قائم و زيد نفسه قائم وجاء القوم كلهم ان قلت ان الاحتياط أمر مستحسن عند البلغاء اعتبروه فى مواضع كالتأكيد لاحتمال سهو أو نسيان أو عدم فهم فهلا جوزوا بل استحسنوا التأكيد لخالى الذهن من الحكم لدفع احتمال ترددا أو انكار عنده أجيب بأن احتمال ذلك أمر ضعيف لا يعارض مناسبة عقلية ＊ واعلم أن مؤكدات الحكم إن المكسورة الهمزة والقسم ونونا التوكيد ولام الابتداء واسمية الجملة وتكريرها ولو حكما وأما الشرطية وحروف التنبيه وحروف الزيادة على مافصل فى النحو وضمير الفصل وتقديم الفاعل المعنوى لتقوية الحكم والسين اذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه لانها تفيد الوعد أو الوعيد بحصول الفعل فدخولها على مايفيد الوعد أو الوعيد مقتض لتوكيده وتثبيت معناه وقد التى للتحقيق وكأن ولكن وانما وليت ولعل وتكرير النفى ولم يعدوا أن المفتوحة لان مابعدها فى حكم المفرد لكن عدها ابن هشام من مؤكدات النسبة فانظر مع ذلك (قوله حيث وجده خاليا) أى لوجود الحكم الذهن خاليا فالحيثية هنا للتعليل

وان كان متصورا لطرفيه مترددا فى اسناد أحدهما الى الآخر طالباله حسن تقويته بمؤكد كقولك لزيدعارف أوان زيداعارف وان كان حاكما بخلافه وجب توكيده بحسب الانكار فتقول انى صادق لمن ينكر صدقك ولا يبالغ فى انكاره وانى اصادق لمن يبالغ فى انكاره

(وان كان) المخاطب (مترددافيه) أى فى الحكم (طالباله) بأن حضر فى ذهنه طرفا الحكم وتحير فى أن الحكم بينهما وقوع النسبة أولا وقوعها (حسن تقويته) أى تقوية الحكم (بمؤكد) ليزيل ذلك المؤكد تردده ويتمكن الحكم لكن فى دلائل الاعجاز أنه انما يحسن التأكيد اذا كان للمخاطب ظن على خلاف حكمك (وان كان) المخاطب (منكرا) للحكم (وجب توكيده) أى توكيد الحكم (بحسب الانكار) أى بقدره قوة وضعفا

(وان كان) الملقى اليه الكلام (مترددافيه) أى فى الحكم بمعنى أنه تردد فى النسبة بعد تصور الموضوع والمحمول هل تلك النسبة تحققت فى الواقع بين الطرفين أم لا (طالباله) أى لذلك الحكم متشوفا لحاله فى نفس الامر ولم يحترز بالطلب عن شئ لان الجارى طبعا أن المتردد فى الشئ متشوف له طالب للاطلاع على شأنه والا كان ملقى منسيا غير متردد فيه (حسن تقويته بمؤكد) أى ان كان السامع طالبا للحكم حسن فى باب البلاغة تقويته بمؤكد دفعا لاستقراء أحد الترددين وانما قال حسن لان من لم يؤكد والحالة هذه لايكون فى درجة التنزل عن البلاغة كحال من لم يؤكد فى الانكار بل حال من لم يؤكد فى الانكار نزل وان كان كل منهما قد فاته ماراعى فى باب البلاغة وهذا الذى ذكر المصنف من أن التأكيد يحسن عند التردد والطلب يلزم منه حسنه عند وجود الظن فى خلاف الحكم المؤكد من باب أحرى لكن يخالف كلام الشيخ فى دلائل الاعجاز فانه انما حكم بحسن التأكيد اذا كان المخاطب له ظن فى خلاف الحكم المؤكد لاعند الطلب قال والازم أن لايحسن قولنا فرح مثلا جوابا لقول السائل كيف زيد بل يقال على مقتضى حسن التأكيد عند الطلب انه فرح (وان كان) الذى أريد خطابه بحكم (منكرا) لذلك الحكم (وجب توكيده) أى تأكيد ذلك الحكم ويتفاوت التأكيد حينئذ (بحسب) تفاوت (الانكار) قوة وضعفا فان وقع الانكار فى الجملة كفى فيه تأكيد يقاومه فى ازالته وان بولغ فى

هنا بل المقصود أن يكون خالى الذهن من قيام زيد سواء كان مستحضرا لقيام غيره أم لا ويرد على المصنف أنه ينبغى أن يقول من الحكم ومن التردد لان هذه العبارة هى المعطية للمقصود من خلو الذهن من كل منهما لامن مجموعهما فليتأمل ص (وان كان مترددا الخ) ش أى اذا كان المخاطب مترددا فى الخبر يحسن أن يقوى بمؤكد واحد كقولك لزيد قائم أوانه قائم وان كان منكرا وجب تأكيده بحسب الانكار فتقول لمن ينكر صدقك ولا يبالغ انى صادق كذا فى الايضاح فان قلت وانى صادق ليس حقيقة عرفية فلا يقال ان المؤكد هو المتكلم

(قوله وان كان مترددافيه) أى فى الحكم بمعنى وقوع النسبة أولا وقوعها وقوله طالباله أى للحكم بمعنى العلم بوقوع النسبة أولا وقوعها أى التصديق بذلك ففيه استخدام كذا قال سم وانظر هل ذكر الضمير أولا بمعنى وذكره ثانيا بمعنى آخر يسمى استخداما كما قال سم أومن قبيل شبه استخدام والظاهر الثانى وتأمل فى ذلك (قوله طالباله) أى بلسان الحال أوالقال وهذا لازم للتردد فيه لأنه محترز به عن شئ لان الموافق للطبع أن الانسان اذا تردد فى شئ صار متشوفا اليه وطالبا للاطلاع على شأنه والا كان منسيا غير مترددفيه وسكت المصنف عما اذا كان المخاطب عالما بالحكم أوظاناله أومتوهمه والظاهر أن الاولين لايلقى اليهما الخبر الابعد التنزيل السابق وأن الثالث كالمتردد فى استحسان التوكيد له وكذلك الظان اذا كان ظنه ضعيفا جدا فى عرضة الزوال ويمكن دخولها فى كلام المصنف بأن يراد بالمتردد ما كان تردده مستويا أو براجحية أحد الطرفين أو مرجوحيته ويراد بالراجحية الراجحية غير القوية جدا وعلم من هذا أن خالى الذهن أقرب للامتثال من الشاك وهو المتردد ومن المتوهم ومن الظان ظنا ضعيفا (قوله بأن حضر الخ) تصوير لقوله مترددا فيه (قوله طرفا الحكم) أى الوقوع أو اللاوقوع وطرفاه المحكوم به والمحكوم عليه (قوله أى تقوية الحكم) المتردد فيه بمعنى وقوع النسبة أو لاوقوعها (قوله بمؤكد) أى واحد فلو زاد أولم يؤكد لم يستحسن أى حسن تقويته بأداة توكيد ونسميتها مؤكدا (قوله ويتمكن الحكم) أى من ذهنه وهذا عطف لازم (قوله لكن المذكور فى دلائل الاعجاز الخ) أى فيكون المذكور فيها منافيا لما ذكره القوم لان ما فى دلائل الاعجاز يقتضى أن التأكيد للمتردد لايجوز كخالى الذهن وكلام القوم يقتضى أن التأكيد له جائز بل هو مستحسن وجمع بعضهم بين كلام القوم وما فى دلائل الاعجاز بأن الظن فى كلام الشيخ عبد القاهر شرط فى التأكيد بان خاصة لانها كالعلم فى التأكيد بخلاف غيرها فلا يشترط فى التأكيد به ظن الخلاف وعليه يحمل كلام القوم وحينئذ فلاتنافى ورد هذا الجمع بقوله تعالى انهم مغرقون فانه مؤكد بان مع أن نوحا لم يكن ظانا لعدم غرقهم بل مترددا فالحق أنهما طريقتان متقابلتان (قوله منكرا للحكم) أى وقوع النسبة

وعليه قوله تعالى واضرب لهم مثلا أصحاب القرية اذ جاءها المرسلون اذ أرسلنا اليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا انا اليكم مرسلون قالوا ما أنتم الا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء ان أنتم الا تكذبون قالوا ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون حيث قال في المرة الاولى انا اليكم مرسلون وفي الثانية انا اليكم لمرسلون ويؤيد ما ذكرناه جواب أبي العباس للكندي عن قوله اني أجد في كلام العرب حشوا يقولون عبد الله قائم وان عبد الله قائم وان عبد الله لقائم والمعنى واحد بأن قال بل المعاني مختلفة فعبد الله قائم اخبار عن قيامه وان عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل وان عبد الله لقائم جواب عن انكار منكر

(قوله يعني يجب الخ) أشار بذلك الى أن قول المصنف بحسب متعلق بمحذوف أي وجب زيادة التوكيد بحسب الخ وليس متعلقا بوجوب لان الوجوب لا يتفاوت بتفاوت الانكار والتفاوت بتفاوته انما هو الزيادة لكن قد يقال ان تعلقه بالزيادة المحذوفة يقتضي أن أصل التأكيد غير واجب والواجب انما هو الزائد فلعل الاحسن تعلقه بالتأكيد الا أن يقال وجوب أصل التأكيد مستفاد من أصل الانكار أو يقال وجوب أصل التوكيد

مستفاد من وجوب زيادته لانه يلزم من وجوب زيادته وجوب أصله بقي شيء آخر وهو ما الفرق بين التأكيد الواجب والمستحسن مع أن المستحسن عند البلغاء واجب إلا أن يقال ان ترك المستحسن يلام عليه لوما أخف من اللوم على ترك الواجب قرره شيخنا العدوي (قوله قوة وضعفا) أي لا عددا فقد يطلب للانكار الواحد تأكيدان مثلا لقوته وللانكارين ثلاث مثلا لقوتهما وللثلاث أربع لقوة الثلاث كما في الآية الآتية فان التأكيدات فيها أربع والانكارات ثلاث لقوتها (قوله كما قال الله تعالى الخ) هذا تمثيل للقسم الثالث ثم انه يحتمل أن ما موصول حرفي أي كقول الله تعالى وعلى هذا فلابد من تقدير أي كالتأكيد في قول الله تعالى ويحتمل أنها اسم موصول والعائد محذوف أي ويسمى كالتأكيد الذي قاله تعالى ثم انه ان أريد التمثيل كما هو المتبادر فهو ظاهر وان أريد الاستدلال على الوجوب ففيه أنه لا دلالة في الآية على وجوب التأكيد وعلى وجوب كونه بقدر الانكار بل يحتمل أن كلا من التأكيد وكونه بقدر الانكار استحساني (قوله عن رسل عيسى الخ) أي وهم بولش بفتح الموحدة وسكون الواو وفتح اللام وبعدها شين معجمة ويحيي وشمعون وهو الثالث الذي عززهما بعد تكذيبهما هذا هو الاصح وما قيل انهم يحيي وشمعون والثالث الذي عززهما بولش أو حبيب النجار فغير موثوق به (قوله اذ كذبوا) ظرف لمقول محذوف أي حكاية عن الرسل قولهم اذ كذبوا أو ظرف لمضاف محذوف أي حكاية عن قول الرسل اذ كذبوا أو لخبر محذوف والجملة مستأنفة أي وهذا المحكي صادر اذ كذبوا ولا يصح أن يكون ظرفا لقال أو لحكاية لان القول والحكاية لم يساوقا التكذيب بل متأخران عنه (قوله مؤكدا بان واسمية الجملة) أي كونهما اسمية لا صيرورتها اسمية لانه لا يشترط في التأكيد بها

يعني يجب زيادة التأكيد بحسب ازدياد الانكار ازالة له (كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه الصلاة والسلام اذ كذبوا في المرة الأولى إنا اليكم مرسلون) مؤكدا بان واسمية الجملة (وفي) المرة (الثانية) ربنا يعلم (انا اليكم لمرسلون)

الانكار بولغ في التأكيد لازالته وذلك (كما قال تعالى حكاية عن رسل عيسى) على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام (اذ كذبوا في المرة الأولى انا اليكم مرسلون وفي) المرة (الثانية) ربنا يعلم (انا اليكم لمرسلون) ولاشك أن التأكيد في قول الاثنين الأولين في المرة الأولى انا اليكم مرسلون أدنى من التأكيد في قول الثلاثة في التكذيب الثاني ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون لان الاول ليس فيه الا التأكيد بان والجملة الاسمية لعدم مبالغة المرسل اليهم في الانكار والثاني فيه التأكيد بالقسم المتضمن لجملة ربنا يعلم لانها في تأويل تقسيم بعلم ربنا أو بربنا العليم وبان واللام والجملة الاسمية لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما أنتم الا بشر مثلنا ففي هذا الكلام انكار الرسالة بطريق الكناية التي هي أبلغ من الحقيقة لان البشرية في زعمهم تستلزم نفي الرسالة وقالوا ما أنزل الرحمن من شيء ان أنتم الا تكذبون فبالغ المرسلون في التأكيد ازالة لهذا الانكار البليغ فلا يلزم كون التأكيد على قدر الانكار في العدد بل أن يقوى بقوته ويضعف بضعفه فلا يرد أن يقال هنا زاد التأكيد على عدد الانكار وللرسل الاول

فيها الا مؤكد واحد وقد مثل به الخطاب المتردد فيلزم استواؤهما قلت لكن المؤكد الواحد في الصورة الاولى حسن وفي الثانية واجب الا أنه يلزم استواء الابتدائي والطلبي حيث ترك أسلوب الحسن وعلى هذا الوضع سؤال وله بقية تحقيق يذكر في باب الوصل والفصل * قال وتقول لمن يبالغ في الانكار اني لصادق ومن ذلك قوله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه الصلاة والسلام حين أرسلهم الى أهل انطاكية اذ كذبوا في المرة الأولى انا اليكم مرسلون وفي الثانية لما تكرر منهم الانكار ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون ونقل المصنف هذا الترتيب عن المبرد

كونها معدولة عن الفعلية كما وهم كذا فى عبد الحكيم (قوله مؤكد بالقسم) أى وهو ربنا يعلم فقد ذكر فى الكشاف أن ربنا يعلم جار مجرى القسم فى التأكيد كشهد الله فاندفع ما يقال انه لا قسم هنا أو يقال مراده بالقسم القسم الحكمى لان قولهم ربنا يعلم فى قوة نقسم بعلم ربنا أو بربنا العليم (قوله حيث قالوا الخ) فيه أن هذه ثلاث انكارات فكيف يؤكدها بأربع تأكيدات مع أنه يجب أن يكون التأكيد بقدر الانكار والجواب أن المراد أنه يجب أن يكون التأكيد بقدر الانكار فى القوة والضعف لا فى العدد كما قال الشارح هذه الانكارات الثلاثة الواقعة منهم مساوية فى القوة للتأكيدات الاربع أو أن الحصر فى الموضعين بمنزلة انكار رابع كما قالسم أو أن قوله وما أنزل الرحمن من شئ يتضمن انكارين أحدهما صريح وهو نفى نزول شئ من الرحمن والآخر استلزامى وهو نفى الرسالة أفاده السبرامى (قوله ما أنتم الا بشر مثلنا) ان قلت قول المنكرين ذلك انكار الرسالة من الله لانها هى التى يرون منافاتها للبشرية مع أن الرسل من عند عيسى لا من عند الله وحينئذ فلا يكون قولهم ما أنتم الا بشر مثلنا انكار الشئ أجيب بأن المعنى ما مرسلكم الا بشر مثلنا والمرسل لا يكون بشرا ويحتمل أنهم فهموا أن الرسل من عند الله أو يقال انهم لما دعوهم الى رسالة رسول الله باذن الله نزلوا رسالة رسول الرسول كرسالة الرسول لان التصديق بهذه تصديق بتلك (٢٠٧) فخاطبوا الاصل بواسطه الفرع بما يقتضى نفى

مؤكد بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين فى الانكار حيث قالوا ما أنتم إلا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شئ ان أنتم الا تكذبون وقوله اذ كذبوا مبنى على أن تكذيب الاثنين تكذيب للثلاثة والا فالمكذب أولا اثنان (ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثانى طلبيا

اثنان لكن الاثنين تكذيب للثلاثة لان المرسل والمرسل به واحد فانكاره مع الاثنين كانكاره مع الثلاثة ولهذا صح ضمير الجمع فى قوله كذبوا والقريه انطاكية والرسلان الاولان شمعون ويحيى عليهما السلام والثالث المعزز به أى المقوى به الاثنان قيل بولش عليه السلام وقيل حبيب النجار رضى الله عنه فان قيل ان قول المنكرين ما أنتم الا بشر مثلنا انكار الرسالة من الله تعالى لانها هى التى يرون منافاتها للبشرية والواقع أن الرسالة من عيسى عليه السلام ورسل عيسى لا ينكر المرسل اليهم مجامعة رسالتهم من غيره للبشرية فما تأويل هذا الكلام فالجواب أنهم لما دعوهم الى رسالة رسول الله باذن نزلوا رسالة رسول الرسول كرسالة الرسول لان التصديق بهذه تصديق بتلك فخاطبوا الاصل بواسطة خطاب الفرع بما يقتضى أصل الرسالة فى زعمهم تأمله (ويسمى الغرض الأول) وهو خلو الكلام عن عدم مؤكد عند عدم الانكار (ابتدائيا) لانه هو الواقع فى الابتداء اذ الاصل خلو الذهن (و) يسمى (الثانى) وهو كونه مؤكدا استحسانا مع المتردد الطالب (طلبيا) لانه للطالب

ويسمى الاول من الخبر ابتدائيا لكونه وقع ابتداء والثانى طلبيا

أصل الرسالة فى زعمهم (قوله وقوله) أى المصنف اذ كذبوا بصيغة الجمع ولم يقل اذ كذبا بصيغة التثنية مع أن المكذب فى المرة الاولى اثنان فقط (قوله مبنى على أن تكذيب الاثنين تكذيب الثلاثة) أى لان ما جاء به الثالث عين ما جاء به الاثنان فالحكم على ما جاء به الاثنان بأنه كذب حكم على ما جاء به الثالث أيضا بأنه كذب لانه عينه (قوله والا فالمكذب الخ) أى والا نقل ذلك فلا يصح لان المكذب أولا اثنان فكيف يعبر المصنف بضمير الجمع بقوله اذ كذبوا ولك أن تقول المراد بقوله اذ كذبوا أى مجموع الثلاثة من حيث هو مجموع ولا شك أن الثلاثة المركبة من اثنين قد كذبا وواحد لم يكذب يصدق على مجموعها أنه قد كذب لان المركب من مكذب وغيره مكذب ثم ان هذا التأويل مبنى على أن قوله فى المرة الاولى متعلق بكذبوا كما هو الظاهر وتعلق اذ كذبوا بقدر كما مر وان المعنى قال الله تعالى حكاية عن الرسل اذ كذبوا فى المرة الاولى وأما لو جعل متعلقا بقال كما يدل عليه الايضاح أو بحكاية فلا يرد ذلك لان المعنى كما قال الله تعالى حكاية عن قول الرسل فى المرة الاولى كذا وفى المرة الثانية كذا ولا شك أن هذا المعنى لا دلالة له على أن الثلاثة كذبوا فى المرة الاولى (قوله فالمكذب أولا اثنان) أى وهما الرسلان أولا وهما بولش ويحيى عليهما السلام والثالث المعزز به أى المقوى به الاثنان شمعون (قوله ويسمى الضرب الاول) أى الخلو عن التأكيد وانما كان هذا أولا لذكره فى كلام المصنف أولا صنما والثانى هو التأكيد استحسانا والثالث هو التأكيد وجوبا (قوله ابتدائيا) أى ضربا ابتدائيا لكونه غير مسبوق بطلب ولا انكار (قوله والثانى) وهو التأكيد استحسانا عند التردد والطلب للحكم وانما كان هذا الضرب ثانيا لذكره ضمنا فى كلام المصنف (قوله طلبيا) أى ضربا طلبيا لانه مسبوق بالطلب أو لكون المخاطب طالبا له

والثالث انكاريا واخراج الكلام على هذه الوجوه اخراجا على مقتضى الظاهر

(قوله والثالث) أى ويسمى الضرب الثالث أى المذكور فى الضمن ثالثا وهو التأكيد وجوبا عن الانكار (قوله انكاريا) أى ضربا انكاريا لانه مسبوق بالانكار أو لكون المخاطب بالكلام المشتمل عليه منكرا فالتسمية بالنظر لحاله أو لحال المخاطب (قوله واخراج الكلام عليها) أى تطبيق الكلام عليها بمعنى اتيانه به متكيفا بتلك الأوجه ومشتملا عليها ومتصفا بها (قوله على الوجوه المذكورة) الأنسب أن يقول على الضروب المذكورة الا أن يقال عبر هنا بالوجوه اشارة الى أن المراد بالضروب فى كلام المصنف الوجوه (قوله فى الأول) أى فى الالقاء الأول لان القاء الكلام خاليا عن التأكيد يقال له القاء أول بالنسبة لالقائه مؤكدا بحسب الترتيب الطبيعى وليس المراد فى الضرب (٢٠٨) الأول لئلا يلزم ظرفية الشىء فى نفسه لان الضرب الأول نفس الخلو عن التأكيد وكذا يقال فى قوله فى الثانى وفى قوله فى الثالث الا أن تجعل فى بمعنى الباء أى بالنسبة للضرب الأول وكذا يقال فيما بعده (قوله والتقوية بمؤكد الخ) الأولى أن يقول والتأكيد استحسانا والتأكيد وجوبا لتظهر المقابلة لان المقابل للخلو على التأكيد نفس التأكيد استحسانا أو وجوبا لا التقوية به (قوله اخراجا على مقتضى الظاهر) أى القاء جاريا على مقتضى الظاهر أو القاء لأجل مقتضى ظاهر الحال * واعلم أن الحال هو الأمر الداعى الى ايراد الكلام مكيفا بكيفية ما سواء كان ذلك الأمر الداعى ثابتا فى الواقع أو كان ثبوته بالنظر لما عند المتكلم كتنزيل المخاطب غير السائل منزلة السائل وظاهر الحال هو الأمر الداعى الى ايراد الكلام مكيفا بكيفية مخصوصة بشرط أن يكون ذلك الأمر الداعى ثابتا فى الواقع من قلنا كان ظاهر الحال أخص من الحال مطلقا فالتطبيق على الثانى اخراج للكلام على مقتضى ظاهر الحال وعلى مقتضى الحال وعلى الأول اخراج له على خلاف ظاهر الحال وعلى مقتضى الحال ثم ان تلك الكيفية هى المقتضى للحال أو لظاهره فكل كيفية اقتضاها ظاهر الحال اقتضاها الحال وليس كل كيفية اقتضاها الحال اقتضاها ظاهره فعموم المقتضى بالكسر يقتضى عموم المقتضى (قوله لان معناه) أى معنى مقتضى الظاهر مقتضى ظاهر الحال أى مقتضى الحال الظاهر فالحال تحته فردان ظاهر وخفى فالظاهر ما كان ثابتا فى نفس الأمر والخفى ما كان ثابتا باعتبار ما عند المتكلم واذا كان تحته فردان كان ظاهر الحال أخص من مطلق الحال (قوله لان معناه الخ) أى وليس المراد بمقتضى ظاهر الأمر أى الأمر الظاهر كان حالا أو غيره والا كان بينه و بين مقتضى الحال العموم والخصوص الوجهى لاجتماعهما فيما

والثالث انكاريا و) يسمى (اخراج الكلام عليها) أى على الوجوه المذكورة وهى الخلو عن التأكيد فى الأول والتقوية بمؤكد استحسانا فى الثانى ووجوب التأكيد بحسب الانكار فى الثالث (اخراجا على مقتضى الظاهر) وهو أخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال

(و) يسمى (الثالث) وهو كون الكلام مؤكدا وجوبا مع المنكر (انكاريا) لوقوعه فى مقابلة الانكار (و) يسمى (اخراج الكلام عليها) أى على هذه الوجوه وهو الخلو من التأكيد فى الالقاء الأول والاتصاف بتأكيد الاستحسان فى الالقاء الثانى و بتأكيد الوجوب فى الالقاء الثالث (اخراجا على مقتضى الظاهر) فصفة الكلام باعتبار تلك المقامات تسمى بالتسامى الأول والاتيان به باعتبار اتصافه بما يقتضى تلك المقامات يسمى اخراجا على مقتضى الظاهر أى مقتضى ظاهر الحال واحترز به عن اخراجه على مقتضى تنزيل غير المنكر كالمنكر فيؤكد أو المنكر كغيره فلا يؤكد فان هذا اخراج على مقتضى الحال لا على مقتضى ظاهر الحال فمقتضى ظاهر الحال أخص من مقتضى الحال لان مقتضى

والثالث انكاريا * وفى عبارة المصنف تسامح حيث قال عن الرسل انهم كذبوا فى المرة الاولى وانما كذب فيها اثنان والاظهر بعد أن القائلين انا اليكم مرسلون ثلاثة فالتكذيب الذى واجهوا به اثنين فى الأول تكذيب فى المعنى للثالث فكأن الثلاثة كذبوا فقالوا انا اليكم مرسلون والتكذيب الثانى كان أبلغ لكونه تكذيبا لثلاثة بالصريح ولكونه تكذيبا ثانيا ولكونه تكذيبا بعد اقامة الدليل لكونه وقع بعد تكرار الانذار وكان ينبغى أن يقول المصنف ان فى ربنا يعلم تأكيدا أيضا لانه فى معنى القسم كقوله * ولقد علمت لتأتين منيتى * فعلم الله أجدر بذلك ونص عليه سيبويه مع تأكيدان واللام ففيها حينئذ ثلاث تأكيدات قال الزمخشرى ان الأول ابتداء خبر ولذلك لم يؤكد الا بان وقد يعترض عليه فيه فيقال ان التكذيب وقع صريحا لقوله تعالى كذبوهما و يمكن جوابه بأمرين * أحدهما أن يقال تكذيب الثلاثة لم يقع قبل ذلك وانما وقع تكذيب اثنين * الثانى أن يقال انه لم يعن أن الخطاب ابتدائى بل يريد أنه خبر أول فلذلك لم يحتج لكثرة التأكيد ولا شك أنه أول خبر صدر من الثلاثة ص (واخراج الكلام عليها اخراجا على مقتضى الظاهر) ش أى و يسمى اخراجا على مقتضى الظاهر و يعنى بمقتضى الظاهر ما يقتضيه المقام وهو أخص من مقتضى الحال لان الحال قد يقتضى الاخراج على خلاف الظاهر كذا قيل وفيه نظر فان الظاهر أن بين مقتضى الحال ومقتضى الظاهر عموما وخصوصا

اذا كان الداعى هو الأمر الظاهر أى الثابت فى الواقع وانفراد مقتضى الأمر الظاهر دون مقتضى الحال فيما اذا كان الكلام على وفق الظاهر أى الثابت فى الواقع دون الحال الذى عند المتكلم كالو نزلت المنكر كغير المنكر وأكدت الكلام نظرا للظاهر وانفراد مقتضى الحال بدون مقتضى الأمر الظاهر فيما اذا كان الكلام على وفق مقتضى الحال الغير الظاهر بأن كان الحال غير ثابت فى الواقع كما فى تنزيل غير المنكر منزلة المنكر وتأييد الكلام له أفاده عبد الحكيم (قوله من غير عكس) أى لغوى وأما العكس المنطق فثابت وهو بعض مقتضى الحال مقتضى ظاهر الحال (قوله كما فى صور اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر) أى المذكورة فى قول المصنف وكثيرا ما الخ وذلك كالو نزل غير السائل منزلة السائل فأتى اليه الكلام مؤكدا فالتأكيد مقتضى الحال الذى هو السؤال تنزيلا لكنه خلاف مقتضى ظاهر الحال الذى هو عدم السؤال حقيقة (قوله وكثيرا) نصب على الظرفية أو المصدرية وما زائدة لتأكيد الكثرة أى ويخرج الكلام تخريجا كثيرا أو حينا كثيرا والمراد أن تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كثير فى نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا أو يقال انه كثير بالنسبة الى مقابله قليل بالنسبة اليه باعتبار أن أنواع خلاف

مقتضى الظاهر أكثر من أنواع مقتضى الظاهر اذ أنواع الأول تسعة وأنواع الثانى ثلاثة كما يأتى بيانه ويخرج فى كلام المصنف بتشديد الراء كما هو الرواية ومصدره التخريج لكن المناسب لقوله سابقا ويسمى اخراج الكلام عليها الخ عدم تشديد الراء ومصدره الاخراج هنا وذكر بعضهم أن تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر من باب الكناية لان الخبر اذا أورد فى مقام لا يناسبه بحسب الظاهر دل على أن المتكلم نزل هذا المقام الغير المناسب منزلة المقام المناسب الذى يطابقه ظاهر الكلام واعتبر فيه الاعتبارات اللائقة بذلك المقام مثلا الخبر المجرد عن التأكيد يدل على خلو الذهن بالدلالة الخطابية فاذا ألقى الى المنكر والمتردد دل على تنزيله منزلة خالى الذهن ضرورة بحسب عرف البلغاء تعويلا على مايزيل الانكار من الأدلة التى معه اذا تأمل فيها ويكون ذلك كناية لانه ذكر اللازم الذى هو مدلول الكلام المشتمل على الخصوصية وهو المقام الذى لا يناسبه بحسب الظاهر مع قرينة غير مانعة من ارادته واستعمل اللفظ فيه وقصد منه الى ملزومه الذى هو تنزيل المقام الغير المناسب منزلة المقام المناسب وهذا التنزيل هو المقصود الأصلى وقس على ذلك القاء الخبر المذكور بتأكيد قوى الى غير المنكر فانه لما كان فيه دلالة خطابية على انكار المخاطب ولم يوجد الانكار فى المخاطب دل ضرورة على تنزيله منزلة المنكر تعويلا على مايلزمه لزوما عرفيا وهو أن يكون المخاطب ملابسا لشىء من الانكار ويكون ذلك كناية كما بينا وهكذا وقيل انه من قبيل الاستعارة بالكناية والتخييل والحق أنه لا يقال فيه شىء من ذلك لان المجاز والكناية انما هو باعتبار المعانى التى يوضع لها اللفظ وهذا بخلاف ذلك اذ لم يستعمل اللفظ فيه لانها معان عرضية (قوله فيجعل غير السائل) أى كخالى الذهن وقوله كالسائل هو المتردد فى الحكم الطالب له المتقدم فى قول المصنف وان كان مترددا الخ وهو القسم الثانى وتقدم أنه يؤكد له استحسانا ثم أن المتبادر أن الفاء فى قوله فيجعل الخ للتفريع على قوله يخرج الكلام وأنه واقع عقبه مع أن الجعل المذكور ليس واقعا عقب التخريج بل مصاحب له بل اذا نظرت للتحقيق تجد المقدم انما هو جعل غير السائل كالسائل أى تنزيله منزلته ثم يخرج الكلام على خلاف

فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما فى صور اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فانه يكون على مقتضى الحال ولا يكون على مقتضى الظاهر (وكثيرا مايخرج) الكلام (على خلافه) أى على خلاف مقتضى الظاهر (فيجعل غير السائل كالسائل

الحال فى الجملة يصدق بنوعين مقتضى ظاهره بأن لا يكون ثم تنزيل شىء كغيره ومقتضى باطنه بأن يكون ثم تنزيل حال كغيره فظهر أن مقتضى الحال أعم مطلقا من مقتضى الظاهر فلو فرض تنزيل غير المنكر كالمنكر ومع ذلك ترك التأكيد لم يكن من مقتضى الحال فى شىء لانه بعد التنزيل يزال اعتبار الظاهر فلا يكون ترك التأكيد من مقتضى الحال أصلا وبهذا يعلم أن ظاهر الحال مقتضى انما يكون مقتضى الحال ان لم يكن ثم تنزيل وأما ان كان ثم تنزيل لم تكن موافقة الظاهر مقتضى الحال اذ لا يعرف ذلك التنزيل الا باجراء الكلام على مقتضاه فتحقق بهذا العموم بالاطلاق بين مقتضى الظاهر والحال كما تقدم والى هذا التنزيل أشار بقوله (وكثيرا ما) أى وزمانا كثيرا (يخرج) الكلام (على خلافه) أى خلاف مقتضى ظاهر الحال (فيجعل غير السائل كالسائل) فيؤكد الكلام معه

من وجه ثم ان مقتضى الظاهر قد يكون باعتبار أحد هذه الأساليب وقد يكون باعتبار غيرها من اعتبارات المعانى ص (وكثيرا مايخرج الكلام على خلافه الخ) ش يعنى خلاف الظاهر (فيجعل غير السائل) يعنى خالى الذهن (كالسائل

مقتضى الظاهر بعد ذلك بأن يؤكد والجواب أن الفاء هنا للعطف المجرد عن السببية أو أنها للتفريع ومعنى قوله وكثيرا مايخرج أى يقصد التخريج ولاشك أن التنزيل يعقب قصد التخريج أو ان قوله فيجعل الخ تفصيل لما أجمله فى قوله وكثيرا الخ واعلم أن حال المخاطب بالجملة الخبرية منحصر فى العلم بالحكم والخلو منه والسؤال له والانكار له فالعالم لايتصور معه اخراج الكلام على مقتضى الظاهر لان مقتضاه أن لايخاطب بما يعلمه فخطابه به انما يكون بعد تنزيله منزلة غيره من الثلاثة ويكون الكلام حينئذ مخرجا على خلاف مقتضى الظاهر وكل من الخالى والسائل والمنكر يتصور معه الوجهان فاذا نظر فى خطابه الى حال نفسه القائم به كان القاء الخبر اليه اخراجا على مقتضى الظاهر وان نزل فى ذلك منزلة أحد الآخرين اذلامعنى لتنزيله فى الخطاب منزلة العالم كان اخراجا على خلاف مقتضاه فانحصر اخراج الكلام فى اثنى عشر قسما ثلاثة منها فى اخراج الكلام على مقتضى الظاهر وتسعة فى اخراجه على خلافه ثلاثة منها فى العالم وستة فى غيره واذاضربت هذه الاثنى عشر فى الاثبات والنفى صارت أربعة وعشرين اذاعلمت هذا فقول المصنف فيجعل غير السائل يتناول خالى الذهن والمنكر والعالم الاأن المقصود الأول لان تقديم الملوح لجنس الخبر انما يعتبر بالنسبة للخالى وقد يقال هذا لاينافى التناول لان قوله اذاقدم الخ هذا بالنسبة لخالى الذهن فلايرد أن المصنف أهمل بقية الاقسام بقى شىء آخر وهو أن اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر قد يلتبس باخراجه على مقتضى الظاهر فلاتظهر الفائدة وذلك كجعل السائل كالخالى لان ترك التأكيد للسائل جائز ولايخل بالبلاغة فلايعلم به تنزيله منزلة الخالى وأجيب بأنه عند الالتباس يحتاج الى قرينة تعين المقصود أو ترجحه فان لم توجد قرينة صح الكلام على كل من الأمرين وكذا بعض صور اخراج الكلام على مقتضى الظاهر قد يلتبس ببعض كما فى التأكيد مع السائل فانه يلتبس بالتأكيد مع المنكر (٢١٠) اذالوجوب والاستحسان لايفهمان من اللفظ وكذا بعض صور اخراجه على خلافه يلتبس ببعض كما فى جعل الخالى بمنزلة السائل فانه يلتبس بجعله كالمنكر فان كان هناك قرينة عمل بها والاصح الحمل على كل أفاده يس نقلا عن شرح الفوائد (قوله اذاقدم اليه) ظرف ليجعل فيقتضى أن جعل غير السائل بمنزلة السائل مقيد بالتقديم المذكور مع انه قد ينزل منزلته لأغراض أخر كالاهتمام بشأن الخبر لكونه مستبعدا او التنبيه على غفلة السامع وأجيب بأن هذا التقييد يراد بالنظر لما هو شائع فى الاستعمال كذا فى عبد الحكيم (قوله مايلوح له بالخبر) أى بجنسه وذلك بأن يذكر له كلام يشير الى جنس الخبر بحيث يكاد صاحب الفطنة والذكاء أن يتردد فى الخبر ويطلبه من حيث انه فرد من أفراد ذلك الجنس الذى دل عليه الكلام المتقدم كقوله تعالى ولاتخاطبنى فى الذين ظلموا فانه كلام قدم ملوح لجنس الخبر وهو أنهم مستحقون للعذاب والشأن أن صاحب الفطنة اذا سمعه تردد فى عين الخبر وهو هل هؤلاء القوم محكوم عليهم بالاغراق أو بغيره كالاحراق أو الهدم أو الخسف فان كان ذلك الكلام المتقدم يفهم منه شخص الخبر أو جنسه وتردد فيه بالفعل خرج عن التنزيل (قوله بالخبر) أى بجنس الخبر أى مايشير الى جنس الخبر الذى سيذكر (قوله فيستشرف له) أى فيكاد أن يستشرف له لا أنه يصير مستشرفا وطالبا له بالفعل والا لكان الكلام معه مؤكدا على مقتضى الظاهر ولاتنزيل وأورد على المصنف أن استشرف يتعدى بنفسه كما يشير له قول الشارح يقال استشرف الشىء الخ والمصنف قد عداه باللام ولايصح جعل اللام لتقوية الفعل لانه يجب تقديم اللام المقوية للفعل عليه كما فى قوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون فلت اللام امازائدة مثلها فى قوله تعالى ردف لكم أى ردفكم أو أن الفعل منزل منزلة اللازم والفعل المنزل منزلة اللازم يتعدى باللام أى فيقع منه الاستشراف والطلب له أو ضمن يستشرف معنى فعل يتعدى باللام وهو يتهيأ أو ينظر ويلتفت ثم ان الاعتراض مبنى على رجوع ضمير له للخبر كما قال الشارح ولو جعل ضميره للملوح ومفعول يستشرف محذوفا والتقدير فيستشرف الخبر لأجل الملوح لم يرد شىء (قوله يعنى ينظر اليه) عبر بيعنى اشارة الى أن معنى الاستشراف ليس هو النظر فقط بل هو مجموع أمور ثلاثة رفع الرأس والنظر وبسط الكف فوق الحاجب فجرد عن اثنين منها وأريد به النظر ثم بعد ذلك استعمل النظر هنا فى لازمه العرفى وهو التأمل (قوله كالمستظل من الشمس)

اذاقدم اليه) أى الى غير السائل (مايلوح) أى يشير (له) أى لغير السائل (بالخبر فيستشرف) غير السائل (له) أى للخبر يعنى ينظر اليه يقال استشرف الشىء اذا رفع رأسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس

استحسانا وانما يخرج الكلام معه كذلك بتنزيله كالسائل (اذاقدم اليه) أى الى غير السائل (مايلوح) أى يشير (له) بجنس (الخبر) وذلك بأن يذكر له شىء من شأن صاحب الذكاء والفطنة التسارع منه الى فهم جنس الكلام أو نوعه فان تسارع اليه وتردد فيه بالفعل خرج عن التنزيل والا (ف) هو بحيث (يستشرف له

اذاقدم له مايلوح بالخبر فيستشرف له) أى يتطلع له مأخوذ من المستشرف وهو الواقف بالشرف وهو المكان العالى وقوله ينزل غير السائل يقتضى أن الخبر الطلبى من شرطه السؤال وليس كذلك الاأن

استشراف المتردد الطالب كقوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا انهم مغرقون وقوله وما أبرئ نفسي ان النفس لأمارة بالسوء وقول بعض العرب

فقنها وهي لك الفداء ✲ ان غناء الابل الحداء

وسلوك هذه الطريقة شعبة من البلاغة فيها دقة وغموض ✲ روى عن الاصمعي أنه قال كان أبو عمرو بن العلاء وخلف الاحمر يأتيان بشارا فيسلمان عليه بغاية الاعظام ثم يقولان يا أبا معاذ ما أحدثت فيخبرهما وينشدهما ويكتبان عنه متواضعين له حتى يأتي وقت الزوال ثم ينصرفون فأتياه يوما فقالا ما هذه القصيدة التي أحدثتها في ابن قتيبة قال هي التي بلغتكما قالا بلغنا انك أكثرت فيها من الغريب قال نعم ان ابن قتيبة يتباصر بالغريب فأحببت أن أورد عليه مالا يعرف قالا فأنشدناها يا أبا معاذ فأنشدهما

بكرا صاحبي قبل الهجير ✲ ان ذاك النجاح في التبكير

(استشراف الطالب المتردد نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا) أي لا تدعني يا نوح في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر تلويحا ما ويشعر بأنهم قد حق عليهم العذاب فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب في هل انهم صاروا محكوما عليهم بالاغراق أم لا فقيل (انهم مغرقون) مؤكدا أي محكوما عليهم بالاغراق

استشراف المتردد الطالب) والاستشراف الى الشيء أن ينظر اليه الانسان رافعا رأسه باسطا كفه على عينه كالمتقي لشعاع الشمس وذلك نحو قوله تعالى (ولا تخاطبني في الذين ظلموا) والخطاب لنوح أي لا تكلمني يا نوح في شأن قومك ولا تشفع في دفع العذاب عنهم وقد تقدم قوله أيضا واصنع الفلك بأعيننا فكان المقام مقام التردد في ان القوم هل حكم عليهم بالاغراق أم لا فقيل (انهم مغرقون) بأن الجملة الاسمية وقد علم من قولنا فكان المقام مقام التردد ان المراد بقوله يستشرف

يراد بالسؤال السؤال المعنوي اللازم في المعنى للتردد والذي يلوح بالخبر هو كقوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا فانه يلوح باهلاكهم وفي عبارته تسامح فانه يلوح بأعم من الخبر وحاصله أنه لما حصل التلويح بقوله تعالى ولا تخاطبني صار المخاطب بقوله انهم مغرقون طلبيا فأكد فان قلت التلويح هو تقديم ما يدل على الشيء والأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم لا يترددون في خبر الله تعالى المدلول عليه بالتلويح قلت أجيب عنه بأن التلويح ليس دليلا ولا بدليل بفهم انه قد يكون المراد ذلك وفيه بعد

أي من شعاعها أي كالمتقي لشعاعها (قوله استشراف الطالب المتردد) أي استشرافا كاستشراف الطالب المتردد وأتى المصنف بذلك اشارة الى أن غير السائل المنزل منزلة السائل ليس عنده تردد ولا طلب بالفعل والا كان تخريج الكلام ليس على خلاف مقتضى الظاهر بل المراد انه من حيث الكلام الذي ألقى اليه بمظنة التردد والطلب (قوله أي لا تدعني) أشار بذلك الى أن المراد بالنهي عن الخطاب في شأنهم النهي عن الدعاء والشفاعة لهم من قبيل إطلاق العام وارادة الخاص فهو مجاز مرسل (٢١١) أو من إطلاق الملزوم وارادة اللازم لانه يلزم من النهي عن العام النهي عن الخاص على طريق الكناية او المجاز المرسل (قوله في شأن قومك) يشير الى أن في الآية حذف مضاف اى لا تخاطبني في شأن الذين ظلموا وقوله في شأن قومك من ظرفيه المتعلق في المتعلق أو في بمعنى الباء وشأنهم هو دفع العذاب عنهم فقوله واستدفاع الخ تفسير لما قبله والسين والتاء زائدتان قوله (بشفاعتك) اى لا تدعني دعاء مصورا بشفاعتك فهو تصوير للمنهي عنه (قوله فهذا) أي قوله ولا تخاطبني الخ واعلم أن قوله ولا تخاطبني الخ يشير الى جنس الخبر وأنه عذاب وأما قوله واصنع الفلك الخ فانه يشير الى خصوصية انه الغرق فقول الشارح يلوح بالخبر أي يشير الى جنسه وهو كونهم محكوما عليهم بالعذاب وقوله و يشعر الخ عطف علة على معلول وليس في قوله ولا تخاطبني في الذين ظلموا اشعار بخصوص الخبر نعم يشعر به مع ضميمة قوله قبل واصنع الفلك لكن المصنف والشارح لم ينظرا لذلك أصلا وقوله فصار المقام أي بسبب الملوح الى جنس الخبر مقام أن يتردد أي صار مظنة للتردد والطلب وان لم يتردد المخاطب ولم يطلب بالفعل وذلك لانه تكاد نفس الذكي اذا قدم لها ما يشير الى جنس الخبر أن تتردد في شخص الخبر وتطلبه من حيث انها تعلم أن الجنس لا يوجد الا في فرد من أفراده فيكون ناظرا اليه بخصوصه كأنه متردد فيه كنظر السائل و بما ذكرنا اندفع ما يقال ان سبق الملوح الى جنس الخبر فاستشرافه له يقتضي تأكيده لا تأكيد الخبر المخصوص كذا قرر شيخنا العدوي وقرر بعضهم كلام الشارح بوجه آخر وحاصله ان قوله فهذا كلام أي قوله لا تخاطبني في الذين ظلموا مع ضميمة قوله واصنع الفلك وقوله يلوح بالخبر أي بشخصه وجنسه وقوله قد حق عليهم العذاب الاولى الغرق وقوله بل صاروا محكوما عليهم بالاغراق أي كما يشعر به الملوح أو المحكوم به عليهم غيره (قوله في انهم الخ) اى في جواب انهم الخ (قوله محكوما عليهم) اى مقدرا عليهم الغرق وقوله ام لا اى او انقدر عليهم غيره من أنواع العذاب وليس المراد أنهم مغرقون بالفعل لان اغراقهم متأخر ولم يكن حاصلا وقت خطاب نوح ونهيه عن الدعاء والشفاعة لهم

حتى فرغ منها فقال له خلف لو قلت يا أبا معاذ * بكرا فالنجاح فى التبكير * كان أحسن فقال بشار أنما بنيتها اعرابية وحشية فقلت ان ذاك النجاح كما يقول الاعراب البدويون ولو قلت بكرا فالنجاح كان هذا من كلام المولدين ولا يشبه ذاك الكلام ولا يدخل فى معنى القصيدة قال فقام خلف فقبل بين عينيه فهل كان ماجرى بين خلف و بشار بمحضر من أبى عمرو بن العلاء وهم من فحول هذا الفن الا للطف المعنى فى ذلك وخفائه * وكذلك ينزل غير المنكر منزلة المنكر اذا ظهر عليه شىء من امارات الانكار كقوله

(قوله و يجعل غير المنكر) أى خالى الذهن والسائل والعالم وان كان المثال من تنزيل العالم منزلة المنكر فان قلت أى ثمرة لتنزيل السائل منزلة المنكر مع أنه يؤكد له من غير تنزيل قلت فائدة التنزيل زيادة التأكيد فان السائل يؤتى فى الكلام الملقى اليه بتأكيد واحد والمنكر يوتى فى الكلام الملقى اليه بأكثر وهذا أحسن مما اجاب به بعضهم من ان فائدة التنزيل صيرورة التأكيد واجبا بعد أن كان مستحسنا لان هذا امر خفى لااطلاع عليه (قوله كالمنكر) أى فيلقى اليه الكلام مؤكدا على طريق الوجوب بتأكيد قوى أو ضعيف على حسب ما يقتضيه الحال اذا راعاه المتكلم (قوله اذا لاح الخ) أى وان كان الحكم بعيدا والمخاطب سىء الظن بالمتكلم أو يعرف منه انه لا يقبله (قوله نحو جاء شقيق) أى نحو قول حجل بفتح الحاء المهملة وسكون الجيم (١) ابن نضلة بفتح النون و بالضاد المعجمة اسم امه وحجل لقبه واسمه أحمد ابن عمرو بن عبد القيس بن معن فهو غير حجل بن عبد المطلب عم النبى ﷺ خلافا لما ذكره عبد الحكيم فان ذاك اسمه المغيرة وأمه هالة بنت وهيب و بعد البيت المذكور

جاء ... هل أحدث الدهر لنا نكبة * أم هل رقت أم شقيق سلاح

والشاعر المذكور أحد أولاد عم شقيق الذى جاء لحاربتهم وقوله هل أحدث الدهر لنا نكبة أى بحيث اتابعنا أسلحتنا حتى ان شقيقا يأتى للحرب عارضا رمحه وقوله أم هل رقت أم شقيق سلاح أى سلاحنا بحيث صار ذلك السلاح لا يقطع شيئا لما قرأته أم شقيق عليه من الرقية (قوله جاء شقيق) اى للحرب (قوله اسم رجل) أى وليس المراد به شقيق النعمان الذى هو نوع من أنواع الرياحين (قوله على العرض) أى على عرض الرمح بأن جعله وهو راكب على فخذيه بحيث يكون عرض الرمح فى جهة الاعداء ولا شك أن الوضع على هذه الهيئة

(و) يجعل (غير المنكر كالمنكر اذا لاح) أى ظهر (عليه) أى على غير المنكر (شىء من امارات الانكار نحو جاء شقيق) اسم رجل (عارضا رمحه) أى واضعا له على العرض

كون المقام مقام الاستشراف كما قررنا لا وقوع الاستشراف بالفعل والا كان المقام ظاهريا لا تنزيليا وعلم من قولنا جنسه ونوعه أنه يجب أن يكون بحيث يتردد فى شخص الخبر ونوعه سواء كانت نوعية الخبر أو شخصيته باعتبار ذاته أو باعتبار المخبر عنه بل يكفى كونه بحيث يتردد فى الجنس فى صحة الجواب بالشخص مؤكدا لتضمنه للجنس كقوله تعالى يا أيها الناس اتقوا ربكم إن زلزلة الساعة شىء عظيم فان خطاب الناس بأمرهم بتقوى ربهم يشعر بأن ذلك الامر مخوف فكان المقام مقام التردد هل أمامهم شىء عظيم يقع لهم ان لم يتقوا من غير تعيين ذلك الشىء فقيل ان زلزلة الساعة شىء عظيم مؤكدا مع تعيين شخص المخبر عنه تأمله (و) يجعل (غير المنكر) ودخل فيه خالى الذهن والطالب (كالمنكر) فيلقى اليه الكلام مؤكدا على سبيل الوجوب اما دخول الخالى فواضح وأما الطالب فلان التأكيد فى حقه لا يجب فيزداد درجة الوجوب بجعله كالمنكر والمراد بالوجوب شدة التأكيد وانما يجعل غير المنكر كالمنكر (اذا لاح) أى بان (عليه شىء من أمارات الانكار) والمراد بأمارات الانكار ههنا ما يناسب باعتبار حال من ظهرت تلك الامارات عليه كونه منكرا فى زعم المتكلم لا الامارات الموجبة لظن الانكار والا كان تأكيد الكلام ظاهريا لا تنزيليا وذلك (نحو) قوله

لان هذا لويح قوى يقارب الصراحة ولا يحسن الجواب بأن التردد فى ان ذلك مما يدعى بزواله فيزول أولا لانا اذا جعلناه خبرا بهلاكهم فخبر الله لا يخلف وعيدا كان أم غيره على رأى جمهور أهل السنة ومن عفى عنه من العصاة لم يدخل فى عموم الوعيد ولا يحسن الجواب بأنه جوز أنهم يسلمون كذلك أيضا فتعين أن يقال ولا تخاطبنى دل على مطلق الاهلاك فحصل التردد فى كيفيته من اهلاك وغيره فجاء الخطاب طلبيا ومن ذلك وما أبرىء نفسى ان النفس لامارة بالسوء وقول الشاعر :

فغنها وهى لك الفداء * ان غناء الابل الحداء

ومنه بيت بشار بكرا صاحبى قبل الهجير * ان ذاك النجاح فى التبكير

وقد قال له خلف الاحمر لو قلت * بكرا فالنجاح فى التبكير * ثم رجع اليه وذلك بمحضر من أبى عمرو بن العلاء ص (وغير المنكر كالمنكر اذا لاح عليه شىء من أمارات الانكار) ش يعنى ان نعلى ماجرت العادة انه انما يصدر مع الانكار ينزل منزلة الانكار كقوله

---

(١) وسكون الجيم : يؤخذ من القاموس فتحها وان ساكنها حجل عم النبى صلى الله عليه وسلم كتبه مصححه

جاء شقيق عارضا رمحه ✲ إن بنى عمك فيهم رماح

فان مجيئه هكذا مدلا بشجاعته قد وضع رمحه عرضا دليل على اعجاب شديد منه واعتقاد أنه لا يقوم اليه من بنى عمه أحد كأنهم كلهم عزل ليس مع أحد منهم رمح

علامة على انكار وجود السلاح معهم وأما وضع الرمح على طوله بحيث يكون سنانه جهة الاعداء فهو علامة على التصدى للمحاربة الناشئ ذلك من الاعتراف بوجود السلاح معهم (قوله فهو لاينكر الخ) أى بل هو عالم بذلك لكونهم متلبسين بالحرب فهو من تنزيل العالم منزلة المنكر لا من تنزيل الخالى منزلة المنكر كما قال بعضهم اذ ليس من شأن العاقل أن لا يعلم بوجود السلاح مع أعدائه حال القتال مع شيوع ذلك فى العرب ولان المناسب لسياق الكلام للتوبيخ جعله من تنزيل العالم منزلة المنكر (قوله لكن مجيئه) أى الحرب (قوله من غير التفات) أى لبنى عمه وقوله وتهيؤ أى ومن غير تهيؤ لحاربتهم (قوله أمارة أنه يعتقد) أى علامة على اعتقاده انه لا رمح فيهم لانه على عادة من ليس متهيئا للحرب ان فات يجوز أن يكون

شقيق فعل ذلك لاعتقاده انه ليس فيهم من يقاومه وان علم ان فيهم رماحا وحينئذ فلا يكون ذلك الفعل الواقع منه علامة على الاعتقاد المذكور حتى ينزل منزلة المنكر قلت حيث علم بأن فيهم سلاحا فلا ينبغى له أن يفعل ذلك الفعل الحاصل منه ولو علم أنه ليس فى أعدائه من يقاومه لان شأن العاقل أن لا يأمن اذا علم بوجود السلاح لاحتمال الضرر واذا كان كذلك كان فعله دالا على اعتقاد أنه لا رمح فيهم (قوله لا سلاح معهم) تفسير لقوله عزل وهو بالعين المهملة والزاى المعجمة جمع أعزل وهو الذى لا سلاح له وأما الاغرل بالغين المعجمة والراء المهملة فهو الذى بقلفته ومن ذلك قوله فى الحديث يحشر الناس يوم القيامة غرلا (قوله وخوطب خطاب التفات) أى خطاب ملتفت من الغيبة الى الخطاب لان الاسم الظاهر من قبيل الغيبة وفيه التفات آخر على مذهب السكاكى من الخطاب الى الغيبة فى قوله جاء شقيق ان كان شقيق حاضرا وقت القاء هذا الكلام اذ مقتضى الظاهر أن يقول جئت ان قلت الالتفات لابد فيه من الارتباط بين التعبيرين بنحو عطف ولا ارتباط هنا بين الجملتين وحينئذ فلا التفات أصلا أجيب بأن جملة ان بنى عمك معمولة لمحذوف معطوف على الجملة الأولى والتقدير فقلت له ان بنى عمك الخ وقد يقال لا حاجة لتقدير القول لانه قد يجعل الشخص بذكر أوصافه حاضرا مخاطبا ألا ترى الى قوله تعالى إياك نعبد و إياك نستعين فيحصل الارتباط لذكر الاوصاف (قوله فيهم رماح) بسكون الحاء لانه من السريع الموقوف الضرب وعروضه مطوية كالضرب ومكشوفة فالعروض مطوية مكشوفة والضرب مطوى موقوف والرماح جمع رمح فى بمعنى عند و يحتمل أنه جمع رامح وأن فى باقية على حالها لكن المناسب لقول الشارح أمارة أنه يعتقد أنه لا رمح فيهم الاحتمال الاول

فهو لاينكر أن فى بنى عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ امارة أنه يعتقد أن لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله (ان بنى عمك فيهم رماح)

(جاء شقيق عارضا رمحه ✲ ان بنى عمك فيهم رماح) فان مسمى شقيق لما جاء وقد وضع رمحه على عرض أى جانب يقال عرض السيف على فخذيه وعرض العود على اناء اذا وضع كلا منهما فيها ذكر على جانب ولم يجئ على هيئة التهيؤ لمجرد الفرار أو للدفاع مع الفرار لخوفه من بنى عمه لان جبنه وقلة فائدته وضعف بنيته فى زعم الشاعر يقتضى له هيئة الدفاع مع الفرار لا هيئة من لا يبالى باعدائه من بنى عمه حتى يضع رمحه على تلك الهيئة نزل منزلة من أنكر أن فى أعدائه من بنى عمه رماحا جمع رمح على أن تكون فى بمعنى عند أو جمع رامح ولما نزل منزلة المنكر لالتباسه بما يناسب الانكار باعتبار جبنه وضعفه وهو عرض رمحه خوطب على وجه التأكيد بقوله ان بنى عمك فيهم رماح وهو لا ينكر أن فى بنى عمه رماحا وفى الكلام التفات من الغيبة الى الخطاب لان شقيقا اسم ظاهر علم وهو من قبيل الغيبة والكاف فى بنى عمك خطاب ثم ان قال ذلك فى حضرة شقيق ففيه التفات من خطابه الى الغيبة التى فى الاسم الظاهر

جاء شقيق عارضا رمحه ✲ ان بنى عمك فيهم رماح

يعنى بقوله عارضا مظهرا أو حاملا عرضا على كتفه من قوله عليه الصلاة والسلام ولو أن تعرضوا عليه عودا يعنى أن هذه حالة من يدعى الشجاعة وأن خصمه ليس عنده ما يقابل به رمحه وأنه غير ملتفت له وقوله فيهم رماح الذى ذكروه أنه جمع رمح ولو قيل أنه مصدر استعارة من رمح الدابة برجلها لكان أليق بقوله فيهم من الجمع ﴿ قلت ﴾ وفيما قاله المصنف نظر لان هذا الخبر ليس فيه الا مؤكد

مؤكدا بان وفى البيت على ما أشار اليه الامام المرزوقى تهكم واستهزاء كأنه رميه من الضعف والجبن بحيث لو علم ان فيهم رماحا لما التفت لفت الكفاح ولم تقو يده على حمل الرماح على طريقة قوله

فقلت لمحرز لما التقينا * تنكب لا يقطرك الزحام

يرميه بأنه لم يباشر الشدائد ولم يدفع الى مضايق المجامع كأنه يخاف عليه أن يدس بالقوائم كما يخاف على الصبيان والنساء لقلة غنائه وضعف بنائه (و) يجعل (المنكر

فيكون فى الكلام الفتانان وفى البيت التهكم بشقيق وأنه لو علم رماحا فى بنى عمه لم يكن الا بصدد التهيؤ للفرار عند النزال والتبرى من أمارات الشجاعة وأمارات قلة المبالاة بالكفاح فى مجامع الرجال ويحتمل أن يكون المعنى أنه لو علم أن فى بنى عمه رماحا ما قويت يده على حمل الرماح لجبنه وضعفه ولكن المناسب حينئذ جاء شقيق برمحه لان المراد أنه لا يناسبه استصحاب الرمح أصلا كالمرأة ويحتمل أنه عبر بوضع الرمح على استصحابه وهذا التهكم فى شقيق جار على طريقة قوله

فقلت لمحرز لما التقينا * تنكب لا يقطرك الزحام

يرميه بالضعف وقلة الفائدة وعدم حضوره مجامع الحروب بحيث يخشى عليه أن يداس أى يوطأ بالاقدام ويقطر أى يلقى على قفاه عند الزحام فالتأكيد الذى كان الاصل فيه عرفا أن يدل على الانكار حيث استعمل فى غير المنكر ينتقل منه الى تنزيله منزلة المنكر كالانتقال من الملزوم الى اللازم ولذلك قيل ان الدلالة هنا من باب الكناية التى هى أن يستعمل الملزوم لينتقل منه الى اللازم ولما كان وضع الرمح عرضا انما جعل أمارة على الانكار من جهة كون شقيق مرميا بالجبن فى زعم الشاعر كان من لطيفة هذا التنزيل اظهار التهكم والاستهزاء كما ذكرنا فحسن بذلك الكلام وبلغ فيه المرام ولولا رميه بالجبن كان وضع الرمح كذلك أمارة على قلة المبالاة الدالة على الشجاعة تأمله (و) يجعل (المنكر)

واحدا فمن أين لنا أنه انكارى جاز أن يكون طلبيا ويكون من القسم السابق ويكون هذا التأكيد الواحد فيه استحسانيا لا واجبا ص (والمنكر

(قوله مؤكدا) حال من خطاب ولم يقل واسمية الجملة لما استعرفه من أنها انما تكون مؤكدة عند قصد التأكيد بها ولم يتحقق هنا ذلك (قوله وفى البيت) أى فى عجزه وقوله تهكم أى من الشاعر بشقيق واستهزاء به وذلك لان مثل هذه العبارة أعنى قوله ان بنى عمك الخ انما تقال لمن يستهزؤ به لكونه لا قدرة له على الحرب بل عند سماعه به يخاف ولا يقدر على حمل الرماح ولا غيرها من آلاته لجبنه وضعفه واعترض على الشارح بان التهكم بشقيق يقتضى أنه لا يعترف بأن فيهم رماحا فينافى التنزيل المذكور اذ لو اعترف بذلك لما صح التهكم به لافادته قيام الضعف ببنى عمه وأجيب بأن التهكم بالنظر للواقع من الاعتراف بان فيهم رماحا وبالنظر للتنزيل المذكور أيضا بناء على أن ذلك التهكم من باب الكناية (٢١٤) أطلق الملزوم وأريد اللازم وبيان ذلك انه وان علم أن فيهم رماحا الا أن وضعه الرمح على عرضه أمارة على الانكار لما فيه من الجبن بزعم الشاعر ويلزم من ذلك التهكم به (قوله كأنه يرميه) أى كأن الشاعر ينسبه وكأن للتحقيق أى لانه ومن فى قوله من الضعف بمعنى الباء (قوله والجبن) عطف تفسير (قوله بحيث الخ) بدل اشتمال عما قبله (قوله لما التفت) أى انصرف وقوله قبل بكسر اللام معناه الجانب ونصبه بنزع الخافض والكفاح المقاتلة والمحاربة أى لما انصرف الى جهة القتال أى لما ذهب اليه (قوله على طريقة) متعلق بمحذوف صفة للتهكم أى فى البيت تهكم آت على طريقة قوله أى على طريقة التهكم فى قوله أى قول أبى ثمامة البراء بن عازب الانصارى (قوله لمحرز) هو اسم رجل من بنى ضبة وهو فى الاصل الذى يجعل كمير الناس فى حمايته وعطفه (قوله لما التقينا) أى فى حال المحاربة (قوله تنكب) مفعوله محذوف تقديره تنكب القتال مثلا أى تجنبه وتنح وانصرف عنه ولا تقف فى هذا المحل (قوله لا يقطرك الزحام) بجزم يقطر فى جواب الامر والتقطير الالقاء على الارض على البطن أو على احد الجانبين والمراد هنا الالقاء عليها أى على أى حال والزحام مصدر بمعنى المزاحمة أى مزاحمة الجيوش بخيلها عند القتال (قوله يرميه) أى ينسبه الشاعر الى عدم مباشرة الشدائد (قوله ولم يدفع الى مضايق المجامع) جمع مجمع بمعنى محل الاجتماع أى ولم يدفع الى المواضع الضيقة التى يجتمع فيها الناس كمواضع الحروب وهذا لازم لما قبله (قوله أن يدس) بتشديد السين من غير ألف مأخوذ من الدس وهو الاخفاء تحت التراب وفى بعض النسخ أن يداس بالالف مأخوذ من الدوس وهو جعل الشىء تحت الاقدام وهذه النسخة أنسب بقوله بالقوائم (قوله لقلة غنائه) بفتح الغين المعجمة أى نفعه (قوله بنائه) بفتح الموحدة (١) أى بنيته وذاته وفى بعض النسخ ثباته (قوله ويجعل المنكر) أى ينزل وكذلك الطالب المتردد

---

(١) بفتح الموحدة: هكذا فى الاصل والذى فى كتب اللغة كسر الباء فقط وهو المعروف كتبه مصححه

منزلة غير المنكر اذا كان معه ماان تأمله ارتدع عن الانكار كما يقال لمنكر الاسلام الاسلام حق

(قوله كغير المنكر) هو وان صدق بخالى الذهن والعالم بالحكم والمتردد فيه الا أن المراد خصوص الأول فاذا نزل المنكر أو المتردد منزلته ألقى الخبر لهما غير مؤكد ولا يدخل فيه المتردد الطالب اذ لا ثمرة لجعل المنكر مثله لان كلا منهما يلقى اليه الخبر مؤكدا وحمله على معنى جعل المنكر كالطالب فيستحسن التأكيد له فقط بعد أن كان واجبا فى غاية البعد اذ الوجوب وعدمه أمر خفى لا اطلاع عليه الا أن يقال تظهر ثمرة التنزيل بالنسبة لقلة التأكيد بعد ان كان كثيرا ولا يدخل أيضا العالم بالحكم إذ لا معنى لتنزيل المنكر منزلة العالم فى القاء الخبر اليه لان تنزيله منزلة العالم يقتضى عدم خطابه (قوله ان تأمله) أى تأمل فيه لان التأمل النظر فى الشىء (قوله أى شىء من الدلائل) أى ولو واحدا منها (قوله والشواهد) تفسير لما قبله وكأن نكتة التفسير الاشارة الى (٢١٥) أن المراد بالدلائل ما يشمل القرائن ونحوها

كغير المنكر اذا كان معه) أى مع المنكر (ماان تأمله) أى شىء من الدلائل والشواهد ان تأمل المنكر ذلك الشىء (ارتدع) عن انكاره ومعنى كونه معه أن يكون معلوما له مشاهدا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تأكيد لان مع ذلك المنكر

ويجرى مجراه المتردد الطالب (كغير المنكر) وهو الخالى الذهن ولا يدخل فيه الطالب إذ لا معنى لقولنا يجعل كالطالب فلا يؤكد الكلام بل الطالب أيضا ينزل منزلة الخالى الذهن فلا يؤكد معه وحمله على معنى جعل المنكر كالطالب فيستحسن التأكيد ولا يجب فى غاية البعد اذ الوجوب وعدمه أمر خفى ليس مما يكنى عنه بعوارض اللفظ وقد تقدم أن التنزيل دلالته من الكناية فافهم وانما ينزل المنكر كغيره (اذا كان معه) أى مع المنكر (ما) أى دلائل وشواهد (ان تأمله) أى ان تفكر فى تلك الدلائل معه (ارتدع) أى يرجع عن انكاره والمراد بوجود الدلائل معه تصورها وشهودها بالحس الظاهر أو الباطن لا وجودها فى نفس الأمر ولو غابت عن علمه لان ذلك لا يكفى فى التنزيل على ما سنقرره وما واقعة على الدلائل كما قررنا لا على العقل كما قيل والا كان المناسب أن يقول ان تأمل به وان أراد القائل بالعقل الدلائل المعقولة عاد الشواهد وأيضا الغرض من هذا التنزيل بيان وضوح تلك الدلائل وقيام الحجة بها وان الجحود معها كالعدم لا يقوم به الاعتذار لصاحبه ومجرد وجود العقل لا يكفى فى الغرض حتى تحضر الدلائل فوجب الحمل على ما ذكر وذلك كقولك لجاحد حقية الاسلام دين الاسلام حق إيماء الى أن جحوده قد تناهت الأدلة المزيلة له فى الوضوح والظهور على أن الجحود معها كالعدم فلا يلتفت الى مقتضاه وفى ذلك من توهين حجة الخصم ما لا يخفى وذلك من لطائف هذا التنزيل

كغير المنكر الخ) ش اشارة الى أن هذا الذى أنكره واضح الادلة لا يحتاج الى تأكيد كقوله تعالى لا ريب فيه وفى المثال نظر لأن هذا نفى وسنفرده بالكلام بل ينبغى أن يمثل بقول الانسان الاسلام

وليس المراد بها خصوص الادلة الاصطلاحية فانها تخص بغير القرائن فتأمل (قوله ان تأمل المنكر ذلك الشىء) أى ان تفكر المنكر فى ذلك الشىء وفى كلامه اشارة الى أن الصلة فى كلام المصنف جرت على غير من هى له وانما لم يبرز المصنف الضمير جريا على المذهب الكوفى لظهور أن التأمل انما يكون من المنكر لا من الدلائل (قوله ارتدع) أى رجع عن انكاره وانتقل الى مرتبة المتردد أو خالى الذهن (قوله أن يكون معلوما له) أى متصورا له وهذا بالنظر للادلة العقلية وقوله مشاهدا عنده أى بالحس وهذا بالنظر للادلة الحسية ثم ان تفسير الشارح المعية بالمعلومية والمحسوسية وتفسيرها ما الموصوفة بالدليل يصير المعنى عليه اذا كان عالما بالدليل الذى اذا تأمله ارتدع فيتوجه عليه اشكال وحاصله أن الانسان متى علم بالدليل علم المدلول وحينئذ فلا يتوقف الارتداع على التأمل وحاصل الجواب أنه ليس المراد بالدليل الدليل المنطقى وهو ما يلزم من العلم به العلم بشىء آخر حتى يرد ما ذكر بل المراد به الاصولى وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبرى والمراد بالتأمل فيه أن يستنبط مقدمات صحيحة من وجه صحيح من أوجه الدليل توصله الى الارتداع (قوله كما تقول) ما مصدرية أى قولك أى كالتنزيل الذى فى قولك فى الكلام حذف لان المقصود التمثيل للتنزيل المذكور فى المتن وقوله الاسلام حق مقول القول (قوله من غير تأكيد) اعترض بأن اسمية الجملة تفيد التأكيد وأجيب بأنها انما تفيده اذا اعتبر تحويلها عن الفعلية لان بناء مؤكديتها على افادة الثبات والدوام وهى انما تدل على ذلك فى مقام اعتبر فيه التحويل المذكور أو انها انما تفيده اذا انضمت لغيرها من المؤكدات والأحسن فى الجواب أن يقال مرادهم بقولهم اسمية الجملة من المؤكدات انها مما يصح أن يقصد بها التأكيد عند مناسبة المقام فليست للتأكيد مطلقا بل اذا اعتبرت مؤكدة هذا ما ارتضاه الصفوى فى شرح الفوائد ورد الجواب الاول من الجوابين المذكورين بأنه بمعزل عن التحقيق لان كلا من مقدمتى دليله ممنوع وبعد التسليم لا مانع من أن يقصد من العدول الدوام دون التأكيد فلا يلزم افادة التأكيد فى مقام العدول مطلقا كما هو ظاهر كلام المجيب اه وقد

وعليه قوله تعالى في حق القرآن لا ريب فيه ومما يتفرع على هذين الاعتبارين قوله تعالى ثم انكم بعد ذلك لميتون ثم انكم يوم القيامة تبعثون أكد اثبات الموت تأكيدين وان كان مما لا ينكر لتنزيل المخاطبين منزلة من يبالغ في انكار الموت لتماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده ولهذا قيل ميتون دون تموتون كما سيأتي الفرق بينهما وأكد اثبات البعث تأكيدا واحدا وان كان مما ينكر لانه لما كانت أدلته ظاهرة كان جديرا بأن لا ينكر بل إما أن يعترف به أو يتردد فيه فنزل المخاطبون منزلة المترددين تنبيها لهم على ظهور أدلته وحثا على النظر فيها ولهذا جاء تبعثون على الاصل

أسلفنا عن عبد الحكيم انه لا يشترط في كون الجملة الاسمية مؤكدة عدولها عن الفعلية ورد الجواب الثاني أيضا بمخالفته لتصريح الايضاح بأن في قوله تعالى ثم انكم بعد ذلك لميتون تأكيدين ولتمثيلهم الكلام الطلبي بان زيدا قائم وانه مؤكد تأكيدا واحدا ولتصريح الفاضل الابهري وغيره بان في قوله تعالى ثم انكم يوم القيامة تبعثون تأكيدا واحدا (قوله دلائل دالة على حقية الاسلام) أي كاعجاز القرآن وغيره الدال ذلك على صدق النبي فيما جاء به (قوله وقيل الخ) هذا وجه ثان في معنى معه وقوله بعد وقيل معنى ما الخ وجه ثان في معنى ما فالحاصل أن في معه (٢١٦) وجهين وفي ما وجهين (قوله لان مجرد وجوده) أي في نفس الامر وقوله لا يكفي

> دلائل دالة على حقية الاسلام وقيل معنى كونه معه أن يكون موجودا في نفس الامر وفيه نظر لان مجرد وجوده لا يكفي في الارتداع ما لم يكن حاصلا عنده وقيل معنى ما ان تأمله شيء من العقل وفيه نظر لان المناسب حينئذ ان يقال ما ان تأمل به لانه لا يتأمل العقل بل يتأمل به (نحو لا ريب فيه) ظاهر هذا الكلام انه مثال لجعل منكر الحكم كغيره وترك التأكيد لذلك
>
> وقوله (نحو لا ريب فيه) تنظير لتنزيل الشيء منزلة عدمه فينفى كما نزل الانكار منزلة عدمه فنفى مقتضاه وهو التأكيد وانما قلنا تنظير لا تمثيل لوجهين أحدهما أن ظاهره بدون التنزيل للريب منزلة عدمه فينفى لا يصح لوقوع الريب من الكفرة وانما يكون مثالا ان كان المخاطب منكرا لسلب الريب
>
> حق لمن ينكره كما مثل في الايضاح ثم قال وعليه قوله تعالى لا ريب فيه وعلى هذين الاعتبارين قوله تعالى ثم انكم بعد ذلك لميتون أكد تأكيدين وان لم ينكره أحد لتنزيل المخاطبين لتماديهم في الغفلة تنزيل من ينكر الموت وأكد اثبات البعث تأكيدا واحدا وان كان أكثر لانه لما كانت أدلته ظاهرة كان جديرا بأن لا ينكر ويتردد فيه فنزل المخاطبون منزلة المترددين فيه حثا لهم على النظر في أدلته الواضحة ﴿تنبيه﴾ اعلم أن أقسام هذا الفصل متعددة وقد حاول السكاكي والخطيبي في شرح المفتاح تعدادها فذكراها على وجه قاصر وها أنا أذكرها على التحرير ان شاء الله تعالى فأقول المخاطب إما عالم بفائدة الخبر ولازمها معا أو خال منهما أو طالب لهما أو منكر لهما أو عالم بالفائدة

في الارتداع الاولى أن يقول لا يكفي في التنزيل لأن الارتداع مرتب على التأمل لا على مجرد الوجود ويمكن تصليح عبارته بأن يقال مراده ان مجرد الوجود لا يكفي في الارتداع بل لا بد فيه من التأمل والتأمل انما يكون في معلوم فلا بد أن يكون ما يقع فيه التأمل معلوما له وقد يرد هذا النظر بعد تصليحه بما قلنا بأن مراد المصنف فرض التأمل وتقديره لا التأمل بالفعل ولا شك ان مجرد الوجود في نفس الامر كاف في ذلك فقول المعترض والتأمل انما يكون في معلوم مسلم في التأمل بالفعل لكن ليس الكلام فيه فلا يرد هذا الاعتراض على هذا القيل والحاصل انه على كلام الشارح لا بد في التنزيل من علم الدلائل بالفعل وعلى هذا القيل يكفي فيه وجودها في نفس الامر وان لم تكن معلومة (قوله لان المناسب حينئذ) أي حين إذ فسر ما بشيء من العقل لا بالادلة كما هو القول الاول وفي قوله لان المناسب اشارة الى صحة هذا القيل بالحمل على الحذف والايصال والاصل تأمل به فحذف الباء ووصل الضمير بالفعل أو يقال مراده بالفعل الادلة العقلية وحينئذ فيرجع لما قاله الشارح أولا تأمل (قوله ظاهر هذا الكلام انه مثال الخ) أي لا تنظير ووجه كون ذلك ظاهرا من الكلام أن المتبادر من ذكره ذلك بعد القاعدة أعني جعل المنكر كغير المنكر وتعبيره بنحو أنه مثال لها (قوله وترك التأكيد لذلك) أي لذلك الجعل وكان مقتضى الظاهر ان يقال انه لا ريب فيه واعترض بأنا لا نسلم ان لا ريب فيه خال عن التأكيد لان لا التي لنفي الجنس للتأكيد وكذلك اسمية الجملة كما صرحوا بذلك وأجيب بأن لا النافية لتأكيد المحكوم عليه لانها تفيد استغراق النفي وهو راجع للمحكوم عليه بمعنى انه لا يخرج شيء من أفراده وليس الكلام فيه إذ كلامنا في تأكيد الحكم وهي لا تفيد ذلك وبأن اسمية الجملة ليست للتأكيد مطلقا بل اذا اعتبرت مؤكدا بأن قصد التأكيد بها ولم يتحقق ذلك هنا وان تأكيدها ليس على سبيل الاستقلال بل على سبيل التبعية فان كان هناك مؤكد آخر جعلت اسمية الجملة من المؤكدات وإلا فلا

خال

(قوله وبيانه) أى بيان كونه مثالا لجعل المنكر كغير المنكر وحاصله أن جعله مثالا لذلك لايحتاج لتأويل لاريب فيه بمعنى ليس القرآن بمظنة للريب ولاينبغى أن يرتاب فيه وهذا مطابق للواقع وينكره كثير من المخاطبين فكان مقتضى الظاهر أن يؤكد فيقال انه لاريب فيه لكن نزل انكارهم منزلة عدمه لما معهم من الدلائل والامارات التى لو تأملوها ارتدعوا عن الانكار فلذلك ألقى لهم الكلام مجردا عن التأكيد وانما احتاج جعله مثالا لجعل المنكر كغير المنكر للتأويل لانا لو أبقينا الآية على ظاهرها من نفى الريب أى لم يقع فيه ريب من أحد لم يكن مطابقا للواقع لكثرة المرتابين فيه فلا يكون من جعل المنكر كغير المنكر لان الحكم الذى يجعل فيه الانكار كلا انكار يجب أن يكون مطابقا للواقع عليه أمارات ودلائل لو تأملها المنكر ارتدع عن انكاره وهذا الحكم أعنى نفى الريب على سبيل الاستغراق الذى هو معنى لاريب فيه لو أجرى على ظاهره ليس كذلك (٢١٧) لثبوت الريب فى الواقع (قوله ليس القرآن بمظنة) أى ليس محلا يظن فيه الريب أى الشك فى أنه من عند الله فالمنفى كونه محلا للريب والشك (قوله ولاينبغى الخ) عطف تفسير أى ولا ينبغى أن يكون محلا للارتياب فيه وانما كان المعنى ماذكر وليس المراد ظاهر الآية من نفى الريب فيه من أصله لان الريب فيه قد وقع من الكفار وحينئذ فلايصح نفيه عنه (قوله وهذا الحكم) أى كون القرآن ليس مظنة للريب (قوله مما ينكره كثير الخ) أى فالانكار انما هو لكونه ليس مما ينبغى أن يرتاب فيه لا لنفى الريب عنه واعترض بأن المخاطب بالآية النبى وأصحابه ولا ينكر هذا الحكم أحد منهم فقول الشارح مما ينكره كثير من المخاطبين لايسلم وأجيب بأن المراد بالمخاطب هنا من يلاحظ حاله وتهيمه الكلام أعنى مطلق السامع بدليل أن المقصود من الآية تعيير الكفار باعتبار انكارهم لهذا الحكم وليس المراد بالمخاطب من يلقى اليه الكلام خاصة واذا كان المراد بالمخاطبين مطلق السامعين كان شاملا للكفار والكثير من السامعين المنكر لهذا الحكم هم الكفار (قوله لكن نزل انكارهم الخ) أى فلذلك ألقى الخبر غير مؤكد وكان المناسب لأصل البحث أعنى تنزيل المنكر منزلة غيره أن يقول لكن نزل المنكر منزلة غير المنكر وان كان لايلزم من تنزيل انكارهم منزلة عدمه تنزيل المنكر كغيره (قوله لما معهم الخ) وهو انه كلام معجز أتى به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة فان قلت تفسير ما معهم بما ذكر يقتضى أن ما معهم عبارة عن الدليل المصطلح عليه عند المناطقة وهو مخالف لما مر من أن المراد به الأصولى قلت المراد أن اعجازه دليل وكون من أتى به صادقا مصدوقا بالمعجزات دليل آخر مستقل على

وبيانه أن معنى لاريب فيه ليس القرآن بمظنة للريب ولا ينبغى أن يرتاب فيه وهذا الحكم مما ينكره كثير من المخاطبين لكن نزل انكارهم منزلة عدمه لما معهم من الدلائل الدالة على أنه ليس مما ينبغى أن يرتاب فيه

ليحق تأكيد سلب الريب ثم يترك لان ثم دلائل على سلب الريب وهذا لايصح لوجوده من الكفرة كما ذكرنا فكيف يكون مما قامت عليه الأدلة الواضحة * والآخر فى تقدير تأويله بما يصحح جعله مثله لتنزيل المنكر منزلة غيره فترك تأكيده بأن يكون المعنى لاريب فيه أى ليس مما ينبغى أن يرتاب فيه وهذا الحكم وهو كونه لاينبغى أن يرتاب فيه مما ينكره كثير من الناس فلوجود ما يدل على أنه لاينبغى أن يرتاب فيه لكونه ليس محلا للريب نزل انكار المنكر كعدمه فألقى اليه الكلام غير مؤكد ينافيه أو يعكر عليه قوله بعد وهكذا اعتبارات النفى فانه يدل على أنه لم يمثل فيما تقدم بالنفى بل نظر به وأيضا لانسلم أن لاريب

خال من اللازم أو عالم بالفائدة طالب اللازم أو عالم بالفائدة منكر اللازم أو عالم باللازم خال من الفائدة أو عالم به طالب للفائدة أو عالم به منكر للفائدة أو خال من اللازم طالب للفائدة أو خال من اللازم منكر للفائدة أو خال من الفائدة طالب للازم أو خال منهما منكر للازم أو طالب للفائدة منكر للازم أو منكر للفائدة طالب للازم يبطل منها عالم باللازم خال من الفائدة أو خال من الفائدة منكر للازم أو خال من الفائدة طالب للازم فالثلاثة مستحيلة ومنها ثلاثة ممكنة ان حملنا اللازم على الاعتقاد مطابقا كان أو لم يكن وهو عالم باللازم متردد فى الفائدة أو عالم به منكر للفائدة أو منكر للفائدة طالب اللازم وان حملنا اللازم على الاعتقاد المطابق للخارج سقط الثلاثة أيضا فعلى الأول تبقى الأقسام الممكنة ثلاثة عشر كل منها اما أن تأخذه على كل واحد من الأوجه العشرة السابقة ولا تأخذه على كل شىء من الستة التى قلنا ان ثلاثة منها مستحيلة قطعا وثلاثة مستحيلة على أحد الاحتمالين لان الستة هنا مستحيلة على الاحتمالين معا فتضرب ثلاثة عشر فى عشرة تبلغ مائة وثلاثين يسقط منها ثلاثة عشر وهو كل مخاطب من هؤلاء الثلاثة عشر فرضناه عالما بالفائدة واللازم فانا لانخاطبه لايقال قد تكرر الأخبار تأكيدا فيكون الخبر الثانى واقعا بعد العلم بالفائدة ولازمها لانا نقول لانؤكده حتى ننزله بالاخبار الثانى كأنه لم يعلم بالخبر الأول شيئا فالباقى من الأقسام مائة وسبعة عشر وان شئت سرد الأقسام فهى هذه الأول عالم بهما أخذناه خاليا منهما أو طالبا لهما أو منكرا

هذا كله اعتبارات الاثبات وقس عليها اعتبارات النفي كقولك ليس زيد أو ما زيد منطلقا أو بمنطلق ووالله ليس زيد أو ما زيد منطلقا أو بمنطلق

والأحسن أن يقال انه نظير لتنزيل وجود الشيء منزلة عدمه بناء على وجود ما يزيله فانه نزل ريب المرتابين منزلة عدمه تعويلا على وجود ما يزيله حتى صح نفي الريب على سبيل الاستغراق كما نزل الانكار منزلة عدمه لذلك حتى صح ترك التأكيد (وهكذا) أي مثل اعتبارات الاثبات (اعتبارات النفي)

فيه لا تأكيد فيه لان بناء لا مع اسمها يفيد تأكيد النفي وقد يجاب عن هذا بأن الذي فيه تحقق عموم النفي لا تأكيد وقوع نفس النفي ويؤيده ما قيل أن لا ريب فيه بمنزلة التأكيد اللفظي لذلك الكتاب فكأنه قيل ذلك الكتاب ذلك الكتاب وعليه يكون تابعا لما قبله كسائر التأكيد اللفظي فيترك فيه التأكيد كما قبله بالوجه الذي ترك عما قبله لان المراد كمال كونه ليس محلا للريب لظهور أمره وهذا معنى لا ريب فيه ولكن قد يقال في هذا أن الكمال في نفي محلية الريب يتضمن تأكيد نفي الريب وأيضا الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ولا انكار لهم اللهم الا أن يراعى حال السامعين من الكفرة ولهذا كله كان الأحسن جعله نظيرا لا تمثيلا (وهكذا) أي مثل اعتبارات الاثبات (اعتبارات النفي) فيقال في خالي الذهن في النفي ما زيد قائم بلا تأكيد وهو الابتدائي وفي المتردد الطالب

لهما أو عالما بالفائدة خاليا من اللازم أو عالما بالفائدة طالبا للازم أو عالما بالفائدة منكر اللازم أو خاليا من اللازم طالبا للفائدة أو خاليا من اللازم منكرا للفائدة أو وطالبا للفائدة منكر اللازم فهذه تسعة ثم تأخذ العاشر خاليا منهما في التسعة كذلك صارت ثمانية عشر ثم تأخذ طالبا لهما في تسعة كذلك صارت سبعة وعشرين ثم تأخذ المنكر لهما كذلك ثم العالم بالفائدة الخالي من اللازم كذلك ثم العالم بها الطالب للازمها كذلك ثم العالم بها المنكر للازمها كذلك ثم الخالي من اللازم الطالب للفائدة كذلك ثم الخالي من اللازم المنكر للفائدة كذلك ثم الطالب للفائدة المنكر للازم كذلك ثم العالم باللازم الطالب للفائدة كذلك ثم العالم باللازم المنكر للفائدة كذلك ثم المنكر للفائدة الطالب للازمها كذلك صارت مائة وسبعة عشر قسما ﴿ تنبيه ﴾ تمثيل المصنف بقوله تعالى انهم مغرقون وهو مثال أخص من المثل والمثال الذي ذكره لتنزيل خالي الذهن منزلة المنكر من بيت شقيق يصلح أن يكون مثالا له وللقسم الذي سيأتي ان شاء الله تعالى ومن تنزيل السائل منزلة خالي الذهن قوله تعالى ويسألونك عن الجبال فقل ينسفها ربي نسفا كذا قيل وقد يعترض عليه بأن توكيد الطلبي غير لازم فلا حاجة الى التنزيل ويجاب بأنه مستحسن فالعدول عنه انما يكون للتنزيل وذلك كثير وتنزيل السائل منزلة المنكر لبعد المسؤول عنه عن الافهام كقوله صلى الله عليه وسلم انكم لترون ربكم في جواب هل نرى ربنا وتنزيل المنكر منزلة خالي الذهن مثل لا ريب فيه وتنزيل المنكر منزلة السائل المتردد نحو ثم انكم يوم القيامة تبعثون وقد يقال ان ما تقدم من أدلة البعث يقتضي جعل المنكر كالمعترف لا كالمتردد وقوله جعل كالمتردد حثا له على النظر في الأدلة يأتي بعينه في لا ريب فيه ص (وهكذا اعتبارات النفي الخ) ش يعني أنه يكون كالاثبات في التأكيد وعدمه لأن ينزل على غيره

كما

كونه من عند الله وليس المجموع دليلا واحدا حتى يرد ما ذكر (قوله والأحسن أن يقال الخ) اعلم أن حاصل الأول أن النفي ليس نفس الريب بل كون القرآن محلا للريب ومظنة له خطابا للمنكري ذلك وحاصل الثاني أن النفي نفس الريب على سبيل الاستغراق من غير مخاطبة وكان هذا أحسن لوجهين الأول أن جعله مثالا لابد فيه من التأويل الذي قاله الشارح حتى يصح التمثيل بخلاف جعله نظيرا فانه لا يحتاج للتأويل الذي صح الوجه الأول به ولا لغيره وما لا يحتاج أحسن مما يحتاج ثانيهما انه على تقدير تأويله بما يصحح جعله مثالا لتنزيل المنكر منزلة غيره ينافيه أو يعكر عليه قوله بعد وهكذا اعتبارات النفي فانه يدل على انه لم يمثل فيما تقدم بالنفي وأن ما تقدم متمحض للاثبات وقد يجاب عن هذا بأن المراد وهكذا باقي اعتبارات النفي فتأمل (قوله نظير) أي لا مثال لجعل المنكر كغيره وقوله لتنزيل وجود الشيء منزلة عدمه اعترض بأن نظير الشيء يجب أن يكون خارجا عن سائر أفراده مع أن تنزيل ريب المرتابين بمنزلة العدم من أفراد تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه فالأولى أن يقال انه نظير لتنزيل الانكار منزلة عدمه وأجيب بان هذا الايراد انما جاء من توهم أن اللام صلة النظير ونحن نقول ان اللام لام الأجل وصلة النظير محذوفة والتقدير نظير لتنزيل الانكار منزلة عدمه لأجل تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه في كل منهما فالمقصود من التعليل بيان وجه الشبه بين النظيرين ويصح جعل اللام بمعنى في أي نظير البحث المتقدم في تنزيل الخ (قوله على وجود ما يزيله) أي من الدليل الذي لو تأمل فيه لزال ذلك الشيء الوجود (قوله على سبيل الاستغراق) أي المفهوم من وقوع النكرة في سياق النفي وهو لا لأن النكرة في سياق النفي تعم عموما شموليا (قوله كما نزل الانكار) أي المشار له بالمبحث المتقدم وقوله لذلك أي للتعويل على وجود ما يزيل انكارهم لو تأملوه (قوله وهكذا اعتبارات النفي) عطف على محذوف دل عليه السياق أي هذا الذي ذكر أمثلة اعتبارات الاسناد في الاثبات وهكذا الخ أي وهكذا أمثلة اعتبارات الاسناد في النفي وافراد اسم الاشارة مع أنه عائد على الاعتبارات باعتبار ما ذكر (قوله أي مثل اعتبارات الخ)

من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلبي ووجوب التأكيد بحسب الانكار في الانكاري تقول لخالي الذهن ما زيد قائما أو ليس زيد قائما وللطالب ما زيد بقائم

ما زيد بقائم بالتأكيد المستحسن وهو الطلبي وفي للمنكر والله ما زيد بقائم بالتأكيد الواجب وهو

كما سبق ففي الابتدائي تقول ما زيد قائم أو قائما وليس زيد قائما أو ما ينطلق زيد وفي الطلبي والانكاري تأتي بمؤكد استحسانا في الأول ووجوبا في الثاني فتقول ما زيد بقائم أو ليس بقائم ولا رجل في الدار بالبناء فهو آكد من لا رجل بالرفع أو والله ليس زيد منطلقا أو ما إن ينطلق أو ما كان زيد لينطلق لان كان تعطي تأكيدا ولنفي المستقبل والله لن ينطلق زيد ولا ينطلق زيد ان قلنا لا لنفي المستقبل فقط كما هو مذهب سيبويه وتقول ان بالغ في الانكار والله ما زيد بمنطلق أو ما ان ينطلق زيد أو ما هو بمنطلق وما كان زيد لينطلق ان لم تجعل المراد مريدا لينطلق فان جعلنا المراد ذلك فهذا معنى آخر على أن فيها أيضا تأكيدا لان نفي ارادة الفعل أبلغ من نفيه ﴿ فوائد احداهن ﴾ اعلم أن المراد بالتأكيد هنا تأكيد لمضمون الخبر وهو الحكم بالنسبة اثباتا أو نفيا على ما سبق لا تأكيد المسند وحده ولا المسند اليه فلو قلت زيد هو القائم أو زيد مضروب أو زيد نفسه قائم فليس مما نحن فيه في شيء لانه لا يلزم من تأكيد واحد من طرفي الاسناد تأكيد النسبة وكذلك لو أتيت بما يفيد الاختصاص كقوله تعالى ثم انكم يوم القيامة تبعثون وبهذه الفائدة يتبين لك الحكمة في عدم تعرضهم للتأكيد بأن المفتوحة فان لقائل أن يقول يأتي فيها الخطاب ابتدائيا وطلبيا وانكاريا تقول في الابتدائي علمت زيدا قائما وفي الطلبي علمت أن زيدا قائم وفي الانكاري علمت أن زيدا قائم والله فجوابه أن أن المفتوحة تنحل مع ما بعدها لمفرد فالتأكيد لذلك المصدر المنحل لا للنسبة والكلام الآن انما هو في تأكيد الاسناد لا في تأكيد أحد طرفيه على أن التنوخي في أقصى القرب لما ذكر ألفاظ التأكيد ذكر أن المفتوحة والمكسورة والتحقيق ما قلناه واذا ثبت ذلك اتجه لك منع في حصول التأكيد لمضمون الجملة في كثير مما سبق من صيغ النفي فان التأكيد في لا رجل بالبناء انما هو للمحكوم عليه وتقوية العموم والتأكيد في ما زيد بمنطلق الظاهر انه للانطلاق المنفي لا لمضمون الجملة ومما ذكرناه يعلم أنه ليس من هذا الباب الحال المؤكدة ولا المصدر المؤكد لنفسه أو لغيره فانهما انما يؤكدان الفعل ﴿ الثانية ﴾ ذكر النحاة من ألفاظ التأكيد لكن وينبغي أن يلحق بما نحن فيه فيكون الخطاب بها طلبيا أو انكاريا وكذلك عدها أيضا التنوخي لكنه يحتاج الى زيادة تحقيق لان من قال من النحاة انها للتأكيد مع الاستدراك انما أراد تأكيد الجملة قبلها فينبغي أن يقال لكن حرف تأكيد يكون الخطاب بما قبلها طلبيا أو انكاريا لا الخطاب بما دخلت عليه أو يقال هي تأكيد للجملة التي بعدها لاستلزامها حكم ما قبلها لان الغالب ان ما بعدها ضد ما قبلها فتأكيد وجودها تأكيد لعدم ما قبلها لان الضدين لا يجتمعان فهو تأكيد لما بعدها في الصورة وتأكيد لما قبلها في المعنى نعم اذا قلنا انها مركبة من لكن وأن كما هو قول الفراء أو انها مركبة من لا ولن كما هو رأي الكوفيين أو أنها مركبة من لا وكاف التشبيه وان فالتأكيد فيها ان ثبت للجملتين معا لان لا أكدت ما قبلها وان أكدت ما بعدها ومن ألفاظ التأكيد كأن كما عدها التنوخي وهو صحيح لانها ان كانت بسيطة فهي لتأكيد النسبة وان كانت مركبة فهي متضمنة لان فالخطاب بها طلبي كما سبق وسيأتي تحقيق معناها في علم البيان ومن ألفاظ التأكيد كما ذكره التنوخي ليت ولعل ومن ألفاظ التأكيد لعن لكن تأكيدها للمفرد لانها لغة تميم وهم يبدلون همزة أن المفتوحة عينا فحكمها حكم أن المفتوحة كما سبق ﴿ الثالثة ﴾ الذي يظهر ولا ينازع فيه منصف أن تأكيد

وما ينطلق أو ما إن ينطلق زيد وما كان زيد ينطلق وما كان زيد لينطلق ولا ينطلق زيد ولن ينطلق زيد والله ما ينطلق أو ما ان ينطلق زيد

أي مثل أمثلة الاعتبارات الواقعة في الاسناد في الاثبات أي في الكلام المثبت من ترك التأكيد مع الخالي والتأكيد استحسانا مع المتردد ووجوبا بقدر الانكار مع المنكر (قوله اعتبارات النفي) أي أمثلة الاعتبارات الواقعة في الاسناد في الكلام المنفي

الانكاري وقد ينزل غير المنكر كالمنكر أيضا فيؤكد معه النفي فيقال فيمن ظهرت عليه أمارة انكار

الجملة يكون لأغراض كثيرة من جملتها الانكار وغيره فربما كان الشخص خالي الذهن وأكد له بان واللام وربما كان منكرا ولم يؤكد له لغرض ما أو أكد له لغير ذلك فان كان ما ذكروه من التأكيد للطالب والمنكر بأن واللام على سبيل المثال فحسن وان كانوا يحصرون التأكيد في خطابهما ويحصرون خطابهما في صيغة التأكيد فهو في غاية البعد ويحتاج الى تأويل غالب الاستعمالات ولا ينتهض له دليل ولا أعتقد أن المبرد أراد ذلك أصلا فانه تحجير واسع ﴿الرابعة﴾ هذه التأكيدات التي ذكروها انما هي للجملة الاسمية وأعرضوا عن تأكيد الجملة الفعلية وعن ذكر التفاوت بين الخطاب بالاسمية والفعلية وكان ينبغي ذكر كل منهما ثم جعلوا الخطاب بنحو زيد قائم خاليا عن التأكيد وكان يمكن أن يقال انه يتضمن التأكيد لتضمنه الدلالة على الثبوت والاستقرار ولم يزل ذلك في نفسي الى أن وقفت على كلام التنوخي فوجدته قال في أقصى القرب اذا قصدوا مجرد الخبر أتوا بالجملة الفعلية فان أكدوا فبالاسمية ثم بان ثم بها وباللام وقد تأكد الفعلية بقد وان احتيج لأكثر أتى بالقسم مع كل من الجملتين وقد تؤكد الاسمية باللام فقط نحو لزيد قائم وقد تجيء قد مع الفعلية مضمرة بعد اللام قال امرؤ القيس * لناموا فما ان من حديث ولا صالي * اهـ ومقتضاه أن الخطاب على درجات قام زيد ثم لقد قام ثم والله لقد قام فانه جعل الفعلية كلها دون الاسمية ثم قال انها تؤكد بالقسم وبقد فعلمنا أنها بجميع درجاتها دون الفعلية (١) ثم ان زيدا قائم ولزيد قائم ولم يتبين من كلامه أيهما آكد ويظهر أن التأكيد بان أقوى لوضعها لذلك ثم ان زيدا لقائم ثم والله لزيد قائم ووالله ان زيدا قائم ثم والله ان زيدا لقائم وقد يقال عليه ان قوله اذا أرادوا مجرد الخبر أتوا بالجملة فيه نظر لان الفعلية يقصد بها التجدد وتعيين الزمان لا مجرد الخبر الا أن يريد بمجرد الاخبار بالنسبة المتجددة في وقتها من غير قصد زيادة التأكيد وان قوله ان الجملة الاسمية للتأكيد فيه نظر فان الاسم وان دل على الثبوت والاستقرار فانما يدل على استقرار مصدره الذي اشتق منه فالتأكيد في زيد قائم للقائم المفرد لا للجملة التي كلامنا الآن فيما يؤكدها كما تقدم في التأكيد بأن المفتوحة فان تم هذا الجواب ظهر عذر البيانيين في كونهم لم يعدوا الجملة الاسمية خطابا طلبيا ولا انكاريا ومن الغريب أن ابن النفيس قال في طريق الفصاحة الجملة الاسمية كقولنا زيد قائم تدل على ثبوت القيام بالمطابقة فهي أدل من الفعلية مثل قام زيد اذ قام يدل على القيام بالتضمن فلذلك كانت الاسمية أقوى من الفعلية قلت وهذا غلط سرى اليه من قول النحاة ان الفعل يدل على الحدث بالتضمن ولم يعلم أن دلالة الفعل على كل من حدثه وزمانه وان كان بالتضمن لكن دلالة جملة الكلام على كل من حدث الفعل وزمانه بالمطابقة فقام زيد يدل على وقوع القيام في زمان ماض بالمطابقة ﴿الخامسة﴾ لم يتعرضوا لتأكيد الجملة الانشائية لان هذا الباب معقود للاسناد الخبري وسنتكلم عليه في باب الانشاء ان شاء الله تعالى ﴿السادسة﴾ من مؤكدات الجملة أيضا ضمير الفصل فانه تأكيد كما سيأتي وليس تأكيد المسند فقط ولا المسند اليه فقط كما سيأتي تقريره في موضعه ومن المؤكدات أيضا للجملة تقديم الفاعل المعنوي نحو زيد يقوم وأنت لا تكذب وأنا قمت اذا لم تجعلها للاختصاص فانها لتأكيد الحكم لا لتأكيد المحكوم عليه كما صرح به الجرجاني وغيره أما أنا قمت اذا جعلناه للاختصاص وقلنا انه مقدم من تأخير على أن أصله بدل فيحتمل أن يقال انما يفيد الاختصاص فلا يفيد تقوية الحكم ويحتمل أن يقال يفيد مع الاختصاص التقوية كما قالوا بمثله في تقديم المعمول وعلى هذا فيحتمل أن يقال يفيد تقوية الحكم كهو اذا لم تجعله للاختصاص ويحتمل أن يقال انما يفيد تقوية المحكوم عليه برعاية حاله قبل التقديم حين كان بدلا فان البدل انما يؤكد المبدل

(١) دون الفعلية: كذا في الأصل، ولعل الصواب دون الاسمية كما هو ظاهر كلامه سابقا ولاحقا فتأمل كتبه مصححه

منه

وللمنكر والله ما زيد بقائم

عدم خلو البلد من أعدائه بنى فلان مثلا لجيشه بهيئة الآمن والله ما خلا البلد من بنى فلان والمنكر كثيره اذا كان معه ما ان تأمله ارتدع فيلقى اليه الكلام خلوا من التأكيد كقولك لمنكر كون دين

منه وهو فى هذا المثال هو المسند اليه وعلى كل تقدير فلا شك أن نحو زيد يقوم وأنت لا تكذب وأنا قمت حيث كانت لا تفيد الاختصاص للتقوية والتأكيد ولعلهم اعتمدوا على ما لم يذكروه هنا لان المسند اليه وان كان مؤكدا للجملة لكنه جزء من جملة الكلام وانما يتكلمون هنا فى التأكيد بما ليس من أجزاء الكلام كما سيأتى تنبيه المصنف عليه والخبر فى هذه الامثلة وان كان جملة فهو فى حكم المفرد ومن مؤكدات الجملة أيضا أما فانها من ألفاظ التأكيد قال الزمخشرى فى قوله تعالى فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم فائدة أما فى الكلام أن تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب وانه منه عزيمة قلت أما زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه فى تفسير مهما يكن من شىء فزيد ذاهب وهذا التفسير مدل بفائدتين بيان كونه تأكيدا وأنه فى معنى الشرط اهـ كلامه ومن مؤكدات الجملة ألا التى هى حرف استفتاح فانها للتأكيد كما صرح به الزمخشرى فى قوله تعالى ألا انهم هم المفسدون ويدل عليه قولهم انها للتحقيق أى تحقيق الجملة بعدها وهذا معنى التأكيد قال الزمخشرى ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد الجملة تقع بعدها الا مصدرة بنحو ما يلتقى به القسم نحو ألا ان أولياء الله لا خوف عليهم ومنها السين التى للتنفيس على رأى الزمخشرى فانه قال فى قوله تعالى أولئك سيرحمهم الله السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهى تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد فى قولك سأنتقم منك يوما تعنى انك لا تفوتنى وان تباطأ ذلك ونحوه سيجعل لهم الرحمن ودا ولسوف يعطيك ربك فترضى سوف يؤتيهم أجورهم اهـ وقال فى قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فان قلت ما معنى الجمع بين حرفى التأكيد والتأخير قلت معناه ان العطاء كائن لا محالة وان تأخر اهـ يريد أن حرف التأكيد اللام وحرف التأخير السين وان كون العطاء واقعا لا محالة مستفاد من اللام وان التأخير مستفاد من السين وظاهره يخالف ما ذكره فى سورة التوبة ونقل الطيبى عن صاحب التقرير ان ما قاله الزمخشرى فيه نظر وهو جدير بالنظر لانه كالمنفرد به ثم اجاب الطيبى عنه بان المقصود بالتأكيد أن السين فى الاثبات مقابلة لن فى النفى وليس كما قال لانه لو أراد ذلك لم يقل السين توكيد للوعد بل كانت حينئذ توكيدا للموعود به كما ان لن لا تفيد زيادة عن لا فى تأكيد الجملة بل تفيد تأكيد النفى بها ولعل الزمخشرى يريد ان السين يحصل بها تربية الفائدة لانها تفيد أمرين أحدهما الوعد والثانى الاخبار بظرفه وانه متراخ فهو كالاخبار بالشىء مرتين ولا شك أن الاخبار بالشىء وتعيين ظرفه مؤذن بتحققه عند المخبر به لكن لو تم له ذلك وجب أن كل فعل ذكر معه ظرف فيه تأكيد ومن مؤكدات الجملة الفعلية قد فانها حرف تحقيق وهو معنى التأكيد واليه أشار الزمخشرى بقوله فى قوله تعالى ومن يعتصم بالله فقد هدى الى صراط مستقيم معناه هدى لا محالة ﴿السابعة﴾ لا فرق فى كون ان لتأكيد الجملة بين أن تلحقها ما أولا فقولك انما زيد قائم يفيد مع الحصر التحقيق كما صرح به القاضى عبد الوهاب المالكى وهو حق ﴿الثامنة﴾ من فوائد الوالد رحمه الله وهى زيد قائم فيه ثلاث تصورات زيد وقائم والنسبة وفيها اذا حكمت أمر رابع وهو ايقاع تلك النسبة اثباتا أو نفيا فعلم ان نحو زيد قائم ليس فيه اثبات ولا نفى بل هو محتمل لهما على السواء فاذا حكمت فقلت زيد قائم فالاثبات مستفاد منه مع تجريدك اياه عن حرف النفى فاذا قلت ان زيدا قائم كان آكد فى الاثبات لان دلالة ان أقوى من دلالة التجرد ولا تقول انها دخلت عليها وأكدتها لان

(قوله ما زيد بقائم) أى فالباء الزائدة فى خبر ليس من المؤكدات للحكم * واعلم أنه لا يحصل تأكيد النفى الا اذا سبق المؤكد ما يدل على أصل النفى من الحروف أو الافعال الموضوعة للنفى بخلاف تأكيد الاثبات لان الجملة دالة عليه إما بالوضع أو بالتجرد وعلى هذا فيكفى فى أصل التأكيد دخول حرف واحد فتأمل

وعلى هذا القياس

المجوسية ليس بحق مادين المجوسية حقا لمنكران لاحق في أحكام اليهودية أو النصرانية أو الاعتزال ما في أحكام اليهودية أو النصرانية أو الاعتزال حق

التجريد مع الحرف لا يجتمعان وأيضا المعنى انها دخلت على زيد قائم المحتمل للنفي والاثبات فرجحت طرف الاثبات وافادته أقوى من إفادة التجريد لانها وجودية والتجريد عدمي ثم تؤكدنا كيد أقوى باللام وبالقسم والدلالات الثلاثة كل منها أقوى من التجرد وأعادل التجريد على الاثبات ولم يدل على النفي وان كانا بالنسبة الى اللفظ على السواء لان حكم الذهن توجه الى المذكور وهو وجود ذلك الشيء لا عدمه هذا في طرف الاثبات أما النفي فلاحظ له في التجرد فلا بد من شيء يدل عليه فوضعت له حروف أدناها ما ونحوه فهي في طرف النفي كالتجريد في طرف الاثبات الا أنها أقوى قليلا لان دلالتها لفظية مستقلة مقصودة وكذلك ليس وفوقهما لا فهي لتأكيد النفي بمعنى أنها تنفي مؤكد أو بمعنى أنها ترجح طرف النفي المحتمل في أصل القضية رجحانا قويا أكثر من ترجيح ما وليس ويدل عليه بناء الاسم معها ليفيد نسبة العموم وبهذا يعتذر عن قول ابن مالك ان لا لتأكيد النفي كما أن إن لتأكيد الاثبات فان جماعة استكرهوا قوله هذا من جهة أن إن داخلة على اثبات أكدوه ولا لم تدخل على نفي قلت هذه القاعدة ذكرها الوالد رحمه الله بحثا ثم رأيت كلاما في بعض التعاليق يوافقه لا أدري من كلام من هو فأحببت ان أذكره بلفظه وهذا نصه ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه مباركا عليه كما يحب ربنا ويرضى وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آل محمد وسلم تسليما ﴿ وبعد ﴾ فانه كان قد جرى بحث في شيء ضاق الوقت عن تحقيقه في ذلك المجلس فأحببت أن أعلق فيه كلاما بسوطا مضبوطا ليكون ذلك الضبط مبعدا له عن انكار سامعيه والبسط مقربا لمعانيه على الناظر فيه وذلك أني كنت ذكرت في أثناء كلام أن قول القائل زيد قائم وقام زيد ونحو ذلك من الجمل اذا نظر الى أصل وضعها فليست موضوعة لتدل على الاثبات من حيث هي والذي يدل على الاثبات تجردها من علامة النفي وغيره من المعاني التي تضاد الاثبات وانما هي موضوعة للنسبة الذهنية مطلقا من غير تعرض لكون النسبة ثابتة أو منفية أو مستفهما عنها أو مشروطة أو غير ذلك فاذا قلت ضرب زيد فلقولك ضرب معنى معقول عند افراده ولقولك زيد معنى فاذا أسندت ضرب الى زيد حدث بالاسناد معنى ثالث معقول وهو نسبة مدلول ضرب الى مدلول زيد فهذا المعنى الذي هو نسبة الضرب الى زيد معقول مفهوم وان لم يحكم بثبوته ولا بنفيه كما ان معنى ضرب ومعنى زيد كل واحد منهما معقول من قبل أن يحصل بينهما نسبة ثم حدثت النسبة وكذلك النسبة معقولة مفهومة وان لم يحكم عليها بنفي أو اثبات ثم بعد تعقل معنى النسبة يحكم بالثبوت والوقوع تارة وبالنفي اخرى ويستفهم عنها مرة ويتمنى اخرى ويرجى ويشترط الى غير ذلك من الاحوال التي تعرض لها والذي يدل على ماذكرناه وجوه (الأول) ان قول القائل ماضرب زيد عمرا وقوله هل ضرب زيد عمرا اشتركا في شيء واختلفا في شيء فالذي اشتركا فيه نسبة الضرب الى زيد وعمرو بجهتي الفاعلية والمفعولية والذي اختلفا فيه ان الجملة الأولى افادت نفي تلك النسبة والثانية افادت الاستفهام عن تلك النسبة وطلب العلم بثبوتها أو انتفائها فالقدر الذي اشتركا فيه غير ما اختلفا فيه ولولا ان القدر الذي اشتركا فيه معنى معقول موجود في الوضعين لما كان النفي هو المستفهم عنه واذا علم ان النسبة متحققة مع النفي والاستفهام دل على انها ليست ثبوتا فان ثبوت الشيء لا يكون حاصلا مع نفيه والمستفهم عن الشيء لا يكون مثبتا له ثم لما كانت هذه النسبة

(قوله وعلى هذا القياس) بالرفع مبتدأ وخبر وبالجر بدل من اسم الاشارة والجار متعلق بمحذوف أي واجر على هذا القياس وبالنصب مفعول لمحذوف أي واجر على هذا أعني القياس وأشار بذلك الى أنه قد ينزل غير المنكر منزلة المنكر فيؤكد معه النفي فيقال لمن ظهرت عليه أمارات إنكار عدم خلو البلد من أعدائه بني فلان لمجيئه على هيئة الآمن والله ما خلا البلد من بني فلان وينزل المنكر كغيره اذا كان معه ما ان تأمله ارتدع فيلقي اليه الكلام خاليا من التأكيد كقولك لمنكر كون دين المجوسية ليس بحق مادين المجوسية حقا والحاصل ان الصور الاثنتي عشرة الجارية في تخريج الكلام على مقتضى الظاهر وعلى خلافه في الاثبات تجري في النفي

تعرض

تعرض لها أحوال مختلفة جعل الواضع الحكيم لكل واحدة من تلك الاحوال دلالة تدل عليها فجعل للنفي حرفا وللاستفهام حرفا وكذلك للتمني والشرط والرجاء والتنبيه وغيرها من المعاني اللاتي تعرض لهذه النسبة الا الاثبات فانه لما كان أكثر هذه المعاني وقوعا في الاستعمال وقد جعل لكل واحد منهما علامة وجودية جعل علامة الاثبات عدم تلك العلامات قصدا للتخفيف عند كثرة الاستعمال وتنبيها على أنه كالاصل الاول وسائر تلك المعاني كالفرع له ونظير ذلك في كلام العرب في الضمائر انهم جعلوا لكل واحد من المتكلم والمخاطب والمثنى والمجموع اذا اتصل بالفعل الماضي علامة لفظية كقولك ضربت وضربت وضربا وضربوا وضربن وضربنا وضربتم ونحوها وقالوا في المفرد المذكر الغائب زيد ضرب فلم يأتوا فيه بعلامة لفظية بل كان تجرده عن تلك العلامات كلها دليلا على كونه للمفرد المذكر الغائب لما لم يشاركه في ذلك التجرد واحد منها وحال الحرف مع الاسم والفعل في مثل ذلك معلومة تغني عن الاطالة والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿الوجه الثاني﴾ ان قول القائل ضرب زيد لو كان بلفظه دالا على الاثبات ولم يكن لتجريده عن أدوات الشرط وغيره مدخل في الدلالة لكان حينئذ دالا على الاثبات تجرد أو لم يتجرد واذا كان كذلك كان دالا على الاثبات في قولك ما ضرب زيد وهو محال لانه يلزم أن يكون قد أثبت الضرب ونفاه في حال واحد والذي يوضح ذلك أن إن لما كانت دالا على الاثبات وما دالة على النفي امتنع دخول ما على ان فلا يجوز ما ان زيدا قائم فلو كان اللفظ من غير تجرد يدل على الاثبات لنزل قولك ما زيد قائم منزلة قولك ما ان زيدا قائم وهذا واضح وكذلك ليس زيد قائما لما كان دالا بلفظه على النفي استحال دخول حرف الاثبات عليه فلا يجوز والله ليس زيد قائما فكما يمتنع دخول الاثبات على النفي يمتنع دخول النفي على الاثبات لاستحالة أن يكون الشيء مثبتا منفيا في حالة واحدة فان قلت فقد أدخلوا إن على ما في قولهم انما أنا بشر ونحوه قلت ليست ما هنا هي النافية والا كان المعنى اثبات نفي البشرية والمراد اثباتها لا نفيها وهذا المحال الذي ألزمناه انما لزم من تقدير اللفظ دالا على الاثبات بنفسه فعلم أن ذلك باطل لكنه دال على مجرد النسبة من غير تعرض لنفيها ولا اثباتها فان أردت النفي جئت بحرف النفي وان أردت الاثبات جردته من علامة النفي وغيره وكان التجريد دالا على الاثبات واذا دخل حرف النفي زال التجريد الدال على الاثبات فلم يجتمع النفي والاثبات فان قلت لم لا يجوز أن يكون اللفظ نفسه دالا على الاثبات وشرط دلالته عليه تجرده من علامة غيره قلت الجواب عن هذا من وجهين أحدهما ان هذا تسليم للحكم الذي ادعيناه ومنازعة في العبارة فاذا كان اللفظ لا يدل على الاثبات الا اذا جرد فكأن الواضع قال متى جردت هذا اللفظ فاعلموا أني أردت الاثبات ومتى لم أجرده فاعلموا اني لم أرد الاثبات فقد جعل التجريد علامة على الاثبات فتسميه أنت شرطا أو ما شئت فلا مشاحة في التسمية * الوجه الثاني هو أن دلالة اللفظ على المعنى ليست لمناسبة بينهما بل لانه جعل علامة عليه ومعرفا له بطريق الوضع فاذا كان التعريف مشروطا بشيء غير اللفظ يعدم بعدمه ويوجد بوجوده لم يكن اللفظ هو المعرف انما المعرف ذلك الشيء ولا سيما وقد رأينا اللفظ مفيدا لشيء آخر غير الاثبات وهو النسبة الذهنية التي هو مفيد لها في الاثبات وفي غيره والتجريد لا يفيد معنى آخر سوى الاثبات ورأينا التجريد لا ينفك عن افادة الاثبات واللفظ ينفك عن افادة الاثبات فالحكم بان الاثبات مستفاد من التجريد الذي لا يحصل بدونه ولا ينفك عن افادته وله فائدة غيره أولى من الحكم بانه مستفاد من اللفظ الذي ينفك عن افادته وله فائدة غيره ﴿الوجه الثالث﴾ انا رأيناهم كما جعلوا في غير القسم النفي محتاجا الى حرف والاثبات غنيا عن الحرف عكسوا في باب القسم فلم يجيزوا اذا كان القسم عليه مثبتا أن يخلو من حرف الاثبات فلا يقولون والله زيد قائم ولا والله يقوم زيد وهم يريدون الاثبات بل لا بد من حرف الاثبات واذا كان القسم عليه منفيا وهو فعل مستقبل

(قوله ثم الاسناد) ثم للاستئناف النحوى أو أنها للترتيب الذكرى فهى لعطف الجمل (قوله مطلقا سواء كان الخ) أى ولاجل هذا التعميم أتى المصنف بالاسم الظاهر دون الضمير وان كان المحل له لئلا يتوهم عوده على الاسناد المقيد بالخبرى وارتكاب الاستخدام فى الكلام خلاف الاصل ولا يرد أن المعرفة اذا أعيدت بلفظ المعرفة كانت عين الاولى فما لزم على الاتيان بالضمير لازم للاتيان بالاسم الظاهر لأنا نقول ليس هذا كليا بل مقيد بما اذا خلا عن قرينة المغايرة كما نص عليه فى التلويح ومما يدل على أن المراد الاسناد مطلقا الأمثلة الآتية نحو ياهامان ابن لى صرحا وليس المراد خصوص الخبرى كما قد يتوهم من كون البحث فى الخبرى

(ثم الاسناد) مطلقا سواء كان انشائيا أو اخباريا (منه حقيقة عقلية) لم يقل إما حقيقة وإما مجاز لان بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز كقولنا الحيوان جسم والانسان حيوان وجعل الحقيقة والمجاز صفتى الاسناد

ثم أشار الى تفصيل فى الاسناد وان منه الحقيقى والمجازى فقال (ثم الاسناد) سواء كان انشائيا أو خبريا ولم يقل ثم منه حقيقة الخ لئلا يتوهم اختصاص هذا الكلام بالاسناد الخبرى (منه حقيقة عقلية) ولم يقل ثم الكلام منه حقيقة عقلية لان من جعل الكلام هو الموصوف بكونه حقيقة عقلية انما جعله

جوزوا أن يكون بغير حرف فقالوا تالله تفتؤ تذكر يوسف وتالله يبقى على الايام وتالله أبرح قاعدا فنبهوا بصنعهم فى هذا الفصل ضد ما صنعوه فى عموم الاحوال على أن كل واحد من النفى والاثبات محتاج الى علامة وانهم تارة يجعلون علامة هذا وجودية وعلامة الآخر عدمية وتارة يعكسون الامر والا فلو كان قولك زيد قائم دالا على الاثبات بنفسه اذا لم يكن قسم فالقسم لا يزيده الا تأكيدا فلاى معنى اشترط فيه الاتيان بحرف الاثبات ولو كان قولك يقوم زيد فى غير القسم دالا على الاثبات بنفسه لكان اذا حذف حرف النفى فى باب القسم اثباتا لكونه دالا بنفسه وليس هناك ما يعارضه ولا ما يمنع دلالته فان قلت لا نسلم انه ليس هناك ما يعارضه فان حرف النفى محذوف مراد قلت الاصل عدم الحذف والتقدير ﴿الوجه الرابع﴾ ان قولك ضرب زيد لو كان دالا على الاثبات بنفسه لكانت تلك الدلالة مستفادة من مفرديه أو من أحدهما أو من النسبة بينهما أو من المجموع وكل واحد منها موجود مع حرف النفى وحرف الاستفهام وهو غير دال على الاثبات معهما فان قلت الحرف مانع من دلالته على الاثبات قلت لو كان الحرف مانعا لكان شرط الدلالة التجريد وقد قدمنا فى الوجه الثانى أن كون التجريد علامة أولى من كونه شرطا والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿التاسعة﴾ قد يكون الخطاب ابتدائيا وطلبيا وانكاريا بأن تقول لمن لا يستحضر قيام زيد ويتردد فى قيام عمرو وينكر قيام بكر زيد وعمرو وبكر قائمون فماذا تصنع ولم يبق الا التغليب والذى يظهر أن تعامل الجميع معاملة الانكارى فان تأكيد الابتدائى لا بدع فيه بخلاف ترك تأكيد الانكارى فانه لا يجوز ص (ثم الاسناد الخ) ش انما جعل ذلك فى علم المعانى وجعله السكاكى فى علم البيان لان السكاكى كان ينكر هذه الحقيقة وهذا المجاز

(قوله انشائيا أو اخباريا) هذا يقتضى اختصاص الحقيقة العقلية والمجاز العقلى بالاسناد التام لأن الانشاء والاخبار وصفان له مع أن الحقيقة والمجاز لا يختصان بالاسناد التام بل يكونان فى الاسناد الناقص كما فى اسناد المصدر للمفعول تقول أعجبنى ضرب زيد وجرى النهر وأعجبنى انبات الله البقل وأعجبنى إنبات الربيع البقل وأجاب الحفيد بأن المراد بالانشائى والاخبارى ما فى الجملة الانشائية والاخبارية سواء كان تاما أو ناقصا فيتناول ما ذكر (قوله لم يقل إما حقيقة الخ) كلامه يشعر بأنه لو قال كذلك لافاد الحصر فى القسمين فلذا قال منه ومنه لافادة عدم الحصر وفيه نظر اذ لو عبر بقوله إما حقيقة واما مجاز لاحتمل أن تكون القضية مانعة جمع فتجوز الخلو وحينئذ فتثبت الواسطة فما عدل عنه مساو لما عبر به فلذلك وأجيب بأن هذا المقام مقام تقسيم والتبادر فى مثله الانفصال المانع من الخلو سواء كان مع منع الجمع أو بدونه لأنه هو الذى يضبط الاقسام ويمنع الخلو عنها على أنه يكفى فى العدول توهم منع الخلو اذ لا يجب أن تكون إما نافية (قوله لأن بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز) أعنى نسبة الخبر للمبتدا لاسيما اذا كان الخبر جامدا كما فى مثال الشارح ويدل له ما سيأتى فى كلام المصنف من أن اسناد الفعل أو ما فى معناه الى الفاعل أو نائبه حقيقة دون غيرهما فاسناد قائم الى زيد فى قولك زيد قائم ليس حقيقة ولا مجازا وأما اسناده الى ضميره فهو حقيقة وقوله عنده أى واما عند السكاكى فالاسناد منحصر فى الحقيقة والمجاز ولذا قال الحقيقة هى اسناد الشىء الى ما هو له عند المتكلم فى الظاهر والمجاز اسناد الشىء الى غير ما هو له عند المتكلم فى الظاهر بتأول والشىء أعم من أن يكون فعلا أو معناه أو خبرا جامدا أو مشتقا (قوله صفتى الاسناد) مراده الوصف المعنوى لان الخبر وصف فى المعنى للمبتدا

(قوله دون الكلام) أي كما في المفتاح حيث قال ثم الكلام منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلي (قوله لان اتصاف الكلام بهما انما هو باعتبار الاسناد) حاصله أن المتصف بالحقيقة والمجاز في الواقع هو ماتسلط عليه التصرف العقلي وهو الاسناد واتصاف الكلام بهما باعتبار مااشتمل عليه من الاسناد فاتصاف الكلام بالحقيقة العقلية والمجاز العقلي بالتبع للامر العقلي وهو الاسناد واتصاف الاسناد بهما بطريق الاصالة فجعله معروضا لهما كما فعل المصنف أولى لكون ذلك بالاصالة من جعل الكلام معروضا لهما لان ذلك بطريق التبع (قوله واوردهما في علم المعاني) أي ولم يوردهما في علم البيان (قوله من أحوال اللفظ) أي بواسطة انهما من أحوال الاسناد كما مر ان قلت لايلزم من كونهما من أحوال اللفظ ذكرهما في علم المعاني اذ ليس كل ما كان من أحوال اللفظ يذكر في علم المعاني لانه لايبحث عن جميع أحوال اللفظ بل عن بعضها اعني الاحوال التي بها يطابق اللفظ لمقتضى الحال وأما الاحوال التي ليست كذلك كالادغام والابدال فلا يبحث عنها فيه أجيب بأن اضافة احوال للفظ للعهد أي من أحوال اللفظ المعهودة في هذا الفن اعني الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال كذا أجاب بعضهم ورد بأنهما لو كانا من الاحوال المعهودة لذكر المصنف الحال التي تقتضي الحقيقة والمجاز كما ذكر في غيره من المباحث الآتية فالحق ان المصنف انما ذكر الحقيقة والمجاز هنا على طريق الاستطراد (قوله اسناد الفعل) أي لفظ الفعل الاصطلاحي والمراد من الاسناد النسبة الحاصلة من ضمه لما هوله كانت النسبة انشائية أو خبرية (قوله أو معناه) أي أو اسناد دال معناه والمراد معناه التضمني وهو الحدث لا المطابقي لان ماذكر من المصدر ومامعه انما يدل على جزء معنى الفعل لاعلى تمام معناه والا كانت أفعالا ثم ان التعريف شامل لما فيه سلب لانه يقدر فيه أن الاثبات كان قبل النفي فيصدق على قولنا مازيد قائم أن فيه اسناد القيام في التقدير لمن هو له وهو زيد

دون الكلام لان اتصاف الكلام بهما انما هو باعتبار الاسناد وأوردهما في علم المعاني لانهما من أحوال اللفظ فيدخلان في علم المعاني (وهي) أي الحقيقة العقلية (اسناد الفعل أو معناه)

كذلك باعتبار اشتماله على ما تسلط عليه التصرف العقلي منه وهو الاسناد لان من أدرك الاوضاع الافرادية أمكنه بالعقل نسبة أحد مدلولي اللفظ لمدلول الآخر من غير توقف على أمر موضوع لذلك فكان اتصاف الكلام بالحقيقة العقلية والمجازية العقلية بالتبع للامر العقلي وهو الاسناد واتصاف الاسناد بهما هو بالاصالة فجعله معروضا لهما أولى لكون ذلك بالاصالة من جعل الكلام معروضا لهما لان ذلك بالتبع ❋ ولم يأت بصيغة الحصر بأن يقول اماحقيقة واما مجاز لان الاسناد لاينحصر فيهما عند المصنف لان نسبة المبتدأ الى الخبر عنده ليس بحقيقة ولا مجاز وهو جازم بذلك لاسيما ان كان الخبر جامدا كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع ❋ ثم ان المجاز العقلي والحقيقة العقلية أوردهما غير المصنف في علم البيان الموضوع لبيان مايعرف به كيفية ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة لان اختلاف الطرق يكون بالحقيقة والمجازية في الجملة وأوردهما المصنف في علم المعاني لانهما من أحوال الكلام المفيد باعتبار عروضهما لاسناده الذي به صار مفيدا والكلام المفيد فيه تراعى المعاني الزائدة على أصل المراد ليطابق بها الكلام مقتضى الحال بخلاف الحقيقة والمجاز اللغويين فليسا من أحوال الكلام المفيد بل من أحوال أجزائه والمفيد من حيث انه مفيد بالاسناد هو المعروض للمعاني الزائدة على أصل المعنى المراد ليطابق بها مقتضى الحال كما تقدم لكن يرد على هذا أنهما انما يكونان من علم المعاني ان ذكرا فيه من حيث المطابقة لمقتضى الحال ولم يذكرا فيه من تلك الحيثية بل من حيث تفسيرهما و ذكر اقسامهما وقد يجاب عن هذا بأن تصور حقيقتهما يدرك معه بسهولة مما يذكر في علم المعاني كيفية الاستعمال للمطابقة لمقتضى الحال لانه اذا علم أن المجاز يفيد تأكيد الملابسة علم انه لايعدل اليه الا عند اقتضاء المقام لذلك التأكيد مثلا فكأنه ذكر ولو لم يصرح به لوضوحه (وهي) أي الاسناد المسمى بالحقيقة العقلية ولذلك أنث الضمير (اسناد الفعل أو معناه) يعني اسناد لفظ الفعل أو اسناد لفظ دال على معنى الفعل الاصل وهو الحدث لانه هو الذي دل

فالذلك ذكرهما ثم منبها على عدمهما وقوله ثم أي ثم نقول وقسم المصنف الاسناد الى حقيقة ومجاز ❋ واعلم ان لفظي الحقيقة والمجاز تارة يقصد بهما الالفاظ وذلك سيأتي في علم البيان وهو معناهما الاصطلاحي وتارة يستعملان في المعاني وعليه عبارة من يقول في المجاز المفرد هو استعمال اللفظ في غير موضوعه ولا يقول اللفظ المستعمل غير ان كثيرا من الاصوليين أطلق أن المجاز استعمال اللفظ في غير موضوعه واراد المجاز اللفظي وهي عبارة مدخولة ومراد المصنف هنا الحقيقة والمجاز في الاسناد نفسه وهو عقلي فلذلك جعلهما حقيقة ومجازا عقليين وجعل الحقيقة اسناد الفعل أو معناه من اسم الفاعل ونحوه مما يقبل الاسناد الى ماهوله عند المتكلم في الظاهر فدخل في ذلك أقسام أحدها اسناده

كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف (الى ما) أى الى شى (هو) أى الفعل أومعناه (له) أى لذلك الشىء كالفاعل فيما بنى له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول

عليه جوهر اللفظ دون الزمان وذلك كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف والجار والمجرور وانما قلنا اسناد لفظ لان معروض الاسناد كما تقدم هو اللفظ لا المعنى الا بتوسع (الى ماهوله) أى الى شىء ذلك الفعل أومعناه لذلك الشىء يعنى ان اسناد لفظ الفعل أو لفظ دل على معناه الى لفظ له أى لمعنى ذلك اللفظ مدلول ذلك الفعل أو مدلول ذلك اللفظ الدال على معنى الفعل هو الحقيقة بالشرط الآتى فاذا قلنا ضربت زيدا فقد أسندنا الى الفاعل لفظ ضرب الدال على المعنى الذى هو وصف الفاعل فيكون حقيقة وكذا اذا قلنا ضرب عمرو بكسر الراء على أن عمرا مضروب فقد أسندنا الى المفعول لفظ الفعل الذى هو ضرب الدال على وصف المفعول فيكون حقيقة وظاهر عمومها أن المبتدأ داخل اذا أسند اليه ما مدلوله وصف مدلول المبتدا كقوله انما هى أى الناقة اقبال وادبار لان الاقبال والادبار وصف الناقة فيكون حقيقة وقد نصوا على أن صدق الاقبال والادبار على الناقة هنا مجاز اذ ليس المراد تشبيهها بالاقبال حتى يكون تشبيها بليغا ولا المراد ذات اقبال وادبار ولو كان صحيح المعنى لانه يفيت المبالغة المقصودة للشاعر وهى كونها لكثرة وقوع الاقبال والادبار منها صارت نفس كل منهما وهذا النوع من المجاز المرسل يفيد المبالغة فى كثرة الاتصاف ولو لم يكن على طريق التشبيه ولا يجاب بأن الاسناد الى المبتدا عند المصنف سواء كان فيه اطلاق المسند على المسند اليه بتأويل أولا لا يسمى مجازا عقليا ولا حقيقة عقلية لان التعاريف لا يتكل فيها على أمر خارج عنها بل الجواب انا لا نسلم أن اسناد الاقبال والادبار هنا لما هو له لقطع بان اسناد الخبر الى المبتدأ انما يكون اسنادا لما هوله ان كان على معنى انه من مصدوقاته ومن مسمياته الاصلية ومعلوم أن الناقة ليست من مسميات الاقبال والادبار فى الاصل ولو كانا وصفين لها اذ لا يحملان عليها بالمواطأة بل بالاشتقاق فلا يكون اطلاقهما عليها حقيقة الا ان كان أصليا لا تأويل فيه ولا يصح ذلك فيهما الا بتأويل فيكون اطلاقهما واسنادهما مجازا لكن يرد على هذا أن المصنف يدخل فى تعريفه الآتى فى المجاز ما يراد اخراجه عنه وهو الاسناد الى المبتدا فتأمله والمراد بكون المسند للمسند اليه كونه وصفا له وحقه أن ينسب اليه بالاتصاف سواء كان صادرا عنه بالاختيار كضرب أو غير صادر عنه كذلك كمات وسواء كان مما يطلق عليه عرفا انه فعل الله تعالى كالحياة أو يطلق عليه عرفا أنه فعل لغيره كالضرب ولو كان كل فعلا لله تعالى فى نفس الامر ولما كان المتبادر من كون الشىء لما هوله كونه له فى الواقع وفى نفس الامر وذلك يخرج نحو قول الجاهل أنبت

اى ماهوله عند المتكلم وفى الخارج كقول المؤمن أنبت الله البقل الثانى ماهوله عند المتكلم كقول الكافر أنبت الربيع البقل ومنه قول الكفار وما يهلكنا الا الدهر ولا يكون مجازا لانه تعالى قال ان هم الا يظنون الثالث ماهوله فى الخارج فقط كقول المعتزلى الله تعالى خالق الافعال كلها يريد اظهار خلاف ما عنده ظنا انه يفترى الكذب الرابع اسناده الى ما ليس له عند المتكلم ولا فى الخارج ولكن السامع يتوهم انه عنده كذلك وعلم بذلك ان قوله اسناد الفعل أو معناه جنس وقوله لما هو له خرج به المجاز العقلى مثل وأخرجت الارض أثقالها وضمير هو يعود على الفعل أو معناه وفى له يعود على ما ودخل القسمان الأولان فى قوله عند المتكلم والآخران بقوله فى الظاهر فان السامع يتوهم أنه له عند المتكلم وخرج اخبار الانسان بخلاف ما فى ذهنه والسامع يعلم ذلك وفيه نظر لانه اسناد عقلى

(قوله كالمصدر الخ) ان أدخل أمثلة المبالغة فى اسم الفاعل والجار والمجرور فى الظرف وهو الاظهر كانت الكاف لادخال اسم الفعل والمنسوب فى نحو أتميمى أبوك على ما فى الأول والا كانت لادخال الاربعة والظرف انما يكون فيه معنى الفعل اذا كان مستقرا لاستقرار معنى العامل فيه لا ان كان لغوا (قوله أى الى شىء) أى الى لفظ (قوله هوله) أى لمعنى ذلك اللفظ أى ان مدلول الفعل ومدلول اللفظ الدال على معنى الفعل ثابت لمدلول ذلك اللفظ (قوله أى الفعل أو معناه) ظاهره حيث لم يؤول افراد الضمير بما ذكر مع كون الضمير عائدا على متعدد انه مع العطف بأو لا يحتاج لذلك سواء كانت للابهام أو للتنويع كما هنا وذلك لان أو لاحد الشيئين أو الاشياء والاحد مفرد لكن صرح فى المغنى بأن الابدى نص على ان حكم أو التى للتنويع حكم الواو فى وجوب المطابقة قال وهو الحق وحينئذ فكان الأولى للشارح ان يقول هو أى ما ذكر من الفعل أو معناه (قوله كالفاعل الخ) تمثيل للشىء والكاف استقصائية لان الشىء المسند اليه الذى ثبت له الفعل أو معناه منحصر فى الفاعل والمفعول به عند المصنف ولا يصح أن تكون مدخلة للمبتدا كما فى انما هى اقبال وادبار لما تقرر ان الاسناد اليه من الواسطة عند المصنف لكنه

عند المتكلم فى الظاهر والمراد بمعنى الفعل نحو المصدر واسم الفاعل وقولنا فى الظاهر ليشمل ما لا يطابق اعتقاده مما يطابق الواقع وما لا يطابقه فهى أربعة أضرب * أحدها ما يطابق الواقع واعتقاده

(قوله فيما بنى له) أى فى فعل بنى له أى كالفاعل المصاحب للفعل الذى بنى أى صيغ وأسند له ففى بمعنى مع وكذا يقال فيما بعد (قوله فان الضاربية) أى وانما كان الاسناد للفاعل فى المثال الاول وللمفعول فى المثال الثانى حقيقة لان الضاربية الخ وقوله لزيد أى ثابتة لزيد فهو خبران أى بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس ثابتا للنهار وانما هو ثابت للشخص فلذا كان الاسناد فيه مجازا لكونه لغير من هو له (قوله متعلق بقوله له) أى متعلق بعامله المستتر الذى هو استقر فلا يرد أن الظرف لا يتعلق بمثله كذا قيل وقد يقال لا مانع من تعلقه به حيث كان مستقرا لاستقرار معنى العامل فيه عند حذف لفظه تأمل (قوله فى الظاهر) أى فى ظاهر حال المتكلم كما أشار له الشارح (قوله و بهذا يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد) أى سواء طابق الواقع أم لا بأن كان غير مطابق لواحد منهما وتوضيح المقام أن قوله ما هو له يتبادر منه الى ما هو له بحسب الواقع فيتناول ما يطابق الواقع أو الاعتقاد معا وما يطابق الواقع فقط ولا يتناول ما يطابق الاعتقاد دون الواقع وما لم يطابق شيئا منهما فاذا أريد قوله عند المتكلم دخل ما يطابق الاعتقاد فقط وكان المطابق لهما باقيا على حاله داخلا فى الحد و يخرج به ما يطابق الواقع فقط بعد أن كان داخلا فاذا زيد فى الظاهر دخل به فى الحد ما يطابق الواقع ولم يطابق الاعتقاد ودخل أيضا ما لم يطابق شيئا منهما وصار التعريف متناولا للأقسام الأربعة ما طابق الواقع والاعتقاد وما لم يطابق شيئا منهما وما طابق الواقع دون الاعتقاد وما طابق الاعتقاد دون الواقع (قوله أو معناه) أى أو ما يدل على معناه (قوله ذلك) أى الفهم من ظاهر حاله حاصل بسبب أن لا ينصب قرينة أى بسبب أن لا يلاحظ قرينة على أنه غير ما هو له فان لاحظها كان مجازا فأراد بنصبها ملاحظة دلالتها على المراد ليتناول مثل قرائن الاحوال فانه دفع ما يقال الاولى أن يقول بأن لا يلاحظ قرينة لان القرينة فى المجاز العقلى ليست خاصة بالمقالية بل تكون حالية وتعبيره بالنصب يشعر بتخصيصها بالمقالية وتفسير النصب بالملاحظة أحسن من قول بعضهم بأن لا يكون هناك قرينة لانه يفيد أن المجاز يتحقق بوجود القرينة من غير ملاحظة لدلالتها على المراد وليس كذلك إذ هو فى هذه الحالة يكون الاسناد حقيقة فمدار الحقيقة والمجاز على نصب المتكلم القرينة وملاحظته إياها وعدم ذلك الا أنه لما كانت الملاحظة أمرا خفيا أدير الأمر بوجودها فلذا يعبر تارة بنصب القرينة وتارة بوجودها كما سيأتى فى قوله لوجود القرينة

فيما بنى له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو (عند المتكلم) متعلق بقوله له و بهذا دخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع (فى الظاهر) هو أيضا متعلق بقوله له و بهذا يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد والمعنى اسناد الفعل أو معناه الى ما يكون هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله وذلك بأن لا ينصب قرينة على أنه غير ما هو له فى اعتقاده ومعنى كونه له أن معناه قائم به

الربيع البقل كما سيأتى زاد قوله (عند المتكلم) لادخاله ولما كان قوله عند المتكلم يتبادر منه أن المراد عنده فى اعتقاده لان قول القائل هذا الذى عند فلان انما يتبادر منه أن المعنى هذا فى اعتقاده وذلك يخرج قول القائل جاء زيد وهو يعلم أنه لم يجئ حيث لم ينصب القرينة لان يصدق عليه أنه ليس فى اعتقاد المتكلم وسيأتى أنه حقيقة زاد قوله (فى الظاهر) لادخاله لأنه هو له عند المتكلم فيما يظهر من حاله فلم يخرج عن التعريف الا ما فيه اسناد لغير ما هو له عند المتكلم غيرا بحسب الظاهر لا غيرا فى نفس الأمر ولا فى الاعتقاد وانما يكون غيرا عند المتكلم بحسب الظاهر ان نصب المتكلم قرينة على ارادة غير الظاهر كما يأتى فى تعريف المجاز فدخل فى الحقيقة وهو ما لم تصحبه القرينة

لكنه كذب وليس فيه اسناد مجازى فتعين أن يكون اسنادا حقيقيا كذبا وقد يجاب عنه بأنه لم يخرج فان كلام الكاذب فيه اسناد الفعل لما هو له عند المتكلم فى الظاهر بحسب وضع اللغة لانه كلام من شأنه أن يدل ظاهره على ذلك وان تخلفت الدلالة هنا لمانع اعتقاد الكذب ﴿تنبيه﴾ قال المصنف(١) خرج بقولنا اسناد الفعل أو معناه اسناد غيرهما الى شىء فليس حقيقة ولا مجازا مثل الانسان جسم وليس كما قال بل كل خبر ففيه الاسناد وما ذكره يؤدى الى نفى الأسناد لان من أثبت الحقيقة والمجاز العقليين فتقسيمه الاسناد اليهما منفصلة حقيقية مانعة الجمع والخلو فكل اسناد ليس حقيقة ولا مجازا لا وجود له ومن وقف على حدى الاسناد الحقيقى والمجازى عرف ذلك ثم نقول الانسان جسم فيه معنى الفعل باعتبار رجوعه الى الاسناد المعنوى وقد قدروا فى زيد أسد زيد جرىء وكذلك يقدر فى الجميع ولا يلزم من ذلك أن يتحمل ضميرا بل هذا تأويل معنوى لا لفظى ولو لم يقل بتأويله بمشتق فلا شك فى حصول الاسناد كما هو ظاهر عبارة الشيخ عبد القاهر والسكاكى ﴿تنبيه﴾ هذا التقسيم مبنى على ثبوت الحقيقة والمجاز العقليين وقد أنكره ابن الحاجب تصريحا فى اماليه ومختصره الكبير

---

(١) قال المصنف: أى فى كتابه الايضاح أثناء الكلام على تعريف السكاكى. كتبه مصححه

(قوله ووصفه له) تفسير لما قبله فالمراد بقيامه به مطلق اتصافه به وانتسابه اليه وليس المراد القيام الحقيقي حتى يكون قاصرا على المعنى الوجودي ولا يشمل الاعتباري (قوله وحقه أن يسند اليه) عطف مسبب على سبب والمراد باسناده اليه نسبته اليه وسواء صلح حمله عليه أم لا وأتى به دفعا لما يتوهم من أن المراد من كونه قائما به ووصفا له أنه لا بد أن يحمل عليه حمل مواطأة أي حمل هو هو فلا يشمل ما اذا كان المسند مصدرا لانه لا يحمل كذلك (قوله سواء كان مخلوقا الخ) أي سواء كان معنى ذلك الفعل مخلوقا لله نحو جن زيد (قوله أو لغيره) أي لغير الله أي على طريق الكسب فأراد بالخلق ما يشمل الكسب وذلك نحو ضرب زيد عمرا أو يقال قوله سواء كان مخلوقا لله يعني على قول أهل السنة وقوله أو لغيره

يعني على قول المعتزلة فاندفع ما يقال ان هذه العبارة أصلها للمعتزلة وقعت من الشارح سهوا (قوله وسواء كان) أي ذلك الفعل بمعنى مدلوله صادرا عنه أي عن غير الله (قوله أولا) أي ولا يكون صادرا عنه باختياره (قوله كمرض ومات) ظاهره أن المرض والموت صادران عن غير الله بغير اختياره مع أنهما ليسا صادرين عن غير الله أصلا فالاولى أن يمثل بنحو تحرك المرتعش وأجيب بأن قوله أولا معناه أو ليس صادرا عن غير الله باختياره وهذا صادق بصورتين الاولى أن يكون صادرا عنه بغير اختياره كحركة المرتعش والثانية أن يكون غير صادر عنه أصلا كالمرض والموت لانها سالبة تصدق بنفي الموضوع والمثال الذي ذكره الشارح للصورة الثانية أو ان المراد بالصدور عنه الظهور منه لا الوقوع وحينئذ فيتحقق الصدور بهذا المعنى في المرض والموت (قوله أنبت الله البقل) أي فان انبات البقل في الواقع لله وهو كذلك في اعتقاد المؤمن لكن محل كون الاسناد في المثال المذكور حقيقة اذا كان المخاطب يعتقد ايمان المتكلم وانه ينسب الآثار كلها لله وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد سواء كان المخاطب مؤمنا أو كافرا لان المفهوم من حال المتكلم في هذه الحالة كون الاسناد لما هو له وأما لو كان المخاطب مؤمنا أو كافرا أو كان يعتقد أن المتكلم ممن يضيف الانبات للربيع وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد كان الاسناد مجازيا لان اعتقاد المخاطب يجعل قرينة صارفة عن كون الاسناد لما هو له وانظر لو كان المخاطب مترددا في اعتقاد المتكلم هل هو ممن يضيف الانبات لله أو لغيره وعلم المتكلم بتردده هل يكون الاسناد حقيقة أو مجازا والظاهر أن يقال انه حقيقة إذ ليس هناك قرينة صارفة عن كون الاسناد لغير من هو له

ووصف له وحقه أن يسند اليه سواء كان مخلوقا لله أو لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب أولا كمرض ومات فاقسام الحقيقة العقلية على ما يشمله التعريف أربعة الاول ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعا (كقول المؤمن أنبت الله البقل)

أربعة أقسام أولها ما يطابق الواقع والاعتقاد معا (كقول المؤمن أنبت الله البقل) فان انبات البقل في الواقع لله تعالى وهو كذلك في اعتقاد المؤمن

واستبعادا في مختصره الصغير في الاصول وسيأتي الكلام عليه في المجاز الاسنادي ان شاء الله تعالى ﴿تنبيه﴾ اعلم أن الاسناد الحقيقي ليس باعتبار التأثير بل لأعم من ذلك كقولك خلق الله السماء وقام زيد فزيد غير مؤثر القيام بل هو واقع بخلق الله تعالى ولكن نسبة القيام اليه حقيقة بمعنى أن العرب انما وضعت قام لفعل العبد الواقع بخلق لله تعالى فان قلت اذا كان الله تعالى هو الفاعل فالعبد غير فاعل حقيقة قلت الحقيقة تطلق على الامر المحقق القابل للعدم وليس كلامنا فيه وتطلق على ما هو محل الأوضاع اللغوية وكلامنا فيه فالعرب لم تلاحظ في قام زيد غير نسبة القيام اليه وان كان الله تعالى خالقها ولذلك لا يصح سلبه عنه فلا تقول ما قام زيد بمعنى أن الله تعالى هو الفاعل وأما قوله صلى الله عليه وسلم حين حلف أنه لا يحمل قوما ثم حملهم ما أنا حملتكم ولكن الله حملكم فهو نفي مجازي مثل وما رميت فان قيل فهل يصح نفيه عن الله تعالى أعني فعل العبد قلت أما شرعا فلا وأما لغة فنعم وكيف لا وقد لاحظت العرب في ذلك ما لا ينسب الا الى العبد من الحركات بل لا يسوغ شرعا اسناد الفعل الى الله سبحانه وتعالى اذا كان غير لائق وان كان خالقا له كالقيام والقعود منا والأفعال المحرمة وحاصله أن الاسناد الحقيقي أقسام الاول ما يراد وقوعه من فاعله حقيقة بمعنى التأثير وذلك يختص بالله تعالى كقولنا خلق الله ورزق الله الثاني ما يراد وقوعه حكما مثل قام زيد الثالث ما يراد به مجرد الاتصاف مثل مرض زيد وكل ما لا كسب فيه مثل برد الماء واذا اتضح ذلك فقد ظهر أن قول المصنف ما هو له معناه لغة ومن الغريب أن ابن قتيبة قال فيما نقله عن ابن رشيق في العمدة وصاحب مواد البيان لو كان المجاز كذبا لكان أكثر كلامنا باطلا لانا نقول نبت البقل وطالت الشجرة وأينعت الثمرة وأقام الجبل ورخص السعر وكان الفعل في وقت كذا وهو لم يكن وانما يكون فيه اه ولا يخفى ما فيه من النظر الا أن يريد بكون هذه الامور مجازا انه ليس في واحد منها فعل محقق الوجود من فاعله ومن الغريب أيضا أن الراغب قال في كتاب الذريعة الى محاسن الشريعة أكثر الأسباب التي يحتاج الفعل في وجوده اليها عشرة أشياء فاعل يصدر عنه كالنجار

* والثانى مايطابق الواقع دون اعتقاده كقول المعتزلى لمن لايعرف حاله وهو يخفيها منه خالق الأفعال كلها هو الله تعالى * والثالث مايطابق اعتقاده دون الواقع كقول الجاهل شفى الطبيب المريض معتقدا شفاء المريض من الطبيب ومنه قوله تعالى حكاية عن بعض الكفار ومايهلكنا الا الدهر ولايجوز أن يكون مجازا والانكار عليهم من جهة ظاهر اللفظ لما فيه من ايهام الخطأ بدليل قوله تعالى عقيبه ومالهم بذلك من علم ان هم الا يظنون والمتجوز المخطئ في العبارة لايوصف بالظن وانما الظان من يعتقد أن الأمر على ماقاله

وظاهر حاله أن الاسناد لمن هو له فتأمل اه سم (قوله وقول الجاهل) المراد به الكافر الذى يعتقد نسبة التأثير الى الربيع كما يؤخذ من مقابلته بالمؤمن فالمراد الجاهل بالمؤثر القادر وهو الكافر (قوله أنبت الربيع البقل) أى فان انبات البقل فى الواقع لله تعالى وفى اعتقاد الجاهل للربيع لكن محل كون هذا الاسناد حقيقيا اذا كان المخاطب يعلم حاله وأنه ينسب الآثار لغير الله والمتكلم عالم بذلك الاعتقاد سواء كان المخاطب مؤمنا أو كافرا مثله أما لو كان المخاطب يعتقد خلاف حال المتكلم بأن اعتقد أنه مؤمن وأنه ممن يضيف الانبات لله وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد كان الاسناد مجازيا لان اعتقاد (٢٢٩) المخاطب يجعل قرينة صارفة عن كون الاسناد

(و) الثانى مايطابق الاعتقاد فقط نحو (قول الجاهل أنبت الربيع البقل) والثالث مايطابق الواقع فقط كقول المعتزلى لمن لايعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله الأفعال كلها وهذا المثال

و) ثانيها مايطابق الاعتقاد دون الواقع (كقول الجاهل) وهو من يعتقد نسبة التأثير الى الزمان بواسطة الامطار (أنبت الربيع البقل) فان انبات البقل فى الواقع لله تعالى وفى اعتقاد الجاهل للربيع ويحتمل أن يراد بالربيع المطر وثالثها مايطابق الواقع دون الاعتقاد كقول المعتزلى خلق الله أفعال العبد الاختيارية اذا لم يعرف أنه يعتقد خلافه فقد طابق هذا الاسناد الواقع لان خلق الأفعال كلها لله تعالى ولم يطابق اعتقاد المعتزلى لاعتقاده أن خالق الأفعال الاختيارية هو العبد ولما لم ينصب القرينة صدق عليه أنه اسناد لمن هو له بحسب ظاهر حال المتكلم فهو من الحقيقة ولم يمثل الصنف

كالنجار وعنصر يعمل فيه كالخشب ومحل كالنجر ومكان وزمان يعمل فيهما والى آلة يعمل بها كالمنجر والى غرض قريب كايجاد النجار الباب والى غرض بعيد كتحصيص البيت به والى مثال يعمل عليه ويهتدى به والى مرشد يرشده وكل ذلك قد ينسب الفعل اليه فتقول أعطانى زيد وأعطانى الله قال تعالى الله يتوفى الأنفس حين موتها وقال تعالى قل يتوفاكم ملك الموت الذى وكل بكم فأسنده الى الآمر والى المباشر وقال الشاعر * وأبني المالكى * وقال * كساهم محرق * فنسب الفعل لعاملها وفى الثانى لمستعملها وقيل يداك أوكتا وفوك نفخ فنسب الى الآلة كما يقال سيف قاطع ويقال ضرب فيصل فنسب الى الحدث وعيشة راضية فنسب الى المفعول وقال تعالى حرما آمنا فنسب الى المكان وقيل يوم صائم وليل ساهر فلما كانت أفعالنا كذلك صح فى الفعل الواحد أن يثبت لأحد الأسباب مرة وينفى أخرى بنظرين مختلفين وعليه قول الشاعر

لما هوله فان تردد المخاطب فى اعتقاد المتكلم ففيه ماتقدم وقوله أنبت الربيع يحتمل أن يراد منه المطر وأن يراد منه زمن الربيع وهو المتبادر (قوله فقط) أى لا الاعتقاد لكن يكون مطابقا له فى الظاهر كما يشهد له آخر كلامه اه عبد الحكيم (قوله لمن لايعرف حاله) أى المخاطب لايعرف ذلك المخاطب حال ذلك المعتزلى وهو أى المعتزلى يخفيها منه أى ممن الخ أما لو عرف المخاطب حال المتكلم وكان المتكلم يعلم أن المخاطب عارف بحاله كان الاسناد حينئذ مجازا عقليا من الاسناد الى السبب وهو الله فى زعمه لان تلك المعرفة قرينة صارفة عن كون الاسناد لما هو له (قوله وهو يخفيها) أى تلك الحالة منه وأما لو قال خلق الله الأفعال كلها لمن يظهر له حاله كان الاسناد مجازا لان الاظهار قرينة صارفة عن كون الاسناد لما هو له بل للسبب وهو الله تعالى فى زعمه وأورد عليه أن القيد الثانى يكفى فى كون الكلام المذكور حقيقة لان المعتزلى اذا أخفى حاله من المخاطب وقال خلق الله الأفعال لم ينصب قرينة على عدم ارادته الظاهر فيكون حقيقة سواء عرف المخاطب حال المتكلم فى نفس الأمر أم لا وحينئذ فالأولى الاقتصار على القيد الثانى اذ لا حاجة للأول الا أن يقال مراد الشارح بقوله لمن لايعرف حاله أى فى اعتقاده وليس المراد لمن لايعرف حاله فى نفس الأمر قاله القنرى وقال العلامة عبد الحكيم ان بين عدم العرفان والاخفاء عموما من وجه اذ عدم عرفان المخاطب يجامع اظهار المتكلم واخفاء المتكلم يجامع عرفان المخاطب فأحد القيدين لايغنى عن الآخر كما توهم بقى شىء آخر وهو ما اذا قال المعتزلى ذلك لمن يعرف حاله ولمن لايعرفها فيلزم أن يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازا فى حالة واحدة ولا مانع منه بالنظر لشخصين (قوله خلق الله الأفعال كلها) أى الاختيارية والاضطرارية فقد طابق هذا الاسناد الواقع لان خلق الأفعال كلها لله تعالى ولم يطابق اعتقاد المعتزلى لاعتقاده أن خالق الأفعال

* والرابع مالايطابق شيئا منها كالأقوال الكاذبة التي يكون القائل عالما بحالها دون المخاطب

الاختيارية هو العبد (قوله متروك) أي غير مذكور في المتن أي في مقام التمثيل لقلة وجوده ولا تتوهم من عدم ذكره له أن الحقيقة العقلية منحصرة في الأقسام الثلاثة لكون المقام مقام البيان فان المصنف صرح في الايضاح بأن الحقيقة العقلية أربعة أضرب وأورد الأمثلة الأربعة المذكورة هنا وانما قلنا أي في مقام التمثيل لصدق التعريف المذكور في المتن بهذا المثال قال العلامة عبد الحكيم وعندي أن هذا المثال مندرج في المثال الثالث بأن يكون المراد من قوله وأنت تعلم انه لم يجئ أنت تعتقد أنه لم يجئ سواء كان ذلك الاعتقاد مطابقا للواقع أولا فيكون مثالا للقسمين مالايطابق شيئا منها وما طابق الواقع دون الاعتقاد والشارح تبع الايضاح حيث صرح فيه بأن الرابع الأقوال الكاذبة التي يعلم حالها المتكلم دون المخاطب وأنت تعلم أن اللائق بالمتن الاختصار والادراج (قوله وأنت تعلم أنه لم يجئ) أي فذلك الاسناد من الحقيقة (٢٣٠) ولو لم يطابق واحدا منهما لانه لماهو له فيما يظهر من حال المتكلم ولاينافي ذلك كونه كذبا لان الكذب لاينافي الحقيقة (قوله خاصة) أخذه من تقديم المسند اليه على المسند الفعلي لانه يفيد الاختصاص نحو أنا سعيت في حاجتك (قوله اذ لو علمه المخاطب) أي وكان المتكلم يعلم أن المخاطب يعلم بذلك والا لم يجز أن يكون مجاز العدم تأتي جعل المتكلم علم السامع قرينة والضمير في علمه راجع لعدم المجيء وقوله أيضا أي كما علمه المتكلم (قوله لجواز أن يكون الخ) أي فيكون مجازا عقليا ان كان الاسناد الى زيد في هذا المثال لملابسة كأن كان زيد هذا سببا في مجيء الجائي حقيقة أي ويجوز أن المتكلم لم يجعل علم السامع قرينة على أنه لم يرد ظاهره فيكون في الحقيقة العقلية الكاذبة كما في صورة عدم علم المخاطب بأن زيدا لم يجئ لان وجود القرينة بدون ملاحظتها لا يكفي في المجاز ويجوز أن يكون المتكلم جعله قرينة وليس ثم ملابسة فهو مما لايعتد به ولايعد من الحقيقة لهذا الجعل ولا من المجاز لعدم العلاقة ثم ان ظاهر قول المصنف وأنت تعلم أنه لم يجئ يقتضي انه اذا فقد علم المخاطب بعدم المجيء تعين أن يكون الاسناد في المثال حقيقة وليس كذلك بل هو محتمل كما لو كان عالما وذلك لان المخاطب اذا لم يكن عالما بانه لم يجئ يجوز أن يكون عالما بأن المتكلم اعتقد انه لم يجئ وحينئذ فان لاحظ المتكلم اعتقاد المخاطب قرينة على أنه لم يرد ظاهره كان مجازا وان لم يلاحظ ذلك كان حقيقة فظهر لك أن القرينة لاتتوقف على موافقة المخاطب للمتكلم على اعتقاد عدم المجيء كما يفهم من كلام المصنف والشارح بل تتحقق القرينة بكون المتكلم عالما بعدم المجيء والمخاطب عالم باعتقاد المتكلم ذلك وظهر ذلك الاعتقاد عند المتكلم ولو كان المخاطب عالما بالمجيء الا أن يقال هذه الصورة نادرة فلا تقدح في تعين الحقيقة

متروك في المتن (و) الرابع مالايطابق الواقع ولا الاعتقاد نحو (قولك جاء زيد وأنت) أي والحال أنك خاصة (تعلم أنه لم يجئ) دون المخاطب اذ لو علمه المخاطب أيضا لما تعين كونه حقيقة لجواز أن يكون المتكلم قد جعل علم السامع بأنه لم يجئ قرينة على أنه لم يرد ظاهره

في المتن لهذا القسم لقلة وجوده (و) رابعها مالايطابق الواقع ولا الاعتقاد كـ(قولك جاء زيد وأنت تعلم) فقط دون المخاطب (انه لم يجئ) إما على وجه الكذب أو المداراة فهو من الحقيقة ولو لم يطابق واحدا منهما لانه لماهو له فيما يظهر من حال المتكلم وانما قال وأنت تعلم يعني دون المخاطب كما قررنا لانه لو علم المخاطب أيضا جاز أن ينصب علمه قرينة على ارادة غير الظاهر لعلاقة فلايتعين كونه حقيقة لكن يرد على هذا التقدير أنه لايمتنع أيضا أن ينصب المتكلم قرينة غير علم المخاطب على انه أراد غير ظاهره ولو اختص بالعلم وان أريد نفي العلم عن المخاطب حالا ومآلا وذلك بعدم القرينة مطلقا لم يتأت كونه مجازا لفرض أن لاقرينة وذلك باطل ثم انه على ذلك التقدير انما يكون نصب علمه قرينة اذا علم المتكلم علم المخاطب بعدم المجيء والا فلا فرق بين علم المخاطب وعدمه في أن ظاهره الحقيقة سواء كان على وجه الكذب المحض أو المداراة لان الكذب من باب الحقيقة ان كان مروجا وأما ان علم كل يعلم الآخر ولاعلاقة ولاقرينة فهو هذيان لاينبغي أن يعد من الحقيقة ولو كانت هي الأصل فيه ولا من المجاز ويدخل في الحقيقة مافيه سلب لانه يقدر فيه أن الاثبات كان قبل النفي فيصدق في قولنا ما زيد

أعطيت من لم تعطه ولو انقضى * حسن اللقاء حرمت من لم تحرم

فأثبت له الفعل ونفاه بنظرين وتقول هذا الخشب قطعته أنا لا السكين وقطعته السكين لا أنا * واعلم انه من أجل ماقدمناه قال قوم من المحصلين لاشيء من الأفعال فاعله واحد على الحقيقة الا الله تعالى لاستغنائه فعله عن الزمان والمكان والمادة والآلة وغيرها ولهذا لايصح أن ينسب الابداع الى غيره تعالى لاحقيقة ولامجازا اهـ وظاهر كلامه أن هذه الاطلاقات ونسبة الفعل لجميع ماسبق حقيقة وهو وما سبق عن ابن قتيبة قولان غريبان آخذان بطرفي الافراط والتفريط والحق بينهما ان شاء الله تعالى ولايخفى مافي كلام الراغب من الاعتراك ﴿ تنبيه ﴾ الحقيقة والمجاز التركيبيان هل هما لغويان أولا

وذلك

* وأما المجاز فهو اسناد الفعل أو معناه الى ملابس له

(قوله فلا يكون الاسناد الخ) أى وحينئذ فيكون مجازا إن كان الاسناد لملابسة (قوله مجاز) أصله مجوز من جاز المكان اذا تعداه لان الاسناد تعدى مكانه الاصلى نقلت حركة الواو للساكن قبلها فقلبت ألفا لتحركها بحسب الاصل وانفتاح ماقبلها بحسب الآن (قوله عقلى) نسبة للعقل لان التجوز والتصرف فيه فى أمر معقول يدرك بالعقل وهو الاسناد بخلاف المجاز اللغوى فان التصرف فيه فى أمر نقلى وهو أن هذا اللفظ لم يوضع لهذا المعنى ولا يقال مقتضى هذا التوجيه أنه كان يسمى مجازا معقوليا لاعقليا لان النسبة تأتى لأدنى ملابسة (قوله مجازا حكميا) أى منسوبا للحكم بمعنى الادراك لتعلقه به فهو من نسبة المتعلق بالفتح للمتعلق بالكسر أو أنه نسبة للحكم بمعنى النسبة والاسناد لتعلقه بها فان قلت ان المجاز هو عين الاسناد والنسبة وحينئذ فيلزم تعلق الشىء بنفسه ونسبة الشىء لنفسه قلت المراد بالحكم المنسوب والمتعلق بكسر اللام خصوص النسبة الاسنادية والمراد بالحكم المنسوب اليه والمتعلق به مطلق نسبة سواء كانت اسنادية أو اضافية أو ايقاعية وحينئذ فهو من نسبة الخاص للعام أو من تعلق الخاص بالعام و بهذا الجواب اندفع مايقال ان المجاز العقلى كما يكون فى الحكم وهو النسبة التامة يكون فى النسبة الاضافية كمكر الليل والايقاعية كنومت الليل أى أوقعت النوم عليه وحينئذ فلا وجه لتلك التسمية المقتضية أنه انما يكون متعلقا بالحكم أعنى النسبة التامة وحاصل الدفع انه ليس المراد بالحكم الذى تعلق به المجاز خصوص النسبة التامة بل مطلق نسبة وحينئذ فالمجاز اذا كان فى الاضافية أو الايقاعية يصدق عليه انه متعلق بالحكم بمعنى مطلق نسبة من تعلق الخاص بالعام وعلى تقدير ان المراد بالحكم الذى تعلق به المجاز النسبة التامة فالتسمية المذكورة باعتبار أن كل مجاز عقلى يرجع للحكم بمعنى النسبة التامة والاسناد اما ظاهر أو مقدر أو باعتبار أن المجاز وان كان فى الاضافية والايقاعية لكن الحكم أشرف منهما فاعتبر الاشرف فى التسمية وهذا الاينافى أنه قد يكون فى غير الحكم كالاضافية والايقاعية (قوله ومجازا فى الاثبات) ان قلت التقييد بالاثبات يقتضى عدم جريانه فى النفى وليس كذلك ألا ترى الى قوله تعالى فما ربحت تجارتهم أجيب بأن التقييد بالاثبات لأشرفيته أولانه الاصل لان المجاز فى النفى فرع المجاز فى الاثبات بمعنى أن النفى لا يكون مجازا الا اذا كان الاثبات كذلك أو أن النفى يرجع للاثبات بالملازمة فقوله تعالى فما ربحت تجارتهم جعل من قبيل المجاز لكون اسناد الربح فى التجارة اسنادا الى غير ماهو له أو أن ما ربحت تجارتهم بمعنى خسرت أو أن المراد بالاثبات الانتساب والاتصاف فيشمل الايجاب والنفى إذ فى كل منهما انتساب واتصاف (قوله واسنادا مجازيا) أى اسنادا منسوبا الى المجاز واعترض بأن فيه نسبة الشىء الى نفسه لان المجاز هو الاسناد وأجيب بأنه من نسبة الخاص للعام لان المجاز يشمل اللغوى أيضا أى أنه يسمى اسنادا منسوبا لمطلق مجاز من حيث انه فرد من أفراده أو أن المراد بالمجاز المنسوب اليه المصدر أعنى التجوز والمجازة وحينئذ فالمعنى يسمى اسنادا منسوبا للمجاوزة لان ذلك الاسناد جاوز به المتكلم أصله وحقيقته وأوصله الى غيره فان قلت ان هذا المجاز على مايأتى لايختص بالاسناد أعنى النسبة التامة بل يجرى فى الاضافية والايقاعية واقتصارهم على الاسناد يوهم الاختصاص أجيب بأن اقتصارهم فى التسمية على الاسناد لأشرفيته أو أن المراد بالاسناد مطلق النسبة من اطلاق الخاص وارادة العام (قوله الى ملابس له) أى الى شىء بينه و بينه ملابسة وارتباط وتعلق ثم انه يصح فتح الباء وكسرها فى

فلا يكون الاسناد الى ماهو له عند المتكلم فى الظاهر (ومنه) أى ومن الاسناد (مجاز عقلى) و يسمى مجازا حكميا ومجازا فى الاثبات واسنادا مجازيا (وهو اسناده) أى اسناد الفعل أو معناه (الى ملابس له) أى للفعل أو معناه

قائم أن فيه اسناد القيام فى التقدير الى زيد على انه هو له وهذا فيه التكلف ووجود الخفاء فى التعريف لكن الحمل عليه لادخال مافيه النفى من الحقيقة أولى من الحمل على معنى ان المراد بالاسناد الحقيقى الاتصاف بالاثبات أو السلب على وجه الاصالة والحقيقة لانه يدخل قولنا ماصام نهارك لأن سلب الصيام عن النهار حقيقى ثابت فى نفس الامر مع انه مجاز قطعا (ومنه) أى ومن الاسناد مطلقا (مجاز عقلى) لان حصوله بالتصرف العقلى و يسمى مجازا حكميا لوقوعه فى الحكم بالمسند على المسند اليه و يسمى أيضا مجازا فى الاثبات لحصوله فى اثبات أحد الطرفين للآخر والسلب حقيقته ومجازه تابعة لما يحقق فى الاثبات كما تقدم و يسمى أيضا اسنادا مجازيا نسبة الى المجاز بمعنى المصدر لان الاسناد جاوز به المتكلم حقيقته وأصله الى غير ذلك (وهو) أى المجاز العقلى (اسناده) أى الفعل أو معناه على نسق ماتقدم فى الحقيقة (الى ملابس) بفتح الباء (له) أى للفعل أو معناه

وذلك مبنى على أن المركبات موضوعة أولا ان قلنا بالاول فنعم والا فلا وقد أوعبت الكلام على هذه المباحث فى شرح المختصر فليطلب منه ص (ومنه مجاز عقلى وهو اسناده الى ملابس له

قول المصنف ملابس لأن الملابسة مفاعلة من الطرفين فكل واحد من الفعل وما أسند اليه ملابس بالكسر وملابس بالفتح الا ان المناسب لقوله يلابس الفاعل أن يقرأ بفتح الباء هنا وكذا فى قوله الآتى وله ملابسات شتى (قوله غير ماهوله) بالجر على الصفة أو بالنصب على الحال ولا يقال على الاول فيه وصف النكرة بالمعرفة لان غير لا تتعرف بالاضافة (قوله مبنى له) أى مسند له حقيقة (قوله يعنى غير الفاعل الخ) حاصل ذلك انه اذا أسند الفعل أو ما دل على معناه للفاعل النحوى فان كان مدلول ذلك الفاعل النحوى الذى أسند اليه الفعل أو معناه هو الفاعل الحقيقى كان الاسناد حقيقة والا كان مجازا كما اذا كان الفاعل النحوى مصدرا أو ظرفا أو سببا أو مفعولا نحو عيشة راضية وكذلك اذا أسند الفعل أو ما دل على معناه لنائب الفاعل فان كان ذلك النائب النحوى مدلوله هو المفعول الحقيقى كان ذلك الاسناد حقيقة والا كان مجازا كما لو كان نائب الفاعل مصدرا أو ظرفا أو فاعلا نحو قولك أفعم السيل فان السيل هو الفاعل الحقيقى للافعام لانه هو الذى يملأ الارض فقوله غير الفاعل أى الحقيقى وقوله فى المبنى للفاعل أى النحوى وقوله وغير المفعول به أى فى الواقع وقوله فى المبنى للمفعول به أى النحوى وذلك لما تقرر من أن ماهوله فى المبنى للمعلوم هو الفاعل لكون النسبة بطريق القيام مأخوذة فى مفهومه وان ماهوله فى المبنى للمجهول هو المفعول به لكون النسبة بطريق الوقوع عليه مأخوذة فى مفهومه ثم اعلم أن ظاهر المصنف فاسد وذلك لان الضمير المجرور فى قوله (٢٣٢) وهو اسناده الى ملابس له وكذا قوله غير ماهوله راجع للفعل أو معناه أى لاحد الامرين كما هو قضية أو فالمعنى حينئذ اسناد أحد الامرين الى ملابس لأحدهما وذلك الملابس غير الملابس الذى أحد الامرين له وهذا صادق على الاسناد فى ضرب زيد بالبناء للفاعل اذ يصدق عليه أنه أسند أحد الامرين وهو الفعل الى ملابس لأحد الامرين وهو زيد غير الملابس الذى له أحد الامرين وهو معنى الفعل فى قولنا أمضروب عمرو فيلزم أن يكون مجازا ولا قائل بذلك وأشار الشارح الى الجواب بقوله يعنى الخ وحاصله أن كلام المصنف فيه اجمال وتفصيله أن يقال المراد اسناد أحد الامرين الى ملابس لذلك الاحد غير الملابس الذى له ذلك الاحد فخرج ضرب زيد فان ضرب أسند للابس له وهو زيد وذلك الملابس هو الذى له ذلك الفعل ولما كان فى كلام المصنف خفاء وابهام قال الشارح يعنى الخ (قوله سواء كان الخ) أشار بذلك الى أن الأقسام الأربعة التى مرت فى الحقيقة تأتى هنا فى المجاز لشمول التعريف لها أعنى ما طابق الواقع والاعتقاد معا وما طابق الواقع فقط وما طابق الاعتقاد فقط وما لم يطابق واحدا منهما والأمثلة السابقة للحقيقة العقلية تصلح بعينها أمثلة لاقسام المجاز العقلى باعتبار حال المخاطب فمثال ما طابق الواقع والاعتقاد معا قول المؤمن أنبت الله البقل لمخاطب يعتقد أن المتكلم يضيف الانبات للربيع وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد فيكون مجازا لان علمه باعتقاد المخاطب قرينة صارفة للاسناد عن ظاهره ومثال الثانى أعنى ما طابق الواقع فقط قول المعتزلى خالق الله الافعال كلها لمن يعرف حاله وهو يعتقد أن المخاطب عالم بحاله فيكون ذلك قرينة صارفة للاسناد عن ظاهره ومثال الثالث أعنى ما طابق الاعتقاد فقط قول الجاهل أنبت الربيع البقل لمن يعتقد أن ذلك القائل يضيف الانبات لله وعلم ذلك القائل باعتقاده ومثال الرابع أعنى ما لم يطابق واحدا منهما قولك جاء زيد وأنت تعلم أنه لم يجئ وأظهرت للمخاطب الكذب ونصبت قرينة على ارادة الكذب (قوله وبهذا) أى التعميم فى قوله غير ماهوله المستفاد من قوله سواء الخ (قوله سقط ماقيل) أى اعتراضا على المصنف ووجه السقوط انه حينئذ عم ما فى ذلك الغير بأن أريد به ما يعم الغير فى الواقع والغير عند المتكلم فى الظاهر صار قوله بتأول أى قرينة محتاجا اليه بالنسبة الى بعض الافراد وهو الغير فى الواقع ودخل فيه مثل قول الجاهل المذكور مما كان المسند اليه فيه غيرا عند المتكلم فى الظاهر

(غير ماهوله) أى غير الملابس الذى ذلك الفعل أو معناه مبنى له يعنى غير الفاعل فى المبنى للفاعل وغير المفعول به فى المبنى للمفعول به سواء كان ذلك الغير غيرا فى الواقع أو عند المتكلم فى الظاهر وبهذا سقط ماقيل انه ان أراد غير ماهوله عند المتكلم فى الظاهر

(غيرما) أى غير الملابس الذى (هو) أى الفعل أو معناه (له) أى لذلك الملابس يعنى أن الفعل المبنى للفاعل حقه أن يسند الى الفاعل فاذا أسند الى غير الفاعل من مفعول أو مصدر أو ظرف مطلقا لكونه ملابسا له فصار ذلك الغير فى تلبسه به كالفاعل فى مطلق التلبس يكون اسناد ذلك الفعل لذلك الغير للملابسة مجازا وكذا الفعل المبنى للمفعول حقه أن يسند للمفعول وما يجرى مجراه فاذا أسند لغير ذلك كالفاعل لشبهه به فى الملابسة يكون اسناده له مجازا وقوله لشبهه فى الموضعين ليس المراد بذلك التشبيه

غير ماهوله

بتأول

(قوله فلاحاجة الى قوله بتأول) أى لانه لايسند لغير ماهوله فى الظاهر الااذا كان هناك قرينة تدل على أن ذلك المسند اليه غير فقوله الى غير ماهوله يتضمن اعتبار القرينـة (قوله وهو) أى عدم الاحتياج ظاهر لـكن قد يقال يمكن اختيار الشق الاول ولا نسلم عـدم الاحتياج إذ دلالة الالتزام مهجورة فى التعاريف (قوله خرج عنه مثل قول الجاهل الخ) أى لانه لغير ماهو له وحيث خرج عنه ذلك فيـكون التعريف غير جامع (قوله مجازا) حال من قول (قوله باعتبار الاسناد الى السبب) أى لان الله سبب فى الانبات عند الجاهل والمثبت حقيقة عندهم هو الربيع (قوله بتأول) الباء للمصاحبة أى اسناده اسنادا مصاحبا لتأول و يصح أن تكون الباء للملابسة أو السببية أى اسنادا ملابسا للتأول أو اسناده لملابس بسبب التأول والتأول تفعل من آل الى كذا رجع اليه فمعناه تطلب المآل الذى هو حقيقة الكلام التى يؤول المجاز اليها أو الوضع الناشئ من العقل والمراد بتطلبهما الالتفات اليهما لينصب قرينة على ارادة خلاف الظاهر * واعلم أن المجاز العقلى عند الشيخ عبد القاهر تارة يكون له حقيقة أى فاعل يكون الاسناد له حقيقة نحو أنبت الربيع البقل فان حقيقته أنبت الله البقل وتارة لا يكون له حقيقة أى فاعل حقيقى نحو أقدمنى بلدك حق لى على فلان فالاقدام ليس له فاعل حقيقى يكون الاسناد له حقيقة إذ هو أمر اعتبارى بخلاف قدم اللازم فان له فاعلا حقيقيا لان القدوم أمر موجود فلابد له من موجد تقول قدمت بلدك لأجل حق لى على فلان فقول الشارح من الحقيقة اشارة للقسم الاول وهو بيان لما يؤول وفاعل يؤول ضمير يعود الى الاسناد أى طلب الحقيقة وملاحظتها التى يؤول أى يرجع المجاز اليها ومعنى رجوع المجاز اليها انه يتفرع عنها بأن ينتقل من الحقيقة اليه بواسطة العلاقة فهو من رجوع الفرع لأصله مثلا المؤمن الذى يضيف الانبات لله تقف نفسه عن اسناد الانبات للربيع وتلتفت الى حقيقة الكلام وتطلبها فاذا علمت حقيقة ذلك وان الاصل أنبت الله البقل بالربيع وان الربيع سبب عادى فانها تسند الانبات اليه وتنصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر وكذلك اذا سمع المؤمن أنبت الربيع البقل فانه تقف نفسه ولا ترضى بذلك فاذا علمت الحقيقة بعد طلبها رضيت بذلك فقوله تطلب أى طلب المتكلم أو المخاطب الحقيقة التى يرجع اليها المجاز وانما عبر بالتطلب دون الطلب للاشعار بأن الطلب لا يلزم أن يكون واقعا بل مجرد الالتفات لدلالته على التكلف وقوله أو الوضع اشارة للقسم الثانى وهو عطف على ما وقوله من العقل من فيه للابتداء حال من الوضع والمعنى أو طلب الوضع الذى يرجع المجاز اليه حال كون ذلك الوضع ناشئا من جهة العقل محضا وان لم يكن لذلك الوضع تحقق فى نفس الأمر بأن يكون ذلك الوضع قريبا من لفظ الفعل الذى لا فاعل له حقيق و يلاحظ العقل أنه أصل له كأن يلاحظ العقل أن الاقدام راجع للقدوم وانه أصل له وان لم يكن ذلك ثابتا فى الواقع فمصدوق الوضع فى المثال المذكور قدمت وتوضيح ذلك أن المجاز الذى لا حقيقة له كما فى أقدمنى بلدك حق لى على فلان اذا سمعت النفس ذلك لا ترضى بالاسناد لكون الحق ليس فاعلا للاقدام لانه أمر متوهم لا فاعل له فتطلب النفس الحقيقة فيلاحظ العقل أن القدوم أصل للاقدام وان الاصل قدمت لحق لى على فلان وان لم يكن ذلك ثابتا فى الواقع فالاقدام له محل من جهة العقل وهو القدوم هذا و يصح أن يكون قوله من العقل لابتداء الطلب والمعنى حينئذ تطلب للوضع الذى يرجع المجاز اليه حال كون ذلك الطلب مبتدأ من العقل فالطلب فعل ممتد ومسافة لها ابتداء هو العقل

فلاحاجة الى قوله بتأول وهو ظاهر وان أراد غير ماهو له فى الواقع خرج عنه مثل قول الجاهل أنبت الله البقل مجازا باعتبار الاسناد الى السبب (بتأول) متعلق باسناده ومعنى التأول تطلب مايؤول اليـه من الحقيقة

الذى أصله أن يكون بالكاف فيكون هذا مجاز الاستعارة على ماسيجىء بل المراد أن ذلك هو المعتبر فى تحقق علاقة التجوز فى الاسناد من غير مراعاة شروط أصل التشبيه لا فى تقدير التركيب قبل التجوز ولا فى حصول محسنات التشبيه فى أصل المعنى واذا لم يراع ذلك لم يقدر نقل لفظ المسند اليه لغير معناه فلا يكون استعارة فتأمل لئلا يكون هذا مذهب السكاكى المردود فيما يأتى ان شاء الله تعالى وقوله غير ماهو له صادق بكونه غيرا فى الواقع فقط وغيرا عند المتكلم فيما يظهر من حاله فأخرج الأول بقوله (بتأول) والتأول التفعل من آل الى كذا رجع اليه ومعناه تطلب المآل وهو الموضع الذى يؤول اليه الكلام من حقيقته الاصلية وذلك التطلب يكون من جهة العقل ومعلوم أن تطلب العقل لشىء انما يكون بالدليل والامارة وذلك بنصب القرينة على أن المراد غير الظاهر فعاد حاصل معنى التأول الى الحمل

بتأول) ثم قوله اسناد جنس والضمير لأحد أمرين الفعل أو معناه وقوله الى ملابس له أى الفعل أو معناه وضمير هو كذلك أى غير ما الفعل له أو معناه وقوله بتأول يتعلق باسناد وخرج به قول الجاهل أنبت

(قوله أو الموضع) أي أو تطلب الوضع الذي الخ والمراد بالموضع المعنى المناسب لما اسناده مجازي الذي يؤول الاسناد المجازي اليه من جهة العقل أي يرجع اليه ويكون هو المقصود منه كالقدوم المناسب لاقدم في قولك أقدمني بلدك حق لي على زيد وهكذا كل اسناد مجازي لاحقيقة له لعدم تحقق الفاعل أي لعدم تحقق استعماله وقصده على ماسيأتي قريبا (قوله وحاصله الخ) عطف على قوله ومعنى الخ أي أن معنى التأويل الحقيقي ماذكر وحاصل معناه نصب قرينة وفيه أن نصب القرينة ليس حاصلا لذلك المعنى الذي ذكره إذ طلب الحقيقة أو الموضع وملاحظته ليس هو نصب القرينة والجواب ان المراد حاصله باعتبار لازمه أي أن نصب القرينة لازم لما ذكره فالمصنف اطلق اسم الملزوم وهو التأول أعني طلب الحقيقة أو الموضع وأراد اللازم وهو نصب القرينة على طريق الكناية ان قلت لانسلم أن نصب القرينة لازمة لملاحظة الحقيقة أو الموضع لجواز أن يلاحظ الحقيقة أو الموضع ولا ينصب قرينة قلت المراد ملاحظة الحقيقة أو الموضع ملاحظة يعتد بها وهي انما تكون مع القرينة وبيان ذلك أن التطلب من جهة العقل ومعلوم ان تطلب العقل لشيء انما يكون كاملا اذا كان بالدليل والامارة وذلك هو نصب القرينة على أن المراد غير الظاهر فان قلت حيث حمل التأول على نصب القرينة لم يكن لقول المصنف الآتي ولابد للمجاز من قرينة فائدة لعلمه من هنا ويكون قوله قيامه لغير ماهو له مستغنى عنه إذ لاقرينة لماهو له وأجيب بأن فائدة قوله الآتي ولابد الخ التوطئة الى تقسيم القرينة الى لفظية ومعنوية ولم يكتف بقوله بتأول عن قوله لغير ماهو له لان دلالته على المعنى المذكور التزامية وهي مهجورة في التعاريف فان قلت ان من لوازم المجاز العلاقة كما أن القرينة من لوازمه وحينئذ فكان الأولى للشارح ادراجها في التأول بأن يقول وحاصله أن يعتبر علاقة وينصب قرينة صارفة الخ بل الاقتصار على العلاقة أولى لان المصنف تعرض لقرينة فيما بعد بقوله ولابد له من قرينة قلت انما لم يدرج الشارح العلاقة في التأول لتقدم الاشارة اليها في قول المصنف لملابس وذكر القرينة فيما بعد انما هو لأجل التوطئة لتقسيمها الى لفظية وغير لفظية (قوله صارفة الخ) ليس المراد بكون القرينة صارفة عن الحقيقة أن الاسناد لما هو له موجود والقرينة صرفت ذلك بل المراد ان ظاهر الكلام مع قطع النظر عنها يفيد ان الاسناد في اللفظ ثابت لما هو له وبالنظر اليها يفيد أنه غير ماهو له (قوله أي الفعل) اى أو معناه ففيه اكتفاء وانما اقتصر على الفعل مع ان الأمثلة الآتية بعضها للفعل نحو بنى الأمير المدينة وبعضها لما في معناه نحو عيشة راضية لانه الاصل ويبعد أن يكون المصنف أراد بالفعل اللغوي وهو الحدث لمخالفته لما مر من قوله اسناد الفعل أو معناه لانه صريح

أو الموضع الذي يؤول اليه من العقل وحاصله أن ينصب قرينة صارفة عن أن يكون الاسناد الى ماهو له (وله) أي الفعل

بنصب القرينة على خلاف الظاهر وينبغي أن يتنبه لكون التأول الذي هو التطلب المذكور يحتمل أن يكون من المتكلم فيكون معنى التطلب في حقه أنه تطلب لمجازه قبل النطق به مايتحقق به ذلك المجاز من شرطه وهو العلاقة والقرينة إذ المجاز بلا شرطه باطل وعلى هذا فمن لم يذكر العلاقة فللاستغناء عنها بالقرينة وعليه تكون من في قولنا من الحقيقة ابتدائية ويكون معنى التطلب لمصحح المجاز ودليله لا طلب الحقيقة بالدليل ويحتمل أن يكون مع السامع فيكون معناه أنه أسند الى الغير مع كون المسند مصاحبا لكونه يتطلب السامع فيه حقيقة لظهور القرينة الدالة على خلافها وهو الموافق لما ذكرنا أولا وتفسير الغير بما يعم الغير في الواقع فقط والغير في ظاهر الحال فقط والغير في الاعتقاد فقط والغير في الواقع وظاهر الحال أو الاعتقاد والغير في الاعتقاد والظاهر وذلك بأن يراد بذلك مطلق الغير فيكون ذكر الغير أولا كفصل الجنس ويكون ذكره بتأول الذي يعين الغير في ظاهر الحال كفصل النوع يرد القول بأنه ان أراد الغير في الواقع خرج قول الجاهل أنبت الربيع البقل عند قصده الاسناد الى السبب في زعمه وان أراد الغير في الظاهر لم يحتج الى قوله بتأول وذلك لأن الغير اذا فسر بالقدر المشترك بين الغيرين وغيرهما أي لادليل على التعيين احتيج الى بيان المراد من ذلك بخاصته على أن هذا الاعتراض فيه التخصص بالواقع وظاهر الحال بلا مخصص وقد يجاب بأن المخصص أنا ان قطعنا النظر عن القرينة فالمتبادر الغير في الواقع وان نظر الى القرينة فهم منها الغير بحسب الظاهر لانه هو المذكور في تعريف الحقيقة فلهذا خصص الترديد بهما ولكن لايخفى أن التفسير بالعموم يحتاج الى التقييد لانه انما يتجه ان سلم أن أحد الاحتمالات السابقة لايتبادر منه وأما ان ادعى أن المتبادر من غير ماهو له انما هو الغير عند المتكلم فيما يظهر من حاله أو الغير في الواقع فقط أو الغير في الاعتقاد فقط أو فيهما لم يتجه ولم يتم تأمل * ثم أشار الى تحقيق وتفصيل في التعريفين فقال (وله) أي وللفعل أو معناه

الربيع البقل كما سيأتي فقد تكمل اخراج أقسام الحقيقة بمجموع الفصلين ص (وله

في أن المراد بالفعل الفعل الاصطلاحي والا لزم استدراك قوله أو معناه فان قلت ان المصنف عد من جملة الملابسات المصدر والمفعول به ومن جملة معنى الفعل المصدر والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف فيلزم ملابسة المصدر للمصدر وهو باطل لانه ملابسة الشيء لنفسه و يلزم عليه ملابسة الصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف للمفعول به وهو باطل لانها لا تنصبه قلت ذلك اللزوم ممنوع لجواز أن يكون الكلام على التوزيع فقوله والمصدر أى في غير المصدر وقوله والمفعول به أى في غير الصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف فالحاصل أنه لا يلزم من القول بملابسة الفعل ومعناه للامور المذكورة ملابسة كل منهما لكل واحد منها بل التفصيل فيه موكول الى السامع العالم بالقواعد على أنه لا يلزم من ملابسة المصدر للمصدر ملابسة الشيء لنفسه

لجواز أن يكونا متغايرين وان كانا مصدرين كما في أعجبني قتل الضرب فان القتل ملابس للضرب لكونه سببا فيه إذ لابد من الملابسة بين العامل ومعموله (قوله وهذا) أى قول المصنف وله ملابسات (قوله اشارة) أى ذو اشارة أو مشير (قوله الى تفصيل) أى تعيين (قوله وتحقيق) المراد به الذكر على الوجه الحق فهو مغاير لما قبله والتحقيق من قوله بعد فاسناده للفاعل الخ (قوله للتعريفين) أى تعريف الحقيقة العقلية وتعريف المجاز العقلي المذكور في الاول الملابس الذي له وفي الثاني الملابس الذي ليس هو له (قوله أى مختلفة) هذا تفسير باللازم اذ الشت معناه التفرق كما يشهد له قول الشاعر

وقل لجديد الثوب لابد من بلا * وقل لاجتماع الشمل لابد من شت

أى لابد من تفرق والاختلاف لازم للتفرق (قوله جمع شتيت) أى فطابقت الصفة الموصوف (قوله يلابس الفاعل) هذا مستأنف استئنافا بيانيا أتى به لتفصيل الملابس وقوله يلابس الفاعل أى الحقيقي لصدوره منه أو قيامه به والمراد أنه يلابسه مطلقا سواء كان بلا واسطة أو بواسطة الحرف نحو كفى بالله (قوله والمفعول به) أى لوقوعه عليه والمراد انه يلابسه مطلقا سواء كان بلا واسطة أو بواسطة حرف نحو مررت بزيد وضربت في الدار وفي يوم الجمعة ولأجل التأديب ولا يقال لهذه مفعول فيه ولا مفعول له لانهما انما يطلقان على المنصوب بتقدير في واللام على القول المشهور خلافا لابن الحاجب و بما ذكر من التعميم ظهر وجه ترك المصنف للجار والمجرور (قوله والمصدر) لكونه جزء مفهومه فيلابسه بدلالته عليه تضمنا وكذا يقال في الزمان أو ان ملابسته للزمان لكونه لازما لوجوده

وهذا اشارة الى تفصيل وتحقيق للتعريفين (ملابسات شتى) أى مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى (يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان

(ملابسات شتى) جمع شتيت كمريض ومرضى بمعنى مفترقة مختلفة ثم أشار الى تسمية تلك الملابسات فقال (يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان

ملابسات شتى الخ) ش أى للفعل أو معناه ملابسات متعددة فهو يلابس الفاعل والمفعول به و يلابس المصدر وظرف الزمان والمكان والسبب * واعلم أن الاسناد هنا اما أن يراد به الحكم الدائر بين المسند والمسند اليه أو مجرد النسبة الصادقة على نسبة المفعول أو غيره من متعلقات الفعل * أما الاول فاعلم أن الاسناد لابد له من مسند اليه كما سبق وذلك المسند اليه إما فاعل أو ماهو في حكم الفاعل مثل المبتدا واسمي كان وان وغير ذلك من المحكوم عليه * وهذا في كل اسناد مجازيا كان أو حقيقيا فنقول اذا وقع الاسناد فالمحكوم عليه إما أن يكون هو الفاعل في نفس الأمر أو المصدر أو الزمان أو المكان أو المفعول أو السبب * فالاول وهو اسناد الفعل الى فاعله لا يكون إلا حقيقة ونعني فاعله الذي هو له مثل قام زيد فقد أسند الفعل لفظا ومعنى الى فاعله هذا مضمون كلامهم الثاني اسناده الى المفعول معناه أن يجعل ماهو له في المعنى مفعول فاعلا أو في حكم الفاعل فالفاعل كقوله تعالى فهو في عيشة راضية فان راضية مسندة الى ضمير العيشة فقد جعلت العيشة فاعلا وانما هي مفعول في المعنى لانها مرضي بها وكذلك ماء دافق فقد جعل المرضي به راضيا والمدفوق دافقا ومنه سر كاتم أى مكتوم حكاه ابن السكيت والذي في حكم الفاعل سيل مفعم لأن المفعم هو المملوء والسيل في الحقيقة مالئ للوادي لا مملوء فقد أسند الفعل الى الفاعل معناه انه جعل ماهو الفاعل في المعنى أى في الاصل وهو السيل نائبا عن الفاعل لفظا والنائب عن الفاعل لفظا مفعولا معنى فقد أسند الافعام في المعنى الى الوادي الذي كان مفعولا فصار السيل مفعولا فبني الفعل له ونظر(١) المصنف في الايضاح فانه في عيشة راضية جعل المفعول معنى فاعلا لفظا وفي سيل مفعم جعل الفاعل معنى نائبا عن الفاعل وهو المفعول في الاصل فقال ان هذا عكس الذي قبله وليس كذلك بل سيل مفعم مثل عيشة راضية فان العيشة كانت مفعولا جعلت فاعلا والوادي كان

---

(١) قوله ونظر: حرر هذه الكلمة فان الاصل الذي بيدنا سقيم كتبه مصححه

والمكان والسبب فاسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له حقيقة

(قوله والمكان) أى بسبب دلالته عليه التزاما باعتبار أنه لابد له من محل يقع فيه (قوله والسبب) أى لحصوله به وسواء كان السبب مفعولا له أولا كما فى بنى الامير المدينة (قوله ولم يتعرض للمفعول معه) نحو جاء الامير والجيش (قوله والحال) نحو جاء زيد راكبا (قوله ونحوهما) أى كالتمييز نحو طاب زيد نفسا والمستثنى نحو قام القوم الا زيدا (قوله لايسند اليها) أى بخلاف ماذكره فان الفعل يسند اليه فان قلت هذه الامور يسند اليها أيضا فيصح أن يقال فى جاء الامير والجيش جاء الجيش وفى الحال جاء الراكب الخ قلت المراد ان هذه الامور لايصح اسناد الفعل اليها مع بقائها على معانيها المقصودة منها كالمصاحبة فى المفعول معه والتقييد فى الحال والبيان فى التمييز فان هذه المعانى لاتفهم فيما اذا رفع الاسم وأسند اليه الفعل (قوله فاسناده الى الفاعل) أى الحقيقى لا الاصطلاحى فالمراد بالفاعل الفاعل الحقيقى وهو ماحق الاسناد ان يكون اليه وهو مايقوم به الفعل حقيقة عند المتكلم فى الظاهر وقوله اذا كان مبنيا له أى للفاعل النحوى وحينئذ ففى الكلام استخدام وكذا يقال فى المفعول به وانما قلنا المراد بالفاعل الفاعل الحقيقى لأجل اخراج قول المؤمن أنبت الربيع البقل من الحقيقة لانه وان أسند الفعل المبنى للفاعل له ولكن ذلك الفاعل الذى أسنده الفاعل النحوى لا الحقيقى وكذا يخرج قول الجاهل المعلوم جهله أنبت الله البقل عن الحقيقة أجله لان الفعل المبنى للفاعل لم يسند للفاعل الحقيقى عنده فى الظاهر فهو وماقبله داخل فى المجاز لكونه اسنادا الى غير الفاعل الحقيقى لاجل الملابسة (قوله أى للفاعل أو المفعول به) أى فالضمير راجع لهما وأفرد الضمير لان العطف بأو (قوله يعنى ان اسناد الخ) لما كان ظاهر كلام المصنف فاسدا لانه يفيد أن الفعل اذا كان مبنيا للفاعل وأسند للفاعل أو المفعول به يكون حقيقة واذا كان مبنيا للمفعول وأسند للفاعل أو المفعول به يكون حقيقة مع انه ليس كذلك لانه اذا كان مبنيا للفاعل وأسند للمفعول يكون مجازا كما فى عيشة راضية وكذا اذا كان مبنيا للمفعول وأسند للفاعل يكون مجازا كما فى سيل مفعم أشار الشارح بالعناية الى أن فى كلام المصنف توزيعا وان الأصل واسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له واسناده الى المفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة

والمكان والسبب) ولم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لايسند اليها (فاسناده الى الفاعل أو المفعول به اذا كان مبنيا له) أى للفاعل أو المفعول به يعنى ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا للفاعل والى المفعول به اذا كان مبنيا للمفعول به (حقيقة

والمكان والسبب) سواء كان عقليا أو عاديا أو شرعيا وأما غير ماذكر من متعلقات الفعل فلا يسند لها الفعل ولو كان ملابسا له بالتعلق كالمفعول معه والحال والتمييز فلم يتعرض لها لان المراد الملابسات التى يسند الفعل لها (فاسناده) أى الفعل (للفاعل) اذا كان مبنيا له كقولنا قام زيد حقيقة (و) اسناده (للمفعول به اذا كان مبنيا له) كقولنا ضرب بكسر الراء زيد (حقيقة) أيضا

مفعولا صار فاعلا ولذلك انقلب السيل الذى كان فاعلا مفعولا فبنى له الفعل فقيل مفعم وكذلك لو بنيت المفعول من عيشة راضية لقلت عيشة مرضية * الثالث اسناده الى المصدر وهو أن تجعل ماهو فى المعنى مصدر فاعلا لفظيا أو فى حكمه مثل شعر شاعر فان شاعرا أسند الى ضمير الشعر قلت وليس مثالا صحيحا لان شعرا فى قولنا شعر شاعر المراد به المشعور وهو نفس المنظوم لا الشعر الذى هو المصدر والمثال الصحيح

سيذكرنى قومى اذا جد جدهم * وفى الليلة الظلماء يفتقد البدر

وكذلك قوله تعالى فاذا نفخ فى الصور نفخة واحدة * الرابع اسناده الى اسم الزمان مثل نهاره صائم فقد أسند صائم الى النهار معناه انا نجعل اسم الزمان فاعلا فنسند الصوم اليه وينبغى تقييد ذلك بارادة هذا المعنى فانه يصح أن تقول نهاره صائم حقيقة أى قائم الظهيرة يقال صام النهار اذا قام قائم الظهيرة ولابد من ارادة الحقيقة الشرعية فان الصوم فى اللغة مطلق الامساك فيصح اسناده للنهار حقيقة ومن هذا الباب قولهم ولد له ثلاثون عاما وصيد عليه يومان وليلة ماطرة وليل ساهر وقوله تعالى والنهار مبصرا * الخامس اسم المكان مثل نهر جار وهو كظرف الزمان وهذا المثال انما يصح اذا كان النهر اسما للشق فان كان اسما للماء وحده فهو حقيقة ولاهل اللغة فى ذلك عبارات مختلفة تشهد لكل من الاحتمالين * السادس السبب وهو أن تجعل ماهو سبب الفعل فى المعنى فاعلا أو فى حكمه مثل بنى الامير المدينة لكونه تسبب فى بنائها قال الخطيبى يريدون بنيت المدينة للامير وبعضهم يجعل هذا المثال للمسبب وكلاهما صحيح «قلت» ليس معناه ماذكروا انما يكون معناه بنيت للامير بتقدير أن يكون للمسبب فيكون من القسم الذى ذكره بعد وقوله وكلاهما صحيح فيه نظر لانه على المسببية يرجع فى المعنى الى المفعول من

كما ٍ وكذا الى المفعول اذا كان مبنياله وقولنا ماهوله يشملهما واسناده الى غيرهما للمضاهاته لماهوله فى ملابسة الفعل

(قوله كما من الأمثلة) أى للحقيقة لا للاسناد الى الفاعل أوالمفعول حتى يرد عليه أنه لم يذكر سابقا مثالا لاسناد المبنى للمفعول الى المفعول (قوله والى غيرهما الخ) قدذكر المصنف أمثلة المجاز لاسناد الفعل المبنى للفاعل ولم يذكر من أمثلة المجاز لاسناد الفعل المبنى للمفعول الا واحدا أعنى سيل مفعم فانه أسند فيه معنى الفعل المبنى للمفعول الى الفاعل فنقول اسناده الى المصدر لايكون الا مجازا نحو ضرب ضرب شديد واسناده الى المكان والزمان ان كان بتوسط فى ملفوظة أومقدرة فهو حقيقة نحو ضرب فى الدار وفى يوم الجمعة وان كان على الاتساع باجرائهما مجرى المفعول به فى اعتبار وقوع الفعل عليهما كان مجازا نحو ضرب يوم الجمعة وضرب الدار والمفعول له لايسند اليه الفعل المجهول مالم يجر باللام نحو ضرب للتأديب والا كان مثل جلس فى الدار واسناده الى السبب الغير المفعول له مجاز ولأجل اخراج اسناد المجهول الى المكان والزمان بتوسط فى قيد قوله والى غيرهما

بقوله للملابسة لان الاسناد لهما ليس لأجل الملابسة بالمعنى المذكور هنا ولم يتعرض الشارح لدخول ذلك فى الحقيقة لظهوره على أنه قد يقال إن فى صورة الاسناد بتوسط فى ملفوظة أومقدرة الاسناد الى مصدر الفعل حقيقة فان معنى قولنا ضرب فى يوم الجمعة أوفى الدار أوقع الضرب فيه (قوله أى غير الفاعل) أى من المفعول والأربعة بعده وقوله وغير المفعول به أى من الفاعل والأربعة الأخيرة فصور المجاز عشرة مثل المصنف لستة منها (قوله يعنى غير الفاعل فى المبنى للفاعل الخ) اعلم أن ظاهر كلام المصنف أن الفعل المبنى للفاعل اذا أسند لغير الفاعل والمفعول به يكون مجازا واذا أسند اليهما يكون حقيقة وكذلك الفعل المبنى للمفعول اذا أسند لغير الفاعل والمفعول به يكون مجازا واذا أسند اليهما يكون حقيقة وليس كذلك بل المبنى للفاعل اذا أسند للمفعول به يكون مجازا نحو عيشة راضية كما أن المبنى للمفعول اذا أسند للفاعل يكون كذلك نحو سيل مفعم فلما كان ظاهر كلام المصنف فاسدا أتى الشارح بالعناية تبيينا للمراد واشارة الى أن فى كلام المصنف توزيعا (قوله للملابسة) أى لملاحظتها كما أشار له الشارح بقوله لأجل الخ واعلم أن هذا المجاز لابد له من علاقة كما أن اللغوى كذلك وظاهر كلام المصنف أن العلاقة المعتبرة هنا هى الملابسة فقط وأنه لابد منها فى كل مجاز عقلى من حيث أنه جعلها علة دون غيرها بدليل الاقتصار عليها فى مقام البيان قال الشيخ يس لكن يبقى هنا شىء وهو أنه هل يكفى فى جميع أفراد هذا المجاز كون العلاقة الملابسة أولابد أن نبين جهتها بأن يقال العلاقة ملابسة الفعل لذلك الفاعل المجازى من جهة وقوعه عليه أوفيه أو به كما قالوا فى المجاز اللغوى انه لا يكفى أن يجعل اللزوم أوالتعلق علاقة بل فرد منه لان ذلك قدر مشترك بين جميع أفراده فلابد أن يبين أنه من أى وجه وسيأتى فى كلام بعض الفضلاء اشارة الى هذا الثانى

كما ٍ) من الأمثلة (و) اسناده (الى غيرهما) أى غير الفاعل أوالمفعول به يعنى غير الفاعل فى المبنى للفاعل وغير المفعول به فى المبنى للمفعول به (لملابسة)

(كما ٍ) من الأمثلة فى قولنا أنبت الله البقل الى آخرها وهذا فى أمثلة الفاعل وأمثلة الاسناد للمفعول به أوشبهه ظاهرة وقد تقدم بعضها فى الشرح (و) اسناده (الى غيرهما) أى الى غير الفاعل فى المبنى له و يدخل فى الغير المفعول به والى غير المفعول به فى المبنى له و يدخل فى الغير الفاعل كما يدخل فى المفعول المجرور والظرف (لملابسة) أى اسناد الفعل لغير ما بنى له لأجل مشابهة ما بنى له بغيره فى ملابسة الفعل لهما

أجله فيمكن دخوله فى قسم عيشة راضية الا أن مرادهم بالمفعول فى عيشة راضية المفعول به فقط هذا كله على تقدير أن المراد بالاسناد ذلك فقولك بنيت المدينة لايطلق على بنائها للأمير ولايفهم منه لاحقيقة ولامجازا وأما قولك للأمير فليس مسندا اليه وأما على التقدير الآخر أن المراد بالاسناد النسبة ولا تستبعده فسيأتى عن سيبويه والسكاكى مثله فى الكلام على أسباب العلمية فالحكم على ماسبق واضح لانه يكون تعلق الصفة بالموصوف كراضية بعيشة وغيره مجازا من غير نظر الى ضميره المستتر فيه ويكون فى ضرب زيد عمرا اسناد باعتبار الفاعلية واسناد باعتبار المفعولية و بعد أن تحررت هذه القاعدة على التحقيق فنقول الاسناد الى الفاعل المعنوى قد يكون والفعل مبنى له لفظا مثل قام زيد فزيد فاعل لفظا ومعنى حقيقة ولا يكون الى نائبه لانك اذا قلت ضرب زيد لم تسند الضرب باعتبار الفاعلية الى أحد انما أسندته باعتبار المفعولية فالفاعل المعنوى ليس للفعول الذى هو نائبه نائبا فى المعنى بل فى اللفظ فقط والاسناد الى المفعول به المعنوى قد يكون مع البناء للفاعل كما يقول رضيت العيشة وان بنيته للمفعول أليس بالحقيقة كقولك رضيت العيشة بضم الراء وعلى هذا القياس الا أنه قد يقال لايلزم من جعل المفعول فاعلا أن يجعل كذلك الفاعل مفعولا بل يستعمل منه القاصر

مجاز كقولهم في المفعول به عيشة راضية وماء دافق وفي عكسه سيل مفعم

يعني لأجل أن ذلك الغير يشابه ماهو له في ملابسة الفعل (مجاز كقولهم عيشة راضية) فيما بني للفاعل وأسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية (وسيل مفعم) في عكسه أي فيما بني للمفعول وأسند الى الفاعل لان السيل هو الذي يفعم أي يملأ

(مجاز كقولهم) فيما بني للفاعل وأسند للمفعول مجازا (عيشة راضية) فان العيشة مرضية وأنما الراضي صاحبها (و) كقولهم فيما بني للمفعول وأسند للفاعل مجازا (سيل مفعم) فان السيل مفعم

فان دفق في الأصل متعد فلما أسندناه الى الماء قد يقال انه صار قاصرا بمعنى مندفق وفيه نظر وقد يقال هو متعد أي دافق نفسه والظاهر انا اذا جعلنا للمفعول فاعلا انقلب الفاعل مفعولا و يوضحه ماتقدم في سيل مفعم لانا انما قلنا مفعم بالبناء للمفعول لانا قدرنا أن المفعول هو الفاعل فقلنا ملأ الوادي السيل فلذلك صح بناء الفعل للسيل فقلنا أفعم السيل فتبعه قولنا سيل مفعم * ولنرجع حينئذ الى عبارة المصنف فقوله اسناده الى الفاعل حقيقة لابد بالفاعل اللفظي والاورد عليه أن الاسناد المجازي أيضا لا يكون الا

(قوله يعني لأجل الخ) لما كان ظاهر المصنف هنا أن العلاقة هي الملابسة بمعنى التعلق والارتباط بين الفعل والمسند اليه المجازي وكذا على ماهو المتبادر من التعريف ومن قوله وله ملابسات شتى وكان هذا غير مراد وانما المراد أن العلاقة هي المشابهة بين المسند اليه الحقيقي والمسند اليه المجازي في الملابسة أي في تعلق الفعل بكل منهما وان كانت جهة التعلق مختلفة أتى الشارح بالعناية اشارة الى أنه ليس المراد بالملابسة في كلام المصنف التعلق بين الفعل والمسند اليه المجازي كما مر بل المراد بها هنا المشابهة والمحاكاة والمناظرة بين المسند اليه المجازي والحقيقي في التعلق فقول الشارح يعني لأجل أن ذلك الغير أي المسند اليه المجازي كالنهر في قولك جرى النهر يشابه ماهو له أي يشابه المسند اليه الحقيقي كالماء في قولك جرى الماء وقوله في ملابسه الفعل أي وهو الجري فالجري يلابس الماء من جهة قيامه به و يلابس النهر من جهة كونه واقعا فيه ولا يقال حيث كانت علاقة هذا المجاز المشابهة كان من الاستعارة لأنا نقول الاستعارة لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والاسناد ليس بلفظ وما وقع في تسميته استعارة فليس المراد منه الاستعارة الاصطلاحية بل ذلك على سبيل النقل والاشتراك اللفظي والحاصل أن العلاقة في هذا المجاز المشابهة بين المسند اليه المجازي والمسند اليه الحقيقي في تعلق الفعل بكل لأجل صحة اسناده لذلك المجازي والعلاقة في الاستعارة المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي لأجل صحة نقل اللفظ من المعنى الحقيقي للمعنى المجازي قال القنري ان قلت لأي شيء حول الشارح العبارة وفسر الملابسة بمشابهة ذلك الغير لماهو له ولم يفسرها بارتباط الفعل بالمسند اليه الذي ليس هو له مع أن ذلك كاف في اسناد الفعل اليه قلت الباعث له على اختيار ذلك أن ملاحظة المشابهة المذكورة أدخل وأتم في صرف الاسناد الذي هو حق ماهو له الى غيره وان كفى فيه مجرد الملابسة المذكورة (قوله كقولهم) أي كالاسناد في قولهم (قوله عيشة راضية) في حاشية شيخنا الحفني أصله رضي المؤمن عيشته ثم أقيم عيشة مقام المؤمن للمشابهة بينهما في تعلق الفعل وهو الرضى بكل فصار رضيت عيشة وهو فعل مبني للفاعل فاشتق اسم الفاعل منه وأسند الى ضمير المفعول وهو عيشة بعد تقديمه وجعله مبتدأ ثم حذف المضاف اليه اكتفاء بالمبتدا في مثل قوله عيشة زيد راضية وقرر شيخنا العدوي أن أصل هذا التركيب عيشة رضيها صاحبها فالرضا كان بحسب الأصل مسندا للفاعل الحقيقي وهو الصاحب ثم حذف الفاعل وأسند الرضا الى ضمير العيشة وقيل عيشة رضيت لما بين الصاحب والعيشة من المشابهة في تعلق الرضا بكل وان اختلفت جهة التعلق لان تعلقه بالصاحب من حيث الحصول منه و بالعيشة من حيث وقوعه عليها فصار ضمير العيشة فاعلا نحويا لا حقيقيا ثم اشتق من رضيت راضية ففيه معنى الفعل وأسند الى المفعول قال القنري مذهب الخليل انه لا مجاز في هذا التركيب بل الراضية بمعنى ذات رضا حتى تكون بمعنى مرضية فهو نظير لابن وتامر وهو مشكل بدخول التاء لان هذا البناء يستوي فيه المذكر والمؤنث و يمكن الجواب بجواز جعلها للمبالغة لا للتأنيث كعلامة (قوله فيما بني للفاعل وأسند الى المفعول به) أشار بذلك الى أن الشاهد في اسناد راضية الضمير المستتر أعني ضمير العيشة لا أن الشاهد في اسناد راضية الى العيشة لان الاسناد الى المبتدا واسطة عند المصنف بين الحقيقة والمجاز وكذا يقال فيما بعد من الأمثلة وقوله فيما بني للفاعل حال من قولهم المذكور على حذف والتقدير كائنا فيما بني مسنده للفاعل على أن الظرفية من ظرفية الخاص في العام وقوله وأسند الى المفعول به أي الحقيقي والا فالمسند اليه هنا فاعل نحوي (قوله وسيل مفعم) أصله كما قال السيرامي أفعم السيل الوادي بمعنى ملأه ثم بني أفعم للمفعول واشتق منه اسم المفعول وأسند لضمير الفاعل الحقيقي وهو السيل بعد تقديمه وجعله مبتدأ فقول الشارح وأسند الى الفاعل أي الحقيقي والا فالمسند اليه هنا نائب فاعل

وفى الصدر شعر شاعر وفى الزمان نهاره صائم وليله قائم وفى المكان طريق سائر ونهر جار وفى السبب بنى الامير المدينة وقال
* اذا ردّ عا فى القدر من يستعيرها *

(قوله من أفعمت الاناء) راجع لقوله مفعم قال الحفيد الاولى أن يقول من أفعم الماء الاناء بدليل قول الشارح لان السيل هو الذى يفعم والسيل والماء بمعنى وأجيب بأن الحامل له على ذلك أن ذلك التعبير هو الشائع فى عباراتهم وقال عبد الحكيم لم يقل من أفعم الماء الاناء لان الماء ليس بمفعم للاناء بل آلة للافعام بخلاف السيل فانه مفعم للوادى (قوله وشعر شاعر) أى فقد أسند ماهو بمعنى الفعل أعنى شاعر الى ضمير الصدر وحقه أن يسند للفاعل أعنى الشخص لانه الفاعل الحقيقى بحيث يقال شعر شاعر صاحبه لكن لما كان الشعر شبيها بالفاعل من جهة تعلق الفعل بكل منهما صح الاسناد اليه مجازا (قوله فى المصدر) أى فيما بنى الفاعل وأسند للمصدر وكذا يقال فيما يأتى (قوله جد جده) أى جد اجتهاده وأصله جد زيد جدا أى اجتهاد الأن

حق الجد أن يسند للفاعل الحقيقى وهو الشخص لا الجد نفسه لكن أسند اليه لمشابهته له فى تعلق الفعل بكل منهما لان ذلك الفعل صادر من الشخص والمصدر جزء معنى ذلك الفعل (قوله لان الشعر هنا) أى الذى هو مصدوق الضمير فى شاعر بمعنى المفعول أى الكلام المؤلف أى وحينئذ فهو من باب عيشة راضية أى من قبيل المبنى للفاعل المسند للمفعول وليس من قبيل مابنى للفاعل وأسند للمصدر الذى كلامنا فيه بخلاف جد جده فانه من ذلك القبيل ان قلت حيث كان كذلك فالتمثيل بجد جده هو الصواب لا الاولى فقط قلت ان الشعر يحتمل أن يكون باقيا على مصدريته بمعنى تأليف الكلام فيكون من ذلك القبيل فالحاصل ان جد جده من قبيل المبنى للفاعل المسند للمصدر قطعا واما شعر شاعر فيحتمل أن يكون من ذلك القبيل و يحتمل أن يكون من باب عيشة راضية وما لا احتمال فيه أولى مما فيه احتمال ومن هذا تعلم أن قول الشارح لان الشعر هنا بمعنى المفعول أى بحسب المتبادر للفهم وان جاز أن يكون بمعنى التأليف (قوله فى الزمان) أى فيما بنى للفاعل وأسند للزمان لمشابهته للفاعل الحقيقى فى ملابسة الفعل لكل منهما (قوله فى المكان) أى فيما بنى الفاعل وأسند للمكان (قوله جار فى النهر) أى فى الحفرة التى يكون الماء فيها (قوله فى السبب) أى فيما بنى الفاعل وأسند للسبب الآمر ونحو ضرب التأديب فيما أسند للسبب الغائى لان السبب نوعان واعلم أن القرينة فى جميع ماذكر من الامثلة الاستحالة العقلية الا فى الاسناد الى السبب الآمر فانها الاستحالة العادية والعلاقة فى الجميع الملابسة بمعنى مشابهة الفاعل المجازى للفاعل الحقيقى فى تعلق الفعل بكل منهما وان اختلفت جهة التعلق لان تعلقه بالفاعل الحقيقى تعلق صدور منه وتعلقه بالفاعل المجازى من جهة وقوعه عليه أوفيه أو من جهة كونه جزءاله الى آخر مامر ومن هذا يؤخذ أنه لابد فى المجاز العقلى من تبيين جهة الملابسة بين الفاعل الحقيقى والمجازى كما ذكره بعضهم

من أفعمت الاناء ملأته (وشعر شاعر) فى المصدر والاولى التمثيل بنحو جد جده لان الشعر هنا بمعنى المفعول (ونهاره صائم) فى الزمان (ونهر جار) فى المكان لان الشخص صائم فى النهار والماء جار فى النهر (وبنى الامير المدينة) فى السبب

بكسر العين أى مالئ لا مفعم بالفتح أى مملوء يقال أفعمت الاناء ملأته ماء (و) كقولهم فيما بنى للفاعل وأسند للمصدر مجازا (شعر شاعر) فان الشاعر صاحب الشعر لا الشعر الأأنه يحتمل أن يراد بالشعر المشعور به لا المصدر الذى هو نفس الشعر فيكون من باب عيشة راضية فالاولى التمثيل بنحو جد جده لأن الجد مصدر وأسند اليه فعل الفاعل (و) كقولهم فيما بنى للفاعل وأسند للزمان مجازا (نهاره صائم) فان النهار مصوم فيه وانما الصائم الانسان فيه (و) كقولهم فيما بنى للفاعل وأسند للمكان مجازا (نهر جار) فان الجارى هو الماء لا النهر الذى هو مكان جريه (و) قولهم فيما بنى للفاعل وأسند للسبب مجازا (بنى الامير المدينة) فان البانى حقيقة هو العملة والامير سبب آمر وكذا السبب الآلى يسند اليه أيضا مجازا كقوله تعالى يوم يقوم الحساب فان القيام فى الحقيقة لاهل الحساب ولكن لاجله فكان الحساب علة غائية وسببا ما آليا وقد فهم من ذكره فى تفصيل الاسناد أن المسند يكون فعلا او معناه مسندا لغير ما بنى له من فاعل أو مفعول أو ما يجرى مجرى المفعول فى كون الفعل يحق للفاعل وعدل به عن الفاعل اليه للملابسة وان الملابسات هى ماذكر وأن الاسناد ليس على طريق ما يكون الى

الا لفاعل لفظى كما سنراه فى الجميع وانما أراد المنوى و يعنى به ماهو له عند المتكلم فى الظاهر ولا يريد ماهو له حقيقة أو بتأويل لان كل اسناد كذلك وقوله أو المفعول اذا كان مبنيا له يعنى اسناد الفعل فى نحو ضرب زيد عمرا الى الفاعل الحقيقى اذا كان الفعل أو معناه مبنيا له أو الى المفعول اذا كان الفعل أو معناه مبنيا له وقيدناه بالحقيقى احترازا عن اسناد الفعل لما جعلناه مفعولا به مجازا فان الاسناد

(قوله وينبغى أن يعلم الخ) القصد من هذا الكلام الاعتراض على المصنف بان تعريفه للمجاز غير جامع وتقرير الاعتراض أن تقول ان المصنف جعل الجنس فى تعريف المجاز الاسناد والنسب الاضافية والايقاعية ليست من الاسناد لانه عبارة عن النسبة التامة وحينئذ فلا يشملها التعريف مع أن المجاز العقلى يجرى فيهما أيضا وحينئذ فالتعريف غير جامع وأشار بقوله اللهم الخ للجواب عنه (قوله ان المجاز العقلى) أى وكذلك الحقيقة العقلية تجرى فى الاضافة كقولك أعجبنى جرى الماء فى النهر وفى الايقاعية نحو نومت ابنى فى الليل فلا تختص الحقيقة ولا المجاز بالنسبة الاسنادية كما توهمه كلام المصنف وحينئذ فكل من تعريف الحقيقة والمجاز غير جامع وجواب الشارح الآتى بالنظر لتعريف المجاز ويعلم منه الجواب عن تعريف الحقيقة بطريق القياس (قوله أيضا) أى كما يجرى فى الاسنادية وقوله من الاضافية بيان للغير والمراد بالاضافية النسبة الواقعة بين المضاف والمضاف اليه والايقاعية هى نسبة الفعل للمفعول فان الفعل المتعدى واقع على المفعول أى متعلق به ثم ان ظاهر الشارح يقتضى أن الايقاعية غير تامة مع أن نسبة الفعل للمفعول انما تعتبر بعد التمام فكان الأولى الاقتصار على الاضافية الا أنه يقال انما التفت الى نسبة الفعل للمفعول فى حد ذاته بقطع النظر

و ينبغى أن يعلم أن الاسناد العقلى يجرى فى النسبة الغير الاسنادية ايضا من الاضافية والايقاعية نحو أعجبنى انبات الربيع البقل وجرى الانهار قال الله تعالى وان خفتم شقاق بينهما ومكر الليل والنهار ونحو نومت الليل وأجريت النهر قال الله تعالى ولا تطيعوا أمر المسرفين والتعريف المذكور انما هو للاسنادى اللهم الا أن يراد بالاسناد مطلق النسبة

المبتدا فما تقدم فى قوله * انما هى اقبال وادبار * ليس من المجاز كما أنه ليس من الحقيقة وقد تقدم ان التعريف يدخله وان الاشكال فى الاخراج عن التعريف على ما ذكر خارجا عنه لا ينبغى وعما ينبغى ادخاله فى المفعول ليكون اسنادا ما هو للفاعل له مجازا ما لا يتوصل اليه ذلك المسند الا بحرف فيكون المراد بالمفعول ما يتوصل اليه فعل الفاعل بنفسه أو بحرف فنحو قولهم اسلوب حكيم مما أسند فيه الى المفعول بواسطة الحرف اذ الاصل ان الشخص حكيم فى أسلوبه وكذا الضلال البعيد اذ الاصل ان الكافر بعيد فى ضلاله ثم ان ظاهر كلام المصنف ان المجاز العقلى لا يجرى فى الاسناد ولا يجرى فى تعلق الفعل بان يعدل به عن التعلق بالمفعول به الى جعله متعلقا بغيره ولا فى اضافة ما ينبغى للفاعل لغيره وليس كذلك بل نصوا على ان قول القائل نومت الليل وأجريت النهر من المجاز لان فيه ايقاع الفعل كما يوقع على المفعول به على ما ليس بمفعول به فكان مجازا ومنه قوله تعالى ولا تطيعوا أمر المسرفين لان الطاعة فى الاصل انما تقع على المسرفين لان المسرفين هو المفعول به فكان ايقاعها على أمرهم مجازا وكذا قولنا

فيه مجازى كما سبق فى سيل مفعم ولا يصح اطلاق أن الاسناد الى المفعول والفعل مبنى له حقيقة فتصحيح الكلام أن يقال اسناد الفعل الى مفعوله الحقيقى والفعل مبنى له حقيقة مثل ضرب زيد وكذلك اسناده الى الفاعل الحقيقى والفعل مبنى له مثل ضرب زيد عمرا فالاول اسناد الضاربية والثانى اسناد المضروبية ولا يكون الاسناد فى هذين الا حقيقة والاقسام الآتية وان صح بناؤها للمفعول فالمفعول

الذى

عن نسبته للفاعل ولا شك أنها غير تامة (قوله نحو أعجبنى الخ) مثال للاضافية وقوله ونحو نومت الخ مثال للايقاعية ولذا فصل بنحو (قوله وجرى الانهار) جعل هذا وما بعده من المثالين من المجاز فى النسبة الاضافية اذا جعلت الاضافة بمعنى اللام وأما لو جعلت بمعنى فى فلا يكون مجازا بل حقيقة والحاصل أنه لا بد من النظر لقصد المتكلم ونفس الامر فان كان ما قصده مناسبا بحسب نفس الامر فحقيقة والا فمجاز ومجرد مناسبة نوع من الاضافة لا يقتضى أن تكون حقيقة ما لم يقصده (قوله شقاق بينهما) الشقاق هو النزاع والخلاف وأصل الكلام وان خفتم شقاق الزوجين فى الحالة الواقعة بينهما ومكر الناس فى الليل والنهار فأضيف المصدر فى الاول للمكان لان البين اسم مكان وفى الثانى للزمان فهو من اضافة المصدر لفاعله المكانى فى الاول والزمانى فى الثانى (قوله نومت الليل) أى أوقعت التنويم على الليل والاصل نومت الشخص فى الليل (قوله واجريت النهر) أى أوقعت الاجراء عليه والاصل أجريت الماء فى النهر (قوله ولا تطيعوا أمر المسرفين) أى فقد أوقع الاطاعة على الامر وحقها الايقاع على ذى الامر لانه هو المفعول به حقيقة فالاصل ولا تطيعوا المسرفين فى أمرهم فقد حذف فى هذه الامثلة ما حق الفعل أن يوقع عليه وأوقع على غيره تأمل (قوله والتعريف المذكور انما هو للاسنادى) هذا مصب الاعتراض أى وحينئذ فالتعريف غير جامع (قوله اللهم الا أن يراد الخ) أى فيكون مجازا مرسلا من باب اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف فان الاسناد هو النسبة التامة واستعمل فى مطلق النسبة سواء كانت النسبة تامة كالاسنادية أو غير تامة كالاضافية والايقاعية وعبر بقوله اللهم اشارة الى استبعاد هذا الجواب اذ المعنى أرتجى من الله أن يكون هذا جوابا ووجه بعده ما يرد عليه ان اطلاق المقيد على المطلق مجاز وهو لا يدخل التعاريف اللهم الا ان يدعى ان هذا المجاز مشهور فيما بينهم وأجاب فى المطول عن أصل الاعتراض بأن المراد بالاسناد أعم من أن يكون صريحا بأن

* قولنا بتأول يخرج نحو قول الجاهل شفى الطبيب المريض فان اسناده الشفاء الى الطبيب ليس بتأول

وههنا مباحث شريفة وشحناها الشرح (وقولنا) فى التعريف (بتأول يخرج) نحو (ما مر من قول الجاهل) أنبت الربيع البقل رائيا أن الانبات من الربيع فان هذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له فى الواقع لكن لا تأول فيه لانه مراده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك فقوله بتأول يخرج ذلك

أعجبنى انبات الربيع لان اضافة الانبات الى الربيع انما هى طريقة الاضافة الى الفاعل وليس فاعلا حقيقة ومنه قوله تعالى شقاق بينهما اذ ليس البين فاعلا وكذا قوله تعالى مكر الليل والنهار ولكن انما يتم هذا ان نوى بالاضافة الوجه المذكور وأما ان أريد إنها لمطلق الملابسة كانت حقيقية لان البين يلابس الشقاق بالظرفية والليل يلابس المكر كذلك والاضافة تكون بأدنى سبب فكلام المصنف لا يشمل ما ذكر الا بتأويل الاسناد بمطلق النسبة الشاملة للايقاع والاضافة والاسناد وهو بعيد وانما جعلت النسبة الايقاعية والاضافية مجازية لانه تجوز بها عما ينبغى لها من كون الوقوع على المفعول به الحقيقى فى الاولى وكون الاضافة الى الفاعل الحقيقى فى الثانية الى غيرهما كما تجوز بالاسناد عما ينبغى له الى غيره فكانت النسبة فيما ذكر مجازية الا أنها قد تكون مع ذلك كناية عن المجاز الاسنادى كقولهم سل الهموم فان ايقاع التسلية على الهموم مجاز لانها للشخص المهموم ثم فيه الكناية عن كون الهموم حزينة اذ لا يسلى الا الحزين ففى هذه الايقاعية كناية عن نسبة ما للفاعل للمفعول المتوصل اليه بواسطة الحرف اذ يقال حزن فلان فى هومه أو لهمومه كما تقدم وبهذا يعلم أن هذا المجاز لا يجب أن يكون بالصراحة بل يجوز حصوله بالكناية كهذا (وقولنا) أى فى تعريف المجاز (بتأول يخرج ما مر من) نحو (قول الجاهل) بالمؤثر القادر أنبت الربيع البقل معتقدا

الذى بنى الفعل له فيها ليس مفعولا حقيقيا وقوله الى غيرهما لملابسة مجازأى سواء كان مبنيا للفاعل مثل عيشة راضية أو للمفعول مثل سيل مفعم على أنه قيل فى عيشة راضية غير ذلك فقال البصريون هو على ارادة النسب أى عيشة ذات رضا وفيها ضمير الفاعل كما هو فى قولك رجل هندى وقال الكوفيون أصله مرضية فأقيم راضية مقام مرضية قال الفارسى فعلى هذا ليس الضمير المستتر فاعلا بل هو قائم مقامه فعلى الوجهين هو مجاز افرادى لا عقلى وقيل الاصل راض صاحبها فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فارتفع مستترا وأنث لاسناده لمؤنث وقيل راضية معناه كاملة وقوله وسيل مفعم الكلام فيه كعيشة راضية فتطرقه هذه الاقوال وكذلك الجميع وقوله شعر شاعر تقدم الكلام عليه ﴿تنبيه﴾ عرف مما سبق أن الاسناد الى الفاعل والمفعول أقسام أربعة أحدها أن يسند الى الفاعل والفعل مبنى له مثل قام زيد والثانى أن يسند الى الفاعل والفعل مبنى للمفعول مثل رضى صاحب العيشة الثالث أن يسند الى المفعول والفعل مبنى للفاعل مثل عيشة راضية الرابع أن يسند الى المفعول وهو مبنى له مثل ضرب زيد ﴿تنبيه﴾ المراد بقولنا الاسناد الى المفعول وما معه هو الذى كان مفعولا وكذلك فى الجميع ولا نعنى انا نسند اليه حال كونه مفعولا فلا نقول ان راضية بمعنى مرضية والضمير للفاعل ولو قلنا ذلك لتهافت بل الصيغة فاعل لفظا صناعيا ومعنى مجازيا ﴿تنبيه﴾ لك أن تقول الملابسة لا تختص بالسببية بل جميع العلاقات المذكورات فى المجاز اللفظى ينبغى أن تأتى فى المجاز الاسنادى (قوله وقولنا بتأول يخرج ما مر من قول الجاهل) يعنى قوله أنبت الربيع

يدل عليه الكلام بصريحه أو مستلزما بأن يكون الكلام مستلزما له فالمجازات المذكورة (٢٤١) وان لم تكن اسنادات صريحة لكنها مستلزمة لها فقوله شقاق بينهما مستلزم لقولنا البين مشاقق ومكر الليل والنهار يستلزم الليل والنهار ماكران وقوله لا تطيعوا أمر المسرفين يستلزم الامر مطاع (قوله وشحنا الخ) من التوشيح وهو الباس الوشاح أريد لازمه وهو التزين أى زيناه بها (قوله وقولنا الخ) اعترض بأن هذا بيان لفائدة قيود الحد وحينئذ فكان الواجب عدم فصله عن الحد وتقديمه على قوله وله ملابسات الخ ففى صنعه سوء ترتيب وأجيب بأن قوله وله ملابسات الخ تبيين للحد وتحقيق لمعناه فينبغى أن لا يتخلل بينه وبين الحد كلام آخر فلو لم يؤخر ذكر فائدة قيود الحد لحصل سوء الترتيب (قوله الجاهل) أى بالمؤثر القادر (قوله رائيا) أى معتقدا وهذا بيان لكونه جاهلا لا أنه قدر زائد عليه (قوله لكن لا تأول فيه) أى لانه لم ينصب قرينة صارفة عن كون الاسناد لما هو له وحينئذ فهو حقيقة لا مجاز (قوله لانه) أى الاسناد

الربيع (قوله ومعتقده) عطف علة على معلول (قوله وكذا شفى الخ) بيان لنحو ما مر أى وكذا قول الجاهل شفى الخ (قوله ونحو ذلك) أى مما طابق الاعتقاد دون الواقع كما فى اسناد الفعل للاسباب العادية اذا كان يعتقد تأثيرها نحو أحرقت النار الحطب وخرق المسمار الثوب وقطع السكين الحبل فالاسناد فى الجميع اذا صدر من الجاهل حقيقة عقلية لانتفاء التأول فيها كما بينه الشارح (قوله يخرج ذلك) أى يخرج قول الجاهل أنبت الربيع البقل ونحو ذلك القول

كما يخرج الاقوال الكاذبة وهذا تعريض بالسكاكي حيث جعل التأول لاخراج الاقوال الكاذبة فقط والتنبيه على هذا تعرض المصنف في المتن لبيان فائدة هذا القيد مع أنه ليس ذلك من دأبه في هذا الكتاب واقتصر على بيان اخراجه لنحو قول الجاهل مع أنه يخرج الاقوال الكاذبة أيضا (ولهذا) أي ولأن مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأول فيه (لم يحمل نحو قوله :

أشاب الصغير وأفنى الكبير * كر الغداة ومر العشي

ان الانبات حقيقة الربيع فان هذا الاسناد يصدق عليه انه لغير من هو له لان الذي هو له انما هو الله تعالى وقد تقدم أن هذا الاسناد من الجاهل حقيقة فلولا زيادة التأول الذي حاصله نصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر لدخل في تعريف المجاز مع أنه من الحقيقة فيبطل به طرد التعريف وانما دخل قول الجاهل لأن المجاز لابد فيه من القرينة وقول الجاهل لاقرينة فيه لاعتقاده ظاهره ومتى أظهر القرينة على ارادة خلاف الظاهر عاد مجازا وليس موصوفا حينئذ بأنه قول الجاهل لانه في الظاهر قول المؤمن وكما خرج قول الجاهل يخرج كل ما يصدق عليه انه لغير من هو له لكن لا بحسب القرينة بل بحسب الواقع والاعتقاد معا كالاقوال الكاذبة التي مقصود صاحبها ترويج ظاهرها بحسب الاعتقاد دون ما في نفس الامر حيث لا ينصب القرينة كقول المعتزلي لمن لا يعلم حاله وهو يخفيها عنه ان الله خالق الافعال كلها وانما خص المصنف المخرج الاول وهو ما يطابق الاعتقاد دون الواقع بلا قرينة لان السكاكي ذكر ان الخارج بالتأول الاقوال الكاذبة فنبه المصنف على اخراج هذا القسم أيضا أعني قول الجاهل حيث لا ينصب القرينة ولم ينبه على خروج ما يطابق الواقع دون الاعتقاد كما تقدم في قول المعتزلي المخفي لحاله ولا على خروج الاقوال الكاذبة لتسليم الثاني من هذين القسمين بالصراحة والاول منهما بطريق الاحرى والظهور ولهذا أيضا نبه على الاخراج بقيد التعريف مع أنه ليس من دأبه (ولهذا) أي ولأجل أن ما لا يطابق الواقع لا يكون مجازا الا بالتأول الحاصل بنصب القرينة كما مر في قول الجاهل الغير الناصب للقرينة (لم يحمل نحو قوله أشاب الصغير) أي أوجد الشيب في الصغير (وأفنى الكبير) أي أوجد الفناء في الكبير (كر الغداة) فاعل أشاب وأفنى وكر الغداة رجوعها بعد ذهابها بالامس (ومر العشي) معطوف على الفاعل ومر العشي ذهابها بعد حضورها

البقل ويعني الجاهل بالله تعالى وهو الكافر ۞ قوله ولهذا لم يحمل على المجاز قول الصلتان العبدي وقيل السعدي

أشاب الصغير وأفنى الكبير * كر الغـداة ومر العشي

نروح ونغدو لحاجاتنا * وحاجة من عاش لا تنقضي

(قوله كما يخرج الاقوال الكاذبة) أي كقولك جاء زيد وأنت تعلم أنه لم يجئ فان اسناد الفعل فيه وان كان لغير ما هو له لكن لا تأول فيه أي انه لم ينصب قرينة صارفة عن أن يكون الاسناد الى ما هو له ثم ان ظاهر الشارح أن قول الجاهل المذكور ليس من الاقوال الكاذبة مع أنه منها وأجيب بأن المراد بالاقوال الكاذبة (٢٤٢) التي يعتقد المتكلم كذبها قاصدا ترويجها بقدر الامكان وقول الجاهل ليس منها بهذا الاعتبار لانه يعتقد صدقها (قوله وهذا) أي قول المصنف وقولنا الخ (قوله للتنبيه على هذا) أي التعريض وهو علة لقوله تعرض الخ مقدمة على المعلول (قوله واقتصر الخ) عطف على قوله تعرض فعلتهما واحدة (قوله أي ولان مثل الخ) أي ولاجل ان قول الجاهل وما ماثله خارج عن المجاز أي وداخل في الحقيقة لم يحمل الخ وقوله لاشتراط التأول فيه أي في المجاز ولا تأول في قول الجاهل ولا فيما ماثله (قوله نحو قوله) أي الصلتان العبدي الحماسي كما في المطول نسبة لعبد القيس ونسب الجاحظ في كتاب الحيوان هذه الابيات للصلتان الضبي ۞ وقال هو غير الصلتان العبدي والصلتان الفهمي والصلتان في الاصل الماضي في أمره وشأنه ومنه سيف صلتاني والصلتان العبدي اسمه قثم ابن حبيبة بن عبد القيس والبيت المذكور من المتقارب محذوف العروض والضرب فالعشي بتخفيف الياء ساكنة لتوافق ضرب باقي الابيات وهو مدور نصفه الياء من الكبير وبعده

اذا ليلة أهرمت يومها * أتى بعد ذلك يوم فتي

نروح ونغدو لحاجاتنا * وحاجة من عاش لاتنقضي

تموت مع المرء حاجاته * وتبقى له حاجة ما بقي

ومعنى البيت أن كرور الايام ومرور الليالي تجعل الصغير كبيرا والطفل شابا والشيخ فانيا

تموت

(قوله على المجاز) أى بل يحمل على الحقيقة التى هى الأصل فى الكلام وان كانت كاذبة (قوله أى على أن اسناد الخ) فيه اشارة الى أن الكلام محمول على الحذف أى لم يحمل اسناد نحو قوله أو أن قوله على المجاز أى على الاسناد المجازى أو على التجوز من اجراء وصف الجزء على الكل (قوله مادام الخ) زيادة لفظة دام غير ضرورية لان المصدرية الظرفية يصح وصلها بالمضارع المنفى ويمكن أن يقال انما زادها لان فهم كونها مصدرية ظرفية مع دام أقرب منه مع غيرها قاله سم لكن قد يقال ان حذف الأفعال الناقصة لا يجوز سوى كان سيما حذف الصلة فالاولى ماذكره عبد الحكيم من أن الشارح ليس مراده أن لفظة دام مقدرة بل مراده بيان حاصل المعنى بجعل ما مصدرية نائبة عن ظرف الزمان المضاف للمصدر المؤول صلتها به أى لم يحمل على المجاز مدة انتفاء العلم والظن حتى انه اذا تحقق أحدهما حمل على المجاز (قوله مالم يعلم أو يظن الخ) أى انه ينتفى الحمل على المجازمدة انتفاء العلم والظن باعتقاد قائله خلاف الظاهر بأن علم أن قائله يعتقد الظاهر أو ظن ذلك أو شك فيه ففى الأحوال الثلاثة يحمل على الحقيقة لانها الأصل وقول الشارح لاحتمال الخ تعليل قاصر على صورة الشك ولعله ترك تعليل صورة العلم والظن لظهورهما وخرج بقوله مالم يعلم أو يظن ما اذا علم أنه لا يعتقد الظاهر أو ظن ذلك لانه فى هاتين الحالتين يحمل على المجاز ويكون حاله المعلوم أو المظنون قرينة صارفة للاسناد عن ظاهره والحاصل أن صور الحقيقة ثلاث علم أو ظن اعتقاد المتكلم للظاهر والثالثة الشك فى ذلك وصور المجاز اثنتان ما اذا علم عدم اعتقاده الظاهر أو ظن ذلك فمنطوق القيد فى كلام المصنف صور الحقيقة الثلاث ومفهومه صورتا المجاز (قوله أو يظن) اذا قوبل العلم بالظن يراد بالظن ما عدا العلم فيشمل الجزم الغير الراسخ بأن قائله يعتقد ظاهره فاندفع ما يقال انه لا يكفى فى عدم الحمل على الحقيقة انتفاء العلم والظن بأن قائله لم يعتقد ظاهره بل لابد من انتفاء التصديق مطلقا ولو عن تقليد اذ يكفى فى الحمل على الحقيقة الجزم الغير الراسخ مطابقا أم لا فلو قال المصنف مالم يعتقده أو يظن لكان أحسن هذا ولم يعد المصنف حرف النفى فى يظن اشارة الى أن التركيب من قبيل عطف النفى على النفى لا من قبيل العطف على النفى اذ المعنى على عموم النفى للعلم والظن وهذا العموم انما يتحقق بذلك لان أو التى لاحد الشيئين واقعة فى حيز النفى فيستفاد العموم الذى هو المقصود لان انتفاء الأحد الدائر لا يتحقق الا بانتفاء الأمرين جميعا ولو أعاد المصنف حرف النفى لربما توهم أن مجموع الجازم والمجزوم عطف على مثله وأن المعنى على أحد النفيين وان انتفاء أحدهما يكفى فى الحمل على المجاز مع أنه لابد فيه من كلا الانتفاءين ومتى وجد أحدهما بدون الآخر تعين الحمل على الحقيقة وأعاد الشارح حرف النفى تبيينا لمراد المصنف وهو أن يظن معطوف على نفس المجزوم لا مرفوع عطفا على مجموع الجازم والمجزوم ولا منصوب بأن مضمرة على حد حديث البيعان بالخيار مالم يتفرقا أو يقول أحدهما للآخر اختر قال العلامة الفنرى ويصح أن تكون أو فى قوله أو يظن بمعنى الا كما فى لأقتلن الكافر أو يسلم أو بمعنى الى كما فى لألزمنك أو تقضينى حقى والمعنى حينئذ أن الحمل على المجاز منتف مادام انتفاء العلم الا أن يتحقق الظن أو الى أن يتحقق الظن بأن قائله لم يرد ظاهره فان الحمل على المجاز يوجد حينئذ (قوله لم يعتقد ظاهره) الأولى لم يرد ظاهره لان عدم الاعتقاد فى نفس الأمر لا يكفى فى الحمل على المجاز بل لابد من عدم الارادة بنصب القرينة والحاصل أنه لابد فى الحمل على المجاز من العلم أو الظن بعدم ارادة الظاهر بنصب القرينة (قوله أى ظاهر الاسناد) هو مع قوله أى قائل هذا القول يقتضى تشتيت الضمائر فكان الأولى أن يرجع ضمير ظاهره للقول كما رجع اليه ضمير قائله قال شيخنا العدوى ويمكن أن يقال ان الحامل للشارح على ترجيع الضمير الثانى للاسناد كون الحقيقة والمجاز صفتين للاسناد لا للقول كما مر أو التنصيص على عدم اعتقاد ظاهر الاسناد اذ لو رجع الضمير الثانى أيضا للقول لم يكن فيه تعرض نصا للاسناد لجواز ارادة ظاهر هذا القول دون اسناده فيفوت المقصود كما أفاده سم

على المجاز) أى على أن اسناد أشاب وأفنى الى كر الغداة ومر العشى مجاز (ما) دام (لم يعلم أو) لم (يظن أن قائله) أى قائل هذا القول (لم يعتقد ظاهره) أى ظاهر الاسناد

وهذا عبارة عن تعاقب الأزمان (على المجاز) أى لم يحمل اسناد أشاب وأفنى الى كر الغداة ومر العشى على انه مجاز لاحتمال أن قائله دهرى يعتقد تأثير الزمان فيكون الاسناد عنده حقيقيا كما تقدم فى قول الجاهل (مالم يعلم أو يظن أن قائله لم يعتقد ظاهره) أى لا يحمل على المجاز مادام لم يعلم أو يظن أن قائله مؤمن لا يعتقد الظاهر ولو أسقط لم يعلم كان أخصر لان الظن كاف عن العلم فان كان مؤمنا كان ظهور ايمانه قرينة على ارادة خلاف الظاهر فيكون مجازا والا كان حقيقة لعدم التأويل

تموت مع المرء حاجاته * وتبقى له حاجة ما بقى

يعنى كل مجاز اسنادى لا يحمل على المجاز حتى يظن أن قائله لم يرد ظاهره فان شك فالأصل الحقيقة وعلى

كما استدل على أن اسناد ميز الى جذب الليالى فى قول أبى النجم قد أصبحت أم الخيار تدعى * على ذنبا كله لم أصنع

(قوله لانتفاء التأول) أى لانتفاء نصب القرينة الصارفة عن كون الاسناد لما هو الشروط فى تعريف المجاز وهذا علة لعلية قوله ولهذا أى وانما كان علة لانتفاء التأول وقوله حينئذ أى حين اذ عدم العلم أو الظن باعتقاد قائله خلاف الظاهر (قوله لاحتمال أن يكون الخ) علة لانتفاء التأول فهو علة للعلة واعترض سم هذا التعليل بأن انتفاء التأول لا يترتب على هذا الاحتمال لان التأول نصب القرينة ومع نصبها يحتمل أن يكون ذلك القائل معتقدا الظاهر لان نصب القرينة ليس دليلا قطعيا على ارادة خلاف الظاهر حتى ينتفى الاحتمال سلمنا أن نصب القرينة الصارفة عن كون الاسناد لما هو له دليل قطعى على ارادة خلاف الظاهر فنقول ان انتفاء التأول لا ينحصر فى هذا الاحتمال بل يمكن مع احتمال عدم اعتقاد الظاهر لانه قد لا يعتقد الظاهر ولا ينصب قرينة وأجيب عن الأول بأن المراد احتمال ذلك احتمالا معتبرا ومع نصب القرينة لا اعتبار بالاحتمال أو المراد احتمال ذلك من اللفظ لا فى حد ذاته بل مع ملاحظة الأمور الخارجية وما نعلمه من أحوال المتكلم ولا يكون ذلك الا عند انتفاء القرينة وأجيب عن الثانى بأن المعتبر انما هو الاعتقاد بحسب ظاهر الحال لا نفس الأمر فلا أثر لذلك الاحتمال (قوله يعنى مالم يعلم ولم يستدل) فيه نظر لانه يقتضى أنه متى فقد العلم كان مجازا ولو وجد الظن بأن قائله يعتقد ظاهره مع أنه لابد فى مجازيته من انتفائهما كما مر فكان الأولى أن يزيد أو يظن كما مر والجواب أن المراد بالعلم هنا مطلق الادراك فيتناول الظن أو فى الكلام اكتفاء بقى شئ آخر وهو أن الصلتان قد ذكر بعد عدة أبيات كلاما يدل على أنه لم يرد ظاهر الاسناد وانه موحد من جملته ألم تر لقمان أوصى بنيه * وأوصيت عمرا ونعم الوصى ومراده بوصاية لقمان قوله يا بنى لا تشرك (٢٤٤) بالله الخ ومن جملته فملتنا اننا المسلمون * على دين صديقنا والنبى فان هذا كله صريح فى أنه موحد بل دلالته على ذلك أظهر من دلالة قول أبى النجم أفناه قيل الله الخ لان المنجمين يقولون كما فى الحفيد على المطول ان الله خلق الكواكب وهى مؤثرة فى العالم السفلى واذا كان فى كلامه مايدل على انه موحد وأنه لم يرد ظاهر الاسناد فكيف يقول المصنف مالم يعلم الخ الا أن يقال ليس فى كلام المصنف ما يقتضى أنه قاطع بعدم علمه بأن الصلتان غير موحد وانما غرضه انه مالم يعلم أو يظن انه لم يرد ظاهره لا يحمل على المجاز وهذا لا ينافى العلم بأنه لم يرد ظاهره (قوله ولم يستدل) من عطف اللازم على الملزوم لانه يلزم من نفى العلم والظن نفى الاستدلال وأتى الشارح بذلك اللازم للاشارة الى أن التشبيه باعتباره لأجل أن يلتئم التشبيه لاتفاق المشبه والمشبه به حينئذ وظاهر المتن تشبيه العلم والظن المنفى كل منهما بالاستدلال وهو غير مناسب لعدم الالتئام بينهما وعبر الشارح بالعناية لعدم ذكر ذلك اللازم فى كلام المصنف والحاصل ان قوله كما استدل تشبيه بانتفاء العلم والظن باعتبار ما يلزمهما من نفى الاستدلال والمناسبة بين المشبه والمشبه به حاصلة نظرا لذلك اللازم كذا ذكر العلامة يس ومحصل ما أفاده العلامة عبد الحكيم أن الشارح أتى بتلك العناية اشارة الى أن فى كلام المصنف حذف المشبه والأصل مالم يعلم أو يظن أن قائله لم يعتقد ظاهره ولم يستدل بشئ على ذلك استدلالا كالاستدلال الخ فقوله كما استدل مفعول مطلق لفعل محذوف دل عليه لم يعلم وعلى هذا فيكون التشبيه أظهر لكون المشبه والمشبه به متحدين لفظا ومعنى لكن هذا الاحتمال فيه تكلف لا حاجة اليه على أنه يوجب أن يتوقف الحمل على المجاز على الاستدلال مع انه كثيرا ما يحمل على المجاز لظهور استحالة قيام المسند بالمسند اليه عقلا الا أن يقال انه لا يلزم من توقف الحمل على الاستدلال فيما ذكر توقفه عليه مطلقا أو يقال المراد بالاستدلال المعنى اللغوى لا الاصطلاحى المقابل للبديهة فلا يرد حينئذ أن عدم ارادة الظاهر قد يكون بديهة كاستحالة قيام المسند بالمسند اليه والجواب الأول للعلامة يس والثانى لعبد الحكيم هذا ويصح بقطع النظر عما قاله الشارح جعل قول المصنف كما استدل الخ مشبها به انتفاء العلم والظن بدون اعتبار لازمهما من عدم الاستدلال كما هو ظاهر المتن وذلك لان كلا من الانتفاء المذكور والاستدلال مصحح للتجوز وعلى هذا فالمعنى لم يحمل على المجاز مالم يحصل العلم المصحح للتجوز كما حصل فى قول أبى النجم الاستدلال المصحح للتجوز وعلى هذا فقوله كما استدل

لانتفاء التأول حينئذ لاحتمال أن يكون هو معتقدا للظاهر فيكون من قبيل قول الجاهل أنبت الربيع البقل (كما استدل) يعنى مالم يعلم ولم يستدل بشئ على أنه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال (على أن اسناد ميز) الى جذب الليالى (فى قول أبى النجم

(كما استدل) أى مادام لم يعلم بالاستدلال أن المراد خلاف الظاهر مثل ما استدل (على أن اسناد ميز) الى جذب الليالى (فى قول أبى النجم) لما رأت رأسى كرأس الأصلع

المصنف فى هذا المثال اعتراض سيأتى وقوله كما استدل مثال لما اذا ظن أن قائله لم يرد ظاهره فان أبا النجم لو اقتصر على قوله

ميز عنه قنزعا عن قنزع * جذب الليالى أبطئى أو اسرعى

لما

من أن رأت رأسي كرأس الأصلع * ميز عنه قنزعا عن قنزع * جنب الليالي أبطئي أو أسرعي مجاز بقوله عقيبه

متعلق بانتفاء العلم ولك أن تجعله متعلقا بعدم الحمل والمعنى ولكون التأول يخرج الاسناد الى المجاز تحقق عدم حمل الاسناد فيما ذكر على المجاز لعدم ظهور التأول كالاستدلال في شعر أبي النجم إذ لولا اشتراط التأول لم يستدل على مجازيته واذا علمت صحة التشبيه في كلام المصنف بدون اعتبار الاستدلال الذي ذكره الشارح تعلم أن اعتباره كما قال الشارح ليس ضروريا بل لحسن التشبيه فقط لانه يصير المشبه والمشبه به الاستدلال (قوله ميز عنه) أي فصل في الرأس قنزعا عن قنزع بسبب ذهاب ما بينهما فمن الاولى بمعنى في و يحتمل أن المعنى أزال عن الرأس قنزعا بعد قنزع فمن الثانية بمعنى بعد كما في قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق فلا يلزم تعلق حرفي جر متحدي اللفظ والمعنى بعامل واحد (قوله أي عن الرأس) أي المتقدم في قوله

قد أصبحت أم الخيار تدعي * على ذنبا كله لم أصنع

من ان رأت رأسي كرأس الأصلع * ميز الخ وقوله ذنبا بمعنى ذنوبا بدليل التأكيد بكل فهو من اقامة المفرد مقام الجمع أو المراد الجنس المتحقق في متعدد وحينئذ فالتنوين فيه للتكثير والمعنى أن هذه المرأة أصبحت تدعي على ذنوبا لم أرتكب شيئا منها لرؤيتها رأسي خالية من الشعر كرأس الأصلع فان النساء يبغضن الشيب و يطلبن الشباب وجملة ميز عنه الخ مفسرة لرؤية رأسه كرأس الأصلع مبينة لوجه الشبه (قوله قنزعا) بضم القاف وسكون النون و بضم الزاي أو فتحها لغتان (قوله جنب الليالي) الجذب لغة المد ومضى الأكثر يقال جذب الشهر إذا مضى أكثره والمراد هنا الثاني وأراد بالليالي مطلق الزمان الشامل للايام فلا يقال انه لا وجه للتقييد بالليالي بل مطلق الزمان أي مضى أكثر العمر وانما عبر عن أيام العمر بالليالي تنبيها على شدتها لانها محل توارد الهموم فهي لشدتها سوداء كالليالي أو لان من عادة العرب تاريخ الشهور بالليالي لان غرة الشهر من وقت رؤية الهلال (قوله أي مضيها) أي مضي أكثرها (قوله واختلافها) أي تعاقبها لان بعضها يخلف بعضا و يأتي عقبه (قوله على تقدير القول) أي لان الجملة الطلبية اذا وقعت حالا لابد فيها من تقدير القول لانها وصف في المعنى وحينئذ فالمعنى مقولا في حقها من الناس حين اليسر والرفاهية أبطئي وحين العسر والضيق أسرعي أو من الشاعر لانه لا يبالي بها بعد التمييز المذكور كيف كانت فأو على الأول للتنويع وعلى الثاني للتخيير (قوله و يجوز أن يكون الأمر الخ) أي مع كونه حالا والمعنى حال كونها تبطئي أو تسرع وانما عبر بصيغة الأمر للدلالة على أن الليالي في سرعتها و بطئها مأمورات بأمره تعالى مسخرات بكلمة كن وعلى هذا المعنى يتحقق دليل آخر على كونه موحدا قاله عبد الحكيم هذا و يجوز أن يكون الأمر بمعنى الخبر والجملة مستأنفة استئنافا بيانيا على وجه الالتفات كأن الزمان قال له ما تقول فيما حدث لك فأجابه بأنه راض بما يفعل أسرع أو أبطأ أي لا يبالي بعد فنائه وهرمه بالليالي كيف كانت (قوله عقيبه) هو بالياء

ميزعنه) أي عن الرأس (قنزعا عن قنزع) هو الشعر المجتمع في نواحي الرأس (جنب الليالي) أي مضيها واختلافها (أبطئي أو أسرعي) حال من الليالي على تقدير القول أي مقولا فيها و يجوز أن يكون الأمر بمعنى الخبر (مجاز) خبر ان أي استدل على أن اسناد ميز الى جنب الليالي مجاز (بقوله) متعلق باستدل أي قول أبي النجم (عقيبه) أي عقيب قوله * ميزعنه قنزعا عن قنزع

(ميزعنه) أي عن رأس أبي النجم (قنزعا عن قنزع) والقنزع كالقزع هو الشعر المجتمع في نواحي الرأس مع تخلل بياض جلد الرأس بين تلك النواحي (جنب الليالي) فاعل ميز وجنب الليالي عبارة عن مضيها واختلافها ذهابا وايابا يقال جنب الليل ذهب عامته وذهاب الكل متضمن لذهاب العامة وقوله (أبطئي أو أسرعي) يحتمل أن يكون حالا على تقدير القول أي مقولا فيها حال جذبها وذهابها أبطئي أو أسرعي أي تجمل في جذبها بطيئة أو سريعة و يحتمل أن يكون حالا بتأويل أن صيغة الانشاء بمعنى الخبر أي جنب الليالي حال كونها بطيئة أو سريعة و يحتمل أن يكون من كلام أبي النجم فيكون منقطعا عما قبله و يكون المعنى أبطئي أيتها الليالي أو أسرعي فلا أبالي بعد فنائي وهرمي كيف كنت (مجاز) أي كما استدل على أن اسناد ميز الى الجذب مجاز فهو خبر ان (بقوله) أي كما استدل على ما ذكر بقوله أي أبي النجم (عقيبه) أي بأثر قوله ميز الخ

لما علمنا أنه مجاز الى أن قال * أفناه قيل الله للشمس اطلعي * وعكسه قولهم وما يهلكنا الا الدهر استدل على ارادة الحقيقة بقوله تعالى ان هم الا يظنون ﴿ تنبيه ﴾ أنشد في الايضاح لملابسة السبب قول عوف بن الاحوص فلا تسأليني واسألي عن خليقتي * اذا رد عافي القدر من يستعيرها أراد أنه أطلق عافي القدر على المرق الذي يتأخر فيها وانما هي حقيقة في المستعير لان عافي القدر هو المستعير المراد (قلت) كذا قال الجوهري يقال عفوت القدر اذا تركت فيها شيئا لكن قال ابن سيده في المحكم عافي القدر ما يبقيه فيها المستعير من المرق وأنشد البيت ﴿ تنبيه ﴾ عرف صاحب المفتاح

أفناه قيل الله للشمس اطلعى * حتى اذا واراك أفق فارجعى

وسمى الاسناد فى هذين القسمين من الكلام عقليا لاستناده الى العقل دون الوضع لان اسناد الكلمة الى الكلمة شىء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فلا يصير ضرب خبرا عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما الذى يعود الى واضع اللغة ان ضرب لاثبات الضرب لا لاثبات الخروج وانه لاثباته فى زمان ماض وليس لاثباته فى زمان مستقبل فاما تعيين من ثبت له فانما يتعلق بمن أراد ذلك من المخبرين ولو كان لغويا لكان حكمنا بأنه مجاز فى مثل قولنا خط أحسن مما وشى الربيع من جهة أن الفعل لا يصح الا من الحى القادر حكما بأن اللغة هى التى أوجبت أن يختص الفعل بالحى القادر دون الجماد وذلك مما لا يشك فى بطلانه * وقال السكاكى الحقيقة العقلية هى الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه قال وانما قلت ما عند المتكلم دون أن أقول ما عند العقل ليتناول كلام الجاهل اذا قال شفى الطبيب المريض رائيا شفاء المريض من الطبيب حيث عد منه حقيقة مع أنه غير مفيد لما فى العقل من الحكم فيه وفيه نظر لانه غير مطرد لصدقه على ما لم يكن المسند فيه فعلا ولا متصلا به كقولنا الانسان حيوان مع أنه لا يسمى حقيقة ولا مجازا ولا منعكس لخروج ما يطابق الواقع دون اعتقاد المتكلم وما لا يطابق شيئا منهما منه مع كونهما حقيقتين عقليتين كما سبق وقال المجاز

لغة قليلة والأكثر عقبه بدون ياء (قوله أفناه) أى جعله فانيا والضمير يعود على أبى النجم المعبر عنه بضمير المتكلم فى قوله أولا على ذنبا فيكون فيه التفات من التكلم الى الغيبة وعلى هذا فلا بد فى الكلام من تقدير مضاف أى أفنى شباب أبى النجم أو المراد بافنائه جعله مشرفا على الفناء أى العدم وحينئذ فلا يقال انه حال النطق بهذا الكلام لم يكن فانيا أى معدوما ويصح عود ضمير أفناه على شعر الرأس المفهوم من معنى الكلام السابق وأشار الشارح لكل من الوجهين بقوله أى أبا النجم أو شعر رأسه (قوله قيل الله) أى افناه الله بقيله ففيه مجاز عقلى (قوله أى أمره وارادته) فسر القيل أولا بالأمر لقوله اطلعى فانه مفعول بقيل ان كان القيل مصدرا أو هو بدل منه أو عطف بيان له ان كان القيل اسما بمعنى القول فكذلك الأمر يحتمل أن يكون مصدرا ان كان القيل مصدرا وأن يكون اسما بمعنى الصيغة ان كان المراد بالقيل القول ثم لما كان الأمر الذى هو طلب الفعل أو الصيغة ليس بمراد لعدم الأمر بايجاد الشىء حقيقة عند المحققين القائلين إن قوله تعالى انما أمرنا لشىء اذا أردناه أن نقول له كن هنا تمثيل لحصول الشىء بسرعة وليس هناك أمر أصلا عطف الارادة عليه عطف تفسير فعلم من هذا أن المراد بقيل الله ارادته وانما لم يقل أى ارادته من أول الأمر لان المتبادر من القيل الأمر كما علمت وأما عند القائلين بخطاب كن حقيقة بعد الارادة فالأمر بمعناه الحقيقى لان اطلعى بمعنى كونى طالعة وعلى كل حال فالمراد بالأمر الأمر التكوينى لا الأمر بمعنى الحكم إذ لا معنى له هنا واعترض على الشارح بأن الارادة من صفات الذات لا تؤثر وانما تخصص والذى يتوقف عليه الفعل القدرة فالأولى تفسير الأمر بالقدرة أو بالتكوين وقد يقال بصحة كلامه من جهة أن التخصيص مقدمة للتأثير و بعد قوله اطلعى * حتى إذا واراك أفق فارجعى * وحتى فيه تفريعية بمعنى الفاء والمفرع عليه محذوف أى اطلعى وتحركى فاذا واراك الخ (قوله فانه يدل) أى فان اسناد الافناء الى ارادته تعالى يدل على أن التميز فعل الله ووجه الدلالة أن هذا الاسناد شأن الموحد وان كان هذا الاسناد ايضا مجازا كما علمت فان قلت أى سر فى صرف الاسناد الأول عن ظاهره وجعله مجازا وجعل الاسناد الثانى أعنى اسناد الافناء لقيل الله قرينة ولم يعكس بحيث يجعل اسناد ميز حقيقة واسناد أفناه مجازا مع أن الشخص الواحد اذا صدر منه كلامان وأحدهما يدل على خلاف ما يدل عليه

(أفناه) أى أبا النجم أو شعر رأسه (قيل الله) أى أمره وارادته (للشمس اطلعى) فانه يدل على أنه فعل الله

(أفناه) أى شعر أبى النجم أو أبا النجم لان فناء الشعر مستلزم لفناء شباب أبى النجم (قيل الله) فاعل أفنى بمعنى ارادته وأمره (للشمس اطلعى) * حتى اذا واراك أفق فارجعى * وانما لم يقتصر على تفسير القول بالارادة ولو كان هو الظاهر ويكون ما بعده فى تأويل الخبر على معنى ارادة الله طلوع الشمس

الحقيقة العقلية بقوله هو الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه وعرف المجاز العقلى بقوله هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول افادة للخلاف لا بواسطة وضع وقال انما قلت ما عند المتكلم من الحكم دون أن أقول ما عند العقل وفى الثانى خلاف ما عند المتكلم دون أن أقول خلاف ما عند العقل ليتناول الأول كلام الجاهل حيث عد منه حقيقة مع أنه غير مفيد لما فى العقل من الحكم فيه ولا يدخل هذا الكلام فى الثانى فانه لا يسمى كلام ذلك مجازا وان كان بخلاف العقل فى نفس الأمر ولئلا يمتنع عكس الثانى بمثل كسا الخليفة الكعبة فانه لا يمتنع أن يكسو الخليفة نفسه الكعبة ولا يقدح ذلك فى كونه من المجاز العقلى قال المصنف فى كلامه هذا نظر أما فى الأول

فلانه

العقلى هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول افادة للخلاف لا بوساطة وضع كقولك أنبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وكسا الخليفة الكعبة قال وانما قلت خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه دون أن أقول خلاف ما عند العقل لئلا يمتنع طرده بما اذا قال الدهرى عن اعتقاد جهل أو جاهل غيره أنبت الربيع البقل رائيا انباته من الربيع فانه لا يسمى كلامه ذلك مجازا وان كان بخلاف العقل فى نفس الامر واحتج ببيت الحماسة وقول أبى النجم على ما تقدم ثم قال ولئلا يمتنع عكسه بمثل كسا الخليفة الكعبة وهزم الامير الجند فليس فى العقل امتناع أن يكسو الخليفة نفسه الكعبة ولا أن يهزم الامير وحده الجند ولا يقدح ذلك فى كونهما من المجاز العقلى وانما قلت لضرب من التأول ليحترز به عن الكذب فانه لا يسمى مجازا مع كونه كلاما مفيدا خلاف ما عند المتكلم وانما قلت افادة للخلاف لا بوساطة وضع ليحترز به عن المجاز اللغوى فى صورة وهى اذا ادعى أن انبت موضوع لاستعماله فى القادر المختار أو وضع لذلك وفيه نظر لانا لا نسلم بطلان طرده بما ذكر لخروجه بقوله لضرب من التأول ولا بطلان عكسه بما ذكر اذ المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما فى نفس الأمر وفى كلام الشيخ عبد القاهر اشارة الى ذلك حيث عرف الحقيقة العقلية بقوله كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه فى العقل واقع موقعه فان قوله واقع موقعه معناه فى نفس الامر وهو بيان لما قبله وكذا فى كلام الزمخشرى حيث عرف المجاز العقلى بقوله أن يسند الفعل الى شىء يتلبس بالذى هو فى الحقيقة له فان قوله فى الحقيقة معناه فى نفس الامر ونحو كسا الخليفة الكعبة اذا كان الاسناد فيه مجازا كذلك ثم القول بأن الفعل موضوع لاستعماله فى القادر ضعيف وهو معترف بضعفه وقد رده فى كتابه بوجوه منها ان وضع الفعل لاستعماله فى القادر قيد لم ينقل عن واحد من رواة اللغة وترك القيد دليل فى العرف على الاطلاق فقوله افادة للخلاف لا بوساطة وضع لا حاجة اليه (٢٤٧) وان ذكر فينبغى أن لا يذكر الا بعد ذكر الحد على المذهب المختار على ان تمثيله بقول الجاهل انبت الربيع البقل ينافى هذا الاحتراز ﴿ تنبيه ﴾ قد تبين بما ذكرنا ان المسمى بالحقيقة العقلية والمجاز العقلى على ما ذكره السكاكى هو الكلام لا الاسناد وهذا يوافق ظاهر كلام الشيخ عبد القاهر فى مواضع من دلائل الاعجاز وعلى ما ذكرناه هو الاسناد لا الكلام وهذا ظاهر ما نقله الشيخ أبو عمرو بن الحاجب رحمه الله عن الشيخ عبد القاهر وهو قول الزمخشرى فى الكشاف وقول غيره وانما اخترناه لان نسبة المسمى حقيقة أو مجازا الى العقل على هذا لنفسه بلا واسطة شىء وعلى الاول لاشتماله على ما ينتسب الى العقل أعنى الاسناد

وانه المبدىء والمعيد والمنشىء والمفنى فيكون الاسناد الى جذب الليالى بتأويل بناء على أنه زمان

لاحتمال أن يكون ثم امر الشمس بالطلوع بمعنى امر خزنة الملائكة القائمين بها ووجه الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالى مجاز أنه نسب آخرا إفناء الشعر الى الارادة فدل على أن القائل لا يعتقد التأثير فى الشعر للزمان ومضيه فان قيل متعلق الارادة فى كلامه انما هو طلوع الشمس والدليل مبنى على جعل متعلقها الفناء فلعله يكون الاسناد الاخير عنده هو المجاز بدليل ما ذكر من جعل الارادة

فلانه غير مطرد لصدقه على ما لم يكن المسند فيه فعلا ولا متصلا به مثل الانسان حيوان مع كونه لا يسمى حقيقة ولا مجازا ولا منعكس لخروج ما يطابق الواقع دون اعتقاد المتكلم وما لا يطابق شيئا منهما مع كونهما حقيقتين عقليتين ﴿قلت﴾ اما السؤال الاول فممنوع ولا شك ان الاسناد فى زيد حيوان حقيقة

الآخر ولم يعلم حال القائل صح جعل كل منهما قرينة على صرف الآخر أجيب بأن صدق أحد الكلامين ومطابقته للواقع مرجح وقرينة قائمة على صرف الآخر على أن جملة أفناه قيل الله مبينة لقوله ميز عنه وحينئذ فلا يجوز أن يكون اسناد أفناه مجازا واسناد ميز حقيقة (قوله وأنه المبدىء الخ) فيه ان الاسناد المذكور انما يدل على أنه تعالى هو المفنى ولا دلالة له على انه المعيد والمبدى الا ان يقال الدلالة على ذلك من جهة انه لا قائل بالفرق أو من جهة ان طلوع الشمس بالفعل يستلزم طلوع النهار وهو ابداء وانشاء له أو يقال وجه الدلالة ان من قال بأمر الله وارادته وان طلوع الشمس وغروبها فى كل يوم بأمره يكون مسلما والمسلم قائل بان الابداء والاعادة والانشاء والافناء من الله تعالى وهذا كله اذا جعل ضمير قوله فانه يدل على اسناد الافناء لقيل الله أما ان جعل الضمير راجعا للبيت فتكون الدلالة على أنه تعالى مبدىء ومعيد من قوله ☆ حتى اذا واراك أفق فارجعى ☆ فانه يدل على الاعادة ومن كان يفعل الاعادة يفعل ضدها وهو البداية فالبداية مأخوذة من الاعادة لزوما كما أن الانشاء مأخوذ من الاعادة لزوما وأما الدلالة على أنه مفن فمأخوذة من قوله أفناه الخ كذا قرر بعض لكن يقال عليه المناسب للشارح حينئذ تقديم المفنى على ما قبله اللهم الا أن يقال انه لاحظ ان الفناء بعد الانشاء (قوله بناء على انه زمان) فيه أنه اذا كان المسند اليه جذب الليالى لا يكون زمانا لان الجذب بمعنى المضى وهو ليس زمانا والجواب أنه من اضافة الصفة الى الموصوف والتقدير الليالى الجاذبة فالمسند اليه فى الحقيقة الليالى وهى زمان

﴿ثم المجاز العقلي باعتبار طرفيه أعني المسند والمسند اليه أربعة أقسام لا غير لانهما اما حقيقتان

(قوله أو سبب) أي عادي أي بناء على أن الاضافة حقيقة (قوله أي أقسام المجاز العقلي الخ) اعلم أنه لا اختصاص للمجاز العقلي بهذه الأقسام الأربعة بل الحقيقة العقلية كذلك تنقسم لهذه الاقسام الأربعة وأمثلتها هي تلك الأمثلة التي مثل بها المصنف للمجاز بعينها لكن يختلف الحال بالنظر لمن صدرت منه من كونه مؤمنا أو جاهلا وانما ترك المصنف بيان أقسام الحقيقة لعلمها بالمقايسة ولقلة الاهتمام بحالها وما ذكره المصنف من تقسيم المجاز العقلي لهذه الأقسام مبني على مذهب الجمهور من عدم رد المجاز العقلي للاستعارة المكنية وأما على مذهب السكاكي من رده لها فطرفاه حينئذ لا يكونان الا مجازين ان كان التخييل مجازا أو مجازا وحقيقة ان كان التخييل حقيقة فان قلت حيث كانت الامثلة الآتية يصح أن تكون أمثلة للحقيقة أيضا نجعل الضمير في قول المصنف وأقسامه راجعا لما ذكر من الحقيقة والمجاز لا للمجاز فقط كما صنع الشارح قلت يمنع من ذلك أمران الأول تصريحه في الايضاح الذي هو كالشرح لهذا المتن بقوله وأقسام المجاز أربعة الامر الثاني قوله فيما يأتي وهو في القرآن كثير فان الضمير راجع للمجاز فينبغي أن يكون الضمير في أقسامه راجعا للمجاز أيضا ليكون الكلام على وتيرة واحدة (قوله باعتبار حقيقة الطرفين) أي كلا أو بعضا وقوله ومجازيتهما أي كلا وليس المراد باعتبار حقيقتهما معا ومجازيتهما معا وبهذا اندفع ما يقال هذا التقسيم بالاعتبار المذكور لا يشمل ما أحد طرفيه حقيقة والآخر مجاز بل ما طرفاه حقيقتان أو مجازان وحينئذ فلا تكون الاقسام اربعة أو يقال المراد انه يلاحظ أثبت في التقسيم المذكور اعتبار حقيقية مجموع الطرفين واعتبار مجازية مجموعهما سواء وجد تمام الجزأين من الاعتبار الأول بأن كان الطرفان حقيقتين وهو القسم الأول أو كان تمام الجزأين من الاعتبار الثاني بأن كان الطرفان مجازين وهو القسم الثاني أو كان بعض الجزأين من الاعتبار الأول و بعضهما من الاعتبار الثاني وهو القسم الثالث والرابع وقصد الشارح بهذا أعني قوله باعتبار الخ دفع ما يرد على المصنف من أن الكناية عنده ليست حقيقة ولا مجازا واذا التفت اليها كانت الأقسام أكثر من ثمانية وحينئذ فلا يصح حصره الاقسام في أربعة وحاصل ما أشار له الشارح من الجواب أن حصره الاقسام في الاربعة انما هو بالنظر لهذا الاعتبار فلا ينافي زيادة الاقسام بزيادة الاعتبار المذكور وهذا الاعتراض لا يرد على السكاكي لان الكناية عنده من قبيل الحقيقة (قوله لغويتان) أي كلتان مستعملتان فيما وضعتا له لغة في اصطلاح التخاطب وقيد بقوله لغويتان مع أن كلا من المسند والمسند اليه قد يكون حقيقة غير لغوية بل شرعية أو أحدهما حقيقة لغوية والآخر شرعية نحو صلى زيد الظهر ونحو أدخلته الصلاة الجنة لان

أو سبب (وأقسامه) أي أقسام المجاز العقلي باعتبار حقيقية الطرفين ومجازيتهما (أربعة لان طرفيه) وهما المسند اليه والمسند (إما حقيقتان) لغويتان

متعلقة بطلوع الشمس فيكون اسناد الفناء الى الارادة من الاسناد الى السبب وهو مجاز قلنا يؤخذ من نسبة الافناء الى ارادته ولو تعلقت في كلامه بطلوع الشمس أنه تعالى يوصف باسمه المفني لان الافناء للذات ولو كان حصوله بالصفة ويؤخذ من قوله أيضا * حتى اذا واراك أفق فارجعي * ان رجوع الشمس بارادته واعادتها بقوته فيستفاد منه وصفه باسمه المعيد فاذا كان في اعتقاد المتكلم بهذا الكلام ان الله تعالى هو المفني والمعيد ومن يعترف بالاعادة يعترف بالابتداء والانشاء فيكون هو المبدئ والمنشئ في اعتقاده لم يكن من الدهريين الذين ينسبون التأثير الى الزمان بدءا وفناء والحق ان هذا الجواب تكلف والمتبادر من كلام أبي النجم هو مقتضى السؤال تأمله ثم أشار الى تقسيم في المجاز العقلي باعتبار طرفيه فقال (وأقسامه) أي المجاز العقلي (أربعة) باعتبار حقيقية الطرفين ومجازيتهما أو أحدهما وذلك (لان طرفيه) وهما المسند والمسند اليه (اما حقيقتان) باعتبار الوضع اللغوي

بخلاف ما قاله المصنف وهو مقتضى كلام عبد القاهر حيث حدها بما يقتضي دخول مثل ذلك كما تقدم والثاني صحيح الا أن يحمل على ان مراده بما عند المتكلم ما يدل لفظه عليه مع عدم القرينة الصارفة عنه وقد ذكر في الايضاح اعتراضات على هذا الحد لم أطل بذكرها وقد تبين بما ذكرناه ان المسمى بالحقيقة والمجاز العقلي عند المصنف هو الاسناد نفسه وعليه عبارة ابن الحاجب في النقل عن عبد القاهر وقول الزمخشري في الكشاف وغيره وعلى عبارة السكاكي يكون المجاز نفس الكلام قال المصنف وانما اخترنا هذا لان نسبة المسمى حقيقة أو مجازا على هذا لنفسه بلا واسطة شيء وعلى الاول لاشتماله على ما ينسب الى العقل قلت بل لا يصح من جهة المعنى الا ذلك والسكاكي في جميع الباب يقول اسناد حقيقة واسناد مجاز كما قال غيره ص (وأقسامه أربعة لان طرفيه الى قوله وغير مختص) ش أي أقسام المجاز العقلي أربعة لأن له طرفين هما المسند والمسند اليه فاما أن يكونا حقيقتين أي كل منهما حقيقة لغوية مثل

كقولنا أنبت الربيع البقل وعليه قوله * فنام ليلي وتجلى همي * وقوله * وشيب أيام الفراق مفارق * وقوله * وتمت وما ليل المطي بنائم * واما مجازان كقولنا أحيا الأرض شباب الزمان

الحقيقة الشرعية مجاز لغوي فلو اعتبر مطلق الحقيقة لزم تداخل الأقسام إذ يصدق على نحو أدخلته الصلاة الجنة قسم كون الطرفين حقيقتين اذ الصلاة بمعنى الأقوال والأفعال حقيقة شرعية كما أن الادخال حقيقة لغوية و يصدق عليه أيضا قسم كونهما حقيقة ومجازا فان الصلاة بذلك المعنى مجاز لغوي بقي شيء آخر وهو أنه يجوز أن يكون الطرفان حقيقتين عقليتين نحو خلق الله فصل الربيع ومجازين عقليين نحو أجرى النهر اطاعة أمر فلان ومختلفين نحو أجرى النهر اطاعة فلان وأجرى الماء اطاعة أمره ففي كل من الأمثلة الثلاثة الأخيرة مجاز في النسبة الايقاعية أو الاضافية أو فيهما والتوجيه السابق للتقييد باللغويتين لايتأتى هنا فتقييد الشارح باللغويتين لايظهر بالنسبة لما ذكر الا أن يقال انما قيد بذلك لكون الأمثلة التي ذكرها المصنف من هذا القبيل كذا أجاب الفنري قال سم وفي هذا الجواب نظر لان كون الأمثلة التي ذكرها المصنف من هذا القبيل لايقتضي التقييد به بل التعميم فتأمله (قوله نحو أنبت الربيع البقل) أى فكل من الطرفين مستعمل فيما وضع له ولا مجاز الا في الاسناد اذا صدر من الموحد (قوله أو مجازان لغويان) أى كلمتان مستعملتان في غير موضوعهما الأصلي (قوله فان المراد) أى للمتكلم (قوله تهييج القوى) مصدر مضاف للمفعول أى تهييج الله القوى وقوله النامية الأولى أن يقول المنمية لغيرها من النباتات لانها التي في الارض وقوله فيها متعلق بتهييج أى أن يهيج الله فيها القوى المنمية للنبات (قوله واحداث) عطف على تهييج عطف لازم على ملزوم فالاحياء مجموع الأمرين لكن مصب القصد هو هذا الثاني فهو المستعار له لا تهييج القوى وحينئذ فكان الأولى الاقتصار عليه بأن يقول والمراد باحياء الأرض احداث النضارة والخضرة فيها الناشئة عن تهييج القوى المنمية فيها كذا قرره شيخنا العدوي (قوله والاحياء في الحقيقة) أى في اللغة اعطاء الحياة أى ايجاد الحياة أى ايجاد الله الحياة فهو مصدر مضاف لمفعوله أى واذا كان الاحياء في اللغة ايجاد الحياة وكان مراد المتكلم باحياء الأرض احداث النضارة والخضرة فيها فيكون في قوله أحيا الأرض استعارة تصريحية تبعية وتقريرها أن تقول شبه احداث الخضرة وأنواع الأزهار بايجاد الحياة بجامع أن كلا منهما احداث لما هو منشأ النافع والمحاسن واستعير اسم المشبه به للمشبه واشتق من الاحياء أحيا بمعنى أحدث الخضرة (قوله وهي) أى الحياة الحادثة (قوله تقتضي الحس) أى الاحساس بمعنى الادراك بالحواس الخمس الظاهرة وقوله والحركة الارادية عطف لازم على ملزوم قال العلامة الناصر اللقاني والحق عندهم ان الروح ليست شرطا للحياة بل للفاعل المختار أن يوجد الحياة في أى جسم أراد سواء كان فيه روح أولا وسواء كان في صورة الانسان

(نحو أنبت الربيع البقل أو مجازان) لغويان (نحو أحيا الأرض شباب الزمان) فان المراد باحياء الأرض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بأنواع النبات والاحياء في الحقيقة اعطاء الحياة وهي صفة تقتضي الحس والحركة الارادية

(نحو أنبت الربيع البقل) فانبات البقل الذي هو المسند حقيقي لاستعماله في معناه اللغوي والربيع الذي هو المسند اليه معناه كذلك فهما حقيقتان (أو مجازان) لغويان (نحو أحيا الأرض شباب الزمان) فالاحياء الذي هو ايجاد الحياة قد استعمل في غير معناه وهو ايجاد نضارة الأرض واحداث خضرتها وذلك ان في الأرض أصولا ذوات القوى بمعنى أن لها قوة هي قبولها النمو وحدوث زهرتها بتهييج تلك الأصول وتحريكها باحداث زهرتها وخضرتها ونضارتها هي المراد بالاحياء فقوله أحيا استعارة تبعية وذلك أنه شبه ايجاد الخضرة وأنواع الأزهار باعطاء الحياة وايجادها ووجه الشبه كون كل منهما احداث ما هو منشأ المنافع والمحاسن اذ لا منفعة ولا حسن في الموت وكذا الشباب الذي هو المسند اليه معناه الأصلي كون الحيوان في زمن ازدياد قوته وانما سمي هذا المعنى شبابا لان الحرارة الغريزية حينئذ تكون مشبوبة مشتعلة من شب النار أوقدها وقد استعير لكون الزمان في ابتداء حرارته الملابسة له وفي ابتداء ازدياد قواه أى الأصول ذوات القوى النباتية لانها انما يتقوى نموها فيه ووجه الشبه كون كل من الابتداءين مستحسنا لما يترتب عليه من نشأة الافراح والمحاسن عكس الهرم الذي يكون في آخر زمان الحيوان وآخر زمان الأزهار والنبات بخمود تلك المحاسن واضمحلالها فقد ظهر أن الطرفين مجازان لغويان والاسناد مع ذلك مجاز عقلي ولا منافاة بينهما

أنبت الربيع البقل فالانبات والبقل حقيقتان لاستعمالهما في موضوعهما ومنه

* وشيب أيام الفراق مفارق * وكذلك قول الشاعر * وتمت وما ليل المطي بنائم *

أو مجازين مثل أحيا الأرض شباب الزمان فان الاحياء والشباب مستعملان مجازا في الانبات والربيع

وامامختلفان كقولنا أنبت البقل شباب الزمان وكقولنا أحيا الارض الربيع وعليه قول الرجل لصاحبه أحيتنى رؤيتك أى آنستنى وسرتنى فقدجعل الحاصل بالرؤية من الانس والمسرة حياة ثم جعل الرؤية فاعلةله ومثله قول أبى الطيب:

وتحيى له المال الصوارم والقنا * ويقتل ماتحيى التبسم والجدا

جعل الزيادة والوفور حياة للمال وتفريقه فى العطاء قتلا له ثم أثبت الاحياء فعلا للصوارم والقتل فعلا للتبسم مع أن الفعل لا يصح منهما ونحوه قولهم أهلك الناس الدينار والدرهم جعلت الفتنة اهلاكا ثم أثبت الاهلاك فعلا للدينار والدرهم

أولا كما وقع فى الجذع الذى حن للنبى صلى الله عليه وسلم قال بعض تلامذته ولك أن تقول يجوز أن الله تعالى أوجد الروح فى الجذع ثم اتصف بالحياة وتأمله (قوله وكذا المراد) حاصله أن الشباب الذى هو المسند اليه معناه الأصلى كون الحيوان فى زمن ازدياد قوته وانما سمى هذا المعنى شبابا لان الحرارة الغريزية حينئذ تكون مشبوبة أى مشتعلة وقداستعير لكون الزمان فى ابتداء حرارته الملابسة له وفى ابتداء ازدياد قواه بجامع الحسن فى كل من الابتداءين لما يترتب عليه من نشأة الافراح والمحاسن واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة (٢٥٠) التصريحية الأصلية كذا أفاد ابن يعقوب اذا علمت هذا (١) فقول الشارح

وكذا المراد بشباب الزمان زمان ازدياد قواها النامية وهو فى الحقيقة عبارة عن كون الحيوان فى زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة أى قوية مشتعلة (أومختلفان) بأن يكون أحد الطرفين حقيقة والآخر مجازا (نحو أنبت البقل شباب الزمان) فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز (وأحيا الارض الربيع) فى عكسه

(أومختلفان) بأن يكون أحد المسندين مجازيا والآخر حقيقيا فاما أن يكون المسند حقيقة والمسند اليه مجازا (نحو أنبت البقل شباب الزمان) فالمسند الذى هو انبات البقل حقيقى والمسند اليه الذى هو شباب الزمان مجازى (و) أما عكسه نحو (أحيا الارض الربيع) فالمسند الذى هو احياء الارض مجاز والمسند اليه الذى هو الربيع حقيقة وانما نبه على التقسيم لئلا يتوهم عدم صحة تعدد المجاز فى كلام واحد من نوعين ووجه الحصر على مذهب المصنف واضح لانه جعل المجاز العقلى فى اسناد الفعل أومعناه الى الفاعل أوغيره مما ليس مبتدأ كما تقدم فانحصر فيما بين الكلمتين والكلمتان لا يخلوان من هذه الاقسام فنحو زيد نهاره صائم المجاز عند المصنف انما هو فى اسناد صائم الى ضمير النهار وأما على مذهب السكاكى الذى يجعل المجاز فيما بين اسناد جملة نهاره صائم الى زيد لانه يفسر المجاز العقلى بالكلام المفاد باسناده خلاف ماعند المتكلم بتأول فهو مشكل لان مجموع نهاره صائم وهو أحد طرفى الجملة المفاد باسنادها الخلاف لا يسمى مجازا لغويا لان المجاز اللغوى فسره السكاكى بالكلمة المستعملة فى غير ماوضعت له ومجموع نهاره صائم ليس بكلمة فكان الحصر

أو يكون المسند حقيقة والمسند اليه مجازا مثل أنبت البقل شباب الزمان أوعكسه نحو أحيا الربيع البقل

وكذا المراد أى مراد المتكلم بشباب الزمان وقوله ازدياد قواها النامية الاولى قواه المنمية للنبات لان الضمير راجع للزمان وهو مذكر الا أن يقال أنث الضمير نظرا لكون الزمان مدة وفى الشيخ يس تبعا للفنرى أن ضمير قواها راجع للأرض وأوردا على ذلك أن شباب الزمان يقوم به وازدياد القوى انما يقوم بها لا بالزمان وحينئذ فلا يصح تفسير شباب الزمان بازدياد قوى الارض وأجاب الشيخ يس بان فى الكلام حذف مضاف أى وقت ازدياد قواها ورد هذا الجواب بأن الوقت لا يقوم بالزمان بل هو نفسه فكيف يفسر به شباب الزمان الذى هو وصف قائم به وأجاب الفنرى بجواب غير هذا بأن يحمل الازدياد على التعدى لانه قد يجىء متعديا و يجعل مضافا للمفعول والأصل ازدياد الزمان لقواها وعلى هذا فمعنى قولك أحيا الارض شباب الزمان أحدث نضارتها ازدياد الزمان لقواها المنمية للنبات ولا يخفى مافى هذا كله من التكلف فالاحسن أن يفسر شباب الزمان بازدياد قوة الارض بسبب لطافة الهواء واعتداله وانصباب القطر من السماء فى هذا الزمان وحينئذ فليس للزمان شىء من تلك الصفات و يكون اضافة شباب للزمان لادنى ملابسة لحصول الكائنات فيه وعلى هذا فمعنى أحيا الارض شباب الزمان هيج قوى الارض وأحدث الخضرة والنضرة فيها ازدياد قواها النامية الحاصلة فى الزمان وهذا ملخص ماأفاده عبد الحكيم والقرمى (قوله وهو) أى الشباب فى الحقيقة أى فى اللغة (قوله الغريزية) أى المغروزة فيه (قوله أى قوية مشتعلة) انما فسر مشبوبة بذلك لاخذه من قولهم شب النار اذا قواها وأشعلها (قوله أنبت البقل شباب الزمان) أى

ووقع

---

(١) قول المحشى اذا علمت هذا الى قوله وأجاب الشيخ يس الخ لعل هذا مبنى على أن لفظ زمان ساقط من عبارة الشارح وهو ثابت فى النسخ التى بيدنا وعلى ثبوته لا اعتراض ولا جواب كتبه مصححه

وهو في القرآن كثير كقوله تعالى وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا نسبت الزيادة التي هي فعل الله الى الآيات لكونها سببا فيها وكذا قوله تعالى وذلكم ظنكم الذي ظننتم بربكم أرداكم

ازدياد قوة الارض للنمية الحاصلة في الزمان (قوله ظاهر) أي لانه جعل المجاز العقلي في اسناد الفعل أو معناه الى غير ماهو له من فاعل أوغيره مما ليس بمبتدا وحينئذ فلا يكون الا فيما بين الكلمتين والكلمتان لايخلو ان من هذه الاحوال الاربعة فنحو زيد نهاره صائم المجاز عند المصنف انما هو في اسناد صائم الى ضمير النهار وقوله على ماذهب اليه المصنف أي وأما على رأي السكاكي فلا وجه للحصر في الاربعة لانه عرف المجاز العقلي بأنه الكلام المفاد به خلاف ماعند المتكلم من الحكم بتأول فيجوز أن يكون المسند عنده جملة أسندت للمبتدا نحو زيد صام نهاره أو نهاره صائم والجملة لاتوصف بالحقيقة ولا بالمجاز اللغويين لاخذ الكلمة في تعريفهما هذا مراد الشارح وفيه نظر لان الكلمة انما أخذت في تعريف الحقيقة والمجاز المفردين لافي تعريفهما مطلقا ألاترى انهم قسموا المجاز اللغوي الى الاستعارة وغيرها والاستعارة الى التمثيلية وغيرها ومثلوا للتمثيلية بما هو مركب قطعا اذاثبت وصف الجملة بالمجاز ثبت وصفها بالحقيقة لان كل مايوصف بالمجاز باعتبار الاستعمال في غير الموضوع له يوصف بالحقيقة باعتبار الاستعمال فيما وضع له وحينئذ فالحصر في الاربعة ظاهر على مذهب السكاكي أيضا لكن على تقدير عدم رده (٢٥١) للاستعارة بالكناية وأما عند رده المجاز المذكور لها فطرفاه اما مجازان أو مجاز وحقيقة فقط كما مر نعم يشكل الحصر في الاقسام الاربعة حتى على مذهب المصنف بنحو قولك سرني ليلى وقد أردت هذه اللفظة حين سمعتها فان الذي سرك من تلفظ بها واللفظ اذا أريد به نفسه وان قيل بوضعه لنفسه لايوصف بحقيقة ولا مجاز كما صرح به الشارح في حواشي الكشاف فهذا المثال من المجاز العقلي لان الاسناد فيه لغير من هوله عند المتكلم وأحد طرفيه حقيقة وهو المسند والمسند اليه ليس حقيقة ولا مجازا وأجاب عبد الحكيم بأن السرور انما هو من سماع هذا اللفظ من حيث دلالته على معناه لامن حيث هو ولانسلم أن السر (١) من تلفظ به وحينئذ فالاسناد في هذا المثال حقيقة (قوله لانه اشترط الخ) ان قلت حيث كان الحصر في الاربعة على ماذهب اليه المصنف ظاهرا فلا يحتاج لدليل قلت هذا من باب التنبيه والامور الضرورية قد ينبه عليها ازالة لما في بعض الاذهان من الخفاء (قوله مستعمل) بالجر صفة لمفرد أما اذا وضع للمعنى ولم يستعمل فيه فلا يتصف بحقيقة ولا بمجاز لقولهم في تعريف كل منهما كلمة مستعملة الخ (قوله وهو في القرآن كثير) رد به على الظاهرية الزاعمين عدم وقوع المجاز العقلي كاللغوي في القرآن لايهام المجاز الكذب والقرآن منزه عنه ووجه الرد أنه لاايهام مع القرينة (قوله لمجرد الاهتمام) أي الاهتمام المجرد عن التخصيص والا فهو كثير في غير القرآن أيضا كالسنة وكلام العرب (قوله كقوله تعالى) ان قلت لم لم يقل المصنف كقوله تعالى أو نحو قوله تعالى واذا الخ لاجل أن يظهر أنه تمثيل بل أورده بطريق التعداد قلت انما ترك المصنف ذلك لايهام أن المعنى واذا تليت على منكري المجاز في القرآن آياته زادتهم ايمانا بوجوده فيه فيكون في الكلام ايهام للاقتباس فكأنه حمل الآية على الاستدلال على مدعاه وان كان الغرض الحقيق انما هو التمثيل كما أشار الشارح بتقديره لقوله

و وجه الانحصار في الاربعة على ماذهب اليه المصنف ظاهر لانه اشترط في المسند أن يكون فعلا أو في معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل إما حقيقة أو مجاز (وهو) أي المجاز العقلي (في القرآن كثير) أي كثير في نفسه لابالاضافة الى مقابله حتى تكون الحقيقة العقلية قليلة وتقديم في القرآن على كثير لمجرد الاهتمام كقوله تعالى (واذا تليت عليهم آياته) أي آيات الله (زادتهم ايمانا)

في الاقسام الاربعة على مذهب السكاكي مشكلا بهذا الوجه ولا يبطل الحصر على مذهب المصنف بالكناية لانها لاتخرج عن الحقيقة والمجاز على ماسيجيء ان شاء الله تعالى (وهو) أي المجاز العقلي (في القرآن كثير) وقد تقدم في القرآن على متعلقه وهو كثير للاهتمام ومعلوم أن كثرته في القرآن لاتستلزم كونه أكثر من الحقيقة والغرض من بيان كثرته في القرآن الرد على من يتوهم انتفاءه عنه ولكن القائل بذلك لايخصص النفي بالمجاز العقلي بل يعممه في كل مجاز لايهام المجاز الكذب لانه خلاف الظاهر والقرآن منزه عن ذلك ورد بأنه لاايهام مع القرينة وأما حمله على أن القصد الرد على من ينفي وجود المجاز العقلي دون اللغوي فلايتم الا برد تأويله الامثلة دون مجرد ذكر الامثلة ثم أشار الى أمثلة وجوده في القرآن فقال وذلك كما في قوله تعالى (واذا تليت عليهم آياته زادتهم ايمانا) فان اسناد زيادة

ووقع المجاز العقلي كثيرا في القرآن كقوله تعالى واذا تليت عليهم آياته زادتهم ايمانا

---

(١) السر هكذا في الاصل وصوابه السار لان الفعل سره لاأسره كما في كتب اللغة كتبه مصححه

ومن هذا الضرب قوله يذبح أبناءهم الفاعل غيره ونسب الفعل اليه لكونه الآمر به وكقوله ينزع عنهما لباسهما نسب النزع الذى هو فعل الله تعالى الى ابليس لان سببه أكل الشجرة وسبب أكلها وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما لمن الناصحين وكذا قوله ألم تر الى الذين بدلوا نعمة الله كفرا وأحلوا قومهم دار البوار نسب الاحلال الذى هو فعل الله الى أكابرهم لان سببه كفرهم وسبب كفرهم أمر أكابرهم اياهم بالكفر وكقوله تعالى يوما

كقوله تعالى فهو ليس اقتباسا حقيقة بل يوهم ذلك وهو من المحسنات وان لم يعدوه منها لعدم انحصار المحسنات فيما ذكروه ثم ان تقدير الشارح هذا لا ينافى عدم العطف فى يذبح وما بعده لان القول حينئذ مجموع المذكورات فان قلت كيف يصح ثبوت زيادة الايمان بوقوع المجاز فى القرآن بالنسبة الى منكرى وقوعه فيه مع أن اثبات الزيادة لهم يقتضى أصل حصول الايمان به قلت نزل انكارهم منزلة العدم لوجود ما يزيله من الادلة فكأن أصل الايمان به حاصل ببعض الآيات والزيادة حاصلة ببعض آخر أو أن الزيادة قد يراد بها الامر الزائد فى نفسه وهو لا يقتضى وجود المزيد عليه (قوله أسند الزيادة الخ) ينبغى قراءة أسند هنا وما بعده بالبناء للمفعول تأدبا وقوله الى الآيات أى التى هى ضمير زادت (٢٥٢) (قوله لكونها) أى الآيات سببا أى سببا عاديا للزيادة فالزيادة فعل الله والآيات يزاد بها عادة (قوله يذبح أبناءهم) أى يذبح فرعون أبناء بنى اسرائيل (قوله آمر) هذا بيان لكونه سببا والحاصل أن المسند اليه هنا سبب آمر وما قبله سبب غير آمر وما يأتى سبب بواسطة واعلم أنه يجوز أن يكون يذبح مجازا لغويا عن أمر بالذبح وحينئذ فلا يكون مما نحن فيه لا يقال ان احتمال ذلك غير مضر لان المثال يكفيه الاحتمال لانا نقول ليس القصد هنا مجرد التمثيل بل الاستشهاد والاستدلال على كثرته ردا على من زعم خلافه وحينئذ فيضر الاحتمال كذا بحث السيد الصفوى (قوله ينزع عنهما) أى ينزع يجعل ابليس عن آدم وحواء لباسهما (قوله لان سببه) أى النزع وقوله الاكل أى من شجرة الحنطة وقوله وسبب الاكل وسوسته أى فهو سبب السبب وسبب السبب سبب فهو من الاسناد للسبب بواسطة (قوله إنه لهما لمن الناصحين) بكسر همزة ان جوابا للمقاسمة وبفتحها(١) بناء على نزع الخافض أى على أنه (قوله مفعول به) أى لان الاتقاء منه نفسه لا فيه حتى يكون مفعولا فيه * واعلم أن أصل تتقون توتقون من الوقاية وهى فرط الصيانة متعد الى مفعولين والاول محذوف والثانى يوما على حذف المضاف أى عذاب يوم حذف للاستغناء عنه والمعنى فكيف تتقون أنفسكم عذاب يوم أى كيف تصونون أنفسكم من عذاب يوم وقد يستعمل الاتقاء بمعنى الحذر وحينئذ يكون متعديا لواحد و يصح ارادة ذلك هنا أيضا والمعنى فكيف تحذرون من عذاب ذلك اليوم والحاصل أن فى جعل يوما مفعولا به لتتقون وجهين كونه مفعولا به ثانيا أو مفعولا به فقط و يحتمل أن يكون يوما مفعولا به لكفرتم والمعنى حينئذ فكيف تحصل لكم الوقاية أو الحذر ان كفرتم فى الدنيا يوما يجعل الولدان شيبا على أن يكون الفعل الذى هو تتقون منزلا منزلة اللازم وتضمين كفرتم أنكرتم وجحدتم و يصح أن يكون يوما مفعولا لكفرتم ومفعول تتقون محذوف والمعنى فكيف تتقون عذاب الله الذى أمرتم باتقائه ان كفرتم فى الدنيا وجحدتم يوما يجعل الولدان شيبا وهو المشتمل على ذلك العذاب و يحتمل أن يكون يوما نصبا على الظرفية والمعنى

أسند الزيادة وهى فعل الله الى الآيات لكونها سببا (يذبح أبناءهم) نسب التذبيح الذى هو فعل الجيش الى فرعون لانه سبب آمر (ينزع عنهما لباسهما) نسب نزع اللباس عن آدم وحواء وهو فعل الله تعالى الى ابليس لان سببه الأكل من الشجرة وسبب الأكل وسوسته ومقاسمته إياهما إنه لهما لمن الناصحين (يوما) نصب على أنه مفعول به لتتقون أى كيف تتقون

الايمان الى الآيات مجاز من باب الاسناد الى السبب العادى لان الزيادة فعل الله عز وجل والآيات يزاد بها عادة ولم يقل المصنف كقوله تعالى ليظهر انه تمثيل ولو كان ذلك هو المقصود وذلك لايهام أن المعنى واذا تليت على منكرى المجاز فى القرآن آيات زادتهم ايمانا بوجوده فيه فيكون فى الكلام اقتباس لكن الغرض الحقيقى انما هو التمثيل لما ذكر وكما فى قوله تعالى (يذبح أبناءهم) فان فيه اسناد التذبيح الى فرعون وهو سبب آمر والذبح فى الحقيقة أعوانه وكما فى قوله تعالى (ينزع عنهما لباسهما) فان فيه اسناد نزع اللباس عن آدم وحواء لابليس مجازا وهو فى الحقيقة لله عز وجل لأن ابليس سبب بوسوسته ومقاسمته لهما انه لهما لمن الناصحين فى أكل الشجرة وأكل الشجرة سبب نزع اللباس وسبب السبب سبب فهو من باب الاسناد الى السبب ولو كان بالتوسط وكما فى قوله تعالى (يوما

نسب الزيادة للآيات وهى لله تعالى وكذلك يذبح أبناءهم نسب التذبيح لفرعون لكونه الآمر به وكذلك ينزع عنهما لباسهما باعتبار السبب فى النزع وكذلك يوما

---

(١) وبفتحها: يمتنع منه وجود اللام المعلقة كما هو معلوم من قواعد النحو كتبه مصححه

فكيف لكم بالتقوى فى يوم يجعل الخ ان كفرتم فى الدنيا وانما اختار الشارح الوجه الأول لقلة التقدير والتأويل بخلاف بقية الأوجه وأما كيف فمفعول مطلق على الصحيح وعامله تتقون أى تتقون أى اتقاء (قوله يوم القيامة) فى ذكره نظر لانه يؤدى الى التكرار للاستغناء عنه بقوله فى الآخر يوما فالأولى حذفه أو ذكره على وجه التفسير فى آخر الآية بأن يقول وهو يوم القيامة وأجيب بأن هذا مبنى على أن يوم القيامة مفعول تتقون و يوما بدل منه وليس كذلك فقد ذكر العلامة عبد الحكيم أن يوم القيامة نصب على الظرفية و يوما يجعل الولدان مفعول به على حذف المضاف أى عذاب يوم وليس بدلا من يوم القيامة كما وهم إذ لادخل فى تفسير معنى المفعول به للإبدال بخلاف الظرفية فانه بيان للاستقبال الذى فى تتقون اه وهذا هو الأوفق بقول الشارح نصب على أنه مفعول به لتتقون (قوله ان بقيتم على الكفر) فسر إن كفرتم بقوله ان بقيتم على الكفر لكون المخاطب بهذا الكلام الكفار وكفرهم مقطوع به وإن لاتدخل على المقطوع به وانما تدخل على المشكوك فيه ولئلا يحتاج كفرتم الى مفعول به (قوله يجعل الولدان) أى يصيرهم شيبا جمع أشيب والاصل فى شيبا شيبا بالضم وكسرت لمجانسة الياء (قوله نسب الفعل) أى وهو

(٢٥٣)

الجعل المذكور وقوله الى الزمان أى لوقوعه فيه (قوله وهذا) أى تصيير الولدان شيبا (قوله كناية) يحتمل أن المراد الكناية اللغوية أى عبارة و يحتمل أن المراد الكناية الاصلاحية وهذا هو المتبادر من قوله بعد ذلك لان الشيب الخ لانه ظاهر فى كونه كناية على مذهب السكاكى القائل انها اللفظ المستعمل فى ملزوم معناه وذلك لان قوله تعالى يجعل الولدان شيبا موضوع للازم الذى هو تسارع الشيب وقد استعمل اسم ذلك اللازم فى الملزوم وهو شدة اليوم وكثرة الهموم والأحزان فيه وفى قوله وهذا كناية اشارة الى أن الكناية لاتنافى المجاز العقلى (قوله عن شدته) أى اليوم وقوله لان الشيب أى الحقيقى وهو بياض الشعر وقوله مما يتسارع أى مما ينشأ بسرعة وقوله عند تفاقم الشدائد أى عند تراكمها وتكاثرها والحاصل أن تراكم الشدائد ملزوم يلزمه سرعة الشيب فأطلق اسم اللازم وأريد الملزوم (قوله أو عن طوله) أى أوانه كناية عن طوله طولا يبلغ فيه الصبيان أوان الشيب والشيخوخة ثم يحتمل أن المراد الكناية اللغوية و يحتمل الاصطلاحية أيضا على مذهب السكاكى وذلك لان قوله يجعل الولدان شيبا موضوع للازم طول الزمان وهو الشيخوخة والشيب فاستعمل فى اللزوم وهو طول الزمان الذى يبلغ فيه الصبيان أوان الشيب والشيخوخة أو على مذهب المصنف القائل انها استعمال اسم الملزوم فى اللازم لان الشيب والشيخوخة يلزمهما طول الزمان عادة والحاصل أن الشيب وطول الزمان متلازمان يصح أن يعتبر كل منهما لازما والآخر ملزوما فان قلت جعله كناية عن الطول ينافى التعجب من عدم الاتقاء فان منشأ التعجب كثرة الهموم فى ذلك اليوم لامجرد الطول لان اليوم الطويل قد يشتمل على نحو السرور فلا يقتضى التعجب فلابد من اعتبار كثرة الهموم معه حتى يحسن التعجب على أن طوله أزيد من أوان الشيخوخة لأن أوان الشيخوخة بعد الأربعين و يوم القيامة قال الله تعالى فيه وان يوما عند ربك كألف سنة مما تعدون فالطول المخصوص ليس لازما لأوان الشيخوخة قلت ليس المراد أنه كناية عن مطلق الطول بل الطول المعهود ولاشك أنه من أكبر الهموم والعلاقة يكتفى فيها باللزوم الواقع بين أوان الشيخوخة ومطلق الطول ذكره الغنيمى

يوم القيامة ان بقيتم على الكفر يوما (يجعل الولدان شيبا) نسب الفعل الى الزمان وهو لله حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لان الشيب مما يتسارع عند تفاقم الشدائد والمحن أو عن طوله وأن الاطفال

يجعل الولدان شيبا) نسب جعل الولدان شيبا جمع أشيب الى اليوم مجازا لأن الضمير فى يجعله من باب الاسناد الى الزمان والجعل فى الحقيقة لله تعالى و يوما منصوب على أنه مفعول به لتتقون أى كيف تتقون يوما يجعل الولدان شيبا وهو يوم القيامة ان كفرتم أى ان بقيتم على الكفر لان الخطاب للكافرين و يصح أن يكون معمولا لكفرتم فيكون المعنى فكيف تتقون عذاب الله الذى أمرتم باتقائه ان كفرتم يوما يجعل الولدان شيبا وهو المشتمل على ذلك العذاب على ان يكون يوما منصوبا على اسقاط الخافض وهو الباء أو ينصب على المفعولية بتضمين كفرتم أنكرتم وجحدتم أى دمتم على جحدكم وانكاركم وجعل الولدان شيبا كناية عن تفاقم أهوال يوم القيامة لان الشيب مما يتسارع و يلازم وجوده عند تفاقم الاحزان والهموم فيصح الانتقال من الشيب الى التفاقم بالقرائن و يحتمل أن يكون كناية عن طوله طولا يبلغ فيه الصبيان أوان الشيب والشيخوخة ولكن على هذا ربما يشكل بهذا النص لاقتضائه قرب طوله بالنسبة الى التصريح بأن مقداره خمسون ألف سنة

يجعل الولدان شيبا

وكقوله تعالى وأخرجت الارض أثقالها وهو غير مختص بالخبر

(قوله يبلغون فيه أوان الشيخوخة) أى فيشيبون (قوله أثقالها) جمع ثقل بفتح المثلثة والقاف وهو متاع البيت فقول الشارح أى ما فيها الخ تفسير مراد وقوله من الدفائن أى ما كان مدفونا ومخزونا فيها كالكنوز والموتى وقوله والخزائن عطف تفسير (قوله الى مكانه) أى الى الارض التى هى مكان متعلقه وهو المخرج أعنى الشىء المدفون لا مكان نفس الاخراج لانه معنى من المعانى والحاصل أن الاسناد فى هذه الآية للمفعول به بواسطة من لا للظرف المكانى لأن الارض ليست بمكان للفعل إذ لا يقال هنا أخرج فيها بل أخرج منها لأن الاثقال مخرجة منها لا فيها والمكان الملابس للفعل هو مكان الفعل وملابسته له لوقوعه فيه (قوله وغير مختص بالخبر) فيه دخول الباء بعد الاختصاص على المقصور عليه وهو عربى وان كان الأكثر فى الاستعمال دخولها بعده على المقصور كما حققه الشارح

وظن صاحب عروس الافراح وجوب الاخير فاعترض على المصنف وقال الصواب أن يقول وهو غير مختص به الخبر (قوله عطف على قوله كثير) ان قلت هذا يقتضى أن قوله فى القرآن مسلط عليه لانه قيد فى المعطوف عليه فيجرى فى المعطوف فيكون المعنى حينئذ أنه غير مختص بالخبر فى القرآن فقط فيفيد أنه مختص بالخبر فى غير القرآن مع أن المراد أنه غير مختص بالخبر مطلقا فى القرآن وفى غيره أجيب بأن ما كان قيدا فى المعطوف عليه لا يجب أن يكون فى المعطوف على التحقيق عندهم فقوله عطف على قوله كثير أى بقطع النظر عن تقييده بقوله فى القرآن

(قوله لأن تسميته) أى عند القوم لا فى كلام المصنف لأن هذه التسمية لم يذكرها هنا (قوله يوهم الخ) أفرد باعتبار كل واحد من بل الأمرين والا فالظاهر يوهمان ومنشأ الايهام بالنسبة الى التسمية المذكورة هو أن الاثبات لا يتحقق فى الانشاء إذ الاثبات يقابل الانتزاع وكل منهما حكم ولا حكم فى الانشاء لانه من قبيل التصورات فان قلت قد علم من هذا التوجيه أن الاثبات لا يمكن فى الانشاء فكان الموافق لذلك تخصيصه بالجزم بدل قوله يوهم بأن يقول يخصه بالخبر أو يوجب اختصاصه بالخبر إذ التسمية بالاثبات لا يمكن شمولها للانشاء على أن ذكره فى بحث أحوال الاسناد الخبرى صريح فى الاختصاص لا موهم فالجواب أنه انما عبر بيوهم لامكان أن تجعل التسمية بذلك والايراد فى أحوال الاسناد باعتبار تحققه فى بعض المواضع وهو الخبر لاسيما وهو الجزء الأعظم وهذا لا ينافى أنه لا اثبات فى الانشاء أو أن المراد بقوله يوهم أى يوقع فى الوهم أى الذهن وان كان جزما كذا قرره شيخنا العدوى (قوله يوهم اختصاصه بالخبر) أى فأتى المصنف بقوله وغير مختص بالخبر دفعا لذلك التوهم

يبلغون فيه أوان الشيخوخة (وأخرجت الارض أثقالها) أى ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى مكانه وهو لله حقيقة (وغير مختص بالخبر) عطف على قوله كثير أى وهو غير مختص بالخبر وانما قال ذلك لأن تسميته بالمجاز فى الاثبات وايراده فى أحوال الاسناد الخبرى يوهم اختصاصه بالخبر

وكما فى قوله تعالى (وأخرجت الارض أثقالها) فان فيه اسناد الاخراج الى الارض مجازا والاخراج فى الحقيقة لله تعالى من باب الاسناد الى الملابس الذى هو المكان فان الارض ولو كانت لا يحسن هنا أن يقال أخرج فيها باعتبار أن الاخراج منها قد ظهر متعلقه فيها فهى كالظرف بهذا الاعتبار والاثقال دفائن الارض وخزائنها ودخل فى ذلك موتاها وكنوزها ثم عطف على قوله كثير فقال (وغير مختص بالخبر) أى وهو كثير وغير مختص بالخبر ونبه على هذا لئلا يتوهم من تسميته مجازا فى الاثبات فى عبارة غير المصنف كما تقدم ومن سوقه فى باب الاسناد الخبرى أنه مختص بالخبر فبين أنه لا يختص بالخبر

وكذلك أخرجت الارض أثقالها ﴿ تنبيه ﴾ هذه الاقسام الاربعة تأتى فى الاسناد الحقيقى فقد يكون طرفاه حقيقتين مثل خلق الله زيدا وقد يكونان مجازين كقولك أحيا البحر زيدا تريد أعطى الكريم زيدا وقد يكون المسند مجازا والمسند اليه حقيقة مثل أحيا الله البقل وعكسه مثل جاء فلان يريد غلامه وانما يجوز ذلك بقرينة ترشد الى المعنى ﴿ تنبيه ﴾ هذه الاقسام الثمانية هى دائرة بين الفعل وفاعله ولا شك أن الفعل يلابس فضلات باعتبار المفعول والحال وغيرهما وذلك باعتبار الحقيقة أو المجاز فنقول كل واحد منهما قد يكون فى الفاعل والمفعول والمفعول يلابس الفعل حقيقة أو مجازا وكل واحد منهما قد يكون فى نفسه مجازا افراديا وقد يكون حقيقيا فهذه أربعة أحوال تضرب فى الثمانية أعنى الاقسام الاربعة الحقيقية والاقسام الاربعة المجازية تبلغ اثنين وثلاثين قسما وتأتى فى المفعول الثانى أربعا وستين وفى الثالث مائة وثمانية وعشرين وتتضاعف بالتوابع والحال والمصدر والظرف ونحوه فعليك باعتبار ذلك وافعل ما تقتضيه القواعد السابقة وينبغى أن يسمى هذا مجاز الملابسة ولا يقال مجاز اسناد لغلبة استعمال الاسناد بين الفعل وفاعله أو ما قام مقامه فقط ص (وغير مختص بالخبر

(بل يجرى فى الانشاء نحو ياهامان ابن لى صرحا) فان البناء فعل العملة وهامان سبب آمر وكذلك قولك لينبت الربيع ماشاء وليصم نهارك وليجد جدك وما أشبه ذلك مما أسند فيه الأمر

(بل يجرى فى الانشاء) أيضا (نحو) قوله تعالى حكاية عن أمر فرعون (ياهامان ابن لى صرحا) فان فيه اسناد الامر بالبناء الى هامان مجازا لكونه سببا آمرا والامر فى الحقيقة للعملة لان المأمور فى القصد هو الذى يصدر منه المأمور به ومن وجوده فى الانشاء وجود الاستفهام عن أمر الصلاة فى قوله تعالى أصلواتك تأمرك فان الاستفهام الذى هو على وجه التهكم من الكافرين ليس المراد منه أن الصلاة هل هى الآمرة أم لا بل المراد أيأمرك بك فى صلاتك أى فى تلبسك بها وملازمتك لامرها فأوجبت لك الحظوة والاختصاص بأن يأمرك بك أن نترك نحن أمرا عظيما هو عبادة الآباء والقصد منهم لعنة الله عليهم الاستهزاء به و بالصلاة وأنه لا يستحق بها شيئا من الخصوصية التى ادعى وليس عنده مزية أخرى فى زعمهم الفاسد سواها فهو من الاسناد الانشائى الذى حقه أن يكون للفاعل وحول الى المتعلق بالحرف مجازا ويحتمل أن يكون أوقات صلاتك تأمرك التى تلازم الصلاة فيها ومن هذا القبيل قولك مثلا ليجد جدك أى لتعظم عظمتك بمعنى لتجد أنت أى لتعظم عظمة وليصم نهارك أى ولتصم أنت فى نهارك لزوما وغير هذا مما ليس الغرض منه أمر المذكور لعدم صحة وقوع الفعل منه بل الغرض ملابسه وكذا نحو قولنا لاينم ليلك ولا يصم نهارك وغيره مما النهى فيه لغير ما وجه له لعدم صحة صدور ترك المنهى عنه ممن وجه له النهى وكذا فى التمنى كقولك ليت النهر جار فان التمنى جريه هو

بل يجرى فى الانشاء كقوله تعالى ياهامان ابن لى صرحا) ش لان هامان ليس مأمورا أن يبنى بنفسه وقوله غير مختص معطوف على كثير ولكنه لايشاركه فى ظرفه الذى هو فى القرآن وهذا مثال المجاز السببية ويأتى ذلك فى الجميع كقولك لعل العيشة ترضى والنهار يصوم والنهر يجرى والجد يجد وفى القسم تقول أقسمت بالله حقيقة فاذا أردت الاسناد المجازى لاتكاد تقدر عليه ولا تقدر عليه أيضا فى النداء ولا الاستفهام لايقال قد يأتى فى القسم فى نحو

حلف الزمان ليأتين بمثله ❊ حنثت يمينك يازمان فكفر

فانك يصح أن تقول على هذا قال الزمان أقسمت لآتين بمثله لان الاسناد حينئذ فى قول الزمان أقسمت حقيقة وفى قولك قال الزمان هو المجاز ﴿قاعدة هذا أول مواطن ذكرها لا بأس بالتيقظ لها فقد غلط فيها من لا أحصيهم عددا من الأئمة﴾ الاختصاص والتخصيص معناهما الانفراد والافراد فاذا قلت اختص زيد بالمال فمعناه أنه انفرد به لم يشاركه أحد من الناس فيه وخصصته به أى أفردته من دون سائر الناس بالمال كما صرح به أهل اللغة وقال الراغب التخصيص(١) والاختصاص والتخصص تفرد بعض الشىء بما لايشاركه فيه الجملة اه وهذا واضح ولذلك قال تعالى يختص برحمته من يشاء أى يفرد من يشاء برحمته أو ينفرد من يشاء برحمته فمعناه على التقديرين انفراد من يشاء بالرحمة فاذا قلت اختص زيد بالمال فمعناه أن زيدا منفرد عن غيره بالمال فهو المختص بمعنى اسم الفاعل والمال مختص به والمختص أبدا هو المنفرد والمحتوى على الشىء فهو كالظرف له والمختص به أبدا هو المأخوذ كالمظروف فلو قلت اختص المال بزيد مريدا ما أردته بالمثال السابق لم يصح لانك فى المثال الأول حصرت المال فى زيد وفى الثانى حصرت زيدا فى المال فلا يكون له صفة غير الاحتواء على المال وهو غير المراد فان زيدا قد يكون له صفات من دين وعلم وغير ذلك فان تخيل متخيل صحة ذلك قال معنى اختصاص زيد بالمال ان المال لايخرج عن ملكه ومعنى اختصاص المال بزيد أن زيدا لايخرج عن أن يكون مالكا له ولا ينفى ذلك أن يكون له صفات أخرى لاتنافى ملكه للمال قلنا له فما تصنع بقولهم التخصيص افراد بعض الشىء بما

بل يجرى فى الانشاء كقوله تعالى وقال فرعون ياهامان ابن لى صرحا وقوله فأوقد لى ياهامان على الطين فاجعل لى صرحا وقوله فلا يخرجنكما من الجنة فتشقى

(قوله بل يجرى الخ) تصريح بما علم التزاما أتى به للايضاح وتوطئة لقوله نحو الخ (قوله ابن لى صرحا) أى قصرا أى مكانا عاليا وما ذكره الشارح فى هذه الآية من المجاز العقلى غير متعين بل يجوز أن يكون ابن متجوزا به عن اؤمر بالبناء مجازا لغويا (قوله وكذلك قولك لينبت الخ) أشار بذلك الى أنه لا فرق بين الطلب بالصيغة أو باللام وأصل هذا المثال لينبت الله بالربيع ماشاء (قوله وليصم نهارك) أصله ولتصم أنت فى نهارك (قوله وليجد) بفتح الياء وكسر الجيم وجدك بكسر الجيم وضم الدال وأصله ولتجد جدا أى ولتجتهد اجتهادا فلما كان المصدر مشابها للفاعل الحقيقى وهو الشخص فى تعلق الفعل بكل منهما لصدوره من الفاعل والمصدر جزء معناه صح اقامة المصدر مقام الفاعل فى اسناد الفعل اليه

(١) التخصيص: كذا فى الأصل ولا يستقيم الأخبار عنه بالتفرد فلعله من زيادة الناسخ أو سقط بعض العبارة كتبه مصححه

ولابدله من قرينة اما لفظية كما سبق فى قول أبى النجم أوغير لفظية كاستحالة صدور المسند من المسند اليه المذكور أوقيامه به عقلا

(قوله أوالنهى) نحو لايقم ليلك ولايصم نهارك (قوله الى ماليس الخ) أى الى مسند اليه ليس الخ وقوله صدور الفعل أى فى الأمر وقوله أوالترك أى فى النهى (قوله وكذا قولك الخ) فصلهما عما قبلهما لانهما نوعان من الانشاء غير الأمر والنهى (قوله ليت النهر جار) أصله ليت الماء جار فى النهر لان الذى يتمنى جريه هو الماء لا النهر فأسند الجرى المتمنى الى النهر مجاز الملابسته للماء بالمحلية فالمجاز فى اسناد جار الى ضمير النهر (قوله أصلاتك تأمرك) (٢٥٦) الاصل أيأمرك ربك فى صلاتك أى فى حال تلبسك بها أن نترك أمرا عظيما هو عبادة ما كان يعبده آباؤنا فهو من الاسناد للمفعول به بواسطة الحرف فالمجاز فى اسناد تأمر الى ضمير الصلاة لا فى نسبة الجملة للمبتدأ (قوله ولابد له من قرينة) انما تعرض لهذا مع استفادته من قيد التأول توطئة لتقسيمها الى لفظية ومعنوية فهو بمنزلة البيان لقوله بتأول وكان ينبغى أن يذكره متصلا بما يتعلق ولايفصل بينهما ببيان الاقسام وما بعده من الأحكام وقرينة فعيلة بمعنى معقولة أى مقرونة أو بمعنى فاعله أى مقارنة (قوله صارفة عن ارادة ظاهره) أى من كون الاسناد لما هو له ولايشترط أن تكون معينة لما هو الحقيقة ولذا اختلف فى أنه هل يلزم أن يكون له حقيقة أم لا ولا معينة لما هو المجازى بخصوصه من كونه اسنادا للسبب أو للمفعول مثلا (قوله لأن التبادر الخ) علة لقوله ولابد الخ (قوله لفظية) نسبة للفظ المطلق من نسبة الجزئى للكلى وكذا يقال فى قوله معنوية (قوله كما مر) أى كالقرينة التى مرت فى قول أبى النجم ثم لايخفى أن قوله أفناه قيل الله انما يصرف ماقبله عن ظاهره لدلالته على أنه كان موحدا فمقابلة قوله أو صدوره عن الموحد له يقتضى ان يقيد الصدور عن الموحد بما اذا لم يعلم منه لفظ مقترن بالكلام (قوله كاستحالة قيام المسند بالمذكور) أى اتصافه به أوصدوره عنه ودخل قيام المبنى للمجهول بنائب الفاعل اذ معنى ضرب زيد اتصف زيد بالمضروبية فسقط قول بعضهم كان الاولى للمصنف أن يقول كاستحالة نسبة المسند للمسند اليه المذكور ليتناول نسبة الفعل المجهول للمسند اليه الذى هو نائب الفاعل وقوله بالمذكور أى فى عبارة المتكلم لفظا أوتقديرا وليس المراد المذكور فى عبارة المصنف سابقا وانما قيد المذكور لان قيام المسند بالمسند اليه لااستحالة فيه فلو لم يقيد بذلك لربما ذهب الوهم لاستحالته مطلقا اه قرمى

أوالنهى الى ماليس المطلوب صدور الفعل أوالترك عنه وكذا قولك ليت النهر جار وقوله تعالى أصلاتك تأمرك (ولا بدله) أى للمجاز العقلى (من قرينة) صارفة عن ارادة ظاهره لأن التبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة (لفظية كما مر) فى قول أبى النجم أفناه قيل الله (أو معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور) أى بالمسند اليه المذكور مع المسند (عقلا)

الماء لا النهر وأسند التمنى الى ملابسه مجازا (ولا بدله) أى للمجاز العقلى (من قرينة) تدل على ارادة خلاف الظاهر وهذا تحقيق لما استفيد من تعريف المجاز لان ارادة الخلاف مبنى على مايظهر من حال المتكلم لا على مافى الباطن كما تقدم ومعلوم أن فهم خلاف الظاهر انما يكون بالقرينة الصارفة عن الظاهر لان التبادر عند انتفائها هى الحقيقة (لفظية) نعت لقرينة (كما مر) فى قول أبى النجم أفناه قيل الله للشمس اطلعى (أومعنوية كاستحالة قيام المسند) بالمسند اليه (المذكور) مع المسند (عقلا) أى استحالة من مجرد تعقل معنى النسبة لكون الاستحالة ضرورية لايدعى خلافها محق ولا مبطل

لايشاركه فيه الجملة فاذا قلت خصصت المال بزيد كان معناه افراد المال به لايشاركه فيه غير المال و يلزم من ذلك نفى غير المال من صفات زيد ثم انه يلزم أن يكون مدلول اختص الثوب بزيد ان زيدا لايفارقه أبدا فلا يزال مالكاله وهذا وان كان صحيحا فى نفسه فلا شك أنه معنى آخر غير قولك اختص زيد بالثوب وانما نبهت على ذلك لانه وقع التساهل فى عبارات كثير من الاكابر عن غير قصد وقد كثر ذكر هذه العبارة مقلوبة فى كلام ابن الحاجب وابن مالك والسكاكى والمصنف حتى فى عبارة سيبويه وهذا أول موطن ذكرها فيه مقلوبة فانه قال غير مختص بالخبر وصوابه غير مختص به الخبر وسترى فى عبارة المصنف كثيرا منه فعليك باعتباره ولقد كثر الغلط فى ذلك حتى رأيت بعض المصنفين فى هذا العلم اذا وجدوا العبارة على السداد يتوهمون أنها مقلوبة وأشكل على شراح المفتاح مواضع وانما نشأ لهم ذلك عن قلب العبارة فليتأمل ص (ولا بد من قرينة الخ) ش أى لابد للمجاز الاسنادى من قرينة إما لفظية كما تقدم من قول أبى النجم أفناه قيل الله فانه قرينة صرفت اللفظ الى مجازه أوقرينة معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور عقلا أى بالمسند اليه ودخل فيه الصفات الحقيقية كالعلم والجهل والاضافية كالقرب والبعد ونحو الموت أيضا وكذلك ذكر فى الايضاح كاستحالة صدوره من المسند اليه أوقيامه به ليدخل ذلك كله

كقولك محبتك جاءت بى اليك أو عادة كقولك هزم الامير الجند وكسا الخليفة الكعبة و بنى الوزير القصر

(قوله أى من جهة العقل الخ) قيل ان فيه اشعارا بأن انتصاب عقلا وعادة على التمييز وفيه نظر لانه لو كان كذلك فاما أن يكون تمييز مفرد أو نسبة لاسبيل الى الاول لانه يقتضى أن تكون ذات المفرد مبهمة متناولة لذوات متعددة كعشرين من قولك ملكت عشرين دينارا والمفرد هنا وهو الاستحالة ذاته متعينة لا ابهام فيها لانها الخروج عن الاستقامة للاعوجاج وانقسامها الى العقلية والعادية انما يوجب الابهام فى صفتها ولانه يقتضى أن تكون الاستحالة من أفراد العقل كقفيز برا وهو باطل ولاسبيل الى الثانى لعدم الابهام فى النسبة لان الابهام فيها بسبب أن تكون فى الظاهر متعلقة بشىء و يجوز تعلقها بشىء آخر متعلق بما تعلقت به فى الظاهر كتعلق نسبة طاب فى طاب زيد بزيد فى الظاهر و يجوز تعلقها بالنفس بأن تقول طابت نفس زيد والنفس متعلقة بزيد وهنا قد تعلقت نسبة الاستحالة بالقيام فى الظاهر والمتعلق بالقيام الذى ذكرهنا هو العقل والعادة ولا يجوز تعلق نسبة الاستحالة بهما لظهور أنهما ليسا مستحيلين بل المستحيل انما هو نفس القيام وحينئذ فلا ابهام فى النسبة وأجيب بأنه يجوز أن يكون عقلا وعادة تمييزا لنسبة الاستحالة للقيام محولا عن الفاعل الكائن لمتعدى الاستحالة وهو الاحالة أى كاحالة العقل القيام المذكور لان التمييز المحول عن الفاعل لايلزم أن يكون فاعلا لفعل المذكور بل تارة يكون فاعلا لمتعديه وتارة للازمه فالاول نحو امتلأ الاناء ماء فالماء ليس فاعلا لامتلأ بل لمتعديه وهو ملأ يقال ملأ الماء الاناء والثانى نحو قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا بناء على أنه محول عن الفاعل فالعيون ليست فاعلا (٢٥٧) لفجر بل للازمه وهو تفجر الذى هو لازم لفجر لان مطاوع التعدى لواحد لازم ثم ان جعله تمييز نسبة بهذا الاعتبار مبنى على أن تمييز النسبة لا بد أن يكون محولا وأما على القول بعدم الوجوب بل ذلك هو الغالب فلا يحتاج لذلك التكلف على أن اعراب عقلا وعادة تمييزا ليس بمتعين فيصح نصبه بنزع الخافض أى فى العقل أو على أنه مفعول مطلق أى استحالة عقل ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانتصب انتصابه على المفعولية المطلقة أو أنه حال وعقلا وعادة بمعنى عقلية وعادية وقول الشارح أى من جهة العقل لايتعين أن يكون اشارة الى أنه تمييز بل يصح أن يكون بيانا لحاصل المعنى فتأمل ذلك (قوله يعنى أن يكون) أى المسند وقوله قيامه به أى بالمسند اليه المذكور وهذا جواب عما يقال اذا كانت الاستحالة عقلا قرينة صارفة عن ارادة الظاهر فلم كان قول الدهرى الذى علم حاله أنبت الربيع البقل حقيقة مع أن العقل الصحيح يحيله وحاصل الجواب أن المراد بالاستحالة التى تكون قرينة الاستحالة الضرورية وهى التى لو خلى العقل مع نفسه أى من غير اعتبار أمر آخر معه من نظر أو غيره لحكم بها واستحالة انبات الربيع البقل ليست كذلك بل يحتاج العقل فى الحكم بها لدليل (قوله المحققين) أى كأهل السنة وقوله والمبطلين أى كالدهرية (قوله لان العقل) أى كل عقل بجعل أل استغراقية أو عقل الفريقين من المحققين والمبطلين اذا نظر فى ذلك وتأمل ونفسه أى من غير اعتبار أمر آخر من نظر أو عادة أو احساس ثم ان هذا تعليل لقوله لايدعى الخ أى لايدعى أحد جواز ذلك القيام لأن العقل اذا خلى ونفسه أى من غير اعتبار أمر آخر من نظر أو عادة أو احساس أو تجربة يعده محالا وهذا التفسير على نسخة لأن العقل الخ وفى بعض النسخ لا أن العقل بحرف النفى عطفا على قوله يعنى أن يكون الخ أى ان الاستحالة العقلية التى تكون قرينة للمجاز ما تقدم لا كون العقل اذا خلى ونفسه أى خلى من منازعة الوهم وغلبة الشيطان يعده محالا لئلا يرد قول الدهرى أنبت الربيع البقل فان عقل الموحد يعده محالا مع أنه حقيقة ولئلا يكون قول الصنف الآتى وصدوره عن الموحد داخلا فى الاستحالة العقلية على ارادة جنس العقل فتأمل (قوله يعده) أى قيامه به (قوله محبتك جاءت بى اليك) أصله نفسى جاءت بى اليك لأجل المحبة فالمحبة سبب داع الى المجىء لافاعل له فلما كانت المحبة مشابهة للنفس من حيث تعلق المجىء بكل منهما صح الاسناد للمحبة على جهة المجاز والقرينة

أى من جهة العقل يعنى أن يكون بحيث لا يدعى أحد من المحققين والمبطلين أنه يجوز قيامه به لأن العقل اذا خلى ونفسه يعده محالا (كقولك محبتك جاءت بى اليك) لظهور استحالة قيام المجىء بالمحبة (أو عادة) أى من جهة العادة (نحو هزم الامير الجند) لاستحالة قيام هزم الجند بالامير وحده عادة وان كان ممكنا عقلا

(كقولك محبتك جاءت بى اليك) فادراك استحالة قيام المجىء الذى هو المشى بالارجل بالمحبة ضرورى لكل عاقل هذا ان لم يكن المعنى صيرتنى جائيا كما هو مذهب غير سيبويه فى نحو هذا التركيب والا فلا استحالة تأمل (أو عادة) أى وكاستحالة قيام المسند بالمسند اليه المذكور معه من جهة العادة (نحو هزم الامير الجند) فان العادة حكمت باستحالة اتصاف الامير بهزم الجند وان أمكن عقلا أن يهزم الجند

وقوله كقولك محبتك جاءت بى اليك الباء فيه للتعدية أى محبتك أحضرتنى وأعلمت به نفسه كذا فى الايضاح و يصح أن يقال انما أتى به الله تعالى وقوله أو عادة أى استحالة عادة نحو هزم الامير الجيش و بنى المدينة لان العادة أنه لايفعل ذلك وحده

وكصدور الكلام من الموحد فى مثل قوله أشاب الصغير البيت * واعلم أنه ليس كل شىء يصلح لأن تتعاطى فيه المجاز العقلى بسهولة بل تجدك فى كثير من الامر تحتاج الى أن تهىء الشىء وتصلحه له بشىء تتوخاه فى النظم كقول من يصف جملا

تجوب له الظلماء عين كأنها * زجاجة شرب غير ملأى ولا صفر

يريد أنه يهتدى بنور عينه فى الظلماء ويمكنه بها أن يخرقها ويمضى فيها ولولاها لكانت الظلماء كالسد الذى لا يجد السائر شيئا يفرجه به ويجعل لنفسه فيه سبيلا فلولا أنه قال تجوب له فعلق له بتجوب لما تبين جهة التجوز فى جعل الجوب فعلا للعين كما ينبغى لانه لم يكن حينئذ فى الكلام دليل على أن اهتداء صاحبها فى الظلماء ومضيه فيها بنورها وكذلك لو قال تجوب له الظلماء عينه لم يكن له هذا الوقع ولانقطع السلك من حيث كان يعيبه حينئذ أن يصف العين بما وصفها به

وانما قال قيامه به ليعم الصدور عنه مثل ضرب وهزم وغيره مثل قرب وبعد (وصدوره) عطف على استحالة أى وكصدور الكلام (عن الموحد فى مثل أشاب الصغير) وأفنى الكبير البيت فانه يكون قرينة معنوية على أن اسناد أشاب وأفنى الى كر الغداة ومر العشى مجاز

وحده وقوله قيام المسند أى اتصاف المسند اليه بالمسند فيدخل فيه ما يصدر عن الفاعل بالاختيار كضرب وقتل وما لا يصدر كذلك كعظم وشجع لاشتراط كل ذلك فى اتصاف المسند اليه به (وصدوره عن الموحد) معطوف على مدخول الكاف وهو الاستحالة أى ومن جملة القرائن المعنوية صدور الاسناد عن الموحد (فى مثل أشاب الصغير) وأفنى الكبير كر الغداة ومر العشى فان اسناد الاشابة والافناء الى

وقوله وصدوره عن الموحد فى مثل أشاب الصغير يعنى أن العلم بأن قائل ذلك البيت موحد قرينة صرفت الاسناد الى المجاز (قلت) وهذا القسم هو الأول لأن العقل يقضى باستحالة صدور الاشابة والافناء من غيره عز وجل فأى فرق بين هذا وبين الأول ثم لا نسلم أن القرينة هنا غير لفظية لأن تلك القصيدة فى بعض أبياتها ذكر النبى ﷺ فهو قرينة لفظية كيت أبى النجم أنشد صاحب التتمة فى أولها

الاستحالة لكن الاستحالة هنا ظاهرة بناء على مذهب المبرد القائل ان باء التعدية تقتضى مصاحبة الفاعل للمفعول فى حصول الفعل فمعنى ذهبت بزيد صاحبت زيدا فى الذهاب وعلى هذا المعنى قولك محبتك جاءت بى اليك أن محبتك صاحبتنى فى المجىء اليك ولا شك أن مجىء المحبة محال أما على ما قاله سيبويه من أن باء التعدية بمعنى همزة النقل وأن معنى ذهبت بزيد أذهبته أى جعلته ذاهبا بمعنى كنت سببا فى ذهابه من غير مشاركة له فى الذهاب اذ لا نعنى بالسبب الا الحامل على الشىء فلا شك فى صحة اسناد مثل ذلك الى المحبة لانها تثير المجىء وتحمل عليه فلا يكون اسناد المجىء اليها مجازا فلعل المثال مبنى على مذهب المبرد اه سم (قوله وانما قال قيامه به) هذا حكاية لكلام المصنف بالمعنى والا فالمصنف عبر بالاسم الظاهر وقصد الشارح بذلك التنبيه على أن ما ذكره المصنف فى الايضاح من جعله جهة صدوره عنه قسيما لقيامه به حيث قال كاستحالة صدور المسند من المسند اليه أو قيامه به مما لا يجدى فائدة يعتد بها والاولى ما ارتكبه هنا اه قرى (قوله الصدور عنه) أى عن اختيار (قوله مثل ضرب وهزم) مثالان للصدور عنه (قوله وغيره) أى غير الصدور كالاتصاف (قوله مثل قرب وبعد) فتقول قربت الدار وبعدت الدار مثلا فالقرب والبعد قائمان بالدار لكن لا على سبيل الصدور بل على سبيل الاتصاف (قوله عطف على استحالة) نبه بهذا ازالة لما عسى أن يتوهم فى بادى الرأى عطفه على قيام المسند وفساده ظاهر اذ يصير المعنى حينئذ كاستحالة صدوره عن الموحد فى مثل الخ وليس هذا مما يحيله العقل ولا الا ماذهب اليه كثير من العقلاء كما قرره الشارح (قوله أى وكصدور الكلام) أشار بذلك الى أن الضمير راجع للكلام المعلوم من المقام والذى أحوج الشارح لذلك موافقة عبارة الايضاح والاولى رجوع الضمير للمجاز لتكون الضمائر على نسق واحد ان قلت انه على هذا التقدير يصير المعنى من قرائن المجاز صدور المجاز عن الموحد فيلزم معرفة أنه مجاز قبل قرينة أنه مجاز قلت المراد بالمجاز المضاف اليه فى قوله صدور المجاز عن الموحد ما يؤول الى كونه مجازا أى أن من جملة قرائن المجاز صدور ما يؤول الى كونه مجازا عن الموحد ولعل عدول الشارح عن ارجاع الضمير الى المجاز للفرار من هذا التكلف (قوله عن الموحد) أى عمن اعتقد أن الله اله واحد وفيه أنه لا يلزم من كونه قائلا بالوحدانية ومعتقدا لها أنه لا يقول بتأثير الاسباب العادية الا ترى للمعتزلى ونحوه ممن يعتقد صدور بعض الافعال عن غيره تعالى وحينئذ فلا يكون ذلك قرينة الا أن يقال المراد صدوره عن الموحد الكامل (قوله فى مثل الخ) أى على فرض علم حال قائله وانه مؤمن والا فقد مر للمصنف أنه لم يعلم حاله كذا قرر بعضهم والحق أنه ليس فيما تقدم تصريح بأن قائل هذا البيت لم يعلم حاله كما ذكرناه فيما مر (قوله فانه) أى الصدور يكون قرينة الخ

واعلم أن الفعل المبنى للفاعل فى المجاز العقلى واجب أن يكون له فاعل فى التقدير اذا أسند اليه صار الاسناد حقيقة لما يشمر بذلك تعريفه كما سبق وذلك قد يكون ظاهرا كما فى قوله تعالى فما ربحت تجارتهم أى فما ربحوا فى تجارتهم وقد يكون خفيا لا يظهر الابعد نظر وتأمل

(قوله هذا) أى الصدور عن الموحد مثل أشاب الصغير الخ داخل فى الاستحالة العقلية لان الموحد يحيل قيام الاشابة والافناء بالمسند اليه المذكور أى وحينئذ فلا يصح أن يمثل به للصدور عن الموحد الذى هو مقابل للاستحالة (قوله لا نسلم ذلك) أى دخوله فى الاستحالة العقلية لان المراد بها هنا الاستحالة البديهية بحيث يحكم بها كل عاقل من غير نظر واستدلال على ما علم من تفسير لها سابقا وهذا وان كان مستحيلا لكن احالته ليست عند كل العقلاء بل لمن وجد عنده نظر صحيح (قوله كيف وقد ذهب الخ) أى فهو من المحال الغير الضرورى الذى الكلام فيه (قوله واحتجنا فى ابطاله) أى ابطال ما ذهب اليه ذلك البعض الى الدليل (قوله ومعرفة حقيقته الخ) من المعلوم أن الحقيقة فى هذا الباب هى اسناد الفعل أو معناه الى ما هو له فمفاد المصنف أن ذلك (٢٥٩) الاسناد معرفته تارة تكون ظاهرة وتارة تكون خفية مع أن الحقيقة بهذا المعنى دائما ظاهرة لان الاسناد لما هو له لا خفاء فيه وأجاب الشارح بقوله يعنى الخ وحاصل ما أجاب به أن مراد المصنف بالحقيقة الموصوفة يكون معرفتها ظاهرة أو خفية الفاعل أو المفعول الذى أسند اليه الفعل كان الاسناد حقيقة ثم بعد هذا الجواب يرد عليه أن الظهور والخفاء انما ينسبان الى ما يعرف كالفاعل أو المفعول الذى يكون الاسناد اليه حقيقة لا لنفس المعرفة وحينئذ فكان الأولى للمصنف أن يقول وحقيقته إما ظاهرة او خفية و يحذف المعرفة الا

لا يقال هذا داخل فى الاستحالة لانا نقول لا نسلم ذلك كيف وقد ذهب اليه كثير من ذوى العقول واحتجنا فى ابطاله الى الدليل (ومعرفة حقيقته) يعنى أن الفعل فى المجاز العقلى يجب أن يكون له فاعل أو مفعول به اذا أسند اليه يكون الاسناد حقيقة فمعرفة فاعله أو مفعوله الذى اذا أسند اليه يكون الاسناد حقيقة (إما ظاهرة كما فى قوله تعالى فما ربحت تجارتهم أى فما ربحوا فى تجارتهم و إما خفية) لا تظهر الا بعد نظر

كر الغداة ليس محالا بضرورة العقول حتى يكون من قسم المحال بالعقل لان المراد كما تقدم بالمحال العقلى المحال بضرورة العقول وهذا الحكم وهو ثبوت الاشابة للزمان ولو كان محالا بالاستدلال العقلى لكن ليس محالا بالضرورة التى هى المراد بالاستحالة العقلية فيما تقدم فلهذا احتجنا فى ابطال نسبة الأفعال لغير الله تعالى الى الدليل فلا يكون هذا مستغنى عنه بما تقدم (ومعرفة حقيقته) ومعرفة ما يكون اسناد الفعل المجازى اليه حقيقة (إما ظاهرة) أى اما أن تكون تلك المعرفة ظاهرة بظهور ما يكون بالاسناد اليه حقيقة ولا يخفى ما فى نسبة الظهور الى المعرفة من التسامح وذلك (كقوله تعالى فما ربحت تجارتهم) فان اسناد الربح الى التجارة مجاز والمسند اليه فى الحقيقة ظاهر وهم أهلها (أى فما ربحوا فى تجارتهم) فالتجارة لما كانت سبب الربح أسند اليها مجازا من باب الاسناد الى السبب والرابح فى الحقيقة أربابها (وإما خفية) لعدم ظهور الفاعل الحقيقى

فملتنا اننا مسلمون * على دين صديقنا والنبى

فان قلت قد تقدم من المصنف أن ذلك البيت لم يحمل على المجاز قلت ليس كذلك بل الذى تقدم ان نحو ذلك البيت لا يحكم عليه بالتجوز مالم يعلم أن قائله أراد معناه وقد علم ص (ومعرفة حقيقته الخ) ش معرفة حقيقته أى حقيقة المجاز الاسنادى اما أن يريد معرفة وجوده أو معرفة كيفية

أن يقال انه وصف المعرفة بالظهور والخفاء باعتبار متعلقها الذى هو المسند اليه الحقيقى قاله يس وفى عبد الحكيم أنه انما لم يقل وحقيقته للتنصيص على أن المراد الظهور والخفاء بحسب العلم لا بحسب الوجود أى بحسب كثرة العلم بالحقيقة وقلته وحاصل مراد المصنف أن المجاز العقلى لابد له من فاعل أو مفعول به يكون اسناد الفعل له حقيقة ثم ان ذلك الفاعل أو المفعول تارة يكون ظاهرا وتارة يكون خفيا (قوله يعنى أن الفعل الخ) اقتصر على الفعل لانه الأصل والا فما فى معناه مثله (قوله يجب أن يكون له فاعل) نحو أنبت الربيع البقل وقوله أو مفعول به نحو ضرب عمرو وقوله اذا أسند اليه أفرد الضمير لان العطف بأو (قوله أى فما ربحوا فى تجارتهم) أى فالتجارة لما كانت سببا للربح أسند اليها مجازا من باب الاسناد للسبب والرابح حقيقة أربابها وانما كان الفاعل الحقيقى هنا ظاهرا بسبب عرف الاستعمال لان عرف أهل اللغة اذا قصدوا الاستعمال الحقيقى أضافوا الربح للتجار لا للتجارة (قوله واما خفية) أى لكثرة الاسناد الى الفاعل المجازى وترك الاسناد الى الفاعل الحقيقى (قوله الا بعد نظر) يحتمل وهو الأقرب أن المراد به مطلق التأمل لا النظر المصطلح عليه الذى هو ترتيب أمور معلومة للتأدى الى مجهول لان الحقيقة قد تعرف من غير أن يكون هناك ترتيب وعلى هذا فعطف التأمل على النظر للتفسير و يحتمل أن المراد بالنظر المعنى المصطلح عليه وعليه فيكون عطف التأمل من قبيل عطف اللازم على الملزوم

كما فى قولك سرتنى رؤيتك أى سرنى الله وقت رؤيتك كما تقول أصل الحكم فى أنبت الربيع البقل أنبت الله البقل وقت الربيع وفى شفى الطبيب المريض شفى الله المريض عند علاج الطبيب وكما فى قولك أقدمنى بلدك حق لى على فلان أى أقدمتنى نفسى بلدك لأجل حق لى على فلان أى قدمت لذلك ونظيره محبتك جاءت بى اليك أى جاءت بى نفسى اليك لمحبتك أى جئتك لمحبتك وانما قلنا ان الحكم فيهما مجاز لان الفعلين فيهما مسندان الى الداعى والداعى لا يكون فاعلا * وكما فى قول الشاعر

وصيرنى هواك وبى * لحينى يضرب المثل

أى وصيرنى الله لهواك وحالى هذه أى أهلكنى الله ابتلاء بسبب هواك وكما فى قول الآخر وهو أبو نواس

يزيدك وجهه حسنا * اذا مازدته نظرا

أى يزيدك الله حسنا

(قوله سرتنى رؤيتك) أى فرحتنى رؤيتك فالرؤية لا تتصف حقيقة بجعل المتكلم موصوفا بالسرور وانما يتصف بذلك الجعل المولى سبحانه وتعالى فالاسناد اليه هو الحقيقة ولذا أشار المصنف لبيانها بقوله أى سرنى الله عند رؤيتك ان قلت ان التجوز هنا يستلزم أن الرؤية التى أسند اليها ملابسة للفعل وهو السرور وأى ملابسة هنا قلت يمكن أن يقال الملابسة من جهة حصول

السرور عندها فهو من الاسناد للظرف الزمانى وخفاء الحقيقة فى هذا المثال وما بعده من جهة عرف الاستعمال فان الحقيقة لم تقصد بالاستعمال فى عرف اللغة فصار بمنزلة المجاز اللغوى الذى لم يستعمل له حقيقة كما قيل فى الرحمن * واعلم أن هذا القول انما يكون مجازا اذا أريد منه السرور عند الرؤية كما قلنا أما ان أريد منه أن الرؤية موجبة للسرور كان حقيقة كذا فى عبد الحكيم (قوله يزيدك وجهه حسنا الخ) نسبه فى الايضاح لأبى نواس ونسبه فى المطول لابن المعذل بضم الميم وفتح العين وتشديد الذال المعجمة على صيغة اسم المفعول وذكر قبله بيتا وهو

يزيدك صفحتى قمر * يفوق سناهما القمرا

فى

قال الفنارى أشار الشارح بنسبة البيت لابن المعذل لرد ما فى الايضاح من نسبته لأبى نواس وقيل أبو نواس كنية لابن المعذل فلا مخالفة وأراد بصفحتى القمر خدى المحبوب والسنا بالقصر الضوء والشعاع شبه الشاعر وجه الحبيب فى الاستنارة بالقمر فى بادئ الرأى ثم ظهر له بعد امعان النظر أن تشبيهه به وقع غلطا فأعرض عنه وقال * يفوق سناهما القمرا * وفى شرح الشواهد لعبد الرحيم العباسى أن البيت لأبى نواس من قصيدة من مجزوء الوافر يذم فيها العرب والاعراب فى تعشقهم للنساء دون الغلمان وأولها:

دع الرسم الذى دثرا * يقاسى الريح والمطرا	وكن رجلا أضاع العمـــــر فى اللذات والخطرا
الى أن قال أما والله لا أشرا * حلفت به ولا بطرا	لو ان مرقشـــا حى * تعلق قلبه ذكرا
كأن ثيابه أطلعـــن من أزراره قمرا	ومر به بديوان الـــــخراج مضمخا عطرا
بعين خالط التفتـــير فى أجفانها حورا	يزيدك وجهه حسنا * اذا مازدته نظرا
لأيقن أن حب المر * د يلفى سهله وعرا	ولاسيما وبعضهم * اذا حييته انتهرا

وتأمل (كما فى قولك سرتنى رؤيتك أى سرنى الله عند رؤيتك وقوله

يزيدك وجهه حسنا * اذا مازدته نظرا

أى يزيدك الله حسنا

(كما فى قولك سرتنى رؤيتك) فان الرؤية لا تتصف حقيقة بجعل المتكلم موصوفا بالسرور وانما يتصف بذلك الجعل الله تعالى فالاسناد اليه هو الحقيقة (أى سرنى الله عند رؤيتك و) كما (قوله أيضا (يزيدك وجهه حسنا) أى علما بحسن (اذا مازدته نظرا) أى اذا دققت النظر فى وجهه وأمعنته فيه ازددت فيه ادراك محاسن أخرى لم تكن تدرك بظاهر النظر لان وجهه مودوع المحاسن ظاهرة وباطنة فالوجه لا يتصف بجعل المتكلم موصوفا بادراك الحسن الزائد فكان الاسناد اليه مجازا وانما يتصف بذلك الجعل الله تعالى فالاسناد اليه هو الحقيقة (أى يزيدك الله حسنا

ملابسته اما ظاهرة أى واضحة أو خفية والمعرفة لا توصف بالظهور والخفاء باعتبار نفسها بل باعتبار سهولة تحصيلها وعسره فانها قد تدرك بالبديهة أو بأدنى تأمل فتسمى ظاهرة وقد تحتاج لطول نظر فتكون خفية ومثل الظاهرة بقوله تعالى فما ربحت تجارتهم أى فما ربحوا فى تجارتهم والخفية كقولك سرتنى رؤيتك أى سرنى الله عندها وهو من الاسناد الى الظرف المجازى أو من الاسناد بملابسة السبب لان الرؤية سبب السرور وكذلك قول أبى نواس

يزيدك وجهه حسنا * اذا مازدته نظرا

أى يزيدك الله حسنا

فقوله يزيدك وجهه حسنا من الزيادة المتعدية لمفعولين أحدهما كاف الخطاب الوجه لنيرمين للمبالغة وثانيهما حسنا وهذا بيان لكون سناهما يفوق سنا القمر فان قلت المفعول الثانى لزاد شرطه أن تصح اضافته للمفعول الاول كما فى قوله تعالى زادهم الله مرضا فانه يصح أن يقال زاد الله مرضهم ولا يصح اضافة الحسن هنا الى الكاف فلا يقال يزيد وجهه حسنك لان الحسن ليس وصفا للمخاطب بل للمحبوب الذى عاد عليه الضمير فى وجهه قلت الكلام على تقدير مضاف أى يزيدك وجهه علم حسن أى علما بحسن فى وجهه اذا ما زدته نظرا أى اذا دققت النظر فى وجهه وأمعنته فيه وذلك لان وجهه مشتمل على دقائق حسن متعددة فيظهر فى كل مرة من النظر والتأمل دقيقة لم تظهر فى المرة التى سبقت وبتقدير المضاف الذى قلناه يندفع أيضا ما يقال ان الحسن موجود فى الوجه على وجه معلوم فلا يزداد بتكرر النظر وحينئذ فظاهر البيت مشكل ثم ان من المعلوم أن الوجه لا يتصف بجعل المتكلم موصوفا بادراك الحسن الزائد فلذا كان الاسناد اليه مجازا وانما يتصف بذلك الجعل المولى سبحانه وتعالى فالاسناد اليه حقيقة ولذا أشار المصنف لبيانها بقوله أى يزيدك الله حسنا أى علما بحسن فى وجهه من حيث ظهوره لا من حيث وجوده فانه فى غاية الكمال فى نفسه لكن لدقته يظهر بعد التأمل والنظر (قوله فى وجهه) أشار الى أن وجهه مفعول ثالث ليزيد بواسطة الحرف وأن الاسناد فى الكلام المذكور الى المفعول بواسطة (قوله لما أودعه الخ) هذا دفع لما عسى أن يتراءى من المخالفة بين ما فى البيت وما اشتهر من المثل وهو كثرة (٣٦١) المشاهدات تقل الحرمة فى العادات ووجهه أن بكل نظر يرى حسنا آخر من محاسن جماله ودقيقة أخرى من دقائق كماله اهـ قرمى (قوله تظهر) هو بالتاء المثناة من فوق فى بعض النسخ أى تلك الدقائق المودعة فيه وفى بعضها بالياء المثناة من تحت أى الحسن المزيد (قوله وفى هذا تعريض) أى فى قوله ومعرفة حقيقته الخ حيث اشترط فى المجاز العقلى أن يكون له فاعل حقيقى الا أنه تارة يكون ظاهرا وتارة يكون خفيا (قوله ورد عليه) عطف تفسير (قوله حيث زعم) المراد بالزعم القول أى حيث قال انه لا يجب فى المجاز العقلى أن يكون للفعل فاعل محقق فى الخارج يكون الاسناد له حقيقة وتحرير النزاع أن المجاز العقلى هل يشترط فى تحققه أن يكون للفعل المسند فيه فاعل محقق فى الخارج أسند له ذلك الفعل قبل المجاز اسنادا حقيقيا معتدا به بأن يقصد فى العرف والاستعمال اسناد ذلك الفعل لذلك الفاعل أولا يشترط فمذهب المصنف والسكاكى اشتراط ذلك لاجل أن ينقل الاسناد من ذلك الفاعل الحقيقى للفاعل المجازى ومذهب الشيخ عبد القاهر لا يجب ذلك الا اذا كان الفعل موجودا فان كان غير موجود بأن كان أمرا اعتباريا فلا يصح أن يكون له فاعل حقيقى بل يتوهم ويفرض له فاعل أسند اليه ونقل الاسناد منه للفاعل المجازى فالفاعل ليس محققا فى الخارج بل متوهم مفروض ولا يعتد بالاسناد للمتوهم المفروض (قوله يكون الاسناد اليه) أى على جهة القيام والاتصاف به لا على جهة الايجاد له لانه لا ينفيه (قوله فانه ليس لسرتنى ولا ليزيدك فاعل) أى فى الاستعمال يكون الاسناد اليه حقيقة لعدم وجود تلك الافعال المتعدية فى الاستعمال والمراد بانتفاء وجودها فى الاستعمال أن المتكلم لم يقصد الاخبار بها بل استعملها فى لازمها فانتفاؤها بالنظر لقصد المتكلم وملاحظته لا بالنظر للواقع وقوله يكون أى حتى يكون والحاصل أن الشيخ عبد القاهر ذكر أن هذين المثالين ونحوهما من المجاز فى الاسناد الذى لا حقيقة له فبين المصنف أن له حقيقة خفيت على الشيخ لان حق الاسناد فى ذلك لله تعالى

فى وجهه) لما أودعه من دقائق الحسن والجمال تظهر بعد التأمل والامعان وفى هذا تعريض بالشيخ عبد القاهر ورد عليه حيث زعم أنه لا يجب فى المجاز العقلى أن يكون للفعل فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة فانه ليس لسرتنى فى سرتنى رؤيتك ولا ليزيدك فى يزيدك وجهه حسنا فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة

فى وجهه) فالاسناد فى المثالين الى السبب مجاز وهو فى الاصل لله تعالى وخفاء هذه الحقيقة من جهة عرف الاستعمال لأنه لا يقصد الاستعمال الحقيقى فى عرف اللغة فصار بمنزلة المجاز اللغوى الذى لم تستعمل له حقيقة كما قيل فى الرحمن وانما نبه المصنف على أن الحقيقة للمجاز قد تكون خفية للرد على الشيخ عبد القاهر فى قوله ان نحو المثالين من المجاز فى الاسناد الذى لا حقيقة له فبين أن له حقيقة خفيت على الشيخ وهى ما بين من أن الاسناد فى الأصل لله تعالى وقد تبع فى هذا الرد الفخر الرازى حيث قال كل فعل لا بد له من فاعل لاستحالة صدوره بلا فاعل فان كان ذلك الفاعل هو ما أسند اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره فاعتقد المصنف صحة هذا الكلام فقدر الفاعل فى المثالين الله تعالى لأنه الفاعل الحقيقى وهذا الرد يتجه ان كان مراد الشيخ أن ثم أفعالا لا يتصف بها شىء على وجه الحقيقة ولا يمكن فرض موصوف لها أصلا وليس ذلك مراده بل المراد أن نحو سرتنى رؤيتك وأقدمنى بلدك حق لى على

فى وجهه كذا قاله المصنف ﴿قلت﴾ لكن يلزم منه حمل حسنا على استحسانا فان الذى ازداد حسنا هو الوجه لا الناظر ويحتمل أن يقال فيه انه على السببية أى بسبب وجهه وملابسة هذا

(قوله وكذا أقدمني الخ) أي فان الاقدام ليس له فاعل حقيقي واسناد الاقدام فيه للحق مجاز عقلي وتوجيه المجاز العقلي في هذا التركيب على مذهب الشيخ أن يقال انه بولغ في كون الحق له مدخل في تحقق القدوم ففرض اقدام صادر من فاعل متوهم ثم نقل عنه وأسند الى الحق مبالغة في ملابسته للقدوم كما ينقل اسناد الفعل من الفاعل الحقيقي الى الفاعل المجازي مبالغة في ملابسة الفاعل المجازي للفعل فالمجاز حينئذ في الاسناد لا في الفعل فالفاعل الحقيقي ليس موجودا محققا في الخارج بل متوهم مفروض ولا يعتد باسناد الفاعل للفاعل المتوهم المفروض وكذا يقال في سرتني رؤيتك ويزيدك وجهه حسنا انه بولغ في كون الرؤية لها مدخل في السرور والوجه له مدخل في زيادة العلم بالحسن ففرض سرور وازدياد صادران من فاعل متوهم ثم نقلا عنه وأسند للفاعل المجازي وهو الوجه والرؤية للمبالغة في ملابسة الفاعل المجازي للفعل فقول الشيخ عبد القاهر ليس لهذه الافعال فاعل أي محقق في الخارج يعتد باسنادها اليه هذا وما ذكر من أن الاسناد في أقدمني بلدك حق لي على فلان من قبيل المجاز العقلي غير متعين بل يجوز أن يراد بالاقدام الحمل على القدوم على جهة المجاز المرسل فيكون المعنى حملني على القدوم حق الخ ويصح أن يكون في الكلام استعارة بالكناية بأن شبه الحق بمقدم تشبيها مضمرا في النفس وطوى ذكر المشبه به وهو المقدم ورمز له بذكر لازمه وهو الاقدام تخييلا وعلى هذين الاحتمالين لا يكون في الكلام مجاز عقلي هذا ملخص ما في القرمي والسيرامي (قوله بل الموجود ههنا هو السرور والزيادة والقدوم) أي التي هي معاني الافعال اللازمة يعني والكلام هنا في فاعل الفعل المتعدي لا في فاعل الفعل اللازم والفعل المتعدي غير موجود هنا حتى يكون له فاعل حقيقي بل الموجود هو اللازم فانتفاء الفاعل الحقيقي أعني فاعل المتعدي لعدم وجود الفعل المتعدي والحاصل أن تلك الافعال المذكورة تستعمل متعدية فمعناها وهو الاسرار والاقدام والزيادة أمر اعتباري لا وجود له فلا فاعل لها حقيقي وتستعمل لازمة ومعناها وهو السرور والقدوم

> وكذا أقدمني بلدك حق لي على فلان بل الموجود ههنا هو السرور والزيارة والقدوم واعترض عليه الامام فخر الدين الرازي رحمه الله بأن الفعل لابد أن يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما أسند اليه الفعل فلا مجاز
>
> فلان ويزيدك وجهه حسنا لا يقصد في الاستعمال العرفي فيها فاعل الاقدام ولا فاعل السرور المتعدي ولا فاعل الزيادة المتعدية ولذلك لم يوجد في ذلك الاستعمال اسنادها لما يحق أن يتصف بها لأنها لكونها اعتبارية ألغي عرفا استعمالها لموصوفها الذي تعتبر به ولو صح أن لها موصوفا لأن الغرض من ذلك التركيب ما وجد خارجا من القدوم والسرور اللازمين والزيادة اللازمة فصار هذا التركيب في اسناده
>
> بالظرفية كالذي قبله

والازدياد أمر موجود فلها فاعل حقيقي واذا ذكرت تلك الافعال المتعدية كان قصد المتكلم بها معاني الافعال اللازمة فان قيل حيث كان معنى المتعدي غير موجود وان المقصود منه معنى اللازم لزم أن يكون سرتني ونحوه من الافعال المذكورة مجازا لغويا للتجوز بها عن معنى الفعل اللازم ولا مجاز هنا في الاسناد بل في الاطراف فالجواب أن مجازية الاطراف قوله لا تنافي مجازية الاسناد ألا ترى ما مر من أحيا الارض شباب الزمان قال سم فان قلت كيف يصح القول بانتفاء المتعدي مع أنه متحقق قطعا فانا نعلم تحقق الاسرار وغيره من تلك الافعال المتعدية في الوجود فالجواب أن المراد أن المتكلم بهذه الافعال المتعدية لم يقصد معناها والاخبار عنها وان كان محققا في الواقع الا على سبيل التخييل والايهام وما كان على سبيل التخييل لا يحتاج الى فاعل فالحكم بانتفاء معنى المتعدي بالنظر للمقصود من الكلام لا بالنظر للواقع اهـ ومراده بتحققها في الوجود الوجود الذهني وكذا تحققها في الواقع لا الوجود في خارج الاعيان لأنها أمور اعتبارية لا تحقق لها فيه (قوله لابد أن يكون له فاعل) أي موجد وفيه أن هذا يسلمه الشيخ وليس مراده نفيه بل مراده بقوله لا يجب في المجاز العقلي أن يكون للفعل فاعل نفي الفاعل الذي قام به الفعل وهو الفاعل الحقيقي بالوجه المذكور الذي ينقل الاسناد عنه الى الفاعل المجازي ومحصله نفي لزوم الحقيقة للمجاز وليس مراده نفي الفاعل الموجد اذ لا يسع عاقلا أن ينفي الفاعل الموجد عن الفعل الموجود قال العلامة ابن يعقوب وهذا الرد الذي ذكره الرازي انما يتجه ان كان مراد الشيخ ان ثم أفعالا لا يتصف بها شيء على وجه الحقيقة ولا يمكن فرض موصوف بها أصلا وليس ذلك مراده بل مراده أن نحو سرتني رؤيتك وأقدمني بلدك حق لي على فلان ويزيدك وجهه حسنا لا يقصد في الاستعمال العرفي فيها فاعل الاقدام ولا فاعل السرور المتعدي ولا فاعل الزيادة المتعدية ولذلك لم يوجد في ذلك الاستعمال اسنادها لما يحق أن يتصف بها لانها لكونها أمورا اعتبارية ألغي عرفا استعمالها لموصوفها الذي تعتبر فيه ولو صح أن لها موصوفا لان الغرض من ذلك التركيب ما وجد خارجا من القدوم والسرور اللازمين والزيادة اللازمة فصار هذا التركيب في اسناده كالمجاز الذي لم تستعمل له حقيقة ولم يرد الشيخ أن هذه الافعال الاعتبارية لا موصوف لها في نفس الأمر يكون الاسناد اليه حقيقة بل المراد أنه لم يستعمل لعدم تعلق الغرض به ولهذا كان ما ذهب اليه المصنف تكلفا وتطلبا لما لا يقصد

في الاستعمال ولا يتعلق به الغرض في التراكيب فتأمل ذلك فانه صعب فهمه على كثير اه كلامه (قوله والافيمكن تقديره) الاولى ان يقول والافلابد من تقديره ليكون مناسبا للدعوى (قوله وان فاعل هذه الافعال هو الله تعالى) ان قلت صاحب المفتاح من المعتزلة والفاعل عندهم هو النفس لان العبد يوجد عندهم الافعال بطريق المباشرة أو التوليد كما في حركة الاصبع وحركة الخاتم فحركة الاصبع مخلوقة للعبد عندهم مباشرة وحركة الخاتم مخلوقة له بطريق التوليد عن حركة الاصبع فالمتعين أن يكون فاعل السرور والعلم بزيادة الحسن العبد بطريق التوليد عن النظر الحسي في الوجه بدليل ان السكاكي جعل النفس فاعلا في اقدمني بلدك حق لي على فلان قلت المراد ان فاعل هذه الافعال هو الله تعالى على رأي الامام ولا يلزم من اخبار السكاكي عنه بذلك اعتقاده له (قوله لم يعرف حقيقتها) أي الافعال أي حقيقة متعلقها وهو المسند اليه (قوله فتبعه) أي تبع صاحب المفتاح (قوله وفي ظني أن هذا) أي الذي قاله المصنف تبعا للرازي والسكاكي تكلف وذلك لان تقدير الفاعل الموجد وهو الله تعالى في مثل هذه الافعال السابقة تقدير لما لا يقصد في الاستعمال ولا يتعلق به الغرض في التراكيب كما يؤخذ من كلام ابن يعقوب السابق وعبارة سم انما كان تكلفا لان الفاعل من قام به الفعل ولا يقال انه تعالى قام به السرور وغيره مما ذكر (قوله والحق ما ذكره الشيخ) وذلك لانه ليس مراده نفي الفاعل رأسا بل مراده نفي وجوب فاعل أسند اليه الفعل قبل اسناده الى المجازي ومحصله انه لا يشترط في المجاز أن يكون للمسند قد أسند قبل الى الفاعل الحقيقي بل يجوز أن يكون من أول الامر الى آخره لم يسند ذلك المسند الا الى الفاعل المجازي اه سم وحاصل

ما في المقام أنه لا نزاع بين القوم في ان الفعل الموجود في الخارج لابد له من فاعل يقوم به في نفس الامر لاستحالة وجود الفعل بذاته لانه من الاعراض ومعاني هذه الافعال المتعدية في هذه الصور من المسرة والاقدام والزيادة ليست موجودة في الخارج أصلا لكونها أمورا اعتبارية فلا يصح أن يكون لها فاعل حقيقي بحيث ينتقل الاسناد عنه الى الفاعل المجازي بل الموجود فيه بحسب قصد المتكلم هو معاني الافعال اللازمة من السرور والقدوم والازدياد وعبر عن القدوم مثلا بالاقدام لاجل المبالغة في ملابسة الفعل للفاعل فاذا وجد القدوم لاجل الحق والسرور لاجل الرؤية وزيادة العلم بالحسن لاجل رؤية الوجه وأريد المبالغة في ملابسة هذه المعاني للداعي لها فرض هناك فاعل لتلك الافعال المتعدية ثم ينتقل اسنادها من ذلك الفاعل المتوهم الى الداعي المذكور لتحصيل المبالغة المذكورة فان نقل الاسناد من الفاعل المتوهم كنقله من الفاعل المحقق في تحصيل المبالغة فصح القول بان هذه الافعال المتعدية لافاعل لها في الخارج لعدم وجودها فيه والفاعل المتوهم بمنزلة العدم وهذا مذهب الشيخ وأما الامام الرازي فيرى أن معاني الافعال اللازمة ممكنة وقد انعقد الاجماع على أن كل ممكن لابد له من فاعل موجد وحينئذ فيجب أن يكون لهذه الافعال فاعل موجود يكون اسناد الافعال المتعدية اللازمة لها الى ذلك الفاعل حقيقة وهو الله عندنا والعبد عند المعتزلة ويرد عليه بأن المراد بالفاعل في هذا المقام فاعل الافعال اللازمة لافاعل الافعال المتعدية ولو سلم فليس المراد بالفاعل الموجود وانما المراد به من قام به الفعل كما مر والله سبحانه وتعالى ليس فاعلا لهذه الافعال بالمعنى المذكور اذ لا يقال انه تعالى قام به السرور ولا زيادة العلم بالحسن على أن الشيخ ليس مراده نفي الفاعل رأسا بل مراده نفي وجوب فاعل أسند اليه المسند قبل اسناده الى المجازي ومحصله أنه لا يشترط في المجاز أن يكون المسند قد أسند قبل الى الفاعل الحقيقي بل يجوز أن يكون من أول الامر الى آخره لم يسند ذلك المسند الا الى الفاعل المجازي (قوله وأنكره السكاكي) أي قال ليس في كلام العرب مجاز عقلي ووجه الانكار أن المجاز خلاف الاصل وقد ثبت في الطرف قطعا واثباته في الاسناد وان كان لافساد فيه لكن يمكن رده الى المجاز في الطرف الواقع قطعا والاصل رد ما تردد فيه الى اليقين والحامل له على ذلك

والافيمكن تقديره فزعم صاحب المفتاح ان اعتراض الامام حق وأن فاعل هذه الافعال هو الله تعالى وان الشيخ لم يعرف حقيقتها لخفائها فتبعه المصنف وفي ظني أن هذا تكلف والحق ما ذكره الشيخ (وأنكره) أي المجاز العقلي (السكاكي)

كالمجاز الذي لم تستعمل له حقيقة ولم يرد الشيخ أن هذه الافعال الاعتبارية لاموصوف لها في نفس الامر يكون الاسناد اليه حقيقة بل المراد أنه لم يستعمل لعدم تعلق الغرض به ولهذا كان ما ذهب اليه المصنف تكلفا وتطلبا لما لا يقصد في الاستعمال ولا يتعلق به الغرض في التراكيب وهذا ان سلم اندفع به الرد على الشيخ والافالرد وارد فليتأمل فان هذا المقام مما صعب فهمه على كثير والله الموفق بمنه وكرمه (وأنكره) أي المجاز العقلي الذي هو اسناد الفعل أو معناه لغير ما هو له بتأول (السكاكي) وجعل الاسناد في أمثلته

(قوله وأنكره السكاكي)

وقال الذى عندى نظمه فى سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى بواسطة المبالغة فى التشبيه على ماعليه مبنى الاستعارة كما سيأتى وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة

الانكار تقليل الانتشار وتقريب الضبط لاعتبارات البلغاء باحتمال أمثلة المجاز العقلى للاستعارة بالكناية ويرد عليه أن ذلك ليس بأولى من العكس (قوله أى المجاز العقلى) أى مايسمونه بذلك (قوله وقال) أى فى المفتاح الذى عندى الخ ولما لم يحك المصنف صورة انكاره ذكرها الشارح وحكاها بالمعنى والافعبارته هكذا والذى عندى هو نظم هذا النوع فى سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى بواسطة المبالغة فى التشبيه على ماعليه مبنى الاستعارة بالكناية وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة (قوله الذى عندى الخ) الذى مبتدأ صلته الظرف وقوله نظمه أى دخوله خبره أى دخول أمثلته اذ لامعنى لكون المجاز العقلى الواقع فى الاسناد من أفراد الاستعارة بالكناية الواقعة فى الطرف وقوله فى سلك الاستعارة أى فى بابها ولايخفى مافى هذا التركيب من الاستعارة بالكناية حيث شبه أفراد الاستعارة المذكورة بدرر واثبات السلك تخييل والنظم ترشيح والباء فى قوله بالكناية للسببية أو للمعية (قوله بجعل الربيع) أى مثلا والباء للتصوير أى نظمه فى سلك الاستعارة مصور بجعل الربيع أى بجعل هذا اللفظ استعارة بالكناية عن الفاعل الخ وتوضيح المقام انه لابد فى الاستعارة المذكورة من مستعار منه ومستعار ومستعار له فاذا قلت أنشبت المنية أظفارها بفلان فالمستعار منه معنى السبع وهو الحيوان المفترس حقيقة والمستعار لفظ السبع والمستعار له معنى المنية ومعنى قولهم بالكناية انك كنيت عن المستعار بشىء من لوازم معناه ولم تصرح به أعنى الاظفار وهذا على طريق الجمهور فيجعلون مدلول لفظ استعارة بالكناية المستعار أعنى اللفظ الدال على المشبه به المضمر والسكاكى يجعل مدلوله اللفظ الدال على المشبه فيقال عنده فى تقريره شبهت المنية بالسبع وادعينا أنها فرد من أفراده ثم أوردنا اللفظ الدال على المشبه مرادا منه المشبه به بواسطة قرينة دالة على ذلك كلفظ الأظفار وأما على طريق المصنف فمدلوله نفس التشبيه المضمر فى النفس وسيأتى ذلك مبسوطا وأن تسمية التشبيه استعارة مجرد تسمية (قوله بواسطة الخ) متعلق بجعل الربيع أى ان جعل هذا اللفظ استعارة حاصل بتوسط المبالغة فى التشبيه والمراد بالمبالغة فيه ادخال المشبه فى جنس المشبه به وجعله فردا من أفراده ادعاء كما يرشد لذلك قول الشارح الآتى والجواب أن مبنى هذه الاعتراضات الى آخر ما يأتى له (قوله وجعل نسبة الانبات الخ) عطف على بواسطة وقوله اليه أى الى الربيع ثم لايخفى أن هذا مخالف للمشهور من أن قرينة الاستعارة بالكناية عند السكاكى اثبات الصورة الوهمية المسماة بالاستعارة التخييلية فيجب أن يؤول على أن المراد وجعل نسبة ماهو شبيه بالانبات اليه قرينة وأجيب بأن مااشتهر عنه محمول على الاستعارة بالكناية فى غير الكائنة فى المجاز العقلى وأما الواقعة فيه فالقرينة قد تكون أمرا محققا فما اشتهر عنه غير كلى ويدل على ذلك انه نفسه صرح فى بحث المجاز العقلى بأن القرينة قد تكون أمرا محققا كما فى أنبت الربيع البقل فتأمل (قوله وهى عند السكاكى) أى بحسب اعتقاد المصنف بدليل الجواب الآتى فى آخر الكلام

وقال الذى عندى نظمه فى سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى بواسطة المبالغة فى التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله (ذاهبا الى أن مامر) من الأمثلة (ونحوه استعارة بالكناية) وهى عند السكاكى

حقيقيا وذلك أنه قال الذى عندى نظمه فى سلك الاستعارة بالكناية وادخاله فى بابها بأن يجعل الربيع فى أنبت الربيع البقل مثلا استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى ويكون نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وبه تحصل الاستعارة التخييلية التى هى أن يؤتى بشىء من لوازم المشبه به ويذكر مع المشبه فعلى هذا يكون اثبات الانبات الذى هو القرينة حقيقيا فلا يكون المجاز فى الاسناد فههنا مستعار منه وهو المشبه به الذى هو الفاعل الحقيقى فى هذا المثال ومستعار له وهو معنى الربيع ومستعار وهو اللفظ المختص بالفاعل الحقيقى وهذه أصول الاستعارة لكن الاستعارة بالكناية لايطلق فيه لفظ المستعار على المستعار له ولكن يكتفى بشىء من لوازم المشبه عنه ويطلق لفظ المستعار له وهو الربيع على الفاعل الحقيقى والدليل على اطلاقه عليه الاتيان بشىء من لوازمه مع المشبه واثبات تلك اللوازم له حقيقة ومبنى هذا الكلام كله على المبالغة فى التشبيه بجعل المشبه من جنس المشبه به فأطلق لفظ المشبه وأريد به المشبه به وحصلت الكناية عن ذلك باللوازم المسمى اطلاقها استعارة تخييلية والى هذا أشار بقوله حال كون السكاكى (ذاهبا الى أن مامر) من الأمثلة (ونحوه) كقوله شفى الطبيب المريض (استعارة بالكناية) وهى عند السكاكى كما تقدم

قال السكاكى الذى عندى نظمه فى سلك الاستعارة بالكناية فى قولهم أنبت الربيع البقل الخ

وأورد

و يجعل الأمير المدبر لأسباب هزيمة العدو استعارة بالكناية عن الجند الهازم وجعل نسبة الهزم اليه قرينة للاستعارة

(قوله أن تذكر المشبه) أى تذكر المشبه واعترض بأنها عند السكاكى لفظ المشبه لا ذكره وأجيب بأن اضافة ذكر المؤول به قوله أن تذكر من اضافة الصفة للموصوف أى المشبه المذكور الخ (قوله وتريد المشبه به) أى حقيقة فى اعتقاد المصنف (قوله بواسطة) متعلق بتريد وقوله أن تنسب اليه للمشبه الذى أريد به المشبه به (قوله من اللوازم) أى الروادف والتوابع (قوله المساوية للمشبه به) أى التى تصدق حيث صدق وتكذب حيث كذب كالانبات فانه يصدق بصدق الفاعل الحقيقى و ينتفى بانتفائه واعترض بأن الانبات فى المثال ليس لازما مساويا لهذا المعنى لان الله تعالى موجود قبل الانبات لكونه قديما والانبات حادث فيتحقق الفاعل المختار مع أن الانبات قد لا يتحقق فأين المساواة وأجاب بعضهم بأن المراد بالانبات الانبات بالقوة ولا شك أنه لازم مساو لكن قد يقال يلزم على هذا أن يكون معنى أنبت الربيع البقل على كلام السكاكى قدر على الانبات والظاهر أن هذا غير مراد من هذا التركيب والحاصل أنه ان أريد الانبات بالفعل ورد عليه أنه لازم غير مساو وان أريد الانبات بالقوة ورد ما علمته والأحسن أن يقال المراد بالانبات الانبات بالفعل وليس المراد بالمساواة عدم الانفكاك بحيث انها أى اللوازم توجد اذا وجد المشبه به وتنتفى اذا انتفى بل المراد بكونها مساوية له أنها لا توجد الا منه لكونها خاصة به اما مطلقا أو بالنسبة للمشبه ولا شك أن الانبات لا يوجد الا منه تعالى وهذا لا ينافى تحققه تعالى قبل تحقق الانبات (قوله أن تشبه المنية بالسبع) أى فى اغتيال النفوس وقوله ثم تفردها بالذكر أى مريدا بها المشبه به وهو السبع لقوله سابقا وتريد المشبه به (قوله فتقول مخالب الخ) اعترض بأن المخالب ليست لازما مساويا لوجودها فى بعض الطيور وأجيب بأن المراد بالسبع المشبه به كل ما يتسبع أو المراد بالمخالب المخالب التامة وهى التى يحصل بها اغتيال النفوس واتلافها بقرينة المقام كذا ذكر بعضهم لكن الذى ذكره المولى عبد الحكيم أن المراد باللوازم المساوية للمشبه به ما كانت مختصة به إما مطلقا و إما بالنسبة للمشبه ولا شك أن المخالب يختص بها السبع بالنسبة للمنية وحينئذ فهى مساوية للمشبه به بهذا الاعتبار فلا حاجة لذلك الايراد من أصله (قوله بناء على أن الخ) علة لقوله ذاهبا (قوله يعنى) أى السكاكى بالفاعل الحقيقى (قوله القادر المختار) أى هذا المفهوم لا من حيث خصوص ذاته تعالى فلا يرد أن

أن تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهى أن تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل أن تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان (بناء على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقى) للانبات يعنى القادر المختار (بقرينة نسبة الانبات) الذى هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقى (اليه) أى الى الربيع

أن يذكر لفظ المشبه وهو الربيع فى المثال و يراد به المشبه به وهو الفاعل الحقيقى بقرينة نسبة شىء من اللوازم المساوية للمشبه به كالانبات فى المثال ونظيره تشبيه المنية بالسبع ثم يطلق لفظ المنية على السبع بقرينة نسبة اللوازم المساوية للسبع له وهى المخالب فيقال مثلا نشبت المنية أظفارها بفلان أما مساواة اللازم الذى هو الانبات للفاعل الحقيقى فظاهر لان المراد به الانبات بالقوة وهو مساو وأما الأظفار فى السبع فالمراد بها الأظفار المخصوصة لا مطلق الأظفار وهى مساوية له لان غير أظفار الأسد لا ينسب لها فعل نشب على التحقيق و يحتمل أن يكون المراد بالمساواة الانتقال منها الى المكنى عنه عرفا كما ينتقل من المساوى للشىء فعلى هذا تتحقق الاستعارة بالكناية فيما تقدم (بناء على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقى بقرينة نسبة الانبات اليه) الذى هو من لوازم

وأورد عليه المصنف ما أورده وفيه نظر أما قوله انه يلزم أن يكون المراد بعيشة فى قوله عيشة راضية صاحبها فليس كذلك بل لنا فى تصحيح كلامه طريقان * احداهما أن راضية فى معنى الصفة الجارية على غير من هى له فى المعنى لا من حيث الصناعة كأنه قال الراضى صاحبها الا على أحد التقادير السابقة فان ذلك تقدير لفظى وهذا معنوى فانا نجعل الاسناد الى ضمير العيشة وهى صفة جارية فى اللفظ على العيشة وفى المعنى على صاحبها والمعنى فى عيشة رضى صاحبها فضمير راضية يعود على العيشة وهو استعارة بالكناية والمسند وهو اسم الفاعل استعارة تخييلية قارنت المكنية فان قلت كان السكاكى مستغنيا عن هذا بأن يجعل الاسناد الى صاحبها الحقيقى كما هو أحد التقادير السابقة ولا حاجة الى الاستعارة بالكناية قلت تفوت المبالغة المقصودة * الثانية أنه يلتزم ما ذكره المصنف وأن المراد بعيشة صاحبها ولا يلزم أن يكون الشىء فى نفسه و يجعل العيشة وضميرها المستتر فى راضية أريد بهما صاحب العيشة فتكون العيشة استعارة بالكناية والمسند فى راضية استعارة تخييلية ولا بدع أن يكون صاحب العيشة الحقيقى فى صاحبها المجازى على سبيل الاستعارة للمبالغة فان قلت المصنف لا يرى أن الاستعارة بالكناية أريد بها غير موضوع اللفظ فكيف يقول يلزم السكاكى أن يكون المراد

وفيما ذهب اليه نظر لانه يستلزم أن يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحب العيشة لا العيشة و بماء في قوله خلق من ماء دافق فاعل الدفق لا المنى لما سيأتي من تفسيره للاستعارة بالكناية

ادعاء كون الربيع ذاته تعالى ركيك جدا اه عبد الحكيم (قوله وعلى هذا القياس) متعلق بمحذوف أى و يجرى على هذا القياس أى الطريق أعنى تقرير الاستعارة بالكناية في هذا المثال غير هذا المثال أى أن غير هذا المثال جار على قياسه وطريقته ففي نحو شفى الطبيب المريض شبه الطبيب بالفاعل الحقيقي وادعينا أنه فرد من أفراده ثم أفرد الطبيب بالذكر مرادا به الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء الذى هو من لوازم الفاعل الحقيقي له وكذا في هزم الأمير الجند شبه الأمير بالجيش وادعينا أنه فرد من أفراده ثم أفرد الأمير بالذكر مرادا به الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه الذى هو من لوازم الجيش (قوله وحاصله) أى حاصل جريان غير هذا المثال على قياسه أى طريقته أو المراد وحاصل ما مر من (٣٦٦) تقرير الاستعارة بالكناية في جميع الأمثلة (قوله في تعلق وجود الفعل به) أى بكل من الفاعلين وان كان تعلقه بأحدهما على جهة الايجاد و بالآخر على جهة التسبب مثلا أى و يدعى أن الفاعل المجازى من أفراد الفاعل الحقيقي (قوله ثم يفرد الفاعل المجازى بالذكر) أى مرادا منه الفاعل الحقيقي (قوله وينسب اليه شيء) أى لأجل الدلالة على أن المراد من الفاعل المجازى الفاعل الحقيقي (قوله أى فيما ذهب اليه السكاكي) من رد المجاز العقلي للاستعارة بالكناية (قوله لانه) أى لان رده لها يستلزم الخ واعلم أن استلزام كون المراد بالعيشة صاحبها ليس مقابلا لعدم صحة الاضافة وأخويه كما يوهمه ظاهر المصنف بل استلزام مثل ذلك موجود في الجميع اذ يستلزم أن يكون المراد   والتحقيق بالنهار فلانا نفسه وأن يكون المراد بضمير بها مان العملة و بالربيع هو الله تعالى ومدار الفساد عليه وانما المقابل لعدم صحة الاضافة وأخويه عدم صحة أن تكون العيشة ظرفا لصاحبها فكان الأولى للمصنف أن يقول يستلزم أن لا يصح جعل العيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية ظرفا لصاحبها (قوله لانه يستلزم أن يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها) اما أن يراد بضمير عيشة أى الضمير الراجع اليها المستتر في راضية أى واذا كان هذا الضمير بمعنى صاحب العيشة كان مرجعه وهو عيشة المجرور بفي بمعنى صاحبها أيضا بناء على اتحاد معنى الضمير ومرجعه كما سيذكره الشارح بقوله وهذا الخ فيلزم ظرفية الشيء في نفسه واما أن يراد بعيشة المجرور بفي لان مذهب السكاكي عدم اختصاص المجاز العقلي باسناد الفعل أو معناه الى مرفوعه فيلزم ما ذكر أيضا ولا يرد على هذا الاحتمال أن مذهبه أن يذكر الفاعل المجازى و يراد الفاعل الحقيقي والمجرور بفي ليس فاعلا لانه فاعل في المعنى كالمبتدا في نهاره صائم اه يس وقول الشارح وهذا مبنى الخ انما يحتاج اليه على الاحتمال الأول اذ كون المقاد بالضمير ما أريد بمرجعه على الثاني أمر لازم قطعا لا يحتاج الى تنبيه عليه فلزوم ظرفية الشيء في نفسه لا يحتاج الى واسطة (قوله صاحبها) لانه هو الفاعل الحقيقي والفاعل المجازى يجب أن يراد

(وعلى هذا القياس غيره) أى غير هذا المثال وحاصله أن يشبه الفاعل المجازى بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم يفرد الفاعل المجازى بالذكر و ينسب اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي (وفيه) أى فيما ذهب اليه السكاكي (نظر لانه يستلزم أن يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها لما سيأتى) في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه

الفاعل الحقيقي المساوية لان امكان الانبات ليس الا له فلا يفارقه (وعلى هذا القياس غيره) أى غير هذا المثال فيسلك بسائر الأمثلة هذا السبيل فنحو شفى الطبيب المريض يراد بالطبيب الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وهو الشفاء اليه والحاصل من هذه الاستعارة أنك تشبه الفاعل المجازى بالفاعل الحقيقي في تعلق الفعل بكل منهما ثم يفرد المجازى بالذكر مرادا به الحقيقي و يدل على ارادته الاتيان معه بشيء من لوازم الفاعل الحقيقي ولا يخفى أن هذا التشبيه متضمن المبالغة في تلبس الفاعل المجازى بالفعل حتى صار كأنه المؤثر فيه الذى هو الفاعل الحقيقي ولا يخفى بعد علم هذا ما في تلبس الفعل بالمصدر كما لا يخفى أيضا ما في ارتكاب هذا التشبيه بالنسبة الى الله تعالى من سوء الأدب وقد أطنبنا في بيان الاستعارة بالكناية ليظهر المراد منها عند السكاكي كل الظهور و يظهر ورود الاعتراض والجواب (وفيه) أى وفيما ذهب اليه السكاكي من جعل المجاز العقلي من باب الاستعارة بالكناية (نظر) وذلك (لانه يستلزم) حينئذ (أن يكون المراد بعيشة في قوله تعالى في عيشة راضية صاحبها) لانه هو الفاعل في الأصل والفاعل المجازى يجب أن يراد به الفاعل الحقيقي (لما سيأتى) في تفسير الاستعارة بالكناية عند السكاكي وقد تقدم

بعيشة صاحبها فلت ألزمه برأيه لان السكاكي يرى أن الاستعارة بالكناية مجاز باطلاق لفظ المشبه وارادة المشبه به مدعيا أن المشبه به فرد من أفراد المشبه وقد خبط كثير من الناس في هذا المكان

به الفاعل الحقيقي أي وحيث كان المراد بالعيشة صاحبها فيلزم ظرفية الشيء في نفسه لان ضمير هو راجع الى من في قوله تعالى فأما من ثقلت الآية فهو نفس صاحب العيشة (قوله وهو) أي ما ذكرناه يقتضي الخ وذلك لأن حاصل ما ذكره أن يشبه الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي ويدعى أنه فرد من أفراده ثم يفرد الفاعل المجازي بالذكر مرادا به الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة ما هو من لوازم الفاعل الحقيقي اليه ولا شك أن هذا يقتضي أن المراد بالعيشة صاحبها لانها فاعل مجازي فيجب أن يراد بها الحقيقي وهو الصاحب وهذا لا يصح اذ لا معنى لقولنا فهو صاحب عيشة راض صاحبها لما فيه من ظرفية الشيء في نفسه وأجاب بعض الحواشي بأنه يمكن أن يصحح ذلك القول بأن يراد بالصاحب الجنس المتحقق في أفراد أي أنه كائن ومستقر في أصحاب العيشة الراضين وفيه نظر لانه اذا أريد الجنس خرج عن الفاعل الحقيقي اذ ليس المراد الجنس على أن عيشة نكرة فلا يصح اطلاقها على الجمع تأمل (قوله وهذا) أي الاستلزام المتقدم الناشيء عنه الفساد مبني الخ يعني أن محل كون ما ذهب اليه السكاكي يستلزم أن يكون المراد بالعيشة صاحبها المستلزم لفساد المعنى المبني على أن المراد من الضمير والمرجع واحد وان الضمير في راضية العيشة بمعنى الصاحب فتكون العيشة بمعنى الصاحب ولا معنى للظرفية حينئذ وأما اذا ارتكب الاستخدام بأن أريد بالعيشة أولا المعنى الحقيقي وهو التعيش أي ما يتعيش به الانسان وأريد بها في الضمير الصاحب وأن المعنى فهو في عيشة راض صاحبها فلا يلزم ذلك ولا اعتراض عن السكاكي فان قلت اذا اتفق الاستلزام المذكور في اسناد راضية الى الضمير بالاستخدام المذكور لا يتفق اسناد راضية والضمير معا الى العيشة على سبيل الوصفية فان ذلك الاسناد مجاز عقلي عند السكاكي أيضا لانه اشترط في المسند أن يكون مفردا فعلا أو معناه وقد رد كل مجاز عقلي الى الاستعارة فيلزم أن يكون المراد بالعيشة صاحبها قطعا لان الصفة هنا غير الموصوف فالاعتراض بحاله وأجاب بعضهم بأنه اذا كان الضمير بمعنى الصاحب كان اسناد الوصف مع الضمير الى العيشة حقيقيا لأنه وصف سببي واسناد الوصف السببي لموصوفه حقيقي نحو مررت برجل قائمة أمه قال العلامة الغنيمي وفي هذا الجواب نظر لأن الوصف السببي هو الرافع للاسم الظاهر المضاف لضمير الموصوف والوصف هنا رافع الضمير فالاولى أن يجاب بأن الضمير لم يرد به الصاحب الحقيقي وانما أريد به الصاحب الادعائي على ما يأتي للشارح وهو العيشة التي ادعى أنها عين الصاحب وحينئذ

وهو يقتضي أن يكون المراد بالفاعل المجازي هو الفاعل الحقيقي فيلزم أن يكون المراد بالعيشة صاحبها واللازم باطل اذ لا معنى لقولنا فهو في صاحب عيشة وهذا مبني على أن المراد بعيشة وضمير راضية

ان حاصله تشبيه الفاعل المجازي بالحقيقي ثم يفرد المجازي بالذكر مرادا به الحقيقي بقرينة نسبة ما هو من لوازم الفاعل الحقيقي له وهذا يقتضي أن يكون المراد بالعيشة صاحبها لانها من الفاعل المجازي فيجب أن يراد بها الحقيقي وهو صاحبها وهذا لا يصح اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب عيشة راض ذلك الصاحب وتأويله بمعنى هو مستقر في أصحاب العيش المرضي وكائن بينهم خلاف المتبادر بل لا يصح لان عيشة نكرة ولا يصح اطلاقها على الجمع وأيضا مثل هذا الكلام لا يستعمل في مثل هذا المعنى ولو كان من لوازم معناه وهذا الالزام ظاهر ان أريد بالعيشة وبالضمير في راضية شيء واحد وأما ان أريد بالعيشة معناها الحقيقي وأريد بالضمير الذي وقع فيه المجاز العيشة التي هي صاحبها مجازا على طريق الاستخدام فلا يتحقق هذا الالزام اذ يصير المعنى حينئذ هو في عيشة راض صاحبها بها ولكن على تسليم صحة الاستخدام المذكور لا يخلو عن ضعف لخلو الوصف حينئذ عن الرابط لان عود الضمير على ملابس الضمير الرابط لا يكفي في الربط على المشهور وفي المثال مناقشة من وجه آخر يرجع الى هذا بل هو تكميل له وهو أنه ان أراد أن المجاز في لفظ العيشة فليس من المجاز العقلي لانه عنده مبني على تشبيه الفاعل المجازي بالحقيقي والعيشة مجرور لا فاعل بل يكون حينئذ من المجاز المرسل أو غيره ويلزم أن يكون اسناد الراضية الى ضمير لفظ العيشة حقيقة لان الضمير العائد على المجاز لا يقال فيه إنه مجاز لان المجاز في معاده لا فيه اذ لا معنى لاعتبار التشبيه في مصدوق الضمير بعد كون معاده قد أطلق على المشبه به طريق المجاز المتكلم بالتشبيه أو بغيره وان أراد أن التجوز في الضمير والعيشة على حقيقتها كان

والتحقيق ما قلناه والله تعالى أعلم على أن الجزري اعترض عليه في الزامه أن المراد بعيشة صاحبها بأن قال يلزم ذلك فان الزمخشري ذكره وهو وهم لان التزام ذلك التزام المحال اذ يلزم أن يكون الشيء في نفسه ولا يصح التزام ذلك الا بالطريق التي ذكرناها والزمخشري لم يذكر أن المراد بعيشة صاحبها بل أن المراد براضية صاحبها وبينهما فرق وأما قوله انه يلزم أن يكون المراد بماء دافق فاعل الدفق فلا يلزم بل يحتمل ما سبق وأما قوله انه يلزم عدم صحة الاضافة في نحو نهاره صائم اذ يصير من باب اضافة الشيء الى نفسه فممنوع ولا نسلم أنه يلزم التجوز في نهاره بل في صائم على ما سبق وأما الزامه بنحو يا هامان ابن لي صرحا بأن لا يكون الامر بالبناء لهامان مع أن النداء له فجوابه أن يلتزم أن المأمور بالبناء الباني بنفسه

وأن لا تصح الاضافة في نحو قولهم فلان نهاره صائم وليله قائم لأن المراد بالنهار على هذا فلان نفسه واضافة الشيء الى نفسه لا تصح وأن لا يكون الامر بالايقاد على الطين في احدى الآيتين و بالبناء فيهما لهامان مع أن النداء له

واحد (و) يستلزم (أن لا تصح الاضافة في) كل ما أضيف الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي (نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشيء الى نفسه) اللازمة من مذهبه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة ووقوعها كقوله تعالى فما ربحت تجارتهم وهذا أولى في التمثيل (و) يستلزم (أن لا يكون الامر بالبناء) في قوله ياهامان ابن لي صرحا (لهامان)

استخداما وفيه من الضعف ما تقدم مع ايهامه جريان المجاز التشبيهي في الضمير (و يستلزم) أيضا ما ذهب اليه السكاكي (أن لا تصح الاضافة في نحو نهاره صائم) من كل ما أضيف فيه الفاعل المجازي الى الحقيقي لان المراد على ما تقرر بالفاعل المجازي هو الحقيقي فيكون المراد بالنهار الذي هو الفاعل المجازي هو زيد الصائم بنفسه و زيد المذكور هو معاد الضمير وفي ذلك اضافة الشيء الى نفسه وحمله على أنه من اضافة المسمى الى الاسم مما لا يلتفت اليه لبلاغة هذا الكلام وكثرته فليس من اضافة الشيء الى نفسه بذلك التأويل ولا بغيره لبلاغته وكثرة وقوعه واضافة الشيء الى نفسه نادر غير بليغ ولا يخرج بهذا التأويل عن الندرة وقد وقعت هذه الاضافة في الكلام المعجز كقوله تعالى فما ربحت تجارتهم فقد أضيفت التجارة وهي فاعل مجازا الى الضمير وهو الفاعل الحقيقي وهذا المثال أولى بالالزام لان قولنا نهاره صائم يمكن التغيب فيه بادعاء جعل النهار لمعناه الحقيقي ثم جعل الضمير في صائم الذي هو محل التجوز عائدا على النهار بمعناه المجازي على طريق الاستخدام كما تقدم وفي هذا من المناقشة مثل ما تقدم من لزوم التجوز بغير هذا المجاز ان كان التجوز في نهار لان التجوز مفروض من الفاعل دون المبتدا اللهم الا ان يراد بالفاعل هنا المعنوي ويلزم فيه حينئذ تحقق اضافة الشيء الى نفسه ومن لزوم الاستخدام ان كان التجوز في الضمير فيخلو المسند عن (١) (و) يستلزم ما ذهب اليه السكاكي أيضا (أن لا يكون الامر بالبناء) في قوله تعالى حكاية عن فرعون ياهامان ابن لي صرحا (لهامان) بل للعملة لان هامان مرادف الضمير الذي وقع فيه التجوز فيكون فاعلا مجازيا فيجب على ما تقدم أن يراد به الحقيق وهم العملة واللازم باطل لما علم من أن الخطاب معه والنداء اليه لان فرعون لعلوه لا يباشر العملة

بعد اعتقاد دخول هامان نفسه في زمرة من يبني بنفسه مجازا مدلولا على خطابه بياهامان وعلى أن المراد البناء بقوله ابن وأما اعتراضه بلزوم توقف أنبت الربيع البقل على النقل الشرعي فهو أحسن الاسولة وأجاب عنه الجزري بأن السكاكي لم يرد أن الربيع أطلق على الله تعالى انما أراد ان الاسناد الى هذه الاشياء جعل كناية عن الاسناد الى الفاعل وأسند الى الربيع ليعلم أن المقصود منه الاسناد الى الله سبحانه وتعالى كما يعلم من قولك زيد كثير الرماد أن المقصود الكرم وهذا الكلام يمكن سلوكه في كل ما سبق الا أنه لا يصح الجواب به عن السكاكي فان جعله كناية يخرجه عن أن يكون استعارة بالكناية لكن الجواب أن يقال أسند الى الربيع على أنه فاعل حقيقي لا بمعنى المؤثر بل بمعنى أنه حقيقة في الفعل الصوري كقولك قام زيد فكما أن معنى كونه حقيقة أن العرب وضعت اللفظ له وان كان الفاعل الحقيقي هو الله تعالى فكذلك لا يمتنع أن تضع العرب أنبت الربيع لوجود صورة الانبات

فالازام من أصله لا يرد (قوله واحد) أي وهو صاحب العبثة (قوله في كل ما) أي في كل تركيب والرابط محذوف أي في كل ما أضيف فيه الفاعل الخ (قوله فلان نفسه) أي الذي هو معاد الضمير في نهاره وفي ذلك اضافة الشيء الى نفسه وحمله على أنه من اضافة المسمى الى الاسم مما لا يلتفت اليه لبلاغة مثل هذا الكلام وكثرة وقوعه في كلام الله وكلام العرب اه يعقوبي (قوله ولا شك في صحة هذه الاضافة) أي اضافة الفاعل المجازي للفاعل الحقيقي وهذا في قوة قوله اللازم باطل (قوله كقوله تعالى الخ) هذا استدلال على صحة هذه الاضافة ووقوعها (قوله وهذا أولى) أي لانه نص في الرد عليه فهو أدفع للجدال بخلاف مثال المتن فانه قد يناقش فيه بأن اضافة الشيء إلى نفسه انما توجد اذا كان المراد بالنهار وضمير صائم واحدا وأما اذا ارتكب الاستخدام وجعل الضمير في صائم راجعا للنهار لا بالمعنى الاول وهو الزمان بل بمعنى الشخص فلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه لان الاستعارة انما هي في الضمير المستتر في صائم لا في نهاره (قوله لهامان) خبر يكون فهو متعلق بالاستقرار المحذوف لا بالامر قيل ان هذا الالزام فيه انما يتوجه على السكاكي اذا كان المسند مستعملا في معناه الحقيقي وله أن يمنع ذلك مدعيا أن معنى ابن أؤمر بالبناء وأوقد لي ياهامان أؤمر بالايقاد فصح أن النداء له والخطاب معه وفيه أن هذا خروج عما نحن بصدده لانه حينئذ يكون المجاز في الطرف فيخرج عن المجاز العقلي كما يقول المصنف وغيره وعن الاستعارة بالكناية كما يقول السكاكي

(١) مجرور عن ساقط من الاصل، ولعله «الرابط»

وأن يتوقف جواز التركيب فى نحو قولهم أنبت الربيع البقل وسرتنى رؤيتك على الاذن لان أسماء الله تعالى توقيفية وكل ذلك منتف ظاهر الانتفاء

لان المراد به حينئذ هو العملة أنفسهم واللازم باطل لان النداء له والخطاب معه (و) يستلزم (أن يتوقف نحو أنبت الربيع البقل) وشفى الطبيب المريض وسرتنى رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقى هو الله تعالى (على السمع) من الشارع لان أسماء الله تعالى توقيفية واللازم باطل لان مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع عند القائلين بأن أسماء الله تعالى توقيفية وغيرهم سمع من الشارع أولم يسمع (واللوازم كلها منتفية)

(و) يستلزم ماذهب اليه السكاكى أيضا (أن يتوقف) استعمال (نحو أنبت الربيع البقل) وشفى الطبيب المريض وسرتنى رؤيتك ويزيدك وجهه حسنا مما يكون الفاعل الحقيقى فيه هو الله تعالى (على السمع) أى يتوقف مثل هذا الاستعمال على سماعه من الشارع لان أسماء الله تعالى توقيفية لا يسمى الله تعالى بما لم يسم به نفسه فى الكتاب ولا فى السنة سواء كان مجازا أو حقيقة لكن توقف هذا الاستعمال على السماع غير صحيح لانه شاع استعماله من غير اختصاص بمن لا يجعل أسماء الله تعالى توقيفية من العرب الاسلامية وغيرهم أنقيائهم وغيرهم حتى كاد أن يكون اجماعا سكوتيا وقد علمت أن هذا انما يتم ان سلم ماذكره والا فيمكن أن يدعى أنه لايقع الامن لايتحرى الامور الشرعية ويتبع الاطلاق الجاهلى وهو بعيد ولايجاب عن هذا الالزام بأن مذهب السكاكى أن أسماءه تعالى غير توقيفية لان الرد عليه ليس باستعماله هو بل باستعمال غيره ممن يذهب الى غير ذلك مع عدم انكار غيره فصار استعماله صحيحا ولو كان كما ذكر السكاكى لتركه من يراها توقيفية أو لأنكر عليه (واللوازم كلها منتفية) لما قررنا فيلزم انتفاء الملزوم وهو جعل مافيه المجاز العقلى من باب الاستعارة بالكناية حتى يعود الاسناد حقيقيا ومتى انتفى اللازم انتفى الملزوم لان اللازم أعم أو مساو ومتى انتفى الأعم أو المساوى انتفى الاخص ومساويه وقد علم أن هذه الاعتراضات كلها مبنية على أن الفاعل المجازى أريد به الفاعل الحقيقى حقيقة فاذا كان المراد بالعيشة صاحبها حقيقة لزم كون المعنى هو فى صاحب عيشة ولا يصح واذا كان المراد بالنهار زيد حقيقة كان من اضافة الشىء الى نفسه معنى واذا كان المراد بهامان العملة حقيقة كان الخطاب مع العملة والامر لهم ولم يصح واذا كان المراد بالربيع الفاعل المختار حقيقة كان مسمى بمالم يرد به السمع وأما اذا كان المراد بالفاعل المجازى الفاعل الحقيقى ادعاء بمعنى انا ندعى أن العيشة ثبتت لها الصاحبية بالادعاء وأطلقنا العيشة على الصاحب الادعائى لا الحقيقى فلا يلزم الفساد اذلا يمنع الكون فى العيشة الحقيقية المدعى أنها لملابسة الفعل لها صارت صاحبها بدعوى المبالغة فى التشبيه وأن النهار ثبتت له الصائمية ادعاء لو أطلقنا النهار على الصائم الادعائى لا الحقيقى فلا يلزم اضافة الشىء الى نفسه معنى بل اضافة النهار الذى هو الزمان حقيقة وادعى فيه أنه هو الصائم الحقيقى الى ذلك الصائم الحقيقى ولا امتناع فيه وان المراد بهامان العملة بالادعاء لا بالحقيقة فالخطاب حينئذ لهامان المدعى أنه نفس العملة لا العملة حقيقة وهو صحيح وان المراد بالربيع الفاعل الحقيقى بالادعاء بمعنى ان الربيع هو الزمان الا أن المتكلم ادعى أن هذا الزمان فاعل حقيقى ولا يتوقف اطلاق لفظ الفاعل المجازى على الفاعل الحقيقى بالادعاء

فيه وعن السكاكى جواب آخر تحقيق يضيق المجال عنه وأما قول الخطيبى ان السكاكى لا يرى أن أسماء الله تعالى توقيفية وأخذه ذلك من كلامه على نحو أنبت الربيع البقل على ما يقتضيه لفظه فضعيف لان مثل ذلك كلام مستطرد لا يؤخذ منه قاعدة كلية تقضى بان مذهبه أن أسماء الله تعالى اصطلاحية الا أن يكون أراد أن السكاكى يرى أن الأسماء اصطلاحية لكونه معتزليا والظاهر أن المعتزلة

(قوله لأن المراد به) أى فى ضمير ابن هو العملة وذلك لأنه شبه الفاعل المجازى وهو هامان بالفاعل الحقيقى الذى هو العملة ثم أفرد المشبه بالذكر مرادا به المشبه به حقيقة فصار الكلام ياهامان ابن ياعملة فالنداء لشخص والخطاب مع غيره وهذا فاسد اذ لايجوز تعدد الخطاب فى كلام واحد من غير تثنية أوجمع أو عطف (قوله لأن النداء له الخ) أى فيكون الأمر له أيضا اذ لا يجوز تعدد المخاطب فى كلام واحد من غير تثنية أوجمع أوعطف (قوله أن يتوقف نحو أنبت الخ) أى ان ماقاله السكاكى يستلزم أن يتوقف استعمال نحو أنبت الربيع البقل على السمع أى على السماع من الشارع (قوله لأن أسماء الله الخ) المراد بها ما أطلق عليه تعالى (قوله توقيفية) أى تعليمية أى فلا يطلق عليه تعالى اسم لا حقيقة ولا مجازا مالم يرد اذن من الشارع كالرحمن فانه مجاز أى ولم يرد اطلاق الربيع والطبيب والرؤية على الله تعالى (قوله صحيح) أى لغة وشرعا وعرفا (قوله عند القائلين الخ) هذا جواب عما يقال لعل الصحة والشيوع عند من لا يشترط التوقيف فى أسماء الله تعالى (قوله شائع الخ) أى فشيوعه يدل على أن المراد بالربيع غير الله ولو كان المراد به المولى لتوقف على السماع من الشارع عند القائل بالتوقف على الاذن

(قوله كما ذكرنا) حيث بين بعد كل ملازمة بطلان لازمهما (قوله فينتفى كونه) أى المجاز العقلى من باب الاستعارة بالكناية أى لانه ملزوم واذا انتفى ذلك الملزوم ثبت المطلوب وهو نقيضه (قوله ويراد المشبه به حقيقة) أى كما فهمه المصنف (قوله بل المشبه به ادعاء) أى وهو نفس المشبه الذى ادعينا أنه فرد من أفراد المشبه به فهو يقول شبه الربيع بالفاعل المختار وادعينا أن الربيع فرد من أفراد الفاعل المختار بحيث صار للفاعل المختار فردان أحدهما متعارف وهو المولى والآخر غير متعارف ثم ذكر اسم المشبه مرادا به المشبه به ادعاء وحينئذ فلا يلزم اطلاق الربيع على الله وكذا نقول فى قوله فى عيشة راضية شبه الفاعل المجازى وهو العيشة بالفاعل الحقيقى وهو الصاحب وادعى أنه فرد من أفراده ثم ذكر لفظ المشبه مرادا به المشبه به ادعاء وهو العيشة بمعنى التعيش فلم يلزم ظرفية الشىء فى نفسه وكذا نقول فى نهاره صائم شبه النهار بالصائم وادعينا أنه فرد من أفراده ثم ذكر اسم المشبه وهو النهار مرادا به المشبه به ادعاء وحينئذ فلم يلزم اضافة الشىء الى نفسه هذا محصله (٢٧٠) وهذا الجواب مردود وذلك لان المشبه به ادعاء هو نفس المشبه فيكون اسناد ماهو من لوازم المشبه به حقيقة كالانبات لذلك المشبه اسناد للشىء لغير ماهو له وهو مجاز عقلى مثلا الربيع فى قولك أنبت الربيع البقل شبه بالفاعل المختار وادعى أنه فرد من أفراده ثم ذكر لفظ الربيع مرادا منه الفاعل المختار ادعاء لاشك أن الفاعل المختار ادعاء هو الربيع بمعنى الزمان أو المطر وهو المشبه الذى ادعى له القادرية ولاشك أن حق الانبات أن لايسند اليه لانه ليس قائما به وانما حقه أن يسند للفاعل المختار الحقيقى واسناد الشىء لغير ماهو له مجاز عقلى وكذا نقول فى باقى الامثلة فقد اضطر السكاكى الى القول بالمجاز العقلى والحاصل أنه ان أريد بالمسند اليه فى أمثلة المجاز العقلى الفاعل الحقيقى لزمه ماذكره المصنف وان أريد به الفاعل الادعائى لزمه القول بالمجاز العقلى وهو الالزام اشكال صعب لامحيص عنه ويرد على هذا الجواب بحث آخر وهو أن لفظ المشبه مستعمل فيما وضع له تحقيقا وحينئذ فلا يندرج فى الاستعارة التى هى مجاز وادعاء السبعية مثلا للمنية لايجدى نفعا لان ذلك لايخرجها عن كون اللفظ وضع لها حقيقة لكن قد أجاب العلامة السيد فى شرح المفتاح عن هذا بأن ماهو خارج عن الموضوع له اذا اعتبر معه صيره غير الموضوع له وحينئذ فيكون لفظ المنية مستعملا فى غير ما وضع له حيث أريد بالمنية الموت مع وصف السبعية لكن بادعاء السبعية له أى وجعل لفظ المنية مرادا فالفظ السبع ادعاء ومثل ماقيل هنا يقال المراد بالعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية له لابالحقيقة حتى يفسد المعنى وتبطل الاضافة ويكون الامر بالبناء لهامان كما أن النداء له لكن بادعاء أنه بان وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة ولايكون الربيع مطلقا على الله تعالى حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة الربيع لكن بادعاء أنه قادر مختار من أجل المبالغة فى التشبيه

كما ذكرنا فينتفى كونه من باب الاستعارة بالكناية لأن انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم والجواب أن مبنى هذه الاعتراضات على أن مذهبه فى الاستعارة بالكناية أن يذكر المشبه ويراد المشبه به حقيقة وليس كذلك بل المشبه به ادعاء ومبالغة لظهور أن ليس المراد بالمنية فى قولنا مخالب المنية نشبت بفلان هو السبع حقيقة والسكاكى مصرح بذلك فى كتابه

على السمع وانما يتوقف على السمع فى الاطلاق على الفاعل الحقيقى حقيقة لافى الاطلاق على الفاعل الادعائى واذا تمهد هذا وعلم أن الاعتراضات لاتتم الا بكون المراد بالفاعل المجازى هو الفاعل الحقيقى حقيقة وأما ان أريد الفاعل الحقيقى بالادعاء سقطت الاعتراضات لان المراد بالمجازى نفسه الا أنه ادعى فيه أنه غيره فاللازم على ذلك فى نفس الامر كاللازم على عدم الادعاء اندفعت هذه الاعتراضات عن مذهب السكاكى اذ حقق أنه مذهبه فبماذكر الاطلاق على الفاعل الادعائى لا الحقيقى وهذا المذهب صرح به فتندفع به عنه الاعتراضات حيث قال المراد بالمنية فى قولنا أنشبت المنية أظفارها بفلان السبع بادعاء السبعية لها وليس المراد بالمنية السبع الحقيقى قطعا بل المراد نفس المنية الا أنه ادعى دخولها فى جنس السبع فصار للسبع قسمان متعارف وهو الحقيقى وغير متعارف وهو المنية الحقيقية الا أنها ادعيت لها السبعية ولكن دفع الاعتراضات بما ذكر يوقع السكاكى فيما فر منه وهو كون الاسناد لغير من هو له فى نفس الامر للقطع بأن كون الاسناد حقيقيا انما يتحقق اذا كان الصاحب الحقيقى الادعائى لانه نفس العيشة الحقيقية والاسناد لها مجاز ولايخرجها الادعائى عن معناها حتى يكون الاسناد لها حقيقة وكذا يقال فى نهاره صائم والأمر لهامان وفى اسناد الانبات للربيع فما فر منه السكاكى وقع

يرون ذلك ولو ذهب اليه فهو مذهب فاسد مردود وأما قوله ان ذكر طرفى التشبيه يمنع من حمل الكلام على الاستعارة فليس كذلك لأن المراد ذكر الطرفين على جهة التشبيه وأجيب عنه بان المشبه به فى هذا المثال شخص ما انسانى موصوف بالصوم وهو أعم من المذكور فيكون غيره فلا يكون الكلام مشتملا على طرفى التشبيه وفيه نظر لانك لو قلت زيد كنهار صائم كان تشبيها بالاتفاق مع وجود هذا التغاير وأما

ثم ماذكره منقوض بنحو قولهم فلان نهاره صائم فان الاسناد فيه مجاز ولا يجوز ان يكون النهار استعارة بالكناية عن فلان لان ذكر طرفى التشبيه يمنع من حمل الكلام على الاستعارة و يوجب حمله على التشبيه ولهذا عد نحو قولهم رأيت بفلان أسدا ولقينى منه أسد تشبيها

(قوله والمصنف لم يطلع عليه) هذا فى غاية البعد بل اطلع عليه ولم يرتضه وأشار الى رده بقوله ذاهبا الى أن ما مر الخ فانه يشير الى قوله تعالى فأين تذهبون (قوله ولانه ينتقض الخ) الحاصل أن السكاكى ادعى أن كل مجاز عقلى استعارة بالكناية ودليله على ذلك كما أشار اليه الشارح بقوله والحاصل الخ أن كل مجاز عقلى فقد ذكر فيه المشبه وأريد به المشبه به بواسطة القرينة وكل ما هذا شأنه فهو استعارة بالكناية فما مر من قول المصنف وفيه نظر لانه يستلزم الخ منع لصغرى الدليل وسند المنع استلزام الباطل من ظرفية الشىء فى نفسه واضافة الشىء لنفسه الى آخر ما مر وماذكره المصنف هنا نقض للدليل بالتخلف وذلك لان دليله هذا يجرى فى المجاز العقلى الذى ذكر فيه الطرفان والاستعارة بالكناية لا يجمع فيها بينهما لاشتراطهم قاطبة عدم ذكر المشبه به فيها (قوله عما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقى) أى وهو الضمير فى نهاره وليله لان المراد به الشخص والضمير فى صائم وقائم هو الفاعل المجازى وهو المشبه (قوله لاشتماله على ذكر طرفى التشبيه) أى وهما المشبه وهو الفاعل المجازى الذى هو مصدوق الضمير فى صائم وقائم والمشبه به الذى هو الفاعل الحقيقى وهو الضمير فى نهاره وليله لان المراد به الشخص ان قلت هذا خلاف ما مر للمصنف من لزوم اضافة الشىء لنفسه فى نهاره صائم فان ما تقدم يفيد أن المراد بالنهار والضمير المضاف اليه شىء واحد وما هنا يفيد أنهما شيئان وأن الضمير فى صائم راجع للنهار بمعنى آخر أجيب بأن هذا من باب الترديد فى الاعتراض فاللازم للسكاكى أحدهما فما سبق من لزوم اضافة الشىء الى نفسه مبنى على أن المراد بالنهار الفاعل الحقيقى وأن ضمير صائم راجع له بهذا المعنى وما هنا مبنى على أن المراد بالنهار حقيقته وأن ضمير صائم راجع له بمعنى آخر وهو الصائم فلا مفر له من لزوم واحد من أمرين كل منهما ممنوع (قوله والجواب الخ) هذا منع وسنده وحاصله لا نسلم أن ذكر طرفى التشبيه مانع من الحمل على الاستعارة مطلقا بل انما يمنع من الحمل عليها اذا كان ذكرهما ينبئ عن التشبيه والا فلا يمنع كما هنا (قوله ينبئ عن التشبيه) أى يدل عليه بأن يكون المعنى لا يصح الا بملاحظة التشبيه وذلك اذا وقع المشبه به خبرا عن المشبه حقيقة أو حكما بأن وقع صفة له أو حالا منه نحو زيد أسد ورأيت زيدا أسدا ومررت برجل أسد فحمل الاسد الحقيقى على زيد أو الرجل ممنوع لتباينهما فتعين الحمل على التشبيه بتقدير أداته وان المعنى أنه كالاسد وأما اذا كان الجمع بينهما لا ينبئ عن التشبيه فلا يمنع من الحمل على الاستعارة كقولك سيف زيد فى يد أسد واذا لقينى زيد رأيت السيف فى يد أسد وكما فى قولك نهاره صائم وليله قائم فان الاضافة فيه لامية لتعيين المشبه المستعار لان المشبه بالشخص نهار مخصوص لا مطلق نهار وانما يكون طرفا التشبيه مذكورين على وجه ينبئ عن التشبيه لو كانت الاضافة بيانية فانه فى معنى الحمل للمبالغة فى التشبيه كما فى لجين الماء وبهذا اندفع ما قيل أى فرق بين لجين الماء ونهاره صائم حيث جعل الاول من باب التشبيه دون الثانى بل جوزتم كونه من باب الاستعارة مع أن فى كل منهما اضافة غاية الامر ان فى نهاره صائم اضافة المشبه الى المشبه به وفى لجين الماء اضافة المشبه به الى المشبه وهل هذه التفرقة الا محض تحكم واعلم أن ماذكره الشارح من الجواب مبنى على تسليم كون المثال المذكور فيه جمع بين الطرفين ولك أن تمنع ذلك وذلك لان المراد بالنهار معناه الحقيقى والمشبه به الشخص الصائم مطلقا لا بقيد كونه فلانا وهو غير مذكور اذ هو غير الضمير المضاف اليه النهار لانه

والمصنف لم يطلع عليه (ولانه) أى ماذهب اليه السكاكى (ينتقض بنحو نهاره صائم) وليله قائم وما أشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقى (لاشتماله على ذكر طرفى التشبيه) وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به السكاكى والجواب أنه انما يكون مانعا اذا كان ذكرهما على وجه ينبئ عن التشبيه

فيه تأمل (ولانه) أى ولان ماذهب اليه السكاكى من كون تلك الامثلة جميعا من الاستعارة بالكناية (ينتقض بنحو نهاره صائم) وليله قائم ويومه ساكت وليله نائم ونحو ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقى مع المجازى (لاشتماله) أى لاشتمال ماذكر من الامثلة (على ذكر طرفى التشبيه) وما يشتمل على ذكر المشبه والمشبه به يمتنع حمله على الاستعارة كما صرح به السكاكى وغيره ولكن يجاب عن هذا بأن امتناع حمل ماوجد فيه الطرفان على الاستعارة انما هو فيما أنبأ فيه التركيب عن التشبيه

الالزام بانه لا يكون استعارة فى نحو نهاره صائم لجوابه ماسبق من جعل المجاز فى الخبر وهو صائم ﴿تنبيه﴾ اعلم أن المصنف فى باب الاستعارة بالكناية جعلها كلها مجازا عقليا وذلك مناقض لما ذكره هنا من اثبات المجاز العقلى فى هذه الامثلة وانكار أن يكون استعارة بالكناية وتصريحه بتغايرهما وهذا الاعتراض أقوى من جميع ما اعترض به على السكاكى ﴿تنبيه﴾ تلخص فى نحو أنبت الربيع البقل اذا لم يكن من كافر ولا كذبا وفى نحو حمل زيد الجبل العظيم أقوال أحدها أن المجاز فى أنبت وهو رأى ابن

لاستعارة كما صرح السكاكي أيضا بذلك في كتابه ﴿تنبيه﴾ انما لم نورد الكلام في الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعل السكاكي ومن تبعه لدخوله في تعريف علم المعاني دون تعريف علم البيان

بدليل أنه جعل قوله * قد زر أزراره على القمر * من باب الاستعارة مع ذكر الطرفين وبعضهم لما لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية أجاب عن هذه الاعتراضات بما هو بريء عنه ورأينا تركه أولى

﴿أحوال المسند اليه﴾

أي الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه

كقولنا زيد أسد لان حمل الاسد الحقيقي على زيد ممتنع فتعين الحمل على طريق التشبيه فيكون المعنى انه كالاسد وقوله على لجين الماء فان اضافة الشيء الى نفسه ممنوع وكون اللجين من أحوال الماء الصادقة عليه ممنوع فتعين الحمل على التشبيه أي على الماء الذي هو كاللجين وهو الفضة فيكون من اضافة المشبه به الى المشبه لان الاضافة تقع بأدنى سبب وأما ما لا ينبئ عن التشبيه فلا يمتنع حمله على الاستعارة فقد جعل السكاكي قوله * قد زر أزراره على القمر * من باب الاستعارة مع اشتماله على الطرفين وهما القمر والضمير العائد على الشخص المشبه بالقمر لكن لما كان التركيب لا ينبئ عن التشبيه ولا يشعر به جعل من باب الاستعارة فيكون من هذا القبيل نهاره صائم لكن يرد عليه أن لجين الماء المجعول من باب التشبيه على حده ولا يفترقان الا في أن لجين الماء من اضافة المشبه به الى المشبه ونهاره صائم عكسه فان كانت الاضافة تنبئ عن التشبيه ففيهما أولا ففيهما والانباء عن التشبيه لم يضبطوه بتفصيل تتحقق به موارده وتعلم به معاهده بل أجملوا فيه فمن تركيب هو بنفسه يثبته وينفيه فتأمله

﴿أحوال المسند اليه﴾

أعني الاحوال العارضة للمسند اليه من حيث انه مسند اليه بمعنى أنها تعرض له في حال كونه مسندا اليه

الحاجب الثاني أنه في الربيع وهو رأي السكاكي الثالث أنه في الاسناد وهو رأي عبد القاهر والمصنف الرابع أنه تمثيل فلا مجاز فيه في الاسناد ولا في الافراد بل هو كلام أورد ليتصور معناه فينتقل الذهن منه الى اثبات الله تعالى وهو اختيار الامام فخر الدين ص * (أحوال المسند اليه

عائد على فلان بقطع النظر عن كونه صائما أو غير صائم فتأمل (قوله بدليل أنه) أي السكاكي (قوله قد زر أزراره على القمر) أوله * لا تعجبوا من بلى غلالته * البلى بكسر الباء والقصر مصدر بلى الثوب يبلى بلى أي صار خلقا واذا فتحت باء المصدر مددت قال العجاج

والمرء يبليه بلاء السربال * كر الليالي واختلاف الأحوال

والغلالة شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع أيضا وزر بضم الزاي كما هو المسموع من الأشياخ بمعنى شد من زررت القميص أزره زرا اذا شددت أزراره عليه والازرار جمع زر بالفتح (١) كأثواب جمع ثوب أو جمع زر بالضم كأقراء جمع قرء وزر القميص معروف (قوله مع ذكر الطرفين) وهما القمر وضمير ازراره الراجع للشخص المشبه بالقمر ومع ذلك فالقمر مستعار لذات المحبوب استعارة مصرحة فان قلت الجمع بين الطرفين انما يظهر على ما قلنا من أن ضمير أزراره للمحبوب ويمكن أن يكون راجعا للغلالة وذكر الضمير باعتبار أنها ثوب أو قميص وحينئذ فلا يكون فيه جمع بين الطرفين * قلت بل فيه جمع أيضا وذلك لان ضمير غلالته راجع للمحبوب فذكر الطرفين حاصل باعتباره (قوله وبعضهم الخ) أي وهو الشارح الخلخالي (قوله لما لم يقف الخ) لانه زعم أن مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية أن يذكر المشبه ويراد به المشبه به حقيقة كما اعتقده المصنف على ما قاله الشارح وكان الظاهر أن يقدم الشارح هذا الكلام قبل قول المصنف ولانه ينتقض الخ لكونه أجوبة عن الالزامات السابقة في قوله وفيه نظر لانه يستلزم الخ لكن أخره الشارح اشارة الى عدم الاهتمام بشأنه وانها أجوبة لا يعتد بها (قوله ورأينا تركه أولى) أي رأينا تركه وعدم ذكره في المختصر أولى وان أردت الاطلاع عليه فعليك بالمطول اما

﴿أحوال المسند اليه﴾

(قوله من حيث انه مسند اليه) هذه حيثية تقييد واحترز بذلك عن الامور العارضة له لا من هذه الحيثية ككونه حقيقة أو مجاز فانهما عارضان له لا من هذه الحيثية بل من حيث الوضع وككونه كليا أو جزئيا فانهما عارضان له من حيث كونه لفظا وككونه جوهرا

---

(١) بالفتح الخ كذا في الاصل والمعروف في الزر الكسر فقط كما في كتب اللغة كتبه مصححه

أما حذفه فالمجرد الاختصار

أو عرضا فانهما عارضان له من حيث ذاته وككونه ثلاثيا أو رباعيا مثلا فان ذلك عارض له من حيث عدد حروفه فلا تذكر هذه العوارض فى هذا المبحث وانما لم تجعل الحيثية للتعليل لصيرورة المعنى الأمور العارضة له من أجل كونه مسندا اليه فيفيد أن الحذف والذكر والتعريف والتنكير وغير ذلك من الأحوال عارضة له من أجل كونه مسندا اليه مع أنه ليس كذلك بل الحذف انما عرض له لأجل الاحتراز عن العبث ولتخييل العدول الى أقوى الدليلين الى آخر ما قال المتن وكذا الذكر انما عرض له لكونه الأصل الى آخر ما قال المصنف أيضا وأيضا جعلها للتعليل يرد عليه أن العلة ككونه مسندا اليه لا تقتضى أمرين متنافيين كالذكر والحذف ان قلت من جملة الامور العارضة له من حيث كونه مسندا اليه الرفع فمقتضاه أن يذكر هنا مع أن محله كتب النحو قلت اضافة أحوال للمسند اليه للعهد أى الأحوال المعهودة للمسند اليه وهى التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وحينئذ فقول الشارح أى الأمور العارضة له أى التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال تخرج الرفع فى قام زيد وزيد قائم فانه وان كان عارضا له من حيث انه مسند اليه لكن لا يطابق به اللفظ مقتضى الحال وحينئذ فلا يذكر هنا كذا ذكر بعضهم قال عبد الحكيم ولا حاجة لذلك لان المقصود أن الأمور المذكورة فى هذا الباب عارضة للمسند اليه لذاته لا أن كل ما هو عارض له لذاته فهو مذكور فى هذا الباب (قوله وقدم المسند اليه) أى من حيث أحواله وقوله على المسند أى من حيث أحواله أيضا (قوله لما سيأتى) أى من أنه الركن الأعظم فى قوله تنبيها على أن المسند اليه هو الركن الأعظم

وقدم المسند اليه على المسند لما سيأتى (أما حذفه) قدمه على سائر الأحوال لكونه عبارة عن عدم الاتيان به وعدم الحادث سابق على وجوده

لا لأجل كونه مسندا اليه فان الحذف والذكر مثلا لم يثبتا له من أجل كونه مسندا اليه بل الثابت له مثلا لأجل كونه مسندا اليه الحكم عليه بالمسند وتأكيد حكمه مثلا أو عدمه وأما الحذف والذكر ونحوهما فهى أمور عرضت له فى حال كونه مسندا اليه لا لأجل كونه مسندا اليه فتأمله وقدم أحوال المسند اليه على أحوال المسند لان المسند اليه هو الركن الأعظم الشديد الحاجة اليه على ما سنقرره (أما حذفه) بدأ من أحواله بالحذف لان سائر الأحوال متفرعة على ذكره والحذف عدم ذلك الذكر والعدم سابق لوجود الممكن وعبر عن هذا العدم بالحذف فى جانب المسند اليه وعبر عنه

أما حذفه الى قوله وأما ذكره) ش المسند اليه قد تقدم ذكره

(قوله أما حذفه الخ) قاعدة المصنف أن الواقع بعد أما هو مقتضى الحال والواقع بعد لام التعليل هو الحال فالاحتراز عن العبث وكذا ما بعده أحوال تقتضى الحذف وهذا كالصريح فى أن مقتضى الحال هو الخصوصية فظهر لك أن أحوال المسند اليه مثلا مقتضيات للأحوال أى

 للأمور الداعية لايراد الكلام مكيفا بكيفية مخصوصة ثم ان المعلوم أن الحذف فعل الفاعل لانه مصدر وحينئذ فهو من أوصاف الشخص لا من أوصاف المسند اليه العارضة له وأجيب بأن المصنف أطلق الحذف وأراد به الحاصل بالمصدر وهو الانحذاف وكذا يقال فيما بعده أو تجعل هذه الأمور مصدر المبنى للمفعول بناء على مذهب من يجوز مجىء المصدر من المبنى للمفعول وحينئذ فتكون هذه الأمور أحوالا للمسند اليه ثم ان المراد حذفه لقرينة معينة من غير اقامة شىء مقامه وحينئذ يكون لغرض معنوى كما هو اللائق بالفن لا لمجرد أمر لفظى وبهذا يظهر وجه اقتصار المصنف على حذف المبتدا من المسند اليه لان الفاعل اذا حذف إما أن يقوم شىء مقامه كما فى باب النيابة وباب الاستثناء المفرغ وباب المصدر ولا يحتاج الحذف حينئذ لقرينة بل الحذف للأمر الداعى له وإما لغرض لفظى كالتقاء الساكنين فى نحو اضربن ياقوم واضربوا الرجل (قوله لكونه عبارة عن عدم الاتيان به) هذا تفسير له بحسب الاصطلاح وان كان لفظه من حيث مفهومه اللغوى أعنى الاسقاط مشعرا بأنه العدم بعد الاتيان وانما لم يفسر الحذف بالعدم اللاحق المتأخر عن الذكر مع أن الحذف اسقاط فمناسبته للعدم اللاحق أقوى لان الواقع هنا فى نفس الأمر هو العدم السابق لانه لم يؤت بالمسند اليه أصلا لا أنه أتى به ثم أسقط (قوله وعدم الحادث سابق على وجوده) أى وحينئذ فالحذف مقدم على الذكر واعترض بأن هذه العلة انما تنتج تقدمه على الذكر خاصة دون سائر الأحوال لان الحذف مقابل له دون بقية الأحوال كالتعريف والتنكير اذ ليس مقابلا لها حتى يقال عدم الحادث سابق على وجوده وأجيب بأن بقية الأحوال متفرعة على الذكر لانها تفصيل له والمقدم على الأصل يستحق التقديم على الفرع واعترض بأن التعريف والتنكير يمكن اعتباره كما فى المحذوف(١) وأجيب بأنه وان كان كذلك الا أنه بالقياس على المذكور

(١) قوله يمكن اعتباره كما فى المحذوف: كذا فى الأصل ولعل فى العبارة سقطا وتحريفا فتأمل كتبه مصححه

والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر واما لذلك مع ضيق المقام

(قوله وذكره هنا) أي وذكر عدم الاتيان به ويجوز أن يرجع الضمير للحذف ويكون الكلام على حذف مضاف تسامحا أي معنى الحذف (قوله وفي المسند) أي وفي أحوال المسند (قوله الشديد الحاجة اليه) بيان لكونه أعظم واعترض بأن كلا من المسند والمسند اليه يتوقف عليه الاخبار وحينئذ فلا معنى لاعتبار كون أحدهما ركنا أعظم دون الآخر وأجيب بأن المسند اليه كما يتوقف عليه الاخبار يتوقف عليه المسند لأنه صفة له لان المراد من المسند اليه الذات ومن المسند الصفة والصفة تتوقف على الموصوف بخلاف المسند فانه وان توقف عليه الاخبار لا يتوقف عليه المسند اليه (قوله حتى انه الخ) حتى للتفريع بمنزلة الفاء أي فاذا لم يذكر فكأنه أتى الخ أي يتخيل انه أتى به ثم حذف وان كان الواقع ليس كذلك واذا تخيل كذلك علم أنه ملحوظ في القصد (قوله فانه ليس بهذه المثابة) أي المنزلة أي ليس بركن أعظم وقوله فكأنه ترك أي فاذا لم يذكر تخيل أنه ترك من أصله أي من أول الأمر واعترض بأن تركه عدم ذكره وهو محقق وحينئذ فلا يناسب ايراد لفظ كأن وأجيب بأن المراد بتركه تركه مطلقا أي حقيقة وحكما بحيث لا يكون مقدرا ومرادا مع أنه مذكور حكما ثم ان هذا الكلام يقتضي أن الحذف عبارة عن العدم اللاحق والنكتة التي ذكرها لتقديم الحذف على غيره تقتضي أن الحذف عبارة عن العدم السابق فيتنافيان ويدفع التنافي بأن نكتة تقديم الحذف باعتبار الواقع لان الواقع ان المسند اليه لم يذكر في الكلام أصلا ونكتة التعبير بالحذف دون الترك باعتبار التخيل والتوهم نظرا الى شيوع استعمال الحذف في العدم اللاحق وهو عدم الشيء بعد ذكره (قوله (٢٧٤) فللاحتراز عن العبث) اعلم أن الحذف يتوقف على أمرين أحدهما وجود ما يدل على المحذوف من القرائن والثاني وجود المرجح للحذف على الذكر أما الأول فهو مذكور في غير هذا الفن كالنحو وأما الثاني فقد شرع المصنف في تفصيله بقوله فللاحتراز الخ وحاصله أن من جملة مرجحات الحذف على الذكر قصد التحرز والتباعد عن العبث وذلك أن ما قامت عليه القرينة وظهر عند المخاطب فذكره يعد عبثا أي خاليا عن الفائدة فيحذفه البليغ لئلا ينسب الى العبث أي الاتيان بشيء زائد عن الحاجة لاتيانه بما هو ظاهر معلوم والعابث لا يلتفت الى كلامه ولا يتلقى منه بالقبول فقول المصنف فللاحتراز أي فلقصد التحرز والتباعد عن العبث أي لو ذكر (قوله بناء على الظاهر) حال من العبث أي حال كون العبث مبنيا على ما هو الظاهر من اغناء القرينة عنه وقوله وان كان في الحقيقة أي والحال انه بالنظر للحقيقة ونفس الأمر ركن من الكلام فينبغي الالتفات له والتصريح به فلا يكون ذكره عبثا وان قامت القرينة لان الاكتفاء بالقرينة ليس كالذكر في التنصيص على ما هو المقصود الأهم اهـ عبد الحكيم وكتب بعضهم ما نصه واحترز بقوله بناء على الظاهر عن الحقيقة ونفس الأمر وأورد عليه أن هذا يقتضي أن العبث في ذكره انما يكون اذا قطع النظر عن الحقيقة وأما مع النظر الى الحقيقة من أنه ركن للاسناد فلا عبث في ذكره وليس كذلك لانه لا تنافي بين كونه ركنا في الكلام وكونه عبثا ألا ترى أن الكلام اذا علم بسائر أجزائه يكون ذكره عبثا فبالأولى جزؤه فالمنافي للعبث انما هو عدم علمه بالقرينة فحق العبارة بناء على القرينة لانه اذا قطع النظر عن القرينة انتفى العبث وأجيب بأن قوله بناء على الظاهر احتراز عن عدم علمه بالقرينة لا عن الحقيقة من كونه ركنا للاسناد ولا شك أنه بالنظر الى كونه غير معلوم بالقرينة لا عبث في ذكره لأنه اتيان بما لا يستغنى عنه ويدل لذلك قول الشارح لدلالة القرينة عليه فانه يفيد أن المحترز عنه عدم علمه بالقرينة وعبارة سم حاصل المراد من كلام المصنف أن للمسند اليه اعتبارين أحدهما كونه ركنا والثاني كونه معلوما فبالاعتبار الأول مع

وذكره ههنا بلفظ الحذف وفي المسند بلفظ الترك تنبيها على أن المسند اليه هو الركن الأعظم الشديد الحاجة اليه حتى انه اذا لم يذكر فكأنه أتى به ثم حذف بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة فكأنه ترك من أصله (فللاحتراز عن العبث بناء على الظاهر) لدلالة القرينة عليه وان كان في الحقيقة هو ركنا من الكلام

في جانب المسند كما سيأتي بالترك ايماء الى أن العدم هنا يستحق اسم الحذف الذي هو العدم الطارىء على الوجود لكون الوجود الأصل للمسند اليه لانه هو الركن الأعظم لانه عبارة عن الذات والمسند كالوصف له والذات أقوى في الثبوت من الوصف فالمسند اليه والمسند ولو افتقر في الافادة الى كل منهما الكن الدال منهما على الذات أشد في الحاجة عند قصد الافادة من الدال على الوصف لان الحاجة الى المضاف اليه المعروض أشد من الحاجة الى المضاف العارض فلذلك عبر عن عدم الاتيان بهذا بالحذف وعن عدم الاتيان بذلك بالترك للاشارة الى أن وجود هذا ألزم حتى كأن عدمه طارىء فكأنه أتى به ثم حذف والآخر عدمه أصل على بابه فعدمه تركه من أصله (فللاحتراز عن العبث بناء على الظاهر) أي من الأحوال الموجبة للحذف الاحتراز المذكور والحذف يتوقف على أمرين أحدهما وجود ما يدل

وانما قدمه على المسند لان المسند اليه كالموصوف والمسند كالصفة

والموصوف

وإما لتخييل أن في تركه تعويلا على شهادة العقل وفي ذكره تعويلا على شهادة اللفظ من حيث الظاهر وكم بين الشهادتين

(أو تخييل العدول الى أقوى الدليلين من العقل واللفظ) فان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو أقوى لافتقار اللفظ اليه

على المحذوف من قرينة والآخر وجود المرجح للحذف على الذكر أما الاول فهو مذكور في غير هذا الفن كالنحو وأما الثاني فشرع في تفصيله فمن جملته الاحتراز عن العبث وذلك أن ما قامت عليه القرينة وظهر عند المخاطب فذكره يعد عبثا والبليغ يعيبه فيحذفه لئلا ينسب الى العبث لاتيانه بما يستغنى عن ذكره لظهوره والعابث لا يلتفت الى كلامه و يتلقى منه بالقبول وقوله بناء على الظاهر متعلق بالعبث وانما قال كذلك لان ذكره ليس عبثا في الحقيقة لانه ركن للاسناد وانما كان عبثا بحسب الظاهر والنظر الى القرينة بالنسبة لكون الحذف دافعا للعبث الوجود بحسب الظاهر هو مرجع مقتضى البلاغة في هذا الحذف وكون الحذف جائزا للقرينة هو مرجع تأدية أصل المراد بما يجوز فليفهم (أو تخييل العدول الى أقوى الدليلين من العقل واللفظ) أى ومن جملة الامور التي

والموصوف أجدر بالتقديم لانه للموضوع والصفة هي المحمول وأحواله أقسام أحدها أن يكون محذوفا والاضافة في قوله حذفه الى المفعول لان الحذف فعل المتكلم وكذلك ما بعده من قوله ذكره وغير ذلك وقدم ذكر الحذف على الذكر لان الذكر هو الاصل فلا تتشوف النفس الى ذكر الوجه له بخلاف الحذف وحذفه لاحد أمور بمعنى أن الاعتبار المناسب حذفه عند وجود واحد من هذه الامور فان حذف لا لواحد منها كان حذفا على غير الوجه المناسب ۞ الاول الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر يعنى بقوله في الظاهر أن ذكره يكون في الظاهر عبثا لاغناء القرينة عنه وان كان في الحقيقة غير عبث كقولك لمن يستشرف الهلال الهلال والله أى هذا الهلال فلو صرحت بذكر المبتدا لكان ذكره عبثا في الظاهر بمعنى انه لا يظهر له فائدة * واعلم أن المصنف جعل هذا في الايضاح جزء علة وأضافه الى الاختصار وانما اقتصر على هذا هنا لانهما راجعان لشيء واحد والظاهر أن الاختصار هنا هو الحذف والاقتصار على الخبر يترتب على الحذف فان كان كذلك فكيف يعلل الحذف بنفسه وان كان الاختصار هو جعل معاني الالفاظ الكثيرة في لفظ قليل فلا يتأتى هنا لان معنى المسند اليه ليس محمولا في المسند بل حذف ودل عليه بالقرائن وقد يجاب بأن مراده بقصد الاختصار أن يقصد المتكلم الاختصار في الجملة والمراد بالحذف حذف شيء خاص وهو المسند اليه * الثاني أن يقصد تخييل العدول الى أقوى الدليلين

قطع النظر عن الثاني لا يكون ذكره عبثا و بالاعتبار الثاني مع قطع النظر عن الاعتبار الاول يكون ذكره عبثا لانه اتيان بما يستغنى عن الاتيان به وقد اعترض أصحاب الحواشي بأن كونه ركنا لا ينافي العبثية فلعله يندفع بذلك فتأمل اهـ (قوله أو تخييل العدول الخ) عطف على الاحتراز والتخييل بمعنى الايهام وهو مصدر مضاف لمفعوله الثاني أى تخييل المتكلم للسامع العدول الى أقوى الدليلين أى ان من جملة الامور التي مراعاتها ترجح الحذف قصد المتكلم أن يخيل للسامع أن يوقع في خياله وفي وهمه بذلك الحذف انه عدل الى أقوى الدليلين اللذين هما العقل واللفظ وأقواهما هو العقل لان الادراك به يحصل من اللفظ ومن غيره فعند حذف المسند اليه يتبادر للذهن أن ادراكه بالعقل خاصة وعند ذكره يتبادر للذهن أن ادراكه باللفظ وذلك التخييل يوجب نشاط السامع وتوجه عقله نحو المسند اليه زيادة توجه (قوله من العقل واللفظ) بيان للدليلين لا لأقواهما وفي الحقيقة العقل ليس بدال فضلا عن كونه أقوى وانما الدال اللفظ والعقل آلة للادراك منه فوصفه بالدلالة على طريق التجوز من حيث إن النفس تدرك بسببه (قوله فان الاعتماد) أى فان اعتماد السامع في فهم المسند اليه وهذا علة لتخييل العدول (قوله عند الذكر) أى للمسند اليه (قوله من حيث الظاهر) أى وفي الحقيقة الاعتماد على العقل واللفظ معا وهذا جواب عما يقال كيف يعتمد على اللفظ مع أنه لا بد من دلالة العقل بأن يعلم أن هذا اللفظ موضوع لكذا وحاصل الجواب أن الاعتماد على اللفظ انما هو بحسب الظاهر وان كان في الحقيقة ونفس الامر معتمدا على العقل واللفظ معا لان الالفاظ ليست الا آلات وضعها الواضع ولا دلالة لها بحسب ذاتها (قوله وعند الحذف على دلالة العقل) أى من حيث الظاهر بدليل قوله وانما قال تخييل لان الدال حقيقة الخ وانما لم يذكر هذا القيد أعني قوله من حيث الظاهر هنا اشارة الى كثرة مدخلية العقل فكأنه مستقل اهـ فناري (قوله لافتقار اللفظ اليه) أى لافتقار اللفظ دائما اليه في الدلالة لان اللفظ لا يمكن أن يفهم منه شيء بدون واسطة

العقل بخلاف العقل فانه يمكن أن يدرك بدون توسط لفظ كما فى المعقولات الصرفة وكما فى دلالة الأثر على المؤثر والحاصل أن اللفظ لا يمكن أن يفهم منه شيء بدون واسطة العقل بخلاف العقل فانه يمكن أن يدرك به بدون توسط لفظ وان كان بحسب العادة لا بد من تخييل الالفاظ حتى كأن المفكر يناجي نفسه بألفاظ مخيلة (قوله وانما قال الخ) هذا جواب عما يقال لم زاد المصنف تخييل وهلا قال أو العدول الى أقوى الدليلين الخ وحاصل الجواب انه انما زاد لفظ تخييل لان العدول ليس محققا بل أمر متخيل متوهم لان كونه محققا يتوقف على كون كل من العقل واللفظ مستقلا فى الدلالة على المسند اليه عند حذفه وليس كذلك لان للفظ المقدر المدلول عليه بالقرائن مدخلا فى الدلالة عليه عند الحذف بناء على أن المدلول عليه بالقرائن هو اللفظ المقدر دون ذات المسند اليه وحاصل ما فى المقام أن الدليل لا يكون دليلا الا اذا كان مستقلا بالدلالة وقد علمت أن كلا من العقل واللفظ لا استقلال له بالدلالة على المسند اليه لا عند الذكر ولا عند الحذف والدليل مجموعهما فى الحالتين فليس عندنا دليلان فضلا عن وجود أقوى نعم اذا حذف المتكلم المسند اليه فقد خيل السامع أن هناك دليلين وأنه عدل عن الاضعف منهما الى الاقوى وهو العقل وجعله أقوى باعتبار ما علمته مما مر * واعلم أن تقرير السؤال والجواب اللذين أشار لهما الشارح على الوجه الذى قلناه هو ما يؤخذ من كلام ابن يعقوب وعبد الحكيم وغيره من حواشى المطول فلا نلتفت لما ذكره بعضهم فى تقريرهما واعترض على الشارح بما هو غير وارد عليه (قوله لان الدال حقيقة عند الحذف هو اللفظ) أى المقدر المدلول عليه بالقرائن لا ذات المسند اليه واعترض بأنه اذا كان اللفظ عند الحذف هو الدال حقيقة كان هذا مناقضا لقوله السابق والاعتماد عند الحذف على دلالة العقل وهو أقوى وأيضا لا يتأتى ادراك المسند اليه من التركيب بدون العقل كما لا يتأتى ادراكه بالعقل بدون اللفظ فلا وجه لحصر الدلالة عند الحذف فى اللفظ المقدر وقد يجاب بأن الحصر المستفاد من ضمير الفصل اضافى أى ليس الدال عند الحذف العقل وحده وهذا لا ينافى أن الدلالة لهما معا وحينئذ فلا ينافى قوله سابقا والاعتماد عند الحذف على دلالة العقل لان المراد من حيث الظاهر كما قلنا فان قلت الحصر غير صحيح فى نفسه لجواز أن يدل بالقرائن على ذات المسند اليه مع قطع النظر عن الالفاظ قلت هذا وان كان أمرا ممكنا فى نفسه الا أن ما ذكر بناء على ما استمر فى العادة من أن فهم المعانى قلما ينفك عن تخييل الالفاظ وقال العلامة عبد الحكيم ضمير الفصل هنا لمجرد التأكيد لا للقصر فانه باطل لمعارضته لما مر من قوله من حيث الظاهر أى ولقوله والاعتماد عند الحذف على دلالة العقل   قال

وانما قال تخييل لان الدال حقيقة عند الحذف هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن

مراعاتها توجب الحذف أن يخيل المتكلم السامع بذلك الحذف أنه عدل الى أقوى الدليلين اللذين هما العقل واللفظ وأقواهما هو العقل لان الادراك به يحصل من ذلك اللفظ أو من غيره فعند الحذف يتبادر أن الادراك بالعقل خاصة وعند الذكر يتبادر أن الادراك باللفظ وانما قال تخييل اشارة الى أن كون الادراك عند الحذف بالاقوى وهو العقل وعند الذكر بالاضعف وهو اللفظ انما ذلك أمر وهمى خيالى بالتبادر الحذاق وأما عند التحقيق فلا يقع ادراك معنى المسند اليه من التركيب للعقل الا باللفظ مذكورا أو مقدرا كما لا يتأتى الادراك من اللفظ بدون العقل وههنا شيء وهو أن التخييل المذكور ان كان وجه ارتكاب الحذف لاجل ما فيه من الظرافة فى ايهام أن ثم شيئا مستحسنا وهو العدول الى أقوى الدليلين مع أنه ليس كذلك فى نفس الامر فغايته أن يكون من المحسنات البديعية المعنوية اذ ليس فى ذلك تطبيق الكلام اللفظى لمقتضى الحال الذى هو البلاغة وان كان الوجه ان ذلك التخييل طابق به الكلام مقتضى الحال فلم يظهر بعد وقد يجاب بأن من مقتضيات الاحوال تأكيد تقرر المحكوم عليه مع الاختصار والعدول الى الاقوى المخيل به مما يحقق ذلك فاذا تعلق الغرض بهذا التقرير لاقتضاء المقام اياه توصل اليه بتخييل العدول وفيه تكلف وتمحل أو يقال مقام افهام أجزاء الكلام فى الجملة يناسبه ايقاع ذلك الافهام بالاقوى كيف أمكن ولو تخييلا تأمله

من العقل واللفظ كقولك قائم فى جواب كيف زيد وانما قلنا أقوى الدليلين لانك لو قلت زيد قائم أو هو قائم لكان الكلام مفيدا للمسند اليه بلفظه ولو قلت قائم لكان يدل عليه بدلالة العقل القاضية بأن السؤال كالمعاد فى الجواب فالدليلان هما العقل واللفظ وأقواهما العقل فالعقل يدل على المسند اليه واللفظ لو ذكر دل عليه الا أن الدلالة المعنوية أقوى وقال الخطيبي لان اللفظ لا يفيد الا الظن والدلالة العقلية تفيد القطع قلت فيه نظر لانه لا يعنى بالعقل الا دلالة القرائن التى لا تفيد بمجردها فى الغالب الا الظن وفى عبارته أيضا ان العقل دليل على الترك واللفظ دليل على الذكر فهى عبارة قلقة وصوابها العقل دليل عند الترك واللفظ دليل عند الذكر

و إما لاختبار تنبه السامع له عند القرينة أو مقدار تنبهه و إما للايهام أن فى تركه تطهيرا له عن لسانك أو تطهيرا لسانك عنه و إما ليكون لك سبيل الى الانكار ان مست اليه حاجة و إما لان الخبر لا يصلح الا له حقيقة أو ادعاء و إما لاعتبار آخر مناسب لا يهدى الى مثله الا العقل السليم والطبع المستقيم * كقول الشاعر

قال لى كيف أنت قلت عليل * سهر دائم وحزن طويل

وقوله

سأشكر عمرا ان تراخت منيتى * أيادى لم تمنن وان هى جلت

(قوله كقوله قال لى الخ) تمامه * سهر دائم وحزن طويل * أى حالى سهر دائم قال العباسى فى الشواهد ولم أعلم قائله (قوله والتخييل المذكورين) فيه اشارة الى أن أو فى قول المصنف أو تخييل مانعة خلو فتجوز الجمع وقوله للاحتراز الخ علة لقوله لم يقل الخ وهذا البيت يصلح مثالا لادعاء التعين وضيق المقام بسبب ضجر حاصل من شدائد الزمان ومصائب الهوى بحيث جعلته لا يقدر على التكلم بأزيد مما يفيد الغرض و يصلح مثالا للمحافظة على الوزن أيضا فيصح التمثيل بذلك البيت للكل (قوله هل يتنبه أم لا) أى أم لا يتنبه الا بالصراحة وذلك كما لو حضر عندك رجلان أحدهما تقدمت له صحبة دون الآخر فتقول للمخاطب الذى هو غيرهما غادر ثر يد الصاحب غادر أى من تقدمت له صحبة غادر فتحذف المسند اليه اختبار السامع هل يتنبه أن المسند اليه هو الصاحب بقرينة ذكر الغدر اذ لا يناسب الا الصاحب أو لا يتنبه بذلك (قوله هل يتنبه أم لا) اعترض بأن هل لطلب التصور وأم لطلب التصديق وحينئذ فلا يصح أن تكون أم معادلة لهل فالصواب أيتنبه أم لا وأجيب بأن فى الكلام حذف همزة الاستفهام والأصل أهل يتنبه لان أم المتصلة لازمة للهمزة فأم انما عادلت الهمزة لا هل ولا يقال يلزم على كون الأصل ما ذكر دخول الاستفهام على مثله وهو ممنوع لان هل هنا بمعنى قد على حد قوله تعالى هل أتى على الانسان حين من الدهر وحينئذ فلم يلزم ما ذكر كذا قال أرباب الحواشى وعبارة عبد الحكيم أم هنا منقطعة وما قيل ان الصواب فى التعبير أيتنبه أم لا ليس بصواب على أن أم المتصلة قد تجىء معادلة لهل على قلة كما فى الرضى اهـ كلامه وقول الشارح أم لا ليس فيه حذف المعطوف وابقاء العاطف لان المحذوف جزء المعطوف لا كله لان لا المذكورة من جملته والمحكوم عليه بالمنع عند محققى النحاة حذف المعطوف بتمامه مع بقاء العاطف (قوله أو اختبار مقدار تنبهه) أى مبلغ ذكائه هل يتنبه بالقرائن الخفية أم لا وذلك كما اذا حضر عندك شخصان أحدهما أقدم صحبة من الآخر فتقول لمخاطبك والله حقيق بالاحسان تريد أقدمهما صحبة وهو زيد مثلا حقيق بالاحسان فتحذف ذلك المسند اليه اختبارا لمبلغ ذكائه هل يتنبه لهذا المحذوف بهذه القرينة التى مع ما خفاء وهى أن أهل الاحسان ذو الصداقة القديمة دون حادثها أو لا يتنبه له وقد حكى عن بعض الخلفاء من بنى العباس أنه ركب سفينة مع واحد من ندمائه فسأل الخليفة ذلك الواحد أى طعام أشهى عندك فقال مح البيض المسلوق فاتفق عودهما هنالك فى القابل فقال له الخليفة مع أى شىء فأجاب النديم مع الملح فتعجب من استحضاره

(كقوله قال لى كيف أنت قلت عليل) لم يقل أنا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين (أو اختبار تنبه السامع عند القرينة) هل يتنبه أم لا (أو) اختبار (مقدار تنبهه) هل يتنبه بالقرائن الخفية أم لا

ثم مثل بما يصح أن يكون الحذف للاحتراز أو التخييل المذكورين فقال (كقوله

قال لى كيف أنت قلت عليل) * سهر دائم وحزن طويل

لم يقل أنا عليل للاحتراز أو التخييل المقررين أولهما معا لان لكل امرىء فى باب البلاغة ما نوى (أو اختبار تنبه السامع عند القرينة) هل يتنبه أم لا يتنبه الا بالصراحة كما اذا حضر رجلان أحدهما تقدمت له صحبة دون صاحبه فتقول للمخاطب غادر ثر يد الصاحب غادر اختبار السامع هل يتنبه أن المسند اليه هو الصاحب بقرينة نسبة الغدر اذ لا يناسب الا الصاحب (أو) لاختبار (مقدار تنبهه) ومبلغ ذكائه هل يتنبه بالقرائن الخفية أم لا كما اذا حضر شخصان أحدهما أقدم صحبة من الآخر فتقول أحسن للاحسان والله وتريد أقدمهما وهو زيد اختبارا لذكاء المخاطب هل يتنبه لهذا المحذوف بهذه القرينة التى مع ما خفاء وهى أن أهل الاحسان ذو الصداقة القديمة دون حادثها أم لا

قال المصنف (كقوله قال لى كيف أنت قلت عليل) * سهر دائم وحزن طويل

تقديره أنا عليل وهذا يصلح أن يكون مثالا لهذا وأن يكون مثالا للذى قبله وأن يكون مثالا للحذف لضيق المقام كما سيأتى والمعنى الأول هو لما يلزم عليه من عدم الفائدة فى الذكر والمعنى الثانى فيه نقص الفائدة وضعفها فالأول أعم من الثانى لان فى الثانى تحصيل الصيانة عن العبث فان سلوك أضعف الدليلين عبث وعبارة المصنف التخييل و ينبغى أن يقول للعدول فانه وقع حقيقة لا تخييلا هذا على ما اقتضاه كلامهم وقد تبعناهم فيه ولك أن تقول ليست القرائن أقوى من اللفظ بل مراد المصنف أن المتكلم اذا حذف فقد خيل السامع أن المسند اليه معلول عليه بالعقل فلا يحتاج الى ذكر وعلى هذا تعين ذكر التخييل * الثالث أن يقصد بحذفه اختبار تنبه السامع عند القرينة أله تنبه أم لا وانما قلنا عند القرينة لان الفهم عند عدم القرينة لا سبيل اليه ولا يجوز الحذف حينئذ أو يعلم ان له تنبها ولكن يريد أن يختبر مقدار تنبهه وهل يكتفى بقرينة بعيدة أو يحتاج الى قرينة قريبة أو لقرائن

فتى غير محجوب الغنى عن صديقه * ولامظهر الشكوى اذا النعل زلت

وقوله

أضاءت لهم أحسابهم ووجوههم * دجى الليل حتى نظم الجزع ثاقبه
نجوم سماء كلما انقض كوكب * بدا كوكب تأوى اليه كواكبه

وقول بعض العرب فى ابن عم له موسر سأله فمنعه وقال كم أعطيك مالى وأنت تنفقه فيما لا يعنيك والله لا أعطينك فتركه حتى اجتمع القوم فى ناديهم وهو فيهم فشكاه الى القوم وذمه فوثب اليه ابن عمه فلطمه فأنشأ يقول

سريع الى ابن العم يلطم وجهه * وليس الى داعى الندا بسريع
حريص على الدنيا مضيع لدينه * وليس لما فى بيته بمضيع

(أوايهام صونه) أى المسند اليه (عن لسانك) تعظيما له

(١) أومن مثل بهذين الوجهين إما الصعوبة أو لادعاء الظهور وما ذكرناه كاف فى التصوير فتأمل (أو ل) ايهام (صونه عن لسانك) تعظيما له كما يحذف عند بناء الفعل للمفعول فيقال رزقنا ومطرنا تعظيما لذكر اسم الرازق وصونه عن رذالة لسانك فتقول عند حذف المسند اليه من غير انابة مقرر للشرائع وموضح للدليل فيجب الاتباع تريد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم تذكره تعظيما وصونا له عن لسانك وانما قال ايهام الصون لانه اذا كان يكفى فى الحذف قصد ايهام الصون فأحرى عند قصد الصون بالفعل كما فى المثال

* الرابع ايهام صونه عن لسانك لتعظيمه أو صون لسانك عنه وتحقيره وقول المصنف ايهام كقوله فى السابق تخييل ولا يأتى فيه ذلك الجواب ولو قال الصون لكان جيدا وقد يجاب عنه بأن الصون ليس هو الترك بل قصده الصيانة وهو لم يوجد بل وجد مايوهمه ومثال الأول

سأشكر عمرا ان تراخت منيتى * أيادى لم تمنن وان هى جلت
فتى غير محجوب الغنى عن صديقه * ولامظهر الشكوى اذا النعل زلت

هما لأبى الأسود الدؤلى يمدح عمرو بن سعيد بن العاصى وكذلك قول الآخر

أضاءت لهم أحسابهم ووجوههم * دجى الليل حتى نظم الجزع ثاقبه
نجوم سماء كلما انقض كوكب * بدا كوكب تأوى اليه كواكبه

ولو عبر المصنف بقوله لقصد التعظيم لمثلنا ذلك بقوله تعالى سورة أنزلناها وفى هذا المعنى يقول يزيد

واياك واسم العامرية اننى * أغار عليها من فم المتكلم

ومثال الثانى قوله تعالى صم بكم عمى وقوله وما أدراك ماهيه نار حاميه وانما يصح التمثيل بهاتين الآيتين الكريمتين لصون اللسان عن المسند اليه باعتبار لسان القارئ لما لا يخفى وكقوله

سريع الى ابن العم يلطم وجهه * وليس الى داعى الندا بسريع

يقول عن ابن عم له لطمه الأصل هو سريع فحذفه تحقيرا له وسيأتى ذكر هذا البيت فى البديع مثالا لرد العجز على الصدر وفيما ذكرناه من الشواهد لهذا والذى قبله نظر لجواز أن يراد ايهام التعيين أو الاختصار أو غير ذلك وفى معنى صون اللسان قول الشاعر

ولقد علمت بأنهم نجس * واذا ذكرتهم غسلت فمى

وكمال تنبهه ويقظته * ثم اعلم أن القرائن عند الحذف قد تكون فى غاية الوضوح بحيث لا يذكر اللفظ معها على تركه وقد تكون خفية فاذا كانت القرينة فى ذلك لوضوح شأنها الخفاء حذف المسند اليه حينئذ لاختبار مقدار التنبه بخلاف ما اذا كانت واضحة جدا فالحذف حينئذ بمنزلة الذكر فلا يناسب حينئذ تلك النكتة ولذا قيد الشارح القرائن فى هذا الوضع بالخفية واستشكل بأن المخاطب ان كان عالما بالقرينة فلا معنى للحذف للاختبار وان لم يكن عالما فلا يجوز الحذف والجواب أن القرينة يكفى فيها ظن المتكلم أن المخاطب عالم بالقرينة فان قلت حيث كان يكفى فى القرينة ظن المتكلم علم المخاطب بها فما معنى قوله مقدار أجيب بأنه انما أتى به لكون المقصود تيقن التنبه والظن لا يستلزم اليقين كذا فى تجريد نسخة شيخنا الحفنى (قوله أو ايهام صونه الخ) نحو مقرر للشرائع موضح للدلائل وقوله فيجب اتباعه تريد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبر هنا بالايهام وفيما سبق بالتخييل لمحض التفنن لا ان الأول من الصور الخيالية والثانى من المعانى الوهمية وقد يقال أراد بقوله أو ايهام الخ أن الصون المذكور أمر وهمى محض لا تحقق له أصلا بخلاف العدول الى أقوى الدليلين فان له شائبة ثبوت فى الجملة قاله الفنارى واعترض على المصنف بأن حذفه فيه صون له حقيقة عن مخالطة اللسان وحينئذ فلا وجه لذكر الايهام وأجيب بأن المراد صونه عن تنجيسه بواسطة المرور على اللسان ولا شك أن صونه عن التنجيس أمر موهوم لا محقق أو المراد بالايهام ايقاع شىء فى وهم السامع أى فى ذهنه ولو كان على سبيل التحقق قاله الشارح فى شرح المفتاح ومما ينبغى أن يعلم أنه كما يجوز أن يعتبر من مقتضيات حذف المسند اليه ايهام صونه عن لسانك أو عكسه يجوز أن يعتبر ايهام صونه عن سماع المخاطب أو عكسه

(١) قوله أومن مثل الخ هكذا فى النسخ ولتحرر العبارة فلعل فيها تحريفا كتبه مصححه

وعليه قوله تعالى صم بكم عمى وقوله تعالى وما أدراك ماهيه نار حامية وقيام القرينة شرط فى الجميع

(قوله أوعكسه) نحو موسوس ساع فى الفساد فتجب مخالفته تريد الشيطان (قوله أى تيسره) أى للمتكلم (قوله لدى الحاجة) متعلق بتأتى (قوله نحو فاجر) أى نحو قولك عند حضور جماعة فيهم عدو فاجر فاسق وتريد زيدا الذى هو العدو مثلا فتحذفه ليتأتى لك الانكار عند لومه لك على سبه أو تشكيه منك فتقول ما سميتك ما عنيتك (قوله عند (٢٧٩) قيام القرينة) ظرف لمحذوف أى يقال ذلك عند قيام القرينة (قوله ليتأتى الخ) علة الحذف أى فتحذفه ليتأتى الخ (قوله تعينه) أى إما لان المسند لا يصلح الا له أو لكماله فيه بحيث لا يسبق الذهن الى غيره أو لكونه متعينا بين المتكلم والمخاطب (قوله يغنى عن ذلك) أى عن تعينه لان العبث بذكره لا يكون الا بعد تعينه فالتعين داخل فى الاحتراز المذكور فمتى تعين المسند اليه كان حذفه احترازا عن العبث واذا كان كذلك فلا يصح جعله قسيماله (قوله فيما ذكروا له) أى التعين (قوله خالق لما يشاء الخ) أى فقد مثلوا بهذا الحذف المسند اليه لتعينه لظهور أنه لا خالق سواه ولا يقال ان الحذف فيه للاحتراز المذكور لما فيه من سوء الأدب وان كان صحيحا فى نفسه وقد يقال هذا البحث ساقط من أصله لان القصد الى التعين مغاير للقصد للاحتراز عن العبث فجاز أن يقصد كل منهما مع الذهول عن الآخر وأن يقصدا معا وحينئذ فلا يغنى ذكر الأحتراز عن العبث عن ذلك اذ قد يكون نكتة الحذف المقصودة للبليغ التعين دون الاحتراز وان كان ذلك حاصلا من غير قصد وكذا يقال فى سائر النكت التى يمكن اجتماعها أو يقال ان الحذف للاحتراز عن العبث ملحوظ فيه العبث بسبب دلالة القرينة على المراد والحذف للتعين ملحوظ فيه العبث من حيث عدم صلاحية المسند لغير المسند اليه المحذوف فتأمل (قوله أو ادعاء التعين) أظهر فى محل الاضمار لئلا يتوهم عود

(أوعكسه) أى ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له (أو تأتى الانكار) أى تيسره (لدى الحاجة) نحو فاجر فاسق عند قيام القرينة على أن المراد زيد ليتأتى أن تقول ما أردت زيدا بل غيره (أو تعينه) والظاهر أن ذكر الاحتراز عن العبث يغنى عن ذلك لكن ذكره لأمرين أحدهما الاحتراز عن سوء الأدب فيما ذكروا له من المثال وهو خالق لما يشاء فاعل لما يريد أى الله تعالى والثانى التوطئة والتمهيد لقوله (أو ادعاء التعين) له

(أو) لايهام (عكسه) وهو صون لسانك عنه تحقيرا له فتقول موسوس وساع فى الفساد فيا ضر وما نفع فوجبت مخالفته تريد الشيطان فحذفته لقصد صون اللسان أو لايهام صون اللسان عنه (أو) (لتأتى الانكار) أى تيسره للمتكلم (لدى الحاجة) أى عند الحاجة الى الانكار فتقول عند حضور جماعة فيهم عدو مهان فاسق فاجر لئيم والله تريد زيدا الذى هو العدو مثلا ليتأتى لك الانكار عند لومه أو تشكيه فتقول ما سميتك ما عنيتك (أو) لـ(تعينه) أى المسند اليه وهذا ولو كان يمكن أن يدعى دخوله فى الاحتراز لكن ذكر لان حذف الجلالة لا يقال فيه للاحتراز المذكور لما فيه من سوء الأدب فتقول مثلا خالق كل شئ ورازق كل شئ ومعلوم أن هذا الوصف ليس الا لله عز وجل فيقال له حذف المسند اليه هنا لتعينه لظهور أن لا خالق ولا رازق سواه وذكره أيضا ليكون توطئة لقوله (أو لادعائه) أى التعين

وقوله أوعكسه معطوف على ايهام أى او ايهام صون لسانك عنه ولا يصح عطفه على صونه لانه يكون لايهام أحد الأمرين وليس هو المراد ۞ الخامس لتأتى الانكار عند الحاجة لانه قد تدعو الحاجة الى التكلم بشئ ثم تدعو الحاجة لانكاره مثاله أن يذكر شخص فتقول فاسق ثم تخشى من غائلة ذلك فتنكره فلو قلت زيد فاسق لقامت البينة بذلك ولم تستطع الانكار لا يقال كيف ينفع الانكار مع القرينة لانا نقول القرينة ترجح أحد الطرفين ترجيحا لا يسوغ الشهادة لا يقال فهذا حينئذ مدعاة الى الكذب المحرم لانا نقول نحن نتكلم على أسباب الحذف التى لاحظتها العرب سواء كان ذلك شرعا أم لا ثم نقول قد يجب الانكار والكذب كما اذا كان فيه مصلحة شرعية ثم أعاينا فى ذلك اذا لم يكن استفهام فلو قيل لك ما زيد فتقول فاسق لم ينفع الانكار بعد ذلك ولم يصدق المنكر حتى لو قال له ما حال زوجتك فقال طالق لم يصدق اذا ادعى عدم ارادتها ۞ السادس التعين فيه أى أن ذلك المسند معين للمسند اليه منحصر فيه فلا حاجة لذكره كقولك خالق لما يشاء أى الله قيل وقول السكاكى لما يشاء لا حاجة لذكره وانه انما ذكره اعتزالا لأنهم يرون أن العبد خالق ولكن لا لكل ما يشاء وفيما قيل نظر لان هذا المثال هو المطابق لقوله سبحانه وتعالى يخلق الله ما يشاء ان الله على كل شئ قدير وقوله تعالى وربك يخلق ما يشاء ويختار فلعل السكاكى لم يقصد بقوله لما يشاء الاحتراز بل قصد التأسى بالآية الكريمة قلت وهذه الفائدة داخلة فى الأولى الا أن يقال المقصود الاعلام بالتعين أو احضاره فى ذهن السامع وهذا القسم بهذا المثال هو الجدير بأن يقال فيه ترك المسند اليه لدلالة العقل ويسمى الأول دلالة المعنى وقوله أو ادعاء التعين فهو كقوله يعطى بدرة يعنى السلطان ولو قال المصنف ادعاء التعين إما ادعاء مطابقا

الضمير على الانكار من قوله أو تأتى الانكار كذا قيل و يبعده الاضمار فى تعينه مع أنه أقرب الى الانكار فلعل الاولى أن يقال انما أظهره لتوهم رجوع الضمير للمسند اليه كبقية الضمائر المتقدمة (قوله نحو وهاب الالوف الخ) أى فيحذف المسند اليه لادعاء تعينه وأنه لا يتصف بذلك غيره من رعيته وانما كان تعينه بذلك ادعائيا لانه يمكن أن غيره من رعيته يعطى ذلك (قوله بسبب ضجر وسآمة) هما بمعنى واحد فالعطف مرادف أو تفسيرى وذلك كما فى قوله قالت عليل فلم يقل أنا الضيق للمقام عن اطالة الكلام بسبب الضجر الحاصل له من الضنى (قوله أو فوات فرصة) عطف على ضجر وفى الكلام حذف مضاف أى خوف فوات فرصة لان المقتضى للحذف خوف الفوات لا نفس الفوات والفرصة بضم الفاء ما يغتنم تناوله وقرر بعضهم أنها قطعة من الزمان يحصل فيها المقصود وانظره (قوله أو محافظة على وزن) أى كما فى قولك قلت عليل فلم يقل أنا عليل لضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب المحافظة على الوزن لان ذكر المسند اليه يفسد ذلك الوزن (قوله أو سجع) أى فى النثر وهو كالروى فى الشعر أى كما فى قولهم من طابت سريرته حمدت سيرته لم يقل حمد الناس سيرته لضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب المحافظة على السجع اذ لو ذكر لكانت الاولى مرفوعة والثانية منصوبة قال الحفيد محل حذف المسند اليه لضيق المقام عن الاطالة بسبب المحافظة على السجع والقافية اذا كان تقديم المسند الذى يحصل به السجع واجبا كأن كان من أدوات الاستفهام مثل قولك طلب الحبيب ألفين فقلت له أين فالمسند اليه محذوف لاجل المحافظة على السجع تقديره أين هما والخبر واجب التقديم لانه اسم استفهام فلو كان المسند جائز التقديم حصلت المحافظة على السجع بتأخيره من غير حاجة لحذف المسند اليه كما اذا قيل طلب الحبيب ألفين فقلت له على العين فانه لو قيل هما على العين لصح وحصل السجع ورد ذلك بأنه لا يتم الا لو شرط فى النكات أن لا يحصل الشىء الا من هذه الخصوصية وهو ممنوع كما حقق فى محله اهـ ابن قاسم (قوله أو قافية) اى فى آخر البيت وذلك كما فى قوله:

وما المرء الا كالشهاب وضوئه ✲ يحور رمادا بعد إذ هو ساطع
وما المال والأهلون الا ودائع ✲ ولا بد يوما أن ترد الودائع

فلو قيل أن يرد الناس الودائع لاختلت القافية لصيرورتها مرفوعة فى الاول منصوبة فى الثانى وكما فى قوله:

قد قال عذول مناك آتى ✲ فأجبت وقلت كذبت متى
فقال حبيبك ذو خفر ✲ وكبير السن فقلت فتى

فالمسند محذوف لاجل المحافظة على القافية تقديره متى الاتيان وهو فتى ثم ان الغرض من الحذف المحافظة على القافية وان كان فيه أيضا محافظة على الوزن الا انه غير مقصود وفرق بين الحاصل قصدا والحاصل من غير قصد فاندفع ما يقال ان مقابلة المحافظة على الوزن بالمحافظة على القافية تفيد تباينهما وعدم اجتماعهما وليس الامر كذلك (قوله وما أشبه ذلك) عطف على ضجر (قوله كقول الصياد) مثال لفوات الفرصة وحينئذ فالاولى اتصاله بدفعا للايهام وقوله كقول الصياد أى مخاطبا للجوارح عند ابصار الغزال غزال أى هذا غزال فاصطادوه فحذف هذا لان رغبته فى التسارع اليه توهمه أن فى ذكره طولا كثيرا يفيته بحسب زعمه وفى بعض

لان

نحو وهاب الالوف أى السلطان (أو نحو ذلك) كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجر وسآمة أو فوات فرصة أو محافظة على وزن أو سجع أو قافية أو ما أشبه ذلك كقول الصياد غزال أى هذا غزال

فتقول وهاب الألوف مقيم العدل تريد السلطان وتحذفه لادعاء تعينه وانه لا يتصف بذلك غيره من رعيته (أو) لـ(نحو ذلك) كضيق المقام عن اطالة الكلام بذكر المسند اليه بسبب ضجر وسآمة اليه من علته فضاق صدره عن ذكر المسند اليه وكخوف فوات فرصة وهى ما يغتنم تناوله بسبب الاطالة بذكر المسند اليه كقول الصياد عند عروض ابصار الغزال غزال غزال أى هذا غزال فاصطادوه فحذف هذا لان ذكره بحسب رغبته فى التسارع اليه وتوهمه ان فيه طولا كثيرا يفيته بزعمه ومحافظة على وزن فى البيت لان ذكر المسند اليه يفسد ذلك الوزن و يصح التمثيل له بقوله قلت عليل اذ لو ذكره لم يستقم الوزن أو المحافظة على قافية فى آخر البيت لان ذكره يبطلها أو سجع فى النثر وهو كالروى فى

أو غير مطابق لكان أحسن وسيأتى عن قريب ما قد يورد على هذا ﴿تنبيه﴾ ينبغى أن يلحق هذا بما يحصل به القصر ويذكر فى بابه وقوله أو نحو ذلك ذكر فى الايضاح بعد ذكره انه يتركه اذا كان ذكره عبثا أنه يحذف اما لذلك واما لذلك مع ضيق المقام ومقتضاه ان ضيق المقام قد يقصد منضما الى غيره لا مستقلا والسكاكى جعله فائدة مستقلة قسيمة للعبث ثم كيف يحسن أن يكون ذلك علة مستقلة وجزء علة أخرى وهذا القسم يصلح أن يمثل له بقوله قال لى كيف أنت قلت عليل ✲

وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام أو ترك نظائره مثل الرفع على المدح أو الذم

الشعر لأن ذكره يفسده وأمثلة ما ذكر كثيرة وما أشبه ذلك كالاخفاء عن غير المقصود سماعه من الحاضرين فتقول جاء وتريد زيدا لقيام القرينة عند المقصود سماعه دون غيره كما قيل أن انسانا أرسل رسولا ليأتي بالمرسل اليه فقال له اذهب اليه فان وجدته فلا تقل له وان لم تجده فقل له ثم ذهب الرسول فعاد ولم يأت به فقال ياسيدي ذهبت اليه فلم أجده فقلت له ثم جاء فلم يجيء ومعنى الكلام الاول ان وجدت الرقيب فلا تقل للمبعوث اليه وان لم تجد الرقيب فقل للمبعوث اليه ومعنى الثاني ذهبت الى المبعوث له فلم أجد الرقيب فقلت للمرسل اليه ثم جاء الرقيب فلم يجيء المرسل اليه وهذا الكلام ولو كان من غير هذا الباب لكن فيه من الجملة الاخفاء عن غير المقصود سماعه بحسن التنظر له ليفهم المراد وكاتباع الاستعمال على تركه لكونه مثلا لا يغير كقولهم رمية من غير رام يضرب مثلا لمن صدر منه ماليس أهلا للصدور منه وكترك ذكره في نظائره مثل ما فيه الرفع على المدح كقولنا الحمد لله أهل الحمد أي هو أهل الحمد أو الرفع على الذم كقولنا أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بالرفع أي هو الرجيم أو الرفع على الترحم كقولنا اللهم ارحم عبدك المسكين بالرفع أي هو المسكين فالرفع على هذه الاوجه يوجب الحذف فان قلت هذا وظيفة نحوي لا بياني اذ ليس فيما ذكر مطابقة لمقتضى الحال بل غاية ما هنا أن الحذف ملتزم لاقتضاء العربية ذلك قلنا التنبه لكون هذا الكلام لا يعدل فيه عن الحذف لان فيه الخروج عن حكمه فيما يوضع فيه من المقامات حتى انه لولا ذلك لرجع الى أصل الذكر هو زائد على مطلق وجوب الحذف في العربية فيما

لأن الاستفهام قد يكون مع ضيق المقام عن طول الاجابة وهي حالة العليل وقد يكون مع اتساعه كقوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام قال هي عصاي وذكر السكاكي من أسباب الحذف كون الاستعمال واردا على تركه أو ترك نظائره كقولهم رمية من غير رام وكقولك نعم الرجل زيد على قول من يرى أن التقدير هو زيد وقيل عكسه وقيل زيد مبتدا خبره نعم الرجل وهذا السبب يدخل فيه جميع المواضع التي ذكر النحاة وجوب حذف المبتدا فيها وهي اذا أخبر عنه بنعت مقطوع لمدح أو ذم أو ترحم أو بمصدر بدل من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة أو بصريح قسم وبعد لاسيما اذا رفع الاسم بعدها وفي المصدر الذي انتصب توكيدا للجملة نفسها اذا رفعت نحو صنع الله وذكر المبرد نحو قولهم دار فلانة أي هذه دار فلانة وفي قولهم من أنت زيدا أي مذكورك زيد وقولهم لا سواء وقد يحذف مسرورا بالمسند كقولك غزال أي هذا غزال يخاطب من يريد صيده ﴿تنبيه﴾ اقتصر المصنف على المبتدا من المسند اليه لان الفاعل لا يحذف عند البصريين وماندر من ذلك في قام الناس لا يكون زيدا ونحوه على رأى ابن مالك لا عبرة به ولعله لم يقصد الحذف وكذلك مواضع يسيرة فان جوزنا حذفه كما هو مذهب

النسخ كقولك للصياد وهي ظاهرة (قوله وكالاخفاء عن غير السامع) قال سم الظاهر أنه عطف على قوله كضيق المقام وعلى هذا لم يكن الشارح مبينا لما أشبه ذلك الواقع في كلامه وبينه بعضهم بقوله كسرعة التنبيه كأن يقال خطف المال لمن وضع ماله قريبا منه أي المختلس خطف المال وكتعجيل المسرة بالمسند نحو دينار أي هذا دينار وكالخوف منه أو عليه فكل هذا من جملة أسباب ضيق الكلام عن الطول وفي ابن يعقوب أن الاخفاء المذكور بيان لذلك المشبه وعليه فهو عطف على قول الصائد ويكون من جملة أسباب ضيق المقام عن الطول (قوله مثل جاء) أي وتريد زيدا لقيام القرينة عليه عند المخاطب دون غيره فلو قيل جاء زيد لا تنظره كل من كان جالسا لاجل الطلب منه مثلا ثم ان قوله كالاخفاء عن غير السامع الأولى أن يقول بدله عن غير المخاطب وذلك لان الحاضرين ان كانوا سامعين كان الاخفاء عن غيرهم ممن لم يسمع فلا يصح قوله من الحاضرين وان كانوا غير سامعين فلا حاجة للاخفاء عنهم وأجيب بأن المراد بقوله عن غير السامع أي عن غير من كان مقصودا بسماع ذلك الخبر وحينئذ فهو مساو لقولنا عن غير المخاطب (قوله مثل رمية من غير رام) أي هذه رمية مصيبة من غير رام مصيب بل من رام مخطيء فحذف المسند اليه ولم يقل هذه اتباعا للاستعمال الوارد على تركه لان هذا مثل يضرب لمن صدر منه فعل حسن وليس أهلا لصدوره منه والأمثال لا تغير وأول من قال هذا المثل الحكم بن عبد يغوث المنقري حين نذر أن يذبح مهاة أي بقرة وحش على الغبغب بغين معجمة فباء موحدة ثم غين معجمة أيضا فباء موحدة وهو جبل بمنى وكان من أرمى الناس فصار كلما رمى مهاة لا يصيبها رميه ولم يمكنه ذلك أياما حتى كاد أن يقتل نفسه ثم ان ابنه مطعما خرج معه الى الصيد فرمى الحكم مهاتين فأخطأهما فلما عرضت الثالثة رماها مطعم فأصابها وكان اذ ذاك لا يحسن الرمي فقال الحكم رمية من غير رام (قوله أو ترك نظائره) عطف على تركه أي وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه في نظائره (قوله مثل الرفع) أي مثل ما فيه الرفع على المدح أي لاجله كقولك الحمد لله أهل الحمد أي هو أهل الحمد (قوله أو الذم) أي ومثل ما فيه الرفع على الذم أي لاجله نحو أعوذ بالله

* وأما ذكره فاما لانه الاصل ولا مقتضى للحذف

من الشيطان الرجيم بالرفع أى هو الرجيم (قوله أو الترحم) أى ومثل ما فيه الرفع على الترحم أى لاجل انشائه كقولك اللهم ارحم عبدك المسكين بالرفع أى هو المسكين بالرفع فى هذه الاوجه اتباعا لتركه فى نظائره أعنى قول العرب اللهم ارحم عبدك الفقير ومررت بزيد الخبيث أو الكريم والحاصل أنه ورد عن العرب الحمد لله الكريم بالرفع مثلا فلو قلت الحمد لله أهل الحمد بالرفع فقد تركت المسند اليه اتباعا للاستعمال الوارد فى نظائره وهو الحمد لله الكريم الذى ترك فيه المسند اليه لافادة انشاء المدح وكذا يقال فى الذم والترحم * واعلم أن الفرق بين اتباع الاستعمال الوارد على تركه واتباع الاستعمال الوارد على تركه فى النظائر أنه فى الاول يكون الكلام فى الاستعمالين واحدا سواء كان الاستعمال قياسيا أولا وفى الثانى الكلام الثانى غير الاول ولا بد أن يكون الاول قياسيا (قوله فلكونه الاصل) أى الكثير أو ما ينبنى عليه غيره وحينئذ فلا يعدل عنه الا لمقتض يقتضى الحذف (قوله ولا مقتضى الخ) الجملة حالية أتى بها لتقييد كون الاصالة مقتضية للذكر ومرجحة له أى أن محل ذلك اذا لم يكن هناك نكتة تقتضى الحذف وأما اذا وجدت فلا تكون الاصالة من المقتضيات للذكر بل تراعى نكتة الحذف وهذا بخلاف بقية النكات فان كلا منها يصلح بمجرده نكتة حتى اذا وجد معه نكتة للحذف فلا بد من مرجح لاحدهما ولهذا قيد ما هنا بقوله ولا مقتضى للعدول عنه دون بقية النكات ثم ان مراد المصنف بقوله ولا مقتضى أى فى قصد المتكلم وحينئذ اندفع ما يقال ان الكلام فيما قامت القرينة المعينة للمحذوف كما يدل عليه سابق كلامه ولاحقه والاحتراز عن العبث وتخييل العدول متحقق فى مع جميع صور الذكر ولازم لها فكيف يقول ولا مقتضى للعدول عنه مع أن المقتضى للعدول عنه موجود دائما وحاصل الجواب أن المدار على قصد المتكلم فالمقتضى للعدول وان كان موجودا لكن قد لا يقصد المتكلم جعله نكتة للحذف (قوله للعدول) متعلق بمقتضى وخبر لا محذوف تقديره حاصل هذا هو الظاهر ان قلت مقتضى هذا الاعراب تنوين الاسم لانه شبيه بالمضاف على حد لا مارا بزيد عندنا قلت تنوين الشبيه بالمضاف مذهب البصريين وذهب البغداديون الى جواز ترك تنوينه الحاقا له فى ذلك بالمضاف كما ألحق به فى الاعراب وخرج عليه حديث اللهم لا مانع لما أعطيت ويصح أن تكون اللام زائدة فى المضاف اليه كما جوزه سيبويه فى لا غلامى لك ولا اشكال حينئذ فى ترك التنوين لانه مضاف أو أن اللام غير زائدة والجر ور معمول لمحذوف أى ولا مقتضى مقتض للعدول عنه وحينئذ فترك

أو الترحم (وأماذكره) أى ذكر المسند اليه (فلكونه) أى الذكر (الاصل) ولا مقتضى للعدول عنه

ذكر و به طابق الكلام مقتضى حال استعماله وهذا وظيفة بيانى والفرق بين اتباع الاستعمال واتباع الترك فى النظائر أن الاول يجوز أن يرد على خلاف القياس ولا يتصور فيه من يتكلم بغيره ويكون قضية عينية كمثال مخصوص والثانى لا يكون الا مقيسا (١) وجود متكلم فيه بغير الحذف والله أعلم ثم أشار الى نكت الذكر فقال (وأماذكره) أى المسند اليه (فلكونه) أى الذكر هو (الاصل) ولا مقتضى للعدول عنه بأن لم تحضر نكتة ترجح الحذف والاحتراز عن العبث ولو كان يمكن دائما مع وجود القرينة لكن لا تلازم مراعاته واستحضاره فقد يكون الخطاب مع من لا يعده عابثا والموجب للحذف وقوع نفس الاحتراز لا إمكانه

الكسائى كان حذفه ما يأتى فيه من الاعتبارات السابقة فى حذف المبتدا دون ما لا يتأتى مثل السرور بالمسند فانه حاصل حذف الفاعل أم ذكر لان المسند الى الفاعل مقدم عليه ص (وأماذكره الى آخره) ش ذكر المسند اليه يكون لأحد أمور ۞ الاول انه الاصل ولك أن تقول هذا المعنى يعارض كلا من مقتضيات الحذف فما تصنع حينئذ بتعارض المقتضيين فينبغى أن يزاد فيه ولا مقتضى للحذف كما فعل فى الايضاح ليدل على أن الاصل انما يراعى حيث لا مقتضى يعارضه وقولنا ولا مقتضى سواء شرط للتعليل لا جزء علة فرارا من التعليل بالعدم ۞ الثانى أن يضعف التعويل على القرينة هذه عبارته ولك أن تقول ان كان المراد ان القرينة ضعيفة فى نفسها لا يغلب على الظن إفادتها فلا مقتضى للحذف فان القرينة الدالة على المحذوف شرط الحذف وان كان المراد ضعف اعتماد السامع عليها لعدم تنبهه فلا يسوغ الحذف حينئذ أو المراد ضعف تعويل المتكلم عليها فذلك عبارة عن عدم الحذف وان أراد أن الاعتماد على القرينة فى نفسه ضعيف أو أن المتكلم يفرضه ضعيفا كان منافيا لقوله فيما سبق يحذف للاعتماد على أقوى الدليلين العقل واللفظ وفرض المتكلم القوى ضعيفا لا موجب له ۞ الثالث أن يقصد التنبيه على غباوة السامع حتى انه لا يفهم الا بالتصريح وينبغى أن يقول ايهام غباوته لان التنبيه على غباوته انما يكون عند غباوته وحينئذ لا يسوغ الحذف واذا لم يسغ وجب الذكر لانه الاصل ولا مقتضى للحذف ۞ الرابع أن يقصد زيادة الايضاح والتقرير فان قلت قد تقدم ان الدلالة

(١) قوله وجود متكلم الخ هكذا فى النسخ ولعل قبل هذا شيئا سقط من الناسخ حرر كتبه مصححه

و إما للاحتياط لضعف التعويل على القرينة و إما للتنبيه على غباوة السامع و إما لزيادة الايضاح والتقرير

التنوين لانه مفرد مبنى (قوله لضعف التعويل على القرينة) أى إما لخفائها فى نفسها و إما للاشتباه فيها وأورد عليه أن هـذا يقتضى أن اللفظ أقوى من القرينة العقلية فيخالف ماسبق من أن القرينة العقلية أقوى حيث قال هناك أو لتخييل العدول الى أقوى الدليلين الخ فانه صريح فى أن القرينة أقوى من اللفظ وأجاب الشارح فى شرح المفتاح بأن هذا بالنسبة الى قوم وذاك بالنسبة الى قوم آخرين فقد تكون دلالة اللفظ أقوى بالنسبة الى قوم وأجاب السيد عيسى الصفوى بأن جنس القرينة العقلية أقوى من جنس اللفظ وعليه ينبنى ماتقدم وهو لاينافى أن يكون بعض أفراد اللفظ أقوى من القرينة العقلية وعليه ينبنى ماهنا (قوله أو للتنبيه على غباوة السامع) أى تنبيه الحاضرين على غباوة السامع أى المقصود بالسماع وحاصله أن يذكر المسند اليه مع العلم بأن السامع فاهم له بالقرينة لأجل تنبيه الحاضرين على غباوة السامع إما القصد إفادة أنها وصفه أو لقصد اهانته فيقال فى جواب ماذا قال عمرو عمرو قال كذا ولو كان لايجوز على ذلك السامع غفلة عن سماع السؤال ولا عدم الفهم منه تنبيها على أنه غبى لاينبغى أن يكون الخطاب معه الا هكذا (قوله أو زيادة الايضاح) أى ايضاح المسند اليه بمعنى انكشافه لفهم السامع أى لذهنه وقوله والتقرير أى التثبيت للمسند اليه فى نفس السامع ثم ان لفظ الزيادة يفهم أن فى القرينة ايضاحا وتقريرا للمسند اليه وفى ذكره معها زيادتهما وليس كذلك لان المسند اليه اذا دل عليه بالقرائن عند الحذف فكأنه ذكر فاذا صرح به فكأنه ذكر ثانيا فيحصل حينئذ زيادة الانكشاف وأصل التقرير الذى هو الاثبات مع التكرر لازيادته وأجيب بأن قوله والتقرير عطفا على زيادة أو أنه عطف على الايضاح و يراد بالتقرير مطلق الاثبات لا الاثبات مع التكرر فتقريره أى تثبيته فى ذهن السامع حاصل عند الحذف لوجود القرينة المعينة له وفى الذكر زيادة لان الدلالة اللفظية اجتمعت مع الدلالة العقلية (قوله وعليه) أى على ذكره لزيادة الايضاح والتقرير جاء قوله تعالى أولئك على هدى الخ أى حيث لم يحذف فيه المسند اليه أعنى اسم الاشارة الثانى و يجعلهم المفلحون خبرا عن اسم الاشارة الأول بطريق العطف لأجل زيادة الايضاح أى الانكشاف والتقرير والتنبيه على اختصاصهم بالفلاح فى الآجل كما اختصوا بالهدى فى العاجل فجعل كل من الأمرين فى تميزهم به عن غيرهم بمثابة مالو انفرد أحدهما على حدة فى كفاية التميز والحاصل أن تكرر أولئك أفاد اختصاصهم بكل واحد من الفلاح والهدى مميزا لهم عمن عداهم ولو لم يكرر وعطف قوله هم المفلحون على قوله على هدى من ربهم لاحتمل ذلك باعتبار تسلط اسم الاشارة على المعطوف واحتمل اختصاصهم بالمجموع لان مع الحذف لايتضح التكرير كمال الايضاح فيكون المجموع هو المميز لا كل واحد فيفوت المعنى المقصود الذى أفاده التكرير وانما لم يقل كقوله تعالى لانه ليس من قبيل مالو لم يذكر لكان المسند اليه محذوفا لأن هم المفلحون اذا لم يذكر المسند اليه يكون معطوفا على الخبر أعنى على هدى أو على جملة أولئك على هدى من ربهم فيكون من عطف الجمل وعلى الاحتمالين لاحذف للمسند اليه فتأمل

(أو للاحتياط لضعف التعويل) أى الاعتماد (على القرينة أو للتنبيه على غباوة السامع أو زيادة الايضاح والتقرير) وعليه قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون

(أو للاحتياط لضعف التعويل على القرينة) أى يكون الذكر للاحتياط لان فهم السامع من اللفظ أقرب من فهمه من القرينة إما لخفائها أو لعدم الوثوق بنباهة السامع ولاينافى هذا ماتقدم من أن العقل أقوى الدليلين لان ماتقدم بحسب التخييل و بالنظر الى مأخذ العقل مع ذات اللفظ وماهنا بحسب الحقيقة و بالنظر الى العقل من القرينة واللفظ (١) فالتقارب بينهما بجعل اللفظ فى أخذ المعنى منه أقوى من القرينة لايوجب تخييل قرن اللفظ فى الجملة على العقل فى الجملة حتى ينافى التخييل السابق لجواز عدم التبادر كذلك فليتأمل فعلى هذا يقال مثلا عند قول السائل ماذا قال عمرو عمرو قال كذا وكذا لضعف التعويل على قرينة السؤال لان بعض السامعين مثلا تجوز عليه الغفلة عن السماع لها والتنبه للفهم منها ولو كان الفهم منها واضحا فى نفسه (أو) علم أن السامع فهم المسند اليه بالقرينة ولكن ذكره (للتنبيه على غباوة) ذلك (السامع) إما لانها وصفه أو لقصد اهانته فيقال فى ماذا قال عمرو عمرو قال كذا وكذا ولو كان لايجوز على السامع غفلة عن سماع السؤال ولا عدم الفهم منه تنبيها على أنه غبى لاينبغى أن يكون الخطاب معه الا هكذا (أو) (لزيادة الايضاح) للمسند اليه (والتقرير) والتقرير وزيادة الايضاح متقاربان

مع الحذف أقوى قلت لكنها بما احتاجت الى فكر ونظر بخلاف الصراحة ✽ الخامس اظهار تعظيمه بالذكر كقولك القهار يصون عباده لعظم هذا الاسم أو اهانته لمايدل عليه اسمه من الحقارة كقولك اللعين ابليس ✽ السادس التبرك باسمه كقولك محمد رسول الله خير الخلق ✽ السابع الاستلذاذ بذكره كقولك الله خالق كل شيء ورازق كل حي وعد السكاكي هذين شيئا واحدا لان بينهما

(١) قوله فالتقارب الى قوله قرن اللفظ كذا فى الأصل ولعل فى العبارة تحريفا فتأمل كتبه مصححه

واما الاظهار تعظيمه أو اهانته كما فى بعض الاسامى المحمودة أو المذمومة و إما للتبرك بذكره و إما الاستلذاذه و إما لبسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب

(قوله أو اظهار تعظيمه) أى تعظيم مدلوله فاذا قيل أمير المؤمنين حاضر أو عالم الدنيا يكلمك أو شريف أهل وقته يخاطبك فذكر المسند اليه يفيد أن تلك الذات المعنون عنها به عظيمة حيث عبر عنها بأمير المؤمنين وعالم الدنيا وشريف أهل وقته وكذا يقال فى اهانته لانه اذا قيل السارق اللئيم حاضر أفاد أن مدلوله وهى الذات المعنون عنها به مهانة واعترض على المصنف فى زيادته لفظ الاظهار بأن لفظ المسند اليه انما يفيد أصل التعظيم أو الاهانة لكونه مما يدل على التعظيم أو الاهانة وأجيب بأن لفظ المسند اليه يفيد التعظيم فى حالة الحذف من حيث دلالة القرينة عليه فيكون ذكره لاظهار التعظيم (قوله نحو أمير المؤمنين حاضر) أى فى جواب من قال هل حضر أمير المؤمنين وكذا ما بعده لان الكلام فى ذكر المسند اليه مع قيام قرينة تدل عليه لو حذف والا كان ذكره متعينا لا يحتاج الى نكتة (قوله أى اهانة المسند اليه) انظر لم ذكر هذا هنا دون سابقه ولاحقه ولعله لدفع توهم عود الضمير هنا على تعظيمه فتأمل (قوله مثل السارق الخ) أى فى جواب من قال هل حضر زيد أو السارق (قوله أو التبرك بذكره) أى لكونه مجمع البركات ثم ان قوله أو التبرك أى اظهاره أو حقيقته وكذا يقال فى الاستلذاذ بمعنى أنه عند ذكره يجد اللذة المعنوية أو أنه يذكر لأجل أن يظهر أنه حصل له لذة حسية فالحامل على ذكر المسند اليه حصول اللذة المعنوية أو الايقاع فى الوهم بحصول اللذة الحسية (قوله مثل النبي الخ) أى جوابا لمن قال هل قال هذا القول رسول الله (قوله أو استلذاذه) أى وجدانه لذيذا كذا فى الأطول (قوله حيث الاصغاء مطلوب) الجواب

أى فى زمان أو مكان يكون اصغاء السامع فيه مطلوبا للمتكلم ومحبوبا له لعظمة ذلك السامع واعترض التعبير بالاصغاء بالنسبة للمثال الذى ذكره لان الاصغاء محال فى حقه تعالى لانه امالة الأذن لسماع الكلام وأجيب بأن المراد بالاصغاء لازمه وهو السماع مع الالتفات والاقبال على المتكلم فيكون مجازا مرسلا وليس مجازا عن مجرد السماع اذ لا يكفى فانه قد يوجد مع كراهية السامع للسماع فلا يكون نكتة وأورد أن هذا القيد أعنى قيد الحيثية يمكن أن يعتبر فى غير هذه النكتة من النكات السابقة كالاستلذاذ فيقال حيث الاستلذاذ مطلوب فما وجه التخصيص بذكره فى هذه النكتة دون غيرها وأجيب بأن مجرد بسط الكلام ليس نكتة لانه قد يكون قبيحا وانما

(أو اظهار تعظيمه) لكون اسمه مما يدل على التعظيم نحو أمير المؤمنين حاضر (أو اهانته) أى اهانة المسند اليه لكون اسمه مما يدل على الاهانة مثل السارق اللئيم حاضر (أو التبرك بذكره) مثل النبي صلى الله عليه وسلم قائل هذا القول (أو استلذاذه) مثل الحبيب حاضر (أو بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب)

و يحتمل أن يكون التقدير أو زيادة التقرير بناء على أن التقرير مطلق الثبوت الحاصل بالقرينة وعند الذكر يزداد ذلك التقرير به والخطب فى هذا قريب وعلى زيادة الايضاح والتقرير قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون ومن السر فى تقرير المسند اليه هنا بتكريره أن اسم الاشارة يكون لقصد التمييز لاختصاص المسند اليه بحكم بديع فيحصل الغرض من تشريفه بذلك الحكم فى اذهان السامعين حيث قررهنا بالتكرير أفاد أن كلا من الحكمين وهما الهدى فى العاجل والفلاح فى الآجل كاف فى ايجابه قصد التمييز لشرفه وحده ولو لم يكن مع الآخر اللازم له بخلاف مالم يقرر اسم الاشارة ثانيا وأخبر بالحكمين معا فلا يحصل هذا المعنى الذى أفاده التقرير بان يفيد أن مجموع الحكمين هو المفيد لقصد التمييز لا كل على حدة فتأمله فانه من السهل الممتنع (أو لاظهار تعظيمه) لكون اسمه مما يدل على تعظيمه نحو أمير المؤمنين حاضر وعالم الدنيا يكلمك وشريف أهل وقته يخاطبك (أو اهانته) أى يذكر لافادة ذكره اهانة المسند اليه لكون اسمه مما يدل على اهانته فاذا قيل هل حضر زيد فتقول حضر ذلك اللئيم (او التبرك بذكره) كأن يكون المسند اليه مجمع البركات فاذا قيل مثلا هل قال هذا القول رسول الله صلى الله عليه وسلم فتقول نبينا صلى الله عليه وسلم قال هذا القول و يكفى فى الجواب لولا نحو هذا القصد أن يقال نعم أو قاله ليعلم أن قائله النبي صلى الله عليه وسلم (أو استلذاذه) بأن يكون فى ذكره لذة عند المتكلم فاذا قيل مثلا هل حضر حبيبك فلان فتقول الحبيب فلان حاضر و يكفى لولا هذا القصد حضر (أو) ل(بسط الكلام) والاطناب فيه بذكر المسند اليه ولو دل الدليل عليه وذلك (حيث) أى فى زمان أو فى مكان (الاصغاء) فيه من السامع (مطلوب) لكون السامع

تلازما والأحسن أن يمثل للاستلذاذ بذكره بما تكون حروف المسند اليه عذبة من غير نظره لمعناه ☆ الثامن بسط الكلام حيث يقصد الاصغاء كقول موسى عليه السلام هى عصاى ولذلك زاد على

كقوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام هى عصاى ولهذا زاد على الجواب وإما لنحو ذلك ٭ قال السكاكى واما لكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين كقولك زيد جاء وعمرو ذهب وخالد فى الدار وقوله

الله أنجح ما طلبت به ٭ والبر خير حقيبة الرحل

وقوله

النفس راغبة اذا رغبتها ٭ واذا ترد الى قليل تقنع

وفيه نظر لانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر و إرادة تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره والا فيكون ذكره واجبا

أى فى مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه ولهذا يطال الكلام مع الاحباء وعليه (نحو) قوله تعالى حكاية عن موسى قال (هى عصاى) أتوكأ عليها وقد يكون الذكر للتهويل

يبتهج بسماعه الخطاب وتفزع بكلماته مهج الالباب ومن هذا المعنى يطال الكلام مع الاحباء وأشراف القدر تعظما بكلامهم وتشرفا بخطابهم وتلذذا بسماعهم وعلى هذا نحو قوله تعالى حكاية عن موسى على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام (هى عصاى) أتوكأ عليها حين قال له تعالى وما تلك بيمينك ياموسى وكان يكفيه فى غير هذا المقام عصا لان ما السؤال عن الجنس لانه زاد المبتدأ وأجاب بالشخص المتضمن للجنس فان قيل فلم زاد الوصف قلنا لان السؤال بما قد يكون عن الوصف فلعله جوز أن يكون السؤال عن الوصف والجنس معا فأجاب بما ذكر مع ما اقتضاه من كون السماع مطلوبا ولا يقال فى هذا المحل اصغاء كما علم ولو عبر بالسماع ليناسب المثال كان أولى وقد يكون الذكر لأمور أخرى كالتهويل كما فى قول القائل أمير المؤمنين يأمرك بكذا تهويلا على المخاطب بذكر الامير باسم الامارة للمؤمنين ليمتثل أمره وكاظهار التعجب منه كما فى قول القائل زيد يقاوم الاسد ولا شك أن منشأ التعجب مقاومة الاسد لكن فى ذكر المسند اليه اظهار للتعجب منه وكتعيين الذى قصد التسجيل عليه أى كتابة الحكم عليه

الجواب بقوله أتوكأ عليها ومابعده وانما أجمل المآرب لان تفصيلها يطول وقد يفضى الطول الى الخروج عن الفصاحة قلت وقولهم حيث الاصغاء مطلوب فيه نظر لان المطلوب هو الكلام المستدعى من موسى عليه السلام لا الاصغاء وان أخذ الاصغاء من جانبه عز وجل فذلك لا يسمى إصغاء

يكون نكتة بهذا القيد فلابد من ذكره لتحقق النكتة بخلاف بقية النكات فلا يتوقف تحققها على ذلك (قوله أى فى مقام الخ) أشار بذلك الى أن حيث ظرف مكان وقد تقدم أنه يصح جعلها ظرف زمان (قوله للمتكلم) متعلق بمطلوبا بمعنى محبوبا وقوله لعظمته أى السامع (قوله ولهذا) أى لاجل أن اصغاء السامع مطلوب للمتكلم لعظمته وشرفه (قوله وعليه) أى وأتى عليه أى على ماذكر من البسط أى وأتى على طريقته من اتيان الجزئى على الكلى بمعنى تحققه فيه واعترض بان الاجمال فى آخر الآية فى قوله ولى فيها مآرب أخرى ينافى حمل الآية على ماذكر من البسط لان المناسب لذلك تفصيل (٢٨٥) المآرب بالاستقاء من البئر وازال الثمار من الشجر ومقاتلة السباع للذب عن غنمه وأجيب بأن موسى عليه السلام انما أجمل فى الباقى وان كان المقام مقام بسط لترقبه السؤال منه تعالى عن تفصيله فيتلذذ بخطابه تعالى أو أنه انما أجمل لانه لم يكن عالما بتفصيل تلك المآرب لان موسى لما سأله المولى عن العصا استشعر أن الله يريه فيها عجائب وخوارق ولم يعلم تفصيلها أو أنه كان عالما بها لكن غلب عليه الحياء لمزيد المهابة والجلال (قوله حكاية عن موسى) أى حكاية لقول موسى لما قال الله له وما تلك بيمينك ياموسى وكان يكفيه فى الجواب أن يقول عصا لكنه ذكر المسند اليه لاجل بسط الكلام فى هذا المقام الذى اصغاء السامع فيه مطلوب للمتكلم (قوله قال هى عصاى) أى فكان يكفيه لولا ذلك أن يقول عصا لان السؤال عن الجنس فزاد المبتدأ والاضافة والأوصاف لذلك قال ابن قاسم وفى قوله هى عصاى اشكال وذلك لان السؤال بما عن الجنس فكيف أجاب بالشخص والجواب أنه أجاب عن نفس الجنس والماهية لكن فى ضمن هذا الفرد كأنه قال هى جنس هذا الفرد وفيه انه اذا كان السؤال عن الجنس فلم عبر بقوله أتوكأ عليها وأهش بها الخ مع أن هذه صفات ولا يصح أن يجاب بالصفة عن السؤال عن الجنس لانها غير مسؤل عنها والجواب أن ما عند السكاكى تكون للسؤال عن الجنس كما قد تكون للسؤال عن الصفة فلعل السيد موسى عليه السلام جوز أن يكون السؤال بها عن الجنس فأجاب بقوله هى عصاى أى هى جنس هذا الفرد ثم جوز ثانيا أن يكون السؤال بها عن الوصف فأجاب بالصفة بقوله أتوكأ عليها الخ فجمع بين الجواب عن السؤال عن الجنس والجواب عن السؤال عن الصفة احتياطا لاحتمال السؤال لان يكون عن الجنس وعن الصفة (قوله للتهويل) أى التخويف كما فى قول القائل أمير المؤمنين يأمرك بكذا تهويلا للمخاطب بذكر الامير باسم الامارة للمؤمنين ليمتثل أمره

أوالتعجب أ والاشهاد فى قضية

بين يدى الحاكم فاذاقال الحاكم هل أقرهذا على نفسه بكذافيقول الشاهد نعم أقر زيد هذا على نفسه بكذا لئلا يجد السامع السبيل الى أن يقول للحاكم عند التسجيل انمافهم الشاهد أنك أشرت الى غيرى فأجاب ولذلك لم أنكر ولم أطلب الاعذار فيه وقد يكون الذكر للتسجيل أى التقرير لئلا ينكر السماع كأن يقول الولى فلانة زوجتكها بسمع منها وقد قيل لها هل زوجتها لئلا يتطرق انكارها وانها ماسمعت اسمها فحينئذ تقع الشهادة عليها بالسماع والرضا بلا شبهة وقد يكون للتعيين عند الاشهاد لا بمعنى الاستشهاد كأن يقال للشاهد واقعة لينقل عنه ماوقع لصاحب الواقعة عند قصده اشهاد الناقل هل باع هذا بكذا فيقول المشهود على شهادته الذى قصد اشهاد الناقل زيد باع كذا ليتعين زيد فى قلب الشاهد فلا يقع فيه التباس ولا يجد المشهود عليه سبيلا للانكار والتغليط وكذا يقول الحاكم عند قصده تعيين من قد سجل عليه الحكم أى قرره عليه وقصد كتبه وقد قيل له هل حكمت على هذا زيد حكمت عليه بكذا مسند الشاهد على الحكم بوجه لا يتأتى فيه تغليط وانما أطلق فى

ولوسمى فانما كان المقصود كلام الله تعالى له وان يصغى هوله وذلك لا يحصل بسط الجواب ولم يكن المقصود سماع الله تعالى فانه حاصل لا يزال الا أن يقال قصد تطويل المكالمة والمراجعة ومن هذا أيضا قالوا نعبد أصناما فنظل لها عاكفين هذاما ذكره المصنف قال السكاكى وقد يذكر لقصد تخصيص المسند بالمسند اليه بعد ان كان عاما كقولك زيد جاء وعمرو ذهب وقوله

الله أنجح ما طلبت به ✻ والبر خير حقيبة الرحل

وقوله

والنفس راغبة اذا رغبتها ✻ واذا ترد الى قليل تقنع

قال المصنف فى الايضاح وفيه نظر لانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره والا فيكون ذكره واجبا وأجيب على هذا بأنه لامانع من اجتماع الاسباب فيكون ذكره لعدم القرينة وللتخصيص فان وجوب ذكره لعدم القرينة لا ينافى ذلك وفيه نظر لان المصنف يقول هب أنه لا ينافى فأى مناسبة فى عموم الخبر وارادة تخصيصه يقتضى الذكر كما أشار بقوله لا يقتضيان ذكره وأجيب عنه بان ارادة التخصيص توجب التصريح به وهو لا يحصل الا بالذكر ثم ههنا سؤال على الجميع وهو ان قولهم لقصد تخصيص المسند بالمسند اليه كلام بعيد عن الصواب لان تخصيص المسند بالمسند اليه معناه ما الله الا أنجح وما النفس الا طامعة لان تخصيص الشىء بالشىء ان يجعل له شيئا لا يجعله لغيره كما سبق فتخصيص المسند وهو الطمع بالنفس معناه أن لا يكون للنفس صفة الا الطمع وهذا لا يصح لأمور منها ان القطع حاصل بانه غير مقصودهم ولا هو صحيح فى نفسه اذ لا يقول أحد ان قولنا زيد قائم معناه ما زيد الا قائم وانما قيل بذلك فى نحو صديقى زيد ومنها ان قولهم فى الخبر بعد ان كان عام النسبة لا يوافقه لانهم يريدون بعد أن كان الخبر عام النسبة كما صرح به فى المفتاح ولو أرادوا هذا قالوا بعد ان كان المسند اليه عاما ولا شك ان هذا ليس مرادهم وان أرادوا ان معناه ما طمع الا النفس فذلك تخصيص المسند اليه بالخبر الفعلى ولا يصح لامرين أحدهما ان العبارة مقلوبة لان التعبير عن مثله أن يقال تخصيص المسند اليه بالمسند ✻ الثانى أنه مخالف لقاعدة السكاكى فانه يقول متى كان المبتدأ اسما ظاهرا لا يفيد التخصيص ولا جواب عن هذا السؤال الا بأن يقال لعله أراد بالتخصيص ذكر مسند اليه خاص أى معين فان قلت كيف يجتمع هذا مع قوله قبل ذلك انه يترك المسند اليه للتعيين أو ادعاء التعيين مثل أعطى بدرة يعنى السلطان فكيف يكون التخصيص علة الذكر والترك والشىء لا يكون علة للضدين قلت لم يجعل الحذف سببا للحصر بل جعل العلم بالحصر سببا للحذف والمراد

(قوله أو التعجب) أى اظهار التعجب من المسند اليه اذ نفس التعجب لا يتوقف على الذكر وذلك كما فى قولك صبى قاوم الاسد فلا شك ان منشأ التعجب مقاومة الاسد لكن فى ذكر المسند اليه اظهار للتعجب منه ثم ان تقدير هذا المضاف وهو اظهار انما يحتاج له على النسخة التى فيها التعجب وأما على نسخة أو التعجيب بزيادة الياء المثناة فلا يحتاج له لان التعجيب من الشىء هو اظهار التعجب منه (قوله والاستشهاد فى قضية) أى أو لاجل أن يتعين عند الاشهاد لا بمعنى الاستشهاد كأن يقال للشاهد واقعة عند قصد النقل عنه ما وقع لصاحب الواقعة هل باع هذا بكذا مثلا فيقول ذلك الشاهد الذى قصد النقل عنه زيد باع كذا بكذا لفلان لاجل أن يكون زيد متعينا فى قلب الناقل على الشاهد فلا يقع فيه التباس ولا يجد المشهود عليه سبيلا للانكار والتغليط للناقل

وأما تعريفه فلتكون الفائدة أتم لان احتمال تحقق الحكم متى كان أبعد كانت الفائدة فى الاعلام به أقوى ومتى كان أقرب كانت أضعف و بعده بحسب تخصيص المسند اليه والمسند كلما ازداد تخصيصا ازداد الحكم بعدا وكلما ازداد عموما ازداد الحكم قربا وان شئت فاعتبر حال الحكم فى قولنا شئ ءما موجود وفى قولنا فلان بن فلان يحفظ الكتاب والتخصيص كماله بالتعريف * ثم التعريف مختلف

(قوله أو التسجيل على السامع) أى كتابة الحكم عليه بين يدى الحاكم كما اذا قال الحاكم للشاهد واقعة هل أقر هذا على نفسه بكذا فيقول الشاهد نعم زيد هذا أقر على نفسه بكذا فيذكر المسند اليه لئلا يجد الشهود عليه سبيلا للانكار بأن يقول للحاكم عند التسجيل انما فهم الشاهد انك أشرت الى غيرى فأجاب ولذلك لم انكر ولم أطلب الاعذار فيه واعلم أن المصنف ترك هنا قوله أو نحو ذلك اكتفاء بذكره فى الحذف لالكونه استوعب نكات الذكر لان المقتضيات للخصوصيات ليست سماعية بل المدار على الذوق السليم فما عده الذوق مقتضيا لخصوصية عمل به وان لم يذكره أهل الفن (قوله أى ايراده الخ) أى وليس المراد بتعريفه جعله معرفة لان ذلك وظيفة الواضع بخلاف الايراد معرفة فانه من وظيفة البليغ المستعمل وذلك هو المراد (قوله وفى المسند التنكير) أى فقدم فى كل ما هو الاصل فيه

أو التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار (وأما تعريفه) أى ايراد المسند اليه معرفة وانما قدم ههنا التعريف وفى المسند التنكير لان الاصل فى المسند اليه التعريف وفى المسند التنكير

مثال الشهادة والتسجيل لصعوبة تصوره * ثم أشار الى نكتة كل تعريف خاص فى المسند اليه وأما النكتة العامة الموجبة للعدول عن التنكير فى الجملة فهى ما فى التعريف من أتمية الفائدة فان فائدة الخبر أو لازمها كلما ازداد متعلقها معرفة زاد غرابة وأتمية للفائدة فاذا قلنا ثوب نفيس اشترى فى السوق لم يكن كقولنا ثوب من حرير فيه طراز ذراع طوله ألف شبر اشتراه فلان ابن فلان بألف دينار فى مكان كذا والاصل فى التعيين الموجب لازدياد الفائدة المعارف لانها تفيد التعيين بالوضع والنكرة لاشك انها يمكن تعيينها بالوصف الخاص كقولنا الله خالق كل شئ ءهو رجل كل أحد لكن ليس ذلك بأصل الوضع فهو عارض قليل فالمعارف فى ذلك هى الاصل وقدم التعريف فى المسند اليه عن التنكير لان التعريف فيه هو الاصل وقدم فى المسند التنكير لانه فيه هو الأصل فأشار الى نكتة الضمير وقدمه على سائر المعارف لانه عند النحويين أعرفها فى الجملة فقال (وأما تعريفه) أى جعل المسند اليه معرفة بايراده كذلك

ادعاء أن هذا المسند لا يقبل أن يصدر الا من هذا المسند اليه وعند الذكر يريد أن يبين فيه ما هو قابل أن يكون منه وأن يكون من غيره (تنبيه) كل واحد من الحذف والذكر قد يكون مع كل واحد مما سيأتى من تعريف وتنكير وغير ذلك ص (وأما تعريفه) ش انما قدم الكلام على تعريف المسند اليه على الكلام على تنكيره لان التنكير هو الاصل فليس للنفس تشوق طائل الى ذكر سببه وقيل لان التعريف وجودى والتنكير عدمى وقيل لان المعرف أعم من المنكر فقدم عليه ولعل قائله أراد أن المنكر يدل على الحقيقة بقيد القلة أو الكثرة أو غير ذلك على ما سيأتى والمعرف يدل على الحقيقة لا بقيد أو أراد أن المعرف عام اذا دخلته الالف واللام الجنسية أو الاضافة بخلاف النكرة المثبتة قال فى الايضاح التعريف لتكون الفائدة أتم لان الحكم كلما كان بعيدا من الذهن كان الاعلام به أكبر فائدة وكلما كان أقرب كانت الفائدة أضعف و بعده بحسب تخصيص المسند اليه والمسند كلما ازداد تخصيصا ازداد الحكم بعدا وكلما ازداد عموما ازداد الحكم قربا وان شئت فاعتبر حال الحكم فى قولنا شئ ء ما موجود يعنى أن الفائدة فيه ضعيفة بخلافها فى قولك فلان ابن فلان يحفظ الكتاب والتخصيص كماله بالتعريف اه وأورد عليه الخطيبى ان ما ذكره يقتضى التخصيص وهو أعم من التعريف قلت قد أجاب المصنف عن ذلك بقوله وكمال التخصيص بالتعريف

وانما كان الاصل فى المسند اليه التعريف لانه محكوم عليه والحكم على المجهول غير مفيد وكان الاصل فى المسند التنكير لانه محكوم به والحكم بالمعلوم لا يفيد فالقصد اذن اثبات حالة مجهولة لذات معينة واعترض بأن المتوقف عليه الافادة جهل ثبوته للمحكوم عليه لا جهله فى نفسه فالقول بأن الحكم بالمعلوم لا يفيد ممنوع وأجيب بأن المراد لا يفيد افادة تامة وذلك لان كمال الافادة يتوقف على جهله فى نفسه كما يتوقف على جهل ثبوته للمحكوم عليه فاذا كان مجهولا فى نفسه أيضا كانت الافادة أكثر اه سم ووجه الشيخ عبد الحكيم أصالة التعريف فى المسند اليه بأن المقصود الحكم على شئ معين عند السامع وأصالة التنكير فى المسند بأن المقصود ثبوت مفهومه لشئ ء وأما التعريف فامر زائد على المقصود يحتاج لداع (قوله لان الاصل) أى الراجح فى نظر الواضع أو الغالب الكثير

فان كان بالاضمار فاما لان المقام مقام التكلم كقول بشار
أنا المرعث لاأخفى على أحد * ذرت بى الشمس للقاصى وللدانى
و إما لان المقام مقام الخطاب كقول الحماسية
وأنت الذى أخلفتنى ماوعدتنى * وأشمت بى من كان فيك يلوم
و إما لان المقام مقام الغيبة لكون المسند اليه مذكورا أوفى حكم المذكور لقرينة كقوله
من البيض الوجوه بنى سنان * لوانك تستضىء بهم أضاؤا
هم حلوا من الشرف المعلى * ومن حسب العشيرة حيث شاؤا
وقوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى أى العدل وقوله تعالى ولأبويه لكل واحد منهما السدس أى ولابوى الميت

(قوله فبالاضمار لان الخ) لم يذكر نكتة ترجيح مطلق التعريف ولا بد منها ولهذا ذكرها فى المفتاح والايضاح وكأن المصنف ظن هنا أن نكتة الخاص تكفى لايراد العام لان العام لايتحقق الافى ضمن الخاص وليس كذلك لان طلب الخاص انما يكون بعد طلب العام وتحصيله من حيث هو من غير ملاحظة الخاص وان كان لايحصل الا ضمنه ونكتته كما فى الايضاح قصد المتكلم افادة المخاطب الفائدة كاملة اه يس واعترض الحفيد على قوله وأما تعريفه فبالاضمار بأن الفاء بعد أما انما تدخل على الجواب و بالاضمار لايصلح للجواب لانه مفرد فى محل الحال فالاولى أن تدخل على قوله لان المقام لانه الجواب فى الحقيقة على قياس ماسبق لان المراد بيان الاسباب المقتضية للتعريف وهى مدخول اللام وأجيب (٢٨٨) بأن الفاء مقدمة من تأخير والاصل وأما تعريفه بالاضمار فلكون المقام للتكلم أو ان الجار والمجرور خبر لمبتدا محذوف والجملة هى الجواب والتقدير وأما تعريفه فهو حاصل بالاضمار وقوله لان المقام علة لمحذوف مأخوذ مما قبله تقديره وتعريفه بذلك لان المقام الخ كذا أجاب بعضهم والاحسن ماذكره عبد الحكيم من ان الفاء عاطفة على محذوف من عطف المفصل على المجمل والاصل وأما تعريفه فلافادة المخاطب أتم فائدة فبالاضمار لكذا و بالعلمية لكذا الخ وحينئذ يندفع الاعتراضان (قوله لان المقام للتكلم) فاذا قيل من أكرم زيدا وكنت أنت المكرم له فتقول أنا ولا تقول فلان وان كان المكرم له المخاطب قلت أنت وان كان عمرا الغائب وكان تقدم له ذكر قلت هو وقوله لان المقام للتكلم أى ولا يشعر بخصوص التكلم وكذا الخطاب والغيبة الا الضمير وهذا لاينافى أن الاسم الظاهر يشعر بالتكلم والغيبة والخطاب الا أنه ليس نصا فى ذلك فقول الخليفة أمير المؤمنين فعل كذا يحتمل التكلم و يحتمل الاخبار عن غيره فليس نصا فى التكلم بخلاف أنا ضربت فانه نص فى ذلك كذا قرر شيخنا العدوى وعبارة عبد الحكيم قوله لان المقام للتكلم أى لكون المقام مقام التعبير عن المتكلم من حيث انه متكلم وعن المخاطب من حيث انه مخاطب وعن الغائب من حيث انه غائب فلا يرد أن مقام التكلم متحقق فى قول الخليفة أمير المؤمنين يأمر بكذا مع عدم الاضمار وأن الخطاب أعنى توجيه الكلام الى الحاضر لايقتضى التعبير بضمير المخاطب كما تقول فى حضرة جماعة كلاما لاتخاطب به واحدا منهم وأن الغيبة وهى كون الشىء غير متكلم ولا مخاطب لاتستدعى الاضمار فان الاسماء الظواهر كلها غيبة (قوله نحو أنا ضربت) الشاهد فى أنا والتاء وجمع بينهما اشارة الى أنه لافرق بين أن يكون الضمير متصلا أو منفصلا وكذا يقال فيما بعد (قوله لتقدم ذكره) علة لكون المقام مقام غيبة أى وانما كان المقام للغيبة لتقدم ذكره أى ذكر مرجعه (قوله تحقيقا) نحو زيد يضرب وجاء زيد وهو يضحك (قوله أو تقديرا) نحو فى داره زيد فزيد مبتدأ ورتبته التقدم وحينئذ فالمرجع متقدم تقديرا ونحو ضرب غلامه زيد (قوله لدلالة لفظ عليه) نحو اعدلوا هو أقرب للتقوى فالضمير راجع للعدل المدلول عليه بلفظ الفعل وهو اعدلوا (قوله أو قرينة حال) كما فى قوله تعالى فلهن ثلثا ماترك أى الميت بقرينة أن الكلام فى الارث

(فبالاضمار لان المقام للتكلم) نحو أنا ضربت (أو الخطاب) نحو أنت ضربت (أو الغيبة) نحو هو ضرب لتقدم ذكره إما لفظا تحقيقا أو تقديرا و إما معنى لدلالة لفظ عليه أو قرينة حال

(ف) يكون (بالاضمار) أى بالاتيان به ضميرا (لان المقام للتكلم) ولا يشعر بالتكلم بخصوصه الا الضمير من المعارف كقولك أنا عرفت ضميرك (أو) لان المقام (للخطاب) ولا يشعر أيضا بخصوص الخطاب الا الضمير كقولك أنت عرفت مافى ضميرى (او) لان المقام (للغيبة) ولا يشعر أيضا بخصوص الغيبة الا الضمير ولهذا يقال فى الضمير ماأشعر بتكلم أو خطاب أو غيبة ثم الغيبة لابد فيها من تقدم ذكر المعاد اما لفظا تحقيقا نحو جاءنى زيد وهو يضحك أو تقديرا بأن يكون المعاد فى تقدير التقديم لان

ص (فبالاضمار لان المقام للتكلم أو الخطاب أو الغيبة) ش الذى يظهر أن قوله لان المقام هو خبر تعريفه والفاء داخلة عليه وفصل بينهما قوله بالاضمار وهو حال لانه لا يريد أن يخبر بأن التعريف يكون بالاضمار وغيره فان ذلك حظ النحوى بل يريد ذكر أسباب التعريفات غير أن فيه الفصل بين الفاء والمعطوف بالحال فاذا كان التعريف بالاضمار فذلك يكون لاحد أسباب * الاول أن يكون المقام يحتاج لضمير يبين المقصود فتارة يكون باعتبار التكلم كقوله :
أنا المرعث لا أخفى على أحد * ذرت بى الشمس للقاصى والدانى

وإما حكما (وأصل الخطاب أن يكون لمعين) واحدا كان أو أكثر لان وضع المعارف على أن تستعمل لمعين

التقديم رتبته نحو فى داره زيد فان المبتدأ فى تقدير التقديم واما معنى بأن يتقدم لفظ يدل عليه نحو قوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى فالضمير للعدل وقد تقدم معناه فى لفظ اعدلوا أو بأن توجد قرينة دالة عليه نحو قوله تعالى حتى توارت بالحجاب فان قرينة ذكر العشى والتوارى بالحجاب مع سياق الكلام الدال على فوات وقت الصلاة تدل على أن المعاد الشمس واما حكما بأن لا يدل عليه شىء مما ذكر لكن قدم لنكتة كضمير رب والشأن فان التقدم فيهما لازم للضمير لنكتة وهى البيان بعد الابهام لكن حكم الضمير التأخر فالمعاد فى حكم التقدم كذا قيل فى التقدم الحكمى ثم لما ذكر أن من موجبات الاضمار كون المقام مقام الخطاب ومعلوم أن الخطاب توجيه الكلام لحاضر مع أن المعارف فى الجملة الاصل فيها الوضع لتستعمل فى معين خاف أن يتوهم أن الخطاب لا يعدل به الى غير معين فأشار الى أنه قد يعدل به عن المعين ومهد لذلك ببيان هذا الاصل فقال (وأصل الخطاب أن يكون لمعين) سواء كان جماعة أولا لا يقال قولكم أصل المعارف الوضع للتعيين بالاستعمال ينافيه وضع المعارف بلام الجنس لانه يستعمل

والبيت لبشار والمرعث القرط وكان بشار يلقب بالمرعث لرعثة كانت له فى صغره والرعثة القرط واما أن يكون مكان خطاب كقوله

وأنت الذى كلفتنى دلج السرى *

وقوله

وأنت الذى أخلفتنى ما وعدتنى * وأشمت بى من كان فيك يلوم

واما أن يكون مقام غيبة لتقدم ما يرجع اليه المسند اليه لفظا كقوله

من البيض الوجوه بنى سنان * لو انك تستضىء بهم أضاءوا

هم حلوا من الشرف المعلى * ومن حسب العشيرة حيث شاءوا

أو فى حكم الملفوظ به كقوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى ص (وأصل الخطاب أن يكون لمعين

(قوله وإما حكما) كما فى ربه فتى وهو زيد قائم وضمير الشأن فالمرجع متأخر لكن فى حكم التقدم لأن وضع الضمير أن يرجع لمتقدم فان أخر لغرض التفصيل بعد الاجمال كان فى حكم المتقدم واعلم أن الضمير اذا عاد على متقدم فتارة يعود عليه من كل وجه وهو الغالب وتارة يعود عليه باعتبار لفظه لا باعتبار معناه نحو عندى درهم ونصفه أى ونصف درهم آخر لا الاول الذى أخبرت أنه عندك ونحو باب الاستخدام والفرق بين الاستخدام وما قبله أن اللفظ المتقدم فى الاستخدام له معنيان فأكثر بخلاف ذاك وتارة يعود عليه من أحد وجهيه كقوله تعالى وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره فالهاء لا تعود على معمر المذكور لان المعمر غير الذى ينقص من عمره ولا باعتبار لفظه لانه لا يصح أن يقال ولا ينقص من عمر معمر آخر لأن الفساد باق ولكن المعمر يدل على الصفة التى هى التعمير وعلى الذات فالضمير عائد عليه باعتبار ما يفهمه من الذات والمعنى ولا ينقص من عمر شخص آخر فهو مثل اعدلوا هو أقرب للتقوى اه يس (قوله وأصل الخطاب) أى ضمير المخاطب أى اللائق به والواجب فيه بحكم الوضع أن يكون (٢٨٩) لشخص معين واحدا كان أو أكثر فالواجب بحكم الوضع أن يكون ضمير المخاطب بصيغة التثنية لاثنين معينين وبصيغة الجمع لجماعة معينة أو للجميع على سبيل الشمول كما فى قوله تعالى يا أيها الناس اعبدوا ربكم وفى قوله عليه الصلاة والسلام كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته فان الشمول الاستغراق من قبيل التعيين ثم ان قول المصنف وأصل الخطاب الخ توطئة لقوله وقد يترك الخ وذلك أنه لما ذكر أن من موجبات الاضمار كون المقام مقام الخطاب ومعلوم أن الخطاب توجيه الكلام لحاضر وأن المعارف فى الجملة الاصل فيها الوضع لتستعمل فى معين خاف أن يتوهم أن ضمير المخاطب لا يعدل به عن المعين الى غيره فأشار الى أنه قد يعدل به عن المعين ومهد لذلك ببيان هذا الاصل (قوله لأن وضع المعارف) أى لأن المعارف مطلقا وضعت وقوله على أن تستعمل على بمعنى اللام أى لتستعمل فى معين بالشخص أى وضمير المخاطب من المعارف واذا كان كذلك ثبت المدعى وهو قول المصنف وأصل الخطاب أن يكون لمعين وهذا التعليل أعم من المدعى وأورد عليه المعرف بلام العهد الذهنى فانه من المعارف مع أنه لا يستعمل فى معين والجواب أنه فى حكم النكرة والكلام فى معرفة ليست كذلك وهى المعرفة بالنظر للفظ والمعنى أو يقال ان المعرف بلام العهد الذهنى مستعمل فى الجنس وهو معين فى نفسه وان كان باعتبار وجوده فى ضمن فرد ما غير معين ولا يرد على هذا الجواب الثانى النكرة بناء على أنها موضوعة للجنس لا لفرد ما غير معين كما هو القول الآخر لان تعين الجنس معتبر فى المعرف بلام العهد الذهنى غير معتبر فى النكرة وان كان الجنس فى كل منهما متحققا فى فرد غير معين ثم ان هذا التعليل الذى ذكره الشارح يقتضى أن المعارف وضعت لأمر كلى عام واستعملت فى كل جزئى من جزئيات ذلك العام وهى طريقة الجماعة منهم الشارح قال العصام ويلزمهم كون المعارف مجازات لا حقائق لها ورد بأنه ان كان استعمال اسم الكلى فى ذلك

وقد يترك الى غير معين كما تقول فلان لئيم ان أكرمته أهانك وان أحسنت اليه أساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان أكرم أو أحسن اليه فتخرجه فى صورة الخطاب ليفيد العموم أى سوء معاملته غير مختص بواحد دون واحد وهو فى القرآن كثير

الجزئى من حيث انه فرد من أفراده فهو حقيقة وان كان استعمال اسم الكلى فى ذلك الجزئى من حيث انه مشابه له فى التعيين كان ذلك مجازا لكن له حقيقة بناء على أنه يكفى فى الحقيقة مجرد الوضع وان لم يوجد استعمال على أن المجاز لا يستلزم الحقيقة عند الشارح بناء على اشتراط الاستعمال فى الحقيقة (قوله مع أن الخطاب) أى ولان الخطاب الخ فهو علة ثانية وهى قاصرة على المدعى (قوله توجيه الكلام) أى القاؤه (قوله الى حاضر) أى من حيث انه حاضر بأن يكون فيه اشارة الى حضوره أى والحاضر كذلك لا يكون الا معينا فتم قول المصنف وأصل الخطاب أن يكون لمعين واندفع بقولنا كذلك ما أورده بعضهم بأنه كيف لا يكون الحاضر الا معينا مع أنه يمكن أن يحضر جماعة و يوجه الخطاب لأحدهم مبهما (قوله وقد يترك الخطاب مع معين) الظاهر أن الظرف متعلق بالخطاب وفيه نظر لان الخطاب متعد بنفسه فالاولى أن يقول لمعين بلام التقوية لانه يقال خاطبه والخطاب له ولا يقال خاطب معه وأجيب بأن الظرف حال من الخطاب أى كائنا مع معين وفى ذلك الجواب نظر فان الخطاب فى حال كونه كائنا مع معين لا يتأتى أن يكون لغيره للتنافى بينهما ويمكن الجواب بأنا نجعل الكائن بمعنى ما من شأنه أن يكون وحينئذ فلا نظر وجعل الشارح الضمير فى يترك للخطاب دون الاصل مع أنه الظاهر لقرب المرجع (قوله الى غيره) الجار والمجرور متعلق بقوله يترك وفيه نظر لان الترك لا يتعدى بالى وأجيب بأنه ضمن الترك معنى الامالة والتوجيه والتقدير وقد يمال أى يوجه الخطاب الذى من شأنه أن يكون لمعين الى غيره ان أريد التضمين النحوى أوقد يترك الخطاب مع معين ممالا الى غيره ان أريد التضمين البيانى وهو أن يجعل الوصف المأخوذ من الفعل المتروك حالا من مرفوع الفعل المذكور وحاصل ماقاله المصنف أن الخطاب الذى شأنه أن يوجه لمعين بالشخص قد يوجه لغير معين بالشخص و يراد منه مطلق مخاطب على طريق المجاز المرسل والعلاقة الاطلاق وذلك لان

ضمير المخاطب موضوع بالوضع العام لكل معين مانع عن ارادة الغير

مع أن الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر (وقد يترك) الخطاب مع معين (الى غيره) أي غير معين (ليعم) الخطاب (كل مخاطب)

فى غير معين لأنا نقول ذلك فى غيره أو الاصل فيه هو أيضا التعيين لكن لما كان ما قصد تعيينه به وهو الجنس يصح وجوده فى متعدد نشأ عن ذلك العموم باعتبار وجود ما يعين به فى كثير بخلاف النكرة فأصلها عدم التعيين (وقد يترك) الخطاب لمعين (الى غيره) أى غير معين (ليعم) الخطاب (كل مخاطب)

وقد يترك الى غيره ليعم كل مخاطب) ش أصل الخطاب أن يكون لمعين اما مفرد أو جمع أو مثنى وقد لا يقصد به معين كما تقول فلان لئيم ان أكرمته أهانك وان أحسنت اليه أساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان أكرم أو أحسن اليه فتخرجه فى صورة الخطاب ليفيد العموم وأن سوء معاملته لا يختص بواحد دون آخر

معين ارادته على ما هو المختار أو موضوع لمعين كلى لكن بشرط استعماله فى جزئياته المعينة فالخطاب اذا لم يقصد به المعين يكون مجازا على كلا التقديرين ثم ان قول الشارح أى غير معين يشير الى أن الضمير فى غيره عائد على المعين وهو غير متعين اذ يصح أن يعود الى الخطاب مع معين وغيره هو الخطاب لغير معين بل ذلك هو الاولى لان الخطاب هو المحدث عنه ولانه يلزم تشتيت الضمائر على ومنه ماذكره الشارح لان الضمير فيما قبله ومابعده عائد على الخطاب كما ذكره الشارح وقد يقال بل ماذكره الشارح أولى لما فيه من قرب المرجع بل يقال جعل الضمير فى غيره راجعا للخطاب يوهم أن المعنى قد يترك الخطاب الى غير الخطاب كالغيبة (١) مع أن المقصود قد تترك أصالة الخطاب لمعين الى غير المعين قيل ان ترك الخطاب لغير معين من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر بل هو عند التحقيق من وضع المضمر موضع المظهر فان قوله ولو ترى الظاهر فيه ولو يرى كل أحد اذا علمت هذا فذكر المصنف ذلك الكلام هنا مخل بقوله فيما بعد هذا كله مقتضى الظاهر والجواب أنا لا نسلم أن توجيه الخطاب لغير معين من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر لأنه ليس هنا شىء داع الى ايراد الخطاب لمعين فأجرى الكلام على خلاف ذلك الداعى الظاهر وروعى مطابقة الداعى الغير الظاهر بل ليس هنا الا مجرد استعمال اللفظ فى غير ما وضع له لداع وهو تعميم الخطاب فهو مقتضى الظاهر ولو كفى هذا القدر الموجود هنا فى كونه خلاف مقتضى الظاهر لزم أن يكون جميع المجازات اللغوية خلاف مقتضى الظاهر ولا نسلم أن التوجيه المذكور من وضع المضمر موضع المظهر اذ ليس وضع المضمر موضع المظهر بمجرد صحة اقامته مقامه اذ كل مضمر يصلح لذلك بل أن يكون المقام مقام المظهر فأقيم المظهر

---

(١) قوله مع أن المقصود قد تترك أصالة الخطاب. هكذا فى الاصل وعبارة التجريد والمقصود امالة الخطاب الخ وقوله ان ترك الخطاب لغير معين امل الصواب حذف لفظ غير أو لفظ ترك أو ابداله بلفظ توجيه بدليل قوله بعد والجواب الخ كتبه مصححه

كقوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسو رءوسهم عند ربهم أخرج فى صورة الخطاب لما أريد العموم للقصد الى تفظيع حالهم وأنها تناهت فى الظهور حتى امتنع خفاؤها فلا تختص بها رؤية راء بل كل من يتأتى منه الرؤية داخل فى هذا الخطاب

مقامه وليس هنا مقام الظهر بل مقام الخطاب (قوله على سبيل البدل) أى على سبيل التناول دفعة وانما كان عمومه فى تلك الحالة بدليا لا شموليا اشارة الى أن ذلك الخطاب لم يخرج عن أصل وضعه من كل وجه حتى يكون كالنكرات فى العموم بل يصاحبه الافراد المناسب للتعيين ثم ان العموم البدلى فى الضمير المفرد والمثنى ظاهر وأما فى ضمير الجمع نحو يا أيها النبى اذا طلقتم النساء فالظاهر أنه شمولى لا بدلى ويمكن اعتبار البدلى فيه بالنظر لكل جمع جمع قاله ابن يعقوب والفنارى قال يس أقول ولا يشكل بأن ذلك يجعل الضمير شائعا لان هذا أمر عارض فى الاستعمال ليس بحسب الوضع ونظائره كثيرة مما لا تخفى (٢٩١) (قوله ولو ترى الخ) فيه أن لو للتعليق فى الماضى واذ ظرف له مع أن تلك الحالة فى المحشر وأجيب بأنه نزلت تلك الحالة لتحقق وقوعها منزلة الماضى فاستعمل فيها لو واذ على سبيل المجاز أى لو ترى يا من تتأتى منه الرؤية وقت كون المجرمين ناكسى رءوسهم أى لو ترى ما حل بهم فى ذلك الوقت من الحالة الشنيعة وجواب لو محذوف أى لرأيت أمرا فظيعا (قوله لا يريد) الأليق بالأدب ليس المراد أو لا يراد بقوله الخ وقوله مخاطبا معينا أى بل المراد مطلق مخاطب (قوله قصدا) علة لقوله لا يريد وقوله الى تفظيع حالهم أى بيان فظاعة حالهم من فظع الأمر بالضم اشتدت شناعته وقبحه (قوله أى تناهت حالهم الخ) هذا بيان لما أفهمه قوله ليعم الخطاب كل مخاطب وهو كون الخطاب عاما لا يختص به واحد والمراد بحالتهم ما يطرأ عليهم فى وقت تنكيس الرءوس لأجل الخوف والخجل من أهوال القيامة من رثاثة الهيئة واسوداد الوجه وغبرته وصفرته وغير ذلك مما هو فى غاية الشناعة (قوله لأهل المحشر) بكسر الشين موضع حشر الناس أى اجتماعها كما فى المختار (قوله الى حيث) متعلق بتناهت أى الى حالة يمتنع خفاؤها بسبب الاتضاح (قوله فلا يختص بها) أى بتلك الحالة (قوله واذا كان) أى حالهم كذلك أى لا يختص برؤية راء (قوله فله مدخل) أى حظ ونصيب (قوله على حذف المضاف) أى انه على نسخة بها فالضمير لحالتهم ولا بد على هذه النسخة من تقدير مضاف اما قبل ضمير بها أو قبل مخاطب وانما احتيج لتقدير هذا المضاف لان حالتهم ليست وصفا قائما بالمخاطب حتى يصح أن يختص بها بخلاف الرؤية فانها وصف قائم به فيصح اختصاصه بها

على سبيل البدل (نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسو رءوسهم عند ربهم) لا يريد بقوله ولو ترى مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حالهم (أى تناهت حالتهم فى الظهور) لأهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون راء واذا كان كذلك (فلا يختص به) أى بهذا الخطاب (مخاطب) دون مخاطب بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل فى هذا الخطاب وفى بعض النسخ فلا يختص بها أى برؤية حالهم مخاطب أو بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف

على سبيل البدل لا على سبيل التناول دفعة وانما قلنا على سبيل البدل اشارة الى أن الخطاب لا يخرج عن أصل وضعه من كل وجه حتى يكون كالنكرات فى العموم بل يصاحبه الافراد المناسب للتعيين والاشارة الى أن العموم فيه هو العموم الذى كان فى أصل وضعه فان الضمير كما قيل انما وضع وضعا عاما بدليا ويتعين بعض ما يصح استعماله فيه بنفس ذلك الاستعمال والعموم البدلى فى الضمير المفرد والمثنى ظاهر وأما ضمير الجمع ان تصور فيه هذا العموم فالظاهر أن العموم فيه معنى لا بدلى ويمكن اعتبار البدلى فيه بالنظر لكل جمع جمع تأمل وذلك كقوله تعالى (ولو ترى اذ المجرمون ناكسو رءوسهم عند ربهم) فان هذا الخطاب لم يقصد به مخاطب معين هو فلان مثلا وانما المراد أن من تمكن منه الرؤية يتناوله هذا الخطاب على سبيل البدل ولا يخفى أنه لو ادعى أن العموم معنى بواسطة جعل مدلول الضمير هو من التى هى من الصيغ العامة ما بعد وعلى كل حال فالكلام حينئذ مجاز ثم بين وجه كون الخطاب لا يختص به أحد وانما أريد به العموم بقوله (أى تناهت أحوالهم فى الظهور) لكل من يمكن أن يراهم من أهل المحشر فلا تختص بتلك الأحوال رؤية راء دون آخر فاذا كانت أحوالهم كذلك (فلا يختص بهذا) الخطاب (مخاطب) دون غيره لوجود المشاركة من كل من تمكن منه الرؤية فلكل من يسمع

ومنه قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسو رءوسهم عند ربهم أخرج فى صورة الخطاب لما أريد العموم يريد أن حالهم تناهت فى الظهور بحيث لا يختص بها راء دون راء بل كل من أمكن منه الرؤية داخل فى ذلك الخطاب ﴿ تنبيه ﴾ مثل هذا الخطاب هل نقول انه عام عموم الصلاحية أو عموم الاستغراق ويحتمل أن يقال بالأول ويكون الخطاب مع شخص لا بعينه لكن فيه اشكال من جهة أن ذلك يزيل تخصيص الضمير ويجعله شائعا وذلك بمعنى التنكير وضمائر المخاطب لا تكون الا معرفة وان كان ضمير

(قوله بايراده علما) أشار بهذا الى أن العلمية مصدر المتعدي ومعناه جعله علما والجعل بالايراد قاله عبد الحكيم وحاصله أن الفعل اللازم علم بالضم معناه صار علما والمتعدي علمه بالتشديد معناه جعله علما والعلمية مصدر المتعدي فمعناها الجعل علما وحينئذ فقول المصنف و بالعلمية معناه وتعريفه بجعله علما والمراد بجعله علما ايراده علما لانه هو الذي يصنعه البليغ لاوضعه علما لان هذا من وظيفة الواضع فقول الشارح بايراده علما الباء للتصوير أي انه تصوير للعلمية أي انها مصورة بما ذكر لابوضعه علما (قوله من جميع مشخصاته) أي ان العلم وضع للشئ وهو الذات مثلا ولمشخصاته فهي جزء من الموضوع له لأنها أمر زائد على الموضوع له بحيث يكون الموضوع له الشيء والمشخصات حاصلة بطريق التبع واعترض هذا التعريف بأنه يقتضي أن يكون استعمال العلم مجازا عند تبدل المشخصات لان صفات الطفولية الحاصلة عند الوضع تزول عند

الشبوبية والشيخوخة كصغر الأعضاء وعدم النطق وعدم التميز فان هذه كلها تزول عند الشبوبية والشيخوخة مع أن استعمال العلم بعد زوالها حقيقة اجماعا وأجيب بأن المراد المشخصات المشتركة بين جميع أحواله التي يتحقق بها جزئيته وتمنع من وقوع الشركة فيه كالوجود الخارجي والحياة واللون المخصوص ولاشك أنها أحوال لازمة له في سائر الأحوال مشخصة له فهي المعتبرة في الوضع دون غيرها مما يتبدل والحاصل أن المراد بالمشخصات المعتبرة جزأ من الموضوع له العوارض اللازمة للذات من حيث هي ذات وهي التي لاتقوم للذات بدونها وعبارة عبد الحكيم المراد بالمشخصات أمارات الشخص لاموجباته لان الشخص هو الوجود على النحو الخاص أو على حالة تقارنه أو تتبعه والأعراض والصفات كالكم والكيف لاحضاره

أمارات يعرف بها الشخص كما تقرر في محله فتبدل المشخصات لايوجب تبدل الشخص واعترض أيضا بأنه لايتأتى فيمن يسمى ولده الذي لم يره فانه لم يطلع على جميع مشخصاته والذي يتعقله حين التسمية من أوصافه وأحواله أمور كلية لاتفيد تشخصه لان ضم كلي وهو ماتعقله من الأوصاف الى كلي آخر وهو الذات لايفيد تشخصه وأجيب بأنه لايتعين في الوضع لشئ مع مشخصاته ملاحظة المشخصات بالوجه الجزئي بل يكفي ملاحظتها بوجه كلي ينحصر في ذلك الجزئي وحاصله أن معرفة المشخصات ولو اجمالا بوجه عام تكفي في وضع العلم واعترض أيضا بأن هذا التعريف غير صادق على علم الجنس لانه موضوع للماهية ولامشخصات لها اذ لاوجود لها في الخارج حتى يكون لها مشخصات وحينئذ فلا يصدق عليه أنه وضع لشئ مع جميع مشخصاته وأجاب العلامة السيد في حواشي المطول بأن هذا تعريف للعلمية الحقيقية وهو علم الشخص بخلاف علم الجنس فان علميته حكمية حتى صرح النحاة بأن علمية الجنس انما تعتبر

(و بالعلمية) أي تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ماوضع لشئ مع جميع مشخصاته

الخطاب دخل فيه ووجد في بعض النسخ فلا يختص بها مخاطب يعني فلا يختص برؤية حالهم مخاطب أو فلا يختص بحالهم رؤية مخاطب فيكون المخاطب في أصله مضافا اليه ثم حذف المضاف وهو الرؤية وأقيم المضاف اليه مقامه ولذلك ذكر الفعل ثم أشار الى نكت التعريف بالعلمية وأتبعها بالضمير لانها تليه في التعريف فقال (و) يكون تعريفه (بالعلمية) أي بايراده علما وهو ماوضع لشئ مع جميع مشخصاته التي تلازمه و يرتفع بها عنه صحة تعدده بوجوده في أفراد كثيرة ومنها وجوده الخارجي فلا يرد صحة تبدل بعض المشخصات فيكون اللفظ بعد تبدلها مجازا وأما أسماء الكتب فان قلنا انها وضعت كليه للقدر المشترك بين النسخ أو ماوجد فيها خرج عن العلمية وان قلنا انها للنقوش الأولى وهي نسخة المصنف كان الاطلاق على غيرها من باب تعدد الوضع فتدخل في الاعلام المشتركة وكل ما

النكرة قد يقال انه نكرة كما هو أحد القولين لكن ذاك في ضمير الغيبة فلو جعلنا ذلك الشخص لابعينه لضاهي تنكير الاعلام والمضمرات لاتنكر كما ينكر العلم و يحتمل أن يقال ان المراد أنه خطاب مع كل من يقبل أن يخاطب وعلى هذا فيكون عاما للشمول و يحتمل أن يقال انه استعمل ضمير المفرد مرادا به الجمع فيكون مجازا ان جوزنا التجوز في المضمرات وفيه بحث و يحتمل أن يقال انه جمع بين الحقيقه والمجاز على معنى أنه خوطب الجميع ليكون لواحد منهما حقيقة ولغيره مجازا فأيهما فرضته فيه حقيقة كان في غيره مجازا لكنه لايتعين في الخارج فلم يقع حينئذ الا على معين يفيد التعيين للطلق الذي لايتميز في الخارج و يحتمل أن يقال انه حقيقة يدل على كل فرد بالمطابقة كدلالة العام على أفراده والمشترك على معانيه ولايلزم عليه أن يصير مدلوله جمعا بل ينصب على كل فرد فرد انصبابا واحدا وهذا هو الظاهر ولم أر من تكلم على ذلك فليتأمل * تنبيه * انما يأتي ذلك حيث كان المخاطب بهما صالحا لان يخاطب به كل أحد فان لم يكن فلا كقوله تعالى كذلك يوحي اليك * واعلم أن خطاب القرآن ثلاثة أقسام قسم لايصلح الا للنبي صلى الله عليه وسلم وقسم لايصلح الا لغيره وقسم يصلح لهما وقد تكلمنا على ذلك في شرح مختصر ابن الحاجب ص (و بالعلمية

عند الضرورة ولك أن تجعل التعريف شاملا له بأن يراد بالمشخصات المشخصات الخارجية بالنسبة لعلم الشخص والذهنية بالنسبة لعلم الجنس ولا تقصرها على الذهنية ولا على الخارجية ولا تريد بها جميع المشخصات (قوله لاحضاره أى المسند اليه) أنت خبير بأن المسند والمسنداليه قد سبق أنهما من أوصاف اللفظ فقوله وتعريفه بالعلمية الضمير للمسنداليه بمعنى اللفظ ولاشك أن المحضر فى ذهن السامع هو المعنى لانه هو المحكوم عليه فقوله لاحضاره محمول على الاستخدام لذكر المسند اليه أولا بمعنى اللفظ واعادة الضمير عليه بمعنى المدلول أو على حذف المضاف أى لاحضار مدلوله (قوله بعينه) الجار والمجرور حال من مفعول المصدر أى حال كون المسند اليه ملتبسا بعينه أى تعينه وتشخصه وأورد على هذا التعليل الذى قاله المصنف أنه لايظهر فيما اذا كان المخاطب لايحيط بالمسمى كما فى المثال الآتى فان المعنى الذى وضع له لفظ الجلالة لايتأتى حضوره عند السامع بعينه لعدم العلم بذاته والاحاطة بجميع صفاته وأجيب بأن المراد بالاحضار بالعين مايتناول احضار الموضوع له بوجه جزئى كاحضاره بذاته ومشخصاته أو بوجه كلى ينحصر فيه فالأول كزيد والثانى كلفظ الجلالة فان مدلوله يستحضر بوجه عام منحصر فيه فى الواقع ككونه واجب الوجود خالقا للعالم وقد أشار الشارح لذلك الجواب بقوله بحيث يكون متميزا فالمدار فى حضوره فى النفس بعينه على صيرورته متميزا عند السامع عن جميع ماعداه ولو بملاحظة خاصة مساوية له بحيث يمتنع اشتراكه بين كثيرين فى الذهن وبهذا ظهر أنه يمكن احضاره تعالى بعينه فى الذهن ثم ان المراد باحضاره فى ذهن السامع التفات نفسه اليه وتوجهها اليه ولاشك أن النفس اذا سمعت اللفظ تلتفت الى المعنى وان كان حاضرا فيها فلا يرد أنه اذا قيل جاء زيد حال حضور المسند اليه فى (٢٩٣) ذهن السامع لم يوجد احضار وأورد على التعليل المذكور أيضا أنه لايصدق على علم الجنس اذ لاتعين ولا تشخص فيه وأجيب بأن المراد بتعينه وتشخصه ولو كان ذهنيا على ماسلف أو يقال الكلام فيما علمت علميته حقيقة فلا يرد العلم الجنسى أو أنه لايلزم من قولنا يؤتى بالعلم لكذا أن كل علم يفيد ذلك (قوله بحيث يكون الخ) تفسير لاحضار المسنداليه بعينه وبيان للمراد منه وتوضيح ماقاله الشارح أنك لو عبرت عن زيد بالشيخ الفاضل أو برجل عالم لم يتميز عن جميع ماعداه اذ لايفهم من الشيخ الفاضل أو من رجل عالم الا رجل متصف بالعلم أو الفضل ويحتمل لان يكون هو زيدا أو غيره نعم هو يميزه بعض تمييز لافادته أن الجائى رجل متصف بالفضل أو العلم بخلاف مااذا قلت زيد جاءنى فانه حينئذ يميزه عن جميع ماعداه (قوله واحترز بهذا) أى القيد وهو قوله بعينه (قوله باسم جنسه) اعترض بأن المقابل للعين الجنس لا اسم الجنس فالأولى أن يقال عن احضاره بجنسه فى ذهن السامع ابتداء وأجيب بأن لفظ اسم مقحم على حد قوله تعالى سبح اسم ربك واعترض بأن الاحضار فى ذهن السامع ابتداء يحصل باسم الجنس فلا خصوصية للعلم بذلك كما فى رجل حاكم فى البلد جاءنى ولم يكن فى البلد الا حاكم واحد وأجيب بأنه ليس فى كلامه مايفيد حصر الاحضار المذكور فى العلم بل المفهوم منه أن الاحضار المذكور يكون بالعلم فلا ينافى أنه يحصل بغيره لانه لايشترط فى النكتة أن تختص بذلك الطريق ولا أن تكون أولى به بل يكفى وجود المناسبة بينهما وحصولها به وان أمكن حصولها بغيره أو يقال المراد بالاحضار فى كلام المصنف الاحضار من حيث الوضع والاحضار فى المثال المذكور عارض من حيث انحصار الوصف المذكور لا من حيث الوضع (قوله نحو رجل عالم جاءنى) الشاهد فى قوله رجل وانما أتى بعالم لأجل صحة الابتداء بالنكرة فالتعبير عن ذات المسنداليه برجل وان تعين بالقرينة أنه زيد لايفيد حضوره فى ذهن السامع الا من جهة الجنسية المنافية من حيث هى للشخصية

(لاحضاره) أى المسنداليه (بعينه) أى بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ماعداه واحترز بهذا عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءنى (فى ذهن السامع ابتداء)

يقدر فى أسماء الكتب من غير هذا فهو تمحل لاحاصل له تأمل (لاحضاره) أى التعريف بالعلمية يكون لغرض احضار المسند اليه (بعينه) أى بشخصه ولو بما يرفع عنه التعدد كوجود الهوية وانما قلنا كذلك لان ظاهره لايشمل مالاتعرف له مشخصات كمدلول الجلالة واحترز بهذا من احضاره باسم الجنس فانه مشعر باعتبار أصل الوضع بالعموم ولو عينت القرينة الهوية كقولنا رجل عالم جاءنى فان هذا لم يحضره من جهة الهوية وانما أحضره من جهة الجنسية المنافية من حيث هى للشخصية (فى ذهن السامع ابتداء) أى فى أول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بواسطة وجود العلم

لاحضاره بعينه فى ذهن السامع ابتداء

(قوله أى أول مرة) فيه اشعار بأن نصب ابتداء على الظرفية ويجوز أن يكون منصوبا على المصدرية أى احضار ابتداء وأورد على كلام المصنف أنه منقوض بمثل جاء زيد وزيد حقيق بالاكرام فان العلم الثانى يفيد الاحضار ثانيا لا ابتداء فيكون مساويا للضمير وأجيب بأن كلامه لا يقتضى أن العلم لا يفيد الا الاحضار المذكور بل معناه أنه اذا أريد الاحضار ابتداء لا يؤتى الا بالعلم وهذا لا ينافى أنه يؤتى به للاحضار ثانيا ولا يرد ما ذكر الا لو قال التعريف بالعلمية لا يكون الا للاحضار المذكور (قوله عن نحو جاءنى الخ) أى مما فيه الاحضار بضمير غائب عائد الى العلم وانظر لم يقل عن احضاره بضمير الغائب نحو جاءنى الخ كما صنع فى سابقه ولاحقه فتأمل (قوله وهو راكب) أى فالضمير أحضر الذات ملتبسة بالتعيين فى ذهن السامع ولكن هذا الاحضار ثانوى لان الضمير متوقف على المرجع فالمرجع مفيد للتعيين أولا والضمير مفيد له ثانيا فان قلت ما معنى احضار الذات ثانيا مع أنها أحضرت أولا والحاضر لا يحضر لانه تحصيل الحاصل وهو محال وأجيب بأن المراد بالاحضار الالتفات والتوجه وحضوره أولا لا ينافى حضوره ثانيا بمعنى التوجه اليه أو المراد أنه احضار ثانوى على تقدير ذهاب الحضور الأول أو يقال ان الاحضار بقيد كونه مدلول زيد مغاير لكونه مدلولا للضمير فلم يلزم تحصيل الحاصل تأمل (قوله مختص به) أى باسم مقصور على المسند اليه لا يتجاوزه الى غيره بمعنى أنه لا يطلق على غيره فقول الشارح بحيث الخ القصد من الحيثية التفسير (قوله بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع) أى وضعه لهذه الذات المخصوصة وان أطلق على غيرها باعتبار وضع آخر كما فى الاعلام المشتركة كزيد المسمى به جماعة وبهذه الحيثية اندفع ما أورد على المصنف من أن الاعلام المشتركة يصدق عليها أنها أعلام ولا تعين شخص مدلولها وحاصل الجواب أنها   معناهما
تعين شخص مدلولها باعتبار كل وضع بخصوصه واعترض بأن الوضع العام قد يدخل الأعلام الشخصية كما فى أسماء الكتب بناء على المختار من أنها أعلام أشخاص لا أعلام أجناس وذلك أنه لو كان الوضع شخصيا لزم أن لا يطلق ذلك العلم على غير نسخة المصنف حقيقة بل مجازا وهو بعيد وحينئذ فاسم كل كتاب كالبخارى علم شخص مع أن الاسم غير مختص بواحد بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره بل يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره من تلك الافراد لان الوضع واحد الا أنه وضع عام لا خاص بأن تعقل الواضع المعنى العام ووضع اللفظ لكل واحد بخصوصه اللهم الا أن يجعل مسمى الكتاب الألفاظ لا النقوش فيندفع الايراد لان الموضوع له وان كان لفظ المصنف الا أن لفظ غيره لا يعد فى العرف غير لفظه بل يقال فى العرف فى تلك الألفاظ الصادرة من المصنف ومن غيره انها ألفاظه لان الشىء لا يتعدد بتعدد محله على القول الحق أما على القول بأنه يتعدد بتعدد محله فالاشكال باق اهـ سم

أى أول مرة واحترز به عن نحو جاءنى زيد وهو راكب (باسم مختص به) أى بالمسند اليه بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره واحترز به

أولا نحو جاءنى زيد وهو راكب فان الضمير عينه بواسطة معاده الذى عينه أولا فكان احضاره به ثانيا والمراد بالاحضار الاحضار بالقوة بمعنى أنه ان أحضر به يكون ذلك الاحضار ثانيا فلا يرد أن يقال قد حضر بالمعاد فالاحضار بالضمير مع قوة العهد بالمعاد تحصيل للحاصل لانا نقول اذا أحضر به كما لو غفل عنه إثر الحضور يكون الاحضار ثانيا أو المراد الدلالة وهى مخالفة الاولى فى الجملة وهى ثانية باعتبارها ثم ان المراد أيضا الاحضار باللفظ بعد الاحضار بآخر معين فلا يرد أن المعرف بلام العهد وبالصلة وبالاضافة ذات العهد الخارجى قد حضرت بتلك الأمور فاحضارها باللفظ يكون ثانيا لانها لم تحضر أولا بلفظ معين ثم أحضرت ثانيا ولا يرد أيضا نحو جاءنى رجل وأكرمت الرجل لان الأول لم يعينه كما فى جاء زيد وهو يضحك مثلا (باسم مختص به) أى مختص بالمسند اليه والمراد بالمسند اليه الذى هو معاد الضمائر فى هذا الكلام المعنى لا اللفظ كما يظهر بأدنى التفات والمراد بتخصيصه به أن لا يطلق باعتبار ذلك الوضع على غيره فلا ترد الاعلام المشتركة بأن يقال انها أعلام ولا تعين لانا نقول تعين شخص مدلولها باعتبار كل وضع مخصوص وخرج بهذا الاحضار سائر المعارف كالضمير للتكلم أو الخطاب واسم الاشارة والموصول والمعرف باللام والاضافة العهدية الخارجية لانها كلها غير معينة فى أصل الوضع بل بالاستعمال وانما ذكر القيود المذكورة ولو كان يغنى عنها فى اخراج غير العلم قوله باسم مختص به لان المراد تحقيق قيود كنه العلمية تفصيلا لان ذلك أوضح وأبين لما يراعى فى العلمية عند قصد استيفاء غرض ايرادها فى مقامها فان الشىء المبين بالمطابقة والتفصيل أظهر من المبين اجمالا كما فى التعريف فان المطابقة فيه أبين من التضمن لا يقال حاصل ما ذكر فى الضمير والعلم أنه يؤتى بهما عند قصد الدلالة على

باسم مختص به

عن احضاره بضمير المتكلم أو المخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة وهذه القيود لتحقيق مقام العلمية والا فالقيد الاخير مغن عما سبق وقيل احترز بقوله ابتداء عن الاحضار بشرط كما في الضمير الغائب والمعرف بلام العهد فانه يشترط تقدم ذكره والموصول فانه يشترط تقدم العلم بالصلة وفيه نظر لان جميع طرق التعريف كذلك حتى العلم فانه مشروط بتقدم العلم بالوضع

معناهما وهذا أمر تكفل به النحو واللغة فان كل لفظ انما يؤتى به للدلالة على معناه لانا نقول المراد مراعاة الاستعمال لهذا المعنى بحيث لا يعدل عنه الى غيره اما لغرض ينشأ عنه مناسب للمقام كما في العلمية فان مقام التوحيد يناسبه مقتضاها أولا لانه لا مقتضى للعدول فامتنع ذلك العدول لانه لا يناسب المقام الا ذلك المدلول لذاته كما في الضمير وهذا أمر بياني لانه التزام ما يناسب ولو كان ذاتيا وقد تقدم نحو هذا وما ذكرنا من الاحتراز والاخراج بقيد الابتداء هو المختار وذلك أنه نو حملناه كما قيل على الاخراج

(قوله عن احضاره بضمير التكلم أو المخاطب) نحو أنا ضربت زيدا وأنت ضربت عمرا فان احضار المسند اليه في ذهن السامع بأنا وأنت وان كان ابتداء الا أنه ليس باسم مختص به لان أنا موضوعة لكل متكلم وأنت موضوعة لكل مخاطب (قوله واسم الاشارة) نحو هذا ضرب زيدا فان هذا وان أحضر المسند اليه في ذهن السامع ابتداء الا أنه ليس باسم مختص به لان ذا موضوعة لكل مشار اليه (قوله والموصول) نحو الذي يكرم العلماء حاضر فان الذي وان احضر المسند اليه في ذهن السامع ابتداء الا أنه ليس باسم مختص به لان الذي موضوع لكل مفرد مذكر (قوله والمعرف بلام العهد) أي الخارجي نحو وليس الذكر كالانثى فان الذكر وان أحضر المسند اليه في ذهن السامع ابتداء الا أنه ليس باسم مختص به لان المعرف بلام العهد موضوع لكل فرد وخرج المعرف بلام الحقيقة والمعرف بلام العهد الذهني فانهما في حكم النكرة (قوله والاضافة) أي العهدية الخارجية نحو جاء غلامي اذا لم يكن له الا غلام لان المعرف بالاضافة صالح لكل فرد واعترض على الشارح بأن المعرف بلام العهد الخارجي والمعرف بالاضافة يحتاج الى العلم بالمعهود وكذا الموصول يحتاج للعلم بالصلة وحينئذ فالاحضار في هذه الثلاثة يكون ثانيا لا ابتداء كما زعمه الشارح واذا كان كذلك فتكون هذه الثلاثة خارجة بقوله ابتداء لا بقوله مختص به وأجيب بأن المراد الاحضار باللفظ والاحضار الأول الذي في العهد الخارجي والموصول ليس باللفظ بل بالعلم بالمعهود وبالصلة وحينئذ فالاحضار باللفظ لا يكون الا أولا وفيه أن المعهود الخارجي قد يكون احضاره أولا باللفظ بأن يذكر اسم الجنس أولا ثم يعرف بلام العهد نحو جاءني (٢٩٥) رجل فأكرمت الرجل الا أن يقال لما لم يكن المعتبر فيه تقدم الاحضار باللفظ بل تقدم الاحضار مطلقا ولو بلا لفظ كان جنس المعتبر فيه ليس من شرطه أن يكون باللفظ فحسن أن يقال احضاره أولا ليس باللفظ بهذا الاعتبار وهذا بخلاف ضمير الغائب فان جنس احضاره أولا باللفظ لانه اعتبر فيه تقدم ذكره غاية الأمر أنه عمم في الذكر فأريد الذكر مطلقا ولو حكما اهـ سم (قوله وهذه القيود) أي الثلاثة وهي احضاره بعينه وكونه ابتداء وكونه باسم مختص به وقصد الشارح بهذا دفع ما يقال ان القيد الأخير يغني عن القيدين قبله لانه متى أحضر باسم مختص به كان ذلك الاحضار له بعينه ابتداء (قوله لتحقيق) أي ايضاح مقام العلمية والمراد بمقامها الأمر الذي يقتضي ايراد المسند اليه علما كاحضاره في ذهن السامع ابتداء وقوله لتحقيق مقام الخ أي لا للاحتراز أي ان المقصود منها ايضاح المقام لا للاحتراز فلا ينافي أن الاحتراز حاصل لكن ليس مقصودا (قوله والا فالقيد الخ) أي والا نقل انها لتحقيق مقام العلمية بل قلنا انها للاخراج فلا يصح لان القيد الأخير يغني عن القيدين السابقين قبله في الاخراج فما خرج بهما يخرج به لان احضار الشيء باسمه المختص به احضار له بعينه أول مرة فلا يكون الا علما فان قلت لا نسلم أنه يغني عنهما في الاخراج ألا ترى أن الرحمن مختص به سبحانه وتعالى ولا يفيد احضار الذات العلية ابتداء قلت هذا الاختصاص عارض لا بحسب الوضع لانه ليس بعلم بل صفة (قوله وقيل احترز الخ) هذا مقابل لقوله أي أول مرة في تفسير قول المصنف ابتداء وليس جوابا عن قوله والا فالقيد الأخير مغن عما سبق وحينئذ فكان المناسب في المقابلة أن يقول وقيل معنى قوله ابتداء أي بلا شرط وهو احتراز عن الاحضار الخ (قوله كما في الضمير الغائب الخ) أي وكاسم الاشارة فانه يشترط الاشارة الحسية معه والمعرف بالاضافة العهدية فانه يشترط تقدم العهد فتأمل (قوله لان جميع طرق التعريف كذلك) أي مشروطة بتقدم شيء (قوله حتى العلم) أي فلو كان ما قاله هذا القائل مراد المصنف لخرج العلم أيضا مع أنه المقصود وهذا الرد ظاهر ان أريد بالشرط أي شرط كان ليشمل العلم بالوضع فلو أريد ما عدا العلم بالوضع بأن يكون معنى قوله ابتداء أي من غير توقف بعد العلم بالوضع على شيء آخر كان الرد على هذا القائل أن يقال هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به فيلزم استدراك قوله باسم مختص به لان ما خرج به من بقية المعارف خرج بقوله ابتداء على أن معناه ما ذكر ولصاحب هذا القيل أن يجيب بنظير قول الشارح وهذه القيود الخ بأن يقول ان القيد المذكور وهو قوله باسم مختص به ذكر لتحقيق مقام العلمية لا للاحتراز والا فقبله يغني عنه

كقوله تعالى قل هو الله أحد وقول الشاعر
أبو مالك قاصر فقره * على نفسه ومشيع غناه
وقوله
الله يعلم ماتركت قتالهم * حتى علوا فرسي بأشقر مزبد

(قوله قل هو الله أحد) يحتمل أن يكون هو مبتدأ والله خبرا أولا وأحد خبرا ثانيا أو بدلا من الله بناء على حسن ابدال النكرة الغير الموصوفة من المعرفة اذا استفيد منها مالم يستفد من البدل منه كما ذكره الرضي ويحتمل أن يكون هو ضمير الشأن مبتدأ أول والله مبتدأ ثان والجملة خبره وتعتبر الأحدية بحسب الوصف بمعنى أنه أحد في وصفه كالوجوب واستحقاق العبادة أو بحسب الذات أي أنه لا تركيب فيه أصلا وعلى الوجهين تظهر فائدة حمل الأحد عليه تعالى ولا يكون مثل زيد أحد والشاهد انما هو على الاعراب الثاني في ايراد المسند اليه علما لأجل احضاره في ذهن السامع ابتداء بجميع شخصياته التي قام عليها الدليل كالقدرة ونحوها باسم خاص به تعالى ووجه كونه علما أنه وضع من أول الأمر للذات كما عليه أئمة الدين وأما على الاعراب الأول فلا شاهد فيه لان لفظ الجلالة لم يقع مسندا اليه بل مسندا (قوله حذفت الهمزة) أي تخفيفا لكن ان كان الحذف بعد القاء حركتها على اللام كان الحذف قياسيا لانها قبل ذلك متعاصية بالحركة ويكون الادغام غير قياسي لتحرك أول المثلين مع وجود حاجز بينهما وهو الهمزة لان المحذوف قياسا في قوة المذكور وان كان حذفها مع حركتها كان الحذف غير قياسي ويكون الادغام حينئذ قياسا لسكون أول المثلين وعدم الحاجز بينهما أصلا (قوله وعوض عنها حرف التعريف) فيه نظر من وجهين الأول أن معنى التعويض الاتيان بالشيء عوضا (٢٩٦) فيقتضي أنه غير موجود في الكلمة والالزم تحصيل الحاصل مع أن حرف التعريف موجود قبل التعويض الثاني أنه يلزم الجمع بين العوض والمعوض قبل حذف الهمزة في قولنا الاله واللازم باطل فيهما والجواب أن المراد بالتعويض في قوله وعوض عنها الخ قصد العوضية أي ثم بعد حذف الهمزة قصد واعتبر جعل حرف التعريف عوضا عنها أي ثم أدغم ثم فخم وعظم ثم جعل علما ففي الكلام حذف * ثم اعلم أن هذا الترتيب انما هو بالنظر للاعتبار بل لا باعتبار الحقيقة والوجود الخارجي وبعضهم أجاب بجواب آخر وهو أن أل في قوله أصله الاله من الحكاية لا من المحكي فمراده أن أصله اله منكر وانما أدخل حرف التعريف في خبر المبتدا لافادة الحصر كما في زيد الأمير ردا على من يقول أصله لاه (قوله ثم جعل علما) أي شخصيا ثم لا يخلو اما أن يريد أنه علم بالوضع أو بالغلبة التحقيقية أو التقديرية فان أراد الأول صح على القول بأن الواضع هو الله وأشكل على القول بأن الواضع البشر لان الوضع يستلزم العلم بالموضوع له وذاته تعالى غير معلومة بالكنه لغيره وأجيب بأن الوضع انما يتوقف على العلم بالموضوع له ولو من بعض الوجوه وذلك حاصل هنا ولا يتوقف على العلم بالكنه والحقيقة وان أراد أنه علم بالغلبة التحقيقية أشكل من جهة أن العلم بالغلبة التحقيقية لا بد أن يسبق له استعمال في غير ما غلب عليه ولفظ الجلالة لم يستعمل في غيره تعالى فلا يصح فيه دعوى غلبة الاستعمال وأجيب بأن الحكم عليه بالغلبة بالنظر لأصله وهو اله والشيء مع أصله بمنزلة لفظ واحد يصح أن يحكم على أحدهما بحكم الآخر واله في الأصل اسم لكل معبود ثم غلب منكرا أو بعد ادخال أل عليه على الخلاف في ذلك على الذات العلية وان أراد أنه علم بالغلبة التقديرية فلا اشكال والحاصل أنه اختلف في لفظ الجلالة فقيل علم بالوضع وقيل بالغلبة التحقيقية وقيل بالغلبة التقديرية والأول مشكل على القول بأن الواضع البشر وتقدم الجواب عنه والثاني مشكل أيضا وتقدم الجواب عنه والثالث ظاهر لا غبار عليه ثم ان ما ذكره الشارح من أن أصله كذا وتصرف فيه بما ذكر ثم جعل علما الخ خلاف ما عليه الأئمة الأربعة من أن لفظ الله وضع للذات العلية من أول الأمر من غير سبق تصرف فيه ومن غير اشتقاق له من شيء كما نقل عن سيبويه

(نحو قل هو الله أحد) فالله أصله الاله حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف ثم جعل علما

الاحضار بشرط لزم كون معنى الابتداء أن الاحضار ذاتي فان كان معناه حينئذ لذاته أي بلا توقف على شيء أصلا خرج نفس العلم لتوقفه على العلم بالوضع وان كان معناه بلا توقف الا على الوضع خرجت المعارف لتوقفها بعد العلم بالوضع على أمور أخرى كتقدم الذكر في ضمير الغيبة والمعهود في المعرف بلام العهد والعلم بالصلة في الموصول وحضور المشار اليه في اسم الاشارة وتحقق العهد في المضاف فلا يبقى الا العلم فيكون قوله باسم مختص به ضائعا تأمله (نحو قل هو الله أحد) أي الشأن الله أحد فهذا المقام مقام التوحيد والعلمية أنسب به من سائر المعارف لما ذكر في مفاده الموجب لقطع مادة توهم

نحو قوله تعالى قل هو الله أحد) ش المراد بالعلمية هنا علم الشخص لا علم الجنس لان ما ذكره لا ينطبق عليه أي التعريف اذا كان بالعلمية يكون لأحد أسباب * منها أن يقصد احضاره في ذهن السامع وقوله بعينه احتراز من اسم الجنس نكرة كان أو معرفة وقوله ابتداء احتراز عن المضمر وقيل بمعنى بلا واسطة فان كلا من المعارف انما يفيد بواسطة كالصلة والمشار اليه والتكلم والخطاب والغيبة وقوله باسم مختص به احتراز عن اسم الاشارة والموصول وقال الخطيبي قوله بعينه يخرج النكرة وليس كما قال

لذات الواجب الوجود الخالق للعالم وزعم بعضهم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته أو المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي وفيه نظر لانا لا نسلم انه اسم لهذا المفهوم الكلي كيف وقد أجمعوا على أن قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد ولو كان الله اسما لمفهوم كلي لما أفادت التوحيد لان الكلي من حيث هو كلي يحتمل الكثرة

الاشتراك والله علم منقول من إله بعد اسقاط الهمزة وزيادة لام التعريف عوضا عنها على ذات واجب الوجود الخالق للعالم من غير أن يكون مفهومه هذه الأوصاف بل مدلوله هوية الواجب الأعظم وحقيقة الملك الأقدم فهو جامع للذات والصفات وليس مدلوله مفهوم الاله الذي هو المعبود بالحق كما قيل والا لم يكن قول لا اله الا الله مفيدا للتوحيد لانه يكون المعنى لا اله الا المعبود بالحق وحصر الألوهية في المعبود بالحق لا يقتضي وحدانيته لانه كلي يصح وجوده باعتبار نفس مفهومه في ضمن أفراد والاجماع على افادته التوحيد فيبطل هذا التقرير وأيضا لو كان كذلك لزم ان كان المستثنى منه المعبود بالحق استثناء الشيء من نفسه وان كان المعبود بالباطل لم يصح هذا الكلام أصلا لوجود المعبود بالباطل

بل يخرج المعرف اذا أريد به الجنس الا أن يريد بالنكرة ما هو أعم منه ثم قال وفي كون الاحضار المذكور يقتضي أن يكون بالعلمية نظر لان الاحضار المذكور قد يحصل ببعض المعارف «قلت» وقد علمت بما قدمنا أنه ليس كذلك وقد مثل المصنف له بقل هو الله أحد يعني بالعلم لفظ الجلالة الشريفة وهذا بناء على القول بأنها علم وهو المشهور قال الخلخالي في جعله علما نظر لان ما وضع له هو المستحق للعبودية أو الواجب لذاته (١) وكل واحد منهما وان انحصر في الخارج في فرد واحد لدليل يدل عليه وذلك لا يمنع

(قوله لذات) أي الملاحظة لكل أحد المعينة بكونها واجبة الوجود الخ فقوله الواجب الخ بيان للذات المسماة وليس معتبرا في المسمى والا كان المسمى مجموع الذات والصفة وأنه ليس كذلك لانه يقتضي أن يكون لفظ الجلالة كليا وسيأتي رده بل المسمى الذات وحدها قاله سم ان قلت هذا يعارض ما مر من أن العلم ما وضع للشيء مع جميع مشخصاته قلت قد سبق أن المراد بالمشخصات ما كان لازما للذات من حيث هي ذات المقتضي لجزئيتها وتعينها بقطع النظر عن كونها قديمة أو حادثة وحينئذ فلفظ الجلالة اسم للذات وما كان لازما لها من حيث انها ذات كالوجود وأما وجوب الوجود والخلق للعالم وغير ذلك من الصفات فأمور زائدة على الذات غير لازمة لها من حيث انها ذات وحينئذ فلا تكون من جملة الموضوع له (قوله الواجب الوجود) أي التي وجودها واجب لا يقبل الانتفاء لا أزلا ولا أبدا (قوله وزعم بعضهم) هو الشارح الخلخالي (قوله اسم) أي وليس بعلم لان مفهوم العلم جزئي وهذا مفهومه كلي كما قال (قوله لمفهوم الواجب لذاته) الاضافة بيانية والواجب لذاته هو الذي لا يحتاج لغيره في وجوده وقوله المعبودية له أي لكون الغير يعبده (قوله وكل منهما) أي من هذين الأمرين اللذين وضع لهما اللفظ كلي (قوله فلا يكون) أي لفظ الجلالة علما أي بالوضع فلا ينافي أنه على هذا القول قد يجعل علما بالغلبة (قوله أنه) أي لفظ الجلالة (قوله كيف) أي كيف يكون اسما للمفهوم الكلي والحال انهم قد أجمعوا الخ أي انه لا يصح ذلك فهو استفهام تعجبي بمعنى النفي (قوله كلمة توحيد) أي كلمة تفيد التوحيد وتدل عليه (قوله لما أفادت التوحيد) أي لكن التالي وهو عدم افادتها للتوحيد باطل فبطل المقدم وهو كون لفظ الجلالة اسما للمفهوم الكلي وقوله لان الكلي الخ هذا دليل للشرطية وقوله من حيث هو كلي أي لا من حيث انحصاره في الخارج في جزئي معين وقوله يحتمل الكثرة أي وهي تنافي التوحيد والمراد باحتماله الكثرة قبوله لها في الخارج وليس المراد به ما قابل الجزم فاندفع ما يقال كان الأولى أن يقول يفيد الكثرة لان الكلي من حيث هو كلي يفيد الكثرة قطعا لا احتمالا ثم ان قوله لو كان لفظ الجلالة اسما لمفهوم الكلي لما أفاد التوحيد فيه نظر لانه على تقدير وضعه لمفهوم الكلي يفيد التوحيد بواسطة القرينة المعينة الدالة على انحصار ذلك المفهوم في الفرد المخصوص وحينئذ فالملازمة ممنوعة وأجيب بأن المراد لما أفاد التوحيد بذاته أي باعتبار معناه لغة بدون القرينة المعينة واللازم باطل لانه يفيد التوحيد بذاته بدليل أن أهل اللغة يفرقون بين لا اله الا الله ولا اله الا الرحمن من حيث افادة التوحيد فيجعلون الأول مفيدا للتوحيد دون الثاني فدل ذلك الفرق على أن الأول يفيد التوحيد بذاته والا فالقرائن توجد مع كل منهما وبهذا يتبين لك فساد ما قيل ان افادة لا اله الا الله التوحيد انما هي بحسب الشرع لا بحسب اللغة

(١) قوله وكل واحد منهما الخ هكذا في الأصل ولعل الخبر سقط من قلم الناسخ وحق الكلام وكل واحد منهما كلي الخ كما يؤخذ من عبارة المختصر كتبه مصححه

و إما لتعظيمه أو لاهانته كما فى الكنى والألقاب المحمودة والمذمومة و إما للكناية حيث الاسم صالح لها ومما ورد صالحا للكناية من غير باب المسند اليه قوله تعالى تبت يدا أبى لهب أى جهنمى

(قوله أو تعظيم أو اهانة) لم يقل تعظيمه أو اهانته لانه قد يقصد بايراده علما تعظيم غير المسند اليه أو اهانته كأبو الفضل صديقك وأبو جهل رفيقك فان فى ايراده علما تعظيم المضاف للمسند فى الأول واهانة المضاف للمسند فى الثانى (قوله كما فى الألقاب) أى كالتعظيم والاهانة التى فى الألقاب أى وكالأسماء الصالحة لذلك كما فى على ومعاوية اذا اعتبرناهما اسمين وكما فى الكنى الصالحة لذلك أيضا نحو أبو الخير وأبو الشر وانما نص على الألقاب لانها الواضحة فى ذلك لان الغرض من وضعها الاشعار بالمدح أو الذم وقد يتضمنهما الأسماء وان لم يقصد بالوضع الا تمييز الذات لكونها منقولة عن معان شريفة أو خسيسة كمحمد وكلب أو لاشتهار مسماها بصفة محمودة أو مذمومة كحاتم ومادر و بعد الألقاب فى ذلك الكنى كأبى الفضل وأبى الجهل (قوله الصالحة لذلك) أى للتعظيم أو الاهانة أى المشعرة بذلك من حيث انها موضوعة لذلك المعنى فى الأصل وهذا وصف كاشف للتوضيح لا للاحتراز عن غير الصالحة لعدم وجودها الان

(٢٩٨)

اللقب ما أشعر بمدح أو ذم فلا يكون الا صالحا للتعظيم أو الاهانة (قوله مثل ركب على الخ) أى فالاتيان بالمسند اليه علما لأجل الدلالة على تعظيم مسماه فالتعظيم مأخوذ من لفظ على لأخذه من العلو والاهانة مأخوذة من لفظ معاوية لانه مأخوذ من العو(١) وهو صريخ الذئب فذكر الركوب والانهزام ليس لتوقف الاشعار عليه والا لم يكن العلم مفيدا للتعظيم أو الاهانة بل الافادة من غيره ثم ان التمثيل بعلى ومعاوية على اعتبار أنهما لقبان فانهما كما يصح اعتبارهما اسمين يصح اعتبارهما لقبين (قوله أو كناية) أى انه يؤتى بالمسند اليه علما لأجل كونه كناية عن معنى يصلح العلم له واعتبار أى لذلك المعنى بحسب معناه الأصلى قبل العلمية (قوله نحو أبو لهب فعل كذا كناية الخ) أى فقولك أبو لهب فعل كذا فى معنى قولك جهنمى فعل كذا وتوجيه الكناية فى ذلك المثال أن أبا لهب بحسب الأصل مركب اضافى معناه ملابس اللهب أى النار ملابسة شديدة كما أن معنى أبو الخير وأبو الشر وأبو الفضل وأخو الحرب ملابس ذلك ومن لوازم كون الشخص ملابسا اللهب كونه جهنميا أى من أهل جهنم فان اللهب الحقيقى لهب نار جهنم فأطلق أبو لهب وأريد لازمه وهو كونه جهنميا فاذا قلت فى شأن كافر مسمى بأبى لهب أبو لهب فعل كذا مريدا بذلك جهنميا فعل كذا كان كناية من اطلاق اسم الملزوم وهو الذات الملازمة للهب وارادة اللازم وهو الجهنمى والحاصل انك اذا قلت فى شأن كافر اسمه أبو لهب أبو لهب فعل كذا فالنكتة فى ايراد المسند اليه علما الكناية عن كونه جهنميا ووجه الكناية أن معنى أبو لهب بالنظر للوضع الأول ذات ملازمة للنار و يلزم من ملازمته للنار كونه جهنميا فقد أطلقت اسم الملزوم وهو أبو لهب وأردت اللازم وهو كونه جهنميا لافادة عذابه بالنار وغيرها عاقبة جهنم (قوله بالنظر الخ) أى والكناية فى هذا العلم انما تكون

(أو تعظيم أو اهانة) كما فى الألقاب الصالحة لذلك مثل ركب على وهرب معاوية (أو كناية) عن معنى يصلح العلم له نحو أبو لهب فعل كذا كناية عن كونه جهنميا بالنظر الى الوضع الأول

كثيرا و يكون الاستثناء فيه حينئذ منقطعا (أو تعظيم أو اهانة) أى و يعرف المسند اليه بالعلمية ليفيد تعظيما لاشعاره به لكونه من الألقاب الدالة على ذلك أو ليفيد اهانة لاشعاره بها كما اذا قيل فى التعظيم هذا على حضر وفى الاهانة هذا أنف الناقة حضر (أو كناية) أى يعرف المسند اليه بالعلمية ليكون كناية عن معنى يستفاد منه باعتبار أصل وضعه قبل النقل فيقال مثلا أبو لهب فال كذا ليتنقل منه الى كونه جهنميا لان أبا لهب باعتبار أصل الوضع يشعر بملابسة لهب النار كما يقال أبو الشر وأبو الخير وأخو الحرب لملابس هذه الأشياء فاطلاقه اطلاقا علميا يمكن معه الشعور بالأصل مع القرائن والشعور بالأصل يمكن معه الشعور بملابسة النار المخصوصة مع القرائن وهو أنه جهنمى وفى هذا الاستعمال انتقال من الملزوم الى اللازم فى الجملة وهذا القدر كاف فى هذا المقام فى تسمية هذا الانتقال الذى قد يقصد كناية من غير اشتراط شروط الكناية المخصوصة المعلومة وأما القول بأن المراد بالكناية هنا أن يطلق اللفظ و يراد به لازم معناه كما يقال حاتم و يراد به لازمه الذى اشتهر به وهو الجود أولم يشتهر به كما يقال أبو لهب و يراد به لازمه فى الجملة وهو كونه جهنميا ولا يراد الشخص المسمى بحاتم ولا بأبى لهب ففيه نظر وذلك ان أهل الفن مثلوا فى هذا المقام بتبت يدا أبى لهب ومعلوم قطعا أن المراد به الشخص لا لازمه وأيضا لو كان كذلك فان أراد انه يطلق على غير مسماه بضرب من المشابهة

كليته ومفهوم العلم جزئى قلت ليس كما قال بل الكلى هو الاله وأما لفظ الله فانه علم حقيقى على الراجح ص (أو تعظيم أو اهانة أو كناية

---

(١) قوله من العو : كذا فى الأصل وليس العو بالواو من مصادر عوى المذكورة فى كتب اللغة كتبه مصححه

بالنظر الى الوضع الاول أى بالنظر الى معناه بحسب الوضع الاول وهو الاضافى لا بالنظر الى معناه بحسب الوضع الثانى وهو العلمى (قوله أعنى الاضافى) عبر بأعنى اشارة لدفع مايتوهم من أن المراد بالوضع الاول الوضع العلمى فى قولهم ما وضع أولا هو العلم وما وضع ثانيا ان أشعر بمدح أو ذم فلقب وان صدر بأب أو أم فكنية (قوله لان معناه) أى لفظ أبو لهب بالنظر للوضع الاول (قوله ملازم النار) أى الكاملة وهى جهنم لان الشىء اذا أطلق ينصرف للفرد الكامل منه فاندفع مايقال ان الفرآن ملابس للنار مع أنه ليس جهنميا والاولى كما قال العصام أن يقال ان معناه بالوضع الاول من تتولد منه النار لانه وقودها اذ لا شك فى لزوم كونه جهنميا لذلك المعنى بخلاف ماقال الشارح فانه يحتاج الى ادعاء أن المراد باللهب الحقيقى أعنى نار جهنم لاجل أن يستلزم الكون جهنميا (قوله و يلزمه) أى يلزم الشخص اللابس للنار الكاملة أنه جهنمى أى لزوما عرفيا لانه يكفى عند علماء المعانى لانهم يكتفون بالملازمة فى الجملة وهو أن يكون أحد الأمرين بحيث يصلح للانتقال منه للآخر وان لم يكن هناك لزوم عقلى واندفع مايقال لا نسلم أنه يلزم من ملابسة الشخص للنار الحقيقية أن يكون جهنميا لم لايجوز أن يكون ملابسا لها وهو غير جهنمى ألا ترى للملائكة الزبانية فانهم ملازمون لها ومع ذلك هم غير جهنمية (قوله فيكون) أى الانتقال الى كونه جهنميا انتقالا من الملزوم أعنى الذات اللازمة للنار الحقيقية وقوله الى اللازم أعنى كونه جهنميا (قوله وهذا القدر) أى الانتقال من المعنى الموضوع له أولا وان لم يكن هو المستعمل فيه اللفظ الى لازمه كاف فى الكناية ولا تتوقف على ارادة لازم ما استعمل فيه اللفظ وهو الذات المعينة وهذا جواب عما يقال ان الكناية يجب فيها أن يكون المراد من اللفظ لازم معناه كما فى كثير الرماد فانه استعمل فى كثرة الرماد مرادا منه لازم معناه وهو الكرم وهنا ليس كذلك لان المعنى الذى استعمل فيه اللفظ الذات والكون جهنميا ليس من لوازمها وحاصل الجواب أن قولهم يجب فى الكناية أن يكون اللفظ مستعملا فى لازم معناه يعنى اذا كانت الكناية باعتبار المسمى بهذا الاسم وأما اذا كانت الكناية باعتبار المعنى الاصلى كما هنا فلا يجب فيها أن يكون

> أعنى الاضافى لان معناه ملازم النار وملابسها و يلزمه أنه جهنمى فيكون انتقالا من الملزوم الى اللازم باعتبار الوضع الاول وهذا القدر كاف فى الكناية وقيل فى هذا المقام ان الكناية كما يقال جاء حاتم و يراد به لازمه أى جواد لا الشخص المسمى بحاتم و يقال رأيت أبا لهب
>
> ---
>
> واعتبار تناسب العلمية وجعله كليا كما يطلق حاتم و يراد به جواد فى الجملة بهذا الاعتبار كان استعارة على ما يأتى ان شاء الله تعالى لا كناية وان أراد الاطلاق عن الغير باعتبار اللزوم العرفى من باب اطلاق المقيد على المطلق لا باعتبار المشابهة كاطلاق أبى جهل اللازم معناه الذى اشتهر به وهو كونه جهنميا

المراد من اللفظ لازم معناه المستعمل فيه بل يكفى فيها الانتقال من المعنى الاصلى الموضوع له أولا وان لم يكن اللفظ مستعملا فيه الى لازمه وبهذا الجواب سقط قول الشيخ يس بقى شىء وهو ان الكناية الانتقال من المعنى المستعمل فيه اللفظ للازمه بواسطة أو بوسائط فان كان المعنى الاضافى لازما للمعنى العلمى فلا تكلف فى معنى الكناية حتى يقال وهذا القدر كاف وان لم يكن لازما ولا انتقال فلا كناية أصلا والظاهر أنه غير لازم فان اللابس للنار ليس لازما للشخص المعين من حيث هو شخص معين الذى هو مدلول العلم الا أن يقال انه يفهم عند استعمال اللفظ فى المعنى العلمى المعنى الاضافى لانه يلتفت الى المعانى الاصلية عند الاستعمال فى المعانى الحالية ثم ينتقل عن المعنى الاضافى الى لازمه وهذا القدر كاف (قوله وقيل الخ) حاصله أن الكناية على هذا القول فى قولك أبو لهب فعل كذا بالنظر للوضع الثانوى وهو المعنى العلمى أن الكناية فيه مثل الكناية فى جاء حاتم و بيان ذلك أن حاتما موضوع للذات المعينة الموصوفة بالكرم و يلزمها كونها جوادا فاذا قلت فى شأن شخص كريم غير الشخص المسمى بحاتم جاء حاتم وأردت جاء جواد فقد استعملت اللفظ فى نفس لازم المعنى العلمى وهو جواد وكذا أبو لهب معناه العلمى الذات المعينة الكافرة و يلزمها أن تكون جهنمية فاذا قلت فى شأن كافر غير أبى لهب جاء أبو لهب وأردت جاء جهنمى فقد استعملت اللفظ فى نفس اللازم للمعنى العلمى وأما على القول الاول فالعلم مستعمل فى معناه الاصلى لينتقل منه الى لازمه والحاصل أنه على الاول اللفظ مستعمل فى معناه الاصلى لينتقل منه للازم معناه وأما على القول الثانى فاللفظ لم يستعمل فى المعنى الاصلى ولا فى المعنى الثانوى وهو الذات المعينة أصلا وانما استعمل فى لازمها ابتداء فحاتم مستعمل ابتداء فى الجواد اللازم للذات المخصوصة المسماة بحاتم لا فى الشخص المعروف وهو الطائى لينتقل منه الى كونه جوادا وكذا أبو لهب استعمل ابتداء فى الجهنمى اللازم للذات المخصوصة المسماة بأبى لهب ولم يستعمل فى الشخص المعروف وهو عبد العزى لينتقل منه الى كونه جهنميا (قوله كما يقال الخ) أى مثل الكناية فى القول الذى يقال لأى كريم غير حاتم الطائى جاء حاتم (قوله و يراد به لازمه) أى لازم معناه بأن يستعمل اللفظ ابتداء فى ذلك اللازم الذى اشتهر اتصاف معناه به (قوله لا الشخص) أى ولا يراد به الشخص المعين المسمى بحاتم وهو الطائى لينتقل منه الى لازمه أعنى كونه جوادا (قوله و يقال) عطف على قوله يقال سابقا

(قوله أي جهنميا) أي لا الشخص المسمى بأبي لهب فقي كلامه اكتفاء وحاصله أن يطلق أبو لهب مرادا به جهنمي على أي كافر كان غير مسمى بأبي لهب بأن كان اسمه زيدا مثلا لامرادا به الشخص المسمى بأبي لهب لينتقل منه الى لازمه (قوله وفيه نظر) قد رد الشارح هذا القول بثلاثة أمور ذكر الأول بقوله لانه الخ والثاني بقوله ولو كان الخ والثالث بقوله ومما يدل الخ (قوله لانه حينئذ يكون استعارة) أي لأنه قد استعمل لفظ حاتم في غير ما وضع له وهو رجل آخر جواد لعلاقة المشابهة في الجود وكذا أبو لهب مستعمل في غير ما وضع له وهو رجل آخر جهنمي لعلاقة المشابهة في الكفر والجهنمية والقرينة هنا مانعة من ارادة المعنى الاصلي لاستحالة أن يكون حاتم الطائي أو عبد العزى جاءك للعلم بموتهما وذلك معنى الاستعارة ثم لا ينبغي أن يكون المراد على هذا القيل أن لفظ حاتم مستعمل في الشخص المسمى بحاتم لينتقل منه الى لازمه وهو الجواد لانه خلاف المتبادر من قول الشارح ويراد به لازمه أي جوادا لا الشخص المسمى بحاتم ومن قوله الآتي ولا شك أن المراد به الشخص المسمى بأبي لهب لا كافر آخر ولأن هذا معنى الكناية على مذهب المصنف فلا يصح قوله لانه حينئذ استعارة لا كناية وكذا لا ينبغي أن يكون المراد على هذا القيل أن حاتما استعمل في الجواد لينتقل الى ملزومه وهو الشخص المعلوم وأن أبا لهب استعمل في الجهنمي لينتقل الى ملزومه وهو الكافر المعلوم لانه خلاف كلام الشارح ولان هذا معنى الكناية على مذهب السكاكي فلا يصح قول الشارح أنه حينئذ يكون استعارة لا كناية فليتأمل كذا ينبغي تقرير هذا المقام خلافا لما في حواشي سم اه يس (قوله يكون استعارة) أي ان اعتبر أن العلاقة المشابهة وان اعتبر أن العلاقة غيرها كالاطلاق والتقييد كان مجازا مرسلا وذلك أنه يصح أن يكون من قبيل اطلاق اسم المقيد وهو أبو لهب فانه اسم الكافر المخصوص الذي نزلت فيه الآية على المطلق وهو مطلق الكافر ثم أريد به الكافر المخصوص المسمى بزيد مثلا فيكون مجازا مرسلا بمرتبتين علاقته الاطلاق والتقييد كاطلاق المشفر الذي هو اسم لشفة البعير على مطلق (٣٠٠) الشفة ثم أريد منها شفة الانسان (قوله على ما سيجيء) أي في مبحث الكناية من أن الكناية استعمال اللفظ في معناه ابتداء لينتقل منه للازمه على مذهب المصنف وعلى مذهب السكاكي استعمال اللفظ في لازم معناه ابتداء لينتقل منه الى الملزوم وهو معنى اللفظ الموضوع له وهنا قد استعمل اللفظ ابتداء في اللازم لينتقل منه الى غير ما وضع له اللفظ على ما مر

أي جهنميا وفيه نظر لانه حينئذ يكون استعارة لا كناية على ما سيجيء ، ولو كان المراد ما ذكره لكان قولنا فعل هذا الرجل كذا مشيرا الى كافر وقولنا أبو جهل فعل كذا كناية عن الجهنمي ولم يقل به أحد ومما يدل على فساد ذلك أنه مثل صاحب المفتاح وغيره في هذه الكناية بقوله تعالى تبت يدا أبي لهب

كان مجازا مرسلا وان أراد الاطلاق على لازم اتفق حصوله في الشخص ولو لم يشتهر بلزومه حتى يكون تشبيها أو ارساليا كان قولنا هذا الرجل مشيرا الى كافر فعل كذا كناية عن الجهنمي ولم يقله أحد فتأمل

(أو

(قوله ولو كان المراد ما ذكره) أي لو كان المراد في تقرير الكناية ما ذكره هذا القائل من أن اللفظ مستعمل في لازم الذات لزم عليه أنك اذا أشرت لكافر وقلت فعل كذا هذا الرجل والقصد أن الفعل صدر من غير هذا الرجل المشار اليه أو قلت في شأن كافر لا يسمى بأبي جهل أبو جهل فعل كذا يكون كناية عن الجهنمي لانك أطلقت اسم الملزوم وهو أبو جهل والاشارة للكافر وأردت اللازم وهو الجهنمي وجعل هذا من الكناية لم يقل به أحد ووجه الاستلزام أن هذا القائل جعل منشأ الانتقال للجهنمي كون الذات الكافرة مستلزمة له وهذا الالزام لا يتوجه على القول الاول من أن اللفظ مستعمل في معناه الاصلي وهو الاضافي لينتقل منه الى لازمه الذي هو الجهنمي لان المعنى الاضافي في أبي جهل ليس من لوازمه الجهنمي (قوله ولم يقل به أحد) أي لم يقل بأنه كناية أحد وقد يجاب بأنه لا يلزم من فهم الجهنمي من أبي لهب فهمه من أبي جهل ولا من قولك هذا لعدم اشتهار المعنى الذي وضع له اللفظ بذلك اللازم وهو الجهنمي والحاصل أن المعنى الذي وضع له اللفظ تارة يشتهر بصفة وتارة لا يشتهر بها وان كانت تلك الصفة ثابتة له فان كان مشتهرا كما في أبي لهب فانه اشتهر بأنه جهنمي فيصح استعمال اللفظ في تلك الصفة اللازمة على طريق الاستعارة أو الكناية وان كان غير مشتهر كزيد وعمرو الكافرين لم يقل أحد بصحة استعمال اللفظ في ذلك الوصف كناية أو استعارة فأبو لهب اشتهر بأنه جهنمي دون أبي جهل فقياس هذا على هذا قياس مع الفارق (قوله في هذه الكناية) أي لهذه الكناية ففي بمعنى اللام (قوله تبت يدا أبي لهب) ان قلت الكلام في العلم المسند اليه وأبو لهب في الآية مضاف اليه لا مسند اليه فكيف يمثل صاحب المفتاح بهذه الآية أجيب بأن اليد في الآية مقحمة لأن غالب الأعمال بها فاذا هلكت فقد هلك صاحبها وحينئذ فأبو لهب مسند اليه في الحقيقة وقيل انها غير زائدة لما روي أن سبب النزول أنه أخذ حجرا بيده فرمى به النبي ﷺ وعليه فيكون ذكر الآية في باب المسند اليه تتميما للفائدة كما هو دأب السكاكي

واما لايهام استلذاذه أو التبرك به واما لاعتبار آخر مناسب

(قوله ولاشك أن المراد الخ) أى وحيث كان المراد الشخص المسمى بأبى لهب لا كافرا آخر لم يكن كناية عن الجهنمى الاعلى القول الأول اذ على القول الثانى لايكون أبو لهب كناية عن الجهنمى الا اذا كان المراد شخصا غير المسمى بأبى لهب كما مر (قوله أو ايهام استلذاذه) أى استلذاذ المتكلم بالمسند اليه أى أن يوهم المتكلم المخاطب أنه وجد المسند اليه لذيذا وفى ذكر الايهام نظر لان اللفظ الدال على المحبوب للنفس لذيذ عندها فالاستلذاذ حاصل تحقيقا لاعلى سبيل الايهام فالأولى أن يقول أو الاعلام بالاستلذاذ به وأجيب بأمرين الاول أن المراد اللذة الحسية باعتبار الدلالة على المعنى ولاشك أنها متوهمة لا محققة الثانى أن المراد اللذة بذكر العلم من غير اعتبار الدلالة على المعنى ولاشك أن حصول اللذة المعنوية بذكر العلم من غير اعتبار الدلالة على المعنى أمر متوهم هذا كله ان فسرنا الايهام بالتوهم أما لو أريد به الايقاع فى وهم السامع أى ذهنه ولو على سبيل التحقق فلا اعتراض أصلا (قوله ليلاى الخ) أضاف ليلى الى نفسه حين كونها من الظبيات ولم يضفها الى نفسه حين كونها من البشر لكمال حدوغيرته ذكره شيخنا الحفنى والشاهد فى قوله أم ليلى اذ مقتضى الظاهر أن يقول أم هى لتقدم المرجع لكنه أورد المسند اليه علما لايهام استلذاذه

ولاشك أن المراد به الشخص المسمى بأبى لهب لا كافر آخر (أو ايهام استلذاذه) أى وجدان العلم لذيذا نحو قوله

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا * ليلاى منكن أم ليلى من البشر

(أو التبرك به)

(أو ايهام استلذاذه) أى ايهام المتكلم السامع أن العلم وجده لذيذا فأحرى اذا وجده لذيذا بالفعل كقوله

بالله ياظبيات القاع قلن لنا * ليلاى منكن أم ليلى من البشر

كرر ليلى لايهام الاستلذاذ أو لوقوع الاستلذاذ وكان يكفيه ام هى وايهام الاستلذاذ يظهر عند تكرار اسم مايظن محبوبا (أو التبرك به) كقولنا الله الهادى ومحمد هو الشفيع عند قول الجاهل

أو ايهام استلذاذه أو التبرك به) ش أى يؤتى بالعلم لاشعاره بتعظيم المسند اليه أو اهانته كما فى الكنى والالقاب المحمودة والمذمومة أى الالقاب من الأعلام فان بين العلم واللقب عموما وخصوصا من وجه وقوله كما فى الكنى فيه نظر فان الكنية ان أشعرت بضعة أو رفعة فهى من الألقاب والافلا اشعار لها بشىء من ذلك الا أن يقال الخطاب بالكنية كيف كانت تعظيم قال الشاعر

أكنيه حين أناديه لأكرمه * ولا ألقبه والسوأة اللقب

و بين الكنية واللقب اللذين هما قسمان من العلم عموم وخصوص من وجه فان قلت كيف يشعر العلم اللقب بشىء ومعناه غير مراد فان الأعلام لاتدل على معناها الذى كانت موضوعة له قبل العلمية قلت يشعر باعتبار استحضار معناه واستحضار أنه ربما كان حاملا على التسمية وان لم يكن معناه مرادا ولذلك قال * أنا الذى سمتنى أمى حيدره * لان موضوعه قبل العلمية الأسد وقوله واما للكناية يعنى أن يكنى عن الاهانة أو غيرها والعلم صالح لذلك والفرق بينه و بين الأول أن الأول لم يقصد معناه انما قصد التسمية وأشعر وفى الثانى كنى به عن معناه وفيه تنازع فى تسميته الآن علما وانما هو صالح للكناية من غير باب المسند اليه تبت يدا أبى لهب فانه يحضر فى الذهن لهب النار التى هى داره لأنه سمى أبا لهب بذلك فانه قيل انما سمى أبا لهب لأن لونه كان ملتهبا وأيضا الظاهر أنه سمى بذلك فى صغره قبل استحقاقه النار وانما قلنا من غير باب المسند اليه لان المسند اليه فى الآية الكريمة يدا لا العلم وقد أورد على السكاكى أنه أورد هذا فى أمثلة كون المسند اليه علما وأجيب عنه بأن المراد بيديه نفسه اطلاقا لاسم الجزء على الكل فيكون منها وفيه نظر لان يديه حينئذ يراد بهما ذاته وذاته لاتشعر بهذا الاسم الذى يشعر بالاهانة وأيضا فالمسند اليه على هذا التقدير ليس علما بل هو مضاف الى العلم أو يقال عند السكاكى هذا من باب المسند اليه يعنى به اسناد النسبة كما نقل عن سيبويه أنه قال غلام زيد معناه زيد ملك غلاما وهذا ماتقدم الوعد به عند الكلام على الاسناد العقلى * و إما لايهام استلذاذه كقول المتنبى

أساميا لم تزده معرفة * وانما لذة ذكرناها

قال السكاكى وماشا كل ذلك أى من ارادة العلم باسمه والحكم عليه أو نحو ذلك

(قوله أو التبرك) يصح أن يراد التبرك به باعتبار دلالة العلم على المعنى وأن يراد التبرك به بمجرد ذكر العلم من غير اعتبار تلك الدلالة فعلى التوجيه الأول يتعين عطفه على الايهام لان التبرك حاصل تحقيقا لا أنه متوهم وعلى الثانى يكون معطوفا على الاستلذاذ لان التبرك حينئذ متوهم لامحقق

(قوله نحو الله الهادى) أى عند ذكر الله تعالى وقوله ومحمد الشفيع أى عند ذكر المصطفى صلى الله عليه وسلم (قوله كالتفاؤل) هو بالهمز وذلك نحو سعد فى دارك (قوله والتطير) أى التشاؤم كالسفاح فى دار صديقك (قوله والتسجيل) أى ضبط الحكم وكتابته عليه كما لو قال الحاكم لعمرو وهل أقر زيد بكذا فيقول عمرو زيد أقر بكذا فلم يقل هو أقر بكذا لاجل تسجيل الحكم عليه وضبطه بحيث لا يقدر على انكار الشهادة عليه بعد (قوله وغيره مما يناسب اعتباره الخ) كالتنبيه على غباوة السامع كما لو قال لك عمرو وهل زيد فعل كذا فتقول له زيد فعل كذا بايراد المسند اليه علما مع كون المحل للضمير للتنبيه على بلادة المخاطب وأنه لا يفهم الا بالاسم الظاهر ولا يفهم مع اختصار الكلام وكالحث على الترحم نحو أبو الفقير يسألك (قوله لعدم علم المخاطب) أى فقط بدليل قول الشارح بعد ولم يتعرض المصنف لما لا يكون للتكلم (قوله بالاحوال المختصة به) الاولى أن يقول بالأمور المختصة به ليشمل عدم العلم بالاسم ثم ان المراد باختصاصها به عدم عمومها الغالب الناس لا عدم وجودها فى غيره (قوله سوى الصلة) فيه أن عدم العلم بسوى الصلة لا يستدعى اتيان المسند اليه موصولا لأنه اذا علم بالصلة أمكن أن يعبر عنه بطريق غير الموصولية كالاضافة نحو مصاحبنا بالامس كذا وكذا وأجيب بأن النكتة لا يشترط فيها ان تكون مختصة بتلك الطريق ولا أن تكون أولى بها بل يكفى وجود مناسبة بينهما وحصولها بها وان أمكن حصولها بغيرها أيضا فليس المراد بالاقتضاء هنا الا مجرد المناسبة من غير اطراد وانعكاس فالعلم بالحال المختصة كما يحصل بالموصولية يحصل بالاضافة وبهذا يجاب أيضا عما أورد على قوله أو استهجان الخ من أن مجرد استهجان التصريح بالاسم لا يفيد اختيار الموصولية لجواز أن يعبر عنه بطريق آخر من طرق التعريف لا استهجان فيه فلا بد من انضمام شئ الى الاستهجان ليترجح اختيار الموصولية على ماسواها من الطرق ✲ واعلم أن ماذكرناه من أن النكتة لا يشترط فيها الاختصاص بتلك الطريق بل يكفى كونها مناسبة للمقتضى كانت موجبة أو مرجحة أو لم تكن كذلك والترجيح من قصد المتكلم هذه طريقة المفتاح ومذهب الشارح أن النكتة لابد أن تكون موجبة أو مرجحة ولذا قال العلامة عبد الحكيم ان عدم علم المخاطب سوى الصلة نكتة موجبة لايراده موصولا لانه اذا لم يكن معلوما للمخاطب شئ من الاحوال المختصة الا الصلة لا يمكن ايراده بشئ من طرق التعريف سوى الموصولية وايراده نكرة خروج عما نحن فيه اذ الكلام فى ايراده معرفة ولا ينقض بقولنا مصاحبنا أمس رجل فاضل أو الرجل الذى كان معنا بالامس فاضل لان طريق الاضافة احضار للمعهود بعنوان المضاف اليه وطريق أداة التعريف احضار للمعهود كقولك

نحو الله الهادى ومحمد الشفيع (أو نحو ذلك) كالتفاؤل والتطير والتسجيل على السامع وغيره مما يناسب اعتباره فى الاعلام (و بالموصولية) أى تعريف المسند اليه بايراده اسم موصول (لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة

هل الله الهادى أوهل محمد الشفيع (أو نحو ذلك) كالتفاؤل فى قول القائل سعد فى دارك والتطير فى قولك السفاح فى دار صديقك والتسجيل على السامع أى التحقيق والتثبيت عليه كما يحقق الشئ بالكتابة حتى لا يجد الى انكار السامع سبيلا فاذا قيل لاحد هل سبيت هذا وأهنته فيقول زيد سبيته وأهنته بسمع منه فلا يجد السبيل الى أن يقول ماسكت الا أنى ظننته يحدث عن غيره وغير ذلك مما يناسب الاعلام كتأتى الانكار لدى الحاجة حيث يكون العلم مشتركا بين الحاضرين (و بالموصولية) اى تعريف المسند اليه بايراده اسم موصول وقدمه على اسم الاشارة مع ان اسم الاشارة أعرف لان فيه شبه الالقاب بافادته وصف الرفعة وعكسها وأما المعرف بال العهدية فهو مع المعرف بالموصولية فى رتبة واحده ولذلك صح وصف المعرف بال بالموصول كما فى قوله تعالى الخناس الذى يوسوس ولكن قدم الموصول عليه لما ذكر أيضا والمضاف رتبته رتبة مايضاف اليه فتأخره عن ذوات الرتب أنسب ومحل التعريف بالموصولية ان يكون السامع عارفا بنسبة جملة الى مفهوم ذهنا فيهذا أصلها فاذا قيل مثلا من أحسنت اليه بالامس قد شكرك كان المعنى ذلك المعهود لك بأنك أحسنت اليه قد شكرك ولو قلت بدله انسان أحسنت اليه بالامس قد شكرك لم يفد هذا العهد فى أصل الوضع كما أفاده الموصول ولو كان قد يعرض له التعيين لاختصاص الوصف ولهذا اذا أريد التعيين كان استعمال الموصول هو الاصل لانه يفيد التعيين بالوضع فترجح عن استعمال النكرة الموصوفة لان التعيين بها اتفاق عرضى (لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة

ص (و بالموصولية الخ) ش التعريف بالموصولية يكون لاحد أسباب ✲ الاول أن لا يكون المخاطب يعلم من أحوال المسند اليه غير الصلة

كقولك الذى كان معنا أمس رجل عالم) ولم يتعرض المصنف لما لا يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين فى بلاد المشرق لا أعرفهم أولا نعرفهم لقلة جدوى مثل هذا الكلام

كقولك الذى كان معنا أمس رجل عالم) أى التعريف بالموصولية يكون لعدم علم الخ لا يقال لا يتعين الموصول فيما ذكر لصحة أن يقال مصاحبنا بالامس أو رجل مصاحب لنا بالامس لانا نقول أما ترك التعيين بالنكرة الموصوفة فلان التعريف بالموصولية فى نحو هذا أرجح لافادته التعيين بالوضع كما تقدم وأما امكان التعبير بالمضاف لافادة ما ذكر لان الاضافة أيضا أصلها العهد فلا يوجب سقوط الموصول لان ما حضر للبليغ مما يحقق نكتة المقام يكفى فى المراعاة اذ لا يجب اختصاص النكتة بما استعمل لها تأمله ولم يتعرض المصنف لما لا يعلم فيه المتكلم فقط أو المتكلم والمخاطب معا سوى الصلة كقول القائل الذين فى بلاد المشرق لا أعرفهم اذا كان هو الجاهل سوى هذه الصلة أولا نعرفهم اذا كانا معا جاهلين لقلة فائدة هذا الكلام لانه اذا لم يعرف الا الصلة فعند ذلك لا يبقى حال يخبر به الا عدم المعرفة ونفى المعرفة فى الاخبار لا يفيد غالبا

كقولك الذى كان معنا أمس رجل عالم

بعنوان أل وطريق الموصولية احضار له بعنوان النسبة الخبرية المفيدة لاتصاف الموصولية بها وهذه الطرق متغايرة اه وأما ما أورده بعضهم على المصنف من أن عدم العلم بسوى الصلة لا يستدعى اتيان المسند اليه موصولا للاستغناء عن الموصول بجعل تلك الحالة المختصة المعلومة للمخاطب صفة للنكرة وأجاب عنه بأن تعيين الموصول وضعى بخلاف تعيين النكرة فانه بحسب الخارج دون الوضع لان الموصول موضوع لكل معين وضعا واحدا باعتبار أمر عام أو موضوع للمفهوم الكلى المستعمل فى جزئياته المعينة على الاختلاف الواقع بين الشارح والعضد فى ذلك والنكرة الموصوفة موضوعة للمفهوم الكلى مستعملة فيه وان كانت منحصرة فى معين بحسب الخارج وما كان تعيينه بحسب الوضع أقوى مما كان تعيينه بحسب الخارج فهو فى حيز السقوط لان الكلام فى ترجيح تعريف على تعريف بعد كون المقام للتعريف والنكرة الموصوفة بمعزل عنه نعم يرد على المصنف شىء آخر وهو أن قوله سوى الصلة يقتضى أن الخبر غير معلوم للمخاطب لانه من الاحوال المختصة بالمسند اليه ولم يستثن منها الا الصلة مع أنه قد يكون معلوما للمخاطب وذلك فيما اذا كان المقصود من الخبر لازم الفائدة فكان الاولى أن يقول سوى الصلة والخبر وأجيب بأن الخبر لا يجب أن يكون من الاحوال المختصة بالمسند اليه بل تارة يكون من الاحوال العامة كما فى مثال الشارح وتارة يكون من الاحوال الخاصة كما فى بقرة تكلمت فلم يدخل الخبر حينئذ فى المستثنى منه فلا وجه لاخراجه وأما الصلة فيجب أن تكون مختصة بالمسند (٣٠٣) اليه لانها معينة له بدليل أنه صار معرفة بواسطة اتصافه بها (قوله الذى كان معنا أمس الخ) أى فالمخاطب لم يعلم شيئا من أحوال المسند اليه الا كونه كان معنا بالامس ولم يعلم كونه عالما أولا (قوله لما لا يكون للمتكلم الخ) ما مصدرية أى لم يتعرض لعدم كون المتكلم له علم بسوى الصلة ولا لعدم كون كل من المتكلم والمخاطب له علم بسوى الصلة أو موصولة والعائد محذوف أى لما لا يكون فيه للمتكلم الخ (قوله نحو الذين فى بلاد المشرق الخ) أى فالمتكلم وحده أو مع المخاطب ليس له علم الا بالصلة وهى الكون فى بلاد المشرق (قوله الذين الخ) فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب والاولى أن يمثل لعدم علم المتكلم بقوله الذين كانوا معك أمس لا أعرفهم لانه أدل على معرفة المخاطب من مثال الشارح (قوله لقلة جدوى مثل هذا الكلام) أى لقلة الفائدة فى هذا الكلام وانما لم يقل لعدم فائدة هذا الكلام لانه لا يخلو عن فائدة وهى افادة المخاطب عدم معرفة المتكلم لهم وانما كانت تلك الفائدة قليلة النفع بحيث لا يلتفت اليها البليغ لان المفروض أن المتكلم لا يعلم بشىء من الاحوال المختصة سوى الصلة فلا يمكن الحكم عليه من المتكلم الا بالاحوال العامة والحكم بالاحوال العامة قليل الجدوى لان الاغلب العلم بها بخلاف ما اذا لم يكن للمخاطب علم بما سوى الصلة فان المتكلم يجوز أن يكون عالما بالاحوال المختصة به فيحكم بها عليه ويكون الكلام كثير الجدوى ثم ان قوله لقلة جدوى الخ يقتضى أنه لا يكون فى الكلام فائدة عظيمة عند انتفاء علم المتكلم بغير الصلة وليس كذلك بل قد يكون فيه ذلك كقول الذى ملك الروم يعظم العلماء فان معرفة أنه يعظم العلماء فائدة معتد بها وكذلك قولك الذين فى بلاد المشرق زهاد فان معرفة أنهم زهاد فائدة يعتد بها وأجيب بان ما ذكره الشارح هو الغالب فلا يرد المثال السابق لانه من غير الغالب وأما ما أجاب به بعضهم من أن الكلام فيما اذا لم يكن للمتكلم علم بسوى الصلة وهذا المثال المتكلم فيه علم بسوى الصلة وهو أنه يعظم العلماء فمردود بأمرين الاول ان مثال الشارح كذلك أيضا فان المتكلم عالم بسوى الصلة وهو أنه لا يعرفهم الثانى أن المراد بسوى الصلة ما هو من الاحوال المختصة والخبر ليس منها كما تقدم

(قوله أو استهجان) أى استقباح التصريح بالاسم الدال على ذات المسند اليه امالاشعاره بمعنى تقع النفرة منه لاستقذاره عرفا نحو البول والفساء ناقض للوضوء فتعدل عن ذلك لاستهجانه لقولك الذى يخرج من أحد السبيلين ناقض واماالنفرة فى اجتماع حروفه (قوله بالاسم) مراده به العلم بأقسامه الثلاثة فهو من اطلاق الخاص وارادة العام (قوله أى تقرير الغرض الخ) انما قدم هذا القول لانه أحسن الاقوال الثلاثة ووجه أحسنيته أن المقصود من الكلام افادة الغرض المسوق له وكل من المسندين انما أتى به لافادة ذلك الغرض وحينئذ فحمل التقرير على تقريره أولى (قوله والمراودة مفاعلة من راد يرود جاء وذهب) هذا معناها فى الاصل أى أن معناها فى الاصل المجىء والذهاب والمراد بها هنا المخادعة وهو أن يحتال كل من شخصين على صاحبه فى أخذ ما بيده يريد أن يغلبه و يأخذه منه وحينئذ فيكون التركيب من قبيل الاستعارة التمثيلية بأن شبه هيئة المخادع بهيئة الذى يجىء و يذهب واستعيرت المراودة الموضوعة لحال الذى يجىء و يذهب لحال المخادع ووجه الشبه بين المراودة والمخادعة أن كلا منهما هيئة منتزعة من عدة أمور أو من قبيل التبعية بأن شبهت المخادعة بالمجىء والذهاب بجامع التردد فى كل واستعيرت المراودة الموضوعة للمجىء والذهاب للمخادعة واشتق من المراودة راودت بمعنى خادعت ثم بعد هذا كله فالمخادعة ليست باقية على عمومها بل المراد المخادعة على خصوص الجماع والحاصل أن المراودة فى الاصل بمعنى المجىء والذهاب فأريد منها المخادعة وهى مطلقة والمراد منها مخادعة خاصة أو أن المراودة صارت حقيقة عرفية فى المخادعة والى هذا أشار الشارح بقوله وكأن المعنى أى المراد أو العرف وليس المراد وكأن المعنى الحقيق ثم انه ورد سؤال حاصله انه اذا كان المراد بالمراودة المخادعة فيقتضى وقوع الطلب من كل منهما لان المفاعلة تقتضى وقوع الطلب من كل منهما ويوسف عليه السلام معصوم لايقع منه طلب ذلك الأمر وأجاب عنه الشارح بقوله وفعلت فعل المخادع أى المحتال وحاصله أن

التى

المفاعلة هنا ليست على بابها بل المراد بها أصل الفعل وانما عبر بالمفاعلة للدلالة على المبالغة فى طلبها منه واختلافهما او يجوز أن تكون المفاعلة على بابها وان الطلب حصل من كل منهما وان اختلفت جهته فطلبها للوقاع وطلبه للمنع كما فسر به قوله تعالى ولقد همت به وهم بها أى همت به فعلا وهم بها تركا ثم انه ورد سؤال حاصله حيث كان المراد بالمراودة المخادعة فما حقيقة المخادعة فأجاب الشارح بأنها ان يحتال عليه هذا حاصل تقرير كلام الشارح كذا قرر شيخنا العدوى (قوله وكأن المعنى الخ) انما لم يجزم بذلك لانه لاقدرة له على القطع بأن هذا مراد الله فالادب الاتيان بالعبارة المفيدة للظن وقوله خادعته عن نفسه عن بمعنى لام التعليل أى لاجل نفسه مثلها فى قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه الاعن موعدة وعدها اياه وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك أو أن المعنى خادعته خداعا ناشئا عن نفسه وحاصلا بواسطتها وسببها فيفيد العلية والسببية (قوله وفعلت الخ) عطف تفسير وفيه اشارة الى أنه لم تتحقق المخادعة حقيقة اذلم تحصل لها ما أرادته من المواقعة وفيه اشارة أيضا الى أن المفاعلة ليست على بابها (قوله عن الشىء) متعلق بالمخادع لتضمنه معنى المباعد وضمير لايريد راجع الى الصاحب وجعل عبد الحكيم عن بمعنى لام التعليل أى فعلت فعل المخادع لصاحبه لاجل الشىء الذى لايريد صاحبه أن يخرجه عن يده (قوله يحتال) ضميره راجع للمخادع وهذه الجملة مبينة لقوله فعلت فعل المخادع ولذا ترك العاطف فهى مستأنفة جوابا لسؤال كأن قائلا قال له فما ذلك الفعل الذى يفعله المخادع لصاحبه فقال يحتال المخادع على صاحبه مريدا ان يغلبه

(أو لاستهجان التصريح بالاسم أو زيادة التقرير) أى تقرير الغرض المسوق له الكلام وقيل تقرير المسند وقيل تقرير المسند اليه (نحو وراودته) أى يوسف والمراودة مفاعلة من راد يرود جاء وذهب وكأن المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشىء الذى لايريد أن يخرجه من يده يحتال عليه أن يغلبه

ثم عطف على قوله لعدم قوله (أو لاستهجان) أى استقباح (التصريح بالأسم) اما من جهة تركيبه من حروف يستقبح اجتماعها أو لاشعاره فى أصله بمعنى تقع النفرة منه لاستقذاره عرفا كأن يقال ما بضع فلان مثل ما للشاة بدلا عن ذكر اسم ما بوضع (أو لزيادة التقرير) يحتمل ثلاثة أوجه تقرير الغرض المسوق له الكلام وليس مسندا ولا مسندا اليه وتقرير المسند وتقرير المسند اليه والمثال محتمل للكل (نحو) قوله تعالى (وراودته) أى يوسف

* الثانى ان يكون اسمه مستهجنا فيطوى ذكره لهجنة تنزه عنها لسانك أو سمع المخاطب كما اذا أردت ان تقول أبو جهل فعل كذا فتأتى بصفة من صفاته بدل اسمه وتجعلها صلة * الثالث زيادة التقرير أى تقرير المسند كقوله تعالى وراودته

التى هوفى بيتها عن نفسه فانه مسوق لتنزيه يوسف عليه السلام عن الفحشاء والمذكور أدل عليه من امرأة العزيز وغيره

(قوله ويؤخذ منه) تفسير لما قبله (قوله وهى الخ) لما كانت المخادعة عامة بين المرادمنها بقوله وهى أى المخادعة هنا عبارة عن التمحل أى الاحتيال على مجامعة يوسف زليخا فاللام فى قوله لمواقعته بمعنى على (قوله متعلق براودته) أى وعن بمعنى لام التعليل أى راودته لأجل ذاته لما احتوت عليه من الحسن والجمال (قوله فالغرض الخ) أى اذا علمت ماقلناه لك فى معنى المراودة فالغرض الخ (قوله وطهارة ذيله) شبه عدم ارتفاع الذيل للزنا بعدم تلوثه بالنجاسة على طريق الاستعارة المصرحة ثم جعل ذلك كناية عن عدم ملابسة صاحبه للمعاصى (قوله والمذكور) أى وهو قوله التى هو فى بيتها وقوله أدل عليه أى على الغرض المسوق له الكلام وهو نزاهة يوسف عن المعاصى والحاصل أن الغرض المسوق له الكلام يدل عليه كل من الموصول واسم الجنس الذى هو امرأة العزيز والعلم الذى هو زليخا الا أن الموصول يدل على ذلك أكثر من غيره لانه يقتضى أنه تمكن منها (٣٠٥) ولم يفعل بخلاف غيره فانه لايدل على التمكن

و يأخذه منه وهو عبارة عن التمحل لمواقعته اياها والمسند اليه وهو قوله (التى هو فى بيتها عن نفسه) متعلق براودته فالغرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف عليه السلام وطهارة ذيله والمذكور أدل عليه من امرأة العزيز أو زليخا لانه اذا كان فى بيتها وتمكن من نيل المراد منها ولم يفعل كان غاية فى النزاهة وقيل هو تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل تقرير للمسند اليه لامكان وقوع الابهام والاشتراك فى امرأة العزيز أو زليخا والمشهور أن الآية مثال لزيادة التقرير فقط وظنى أنها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم

(التى هو فى بيتها عن نفسه) فالغرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف و بعده عن مظنة الفحشاء وماذكر أشد تحقيقا وتقريرا لتلك النزاهة مما لو قيل وراودته امرأة العزيز لانه اذا امتنع مع كونه فى بيتها متمكنا فى خلوة منها كان غاية فى النزاهة ونهاية فى الطهارة باطنا وظاهرا عن الفحشاء وفيه أيضا تقرير المراودة التى هى المسند لما يفيده كونه فى بيتها من فرط الالفة والاختلاط فى خلوة فيتمكن منها على أتم وجه فقد أفاد تقريرها ووجودها بأتم وجه بماذكر من الموصول وصلته وفيه أيضا تقرير المسند اليه ونفى احتمال التشابه والاشتراك اللذين يمكن حصولهما لو قيل مثلا امرأة العزيز أو زليخا ومعنى راودته احتالت بما أمكن لها فى التوصل اليه وهو فاعلت من راد يرود ذهب وجاء فهو استعارة تمثيلية على حد قولهم فى المتردد فى أمر أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى كذا قيل ولا يبعد أن يقال نقلت المراودة عرفا الى طلب التوصل الى الشىء العزيز على من كان بيده بحث وتمحل أى تحيل ثم ان المشهور عندهم ان الآية مثال لزيادة التقرير والمفهوم من كلام السكاكى انها مثال لزيادة التقرير والاستهجان لان زليخا من المستقبح فى تركيب الحروف ومن المستبذل فى كراهة اللسان ونفرة السمع

التى هو فى بيتها عن نفسه فانه لو قيل زليخا لم يفد ما أفاده هنا من ذكر السبب الذى هو قرينة فى تقرير المراودة وهى كونه فى بيتها وهذا مثال للمسند اليه وهو فاعل اذ لافرق بين المبتدا والفاعل

(قوله زليخا) بفتح الزاى وكسر اللام كما فى القاموس و بضم الزاى وفتح اللام كما فى البيضاوى (قوله وتمكن من نيل المراد منها) ان قيل هو نبى معصوم فكيف عبر بالتمكن قلت المراد التمكن بحسب الصورة الظاهرية والا فهو نبى معصوم وقوله من نيل المراد أى مرادها لامراده (قوله تقرير للمراودة) أى أنها وقعت وثبتت وقوله تقرير للمراودة أى التى هى المسند وقوله لما فيه أى فى الكون فى بيتها كما يدل عليه قوله قبل لانه اذا كان فى بيتها الخ (قوله من فرط) أى من شدة الاختلاط والالفة وحاصل ماذكره من تقرير المسند انه اذا كان مملوكا لها على زعمها بحسب الصورة

وعندها فى بيتها صارت متمكنة منه غاية التمكن حتى اذا طلبت منه شيئا لا يمكنه أن يخالفها فقوله التى هو فى بيتها تقرير للمراودة وأنها حصلت ولابد لما فيه من الدلالة على زيادة الاختلاط فيفيد حينئذ صدور الاحتيال منها على وجه أتم وأعظم من غيره (قوله فى امرأة العزيز) راجع للابهام وقوله أو زليخا راجع للاشتراك وعبر فى الأول بالابهام وفى الثانى بالاشتراك لان الأول اسم جنس من قبيل المتواطىء ففيه ابهام والثانى علم يقع فيه الاشتراك اللفظى ويحتمل أن امرأة العزيز وزليخا راجعان للابهام وللاشتراك والاشتراك فى امرأة العزيز معنوى وفى زليخا لفظى وحاصل ماذكره فى تقرير المسند اليه أنه لو قال وراودته زليخا لم يعلم أنها التى هو فى بيتها اذ يمكن أن يكون هناك امرأة اسمها زليخا غير التى هو فى بيتها لانه علم مشترك وكذا لو قيل راودته امرأة العزيز بخلاف وراودته التى هو فى بيتها فانه لا احتمال فيه لانه اشارة الى معهودة و يعلم منه نفس تلك المرأة التى هى زليخا امرأة العزيز لانه معلوم من خارج أن التى هو فى بيتها زليخا امرأة العزيز تأمل (قوله والمشهور) أى عند شراح المتن

* واماالتفخيم كقوله تعالى فغشيهم من أليم ماغشيهم وقول الشاعر

مضى بهامامضى من عقل شار بها * وفى الزجاجة باق يطلب الباقى

ومنه فى غيرهذا الباب قوله تعالى فغشاهاماغشى و بيت الحماسة

صبا ماصبا حتى علا الشيب رأسه * فلما علاه قال للباطل ابعد

وقول أبى نواس

ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم * وأسمت سرح اللحظ حيث أساموا

و بلغت ما بلغ امرؤ بشبابه * فاذا عصارة كل ذاك أثام

واما لتنبيه المخاطب

(قوله وقد بينته فى الشرح) حاصله أنه لو عبر بزليخا لكان مستقبحا لانه يقبح التصريح باسم المرأة أو لكون السمع يمج لفظ زليخا لكونه مركبا من حروف يستقبح السمع (٣٠٦) اجتماعها ومن لطيف هذا النوع أعنى العدول عن التصريح للاستهجان وان كان فيه طول ما يحكيه الشاعر فى قوله

قالت لترب عندها جالسة فى قصرها هذا الذى أراه من

قالت فتى يشكو الغرام عاشق

قالت لمن قالت لمن

فعدل عن العلم مع كونه أخصر لما ذكر للاستهجان التصريح باسمها (قوله أى التعظيم والتهويل) اقتصر فى القاموس فى معنى التفخيم على التعظيم والمراد تعظيم المسند اليه (قوله والتهويل) أى التخويف (قوله من اليم) أى من البحر وهو بيان لما غشيهم أو أن من للتبعيض وهو على كل من التقديرين حال من الفاعل أو أنه ظرف لغو متعلق بغشيهم والمعنى فغشيهم ماء كثير من البحر لا يحصى قدره وليس محدودا بأن يبين قامة مثلا فأورد المسند اليه اسم موصول اشارة الى أنه لا يمكن تفصيله وتعيينه فكأنه قيل غشيهم من البحر ماء تعجز العقول عن تفصيله وتعيينه (قوله فان فى هذا الابهام) أى وترك التعيين حيث لم يقل فغشيهم من اليم ثلاثون قامة مثلا وقوله من التفخيم أى التعظيم لما غشيهم مالايخفى وذلك لانه يشير الى أن ماغشيهم بلغ من العظم غاية لا تدرك ولا تفى العبارة ببيانها والعظم من حيث الكم لكثرة الماء المجتمع وتضمنه أنواعا من العذاب ومن حيث الكيفية لسرعته فى الغشيان لان الماء المجتمع بالقسر اذا أرسل على طبعه كان فى غاية السرعة ولاحاطته بجميعهم بحيث لا يتخلص واحد منهم ان قلت يشترط فى صلة الموصول أن تكون معهودة للمخاطب كما ذكره النحاة لأجل أن يتعرف باعتبارها وحينئذ فلا يتأتى أن تكون مبهمة لان الابهام ينافى ذلك قلت ذلك الاشتراط بالنظر لأصل الوضع وقد يعدل عن ذلك الأصل الى الابهام لأجل تلك النكتة أى تعظيم المسند اليه وتهويله كذا قيل وفيه أن الذى ذكره النحاة أن الصلة يشترط فيها أن تكون معهودة الا فى مقام التعظيم والتهويل و يمثلون بهذه الآية وحينئذ فلا اعتراض

وقد بينته فى الشرح (أو التفخيم) أى التعظيم والتهويل (نحو فغشيهم من اليم ماغشيهم) فان فى هذا الابهام من التفخيم مالايخفى (أو تنبيه المخاطب

(أو التفخيم) أى و يكون تعريف المسند اليه بالموصولية لما فيها من التفخيم أى التعظيم والتهويل (نحو) قوله تعالى (فغشيهم من اليم ماغشيهم) فان فى هذا الابهام الكائن فى ماغشيهم من التفخيم والتهويل مالايخفى لما فيه من الايماء الى أن تفصيله تقصر عنه العبارة (أو تنبيه المخاطب

---

* الرابع ارادة تفخيم المسند اليه كقوله تعالى فغشيهم من اليم ماغشيهم ولقائل أن يقول يحصل ذلك بالتنكير أو يقول ان ما نكرة موصوفة ولو قيل فغشيهم الغرق لم يفد هذا التفخيم وأنشد فى الايضاح

مضى بهامامضى من عقل شار بها * وفى الزجاجة باق يطلب الباقى

وقد قيل فى قوله تعالى ماغشيهم انما أتى به للتقليل لان الماء كان أضعاف مايغرقهم معناه أنه شئ يسير من ذلك الماء غشيهم وعلى هذا يترجح التنكير قال فى الايضاح ومنه فى غيرهذا الباب قوله تعالى فغشاها ماغشى أى فغشاها الله ماغشاها فيكون الموصول مفعولا وفيه نظر والذى يظهر أن الموصول فاعل و يؤيده أنه لو كان مفعولا لكان المفعول الثانى ضميرا منفصلا ولا يجوز حذفه لانه عائد منفصل أو متصلا فلا يجوز لاتحاد رتبته برتبة ماقبله أو غشاها به فيلزم حذف العائد المجرور وهو لا يجوز هنا وأما قوله تعالى ومما رزقناهم ينفقون وقوله تعالى فاكهين بما آتاهم ربهم فهو مؤول وحيث لا حاجة الى التأويل تركناه وأنشد بعد ذلك ماليس من هذا الباب أيضا لكونه ليس مسندا اليه كقول دريد ابن الصمة

صباماصبا حتى علا الشيب رأسه * فلما علاه قال للباطل ابعد

فان مامفعول به أو مطلق

الخامس

على الخطأ نحو ان الذين ترونهم) أي تظنونهم (اخوانكم * يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا) أي تهلكوا أو تصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطئهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني (أو الايماء) أي الاشارة (الى وجه بناء الخبر)

على خطأ أي التعريف بالموصولية يكون لتنبيه المخاطب على خطأ (نحو قوله) في وصية بنيه (ان الذين ترونهم) أي تظنونهم (اخوانكم * يشفي غليل صدورهم) أي عطش قلوبهم وحقدهم (أن تصرعوا) أي تصابوا أو تهلكوا بالحوادث ولا يخفى ما في هذا من التنبيه على خطئهم في هذا الظن بخلاف ما لو قال ان القوم الفلانيين يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا لا يقال يمكن التنبيه على الخطأ أيضا بأن يقال ان ناسا تظنونهم اخوانكم وهم بنو فلان يشفي غليل صدورهم فليست هذه مخصوصة بالموصول فلا ينبغي ذكرها لأنا نقول لا يجب اختصاص النكتة بمن ذكرت(1) له فان استهجان التصريح يغني عنه فيه اسم آخر أيضا ومع ذلك ذكر من نكته وقد تقدم التنبيه على هذا (أو الايماء الى وجه بناء الخبر) أي يعرف المسند اليه بالموصولية لما في صلته من الايماء أي الاشارة الى وجه بناء الخبر

* الخامس أن يقصد تنبيه المخاطب على غلطه كقوله

ان الذين ترونهم اخوانكم * يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا

فان الصلة هي المنبهة على أن المخاطب أخطأ في اعتقاده وهذا البيت نسبه ابن المعتز في البديع لجرير وأنشده

ان الذين ترونهم خلانكم * يشفي صداع رؤسهم أن تصدعوا

* السادس أن يقصد الايماء الى وجه بناء المسند على المسند اليه والمراد ببنائه جعله مسندا بأن يذكر

(قوله على الخطأ) في بعض النسخ على خطأ أي سواء كان خطأ المخاطب أو خطأ غيره ومثال الثاني ان الذي يظنه زيد أخاه يفرح لحزنه (قوله ترونهم) هو بضم التاء رواية ودراية أما الاول فظاهر وأما الثاني فلما اشتهر عندهم من استعمال الاراءة بمعنى الظن بصورة المبني للمجهول وان كان المعنى على البناء للفاعل فعلى هذا الواو فاعل والهاء مفعول أول واخوانكم مفعول ثان وأما فتحها على أن ترى بمعنى تبصر فلا يصح اذ ليس الابصار مرادا هنا نعم يصح الفتح نظرا للدراية على جعل الرؤية قلبية بمعنى الاعتقاد لكن الرواية تخالفه كذا قرر بعض الأفاضل وقرر شيخنا العلامة العدوي أن رأى هنا من الاراءة التي تتعدى الى ثلاثة مفاعيل فهو مبني للمجهول حقيقة وان الواو نائب فاعل والهاء مفعول ثان واخوانكم مفعول ثالث وأن المعنى ان الذين يريكم الناس أنهم اخوانكم أي يصيرونكم رائين لهم وظانين لهم أنهم اخوانكم وعلى هذا فقول الشارح أي تظنونهم ليس تفسيرا حقيقيا بل تفسير لحاصل المعنى وهذا البيت من كلام عبدة بسكون الباء ابن الطيب من قصيدة يعظ فيها بنيه (قوله غليل الخ) الغليل بالغين المعجمة الحقد ويطلق على حرارة العطش والمراد هنا الاول (قوله أي تهلكوا) الصرع هو الالقاء على الارض فهو اما كناية عن الهلاك أو الاصابة بالحوادث (قوله ففيه من التنبيه الخ) أي حيث حكم عليهم بأنه تحقق فيهم ما هو مناف للاخوة فيعلم أنها منتفية فيكون ظنهم لها خطأ (قوله ففيه من التنبيه الخ) أي ففي الموصول من حيث الصلة أو ان الصلة والموصول كالشيء الواحد والا فالتنبيه من الصلة لا من الموصول تأمل (قوله ما ليس في قولك الخ) يتبادر منه أن كلام الشاعر في قوم مخصوصين وليس كذلك بل الظاهر أنه تنبيه على خطأ ظن الاخوة بالناس أيا كانوا وفي أي وقت كان فليس هناك قوم معينون يتأتى التعبير عنهم بالقوم الفلاني كذا ذكر شيخنا الحفني (قوله الى وجه) أي نوع وقوله بناء الخبر لفظ بناء مستدرك والاصل أو الايماء الى وجه الخبر وذلك لأن الخبر على وجوه وأنواع مختلفة فيشار بايراد المسند اليه موصولا لواحد منها وأما البناء فهو شيء واحد لا تعدد فيه كذا قيل وقد يقال اذا كان للخبر وجوه وأنواع كان بناؤه كذلك باعتبارها لان بناء العقاب غير بناء غيره وحينئذ فليس لفظ البناء مستدركا ولك أن تجعل البناء بمعنى المبني واضافته للخبر من اضافة الصفة للموصوف وحينئذ فالمعنى أنه يؤتى بالمسند اليه اسم موصول للاشارة الى نوع الخبر المبني على الموصول من كونه مدحا أو ذما أو عقابا الخ ومعنى كون الخبر مبنيا على الموصول أنه محكوم به عليه وهذا الوجه يشير له قول الشارح فيما يأتي وقول المصنف أو الايماء الى وجه بناء الخبر أي والحال ان ذلك الايماء مناسب للمقام بأن كان المقام يقتضي التأكيد وانما كان الايماء المذكور مناسبا لذلك المقام لأن فيه شبه البيان بعد الاجمال وهو مفيد للتوكيد فان لم يكن ذلك الايماء مناسبا للمقام كان من المحسنات البديعية لأنه شبيه بالارصاد من جهة أن فاتحة الكلام تنبه الفطن على خاتمته والارصاد عند علماء البديع أن يجعل قبل العجز من الفقرة أو البيت ما يدل عليه اذا عرف الروي نحو قوله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون

(1) قوله بمن ذكرت هكذا في الاصل ولعل المناسب بما ذكرت لما لا يخفى كتبه مصححه

نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتى سيدخلون جهنم داخرين

(قوله أى الى طريقه) المراد بطريقه نوعه وصفته (قوله أى على طرزه وطريقته) أى على صفته (قوله يعنى تأتى الخ) أتى بالعناية اشارة الى أن ماأفاده كلام المصنف من أن المسند اليه الموصول هو المشير الى وجه بناء الخبر غير ظاهر اذ المشير الى ذلك انما هو الصلة وقد يجاب بأن قول المصنف أو الايماء الخ معناه أنه يؤتى بالمسند اليه اسما موصولا للايماء بصلته (قوله من أى وجه) أى من أى نوع ومن أى جنس وفى الكلام حذف أى من جواب أى وجه وكذا يقال فيما بعده (قوله الى أن الخبر المبنى عليه) هذا يشير الى أن البناء بمعنى اسم المفعول واضافته للخبر من اضافة الصفة للموصوف وقوله فان فيه ايماء الخ أى بخلاف ما اذا ذكرت أسماؤهم الاعلام (قوله داخرين) أى صاغرين أى متلبسين بالذل والصغار (قوله ومن الخطأ فى هذا المقام تفسير الوجه) أى فى كلام المصنف والذى فسره بذلك التفسير هو الشارح العلامة والخلخالى تبعا للعلامة (٣٠٨) الشيرازى فى شرح المفتاح ووجه الخطأ فى ذلك التفسير ان الاشارة للعلة لاتطرد فى جميع الامثلة بل هو ظاهر فى الآيتين فان الاستكبار عن العبادة علة فى دخول جهنم وتكذيب شعيب عليه السلام علة فى الخسران ومشكل فى البيتين فان السمك للسماء ليس علة لبناء البيت وضرب البيت ليس علة لزوال المحبة وقد يقال ماذكره الشارح من خطأ التفسير المذكور انما يتم لو كان هذا القائل رجع الضمير فى قوله ثم انه ربما الخ الى الايماء كما فعل الشارح وهو انما رجعه لجعل المسند اليه موصولا وحينئذ فلا تخطئة فيما ذكره من التفسير لان البيتين حينئذ ليسا من أمثلة الايماء الى وجه الخبر بل من أمثلة جعل الموصول وسيلة الى التعظيم أو التحقيق وحينئذ فلا يتوجه عليه ذلك الاعتراض السابع

وقد يقال جعله الضمير راجعا لجعل المسند اليه موصولا خلاف مايدل عليه السياق من عود الضمير على الايماء فهو خطأ والمبنى على الخطأ خطأ وانما كان رجوع الضمير لجعل المسند اليه موصولا خلاف مايدل عليه السياق لانه قال ثم انه ولو كان الضمير عائدا على الاتيان بالموصول لقال أو جعله ذريعة على قياس ماقبله من قوله أو استهجان التصريح بالاسم أو التفخيم أو تنبيه المخاطب الخ أو الايماء الخ وبأن المفيد لتعظيم شأن الخبر وغيره انما هو الايماء لانفس الموصول بدليل أنه لو بنى عليه غير المومى اليه بأن بنى عليه غير الخسران بالنسبة للآية الثانية لم يفد تعظيم شعيب فظهر أنه لامدخل للموصول فى افادة التعظيم (قوله ثم انه ربما جعل ذريعة الى التعريض بالتعظيم الخ) حاصل مافى المقام ان البحث الذى فرغ منه كون الموصول يشير الى جنس الخبر وكون الخبر عظيم الشأن مرتفع الرتبة أولا فشىء آخر والبحث الذى شرع فيه الآن كون الموصول يشير الى جنس الخبر وتلك الاشارة قد تكون ذريعة

أى الى طريقه تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته أى على طرزه وطريقته يعنى تأتى بالموصول والصلة للاشارة الى أن بناء الخبر عليه من أى وجه وأى طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك (نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتى) فان فيه ايماء الى أن الخبر المبنى عليه أمر من جنس العقاب والاذلال وهو قوله (سيدخلون جهنم داخرين) ومن الخطأ فى هذا المقام تفسير الوجه فى قوله الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب وقد استوفينا ذلك فى الشرح (ثم إنه) أى الايماء الى وجه بناء الخبر

أى طريقه ونوعه من ثواب أو عقاب أو مدح أو ذم مثلا فقوله بناء على هذا مستدرك لأن المراد بالوجه نوع الخبر فلا فائدة لزيادة البناء ويحتمل أن يكون التقدير والمعنى الايماء الى وجه ايراد الخبر فيراد بالبناء الاتيان به وايراده ويراد بالوجه الطريق الذى يسلك ويرتكب فى ايجاد الخبر من مدح وغيره فيظهر المعنى لزيادة البناء تأمله يعنى وذلك الايماء مناسب للمقام لان فيه شبه البيان بعد الابهام والمقام يقتضى التأكيد وان لم يكن هكذا كان من البديهيات تأمل وذلك (نحو) قوله تعالى (ان الذين يستكبرون عن عبادتى سيدخلون جهنم داخرين) فى مضمون الصلة الذى هو الاستكبار عن عبادة الرب ايماء الى أن الخبر المبنى على الموصول وصلته أمر من جنس الاذلال والعقوبة وهو قوله تعالى سيدخلون جهنم داخرين أى صاغرين فالمراد بالوجه كما تقدم طريق الخبر ونوعه الذى يأتى عليه وأما تفسيره بالعلة لان الاستكبار عن العبادة علة شرعية لدخول جهنم ففاسد لا تقتضيه بقوله ان الذى سمك السماء بنى لنا * بيتا على ما يأتى اذ ليس سمك السماء علة لبناء بيت شرفهم ومجدهم وبقوله ان الذين ترونهم اخوانكم * يشفى غليل صدورهم فان ظنهم اخوانهم ليس علة لشفاء غليل صدورهم (ثم إنه) أى الايماء الى وجه بناء الخبر

فى الصلة مايناسبه كقوله تعالى ان الذين يستكبرون عن عبادتى سيدخلون جهنم داخرين فان الاستكبار الذى تضمنته الصلة كان مناسبا لاسناد سيدخلون جهنم داخرين أى ذليلين الى الموصول ولك أن تقول هذا كالقسم الذى مثله بقوله وراودته بل هو إياه

ثم انه ربما جعل ذريعة الى التعريض بالتعظيم لشأن الخبر كقوله   ان الذى سمك السماء بنى لنا * بيتا دعائمه أعز وأطول

وطريقا للتعريض بتعظيم شأنه أوشأن غيره أوذريعة للتعريض بالاهانة لشأن الخبر أوذريعة الى تحقيق الخبر (قوله لا لمجرد الخ) أى لان سياق الكلام ينافيه لانه لو كان كذلك لقال أو جعله ذريعة على نسق ماقبله ولانه يفهم أن مايذكر بعد يوجد من غير الايماء وهو فاسد كما س (قوله الى بعض الأوهام) أى وهم الشارح الخلخالى (قوله ربما جعل ذريعة الخ) (٣٠٩) أى فيكون المقصود من الايماء التعريض بالتعظيم مثلا ونفس الايماء غير مقصود بالذات كذا فى عبد الحكيم (قوله الى التعريض) هو الاشارة من عرض الكلام أى دلالة الكلام على معنى ليس له فى الكلام ذكر نحو ما أقبح البخل تريد أنه بخيل وانما ذكر التعريض فى هذه الاغراض لانها ليست مستعملا فيها الكلام بل المستعمل فيه أمر آخر يثبت فى ضمنه هذه الاغراض لاستلزامه إياها عقلا أو عادة قاله السيرامى (قوله أراد به الكعبة) الأولى أن يقول أراد به بيت المجد والشرف لا الكعبة لان القصيدة تأبى أن يكون المراد به الكعبة لان قصد الفرزدق بها الافتخار على جرير بان آباءه أماجد وأشراف لكونهم من قريش بخلاف آباء جرير فانهم من أراذل بنى تميم ومعنى كونه بنى لهم بيت المجد والشرف جعل المجد والشرف فيهم أى ان الذى سمك السماء جعل فينا مجدا وشرفا وجعل قبيلتنا من أعظم القبائل بخلاف ك ياجرير فان آباءك ليس فيهم مجد ولا شرف وحيث كان قصد الفرزدق بذلك الافتخار على جرير فيتعين حمل البيت على بيت المجد لان جريرا مسلم فلا معنى للافتخار عليه بالكعبة إذ الكل فيها سواء ومن فيها حق وأجاب بعضهم بأنه يمكن أن بيت الفرزدق كان قريبا من الكعبة والقريب من الشىء له ارتباط وتعلق به أكثر من غيره أو أن أهله كانوا ممن يتعاطون أمورها بخلاف أقارب جرير (قوله أو بيت الشرف والمجد) الاضافة بيانية أو المراد بيت الشرف نسبه وبدعائمه الرجال الذين فيه (قوله دعائمه) جمع دعامة بكسر الدال وهى عماد البيت أى

لا لمجرد جعل المسند اليه موصولا كما سبق الى بعض الاوهام (ربما جعل ذريعة) أى وسيلة (الى التعريض بالتعظيم لشأنه) أى لشأن الخبر (نحو ان الذى سمك) أى رفع (السماء بنى لنا * بيتا) أراد به الكعبة أو بيت الشرف والمجد (دعائمه أعز وأطول)

لا لمجرد جعل المسند اليه موصولا كما قيل لان سياق الكلام ينافيه ولانه يفهم أن ماذكر بعد يوجد من غير الايماء وهو فاسد كما يظهر (ربما جعل ذريعة) أى الايماء ربما جعل ذريعة أى وسيلة (الى التعريض والتعظيم) أى الى الاشارة من عرض أى جانب الكلام الى التعظيم (لشأنه) أى لشأن الخبر (نحو قوله) أى الفرزدق (ان الذى سمك السماء) أى رفعها (بنى لنا * بيتا) أى بيت الشرف والمجد لا بيت الكعبة فان ماتضمنته القصيدة يبعده (دعائمه) أى قوائم ذلك البيت (أعز وأطول) من كل بيت أو من بيتك ياجرير فقوله ان الذى سمك السماء فيه الاشارة الى أن الخبر المبنى عليه أمر من جنس الرفعة والبناء والذوق شاهد صدق على ذلك الايماء فانه اذا قيل ان الذى صنع هذه الصنعة الغريبة فهم منه عرفا ان مايبنى عليه أمر من جنس الصنعة والاتقان فاذا قيل صنع لى كذا كان التأكيد لما أشار اليه أول الكلام ثم فى هذا الايماء تعريض لتعظيم بناء بيتهم من حيث انه فعل من رفع السماء وصنع من أبدع وأتقن فلك القمر الذى لا بناء أغرب ولا أرفع منه فى مرأى العين لا يقال انما فيه التعريض بتعظيم البيت وهو مفعول لا بتعظيم البناء الذى هو الخبر لانا نقول تعظيم البيت لتعلق بناء من بنى السماء بها فلا محيد عن اعتبار البناء فى التعظيم وهو الخبر وهذا التقدير يقتضى ان جعل الموصول مع صلته ذريعة لاينفك عن الايماء الى وجه بناء الخبر ولو كان كما قيل بمجرد جعل المسند اليه موصولا هو المجعول ذريعة لا انفك عن الايماء فى هذا المثال وشبهه وقد تقدم أن الذوق شاهد بوجود الايماء فى هذا كما وجد فى كل ماجعل ذريعة وهذا ظاهر غير أنه يرد عليه أن الايماء ليس هو الموجب للتعظيم بدليل وجود التعظيم مع انتفاء الايماء المذكور بتقديم المسند على المسند اليه فان الايماء انما يتحقق عند جعل الموصول مبتدأ وأما عند جعله فاعلا فلا ايماء ومع ذلك فالتعظيم موجود فانه لو قيل بنى لنا من سمك السماء بيتا فهم تعظيم بناء البيت من حيث يفهم ان فعل الصانع الواحد متشابه فالايماء الذى يحصل بتقديم المسند اليه لا مدخل

---

* السابع أن يجعل ذريعة الى التعريض بشأنه أى شأن الخبر كقول الفرزدق

ان الذى سمك السماء بنى لنا * بيتا دعائمه أعز وأطول

أى أعز وأطول من كل شىء وقيل من بيت جرير وقيل يعنى عزيزة طويلة وقال الخفاجى فى سر الفصاحة ان المراد أعز وأطول من السماء المذكورة فى البيت مبالغة وان جعله أطول من بيت جرير أو بمعنى طويلة فيه تعسف والبيت قيل الكعبة وقيل بمعنى العزة فلا شك أن الموصول كان ذريعة الى ذكر صلته وذكرها ذريعة الى تعظيم الخبر الذى هو بناء البيت وذلك تدركه بالذوق فان سمك

قوائمه وعواميده (١) (قوله من دعائم كل بيت) أى أو من دعائم بيتك وقيل من السماء وقيل عزيزة طويلة (قوله فى قوله ان الذى سمك السماء ايماء) أى بخلاف ما اذا قيل ان الله أو الرحمن أو غير ذلك بنى لنا بيتا (قوله المبنى عليه) أى المحكوم به عليه (قوله عند من له ذوق الخ) متعلق بقوله ايماء وأفاد بذلك أن الذوق شاهد على ذلك الايماء فانه اذا قيل الذى صنع هذه الصنعة الغريبة فهم منه عرفا أن ما بنى عليه أمر من جنس الصنعة والاتقان فاذا قيل صنع لى كذا كان كالتأكيد لما أشار اليه أول الكلام (قوله ثم فيه) أى فى ذلك الايماء بواسطة الصلة بخلاف ما لو قيل ان الذى بنى بيت زيد بنى لنا بيتا فانه لا يكون فيه تعريض بتعظيم بناء بيته وان أشار الى جنس الخبر وقوله بتعظيم بيته أى بيت الشاعر وقوله لكونه فعل من رفع السماء أى وأفعال المؤثر الواحد متشابهة لا تختلف والحاصل أن شأن الصانع المتقن للصنعة أن تكون صنعته متقنه فحيث كان البناء لذلك البيت فعل من سمك السماء فلا يكون ذلك البناء الا عظيما لما علمت أن أفعال المؤثر الواحد متشابهة لا تختلف لا يقال ان الايماء المذكور انما فيه التعريض بتعظيم البيت وهو مفعول لا بتعظيم البناء الذى هو الخبر لانا نقول تعظيم البيت لتعلق بناء من بنى السماء به وحينئذ فلا محيد عن اعتبار البناء فى التعظيم وهو الخبر قاله ابن يعقوب واعترض العلامة السيد على الشارح بأنه لا نزاع فى كون هذا الكلام مشتملا على الايماء لنوع الخبر وعلى التعريض بتعظيم شأن الخبر الا أن ذلك الايماء لا مدخل له فى تعظيم الخبر أصلا فكيف يجعل ذريعة الى التعريض به وانما نشأ التعظيم من نفس الصلة بناء على تشابه آثار المؤثر الواحد ومما يدل على أن الايماء لا مدخل له فى ذلك وجود التعريض بتعظيم البناء بدون الايماء لنوع الخبر فى قولك بنى لنا بيتا من سمك السماء بتقديم المسند فان هذا مفيد التعريض بتعظيم شأن الخبر ولا ايماء فيه لنوع الخبر لان الايماء انما يحصل عند جعل الموصول مقدما وأجيب بأن الكلام فى التعظيم المستفاد من الموصول وصلته فقط ولا شك أنه يحتاج الى التوسل اليه بالايماء المذكور لان تعظيم شعيب فى الآية انما استفيد من الصلة لما فيها من الايماء الى جنس الخبر الدال على التعظيم إذ لو بنى عليه غير المومى اليه بأن رتب عليه غير الخسران لم يستفد تعظيمه والتعظيم الحاصل عند تقديم المسند مستفاد من مجموع الكلام ولا شك أنه لا يحتاج الى الايماء المذكور واستفادة التعظيم من الصلة بواسطة الايماء لا تنافى استفادته من مجموع الكلام لان ما يفيد النكتة تنسب اليه وان أمكنت بغيره (قوله لا بناء أعظم منها وأرفع) أى فى مرأى العين (قوله أو ذريعة الى تعظيم شأن غيره) أى حال غيره والأولى أن يقول أو ذريعة الى التعريض بتعظيم شأن غيره

مناسب

من دعائم كل بيت ففى قوله ان الذى سمك السماء ايماء الى أن الخبر المبنى عليه أمر من جنس الرفعة والبناء عند من له ذوق سليم ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التى لا بناء أعظم منها وأرفع (أو) ذريعة الى تعظيم (شأن غيره) أى غير الخبر (نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين)

له فى التوصل الى تعظيم شأن الخبر ولا غيره والجواب عن هذا بأن المفيد للتعظيم عند التقديم نفس الموصول أو صلته لما فيه من الايماء الى جنس الخبر الدال على التعظيم كما فى تعظيم شعيب فانه لو بنى عليه غير المومى اليه بأن يرتب عليه غير الخسران لم يفد تعظيم شعيب وعند التأخر نفس الكلام فاستفادة التعظيم من نفس الموصول وصلته تكون بطريق الايماء ولو كان يمكن بغيره أيضا فللايماء دخل فى الافادة وما يفيد النكتة تنسب له ولو أمكنت بغيره غير مخلص فان التكذيب لشعيب ولو أومأ الى الخسران لكن تعظيمه مستفاد من نسبة الخسران للمكذب تقدم أو تأخر فكون التقديم يفيد الايماء الى الخسران المفيد للتعظيم لا يقتضى أن التعظيم يفيد نفس الايماء من حيث هو وكذا المفيد للتعظيم عند التقديم فى البيت قطعا كون البناء بناء من سمك السماء وهو المفيد عند التأخر فلا مدخل لخصوص الايماء من حيث هو فى الافادة تأمل (أو) جعل ذريعة لتعظيم (شأن غيره) أى غير الخبر (نحو الذين كذبوا شعيبا) فان فيه الايماء الى ان الخبر المبنى عليه أمر من جنس الخسران والاهلاك لان تكذيب شعيب تكذيب معلوم النبوة مشهور الرسالة فلا يترتب عليه الا الخسران والاهلاك وشبه ذلك فلذلك قال (كانوا هم الخاسرين) وفيه مع ذلك تعظيم شأن شعيب حيث أوجب تكذيبه الخسران فى الدنيا والآخرة وربما جعل الايماء المذكور ذريعة الى عكس هذا بأن يكون ذريعة الى الاهانة بشأن الخبر نحو قول القائل ان الذى لا طاقة له على شىء أغاثك تحقيرا

السماء فيه تعريض بأن المسند اليه من شأنه أنه رفع السماء فهو قادر على المخبر به وتارة يقصد به تعظيم شأن غير الخبر كقوله تعالى الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين فانه قصد به تعظيم شأن شعيب صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يقال انه لبناء الخبر عليه فان تكذيبهم شعيبا صلى الله عليه وسلم

(١) وعواميده كذا فى الاصل وهذا الجمع غير عربى فان المفرد عمود والجمع أعمدة وعمد كسبب وكتب كما فى القاموس كتبه مصححه

قال السكاكى وربما جعل ذريعة الى تحقيق الخبر كقوله

ان التى ضربت بيتا مهاجرة * بكوفة الجند غالت ودها غول

وربما جعل ذريعة الى التنبيه للمخاطب على خطأ كقوله ان الذين ترونهم البيت وفيه نظر اذ لا يظهر بين الايماء الى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر فرق فكيف يجعل الأول ذريعة الى الثانى والمسند اليه فى البيت الثانى ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر عليه بل لا يبعد أن يكون فيه ايماء الى بناء نقضيه عليه

(قوله ففيه) أى للموصول يعنى مع الصلة (قوله مما ينبئ عن الخيبة) أى لان شعيبا نبى فتكذيبه يوجب الخيبة والخسران وكان الأولى أن يقول الى أن الخبر المبنى عليه من جنس الخيبة والخسران لان هذا هو المناسب لما تقدم له وعطف الخسران على ما قبله عطف تفسير (قوله وتعظيم لشأن شعيب) ظاهره أن ذلك من الموصول مع أنه من الايماء بواسطة الصلة لانهم اذا كانوا يحصل لهم الخيبة بسبب تكذيبه يعلم منه أنه عظيم فكان الأولى للشارح أن يقول ثم فى هذا الايماء تعريض بشأن شعيب الذى هو مفعول به (قوله وربما يجعل) أى الايماء المذكور وقوله ذريعة الى الاهانة الأولى أن يقول ذريعة للتعريض باهانة شأن الخبر (قوله ان الذى لايحسن معرفة الفقه الخ) أى ففى الموصول مع الصلة ايماء الى أن الخبر من نوع ما يتعلق بالفقه كالتصنيف وفى ذلك الايماء تعريض بان مصنفه مبتذل مهان لانه اذا كان لايحسن ماذكر كان جاهلا فتصنيفه حينئذ قبيح لايعبأ به لان المبنى على الجهل شىء قبيح (قوله ان الذى يتبع الشيطان خاسر) أى فالموصول يشير الى أن الخبر المبنى عليه من جنس الخيبة والخسران وفى ذلك الايماء تعريض بحقارة الشيطان لانه اذا كان اتباعه يترتب عليه الخسران كان محقرا مهانا وقد يقال ان اهانته تفهم من العلم بقباحة اتباعه مع قطع النظر عن جنس الخبر الا أن يقال انه يحصل بواسطة الايماء لجنس الخبر اهانة أتم مما تحصل به أولا اه سم (قوله وقد يجعل) أى الايماء المذكور ذريعة الى تحقيق الخبر أى تقريره وتثبيته أى جعله مقررا وثابتا فى ذهن السامع حتى كأن الايماء المذكور برهان عليه وذلك فيما اذا كانت الصلة تصلح لان تكون دليلا لوجود الخبر كما فى البيت المذكور فانه يصلح لأن يقال أكل الغول ودها وزالت محبتها لأنها ضربت الخ ثم ان ظاهره أن المحقق للخبر نفس الايماء وليس كذلك اذ المحقق له فى الحقيقة انما هو الصلة التى حصل بها الايماء لا نفس الايماء (قوله ان التى ضربت الخ) أى ان الحبيبة التى ضربت بيتا وضرب البيت فى الاصل شد أطنابه ويلزمه الاقامة فيه المرادة فتكون كناية عن الاقامة فيه من باب الانتقال من الملزوم للازم وقوله مهاجرة حال من فاعل ضربت أفادت أن الكوفة التى أقامت بها ليست محلها الاصلى وقوله بكوفة متعلق بضربت والباء بمعنى فى واضافتها للجند لاقامة جند كسرى بها وقوله غالت أى أهلكت ودها أى محبتها لى مفعول مقدم وغول فاعل مؤخر أى انها لما أقامت بالكوفة بعد الهجرة اليها لكون الغول أكل ودها لى وأن محبتها لى زالت ووجه ادخال التاء فى الفعل أن الغول مؤنث سماعا وان كان بمعنى المهلك ثم ان لفظ البيت خبر والمعنى على التأسف كما فى الحفيد على المطول

فقيه ايماء الى أن الخبر المبنى عليه مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشأن شعيب عليه السلام وربما يجعل ذريعة الى الاهانة لشأن الخبر نحو ان الذى لايحسن معرفة الفقه قد صنف فيه أو لشأن غيره نحو ان الذى يتبع الشيطان خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر أى جعله محققا ثابتا نحو

ان التى ضربت بيتا مهاجرة * بكوفة الجند غالت ودها غول

فان فى ضرب البيت بكوفة الجند

لشأن اغاثته وهى الخبر وكذا قول القائل ان الذى لايعرف الفقه قد صنف فيه أو الى الاهانة بشأن غير الخبر نحو ان الذى يتبع الشيطان الخاسر تحقيرا لشأن الشيطان وقد يجعل الايماء ذريعة الى تحقيق الخبر أى تثبيته فى الخارج وبيان تحقيق وقوعه فى نفس الأمر لكون ما كان الايماء به كالدليل عليه وذلك نحو قوله

ان التى ضربت بيتا مهاجرة * بكوفة الجند غالت ودها غول

مناسب لخسرانهم قال فى الايضاح قال السكاكى وربما جعل ذريعة الى تحقيق الخبر كقوله

ان التى ضربت بيتا مهاجرة * بكوفة الجند غالت ودها غول

وربما جعل ذريعة الى تنبيه المخاطب على خطا كقوله ان الذين ترونهم البيت وفيه نظر لانه لا يظهر بين الايماء الى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر فرق ﴿قلت﴾ الفرق بينهما واضح فان الايماء الى وجه

(قوله والمهاجرة اليها) عطف على ضرب (قوله الى أن طريق بناء الخبر) أى الى جنس الخبر المبنى عليه وكان الاولى أن يقول الى أن طريق بناء الخبر أمر من جنس زوال المحبة وانقطاع المودة ليوافق مامر والمراد أنه فرد من أفراد ذلك الجنس وانما كان للوصول يومى للنوع المذكور لأن الشأن أن الانسان لايقيم فى محل خلاف محله الااذا كان كارها لأهل محله (قوله ثم انه) أى الايماء المذكور بواسطة الصلة وقرر شيخنا العدوى أن قوله ثم انه أى ماذكر من الضرب والمهاجرة يحقق الخ أى من تحقيق المسبب للسبب وذلك لأن أكل الغول ودها سبب فى الواقع للضرب والمهاجرة ووجود المسبب دليل على وجود سببه وظهر لك مما قلنا ان قوله ثم انه يحقق يحتمل رجوع ضميره للايماء جريا على مامر من التسامح ولما ذكر من الضرب والمهاجرة نظرا للحقيقة من أن الموحى انما هو الصلة

والمهاجرة اليها ايماء الى أن طريق بناء الخبر مما ينبى عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المودة و يقرره حتى كأنه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر وهو مفقود فى مثل ان الذى سمك السماء اذ ليس فى رفع الله السماء تحقيق وتثبيت لبنائه لهم بيتا

أى ان التى انقطعت بكوفة الجند وهاجرت اليها فقد أخذت الغول ودها واهلكته ففى ذكر ضرب البيت بكوفة الجند وسميت كوفة الجند لان جند كسرى بها وذكر هجرانها بها ايماء الى أن الخبر المبنى عليه مما يجانس انقطاع المحبة وذهاب الوصل لان الانقطاع اليها كالدليل عليه فمع كونه فيه ايماء لما ذكر فيه دلالة على تحققه فليس الايماء لوجه بناء الخبر نفس الايماء الى تحققه حتى يستغنى بذكره عنه كما قيل بل الايماء أعم لحصوله بلا تحقق فى نحو قوله * ان الذى سمك السماء بنى لنا * بيتا فان فيه الايماء من غير دلالة على تحققه اذ لا يدل سمك السماء على بناء بيتهم (١) لا لحصوله معه فى نحو المثال لكون ماأشير فيه الى الوجه كالدليل على ذلك الوجه فتحقق بما ذكر أمران * أحدهما ان المومأ به لايجب أن يكون علة للمومأ اليه كما فى هذا المثال فان ضرب البيت بكوفة الجند ليس علة لانقطاع المودة بل الامر بالعكس * والآخر أن الايماء قد يحصل بلا تحقق كما فى سمك السماء فهذا تحقيق هذا المحل فليتأمل

الخبر أن تذكر ماينا سبه وتحقيق الخبر ان تذكر مايحقق وقوعه بأى نوع كان والفرق بين بناء الشئ على غيره و تحققه واضح ثم قال فى الايضاح وكيف يجعل الاول ذريعة الى الثانى والمسند اليه فى البيت الثانى ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر عليه بل لا يبعد أن يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه (قلت) وهو اعتراض فاسد فان السكاكى انما استشهد به على ماقصد فيه التنبيه على الخطأ ولم يجعل الاول ذريعة للثانى بل هما كلامان متفاصلان ثم قوله لايبعد أن يكون فيه ايماء عجيب فان فيه التصريح بذلك قطعا قال السكاكى ربما كان ذريعة لمعنى آخر كقوله

ان الذى الوحشة فى داره * تؤنسه الرحمة فى لحده

وهنا يمكن جعله من وجه بناء الخبر ويمكن أن يجعل ذريعة لجبر خواطر الفقراء قال وربما قصد توجه ذهن السامع الى ماقد يخبر به كقول المعرى

والذى حارت البرية فيه * حيوان مستحدث من جماد

قيل أراد ابن آدم لانه من تراب وقيل أراد به ناقة صالح ﷺ وسنتكلم عليه عند الكلام على تقديم المسند اليه

(قوله زوال المودة) أى منها وقوله و يقرره أى فى ذهن السامع (قوله حتى كأنه) أى الايماء بواسطة الضرب أو ضرب البيت بكوفة الجند والمهاجرة اليها وقوله برهان عليه أى على زوال المحبة لانه دليل عليه * واعلم أن الاستدلال بالسبب على المسبب يسمى برهانا لميا والاستدلال بالمسبب على السبب يسمى برهانا انيا لان وجود المسبب خارجا علة فى وجود السبب يعنى انك اذا رأيت المسبب متحققا فى الخارج استدللت به على وجود السبب فالمسبب حينئذ يقع فى جواب السؤال بلم عن وجود السبب وماهنا من قبيل الاستدلال بالمسبب على السبب فهو من قبيل البرهان اللمى اذا علمت هذا تعلم أن قول الشارح كأنه برهان عليه لاوجه للكأنية اذ هو برهان عليه حقيقة فالأولى أن يقول لانه برهان عليه الاأن يقال ان المعنى حتى كأنه برهان انى فشبه اللمى بالانى أو أن كان للتحقيق قرر ذلك ص شيخنا العدوى أو يقال أتى بكأن لانه لم يسق مساق البراهين المتادة (قوله وهذا معنى تحقيق الخبر) يعنى أن المراد بتحقيق الخبر تثبيته وتقريره حتى كأن الصلة دليل عليه وليس المراد بتحقيق الخبر تحصيله وايجاده بأن تكون الصلة علة للخبر فى الواقع والالزم أن ضرب البيت بالكوفة والمهاجرة اليها علة لانقطاع المودة والمحبة فى نفس الامر وهو غير صحيح اذ الامر بالعكس وهو أن العلة فى ضرب البيت هو زوال المحبة والحاصل أن الضرب والمهاجرة علة لمية لزوال المحبة وزوال المحبة علة انية لهما (قوله اذ ليس فى رفع الله السماء الخ) أى

---

(١) قوله لحصوله معه هكذا فى الاصل ولعل لا زائدة من الناسخ فتأمل كتبه مصححه

لان رفع الله السماء ليس علة لبناء البيت لاانية ولالمية (قوله فظهر الفرق الخ) أى لان حاصل الايماء الى وجه الخبر أن يستشعر السامع بجنس الخبر ولا يلزم من ذلك أن يتيقنه بحيث يزول عنه الشك والانكار له وأما تحقيق الخبر فهو أن يستشعر السامع بجنس الخبر و يتيقنه و يتقرر عنده بحيث يزول ماعنده من الشك فيه والانكار له ألا ترى الى قوله ان التى ضربت الخ فانه يحصل منه فى ذهن السامع جنس انقطاع المودة والمحبة و يثبت عنده بحيث يزول عنه الشك والانكار لانه يلزم عادة من المهاجرة بالكوفة وضرب البيت بها والانقطاع فيها زوال المحبة والمودة بخلاف ان الذى سمك السماء الخ اذ لا يلزم عادة ولا عقلا من سمك السماء بناء البيت المذكور فقد وجد الايماء فيه بدون التحقيق وظهر لك من هذا أن الايماء الى وجه بناء الخبر أعم من الايماء الى تحقيق الخبر بالنظر للمحل فكلما وجد تحقيق الخبر وجد الايماء ولا عكس لحصول الايماء لوجه الخبر من غير ايماء الى تحقيقه فى نحو ان الذى سمك السماء بنى لنا بيتا الخ فان فيه الايماء لوجه الخبر وليس فيه ايماء الى تحقيق الخبر اذ لا دلالة لسمك السماء على بناء بيتهم ولحصول الايماء الى التحقيق مع الايماء لوجه الخبر فى نحو ان التى ضربت بيتا الخ لكون الوجه الذى أشير اليه كالدليل على ذلك الخبر واذ قد علمت الفرق بينهما وأن بينهما العموم والخصوص المطلق باعتبار المحل تعلم أن الايماء لوجه بناء الخبر غير الايماء الى تحقيق الخبر وحينئذ فلا يستغنى بذكر الايماء لوجه الخبر عن الايماء الى التحقيق فسقط اعتراض المصنف فى الايضاح على (٣١٣) القوم بأنه لم يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الايماء لوجه بناء الخبر ذريعة الى التحقيق مع انه عينه (قوله أى تعريف المسند اليه) يعنى لفظه لانه الذى يعرف وقوله لتمييزه أى المسند اليه أى معنى المسند اليه ففى الكلام استخدام حيث ذكر المسند اليه أولا مرادا به اللفظ وأعيد عليه الضمير مرادا به المعنى أو حذف مضاف أى لتمييز معناه (قوله لتمييزه أ كمل تمييز) أى لكون المقصود تمييزه تمييزا أ كمل فهو من اضافة الصفة للموصوف والتمييز الأ كمل هو ما كان بالعين والقلب فانه لا تمييز أ كمل منه ولا يحصل ذلك التمييز الا باسم الاشارة فان قلت ان كلام المصنف يقتضى أن اسم الاشارة أعرف المعارف وليس كذلك أجيب بأن المراد أنه أ كمل تمييزا بالنسبة لما تحته من المعارف لا بالنسبة لما فوقه أيضا و يكون الكلام فى مقام لا يمكن فيه التعبير بما فوقه من المعارف أو يقال ان دلالة اسم الاشارة على أ كملية التمييز انما هو من حيث ان معه اشارة حسية ولا يتأتى معها اشتباه أصلا بخلاف العلم فان مدلوله وان كان جزئيا مانعا من الشركة لكن ربما يكون مشتركا اشتراكا لفظيا أو يكون مسماه غير معلوم للسامع فلا يحصل التمييز فضلا عن كماله وهذا لا ينافى أن غير اسم الاشارة أعرف منه من جهة أخرى وذلك لان من المضمرات ضمير المتكلم الذى لا يتصور فيه اشتباه أصلا من حيث ذاته ومدلول العلم متعين مشخص بحسب الوضع والاستعمال معا بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله متعين بحسب الاستعمال لا غير و بالجملة فدلالة اسم الاشارة على أ كملية التمييز لا تقتضى أعرفيته فلا يكون كلام المصنف مخالفا للقول الصحيح وهو قول سيبويه من أن أعرف المعارف المضمرات ثم الاعلام ثم المبهمات كذا قرر شيخنا العدوى وعبارة اليعقوبى كون المعارف فيها ماهو أعرف من اسم الاشارة لا ينافى أن يكون فيه خصوصية يفوق بها ماسواه لان المراد بكون المعرفة أعرف من غيرها أنها أ كثر بعدا من عروض الالتباس وهذا لا ينافى أن يكون ماهو دونه أقوى منه فى هذا المعنى فى بعض الصور فان اسم الاشارة اذا كان المشار اليه حاضرا محسوسا للسامع بحاسة البصر أونزل تلك المنزلة أقوى من العلم المشترك فى الحالة الراهنة

فظهر الفرق بين الايماء وتحقيق الخبر (و بالاشارة) أى تعريف المسند اليه بايراده اسم اشارة (لتمييزه) أى المسند اليه (أ كمل تمييز)

(و بالاشارة) أى وأما تعريف المسند اليه فيكون بالاشارة أى بايراده اسم اشارة (لتمييزه) أى لتمييز معنى المسند اليه (أ كمل تمييز) لغرض من الأغراض كان يكون فى مقام المدح وفى حال اجراء أوصاف الرفعة ونعوت الاثرة فيكون تمييزه حينئذ أعون على كمال المدح لان ذكر الممدوح بما

ص (و بالاشارة لتمييزه أ كمل تمييز الخ) ش يؤتى بالمسند اليه اسم اشارة لاحد أمور * الأول أن يقصد تمييزه لاحضاره فى ذهن السامع حسا فالاشارة أ كمل ما يكون من التمييز كقول ابن الرومى

هذا أبو الصقر فردا فى محاسنه * من نسل شيبان بين الضال والسلم

وقول المتنبى

أولئك قوم ان بنوا أحسنوا البنا * وان عاهدوا أوفوا وان عقدوا شدوا

وقول مادح حاتم الطائى

واذا تأمل شخص ضيف مقبل * متسربل سربال ليل أغبر

أوما الى الكوماء هذا طارق * نحرتنى الاعداء ان لم تنحرى

لصحة احضاره فى ذهن السامع بوساطة الاشارة حسا كقوله ❊ هذا أبو الصقر فردا فى محاسنه ❊

وقوله أولئك قوم ان بنوا أحسنوا البنا ❊ وان عاهدوا أوفوا وان عقدوا شدوا

وقوله وذا تأمل شخص ضيف مقبل ❊ متسربل سربال ليل أغبر

أوما الى الكوماء هـذا طارق ❊ نحرتنى الأعداء ان لم تنحرى

وقوله ولايقيم على ضيم يراد به ❊ الا الأذلان عير الحى والوتد

هذا على الخسف مربوط برمته ❊ وذا يشج فلا يرثى له أحد

لغرض من الأغراض (نحو هذا أبو الصقر فردا) نصب على المدح أو على الحال (فى محاسنه) من نسل شيبان بين الضال والسلم

يصاحبه حقا قصور فى الاعتناء بأمره (نحو) قوله (هذا أبو الصقر فردا) أى فى حال كونه فردا أو أمدح فردا فهو منصوب إما على الحال أو على تقدير الناصب (فى محاسنه) جمع حسن معنى لا لفظا (من نسل شيبان) خبر بعد خبر (بين الضال والسلم) حال من نسل شيبان أى حال كون نسل شيبان مستقرا بين الضال وهو السدر والسلم وهو شجر له شوك وهما من شجر البوادى وأشار بذلك الى ما تتمادح به العرب من سكنى البادية لان العز مفقود فى الحضر فقوله هذا اشارة الى تميز أبى الصقر أكمل تميز ليكون مدحه فى الأذهان كالنار على علم وظهور نعته عند الناس كظهور البدر بلا غيم ولا خسوف وانما أفاد اسم الاشارة أكمل التمييز لتنزله فى المحسوس الذى أصله أن يستعمل فيه منزلة وضع اليد ولو كان فى المعارف ما هو أعرف منه فان ذلك لاينافى أن تكون فيه خصوصية يفوت بها ماسواه لان المراد بكون المعرفة أعرف من غيرها انها أكثر بعدا من عروض الالتباس وذلك لاينافى أن يكون ما هو دونه أقوى منه فى هذا المعنى فى بعض الصور فان اسم الاشارة اذا كان المشار اليه حاضرا حسيا مع كون السامع رائيا أو نزل بتلك المنزلة أقوى من العلم المشترك فى الحالة الراهنة فلا يرد أن يقال ان تمييزه

فقوله تأمل فيه نقض أدبى والصواب أن يقول تخيل أو توهم ولك أن تقول كون أكمل التمييز يحصل باسم الاشارة دون غيره ظاهر ان قلنا انه أعرف المعارف والا ففيه نظر ❊ الثانى التعريض بغباوة السامع حتى انه لايتميز له الشئ الا باشارة الحس كقول الفرزدق

أولئك آبائى فجئنى بمثلهم ❊ اذا جمعتنا يا جرير المجامع

❊ الثالث أن يقصد بيان حاله فى القرب أو البعد أو التوسط كقولك هذا أو ذاك أو ذلك زيد أى كقولك

(قوله لغرض من الأغراض) علة للعلة أى وانما قصد تمييزه تمييزا أكمل لغرض كأن يكون المقام مقام مدح أو مقام اجراء أوصاف الرفعة عليه فان تمييزه حينئذ تمييزا كاملا أعون على كمال المدح لان ذكر الممدوح اذا صاحبه خفاء كان قصورا فى الاعتناء بأمره (قوله أبو الصقر) خبر عن اسم الاشارة أو بدل منه أو بيان له وخبر المبتدا قوله من نسل شيبان (قوله نصب على المدح) أى نصب بفعل محذوف لأجل افادة المدح فعلى للتعليل تقدير ذلك الفعل أمدح أو أعنى اذ لا يشترط فى منصوب المدح ما يدل على المدح فالمحترز عنه تقدير ما يدل على الذم فقط (قوله أو على الحال) أى من الخبر ان قلت الحال لا تأتى من الخبر كما لا تأتى من المبتدا عند الجمهور قلت سوغ ذلك هنا كون ذلك الخبر مفعولا فى المعنى لمعنى اسم الاشارة أو ها التنبيه لتضمن كل منهما معنى الفعل وهو أشير أو أنبه أى أشير اليه فى حال كونه منفردا بالمحاسن أو أنبه عليه فى تلك الحالة وهذا على حد قوله تعالى هذا بعلى شيخا (قوله فى محاسنه) جمع محسن بمعنى حسن أى منفردا بحسن ذاته ومكارم صفاته (قوله من نسل شيبان) حال ثانية من صاحب الأولى فيكون من قبيل المترادفة أى متولدا من نسل شيبان أو خبر ثان ذكر بيانا لنسبه بعد ذكر حسبه ولا يصح أن يكون حالا من الضمير المستتر فى فردا لما فيه من القصور لان الحال قيد فى العامل فيصير تمييزه بالانفراد فى المحاسن مقيدا بكونه من نسل شيبان والمناسب لمقام المدح الاطلاق وعلى تقدير جواز ذلك يكون من قبيل الحال المتداخلة فيكون العامل فيه فردا وتكون متعلقة بمحذوف وأما جعله ظرفا لغوا متعلقا بفردا أى ممتازا منهم فليس بحسن لان مقام المدح يقتضى أن يثبت للممدوح الفردية فى المحاسن بالنسبة الى كافة الناس لا بالقياس الى نسل شيبان فقط الا أن يدعى أن نسل شيبان ممتازون بالمحاسن عمن سواهم والنسل الولد وشيبان بفتح الشين اسم لأبى القبيلة المسماة باسمه (قوله بين الضال) حال من نسل شيبان وهو الأوجه أى حال كونهم مقيمين بين الضال والسلم أو من شيبان أو من أبو الصقر والضال بتخفيف اللام جمع ضالة بلا همز وهو شجر السدر البرى والسلم جمع سلمة وهو شجر ذو شوك من شجر البادية يقال له شجر العضاه

و إما للقصد الى أن السامع غبي لا يتميز الشيء عنده الا بالحس كقول الفرزدق

أولئك آبائي فجئني بمثلهم ☼ اذا جمعتنا يا جرير المجامع

و إما لبيان حاله في القرب أو البعد أو التوسط كقولك هذا زيد وذلك عمرو وذاك بشر

وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون بالبادية لان فقد العز في الحضر (أو التعريض بغباوة السامع) حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس (كقوله

أولئك آبائي فجئني بمثلهم ☼ اذا جمعتنا يا جرير المجامع

أو بيان حاله) أي المسند اليه (في القرب أو البعد أو التوسط كقولك هذا أو ذلك أو ذاك زيد) وأخر ذكر التوسط لأنه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين

أي كل تمييز يتوقف على أعرفيته ولم تثبت بعد (أو التعريض بغباوة السامع) وأنه لا يدرك غير المحسوس لان اسم الاشارة الاصل فيه أن يستعمل في المحسوس الشاهد فيقع التعريض به كما يقع بنفس الاشارة الحسية و بنفس وضع اليد على الشيء فانه لو سألك انسان بحضرة فاعل لفعل ما فقال من هو وقمت تضع يدك على ذلك الفاعل ولو أجبت باسمه لعرفه كان في ذلك من التعريض بغباوته مالا يخفى لاسيما عند وجود القرائن الدالة على المسئول عنه فاسم الاشارة يفهم التعريض بالغباوة كالاشارة حسا كقوله

أولئك آبائي فجئني بمثلهم ☼ اذا جمعتنا يا جرير المجامع

ففي قوله أولئك آبائي تعريض بغباوة جرير وانه لا يدرك غير المحسوس بخلاف ما لو قال فلان وفلان وفلان آبائي وقوله فجئني بمثلهم أمر تعجيز أي لا تقدر أن تأتي بمثلهم في مناقبهم اذا جمعتنا مجامع الافتخار والانشاد يوما ما (أو بيان حاله في القرب أو البعد أو التوسط) أي يكون تعريف المسند اليه باسم الاشارة لبيان حال معنى المسند اليه من قرب أو بعد أو توسط وأخر ذكر التوسط لأنه نسبة لا تدرك الا بعد ادراك طرفي القرب والبعد (كقولك) في بيان حال القرب (هذا) زيد (أو ذلك) أي وقولك في بيان حال البعد ذلك زيد (وذاك) أي وقولك في بيان حال التوسط ذاك (زيد) وههنا بحث تقدمت الاشارة الى مثله وهو أن حاصل ما ذكر ان اسم الاشارة يستعمل لمعناه الذي هو المشار اليه القريب والمشار اليه البعيد والمشار اليه المتوسط وهذا أمر معلوم لغة وليس من وظائف هذا الفن وأجيب بأن اللغوي يبين معاني هذه الألفاظ والبياني يبين انه اذا أريد المشار اليه القريب مثلا أتى باللفظ الدال عليه وهذا زائد على أصل المراد الذي هو أن يعبر عن المسند اليه ليتصور بأي لفظ محكوما

هذا زيد للقريب أو ذاك عمر و للمتوسط أو ذلك بكر للبعيد وهذا تفريع على أن رتب اسم الاشارة ثلاث وأما من جعل المتوسط والبعيد سواء فهو لا يجعل اسم الاشارة تمييزا للمتوسط عن البعيد ولا عكسه

(قوله وهما شجرتان) الاولى شجران بدون تاء لانهما نوعان من الشجر لا فردان الا أن يقال ان التاء للوحدة النوعية لا الشخصية و يحتمل أن المراد منهما في هذا البيت الفردان لا النوعان بناء على أن اقامتهم كانت بين فردين من النوعين فأشار الشارح الى بيان المعنى المراد لا المعنى الاصلي (قوله يعني يقيمون الخ) أي فقوله بين الضال والسلم كناية عن اقامتهم بالبادية (قوله لأن فقد العز في الحضر) وذلك لأن من كان في الحضر تناله الأحكام بخلاف من كان في البادية فهو آمن عما ينغصه وأشار الشارح بذلك الى أن مراد الشاعر يوصفهم بسكنى البادية بين الضال والسلم وصفهم بالعز والشاهد في ايراد المسند اليه اسم اشارة لقصد تمييزه تمييزا كاملا لغرض مدحه بالانفراد في المحاسن و بالعز و يحتمل أن يكون المراد بالوصف بسكنى البادية وصفهم بكمال البلاغة ونهاية الفصاحة لكونهم لا يخالطون في الحضر طوائف العجم فتكون لغاتهم سالمة عما يخل بالفصاحة وكأن الشارح اختار الاول تأسيا بكلام أبي العلاء المعري حيث قال

الموقدون بنجد نار بادية ☼ لا يحضرون وفقد العز في الحضر

(قوله حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس) أي غير المدرك بحاسة البصر أي الذي وضع له اسم الاشارة (قوله أولئك آبائي الخ) هذا من كلام الفرزدق يهجو جريرا والشاهد في ايراد المسند اليه اسم اشارة التنبيه على غباوة جرير حتى انه لا يدرك غير المحسوس ولو قال فلان وفلان وفلان آبائي لم يحصل التعريض بذلك وقوله فجئني بمثلهم أمر تعجيز على حد قوله تعالى فأتوا بسورة من مثله أي لا تقدر على الاتيان بمثلهم في مناقبهم اذا جمعتنا مجامع الافتخار يوما ما (قوله فجئني بمثلهم) أي اذكر لي مثلهم من آبائك (قوله أو بيان حاله) أي أنه يؤتى بالمسند اليه اسم اشارة لبيان حال معناه من القرب والبعد والتوسط قوله في القرب في بمعنى من البيانية (قوله كقولك هذا زيد) مثال لما اذا أريد بيان حاله من القرب وقوله ذلك زيد مثال لما اذا أريد بيان حاله من البعد وقوله ذاك زيد مثال لما اذا أريد بيان حاله من التوسط (قوله وأخر ذكر التوسط) أي في قوله في القرب الخ أي مع ان الترتيب الطبيعي يقتضي توسطه (قوله لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين) أي لانه نسبة بين شيئين يتوقف تعقله على تعقلهما

ور بما جعل القرب ذريعة الى التحقير كقوله تعالى واذا رآك الذين كفروا إن يتخذونك الا هزوا أهذا الذي يذكر آلهتكم

(قوله وأمثال هذه المباحث) أي وهذه المباحث وأمثالها كالتكلم والخطاب والغيبة بالنسبة للضمير واحضاره بعينه بالنسبة للعلم وهذا جواب عما يقال ان كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط مما يبينه أهل اللغة لأنه بالوضع ولا ينبغي أن يتعلق به علم المعاني لانه انما يبحث عن الزائد على أصل المراد وما هنا غير زائد عليه وحاصل الجواب أن اللغويين انما يبينون معاني هذه الالفاظ فيبينون أن لفظ ذا موضوع للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد والذي يبينه أهل المعاني هو أنه اذا كان المشار اليه قريبا واقتضى المقام بيان حاله فانه يؤتى بهذا وهكذا فاذا أريد الاخبار عن ذات بالعلم فيتحقق ذلك الاخبار بالتعبير عن الذات بالعلم بأن تقول زيد عالم و بالموصول بأن تقول الذي قام أبوه عالم و بالاشارة بأن تقول (٣١٦) هذا عالم لكن الاتيان بالاشارة يفيد المراد وهو ثبوت العلم لتلك الذات وزيادة وهو بيان حالها من كونها قريبة فقول الشارح وهو زائد أي قرب المسند اليه الذي أتى بهذا لبيانه وقوله زائد على أصل المراد أي على المعنى الذي أراده المتكلم وهو ثبوت المسند للمسند اليه فهو كالتأكيد المدلول عليه بان في قولك ان زيدا قائم فانه زائد على المعنى الوضعي للتركيب أعني ثبوت القيام لزيد وقوله الذي هو الحكم صفة للمراد وقوله المعبر عنه أي عن المسند اليه أي الذي يمكن أن يعبر عنه وقوله بشيء أي بطريق من الطرق التي توجب تصوره على أي وجه كان وهي الموصول والعلم والاشارة وقوله على أي وجه كان أي سواء أفادت حاله من قرب أو بعد أولا والحاصل أن المسند اليه يمكن أن وقوله

يعبر عنه بالموصول والعلم لكن البليغ يعدل عنهما لاسم الاشارة لبيان حاله وهذا الحال زائد على أصل المراد واعترض بأن بيان الحال من ثمرة اللغة لأنه اذا علم أن هذا موضوع للقريب علم أنه اذا قصد قرب المشار اليه يؤتى به وهكذا وأجيب بأن معرفة أنه اذا قصد الخ من علم المعاني مما يقصد فيه بالذات وأما معرفة ذلك من اللغة فبالتبع فالأمور اللغوية قد يتعلق بها غرض البليغ اذا لم يكن المقام مقتضيا لازيد منها فيبحث عنها أهل اللغة من حيث الوضع وأهل المعاني يبحثون عنها من حيث انها مطابقة لمقتضى الحال فهما مختلفان بهذا الاعتبار (قوله أو تحقيره بالقرب) أي أنه يؤتى بالمسند اليه اسم اشارة قصدا لتحقير معناه بسبب دلالته على القرب و وجه ذلك أن القرب من لوازمه الحقارة يقال هذا أمر قريب أي هين سهل التناول وما كان كذلك يلزمه أن يكون حقيرا لا يعتنى به لكونه مبتذلا فاذا عبر باسم الاشارة الدال على القرب أفاد الاحتقار اللازم للقرب وفي سم القرب هنا عبارة عن دنو المرتبة وسفالة الدرجة و وجهه أن الشخص كلما كان أعلى قدرا وأشرف درجة احتاج الوصول اليه الى الوسائط أكثر وأشد عرفا وعادة فارتفاع الوسائط والاستغناء عنها دليل ظاهر على دنو قدره كما لا يخفى (قوله أهذا الذي) قاله أبو جهل مشيرا للنبي صلى الله عليه وسلم وأول الآية واذا رآك الذين كفروا إن يتخذونك الا هزوا أهذا الذي الخ أي قائلين أهذا الذي (قوله أهذا الذي الخ) أي فقد أورد المسند اليه اسم اشارة موضوعا للقريب قصدا لاهانته

وأمثال هذه المباحث تنظر فيها اللغة من حيث انها تبين أن هذا مثلا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد وعلم المعاني من حيث انه اذا أريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على أصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره على أي وجه كان (أو تحقيره) أي تحقير المسند اليه (بالقرب نحو أهذا الذي يذكر آلهتكم

عليه بالمسند ورد هذا بأن الزيادة على أصل المراد لا تكفي في مطابقة الكلام لمقتضى الحال التي هي مراعاة الزيادة على أصل الوضع وانما قلنا ذلك لأن مطلق الزيادة على أصل المراد مدركة بغير هذا الفن لأنه اذا عرف معنى اللفظ فقد علم بالضرورة أنه اذا أريد ذلك المعنى أتى باللفظ الدال عليه بالخصوص وهذا حاصل الزيادة على أصل المراد فقد لزم على هذا اتحاد مقصد النحوي والبياني ولو اختلف التعبير والجواب ان المعنى انه اذا أريد معنى اللفظ لغرض من الأغراض إما كون مدلول ذلك اللفظ لا يناسب المقام غيره فيكون الغرض ذاتيا لأنه الاصل ولا مقتضي للعدول عنه واما كونه ينشأ عنه معنى آخر يناسب المقام كالانباء بالقرب في اسم الاشارة مثلا عن المحبة لان المحبوب قريب أتى بذلك اللفظ وعلى هذا يكون ما سيأتي تفصيلا للغرض الناشيء ومثل هذا المذكور في اسم الاشارة يقال فيما كان بيان سر استعماله مثل هذا البيان كما تقدم في العلم والضمير وسيأتي في غيرها فليتأمل (أو تحقيره) بالقرب أي يعرف المسند اليه باسم الاشارة الدال على القريب ليفيد تحقير معنى المسند اليه بسبب القرب لان لفظ القرب يفيد ذلك كما يقال هذا أمر قريب أي هين التناول سهل الامتهان وكذلك اسم الاشارة الدال على القرب (نحو) قوله تعالى حكاية عن الكفرة (أهذا الذي يذكر آلهتكم) فمقصودهم

---

* الرابع أن يقصد تحقيره بالقرب * قال في الايضاح ور بما جعل القرب ذريعة الى التحقير وكلامه فيه ظاهره ان هذا ليس سببا آخر بل هو من بقايا هذا الرابع وهو الصواب ومثل له بقوله تعالى واذا رآك الذين كفروا إن يتخذونك الا هزوا أهذا الذي يذكر آلهتكم أهذا الذي بعث الله رسولا وقوله تعالى وما هذه الحياة الدنيا الا لهو ولعب وعليه من غير باب المسند اليه قوله تعالى ماذا أراد الله بهذا مثلا

وقوله تعالى واذا رأوك إن يتخذونك الاهزوا أهذا الذى بعث الله رسولا وقوله تعالى وماهذه الحياة الدنيا الالهو ولعب وعليه من غير هذا الباب قوله تعالى ماذا أراد الله بهذا مثلا وقول عائشة رضي الله عنها لعبدالله بن عمرو بن العاص ياعجبا لابن عمرو هذا. وقول الشاعر

تقول ودقت نحرها بيمينها ٭ أبعلى هذا بالرحا المتقاعس

وربما جعل البعد ذريعة الى التعظيم كقوله تعالى الم ذلك الكتاب ذهابا الى بعد درجته ونحوه وتلك الجنة التى أورثتموها ولذا قالت فذلكن الذى لمتننى فيه لم تقل فهذا وهو حاضر رفعا لمنزلته فى الحسن وتمهيدا للعذر فى الافتتان به وقد يجعل ذريعة الى التحقير كما يقال ذلك اللعين فعل كذا

أو تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب) تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة (أو تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا) تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة

باسم الاشارة المفهم للقرب لعنة الله عليهم تحقير المشار اليه كأنهم يقولون أهذا الحقير يذكر آلهتكم المستعظمة بنفى إلهيتها وتحقير شأنها ولا غرابة فى انقلاب الحقائق عند الكافر لانه أحقر من أن يعظم من الاقرار بعظمته غم وادراك أن اتباع مايقول حتم ختم الله لنا بالحسنى وأوجب لنا بحبه صلى الله عليه وسلم القرالاسنى (أو تعظيمه بالبعد) أى يعرف المسند اليه باسم الاشارة لقصد تعظيم معناه بسبب دلالته على البعد فينزل بعد درجته وشرف منزلته منزلة بعد المسافة فيستعمل له اسم الاشارة الدال فى الأصل على البعد فان لفظ البعد بنفسه يفيد التعظيم كما يقال هذا أمر بعيد عن فلان أى عزيز التناول بعيد الادراك لامثال فلان لشرفه ورفعته فكذا اسم الاشارة الدال فى الأصل على البعد الحسى وذلك (نحو) قوله تعالى (ألم ذلك الكتاب) أى ذلك الرفيع المنزلة فى البلاغة العزيز الرتبة فى علومه وأسلوبه هو الكتاب الكامل الذى يستحق أن يسمى كتابا حتى كأنه لا كتاب سواه وهذا فى تعظيم المشار اليه وقد يكون لتعظيم المشير كقول الأمير لبعض الحاضرين من غير قصد حقارته ذلك قال كذا تعظيما لشأنه عن ذكر الألقاب الدالة على التكافؤ فى الخطاب والتساوى فى المحاورات والجواب (أو تحقيره) بالبعد كما أن لفظ البعد يفيد ذلك فيقال هذا بعيد عن هذه الحضرة لتنزهها عن حقارته وذلك (نحو) قوله (ذلك اللعين فعل كذا) أى ذلك الحقير البعيد لحقارته عن عز الخطاب

وقوله أو تعظيمه بالبعد قال فى الايضاح وربما جعل البعد ذريعة الى التعظيم كقوله تعالى ألم ذلك الكتاب ذهابا الى بعد درجته وقد قيل فيه انه على بابه فان الكتاب لم يكن كمل نزاله وقيل الاشارة الى ألم ولكنها لما انقضت صارت فى حيز البعد ومن مثال مانحن فيه قوله تعالى وتلك الجنة التى أورثتموها وقوله تعالى فذلكن الذى لمتننى فيه وقوله أو تحقيره أى قد يقصد تحقيره بالبعد كقولك ذلك اللعين فعل

فكأن الكفرة قبحهم الله يقولون أهذا الحقير يذكر آلهتكم المستعظمة بنفى الألوهية عنها واعلم أن اشارة القريب كما تستعمل لقصد الاهانة كما قلنا تستعمل لقصد افادة التعظيم نظرا لاعتبار مخالطة القريب للنفس وانه (٣١٧) حاضر عندها لا يغيب عنها اذا علمت هذا فقول المصنف أو تعظيمه بالبعد فيه اكتفاء أى أو بالقرب (قوله أو تعظيمه بالبعد) أى يؤتى بالمسند اليه اسم اشارة لقصد تعظيم معناه بسبب دلالته على البعد نظرا الى أن البعيد شأنه العظمة اذ لا ينال بالأيدى (قوله تنزيلا لبعد درجته الخ) جواب عما يقال ان الكتاب المشار اليه حاضر فما وجه استعمال اشارة البعيد فيه فقوله تنزيلا معمول لمحذوف أى استعمل اشارة البعيد هنا تنزيلا الخ وقوله لبعد درجته أى عظم درجته (قوله أو تحقيره بالبعد) أى يؤتى بالمسند اليه اسم اشارة قصدا لتحقير معناه بسبب الدلالة على البعد نظرا الى أن البعيد شأنه عدم الالتفات اليه لعدم مخالطته للنفس (قوله كما يقال) أى الحاضر فى المجلس ذلك اللعين فعل كذا فقد عبر عن المسند اليه باسم الاشارة الموضوع للبعيد قصدا لحقارته لان شأن البعيد عدم الالتفات اليه (قوله تنزيلا لبعده الخ) جواب عما يقال كيف يصح استعمال اشارة البعيد فى الحاضر فى المجلس فهو معمول لمحذوف أى واستعمل اشارة البعيد فى الحاضر تنزيلا وقوله لبعده أى لحقارته (قوله عن ساحة عز الحضور) اضافة عز لما بعده من اضافة الصفة للموصوف أى عن ساحة الحضور والخطاب العزيزين وفى الكلام استعارة بالكناية حيث شبه الحضور بدار عزيزة تشبيها مضمرا فى النفس وطوى ذكر المشبه به واثبات الساحة تخييل والعز ترشيح أو بالعكس (قوله ولفظ ذلك الخ) قصد الشارح بهذا مجرد افادة فائدة وحاصلها أن لفظ ذلك قد يشار به للغائب عن حاسة البصر مطلقا سواء كان ذاتا أو معنى وللحاضر الغير المحسوس وهذا الاستعمال مجاز لانها موضوعة للبعيد المحسوس بحاسة البصر لا للغائب عن الحس المذكور ولا للحاضر غير المحسوس

الى كل غائب عينا كان أومعنى وكثيرا مايذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ ذلك لان المعنى غير مدرك بالحس فكأنه بعيد (أوللتنبيه) أى تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه (عند تعقيب المشار اليه بأوصاف) أى عند ايراد الأوصاف على عقب المشار اليه يقال عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه بالباء الى المفعول الثانى وتقول عقبته بالشىء اذا جعلت الشىء على عقبه وبهذا ظهر فساد ماقيل

والحضرة فعل كذا ثم انه كثيرا يشار بلفظ ذلك الى الغائب عينا كان كقولك جاء فى رجل فقال لى ذلك الرجل كذا تحكى أمره بعد غيبته أومعنى كقولك قال لى انسان كذا فسر فى ذلك القول واستعمال لفظ هنا فى مثل ماذكر قليل ويذكر كثيرا لفظ ذلك للمعنى الحاضر لان المعنى لعدم ادراكه بحاسة العين كالبعيد كقولك قسما بالله لقد كان كذا وان ذلك لقسم عظيم وقد يقال وان هذا لقسم عظيم (أوللتنبيه) أى يكون تعريف المسند اليه باسم الاشارة للتنبيه (عند تعقيب المشار اليه بأوصاف) أى عند ايراد أوصاف على عقب المشار اليه بمعنى ان الاوصاف ذكرت إثر ذكر المشار اليه فالتعقيب مصدر عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم يعدى بالباء الى مفعول ثان فيقال عقبه بالشىء اذا أتى بالشىء على عقبه وجعل ذلك الشىء إثره واذا علم مدلول التعقيب لغة تبين أن تفسيره هنا بجعل اسم الاشارة بعقب أوصاف تفسير لايطابق المعنى الأصلى فهو فاسد لغة ولو كان هذا المعنى حاصلا فى المثال لان اسم الاشارة أتى به عقب أوصاف قد عقب بها المشار اليه اللهم الا أن يكون تساهلا بذكر

كذا ووجهه أنك تستحقره عن أن يقرب منك كما تستعظم فى الوجه السابق أن يدنو منك ومن هنا يعلم أنه قد يقصد تعظيم المشار اليه بالقرب ومنه قوله تعالى ان هذا القرآن يهدى للتى هى أقوم وأمثاله فى القرآن كثير وكان ينبغى للمصنف أن يذكر التعظيم بالقرب كما ذكر التعظيم والتحقير فى البعد ﴿ الخامس التنبيه بعد ذكر المشار اليه بأوصاف قبله

(قوله الى كل غائب) أى عن حس البصر وهذا الصلوح مجاز كما عرفت لان أسماء الاشارة مطلقا وضعت لان يشار بها الى المحسوس المشاهد فخرج بالمحسوس المعقولات وبالمشاهد وهو ماأدرك بالبصر ماأدرك بغير البصر من باقى الحواس فاذا قلت سمعت هذا الصوت أوشممت هذا الريح أوذقت هذا الطعم كان مجازا كما يفيده كلام عبد الحكيم (قوله عينا) المراد به الذات سواء كانت تلك الذات الغائبة عن الحس مما يستحيل احساسها نحو ذلكم الله ربكم أوكانت محسوسة لكن غير مشاهدة نحو تلك الجنة وكما فى قولك جاء فى رجل فقال لى ذلك الرجل كذا تحكى أمره بعد غيبته (قوله أومعنى) المراد به ماليس بذات أى ماقام بغيره فيصدق باللفظ كقولك قال لى انسان كذا فسر فى ذلك القول وضرب زيد عمرا فسر فى ذلك الضرب فان القول والضرب معنى غائب وقد استعمل فيه ذلك مجازا (قوله وكثيرا الخ) قصده بهذا بيان مافى الآية السابقة (٣١٨) (قوله وكثيرا الخ) كقوله تعالى كذلك يضرب الله للناس أمثالهم فان ذلك اشارة الى ضرب المثل الحاضر المتقدم ذكره قريبا فى قوله ذلك بأن الذين كفروا اتبعوا الباطل الخ وكما فى قولك بالله الطالب الغالب وذلك قسم عظيم لأفعلن ومنه ذلك الكتاب لما تقدم أن المراد بالمعنى مايشمل اللفظ والمراد بالحاضر مايعده العرف حاضرا كالقسم المذكور فان حضوره ليس الا التلفظه وعدم انفصاله عما بعده وقوله المتقدم أى على اسم الاشارة (قوله غير مدرك بالحس) أراد به حس البصر دون السمع لما مر ولان المراد بالمعنى هنا مايشمل اللفظ فانه المراد بالمعنى بالنسبة لقوله الم ذلك الكتاب واللفظ مدرك بحس السمع فلا يصح نفى الادراك به عنه (قوله فكأنه بعيد) أى فقد شبه غير المدرك بالبعيد لعدم ادراك كل بحاسة البصر واستعمل اسم المشبه به فى المشبه (قوله للتنبيه) أى يكون التنبيه أى تنبيه المتكلم السامع وأعاد المصنف الجار للبعد (قوله على المشار اليه) هو الموصوف فكأنه قال عند تعقيب الموصوف بأوصاف وليس المراد بالأوصاف خصوص النحوية (قوله أى عند ايراد الأوصاف الخ) يعنى أن الأوصاف ذكرت إثر ذكر المشار اليه (قوله يقال عقبه) أى بتشديد القاف (قوله وتقول عقبته الخ) المناسب فتقول بالفاء كما فى نسخة (قوله اذا جعلت الشىء على عقبه) أى فالباء فى حيز التعقيب تدخل على المتأخر (قوله وبهذا ظهر فساد الخ) أى بما ذكرناه من بيان مدلول التعقيب لغة من أن الباء فى حيزه انما تدخل على المتأخر ولا وجه لتكلف تأويل المشار اليه باسم الاشارة ظهر فساد ماقيل أى ظهر فساده بحسب اللغة وان كان المعنى حاصلا لان اسم الاشارة وقع عقب الأوصاف التى تعقب المشار اليه لكن ذلك ليس مقصودا والحاصل أن مقتضى اللغة أن الباء بعد التعقيب تدخل على المتأخر وعلى كلام ذلك القائل داخلة على المتقدم فهو أى ماقاله ذلك القائل فاسد بحسب ماتقتضيه اللغة وان كان صحيحا بالنظر للمعنى كما بينا ولفساده وجه آخر من جهة حمله المشار اليه على اسم الاشارة مع أن المشار اليه الذات واسم الاشارة اللفظ

على ان مايرد بعد اسم الاشارة فالمذكور جديربا كتسابه من أجل تلك الأوصاف كقول حاتم الطائي

وقه صعلوك يساور همه * ويمضي على الاحداث والدهر مقدما فتى طلبات لا يرى الخمص ترحة * ولا شبعة ان نالها عد مغنما
اذا ما رأى يوما مكارم أعرضت * تيمم كبراهن ثمت صمما ترى رمحه ونبله ومجنه * وذا شطب عضب الضريبة مخذما
واحناء سرج فاتر ولجامه * عتاد أخي هيجا وطرفا مسوما فذلك ان يهلك فحسني ثناؤه * وان عاش لم يقعد ضعيفا مذمما

فعدد له كما ترى خصالا فاضلة من المضاء على الاحداث مقدما والصبر على ألم الجوع والانفة من أن يعد الشبعة مغنما وتيمم كبرى المكرمات والتأهب للحرب بأدواتها ثم عقب ذلك بقوله فذلك فأفاد أنه جدير باتصافه بما ذكر بعده وكذا قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون أفاد اسم الاشارة فيه زيادة الدلالة على المقصود من اختصاص المذكورين قبله باستحقاق الهدى من ربهم والفلاح * واما الاعتبار آخر مناسب

ان معناه عند جعل اسم الاشارة بعقب أوصاف (على أنه) متعلق بالتنبيه على أن المشار اليه (جدير بما يرد بعده) أى بعد اسم الاشارة (من أجلها) متعلق بجدير أى حقيق بذلك لاجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه (نحو) الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة الى قوله (أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون) عقب المشار اليه

المعنى في الجملة ولو كان غير مطابق لموضوعه لغة (على أنه) هو متعلق بالتنبيه أى التنبيه عند ما ذكر على أن المشار اليه (جدير) أى حقيق (بما يرد بعده) أى بعد اسم الاشارة من الحكم المطلوب (من أجلها) متعلق بجدير أى حقيق بذلك الحكم من أجل الاوصاف التي ذكرت بعد ذكر المشار اليه (نحو) قوله تعالى الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون والذين يؤمنون بما أنزل اليك وما انزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون (أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون) فقد عقب المشار اليه وهو مصدوق المتقين بأوصاف هي الايمان بالغيب وإقام الصلاة والانفاق مما رزق والايمان بما أنزل والايمان بالآخرة ثم عرف المسند اليه باسم الاشارة وهو أولئك المشار به الى مصدوق الذين تنبيها على أن المشار اليه كان جديرا بما يرد بعد اسم الاشارة من الحكم الذي هو الهدى

(على أنه) أى المشار اليه (جدير بما يرد بعده من أجلها نحو أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون) فذكر الاوصاف بعد الذين ونبه باسم الاشارة على أن المشار اليه وهو الذين جدير بذلك ولك أن تقول أى مناسبة في اسم الاشارة اقتضت ذلك ولو أتى بغير اسم الاشارة من المعارف لحصل هذا ومن هذا قول حاتم الطائي

وقه صعلوك يساور همه * ويمضي على الاحداث والدهر مقدما
فتى طلبات لا يرى الخمص ترحة * ولا شبعة ان نالها عد مغنما
اذا ما رأى يوما مكارم اعرضت * تيمم كبراهن ثمت صمما
ترى رمحه ونبله ومجنه * وذا شطب عضب الضريبة مخذما
واحناء سرج فاتر ولجامه * عتاد أخي هيجا وطرفا مسوما
فذلك أن يهلك فحسني ثناؤه * وان عاش لم يقعد ضعيفا مذمما

وبقي من الاسباب ان لا يكون طريق الى معرفة المسند اليه الا اسم الاشارة كما في المفتاح وكان ينبغي

(قوله ان معناه عند جعل الخ) أى جعل المشار اليه على اسم الاشارة وجعل الباء داخلة على المتقدم وفي ذلك تعسف ومخالفة للغة (قوله جدير بما) أى بمسند يرد الخ (قوله لاجل الاوصاف) لا يخفى أن التنبيه لا يتوقف على تعدد الاوصاف ولا على كونها عقب المشار اليه فانه يصح ان تكون الاوصاف قبل المشار اليه كأن تقول جاء في الكامل الفاضل زيد وهذا يستحق الاكرام ولا على ان يكون ماهو جدير به واردا بعده كأن تقول ويستحق الاكرام هذا وحينئذ فالاولى للمصنف ان يقول أو التنبيه عند الاشارة الى موصوف على ان المشار اليه جدير بما أسند لاسم الاشارة من أجل كونه موصوفا (قوله أولئك على هدى الخ) أى فقد أورد للمسند اليه اسم اشارة مع أن المحل للضمير لاجل تنبيه السامع على أن المشار اليه حقيق بالحكم المذكور بعد اسم الاشارة من أجل ما اتصف به من الصفات قبلها ان قلت ان الضمير يدل على استحقاق الموصوفين بالحكم بعده قلت نعم هو وان دل على أنهم حقيقون به الا أنه لا يدل على أن الاوصاف السابقة هي العلة في الاستحقاق بخلاف اسم الاشارة فانه يدل على ذلك وذلك لان اسم الاشارة موضوع للدلالة على المشار اليه والمشار اليه الذوات الموصوفة بالأوصاف السابقة وتعليق الحكم على موصوف يؤذن بعلية الوصف بخلاف ما لو أتى بالضمير فانه لا يفيد ملاحظة الأوصاف في العلية وان كانت موجودة لان الضمير موضوع للذات فقط كذا قرر شيخنا العدوي

*وان كان باللام فاما للاشارة الى معهود بينك و بين مخاطبك كما اذا قال لك القائل جاءني رجل من قبيلة كذا فتقول ما فعل الرجل

(قوله وهو الذين يؤمنون الخ) فيه نظر من وجهين الاول أن هذا البيان يقتضي أن الايمان من المشار اليه لا من الاوصاف والبيان الآتي بعد ذلك يقتضي أنه من الاوصاف فأول الكلام ينافي آخره الثاني أن المشار اليه هو المتقين لانه الموصوف بالذين يؤمنون فالاولى أن يقول وهو المتقين الذين يؤمنون وأجيب عن الاول بأن المراد بالذين يؤمنون الذوات المجردة عن الايمان فتكون صفة الايمان خارجة من المشار اليه بقرينة عدها من الاوصاف فيما يأتي وانما عبر عن تلك الذوات بنفس الموصول لقبح ذكره بدون الصلة وأجيب عن الثاني بأن أهل التفسير على أن الذين يؤمنون منقطع عما قبله على أنه خبر مبتدأ محذوف أو مفعول فعل محذوف وحينئذ لا يكون هو المشار اليه اهـ غنيمي وفي الفنري ان الذين يؤمنون يمكن ان يجعل منقطعا عن المتقين على سبيل الاستئناف مرفوعا بالابتداء مخبرا عنه بأولئك على هدى وأن يجعل جاريا عليه كما ذكر في الكشاف فعلى التقدير الثاني يحسن أن تجعل الاشارة الى أحدهما اشارة للآخر من غير تكلف لان الصفة والموصوف في حكم شيء واحد وأما على التقدير الاول فليس بذلك الحسن لان المراد بالمشار اليه المعنى الذي أشير باسم الاشارة الى لفظه كما ينبيء عنه قوله عقب المشار اليه بأوصاف وذلك المعنى هو معنى الذين يؤمنون لا معنى المتقين

وان اتحدا في الواقع ذاتا (قوله وغير ذلك) أي كالانفاق مما رزقوا (قوله تنبيها على أن الخ) أي تنبيها بالاشارة في أولئك الاول والثاني وهذا يقتضي أن المشار اليه في كليهما الموصولان بقطع النظر عن الكون على هدى واختار العصام ان أولئك الاول اشارة لما ذكر من الموصولين وفيه تنبيه على أنهم جديرون بان يكونوا على هدى لاجل الاوصاف المتقدمة وان أولئك الثاني اشارة لما ذكر أيضا لكن مع زيادة كونهم على هدى وفيه تنبيه على أنهم جديرون باستحقاق الفلاح لاجل الاوصاف المتقدمة مع مزيد بعد أولئك الاول من كونهم على ومنه

هدى (قوله عاجلا) أي في الدنيا (قوله بالفلاح آجلا) أي في الآخرة والمراد به البقاء الابدي في النعيم (قوله من أجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة) أي بخلاف ما لو أتى بالضمير فانه لا يفيد ملاحظة هذه الاوصاف وان كانت موجودة لان اسم الاشارة لكمال التمييز فيلاحظ معه الوصف بخلاف الضمير فانه موضوع للذات فقط (قوله و باللام) أي على أحد الاقوال من انها المعرفة ومقابلهان المعرف ال (قوله للاشارة الى معهود) أي للدلالة على معين في الخارج فلا يقال انه أطلق المعهود مع أن نفس الحقيقة في المعرف بلام الجنس معهودة أيضا كما يشير اليه قوله وقد تأتي لواحد باعتبار عهديته وحينئذ فلا تصح المقابلة وحاصل الجواب أن المراد بالمعهود هنا المعين في الخارج وأما الحقيقة فهي وان كانت معهودة ومعينة لكن في الذهن وحاصل ما ذكره المصنف أن لام التعريف على قسمين * الاول لام العهد الخارجي وتحته أقسام ثلاثة صريحي وكنائي وعلمي وذلك لان مدخولها ان تقدم له ذكر صراحة كانت للعهد الصريحي وان تقدم له ذكر كناية كانت للعهد الكنائي وان لم يتقدم له ذكر أصلا لكنه معلوم عند المخاطب سواء كان حاضرا أو لا فهي للعهد العلمي والنحويون يسمون ما اذا كان مدخولها معلوما حاضرا بلام العهد الحضوري وان كان غير حاضر بلام العهد الذهني القسم الثاني لام الحقيقة وتحته أقسام أربعة لام الحقيقة من حيث هي وتسمى بلام الجنس ولام العهد الذهني ولام الاستغراق الحقيقي ولام

وهو الذين يؤمنون بأوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقام الصلاة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بالاشارة تنبيها على أن المشار اليهم أحقاء بما يرد بعد أولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من أجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة (و باللام) أي تعريف المسند اليه باللام (للاشارة الى معهود)

عاجلا والفلاح وهو البقاء الابدي في النعيم آجلا من أجل تلك الاوصاف فان الذوق شاهد صدق على أنه اذا قيل الذي يحسن للسائل و يغيث الملهوف و يرحم الضعيف و يقيم حق الضيف و يعين على النوازل و يوجد في الشدائد ذلك هو أهل التعظيم عند الورى والاحق أن يتلقى بالقبول اذ يرى كان ذلك دالا على ان استحقاقه للتعظيم والقبول من أجل تلك الأوصاف لان تعليق الحكم بوصف مناسب كما أنبأ عنه هنا اسم الاشارة الى الموصوف يشعر بعليته ثم ينشأ عن ذلك غرض آخر وهو الترغيب في تحصيل تلك الاوصاف (و باللام) أي تعريف المسند اليه باللام يكون (للاشارة) بها (الى معهود) أي الى شيء من أفراد الحقيقة واحدا كان أو أكثر معهود بين المتكلم والمخاطب وأصل العهد الادراك واللقاء حسا فاستعمل في مطلق الادراك المتقدم لاستلزام اللقاء للادراك في الجملة يقال عهدت فلانا اذا أدركته ولقيته فالعهد المفاد باللام يكون لتقدم المشار اليه صريحا أو تقدمه كناية

للمصنف ذكره كما ذكر نحوه في الموصول ص (و باللام للاشارة الى معهود الخ) ش التعريف بالاداة وهي اللام على مذهب والالف واللام على مذهب تكون لاحد أمور * الاول أن يشار بها الى معهود قال في الايضاح للاشارة الى معهود بينك و بين مخاطبك كما اذا قال لك قائل جاءني رجل فتقول ما فعل الرجل

وعليه قوله تعالى وليس الذكر كالانثى أى وليس الذكر الذى طلبت كالانثى التى وهبت لها

الاستغراق العرفى وذلك لان اللام إما أن يشار بها للحقيقة من حيث هى وتسمى بلام الحقيقة ولام الجنس أو يشار بها للحقيقة فى ضمن فرد مبهم وتسمى بلام العهد الذهنى أو يشار بها للحقيقة فى ضمن جميع الافراد وتسمى بلام الاستغراق وهو قسمان إما حقيقى أو عرفى لانه ان أشير بها للحقيقة فى ضمن جميع الافراد التى يتناولها اللفظ بحسب اللغة فهى للاستغراق الحقيقى وان أشير بها للحقيقة فى ضمن جميع الافراد التى يتناولها اللفظ بحسب العرف فهى للاستغراق العرفى فظهر لك أن الاقسام سبعة وان لام العهد الذهنى عند البيانيين غيرها عند النحويين وستأتى هذه الاقسام كلها واختلف فى الاصل والحقيقة فقيل لام الحقيقة أصل ولام العهد الخارجى أصل آخر وهو الذى أشار له المصنف والشارح وقيل الاصل لام العهد الخارجى قال الحفيد وهو المفهوم من الكشاف وسائر كتب القوم وقيل لام الاستغراق وقيل الجميع أصول وقدم المصنف لام العهد الخارجى على لام الحقيقة لان المعرف بها أعرف من المعرف بلام الحقيقة ولكثرة أبحاث لام الحقيقة فلام العهد الخارجى كالبسيط بالنسبة للاخرى ولو أخر المعرف بلام العهد الخارجى لكثر الفصل بين القسمين (قوله أى الى حصة) أشار بهذا الى أن المراد بالمعهود الحصة المعهودة لانها الكاملة فى المعهودية لوقوعه فى مقابلة نفس الحقيقة والحصة والفرد عندهم بمعنى واحد أعنى الطبيعة الكلية مع ما انضم اليها من التشخص والتفرقة بينهما بأن الفرد عبارة عن المركب من الطبيعة والتشخص والحصة الطبيعية المعروضة للتشخص أنما هو اصطلاح الناطقة وإنما اختار لفظ الحصة دون الفرد لان المتبادر من الفرد الشخص الواحد والمعهود الخارجى قد يكون أكثر من واحد فان قلت كون المراد بالحصة الفرد ينافيه ما بعده من التعميم أعنى قوله واحدا كان أو أكثر قلت ليس المراد بالفرد الواحد الشخص بل المراد به ما قابل الحقيقة أعنى القدر والجملة من الافراد سواء كان واحدا أو أكثر فقوله الى حصة أى الى قدر وجملة وقوله من الحقيقة أى من أفراد الحقيقة والا فالحقيقة لا تتبعض وقوله معهودة أى تلك الحصة أى معينة (قوله واحدا كان) أى تلك الحصة فهذا تفصيل لها

وذكر باعتبار أنها قدر ويحتمل أن المراد واحدا كان ذلك المعهود وهو الحصة وحينئذ فهو تعميم فى المعهود فى كلام المصنف وذلك كما اذا قلت جاءنى رجل أو رجلان أو رجال فيقال لك أكرم الرجال أو الرجلين أو الرجل (قوله يقال عهدت الخ) أى يقال لغة وهذا استدلال على أن المراد بالمعهود المعين كما يفيده تفسيره بالحصة فان قلت ما ذكر من الدليل ليس فيه ذكر التعيين قلت هو استدلال باعتبار اللازم لانه يلزم من ادراكه وملاقاته كونه معينا قرره شيخنا العدوى (قوله ولقيته) عطف سبب على مسبب (قوله وذلك) أى العهد والتعين فى الحصة ويحتمل أن المراد وذلك أى كون اللام للاشارة الى معهود (قوله لتقدم الخ) اعلم أن هذا التقدم شرط لصحة استعمال المعرف فى الحصة كما فى الضمير الغائب لأنه قرينة لارادة الحصة على ما وهم لانه يلزم أن يكون استعمال المعرف فيه مجازا مع كمال التعريف فيه (قوله أى ليس الذكر الخ) انما تعرض المصنف لتفسير الآية بخلاف الواقع بين المفسرين فيها فقيل انه من كلام امرأة عمران وفى الكلام قلب أى ليس الانثى كالذكر فى التحرير وهو من تتمة تحسرها فالمعنى أتحسر على وضعها أنثى وعدم مساواتها الذكر فى التحرير فياليتها كانت ذكرا أو كانت مساوية له فى التحرير وعلى هذا فاللام فيهما للجنس ولا يصلحان مثالين للام العهد وقيل انه من كلام الله تعالى تسلية لها والمعنى ليس الذكر الذى طلبته كالانثى التى وهبت لها بل الانثى التى وهبت لها أعظم رتبة من الذكر الذى طلبته وعلى هذا فاللام فيهما للعهد فلما جرى الخلاف بين المفسرين فى الآية احتاج المصنف الى تفسيرها بالقول الثانى حتى يتضح كونهما مثالين قاله شيخنا العدوى (قوله الذى طلبت) أى بقولها انى نذرت لك ما فى بطنى محررا لان هذا الكلام يتضمن طلبها

أى الى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان أو اثنين أو جماعة يقال عهدت فلانا اذا أدركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا أو كناية (نحو وليس الذكر كالانثى أى ليس) الذكر (الذى طلبت) امرأة عمران (كالتى) أى كالانثى التى (وهبت) تلك الانثى (لها) أى لامرأة عمران

(نحو) قوله تعالى (وليس الذكر كالانثى أى ليس) الذكر (الذى طلبته) امرأة عمران ليكون من سدنة بيت المقدس (ك) الانثى (التى وهبت لها) أى لامرأة عمران فالمثال مشتمل على المشار اليه المتقدم فان اللام فى الانثى ولو كان ليس من باب المسند اليه لانه مجرور للاشارة الى معهود تقدم صريحا فى قوله

ومنه قوله تعالى وليس الذكر كالانثى أى وليس الذكر الذى طلبت كالانثى التى وهبت والاشارة لمعهود سابق وهو قولها انى نذرت لك ما فى بطنى محررا وقولها انى وضعتها أنثى غير أن المعهود السابق فى الذكر لتعريف عهد تقديرى اذ لم يتقدم صريحا وانما تقدم ما فى بطنى محررا والمراد به الذكر لانهم لم يكونوا ينذرون تحريرا لاناث وفى الانثى لتعريف عهد حقيقى صريح لتقدم وضعتها أنثى كذا قالوه وفيه نظر

فالانثى اشارة الى ماسبق ذكره صريحا فى قوله تعالى قالت رب انى وضعتها أنثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ماسبق ذكره كناية فى قوله تعالى رب انى نذرت لك مافى بطنى محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى عن ذكره لتقدم علم المخاطب به نحو خرج الامير

تعالى قالت رب انى وضعتها أنثى فهو تنظير مناسب واللام فى الذكر وهو المسند اليه للاشارة الى معهود تقدم كناية فى قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب انى نذرت لك مافى بطنى محررا فان لفظ ماولو كان يستعمل فى عموم الذكور والاناث لكن ذكر التحرير الذى لايصلح الا للذكور يدل على انها أرادت الذكر بما لان التحرير وهو أن يعتق الولد ويترك لخدمة بيت المقدس انما يكون للذكور دون الاناث لانهن عورة لايناسبهن الانكشاف الحاصل بالخدمة وليس المراد بالكناية هنا الكناية المعلومة بل المراد استعمال المبهم فى معين بقرينة فأشبه الكناية وقد يقوم مقام ذكر المشار اليه باللام علم المخاطب به نحو خرج الامير اذا لم يكن فى البلد الا أمير واحد وكقولك للداخل أغلق الباب وقد يشار باللام الى حاضر لان حضوره كعهده كما فى وصف المنادى كيأيها الرجل و وصف الاشارة كقام هذا الرجل

لان قولهم ليس الذكر الذى طلبت يدل على أنه قد وقع طلب الذكر حقيقة فيكون اللام فيه لتعريف عهدى حقيقى والذى أحوج لاخراجها عن الجنسية انه لو كانت للجنس لقيل ليست الانثى كالذكر وليس هذا مقام قلب التشبيه والمعهود قد يكون حاضرا لفظا كقوله تعالى كما أرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول أوحسا وهو مبصر كقولك القرطاس لمن سدد سهما أو علما كقوله تعالى اذهما فى الغار وقوله بالوادى المقدس اذ يبايعونك تحت الشجرة هذا هو المعهود الشخصى وأما الجنسى فسيأتى

أن يكون مافى بطنها ذكرا وتجعله من خدم بيت المقدس لان خدمة بيت المقدس اذ ذاك لاتصلح الا للذكور دون الاناث اه نوبى (قوله فالانثى) أى فأل الداخلة على الانثى اشارة أى مشار بها وكذا يقال فى قوله بعد والذكر اشارة الخ وانما قلنا ذلك لان المشير انما هو اللام لا الذكر ولا الانثى (قوله الى ماسبق ذكره) أى والذكور معهود معين (قوله فى قوله تعالى قالت رب انى وضعتها أنثى) أنث الضمير مع كونه راجعا لما لانه دار الامر بين مراعاة المرجع والحال التى هى بمنزلة الخبر أعنى أنثى و رعاية الخبر أولى لانه محط الفائدة وأما التأنيث فى قوله فلما وضعتها فمراعاة للمعنى لان مافى بطنها فى الواقع أنثى وغاية ماقالوا الاولى مراعاة لفظ ما وهذا لاينافى أن مراعاة المعنى جائزة قرر ذلك شيخنا العدوى (قوله لكنه ليس بمسند اليه) أى لانه مجرور بالكاف خبر ليس فهو مسند لكنه تنظير مناسب من حيث العهد الصريح (قوله كناية) يحتمل كما قاله عبد الحكيم أن المراد الكناية بالمعنى اللغوى وهو الخفاء لان فهم الذكر من لفظ ما الصادق بالذكر والانثى فيه خفاء لعدم التصريح وان كان ذكر الوصف بعد ذلك أعنى محررا مبينا للمراد وحينئذ فقول الشارح الى ماسبق ذكره كناية أى الى ماسبق ذكره على وجه الكناية أى على طريق فيه خفاء و يحتمل كما قال الفنرى ان المراد بالكناية المصطلح عليها عند علماء البيان فتكون من أفراد الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة وهو أن يتعين فى صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى الموصوف فالتحرير من الصفات المختصة بالذكور فلفظ مافى بطنى باعتبار تقييده محررا ملزوم للذكر والذكر لازم له فقد أطلق اسم الملزوم وأريد اللازم فالذكر لم يذكر صراحة بل كناية والمذكور صراحة ملزومه وهو مافى البطن الموصوف بالتحرير وجعل ذلك كناية ظاهر على مذهب المصنف القائل ان الكناية أن يذكر اسم الملزوم ويراد اللازم أما على طريقة السكاكى من أنها اللفظ المراد به ملزوم ماوضع له فلا يتأتى هنا لان التحرير ليس لازما للذكر اذ كثير من الذكور غير محرر (قوله وان كان يعم الذكور والاناث) أى بحسب وضعها (قوله لكن التحرير الخ) فيه نظر لان اختصاص التحرير بالذكر فى نفس الامر لاينافى عموم ما للذكر والانثى بحسب الوضع وحينئذ فلا يكون الذكر بخصوصه مذكورا وأجيب بأن العموم فى ما انما هو بحسب أصل الوضع واختصاصه بالذكر فى الآية بواسطة القرينة وهو الوصف بالتحرير فصح أن يكون الذكر مذكورا كناية نظرا لتلك القرينة اه قريمى ثم ان الانسب بقوله محررا أن يكون التحرير فى كلام الشارح مصدر حرر المبنى للمفعول فقوله يعتق مبنى للمفعول (قوله وهو) أى الذكر مسند اليه لانه اسم ليس (قوله وقد يستغنى الخ) هذا مقابل لقوله وذلك لتقدم ذكره صريحا أو كناية (قوله لتقدم علم المخاطب به) أى بالقرائن سواء كان ذلك المعلوم للمخاطب غير حاضر بالمجلس كما مثل الشارح أو حاضرا فيه كقولك لداخل البيت أغلق الباب ونحو قولك لمن فوق سهمه القرطاس فالعهد العلمى والحضورى من أقسام العهد الخارجى لتحقق المشار اليه باللام خارجا

* الثانى

واماالارادة نفس الحقيقة كقولك الرجل خير من المرأة والدينار خير من الدرهم ومنه قول أبي العلاء المعرى

والخل كالماء يبدى لى ضمائره * مع الصفاء و يخفيها مع الكدر

وعليه من غير هذا الباب قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شئ حى أي جعلنا مبدأ كل شئ حى هذا الجنس الذى هو الماء روى أنه تعالى خلق الملائكة من ريح خلقها من الماء والجن من نار خلقها منه وآدم من تراب خلقه منه ونحوه أولئك الذين آتيناهم الكتاب والحكم والنبوة

اذا لم يكن فى البلد الا أمير واحد (أو) للاشارة (الى نفس الحقيقة) ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد (كقولك الرجل خير من المرأة

(أو) للاشارة (الى نفس الحقيقة) أى تعريف المسند اليه باللام يكون للاشارة بها الى نفس الحقيقة ومفهوم مسمى اللفظ من غير اعتبار لصدوق ذلك اللفظ ولتلك الحقيقة فى الخارج وفى الافراد وذلك (كقولك الرجل خير من المرأة) فان المراد بلفظ الرجل مفهومه الذهنى وهو الذكر الانسانى لا مصدوق من ماصدقاته وكذا المراد بلفظ المرأة ولهذا صح الاخبار بالخيرية على الاطلاق من غير حاجة الى بيان وجهها

* والثانى أن يراد نفس الحقيقة كقولك الرجل خير من المرأة أى حقيقة الرجل من حيث هى هى خير من حقيقة المرأة من حيث هى هى وقول المعرى

والخل كالماء يبدى لى ضمائره * مع الصفاء و يخفيها مع الكدر

(قوله اذا لم يكن الخ) أى فالقرينة حالية وهى انفراده فى البلد (قوله ومفهوم المسمى) هذا تفسير للحقيقة اشارة الى أنه ليس المراد منها معناها المشهور وهو الماهية المتحققة أى الموجودة فى الخارج وتوضيح ذلك أن الأمر الكلى باعتبار تحققه ووجوده فى الخارج يقال له حقيقة و باعتبار تعقله فى الذهن سواء كان له وجود فى الخارج أم لا يقال له مفهوم فهو شامل للماهيات الغير الموجودة فأشار الشارح بالتفسير الى أن المراد بالحقيقة المفهوم ليشمل قولك العنقاء والغول فان أل فيهما جنسية واضافة مفهوم للمسمى بيانية أى ومفهوم هو مسمى الاسم لان المفهوم قد يكون مسمى بأن يكون وضع له اسم والمسمى قد لا يكون مفهوما كما اذا كان الموضوع له الاسم ماصدقا وقد يكون المفهوم غير مسمى بأن كانت تلك الحقيقة المتعلقة ذهنا لم يوضع لها لفظ فبين المفهوم والمسمى عموم وخصوص وجهى كخاتم فضة (قوله من غير اعتبار الخ) بيان لنفس الحقيقة أى من غير ملاحظة لما صدق عليه ذلك المفهوم من الافراد ومن ذلك اللام الداخلة على المعرفات نحو انسان حيوان ناطق والكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد لان التعريف للماهية واللام الداخلة على موضوع القضية الطبيعية نحو الحيوان جنس والانسان نوع وفى كلام الشارح نظر لان لام العهد الذهنى ولام الاستغراق بقسميه اعتبر فيهما الافراد مع انهما من أقسام لام الحقيقة واعتبار الافراد ينافى عدم اعتبارها فلا يصح جعلهما من فروع لام الحقيقة وأجيب بأن المراد من غير اعتبار للافراد بالنظر لذات الكلام وقطع النظر عن القرائن وذلك صادق بأن لا تعتبر الافراد أصلا كما فى لام الحقيقة أو تعتبر بواسطة القرائن كما فى لام العهد الذهنى ولام الاستغراق و يدل على هذا الجواب قول الشارح فيما يأتى فاللام التى لتعريف العهد الذهنى أو للاستغراق هى لام الحقيقة حمل على ماذكرنا بحسب المقام والقرينة و يمكن الجواب أيضا بأن قول الشارح من غير اعتبار الخ دخول على المثال اشارة الى أن المثال المذكور من القسم الذى لا تعتبر فيه الافراد وأن المقسم هو اللام التى يشار بها الى الحقيقة لا بهذا القيد وأما بهذا القيد فهو القسم الأول وقد أشار المصنف الى القسم الثانى بقوله وقد يأتى لواحد والى الثالث بقوله وقد يفيد الاستغراق ومبنى الاشكال على أن قوله من غير اعتبار تقييد للمقسم (قوله كقولك الخ) أى ومنه الكل أعظم من الجزء والدينار خير من الدرهم (قوله الرجل خير من المرأة) أى حقيقة الرجل الملحوظة ذهنا خير من حقيقة المرأة الملاحظة ذهنا ولا ينافى هذا كون بعض أفراد جنس المرأة خيرا من بعض أفراد جنس الرجل لان العوائق قد تمنع عما يستحقه الجنس قال ابن يعقوب الأولى للمصنف أن يمثل بقولنا فى التعريف الكلمة لفظ مفرد مستعمل والانسان الحيوان الناطق لان الحكم فى التعريف حقيق مفهومى لا فردى بخلاف الحكم بالخيرية فان الفضل بين الذكورية والأنوثية انما تحقق من خصال الافراد لا من تصور كل منها لكن لما كان مآل التصور الى الأفضلية فى الخارج ثبتت الأفضلية للحقيقة لذاتها لا من جهة التصور فان الشئ الذى هو فى قوة الحصول يثبت له حكم الحصول و يصح أن يراعى فى الخيرية خيرية مجرد الذكورية على نفس الأنوثية من غير رعاية خصالها فيكون الحكم حقيقيا لا فرديا فلا يحتاج الى التأويل فتأمله ومن تعريف الجنس من غير هذا الباب قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شئ حى أى جعلنا مبدأ كل شئ حى هذا الجنس الذى هو الماء روى أنه تعالى خلق الملائكة من ريح خلقها من الماء والجن من نار خلقها منه وآدم من تراب خلقه منه

والمعرف باللام قد يأتى لواحد باعتبار عهديته فى الذهن لمطابقته الحقيقة

(قوله وقد يأتى المعرف بلام الحقيقة لواحد) قد للتحقيق لا للتقليل وهذا اشارة الى القسم الثانى من الأقسام الأربعة للام الحقيقة ولم يقل وقد يقصد من المعرف بلام الحقيقة واحد لان الوحدة المبهمة مستفادة من القرينة الخارجية ولم تقصد من المعرف باللام وعبر هنا بقوله وقد يأتى وفيما سيأتى بقوله وقد يفيد إما للتفنن واما لان دلالة اللام فى الأول قوية لانها مصحوبة بالقرينة الدالة على البعضية وفى الثانى ضعيفة لانها يكفى فيها القرينة الصارفة عن ارادة الحقيقة من حيث هى ولا يحتاج الى القرينة الدالة على الاستغراق (قوله لواحد) أى مبهم (قوله من الافراد) أى من أفراد الحقيقة (قوله باعتبار عهديته) أى تعينه واستحضاره فى الذهن تبعا لتعين الحقيقة واستحضارها فيه فالمعهود ابتداء هو الحقيقة ولما كان استحضار الماهية يتضمن استحضار أفرادها كان كل واحد من الافراد معهودا ذهنا وبهذا اندفع ما يقال ان الواحد

من الافراد هنا غير معين وحينئذ فلا عهد فيه لا ذهنا ولا خارجا بل هو مبهم فكيف يقول المصنف باعتبار عهديته فى الذهن وحاصل الجواب انه مبهم فى ذاته وعهديته انما هى تبع لعهدية الماهية التى اشتمل عليها فصح نسبة العهدية اليه بهذا الاعتبار وقوله لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة أى المعهودة علة لعهديته ومعنى مطابقة الواحد للحقيقة اشتماله عليها عند ابن الحاجب أو صدق الحقيقة عليه عند الشارح وعلى الوجهين فالفرد المبهم باعتبار مطابقته للحقيقة المعلومة صار كأنه معهود أى معلوم فله عهدية بهذا الاعتبار فسمى معهودا ذهنيا كذا فى سم عن الناصر اللقانى ومثله فى عبد الحكيم وقيل فى قوله عهديته حذف مضاف أى باعتبار عهدية حقيقته فالموصوف بالعهد انما هو الحقيقة واليه مال العصام والصفوى واذا عهدت حقيقته عهد هو لمطابقة ذلك الواحد لها كقولك (قوله يعنى يطلق الخ) أشار به الى أن قول المصنف يأتى بمعنى يطلق وأن اللام فى قوله لواحد بمعنى على (قوله المعرف بلام الحقيقة) صفة لمحذوف تقديره يعنى أن اسم الجنس المعرف بلام الحقيقة وقوله الذى هو موضوع للحقيقة صفة للمعرف أى الذى هو موضوع للحقيقة من غير نظر الى فرد لان النظر الى فرد ما أو لجميع الافراد بالقرينة لا بالوضع (قوله المتحدة فى الذهن) أى المعينة فى الذهن أو الموصوفة بالوحدة فى الذهن ويلزمها التعيين فالوحدة على كل حال خارجة عن الموضوع له وفائدة هذا القيد الاشارة الى صدق تعريف المعرفة على المعرف بلام الحقيقة أعنى ما وضع ليستعمل فى شئ بعينه فان الماهية الحاصلة فى الذهن أمر واحد لا تعدد فيه فى الذهن انما يلحقه التعدد بحسب الوجود (قوله على فرد ما موجود) متعلق بيطلق (قوله من الحقيقة) صفة لفرد أى على فرد من أفراد الحقيقة والا فالحقيقة لا تتجزأ

وقد يأتى) المعرف بلام الحقيقة (لواحد) من الافراد (باعتبار عهديته فى الذهن) لمطابقة ذلك الواحد الحقيقى يعنى يطلق المعرف بلام الحقيقة الذى هو موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن على فرد ما موجود من الحقيقة

لان الجنس والحقيقة خير من الجنس ولو قصدت الفردية احتيج الى بيان الوجه والأولى فى التمثيل قولنا فى التعريف الكلمة لفظ مفرد مستعمل والانسان الحيوان الناطق لان الحكم فى التعريف حقيقى مفهومى لا فردى بخلاف الحكم بالخيرية فان الفضل بين الذكورية والأنوثية انما يتحقق من خصال الافراد لا من تصور كل منها لكن لما كان مآل التصور الى الأفضلية فى الخارج ثبتت الأفضلية للحقيقة لذاتها لا من جهة التصور فان الشىء الذى هو فى قوة الحصول يثبت له حكم الحصول ألا ترى الى تفضيل زيد على عمرو فانه يصح باستعداده للنفع ولو لم ينفع بالفعل ويصح أن يراعى فى الخيرية خيرية مجرد الذكورية الثابتة على نفس الأنوثية من غير رعاية خصالها فيكون الحكم حقيقيا لا فرديا فلا يحتاج الى التأويل تأمله (وقد يأتى) المعرف بلام الحقيقة (ا)فرد (واحد) من أفراد الحقيقة (باعتبار عهديته فى الذهن) وفى هذه العبارة تسامح لان ظاهرها أن الفرد الواحد الذى استعمل فيه اللفظ له عهدية فى الذهن) بنفسه فاستعمل له اللفظ باعتبارها لكن المراد ظاهر للعلم بأن العهدية الذهنية من حيث هى للحقيقة فنسبتها للفرد باعتبارها فمعنى الكلام انه قد تقرر أن الكلى الطبيعى وهو اللفظ الموضوع للطبيعة أى نفس الحقيقة المشتركة بين الافراد قد يطلق على فرد من تلك الافراد لوجودها فيه فيكون استعماله حقيقيا لا مجازيا فاذا صح هذا فى الكلى الغير المعرف فالمعرف باللام المشار بها الى الحقيقة كذلك يصح فيه الاطلاق على فرد توجد فيه تلك الحقيقة لان تعينها باللام ذهنا لا يمنع وجودها فى الافراد فيتبع وجودها فى الفرد صحة الاطلاق كالكلى الغير المعرف فاذا أطلق اللفظ المحلى بأل الحقيقية على ذلك الفرد كان ذلك الاطلاق باعتبار عهدية جنسه وحقيقته فى الذهن لا باعتبار

فلا يدل هذا حينئذ على وحدة ولا تعدد * ثم قال المصنف وقد تأتى لواحد باعتبار عهديته فى الذهن

كقولك ادخل السوق وليس بينك و بين مخاطبك سوق معهود فى الخارج وعليه قول الشاعر * ولقد أمر على اللئيم يسبنى *

باعتبار كونه معهودا فى الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلى الطبيعى على كل جزئى من جزئياته وذلك عند قيام قرينة دالة على أن ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هى هى بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها فى ضمن جميع الافراد بل بعضها (كقولك ادخل السوق حيث لا عهد) فى الخارج

خصوص الفرد ولذلك كان الاطلاق حقيقيا لا مجازيا (١) وانما يحمل على هذا حيث لا يصح ارادة حصة معينة من الحقيقة ولا ارادة الحقيقة نفسها كما فى قولنا الانسان نوع ولا ارادتها فى ضمن جميع الافراد كما يأتى بل ترادفى ضمن فرد ما لعدم صحة غير ذلك فاذا قيل مثلا أطعم المسكين زكاة فطرك يوم العيد كان المعنى أطعم فردا من أفراد الحقيقة المسكينية المعهودة لديك المعروفة فى ذهنك فالتنكير هنا ولو وجد باعتبار قرينة قصد الفرد فى الجملة وهى الاطعام لكن لا ينفك عن الاعلام بعهدية حقيقته ولذلك يقال ان هذا النوع من المشار به الى الحقيقة نكرة باعتبار القرينة مساو للنكر الذى وضع لفرد غير معين ومعرفة باعتبار نفسه لاشارته الى معهود وهو حقيقة ذلك الفرد وذلك (كقولك ادخل السوق حيث لا عهد) أى لا معهود فى الخارج يشار اليه باللام كما اذا رأيت انسانا لا يحسن القيام بأمور التوكل

كقولك ادخل السوق حيث لا عهد يعنى ان الدخول انما يكون فى سوق معين قال وعليه قول الشاعر وهو عميرة بن جابر الحنفى ولقد أمر على اللئيم يسبنى * فمضيت ثمت قلت لا يعنينى

(قوله باعتبار)متعلق بيطلق وقوله معهودا أى معلوما ومعينا فى الذهن أى لا باعتباره بخصوصه والا لكان مجازا من اطلاق المطلق على المقيد من حيث انه مقيد قاله عبد الحكيم وقوله وجزئيا عطف على معهودا من عطف العلة على المعلول أى ان عهديته باعتبار أنه جزئى من جزئيات الحقيقة التى هى مستحضرة فى الذهن ومعهودة فيه وقوله مطابقا اياها أى و باعتبار كونه مطابقا اياها أى مشتملا عليها ثم ان ظاهر قول الشارح يعنى يطلق المعرف بلام الحقيقة على فرد باعتبار كونه معهودا فى الذهن انه يستعمل فى الفرد نفسه لكن حقق فى المطول ما حاصله انه يستعمل فى الفرد باعتبار وجود الحقيقة فيه فهو فى الحقيقة انما أطلق على الحقيقة فى ضمن الفرد للقرينة واليه يشير قوله الآتى وهذا معناه نفس الحقيقة الخ وعبارته فى المطول وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن وانما أطلق على الفرد الموجود منها باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع اه وقد يقال ان قوله هنا باعتبار كونه معهودا فى الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها بمنزلة قوله فى المطول باعتبار وجود الحقيقة فيه اذ معنى اعتبار كونه جزئيا من جزئياتها اعتبار وجودها فيه فتفيد عبارته هنا أيضا أن الاستعمال فى الحقيقة انما هو فى الحقيقة فى ضمن الفرد فتأمل (قوله كما يطلق) راجع لقوله يطلق أى يطلق اطلاقا كاطلاق الكلى الطبيعى (٣٢٥) أى الذى يراد منه الحقيقة والطبيعة والمراد بالاطلاق هنا الحمل وذلك كالحيوان فى نحو قولك هذا الفرس حيوان والانسان فى قولك زيد انسان وانما كان المراد بالاطلاق هنا الحمل لان الكلى لا يراد منه المفهوم والطبيعة الا اذا كان محمولا وأما لو كان موضوعا كان المراد منه الافراد وحينئذ فلا يكون طبيعيا اذ كره شيخنا الحفنى (قوله كما يطلق الكلى الطبيعى) أى المجرد من اللام فالجامع الطلاق الكلى على فرد فى كل لكن المراد بالاطلاق فيما نحن فيه الذكر وفى المشبه به المراد بالاطلاق الحمل قرره شيخنا العدوى (قوله وذلك) أى اطلاق اسم الجنس المعرف على فرد معين فى الذهن (قوله على أنه ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هى هى) أى كما فى لام الحقيقة وقوله بل من حيث الوجود أى وجود الحقيقة (قوله من حيث هى هى) أى من حيث هى نفسها مقصودة لا الافراد فهى الثانية توكيد والخبر محذوف (قوله من حيث وجودها فى ضمن جميع الافراد) أى كما فى لام الاستغراق الآتية (قوله بل بعضها) أى بل من حيث وجودها فى بعضها (قوله ادخل السوق) أى فقولك ادخل قرينة على أنه ليس المراد حقيقة السوق من حيث هى لاستحالة الدخول فى الحقيقة ولا الحقيقة فى ضمن جميع الافراد لاستحالة دخول الشخص الواحد جميع أفراد السوق فعلم من هذا أن المراد الحقيقة فى ضمن بعض الافراد (قوله حيث لا عهد) بأن تتعدد أسواق البلد ولا تعيين لواحد منها بين المتكلم والمخاطب (قوله فى الخارج) أى لا مطلقا كما يوهمه اطلاق النفى لوجود العهد الذهنى والحاصل أنه ليس المراد نفى العهد مطلقا بل خصوص العهد الخارجى لوجود العهد الذهنى كما قدمه فى قوله باعتبار عهديته فى الذهن فلا تنافى بين قوله حيث لا عهد وقوله قبل ذلك باعتبار عهديته فى الذهن فلو فرض أن هناك عهدا خارجيا بأن كان هناك سوق واحد كانت أل للعهد الخارجى

---

(١) هنا زيادة فى بعض النسخ نصها يؤخذ من هذا أن دلالته أعنى مدخول أل الحقيقة مطابقية على فرد ما وفيه تأمل كتبه مصححه

وهذا يقرب فى المعنى من النكرة ولذلك يقدر يسبنى وصفا للئيم لاحالا

(قوله وأخاف أن يأكله الذئب) أى فرد من أفراد الحقيقة المعينة فى الذهن وليس المراد حقيقة الذئب من حيث هى لانها لاتؤكل ولا الحقيقة فى ضمن جميع الافراد وحاصل مافى المقام أن المعرف بلام العهد الذهنى موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن وانما أطلق على الفرد الموجود منها باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه لاباعتبار أنه فرد والا لكان مجازا فجاء التعدد باعتبار الوجود لاباعتبار الوضع (قوله وهذا) أى المعرف بلام العهد الذهنى (قوله فى المعنى كالنكرة) أى بعد اعتبار القرينة لان المراد به بعد اعتبارها فرد مبهم أما قبل اعتبارها فليس كالنكرة اذ هو موضوع للحقيقة المعينة فى الذهن (قوله وان كان فى اللفظ) أى والحال انه تجرى عليه أحكام المعارف بالنظر للفظ يعنى غالبا لما سيأتى و بقولنا بعد اعتبار القرينة اندفع مايقال هذا الكلام يقتضى أن اجراء حكم المعرفة عليه ليس بحسب المعنى نظرا الى أنه فى المعنى نكرة وليس كذلك بل المعرف بلام العهد الذهنى معرفة بحسب اللفظ والمعنى لانه موضوع للحقيقة المعينة ومستعمل فيها وحينئذ فاجراء أحكام المعارف عليه بحسب الامرين جميعا (قوله من وقوعه مبتدأ) نحو الذئب فى دارك وقوله وذا حال نحو رأيت الذئب خارجا من بيتك وقوله وصفا للمعرفة نحو زيد الكريم عندك وقوله وموصوفا بها نحو الكريم الذى

فعل كذا فى دار صديقك (قوله ونحو ذلك) أى كعطفه بيانا من المعرفة والعكس نحو زيد الكريم عندك والكريم زيد عندك وكونه اسم كان ومعمولا أولا لظن نحو كان السارق الذى سرق متاعك فى محل كذا وظننت السارق هالكا (قوله وهو أن النكرة) أى نحو ادخل سوقا معناها أى الوضعى وقوله من جملة الحقيقة أى من جملة أفرادها والا فالحقيقة لاتتجزأ (قوله وهذا) أى المعرف بلام العهد الذهنى نحو ادخل السوق وقوله معناه أى الوضعى (قوله كالدخول) أى فانه انما يتصور فى الافراد الخارجية ولايتصور فى الحقيقة (قوله فالمجرد) أى من اللام نحو سوقا وقوله ان

وذو اللام نحو السوق وقوله بالنظر الى القرينة قيد فى ذى اللام فقط اذ المجرد استعماله فى الفرد لايتوقف على القرينة (قوله سواء) أى فى أن المراد من كل بعض غير معين (قوله مختلفان) أى لان المنكر معناه بعض غير معين من أفراد الحقيقة والمعرف معناه الحقيقة المعينة فى الذهن وانما أطلق على الفرد للقرينة باعتبار وجود الحقيقة فيه فافادة البعضية فى المجرد بالوضع وفى ذى اللام بالقرينة وهذا الفرق الذى ذكره الشارح بناء على أن النكرة موضوعة للفرد المنتشر فان قلنا انها موضوعة للماهية فالفرق أن تعين الماهية وعهديتها معتبر فى مدلول المعرف بلام العهد الذهنى غير معتبر فى مدلول النكرة وان كان حاصلا فالفرق بين المعرف بلام العهد الذهنى والنكرة كالفرق بين اسم الجنس المنكر كأسد وعلم الجنس كأسامة وذلك لانه على القول بأن اسم الجنس المنكر موضوع للفرد المنتشر فالفرق بينهما ماقاله الشارح وان قلنا موضوع الماهية فالفرق ماقلناه واعلم أن النكرة سواء قلنا انها للمفهوم أو للفرد المنتشر انما تستعمل فى الفرد المنتشر وانما الخلاف فيما وضعت له

ومثله قوله تعالى وأخاف أن يأكله الذئب (وهذا فى المعنى كالنكرة) وان كان فى اللفظ يجرى عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال و وصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك وانما قال كالنكرة لما بينهما من تفاوت ما وهو أن النكرة معناها بعض غير معين من جملة الحقيقة وهذا معناه نفس الحقيقة وانما تستفاد البعضية من القرينة كالدخول والأكل فيما مر فالمجرد وذو اللام بالنظر الى القرينة سواء و بالنظر الى أنفسهما مختلفان ولكونه فى المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة النكرة

فتقول له أما أنت فلا يصلح لك هذا ولكن ادخل السوق تعنى للتجارة والتسبب فالمراد بالسوق بقرينة الدخول المأمور به فرد من أفراد حقيقة السوق فلما أن عرفته باللام التى لم يتقدم للفرد المستعمل هى فيه عهد كانت الاشارة الى تلك الحقيقة فكأنك تقول ادخل فردا من أفراد حقيقة السوق المعهودة لك فقد استعمل المعرف باللام الحقيقية فى فرد باعتبار حقيقته الموجودة فيه الصادق لفظها عليه فالقرينة صيرته فردا مطلقا واللام عرفته باعتبار جنسه فهو مع المنكر باعتبار القرينة متساويان و باعتبار ماتفيده لام الحقيقة من الاشعار بعهديتها ذهنا المصاحب لذلك الاطلاق مختلفان ومثل هذا قوله تعالى وأخاف أن يأكله الذئب فليس المراد كل ذئب ولا حقيقة الذئب ولا ذئب معين بل فرد من أفراد حقيقة الذئب وهذا معنى قوله (وهذا فى المعنى كالنكرة) يعنى باعتبار القرينة لاباعتبار مفاد اللام فاذا ادعيت القرينة الموجبة للتنكير جرت عليه أحكام التنكير و يراعى فيه كثيرا مفاد اللام فتجرى عليه أحكام المعارف فيقع مبتدأ وصاحب حال و وصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعطفه بيانا

ورواه البحترى فى حماسته ولقد مررت لايقال كل مايقع فى الوجود مشخص لأنا نقول لو نظر لذلك لما كان العهد مفارقا الأداة قال وهذا فى المعنى كالنكرة ولذلك يقدر يسبنى وصفا للئيم لاحالا يعنى

(قوله ويوصف بالجملة) الاولى التفريع بالفاء (قوله ولقد أمر على اللئيم الخ) تمامه فمضيت ثمت قلت لايعنيني * عدل الى المضارع في أمر قصدا الى الاستمرار وقوله فمضيت ثمت قلت أي فأمضي ثم أقول لكن (٣٢٧) عدل الى الماضي دلالة على التحقق فكأنه قال أمر دائما على لئيم عادته سبي ومواظب على سبي بأنواع الشتائم فأمضي ولا ألتفت اليه ولا أشتغل بكلامه وأعرض عنه صونا لماء الوجه ثم أقول لجماعة الخلان انه لا يعنيني وثم حرف عطف اذا لحقتها علامة التأنيث اختصت بعطف الجمل وقوله لايعنيني أي لايريدني بل يريد غيري من عناه اذا قصده ويحتمل أن المراد لا يهمني الاشتغال به والانتقام منه من عناني الامر اذا أهمني والشاهد في قوله يسبني فان الجملة صفة للئيم لان الشاعر لم يرد لئيما معينا اذ ليس فيه اظهار ملكة الحلم المقصودة بالتمدح بها ولا الماهية من حيث هي بقرينة المرور ولا الاستغراق لعدم تأتي المرور على كل لئيم من اللئام بل الجنس في ضمن فرد مبهم فهو كالنكرة فلذا جعلت الجملة صفة لاحالا قال ابن يعقوب ولم تجعل تلك الجملة حالا لان الغرض أن اللئيم دأبه السب ومع ذلك تحمله القائل وأعرض عنه وليس الغرض تقييد السب بوقت المرور فقط كما هو مقتضى الحالية لاشعارها بالتحول في أصلها كذا قيل لكن المناسب لقوله ثمت قلت لايعنيني كونها حالية لان المتبادر من قوله قلت لايعنيني أنه قال ذلك في حال سماع السب حال المرور لأنه قاله فيمن دأبه السب ولو في غير حال المرور انتهى

و يوصف بالجملة كقوله * ولقد أمر على اللئيم يسبني *

من المعرفه والعكس وككونه اسم كان ومعمولا أولا لظن وشبه ذلك ولهذا قال كالنكرة لانكرة حقيقة ومن معاملته معاملة النكرة وصفه بالجملة التي هي في معنى المنكر كقوله:

ولقد أمر على اللئيم يسبني * فمضيت ثمت قلت لايعنيني

فيسبني نعت اللئيم والمراد به فرد باعتبار عهدية حقيقته للقدرة فيه ولم يجعل يسبني حالا لان الغرض أن اللئيم دأبه السب ومع ذلك تحمله القائل وأعرض عنه لاتقييد السب بوقت المرور فقط الذي هو مقتضى كونها حالية اذ هي مشعرة بالتحول في أصلها كذا قيل ولكن المناسب لقوله فمضيت ثمت قلت لايعنيني * كونها حالية وانما قلنا المناسب الخ لان التحمل بتأنيس النفس بعدم العناية قد لايناسبه قصد اظهار دوام السب ولان قوله لايعنيني انما يتبادر منه أنه قال في حال سماع السب حال المرور لا أنه قاله فيمن دأبه السب ولو في غير حال المرور تأمله

أن اللئيم لما لم تمكن الاداة فيه لمعين يعرفه المخاطب صار شائعا بحسب الظاهر فعومل معاملة النكرة فصح وصفه وان كان معرفة بيسبني وان كان نكرة ولو عومل معاملة المعرفة لجعل حالا والحال في المعنى غير مقصود لان الحال يدل على الانتقال وليس ذلك مقصودا هنا ومن حيث اللفظ أيضا لايتضح لكونه في حكم النكرة على ماسبق وسيأتي الكلام على ذلك في الكلام على الحال ومثله في القرآن كثير كقوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقوله تعالى الا المستضعفين الى أن قال لايستطيعون حيلة فان قلت لاي شيء فصل المصنف بين هذا وماقبله من العهد بالجنس وان كان هذا والاول عهديين قلت لان هذا وان كان عهديا فهو من حيث شياعه في الظاهر كالجنس فجعل بعدهما لان فيه شبها من كل منهما ولك أن تقول أقرب من هذا القسم شبها بالنكرات مااشتمل على الاداة الجنسية التي لتعريف الحقيقة فان شياعها في نفس الامر وشياع مانحن فيه في الظاهر فقط فكان أولى أن يعامل معاملة النكرات في الوصف وغيره ولاشك ان الامر كذلك لكن ظاهر عبارة المصنف خلافه وقد يجاب بأن مدلول الجنسية هو الحقيقة من غير نظر لافرادها وهي حينئذ غير مبهمة لكن لك أن تقول حينئذ فما الذي أفادته هذه الاداة ﴿تنبيه﴾ نسبة مانحن فيه من التوسط (١) بين العهد الشخصي والجنسي المعهود الجنسي فان العهد قد يكون شخصيا كقوله تعالى فعصى فرعون الرسول وقد يكون جنسيا بمعنى ارادة جنس هو نوع لما فوقه كقولك الرجل تريد به فردا من أفراد الرجال الحجاز يين دون غيرهم وهذا يقع كثيرا في الكلام ولعل منه قوله تعالى أولئك الذين آتيناهم الكتاب فان المراد جنس كتب الله ليكون صالحا للتوراة والانجيل والزبور التي أوتيها من تقدم ذكره من الانبياء صلى الله عليهم وسلم تسليما فاللام فيه عهدية جنسية وكذا قوله تعالى ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب قال الزمخشري أي جنس كتب الله المنزلة وتصير هذه الالف واللام عهدية جنسية استغراقية وعلى هذا فينبغي أن يجعل وليس الذكر كالانثى من هذا القسم فان المعهود الذكر الذي قام بذهنها كيفيته المطلوبة وذلك معهود جنسي لاشخصي كما سبق في ولقد أمر على اللئيم * الثالث أن تكون للاستغراق واليه الاشارة بقوله

---

(١) قوله نسبة مانحن فيه الخ هكذا في الاصل وحرر العبارة فلعل فيها تحريفا كتبه مصححه

وقد يفيد الاستغراق وذلك اذا امتنع حمله على غير الافراد وعلى بعضها دون بعض كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنو

(قوله وقد يفيد الاستغراق) أى لجميع الافراد وهذا هو القسم الثالث من أقسام لام الحقيقة ثم ان ظاهر المصنف أن المعرف بلام الحقيقة موضوع لامرين الحقيقة وجميع الافراد وأنه يفيدهما الاطلاقه عليهما وليس كذلك بل هو موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن فقط وافادتها للاستغراق انما هى من حيث تحقق الحقيقة فى جميع الافراد وأجاب الشارح عن نظير هذا فيما سبق وحاصل الجواب عن ذلك أن يقال ان المراد أن المعرف باللام الموضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن قد يطلق على جميع الافراد من حيث تحقق الحقيقة فيها وذلك عند قيام القرينة الدالة على أنه ليس القصد الحقيقة من حيث هى ولا من حيث وجودها فى فرد فيكفى فى الحمل على الاستغراق وجود القرينة الصارفة عن ارادة الحقيقة من حيث هى ومن حيث وجودها فى بعض الافراد ولا تتوقف على وجود القرينة المعينة للاستغراق بخلاف الحمل على وجود الحقيقة فى فرد فانه يتوقف على القرينة الدالة على البعضية فالقرينة فيه أقوى (قوله بدليل الخ) هذا يقتضى أنه لا بد من قرينة معينة فى هذا النوع أيضا كالذى قبله والحق خلافه لانه اذا لم تقم قرينة على ارادة الحقيقة ولا على الفرد الغير المعين حمل على الاستغراق كما هو المأخوذ من كلام الكشاف وقد يجاب بأن الشارح قصد التنصيص على المراد بوجود الدليل قرره شيخنا العدوى (قوله الذى شرطه دخول الخ) أى ودخوله فيه فرع عن العموم والعموم يدل على الاستغراق ثم ان ما ذكر شرط بالنسبة للاستثناء المتصل لا مطلقا وحاصل ذلك الدليل أن المستثنى منه كالانسان يجب أن يكون المراد به كل فرد اذ لو أريد به الحقيقة لما صح الاستثناء للافراد لعدم تناول اللفظ لها ولو أريد به بعض من الافراد مبهم لما صح الاستثناء لعدم تحقق دخول المستثنى فى المستثنى منه ولو أريد به بعض معين ليس من الذين آمنوا لما صح أيضا لعدم الدخول ولو أريد بعض معين منه الذين آمنوا لورد أن ارادة البعض دون البعض ترجيح بلا مرجح فتعين ارادة جميع الافراد ثم ان دلالة الاستثناء على الاستغراق بناء على القول انه يجب فى الاستثناء دخول المستثنى فى لفظ المستثنى منه أما على القول بأنه يكفى فى صحة الاستثناء جواز الدخول فلا دلالة للاستثناء حينئذ على الاستغراق قاله سم (قوله فاللام التى لتعريف العهد) أى لتعريف المعهود فهو مصدر بمعنى اسم المفعول وهذا تفريع على ارجاع الضمير فى قد يأتى وقد يفيد للمعرف بلام الحقيقة أى فعلم أن اللام الخ اذ المتفرع على الارجاع علم ذلك لا نفسه (قوله أو الاستغراق) عطف على العهد والاستغراق بمعنى المستغرق فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل أو أن الاستغراق باق

(وقد يفيد) المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة (الاستغراق نحو ان الانسان لفى خسر) أشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هى هى ولا من حيث تحققها فى ضمن بعض الافراد بل فى ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذى شرطه دخول المستثنى فى المستثنى منه لو سكت عن ذكره فاللام التى لتعريف العهد الذهنى أو الاستغراق

(وقد يفيد) أى المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة (الاستغراق) لجميع الافراد وذلك بأن يشار الى الحقيقة فى ضمن كل فرد وفى أى محل وجدت فيه (نحو) قوله تعالى (ان الانسان لفى خسر) فقد أشير فيه الى الانسانية فى ضمن كل فرد من أفرادها ولم يشر اليها من حيث هى هى كما فى قولنا الانسان خير من البهيمة ولا اليها فى ضمن فرد ما كما فى ادخل السوق ولا اليها فى ضمن فرد معين كما فى أغلق الباب بل فى ضمن الجميع بدليل الاستثناء الذى هو معيار العموم لان شرط دخول المستثنى فى المستثنى منه لو لم يذكر وانما شرط ما ذكر لان الحاجة الى الاستثناء لا تتحقق الا بتحقق الدخول ولا يتحقق هذا الشرط الا بالعموم وارادة الجميع لانه ان أريد البعض مبهما لم يتحقق دخول المستثنى فى المستثنى منه فلا تتحقق الحاجة الى الاستثناء وان أريد بعض معين لم يحتج الى الاستثناء لان غيره لا يدخل واستثناؤه يبطل أصل الدلالة وان أريد نفس الحقيقة لم يصح استثناء الافراد لعدم تناول اللفظ لها فتعين ارادة الجميع ليصح استثناء غير المراد مما دخل وانما جعلنا الضمير فى قوله وقد يأتى وقد يفيد عائدا على المعرف بلام الحقيقة لان اللام المفاد بها العهد المذكور والاستغراق انما تستعمل فى المقامات التى لا تخلو عن ملاحظة الحقيقة على الوجه المذكور ولان قرينة تغيير الاسلوب حيث قال وقد يأتى ولم يقل وللاشارة الى كذا مع قرب العهد فى معاد الضمير يدل على ذلك وأيضا ادخال هذين القسمين فى قسم المشار بها الى الحقيقة لا مكانه أولى فى تقليل التقسيم من جعلهما قسمين من مطلق المعرف باللام ولو صح أيضا وههنا نكتتان * احداهما أن كلام المصنف يفيدان أصل أقسام ما يتعرف باللام قسمان المعرف بلام العهد الخارجى أصل لكل معين خارجى والمعرف بلام الحقيقة أصل لما سوى ذلك لاقتصاره عليهما على حسب ما حملنا عليه كلامه باعتبار المقام والقرينة كما بينا * والاخرى التنبيه للفرق بين المحلى باللام المشار بها الى الحقيقة واسم الجنس وبين التعريف بالعهد الذهنى

وقد يفيد الاستغراق وانما قال وقد يفيد لانه يريد ان اللام الجنسية قد تفيد الاستغراق ومعنى الجنسية مع ذلك لا يفارقها ومثله بقوله تعالى ان الانسان لفى خسر فانه عام بدليل الاستثناء منه

وكذلك

على مصدريته وهو عطف على تعريف (قوله هي لام الحقيقة) أي هي من أفراد لام الحقيقة (قوله حمل) أي مدخولهما وقوله على ماذكرنا أي من الحقيقة في ضمن فرد غير معين في الأول أو في ضمن جميع الافراد في الثاني فالحاصل أن لام الحقيقة هي الأصل لكن تارة يقصد من مدخولها الحقيقة من حيث هي وتارة يقصد منه الحقيقة من حيث تحققها في بعض الافراد وتارة يقصد منه الحقيقة من حيث تحققها في جميع الافراد فالمنظور له الحقيقة في الكل دون بعض الافراد أو كلها وأما لام العهد الخارجي فهي قسم برأسها أصل لكل خارج كما تقدم للمصنف واعترض بأن هذا تحكم ولم لم تجعل التي للعهد الخارجي من أفراد لام الحقيقة بحيث يقال فيها ان الاشارة بتلك اللام للحقيقة من حيث تحققها في فرد معين في الخارج لتقدمه ذكرا صراحة أو كناية أو لعلم المخاطب به ويمكن الجواب بأنه انما جعلت قسما لكون التعيين فيها أشد من التعيين في لام الحقيقة وجعل بعضهم كل واحد أصلا مستقلا على حدة وبعضهم جعل الكل فرع التي للحقيقة وبعضهم جعل لام العهد الخارجي أصلا للكل فما عداها من فروعها وهذا الخلاف لا طائل تحته وذكر الحفيد أنه ان قلنا ان النكرة موضوعة للفرد المنتشر كانت أل التي للعهد الذهني هي الأصل لانها أبقت مدخولها على حاله وان كانت موضوعة للماهية لا بقيد الاستحضار كانت لام الحقيقة هي الأصل وما عداها من فروعها وذلك أن معنى اللام الاشارة الى معنى ما دخلت عليه فظهر لك أن جملة الأقوال خمسة (قوله والقرينة) عطف تفسير على

ما قبله (قوله ولهذا) أي ولأجل كون لام العهد الذهني ولام الاستغراق من فروع لام الحقيقة (قوله عائد الى المعرف باللام الخ) أي وليس عائدا على المعرف باللام مطلقا لعدم افادته أن هذين القسمين من أفراد لام الحقيقة ومما يدل على أن الضمير عائد على المعرف بلام الحقيقة كما قال الشارح لا الى المعرف بمطلق اللام تغيير المصنف الاسلوب حيث قال وقد يأتي وقد يفيد ولم يقل أو للاشارة الى واحد معهود في الذهن أو للاشارة الى الاستغراق تأمل (قوله ولا بد الخ) اعلم أن اسم الجنس المنكر اذا كان مصدرا فانه يدل على الحقيقة قطعا

لوضعه لها كذكرى وبشرى ورجعى كما أن اسم الجنس المعرف يدل عليها قطعا من غير نزاع فيهما وان كان اسم الجنس المنكر غير مصدر كأسد ورجل ففيه نزاع قيل انه موضوع للفرد المنتشر وقيل موضوع للماهية اذا علمت ذلك فيرد سؤال حاصله أن لام الحقيقة الداخلة على اسم الجنس اما أن يقصد بها الاشارة الى الماهية من حيث هي أي من غير اعتبار تعينها وحضورها في الذهن واما أن يقصد بها الاشارة الى الماهية باعتبار تعينها وحضورها في الذهن فان قلتم بالأول لزم عدم الفرق بين اسم الجنس المعرف والمنكر المصدر نحو ذكرى والذكرى ورجعى والرجعى فان كلا منهما موضوع للماهية والقول بعدم الفرق باطل لضرورة الفرق بين المعرف والمنكر وان قلتم بالثاني لزم عدم الفرق بين المعرف بلام الحقيقة ولام العهد الخارجي العلمي لان كلا منهما اشارة الى حاضر معين في الذهن وهذا البحث أورده صاحب المفتاح على هذا المقام وأشار الشارح لجوابه بقوله ولا بد الخ وحاصله انا نختار الثاني وهو أن لام الحقيقة الداخلة على اسم الجنس يقصد بها الاشارة الى الماهية باعتبار حضورها في الذهن ولا نسلم لزوم عدم الفرق بين المعرف بلام الحقيقة والمعرف بلام العهد الخارجي العلمي وذلك لان المشار اليه بلام الحقيقة هو الحقيقة الحاضرة في الذهن والمشار اليه بلام العهد المذكور حصة من أفراد الحقيقة

هي لام الحقيقة حمل على ماذكرنا بحسب المقام والقرينة ولهذا قلنا ان الضمير في قوله وقد يأتي وقد يفيد عائد الى المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة ولا بد في لام الحقيقة من أن يقصد بها الاشارة الى الماهية باعتبار حضورها في الذهن

والخارجي أما الأولان فالفرق بينها أن الحلى وضع للحقيقة مع الاشعار بوجودها في الذهن واسم الجنس موضوع لها من غير اعتبار اشعار بالذهن فالذهن في اسم الجنس مصاحب للوضع غير معتبر الاشعار به وعدم اعتبار الذهن في اسم الجنس لا يقتضي عدم مصاحبة الوضع للذهن لان عدم اعتبار الشيء ليس اعتبارا لعدمه فانك اذا لم تعتبر زيدا أي لم تراعه لم يلزم منه انتفاؤه عنك أي عن صحبتك وانما انتفت مراعاته وان اعتبرت عدمه ونفيه لزم انتفاؤه عن صحبتك هذا على القول بأن اسم الجنس وضع للحقيقة وأما على القول بأنه وضع للوحدة الشائعة فلا يحتاج الى هذا الفرق لظهوره بادراك المدلول نعم يحتاج الى هذا فيما اتفق من أسماء الأجناس على وضعه للحقيقة مثل المصدر كالرجعى ورجعى والقربى وقربى وأما الفرق بين العهدين فهو أن الخارجي مشار فيه الى حصة من الحقيقة واحدة أو اثنين أو جماعة تقدم العلم بها والذهني مشار فيه الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى وهذا الفرق بين العهدين انما هو باعتبار مفروضها وهما الشخص والحقيقة وأما الفرق بينهما باعتبار أنفسهما أعني افادة كون المشار اليه في الجملة معهودا فهذا لم يتبين بعد ولكنه غير محتاج اليه الا من جهة المفاد عهديته وهو معروضهما تأمل

وكذلك خلق الانسان ضعيفا ثم قال ان الاستغراق على قسمين * أحدهما حقيقي نحو عالم الغيب والشهادة فان معناه كل غيب وكل شهادة وفي جعل هذا من هذا القسم بحث سيأتي ان شاء الله

* والاستغراق ضربان حقيقي كقوله تعالى عالم الغيب والشهادة أى كل غيب وشهادة وعرفى كقولنا جمع الأمير

معينة فى الذهن وفرق بين الحقيقة والحصة منها (قوله ليتميز) أى اسم الجنس المعرف المفهوم من المقام فهو بالياء التحتية (قوله عن أسماء الأجناس النكرات) أى فان الاشارة بها الى الماهية لا باعتبار كونها حاضرة فى الذهن وان كانت حاضرة فيه ضرورة أنها موضوع لها ولا يضع الواضع لفظا لمعنى الا اذا كان حاضرا فى ذهنه فالحضور جزء المسمى بالنسبة للام الحقيقة دون أسماء الأجناس النكرات فهو ملاحظ فى الأول على سبيل الجزئية ومصاحب فى الثانى وهذا مبنى على المشهور من أن المراد بالذهن ذهن الواضع وأما على ما نقله شيخنا العلامة السيد البليدى فى حواشى الاشمونى من أن المراد بالذهن ذهن المخاطب فيكون الحضور فى ذهنه معتبرا فى الأول على سبيل الجزئية وأما فى الثانى فهو غير معتبر ولا مصاحب ثم ان المراد بقول الشارح ليتميز عن أسماء الأجناس النكرات أعنى المصادر لا النكرات غيرها فلا يقال ما هنا مخالف لما مر من أن النكرة موضوعة لبعض غير معين من أفراد الحقيقة لان هذا بالنسبة للنكرة التى هى غير مصدر والدليل على أن المصادر موضوعة للماهية المطلقة مجردة عن الوحدة أن قولك ضربت ضربا لا اشعار له بالوحدة فان أردت الوحدة أتيت بالتاء فقلت ضربة أو بالوصف فقلت ضربا واحدا ويدل لذلك أيضا أن المصادر لا تثنى ولا تجمع فان قلت اذا كان اسم الجنس المعرف يشار به للحقيقة باعتبار الحضور صار بمنزلة علم الجنس فانه أيضا موضوع للماهية بقيد الحضور فكل منهما معتبر فيه الحضور الذهنى جزءا من الموضوع له فما الفرق بينهما قلت الفرق أن الواضع اعتبر فى دلالة اسم الجنس على الحضور والتعين قرينة خارجية زائدة على اللفظ الدال على الجنس وهى أل فكأن الواضع قال وضعت الرجعى للدلالة على الماهية الحاضرة فى الذهن بشرط اقترانه بأل بخلاف علم الجنس كأسامة فانه (۳۳۰) لم يعتبر فيه ذلك بل جعله موضوعا للماهية الحاضرة فى الذهن ولم يعتبر فى دلالته على التعين والحضور قرينة خارجية بل جعله مفيدا لذلك بجوهر اللفظ وحاصله أن علم الجنس يدل على التعين والحضور الذى هو جزء المسمى بجوهر اللفظ واسم الجنس المعرف يدل على ذلك بالآلة (قوله النكرات) اعترضه الغنيمى بأنه كيف يوصف الجنس بالنكرة عند من يفرق بينهما وأجاب بأن المراد من قوله النكرات التى ليس فيها أل (قوله مثل الرجعى) الصاغة
مثال للمعرف بلام الحقيقة وقوله ورجعى مثال لأسماء الأجناس النكرات (قوله واذا اعتبر الحضور فى الذهن) أى فى المعرف بلام الحقيقة (قوله فوجه امتيازه) أى تعريف لام الحقيقة (قوله عن تعريف العهد) أى الخارجى العلمى (قوله الى حصة معينة من الحقيقة) أى فى الذهن والخارج معلومة للمخاطب (قوله ولام الحقيقة) أى من حيث هى فالقصد الفرق بين لام العهد الخارجى العلمى والقسم الأول من أقسام لام الحقيقة كما هو مفاد كلام الشارح فى المطول لا الفرق بين لام العهد الخارجى بأقسامه ولام الحقيقة بأقسامها كما قيل (قوله وهو أى الاستغراق) أى من حيث هو لا فى خصوص المسند اليه فلا يرد عليه أن الغيب فى المثال الأول مجرور والصاغة مفعول به فى المثال الثانى (قوله وهو أن يراد الخ) فيه أن الارادة فعل المتكلم والاستغراق وصف للفظ وأجيب بأن الارادة سبب للاستغراق الذى هو تناول اللفظ لكل فرد فهو من اطلاق السبب وارادة المسبب (قوله بحسب اللغة) فيه نظر لانه يقتضى أنه اذا أريد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب وضع الشرع أو بحسب العرف الخاص لا يكون الاستغراق حقيقيا وليس كذلك بل اذا أريد بالصلاة جميع أفرادها نظرا الى وضع الشرع أو بالفاعل جميع أفراده نظرا الى وضع النحاة يكون الاستغراق حقيقيا فالأولى أن يقول بحسب الوضع بدل قوله بحسب اللغة وقد يجاب بأنه انما اقتصر على اللغة لانها الأصل فلا ينافى ما قلناه وليس القصد الاحتراز عما ذكرناه والحاصل أن ذكر اللغة انما هو على طريق التمثيل والمراد بحسب اللغة أو الشرع أو الاصطلاح أعم من أن يكون بحسب المعنى الحقيقى أو المجازى اه عبد الحكيم (قوله أى كل غيب) أى كل غائب عنا وكل شهادة أى كل مشاهد لنا (قوله بحسب متفاهم العرف) أى بحسب فهم أهل العرف العام وأما ما كان بحسب العرف الخاص فهو داخل فى الحقيقى كما تقدم

ليتميز عن أسماء الأجناس النكرات مثل الرجعى ورجعى واذا اعتبر الحضور فى الذهن فوجه امتيازه عن تعريف العهد أن لام العهد اشارة الى حصة معينة من الحقيقة واحدا كان أو اثنين أو جماعة ولام الحقيقة اشارة الى نفس الحقيقة من غير نظر الى الأفراد فليتأمل (وهو) أى الاستغراق (ضربان حقيقى) وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة (نحو عالم الغيب والشهادة أى كل غيب وشهادة وعرفى) وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف (نحو جمع الأمير

(وهو) أى الاستغراق (ضربان) أحدهما (حقيقى) وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ لغة (نحو قوله تعالى (عالم الغيب والشهادة أى) عالم (كل غيب وكل شهادة و) الآخر من الاستغراق (عرفى) وهو أن يراد باللفظ كل فرد يتناوله ذلك اللفظ بحسب ما يتعاطاه فيه أهل العرف (كقولنا جمع الأمير

* والثانى عرفى كقولنا جمع الأمير

الصاغة أى صاغة بلده أو) أطراف (مملكته) لانه المفهوم عرفا لاصاغة الدنيا

الصاغة جمع صائغ وهو العالم بحرفة صياغة الحلى وشبهه (أى صاغة بلده أو) أطراف (مملكته) لان هذا هو المفهوم عرفا وهو المراد عند الاطلاق العرفى لاصاغة الدنيا والصاغة ان تنوسى فيه التجدد ولم يشعر بالحدوث كالمؤمن والكافر والعاقل والجاهل فاللام فيه للتعريف لاموصولية لان صلة الموصولية يجب أن يكون فيها من الحدوث لنيابتها عن الفعل الذى هو الاصل فى الصلات فصح التمثيل به للعموم باللام وان روعى فيه معنى الحدوث كانت اللام فيه موصولية فلا يصح التمثيل به الا لمطلق

الصاغة أى صاغة بلده أو مملكته والحق وهذا أنه عام أيضا ولكنه مخصوص بالعقل كقوله تعالى خالق كل شئ ثم جعل ذلك استغراقا عرفيا فيه نظر لانه يقتضى أن العرف اقتضى عمومه وليس كذلك بل العرف اقتضى تخصيصه ببعض أفراده والظاهر أنه يريد بالاستغراق العرفى أن ذلك فى العرف يعد مستغرقا وليس بمستغرق لجميع ما يصلح له بل لبعض أنواعه ﴿تنبيه﴾ اعلم أن كون الالف واللام للعموم أولا مسئلة مهمة يحتاج اليها فى علوم المعانى وأصول الفقه والنحو ولم أر من المصنفين فى شئ من هذه العلوم من حررها على التحقيق وها أنا أذكر قواعد يتهذب بها المقصود ويبنى عليها ما بعدها وبالله التوفيق ۞ الاولى الالف واللام إما أن تكون اسما موصولا أو حرفا فان كانت اسما فليس كلامنا فيه لانه حينئذ داخل فى الموصولات فله حكمها فى العموم بجميع أحواله وهذه فائدة جليلة يستفاد منها أن غالب ما يستدل به من لا أحصيه عددا من الائمة فى اثبات العموم أو نفيه من المشتقات المعرفة بالالف واللام مثل فاقتلوا المشركين الزانية والزانى والسارق والسارقة ليس من محل النزاع فى شئ وانما النزاع فى الالف واللام الحرفية بشروط ستأتى وليتنبه لفائدة جليلة أيضا أهملها النحاة أو أكثرهم وهو أن اطلاق أن الالف واللام الداخلة على المشتقات موصولة لا يصح لأنها انما تكون موصولة حيث أريد بها معنى الفعل من التجدد أما اذا أريد بها الثبوت فلا فتخرج بذلك أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين اذا قصد بها الثبوت وخرج بذلك أفعل التفضيل وخرجت الصفة المشبهة فانها يقصد بها الثبوت ولذلك قال ابن الحاجب فى نحو قوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين ان الالف واللام هى المعرفة للموصولة فلا حاجة لتقدير عامل وبهذا يعلم أن اطلاق أهل المعانى أن الاسم يدل على الثبوت والاستقرار ليس ماشيا على عمومه ۞ الثانية ما تدخل عليه الالف واللام الحرفية التى ليست شيئا مما سبق أقسام ۞ الاول جمع تصحيح أو ملحق به غير العدد أو جمع تكسير القلة أو الكثرة سواء كان له واحد من لفظه أم لا نحو الزيدين والعالمين والارجل والرجال والأبابيل وكذلك الداخلة على صيغة الاعلام بعد تنكيرها إما لقصد الشركة على رأى الزمخشرى حيث قال تدخل أل على العلم للشركة كما أضاف فى قوله ۞ علا زيدنا يوم النقى رأس زيدكم ۞ أو لغير ذلك ومدلول كل منها الآحاد المجتمعة دالا عليها دلالة تكرار الواحد كما صرح به بدر الدين بن مالك فى أول شرح الالفية وهو حق ودلالة الجمع على كل واحد من أفراده بالمطابقة ويكفيك فيه اطباق الناس على قولهم الجمع كتكرار الواحد ويكفيك أيضا قولهم انه لا يجوز أن تقول جاء رجل ورجل ورجل فى القياس قالوا اذ لا فائدة فى هذا التكرار لاغناء لفظ الجمع عنه فلو كانت دلالة رجال على رجل بالتضمن لكان قولنا رجل ورجل ورجل مشتملا على أعظم فائدة وهى الانتقال من دلالة التضمن الى دلالة المطابقة كما يجوز ويحسن الانتقال من الظاهر الى النص ولكان جائزا حسنا وتحقيقه أن لفظ رجال فى الحقيقة لفظ رجل انما تغيرت هيئته فصار دالا على آحاد ينصرف لكل منها وينصب الى كل منها انصبابا واحدا ولا يكون دالا عليه بالتضمن لانه لم يوضع

الصاغة اذا جمع صاغة بلده أو أطراف مملكته فحسب لاصاغة الدنيا

(قوله الصاغة) أصله صوغة من الصوغ تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا والمراد بيلده بلده التى هو فيها (قوله أو أطراف مملكته) عبر عن المملكة بتمامها بالاطراف على طريق الكناية أو يقال اذا جمع ما فى الاطراف فأولى من كان فى الوسط ومن عنده (قوله لانه المفهوم عرفا لاصاغة الدنيا) وذلك لان العرف لا يحمل الحقيقة على الحقيقة المطلقة بل على الحقيقة المقيدة بقيد تقتضيه القرائن الحالية فيكون الحكم فيه على كل فرد من أفراد الحقيقة المقيدة لا على كل فرد من أفراد الحقيقة المطلقة كما فى هذا المثال المذكور فان الصاغة بحسب حقيقتها شاملة لجميع صاغة الدنيا لكن القرائن خصتها بصاغة بلد الامير أو صاغة مملكته اذ يعلم العقل أن الامير لا يقدر على جمع صاغة الدنيا فتعين أن المراد بها الصاغة الموجودة فى بلده أو فى مملكته فحيث جمع الامير صاغة بلده أو مملكته وقلنا جمع الامير الصاغة يكون الاستغراق بحسب جمع الصاغة المخصوصة لا الصاغة المطلقة اهـ قرمى

قيل المثال مبنى على مذهب المازنى والا فاللام فى اسم الفاعل عند غيره موصولة وفيه نظر لان الخلاف انما هو فى اسم الفاعل بمعنى الحدوث دون غيره نحو المؤمن والكافر والعالم والجاهل لانهم قالوا هذه الصفة فعل فى صورة الاسم فلابد فيه من معنى الحدوث ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف أو غيره

الاستغراق لان الموصول مما يدل على الاستغراق نحو أكرم الذين يأتونك الا زيدا فصح التمثيل بها لمطلق العموم نعم ان كررنا على مذهب المازنى الذى يرى أن أل مطلقا تعريفية لا موصولية ولو مع المشتق الصريح صح التمثيل للعموم باللام على كل حال فافهم تأمله ثم أشار الى بيان وتحقيق فى الاستغراق باعتبار الأفراد وغيره فقال

لمجموع الثلاثة وهو يضاهى اللفظ المشترك اذا استعمل فى معانيه فانه يكون دالا على كل منهما بالمطابقة ويضاهى العام فانه دال على كل من أفراده بالمطابقة وان كان القرافى قد أشكل عليه دلالته حتى قال مرة انه يدل بالتضمن ثم رجع عن ذلك فقال انه لم يتضح له دلالته والحق ما قلناه ويضاهى قول القرافى ان دلالة الفعل على كل من حدثه وزمانه بالمطابقة لا يقال دلالة المطابقة هى دلالة اللفظ على تمام مسماه وليس رجل تمام مسمى الرجال ولا الفرد الواحد تمام مسمى العام لانا نقول التمام فى مقابلة النقص فانما نعنى بالدلالة على تمام المسمى ما يقابل الدلالة على جزئه فتمام المسمى كلى قد يكون له فى الخارج جزئى واحد وقد يكون له جزئيات كل منها تمام المسمى وهو موجود فى ضمنها كما أن تمام مسمى الحيوان الجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة وذلك يوجد كله فى الانسان وفى الفرس وغيرهما من أنواعه وكذلك المشترك يوجد تمام مسماه فى كل واحد من معانيه ولا أعنى أن لفظ الجمع كلى بالنسبة الى مفرداته ولفظ المشترك كلى بالنسبة الى معانيه بل أردت مثالا يبين لك أن تمام المسمى لا ينفى أن يكون معه غيره ثم ان شئت اقتصرت على ذلك وقلت مدلوله رجل ورجل ورجل وليس الجمع موضوعا بطريق الاصالة بل الوضع للمفرد والعرب استعملت أوزانا للجموع سوغت بها المستعمل أن يجمع ما شاء على وزنها فلا يرد أن يقال يلزم أن يكون الجمع وضع للمفرد على انفراده وعلى هذا نقول الجمع هو المفرد بالمادة وغيره بالصورة وان شئت قلت الجمع موضوع لكل مفرد بقيد كونه معه اثنان أو أكثر والدلالة أيضا على كل فرد بالمطابقة لانه ليس موضوعا لمجموع الافراد وفرق واضح بين الوضع للمجموع وبين الوضع لكل واحد بشرط غيره فان قلت لو كانت دلالة الجمع على كل واحد بالمطابقة لكان قولك ما عندى رجال كقولك ليس عندى رجل فى نفى كل واحد وليس كذلك بل هو لنفى المجموع قلت بل مدلول ليس عندى رجال ليس رجل ورجل ورجل وأنت لو قلت ذلك لم يدل على أنه لا رجل عندك لان الجمع كتكرار الواحد بالعطف بخلاف العدد فلو قلت جاءنى رجال دل على كل واحد

بالمطابقة

(قوله على مذهب المازنى) القائل ان أل الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول معرفة لا موصولة (قوله والا فاللام الخ) أى وإلا نقل ان المثال مبنى على مذهبه بل على مذهب الجمهور فلا يصح لان أل الداخلة على اسم الفاعل وكذا اسم المفعول عندهم موصولة لا معرفة (قوله وفيه) أى فى هذا القيل المفيد أن الخلاف فى اسم الفاعل واسم المفعول مطلقا نظر (قوله لان الخلاف) أى بين المازنى وغيره وقوله فى اسم الفاعل أى وكذا فى اسم المفعول (قوله بمعنى الحدوث) أى متلبسا بمعنى الحدوث واضافة معنى للحدوث بيانية وهو من ملابسة الدال للمدلول أى اذا كان متلبسا بالدلالة على الحدوث والمراد بالحدوث تجدد الحدث باعتبار زمنه (قوله دون غيره) وهو ما اذا أريد بهما الدوام والثبات والا كانت معرفة اتفاقا لانهما حينئذ من جملة الصفة المشبهة كذا فى المطول قال عبد الحكيم ولعل قوله اتفاقا اشارة الى عدم الاعتداد بقول من قال ان اللام فيه أيضا موصولة كما فى المغنى (قوله نحو الخ) هذا مثال للغير ومثل العالم والجاهل الصائغ وحينئذ فأل الداخلة عليه معرفة اتفاقا (قوله لانهم) أى الجمهور وهذا علة لكون أل فى اسم الفاعل بمعنى الحدوث موصولة (قوله هذه الصفة) أى اسم الفاعل واسم المفعول وفى بعض النسخ هذه الصلة أى صلة أل وقوله فعل الخ أى وأل المعرفة لا تدخل على الفعل (قوله فلا بد فيه من معنى الحدوث) أى لانه معتبر فى الفعل فعلم من هذا أنهما لا يكونان فعلين فى صورة الاسم الا إذا قصد بهما الحدوث أما اذا قصد بهما الدوام كانا اسمين حقيقة ولم يكن أحدهما فعلا فى صورة الاسم (قوله ولو سلم الخ) أى ولو سلم جريان الخلاف فى اسم الفاعل سواء كان بمعنى الحدوث أو الثبوت وأن أل فى الصائغ ليست معرفة على مذهب الجمهور بل موصوله (قوله فالمراد) أى فالكلام صحيح لان المراد أى لان مراد المصنف تقسيم مطلق الاستغراق وعليه فقوله وهو قسمان فيه استخدام أى والاستغراق مطلقا لا بقيد كونه بأل قسمان وحينئذ فالمثال صحيح ولا يحتاج لتخريجه على القول الضعيف وهو قول المازنى (قوله أو غيره) أى كالاضافة والموصول

والموصول أيضا مما يأتى للاستغراق نحو أكرم الذين يأتونك الا زيدا واضرب القائمين الا عمرا

بالمطابقة ولو قلت جاءنى ثلاثة تريد الرجال دل على كل واحد بالتضمن ولو قلت جاءنى رجال ثلاثة كنت واصفا للآحاد بصفة هى للمجموع لان الآحاد فى الاثبات تستلزم المجموع ولو قلت جاءنى ثلاثة رجال كان معناه كل منهم رجل وقد نازع الأخفش فقال فى ركب ونحوه انه جمع * القسم الثانى اسم جمع سواء كان له واحد من لفظه أو لم يكن مثل ركب وصحب وقوم ورهط قال بدر الدين بن مالك انه موضوع لمجموع الآحاد وما قاله حسن لان اسم الجمع وضع فى الأصل وله مدلول وهو الأفراد فكل منها جزء مدلوله كما أن (١) التحت لما كان اسما لذى أجزاء كان مدلوله مجموعها وكما أن الثلاثة اسم مجموعها بخلاف الجمع فان الوضع فى الأصل للمفرد وبهذا يعلم أن دلالة اسم الجمع على أحد أفراده بالتضمن لانه جزء المدلول * القسم الثالث اسم الجنس الذى يفرق بينه وبين واحده تاء التأنيث وليس مصدرا ولا مشتقا منه مثل تمر وشجر وغير ذلك مما لم تلتزم العرب فيه التأنيث احترازا عما التزمته فيه كتخم جمع تخمة فهذا القسم ذهب الفراء الى أنه جمع وسماه ابن مالك اسم جمع فانه حين ذكر أسماء الجموع عده منها ومثل له بتمر ونحوه وسماه فى شرح الكافية اسم جنس لا اسم جمع كما فعل الجمهور وكذلك فى أول باب أمثلة الجمع من التسهيل فى بعض النسخ واختلف فى مدلوله على أقوال أحدها وهو الذى يظهر أنه يصلح للواحد والتثنية والجمع لانه اسم للجنس والجنس موجود مع كل من الثلاثة وقد حكى الكسائى عن العرب اطلاقه على الواحد وقال به الكوفيون سواء كان الواحد مذكرا أم مؤنثا قال الراغب فى مفرداته النحل يطلق على الواحد والجمع وهذا أوضح الأقوال بل لا ينبغى أن يقال صالح للواحد والجمع بل يقال موضوعه الحقيقة ليصدق اسم التمر على بعض تمرة واحدة لان الجنس موجود فيه * الثانى أنه لا يطلق على أقل من ثلاثة قاله ابن جنى وتبعه ابن مالك حيث قال فى الكلم انه اسم جنس جمعى لا يطلق على أقل من ثلاثة * الثالث أنه لا يطلق الا على جمع الكثرة ونقل ذلك عن الشلوبين وابن عصفور وهو مقتضى كلام ابن مالك فى باب أمثلة الجمع ولأجل ذلك أورد شراح سيبويه على قوله باب علم ما الكلم من العربية وقالوا انما هى ثلاث اسم وفعل وحرف ثم أجابوا بأن تحت كل واحد منها أنواعا ولا يدل لمن قال انه لا يطلق الا على الجمع أن سيبويه أعاد ذكر ذلك فى باب الواحد الذى يقع على الجمع لانه لم يقل لا يقع الا على الجمع ولا يدل له أنهم عند ارادة الواحد يأتون بالتاء لان التاء يؤتى بها للتنصيص على الوحدة وازالة احتمال التعدد كما يؤتى عند ارادة جمع القلة بالألف والتاء ولا دلالة فى قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان على ارادة الواحد بل قد يراد الجنس وعاد ضمير التثنية باعتبار لفظهما ومعناهما وقد يراد الجمع وهو رعاية للفظهما * الرابع المثنى نحو الزيدين والرجلين والضاربين والركبين وما الحق به من نحو اثنين فدلالته على كل واحد كدلالة الجمع على أفراده على ما سبق * الخامس الاسم الدال على الحقيقة وأفراده متميزة وليس له مؤنث بالتاء مثل رجل وأسد وفرس قد يقال انه قصد فيه الجنس مع الوحدة ما لم يقترن بما يزيلها من تثنية أو جمع أو عموم وبه جزم الغزالى فى المستصفى والقرافى واليه أشار السكاكى عند الكلام على تعريف المسند وجزم به الكاشى وهو الظاهر ويشهد له تثنيته وجمعه وصحة قولك ما عندى رجل بل رجلان وقولهم أن واحدا من قولك جاء رجل واحد تأكيد وأنه لا يصح عندى رجل عاقلون أو رجل كثير ويحتمل أن يقال انه لاعم من الواحد وغيره بدليل صحة قولك رجل خير من امرأة لا تريد الا الجنس ولقول النحاة لا التى لنفى الجنس فى نحو لا رجل ويقولون انه لنفى الحقيقة ولذلك لا يصح أن تقول بل رجلين ولانه كلى والكلى لا تعرض فيه لوحدة ولا تعدد ولان الزمخشرى قال فى قوله تعالى ثم يخرجكم طفلا انه وحده لفظا لان الغرض الدلالة على الجنس ويحتمل يخرج كل

(قوله والموصول أيضا الخ) من تتمة قوله ولو سلم الخ (قوله مما يأتى للاستغراق) أى لان الموصول كالمعرف باللام يأتى لما يأتى له من أربعة فالأصل فيه العهد والجنس قاله عبد الحكيم (قوله نحو أكرم الذين يأتونك الخ) أى فالمراد كل فرد من الآتين لك بدليل الاستثناء

(١) التحت هكذا فى الأصل بمثناتين بينهما معجمة وحرره وانظر معناه كتبه مصححه

واحد منكم طفلا ير يد وحد طفلا لان المراد الجنس لا الوحدة وهذا وان لم يكن صحيحا فى نفسه لان طفلا يستعمل للجموع والمفرد لغة لكنا استفدنا منه أنه يرى أن نحو طفل ورجل لا يختص به الواحد وكذلك قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما و يشهد له أيضا أن الامام صرح فى المحصول بأن الانسان مطلق ليس لوحدة ولا كثرة وقال الزمخشرى أيضا فى قوله تعالى وقال الله لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فاذا أريدت الدلالة على أن المعنى به منهما هو العدد شفع بما يؤكده فدل على القصد اليه ألا ترى أنك لو قلت انما هو اله ولم تؤكده بواحد لم يحسن وخيل أنك تثبت الالهية لا الوحدانية اه وهو كالصريح فى أن نحو رجل يحتمل الوحدة والتعدد ولا ينافى هذا قولهم ان ذكر الواحد تأكيد لان لقائل أن يقول المتحقق فيه هو الجنس ولكن الغالب استعماله فى المفرد فصار الذهن يتبادر اليه فيكون الواحد تأكيدا لانه أزال احتمالا مرجوحا وقول المصنف فيما سيأتى ان أداة العموم تدخله مجردا عن معنى الوحدة قد يتعلق به مدعى الوحدة لان التجرد عن الشىء فرع الكون فيه وقد يتعلق به منكرها لانه لو دل عليها لما تغير عن موضوعه بالاداة كما سنتكلم عليه ان شاء الله تعالى * السادس الاسم الدال على الحقيقة وأفراده متميزة وهو مؤنث لاطباقهم على أن اسم الجنس ما يفرق بينه و بين واحده التاء * السابع الاسم الدال على الحقيقة من حيث هى هى ولا يتميز بعضها عن بعض وليس لها مؤنث ولا اشكال أنه لا دلالة فيه على وحدة ولا تعدد مثل الماء والعسل فى الاعيان ومثل الضرب والنوم فى المصادر سواء كانت موضوعة بالتاء مثل الرحمة أولا * الثامن ما كان كذلك الا أن فيه التاء من أصل الوضع مثل ضربة واستخراجة فهذا مدلوله الوحدة بلا اشكال * التاسع ما كان عددا مثل الثلاثة فهذا نص فى مدلوله وهو موضوع لمجموعها ودلالته على أحدها بالتضمن كما تقدم فى اسم الجمع بل أوضح و يظهر أن الملحق بجمع السلامة من أسماء العدد كذلك مثل عشرين الى التسعين فيدل على الآحاد بالتضمن كاسم الجنس وان أعطيت فى الاعراب حكم جمع السلامة * القاعدة الثالثة دلالة العام على أفراده بالمطابقة على ما سبق ومحل تقريره علم أصول الفقه * الرابعة اسم الجنس يطلق باصطلاح النحاة على ما الفرق بينه و بين واحده تاء التأنيث أو ياء النسب على ما سبق و يطلق عند الأصوليين على جميع الأقسام السابقة ما عدا الجمع والمثنى وسبب ذلك أن النحاة ينظرون فيما يتعلق بالألفاظ والأصوليون أكثر نظرهم فى المعانى فيطلقون الجنس على كل من الكليات السابقة يعنون بالجنس ما لا يمنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه جنسا كان أم نوعا أم فصلا أم خاصة أم عرضا عاما أم صنفا وقد توسعوا فى ذلك فان حقيقة الجنس فى الاصطلاح المقول على كثيرين مختلفين بالنوع فى جواب ما هو وما اصطلحوا عليه يقع أيضا فى كلام النحاة ألا تراهم يقولون الألف واللام الجنسية يعنون جميع ذلك * الخامسة اذا دخلت الألف واللام المذكورة على شىء مما ذكر غير مثنى صار عاما على الصحيح فى الجميع بما سنذكره من الشروط لا يقال كيف يعم نحو جلسة مع أنها للوحدة لما سيأتى أما ان كانت جمعا فالأصوليون كالمتفقين عليه الا شرذمة يسيرة وأما ان كان اسم جنس وما أشبهه فى الدلالة على الحقيقة فكذلك على الصحيح وهو الذى ذكره أصحاب الشافعى رضى الله عنه وعنهم وعولوا عليه واختاره ابن الحاجب والأكثرون وقيل ليس بعام الا بقرينة وهو رأى الامام فخر الدين فى أكثر المواضع وقيل ان كان اسم جنس يفرق بينه و بين واحده التاء أو كان لا يوصف بالوحدة كالماء والذهب فهو عام وان كان يتميز بالشخص كالرجل والدينار فليس بعام الا بقرينة كقولنا الدينار أفضل من الدرهم علم العموم فيه بقرينة التسعيرة قاله الغزالى فى المستصفى واختاره الشيخ تقى الدين القشيرى والمريسى ومحل الاستدلال لذلك أصول الفقه * وأما اسم الجمع فهو أقرب من المفرد الى الجمع فهو رتبة بينهما وأما المثنى فلم أر من تعرض له الا القرافى فانه قال انه كالجمع فى العموم ومن العجيب أنه قال لا يفهم العموم من اضافة

التثنية فى شىء من الصور سواء كان المفرد يعم أم لا فاذا قال عبداى حران فلا يتناول الا عبدين وكذلك لو قال مالاى فالفهم ينبو عن العموم فى التثنية جدا بخلاف الجمع والمفرد اهـ والاضافة والتعريف فى ذلك على السواء فكلامه الأول لا يجتمع مع الثانى وفى كل من الاطلاقين نظر والحق التفصيل فان ماذكره فى عبداى حران صحيح يجب القول بمثله فى قوله العبدان حران لان المفرد يعم لارادة الحقيقة وصلاحية المفرد لها والجمع يعم لصلاحيته لاستيعاب الافراد والتثنية وان صلحت لاستيعاب كل اثنين فالعدول اليها مع مجاورة المفرد والقصور عن الجمع قرينة لارادة اثنين معهودين لكن قد توجد التثنية خالية عن القرينة الصارفة للعموم أو مشتملة على قرينة ارادته ولا نكاد نجد ذلك الا فى اثنين بينهما تواصل ما ويمكن الاستدلال له بقوله تعالى واللذان يأتيانها منكم وقوله صلى الله عليه وسلم اذا التقى المؤمنان بسيفيهما فانه يعم كل اثنين ومؤمنين وهذا وان لم يكن مما نحن فيه لانهما موصولان لكن يشهدان لما نحن فيه من تثنية ما فيه الالف واللام الحرفية وكذا قوله تعالى فأصلحوا بين أخويكم يعم كل أخوين وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار وكذلك رجلان تحابا فى الله هو وان لم يكن عام اللفظ فهو عام المعنى وأما نحو لبيك ودواليك فقال أبو عبيدة انه عبر فيه بالمثنى عن الجمع والذى اختاره الوالد فيه أنما كنى فيه بأول العدد كقوله ٭ لو عد قبر وقبر كنت أكرمهم ٭ وعلى كل هذا قسم آخر يمكن ادعاء عمومه بالاضافة وان كان مثنى فى اللفظ ٭ السادسة دلالة العموم على كل من هذه الاقسام كلية بمعنى أن الحكم على كل فرد نفيا كان أم اثباتا وان كان فى النفى لا يرتفع الحكم عن كل فرد فرد بخلاف الاثبات على ما يأتى تحقيقه فى عموم السلب وسلب العموم بخلاف ماذكروه من قولهم ان الحكم فى النفى على المجموع ٭ السابعة اذا ثبت العموم فى هذه الاقسام على سبيل الكلية فكل منها يعم بحسب مدلوله فالادارة الداخلة على اسم الجنس وكل ما يصلح للواحد وغيره على السواء كالرجل ان قلنا انه لا يدل على الوحدة يعم رتب الآحاد بالالتزام فيقع الحكم فيه على حقيقة الجنس التى ليست واحدة ولا متعددة مع ملاحظة وجوده فى الجزئيات ويلزم من الحكم عليها الحكم على كل فرد من جزئياتها فاذا قلت الماء يروى الا الحار فقد حكمت على مطلق الماء الموجود فى ضمن الجزئيات ويلزم من الحكم عليه الحكم على أفراده وهذا لا ينافى قولنا دلالة العموم كلية لان ذلك أعم من أن تكون كليتها باللازم أو غيره وكذلك الصلاة مطلوبة الا فى وقت الكراهة والانسان فى خسر الا المؤمن ان لم نجعله للوحدة أو جعلناه لها ولكنه تجرد منها عند ارادة العموم وهذا فيما لا تتميز أجزاؤه كالماء أوضح منه فى المميز كالانسان والفرس وهو فى المصادر أوضح منه فى غيرها فان قلت اذا كان شمول الأفراد لازما للحكم على الجنس لزم أن تكون الارادة الجنسية تساوى الاستغراقية فى استيعاب الافراد لانها للجنس الذى لا يفارق شيئا من جزئياته قلت من هنا توهم كثير أن النكرة فى سياق الاثبات للعموم ونقل ذلك عن الحنفية ولذلك توهم ابن جنى أن أسماء الأجناس لا تستعمل غالبا الا مجازا لعدم امكان استيعاب أفراد الجنس غالبا وليس وكذلك لانا نقول الجنسية جزء وقصد المتكلم فيها الى الجنس ولم يلاحظ الأفراد واستلزام الجنس للافراد ازالة ما يدل عليه التنكير من التقييد بوحدة أو غيرها من معانى التنكير وأما الاستغراقية فالاسم بعدها فى الدلالة على الجنس لم يمنعه مانع والحكم عليه غير مقصود لذاته بل للأفراد وهو يشابه الكناية فى أن الحكم فيها على شىء والمقصود ملزومه اذا تحرر هذا فعموم اسم الجنس المعرف بالألف واللام أقوى من عموم الجمع لانه ادعاء الشىء ببدليله كما ذكره البيانيون فى غير موضع وعموم الجمع ادعاء تحول الاسم للأفراد بغير دليل ويتلخص أن عموم المفرد أقوى عند البيانيين لان دلالة الالتزام عندهم أقوى وعموم الجمع أقوى على ما تقتضيه قواعد الاصوليين لان دلالة المطابقة عندهم أقوى ودلالة العام فى الجمع مطابقة لكن يخدش فيه ما سيأتى عن امام الحرمين وسيأتى تحقيق

هذا الوضع عندقول المصنف واستغراق الفرد أشمل والداخلة على الجمع هل تصيره آحادا أوتصير جزئيات العام مفردات أوتعم في رتب الجموع الدالة ان كان جمع سلامة والمكسرة ان كان جمع تكسير فيه خلاف مشهور وعليه ينبني التخصيص فعلى الاول يجوز الى أن يبقى أقل ذلك والداخلة على المثنى كالداخلة على الجمع والداخلة على اسم الجمع ان قلنا أن أداة العموم تستغرق مراتب الجموع ولاتصيره آحادا فاسم الجمع الدال على الهيئة الاجتماعية أولى وان قلنا ان أداة العموم تقلب الجمع آحادا فلايلزم القول بمثله في اسم الجمع لان الجمع على ماسبق مدلوله الآحاد يدل على كل منهما بمادته دون صورته (١) فليس فيه اذا دخلته أداة العموم بغير طائل بخلاف اسم الجمع فان لكل واحد من جزئياته هيئة اجتماعية ذات أجزاء وكذلك الداخلة على الاعداد مثل العشرة فيعم جزئيات العشرات وأسماء الجموع بالمطابقة غير أنها تدل على أجزاء كل عشرة واسم جمع بالتضمن وحاصله أن نحو العشرة والركب يعم الآحاد تضمنا ويعم الجموع والاعداد مطابقة والجمع يعم آحاده مطابقة فان قلت قد حكيتم الخلاف في أن صيغة العموم تقلب الجمع آحادا أولا فاذا كان مدلول الجمع آحادا استويا قلت نحن وان قلنا ان الجمع يدل على الآحاد بالمطابقة فلانجعله كالآحاد من كل وجه فان رجالا أفاد كل رجل دلالة غير مطابقة بل منضم اليها اجتماعه مع غيره سواء قلنا ان الجمع وضع لذلك أم أن هذا وظيفة المستعمل بخلاف رجل ورجل ورجل فان كل واحد من المحكوم عليهم لاتعرض فيه لغيره فحينئذ قولنا ان لارجال سلب معنى الجمع معناه أنه صار الحكم فيه على كل انسان مطلقا وقولنا انه باق على معنى الجمع معناه أنه حكم فيه على كل انسان مع غيره ولذلك لايجوز التخصيص الى الواحد وربما ترتب على ذلك فوائد أخر محلها علم أصول الفقه وأما الدال على الوحدة كالضربة وكالرجل ان قلنا انه موضوع بقيد الوحدة وكالتمرة والبقرة فيعم الوحدات ولاينافي ذلك العموم فاذا قلنا الضربة تؤلم كان معناه كل ضربة واحدة تؤلم وانما ينافي العموم أن لو كان معناه واحدة من الضربات تؤلم وليس كذلك واذا اتضح لك ذلك فيما هو صريح في الوحدة فانقله فيما هو ظاهر فيها يكون أوضح كقولك الرجل يشبعه رغيف وسيأتي الكلام على هذا البحث فان المصنف ذكره واذا حققت هذا انحل كل ما أشكل على من لا أحصيهم عددا من الأئمة المتقدمين والمتأخرين من أنه كيف يجتمع العموم مع جمع القلة والاول يستغرق الأفراد والثاني لايجاوز العشرة لاتنافيا أنه يجتمع مع مايتجاوز الواحد فاجتماع العموم مع مالايتجاوز العشرة أوضح فاذا قلت أكرم الزيدين فمعناه أكرم كل واحد مجتمع مع تسعة أودونها الى اثنين بخلاف أكرم الرجال فمعناه أكرم كل واحد منهم منضم الى عشرة فأكثر ويجوز التخصيص في نحو الضربة الى أن يبقى واحد وفي نحو الزيدين الى أن يبقى ثلاثة وفي نحو الرجال الى أن يبقى أحد عشر ان فرعنا على جواز التخصيص الى أن يبقى فرد من أفراد العام وفرعنا على أن معنى الجمعية باق ❊ الثامنة يشترط في عموم الاسم الذي تدخل عليه هذه الاداة أن تكون مادته غير صارفة عن العموم كالبعض والجزء والنصف والثلث بالنسبة الى الباقي فاذا قلت أخذت البعض من الدراهم وأكلت الثلث من الرغيف لايتخيل أحد أنه يعم الابعاض والاثلاث وان كان داخلا في إطلاقهم وانما لم يعم لان هذه الكلمة انما تستعمل غالبا لارادة عدم الاستيعاب ولذلك احتاجوا إلى تأويل قوله وان يك صادقا يصبكم بعض الذي يعدكم وقول الشاعر لولا الحياء ولولا الدين عبتكما ❊ ببعض مافيكما إذ عبتما عوري

فمن قائل هو على سبيل التنزل ومن قائل هي فيه بمعنى كل ولم أر أحدا أجاب بأن هذا اسم أضيف فيعم جميع الابعاض فان قلت قد قال المنطقيون ان الجزئية المسورة ببعض لاتنافي صدق الكلية لصحة بعض الانسان حيوان قلت ونحن لاندعي امتناع الصدق وانما ندعي العلية ثم البعض والجزء والثلث قد يعم كثيره من الاسماء كقولك الثلث أكبر من الربع والبعض لايطلق على الكل وكذلك

١ قوله فليس فيه الخ هكذا في الاصل وفي الكلام نقص فليحرر كتبه مصححه

(واستغراق المفرد)

(واستغراق المفرد) فى مدلوله المحقق باداة العموم من حرف التعريف أو غيره كالذى

اذا أريد العموم فى أمثاله من ماهية أخرى كقوله صلى الله عليه وسلم الثلث كثير أى كل مال فثلثه فى الايصاء كثير واذاقو بل البعض بالبعض فتارة تكون معه قرينة يمكن معها القول بالعموم كقولك البعض من هؤلاء يحب البعض قال تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض أى كل واحد ولى الآخر وتارة تكون معه قرينة تنافى العموم كقوله تعالى ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض اذ لا يمكن تفضيل كل منهم صلى الله عليهم وسلم على الآخر بل البعض الأول المفضل جميعهم الا واحدا أو جماعة مستوين والثانى المفضل عليهم أجمعين الا النبى محمدا صلى الله عليه وسلم أو المراد بالبعض الأول النبى صلى الله عليه وسلم والثانى من عداه وقد أطلقنا فى هـذه المسئلة لفظ البعض والكل تبعا لكثرة الاستعمال وان كان الأكثرون منعوا دخول الألف واللام عليهما ومما يلتحق بالبعض فى الاستثناء من العموم فى بعض المواد لفظ الآن فانه لا يقبل التعدد فلا عموم فيـه اذا قلنا ان الألف واللام فيـه للحضور كما هو رأى الشيخ أبى حيان فان قلنا زائدة فليست مما نحن فيه فى شىء * التاسعة يستثنى من الاداة المذكورة الألف واللام التى فى التى والذى وفروعهما على القول الضعيف انها للتعريف فانه لا يطرقه الخلاف فى الألف واللام الداخـلة على اسم الجنس بل الموصول الذى هو الذى والتى مقتض للعموم وهو فى العموم أقوى من عموم الجمع المعرف والقائل به أكثر من القائل بعموم الجمع و يشترط فيهما أن لا تكون عهدية ولا قصد بها مجرد الجنس ولا زائدة ولا عوضا من مضاف اليه مصحوبها ان جوزناه ولا هى لمح الصفة ولا الغلبة وذكرنا هذا الأخير وان كانت الاداة فيه عهدية على المشهور لان من الناس من قال انها غير عهدية * العاشرة تقرر أن الألف واللام للعموم عند عدم العهد وليست للعموم عند قرينة العهد لكن هل الأصل فيها العموم حتى يقوم دليل على خلافه أو الأصل أنها موضوعة للعهد حتى يقوم دليل على عدم ارادته فيه نظر وكلام الأصوليين فيه مضطرب ومن أخذ بظواهر عباراتهم حكى فى ذلك قولين و يظهر أثرهما فيما اذا لم تقم قرينة على ارادة عهد وشككنا فى أن العهد مراد أو لا هل نحمله على العموم أولا والظاهر الأول فان قلت اذا كانت القرينـة تصرف الى العهد وتمنع من الحمل على العموم فهلا جعلتم العام بالألف واللام مصروفا الى العهد بقرينة السبب الخاص وقلتم ان العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ قلت تقدم السبب الخاص قرينـة فى أنه مراد لا أن غيره ليس بمراد فنحن نعمل بهذه القرينة فنقول دلالة هذا العام على محل السبب قطعية ودلالتـه على غيره ظنية اذ ليس فى السبب ما يثبتها ولا ما ينفيها * الحادية عشرة ما كان دالا على الحقيقة كما ذكرنا ينبغى أن يعلم أن مدلوله الحقيقة لا بقيد ولا يقال هو موضوع للجمع أو الواحد أو التثنية قال الامام فى البرهان قال بعض من حوم على التحقيق ولم يرد مشرعه ان المصدر صالح للجموع وهو فى حكم اللفظ المشترك بين مسميات فهو يصلح لآحادها على البدل وهو زلل وذهول عن مدرك الحق وذكر كلاما معناه أن المصدر موضوع للحقيقة لم يوضع لاستعماله فى الواحد أو الجمع أو التثنية على البدل ولم يلاحظ فيه شىء من الثلاثة ونقل عن سيبويه فى قول القائل ضر بته ضربا كثيرا ان كثيرا صفة والموصوف لا يشعر بالصفة ولو كان الموصوف يشعر بالصفة لاستغنى عنها وجرت مجرى التأكيد ص (واستغراق المفرد

(قوله واستغراق المفرد أشمل الخ) هذه مسئلة مستقلة وفائدة جديدة لها تعلق بما قبلها وحاصلها أن اسم الجنس المفرد اذا دخلت عليه أداة الاستغراق كان شموله للافراد وتناوله لها أكثر من شمول المثنى والجمع الداخل عليهما أداة الاستغراق ومراده بالمفرد ما هو مفرد فى المعنى سواء كان مفردا فى اللفظ أيضا أولا كالجمع المحلى باللام الذى بطل فيه معنى الجمعية نحو لا أتزوج النساء فان المراد واحدة من النساء والمراد بالجمع ما كان جمعا فى المعنى سواء كان جمعا فى اللفظ أيضا أولا نحو قوم ورهط واعترض بأن هذا منقوض بقولك لا يرفع هذا الحجر العظيم كل رجال فانه أشمل من قولك لا يرفعه كل رجل لانه يلزم من كونه لا يرفعه الجمع أنه لا يرفعه الواحد بخلاف العكس و بقولنا هذا الخبز يشبع كل رجال فانه أشمل من قولنا هذا الخبز يشبع كل رجل لانه يلزم من كونه يشبع الجمع أن يشبع الواحد بخلاف العكس فلا ينبغى أن يطلق القول بأن استغراق المفرد أشمل بل تارة يكون استغراقه أشمل وتارة يكون استغراق غيره أشمل كما فى المثالين السابقين وأجيب بأن المراد الأشملية بحسب الوضع والنظر الى المدلول المطابقى والأشملية فى المثالين المذكورين بالالتزام لان الحكم على الكل يستلزم الحكم على كل واحد على أن الكلام فى الاستغراق المفاد بالمفرد أو بالجمع والمفيد للاستغراق فى المثالين لفظ كل الواقع قبل المفرد وقبل

آشمل من استغراق الجمع بدليل أنه لا يصدق لارجل فى الدار فى نفى الجنس اذا كان فيها رجل أو رجلان و يصدق لا رجال فى الدار

الجمع واعلم أن هذا انما يرد على المصنف بناء على جعل قوله واستغراق المفرد أشمل قضية كلية كما هو المتبادر من كون موضوعها مصدرا مضافا أما على جعلها جزئيـة أى قد يكون أشمل فلا يتوجه عليه شىء من ذلك (قوله سواء كان بحرف التعريف) أى سواء كان المفرد ملتبسا بحرف التعريف وهو ما نحن بصدده وقوله أو غيره كحرف النفى فى النكرة ولأجل هذا التعميم لم يقل المصنف واستغراق المفرد المحلى باللام (قوله يتناول كل واحد) أى سواء كان منفردا أو من أجزاء التثنية أو الجمع فالحكم على الواحـد يستغرق آحاد التثنية وآحاد الجمع وذلك لتركب كل واحد منهما من آحاده (٣٣٨) وهى جزآن أو أجزاء هى آحاد المفرد التى استقل كل واحد منها بالحكم بخلاف التثنية والجمع فالتثنية تتناول كل اثنين اثنين فلا يتسلط الحكم عليه على جزئيه او هو مدلول المفرد والجمع يتناول كل جماعة جماعة فلا يتسلط الحكم عليه على جزئيهما الذى هو المفرد وايضاح ذلك أنك اذا قلت لا رجل فى الدار فقد نفيت الحقيقة باعتبار تحققها فى فرد سواء كان الفرد منفردا أو من أجزاء المثنى أو من أجزاء الجمع فلا يصح لك أن تقول حينئذ بعد بل رجـلان أو رجال وأما قولك لا رجلين أو رجال فى الدار فقد نفيت الحقيقة باعتبار تحققها فى اثنين اثنين أو ثلاثة ثلاثة وهذا لا ينافى وجودها فى فرد باعتبار المثنى أو فرد أو فردين بالنظر للجمع فتحصل من ذلك أن استغراق المفرد يشمل كل واحد واحد واستغراق المثنى يشمل كل اثنين اثنين ولا ينافيه خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافيه خروج الواحد ولا الاثنين (قوله والمثنى بمعنى انما يتناول كل اثنين اثنين) أى وهذا لا ينافى خروج الواحد (قوله والجمع انما يتناول كل جماعة جماعة) أى وهذا لا ينافى خروج الواحد والاثنين وانما كان استغراق الجمع يتناول كل جماعة جماعة لان الاستـغراق عبارة عن شمول أفراد مدلول اللفظ ومدلول صيغة الجمع جماعة وكذا يقال فى المثنى (قوله بدليل صحة الخ) المراد بالصحة الصدق أى و بدليل صحة كل رجال جاؤنى مع تخلف رجل أو رجلين دون كل رجل جاءنى

سواء كان بحرف التعريف أو غيره (أشمل) من استغراق المثنى والمجموع بمعنى أنه يتناول كل واحد من الأفراد والمثنى انما يتناول كل اثنين اثنين والجمع انما يتناول كل جماعـة جماعة (بدليل صحـة لا رجال فى الدار اذا كان فيها رجل أو رجلان دون لا رجل) فانه لا يصح اذا كان فيها رجل أو رجلان

(أشمل) من استغراق المثنى والمجموع فى مدلولها وذلك أن المفرد يتناول كل فرد فرد فيستغرق حكمه آحاد التثنية والجمع لتركب كل واحد من آحادهما من جزأين أو أجزاء هى آحاد المفرد التى استقل كل واحد منها بالحكم بخلاف التثنية والجمع فالتثنية تتناول كل اثنين اثنين فلا يتسلط حكمه على جزئيهما وهو مدلول المفرد والجمع يتناول كل جماعة جماعة فلا يتناول حكمه جزأه الذى هو مدلول المفرد وهذا يتحقق (بدليل صحة لا رجال فى الدار اذا كان فيها رجل أو رجلان) لان النفى فيه انما يتسلط على الجنس المقيد بكونه فى ضمن جماعة من أفراده فالنفى للجنس من حيث الجمعية ولا ينافى ذلك بقاؤه من حيث الفردية فيصح النفى المذكور (دون لا رجل) لان النفى فيـه يتسلط على الجنس فى الجملة ولا يتحقق نفيه وفى الدار رجل أو رجلان وكذا يصح قولنا لا رجلين اذا كان فيها واحد لمثل ما قرر فى الجمع ولا يخفى أن هذا انما يظهر كل الظهور ان قلنا ان اسم الجنس النكرة موضوع للحقيقة وأما ان قلنا وضع للوحدة الشائعة فيقال فيه أيضا ان النفى متسلط على الجنس فى ضمن الوحدة فلا ينافى

أشمل بدليل صحة لا رجال فى الدار اذا كان فيها رجل أو رجلان) ش هذا الكلام هو الذى دعانا الى تقديم تلك القواعد السابقة وهذه العبارة من المصنف سبقه اليها السكاكى والظاهر أنه أخذ ذلك من قول الزمخشرى عند الكلام على قوله تعالى كل آمن بالله وملائكته وكتبه وقرأ ابن عباس وكتابه يريد القرآن أو الجنس وعنه الكتاب أكثر من الكتب فان قلت كيف يكون الواحد أكثر من الجمع قلت لانه اذا أريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة فى وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شىء وأما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه الجنسية من الجموع اهـ قلت لا شك أن قولنا استغراق المفرد أشمل تارة يعنى به أن المفرد دل على فرد زائد لم يدل عليه الجمع وتارة يعنى به أن مجموع جزئيات المفرد أكثر عددا من مجموع جزئيات الجمع وتارة يعنى به أن دلالة المفرد على الشمول أقوى من دلالة الجمع عليه اذا تقرر ذلك فنقول للمفرد والجمع أحوال الأول أن يكونا منثبتين فالقول بأن استغراق المفرد فى هذه الحالة أشمل ان عنى به أنه دل على فرد لم يدل عليه الجمع فليس بصحيح قطعا لان قولك جاء الرجال استوعب جميع أفراد الرجل فليس فى قولك قام الرجل زيادة عليه وأما ما يتخيل من أن الأعراب والعالمون والذين جموع وهى أعم من العرب والعالم والذى فغير صحيح لان الأعراب جمع للعرب

وهذا في النكرة المنفية مسلم وأما في المعرف باللام فلا بل الجمع المعرف بلام الاستغراق يتناول كل واحد من الافراد على ما ذكره أكثر أئمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وأشار اليه أئمة التفسير

ذلك بقاؤه في ضمن الجمعية والاثنينية على حد ما تقرر في تسلطه على الجنس في ضمن الجمعية والاثنينية فان توجه النفي الى الخصوصية في الكل لم ينافِ ذلك بقاء الجنس في غير الخصوصية وان توجه الى الجنس في الكل لم يبق في خصوصية ما وكلا الاستعمالين موجود فيصح لا رجل بالتنوين أي واحدا اذا كان ثم اثنان أو جماعة ولا رجال ولا رجلان أي لا جماعة ولا اثنين اذا كان ثم واحد نعم استعمال المفرد في نفي الجنس أكثر من استعمال غيره و بتمحض المفرد لنفي الجنس عند بقائه مع لا ثم ان سلم كون المفرد أكثر استغراقا فيما ذكر لان النفي في غير متسلط على الخصوصية فلا يلزم منه كون المفرد المعرف في الاثبات أكثر استغراقا من غيره فقد نص الأئمة على أن الجمع المحلى يعم الحكم فيه كل

بمعنى سكان البادية وعالمون والذين اما جمع لعاقل من مفرديهما أو هما اسما جمع كذلك وان عنى به أن مجموع جزئيات الرجل أكثر عددا من مجموع جزئيات الجمع انبنى ذلك على الخلاف السابق في أن الألف واللام هل يسلب الجمع معناه و يصير أفراده آحادا أولا ان قلنا نعم فليس في قام الرجال زيادة أفراد عن قام الرجل قطعا وان قلنا ان معنى الجمع باق فأفراد الجمع لا شك أنها أقل من افراد المفرد سواء قلنا دلالة الجمع على الآحاد بالمطابقة أم بالتضمن وهذا واضح في الافراد المتناهية لان قولك رأيت العبيد الذين لزيد وهم تسعة فيه أفراد العام ثلاثة وقولك رأيت العبد الذي لزيد أفراده تسعة و يظهر أثر ذلك فيما لو قال أعط الرجل درهما درهما فعلى هذا يعطى كل واحد درهما بخلاف أعط الرجال درهما درهما درهما فانه يعطي كل ثلاثة درهما وفي غير المتناهي الظاهر ان الامر كذلك لان الجموع أقل عددا من أفرادها بضرورة العقل وقد يتوقف في ذلك و يقال الاكثر والاقل أمر اضافي يتوقف على العدد وما لا يتناهى لا عدد له فكيف تتعلق به الاكثرية والاقلية وهما اضافيان وان عنى به أن دلالة المفرد على الشمول أقوى من دلالة الجمع عليه فصحيح ولا يستنكر أن يقال المفرد أشمل بمعنى أن شموله أقوى لان الزيادة التي يدل عليها أفعل التفضيل أعم من أن تكون في الكمية أو في المعنى و يشهد له التحقيق والنقل أما التحقيق فما قدمناه في القاعدة السابقة وأما النقل فقال الامام في البرهان هنا أمر ينبغي ان يتفطن له الناظر وهو ان لفظ التمر أحرى باستيعاب الجنس من التمور فان التمر يسترسل على الجنس لا بصيغة لفظه والتمور يرده الى تخييل الوحدان ثم الاستغراق بعده بصيغة الجمع اه يريد كما ذكره شراح كلامه أن المطلق يطلق لفظ التمر بازاء المعنى الشامل للآحاد والتمور يلتفت فيه الى الوحدان فلا يحكم فيه على الحقيقة بل على أفرادها وهذا عين ما ذكرناه فيما سبق على بحث فيه قدمناه وقال الزمخشري في قوله تعالى قال رب انى وهن العظم مني وحد العظم لان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس قد أصابه الوهن ولو جمع لكان قصدا الى معنى آخر وهو أنه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها اه يريد أنه قصد الحكم على حقيقة العظم فان الحكم عليها يستلزم الحكم على أفرادها كما ذكرنا ولو جمع لقصد الحكم على الافراد أولا والأول أبلغ واليه يشير بقوله لان الواحد هو الدال على معنى الجنسية يريد أن الجمع لا يدل على الجنسية انما يدل على أفرادها لحيث قصد الحكم على الافراد جمع اشارة الى اختلاف أنواعها أو غير ذلك واليه أشار الزمخشري في قوله في العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مما سمي به أي لتكون الاجناس التي تحته مقصودة ولم يقصد به الجنس بل قصدت الافراد و يحتمل أن يريد الزمخشري ان الالف واللام في العظم جنسية لم يقصد بها الاستغراق بالكلية فلا تكون مما نحن فيه اذا تقرر ذلك فقول ابن عباس رضي الله عنه في الكتاب أكثر من الكتب لم يثبت عنه ولو ثبت أمكن

(قوله وهذا) أي ما ذكره المصنف من أن استغراق المفرد أشمل مسلم في النكرة المنفية كما في المثال (قوله فلا) أي فلا يسلم الشمول (قوله بل الجمع المعرف بلام الاستغراق) نحو ان المسلمين والمسلمات الآية فان المراد كل فرد ونحو والله يحب المحسنين وعلم آدم الاسماء كلها ونحو أني أحب المسلمين الا زيدا فان المراد كل فرد لا كل جمع والا لقيل الا الجمع الفلاني (قوله يتناول الخ) أي وحينئذ فهو مساو للمفرد في الشمول فلا تصح دعوى المصنف أشملية للفرد على الجمع فيما اذا كان الجمع معرفا بلام الاستغراق هذا حاصل اعتراض الشارح على المصنف وقد يجاب بأن لام الجنس اذا دخلت على جمع أبطلت منه معنى الجمعية فصار مساويا للمفرد في الشمول فكلام المصنف تبعا لعلماء المعاني على تقدير ما اذا بقي الجمع على معناه الاصلي ولم يبطل منه معنى الجمعية التي أقلها ثلاثة أفراد بدخول أل الجنسية عليه وكلام علماء الاصول والنحو والتفسير فيما اذا زال منه معنى الجمعية بدخول لام التعريف عليه فظهر لك من هذا أن الخلاف الواقع في أن الجمع آحاده أفراد أو جموع والحق

الثانى هذا فى الجمع المنكر وأما الجمع المعرف بلام الاستغراق فآحاده أفراد قولا واحدا واجاب بعضهم بجواب آخر حاصله أن كلام المتن مخصوص بالنكرة المنفية بدليل قوله بدليل صحة الخ فالاعتراض مدفوع من أصله وعلى هذا فتعميم الشارح كلام المتن بقوله سواء كان بحرف التعريف أوغيره فى حيز المنع (قوله وقد أشبعنا الكلام فى هذا المقام) أى بايراد الامثلة والشواهد الدالة على أن الجمع المعرف باللام مساو للمفرد فى الاستغراق وان كان بينهما فرق من حيث ان المفرد المستغرق لا يستثنى منه الا الواحد فلا يجوز أن تقول الرجل يرفع هذا الحجر الا الزيدين معا أو الا ثلاثتكم معا وأما قوله تعالى ان الانسان لفى خسر الا الذين آمنوا فمعناه الا كل واحد من الذين آمنوا بخلاف الجمع المعرف بلام الاستغراق فيصح استثناء الواحد والمثنى والجمع منه نحو لقيت العلماء الا زيدا أو الا الزيدين أو الا الزيدين وذلك لان الجمع المحلى باللام فى مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى منكر مضاف اليه كل فرد وغيره فمعنى لقيت العلماء الا زيدا أى كل عالم وكل عالمين وكل علماء أفاده عبد الحكيم قال العلامة اليعقوبى وانما حمل الجمع المعرف بلام الاستغراق فى استغراقه على استغراق الفرد لانه ان حمل على استغراق آحاد الجموع الذى هو مقتضى أصل دلالته لزم فى مضمونه التكرار وأن لا يكون له آحاد متميزة لان الثلاثة مثلا من آحاده فاذا زيد عليها واحد كانت أربعة وكان المجموع من آحاده فيدخل الاحد الاول فى الثانى واذا زيد واحد وكان خمسة لزم فيه دخول الاربعة فيتكرر فيه كل فرد مع ما بعده الى غير النهاية بل مجموع الافراد حينئذ موجب لتكرر جميع ما قبله لانه جماعة يدل عليها الجمع فحينئذ لا يتحقق للجمع آحاد فيها يجرى العموم كما جرى فى المفرد فلذلك جعلت آحاده آحاد المفرد التى لا يدخل بعضها فى بعض اذا انتهى كلامه وايضاحه أن الثلاثة مثلا جماعة فتندرج فى الجمع بنفسها لكونها من آحاده وجزء من الاربعة والخمسة وما فوقها التى هى من آحاد الجمع فتكون الثلاثة مندرجة فى الجمع فى ضمنها فآل الامر الى أن الثلاثة مندرجة تحت الجمع مرتين مرة من حيث أنها من آحاده ومرة من حيث أنها جزء من الاربعة والخمسة مثلا التى هى من آحاده فحمل الجمع المعرف فى استغراقه على استغراق الجمع موجب للتكرار وأيضا الكل من حيث هو كل جماعة فلو اعتبر فى استغراق الجمع كل واحد واحد منها لكان تكرارا محضا ولذلك ترى الأئمة يفسرون الجمع المستغرق إما بكل واحد واحد وإما بالمجموع من حيث هو مجموع

وقد أشبعنا الكلام فى هذا المقام فى الشرح فليطالع ثمة

فرد وهو فى ذلك أقوى من المفرد فاذا قيل انى أحب المسلمين الا زيدا فالمراد كل فرد فرد لا كل جمع والا قيل فى الاستثناء الا الجمع الفلانى وليست دلالته فى ذلك أضعف من قولنا انى أحب المسلم وقد صرح بذلك النحويون وأهل اللغة وصرح به أئمة التفسير فى كل ما وقع فى القرآن العزيز من هذا القبيل نحو أعلم غيب السموات والارض وعلم آدم الاسماء واذ قلنا للملائكة والله يحب المحسنين وغير ذلك مما لا ينحصر وانما حمل الجمع فى استغراقه على استغراق الفرد لانه ان حمل على استغراق آحاد الجموع الذى هو مقتضى أصل دلالته لزم فى مضمونه التكرار وأن لا تكون له آحاد متميزة لان الثلاثة مثلا من آحاده فاذا زيد عليها واحد كان أربعة وكان المجموع من آحاده فيدخل الأحد الاول فى الثانى واذا زيد واحد وكان خمسة

تأويله على المعنى الثالث ويكون معنى كونه أكثر أن دلالته على الاستغراق أقوى كما سبق ولا يمتنع أن يقال مال زيد أكثر من مال عمرو اذا كان مال زيد أجل وأبرك وان استويا فى الكمية وان امتنع ذلك حقيقة لم يمتنع مجازا * الحالة الثانية أن يكون المفرد والجمع منفيين نكرتين مثل ما جاء فى رجل وما جاء فى رجال فاستغراق المفرد فى مثله أشمل على كل من المعانى الثلاثة السابقة أما على أن المراد أنه يدل على ما لم يدل عليه الجمع فلأن ما جاء فى رجل ينفى الواحد وما جاء فى رجال لا ينفى مجيء الواحد ولا الاثنين لان مدلوله سواء كان مجموع الرجال أو رجل ورجل ورجل هو سلب العموم لا عموم السلب كما سيأتى تقريره فى موضعه وان أريد بكونه أشمل أن أفراد ما جاء رجل أكثر من أفراد ما جاء رجال فعلى ما سبق فى حال الاثبات وان أريد بكونه أشمل قوة دلالة المفرد على الاستغراق فكذلك لان المقتضى لذلك فى الاثبات هو الافراد وكذلك هو فى النفى * الثالثة أن يكونا منفيين معرفتين بالالف واللام فالمفرد أيضا أكثر استغراقا باعتبار قوة الدلالة وباعتبار كثرة أفراده على ما سبق فيه من البحث وأما دلالته على أكثر مما دل عليه الجمع فينبنى ذلك على أن أداة العموم أتجعل أفراد الجمع آحادا أولا فان قلنا ان معنى الجمع باق معها فالمفرد ينفى ما لم ينفه الجمع من الواحد والاثنين وان قلنا انها سلبية وصار للجنس استويا ويتفرع عليه لو حلف لا يتزوج النساء أو لا يشترى العبيد فمن قال ببقى معنى الجمع يقول لا يحنث الا بثلاثة وهو مذهبنا كما صرح به الرافعى فى الطلاق محافظة على الجمع ولم ينظروا الى كونه جمع كثرة حتى لا يحنث الا بأحد عشر والمانع ان يمنع الفرق بين لا أكلم الرجل ولا أكلم الرجال

ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو أن إفراد الاسم يدل على وحدة معناه والاستغراق على تعدده وهما متنافيان أجاب عنه بقوله

لزم فيه دخول الأربعة فيتكرر فيه كل فرد مع ما بعده الى النهاية بل مجموع الافراد حينئذ موجب لتكرير جميع ماقبله لانه جماعة يدل عليها الجمع فحينئذ لا يتحقق للجمع آحاد يجرى فيها العموم كما جرى فى المفرد فلذلك جعلت آحاده آحاد المفرد التى لا يدخل بعضها فى بعض فافهمه ويرد ههنا ما أورده القراق من أن الأعم اما أن يكون موضوعا لجميع الافراد حقيقة أو مجازا أو لبعضها أو لغيرها والقسمة حاضرة فان وضع للجميع كان كل فرد مدلولا بالتضمن وأنتم تقولون بالمطابقة وان وضع للبعض فلا عموم أو لغيرهما

اذا كانت الاداة فيهما استغراقية ويقول لا يحنث فى واحد منهما الا بتكليم الجميع فانهما يقتضيان سلب العموم لا عموم السلب ويشهد له نص الامام الشافعى رضى الله عنه على أنه لو حلف لا يقرأ القرآن لا يحنث الا بجميعه ولو حلف لا يقرأ قرآنا حنث ببعضه بناء على أن القرآن اسم يقع على كله وبعضه فقد جعل القرآن بالألف واللام فى النفى للمجموع فلم يحنثه الا بقراءة الجميع وان كان مفردا ويشهد لذلك قول أصحابنا لو حلف لا يشرب ماء البحر لم يحنث الا بكله ولا يرد عليه قول أصحابنا لو حلف لا يتزوج النساء حنث بثلاث ولو حلف لا يشرب الماء حنث ببعضه لان العرف صرف هذه الألف واللام عن الاستغراق الى الجنسية ولم يصرف لا أشرب ماء البحر فان الاضافة أدل على العموم من الألف واللام كما صرح به الامام فخر الدين فى تفسيره فلم يقو العرف لمعارضتها ۞ وبعد أن انتهت هذه القاعدة على التحقيق فلنرجع لعبارة المصنف فقوله استغراق المفرد أشمل الظاهر أنه يريد أنه يدل على ما لا يدل عليه الجمع بدليل ما ذكره من الدليل وليس اطلاقه بصحيح كما سبق وقوله بدليل صحة لا رجال اذا كان فيها رجلان انما يدل على أن استغراق النكرة المفردة فى النفى أبلغ من استغراق الجمع المنكر فيه وكلامنا انما هو فى الألف واللام ﴿ تنبيه ﴾ الألف واللام عند السكاكى على ما تعرفه من تأمل كلامه انما هى لتعريف العهد الذهنى خاصة وأما الجنسية والاستغراقية والعهدية عهدا خارجيا فكلها داخلة تحت العهد الذهنى والذى ألجأه لذلك أنه أورد سؤالا حاصله أن قولهم الألف واللام لتعريف الحقيقة لا يجوز أن يراد به نفس الحقيقة إذ لو كان كذلك لكانت أسماء الأجناس من غير دخول الأداة عليها معارف لدلالتها على نفس الحقيقة ووضعها لذلك بالاجماع لا يقال ليست دالة على نفس الحقيقة قبل اللام بل دالة على الوحدة لان ذلك ان صح فى نحو رجل وفرس لا يصح فى المصادر كأكل وضرب فانه ليس موضوعا للواحد من جنسه لكنها ليست معارف اجماعا ولو كانت معارف لكانت اللام تأكيدا ولا يجوز أن يراد بكونها للتعريف أن المراد بها الفرد المعين وهو العهد الخارجى أو غير المعين وهو العهد الذهنى إذ لو كان كذلك لم يبق فرق بين الجنسية والعهدية لان الجنسية هى التى يحضر معناها فى الذهن ولا يجوز أن يكون المراد الاستغراق لان حقيقة الاستغراق غير تعريف الحقيقة ولانه يلزم التناقض لدلالة الاستغراق على التعدد والاسم على الوحدة وذكر السؤال الذى سيأتى وأورد عليه قطب الدين منع الملازمة ومنع دليلها وهو قوله ان تعريف العهد ليس شيئا غير القصد الى الحاضر فى الذهن فان فرقا ظاهرا بين القصد الى شخص من أفراد الحقيقة حاضر فى الذهن والقصد الى الحقيقة من حيث هى هى واعترض عليه بأن الحقيقة اذا أخذت حاضرة فى الذهن تكون فردا من أفراد الحقيقة المطلقة والمراد بتعريف العهد ليس فردا حاصلا فى الذهن بل أعم من ذلك وفى الاعتراض نظر والخطب يسير لان ذلك يرجع الى اصطلاحين لا مشاحة فيهما قال المصنف فى الايضاح فالحاصل أن المراد باسم الجنس المعرف باللام إما نفس الحقيقة لا ما يصدق عليه من الأفراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم

(قوله ولما كان ههنا) أى هذا الموضع وهو قوله واستغراق المفرد أشمل وقوله مظنة اعتراض أى موضع اعتراض مظنون وحاصله أنه ينبغى أن لا يجوز ادخال أداة الاستغراق على اسم الجنس المفرد لان الاسم لكونه فى مقابلة التثنية والجمع يدل بافراده على وحدة معناه بمعنى أنه لا يكون آخر معه مثله وأداة الاستغراق الداخلة عليه تدل على تعدده وأن معه آخر مثله ويمتنع أن يكون الشئ الواحد واحدا متعددا فى حالة واحدة لتنافيهما وحينئذ بطل كون المفرد مستغرقا فقول الشارح وهو أن افراد الاسم أى الاسم المفرد وقوله والاستغراق أى وذو الاستغراق وهو الاداة يدل على تعدده وقوله وهما أى الوحدة والتعدد متنافيان فالتنافى واقع بين المدلولين فقول المصنف ولا تنافى بين الاستغراق الخ ان جعل باقيا على ظاهره كان غير مناسب لانه جعل التنافى بين الاستغراق الذى هو مدلول حرف الاستغراق والافراد الذى هو الدال على الوحدة والأنسب أن يجعل التنافى اما بين الدالين وهما حرف الاستغراق الدال على التعدد والافراد الدال على الوحدة واما بين المدلولين وهما الاستغراق والوحدة قيل هذا الاعتراض انما يظهر على القول بأن اسم

ولاتنافى بين الاستغراق وإفراد اسم الجنس لان الحرف انما يدخل عليه مجردا عن الدلالة على الوحدة والتعدد

الجنس موضوع للفرد المنتشر أما على القول بأنه موضوع للماهية فلا يظهر لانه لاتنافى بين الماهية والتعدد لانها كما تتحقق فى ضمن الفرد تتحقق فى ضمن الجماعة وعبارة ابن يعقوب قوله ولا تنافى الخ دفع لبحث يرد وهو أن افراد الاسم يدل على وحدة معناه لان اسم الجنس النكرة ان قلنا بوضعه للفرد الشائع فدلالته على الوحدة ظاهرة وان قلنا بوضعه للحقيقة فالفرض منها اما تتحقق به وأقلها مايتبادر من الاستعمال وهو فرد واحد فكان افراد الاسم مقتضيا للوحدة على كلا المذهبين والاستغراق ينافى ذلك اه وانما كان الفرض منها ماتتحقق به لان أكثر الأحكام المستعملة فى اللغة والصرف جارية على الماهيات من حيث انها فى ضمن فرد لاعليها من حيث هى (قوله لان الحرف الخ) حاصل ماذكره جوابان أولهما بتسليم أن الوحدة تنافى التعدد وثانيهما منع تنافيهما وحاصل الثانى أنا لانسلم أن الوحدة تنافى التعدد لان معنى الوحدة عدم اعتبار اجتماع أمر آخر معه والفرد الداخلة عليه أداة الاستغراق معناه كل فرد فرد بدلا عن الآخر بحيث لايخرج فرد من الافراد التى يصدق عليها اللفظ حقيقة أو عرفا وهذا لاينافى الوحدة لاتصاف كل فرد بها إذ كل فرد لم يعتبر فيه ضم شىء آخر معه وليس معنى الفرد الداخلة عليه أداة الاستغراق مجموع الافراد حتى يحصل التنافى لان مجموع الأفراد كل فرد مع اجتماعه مع آخر وهذا ينافى الوحدة وهى عدم اجتماع أمر آخر معه وحاصل الجواب الأول سلمنا التنافى بينهما لكن أداة الاستغراق المفيدة للتعدد انما تدخل عليه بعد تجريده عن الوحدة كما أن علامة التثنية والجمع انما تدخل عليه بعد تجريده عن الوحدة وهذا الجواب مبنى على أن مدلول الاسم المفرد الوحدة بمعنى اعتبار عدم أمر آخر معه وهو الظاهر لانه فى مقابلة المثنى والمجموع فكما اعتبر فيهما أن يكون آخر معه كذلك يعتبر فى المفرد أن لا يكون آخر معه وأما الجواب السابق فمبنى على أن الوحدة بمعنى عدم اعتبار أمر آخر معه لا أنها اعتبار عدم أمر آخر مثله معه واذا علمت ماذكرناه ظهر لك أن الاولى للمصنف تقديم الجواب الثانى على الأول لان الأول بالتسليم والثانى بالمنع والشأن عند المناظرة تقديم المنع على التسليم قرره شيخنا العدوى (قوله مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة) أى فيصير محتملا للوحدة والتعدد لانه قصد به الجنس و بدخول حرف الاستغراق تعين للتعدد ثم ان تجرده عن الدلالة على الوحدة بسبب عدم ارادة تلك الدلالة و بهذا اندفع مايقال ان دلالة المفرد على وحدة معناه بحسب الوضع اذا قلنا بوضعه للفرد المنتشر فانتقال الذهن عن الفرد الى الوحدة ضرورى بالنسبة للعالم بالوضع فما معنى تجريد المفرد عن الدلالة على معنى الوحدة مع أنه يدل عليها بالوضع كذا أجاب شيخنا العدوى وأجاب الفنرى بأن فى كلام المصنف حذف مضاف أى مجردا عن اعتبار الدلالة على الوحدة ولايلزم من عدم

(ولاتنافى بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف) الدال على الاستغراق كحرف النفى ولام التعريف (انما يدخل عليه) أى على الاسم المفرد حال كونه (مجردا عن) الدلالة على (معنى الوحدة)

فالدلالة التزامية وأنتم لاتقولون بها فخرجت دلالة العام عن جميع الدلالات وجوابه مذكور فى غير هذا المحل نعم يفارق الجمع المفرد اذا زال كل منهما عن درجة العموم بأن المفرد ينتهى فى ذلك التنزل الى الواحد والجمع ينتهى به الى الجمع وقوله (ولاتنافى بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف انما يدخل عليه مجردا عن معنى الوحدة) دفع لبحث يرد وهو افراد الاسم يدل على وحدة معناه لان اسم الجنس النكرة ان قلنا بوضعه للوحدة الشائعة فدلالته على الوحدة ظاهرة وان قلنا بوضعه للحقيقة فالحقيقة مفردة والغرض منها ماتتحقق به وأقل مايتبادر مما يستعمل فيه فرد واحد فكان افراد الاسم مقتضيا للوحدة على كلا المذهبين والاستغراق ينافى ذلك فأجاب بأن لاتنافى لان الحرف الدال على الاستغراق سواء كان حرف تعريف أو غيره انما يدخل على الاسم مجردا عن معنى الوحدة التى وضع لها أو التى اقتضاها مايتبادر فى أصل استعماله على مابينا كما أنه مجرد عن معنى الكثرة فجاء الحرف مفيدا مع الاسم للاستغراق

الجنس كأسامة و إما فرد معين وهو العهد الخارجى ونحوه العلم الخاص كزيد و إما فرد غير معين وهو العهد الذهنى ونحوه النكرة كرجل و إما كل الافراد وهو الاستغراق ونحوه لفظ كل مضافا الى النكرة كقولنا كل رجل وقد شكك السكاكى على تعريف الحقيقة والاستغراق بما خرج الجواب عنه بما ذكرنا اه قال الكاشى ولم يخرج الجواب عن شك السكاكى بما ذكره ولا أدرى كيف خرج منه جواب شكه (قلت) لانه فرق بين العهد الذهنى والجنسى كما فعل قطب الدين فكيف يظهر له جواب قطب الدين ولم يظهر له جواب الايضاح والأول داخل فى الثانى ص (ولاتنافى بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف انما يدخل عليه مجردا عن معنى الوحدة) ش هذا جواب عن سؤال مقدر أورده السكاكى وهو أن إفراد الاسم ينافى أن تكون الأداة الداخلة عليه للاستغراق لان الافراد يدل على الوحدة والاستغراق على التعدد فأجاب بأن الحرف انما يدخل عليه أى عند ارادة الاستغراق مجردا عن الوحدة والتعدد ص

ولانه بمعنى كل الافرادى لا كل المجموعى أى معنى قولنا الرجل كل فرد من أفراد الرجال لا مجموع الرجال ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التشاكل بين الصفة والموصوف أيضا فالحاصل أن المراد باسم الجنس المعرف باللام اما نفس الحقيقة لا ما يصدق عليه من الأفراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كأسامة واما فرد معين وهو العهد الخارجى ونحوه العلم الخاص كزيد واما فرد غير معين وهو العهد الذهنى ونحوه النكرة كرجل واما كل الافراد وهو الاستغراق ونحوه لفظ كل مضافا الى النكرة كقولنا كل رجل وقد شكك السكاكى على تعريف الحقيقة والاستغراق بما خرج الجواب عنه مما ذكرنا ثم اختار بناء على ما حكاه عن بعض أئمة أصول الفقه من كون اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير أن المراد بتعريف الحقيقة تنزيلها منزلة المعهود بوجه من الوجوه الخطابية إما لكون الشىء حاضرا فى الذهن لكونه محتاجا اليه على طريق التحقيق أو التهكم أو لانه عظيم الخطر معقود به الهمم على أحد الطريقين واما لانه لا يغيب عن الحس على أحد الطريقين لو كان معهودا وقال الحقيقة من حيث هى هى لا واحدة ولا متعددة لتحققها مع الوحدة تارة ومع التعدد أخرى وان كانت لا تنفك فى الوجود عن أحدهما (٣٤٣) فهى صالحة للتوحد والتكثر فكون الحكم استغراقا أو غير استغراق الى مقتضى المقام فاذا كان خطابيا مثل المؤمن غر كريم والفاجر خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان أو جمعا على الاستغراق بعلة ايهام أن القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين واذا كان استدلاليا حمل على أقل ما يحتمل وهو الواحد فى المفرد والثلاثة فى الجمع

اعتبارها الخلو عنها لان اللفظ يدل عليها بالوضع (قوله وامتناع وصفه بنعت الجمع) أى بحيث يقال جاءنى الرجل العالمون والرجل الطوال وهذا جواب عما يقال حيث جرد عن معنى الوحدة وصحبه حرف الاستغراق دل على متعدد وحيث دل على متعدد فمقتضاه أنه يجوز وصفه بوصف الجمع مع أنه ممنوع وحاصل الجواب أن النحاة انما منعوا من ذلك الوصف للمحافظة على المشاكلة اللفظية وفى هذا الجواب نظر لان ذلك الاسم مفرد فى اللفظ وجمع فى المعنى وما هو كذلك يجوز فيه مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى بل مراعاة المعنى أولى بمقتضى القياس ومنه قوله تعالى أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء فالمحافظة على التشاكل اللفظى لا تفيد الامتناع المذكور فالأولى للشارح أن يقول وعدم اطراد وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التشاكل اللفظى والمراد بعدم الاطراد عدم الكثرة وان كان الوصف بالمذكور قياسيا كما مر (قوله ولانه) الأولى أن يقول أو لانه بأو التى لاحد الشيئين لانه جواب ثان أى اما أن يجاب بالأول المقتضى سلب الوحدة أو بهذا الثانى المقتضى بقاءها (قوله بمعنى كل فرد) أى وكل فرد لا ينافى الوحدة التى هى عدم اعتبار ضم شىء لذلك الفرد بل هو متصف بها ولا يتأتى التنافى الا لو كان معنى المفرد الداخلة عليه أداة الاستغراق مجموع الافراد لا باعتبار ضم شىء للفرد وهو فرد ثان وثالث فالحاصل أنه لا ينافى الوحدة الا مجموع الأفراد دون كل فرد لاتصافه بها (قوله ولهذا) أى ولأجل كون المفرد الداخل عليه أداة الاستغراق معناه كل فرد امتنع وصفه بنعت الجمع بأن يجعل الجمع نعتا له

وامتناع وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التشاكل اللفظى (ولانه) أى المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق (بمعنى كل فرد لا مجموع الأفراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع) عند الجمهور

ولا يخفى لزوم المجاز على القول بأن النكرة موضوعة لمعنى الوحدة دون الآخر ولا يخفى أيضا لزوم استعمال المفرد فيما يستعمل فيه الجمع حينئذ وهو جميع الافراد ولهذا قيل ان عدم وصفه بنعت الجمع للمشاكلة اللفظية وهذا مما ينفع فى وجه الفرق بين المفرد والجمع تأمله ثم أشار الى تعليل آخر يندفع به البحث أيضا فقال (ولانه) أى المفرد العام بدخول الحرف (بمعنى كل فرد لا) بمعنى (مجموع الافراد) اذ لا مانع من أن يعتبر فى اللفظ عموم مع الاشعار باستقلال وحدة كل فرد عند اللفظ بالحكم اذ ليس المراد به أن معناه فرد واحد لا غير بل مطلق الفرد الواحد كان مع غيره أم لا فاذا جاء حرف العموم أفاد مع اللفظ أن مدلوله المحكوم عليه ذلك الفرد مع ذلك الفرد ومع ذلك الفرد الى آخرها لا مجموعها من غير اشعار بالوحدة التى كانت فى الأصل (ولهذا) أى ولأجل أن معناه كل فرد لا مجموع الافراد (امتنع وصفه) أى المفرد العام (بنعت الجمع) عند الجمهور وان حكاه الأخفش فى الدينار الصفر والدرهم البيض وذلك لان نعت الجمع انما هو للمجموع لا لما فيه اعتبار كل فرد وهذا غاية ما يحاول فى

ص (ولانه بمعنى كل فرد لا كل الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع) ش هذا جواب ثان وهو أن الافراد والتعميم ليس بينهما تناف لان معنى الافراد باق وأداة العموم تتبعت أشخاص ذلك المفرد واستوعبتها لان مدلولها كل رجل لا كل الافراد أى لا مجموعها لان دلالة العموم كلية لا كل ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع فلا يصح أن تقول الرجل العاقلون وفيما قاله نظر فقد سمع من كلامهم أهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض وجوزه ابن مالك وغيره ولا يشهد له قوله تعالى أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ولا دلالة فيه لان الطفل يستعمل بأصل الوضع للجمع كما سبق بل لو كانت الألف

* وان كان بالاضافة فاما لانه ليس للمتكلم الى احضاره فى ذهن السامع طريق أخصر منها كقوله
هواى مع الركب اليمانين مصعد * جنيب وجمانى بمكة موثق

وان حكاه الأخفش فى نحو الدينار الصفر والدرهم البيض (و بالاضافة) أى تعريف المسند اليه بالاضافة الى شىء من المعارف (لانها) أى الاضافة (أخصر طريق) الى احضاره فى ذهن السامع (نحو هواى)

تقرير هذا الجواب وقد علم منافاته لما قبله لاقتضائه بقاء معنى الوحدة واقتضاء الأول سلبها فكان الأولى أن يقول أو لانه الخ بأو التى هى لاحد الشيئين ثم يرد أن يقال ان الدلالة على ما ذكر انما تكون بعد الوضع له حقيقة أو مجازا ضرورة انتفائها عند انتفاء الوضع فحينئذ ان وضع الرجل مثلا حيث يقصد عمومه أو لا رجل لكل فرد على المعية عاد الى المجموع كوضع الجمع وان وضع على البدلية كما قيل فلا وجه له اذ لا عموم حينئذ وان وضع لغير ذلك فلم يفهم حتى يحكم عليه فبطلت الحيلة فى بقاء معنى الوحدة المانع من الوصف بنعت الجمع والتأنس لذلك بأن المعنى هذا الفرد وذلك الفرد الى آخرها لا حاصل له لان هذه ألفاظ لمعان متعددة وكلامنا فى دلالة لفظ واحد على تلك المعانى فتأمل فى هذا المقام (و بالاضافة) أى تعريف المسند اليه بالاضافة الى بعض المعارف وقد علم أن مرتبة المضاف هى مرتبة ما أضيف اليه يكون (لانها) أى الاضافة (أخصر طريق) يمكن احضاره به فى ذهن السامع والاختصار يناسب المقام (نحو هواى)

واللام فيه وقلنا باحد الاحتمالين السابقين وهو أن اسم الجنس اذا كان نكرة وأريد به المطلق لا يدل على الوحدة فيمكن أن يقال بجواز رعاية معناه فيجمع باعتبار ما تحت تلك الحقيقة من الافراد وهذا المعنى أظهر فى قولهم أهلك الناس الدينار الحمر مما قاله ابن مالك من كون الاداة فيه للاستغراق وقد بسطت القول على ذلك فى مسئلة الحقائق الشرعية فى شرح المختصر وعلم أن الجواب الثانى فى كلام المصنف أولى من الأول لان الأول يقتضى أن الاداة دخلت على الحقيقة فاستغرقتها وهى حقيقة واحدة لا تعدد فيها والعموم شأنه الافراد المتعددة والجواب الأول يقتضى أن مدلول العام الحقيقة والثانى يقتضى أن مدلوله الافراد وهو الحق و يجوز أن يكون قوله ولانه بمعنى كل فرد جوابا عن سؤال مقدر كأنه يقول لو كانت الاداة تفيد العموم لصح الوصف بالجمع فأجاب بأنها للتفصيل ﴿ تنبيه ﴾ تلخص أن الألف واللام على أقسام أحدها جنسية فقط كقولك الرجل خير من المرأة أى حقيقة الرجولية خير من حقيقة الأنوثة الثانى عهدية عهدا خارجيا كالرجل لمعين الثالث عهدية ذهنا ونعنى بالخارجى ما كان السامع يعرفه و بالذهنى ما انفرد المتكلم بمعرفته والا فالعهد لا يكون الا فى الذهن الرابع عهدية جنسية كقولك أكرم الرجل تريد جنس الحجازى فى جواب من قال حضر حجازى الخامس كذلك وهو معهود ذهنى لا خارجى كالمثال المذكور حيث لم يكن فى جواب السادس استغراقية جنسية مثل ان الرجل الجاهل خير من المرأة السابع استغراقية جنسية عهدية كالمثال المذكور مريدا به الحجازى الثامن كذلك والمعهود ذهنى التاسع جنسية ولكن يريد جملة ذلك الجنس لا باعتبار العموم بل يكون المدلول الحقيقة كلها وهو بمعنى العموم المجموعى و ينبغى أن يجعل منه قوله تعالى عالم الغيب والشهادة ليفيد علم الافراد والمجموع معا فان المجموع فى الاثبات يستلزم الأفراد فلذلك قلنا ان جزم المصنف بأن الاداة فيه استغراقية فيه بحث ص (و بالاضافة الخ)

(قوله وان حكاه الأخفش) عن بعضهم فى قوله أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض نظرا لكون أل للجنس ومدخولها يصدق بالجمع لتحققه (قوله لانها) أى الاضافة بمعنى المعرف بها أخصر طريق ظاهره أنها أخصر طرق التعريف وليس كذلك اذ لا تظهر الأخصرية الا بالنسبة للموصول وأما العلم والضمير واسم الاشارة والمعرف باللام فالأمر بالعكس وأجيب بأن المراد انها أخصر الطرق فى احضار المسند اليه فى ذهن السامع ملتبسا بالوصف الذى قصده المتكلم لا لاحضاره فى ذهن السامع من حيث ذاته ألا ترى أن قصد المتكلم فى البيت المذكور احضاره بوصف كونه مهويا لأجل افادة زيادة التحسر ولو قال الذى أهواه أو من أهواه أو الذى يميل اليه قلبى مع الركب اليمانين الخ لكان طريقا مفيدا لمقصود المتكلم الا أنه ليس أخصر من الاضافة ولو أتى به اسم اشارة أو ضميرا بأن قيل هذا مثلا أو هى مع الركب اليمانين الخ لا يفيد غرض المتكلم اذ لا يعلم كونها محبوبة أم لا ولو قيل هند مهويتى أو محبوبتى كان غير أخصر وان كان مفيدا لغرض المتكلم ولو أتى به معرفا باللام لم يفد غرضه الا بواسطة الجار والمجرور نحو المحبوب لى وفيه طول بالنسبة للمضاف (قوله نحو هواى) أى نحو قول جعفر بن علبة الحارثى وهو مسجون حين قتل واحدا ش
من بنى عقيل بمكة فسجن بها ثم انه كان يومئذ فى مكة ركب من اليمن وفيه محبوبته ثم ان الركب عزم على الرحيل فأنشد هذا و بعده
عجبت لمسراها وأنى تخلصت * الى وباب السجن دونى مغلق ألمت فحيت ثم قامت فودعت * فلما تولت كادت النفس تزهق

وإما لاغنائها عن تفصيل متعذر أو مرجوح لجهة كقوله بنو مطر يوم اللقاء كأنهم * أسود لها في غيل خفان أشبل

وقوله قومي هم قتلوا أميم أخي * فاذا رميت يصيبني سهمي

وإما لتضمنها تعظيما

فلا تحسبي أني تخشعت بعدكم * لشيء ولا أني من الموت أفرق ولا أن قلبي يزدهيه وعيدهم * ولا أنني بالمشي في القيد أخرق

ولكن عرتني من هواك ضمانة * كما كنت ألقى منك إذ أنا مطلق

(قوله أى مهو ي) بثلاث يا آت الأوليان من نفس الكلمة والأولى منهما بدل من واو مفعول اذ أصله مهوو ي اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء والثانية لام الكلمة والياء الاخيرة ياء المتكلم أضيف اليها الاسم بعد الاعلال السابق (قوله ونحو ذلك) أى كمن أهواه أو الذى يميل اليه قلبي (قوله والاختصار مطلوب) أشار بهذا الى أن احضاره في ذهن السامع بأخصر طريق انما يقتضي تعريفه بالاضافة اذا كان الاختصار مطلوبا و إلا فلا يقتضيه (قوله وفرط السامة) أى شدتها وهو عطف علة على معلول (قوله على الرحيل) أى عازم على الرحيل (قوله مع الركب) اسم جمع لراكب (قوله اليمانين) جمع يمان بمعنى يمني وأصل يمان يماني أعل اعلال قاض ويماني مخفف يمني بياء مشددة نسبة لليمن

أى مهوى وهذا أخصر من الذى أهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة لكونه في السجن والحبيب على الرحيل (مع الركب اليمانين مصعد) أى مبعد ذاهب في الارض وتمامه * جنيب وجثماني بمكة موثق * الجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر (أو لتضمنها) أى الاضافة (تعظيما

أى مهوى ومعلوم أن هذا أخصر ما يمكن في المقام في احضار المسند اليه كالذى أهواه أو محبوب أهواه أو نحو ذلك والاختصار في هذا المقام مطلوب لضيق الصدر وفرط الضجر والسآمة لكونه في السجن والحبيب على الرحيل متوجه لازدياد البعد الموجب لتعذر الوصال (مع الركب اليمانين مصعد) أى مبعد ذاهب في الأرض يقال أصعد ذهب في الأرض وأبعد فيها قال الله تعالى اذ تصعدون ولا تلوون على أحد وتمام هذا البيت قوله جنيب وجثماني بمكة موثق * والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الجسم والشخص والموثق هو المقيد بوثاق من قيد أو غيره ولفظ البيت خبر والغرض منه التحسر والتحزن واظهار الأسف (أو لتضمنها) أى الاضافة (تعظيما

ش التعريف بالاضافة يكون لأحد أسباب * الاول أن لا يكون لاحضاره في الذهن طريق أخصر من الاضافة وينبغي أن يقيد بما اذا كان المقام مقام اختصار كما صنع في المفتاح كقول جعفر بن علبة حين حبس بمكة

هواي مع الركب اليمانين مصعد * جنيب وجثماني بمكة موثق

فانه لا طريق أخصر من ذلك وانما جعل هذا مقام اختصار لان حال المحبوس حال ضيق و بعد هذا البيت عجبت لمسراها وأنى تخلصت * الي وباب السجن دوني مغلق

وأورد عليه أن التعجب منصب على قوله وأنى تخلصت فيلزم أن يكون معمولا لقوله عجبت ولا يصح فان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله وأجيب بأن الاستفهام ضمن معنى التعجب فلا حاجة لجعله معمولا لعجبت * الثاني أن يتضمن التعظيم لشأن المضاف اليه أو المضاف أو غيرهما فالمضاف كقولك عبد الخليفة قادم فأكرمه ومنه أعني ما يتضمن تعظيم المضاف وان لم يكن مسندا اليه

لاتدعني الا بيا عبدها * فانه أشرف أسمائي

وقوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان والمضاف اليه كقولك عبدي فعل كذا تريد تعظيم شأن نفسك بأنك ذو عبد وتعظيم شأن غيرهما كقولك عبد السلطان عند فلان تريد بالاضافة الاولى

حذفت احدى الياءين تخفيفا وعوض عنها الالف المتوسطة ثم حذفت الياء الثانية لاعلاله اعلال قاض كما مر (قوله مصعد) بكسر العين خبر هواي وهو مأخوذ من أصعد في الارض مضى فيها فالصلة محذوفة بقرينة المقام وقوله أى مبعد بكسر العين مأخوذ من أبعد اللازم بمعنى بعد أى انه بعيد الاسفار فهو بيان للمعنى المراد وقراءته بفتح العين اسم مفعول من أبعد المتعدى أى أبعده الغير يبعدها مقام المدح خصوصا وقد وصفه بأنه مجنوب ومستتبع تأمل (قوله ذاهب في الارض) بيان لاصل المعنى (قوله المستتبع) أى الذى يتبعه قومه و يقدمونه أمامهم وهو كناية عن كون تلك المحبوبة لا يمكن انفلاتها عن الركب وتأتي اليه وقوله ومعناه تأسف وتحسر أى على بعد الحبيبة

لشأن المضاف اليه كقولك عبدى حضر فتعظم شأنك أو لشأن المضاف كقولك عبد الخليفة ركب فتعظم شأن العبد أو لشأن غيرهما كقولك عبد السلطان عند فلان فتعظم شأن فلان أو تحقيرا نحو ولد الحجام حضر و إما لاعتبار آخر مناسب

(قوله لشأن المضاف اليه) أى تعظيما لشأن المضاف اليه الذى أضيف له المسند اليه وانما قدمه على المضاف مع أنه مؤخر فى اللفظ نظرا لتقدمه فى الاعتبار لأنه منسوب اليه فهو (٣٤٦) أشرف بخلاف المضاف فانه وان كان مقدما فى اللفظ لكنه مؤخر فى الاعتبار لانه منسوب واعترض على المصنف بأن هذا التضمن قد يوجد فى غير صورة الاضافة كما فى قولك الذى هو عبد السلطان عندى أو الذى هو عبدى أو عبد الخليفة حضر فالوجه أن الاضافة لا تترجح على غيرها بافادة التضمن المذكور إلا بانضمام الاختصار اليها كذا قيل وفيه أنه تقدم أنه لا يشترط فى النكتة أن تكون مختصة بالطريق المؤدية لها ولا أن تكون بها أولى بل يكفى مجرد المناسبة بينهما وان كانت تلك النكتة يمكن تأديتها بطريق آخر فتأمل (قوله وفى تعظيم المضاف) أى الذى هو مسند اليه (قوله تعظيما للمتكلم بأن عبد السلطان عنده) أى وفيه تعظيم للمضاف أيضا لكنه غير مقصود ولا ملاحظ (قوله وهذا معنى الخ) جواب عما يقال ان هذا لا يخرج عن تعظيم المضاف اليه لان المتكلم مدلول الياء المضاف اليها عند فهو مضاف اليه وحاصل الجواب أن المراد بالغير فى كلام المصنف غير المسند اليه المضاف وغير ما أضيف اليه المسند اليه وهذا لا ينافى كونه مضافا اليه لكن غير ذلك وليس المراد بقوله أو غيرهما غير المضاف اليه مطلقا وغير المضاف مطلقا حتى يرد أن ما ذكره من المثال الثانى ليس غيرهما بل منهما (قوله أو تحقيرا للمضاف) أى الذى هو مسند اليه وقوله أو المضاف اليه أى الذى أضيف اليه المسند اليه لان الكلام فيه

تركه

لشأن المضاف اليه أو المضاف أو غيرهما كقولك) فى تعظيم المضاف اليه (عبدى حضر) تعظيما لك بأن لك عبدا (و) فى تعظيم المضاف (عبد الخليفة ركب) تعظيما للعبد بأنه عبد الخليفة (و) فى تعظيم غير المضاف والمضاف اليه (عبد السلطان عندى) تعظيما للمتكلم بأن عبد السلطان عنده وهو غير المسند اليه المضاف وغير ما أضيف اليه المسند اليه وهذا معنى قوله أو غيرهما (أو) لتضمنها (تحقيرا) للمضاف (نحو ولد الحجام حاضر) أو المضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر أو غيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد أو لاغنائها عن تفصيل متعذر

لشأن المضاف اليه أو) لشأن (المضاف أو) لشأن (غيرهما) أى غير المضاف اليه والمضاف (كقولك) فى تعظيم المضاف اليه (عبدى حضر) فى اضافة العبد الى الياء تعظيم المتكلم نفسه بأن له عبدا (و) كقولك تعظيم المضاف (عبد الخليفة ركب) فى اضافة العبد الى الخليفة تعظيم العبد بأنه عبد الخليفة فان العبد يزهو و يشرف بقدر مولاه (و) كقولك فى تعظيم غير المضاف والمضاف اليه (عبد السلطان عندى) فى الاخبار بعندية عبد السلطان تعظيم للمتكلم أن العبد المضاف الى السلطان لديه وياء المتكلم هنا ولو كانت مضافا اليها لكنها ليست مضافا اليها المسند اليه مع أن المضاف اليها ما أوجب لها التعظيم إلا بالمظروف الذى هو المسند اليه المضاف للسلطان وكون ما ثبت له التعظيم ليس مسندا اليه مضافا ولا مضافا اليه المسند اليه هو المراد بقوله أو غيرهما ولا يريد غير المسند المضاف اليه فى الجملة بل بقيد كون المضاف منهما مسندا اليه كما بينا (أو لتضمنه تحقيرا) إما للمضاف الذى هو المسند اليه (نحو ولد الحجام حاضر) تحقير الولد الذى هو مسند اليه بأنه ولد الحجام واما المضاف اليه نحو مهين زيد حاضر تحقيرا لزيد بأن له مهينا و إما لغيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد تحقيرا لزيد أن جليسه ولد الحجام وليس مسندا اليه مضافا ولا مضافا اليه المسند اليه وقد يعرف المسند اليه بالاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق أهل الحق على كذا لتعذر تسمية جميع أهل الحق أو عن تفصيل متعسر نحو أهل

تعظيم فلان المذكور فى الاضافة الثانية وهذا المثال قصد بالاضافة فيه تعظيم المضاف اليه فى الاضافة والاحسن أن يمثل بعبد السلطان زار فلانا * والثالث أن يراد بها التحقير كقولك عبد الحجام حضر هذا ما ذكره فى الكتاب وفى الايضاح ذكر بعد الطريق الأول قوله و إما لاغنائها عن تفصيل متعذر أو مرجوح كقوله

بنو مطر يوم اللقاء كأنهم * أسود لها فى غيل خفان أشبل

وقوله

قومى هم قتلوا أميم أخى * فاذا رميت يصيبنى سهمى

فانه لو عددهم لطال ومنه

أولاد جفنة حول قبر أبيهم * قبر ابن مارية الكريم المفضل

وهذا تركه المصنف لانه داخل فى قوله أخصر طريق زاد السكاكى أنه يكون حيث لا يكون للاحضار فى ذهن السامع طريق سواها أصلا كقولك غلام زيد لمن لا يعرف غير ذلك (١) لكن الاضافة أخصر ولعله

---

(١) لكن الاضافة أخصر هكذا فى الاصل وانظر ما معنى الاستدراك ولعل فى العبارة سقطا وتحريفا وحرر كتبه مصححه

(قوله نحو اتفق أهل الحق) أى فانه يتعذر تعداد كل من كان على الحق كما أنه يتعسر تعداد أهل البلد فى المثال بعده (قوله أولانه) أى الحال والشأن (قوله مثل تقديم البعض) أى المؤدى ذلك الى منافسة وحقد أو نحوهما (قوله الى غير ذلك من الاعتبارات) كما لو كان المقصود التصريح بالذم والاهانة للمسند اليه نحو علماء البلد فعلوا كذا من الامور القبيحة فان فى هذا تصريحا بذمهم بخلاف لو قيل فلان وفلان فعلوا كذا من الامور القبيحة فانه عند التصريح باسمهم العلم لم يكن هناك تصريح بذمهم واللوم عليهم لان الموجب للوم والذم وصفهم بالعلم وهو لايتأتى الابالاضافة وكاغناء الاضافة عن تفصيل تركه أولى لجهة ككون التفصيل يقتضى ذما أو اهانة أو نحوها وان أمكن استيفاء التفصيل كقوله قومى هم قتلوا أميم أخى ﴿ فاذا رميت يصيبنى سهمى

يقول ياأميمة قومى هم الذين فجعونى بقتل أخى فاذا رمت الانتصار منهم عاد ذلك على بالنكاية فى نفسى لان عز الرجل بعشيرته ولو فصل قاتلى أخيه لحقدوه ونفروا عنه ولان فى التفصيل تصريحا بذم قومه وعد معايبهم بخلاف تركه (قوله وأما تنكيره أى تنكير المسند اليه) أى ايراده نكرة سواء كان مفردا أو مثنى أو مجموعا (قوله فللافراد) أى فلكون المقصود بالحكم فردا غير معين من الافراد التى يصدق عليها مفهومه ففى الجمع المقصود بالحكم فرد من معناه وهو جماعة مما يصدق عليه مفهومه وفى المثنى المقصود بالحكم فرد من معناه وهو اثنان بما يصدق عليه مفهومه فقولك جاءنى رجلان أى فرد من ماصدقات المثنى وقولك جاءنى رجال أى فرد من ماصدقات الجمع والفرد فى الأول اثنان وفى الثانى جماعة وقوله فللافراد أى والحال أن المقام لايناسبه الا الفرد لكون الحكم المراد فى المقام ليس لغيره فالعدول لغيره خروج عما يناسبه المقام والزيادة عليه زيادة على قدر الحاجة وهى من اللغو ﴿ واعلم أن دلالة المنكر على الفرد ظاهرة ان قلنا ان النكرة موضوعة للفرد المنتشر وأما ان قلنا انها موضوعة للحقيقة من حيث هى فدلالتها على الفرد باعتبار الاستعمال الغالب لان الغالب استعمالها فى الفرد فتذكر النكرة لتحمل على الغالب الذى هو الفرد بقرينة المقام اه سم

نحو اتفق أهل الحق على كذا أو متعسر نحو أهل البلد فعلوا كذا أو لانه يمنع عن التفصيل مانع مثل تقديم البعض على بعض نحو علماء البلد حاضرون الى غير ذلك من الاعتبارات (وأما تنكيره) أى تنكير المسند اليه (فللافراد) أى القصد الى فرد مما يقع عليه اسم الجنس

البلد فعلوا كذا لان تسمية أهل البلد ولو أمكن متعسر أو عن تفصيل منع منه مانع ولو لم يتعسر كأن يكون فى التسمية تقديم بعضهم على بعض وهو يغيظهم نحو علماء البلد فعلوا كذا فلو قيل فلان وفلان كان فيه تعظيم بعضهم على بعض بالتقديم وفيه غيظ المقدم عليه ونحو ذلك كأن يكون فى التسميه ذمهم واهانتهم صريحا والتصريح مستكره نحو علماء البلد مقصرون فى إظهار الحق أو لتضمن الاضافة استعطافا كقوله تعالى ولكن فى غير اضافة المسند اليه لاتضار والدة بولدها ولامولود له بولده فانه لما نهى كل من الرجل والمرأة عن المضارة أضيف الولد لكل منهما استعطافا لهما عليه أن لايصدر منهما ضرر بصاحبه يؤذى به ولده الى غير ذلك من اللطائف التى لاتنحصر (وأما تنكيره) أى أما ايراد المسند اليه نكرة (فللافراد) أى القصد الى مفرد أما إذا قلنا ان النكرة موضوعة للوحدة الشائعة فدلالة النكرة على الفرد ظاهرة وأما ان قلنا انها موضوعة للحقيقة من حيث هى فافادتها الافراد باعتبار الاستعمال الأصلى لان الحقيقة يكفى فى تحققها فرد واحد وهذا هو الاستعمال الغالب فى النكرة كما تقدم وقوله للافراد يعنى لان المقام لايناسبه غير الفرد إما لان الحكم المراد فى المقام ليس

تركه المصنف اكتفاء بذكر الاختصار وقال أيضا انها قد تتضمن لطفا مجازيا كقوله

اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة ﴿ سهيل أذاعت غزلها فى الغرائب

الخرقاء الحمقاء وسهيل بدل من كوكب وهو نجم يطلع فى الشتاء فى السحر فأضاف الكوكب الى الخرقاء يعنى أنها تنام الى أن يطلع سهيل وقت الصبح فتفرق غزلها على الغرائب قال وأن يكون لغرض من الأغراض مثل أن يقول محبك على الباب يرققه للاذن له ﴿ تنبيه ﴾ عجب من أهل هذا الشأن كيف لم يذكروا ارادة الاستغراق من أسباب الاضافة وهى من أدوات العموم كما أن أداة التعريف كذلك بل عموم الاضافة أبلغ كما سبق ولم يتعرضوا لما اذا خلا ذلك عن اعتبارات مناسبة وأرجو أن يتسع الوقت للنظر فى ذلك ان شاء الله تعالى ص (وأما تنكيره فللافراد

كقوله تعالى وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى أى فرد من أشخاص الرجال أو للنوعية كقوله تعالى وعلى أبصارهم غشاوة أى نوع من الاغطية غير مايتعارفه الناس وهو غطاء التعامى عن آيات الله ومن تنكير غير المسند اليه للافراد قوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل وللنوعية قوله تعالى ولتجدنهم أحرص الناس على حياة أى نوع من الحياة مخصوص وهو الحياة الزائدة كأنه قيل ولتجدنهم أحرص الناس وان عاشوا ماعاشوا على أن يزدادوا الى حياتهم فى الماضى والحاضر حياة فى المستقبل فان الانسان لايوصف بالحرص على شىء الا اذا لم يكن ذلك الشىء موجودا له حال وصفه بالحرص عليه وقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء يحتمل الافراد والنوعية أى خلق كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه

(نحو وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى أو النوعية) أى للقصد الى نوع منه (نحو وعلى أبصارهم غشاوة) أى نوع من الاغطية وهو غطاء التعامى عن آيات الله وفى المفتاح انه للتعظيم

لغيره (نحو) قوله تعالى (وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى) فاذا كان الحكم للفرد فالعدول لغيره خروج عما يناسب المقام والزيادة عليه زيادة على قدر الحاجة وهى من اللغو ومن هنا كان التعبير بالنكرة عن المفرد من باب البلاغة فلا يقال دلالة النكرة على المفرد أمر لغوى وقد تقدم مثل هذا واما لينشأ عن الافراد غرض آخر يناسب المقام يتضح عند الاستعمال ودخل فى الأفراد أفراد المثنى كقولنا جاءنى رجلان أى فرد من ماصدقات المثنى وأفراد الجمع كقولنا جاءنى رجال أى فرد من ماصدقات الجمع (أو النوعية) أى بتنكير المسند اليه لافادة النوعية لان النوع فرد باعتبار سائر الأنواع وانما يشار للنوعية لغرض من الاغراض اما للايماء الى أن هذا نوع غير متعارف واما للاشارة الى أن الحكم من أحكام النوعية لا من أحكام الجنسية أو الفردية مخافة توهم ذلك وينبغى أن يتنبه لكون افادة التنكير لما ذكر انما هو بمعونة القرائن والمقام واما لغير ذلك ومما فيه التنوين للنوعية المشار بها الى نوع غير متعارف (نحو) قوله تعالى (وعلى أبصارهم غشاوة) أى نوع من الاغطية وهو غطاء التعامى عن آيات الله تعالى وانما قلنا التعامى للاشارة الى أنهم يعرفون حقيقة الآيات ويظهرون خلاف ذلك فالحاصل منهم التعامى لا العمى الذى هو عدم ظهور الآيات لهم أصلا وقيل ان

مثل وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى الخ) ش التنكير يكون لاحد أمور * الأول الافراد نحو وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى أى رجل واحد فان قلت سبق أن النكرة لاتتعين للوحدة أعنى النكرة النحوية وهى المتكلم عليها قلت هذا يعضد ماسبق لانه لولا أن التنكير ملازما للوحدة لما كانت الوحدة أحد معانيه الا أن يقال قد يلازم الوحدة وان لم تكن مقصودة للمستعمل فى بعض الاحوال * الثانى أن يراد به نوع مخالف للانواع المعهودة كقوله تعالى وعلى أبصارهم غشاوة أى نوع غريب من الغشاوة لايتعارفه الناس بحيث يغطى مالا يغطيه شىء من الغشاوات ولك أن تقول يحتمل أن يكون انما نكر للتعظيم وبذلك جزم السكاكى ومثل فى الايضاح بالنسبة الى غير المسند اليه من تنكير الافراد

(قوله وجاء رجل) أى رجل واحد لا رجلان ولا رجال والمراد بذلك الرجل مؤمن آل فرعون وقوله من أقصى المدينة أى من آخرها والمراد بالمدينة مدينة فرعون وهى منف كما فى الجلالين وليس المراد بمنف البلدة المشهورة الآن بل بلدة كانت بناحية الجيزة فخربت بدعوة موسى عليه السلام وهى بالقرب من البلدة المعروفة بمنية رهينة باقليم الجيزة (قوله أى للقصد الى نوع منه) أى لكون المقصود بالحكم نوعا من أنواع اسم الجنس المنكر وذلك لان التنكير كما يدل على الوحدة شخصا يدل عليها نوعا ولعل الشارح أخذ القصد من باء المصدر بجعله مصدر المتعدى أى الجعل نوعا والجعل بالقصد وقد تقدم نظير ذلك فى قوله و بالعلمية (قوله غشاوة) أى فليس المراد فردا من أفراد الغشاوة لان الفرد الواحد لا يكون بالابصار المتعددة بل المراد نوع من جنس الغشاء وذلك النوع هو غطاء التعامى كما قال الشارح وانما لم يعبر الشارح بالعمى اشارة الى تكلفهم العمى عن الآيات لانه ليس بهم عمى حقيقة بل يعرفون الآيات و يفهمونها ولكن يظهرون أنهم لا يعرفونها فالحاصل أن التعامى تكلف العمى والمراد به هنا الاعراض عن آيات الله فاضافة الغطاء للتعامى من اضافة السبب للمسبب لان الغطاء القائم بالقلوب الذى يصرف الابصار عن النظر فى آيات الله سبب فى تعاميهم واعراضهم عن آيات الله (قوله أى نوع من الاغطية) الاولى نوع من الغشاء لان الغشاء جنس تحته نوعان نوع متعارف وهو القائم بالاعين المسمى بالعمى والثانى غير متعارف وهو الغطاء الذى يصرف الابصار عن النظر فى آيات الله لاجل الاعتبار وأما الاغطية فهو جمع تحته أفراد وكلامنا فى الأنواع (قوله وفى المفتاح الخ) أى والاول ذكره الزمخشرى فى الكشاف بقوله

أوللتعظيم والتهويل أوللتحقير أى ارتفاع شأنه أو انحطاطه الى حد لا يمكن معه أن يعرف كقول ابن أبى السمط

له حاجب فى كل أمر يشينه * وليس له عن طالب العرف حاجب

أى له حاجب أى حاجب وليس له حاجب ما

أى غشاوة عظيمة (أوالتعظيم أوالتحقير كقوله له حاجب) أى مانع عظيم (فى كل أمر يشينه) أى يعيبه (وليس له عن طالب العرف حاجب)

التنوين فى الآية الكريمة للتعظيم أى وعلى أبصارهم غشاوة عظيمة وهو أنسب لما فيه من بيان بعد حالهم عن الايمان دون النوعية وقيل ان التعظيم هو النوعية أيضا لان الغشاوة العظيمة نوع من الغشاوة وفيه شىء لان المراد بالنوعية ما يقابل الجنسية أو الفردية والتعظيم يقابل التحقير فهو من حيث هو مخالف للنوعية ولو صح اعتبار مطلق النوعية به بالنظر لما يفيده من الخصوصية ويدل على أن المعتبر فى التعظيم الوصفية دون النوعية أنه كما يصح وجوده مع النوعية يصح وجوده مع الفرد فالاشعار بأحدهما خلاف الاشعار بالآخر نعم ان أراد أن التنوين يفهمهما معا مع اختلافهما لا أن افادة أحدهما نفس افادة الآخر فغير بعيد (أوالتعظيم أوالتحقير) أى بنكر المسند اليه لافادة تعظيم معناه أو تحقيره لمناسبة المقام ذلك (كقوله)

فتى لايبالى المدلجون بنوره * الى بابه أن لاتضىء الكواكب

(له حاجب فى كل أمر يشينه * وليس له عن طالب العرف حاجب)

فالتنكير فى حاجب الأول للتعظيم وفى الثانى للتحقير لان مقام المدح يقتضى أن الحاجب أى المانع

بقوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل والنوعية بقوله تعالى ولتجدنهم أحرص الناس على حياة ولابد أن تكون تلك الحياة مستقبلة لان الحرص لا يكون على الماضى ولا الحاضر ولك أن تقول جاز أن يكون للتعظيم أو التكثير قال وقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء يحتملهما النوعية بمعنى خلق كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع الماء أو كل فرد من أفراد الدواب من فرد من أفراد النطف فان قلت انما دلالة كل على الأفراد فكيف تدل على النوعية قلت الأفراد أعم من أفراد الأنواع وأفراد الأشخاص فان قلت كيف تختلف أنواع المياه وهى النطف قلت أجيب عنه بأنها تختلف باختلاف أنواع ما انفصلت عنه * الثالث أن ينكر للتعظيم بمعنى أن المسند اليه أعظم من أن يعين ويعرف وفى الايضاح للتعظيم أو التهويل وهو قريب * الرابع أن يكون التحقير بمعنى انحطاط شأنه الى حد لا يمكن أن يعرف ومثل فى الايضاح للتعظيم والتحقير بقول ابن أبى السمط وهو مروان بن أبى حفصة

له حاجب فى كل أمر يشينه * وليس له عن طالب العرف حاجب

(قوله أى غشاوة عظيمة) أى لكونها تحجب أبصارهم بالكلية وتحول بينها وبين ادراك الأدلة الموصلة لمعرفة المولى أى وما قاله فى المفتاح أولى لان المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم أدل عليه وأوفى بتأديته وقد يقال لا تنافى بين كلام المصنف والمفتاح لان الغشاوة العظيمة نوع من مطلق الغشاوة فمراد المصنف بقوله نحو وعلى (٣٤٩) أبصارهم غشاوة أى نوع من الغشاء وهو الغشاوة العظيمة وذلك النوع هو غطاء التعامى فتأمل (قوله أوالتعظيم أوالتحقير) أى بذكر المسند اليه نكرة لافادة تعظيم معناه أو تحقيره وأنه بلغ فى ارتفاع الشأن أو فى الانحطاط مبلغا لا يمكن أن يعرف لعدم الوقوف على عظمه فى الأول ولعدم الاعتداد به والالتفات اليه فى الثانى (قوله كقوله) أى قول ابن أبى السمط بكسر السين وسكون الميم وهو من قصيدة من الطويل وقبل البيت

فتى لايبالى المدلجون بناره * الى بابه أن لاتضىء الكواكب

يصم عن الفحشاء حتى كأنه * اذا ذكرت فى مجلس القوم غائب

له حاجب الخ والمراد بالحاجب هنا نفسه الانسانية التى هى لطيفة ربانية لها تعلق بالقلب اللحمانى الصنوبرى الشكل تعلق العرض بالجوهر وتسمى أيضا قلبا وروحا وهى المخاطبة والمثابة والمعاقبة فان قلت ان النفس بهذا المعنى تميل الى القبائح الدينية والدنيوية فكيف تكون مانعة عن تلك الأمور أجيب بأن ميلها لذلك بالنظر لذاتها وأما اذا حفتها العناية الالهية صارت مائلة الى التطهير فتمنع بسبب ذلك من كل ما يشين (قوله أى مانع عظيم) أخذ هذا من كون المقام مقام مدح أى انه اذا أراد أن يرتكب أمرا قبيحا منعه مانع حصين عظيم بالغ فى العظمة الى حيث لا يمكن تعيينه واذا طلب منه انسان معروفا واحسانا لم يكن له مانع حقير فضلا عن العظيم يمنعه من الاحسان اليه فهو فى غاية الكمال ولم يقم به نقص (قوله يشينه) من الشين وهو القبح (قوله وليس له عن طالب العرف) أى المعروف والاحسان ثم ان الحجب يستعمل بعن بالنظر للمفعول الثانى وأما الأول فيصل اليه بنفسه قال تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ

أو للتكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما يريدون الكثرة وحمل الزمخشري التنكير في قوله تعالى قالوا أئن لنا لأجرا عليه أو للتقليل كقوله تعالى وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ومساكن طيبة في جنات عدن ورضوان من الله أكبر أي وشيء ما من رضوانه أكبر من ذلك كله لان رضاه سبب كل سعادة وفلاح ولان العبد اذا علم أن مولاه راض عنه فهو أكبر في نفسه مما وراءه من النعم وانما تهنأ له برضاه كما اذا علم بسخطه تنغصت عليه ولم يجد لها لذة وان عظمت

لمحجوبون وحجبت زيدا عن الأمر اذا عاملت هذا فالحاجب الأول قد جاء على الأصل لان صلته محذوفة وفي كل أمر ظرف مستقر صفة لحاجب أي له حاجب عن ارتكاب مالا يليق في كل أمر يشينه أو أن في بمعنى عن وأما حاجب الثاني فقد جاء على خلاف الأصل لان العرف مفعوله الثاني والطالب له

مفعوله الأول وذلك لان الحجب للطالب عن العرف لا للمدوح عن الطالب فكان القياس أن يقول وليس له حاجب عن المعروف طالبه وأجيب بأن في الكلام حذف مضاف أي ليس له حاجب عن احسان طالب العرف أي عن الاحسان اليه والمفعول الأول محذوف أي طالبه وقال عبد الحكيم ان عدم الحاجب عن طلاب المعروف كناية عن ورودهم واجتماعهم عليه وهو كناية عن حصول مقاصدهم وهو احسانه اليهم وحينئذ فلا حاجة الى تقدير عن احسانه كما قيل وقوله وليس له عن طالب العرف كان الأولى أن يأتي بالفاء لدلالة الأول عليه لانه لو كان له مانع من طالب العرف كان من جملة مايشينه ويعيبه (قوله أي مانع حقير) يحتمل أن يكون للفردية شخصا لا نوعا فيكون من القسم الأول على حد قوله تعالى وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى فتكون النكرة عامة لوقوعها في حيز النفي بل هذا الاحتمال أولى لدلالة التركيب على نفي جميع الأفراد مطابقة كذا قال الحفيد ورد ذلك العلامة القرى قائلا ان حمل التنكير في الثاني على التحقير أولى لما فيه من سلوك طريق البرهان وهي اثبات الشيء بدليل لاستفادة انتفاء الحاجب العظيم من انتفاء الحقير بالاولى مع حسن مقابلة تنوين التعظيم بتنوين التحقير وفيه صنعة الطباق (قوله أو التكثير) أي يورد المسند اليه نكرة لافادة تكثيره (قوله ان له لابلا الخ) أي فان مقامات هذا الكلام تقتضي أن المراد إبلا كثيرة وغنما كذلك وانما أفاد التنكير التكثير مع أن الأصل في النكرة الافراد لان التنكير يشعر بأن هذا أمر منكر لعدم الاحاطة به (قوله ورضوان الخ) أي وشيء ما أي قليل من الرضوان أكبر من ذلك كله أي مما ذكر قبله من الجنة ونعيمها وعلى هذا فقوله ورضوان مبتدأ وأكبر خبر والجملة حالية أي وعد الله

سبحان

أي مانع حقير فكيف بالعظيم (أو التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما أو التقليل نحو ورضوان من الله أكبر)

عن كل مايشين أي يعيب الممدوح عظيم والحاجب عن المعروف والاحسان ينسلب حقيره فمن باب أحرى عظيمه وذلك لما في معنى التنكير من الايماء الى أن هذا الأمر لا يعرف لبلوغه الدرجة العليا في الرفعة أو في الدقة فمن شأنه أن ينكر ولا يعرف لكونه لا يدرك (أو التكثير) أي و ينكر المسند اليه للتكثير (كقولهم ان له لابلا وان له لغنما) فان مقامات هذا الكلام تقتضي أن المراد إبلا كثيرة وغنما كذلك وانما أفاد التكثير مع أن الأصل في النكرة الافراد لان التنكير يشعر بأن هذا أمر ينكر لعدم الاحاطة به لكثرته كما تقدم في بيان التعظيم ومن هذا المعنى يفيد التقليل لما في التنكير من الايماء الى أنه بلغ هذا الأمر الى حيث لا تدرك قلته لانتهائها وخروجها عن القلة المدركة عادة فمن شأنه أن ينكر (أو التقليل نحو) يعني ومن استعماله لما في التقليل عند المصنف قوله تعالى (ورضوان من الله أكبر) أي مما ذكر قبل من الجنة

أي له حاجب عظيم وليس له حاجب حقير و يجوز أن يقال نفي الحاجب الحقير فهم من عموم النكرة في سياق النفي و يجاب بأن جعل النفي للحقير لينفي غيره من باب الأولى أنسب وقوله في كل أمر يحتمل أن يكون المفعول محذوفا معدى بعن التقدير له حاجب عن كل أمر يشينه و يكون في كل أمر يشينه المذكور متعلقا بما تعلق به من الاستقرار و يحتمل أن يكون عداه بفي اشارة الى أن الأمر الذي يشين له حاجب يحجبه عن فعله واستعمل في الثاني عن لانه لا يقال في طالب العرف حاجب و يقال في الذي يشين ما يجلب اليه أو يحجب فليتأمل و يحسن التمثيل لاجتماع تنكيري التعظيم والتحقير ببيت على روي هذا البيت وهو قوله

ولله مني جانب لا أضيعه * وللهو مني والخلاعة جانب

* الخامس أن ينكر للتكثير بمعنى أن ذلك الشيء كثير حتى انه لا يحتاج لتعريف كقولهم ان له لابلا وان له لغنما وحمل الزمخشري التنكير في قوله تعالى قالوا أئن لنا لأجرا عليه * السادس التقليل نحو قوله تعالى ورضوان من الله أكبر أي رضوان قليل أكبر ليدل على غيره من باب الأولى وعد الزمخشري منه

المؤمنين والمؤمنات جنات تجرى من تحتها الانهار خالدين فيها ومساكن طيبة فى جنات عدن والحال أن شيئا ما من الرضوان أكبر من ذلك كله ووصف الرضوان بالقلة مجازا باعتبار تنزيل الرضا منزلة المعدودات نظرا لتعدد متعلقاته كعدم الفضيحة فى الموقف والامن من العذاب والخلود فى دار السلام والا فالرضا نفسه لا يقبل القلة والكثرة حقيقة لانه صفة واحدة وانما كان الرضوان ولو قل متعلقه أكبر وأعظم من مجرد دخول الجنة ومن كل ما فيها من النعيم لأن المراد بالرضوان اعلامهم به ولاشك أن اعلامهم به ولو مع أدنى متعلقاته أكبر من مجرد نعيم الجنة دون الاعلام به وسماعه لان لذة النفس بشرف كونها مرضية عند الملك العظيم أكبر من كل لذة ولو كان ذلك قليل التعلق أفاده اليعقوبى أولا وكل ما سواه من ثمراته قيل ان التنكير فى ورضوان للتعظيم وعلى هذا فرضوان مبتدأ حذف خبره وأكبر صفته والجملة عطف على جملة وعد الله المؤمنين أى ولهم رضوان عظيم من الله تعالى أكبر من ذلك كله زيادة على تلك النعم قال الفنارى وهذا أولى لان فيه دلالة على حصول الرضوان لهم صريحا بخلاف ما ذهبوا اليه ولان المقام مقام امتنان بنعم الوعد وبيان عظم نعم الجنة ففى ترجيح شىء من الاشياء عليها بطريق القصد لا يناسب المقام وان كان رضوان قليل من الله تعالى أكبر من ذلك كله فى نفس الامر وفى عبد الحكيم أن جعل التنوين فى قوله تعالى ورضوان من الله أكبر للتقليل كما قال المصنف أولى من جعله للتعظيم وأن المعنى ولهم رضوان عظيم من الله أكبر من ذلك كله لعدم حصول الرضوان العظيم لجميع المؤمنين والمؤمنات ولان جعله للتقليل يشير الى كمال كبريائه والوعد لا بطريق الجزم كما هو شأن الملوك اشارة الى أنه غنى عن العالمين (قوله والفرق الخ) انما فرق ردا على من لا يفهم الفرق فاعترض على المصنف بأنه لا حاجة لذكر التكثير والتقليل بعد ذكر التعظيم والتحقير لان التكثير هو التعظيم والتقليل هو التحقير وحينئذ ففى كلام المصنف تكرار (قوله بحسب ارتفاع الشأن) أى فهو راجع للكيفيات وقوله وعلو الطبقة أى المرتبة مرادف لما قبله (قوله باعتبار الكميات) أى المنفصلة كما فى المعدودات فالمائة بيضة يقال انها أكثر من الخمسين باعتبار الكم الذى هو العدد العارض لذلك المعدود (قوله والمقادير) أراد بها الكميات المتصلة كالطول والعرض والعمق وذلك فيما عدا المعدودات كالمكيالات والموزونات فالعشرة أرطال من السمن مثلا يقال انها أكثر من ثمانية منه باعتبار ما قام بها من الكم المتصل وكذا يقال فى العشرة أرادب من القمح والثمانية منه كذا قرره شيخنا العدوى (قوله كما فى الرضوان) أى كالرضا فهو معنى من المعانى فيقدر أن له أفرادا باعتبار متعلقه فالكميات والمقادير فيه انما هى باعتبار متعلقاته لا باعتبار نفسه وحينئذ فالكميات والكيفيات فيه تقديرية لكن فى كلام الشارح شىء وهو أن كلام الشارح فى التكثير والرضوان ذكره المصنف مثالا للتقليل وحينئذ فلا يناسب قوله كما فى الرضوان الا أن يقال ان التمثيل به من حيث ان الكميات والمقادير فيه تقديرية فلا ينافى أن التنوين فيه للتقليل كما فعل المصنف أو يقال ان جعله مثالا للتكثير باعتبار الكميات تقدير الا ينافى كونه فى الآية للتقليل فليس المراد بقول الشارح كالرضوان الرضوان الواقع فى الآية

والفرق بين التعظيم والتكثير أن التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة والتكثير باعتبار الكميات والمقادير تحقيقا كما فى الابل أو تقديرا كما فى الرضوان

ونعيمها وقيل ان التنكير فى الرضوان للتعظيم وهو مبتدأ حذف خبره وأكبر وصفه أى ولهم رضوان عظيم من الله تعالى أكبر من كل ذلك زيادة على تلك النعم قيل انه المناسب لان المقام مقام الامتنان بنعم الوعد فالمناسب التعظيم وعلى الاول فالقلة فى الرضوان تقديرية باعتبار المتعلق الذى هو حقيقه فيه فان أول متعلقاته وأقلها الخلود فى السلامة من العذاب وانما كان الرضوان ولو قل متعلقه أكبر من مجرد دخول الجنة ونعيمها لان المراد الاعلام بالرضوان وهو مع أدنى متعلقاته أكبر من مجرد نعيم الجنة دون سماع الرضا لان لذة النفس بشرف كونها مرضية عند الملك العظيم أكبر من كل لذة ولو كان ذلك قليل التعلق فافهم والفرق بين التعظيم والتكثير ظاهر لان التعظيم راجع الى رفعة الشأن وعزة القدر والكثرة راجعة الى الكميات فى المقادير والاعداد وكذا الفرق بين مقابليهما وهما التحقير والتقليل فالاول يرجع الى الامتهان ودناءة القدر والثانى الى قلة الافراد والاجزاء اما حقيقة كما فى قولنا فلان رب غنيمة واما تقديرا كما فى قولنا قد يكون لفلان رضوان عن أهل عداوته وانما فرقنا بينهما لان بعض الناس توهم اتحاد التعظيم والتكثير والتحقير والتقليل وليس كذلك نعم قد يستلزم أحدهما صاحبه

سبحان الذى أسرى بعبده ليلا أى قليلا أى بعض ليل وأورد عليه أن التقليل رد الجنس الى فرد من أفراده لا تنقيص فرد الى جزء من أجزائه وفيه نظر لان التقليل لو عنى به فرد لكان هو تنكير الافراد الدال على الوحدة وانما التقليل أعم من الافراد لان القليل يصدق على الثلاثة بالنسبة الى المائة وأما قوله ان التقليل لا يرد الشىء الى جزء حقيقته فصحيح لكن لا نسلم أن الليل حقيقة فى جميع الليلة بل كل جزء من أجزائها يسمى ليلا غير أن اطلاق بعض الليل على قولنا ليلا ليس بظاهر فان كل بعض فيه ليل فلا يتبعض الا أن يقال بعض الليل يسمى ليلا باعتبار نفسه وبعض ليلة باعتبار الليل كله فسماه ليلا قليلا

وقد جاء التعظيم والتكثير جميعا كقوله وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك أى رسل ذوو عدد كثير وآيات عظام وأعمار طويلة ونحو ذلك والسكاكى لم يفرق بين التعظيم والتكثير ولا بين التحقير والتقليل ثم جعل التنكير فى قولهم شر أهر ذا ناب للتعظيم

(قوله وكذا التحقير والتقليل) أى فالاول يرجع للكيفيات لانه عبارة عن انحطاط الشأن ودنو المرتبة وهو يرجع للامتهان ودناءة القدر والثانى يرجع للكميات لانه عبارة عن قلة الافراد والاجزاء اما حقيقة كقولك فلان رب غنيمة واما تقديرا كما

فى قولك قد يكون لفلان رضوان عن أهل عداوته (قوله والاشارة الخ) أى لان العطف يقتضى المغايرة وقوله الى أن بينهما أى بين التعظيم والتكثير (قوله أى ذوو عدد كثير) فيه أن الكثرة مستفادة من جمع الكثرة وهو رسل فكيف يمثل بهذه الآية لافادة التنكير التكثير وقد يجاب بأن المراد بالتكثير المبالغة فى الكثرة لا أصلها لاستفادته من صيغة الجمع فالكثرة مقولة بالتشكيك فالمأخوذ من التنكير خلاف المأخوذ من صيغة الجمع (قوله وآيات عظام) لم يقل رسل عظام مع أن مقتضى كون التنوين للتعظيم أن يكون المعظم وصفا لهم لا للآيات لان كون آياتهم عظيمة يستلزم أن يكونوا عظاما فهو من الكناية أطلق الملزوم وأراد اللازم وهى أبلغ من الحقيقة لان محصلها اثبات الشىء بالدليل (قوله وقد يكون للتحقير والتقليل) أى فكما أن التعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان فكذلك التحقير والتقليل (قوله ومن تنكير غيره الخ) لما مثل صاحب المفتاح فى هذا المقام بأمثلة لتنكير غير المسند اليه وتوهم بعضهم أنها أمثلة للمسند اليه فاحتاج الى تكلف التأويل أفاد المصنف أن مراد السكاكى التمثيل لتنكير غيره لئلا يتوهم اختصاص تلك الامور بتنكير المسند اليه فقال ومن تنكير غيره الخ (قوله أى غير المسند اليه) أى لان دابة مجرور بالاضافة وماء مجرور بمن

وكذا التحقير والتقليل وللاشارة الى أن بينهما فرقا قال (وقد جاء) التنكير (للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل) من قبلك (أى ذوو عدد كثير) هذا ناظر الى التكثير (و) ذوو (آيات عظام) هذا ناظر الى التعظيم وقد يكون للتحقير والتقليل معا نحو حصل لى منه شىء أى حقير قليل (ومن تنكير غيره) أى غير المسند اليه (للافراد أو النوعية نحو والله خلق كل دابة من ماء)

وقد أشار المصنف الى أن بين التعظيم والتكثير فرقا بقوله (وقد جاء) أى التنكير (للتعظيم والتكثير نحو) قوله تعالى (وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك) فتنكير رسل هنا يناسب التكثير (أى ذوو عدد كثير) فأفاد كثرة عدد الرسل ويناسب التعظيم أيضا أى (و) ذوو (آيات عظام) فان عظم آية الرسالة مما يدل على عظمة شأن الرسول فى رسالته فالأول ينظر الى التكثير والثانى ينظر الى التعظيم والغرض تسلية النبى صلى الله عليه وسلم فى عدم ايمان الكفرة وأمره بالتأسى بمن قبله فى عدم المبالاة بهم والاسف عليهم ولا يقتضى هذا كون من قبله أعظم منه ولا أن الآية لمن قبله أعظم من آيته لان المراد هذا الذى فعل معك من الانكار وعدم التصديق شأن الكفرة مع الانبياء فتأس بهم بالصبر حتى يأتى الفتح ثم وصف الانبياء بما هم عليه فى نفس الامر من الكثرة وظهور الآيات للاشارة الى أن مثل هذا التكذيب قد وقع من الكفرة كثيرا ليس فيه دلالة على أنهم أعظم منك ولا أن آياتهم أعظم من آياتك فان التأسى يكون بحصول مثل الواقعة فى الجملة ولا يلزم من ذلك كون صاحب الواقعة أعظم من المتأسى به والا توجه كون الكلام حينئذ عتابا اذ كأنه على هذا التقدير يقال كيف لا تصبر وقد صبر من هو أفضل منك وليس هذا النبى الاكرم بمحل لهذا الخطاب ولا مناط لهذا العتاب ولو كان للملك الاعلى أن يقول ما شاء اذ خطابه تعالى كله صواب فاذا حقق له المنزلة العليا وأوجب له فضلا وكرما فى الدنيا والآخرة المحل الاسنى كان المعنى الامر بالاقتداء بمن قبله الكثير والتسلى بمن مضى وكفر به مع ظهور دليله لان ذلك وصف من قبله لانه أرفع فى ذلك ممن بعده والحاصل أن التسلية بالرسل مع وصفهم بما هم عليه فى نفس الامر لا يقتضى أنهم أعلى منه صلى الله عليه وسلم فليفهم وقد يكون التنكير لمقابلى التعظيم والتكثير وهما التقليل والتحقير كقولك حصل لى من فلان شىء أى حقير قليل حيث يقتضى المقام ذلك * ثم لما مثل صاحب المفتاح بأمثلة من غير المسند اليه فى هذا المقام وتوهم بعضهم أنها أمثال للمسند اليه فاحتاج الى تكلف التأويل أشار المصنف الى أن مراده التمثيل كغيره لئلا يتوهم اختصاصه بالمسند اليه فقال (ومن تنكير غيره) أى غير المسند اليه (للافراد أو النوعية) لمناسبة كل منهما المقام الذى ورد فيه ذلك التنكير (نحو) قوله تعالى (والله خلق كل دابة من ماء) فيصح فيه كل فرد من أفراد الدواب من فرد نطفة معينة لابيه هذا اذا أريد

بالاعتبار الاول وبعض ليل بالاعتبار الثانى ثم قال ان التنكير قد يأتى لمعنيين فقد جاء للتعظيم والتكثير فى نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل أى عظيمون ذوو عدد كثير ثم قال المصنف ان من التنكير للافراد والنوعية والله خلق كل دابة من ماء وقد سبق وانما أخر المصنف ذلك عن محله لانه قصد أن يذكر التردد

فيه

وفى قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك لخلافه وفى كليهما نظر أما الاول فلما سيأتى وأما الثانى فلان خلاف التعظيم مستفاد من البناء للمرة ومن نفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت أى هبة أو من قولهم نفح الطيب اذا فاح أى فوحة كما يقال شمة واستعماله بهذا المعنى فى الشر استعارة اذ أصله أن يستعمل فى الخير يقال له نفحة طيبة أى هبة من الخير وذهب أيضا الى أن قوله تعالى يا أبت إنى أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن بالتنكير دون عذاب الرحمن بالاضافة اما للتهويل أو خلافه والظاهر أنه لخلافه واليه ميل الزمخشرى فانه ذكر أن ابراهيم صلى الله عليه وسلم لم يخل هذا الكلام من حسن الادب مع أبيه حيث لم يصرح فيه أن العذاب لاحق له لاصق به ولكنه قال إنى أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن فذكر الخوف والمس ونكر العذاب وأما التنكير فى قوله تعالى ولكم فى القصاص حياة فيحتمل النوعية والتعظيم أى ولكم فى هذا الجنس من الحكم الذى هو القصاص حياة عظيمة لمنعه عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد متى اقتدروا أو نوع من الحياة وهو الحاصل للمقتول والقاتل بالارتداع عن القتل للعلم بالاقتصاص فان الانسان اذا هم بالقتل تذكر الاقتصاص فارتدع فسلم صاحبه من القتل وهو من القود فتسبب لحياة نفسين ومن تنكير غير المسند اليه للنوعية وأمطرنا عليهم مطرا أى وأرسلنا عليهم نوعا من المطر عجيبا يعنى الحجارة ألا ترى الى قوله تعالى فساء مطر المنذرين

أى كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة هى نطفة أبيه المختصة به أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه وهو نوع النطفة التى تختص بذلك النوع من الدواب (و) من تنكير غيره (للتعظيم نحو فأذنوا بحرب من الله ورسوله) أى حرب عظيم

بالماء النطفة ولكن يجب حينئذ حمله على الكثير والجل لخروج آدم وعيسى عليهما السلام ويحتمل أن يراد بالماء الفرد الذى هو جزء مادة ذلك الحيوان لأن الحيوان من التراب والماء والهواء والنار وهذا على ارادة الفردية وأما على النوعية فيكون المراد كل نوع من أنواع الدواب من كل نوع من أنواع المياه وهو نوع النطفة التى تختص بذلك النوع والنوع يصح خلقه والخلق منه باعتبار أفراده لكن ليس الغرض الاشعار بالنوعية بل بالنوع فى ضمن الفرد ولابد من الاستثناء على هذا التقدير أيضا (و) من تنكير غيره (للتعظيم نحو فأذنوا بحرب من الله ورسوله) أى حرب عظيم لأن الحرب القليل يؤذن بالتساهل

فيه وحده وقصد أن يفرد ماليس مسندا اليه ❊ وقد جعل من تنكير التعظيم فأذنوا بحرب من الله ورسوله

(قوله أى كل فرد الخ) حاصل التفسير الاول أن خلق الشخص من الشخص فالتنكير فى دابة وماء للوحدة الشخصية وحاصل التفسير الثانى أن خلق النوع من النوع فالتنكير فى دابة وماء للوحدة النوعية وأورد على التفسير الاول آدم وحواء وعيسى وكذلك الغراب والبرغوث والعقرب والفأر والدود على ماصرحوا به من أنها قد تخلق من التراب وأجيب بأن هذا فى حكم المستثنى وسكت عن استثنائها لشهرة أمرها وقيل ان الكلام محمول على الغالب فهو من قبيل تنزيل الاكثر منزلة الكل أو أن قوله من ماء متعلق بمحذوف صفة لدابة لا صلة لخلق وحينئذ فلا يرد شىء من ذلك وانما عدل الشارح عما قاله البيضاوى من أن المعنى خلق كل فرد من أفراد الدواب من ماء هو جزء مادته مع أنه لم يرد عليه هذا الاشكال المتقدم لان ماقاله مبنى على مذهب الحكماء من تركيب كل حيوان من العناصر الاربعة وهى الماء والنار والهواء والتراب (قوله وهى نطفة أبيه) أراد بالاب مطلق الاصل الشامل لكل من أبيه وأمه على طريق المجاز المرسل من اطلاق اسم الخاص وارادة العام فاندفع مايقال ان خلقه من نطفة أبيه يتوقف على مخالطة نطفة أمه لنطفة أبيه فكان الاولى أن يقول والنطفة الممتزجة من ماء أبويه أو يقال تخصيص الأب بالذكر وان كان مخلوقا من نطفتى الأب والأم لكونه منسوبا اليه (قوله أو كل نوع الخ) هذا الاحتمال هو المناسب للتفصيل بعد ذلك وهو قوله فمنهم من يمشى الخ اذ هو تفصيل للانواع وحمله على الافراد تكلف قاله ابن قاسم ان قلت ان النوع أمر كلى لا وجود له فى الخارج فلا يتعلق به ولا منه أجيب بأن الحكم بخلقه والخلق منه باعتبار تحققه فى الافراد والحاصل أن المراعى على الاحتمال الاول الافراد وعلى الاحتمال الثانى النوع لكن من حيث تحققه فى الافراد فهما مختلفان من جهة الملحوظ أولا وبالذات (قوله من نوع من أنواع المياه) اعترض بأن هذا يقتضى أن كل نوع من أنواع المياه لا يخلق منه الا نوع واحد من أنواع الحيوان مع أنه قد يخلق من النوع الواحد من المياه نوعان من الدواب كالحمار والبغل فانهما يخلقان من ماء الحمار وأجيب بأن المراد بنوع الماء الممتزج من ماء الذكر وماء الانثى وماء الحمار مع ماء الفرس غيره مع ماء الحمارة هذا وترك الشارح حمل التنكير فى الاول على النوعية والثانى على الفردية والعكس لعدم صحة ذلك لانه لم يخلق نوع من الفرد ولا فرد من النوع وان كان ذلك ممكنا عقلا لكن لم يقع ولا استحالة فى شىء منها خلافا لما ذكره بعضهم من استحالة خلق نوع من شخص من الماء ولا وجه له اذ لا يبعد أن يخلق نوع من شخص للماء (قوله وهو نوع النطفة) أى فالمعنى خلق كل نوع من الدواب من نوع من النطفة (قوله أى حرب عظيم) انما جعل التنكير هنا للتعظيم لان الحرب القليل يؤذن بالتساهل فى النهى عن

موجب الحرب الذى هوالربا وهو غير مناسب للمقام لان المقام مقام تنفير عنه فالمناسب له حمل الحرب على العظيم للدلالة على أن النهى عن موجب الحرب أكيد جدا و يحتمل أن تنكير حرب للنوعية أى نوع من الحرب غير متعارف وهو حرب جند الغيب (قوله ان نظن) أى بالساعة (قوله للنوعية) أى مع التوكيد وقوله لا للتوكيد أى للتوكيد المجرد عن افادة النوعية والا فالمفعول المطلق لا ينفك عن التوكيد وانما لم يكن للتوكيد المجرد عن افادة النوعية لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه والتناقض لان الظن الذى نفى أولا هو الذى أثبت ثانيا (قوله و بهذا الاعتبار) أى جعل المفعول المطلق هنا مبنيا للنوعية لا لمجرد التوكيد وهذا جواب عن اشكال يورد على مثل هذا التركيب وهو أن المستثنى المفرغ يجب أن يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وحينئذ فيلزم استثناء الشيء من نفسه مع التناقض و بما ذكره الشارح ينحل الاشكال ولا حاجة لما ذكره بعض النحاة من حمل الكلام على التقديم والتأخير أى ان نحن الا نظن ظنا وكذا يقال فى نظائره (قوله مفرغا) أى استثناء مفرغا فمفرغا نعت لمصدر محذوف وهو مصدر نوعى ولا يصح جعله حالا من الاستثناء لفقدان شرط مجيء الحال من المضاف اليه المعتبر عند النحاة (قوله على أن يكون المصدر للتأكيد) أى وأما على جعله مبنيا للنوعية أى ضربا كثيرا أو قليلا فيصح فلا فرق بين قولك ماضربت الا ضربا و بين قوله تعالى ان نظن الا ظنا فى أنه ان أريد بالمصدر فيهما بيان النوعية صح ذلك الاستثناء وان أريد به مجرد التأكيد امتنع للزوم استثناء الشيء من نفسه والتناقض (قوله والمستثنى منه يجب الخ) أى لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه و يلزم التناقض لأن ماضربته مثلا يقتضى نفى الضرب والا ضربا يقتضى اثباته (قوله الذى فى معنى البعضية) وهو المراد به نوع من الجنس وقوله يفيد التعظيم أى أو التحقير أو التكثير أو التقليل وذلك لان التنكير للتنويع وكل من التعظيم والتحقير والتكثير والتقليل نوع (قوله فكذلك صريح لفظة البعض) أى تفيد التعظيم من باب أولى وكذلك قد يقصد بها التحقير والتقليل فمثال التعظيم ماذكره الشارح ومثال قصد التحقير بها قولك هذا كلام ذكره بعض الناس ومثال قصد التقليل قولهم كفى هذا الامر بعض اهتمامه وهذا مثل يقال لمن رأى شخصا فى همة عظيمة لاجل أمر قليل فبعض مفيدة لقلة الامر أى أن هذا الامر لقلته

(والتحقير نحو إن نظن الا ظنا) أى ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتوكيد و بهذا الاعتبار صح وقوعه بعد الاستثناء مفرغا مع امتناع نحو ضربته الا ضربا على أن يكون المصدر للتأكيد لان مصدر ضربته لا يحتمل غير الضرب والمستثنى منه يجب أن يكون متعددا يحتمل المستثنى وغيره واعلم أنه كما أن التنكير الذى فى معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك صريح لفظة البعض كما فى قوله تعالى و رفع بعضهم درجات أراد محمدا صلى الله عليه وسلم ففى هذا الابهام

فى النهى عن موجب الحرب فكان المناسب فى المقام الحرب العظيم (و) من تنكير غيره (التحقير نحو) قوله تعالى (ان نظن إلا ظنا) أى حقيرا ضعيفا اذ الظن يوصف بالقوة والضعف و يوصف بالحقارة والاعتبار فلما كان الظن هنا فى تقدير الوصف صح استثناؤه على وجه التفريغ مما قبله لان الاستثناء المفرغ يجب أن يكون فيه ماقبل المستثنى أعم منه فمطلق الظن هنا أعم من الحقير ومن غيره فصح التفريغ وأما لو أريد بمجرد الظن كان المعنى مانظن الا الظن والظن لا يحتمل غيره فلا يستثنى من نفسه كما لا يصح ماضربت الا ضربا لأن الاستثناء المفرغ يجب أن يكون من مقدر عام كما بينا وعلى هذا لا يحتاج الى تأويل أن الاصل ما نحن الا نظن ظنا ونحو ذلك مما قيل وقد يكون التنكير لمانع من التعريف كقوله

اذا سئمت مهنده يمين * لطول الحمل بدله شمالا

اذ لوقال يمينه لكان فيه نسبة السآمة الى يمين الممدوح فنكره لذلك فنكر وقد يكون لقصد النكارة

والتحقير ان نظن الا ظنا وجعله السكاكى للتعظيم وفيه نظر وكان جعله للتقليل أو التحقير أوضح وعند السكاكى من أسباب التنكير أن لا يعرف من حقيقته الا ذلك وعد منه أن يقصد التجاهل وأنك لا تعرف الاشخصه كقولك هل لكم فى حيوان على صورة انسان يقول كذا وعليه من تجاهل الكفار ماحكاه الله عنهم من قولهم هل ندلكم على رجل ينبئكم كأنهم لا يعرفونه وقد يقال ان هذا مبالغة فى كفرهم وقصدا للتحقير فيكون دخل فى القسم الرابع باعتبار زعمهم الباطل *(قلت)* وقد يقع تنكيره فى النفى لارادة العموم لأن النكرة فى سياق النفى للعموم فان قلت المعرفة كذلك لأنك اذا قلت لا تكرم الرجال أفاد هذا قلت انما يفيد سلب العموم لا عموم السلب وسيأتى قال وأما أنه لا طريق لك الى تعريف السامع أكثر من

من تفخيم فضله واعلاء قدره مالايخفى

والجهل بالمسمى كما فى قوله تعالى اواطرحوه أرضا أى منكورة مجهولة وكما أن التنكير الذى هو فى معنى البعضية لأن الفردية بعض مبهم من الحقيقة يفيد التعظيم بالطريق السابق كذلك لفظ البعض لابهامه ودلالته على أن المعبر عنه بلفظ البعض أعظم فى رفعته وأجل من أن يعرف حتى يصرح به فاشترك التنكير والبعضية فى افادة التعظيم من طريق الابهام و يصح أن يفيده أحدهما بملابسته واستلزامه للآخر وذلك كقوله تعالى و رفعنا بعضهم فوق بعض درجات أراد بالبعض محمدا صلى الله عليه وسلم ففى ابهامه بالتعبير عنه بالبعض من تعظيم قدره واعلاء فضله واعزاز شأنه مالايخفى والذوق السليم شاهد صدق على ذلك مع القرائن الدالة على المراد

ذلك والسكاكى خلط التعميم بالتنكير والتحقير بالتقليل والذى فعله المصنف أصوب لانه لاتلازم بينهما قال المصنف وجعل السكاكى التنكير فى قولهم شر أهر ذا ناب للتعظيم وفى قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك لخلافه وفى كليهما نظر أما الاول فلما سيأتى وأما الثانى فلان خلاف التعظيم مستفاد من البناء للمرة ومن نفس الكلمة لانها إما من قولهم نفحت الريح اذا هبت أى هبة أو من قولهم نفح الطيب اذا فاح أى فوحة كما يقال شمة واستعماله بهذا المعنى فى الشر استعارة اذ أصله أن يستعمل فى الخير يقال له نفحة طيبة أى هبة من الخير وذهب أيضا الى أن قوله يا أبت انى أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن نكر العذاب فيه للتهويل أو لخلافه والظاهر أنه لخلافه واليه مال الزمخشرى فانه ذكر أن ابراهيم عليه الصلاة والسلام لم يخل هذا الكلام من حسن الادب مع الله حيث لم يصرح فيه أن العذاب لاحق له لاصق به لكنه قال انى أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن فذكر الخوف والمس ونكر العذاب اهـ كلامه وهو ضعيف وأما قوله فلما سيأتى فسنتكلم عليه فى موضعه وأما قوله أن خلاف التعظيم مستفاد من المرة قد يمنع دلالة المرة على التحقير فانه لاملازمة بين الوحدة والتقليل بل بين صدقهما عموم وخصوص من وجه وأما التقليل فيحتمل أن يقال لايستفاد من المرة بل المستفاد من المرة الافراد وهو غير التقليل فالشىء العظيم الواقع مرة واحدة لايقال له قليل وقوله أنه مستفاد من نفس الكلمة ذكره الزمخشرى وليس له فى كلمة النفح وفعلها مايدل على ذلك بل هو مستفاد من المس ولا نسلم أن معنى فاح وهب وشم نفحة وهبة وشمة بل الاعم من ذلك وانما الذى قد يقال انه يدل على الوحدة هو النفحة وقوله انها استعارة لانها انما يستعمل فى الخير محتاج لنقل ذلك عن أهل اللغة وكون التنكير للتهويل أو خلافه ينبنى عليهما استعمال الرحمن فعلى الاول تكون الحكمة فيه الاشارة الى أن من هو كثير الرحمة لايعذب الا عن ذنب عظيم لا مجال للعفو فيه وعلى الثانى يكون ذكره للتلطف ﴿تنبيهان﴾ الاول ماتقدم فى تنكير الوحدة والتقليل والتعظيم والتحقير ليس معناه أن مع كل نكرة صفة محذوفة فاذا قلت أكرم رجلا تريد واحدا فقد أطلقت الرجل وأردت تقييده بالوحدة وليس فى اللفظ صفة واحد وقد حذفت اكتفاء عنها بالموصوف وانما نبهت على ذلك لان من النحاة من جعل المسوغ للابتداء بالنكرة فى قولهم شر أهر ذا ناب ان تقديره شر عظيم فالمسوغ الصفة المحذوفة وليس كذلك * الثانى قال ابن الزملكانى وغيره ان النكرة فى الاثبات قد تكون للعموم لسياق امتنان أو غيره أخذا من قول البيانيين ان النكرة تأتى للتكثير وظنا أن التكثير هو التعميم أو يلازمه وليس كما ظنه فليس بين التكثير والتعميم اتحاد ولا ملازمة الا أن استعمال النكرة فى سياق الامتنان للتعميم محتمل وفى كلام الشيخ تقى الدين القشيرى مايقتضيه ﴿قاعدة﴾ تتعلق بالتعريف والتنكير كثيرة النفع فى كل علم اذا ذكر الاسم مرتين فان كانا معرفتين أو الثانى معرفة والاول نكرة فالثانى هو الاول وان كانا نكرتين فالثانى غير الاول وان كان الاول معرفة والثانى نكرة

يكفيه بعض ذلك الاهتمام (قوله من تفخيم فضله الخ) أى لان ابهامه يدل على أن المعبر عنه أعظم فى رفعته وأجل من أن يعرف حتى يصرح به والذوق السليم شاهد صدق مع القرائن الدالة على المراد اهـ يعقوبى

فقولان فالاول والثانى كالعسر واليسر فى قوله تعالى فان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ولذلك ورد لن يغلب عسر يسرين والثالث كقوله تعالى كما أرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول والرابع كقوله

عفونا عن بنى ذهل ☆ وقلنا القوم اخوان
عسى الايام أن يرجعـــن قوما كالذى كانوا

وقال ابن الحاجب فى أماليه فى قوله تعالى غدوها شهر ورواحها شهر الفائدة فى اعادة لفظ الشهر الاعلام بمقدار زمن الغدو وزمن الرواح والالفاظ التى تأتى مبينة للمقادير لا يحسن فيها الاضمار ولو أضمر فالضمير انما يكون لما تقدم باعتبار خصوصيته فاذا لم يكن له وجب العدول عن الضمر الى الظاهر ألا ترى أنك لو أكرمت رجلا وكسوته كانت العبارة عنه أكرمت رجلا وكسوته ولو أكرمت رجلا وكسوت غيره كانت العبارة أكرمت رجلا وكسوت رجلا فتبين أن هذا ليس من جعل الظاهر موضع المضمر لانه لو أتى بالمضمر لم يستقم وشرط الطيبى فى هذه القاعدة أن لا يقصد التكرير وجعل من قصد التكرير قوله تعالى وهو الذى فى السماء إله وفى الارض إله فان فيه نكرتين والثانى هو الاول وأجاب عنه بأنه باب التكرير لاناطة أمر زائد ويدل عليه تكرير ذكر الرب فيما قبله من قوله سبحانه وتعالى سبحان رب السموات ورب الارض رب العالمين والذى استدعى هذا التكرير مقام تنزيهه عز وجل عن نسبة الولد اليه وهذه القاعدة يكثر ذكرها فى كتب الحنفية قال فى الهداية من قال سدس مالى لفلان ثم قال فى ذلك المجلس أو غيره سدس مالى لفلان فله سدس واحد لان السدس ذكر معرفا بالاضافة والمعرفة متى أعيدت يراد بالثانى عين الاول هذا المعهود فى اللغة وقال فى النهاية من كتبهم أيضا فيما لو قال أنت طالق نصف تطليقة وربع تطليقة النكر اذا أعيد منكرا فالثانى غير الاول وان قال أنت طالق نصف تطليقة وثلثها أو سدسها لم تطلق الا واحدة للاضافة وفى شرح المنار لحافظ الدين النكرة اذا أعيدت معرفة كانت الثانية الاولى لدلالة العهد ﴿قلت﴾ وهذه القاعدة الظاهر أنها غير محررة والتحقيق أن يقال ان كان الاسم عاما فى الموضعين فالثانى هو الاول لان من ضرورة العموم أن لا يكون الثانى غير الاول ضرورة استيفاء عموم الاول للأفراد وسواء كانا معرفتين عامتين أم نكرتين عامتين كوقوعهما فى حيز النفى أما اذا كانا عامين وهما معرفة ونكرة فسيأتى وان كان الثانى فقط عاما فالاول داخل فيه ضرورة استغراق العام لذلك الفرد سواء كان معرفا أم منكرا وسواء كان الاول معرفا بالالف واللام العهدية أم منكرا ويلتحق بهذا الاسم فى دخول الاول فى الثانى اذا كانا عامين والاول نكرة كقوله تعالى لا يملكون لكم رزقا فابتغوا عند الله الرزق أى لا يملكون شيئا من الرزق فابتغوا عند الله كل رزق وكذا عكسه وان كانا خاصين بأن يكونا معرفتين بأداة عهدية فذلك بحسب القرينة الصارفة الى المعهود فان صرفتها اليه انصرفت وان صرفت الاول منهما فالظاهر أن الثانى مثله وان كانا مشتملين على الالف واللام الجنسية فالاول هو الثانى لأن الجنس لا يقبل التعدد قال التنوخى فى قوله تعالى ان مع العسر يسرا انما كان معنى العسر واحدا لأن اللام طبيعية والطبيعية لا ثانى لها يعنى أن الجنس كلى والكلى لا يوصف بوحدة ولا تعدد وان كانا نكرتين فالظاهر أن الثانى غير الأول لأنه لو كان اياه لكان اعادة النكرة وضعا للظاهر موضع المضمر وهو خلاف الاصل ويحتمل خلافه ولأجل الاحتمالين ورد فى حديث الاستسقاء ثم جاء رجل من ذلك الباب فأعاد ذكر الرجل منكرا كما بدأ به منكرا مع تردده فى أنه الاول أو غيره كما ورد مصرحا به فى الرواية الأخرى حيث قال ثم جاء رجل ولا أدرى الاول أو غيره وان كانا معرفتين بأداة جنسية فالثانى هو الاول لان الجنس غير متعدد وان كان الثانى خاصا والاول عاما فهو داخل فى الاول ضرورة اشتمال العام على الخاص كما يشتمل الاخص على الاعم

هذا

هذا هو التحقيق فيها ولو مشينا على اطلاق القاعدة لورد عليهم ما يعسر جوابه فمن ذلك ما يرد على قولهم اذا كانا معرفتين فالثانى هو الاول وهو قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان فانهما معرفتان والثانى الثواب والأول العمل والثانى غير الأول لانهما عهديتان لمعهودين أو جنسيتان وقوله تعالى حتى اذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها سأتكلم عليه فى وضع الظاهر موضع المضمر وقوله تعالى وما أبرئ نفسى ان النفس لأمارة بالسوء معرفتان والثانى عام والأول خاص فالأول داخل فى الثانى وقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس أى القاتلة بالمقتولة وقوله تعالى الحر بالحر الآية وقوله تعالى شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن ثم قال فمن شهد منكم الشهر فليصمه فهما وان اختلفا بكون الأول خاصا والثانى عاما متفقان بالجنس وكذلك ان يتبعون الا الظن وان الظن لا يغنى من الحق شيئا ولذلك استدل بها على أن الاصل الغاء الظن مطلقا ومن ذلك ما يرد على قولهم اذا كان الثانى معرفة فالثانى هو الاول وذلك قوله تعالى فلا جناح عليهما أن يصالحا بينهما صلحا والصلح خير فان الناس مطبقون على الاستدلال بالآية استحباب كل صلح فالاول داخل فى الثانى وليس عينه وكذلك وما يتبع أكثرهم الا ظنا ان الظن لا يغنى من الحق شيئا وكذلك ويؤت كل ذى فضل فضله الفضل الاول العمل والثانى الثواب وكذلك ويزدكم قوة الى قوتكم وكذلك ليزدادوا ايمانا مع ايمانهم وكذلك زدناهم عذابا فوق العذاب بقرينة أن المزيد غير المزيد عليه وكذلك ولا يزال فى الصلاة ما انتظر الصلاة ومن ذلك ما يرد عليهم فى النكرتين قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير فان الثانى هو الاول الا أن يقال أحدهما محكى من كلام السائل والثانى محكى من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وانما الكلام فى وقوعهما من متكلم واحد وكذلك الله الذى خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة يخلق ما يشاء ومن مجىء الثانى نكرة قوله صلى الله عليه وسلم التائب من الذنب كمن لا ذنب له فالمراد التائب من كل ذنب كمن لا ذنب له ولا يستقيم أن يراد التائب من ذنب ما كمن لا ذنب له الا أن يراد بالذنب الثانى الخصوص فحاصله أنه لابد من تساويهما عموما وخصوصا فى هذا المثال وقوله تعالى فجاءته احداهما تمشى على استحياء بعد قوله تعالى قالت احداهما يحتمل أن تكون الاولى هى الثانية وأن لا تكون وقد تقوم قرينة على أن الثانى غير الاول كقوله تعالى ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة وكذلك قوله تعالى يسألك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتابا من السماء وأما قوله تعالى وهو الذى فى السماء إله وفى الأرض إله فليس الجواب عنه ما قاله الطيبى بل ان الاله بمعنى معبود والاسم المشتق انما يقصد به ما تضمنه من الصفة فأنت اذا قلت زيد ضارب عمرا وضارب بكر لا يتخيل أن الثانى هو الاول وان أخبر بهما عن ذات واحدة فان المذكور بالحقيقة انما هو الضربان لا الضاربان ولا شك أن الضربين مختلفان ومن أمثلة اعادة المعرفة نكرة ولقد آتينا موسى الهدى وأورثنا بنى اسرائيل الكتاب هدى قال الزمخشرى المراد بالهدى جميع ما آتاه من الدين والمعجزات والشرائع وبهدى الارشاد وأنشد فى الاساس

دع عنك سلمى قد أتى الدهر دونها ٭ وليس على دهر لشئ معول

ومنه ٭ اذا الناس ناس والزمان زمان ٭ ومما نحن فيه قوله صلى الله عليه وسلم لا تسبوا الدهر فان الله هو الدهر قيل الثانى غير الاول وانما هو مصدر بمعنى الفاعل أى الله هو الدهر المتصرف وقال الراغب معناه الله فاعل ما يضاف الى الدهر فاذا سببتم الذى تعتقدون أنه فاعل ذلك فقد سببتم الله تعالى والحق أن المراد لا تسبوا الفاعل الحقيقى الذى تعتقدون أنه الدهر فان الله هو الفاعل الحقيقى فحينئذ الدهر فى الموضعين واحد فهو على القاعدة وهذا الذى قاله الراغب حسن الا أن الجمع بينه وبين قوله صلى الله عليه وسلم حين بلغه سب المشركين له انهم يسبون مذمما وأنا محمد يحتاج الى تأمل ومما أعيدت

فيه المعرفة معرفة والثانى غير الاول بالقرائن قوله تعالى وكذلك أنزلنا اليك الكتاب فالذين آتيناهم الكتاب يؤمنون به ومن ذلك قوله تعالى قل اللهم مالك الملك تؤتى الملك من تشاء فالملك الذى يؤتيه الله العبد لا يمكن أن يكون نفس ملكه فقد اختلفا وهما معرفان لكن يصدق أنه اياه باعتبار أصل الاشتراك فى الاسم كما صرح بنحوه فى قوله تعالى قل ان الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء فقد أعاد الضمير فى الفضل المستغرق باعتبار أصل الفضل ومما ذكرناه يعلم أن قول بعض البيانيين ان تؤتى الملك من يشاء لا يمكن أن يكون من وضع الظاهر موضع المضمر لا تحقيق له ونظيرها قوله تعالى أيبتغون عندهم العزة فان العزة لله جميعا الا أن العزة الاولى نظير الملك الثانى والعزة الثانية نظير الملك الاول وأما قوله تعالى فى سورة البقرة بالمعروف وقوله تعالى فيه أيضا من معروف فهى من اعادة النكرة معرفة لان من معروف وان كان فى التلاوة بعد المعرف فهو فى الانزال متقدم عليه وهذه القاعدة تعرض لها الاصوليون فى نحو صل ركعتين صل ركعتين هل يكون أمرين والثانى تأسيس أولا وفيها خلاف مشهور ومما ينبنى على هذه القاعدة اذا قال ان رأيت رجلا فأنت طالق وان رأيت رجلا فعبدى حر الظاهر أنه لا يجب أن يكون الثانى غير الاول بل اذا رأت رجلا حصل العتق والطلاق ولو تخللت رؤية رجل بين التعليقين ثم وجدت رؤية ذلك الرجل بعد التعليق الثانى عتق العبد بلا توقف ذكر الفرعين الوالد فى بعض تعاليقه ومما يجب التنبه له أن المراد بذكر الاسم مرتين كونه مذكورا فى كلام واحد أو كلامين بينهما تواصل بأن يكون أحدهما معطوفا على الآخر أوله به تعلق ظاهر وتناسب واضح فان قلت لما نزل قوله تعالى الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم حزنت الصحابة رضى الله عنهم وقالوا أينا لم يظلم نفسه ففسره النبي صلى الله عليه وسلم بالشرك وقرأ ان الشرك لظلم عظيم فهذان نكرتان فى كلامين متفاصلين وفسر أحدهما بالآخر فهو ينقض قولكم ان النكرتين تكون احداهما هى الاخرى وينقض قولكم ان من شرط كون احداهما الاخرى فى المعرفتين أو فى النكرة مع المعرفة أن يكونا فى كلام متصل بعضه ببعض قلت النكرتان فى كلامين متباعدين لا يمتنع أحد أن يراد باحداهما الاخرى بدليل يقوم عليه وهذا الحديث دليل على أن المراد بأحد الظلمين الآخر وانما المدعى هنا أن النكرتين المتواصلتين دون قرينة تصرف احداهما لغير الاخرى أما المتباعدتان فلا يحكم عليهما أن احداهما هى الاخرى أو غيرها الا بدليل هذا عند الاطلاق أما الظلم فى ولم يلبسوا فانه عام دلت السنة على تخصيصه بالآية الاخرى وينبغى أن تتنبه الى أن هذا التفسير النبوى قطع مادة النظر فليس لسائل أن يسأل عن دليل لفظى فى احدى الآيتين خصص الاخرى ولا أن يقيس على ذلك فيقول فى نحو لا تضرب رجلا مع أكرم الرجل او رجلا يريد زيدا ان المراد بالاول زيد فقط ولا أن يقول فى قوله تعالى لا ظلم اليوم ان المراد الشرك وان كان وزان ولم يلبسوا ايمانهم بظلم ولا أن يقول فى نحو الانسان حيوان انه يقتضى أن كل حيوان انسان بل القرآن يفسر بعضه بعضا حيث لا تعارض والسنة دلت على ذلك اما بوحى أو دليل لفظى فليتأمل وكان خطر لى قديما أن فى الآية الكريمة ما يشير الى أن المراد بالظلم فيها الكفر وقوله تعالى ولم يلبسوا لان الذى يلبس الايمان هو الشرك فانه كالممازج له فان عبادة الله ايمان وعبادة غيره ظلم بخلاف الظلم بالمعاصى غير الكفر فانها لا تمتزج ولا تلتبس بالايمان وعرضت هذا المعنى على والدى بدرس الشامية بدمشق فارتضاه وفرح به ومما يتعلق بما نحن فيه قوله تعالى أن تضل احداهما فتذكر احداهما الاخرى فان كانت احداهما الثانية مفعولا فالاسم الاول هو الثانى على قاعدة المعرفتين وان كانت فاعلا فهما واحد باعتبار الجنس كما سبق وأكثر النحاة على أن الاعراب اذا لم يظهر فى واحد من الاسمين تعين أن يكون الاول فاعلا خلافا لما ذكره الزجاج فى قوله تعالى فما زالت تلك دعواهم وقد رأيت لابن الحاجب فى أماليه كلاما فى ذلك غالبه حسن وفى بعضه مشاحة وها أنا أذكره بلفظه فاعتبره قال قوله تعالى أن تضل

احداهما

احداهمافتذكر احداهما بالأخرى فيه اشكالان أحدهما أن قوله أن تضل ذكر تعليلا لاستشهاد المرأتين موضع رجل ولا يستقيم فى الظاهر أن يكون الضلال تعليلا للاستشهاد وانما العلة التذكير والاشكال الثانى قال فتذكر احداهما الأخرى وقياس الكلام فى مثل ذلك أن يقال فتذكرها الأخرى لانه قد تقدم الذكر فلم يحتج الى اعادة الظاهر والجواب عن الأول أن التعليل فى التحقيق هو التذكير ومن شأن لغة العرب اذا ذكروا علة وكان للعلة علة قدموا ذكر علة العلة وجعلوا العلة معطوفة عليها بالفاء لتحصل الدلالتان معا بعبارة واحدة كقولك أعددت الخشبة أن يميل الحائط فأدعمها فالادعام هو العلة فى اعداد الخشبة والميل هو سبب الادعام فذكر على نحو ماذكرناه فقيل أن يميل الحائط فأدعمها ولو قيل ان الميل فى المثال والضلال فى الآية هو السبب لم يكن ذلك ببعيد لان الضلال المعلوم من احداهما يكثر وقوعه فصلح أن يكون علة فى استشهادهما مقام رجل وانما يجيء اللبس ههنا اذا توهم أن وقوع الضلال هو السبب فيؤدى الى أن يكون مقصودا وقوعه باستشهادهما وليس التعليل واجبا فيه أن يكون مقصودا وقوعه بل العلة هى المقتضية لذلك المعلوم ألا ترى الى قولك قعدت عن الحرب من أجل الخوف فالخوف ههنا ليس مرادا وقوعه فى قصد المتكلم حتى يكون سببا للقعود فكذلك ههنا المقصود أن الضلال المعلوم هو السبب المقتضى فى المعنى استشهادهما فى موضع رجل وذلك مستقيم على هذا التأويل وكذلك يمكن أن يقال فى ميل الحائط انه أيضا هو السبب على الوجه الذى ذكرناه فى الآية وهذا الوجه الثانى يصلح أن يكون الأول ليجيء الثانى بعده بعد تقديم التسليم وأما الجواب عن الاشكال الثانى فهو أنا نقول أصل الكلام على الوجه الأول أن تذكر احداهما الأخرى عند ضلالها فقدم على ماذكرناه فبقى أن تذكر احداهما الأخرى على ما كان عليه (١) الثانى هو أن لا يستقيم فى المعنى الا كذلك ألا ترى أنه اذا قال أن تضل احداهما فتذكرها الأخرى وجب أن يكون ضمير المفعول عائدا على الضالة متعينا لها كما اذا قلت جاءنى رجل وضربته يتعين أن يكون الجائى هو المضروب وذلك مخل بالمعنى المقصود لانها قد تكون الضالة الآن فى الشهادة وهى الذاكرة فيها فى زمان آخر فالمذكرة هى الضالة فاذا قيل فتذكرها الأخرى لم يفد ذلك لتعين عود الضمير الى الضالة واذا قيل فتذكر احداهما الأخرى كان مبهما فى كل واحدة منهما فلو ضلت احداهما الآن وذكرتها الأخرى فذكرت كان داخلا ثم لو انعكس الأمر والشهادة بعينها فى وقت آخر اندرج أيضا تحته لوقوع قوله فتذكر احداهما الأخرى غير معين ولو قيل فتذكرها الأخرى لم يستقم أن يكون مندرجا تحته الا التقدير الأول فعلم أن العلة هى التذكير من احداهما الأخرى كيفما قدر وان اختلف وهذا المعنى لا يفيده الا ماذكرناه فوجب لذلك أن يقال فتذكر احداهما الأخرى وهذا الوجه الثانى هو الذى يصلح ان يكون جاريا على الوجهين المذكورين أولا وانه فى التحقيق هو الذى وجب لأجله مجيئهما ظاهرين وأما الوجه الذى قبله فلا يستقيم الا على التقدير الأول لان التقدير الثانى جعل الضلال هو العلة فلا يستقيم مع ذلك أن يقال ان أصل الكلام أن تذكر احداهما الأخرى عند ضلالها مع القول بأن الضلال هو العلة فثبت بما ذكرناه من المعنى الصحيح وجوب مجيء الآية على ما هى عليه وانه لو غير الى المضمر اختل المعنى المقصود واختص ببعضه اه وفى بعضه نظر والسؤال الذى ذكره أولا وما أجاب به عنه من أن المعطوف عليه ذكر للتوطئة ثم عطف عليه المقصود يأتيان فى قوله تعالى ما كان لبشر ان يؤتيه الله الكتاب الآية وقوله تعالى واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم أعداء فان ايتاء الله الكتاب لم يقصد نفيه وكونهم كانوا أعداء لم يقصد عده من النعمة وانما المعنى ما كان لبشر أن يقول الناس ذلك وقد آتاه الله الكتاب واذكروا نعمة الله عليكم اذ ألف بينكم بعد العداوة ومن هذه المادة أيضا قوله تعالى أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم المراد تنسون وأنتم تأمرون اذ الأمر لا يصلح أن ينكر و بقى مما يتعلق بما

(١) قوله الثانى الخ هكذا فى الأصل وحرر العبارة كتبه مصححه

وأماوصفه فلكون الوصف تفسيراله كاشفاعن معناه كقولك الجسم الطويل

(قوله وأماوصفه) قدم من التوابع الوصف لانه اذا اجتمعت التوابع يبدأ منها بالنعت (قوله أى وصف المسنداليه) أى سواء كان معرفا أومنكرا فالوصف من جملة أحوال المسند اليه مطلقا (قوله قديطلق الخ) قد للتحقيق هنا وفيما بعد (قوله وهو أنسب ههنا) أى بالتعليل لان الذى يعلل انما هو الأحداث لا الألفاظ (قوله وأوفق بقوله وأما بيانه وأما الأبدال منه) أى فان الغالب استعمال هذه العبارة فى المعنى المصدرى أعنى تعقيبه بالتابع المخصوص وأما التابع المخصوص فالشائع فيه عطف بيان و بدل (قوله أى أما ذكر النعت له) هذا تفسير للوصف بالمعنى المصدرى (قوله بمعنى المصدر) أى ذكر الصفة (قوله الأحسن أن يكون) أى الوصف الذى عاد عليه الضمير بمعنى النعت لان المبين والكاشف للمسنداليه انما هو الوصف بمعنى التابع لا ذكره وانما لم يقل والصواب لانه يمكن صحة المعنى المصدرى أى فلكون الذكر للوصف مبينا بواسطة النعت لكن لما كان النعت مبينا وكاشفا أولا و بالذات والمعنى المصدرى انما يتصف بهما ثانيا و بالعرض كان الأول أحسن (قوله على أن يراد) أى وهذا الوجه مبنى على أن يراد باللفظ كالوصف أحد معنييه كالمعنى المصدرى وقوله معناه الآخر أى كالوصف بمعنى التابع فى الكلام استخدام فان قلت قد يستغنى عن ذلك بجعل

الضمير راجعا للصفة المفهومة من الوصف لانه بمعنى ذكر الصفة فهو متضمن للصفة على نحو اعدلوا هو أقرب للتقوى قلت رجح الشارح احتمال الاستخدام لانه من الصنائع البديعية المحسنة للكلام (قوله مبيناله) أى موضحا له (قوله كاشفا عن معناه) أى عما يعنى منه و يقصد كان ذلك المعنى حقيقيا أومجازيا وهذا تفسير المراد من قوله مبيناله لان تبيينه قد يكون ببيان لازم له أوصفة مع أن المراد كشف معناه فأتى به اشارة الى أن بيانه من حيث كشف معناه لا من حيث نفسه و يحتمل أن المراد مبيناله فى حد ذاته كان الوصف هناك سامع أولا وكاشفا عن معناه بالنظر للسامع فهما متغايران والوصف اذا كان مبينا لماهية الموصوف وكاشفا عنها كان متضمنا لتعريفها لان بيانه لها وكشفه عنها امابذاتياتها كما فى المثال أو بعرضيات لازمة لها كما فى البيت بعده كما يأتى بيانه ثم انه لا يجب فى الكشف أن يبلغ الغاية حتى يكون مظهرا للكنه أو مميزاله عن جميع ماعداه بل يكفى الكشف ولو بوجه أعم كذا كتب شيخنا الحفنى (قوله الجسم الطويل الخ) اعلم أن كل واحد من الثلاثة أعنى الطول والعرض والعمق وصف كاف فى الكشف والبيان للجسم لما علمت أنه يكفى الكشف ولو بوجه أعم وربما كان قول الشارح فان هذه الأوصاف الخ يشير لذلك وان احتمل أن المراد فان مجموعها ولا ينافيه قول المصنف وأماوصفه فلكونه الخ لان الاضافة للجنس الصادق بالواحد والتعدد وقيل وهو الظاهر ان الوصف الكاشف هو المجموع و يصدق عليه أنه صفة واحدة بحسب المعنى وان كان متعددا بحسب اللفظ والاعراب كما أن حلو حامض خبر واحد فى الحقيقة لانهما بمعنى مز وكذلك الأمور الثلاثة هنا فى تأويل الممتد فى الجهات الثلاث كذا قال بعضهم وقيل الوصف الكاشف فى المثال هو

(وأماوصفه) أى وصف المسند اليه والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يطلق بمعنى المصدر وهو أنسب ههنا وأوفق بقوله وأما بيانه وأما الابدال منه أى أما ذكر النعت له (فلكونه) أى الوصف بمعنى المصدر والأحسن أن يكون بمعنى النعت على أن يراد باللفظ أحد معنييه و بضميره معناه الآخر على ماسيجىء فى البديع (مبيناله) أى للمسنداليه (كاشفاعن معناه كقولك الجسم الطويل

(وأماوصفه) أى الاتيان للمسند اليه بالوصف الذى هو النعت وليس المراد نفس الوصف الذى هو النعت اذ لا يناسب التعليل الآتى بعد لان المعلل فعل المتكلم الذى هو الاتيان بالوصف لا نفس الوصف ولا يوافق أيضا ماتقدم ومايأتى فى قوله وأماتنكيره مثلا وقوله وأما بيانه (فلكونه) أى الاتيان بالوصف الذى هو النعت أولكون الوصف نفسه وهو الأولى لانه هو الموصوف عرفا بالبيان الآتى بعد والكشف وغير ذلك مما يذكر ولو كان الاتيان به قد يوصف بذلك أيضا وعلى الأول يكون الضمير عائدا على ماتقدم لغير المختار من معناه السابق فيكون من باب عندى درهم ونصفه وهو الاستخدام الآتى فى البديع ان شاء الله تعالى (مبيناله) أى للمسنداليه (كاشفاعن معناه) ومفسراله بذاتياته أو بلوازم الذاتيات والمقام يقتضى التفسير لجهل المخاطب بحقيقة المسند اليه أو لتنزيله منزلة الجاهل (كقولك) فى خطاب من لا يعلم معنى الجسم وقد يكون ذلك سببا لانكار الحكم (الجسم الطويل

سبق قوله تعالى انا مهلكو أهل هذه القرية ان أهلها كانوا ظالمين وقوله تعالى حتى اذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها وسيأتى الكلام عليه فى وضع الظاهر موضع المضمر ص (وأماوصفه الخ) ش يأتى المسنداليه موصوفا وذلك لاحد أمور * الأول أن يكون محتاجا الى كشف معناه أوزيادة كشفه كشفا تاما كقولنا الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله وقوله يحتاج خبر الجسم وهذا

الطويل للقيد بصفته أعنى العريض والعميق فان العريض صفة مخصصة للطويل وكذا العميق صفة مخصصة له أو للعريض وقيل الكاشف هو العميق وحده لاستلزامه الطويل والعريض بلا عكس ولا يخفى بعد القولين الاخيرين والثانى منهما أبعد من الاول لانه يلزم أن لا يكون للطويل والعريض مدخل فى الكشف وأن يكون ذكرهما استطراديا قال الشارح فى شرح المفتاح المراد بالطول أزيد الامتدادين أو الامتداد المفروض أولا و بالعرض أنقص الامتدادين أو الامتداد المفروض ثانيا و بالعمق ما يقاطعهما قال الفنارى وفيه نظر لان الاول من تعريفى الطول والعرض يستدعى أن لا يكون الجسم الذى تساوت امتداداته الثلاثة جسما تأمل وفى ابن يعقوب أن تفسير الجسم بما ذكر انما هو على المذهب الاعتزالى وأما عند الحكماء فالجسم هو ما تركب من الهيولى أى المادة والصورة وعند أهل السنة ما تركب من جوهرين فأكثر أو المتحيز القابل للقسمة وان لم يكن فيه عرض وعمق وأما غير القابل للقسمة فجوهر فرد وجزء لا يتجزأ والفرق بين المذهب السنى ومذهب الحكماء أن الصورة عند الحكماء لها دخل فى التركيب وهى جزء الجسم وعند أهل السنة أن تركيب الجسم انما هو من الجواهر الفردة والصورة عرض اعتبارى أو حقيق ولا مدخل لها فى جزئية الجسم اه كلامه وعبارة السيرامى قوله لكونه مبينا الخ التبيين بالنظر الى نفسه سواء كان ثمة سامع أولا والكشف بالنظر الى السامع والوصف اذا كان مبينا للماهية كاشفا عنها كان معرفا لها بمعنى أنه متضمن لتعريفها (٣٦١) واشارة اليه لا أنه عينه فيكون نفس الموصوف أو جاريا مجراه كالمعرف لانه يكون بالذاتيات أو بالعرضيات أو بهما ولا فرق بين أن يكون الوصف بنعت واحد أو أكثر والاحسن أن يكون بمشترك ومميز كما فى التعريفات فالوصف فى هذه الفنون أعم من أن يكون تمام حقيقة الموصوف أو جزأها أو خارجا عنها حقيقيا أو اعتباريا أو سلبيا والمثال المذكور من القسم الاول عند المعتزلة والحكماء لانه حد الجسم الطبيعى عندهم وان قالت المعتزلة انه مركب من أجزاء كاهل السنة وقالت الحكماء من الهيولى والصورة فاندفع بمعنى كون الوصف معرفا اعتراض من قال ان المعرف مع المعرف مركب تام والموصوف مع صفته مركب ناقص لانه تقييدى و بما تقدم من عدم الفرق بين الوصف الواحد والاكثر يندفع اعتراض من قال ان النعت لا يكون الا مفردا والمذكور متعدد و بما تقدم من أن الاحسن اشتمال الوصف على المميز والمشترك يندفع اعتراض من قال ان ذكر العميق كاف فى الكشف فلا حاجة الى ذكر الطويل العريض ثم ان الجسم عند الاشاعرة المتحيز القابل للقسمة وان لم يكن فيه عرض وعمق فيشمل المركب من جزأين وعند المعتزلة ما تركب من ثمانية أجزاء جزآن للطول وجزآن بجنبهما للعرض وأربعة فوقهما للثخن وقيل ما تركب من ستة بأن يوضع ثلاثة على ثلاثة وقال النظام مركب من أجزاء غير متناهية اه (قوله يحتاج الى فراغ) خبر عن قوله الجسم وفيه ان الاحتياج الى فراغ ليس خاصا بالجسم الطويل العريض العميق بل الجوهر الفرد كذلك مما يحتاج الى الفراغ خصوصا والمعتزلة أصحاب هذا التعريف يعترفون بالجوهر الفرد و يخالفون الحكماء فى انكاره فلا وجه للتخصيص والجواب أنه أراد الاحتياج الى فراغ ممتد ولا يخفى أنه من خصائص الجسم الطبيعى الطويل العريض العميق (قوله ويقع تعريفا له) أشار بذلك الى أن المراد بكون الوصف يبين المسند اليه أن يقع تعريفا له (قوله ونحوه) مبتدأ خبره قوله الآتى (قوله وان لم يكن وصفا للمسند اليه) فيه اشارة الى حكمة فصله عما قبله وأيضا فى الفصل تنبيه على التفاوت بينهما فى الكشف

العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله) فان هذه الاوصاف مما يوضح الجسم و يقع تعريفا له (ونحوه فى الكشف) أى مثل هذا القول فى كون الوصف للكشف والايضاح وان لم يكن وصفا للمسند اليه

العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله) أى الجسم الذى حقيقته ما ذكر يحتاج الى الفراغ وهو الخلاء لان فيه أبعادا ثلاثة بها يقبل القسمة من ثلاث جهات فلا بد له مما تنفذ فيه تلك الابعاد وهو الفراغ ومعلوم أن الكشف هنا لمجموع الاوصاف وعليه فالمجموع هو النعت المبين ولا يصدق على كل أنه نعت مبين و يحتمل أن يكون النعت الاول هو المبين وما بعده قيد فى بيانه والخطب سهل ثم ان تفسيره بما ذكر انما هو على المذهب الاعتزالى وأما عند الحكماء فالجسم هو المركب من الهيولى أى الجواهر الفردة ومن الصورة وعند أهل السنة هو ما تركب من جوهرين فأكثر والفرق بين المذهب السنى ومذهب الحكماء أن الصورة عند الحكماء لها دخل فى التركيب وهى جزء الجسم وعند أهل السنة أن التركيب للجواهر والصورة عرض اعتبارى أو حقيق ولا مدخل لها فى جزئية الجسم (ونحوه فى الكشف) أى ومثل هذا القول فى مجرد كون الوصف فيه للكشف والايضاح لا فى كون الوصف يسمى بيانيا ويسمى كشفيا ونحوه فى الكشف قول أوس بن حجر بفتح الحاء والجيم يرثى فضالة

الالمعى الذى يظن بك الظـــن كأن قد رأى وقد سمعا

حكى أن الاصمعى سئل عن الالمعى فأنشده ولم يزد وكذا قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا قال الزمخشرى الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير من قولهم ناقة هلوع سريعة السير وعن أحمد بن يحيى قال لى محمد بن عبد الله بن طاهر ما الهلع قلت قد فسره الله تعالى انتهى كلام الزمخشرى

(قوله الالمعى الذى يظن بك الظـــن كأن قد رأى وقد سمعا)

فالالمعى معناه الذكى المتوقد والوصف بعده مما يكشف معناه ويوضحه

الموصوف مسندا اليه لان الوصف فى الشاهد لغير المسند اليه (قوله

ان الذى جمع السماحة والنجـــدة والبر والتقى جمعا

(الالمعى)وهو خبر إن قبله وقوله (الذى يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمعا) تفسير للالمعى بلازمه ولما سئل الاصمعى عنه لم يزد على انشاد هذا البيت وهو مسند لا مسند اليـه وانما قلنا بلازمه لان الالمعى هو الذكى المتوقد الفطنة ومن لازمه أنه اذا وضع عقله على شىء ليختبره أدرك من حاله الحكم

ابن كلدة الالمعى الذى يظن بك الظـــن كأن قد رأى وقد سمعا

قال السكاكى قال الجوهرى الالمعى منصوب بفعل متقدم وجوز أن يكون بدلا لان قبله

أيتها النفس أجملى جزعا * ان الذى تحذرين قد وقعا

ان الذى جمع الشجاعة والنجـــدة والبر والتقى جمعا

الالمعى الذى يظن بك الظـــن كأن قد رأى وقد سمعا

المخلف المتلف المرزأ لم * يمتعه ضعف ولم يمت طبعا

والمراد بالمخلف المتلف ماله بالعدة والمرزأ فى ماله بالكرم والطبع أقوى الطمع وخبر ان قال الاخفش هو محذوف تقديره مات والبيت مذكور فى الكامل للمبرد ورأيت هذه الابيات فى ديوان أوس بخط على بن أبى الفتح بن جنى وكتبه فان ما تحذرين وكتب ان الذى جمع السماحة وضبط بخطه الالمعى بالرفع وقال يظن لك الظن وضبط المرزى بكسر الزاى وكتب لم تمنع ضعف بالتاء المثناة من فوق مفتوحة وقول المصنف نحوه يحتمل أن يكون لانه من غير باب المسند اليه ان كان منصوبا بفعل وقد يكون لان هذا الوصف ليس كاشفا عن حقيقة الالمعى بل يتضمن لازمها فان الالمعى هو الذكى المتوقد كما قال فى الصحاح وذلك يستلزم هذا الوصف وعبارة الايضاح ونحوه فى الكشف قال فى الايضاح وكذا قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا قال الزمخشرى الهلع شدة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير من قولهم ناقة هلوع سريعة السير وعن أحمد ابن يحيى قال لى محمد بن عبد الله بن طاهر ما الهلع فقلت قد فسره الله تعالى اهـ وهذا أيضا من غير باب المسند اليه

فان الوصف الاول مبين للموصوف بذاتياته وأما الوصف هنا فانه مبين للموصوف بلازمه كما يأتى بيانه (قوله قوله) أى قول أوس بن حجر بفتح الحاء وضمها وسكون الجيم فى مرثية (٣٦٢) فضالة بن كلدة بفتح فاء فضالة وكسر كاف كلدة وسكون لامه أو بفتح الكاف واللام وأول هذه المرثية :

أيتها النفس أجملى جزعا

ان الذى تحذرين قد وقعا

الى ان قال: ان الذى جمع الخ (قوله الالمعى الخ) من المنسرح وأجزاؤه مستفعلن مفعولات مفتعلن مرتين (قوله الذى يظن الخ)هذا تفسير للالمعى باللازم لان الالمعى معناه الذكى المتوقد الفطنة ومن لوازمه أنه اذا ظن بك ظنا كان ظنه موافقا للواقع لان متوقد الفطنة اذا وجه عقله نحو شىء ليختبره أدرك من حاله ما هو عليه وكان ظنه لذلك صوابا موافقا للواقع كأنه رأى موجبه ان كان من المشاهدات وسمعه ان كان من المسموعات فالوصف هنا مبين للموصوف بلازمه (قوله الذى يظن)يحتمل أن مفعولى يظن محذوفان أى الذى يظنك متصفا بصفة ويحتمل أنه نزله منزلة اللازم وقوله بك بيان لموضع الظن

الثانى

(قوله كأن قد رأى الخ) كأن مخففة من الثقيلة اسمها ضمير الشأن والجملة حال من فاعل يظن أى يظن فى حال كونه مشبها للرؤية والسمع أى لذى الرؤية والسمع أو للرائى والسامع ويصح أن تكون حالا من الظن أى حالة كون ظنه مشابها لرؤية شخص رآه وسماع شخص سامع أو صفة للظن أى ظنا كأنه مثل الرؤية والسمع ولا يقال الجار والمجرور بعد المعرفة حال لا صفة كالجملة لان أل فى الظن للعهد الذهنى والمعرف بها كالمعرف بلام الجنس فى جواز الحاليـة والصفة فى الجار والمجرور اذا وقع بعدهما (قوله المتوقد الخ) كناية عن شدة فهمه فشبهه بالنار المشتعلة (قوله مما يكشف معناه) أى باللازم

(قوله لكنه ليس بمسنداليه) أعاده توطئة لما بعده والافقد تقدم ذلك (قوله لانه مرفوع الخ) لوقال لانه خبران لكان أخصر لكنه أتى به لمقابلة قوله بعد أومنصوب صفة لاسم ان أو بتقدير أعنى تأمل (قوله على انه خبران) الذى يساعده السوق أن الخبر قوله بعد عدة أبيات

أودى فلا تنفع الاشاحة من * أمر لمرء يحاول البدعا

فالأولى جعله منصوبا صفة لاسم ان أو بتقدير أعنى كما قال الشارح بعد ذلك الا أن يجعل قوله أودى على الاعراب الأول مستأنفا وأودى بمعنى هلك والاشاحة الحذر والبدع جمع بدعة بمعنى الأمر الغريب يعنى لاينفع طالب الأمور الغريبة كدوام وجود شخص أوغيره الحذر من أمر كائن لامحالة فيه وهو الموت (قوله والنجدة) أى القوة والشجاعة (قوله جمعا) توكيد للأربعة قبله فهو بمعنى جميعا (قوله أومخصصا) الفرق بينه و بين الوصف المبين أن الغرض من المخصص (٣٦٣) تخصيص اللفظ بالمراد ومن المبين كشف المعنى (قوله أى مقللا اشتراكه) أى مقللا الاشتراك الواقع فيه اذا كان نكرة وأراد بالاشتراك هنا الاشتراك المعنوى والمشترك المعنوى ماوضع لمعنى واحد مشترك بين أفراد فنقول رجل تاجر عندنا فتاجر قلل الاشتراك فى رجل لانه يشمل التاجر وغيره لانه موضوع للذكر البالغ العاقل من بنى آدم وقد اشترك فى ذلك المعنى التاجر وغيره والمراد بتقليل الاشتراك تقليل مقتضى الاشتراك وهو الاحتمال والا فاشتراك اللفظ بين أفراد مفهومه أو بين مفهوماته لايندفع بشىء (قوله أورافعا احتماله) أى رافعا للاحتمال الواقع فيه اذا كان معرفة والمراد بالاحتمال الاحتمال الذى يقتضيه الاشتراك اللفظى والمشترك اللفظى ماوضع لمعنيين فأكثر بأوضاع متعددة كزيد فانه وضع للشخص التاجر والفقيه مثلا فنعته بقولك التاجر رافع لاحتمال الفقيه فتحصل من ذلك أن التخصيص يدخل المعارف والنكرات وأن للتخصيص فردين تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وهذا اصطلاح البيانيين بخلاف النحويين فان التخصيص عندهم تقليل الاشتراك فى النكرات فقط وأمارفع الاحتمال الكائن فى المعارف فيقال له توضيح لا تخصيص و يرد عليهم الوصف فى قولنا عين جارية فلا يصح أن يكون مخصصا لان الاشتراك فيه لفظى ولاموضحا لانه نكرة وأجيب بأن المراد بالاشتراك عند النحاة مايعم المعنوى واللفظى فيكون النعت فى هذا المثال من قبيل المخصص لاالموضح وذلك لانه قلل الاشتراك فى عين برفع مقتضى الاشتراك اللفظى وعين معنى واحدا فلم يبق فى عين جارية الا الاشتراك المعنوى بين أفراد ذلك المعنى أفاده القرى

لكنه ليس بمسنداليه لانه مرفوع على أنه خبران فى البيت السابق أعنى قوله

ان الذى جمع السماحة والنجـ * ـدة والبر والتقى جمعا

أومنصوب صفة لاسم ان أو بتقدير أعنى (أو) لكون الوصف (مخصصا) للمسند اليه مقللا اشتراكه أورافعا احتماله

الواقع فيه كان ظنه صوابا كأنه رأى موجبه أوسمعه ان كان مما يسمع و يحتمل أن يكون الألمعى منصوبا صفة لاسم ان والخبر هو قوله بعد أودى فلاتنفع الاشاحة الخ أى هلك أومنصوبا بتقدير أعنى وعلى كل حال فليس مسندا اليه (أومخصصا) أى يؤتى بالوصف للمسند اليه لكون الوصف مخصصا أى مقيدا له بتقليل الاشتراك فى النكرات فانك اذاقلت جاءنى رجل كان لكل فرد دخل فى الرجولية لاشتراك الأفراد فى معناه فاذا قلت عالم أخرجت الجاهل فيقل الاشتراك لخروج جنس الجاهل أو برفع الاحتمال فى المعارف التى لااشتراك فى استعمالها فاذا قلت جاءنى زيد احتمل أن يكون المراد به فلان أوآخر مما يعرض له الاشتراك فى التسمية فاذاقلت التاجر خرج المحتمل الآخر وانما قلنا فى المعارف التى لا اشتراك فى استعمالها ليخرج المعرف بلام الجنس والمشار بها الى فرد ما باعتبار عهدية جنسه فان فيهما تقليل الاشتراك كالنكرة و يدخل فى كلام المصنف النكرة المشتركة كالعين فيقلل اشتراكها بالوصف المقيد فاذا قيل عندى عين جارية فقد قللنا اشتراكها فى مسمياتها بالوصف بالجارية فالتخصيص على مامر عليه المصنف شامل لماذكر وأما فى عرف النحويين فالتخصيص مخصوص بتقليل الاشتراك فى النكرات وأمارفع الاحتمال فى المعارف فهو مخصوص بالتوضيح و ينبغى أن يحمل كلامهم على أن المراد بالاشتراك الاشتراك المعنوى وأما لو حملناه على اللفظى دخل العلم المشترك فتخصيص المشترك بالنكرات يكون تحكما وعليه يلزم أن التقييد بنحو الجارية فى العين فيما تقدم لايسمى تخصيصا لاختصاصه بالاشتراك المعنوى ولا توضيحا لاختصاصه

---

* الثانى أن يقصد تخصيصه بصفة تميزه

نحو زيد التاجر عندنا أو لكونه مدحا له كقولنا جاء زيد العالم حيث يتعين فيه زيد قبل ذكر العالم ونحوه من غيره قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم وقوله تعالى هو الخالق البارئ المصور أو لكونه ذما له كقولنا ذهب زيد الفاسق حيث يتعين فيه زيد قبل ذكر الفاسق ونحوه من غيره قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم

(قوله التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك فى النكرات) هذا ظاهر ان كانت النكرة موضوعة للمفهوم الكلى لان المفهوم الكلى فيه اشتراك حقيقة وان كانت موضوعة للفرد المنتشر فالاشتراك من حيث صدق النكرة على كل فرد فرد على سبيل البدل اذ لا يتعين فى مفهوم النكرة بحيث يمنع من الاشتراك لأن التعيين الذى فيه بمعنى أنه فرد الرجل لا فرد الأنثى لا بمعنى أنه معين شخصا للمخاطب قاله يس (قوله الحاصل فى المعارف) سواء كانت أعلاما أو غيرها ثم ان الاحتمال فى المعارف ان كانت مشتركا اشتراكا لفظيا فبالقياس الى معانيه بحسب الأوضاع المتعددة فحينئذ يكون الاحتمال ناشئا من اللفظ علما أو غيره فان زيدا اذا كان مشتركا بين أشخاص كان محتملا لان يطلق على كل واحد من تلك الأشخاص لكونه موضوعا بازاء خصوصية كل منها وليس هنا معنى كلى يحتمل أن يتحقق فى ضمن كل منها الا أن يؤول زيد بمسمى بزيد فيكون حينئذ فى حكم النكرات وكذا احتمال سائر المعارف من أسماء الاشارة والموصولات وغيرها ناشئ من اللفظ فان المعرف بلام العهد الخارجى كالرجل وكذا اسم الاشارة والموصول يصلح لان يطلق على كل فرد من المعهودات الخارجية والمشار اليها وما حكم عليه بالصلة اما لانه موضوع بازاء تلك الأفراد وضعا عاما واما لانه موضوع لمعنى كلى يستعمل فى جزئياته وأيا ما كان فالاحتمال ناشئ من اللفظ وان لم يكن بأوضاع ثم ان ماذكره الشارح لا يتأتى فى المعرف بلام الجنس لان مدلوله الجنس وفيه الاشتراك لصدقه على كثيرين فوصفه لا يوضحه بل يخصصه كالنكرات ولا فى المعرف بلام العهد الذهنى لصدقه على كثيرين على سبيل البدل فوصفه لا يوضحه أيضا بل يخصصه فلعل مرادهم بالمعارف ما عدا هذين قاله سم وعبارة اليعقوبى رفع الاحتمال فى المعارف التى لا اشتراك فى استعمالها ليخرج المعرف بلام الجنس والمشار بها الى فرد ما باعتبار عهدية جنسه فان فيهما تقليل الاشتراك كالنكرة (قوله أو لكون الوصف مدحا أو ذما) أى مادحا أو ذاما أو ذا مدح أو ذم وأنه جعل الوصف مدحا أو ذما مبالغة (قوله حيث يتعين الموصوف قبل ذكره) أى اذا كان يتعين الخ فالحيثية للتقييد والتعيين إما لكونه لا شريك له فى ذلك الاسم أو لكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف

وفى عرف النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك فى النكرات والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل فى المعارف (نحو زيد التاجر عندنا) فان وصفه بالتاجر يرفع احتماله التاجر وغيره (أو) لكون الوصف (مدحا أو ذما نحو جاءنى زيد العالم أو الجاهل حيث يتعين الموصوف) أعنى زيدا (قبل ذكره) أى ذكر الوصف

بالمعارف فتأمله فالتخصيص فى المعارف (نحو زيد التاجر عندنا) فان وصفه بالتجارة يرفع احتمال التاجر وغيره ومثاله فى النكرات ما تقدم وكذا قولنا جاءنى رجل صالح فوصف الرجل بالصلاح يرفع دخول غير الصالح (أو) لكون الوصف (مدحا أو ذما نحو جاءنى زيد العالم) فيما الوصف فيه للمدح (أو) نحو جاءنى زيد (الجاهل) فيما الوصف فيه للذم وانما يكون الوصف للمدح فى الأول وللذم فى الثانى (حيث يتعين الموصوف) وهو زيد فيهما قبل ذكره أى ذكر الوصف فيهما اذ لو لم يتعين كان لرفع الاحتمال فيكون تخصيصا ومما ينبغى أن يعلم أن مرادهم افادة المدح أو الذم وحده والا فلا يخفى

كقولك زيد التاجر عندنا فانك ميزته عن غيره بهذا الوصف وفى هذا المثال نظر لان العلم متميز بنفسه لا يحتمل غير معناه وقد يجاب بأنه قد يعرض له الاشتباه لكونه علما على غيره أيضا أو يقال انه اذا قصد بوصفه التخصيص يصير منكرا او ينوى تنكيره كتنكير الأعلام لكن لو صح هذا لكانت صفته نكرة وليفرض ذلك فيما اذا لم يكن ثم زيد آخر هو تاجر فان كان حينئذ يحتاج الى وصف آخر ومن هذا النوع الفصول المذكورة فى الحدود والسبب الأول أعم من الثانى والذى يغلب أن صفة النكرة للتخصيص وصفة المعرفة للبيان * الثالث أن يوصف لمدح أو لذم كقولك زيد العالم أو الجاهل حيث يكون زيد قد فهم المراد منه قبل ذكر الصفة والمصنف قال لكون الوصف مبينا أو مخصصا أو مدحا أو ذما وكان ينبغى أن يقول أو مادحا أو ذاما أو يقول تبيينا أو تخصيصا ونحوه فى غير المسند اليه قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم وقوله تعالى هو الخالق البارىء المصور ونحوه فى الذم فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان

أولكونه تأكيدا له كقولك أمس الدابر كان يوما عظيما أولكونه بيانا له كقوله تعالى لاتتخذوا إلهين اثنين إنما هو إله واحد قال الزمخشري الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فاذا أريدت الدلالة على أن المعنى به منهما والذي يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده فدل به على القصد اليه والعناية به ألاترى انك لوقلت انما هو إله ولم تؤكده بواحد لم يحسن وخيل انك تثبت الالهية لاالوحدانية

والالكان الوصف مخصصا (أو) لكونه (تأكيدا نحو أمس الدابر كان يوما عظيما) فان لفظ الامس مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره

ان العلم والجهل يفيدان المدح والذم ولو مع التخصيص حيث لايتعين الموصوف أيضا (أولكونه) أى الوصف (تأكيدا) باعتبار افادة موصوفه معناه لاتأكيدا اصطلاحيا (نحو أمس الدابر كان يوما عظيما) لان لفظ الامس يدل على الدبور والمضي لمعناه ووصفه بالدبور اقتضاه المقام كأن يشار به الى تذكير تمني بقائه والتأسف على مضيه ان كان مافيه محبوبا وأنه ليته مادبر أوتذكير نعمة الشكر على مضيه وتذكير مدح الصبر والتحريض عليه لفناء العوارض ان كان مافيه غير محبوب وأما ان لم تكن نكتة فى ذلك التأكيد لم يكن من البلاغة فى شئ فافهم وقد يكون المقصود من الوصف بيان بعض الاحتمال فى الموصوف وتفسير بعض مايراد الا على وجه التخصيص بتقليل الاشتراك ولا على وجه التفسير لحقيقة الموصوف بأجزائها أولوازمها للجهل به كما تقدم بل على وجه يبين بعض محتملات الاستعمال وهو الذى فيه عموم لاخصوص فاذا كان اللفظ قد يستعمل عرفا فى معنى جاز أن يوصف

الشيطان الرجيم ۞ الرابع أن يفيد التأكيد كقولك أمس الدابر كان يوما عظيما و يمكن أن يكون منه من غير باب المسنداليه ولاطائر يطير بجناحيه قال السكاكي ذكر لان القصد الى الجنس قال الزمخشري معناه زيادة التعميم والاحاطة وهو قريب من كلام السكاكي وكأنه يريد بزيادة التعميم قوة العموم لاتكثير أفراد العام أماقوله تعالى وقال الله لاتتخذوا إلهين اثنين فقال الزمخشري الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فاذا أريدت الدلالة على ان المعنى به منهما والذى سيق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده فدل به على القصد اليه والعناية به ألاترى أنك لوقلت انما هو إله ولم تؤكد بواحد لم يحسن وخيل انك تثبت الالهية لاالوحدانية قلت

(قوله لكان الوصف مخصصا) فيه نظر لأنه يقتضي أن الموصوف اذا لم يتعين قبل ذكر الوصف وجب فى الوصف أن يكون مخصصا مع أنه ليس كذلك بل يصح أن يكون للمدح أوالذم أيضا بحسب قصد المتكلم وأجيب بأن المراد أن الظاهر منه ذلك عند عدم التعين وان صح أن يراد منه المدح أوالذم (قوله أولكونه تأكيدا) ليس المراد التوكيد الاصطلاحي لااللفظي ولا المعنوى بل أراد به المقرر وذلك فيما اذا كان المسنداليه متضمنا لمعنى ذلك الوصف فيكون ذلك الوصف مؤكدا ومقررا لذلك المسنداليه (قوله أمس الدابر الخ) أمس مبتدأ مبنى على الكسر والدابر نعت مؤكد له مرفوع نظرا للمحل وجملة كان خبره (قوله مما يدل على الدبور) أى المضي فوصفه بالدابر تأكيد ثم ان كان الامر الواقع فى الامس مما يسر فالغرض من ذلك التأكيد التأسف على ذلك الوصف أعنى الدبور والمضي وتمني بقائه وانه ليته مادبر وان كان الواقع فيه مما يكدر كان الغرض من ذكره الاشارة الى الفرح بدبوره ومضيه والحاصل أن الوصف بالدبور ونحوه مما هو مؤكد انما يكون من البلاغة اذا كان لأمر اقتضاه المقام كالاغراض المذكورة والا لم يكن من البلاغة فى شئ كذا ذكره شيخنا الحفني (قوله لبيان المقصود) أى من المسند اليه وقوله وتفسيره عطف تفسير أفاد به أن المراد ببيان المقصود افرازه وتمييزه عن غيره ثم ان كلام الشارح يقتضي أن الوصف المبين للمقصود مغاير للوصف المؤكد وللوصف الكاشف وللوصف المخصص مع أن كلا منها أتى به لبيان المقصود وتفسيره فيحتاج الى الفرق بين الامور الاربعة فالفرق بينه و بين الوصف المؤكد أن المؤكد لايلاحظ فيه بيان المقصود الأصلى بل الملاحظ فيه مجرد التوكيد والتقوية فبيان المقصود به حاصل غير مقصود بخلاف هذا الوصف فان الملحوظ فيه بيان المقصود والفرق بينه و بين الكاشف أن الغرض هنا بيان أحد المحتملين للفظ أوالمحتملات له بأن يحتمل اللفظ معنيين فأكثر فيؤتى بالوصف لبيان المراد من تلك المحتملات كما فى الدابة فى المثال لاحتمالها الفرد والجنس بخلاف الوصف الكاشف فان المقصود به ايضاح المعنى لابيان أحد المحتملات والفرق بينه و بين المخصص أن الغرض من المبين للمقصود بيان أحد محتملات اللفظ ورفع غيره من محتملاته والغرض من المخصص بيان أحد أفراد المعنى ورفع غيره من الافراد فاذا قلت رجل تاجر عندنا ارتفع بالوصف الفقيه مثلا وهو أحد أفراد معنى الرجل فانه موضوع للذكر البالغ وهو أمر كلى تحته أفراد الفقيه أحدها

وأما قوله تعالى وما من دابة فى الارض ولاطائر يطير بجناحيه فقال السكاكى شفع دابة بفى الارض وطائر بيطير بجناحيه لبيان ان القصد بهما الى الجنسين وقال الزمخشرى معنى ذلك زيادة التعميم والاحاطة كأنه قيل ومامن دابة قط فى جميع الارضين السبع وما من طائر قط فى جو السما من جميع مايطير بجناحيه * واعلم أن الجملة قد تقع صفة للنكرة وشرطها أن تكون خبرية لانها فى المعنى حكم على صاحبها كالخبر فلم يستقم أن تكون انشائية مثله وقال السكاكى لانه يجب أن يكون المتكلم يعلم تحقق الوصف للموصوف لان الوصف انما يؤتى به ليميزبه الموصوف عما عداه وتمييز المتكلم شيئا من شئ بما لايعرفه له محال فما لا يكون عنده محققا للموصوف يمتنع أن يجعله وصفا له بحكم عكس النقيض ومضمون الجمل الطلبية كذلك لان الطلب يقتضى مطلوبا غير متحقق لامتناع طلب الحاصل فلا يقع شئ منها صفة لشئ والتعليل الأول أعم لان الجملة الانشائية قد لاتكون طلبية كقولنا نعم الرجل زيد و بئس الصاحب عمرو وربما يقوم بكر وكم غلام ملكت وعسى أن يجئ بشر وما أحسن خالدا وصيغ العقود نحو بعت واشتريت فان هذه كلها انشائية وليس شئ منها بطلبى ولامتناع وقوع الانشائية صفة أوخبرا قيل فى قوله * جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط * تقريره جاءوا بمذق مقول عنده هذا القول أى بمذق يحمل رائيه أن يقول لمن يريد وصفه له هل رأيت الذئب قط فهو مثله فى اللون لايراده فى خيال الرائى لون الذئب لورقته وفى مثل قولنا زيد اضربه أولا تضربه تقديره مقول فى حقه اضربه أولا تضربه

كقوله تعالى ومامن دابة فى الارض ولاطائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائرا بما هو من خواص الجنس لبيان أن القصد منهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار

بوصف لبيان أن المراد منه غير مايراد به عرفا من مخصوص فيفيد أن المعنى عام فلا يكون هذا الكلام تكرارا مع ماتقدم وذلك كقوله تعالى ومامن دابة فى الارض ولاطائر يطير بجناحيه فان النكرة فى سياق النفى للعموم لكن العموم ربما يكون عرفيا فيختص بمايراد به عرفا فلولم يوصف الطائر والدابة بوصفى جنسيهما فلربما فهم أن المراد الدابة والطائر البلديين العرفيين لان عموم العرف بحسب مايتفاهم فيه وهو مايجرى فى البلد والزمان فلما وصف كل منهما بوصف جنسه أفاد فى الأول ان المراد بالدابة جنس الدابة لوصفها بوصف الجنس الذى هو الكون على الارض عرفية كانت أوغيرها وأفاد الثانى

قوله التوكيد لايعنى الاصطلاحى الذى هو أحد التوابع بل بمعنى المعنوى اللغوى ولعله يريد أنه نعت مؤكد مثل نعجة واحدة والسكاكى جعل اثنين عطف بيان وفيه نظر لان عطف البيان كالصفة فاذا امتنع أن يكون أحدهما كاشفا لهذا المعنى امتنع الآخر ومن جهة أن عطف البيان غالبا لا يكون الا عن معرفة والمبين نكرة ولان اثنين ليس أشهر من المبين وعطف البيان عند الجمهور يكون غالبا أشهر الا أن يقال هو أشهر فى العدد من التثنية ولان عطف البيان لا يكون الا معرفة على قول مشهور وسيأتى الكلام على ذلك ان شاء الله وقد بقى من أسباب الوصف أمور ذكرها فى التسهيل منها الترحم مثل زيد المسكين وهو قريب من معنى الذم والمدح وكذلك الابهام مثل تصدقت صدقة كبيرة أو صغيرة وفيه نظر

ان قلت النعت المخصص كما يرفع به أحد أفراد المعنى الواحد يبين به أحد محتملات اللفظ و يرفع به غيره من محتملاته كما فى زيد التاجر عندنا فيلزم أن يكون الوصف المبين للمقصود أحد قسمى المخصص قلت رفع المخصص للاحتمال مخصوص بالمعارف والوصف المبين للمقصود انما يكون للنكرات وحينئذ فاللازم المذكور ممنوع (قوله ومامن دابة فى الارض) أى سواكم بقرينة قوله أمثالكم لان المماثل غير المماثل أفاده فى الأطول

(قوله حيث وصف) أى لانه وصف الخ فهذا علة لكون النعت هنا مبينا للمقصود من المسند اليه وبيان ماذكره الشارح لان أن النكرة فى سياق النفى تفيد العموم والاستغراق لاسيما اذا اقترنت بمن الزائدة لكن يجوز أن يراد هنا الاستغراق العرفى بأن يراد دواب أرض واحدة وطيور جو واحد فذكر الوصف المختص بالجنس دون المختص بطائفة لينبه على أن المراد دواب أى أرض كانت من الأرضين السبع وطيور أى جو كان فقد أفاد الوصف بهذا الاعتبار زيادة التعميم وأن المراد الاستغراق الحقيقى فيتناول كل دابة من دواب الأرضين السبع وكل طائر من طيور الآفاق والأقطار المختلفة (قوله بما هو من خواص الجنس) أى وهو الكون فى الارض بالنظر لدابة والطيران بالجناحين بالنظر لطائر فان هذا نسبته الى جميع أفراد الجنس على السواء ولايختص به فرد (قوله الى الجنس) أى متوجه الى الجنس فهو متعلق بمحذوف والمراد متوجه الى الجنس المتحقق فى كل فرد (قوله دون الفرد) فيه أن الفرد هنا ليس بمحتمل أصلا حتى يحتاج لنفيه بل المحتمل طائفة من الدواب وطائفة من الطير فكان الأولى أن يقول دون طائفة من الافراد مخصوصة وأجيب بأن مراده بالفرد مطلق العدد الذى يقارنه الاستغراق العرفى (قوله وبهذا الاعتبار) أى اعتبار أن الوصف لبيان أن القصد الى الجنس

* وأما توكيده فللتقرير كما سيأتي في باب تقديم الفعل وتأخيره

(قوله أفاد هذا الوصف زيادة الخ) أي بحسب تحقق الجنس في جميع الأفراد فلا تنافي بين قصد الجنس وافادة زيادة التعميم الذي في الأفراد (قوله زيادة التعميم) أي وأما أصل التعميم والاحاطة فحاصل من وقوع النكرة في سياق النفي مقرونة بمن وقصد الشارح بهذا الكلام أعني قوله و بهذا الاعتبار الخ بيان أن مآل توجيه صاحب الكشاف للاتيان بالوصف في الآية وتوجيه السكاكي واحد وان اختلفا ذاتا وتوضيح ذلك أنه اختلف كلام الكشاف والمفتاح في تقرير الآية الكريمة وبيان معنى زيادة قوله في الأرض ويطير بجناحيه فقال في الكشاف معنى ذلك زيادة التعميم والاحاطة كأنه قيل ومامن دابة قط في جميع الأرضين السبع ومامن طائر قط في جو السماء من جميع مايطير بجناحيه الا أمم أمثالكم محفوظة أحوالها غير مهمل أمرها وبيان ذلك ان النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن يجوز أن يراد به هنا دواب أرض واحدة وطيور جو واحد فيكون الاستغراق عرفيا يتناول من الأفراد ماهو المتعارف فذكر وصف يستوي نسبته الى جميع دواب أي أرض كانت وطيور أي جو كان فيكون الاستغراق حقيقيا يتناول كل دابة من دواب الأرضين السبع وكل طائر من طيور جميع الآفاق فقد أفاد ذكرهما زيادة التعميم والاحاطة بسبب تعين كون الاستغراق حقيقيا وقال في المفتاح ذكر في الأرض مع دابة و يطير بجناحيه مع طائر لبيان أن القصد من لفظ (٣٦٧) دابة ولفظ طائر انما هو الى الجنسين

أفاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة (وأما توكيده) أي توكيد المسند اليه (فللتقرير) أي تقرير المسند اليه

أن المراد بالطائر جنس الطائر لوصفه بوصف الجنس الذي هو مطلق الطيران بالجناح متعارفا كان أولا ولهذا أفاد الوصف فيهما مزيد عموم فليفهم ليتبين الفرق بين هذا و بين ماتقدم (وأما توكيده فللتقرير) أي توكيد المسند اليه يكون لأغراض منها التقرير للمسند اليه اذا اقتضى المقام ذلك ومعنى تقريره جعله في ذهن السامع مقررا وذلك حيث يخاف المتكلم أن يكون السامع غافلا عن سماعه أولا فيكرره ليسمعه ثانيا فيتقرر و يبلغ الحكم الى السامع كما أريد وكذلك حيث يخاف بعد سماعه أن يحمله على غير معناه غلطا أو تجوزا فيقال مثلا جاءني زيد زيد دفعا لاحد المحذورين والثاني منهما ولو كان يستلزمه دفع توهم التجوز لكن قد يكون الذي خطر في بال المتكلم ورآه مناسبا للمقام

لان الابهام حاصل قبل الوصف وكذلك التعميم مثل أكرم الناس الرجال والنساء وفيه نظر لان التعميم حاصل قبل الوصف ولهذا أهمل المصنف ذلك كله وان ذكره الناس قبله ص (وأما توكيده الخ) ش من تعلقات المسند اليه أن يؤكده وذلك لاحد أسباب * الأول ارادة التقرير نحو قمت أنت وأنت قمت وسيأتي في باب تقديم الفعل أو تأخيره ان شاء الله تعالى و بهذين المثالين مثل المصنف وفيه نظر لان كلامه في التأكيد الذي هو من التوابع وهذان المثالان ليسا كذلك وقد اعترض هو على السكاكي

وتقريرهما وتوجيه ذلك أن اسم الجنس حامل لمعنى الجنسية والفردية فاذا أضيف اليه ماهو من خواص الجنس علم أن القصد به الى الجنس وذلك كالدابة والطائر في الآية المذكورة فانه لما أضيف اليه ماهو من خواص الجنس تعين أن القصد انما هو الى الجنس وتقريره فيفيد عموم كل فرد يصدق عليه الجنس دون الفرد وليس القصد الى الجنس مع الوحدة ولا خفاء أن مؤدى كلامهما مختلف لان صاحب الكشاف جعل الوصف من أول الأمر للتعميم والسكاكي جعله لبيان الجنس وتقريره الا أن المآل واحد وهو افادة زيادة التعميم والاحاطة وذلك لانه على تقدير حمله على بيان الجنس وتقريره كما قال السكاكي يكون الاستغراق بسبب وقوع النكرة في سياق النفي وشهادة من الاستغراقية عليه و يكون معنى الآية حينئذ ومامن جنس دابة من أجناس الدواب ولاجنس طائر من أجناس الطيور الا أمم أمثالكم لكن يجوز أن يراد بها ماهو المتفاهم في العرف من دابة وهي ذوات القوائم الأربع ومن طائر الطيور التي يعتبرها الناس و يعتدون بها كالطائر الذي يصيد مثلا ولفظة من الاستغراقية وان دلت على استغراق الجنسين لكن لا ترفع الوهم بالكلية لجواز أن يراد الاستغراق العرفي فذكر في الأرض و يطير بجناحيه وان كان لبيان أن القصد انما هو الى بيان الجنسين وتقريرهما لكنه لاينافي زيادة التعميم والاحاطة على التعميم المفاد من من الاستغراقية فقد ظهر لك أن مآل الكلامين واحد والى هذا أشار الشارح بقوله و بهذا الاعتبار أفاد الوصف زيادة التعميم والاحاطة وليس مراده بيان أن كلا منهما متحد أفاده القرمي بقي شيء آخر وهو أن تلك النكرة الواقعة في سياق النفي ان قلنا ان المراد منها كل فرد فرد كما قال صاحب الكشاف أو كل نوع نوع على ماقاله صاحب المفتاح فلا يصح الاخبار عنها بقوله أمم أمثالكم لان كل فرد لا يكون أمما وكذا كل نوع لا يكون أمما لان كل نوع أمة واحدة لا أمم وأجيب بأن النكرة هنا محمولة على المجموع أي مجموع الأفراد والأنواع من حيث هو مجموع وان كان خلاف الظاهر بقرينة

الخبر (قوله أى تحقيق مفهومه) أى وليس المراد بتقريره ذكره أولا ثم ذكر مايقرره ويثبته فان هذا شامل لنحو أنا سعيت فى حاجتك وهو غير مراد هنا ثم ان المفهوم عبارة عن المعنى الحقيقى وأما المدلول فهو مادل عليه اللفظ سواء كان حقيقيا أو مجازيا نحو رمى الأسد نفسه وحينئذ فعطف المدلول من عطف العام وأتى به بعد الخاص اشارة الى أنه المراد (قوله أعنى الخ) لما كان يتوهم من قوله تحقيق مفهومه جعل المفهوم محققا وثابتا فى نفسه بازالة الخفاء عنه وهذا غير مراد بين الشارح المراد بقوله أعنى الخ ومحط العناية قوله بحيث الخ وحاصله أن المراد بتحقيق مفهومه ازالة احتمال الغير بأن يجعل ذلك المفهوم محققا وثابتا فى ذهن السامع بحيث لايظن السامع أن المراد من ذلك اللفظ غيره كذا قرر شيخنا العدوى (قوله أعنى جعله) أى جعل ذلك المفهوم وقوله مستقرا أى قارا فى ذهن السامع وقوله محققا ثابتا بيان لما قبله (قوله لايظن) أى السامع وقوله به أى منه أو بدله والمراد بالظن مايشمل التوهم (قوله اذا ظن) أى يقال ذلك اذا ظن الخ فهو ظرف لمحذوف (قوله عن سماع لفظ المسند اليه) أى لشاغل شغل سمعه (قوله أو عن حمله على معناه) أى أو ظن المتكلم غفلة السامع عن حمل المتكلم له على معناه أو عن حمل السامع له على معناه الحقيقى لوجود مانع من فهم المعنى ففاعل الحمل اما المتكلم أو السامع مثلا اذا قلت جاء أسد وظننت أن السامع غفل عن كونك حملته على معناه الحقيقى بأن ظن أو اعتقد أنك حملته على خلافه قلت ثانيا أسد فتفيده أن مرادك به الحيوان المفترس (٣٦٨) لا الرجل الشجاع وكذا اذا ظننت أن السامع غفل عن حمله على معناه الحقيقى فتقول له ثانيا أسد فتفيده أن المراد الحيوان المفترس وتقرره عنده وقوله أو عن حمله على معناه لايخفى أن هذا الغرض كما يؤدى بالتأكيد اللفظى يؤدى بالمعنوى كما يفيده كلام الشارح فى المطول فان قلت اذا كان المراد بالتقرير ماذكر كان عين قول المصنف الآتى أو دفع توهم التجوز اذ المتكلم انما يأتى بالتوكيد لدفع توهم التجوز اذا ظن غفلة السامع عن حمله على معناه الحقيقى فقد يجاب بأن المراد هنا غفلة السامع عن التوجه الى مايراد به حقيقة أو مجازا بأن ظن المتكلم أن السامع لم يحمله على معنى أصلا أو يحمله على معنى غلطا والمراد بما يأتى غفلة السامع عن حمله على معناه الحقيقى بأن يحمله على معناه المجازى فتأمل أو يقال فرق بين قصد التقرير المجرد عن ملاحظة دفع التوهم و بين قصد دفع التوهم فالأول المقصود منه أولا و بالذات التقرير ودفع التوهم وان كان حاصلا لكن من غير قصد والثانى بالعكس أى المقصود منه أولا و بالذات دفع التوهم والتقرير حاصل من غير قصد وفرق بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد (قوله وقيل المراد الخ) هذا مقابل لقوله أى تقرير المسند اليه وحاصله أن الشارح يقول ان مراد المصنف بقوله فللتقرير أى تقرير المسند اليه فقط وهذا القول يقول ليس مراد المصنف تقرير المسند اليه فقط بل تقرير الحكم أو المحكوم عليه الذى هو المسند اليه ومثل لتقرير الحكم بأنا عرفت ومثل لتقرير المحكوم عليه بقوله أنا سعيت فى حاجتك وحدى أو لاغيرى فرد عليه الشارح بالنظر للشق الأول بأن تأكيد المسند اليه لايفيد تقرير الحكم وتقرير الحكم فى أنا عرفت انما حصل من تقديم المسند اليه المقتضى لتكرر الاسناد لا من تأكيد المسند اليه بدليل أنه لو أكد المسند اليه مع كونه مؤخرا كما فى سعيت أنا فى حاجتك لم يحصل لذلك الحكم تقرير وتقوية ورد عليه بالنظر للشق الثانى بأن تمثيله غير صحيح لان قولك أنا سعيت فى حاجتك وحدى أو لاغيرى ليس هذا من تأكيد المحكوم عليه لان وحدى ولاغيرى تأكيد للتخصيص الحاصل من التقديم

أى تحقيق مفهومه ومدلوله أعنى جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لايظن به غيره نحو جاءنى زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه أو عن حمله على معناه وقيل المراد تقرير الحكم

نحو أنا عرفت أو المحكوم عليه نحو أنا سعيت فى حاجتك وحدى أو لاغيرى وفيه نظر لانه ليس من التأكيد المصطلح ولا يفيد الا تقرير المسند اليه

تحقيق معنى المسند اليه بدفع ماينافيه فى الجملة وقد يكون نفس دفع توهم المجاز لانه هو الذى اتخذ منه حذره بالخصوص وأما حمل التقرير على تقرير الحكم كما فى نحو أنا عرفت فان المسند اليه ذكر أولا وثانيا فأسند الفعل اليه مبتدأ واليه فاعلا فجاء فيه تأكيد الحكم وتقريره فالاسناد مرتين على ماسيجىء فلا يصح فى هذا المقام لان المراد التأكيد الاصطلاحى والتأكيد الاصطلاحى لايفيد الاسناد مرتين حتى يتقرر به الحكم وانما قلنا ليس قولنا أنا عرفت من التأكيد الاصطلاحى للعلم الضرورى بأن الفاعل لا يكون تأكيد المبتدأ ولو اتحد مصدوقهما وكذا لايصح حمله على تقرير المحكوم عليه نحو أنا سعيت فى حاجتك وحدى حيث أريد الرد على من توهم أن معك مشاركا فى السعى أو لاغيرى حيث أريد الرد على من زعم أن الساعى غيرك لان فى الأول تقرير أن المسند اليه الثابت له الحكم هو المتكلم منفردا لامشارك له فى الحكم وفى الثانى تقرير أن الثابت له الحكم هو هو لاغيره وانما قلنا لايصح لعدم كونه من التأكيد الاصطلاحى

بنحو ذلك فى كل رجل عارف به الثانى دفع توهم المجاز نحو جاء زيد نفسه فانه ينفى أن يكون جاء غلامه كذا قالوه وفيه نظر أو السهو كقولك جاء زيد زيد لانه ينفى السهو أو عدم الشمول نحو أخذت المال كله ينفى التجوز بالتخصيص أن يكون المراد به البعض كذا قالوه ﴿قلت﴾ وفيه نظر لان ذلك قد لا يصرفه عن التجوز بالتخصيص وغيره ألاترى الى قوله فأحرموا كلهم الا أبو قتادة لم يحرم كيف دخله التخصيص

فالاعتراض على هذا القائل بالنظر للشق الثاني انما هو من حيث المثال (قوله نحو أنا عرفت) تقرير الحكم في هذا المثال من حيث تكرر الاسناد وذلك لانه أسند المعرفة التي هي الحكم مرتين للضمير بن اللذين هما للمتكلم فلما أسندت مرتين فكأنها ذكرت مرتين في اللفظ فحصل لها بذلك تقرير وتقوية وماجاء تقرير الحكم الا بواسطة تأكيد المسند اليه لان الضمير الثاني مؤكد للاول (قوله وحدى أولاغيرى) أي فقد أكد المحكوم عليه وهو أنا بوحدى و بلاغيرى لافادة تقريره (قوله لانه) أي ماذكر من المثال الاخير ليس الخ وهذا رد لقوله أو المحكوم عليه نحو أنا سعيت الخ وحاصله أنا لانسلم أن أنا سعيت في حاجتك وحدى أولاغيرى من تأكيد المسند اليه لان وحدى حال ولاغيرى عطف على المسند اليه وليسا من التأكيد الاصطلاحى كما هو المراد على أنا لو سلم أن المراد بالتأكيد هنا ماهو أعم من الاصطلاحى فلا نسلم وجود تأكيد المسند اليه في المثالين بل الموجود فيهما تأكيد التخصيص المستفاد من التقديم للمسند اليه للرد على المخالف في زعمه أن معك مشاركا في السعى أو أن الساعى غيرك و يسمى الاول قصر إفراد والثانى قصر قلب فالحاصل أن حمل هذا البعض التقرير على تقرير المحكوم عليه صحيح لكن تمثيله لتأكيد (٣٦٩) المسند اليه المفيد لتقريره بأنا سعيت في حاجتك وحدى غير صحيح (قوله وتأكيد المسند اليه لايكون الخ) هذا رد لقوله المراد بالتقرير تقرير الحكم وحاصله أنا لانسلم أن تأكيد المسند اليه يفيد تقرير الحكم لان تقرير الحكم في نحو أنا عرفت انما هو من تقديم المسند اليه المستدعى لتكرير الاسناد لا من تأكيد المسند اليه والا لما اختلف الحال بتقديم المسند اليه وتأخيره مع أنه لو أخر فقيل عرفت أنا وعرفت أنت لم يفد تقرير الحكم بل تقرير المحكوم عليه بالاجماع فظهر من هذا أن تأكيد المسند اليه لايكون لتقريره نفسه وانه لايصح أن يمثل لتأكيد المسند اليه بقولك أنا سعيت في حاجتك وحدى ولاغيرى بل يمثل له بما قاله الشارح ❊ واعلم أن هذا الردمبنى على أن التأكيد هنا بالمعنى الاعم من الاصطلاحى بأن أريد به مطلق تأكيد المسند اليه الداخل فيه نحو أنا عرفت لكن يلزم منه أن يكون في قوله وسيصرح المصنف بهذا مسامحة لان المصنف انما صرح به في التأكيد الاصطلاحى الا أن يقال انه يعلم من غيره فالمراد أنه سيصرح بما يعلم منه هذا (قوله لايكون لتقرير الحكم قط) اعترض بأن قط ظرف لما مضى لا لما يستقبل بخلاف عوض فانها ظرف للمستقبل وحينئذ فلا يعمل في عوض الا فعل مستقبل وفي قط الا ماض وقولهم لا أكلمه قط عدوه من الخطأ لما فيه من التناقض لان قط ظرف للماضى من الزمان فلا يصح عمل المستقبل فيه وحينئذ فقول الشارح لايكون لتقرير الحكم قط لحن ورده ابن جماعة بأن غاية مافيه استعمال اللفظ في غير ماوضع له فيكون مجازا قال الشيخ يس وفيه نظر ولعل وجه النظر أن محل كون استعمال اللفظ في غير ما وضع له جائزا اذا لم يخالف استعمال العرب والا فلا يجوز فان كان هذا مراده فيقال له الحق أن المجاز

نحو أنا عرفت أو المحكوم عليه نحو أنا سعيت في حاجتك وحدى أو لاغيرى وفيه نظر لانه ليس من تأكيد المسند اليه في شيء وتأكيد المسند اليه لا يكون لتقرير الحكم قط وسيصرح المصنف بهذا

أيضا لان وحدى حال ولاغيرى عطف مع أنه لايسلم وجود تأكيد المسند اليه في الوجهين بل تأكيد التخصيص الذي يستفاد من التقديم للرد على المخاطب في زعم المشاركة أو الغيرية و يسمى الاول قصر افراد والثانى قصر قلب على ما يأتى ان شاء الله تعالى فالحاصل أن تأكيد الحكم كما في أنا عرفت ليس من تأكيد المسند اليه قطعا فان تأكيد المسند اليه لايقرر الحكم أصلا وانما المقرر له تقديم المسند اليه على الفعل ليفيد الاسناد مرتين كما يأتى في كلام المصنف والتأكيد بوحدى ولاغيرى ليس من التأكيد الاصطلاحى ومع ذلك فهو من تأكيد التخصيص لا من تأكيد المسند اليه فليفهم

مع تأكيده وكذلك فسجد الملائكة كلهم ان كان الاستثناء متصلا وان تخير في جوابه أن التأكيد مقدر حصوله بعد الاخراج فالمؤكد انما هو غير المخرج ورد بنحو قوله تعالى ولقد أريناه آياتنا كلها والاستغراق فيه متعذر لان آيات الله تعالى لاتتناهى وبعد أن كتبت ذلك بحثا رأيته منقولا قال الامام في البرهان ومما زل فيه الناقلون عن الاشعرى ومتبعيه أن صيغه العموم مع القرائن تبقى مترددة وهذا وان صح يحمل على توابع العموم كالصيغ المؤكدة اه فقد صرح بأن التأكيد لايرفع احتمال الخصوص لكن وجدت ماقد يدل لما قالوه وهو قوله تعالى يقولون هل لنا من الامر من شيء قل ان الامر كله لله في قراءة من نصب كله لانه لولم يعينه للعموم لما قابل به هل لنا من الامر من شيء وهذا يدخل في المجاز لان التخصيص مجاز قال السكاكى ومنه كل رجل عارف وكل انسان حيوان ورد عليه في الايضاح بأن كل هذه للتأسيس لا للتأكيد فانها مفيدة للشمول بخلافها في قام الناس كلهم فان العموم مستفاد من غيرها فلذلك أفادت التأكيد وهذا الذي قاله صحيح الا أن كلام السكاكى لعله يشير الى ماقلناه من أن لفظ كل وان أكدت لكنها لا تنفى ارادة التخصيص بل تبعده لا نها صريحة في العموم بخلاف لفظ الناس

لايشترط سماع شخصه بل سماع النوع كاف فتأمل قرره شيخنا العدوى عليه سحائب الرحمة والرضوان (قوله أولدفع توهم التجوز) أى أولدفع توهم السامع أن المتكلم تجوز فى الكلام وانما عدل عن الظن الى التوهم لان ذكر المسنداليه لايوجب ظن التجوز أوغيره غايته التوهم فان قلت جعل دفع توهم التجوز ونظيره مقابلا للتقرير يدل على أنه لاتقرير فى هذه الصورة مع أن التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع فى النسبة أوالشمول فات التقرير وان كان لازما للتوكيد الا أن القصد الى مجرد التقرير مفارق للقصد الى الامور المذكورة والمراد بقوله فيماسبق فللتقرير أى فللقصد الى مجرد التقرير كما سبق (قوله أى التكلم بالمجاز) أى التكلم بالمسنداليه على جهة المجاز لان توكيد المسنداليه انما يدفع توهم التجوز فيه ولايدفع توهم التجوز فى المسند وانما يدفع التجوز فيه توكيده * واعلم أن المجاز مشترك بين العقلى واللغوى والتأكيد يدفع توهم ارادة كل منهما كما أفاده بعض المحققين بل يدفع توهم ارادة مجاز النقصان أيضا فقول الشارح أى التكلم بالمجاز مراده ماهو أعم (قوله أونفسه أوعينه) أشار الى أن كلا من التأكيد اللفظى والمعنوى يدفع توهم المجاز (قوله لئلا يتوهم الخ) أى يقال ذلك لدفع توهم الخ أى ويلزم من (٣٧٠) التأكيد لدفع التوهم المذكور تقرير المسند اليه أنه حاصل غير مقصود وقوله لئلا يتوهم الخ أى فيكون التأكيد دافعا لتوهم المجاز العقلى أى أولئلا يتوهم أن المراد بالامير بعض غلمانه مجازا لغويا والعلاقة المشابهة فى تعلق القطع بكل من حيث ان أحدهما آمر والآخر مباشر أو لئلا يتوهم أن فى الكلام مجازا بالحذف لان التأكيد يدفع توهمه أيضا ثم ان المراد بدفع التأكيد لتوهم المجاز اضعافه لذلك التوهم والاحتمال لادفعه بالمرة والا لماصح فى البلاغة تعدد التأكيد فتأمل (قوله أولدفع توهم السهو) أى لدفع توهم السامع أن المتكلم سها فى ذكر زيد مثلا (قوله لئلا يتوهم) أى يقال ذلك لدفع توهم السامع (قوله وانما ذكر زيد) أى وانما ذكر المتكلم زيدا سهوا فقول الشارح على سبيل السهو اضافته بيانية ثم انه يؤخذ من هذا المثال والذى قبله أن التوكيد اللفظى يكون لدفع توهم التجوز ولدفع توهم السهو بخلاف المعنوى فانه يكون لدفع توهم التجوز دون السهو وهو كذلك لانه اذا قال جاءنى زيد نفسه احتمل أنه أراد أن يقول جاءنى عمرو نفسه فسها فلفظ بزيد مكان عمرو وبنى التوكيد على سهوه بخلاف توهم التجوز فانه يندفع بزيد كذا قال الشارح فى المطول وبحث فيه بعض الافاضل بأن التوكيد المعنوى لما حفظ الكلام عن توهم التجوز كان مبنيا على مزيد الاحتياط ومبعدا المتكلم عن مظنة السهوية وحينئذ فلايتأتى بناء التوكيد على سهوه ولانه ينافى ماحقق من أن التأكيد فى قولك جاءنى الرجلان كلاهما ليس لدفع توهم عدم الشمول لان المثنى نص فيه بل لدفع توهم أن الجائى واحد منهما والاسناد اليهما وقع سهوا هذا وانما ترك المصنف دفع توهم النسيان لعدم الفرق بين السهو والنسيان لغة وجمع فى المفتاح بينهما جريا على اصطلاح الحكماء من التفرقة بينهما وجعل السهو اسما لزوال صورة الشىء عن المدركة دون الحافظة حتى لايحتاج فى حصولها الى تحصيل ابتداء بل يكفى الاستحضار والنسيان اسما لزوال صورة الشىء عن الحافظة والمدركة معا حتى

(أولدفع توهم التجوز) أى التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير الامير أونفسه أوعينه لئلا يتوهم أن اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه (أو) لدفع توهم (السهو) نحو جاءنى زيد زيد لئلا يتوهم الجائى غير زيد وانما ذكر زيد على سبيل السهو

(أولدفع توهم التجوز) أى يكون التوكيد لدفع توهم السامع أن المتكلم تجوز أى تكلم بالمجاز فيقول المتكلم مثلا قطع اللص الامير الامير أونفسه أوعينه لئلا يتوهم أن القاطع بعض غلمانه وانما اسند القطع الى لفظ الامير مجازا فاطلاقه على الغلمان من اطلاق السبب الآمر على السبب ولاشك ان دفع توهم التجوز فى المسنداليه مما يقرر معناه حتى لايظن به غيره كما تقدم فى التقرير لكن ذكرلما تقدم اختلاف القصد بالاعتبار فيهما وأن الغرض قد يكون هو نفس التقرير لدفع ما ينافيه من الغفلة فى السماع أوالحمل على الحل وقد يكون دفع خصوص توهم التجوز (و) لدفع توهم (السهو) بأن يخشى المتكلم أن يعتقد السامع أنه انما ذكر المسنداليه سهوا وأن صاحب الحكم غيره فيقول جاءنى زيد زيد لدفع توهم السامع أن الجائى غير زيد وانما ذكر المتكلم زيدا سهوا فالسهو المذكور فى التقرير سهو السامع عن سماع المسنداليه وغفلته عنه والمذكور هنا سهو المتكلم فى اثبات الحكم لغير من هوله

المؤكد بها فكأنه يقول افادة الناس كلهم العموم كافادة كل انسان فى القوة وان كانا قابلين للتخصيص فكأنها العموم المؤكد كما يقال ان التأكيد الاثبات أو يقال أرادأنها تؤكد دلالة النكرة على شائع فى جنسه وان افادت الاستغراق فان انسانا دال على قيام رجل فاذا قلت كل انسان تأكدت الدلالة على الواحد لانها موجودة مع كل فرد من أفراده التى دل اللفظ عليها أو يريد أن كل هذه أصلها كل الواقعة تأكيدا لكنها

كقولك عرفت أنا وعرفت أنت وعرف زيد وزيد أو عدم الشمول كقوله عرفني الرجلان كلاهما أو الرجال كلهم السكاكي ومنه كل رجل عارف وكل انسان حيوان وفيه نظر لان كلمة كل تارة تقع تأسيسا وذلك اذا أفادت الشمول من أصله حتى لولا مكانها ما عقل وتارة تقع تأكيدا وذلك اذا لم تفده من أصله بل تمنع أن يكون اللفظ المقتضي له مستعملا في غيره أما الاول فهو أن تكون مضافة الى نكرة كقوله تعالى كل حزب بما لديهم فرحون وقوله وكل شيء فصلناه تفصيلا وقوله وهم من كل حدب ينسلون وأما الثاني فما عدا ذلك كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم وهي في قوله كل رجل عارف وكل انسان حيوان من الاول لا الثاني لانها لو حذفت منهما لم يفهم الشمول أصلا

(أو) لدفع توهم (عدم الشمول) نحو جاءني القوم كلهم أو أجمعون لئلا يتوهم أن بعضهم لم يجيء الا أنك لم تعتد بهم أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على أنهم في حكم شخص واحد كقولك بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد

وهذا السهو لا يدفعه التأكيد المعنوي اذ لو قال جاءني زيد نفسه احتمل أن يكون المراد عمرو ونفسه فسها فذكر زيدا مكان عمرو واعلم أن تأكيد المسند اليه بأن يقرر أن المراد باللفظ مدلوله لا غيره مجازا أو أنه لا سهو في اطلاقه لا ينافي كون الاسناد اليه مجازا فاذا قيل جاءني زيد زيد أو نفسه لئلا يتوهم أن المراد غير زيد فسها أو أن المراد به غلامه مجازا فذكر ليتحقق أن المراد به معناه الحقيقي صح أن يكون الاسناد اليه مجازا لكونه سببا في مجيء الغير ولكن هذا المعنى يبعده الاستعمال لاسيما في التأكيد المعنوي وانما هو احتمال عقلي وانما قلنا كذلك لان المتبادر من قولنا جاء زيد زيد أو زيد نفسه دفع توهم التجوز في اسناد الفعل لغيره من هوله لا دفع توهم التجوز في اطلاق اللفظ على غير معناه وان كان هو الذي قررنا بدفع توهم التجوز ليطابق ما ذكر من جواز التجوز في الاسناد فافهم (أو) لدفع توهم (عدم الشمول) فيؤكد المسند اليه بكل وأجمعين وما في معناهما لأن المؤكد ولو كان أصله الدلالة على العموم يجوز أن

لكنها قدمت وفيه نظر وان مشى له ذلك في المضافة لجمع في نحو كل الرجال في الدار لا يمشي له في المضافة لمفرد نكرة مثل كل رجل في الدار لانه ليس أصله رجل كله في الدار اما لامتناع تأكيد النكرة واما لان

يحتاج في حصولها الى تحصيل ومعاناة (قوله أو لدفع عدم الشمول الخ) أي لدفع توهم السامع عدم الشمول وليس المراد بكون التوكيد مفيدا للشمول أنه يوجبه من أصله وأنه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والا لم يسم تأكيدا بل المراد أنه يمنع أن يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه وقوله عدم الشمول أي في المسند اليه أو في النسبة أي الاسناد وقد أشار الشارح الى الاول بقوله الا أنك لم تعتد بهم والى الثاني بقوله أو أنك جعلت الخ فيندرج التجوز العقلي واللغوي في كلامه (قوله لم تعتد بهم) أي وأنك أطلقت القوم على المعتبرين منهم من اطلاق اسم الكل على البعض فالمجاز المدفوع على هذا لغوي (قوله أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على أنهم في حكم شخص واحد وذلك لتعاونهم وتوقف فعل بعضهم على رضا كلهم وحيث كانوا في حكم الشخص الواحد فلا تفاوت في أن ينسب الفعل الى بعضهم أو الى كلهم وحينئذ فيكون اسناد الفعل الواقع من البعض للكل مجازا عقليا فعلى الاحتمال الاول يكون التأكيد دافعا لتوهم المجاز اللغوي وعلى الثاني دافعا لتوهم المجاز العقلي وما يقال ان الاظهر أن يقال بناء على أن البعض بمنزلة المجموع بدل قوله بناء على أنهم في حكم شخص واحد فانما يناسب المجاز اللغوي وقد ذكره أولا واعترض على الشارح بأن الاولى حذف قوله أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل لامرين

* الامر الاول أنه يقتضي أن توهم عدم الشمول في المسند دون المسند اليه وكلام المصنف انما هو في توهم عدم الشمول في المسند اليه فلا معنى لذكره * الامر الثاني أنه يقتضي أن التوكيد بكل وأخواته يدفع توهم المجاز العقلي مع أنه انما يدفع توهم المجاز اللغوي وذلك أنه اذا أريد باسم الكل البعض كان في الكلام مجاز لغوي من باب اطلاق اسم الكل وارادة البعض واذا أريد بالفعل المسند الى الكل الفعل المسند الى البعض كان في الكلام مجاز عقلي والتوكيد بكل واخواته انما يدفع المجاز اللغوي دون العقلي لانك اذا قلت جاءني القوم كلهم فهم منه الشمول في آحاد القوم قطعا واندفع المجاز اللغوي ولا يلزم من ذلك شمول النسبة لتلك الآحاد لاحتمال أن يكون الفعل المنسوب الى الجميع صادرا عن بعضهم في الواقع وينسب لكل فرد على سبيل المجاز العقلي وقد أجيب عن الامر الاول بأن كلام الماتن ليس خاصا بتوهم عدم الشمول في المسند اليه بل يصح أن يجعل متناولا لتوهم عدم الشمول في النسبة أيضا وقد أشار اليهما الشارح فأشار الى الاول بقوله الا أنك لم تعتد بهم وأشار الى الثاني بقوله أو أنك جعلت الخ فيندرج التجوز اللغوي والعقلي في كلامه ويندفع كل من التجوزين بذلك التأكيد وعلى هذا فقول المصنف أولا أو لدفع توهم التجوز أي اللغوي أو العقلي مقيد بغير المجاز العقلي واللغوي في الشمول وأجيب عن الامر الثاني بأنا لا نسلم أن كل وأخواته لا يؤكد بها لدفع توهم المجاز العقلي بل يؤكد بها لذلك

يراد به البعض مجازا مرسلا من اطلاق الكل على البعض لان من لم يصدر منه الحكم فى حكم العدم فيتوهم عدم شمول المسند اليه فى نفس الامر لجميع الافراد فيدفع ذلك بأن يقال جاء القوم كلهم أو أجمعون أو يراد به الكل على أصله ولكن الحكم انما صدر من البعض فجعل الصادر من البعض كالصادر من الكل لرضاهم به وموافقتهم عليه وتعصبهم فيه فكأنه صدر من الكل كما يقال قتل بنو فلان بنى فلان ولو كان القاتل والمقتول واحدا فيتوهم أن الحكم فى نفس الأمر لم يشمل الكل وانما أسند الى الكل بهذا التنزيل مجازا اسناديا فيدفع ذلك التوهم بالكل فيقال قتل أولاد فلان كلهم فلانا فقد علم أن دفع توهم عدم الشمول لا يخلو من دفع توهم التجوز الا أن ذلك التوهم يحتمل أن يكون من المجاز المرسل بالتأويل الاول أو من المجاز فى الاسناد بالتأويل الثانى لكن لما كان الغرض نفس دفع توهم عدم الشمول لا نفس دفع توهم المجاز ولو كان هو مستند عدم الشمول ذكر للتنصيص على أعيان المسائل فى قصد البليغ ولا يذهب عنك ما تقدم من أن أمثال هذه الاشياء ولو كانت ذكرت فى النحو تفسيرا تذكر هنا لمراعاة مناسبة المقام فافهم وأورد هنا أن التأكيد بكل يفيد قصد الاحاطة فى دلالة اللفظ المؤكد واذا كان المجاز فى نسبة الحكم الى ذلك الكل صح مع ذلك التأكيد فلا يدفع التأكيد بكل ذلك التجوز فانك اذا قلت كلكم فعلتم كذا تعنى حيث أعنتم عليه صح هذا التجوز فى النسبة مع وجود التأكيد بكل انما يكون لذى اجزاء فاذا أردت بقولك الرجل كله فى الدار أجزاء الرجل الواحد فهو معنى غير المعنى فى قولك كل رجل فى الدار ثم قال المصنف ان محل كونها للتأسيس اذا أضيف لنكرة مثل كل حزب بما لديهم فرحون ﴿قلت﴾ وهو يقتضى أنها لو أضيفت لمعرفة لا تكون مؤسسة لفائدة التعميم مثل كل الرجال قام وليس كما قال بل هى للعموم مطلقا فى جزئيات ما دخلت عليه ان كان نكرة أو فى أجزائه ان كان معرفة هذا فى نحو قولك كل زيد مثلا أما نحو كل الرجال فهل تقول الألف واللام هنا تفيد العموم وكل تأكيد لها أو لبيان الحقيقة وكل تأسيس فيه احتمالان ذكرهما الوالد فى تصنيف له فى مسئلة كل ثم قال ويمكن أن يقال ان الألف واللام تفيد العموم فى مراتب ما دخلت عليه وكل تفيد العموم فى أجزاء كل من تلك المراتب فاذا قلت كل الرجال أفادت الالف واللام استغراق كل مرتبة من مراتب جميع الرجال وأفادت كل استغراق الآحاد كما قيل فى أجزاء العشرة فيصير لكل منهما معنى وهو أولى من التأكيد ومن هذا يعلم أنها لا تدخل على المفرد المعرف بالالف واللام اذا أريد بكل منهما العموم وقد نص عليه ابن السراج فى الاصول ومن هنا كثر دخولها على المضمر وقد أدخلوها على ما فيه الالف واللام لقلة الفائدة فيه والتزام التأكيد والمضمر سالم من ذلك لان مدلوله الجمع فاذا دخلت كل عليه أفادت كل فرد قلت ومن دخولها على الاسم المعرفة مفردا قوله تعالى كل الطعام كان حلا لبنى اسرائيل وقوله صلى الله عليه وسلم فى سنن الترمذى كل الطلاق واقع الا طلاق المعتوه المغلوب على عقله ﴿تنبيه﴾ المجاز فى نحو قام زيد ثلاثة أقسام أحدها فى الحدث بأن تكون أطلقت قام وأردت مقدمات القيام الثانى فى الزمان بأن تكون أطلقت قام وأردت يقوم فى المستقبل الثالث فيهما بأن تطلقه على أنه سيتعاطى أسباب القيام وفى اسناده الى فاعله الخاص المفرد احتمال مجاز رابع وهو أن يكون الاسناد مجازا وفيه ان كان عاما احتمال مجاز خامس وهو أن يكون أريد الخصوص فالمجازات الثلاثة الاول لا يدفعها التأكيد بالنفس والعين لانهما تأكيدان للفاعل لا للفعل انما يدفع الاول المصدر المؤكد كما صرح به ابن عصفور وغيره على بحث فيه ويدفع الثانى فيما يظهر الظرف وأما النفس والعين فانما يدفعان الرابع هو المجاز الاسنادى والخامس انما يدفعه كل ونحوها فليحمل كلامه على ذلك فاذا أردت دفع المجازات الخمسة فقل قام الناس كلهم

ولا نسلم أن الشمول فى آحاد القوم لا يستلزم شمول النسبة لتلك الآحاد اذ ألفاظ الشمول المؤكد بها تقتضى أن يكون ما نسب اليه عاما لاجزائه شاملا لها بخلاف قولك جاء كل القوم فانه انما يفيد الاحاطة والشمول فى آحاد القوم لا فى النسبة أفاده العلامة عبد الحكيم

وأما بيانه وتفسيره فلايضاحه باسم مختص به كقولك قدم صديقك خالد

(قوله وأما بيانه) المراد بالبيان هنا المعنى المصدرى أى كشفه وايضاحه والمراد كشفه بعطف البيان بقرينة المقام فقول الشارح أى تعقيب المسند اليه بعطف البيان بيان لحاصل المعنى وليس المراد بالبيان فى كلامه المعنى الاسمى أعنى التابع المخصوص لانه لا يعلل الا الأفعال (قوله فلايضاحه الخ) المراد بايضاحه رفع الاحتمال فيه سواء كان معرفة أو نكرة فلا يلزم كون المتبوع فيه معرفة لانه على الصحيح يكون فى النكرات نحو من ماء صديد ولعل الايضاح ليس كالتوضيح مخصوصا برفع الاحتمال فى المعرفة ولذا عرف النحاة عطف البيان بأنه تابع غير صفة يوضح متبوعه مع تخصيصهم التوضيح بالمعارف اه يس (قوله مختص به) أى بمدلوله (قوله نحو قدم صديقك خالد) اعلم أن كل موصوف أجرى على صفة يحتمل أن يكون عطف بيان وأن يكون بدلا وانما النزاع فى الأحسن منهما فاختار الشارح عطف البيان لان الايضاح له مزيد اختصاص به واختار صاحب الكشاف كونه بدلا لأن فيه تكرير العامل حكما ويتفرع عليه تأكيد النسبة وكأن المصنف رجح احتمال كونه عطف بيان فمثل به (قوله ولا يلزم الخ) هذا شروع فى اعتراضات ثلاثة على المصنف فى قوله فلايضاحه الخ والجواب عن كل من الثلاثة أن كلام المصنف مبنى على الغالب (قوله ولا يلزم أن يكون الثانى أوضح) أى كما يدل له قول سيبويه فى يا هذا ذا الجمة ان ذا الجمة عطف بيان مع أن الاشارة أوضح من المضاف لذى الاداة خلافا لظاهر المصنف المقتضى اشتراط كونه أوضح وهذا الاعتراض انما يتوجه على المصنف اذا جعلت الباء فى قوله باسم للتعدية وأما اذا جعلت للسببية فلا يتوجه هذا الاعتراض (قوله لجواز أن يحصل الايضاح من اجتماعهما) **(٣٧٣)** نحو جاء زيد أبو عبدالله اذا كان كل واحد من الاسم والكنية مشتركا كما لو كان زيد مشتركا بين أشخاص لم يكن بأبى عبدالله منهم الا واحد كذلك الكنية مشتركة بين أشخاص ليس فيهم أحد اسمه زيد الا واحد فمتى ذكر واحد من الاسم والكنية منفردا عن الآخر كان فيه خفاء ويرتفع ذلك الخفاء بذكر الثانى مع الأول ان قلت ان الثانى حينئذ غير مختص بالأول قلت الاختصاص نسبى أى بالنسبة لمن لم يكن به والحال أن اسمه زيد (قوله وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به) النفى منصب على الاختصاص به أى قد يكون عطف البيان باسم غير مختص به أى وحينئذ فما قاله المصنف ليس على ما ينبغى فهذا اعتراض ثان على المصنف (قوله كقوله والمؤمن الخ) ليس هذا المثال من بيان المسند اليه فهو مثال لما يحصل به البيان والحال أنه غير مختص بالأول وان كان ذلك الأول غير مسند اليه والواو فى والمؤمن واو القسم والمراد بالمؤمن المولى سبحانه وتعالى مأخوذ من الأمان أى والله الذى آمن من العائذات جمع عائذة من العوذ وهو الالتجاء والطير عطف بيان على العائذات أى والله الذى آمن الطير الملتجئة للحرم والساكنة به للأمن من الاصطياد والأخذ وقد حصل اذ لا يجوز لأحد أخذها بل الركبان تمسحها ولا تتعرض لها والغيل بفتح الغين وسكون الياء والسند بفتح السين والنون موضعان فى جانب الحرم فيهما الماء والعائذات يحتمل أنه مفعول للمؤمن فيكون منصوبا بالكسرة ويكون الطير تابعا له باعتبار اللفظ وهذا هو الظاهر ويحتمل أن المؤمن مضاف والعائذات مضاف اليه فيكون مجرورا بالكسرة ويكون الطير تابعا له باعتبار المحل لان الاضافة من قبيل اضافة الوصف الى مفعوله وجواب القسم ما ان أتيت الخ فى البيت بعده وهو ما ان أتيت بشىء أنت تكرهه * اذا فلا رفعت سوطى الى يدى وقوله فلا رفعت الخ دعاء على نفسه

(وأما بيانه) أى تعقيب المسند اليه بعطف البيان (فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد) ولا يلزم أن يكون الثانى أوضح لجواز أن يحصل الايضاح من اجتماعهما وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به كقوله

مدلول كل فتأمله (وأما بيانه) أى وأما ايراد عطف البيان للمسند اليه (فلايضاحه) أى لايضاح المسند اليه (باسم مختص به) أى بالمسند اليه أعنى بمصدوقه سواء كان الايضاح بذات الاسم الثانى أو به مع المعبر به أولا ولهذا لا يجب أن يكون الثانى أوضح ولا أخص من الأول بل يجوز أن يثبت الاختصاص والايضاح بمجموعهما فأعرب الثانى منهما عطف بيان (نحو قدم صديقك خالد) فيما يكون الثانى أخص اذا فرض أنه لا يسمى من الأصدقاء بخالد الا واحد فيكون

أنفسهم أمس قياما فليتنبه لذلك ص (وأما بيانه الخ) ش يؤتى بعطف البيان على المسند اليه لقصد ايضاحه باسم مختص به نحو صديقك خالد جاءنى وجعل السكاكى من ذلك لا تتخذوا الهين اثنين وفيه نظر لما سبق وأيضا فقد فسر هو عطف البيان بذكر اسم مختص بالمسند اليه واثنين ليس مختصا بالالهين وابن الحاجب يرى أن اثنين من الهين اثنين صفة وقولك خالد ليس متعينا لعطف البيان لجواز أن يكون بدلا وقوله باسم مختص به معكوس وصوابه باسم مختص به المسند اليه الا أن يجعل الضمير فى مختص للمسند اليه

(قوله يمسحها ركبان مكة) أى الركبان القاصدون مكة المارون بين الغيل والسند وقوله يمسحها أى يمسح عليها أى يمسحونها من غير ايذاء لها ولو بالتنفير والا كان المسح حراما (قوله مع أنه ليس اسما مختصا بها) لان العائذات صادق على الطير وغيره مما يعوذ بالحرم ويلتجئ اليه من سائر الوحوش والطير صادق بالعائذ بالحرم وبغيره ولكن قد حصل بمجموعهما البيان (قوله وقد يجيء عطف البيان لغير الايضاح) أى خلافا لظاهر المصنف وهذا اعتراض ثالث عليه (قوله للمدح) أى لان فيه اشعارا باعتبار الوضع التركيبي الى كونه محرما فيه القتال والتعرض لمن التجأ اليه

وان كان هنا مستعملا فى مقام العلمى ولذا جعل المجموع عطف بيان فما قيل انه يجوز أن يكون البيت نعتا موطئا للحرام كما جعل قرآنا حالا موطئة لعربيا من ضمير أنزلناه ليس بشيء كما أن جعله بدلا كذلك لانه على نية تكرير العامل وليس المقصود تكرير نسبة الجعل اليه وليست النسبة الى الثانى مقصودا أصليا أفاده عبد الحكيم (قوله لا للايضاح) أى لان الكعبة اسم مختص ببيت الله لا يشاركه فيه شيء فان قلت ان النحاة جعلوا عطف البيان بعد المعرفة للايضاح قلت هذا بالنظر للغالب أو يقال المراد بقوله لا للايضاح يعنى التحقيق فلا ينافى أنه للايضاح التقديرى وحينئذ فلا ينافى جعل النحاة عطف البيان بعد المعرفة للايضاح ومما يدل لذلك ما ذكره العصام فى الأطول من أن الايضاح لازم لعطف البيان الا أنه اما تحقيق أو

والمؤمن العائذات الطير يمسحها * ركبان مكة بين الغيل والسند

فان الطير عطف بيان للعائذات مع أنه ليس اسما مختصا بها وقد يجيء عطف البيان لغير الايضاح كما فى قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس ذكر صاحب الكشاف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة جيء به للمدح لا للايضاح كما تجيء الصفة لذلك (وأما الابدال منه) أى من المسند اليه (فلزيادة التقرير)

بيانا للأول ونحو قوله

والمؤمن العائذات الطير يمسحها * ركبان مكة بين الغيل والسند

فيما يحصل الاختصاص والايضاح بمجموع الأول والثانى فيعرب الثانى بيانا وذلك لان العائذات صادق على الطير وعلى غيره مما يعوذ بالحرم ويؤمنه الله تعالى فيه من سائر الوحوش والطير صادق بالعائذ بالحرم المؤمن وبغيره فحصل من مجموعهما البيان وأنه أقسم بالرب الذى آمن الطير التى عاذت بحرم الله تعالى حتى لا تخاف فيمسحها الركبان ولا يتعرضون لها بمكروه والغيل والسند موضعان بهما ما بالحرم وهذا المثال ليس من العطف للمسند اليه بل هو مثال لمطلق ما يحصل البيان بمجموعهما وقد يكون عطف البيان للمدح كالنعت كما قيل فى قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام ان البيت الحرام عطف بيان للمدح لا للبيان لان الكعبة أظهر من نار على علم وانما كان للمدح لان فيه دلالة على أن هذا البيت موصوف بالحرمة ومنعوت بتعظيم الاحترام والمنع من كل امتهان وانتهاك وانما جعل عطف بيان لان البيت ليس مشتقا ولكن هذا الوجه ينافى قولهم فى تفسير عطف البيان هو الذى يوضح متبوعه الا أن يراد أن ذلك أصله (وأما الابدال منه فلزيادة التقرير) أى يبدل من المسند اليه لزاد على الغرض الذى يستعمل له الكلام تقرير أو للزيادة التى هى التقرير فالاضافة على الأول على أصلها

ص (وأما الابدال منه الخ) ش الابدال من المسند اليه يكون لزيادة التقرير وعبارته فى الايضاح زيادة التقرير والايضاح والظاهر أنه يريد به ما صرح به صاحب المفتاح من تكرر الحكم وهذا انما يصح اذا قلنا أن العامل فى المبدل فعل مقدر أما اذا قلنا ان العامل فيه هو العامل فى المبدل منه فلا تكرار ثم قد يورد عليهما أنه اذا سلمنا أن البدل على نية تكرار العامل وأن المراد بذلك تقدير عامل فالتقرير حينئذ للحكم فلا تجعل من أحوال المسند اليه ويجاب عنه بأن تكرار الحكم لم يحصل الا تقويته للمسند اليه ولزم منه تأكيد النسبة فان قلت قد جعل المصنف كلا من عطف البيان والبدل للتوضيح لانه قال فى الايضاح

تقديرى وذلك اذا كان المتبوع لا ابهام فيه نحو ألا بعدا لعاد قوم هود فقوم هود بيان لعاد مع كونه علما مختصا بهم لا ابهام فيه أتى به لدفع الابهام التقديرى اما من تقدير اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم واما من جواز اطلاق اسمهم على غيرهم لمشاركتهم اياه فيما اشتهروا به من العتو والفساد فان قلت جعل عاد علما على قوم هود مختصا بهم ينافيه قوله تعالى وأنه أهلك عادا الأولى فانه يفيد أنهما عادان قلت معنى الأولى أى القدماء أى المتقدمون فى الهلاك بعد هلاك قوم نوح فلا دلالة للآية على التعدد (قوله وأما الابدال منه) جعله المبدل منه هو المسند اليه بحسب الصورة وان لم يكن الاسناد اليه مقصودا بالذات بل المقصود بالذات الاسناد للبدل (قوله فلزيادة التقرير) أى تقرير المسند اليه

(قوله من اضافة المصدر الى المعمول) اعلم أن الزيادة تجيء مصدرا و بمعنى الحاصل بالمصدر وعلى الأول فالاضافة لامية الى الفاعل أوالى المفعول لان الزيادة لازمة ومتعدية وعلى الثانى فالاضافة بيانية فقول الشارح من اضافة المصدر الى المعمول أى ان جعلت الزيادة مصدرزاد وكلام الشارح صادق بأن تكون من اضافة المصدر الى فاعله أوالى مفعوله أى ابزيد تقرير المسند اليه أولزيد المتكلم تقرير المسند اليه ولصدق المعمول بهما عبر به دون المفعول فان قلت جعل الاضافة من اضافة المصدر لمعموله مشكل وذلك لان التقرير يحصل بذكر الشئ مرتين والزيادة تحصل بشئ آخر بعد ذلك مع أن المسند اليه لم يذكر مرتين حتى يتقرر ويكون البدل بعد ذلك لزيادة التقرير قلت مراد المصنف أن البدل يؤتى به لأجل أن يكون تقرير المسند اليه أمرا زائدا على شئ وهو النسبة للبدل المقصودة وليس المراد أن الابدال يزيد فى التقرير بأن يكون التقرير حصل بغيره وزيادته حصلت بالبدل والحاصل أن الابدال يحصل به أمر زائد على افادة النسبة المقصودة وذلك الأمر الزائد هو تقرير المسند اليه (قوله أو من اضافة البيان) أى ان جعلت الزيادة بمعنى الحاصل بالمصدر (قوله أى الزيادة التى هى التقرير) فيه أن قولهم للبدل منه فى نية الطرح والرمى والمنظور له البدل يقتضى أن المبدل منه لم يتقرر ولم يحصل بالبدل تقريره قلت التقرير حصل من حيث ان المراد منهما واحد وهذا لا ينافى أن البدل منظور له من حيث المزية التى فيه فكونه التقرير لا ينافى كونه مقصودا بالنسبة فتأمل قرره شيخنا العدوى * واعلم أن قولهم المبدل منه فى حكم السقوط ليس بكلى كما قال الرضى بدليل عود الضمير اليه فى بدل البعض والاشتمال وأيضا فى بدل الكل قد يعتبر الأول فى اللفظ دون الثانى اهـ فنارى (قوله وهذا) أى التعبير هنا بهذه العبارة (قوله من عادة افتنان) أى تفنن والاضافة بيانية (وقوله ومع هذا) أى التفنن أى ارتكابه فنين وطريقتين فى التعبير.

من اضافة المصدر الى المعمول أو من اضافة البيان أى الزيادة التى هى التقرير وهذا من عادة افتنان صاحب المفتاح حيث قال فى التأكيد للتقرير وههنا لزيادة التقرير ومع هذا فلا يخلو عن نكتة

وهى من اضافة المصدر الى المفعول وعلى الثانى بيانية وعلى كل حال ففى الكلام على هذا التقرير ايماء الى أن المقصود الأصلى من البدل النسبة وقصد التقرير للمسند اليه زيادة على ذلك والاشارة لهذا المعنى عبر صاحب المفتاح فى التأكيد بالتقرير وهنا بزيادة التقرير وانما أفاد التقرير لان مصدوق البدل والمبدل واحد ولو اختلف مفهومهما على ما يأتى ان كان مطابقة وان كان بعضا أو اشتمالا فقد ذكر أولا للمعنى كلا أو اجمالا ثم ذكر بعضا أو تفصيلا ثانيا فتقرر من هنا أن البدل مقصود بالحكم قيل انه هو المقصود حقيقة والمبدل منه واسطة ووصلة له وفيه شئ لانه يلزم أن يكون المقرر هو الثانى لا الأول الذى هو المسند اليه لان ما أتى به لغيره فهو تابع مقرر لغيره والواقع فى نفس الأمر العكس فان البدل هو المقرر للمبدل منه وجوابه أن المراد ان الثانى هو الذى تمت به فائدة الكلام وحصل به تمام الغرض فصار كأنه المقصود حقيقة حيث لم يتم المراد الا به لا انه هو المقصود بالذات حتى يكون الأول مقررا له بل هو المقرر للأول ويدل على ذلك أن الكلام قد يكون بحيث لا يصح رفض الأول ولا يتم المعنى الا به وبهذا يعلم أن معنى قولهم للمبدل منه فى نية الطارح أنه فى نية الطرح عن القصد الذى يتم به الغرض لا أنه مرفوض بالكلية فان قيل هذا يقتضى أنهما معا مقصودان بالحكم والبدل يدل على المعنى المراد بالمبدل منه ولا معنى لقصد اثبات الحكم للفظين معناهما واحد لان المحكوم عليه فى التحقيق هو المعنى كما أن المحكوم به هو المعنى واللفظ واسطة فحينئذ ان أريد الحكم على الثانى من حيث مفهومه وخصوصه وغلط فى الأول أو نسى فأتى به كان الثانى بدل غلط أو نسيان وان قصد الأول كان الثانى اضرابا و بداء قلت قصد الأول والثانى مع توجه عظم القصد الى الثانى لا ينافيه اتحاد المعنى فقد يكون الغرض التعبير بهما معا ان اقتضى المقام اعتبار ما يشعر به كل منهما كأن يكون الأول علما اقتضى المقام تعيين المعنى به والثانى مضافا اقتضى المقام ما تضمنه من استعطاف أو ترهيب أو نحو ذلك كقولنا جاءك زيد أخوك أو أتى زيد أبوك والاضراب والبداء فى مختلفى المصدوق متباينى المعنى فالبدل يراعى فيه نسبة الحكم الى المسند اليه بكل من اللفظين والثانى بالقصد أولى لان به تم القصد فى الاسناد والأول كالوصلة فهذا هو الغرض الأصلى فى البدل ثم زيادة التقرير غرض حاصل مقصود بالتبع بخلاف عطف البيان فلمجرد التفسير لا لقصد الحكم بواسطة اللفظين وكذا التوكيد

الايضاح ان الابدال يكون لزيادة التقرير والتوضيح فان حدا قلت انما جعل عطف البيان لتوضيح خاص وهو التوضيح باسم مختص به وجعل البدل لتكرير الحكم المستلزم لمطلق الايضاح ثم قسمه المصنف الى أقسام بدل كل من كل و يقال شئ من شئ واليه أشار بقوله نحو جاء زيد أخوك و بدل بعض من كل أشار اليه بقوله نحو جاء القوم أكثرهم و بدل اشتمال أشار اليه بقوله سلب عمرو ثوبه وهو مثال سبقه اليه

نحو جاءني زيد أخوك وجاء القوم أكثرهم وسلب عمرو ثوبه

(قوله وهي الايماء) أي الاشارة الى أن البدل هو المقصود بالنسبة أي والمبدل منه وصلة له وهذا الايماء انما حصل بذكر الزيادة فانه يشعر بأن التقرير ليس مقصودا من البدل بل أمر زائد على المقصود منه فان قلت (١) كون المبدل منه وصلة للبدل أن يكون المقرر هو الثاني لا الأول الذي هو المسند اليه لان ما أتي به لأجل غيره فهو التابع المقرر لغيره والواقع بالعكس فان البدل هو المقرر للمبدل منه أجيب بأن الثاني هو الذي تمت به فائدة الكلام وحصل به تمام الغرض فصار كأنه المقصود حقيقة حيث لم يتم المراد الا به لا أنه هو المقصود بالذات حتى يكون الأول مقررا له بل هو المقرر للأول ويدل لذلك أن الكلام قد يكون بحيث لا يصح رفض الأول ولا يتم المعنى الا به ومن هنا تعلم أن قولهم المبدل منه في نية الطرح

وأرى معناه أنه في نية الطرح عن القصد الذي يتم به الغرض لأنه مرفوض بالكلية أفاده العلامة اليعقوبي فان قلت حيث كانت مخالفة السكاكي في التعبير لنكتة لم يكن ذلك تفننا لانه لم يتحد المراد من العبارتين اذ لا يكون تفننا الا لو اتحد المراد منهما فالجواب أن جعل تلك المخالفة لأجل التفنن بالنظر لبادىء الرأي قبل ظهور تلك النكتة وان كان في الحقيقة ليس هناك تفنن أو يقال ان جعل ذلك تفننا بالنظر لما قصده السكاكي وهذه النكتة غير مقصودة له أفاده شيخنا العلامة العدوي (قوله تحصل تبعا) أي بحسب أصل الكلام فلا ينافي أن البليغ يقصد ذلك (قوله نحو جاءني أخوك زيد في بدل الكل) الأحسن أن يسمى هذا النوع من البدل ببدل المطابق كما سماه بذلك ابن مالك في ألفيته لا بدل الكل لوقوعه في اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ بالجر لانهما فان المتبادر من الكل التبعيض والتجزؤ وذلك ممنوع هنا فلا يليق هذا الاطلاق بحسن الأدب وان حمل الكل على معنى آخر (قوله ويحصل التقرير) أي في هذا النوع وهو بدل الكل بالتكرير أولان المراد من الأول ومن الثاني واحد غاية الأمر أنه اختلف التعبير عنه فأولا عبر عنه بزيد وعبر عنه ثانيا بأخوك فقد تقرر زيد من حيث معناه فحصل التقرير (قوله وبيان التقرير الخ) مقابل لقوله ويحصل التقرير بالتكرير وقوله فيهما أي في بدل البعض والاشتمال (قوله أن المتبوع يشتمل الخ) يؤخذ منه أن في بدل البعض اشتمالا وانما لم يسم أيضا بدل اشتمال فرقا بين القسمين وانما جعلت التسمية بذلك لبدل الاشتمال لاحتياج الاشتمال فيه للتنبيه

وهي الايماء الى أن الغرض من البدل هو أن يكون مقصودا بالنسبة والتقرير زيادة تحصل تبعا وضمنا بخلاف التأكيد فان الغرض منه نفس التقرير والتحقيق (نحو جاءني أخوك زيد) في بدل الكل ويحصل التقرير بالتكرير (وجاءني القوم أكثرهم) في بدل البعض (وسلب زيد ثوبه) في بدل الاشتمال وبيان التقرير فيهما أن المتبوع يشتمل على التابع اجمالا حتى كأنه مذكور

المراد به مجرد التحقيق ورفع الاحتمال فان قلت هذه اعتبارات عقلية خفية كيف يصح بناء قاعدة عربية عليها وما الدليل على أن العرب لها هذه القصود وهذه التفريقات التي بنيتم عليها أن هذا بدل وهذا عطف بيان وهذا توكيد قلت حكم العربية وان كانت سليقة أدق من هذا والمجمعون على التفريق بهذه الأشياء أمناء على فهم المقاصد بالممارسة وتتبع التراكيب ومقتضاها ودقائق النحو كلها على هذا النمط تأمله ثم أشار الى أمثلة أنواع البدل فقال (نحو جاءني أخوك زيد) هذا بدل المطابقة وقد حصل فيه التقرير بذكر ما دل على مصدوق الأول ولو اختلف مفهومهما (وجاءني القوم أكثرهم) هذا بدل البعض وقد حصل فيه التقرير بذكر ما اشتمل عليه الأول بالدلالة الكلية فان الأكثر بعض القوم ولا يخلو بدل البعض من بيان اجمالي وتوضيح للقصود (وسلب زيد ثوبه) هذا بدل اشتمال وقد حصل فيه التقرير من جهة أن الكلام السابق يقتضيه اجمالا ويشعر به في الجملة بمعنى أن النفس قبل ذكره تتشوف لشيء يطلبه الكلام السابق ويشتمل عليه بالتقاضي وبنوع من الاستلزام فذكره بعد تحققه تفصيلا فيكون كأنه ذكر اجمالا ثم تفصيلا وهذا الاقتضاء هو المراد بالاشتمال لا أن يكون

الجرجاني وابن الشجري في الجزء الأول من أماليه ثم السكاكي ثم بدر الدين ابن مالك في روض الأذهان وفيه نظر لان سلب يتعدى لمفعولين تقول سلبت زيدا ثوبه قال الله تعالى وان يسلبهم الذباب شيئا قال أبو البقاء وغيره سلب يتعدى لمفعولين وشيئا هو الثاني وقال الجوهري في كل من الاستلاب والاختلاس انه الأخذ وصرح في المحكم بتعديهما لمفعولين فقال تقول استلبته اياه واختلسته اياه اه فاذا بنيته للمفعول فقلت سلب زيد ينبغي أن تقول ثوبه منصوبا فان قلت سلب زيد ثوبه على أن يكون ثوبه مرفوعا على بدل الاشتمال صار معنى الكلام سلب ثوب زيد فتحتاج حينئذ لمفعول ثان ويصير المعنى سلب ثوب زيد بياضه مثلا وهو معنى لا ينطبق على قولنا سلب زيد ثم ان المشتمل في بدل الاشتمال هو الأول لا الثاني والثوب مشتمل على زيد لا بالعكس فلا يصح نعم ان ثبت ان سلب يستعمل متعديا لمفعول واحد بمعنى أخذ صح ذلك والأولى التمثيل بقولك أعجبني زيد علمه فان قلت هلا ذكر بدل الغلط وبدل البداء قلت

---

(١) قول الدسوقي كون المبدل منه الخ هكذا في الأصل ولعل في العبارة سقطا والأصل مقتضى كون المبدل منه الخ كتبه مصححه

عليه لخفائه بخلاف الاشتمال في بدل البعض فانه ظاهر جلي (قوله أما في البعض) أي أما اشتمال المتبوع على التابع اجمالا في بدل البعض فظاهر (قوله فظاهر) أي لان الكل اشتمل على البعض وذلك كما في المثال فان القوم مشتملون على أكثرهم فقد حصل للا كثر تكرار في الذكر فحصلت التقوية له والتقرير (قوله وأما في الاشتمال) أي وأما اشتمال المتبوع على التابع اجمالا في بدل الاشتمال فمعناه أي ذلك الاشتمال الاجمالي (قوله لا كاشتمال الظرف على المظروف) أي فقط بل تارة يكون اشتماله عليه كاشتمال الظرف على المظروف كما في شرب الاناء ماؤه ويسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه فان الشهر الحرام ظرف للقتال والاناء ظرف للماء وتارة لا يكون اشتماله عليه كاشتمال الظرف كما في سرق زيد ثوبه والحاصل أن الاشتمال الظرفي غير مشترط فقول الشارح لا كاشتمال الظرف الخ أي لا يشترط خصوص ذلك بل ما هو أعم وليس المراد أن ذلك لا يكفي (قوله بل من حيث) أي بل أن يشتمل المبدل منه على البدل من جهة هي أن يكون المبدل منه مشعرا بالبدل اجمالا أي لا من حيث خصوصه كما في سلب زيد فانه اذا قيل ذلك أشعر بأن المسلوب شيء له تعلق بزيد اما ثوب أو عمامة أو مال اذ الذات لا تسلب فان قيل ثوبه علم ذلك الامر الذي حصل الاشعار به فصار الثوب متكررا من حيث انه ذكر أولا ضمنا وثانيا صريحا وكذا يقال في يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وفي أشرب الاناء ماؤه ثم ان اشعار المبدل منه بالبدل اجمالا من حيث تعلق العامل به لا من حيث ذاته كما عرفت مما قلناه (قوله ومتقاضيا) أي مفيدا له بوجه ما أي وهو العموم (قوله منتظرة له) تفسير لما قبله (قوله وبالجملة) أي وأقول قولا ملتبسا بالجملة أي الاجمال أي وأقول قولا مجملا (قوله المتبوع فيه) أي في بدل الاشتمال (قوله بحيث) أي ملتبسا بحالة وهي صحة أن يطلق ذلك المتبوع ويراد به التابع ولا يكون المتبوع ملتبسا بهذه الحالة الا اذا كان الاول مقتضيا للثاني ومشعرا به لأن ما يقتضي الشيء قد يستغنى به عنه (قوله ويراد به التابع) ليس المراد أنه مستعمل في التابع حتى يكون مجازا بل المراد أنه مشعر بالتابع أي بنوعه وأنه يفهم منه بواسطة نسبة الفعل اليه أن المراد نسبة الفعل الى التابع غير أن المتكلم لم يصرح بذلك (قوله نحو أعجبني زيد الخ) أي لأن الذات لا تعجب من حيث هي ذات وانما اعجابها من الاوصاف فالمتبوع مشعر بالتابع على سبيل الاجمال (قوله بخلاف ضربت زيدا الخ) أي لأن ذات زيد تضرب فقولك ضربت زيدا لا يشعر بضرب حماره وحينئذ فضربت زيدا حماره من بدل الغلط لعدم شرط بدل الاشتمال ومثله رأيت زيدا عمامته أو ثوبه وهذا بخلاف ركبت زيدا حماره فيما يظهر لأن اسناد الركوب الى زيد يقتضي غيره مما يناسب أن يسند اليه الركوب كالحمار فهو يطلبه اجمالا (قوله ولهذا) أي ولاجل قولنا يجب الخ

أما في البعض فظاهر وأما في الاشتمال فلأن معناه أن يشتمل المبدل منه على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه مشعرا به اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوفة الى ذكره منتظرة له وبالجملة يجب أن يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع نحو أعجبني زيد اذا أعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت حماره ولهذا صرحوا بأن نحو جاءني زيد أخوه

مشتملا عليه كاشتمال الظرف على المظروف ولو كان قد يتفق فيه كقوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه فان الشهر الحرام ظرف للقتال الذي هو بدل اشتمال من الشهر واذا علم هذا علم أن بدل الاشتمال مع المبدل منه لا بد أن يكون بحيث يصح افادة المعنى بكل منهما في التركيب ولو كانت الافادة بالاول على وجه الاجمال لان ما يقتضي الشيء قد يستغنى به عنه وهذا معنى قولهم بحيث يصح اطلاق الاول على الثاني للقطع بأن ليس المراد بزيد من قولنا سرق زيد ثوبه نفس الثوب ولكن لو قيل سرق ثوب زيد صح المعنى فعلى هذا لا يكون قول القائل ضربت زيدا غلامه بدل اشتمال لأن ضرب الغلام لا يشعر به ضرب زيد ولا يصح استعماله مكانه وقد علم من تقرير وتمثيل بدل البعض والاشتمال أنهما لا يخلوان من بيان بعد اجمال وتفصيل بعد عموم كما تقدم ففيهما ايضاح للمبدل منه وبدل المطابقة قد يكون كذلك كما قيل في قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم فان الصراط الثاني بدل وفيه بيان أن الصراط المستقيم هو صراط المنعم عليهم بالايمان والرضوان والهدى من كل ضلال فكان من حق المصنف أن يقول لزيادة التقرير والايضاح كما قال غيره فان قلت قد قررتم

لأنهما كالمستقلين بأنفسهما عن المبدل منه فلا نسبة بينهما يتكلم عليها على أن في ثبوت بدل الغلط في كلام العرب خلافا ثم نقول ليسا فصيحين فليسا من موضوع هذا العلم ومن البدل في غير المسند اليه اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم وهذه أقسام البدل لا غيرها بالاستقراء وما يتوهم بعضهم من أن ثم قسما يقال له بدل كل من بعض في نحو رأيت القمر فلكه وهم فان وقع شيء من ذلك في كلام معتبر فهو بدل كل من كل غايته أن البدل اشتمل على زيادة معنى ليس في المبدل وذلك لا ينافي

ومنه في غير قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم ☆ وأما العطف

(قوله بدل غلط) أي بدل سببه الغلط بأن كان قاصدا التلفظ بالاخ فالتفت لسانه لذكر زيد غلطا فأتى بمقصوده بعد ذلك (قوله لا بدل اشتمال) أي لان المتبوع ليس مشعرا بالتابع اذ لا يصح أن يطلق زيد ويراد أخوه أي ولا يصح أن يكون بدل كل لاشتماله على ضمير المبدل منه ومثل جاءني زيد أخوه في كونه بدل غلط لا بدل اشتمال ضربت زيدا غلامه لان ضرب زيد لا اشعار له بضرب غلامه وكذا قتل الامير سيافه وبني الامير وكلاؤه وذلك لان بدل الاشتمال شرطه أن لا يستفاد البدل من المبدل منه تعيينا بل لا بد وان تبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجمال الذي فيه ولا اجمال في الاول هنا اذ يفهم عرفا من قولك قتل الامير أن القاتل سيافه وكذا يقال في الباقي (قوله كما زعم بعض النحاة) راجع للنفي والمراد بالبعض ابن الحاجب وجوز العصام في أطوله أن يكون الشرط المتقدم شرطا لاعتبار بدل الاشتمال عند البليغ لا لتحققه (قوله ثم بدل الخ) مراده الاعتراض على المتن بأنه كان من حقه أن يقول كما قال غيره لزيادة التقرير والايضاح فيجاب بان التقرير يستلزم الايضاح فهو ليس بمقصود بل حصل تبعا للمقصود بالذات وهو زيادة التقرير بخلاف عطف البيان فان المقصود منه بالذات الايضاح أو ما جرى مجراه (قوله لا يخلوعن ايضاح) أي لما فيه من التفصيل بعد الاجمال وقوله وتفسير لما فيه من التفسير بعد الابهام

كذا في المطول قال العلامة السيد يحتمل أنهما بمعنى واحد ويحتمل أن يكون الاول أي التفصيل بعد الاجمال اشارة الى بدل البعض فان الكل جملة الاجزاء والتفصيل يناسبها والثاني أي التفسير بعد الابهام إشارة الى بدل الاشتمال فان الاول فيه مبهم يحتاج الى تفسير كما عرفت ويحتمل أن يكون الاول نظرا للمقصود في نفسه فانه كان مجملا ثم فصل والثاني نظرا الى المخاطب فانه أبهم عليه المقصود أولا ثم أزيل ابهامه (قوله بل بدل الكل الخ) أي كما قيل في قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم فان الصراط الثاني بدل وفيه بيان أن لاحد
الصراط المستقيم هو صراط الذين أنعمت عليهم بالايمان والرضوان والهدى من كل ضلال (قوله ولم يتعرض لبدل الغلط الخ) أي للبدل لاجل الغلط أو لتدارك الغلط أو لبدل المغلوط وهو المبدل منه قاله عبد الحكيم أي ولم يتعرض لبدل البداء أيضا وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد ثم يبدو لك ذكر البدل فتوهم أنك غالط وهذا يعتبره الشعراء كثيرا مبالغة وتفننا وشرطه أن يرتقي من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر أو بدر شمس فكأنك وان كنت متعمدا في الاول ذكر النجم تغلط نفسك وتريد أنك لم تقصد الا تشبيهها بالبدر لان حكمه حكم المعطوف ببل فأدخل اعتباره فيه قاله ابن يعقوب (قوله لانه لا يقع في فصيح الكلام) أي انه لا يقع فيه اذا كان عن غلط حقيق وأما اذا كان عن تغالط بأن ترتكب عمدا صورة الغلط فلا مانع من وقوعه في الفصيح وهو بدل البداء المتقدم وفي الفناري قد يناقش في عدم وقوع بدل الغلط في فصيح الكلام بأنه تدارك الغلط وأنه لا ينافي الفصاحة بالمعنى السابق فهو كقولك جاءني زيد بل عمرو نعم لا يقع في كلام الله لا لانه يستلزم عدم الفصاحة بل لعدم جواز وقوع الغلط عليه سبحانه وتعالى وقد يفرق بقوة المعطوف ببل بسبب تعلق القصد أولا بالمعطوف عليه وضعف بدل الغلط بسبب عدم تعلق القصد به تأمل (قوله أي جعل الشيء) أي المعهود الذي يصح عطفه ولذا لم يقل جعل شيء وأشار بقوله جعل الى أن المراد بالعطف المعنى المصدري لا التابع المخصوص لانه لا يعلل الا الاحداث فان قلت الجعل المذكور من أوصاف الجاعل لا من أحوال المسند اليه قلت المراد من الجعل المذكور لازمه اذ يلزم من جعل الشيء

بدل غلط لا بدل اشتمال كما زعم بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال بل بدل الكل أيضا لا يخلو عن ايضاح وتفسير ولم يتعرض لبدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام (وأما العطف) أي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه

ان حاصل الفرق بين عطف البيان والبدل أن الاول للايضاح والثاني للاسناد لغرض من الاغراض مع الزيادة التي هي التقرير وقد أفضى بكم الامر الى نوعين من البدل لا يخلوان من ايضاح والثالث قد يكون فيه أيضا فهذا تدافع وتهافت قلت الفرق أن عطف البيان ليس الا للايضاح أو ما يجري مجراه والبدل إيضاحه تابع للاسناد وزيادة التقرير وليس هو المقصود بالذات مختصا كما في عطف البيان فتأمل في هذا المقام والله أعلم هذا كله في بدل المطابقة والبعض والاشتمال وأما بدل البداء فحكمه حكم المعطوف ببل فأدخل اعتباره فيه وأما بدل الغلط فلم يقع في فصيح الكلام فلم يتعرض له (وأما العطف) أي وأما جعل الشيء معطوفا على المسند اليه

البدلية وهذا التخريج أحسن من حمله على بدل الغلط وحكم المصنف بأن جاء زيد أخوك بدل وأن جاء صديقك زيد عطف بيان مع صلاحية كل منهما لهما فيه نظر ولا يصح الاعتذار بأن صديقك عام فكان الخاص بيانا واذا عكس لم يتجه البيان لان العام في هذا المثال أريد به الخاص ولا يمتنع أن يقع العام المراد به الخاص بدلا من الخاص ومبدلا منه ص (وأما العطف الخ) ش يريد عطف النسق ويكون

فالتفصل المسند اليه مع اختصار نحو جاء زيد وعمرو وخالد

معطوفا على المسند اليه كون المسند اليه معطوفا عليه (قوله فالتفصيل المسند اليه) أى فلكون المقصود تفصيل المسند اليه أى جعله مفصلا بأن يذكر كل فرد من المسند اليه بلفظ مختص مع الاختصار والحال أن المقام مقتض لذلك اذ لو لم يعطف لجىء بلفظ يشملهما كما فى جاءنى رجلان أو اثنان من بنى فلان فيفوت التفصيل الصاحب للاختصار (قوله مع اختصار) انما نكره ولم يقل مع اختصاره لان الاختصار ليس راجعا للمسند اليه بل راجع للكلام (قوله من غير دلالة على تفصيل الفعل) أى لان الواو انما هى لمطلق الجمع (قوله بأن الجيئين الخ) تصوير لتفصيل الفعل (قوله مع مهلة) متعلق بمرتبين والمهلة بضم الميم (١)وفتحها معناها التراخى (قوله مع أنه ليس من عطف المسند اليه) الاوضح أن يقول ليس من العطف على المسند اليه أى الذى كلامنا فيه كما قال سابقا أى جعل الشىء معطوفا على المسند اليه بل هو من العطف على الجملة والحاصل أن العلة فى العطف على المسند اليه مجموع أمرين التفصيل للمسند اليه والاختصار وفى قولك جاءنى زيد وجاءنى عمرو لم يوجد الاختصار لتكرار العامل وان وجد التفصيل فلذا لم يجعل ذلك من العطف على المسند اليه هذا وكان المناسب للشارح فى التعبير أن يقول فانه وان كان فيه تفصيل للمسند اليه لكن لا اختصار فيه ولذا لم يكن من العطف على المسند اليه حتى يتم الاحتراز (قوله من أنه) أى قوله مع اختصار

(فالتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءنى زيد وعمرو) فان فيه تفصيلا للفاعل بأنه زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل بأن الجيئين كانا معا أو مرتبين مع مهلة أو بلا مهلة واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءنى زيد وجاءنى عمرو فان فيه تفصيلا للمسند اليه مع أنه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجمل وما يقال من أنه احتراز عن نحو جاءنى زيد جاءنى عمرو من غير عطف فليس بشىء اذ ليس فيه دلالة على تفصيل المسند اليه

(فالتفصيل المسند اليه) بأن يذكر كل فرد منه بما يختص به (مع الاختصار)وذلك (نحو جاءنى زيد وعمرو) فان كلا من المسند اليهما لو لم يعطف أحدهما على الآخر بأن ذكرا بلفظ يجمعهما كأن يقال جاءنى رجلان من القوم الفلانيين أو اثنان من بنى فلان كان فى ذكرهما اجمال واشتراك بخلاف ذكرهما بالعطف ففيه تفصيلهما الى أنهما زيد وعمرو وقوله مع اختصار احترز به عما يفيد هذه النكتة وهى تفصيل المسند اليه بذكر كل فرد أو يدمنه بلفظ يفصله عن غيره مع تطويل نحو جاءنى زيد وجاءنى عمرو فان فيه تفصيل المسند اليه الى أنه زيد وعمرو ولكنه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجمل ونحو هذا ولو كان خارجا بكون الكلام مفروضا فى عطف المسند اليه وهذا من عطف الجمل لكن الاختصار هو الموجب للفرق بين العطفين فى النكتة وأما جعل قيد الاختصار للاحتراز من نكتة التفصيل الحاصلة فى نحو جاءنى زيد جاءنى عمرو فلا تتم الحاجة اليه الا ان كان من لازم هذا الكلام تفصيل المسند اليه وليس ذلك من لازمه لجواز كونه للاضراب بمعنى أن المتكلم أضرب عن مجىء زيد الى الاخبار عن مجىء عمرو فلا يكون زيد مسندا اليه أصلا بل يكون مضروبا عن الحكم عليه فلا يكون ثم تفصيل المسند اليه نعم ان أريد الاخبار بمجىء زيد ومجىء عمرو دخل فى المحترز عنه مما فيه تطويل مع التفصيل وبهذا يعلم أن النفى عن مثل هذا هو تأكد الحاجة الى الاحتراز عنه لا مطلق الاحتراز عنه فهو موجود لصحة وجود التفصيل فيه مع التطويل وقد علم مما قرر أن تفصيل المسند اليه مرجعه الى التعبير عن كل مسند اليه بلفظ يفصله عن الغير ولا يتضمن تفصيل المسند الذى هو الحكم ببيان أن تعلقه بأحد المسند اليهما أو اليهم كان قبل غيره أو بعده مع مهلة أو بدونها فان هذا أمر آخر زائد على مطلق الجمع بين المسند اليهما فى الحكم الذى يفيده العطف بالواو فاذا أريد المعنى الزائد عطف بحرف آخر والى أن العطف قد يفيد تفصيل المسند

لاحد أشياء ✲ الاول أن يقصد تفصيل المسند اليه مع الاختصار نحو جاء زيد وعمرو وبكر ✲ الثانى أن يقصد تفصيل المسند مع اختصار نحو جاء زيد فعمرو ولان عطفه بالفاء يقتضى اسناد فعلين اليهما هكذا نقل عن سيبويه وينبغى أن يسمى هذا تعدد المسند اليه والمسند معا ويلزم من تعدد المسند اليه تعدد المسند فى جاء زيد وعمرو ولا شك أنهما مجيئان لاستحالة صدور الفعل الواحد من فاعلين الا اذا حصل التعاون فيه مثل حمل الصخرة زيد وعمرو وبكر على تكاف فيه فان كل واحد انما حمل بعضها لكن يصدق أن حملها فعل صدر من جماعة اشتركوا فيه فأما قول سيبويه فى نحو مررت بزيد وعمرو انه مرور

---

(١) وفتحها ليس فيما بيدنا من كتب اللغة ذكر الفتح بل المهلة بوزن غرفة فقط حرر كتبه مصححه

أو لتفصيل المسند مع اختصار نحو جاءنى زيد فعمرو أو ثم عمرو أو جاء القوم حتى خالد ولا بد فى حتى من تدريج كما فى* عنه قوله
وكنت فتى من جند إبليس فارتمى * بى الحال حتى صار إبليس من جندى

بل يحتمل أن يكون اضرابا عن الكلام الاول نص عليه الشيخ فى دلائل الاعجاز (أو) التفصيل (المسند) بأنه قد حصل من أحد المذكورين أولا ومن الآخر بعده مع مهلة أو بلا مهلة (كذلك) أى مع اختصار واحترز بقوله كذلك من نحو جاءنى زيد وعمرو بعده بيوم أو سنة (نحو جاءنى زيد فعمرو أو ثم عمرو أو جاءنى القوم حتى خالد) فالثلاثة تشترك فى تفصيل المسند الا أن الفاء تدل على التعقيب من غير تراخ وثم على التراخى

الذى هو الحكم اذا كان بغير الواو التى هى للجمع المطلق أشار بقوله (أو لتفصيل المسند) وذلك ان مفاد العطف قد يكون هو مجرد الاجتماع فى ذات واحدة كقام زيد وقعد فقد أفاد العطف فيه اجتماع القيام والقعود فى ذات زيد من غير تعرض لأزيد من ذلك أو فى وصف واحد كذلك كقام زيد وعمرو فان فيه اجتماع ذات زيد وذات عمرو فى وصف واحد هو القيام أو فى الوجود كذلك كقام زيد وقعد عمرو فان فيه اجتماع قيام زيد وقعود عمرو فى الوجود وذلك فى عطف الجمل وقد يكون مع افادة خصوصية أخرى من بيان أن ذلك الاجتماع كان باصطحاب أو بأن أحد المجتمعين كان قبل الآخر أو بعده بمهلة أو بدونها كما تقدم وافادة هذه الخصوصيات فى الجملة اما بتطويل أو باختصار والافادة بالتطويل لا يجب أن تحصل بالعطف بل قد تكون بزيادة ما يدل عليها والافادة بالاختصار هى الافادة بالعطف والى هذا أشار بقوله (كذلك) أى كما تقدم فى تفصيل المسند اليه من كون ذلك بالاختصار واحترز بذلك عن نحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده بسنة أو بشهر أو باثره فقد أفاد هذا الكلام أن اتصاف أحد المسند اليهما بالحكم انما هو قبل الآخر أو بعده بمهلة أو بدونها وهذا معنى التفصيل لكن تلك الافادة بزيادة القبلية والبعدية بسنة أو شهر والاثرية وهو تطويل فاذا أريد افادة تلك بالاختصار أتى بحرف العطف الدال على ذلك (نحو جاءنى زيد فعمرو) فان العطف بالفاء يفيد أن تعلق الحكم بالثانى بعد الاول بلا مهلة وهو تفصيل (أو) جاءنى زيد (ثم عمرو) فان العطف بثم يفيد البعدية مع المهلة (أو) نحو (جاءنى القوم حتى خالد) اذا كان خالد أعلى القوم أو أدناهم فان العطف بحتى يفيد أن معطوفها غاية لما قبلها فى الرفعة كمات الناس حتى الأنبياء أو فى الدناءة كغلبك الناس حتى النساء وقد تبين التفصيل بالترتيب الكائن فى العطف والفاء وثم وأما الكائن فى العطف بحتى فهو وهمى تقديرى بمعنى أن المعطوف فيها لا بد وأن يكون بعضا مما قبله ولا بد مع ذلك أن يكون ما قبله بحيث اذا التفت اليه الوهم يجد فيه من الاجزاء ما فيه ترتيب بسبب التفاوت بالضعف والقوة الى أن ينتهى الى أقواها أو أدناها وهو المعطوف ففى العطف بها ترتيب وهمى بحسب استحقاق

واحد بهما بخلاف مررت بزيد فعمرو فسببه أن الفاعل واحد فيمكن فيه ذلك وقد يقال انك اذا قلت قام زيد وعمرو فقد جردت من قيامهما حقيقة كلية واحدة أخبرت بها ولذلك كان العامل فى المعطوف عليه هو العامل فى المعطوف ولا يتضح هذا المعنى فى العطف فى الفاء لان الترتيب ينفى ارادة الحقيقة الكلية وان كان يمكن القول به بأن يخبر بالقيام ويريد به ما يشمل القيامين ٥٥ وكذلك يتعدد المسند اذا كان العطف بثم أو حتى غير أنه لا بد فى حتى من تدريج قال المصنف كما فى* عنه قول الشاعر
وكنت

(قوله بل يحتمل أن يكون اضرابا عن الكلام الاول) أى فكأنه لم يذكر فيكون الحكم فيه مرجوعا عنه فلم يبق المسند اليه مسندا اليه وحينئذ فهو خارج من قوله فلتفصيل المسند اليه واذا كان خارجا منه فكيف يحترز عنه بما بعده أى و يحتمل أن يكون العاطف ملاحظا فيه فيكون تفصيلا للمسند اليه لكن ليس فيه اختصار فيصح الاحتراز والحاصل أن جعل هذا المثال متعينا للاحتراز لا يصح لما فيه من الاحتمالات هذا مراد الشارح وفيه أنه حيثما جعله ذلك القائل احترازا كان بانيا كلامه على ملاحظة العاطف ولا شك أنه متى لوحظ العاطف كان الكلام مفيدا لتفصيل المسند اليه لكن لا مع اختصار وحينئذ فيكون كلامهم صحيحا لا غبار عليه قرره شيخنا العلامة العدوى عليه سحائب الرحمة (قوله بأنه قد حصل) تصوير لتفصيل المسند أى المصور بحصوله من أحد الخ (قوله واحترز بقوله كذلك عن نحو جاءنى الخ) أى فانه وان أفاد تفصيل المسند من حيث تعلق الفعل بأحد المذكورين أولا وبالآخر بعده بيوم أو سنة الا أنه لا اختصار فيه وأما المسند اليه فقد أفاد المثال تفصيله مع الاختصار لعدم تعدد العامل فهو فائد العطف فى المثال وقوله بيوم أو سنة لم يرد بهما تعيين المدة بل المهلة فكأنه قال بعده بمهلة (قوله فالثلاثة) أى فالحروف الثلاثة وقوله تشترك فى تفصيل المسند أى فى حصوله من أحد المذكورين أولا ومن الثانى بعده

وحتى على أن أجزاء ماقبلها مترتبة فى الذهن من الأضعف الى الأقوى أو بالعكس فمعنى تفصيل المسند فيها أن يعتبر تعلقه بالمتبوع أولا و بالتابع ثانيا من حيث انه أقوى أجزاء المتبوع أو أضعفها ولا يشترط فيها الترتيب الخارجى فان قلت فى هذه الثلاثة أيضا تفصيل للمسند اليه فلم لم يقل أو لتفصيلهما معا قلت فرق بين أن يكون الشئ حاصلا من شئ و بين أن يكون مقصودا منه وتفصيل المسند اليه فى هذه الثلاثة وان كان حاصلا لكن ليس العطف بهذه الثلاثة لأجله لان الكلام اذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الاثبات أو النفى

الاتصاف باعتبار القوة أو الضعف لا بحسب ما فى نفس الأمر فيجوز الاصطحاب فى الحكم فيه كقولك جاءنى الآن بنو عمى حتى خالد و يجوز كون المعطوف قبليا كقولك مات كل أب لى حتى آدم أو أثنائيا كقولك مات الناس حتى الأنبياء أو تأخريا نحو قولك مات كل أب لى حتى أبى عمرو وان تأخر موته عن الجميع وههنا نكتة وهو أن التفصيل فى الحكم لا يخلو عن تفصيل المسند اليه إذ متى بينا تعلق الحكم على الوجه المخصوص فقد بينا كل مسند اليه بلفظ يفصله فكان الأحق على هذا أن يقول المصنف أو لتفصيل المسند اليه والمصنف انما لم يقل ذلك لان الخصوصية متى وجدت فى الكلام انصرف النفى والاثبات لها غالبا ههنا لما وجدت الخصوصية التى هى كون حكم هذا قبل هذا أو بعده بمهلة اولا كان الغرض تلك الخصوصية بعينها ولا تعتبر فى الغالب حتى يكون مطلق الاتصاف بالحكم معلوما وانما

وكنت فتى من جند إبليس فارتمى ۞ بى الحال حتى صار إبليس من جندى
فلومات قبلى كنت أحسنت بعده ۞ طرائق فسق ليس يحسنها بعدى

وأورد على المصنف ان حتى هذه ليست عاطفة ﴿قلت﴾ لا يخفى على المصنف ذلك لكنه أراد أن يمثل لدلالة حتى على التدريج وهى تدل عليه عاطفة كانت أم غير عاطفة ولهذا قال كما ينبئ عنه قوله ولم يقل ومنه قوله أو يكون بناء على أن حتى تعطف الجمل لكن فيه بعد لان ارتمى بى الحال لا يستقل بمعنى الكلام ۞ الثالث أن يقصد رد السامع من الخطأ الى الصواب كقولك جاءنى زيد لا عمرو لمن اعتقد مجىء عمرو فقط

(قوله على أن أجزاء ماقبلها) أى ماقبل حتى وهو المتبوع مترتبة فى الذهن من الأضعف الى الأقوى أى الأشرف نحو ۞ قهرناكم حتى الكماة ۞ فيتعقل أى يلاحظ فى الذهن أن القهر تعلق بالمخاطبين واحدا بعد واحد مبتدأ من الضعاف الى أن تعلق بالشجعان حتى للترتيب الذهنى بخلاف الفاء وثم فانهما للترتيب الخارجى وقوله أو بالعكس نحو قدم الحجاج حتى المشاة فيلاحظ فى الذهن تعلق القدوم بالحجاج واحدا بعد واحد مبتدأ من الركبان الى المشاة ثم ان التعرض للاجزاء فرض مثال لا للحصر إذ المعتبر فى حتى كما فى المغنى وغيره أن يكون معطوفها بعضا من جمع قبلها كقدم الحجاج حتى المشاة أو جزءا من كل نحو أكلت السمكة حتى رأسها أو كالجزء نحو أعجبتنى الجارية حتى حديثها او بالجملة فالشرط فيها أن يكون متبوعها ذا تعدد فى الجملة حتى يتحقق فيه نقض ولو اشترطت الجزئية بخصوصها لاحتيج الى تأويل قولنا مات كل أب لى حتى آدم بأن المراد مات آبائى حتى آدم اه فنرى ويمكن ادراج الابعاض وما كالاجزاء فى عبارة الشارح بأن يراد بالاجزاء مايشمل الاجزاء الحقيقية والتنزيلية والابعاض (قوله فيها) أى فى حتى (قوله أن يعتبر) أى يلاحظ فى الذهن (وقوله تعلقه) أى المسند (قوله من حيث انه) أى التابع أقوى أجزاء المتبوع أى أشرفها كما فى المثال الاول وقوله أو أضعفها كما فى المثال الثانى (قوله ولا يشترط فيها الترتيب الخارجى) أى وانما المشترط فيها الترتيب الذهنى سواء طابقه الترتيب فى الخارج أولا وذلك بأن كانت ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته لأجزاء ماقبلها نحو مات كل أب لى حتى آدم فيتعقل أن الموت تعلق بكل أب من آبائه أولا ثم بآدم ثانيا ولا شك أن هذا مخالف الترتيب الواقع فى الخارج أو كانت ملابسة الفعل لما بعدها فى أثناء ملابسته لأجزاء ماقبلها نحو مات الناس حتى الأنبياء فيتعقل أن الموت تعلق بكل واحد من الناس ثم بالأنبياء ولا شك أن هذا خلاف الواقع إذ الواقع تعلق الموت بهم فى أثناء تعلقه بالناس أو كانت ملابسة الفعل لما قبلها وما بعدها فى زمان واحد نحو جاءنى القوم حتى خالد اذا جاؤك جميعا و يكون خالد أقواهم أو أضعفهم (قوله قلت فرق الخ) بقى أنهما قد يقصدان معا الا أن يجاب بأنه ترك ذلك لعلمه مما ذكره لانه اذا بين ما يكون لتفصيل المسند اليه وما يكون لتفصيل المسند علم ما يكون لتفصيلهما معا وهو مجموع ما لتفصيل المسند اليه وما لتفصيل المسند قاله سم (قوله بين أن يكون الشئ) هو ههنا تفصيل المسند اليه وقوله من شئ وهو هنا العطف وقوله حاصلا من شئ يعنى من غير قصد (قوله فى هذه الثلاثة) أى الأمثلة الثلاثة (قوله وان كان حاصلا) يعنى من العطف (قوله بهذه الثلاثة) أى بهذه الحروف الثلاثة وقوله لأجله أى لأجل تفصيل المسند اليه (قوله على قيد زائد) القيد هنا هو الترتيب بين المجيئين مثلا بمهلة أو غيرها فقولك جاء زيد فعمرو القيد الزائد على إثبات المجىء لزيد وعمرو والترتيب بين المجيئين من غير مهلة وكذلك هو القيد الزائد على النفى فى قولك ماجاء زيد فعمرو

أولرد السامع عن الخطأ في الحكم الى الصواب كقولك جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد أو أنهما جاآك جميعا وقولك ماجاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو

(قوله فهو الغرض الخاص) أي فينصب النفي والاثبات على ذلك القيد ويكون هو المقصود من الكلام (قوله فليتأمل) أمر بالتأمل اشارة الى أن هـــذه القاعدة أغلبية لا كلية كما هو ظاهر كلام الشيخ إذ قد يكون النفي داخلا على مقيد بقيد ويكون منصبا على المقيد وحده أو على القيد والمقيد معا بواسطة القرينة (قوله وهـــذا البحث) ليس المراد به الاعتراض بل المراد به المسئلة المبحوث عنها والمفتش عليها وهي أنه فرق بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد ويحتمل أن المراد بها كون الكلام اذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الاثبات والنفي فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام (قوله أورد السامع الى الصواب) لابد من تقييد الرد المذكور بقولنا مع اختصار ليخرج عنه ماجاء زيد ولكن جاء عمرو فانه وان كان فيه رد السامع للصواب لكن لا اختصار فيه فلذا لم يكن من العطف على المسند اليه بل من عطف الجملة على الجملة (قوله عن الخطأ في الحكم) المراد بالحكم المحكوم به كما يدل عليه قول الشارح

فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام ففي هـــذه الأمثلة تفصيل المسند اليه كأنه أمر كان معلوما وانما سيق الكلام لبيان أن مجيء أحدهما كان بعد الآخر فليتأمل وهـــذا البحث مما أورده الشيخ في دلائل الاعجاز ووصى بالمحافظة عليه (أورد السامع) عن الخطأ في الحكم (الى الصواب نحو جاءني زيد لا عمرو) لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد أو أنهما جاآك جميعا ولكن أيضا للرد الى الصواب

الكلام مثلا والنزاع في أن الحكم على وجه كذا أو على وجه كذا ولو تسلط النفي لم يتسلط الا عليها فاذا قال القائل ماجاء زيد فعمرو فالمنفي خصوص كون مجيء عمرو عقب مجيء زيد لا حصوله في الجملة فلهذا لم يقل أو لتفصيلهما نعم اذا قصدا معا على وجه الندور أتى بالعطف المذكور لتفصيلهما فتأمله والله أعلم (أورد السامع الى الصواب) أي يكون العطف على المسند اليـــه لرد السامع عن الخطأ الواقع في اعتقاده الى الصواب والمراد بالاعتقاد هنا الظن فما فوقه ولا عبرة بالوهم في الرد بالعطف وكذا الشك على ظاهر عبارة المصنف لانه لا خطأ معه حتى يرد الى الصواب فقصر التعيين على هـــذا الظاهر لا يجري في العطف وسيأتي ان شاء الله تعالى تحقيق ذلك وانما يجري فيه قصر افراد أو قصر قلب (نحو جاءني زيد لا عمرو) ردا على من زعم أن عمرا جاءك دون زيد فترده الى الصواب ببيان أن الأمر بالعكس ويسمى هذا قصر قلب على ماسيجيء تحقيقه ان شاء الله تعالى أو ردا على من زعم أنهما جاآك معا فترده

أو مشاركته لزيد كذا قالوه وفيه نظر لان من اعتقد مجيء عمرو فقط حصل رده عن الخطأ بقولك جاء زيد وقولك ماجاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد مجيء زيد دون عمرو وكذلك العطف ببل * الرابع أن يقصد الشك أو التشكيك نحو جاء زيد أو عمرو أو إما زيد أو إما عمرو أو إما زيد وإما عمرو وزاد في الايضاح أو ان يقصد ابهام نحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين ولك أن تقول هذا تقريب من التشكيك أو الاباحة أو التخيير والفرق بينهما أن الاباحة لا تمنع كلا منهما مثل جالس الحسن أو ابن سيرين والتخيير

في المطول بعد ذكر المثال فقد نفى الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع والخطأ في المحكوم به من حيث نسبته الى المحكوم عليه فالحكم بمعنى المحكوم به موصوف بالخطأ والصواب في النسبة وأما الحكم بمعنى الايقاع فنفسه خطأ أو صواب اذا علمت هـــذا فقول من قال الصواب أن يفسر الخطأ والصواب في المصنف بالاعتقاد الغير المطابق والاعتقاد المطابق لانهما قسمان للحكم وأن يحذف الشارح قوله في الحكم لانه يشعر بأن الخطأ والصواب صفتان للحكم لا قسمان له لم يتدبر حق التدبر أفاده عبد الحكيم

(قوله لمن اعتقد) أي يقال ذلك لمن اعتقد أي أو ظن أو توهم أن عمرا جاءك دون زيد أي فيكون حينئذ لقصر القلب فالمراد بالاعتقاد مايتناول الظن الضعيف الذي هو الوهم الفاسد كما قاله السيد والفنري وعبد الحكيم (قوله أو أنهما جاآك جميعا) أي فيكون لقصر الافراد والحاصل أن العطف بلا يستعمل في قصر الافراد والقلب وخالف في الاول الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز فذكر أن العطف بلا انما يستعمل في قصر القلب فقط ولم يذكر الشارح قصر التعيين لانه لم يجيء له شيء من حروف العطف وذلك لان المخاطب فيه شاك لا حكم عنده لا على جهة الاعتقاد ولا الظن حتى يرد عن الخطأ الى الصواب لان الخطأ والصواب انما يقالان في الأحكام واذا كان المخاطب في قصر التعيين لا يتأتى رده عن الخطأ الى الصواب فلا يجري العطف فيه بقي شيء آخر وهو أنه يفهم من كلام الشارح في بحث القصر أن العطف بلا يخاطب به من اعتقد مجيء أحدهما من غير تعيين لكنه حينئذ ليس لرد السامع عن الخطأ الى الصواب بل لحفظه عن الخطأ فلتكن هذه نكتة أخرى للعطف والحاصل أن العطف بلا ان لوحظ كونه لرد الخطأ جاز استعماله في قصر القلب والافراد وان لوحظ كونه لحفظ السامع عن الخطأ جاز استعماله لقصر التعيين فتأمل

ولصرف الحكم عن محكوم له الى آخر نحو جاء في زيد بل عمرو وماجاء في زيد بل عمرو

الا أنه لا يقال لنفي الشركة حتى ان نحو ماجاء في زيد لكن عمرو انما يقال لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو لا لمن اعتقد أنهما جا آك جميعا وفي كلام النحاة مايشعر بأنه انما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعا (أو صرف الحكم) عن محكوم عليه (الى) محكوم عليه (آخر نحو جاء في زيد بل عمرو أو ماجاء في زيد بل عمرو) فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب عن المتبوع أن يجعل

الى الصواب ببيان انفراد زيد بالمجيء دون عمرو و يسمى هذا قصر افراد ويأتي هذا أيضا ان شاء الله تعالى هنالك ومما يستعمل للرد الى الصواب من حروف العطف لكن فهي في قصر القلب كلا الا أنها تعاكسها في الاستعمال فلا للنفي بعد الاثبات كما تقدم في نحو جاء زيد لا عمرو ولكن للاثبات بعد النفي كما جاء زيد لكن عمرو ردا على من زعم أن زيدا جاء دون عمرو وأما استعمالها لقصر الافراد فلا قائل به في الايجاب فلا يصح أن يقال جاء زيد لكن عمرو بمعنى أن الجائي زيد وحده دون عمرو ردا على من اعتقد اشتراكهما كما لا يصح في الاثبات لقصر القلب كما تقدم من أنها تعاكس في الاستعمال لا وأما في السلب ففي كلام النحويين مايشعر باستعمالها فيه بل باختصاصها به فيقال ماجاء زيد لكن عمرو لمن اعتقد نفي مجيئهما معا فكأنه يقال زيد ماجاء كما زعمت وأما عمرو فقد جاء لا كما تزعم (أو صرف الحكم) عن محكوم عليه (الى) محكوم عليه (آخر) سواء حكم على الأول بالاثبات (نحو جاء في زيد بل عمر) قيل لما كانت للاضراب أفادت صرف الحكم الذي هو المجيء عن زيد وأثبتته لعمرو و يكون زيد في حكم المسكوت عنه محتملا للاثبات أو النفي وهذا هو المشهور وقيل يجزم بنفي الحكم عن زيد (أو) حكم عليه بالسلب (نحو ماجاء في زيد بل عمرو) فتفيد بل في النفي أيضا صرف الحكم الذي هو نفي المجيء عن زيد

يمنع نحو خذ من مالي درهما أو دينارا وانكح هذه الأخت أو هذه وفيه نظر سنذكره في باب الأمر * واعلم أن لحروف العطف السابقة استعمالات أخر مذكورة في علم النحو تركناها لانا نذكر في هذا العلم

(قوله الا أنه) أي لكن وذكر باعتبار كونه حرفا وأتى بهذا الاستدراك دفعا لما يتوهم أن لكن مثل لا من كل وجه (قوله لا يقال لنفي الشركة) أي بحيث يكون لقصر الافراد (قوله انما يقال لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو) أي فهو لقصر القلب (قوله لا لمن اعتقد أنهما جا آك جميعا) أي بحيث يكون لقصر الافراد (قوله وفي كلام النحاة الخ) انما جعلوها لقصر الافراد لانهم جعلوها للاستدراك وعرفوه بأنه رفع مايتوهم من الكلام السابق كما في نحو ماجاء في زيد فيتوهم نفي مجيء عمرو أيضا لما بينهما من المشاركة والاصطحاب فيقال لكن عمرو فهذا يدل على أن التوهم الاشتراك في النفي والغرض من نقل كلام النحاة المعارضة بينه و بين ماقرره قبله لان حاصل ماقرر أولا أن لكن لقصر القلب فقط وحاصل مانقله عن النحاة أن لكن لقصر الافراد أي نفي الشركة في الانتفاء والذي قرره أولا كلام المفتاح والايضاح وقد يقال في الجواب أن الأول اصطلاح لأهل هذا الفن وحينئذ فلا يعترض باصطلاح على غيره * واعلم أنه حيثما جعلت لكن عند أئمة هذا الفن لقصر القلب علم أنه لا استدراك فيها عندهم لان المخاطب في قصر القلب يعتقد العكس أو يتردد فيه فليس بين المعطوف والمعطوف عليه اتصال في اعتقاده

وهو منشأ التوهم الذي يستدرك عليه بلكن ولا استدراك حيث انتفى منشأ التوهم و بهذا يندفع الاشكال الوارد على قوله تعالى ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وحاصل الاشكال أن لكن للاستدراك ونفي الأبوة ليس يوهم لنفي الرسالة لعدم الاتصال والعلاقة بينهما في زعم المخاطب فكيف يتحقق الاستدراك وحاصل الجواب أن لكن لمجرد قصر القلب من غير استدراك فالمشركون لعنة الله عليهم كانوا يعتقدون فيه الأبوة لزيد ونفي الرسالة فقلب المولى عليهم اعتقادهم (قوله انما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعا) أي وحينئذ فهي عندهم لقصر الافراد ليس الا ولا تستعمل لقصر القلب ثم ان الخلاف بين النحويين والبيانيين في كون لكن لقصر الافراد أو القلب انما هو في النفي واما كونها لقصر الافراد أو القلب في الاثبات فلا قائل به كما قاله في المطول لان المفهوم من كلام النحاة اختصاص لكن العاطفة بالنفي كما أن لا مختصة بالاثبات قال في الخلاصة * وأول لكن نفيا او نهيا * والنهي في معنى النفي فتحصل من كلام الشارح أن لا تستعمل للنفي بعد الاثبات لقصر الافراد والقلب وأما لكن فتستعمل للاثبات بعد النفي لقصر القلب فقط عند البيانيين أو لقصر الافراد فقط عند النحاة ولكن تخالف لا في الاستعمال من حيث ان لا انما تستعمل بعد الاثبات ولكن انما تستعمل بعد النفي ومن حيث ان لا تستعمل لكل واحد من القصرين ولكن انما تستعمل لأحدهما وتوافقها من جهة أن كلا منهما يرد به السامع عن الخطأ الى الصواب (قوله انما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعا) أي وأما أنه يقال لمن اعتقد أنهما جا آك على أن يكون قصر افراد فلم يقل به أحد وذلك لانه يحصل رد اعتقاد الشركة بالمعطوف عليه فذكر الاثبات الذي بعد لكن لغو لكونه معلوما للمخاطب (قوله أو صرف الحكم) أي المحكوم به (قوله فان بل للاضراب عن المتبوع) أي للاعراض عنه

أوالشك فيه أوالتشكيك نحوجاءنى زيدأوعمرو وأوامازيدواماعمرو أوامازيد أوعمر

وقوله وصرف الحكم الخ عطف لازم على ملزوم (قوله فى حكم المسكوت عنه) أى عندالجمهور (قوله خلافالبعضهم) هوابن الحاجب فانه صرح بذلك فى الأمالى كما قال الفنارى فقول العلامة السيدمعترضا على الشارح ان هذا لم يوجد فى كتبه المشهورة وانما الموجودفيها موافقة الجمهور فيه نظرثم انه على تفسيرالاضراب بما قال الجمهور يخرج العطف ببل عن تعريف العطف بأنه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه لاعلى ماذكره ابن الحاجب لان كلامن التابع والمتبوع مقصودبالنسبة وان كان أحدهمابالاثبات والآخر بالنفى كمافى العطف بلا ولكن (قوله فى المثبت) أى فى العطف ببل فى الكلام المثبت ظاهر لان المتبوع فيه امافى حكم المسكوت عنه أومحقق النفى على الخلاف الذى ذكره قبل فاذا قلت جاءنى زيد بل عمرو فقدأثبت المجىء لعمرو قطعاوصيرت زيدا فى حكم المسكوت عنه فى نفس الأمرفصارمجيئه على الاحتمال هذا عندالجمهور وأماعندابن الحاجب فقد أثبت المجىء لعمرو تحقيقا ونفيته عن زيد تحقيقا وعلى كل حال فيصدق أن الحكم قدصرف عن محكوم عليه الى محكوم عليه آخر (قوله وكذافى النفى) أى وكذا صرف الحكم فى العطف ببل فى الكلام المنفى ظاهر ان جعلنا الصرف بمعنى نفى الحكم عن التابع والمتبوع فى حكم المسكوت عنه كما هو قول المبرد وقوله أومتحقق الحكم له أى للمتبوع كماهومذهب ابن الحاجب فان قلت ان ابن الحاجب لم يقل انه بمعنى تحقق الحكم للمتبوع وانما قال انه نفى الحكم عنه قطعا قلت هوانما صرح بماذكر فى الايجاب وحينئذ فيعلم بطريق القياس أن صرف الحكم عن المتبوع فى النفى جعل الحكم محققا له (قوله ومجيئه على الاحتمال) أى على مذهب المبرد وقوله أومجيئه محقق كماهومذهب ابن الحاجب فقول الشارح كماهومذهب المبرد الأولى أن يقدمه على قوله أومجيئه محقق (قوله كماهومذهب الجمهور) ص راجع لقوله وان جعلناه بمعنى ثبوت الحكم فصار الحاصل أن المبرد يقول ان الثانى صرف عنه الحكم ولابد وأما الأول فيحتمل ثبوت الحكم له ونفيه عنه وأماابن الحاجب فيقول ان الثانى نفى عنه الحكم قطعا والأول أثبت له الحكم قطعا فعلى كلا القولين بل نقلت حكم ماقبلها لمابعدها وأما الجمهور فيقولون ان الثانى ثبت له الحكم تحقيقا وأما الأول فمحتمل ثبوت الحكم له وانتفاؤه عنه فعلى هذا بل نقلت ضدحكم ماقبلها لمابعدها وصيرت ماقبلها كالمسكوت عنه فلم يكن الحكم حينئذ منصرفا عن محكوم عليه الى محكوم عليه آخر وانما الذى صرف ضد ذلك الحكم هذاحاصل الاشكال الذى أشارله الشارح و يمكن أن يجاب عن هذا الاشكال بأن يقال المراد من صرف الحكم تغيير المحكوم به من حيث نسبته ولاشك أنه هنا نسب المجىء الى الأول نفيا ثم صرف أى غير بأن نسب الى الثانى اثباتا وجعل الأول فى حكم المسكوت عنه (قوله أوالتشكيك للسامع) أى وان كان المتكلم غير شاك (قوله أى ايقاعه فى الشك) أى

فى حكم المسكوت عنه لاأن ينفى عنه الحكم قطعا خلافا لبعضهم ومعنى صرف الحكم فى المثبت ظاهر وكذافى المنفى ان جعلناه بمعنى نفى الحكم عن التابع والمتبوع فى حكم المسكوت عنه أومتحقق الحكم له حتى يكون معنى ماجاءنى زيد بل عمرو أن عمرالم يجىء وعدم مجىء زيد ومجيئه على الاحتمال أو مجيئه محقق كماهومذهب المبرد وان جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع حتى يكون معنى ماجاءنى زيد بل عمرو أن عمراجاء كما هومذهب الجمهور ففيه اشكال (أوالشك) من المتكلم (أوالتشكيك للسامع) أى ايقاعه فى الشك

وثبت ذلك النفى لعمرو ويكون زيدفى حكم المسكوت عنه أومحقق المجىء على سبيل ماتقدم فى الاثبات وهذامذهب المبرد وعليه يجرى كلام المصنف وأماعلى مذهب الجمهور وهوأن مفاد ماجاءنى زيد بل عمرو تحقيق المجىء لعمرو مع تقرر نفيه لزيد أواحتمال نفيه أوثبوته لزيد فلايصح كلام المصنف فى النفى اذلاصرف للحكم الذى هوالنفى لتقرره أو بقاء أمره مجملا مع ثبوت ضده للتابع وهوظاهر اللهم الا أن يراد بالحكم المجىء وهوتعسف (أوالشك) أى يكون العطف على المسند اليه للشك من المتكلم كقولك حصل لى عشرة أواثناعشر اذا شككت فى الحاصل (أوالتشكيك للسامع) أى ويكون لتشكيك المتكلم السامع أى ايقاعه فى شك كقولك لمن اعتقد أن ليس له الا الربح يأتيك الربح أوالخسارة فان العادة جارية بكل ذلك ويكون أيضا للابهام أى اخفاء الواقع عن السامع من غير قصد الى ايقاعه فى شك وشبهة بل لمجرد اخفاء الواقع لغرض قطع اللجاج

مايتعلق بمعانى الحروف لامايتعلق بحروف المعانى فان أحكام الحروف واستعمالاتها من موضوع علم النحو وأيضافالظاهر أن تلك الاستعمالات غير فصيحة

أو للابهام كقوله تعالى و إنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين أو للاباحة أو التخيير وهو أن يفيد ثبوت الحكم لأحد الشيئين أو الاشياء فحسب مثالهما قولك ليدخل الدار زيد أو عمرو والفرق بينهما واضح فان الاباحة لا تمنع من الاتيان بهما أو بها جميعا * وأما توسط الفصل بينه و بين المسند

فى أصل الحكم (قوله جاءنى زيد أو عمرو) هذا المثال صالح للشك والتشكيك لان المتكلم ان كان غير عالم بالجائى منهما فالعطف للشك وان كان عالما بعينه ولكن قصد ايقاع المخاطب فى الشك فى الجائى منهما كان العطف للتشكيك (قوله أو للابهام) هو اخفاء الحكم عن السامع لغرض كقطع اللجاج والفرق بينه وبين التشكيك أن القصد من الثانى ايقاع المخاطب فى الشك وايقاع الشبهة فى قلبه والقصد من الاول اخفاء الحكم عن السامع وترك التعيين له من غير قصد الى ايقاعه فى الشك وان كان ذلك يحصل له الا انه غير مقصود وفرق بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد والحاصل ان أو موضوعة لأحد الامرين أو الامور والداعى لايرادها اما شك المتكلم فى الحكم أو تشكيكه للسامع أى ايقاعه فى الشك أو اخفاء الحكم على السامع من غير قصد لايقاعه فى الشك الخ (قوله و إنا أو إياكم) ان حرف توكيد واسمها مدغم فيها وقوله أو إياكم عطف على اسم ان الذى هو مسند اليه فهو محل الشاهد وقوله أو فى ضلال مبين عطف على هدى من عطف المفردات فقد اشتمل الكلام على ابهام فى المسند اليهما والمسندين معا فكأنه قيل أحدنا ثابت له أحد الامرين الهدى أو الضلال وههنا بحث وهو أن السكاكى جعل هذه الآية من قبيل اسماع المخاطبين الحق على وجه لا يثير غضبهم وهو أن يترك تخصيص طائفة بالهدى وطائفة أخرى بالضلال لينظروا فى أنفسهم فيؤديهم النظر الصحيح الى أن يعترفوا أنهم هم الكائنون فى الضلال المبين فالمناسب أن يمثل بهذه الآية للتشكيك لا للابهام لان الموصوف بالجهل المركب لا يتأتى منه النظر كالموصوف بالعلم اليقين كما صرح به فى المواقف وغيره حتى جعل بعضهم الشك من شرائط النظر فلما أراد انجاءهم من ورطة الجهل المركب هداهم الى طريق الشك ليتأتى منهم النظر الصحيح الموصل الى الحق (قوله أو للتخيير أو للاباحة) أى يعطف على المسند اليه لافادة التخيير أو الاباحة وذلك اذا وقع بعد الامر ولذا ينسبون الاباحة والتخيير الى الامر وقد ينسبونهما الى كلمة أو وانما ترك المصنف ذلك لان كلامه فى الخبر (قوله نحو ليدخل الخ) هذا المثال صالح للتخيير والاباحة والفارق بينهما انما هو القرينة فان دلت على طلب أحد الامرين فقط كان العطف للتخيير والا فللاباحة (قوله يجوز الجمع) أى بقرينة خارجية لان مدلول اللفظ ثبوت الحكم لأحدهما مطلقا فان كان الاصل فيهما المنع استفيد التخيير وعدم جواز الجمع والا استفيدت الاباحة وجواز الجمع (قوله بخلاف التخيير) أى فلا يجوز فيه الجمع ان قلت ان أو فى آية كفارة اليمين للتخيير مع أنه يجوز الجمع بين تلك المتعاطفات قلت الجمع بينها ان كان على أن الجميع كفارة واحدة فهو ممنوع لانه استظهار على الشارع وان كان الجمع بينها على أن أحدها كفارة والباقى صدقة أو تطوع فهذا لا يرد لانه يقال حينئذ انه جمع أقسام الكفارة فتأمل (قوله أى تعقيب الخ) أشار بذلك الى أن الفصل فى كلام المصنف بمعنى ضمير الفصل لا المعنى المصدرى وانه على حذف مضاف أى ايراد الفصل وانما قال الشارح أى تعقيب الخ ملاحظة للمضاف المقدر فهو بيان لحاصل المعنى (قوله وانما جعله من أحوال المسند اليه) أى حيث ذكره فى مبحثه ولم يجعله من أحوال المسند مع أنه ملاصق لهما ومقترن بهما (قوله لانه يقترن به أولا) أى اقترانا أولا أى قبل ذكر المسند لانه يذكر المسند اليه أولا فيقال زيد ويذكر ضمير الفصل ثانيا فيقال

(نحو جاءنى زيد أو عمرو (أو للابهام نحو و إنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين أو للتخيير أو للاباحة نحو ليدخل الدار زيد أو عمرو والفرق بينهما أن فى الاباحة يجوز الجمع بينهما بخلاف التخيير (وأما فصله) أى تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من أحوال المسند اليه لانه يقترن به أولا

أو لكون المخاطب لا يراجع من المتكلم أو كونه يزداد بعدا بالتصريح أو نحو ذلك كقوله تعالى و إنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين خبرين مستقلين وأو فيهما للتنويع فى الخبر كان الابهام فى أو إياكم وكان الكلام جملتان فكأنه يقال و إنا أو إياكم لعلى هدى و إنا أو إياكم لفى ضلال مبين والخبران متلازمان وان كانت أو فى الموضعين لمعنى واحد وانهما من عطف المفرد اشتمل الكلام على ابهام فى المسند اليهما والمسندين معا فكأنه يقال أحدنا ثبت له أحد الامرين وهذا أشد ابهاما والله أعلم وقد يكون للتخيير كقولك لتنكح هندا أو أختها زوجة وللاباحة كقولك ليدخل الدار زيد أو عمرو والفرق بين التخيير والاباحة أن الاول لا يصح معه الجمع بين المتعاطفين والثانى يصح معه الجمع بينهما (وأما فصله) أى الاتيان بعد المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من أحوال المسند

ص (وأما الفصل فلتخصيصه بالمسند) ش المراد فصل المبتدا من الخبر بضمير الفصل و يحتمل

فلتخصيصه به كقولك زيد هو المنطلق أو هو أفضل من عمرو أو هو خير منه أو هو يذهب

هو ويذكر المسند ثالثا فيقال القائم فقد اقترن ضمير الفصل بالمسند اليه أولا قبل اقترانه بالمسند (قوله ولانه فى المعنى عبارة عنه) فهو فى قولك زيد هو القائم نفس زيد (قوله وفى اللفظ مطابق له) أى فى الافراد والتثنية والجمع نحو زيد هو القائم والزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون ان قلت انه يلزم من مطابقته للاول مطابقته للثانى إذ لابد من مطابقة الخبر للمبتدا قلت لا نسلم اللزوم لجواز أن يكون الخبر أفعل تفضيل وهو لا يجب مطابقته للمبتدا نحو الزيدان هما أفضل من عمرو فقوله وفى اللفظ مطابق له أى باطراد بخلاف المسند فانه قد لا يطابقه ثم ان ما ذكره الشارح من ان ضمير الفصل عبارة عن المسند اليه فى المعنى انما يأتى على القول المرجوح من أن ضمير الفصل اسم وله مرجع وأنه يعرب اما مبتدأ أو بدلا مما قبله والحق أنه حرف جيء به على صورة الاسم وليس بضمير ولا مرجع له وانما يسمى ضميرا على سبيل الاستعارة والعلاقة المشابهة فى الصورة كما يأتى من أن المشاكلة الصورية من علاقات الاستعارة وجعلها العصام من علاقات المجاز المرسل ان قلت ما ذكره الشارح من توجيه كونه من أحوال المسند اليه يعارضه اقترانه بلام

الابتداء فى نحو ان زيدا لهو القائم إذ اقترانه بها يدل على أنه من أحوال المسند وقائم مقامه قلت دخول اللام عليه لكونه توطئة وتمهيدا للمسند لا لكونه عبارة عنه وقائما مقامه بدليل أن من أعرب ه أعربه مبتدأ أو بدلا عما قبله (قوله فلتخصيصه بالمسند) ربما أوهم كلامه انحصار نكاته فى التخصيص المذكور مع أنه قد يكون لغير ذلك كالتمييز بين كون ما بعده خبرا أو نعتا وكالتأكيد اذا حصل الحصر بغيره كما اذا كانت الجملة معرفة الطرفين فيها ضمير فصل نحو ان الله هو الرزاق فيحمل كلام المصنف على أن التخصيص من نكاته (قوله يعنى لقصر الخ) لما كانت العبارة توهم أن الباء داخلة على المقصور عليه بين الشارح   خبر

انها داخلة على المقصور من قصر الصفة على الموصوف لان المسند صفة للمسند اليه * واعلم أن دخول الباء بعد الاختصاص على المقصور هو الغالب فى الاستعمال عند الشارح وخالفه السيد فجعل الغالب دخولها على المقصور عليه مع اتفاقهما على جواز الامرين لغة والنزاع بينهما انما هو فى الغالب فى الاستعمال اه سم وقوله وخالفه السيد الخ نافش فيه يس لان الذى فى حواشى الكشاف للسيد وحواشيه على المطول موافقته للشارح حيث قال دخول الباء بعد التخصيص على المقصور أكثر فى الاستعمال بناء على أن تخصيص شيء بآخر فى قوة تمييز الآخر به عن نظائره فاستعمل فيه على طريق المجاز المشهور حتى صار كأنه حقيقة فيه أو على طريق التضمين وان كان التخصيص بحسب مفهومه الاصلى يقتضى دخولها على المقصور عليه فيقال اختص الجود بزيد أى صار الجود مقصورا على زيد لا يتجاوزه الى غيره وهذا عرف جيد الا أن الاكثر فى الاستعمال دخولها على المقصور كما بين (قوله مثلها فى قولهم الخ)

ولانه فى المعنى عبارة عنه وفى اللفظ مطابق له (فلتخصيصه) أى المسند اليه (بالمسند) يعنى لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم أن القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو فالباء فى قوله فلتخصيصه بالمسند مثلها فى قولهم خصصت فلانا بالذكر

اليه لانه يقترن به ويليه وهو فى اللفظ مطابق له ولانه على القول بان له محلا من الاعراب وانه ضمير حقيقة عبارة عن المسند اليه وأما على القول بأنه صورة ضمير ولا محل له فلا يتجه هذا لا يقال اقترانه باللام فى نحو قولنا ان زيدا لهو القائم يدل على انه من حيز المسند لانا نقول دخول اللام عليه لكونه توطئة للمسند لا لكونه عبارة عنه بدليل أن من أعرب ه أعربه مبتدأ ولانه معرفة صورة فلا يناسب الخبر الذى الاصل فيه أن يكون نكرة (فلتخصيصه بالمسند) أى تعقيب المسند اليه بضمير الفصل لتخصيصه أى المسند اليه

أن يريد وأما اتيان ضمير الفصل والاصل هو صورة ضمير واقع بين المبتدا والخبر أو ما أصلهما كذلك وهو الذى يسميه الكوفيون عمادا وبعضهم يسميه دعامة والبصريون فصلا والمنطقيون رابطة وله أحكام يطول ذكرها وفائدته كما ذكره المصنف افادة اختصاص المسند اليه بالمسند فاذا قلت زيد هو القائم معناه انه لا قائم غيره وقد صرح به الزمخشرى عند قوله تعالى وأولئك هم المفلحون واستدل له السهيلى بانه أتى به فى كل موضع ادعى فيه نسبة ذلك المعنى الى غير الله تعالى ولم يؤت به حيث لم يدع وذلك فى قوله تعالى وأنه هو أضحك وأبكى الى آخر الآية وذكر نحوه التنوخى غير انه جعل الضمير للتأكيد ولم يذكر الحصر وفيما قالاه نظر لقوله تعالى وأنه هو أمات وأحيا مع قوله تعالى وانه خلق الزوجين الذكر والانثى فالاحياء خلق وان كان الخلق لم ينسبه أحد لغير الله تعالى فقد أتى فيه بضمير الفصل فى قوله سبحانه وأنه هو أمات وأحيا على خلاف ما زعماه وان كان الاماتة والاحياء قد نسبا لغير الله تعالى كما تضمنه قول النمرود أنا أحيى وأميت فقوله تعالى وأنه خلق الزوجين لم يؤكده بالفصل مع أنه منه ثم ما قالاه ليس بصحيح لان هذا الضمير لا يصح اعرابه فصلا لان الفصل لا يقع قبل

أى ذكرته دون غيره كأنك جعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر أى منفردا به والمعنى ههنا جعل المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه

بالمسند بمعنى جعل المسند مختصا بالمسند اليه بحيث لايتعداه الى مسند اليه آخر كقولنا زيد هو الساعى فى حاجتك فذكر ضمير الفصل ليفيد أن المسند وهو الساعى مخصوص بالمسند اليه وهو زيد بحيث لايتعداه الى أن يكون غير زيد ساعيا فالباء دخلت هنا على المقصور لا على المقصور عليه ولو كان الاصل دخولها

خبر هو فعل ماض وقد توجد دلالة الفصل على الحصر من مواضع من القرآن منها قوله تعالى فلما توفيتنى كنت أنت الرقيب عليهم لانه لو لم يكن للحصر لما حسن لان الله لم يزل رقيبا عليهم وانما الذى حصل بتوفيه انه لم يبق لهم رقيب غير الله تعالى و ينبغى لهذا ان يتعين اعرابه فصلا ومنها قوله تعالى لايستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة أصحاب الجنة هم الفائزون فانه ذكر لتبيين عدم الاستواء وذلك لايحسن الابان يكون الضمير للاختصاص و بهذا تعين اعراب هم هنا فصلا لاتأكيدا ولا مبتدأ ثانيا الاأن يقال فى هذا كله ان الحصر يحصل من تعريف الخبر ومثل فى الايضاح بقولك زيد هو يقوم وليس بصحيح لانه ليس بفصل لان بعده فعلا مضارعا وأما المصنف والبيانيون فاتبعوا فيه الجرجانى فانه ذكر ذلك فى شرح الايضاح والجمهور على خلافه ومما يدل على الحصر أيضا قوله تعالى ان شانئك هو الابتر وقوله تعالى أم اتخذوا من دونه أولياء فالله هو الولى لان الانكار فى الآيتين لايحصل الا بالحصر ﴿تنبيه﴾ فائدة الحصر غير منحصرة فى التخصيص بل يفيد أيضا التأكيد كما صرحوا به و يفيد أيضا الدلالة على ان ما بعده خبر لاصفة على خدش فى ذلك محله علم النحو لان هذه الفائدة من حظ النحوى لا من حظ البيانى وهذه الفوائد الثلاث ذكرها الزمخشرى عند الكلام على قوله وأولئك هم المفلحون ﴿ تنبيه ﴾ قال ابن الحاجب فى شرح المفصل ان الفصل ضمير مؤكد لما قبله وقال فى أماليه ان ضمير الفصل ليس تأكيدا لانه لو كان فاما ان يكون لفظيا أو معنويا لاجائز أن يكون لفظيا لان اللفظى اعادة اللفظ الأول مثل زيد زيد أو بمعناه مثل قمت أنا والفصل ليس هو المسند اليه ولا معناه لانه ليس مكنيا به عن المسند اليه ولا مفسرا له ولا جائز أن يكون معنويا لان المعنوى التأكيد بألفاظ محصورة كالنفس والعين ﴿قلت﴾ وما قاله من كون الفصل لا يعود لما قبله حسن دقيق ولاسيما اذا قلنا ان الفصل حرف غير انه قد يخدش فيه أنه يشترط مطابقته له فى افراد وتثنية وجمع الا أن يقال حوفظ على المطابقة الصورية وأما قوله انه ليس تأكيدا ففيه نظر ولا يسلم أن التأكيد منحصر فيما ذكره لان التأكيد الذى ذكره هو التوكيد الذى تكلم عليه النحاة فى باب التابع ولكنه تأكيد باصطلاح الاصوليين وأهل المعانى وهذا كما أن التأكيد يكون بان واللام وكأنه توهم أن المراد ان الفصل تأكيد للمسند اليه وليس كذلك بل هو تأكيد للجملة كما قدمناه فى أوائل هذا الشرح و بمجموع ما ذكرناه وما ذكره ابن الحاجب اتجه اشكال فى قول النحاة ان الفصل لايجتمع مع التأكيد فلا يقال زيد نفسه هو القائم لانا نقول نفسه تأكيد للمبتدأ لا للجملة فلم يجتمع تأكيدان على شىء واحد ثم ما المانع من اجتماع التأكيد والفصل وأنت تقول جاء زيد نفسه عينه وجاء زيد نفسه ولا حاجة بعد ثبوت كلتين فى استعمالين الى سماعهما من العرب مجتمعتين ولهذا نقول جاء الزيدون كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون من غير توقف على ورود السماع بها مجتمعة ❊ واعلم أن الفصل اتفق جمهور النحاة على انه حرف لا اسم والقائلون بانه اسم أكثرهم على انه لا محل له من الاعراب والقائلون بان له محلا منهم الكسائى قال ان محله باعتبار ما قبله والفراء قال باعتبار ما بعده فما ذكرناه من أنه تأكيد للحكم واضح على قول الجمهور انه حرف أو اسم ولا موضع له وان قلنا بمذهب

أى فى كونها داخلة على المقصور (قوله أى ذكرته دون غيره) أى فالذكر مقصور على فلان (قوله كأنك الخ) كأن التحقيق أى بمعنى انك جعلته وقوله من بين الاشخاص متعلق بمختصا مقدم عليه (قوله من بين ما) أى من بين الافراد التى يصح أى يمكن عقلا (قوله بكونه مسندا اليه) أى لذلك المسند المخصوص

مختصا بأن يثبت له المسند كما يقال في اياك نعبد

على المقصور عليه لان أهل العرف يدخلونها كثيرا على المقصور يقال خصصتك بهذه الحاجة أى جعلتها لا تتعداك الى غيرك وليس المعنى خصصتك أنت بها فلا تتعداها الى حاجة أخرى ومن هذا الاستعمال قوله اياك نعبد أى نخصك بالعبادة أى نجعل عبادتنا لا تتعدى الى غيرك لا أنك تختص بها فليس لك من الاحوال والاوصاف غيرها واذا تقرر ان ما استعمله المصنف موجود عرفا لم يرد أن

الكسائى انه اسم محل اعرابه ما قبله فقد قال ابن مالك فى شرح التسهيل انه يجعله تأكيدا لما قبله وانه باطل والذى أفهمه من هذا القول انه انكار لحقيقة الفصل بالكلية وادعى أن ما يسميه غيره فصلا نوع من أنواع التأكيد اللفظى وانه توكيد الظاهر بالمضمر ولذلك كان باطلا لان غيره لا يجيز تأكيد الظاهر بالمضمر واذا كان كذلك فلا يرد علينا حينئذ مذهب الكسائى لانه انكار للفصل ولم يثبت لنا من اثبت الفصل وجعله تأكيدا للمسند اليه فلم يبق الا قول الفراء ان له اعتبار ما بعده وهو مذهب شاذ لا علينا منه وليس يلزمه من اعطائه اعتبار ما قبله أن يكون تأكيدا له فليتأمل وأما قول الخطيبى فى شرح المفتاح ان الفصل تأكيد للمسند اليه لان اعرابه اعراب المسند اليه على المختار فليس بصحيح واختياره ذلك لا يرجع اليه فيه ﴿تنبيه﴾ قول المصنف تخصيصه أى تخصيص المسند اليه بالمسند وهذه العبارة هى الصواب وأما قول السكاكى فى المفتاح تخصيص المسند بالمسند اليه فهو سهو منه فليتأمل وقال الطيبى فى التبيان الفصل لتخصيص المسند بالمسند اليه اوعكسه وهو وهم أيضا والظاهر أنه وجد كلا من العبارتين فى كلام المصنفين فجمع بينهما توهما أنهما صحيحتان الا أن يريد ما ذكرنا من تخصيص الاول بالثانى بكل حال و يعنى بالمسند اليه الاسم الجامد و بالمسند المشتق تقدم أم تأخر فقولك زيد هو القائم تخصيص المسند اليه وهو زيد بالقائم وهو المسند لان معناه ما القائم الا زيد وقولك القائم هو زيد تخصيص المسند وهو القائم بالمسند اليه وهو زيد لان المخصص أبدا هو الاول والمخصص به هو الاخير لكن القول بان الصفة هى المبتدأ تقدمت أو تأخرت خلاف قول الجمهور والراجح أن السابق من المعرفتين مبتدأ واللاحق خبر ﴿تنبيه﴾ ترتب على عبارة السكاكى وهو قوله ان الفصل لتخصيص المسند بالمسند اليه فساد وهو أن الشارح ناصر الدين الترمذى وشمس الدين الخطيبى وعماد الدين الكاشى أوردوا فى شروحهم للمفتاح سؤالا وهو أن الفصل اذا كان لتخصيص المسند بالمسند اليه فهو صفة المسند لا المسند اليه لان تخصيص المسند صفة المسند ثم اختلفوا فى جوابه فأجاب الترمذى بأن الفصل يقترن أولا بالمسند اليه ثم بواسطة اقترانه به يحصل تخصيص المسند به ورد الخطيبى هذا الجواب بانا لا نسلم أن اقترانه بالمسند اليه بحسب المعنى الذى هو التخصيص بل اقترانه بحسب التخصيص بهما على السواء وانما يقترن بالمسند اليه اولا بحسب اللفظ ولا اعتبار للاقتران اللفظى وأجاب الكاشى بأن فائدة الفصل بالذات موصوفية المسند اليه بالمسند دون غيره و يلزم منه تخصيص المسند بالمسند اليه ورده الخطيبى بان فائدة الفصل بحسب اللفظ أن يعلم أن ما بعده خبر و بحسب المعنى تخصيص المسند وعلى التقديرين فائدته ترجع بحسب الذات الى المسند وان قوله فائدة الفصل موصوفية المسند اليه بالمسند ممنوع ولم لا تكون فائدته كون المسند صفة للمسند اليه دون غيره اه وأجاب الخطيبى المشار اليه بان الفصل عبارة عن المسند اليه ومؤكد له لانه فى المعنى تكرار له واعرابه اعراب المسند اليه على المختار و يدل على أن المسند اليه معنى يوجد فيه المسند ولا يوجد فى غيره فلذلك جعل الفصل من الاعتبار الراجع الى المسند اليه ﴿قلت﴾ قد بنوا هذا السؤال على ظنهم صحة قول السكاكى فائدة الفصل تخصيص المسند بالمسند اليه وقد ذكرنا انها فاسدة فلا محل للسؤال بالكلية ولزم منه فساد الاجوبة السابقة

فانها

(قوله بأن يثبت له المسند) أى ذلك المسند بخصوصه وحاصله أن ذلك المسند بخصوصه يصح عقلا اسناده الى أفراد عدة فاذا أسند لواحد وأتى بضمير الفصل كان ذلك المسند مقصورا على هذا المسند اليه بخصوصه وقوله بأن يثبت الخ على صيغة المعلوم من الثبوت لا على صيغة المجهول من الاثبات لان المستفاد من ضمير الفصل هو القصر فى الثبوت لا الاثبات والفرق ظاهر اه فنارى

معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك (وأما تقديمه) أى تقديم المسند اليه (فلكون ذكره أهم)

العبارة مقلوبة وهو ظاهر والله أعلم ولا يذهب عنك أيضا أن هذه المباحث المذكورة فى العطف والفصل والوصل وان وقعت فى النحو تذكر فى البيان باعتبار استعمالها لمناسبة الحال والمحافظة عليها فى مقاماتها اما لذاتها لان المقام لا يفيد فيه غيرها أو لأغراض تترتب عليها وقد تقدم ثم وهذا غير مامرة (وأما تقديمه فلكون ذكره أهم) أى يقدم المسند اليه على المسند لان ذكر المسند اليه أهم والمراد بالتقديم هنا أن لا يحول عن مرتبته بأن ينطق به أولا لا أن له مرتبة التأخير فقدم عنها كالمفعول باعتبار الفاعل وكثيرا ما يطلق التقديم على المعنى الأول وهو المراد هنا ثم كون الذكر أهم لا يكفى فى علية التقديم لذاته لان الأهمية بنفسها حكم يفتقر الى علة توجبها اذ الاهمية فى الشىء هى الاعتناء به والاعتناء لا بد له من سبب فلذلك لو قيل هذا أهم من ذلك كان هذا القائل بصدد أن يقال له لماذا كان أهم ومن أى وجه كانوا به أعنى فلذلك فصل أوجه الأهمية على حسب ما رآه كافيا فى الحال فقال

فانها مبنية على فساد ثم فى كلامهم السابق نقود كثيرة منها قول الخطيبى ان الاقتران اللفظى لا أثر له فى جعل الفصل من أحوال المسند اليه وليس كما قال بل الاقتران اللفظى بأحد الطرفين اذا كان المعنى بالنسبة اليهما على السواء يرجح به ور بما رجح به مع التفاوت فى المعنى ألا ترى ان قولك القائم زيد يكون القائم هو المبتدا والمسند اليه لسبقه لفظا ثم ان الخطيبى ناقض هذا الكلام فى بحثه مع السكاكى واعتبر قول النحاة ان فائدة الفصل بيان ان ما بعده خبر وذلك اعتبار لفظى أيضا ومنها قول الخطيبى الفصل عبارة عن المسند اليه ومؤكد له وتكرار له واعرابه اعرابه كل ذلك ممنوع (قوله ويدل على أن المسند اليه معنى (١) يوجد فى المسند ولا يوجد فى غيره معارض بأن يقال هو معنى يوجد فى المسند اليه ولا يوجد فى غيره كما قرر هو فى جواب السكاكى سواء بسواء واذا تقرر فساد هذا السؤال وجوابه فلنذكر نحن السؤال على التحقيق بالعكس مما ذكروه ونقول الأولى أن يجعل الفصل من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه أو الى المسند أو الى الاسناد ولا شك أن هذا يلتفت (٢) عن أن تأكيد الفصل للجملة أو للمفرد فمقتضى ما سبق أن يقال للفصل ثلاث فوائد التأكيد والتخصيص وان ما بعده خبر فان نظرنا للفائدة الأولى فالأولى أن يجعل من اعتبارات الاسناد لانه توكيد للحكم كما جعل التأكيد بأن من اعتباراته ودخوله فى وسط الكلام لا ينافى ذلك كما أن لام الابتداء تدخل بين المسند اليه والمسند والتأكيد بهما من اعتبارات الاسناد كما سبق وان نظرنا الى فائدة التخصيص فالأولى أن يجعل من اعتبارات المسند اليه لان الفصل تخصيص المسند اليه بالمسند فالفصل مخصص بالكسر والمسند اليه مخصص بالفتح والمسند مخصص به فأثر الفصل معنى يتعدى منه الى المسند اليه ويصير قائما بالمسند اليه فعلم أن نسبته الى المسند اليه أولى ولما كان المصنف وغيره من أهل هذا العلم انما عولوا على أن فائدة الفصل التخصيص ولم يعولوا على التأكيد جعلوه من أحوال المسند اليه وان نظرنا الى الفائدة الثالثة وهى ان ما بعده ليس تابعا صح أن يجعل من أحوال المسند اليه لانه يسرع إعطاءه لخبره وصح أن يجعل من أحوال المسند لانه يبين خبريته ص (وأما تقديمه فلكون ذكره أهم الخ) ش تقديم المسند اليه يكون لاحد أمور * الأول أنه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه ﴿ قلت ﴾ يريد التقديم المعنوى فان المسند اليه محكوم عليه والمحكوم عليه متقدم فى الذهن على المحكوم به وان أراد التقديم اللفظى فذلك يختلف فان الأصل فى المسند اليه التقديم ان كانت الجملة اسمية والتأخير ان كانت فعلية الا اذا قلنا ان الفاعل فرع والمبتدأ أصل فانه حينئذ أصله التقديم فما ذكره المصنف لا يأتى على القول بأن الفاعل أصل * الثانى أن يتمكن الخبر من ذهن السامع لان فى المبتدا تشويقا اليه كقول

---

* وأما تقديمه فلكون ذكره أهم

(قوله معناه نخصك بالعبادة) أى وليس معناه أنك مختص بالعبادة ومقصور عليها فليس لك من الأحوال والأوصاف غيرها (قوله وأما تقديمه الخ) المراد بتقديمه ايراده ابتداء أول النطق فاندفع اعتراض المطول بأنه كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بأنه انما يقال مقدم أو مؤخر للمزال عن مكانه لا للقار فى مكانه وحاصل الجواب أن فى لفظ التقديم هنا تجوزا والمراد ما عرفته (قوله فلكون ذكره أهم) أى فلكون ذكره أهم من ذكر المسند ومعنى كون ذكره أهم أن العناية به أكثر من العناية بذكر غيره

---

(١) يوجد فى المسند الخ كذا فى الأصل ولتحرر هذه العبارة مع عبارته السابقة اهـ

(٢) يلتفت عن الخ هكذا فى الأصل ولعل يلتفت محرف فتأمل كتبه مصححه

(قوله ولايكفى فى التقديم) أى فى بيان نكتة التقديم مجرد الخ أى لا يكفى صاحب علم المعانى أن يقتصر فى بيان نكتة التقديم على الاهتمام بحيث يقول قدم المسند اليه مثلا للاهتمام بل ينبغى أن يبين سببه ليعلم المتعلم الكاسب للبلاغة الجهات المعتبرة عند البلغاء المقتضية للاهتمام والا فيكفى أن يقال فى التقديم الواقع من البليغ أنه للاهتمام اذ لاخفاء فى أن ما دعاه للاهتمام أمر معتبر فى البلاغة (قوله و بأى سبب) العطف تفسيرى (قوله فلذا فصله) أى بينه والضمير لوجه الاهتمام وسببه (قوله اما لانه) أى وتثبت الاهمية لذكره اما لكون تقديمه الأصل أى الراجح فى نظر الواضع وقوله اما لانه أى تقديم المسند اليه بمعنى اللفظ وقوله لانه محكوم عليه أى المسند اليه بمعنى للمعنى ففى كلامه استخدام (قوله ولابد من تحققه قبل الحكم) اعترض بأنه ان أريد وقوع النسبة أولا وقوعها فهو مسبوق بتحقق المسند اليه والمسند معا فى (٣٩٠) الذهن ضرورة أن النسبة لا تعقل الا بعد تعقلهما لكن لايلزم من ذلك ماهو المطلوب أعنى تقديم المسند اليه على المسند وان أريد بالحكم المحكوم به فلا نسلم أنه لابد من تحقق المحكوم عليه فى الذهن قبل المحكوم به لانه يمكن تعقل المحكوم به قبل تعقل المحكوم عليه نعم لو كان المحكوم عليه هو الذات والمحكوم به الوصف كان الأولى أن يلاحظ قبل المحكوم به وأما أنه يجب فلا هذا اذا أريد بتحققه قبل الحكم تحققه فى التعقل وان أريد تحققه فى الخارج فلا نزاع فيه اذا كان المحكوم عليه من الموجودات الخارجية الا أن ترتيب الألفاظ لتأدية المعانى بحسب ترتيب تلك المعانى فى التعقل لا فى الخارج وأجيب بأنه يصح أن يراد بالتحقق قبل الحكم التقدم فى التعقل و يراد بالحكم المحكوم به و يراد بالوجوب المأخوذ من قوله لابد الوجوب الاستحسانى وهو الأولوية لا الحقيقى ولاشك أن تعقل الذات قبل الوصف هو المناسب وان أمكن العكس وأن ترتيب اللفظ على ترتيب المعنى أمر لائق فصح التعليل به لتقديم المسند اليه وحاصله أن المسند اليه لما كان محكوما عليه كان المسند مطلوبا لأجله فالأولى أن يلاحظ قبله و يصح أن يراد بالتحقق المذكور التقدم فى الوجود الخارجى والوجوب حينئذ حقيقى ومختص بالموجودات الخارجية وترتيب اللفظ هنا على ما فى الخارج ترتيب له على ما فى الذهن لان ما فى الخارج مدلول ما فى الذهن وما فى الذهن مدلول اللفظ لان اللفظ يدل على ما فى الذهن وما فى الذهن يدل على ما فى الخارج

ولا يكفى فى التقديم مجرد ذكر الاهتمام بل لابد أن يبين أن الاهتمام من أى جهة و بأى سبب فلذا فصله بقوله (اما لانه) أى تقديم المسند اليه (الأصل) لانه محكوم عليه ولابد من تحققه قبل الحكم فقصدوا أن يكون فى الذكر أيضا مقدما

(اما لانه) أى تقديم المسند اليه (الأصل) من جهة المعنى وفى الخارج بمعنى أن المسند اليه المحكوم عليه من شأنه أن يكون ذاتا خارجية ولايضر خروجها عن ذلك فى بعض الصور كالقضايا الذهنية والمحكوم به من شأنه أن يكون وصفا ومن شأن الذات المعروضة التقرر قبل الوصف العارض ولايضر الخروج أيضا عن هذا الأصل فى بعض الصور كالأوصاف اللازمة وأما حمله على أن تعقل الذات المحكوم عليه سابق عن تعقل الحكم فلا يصح اذ لا يسلم تقدم المسند اليه على المسند فى التعقل لان تعقل الذات من حيث هى لا يجب سبقه على تعقل الوصف من حيث هو فلا يوجب ذلك تقدم أحدهما على الآخر والتعقل من حيث الحكم هما فيه سواء لان النسبة الحكمية تتوقف عليهما معا فلا يوجب ذلك تقديم أحدهما على الآخر واذا كان الأصل تقديم المسند اليه على المسند لينبه بالتقديم الذكرى على التقديم المعنوى فالمحافظة على ما يوافق الأصل تقتضى أهمية الذكر ولكن الجرى على الأصل انما هو عند انتفاء سبب العدول لان معنى الاصالة هنا كون الشىء متمسكا به عند انتفاء جميع العوارض

المعرى والذى حارت البرية فيه ☆ حيوان مستحدث من جماد

قال البطليوسى فى شرح سقط الزند معناه مقصود به الانسان والحيرة الواقعة فيه من قبيل اتصال النفس بالجسم اذ النفس جوهرية والجسم عرضى فلذلك يعدم الجسم الحياة اذا فارقته النفس والحيرة الواقعة فى نياطها به وقيل معناه ان الله خلق طائرا فى بلاد الهند اسمه ققنس يضرب به المثل فى البياض وله منقار طويل وهو حسن الألحان يعيش ألف سنة ثم يلهمه الله الموت فيجمع الحطب حواليه و يضرب بجناحيه الحطب فتخرج نار فيشتعل فيحترق فيخلق الله من رماده بعد مدة مثله وهذا القول الثانى لغير البطليوسى وقيل أراد آدم صلى الله عليه وسلم وقيل أراد ناقة صالح وقيل عصا موسى صلى الله عليه وسلم ومثل ذلك السكاكى بقولك صديقك الفاعل الصانع صدوق تريد بالفاعل الصانع معناه من صفات

مدح

(ولامقتضى للعدول عنه) أى عن ذلك الاصل إذ لو كان أمر يقتضى العدول عنه فلا يقدم كما فى الفاعل فان مرتبة العامل التقدم على المعمول (واما ليتمكن الخبر فى ذهن السامع لان فى المبتدا تشويقا اليه) أى الى الخبر (كقوله

كما تقدم ولهذا قال (ولامقتضى للعدول عنه) أى عن ذلك الاصل الذى هو التقديم كأن يكون المسند اليه مبتدأ كقولنا زيد قائم وأما لو كان المسند اليه فاعلا لوجب تأخيره عن الفعل أو ما يجرى مجراه لوجوب تقديم العامل عن المعمول وكذا اذا استوجب المسند التقديم لكونه له الصدر كأين زيد وكيف عمرو فان قلت أما كون المسند استفهاما فقد يتجه كونه مقتضيا للعدول لان الغرض مما فيه الاستفهام نفس المستفهم عنه فما دل عليه فهو بالتقدم أحق وأما كونه فعلا فتعليل اقتضائه العدول بكونه عاملا تعليل باعتبار اصطلاحى لا ذوقى فان العرب لا يدركون أن موجب تقديم الفعل على الفاعل كونه عاملا والتعليل فى هذا الباب يجب أن يكون مما يعتبره البلغاء بالسليقة فان غيرهم لا يعتبر شيئا الا بالتتبع لهم فكيف يصح جعله علة للعدول عن التقديم قلت الامر كذلك لكن قولهم يتقدم لكونه عاملا رمز واشارة الى ان العرب استعملوه كذلك ونزلوه منزلة تقديم العامل الحسى على المعمول فى وجوب تقدمه عليه وانهم اعتبروه كالسبب فى ايجاد ما بعده لم يرتكب الا لأجل الفعل المقصود تسليطه عليه وتنبيه له ولهذا يقال الاخبار فى الجملة الفعلية الأهم فيه الفعل وما بعده لم يؤت به الا لسببه فصار السبب الذكرى عندهم كالسبب الحسى تأمل (واما ليتمكن الخبر فى ذهن السامع) أى تتحقق اهمية تقديم المسند اليه لان فى ذلك التقديم ما يوجب تمكن الخبر فى ذهن السامع لاشتمال المسند اليه على تطويل ما بحيث يوجب التشوق الى الخبر والحاصل بعد الشوق ألذ وأمكن فى النفس وهذا معنى قوله (لأن فى) تقديم (المبتدا تشويقا اليه) أى الى الخبر لما معه من الوصف الموجب لذلك (كقوله) أى المعرى

بان أمر الاله واختلف النا ✽ س فداع الى ضلال وهادى

مدح تذكر لا تريد هذا اللفظ فانه يستعمل غالبا فى الذم كما أشار اليه الزمخشرى فلا يرد على السكاكى فساد هذا المثال نعم قد يقال ان التشويق هنا انما حصل للمبتدا من ذكر الصفات قال السكاكى ان التشويق الى الخبر انما حصل من كون المبتدا موصولا وهو واضح لان الصلة وهى حيرة البرية فيه شوقت اليه فاستدعت موصولا يجرى عليه والمصنف جعل فى الايضاح هذا القول خلاف الاولى وفيه نظر ولم يرد السكاكى حصر التشوق فى كون المبتدا موصولا بل كونه موصولا يقتضى ذكر صلة تتشوق النفس بها الى المسند ✽ الثالث أن يقصد تعجيل المسرة ان كان فى ذكر المسند اليه تفاؤل نحو سعد فى دارك أو المساءة ان كان فيه ما قد يتطير به مثل السفاح فى دار صديقك وان شئت فقل السفاح فى دار عدوك للتفاؤل وسعد فى دار عدوك للتطير والسفاح لقب عبد الله بن محمد أول خلفاء بنى العباس يقال سفحت دمه أى سفكته وقول المصنف تعجيل المسرة أحسن من قول المفتاح لانه يتفاءل به لان التعجيل هو المناسب للتقديم لا التفاؤل لانه يحصل بآخره أيضا ✽ الرابع ايهام ان المسند اليه منك على ذكره لا يعزب عن خاطرك كقولك القمر نبيه ✽ الخامس ايهام أنك تستلذ بذكره فلا تقدم غيره عليه (قوله واما لنحو ذلك) قال المصنف فى الايضاح قال السكاكى واما لان كونه متصفا بالخبر هو المطلوب لا نفس

(قوله ولامقتضى للعدول عنه) أى والحال انه ليس هناك نكتة تقتضى العدول عن ذلك الاصل أما لو وجدت نكتة من نكات التأخير فلا يقدم لان الاصالة نكتة ضعيفة فيرجح غيرها عليها بمجردهام ان هذه الجملة حال من المصدر المنسبك من أن ومعموليها والتقدير لكونه الاصل فى حال عدم المقتضى للعدول عنه قيل ولا يصح أن تكون حالا من خبر أن وهو الاصل لما يلزم عليه من عمل أن فى الحال لأن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها وانه عامل ضعيف لانه عامل معنوى وفيه نظر لأن العامل المعنوى انما يمتنع عمله فى الحال مؤخرا لا مقدما قال فى الخلاصة

وعامل ضمن معنى الفعل لا ✽ حروفه مؤخرا لن يعملا

فالحق جواز ذلك الوجه أيضا ويصح أن تكون الجملة عطفا على خبر ان وهو الاصل (قوله فان مرتبة العامل التقدم على المعمول) أى لانه لما أثر فيه رجح جانبه عليه بالتقديم ولان العامل علة فى المعمولية والعلة مقدمة على المعلول (قوله لان فى المبتدا تشويقا اليه) أى لما معه من الوصف الموجب لذلك أو الصلة كذلك كقوله حارت فى المثال والحاصل أن فى قوله حارت البرية تشويقا للنفس الى علم الخبر فاذا قيل حيوان تمكن فى النفس لان الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب وقد يقال ان كون المبتدا مشوقا للخبر انما يدعو الى التقديم لا لكونه أهم اهـ أطول

كقوله

والذى حارت البرية فيه * حيوان مستحدث من جماد

وهذا أولى من جعله شاهدا لكون المسند اليه موصولا كما فعل السكاكى

والذى حارت البرية فيه * حيوان مستحدث من جماد)

يعنى تحيرت الخلائق فى المعاد الجسمانى والنشور الذى ليس بنفسانى

(والذى حارت البرية فيه * حيوان مستحدث من جماد)

فكون المسند اليه موصوفا بحيرة البرية فيه يوجب الاشتياق الى أن الخبر عنه ماهو وقوله حيوان مستحدث من جماد خبر مسوق بعد التشويق اليه فيتمكن فى ذهن السامع والحال قد اقتضى مزيد اهتمام بتمكينه فى أذهان السامعين ليحترز المحترز عن الضلال فيه و يزداد المهتدى فيه هدى ولكونه أمرا عجيبا فى نفسه تفزع النفوس الى التهمم بتصوره والايقاف عليه والمراد باستحداث الحيوان من الجماد البعث والمعاد للاجسام الحيوانية يوم القيامة و يدل عليه قوله بان أمر الاله الخ مع ماتقدم وتأخر عنه وقيل المراد بالحيوان المذكور ثعبان موسى على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام وقيل ناقة صالح وقيل آدم عليه السلام وقيل طائر بالهند يعيش طويلا فاذا انتهى أجله دخل عشا ونفخ فيه فتحدث فى العش أصوات مطربة فيحترق العش بنار تحدث حينئذ ويحترق ذلك الطائر فى العش حتى يصير رمادا ثم يخلق الله تعالى من ذلك الرماد ذلك الطائر مرة أخرى ثم اذا انتهى أجله فعل مثل مافعل أولا وهلم جرا والاحتمالات غير الاول ضعيفة وحيرة البرية إما بمعنى الاضطراب والاختلاف لان الحيرة فى الشىء يلزمها الاختلاف فى بعض الصور فيكون من اطلاق الملزوم على اللازم واما بمعنى أن مذهب الهادى يحتاج فيه الى دفع الشبه وكذا مذهب الضال ودفع الشبه لايخلو غالبا من حيرة فيكون اطلاق الحيرة واردا على أصله فكأنه يقول والذى وقع فيه تحير أولا ولم يقع استقرار فى أمره الا بعد دفع الشبه حيوان فعلى هذا لايرد أن يقال قد استقر العالم على مذهبين فلا حيرة تأمله

الخبر كما اذا قيل لك كيف الزاهد فتقول الزاهد يشرب و يطرب وأورد عليه أن قوله لانفس الخبر يشعر بتجويز أن يكون المطلوب بالجملة الخبرية نفس الخبر وهو باطل لان نفس الخبر تصور لاتصديق والمطلوب بها انما يكون تصديقا وان أراد بذلك وقوع الخبر مطلقا فغير صحيح لان العبارة عن مثله لايتعرض فيها الى ماهو مسند اليه كقولك وقع القيام ﴿قلت﴾ وما ذكره ضعيف لان السكاكى لم يرد بان نفس الخبر منفكا عن الحكم مقصود حتى يقول هو تصور وانما قيل فى كلامه ان المراد أن المسند اليه يستدعى مسندا غير معين فاذا لم يقصد مطلق الاخبار عنه بل الاخبار عنه بأمر مستغرب خلاف ما فى الذهن قدم المسند اليه ليظن حال النطق أن المسند ليس المسند اليه فيكون ذكره بعد ذلك أوقع فى النفس لغرابته ولذلك مثله بقولك الزاهد يشرب لانه يستغرب الحكم على الزاهد بذلك ولو قلت يشرب الزاهد لسرى الذهن الى ان المسند اليه ليس زاهدا وقيل مراده أن يقصد الاتصاف الدائم لامجرد وقوع الفعل فان قوله الزاهد يشرب يشير الى الحالة الدائمة بخلاف قوله يشرب الزاهد لايعطى الا مجرد الفعل كذا قيل وفيه نظر لأن يشرب أيضا قد يعطى التكرار لكونه فعلا مضارعا كما سيأتى الا أن يقال ان دلالة المضارع على التكرار انما هى اذا وقع خبرا كما هو ظاهر كلام الزمخشرى و ينبغى أن تمثل بقولك يشرب الزاهد لا لأن الجملة الاسمية على الثبوت والفعلية على التجدد و يحتمل كلامه وجها ثانيا وهو أن يكون المراد

(قوله حارت البرية فيه) أى فى أنه يعاد أولا يعاد أى اختلفت فيه البرية فأطلق الملزوم وأراد اللازم لان الحيرة فى الشىء يلزمها الاختلاف فاندفع مايقال ان الفريق القائل بالبعث جازم به والبعض المنكر له جازم بعدمه واذا كان كل من أهل المذهبين جازما بمذهبه فأين الحيرة أو يقال ان الاختلاف من المجموع من حيث هو مجموع أثر حيرته وان كان كل واحد جازما بمذهبه أو يقال ان مذهب الهادى لما كان يحتاج الى دفع الشبه وكذا مذهب الضال ودفع الشبه لايخلو غالبا عن حيرة فيكون اطلاق الحيرة واردا على أصله فكأنه قال والذى وقع فيه تحير أولا ولم يقع استقرار على حاله الا بعد دفع الشبه معاد حيوان الخ (قوله حيوان) أى معاد حيوان وقوله مستحدث من جماد أراد به النطفة بناء على أن المراد بالجماد ماليس بحيوان وان انفصل عنه أو أن المراد مستحدث من جماد باعتبار أصله وهى طينة آدم بناء على أن المراد بالجماد ماليس بحيوان ولا منفصل عنه أو المراد بالحيوان الاجسام الخارجة من القبور وهى مستحدثة من جماد وهو التراب الذى تنبت منه (قوله فى المعاد الجسمانى) أى فى العود المتعلق بالاجسام وكذا بالارواح (قوله والنشور) أى انتشار الخلق من قبورهم وتفرقهم فى الذهاب الى المحشر وقوله الذى ليس بنفسانى أى الذى ليس متعلقا بالنفس فقط بل متعلق بالنفس أى الروح والجسم معا

أنه

(قوله بدليل ماقبله الخ) أى أن المراد بالحيوان المستحدث من جماد بنو آدم والذى تحيرت البرية فيه معاده ونشوره بدليل ماقبله وليس المراد بالحيوان المستحدث من جماد تحيرت البرية فيه ناقة صالح أو ثعبان موسى كما قال بعضهم فان الأولى مستحدثة من الصخرة والثانى مستحدث من العصا وقد اختلف فيهما الناس فقيل ذلك ضلال وسحر وقيل أمر حق ومعجزة لصالح وموسى وقال بعضهم المراد به طائر بالهند يقال له القفنس يضرب به المثل فى البياض له منقار طويل فيه ثلثمائة وستون ثقبة على عدد أيام السنة اذا صوت يخرج من كل واحد منها صوت حسن بعيش ألف سنة واذا انتهى أجله وألهمه الله ذلك دخل عشه ونفخ فيه فيحدث فى العش أصوات مطربة فيحترق العش بنار تحدث حينئذ و يحترق ذلك الطائر فى العش حتى يصير رمادا ثم يخلق الله من ذلك الرماد بعد ثلاثة أيام ذلك الطائر مرة أخرى ثم اذا انتهى أجله فعل مثل ما فعل أولا وهلم جرا لكن أنت خبير بأن هذا البيت وحده لا يدل لما ادعاه من أن المراد بالحيوان المستحدث من جماد بنو آدم وأن الذى تحيرت فيه البرية معاده لصدقه بناقة صالح وعصا موسى نعم أبيات القصيدة من أولها تدل على ذلك فالاولى أن يقول بدليل السياق وذلك لان هذا البيت الذى ذكره المصنف لابى العلاء المعرى من قصيدة يرثى بها فقيها حنفيا ومطلعها :

غير مجد فى ملتى واعتقادى * نوح باك ولا ترنم شادى
وشبيه صوت النعى اذا قيس بصوت البشير فى كل ناد
أبكت تلكم الحمامة أم غنت على فرع غصنها المياد

(٣٩٣) صاح هذى قبورنا تملأ الرحب فأين القبور من عهد عاد
خفف الوطء ما أظن أديم الأرض إلا من هذه الأجساد
وقبيح بنا وان قدم العهد هوان الآباء والاجداد
سر إن اسطعت فى الهواء رويدا لا اختيالا على رفات العباد
رب لحد قد صار لحدا مرارا ضاحك من تزاحم الاضداد

(١) وهى طويلة ومنها ما يدل على كون المرثى فقيها حنفيا وهو قوله

بدليل ماقبله بان أمر الاله واختلف النـاس فداع الى ضلال وهادى

يعنى بعضهم يقول بالمعاد و بعضهم لا يقول به (واما لتعجيل المسرة أو المساءة للتفاؤل)

(واما لتعجيل المسرة أو المساءة) أى يحصل الاهتمام بتقديم المسند اليه لما فى تقديمه من تعجيل المسرة أو تعجيل المساءة وذلك (ا) لما فيه من (التفاؤل) فيفيد تقديمه تعجيل المسرة للسامع

أنه اذا علم صدور المسند فى الجملة ولكن لم يعلم المسند اليه قدم المسند اليه ولهذا قال لا نفس الخبر فان الخبر معلوم الوقوع وإنما قصد ايقاعه على شخص خاص قال السكاكى أيضا يقدم لانه يفيد زيادة تخصيص كقوله

متى تهزز بنى قطن تجدهم * سيوفا فى عواتقهم سيوف
جلوس فى مجالسهم رزان * وان ضيف ألم فهم خفوف

والخفوف جمع خاف بمعنى خفيف ورزان جمع رزين فان المعنى هم خفوف قال المصنف فى مطابقة الشاهد للتخصيص نظر لما سيأتى من أن ذلك مشروط بكون الخبر فعليا فان قلت الفعلى أعم من الفعل

وفقيها أفكاره شدن للنعمان مالم يشده شعر زياد

فسياق القصيدة فى رثاء شخص مات يبعد أن يكون المراد بالحيوان غير الآدميين و يعين أن الذى وقعت الحيرة فيه معاد ومجد بمعنى مغن ونافع والشادى من الشدو وهو رفع الصوت (قوله بان أمر الاله) أى ظهر بالادلة بالنسبة لمن دعى الى الهدى (قوله وهاد) عطف على داع (قوله بعضهم يقول بالمعاد) أى وهو الهادى كما يدل عليه قوله بان أمر الاله حيث جعل الحشر من أمر الله وقوله بعده

والبيب البيب من ليس يغتر بأن مصيره للفساد (٢)

أى فساد المزاج وعدم المعاد (قوله لتعجيل المسرة) أى السرور لانه يحصل بسماع اللفظ المشعر بالسرور سرور وكذا يقال فيما بعده

---

(١) الى أن قال تعب كلها الحياة فما أعجب الا من راغب فى ازدياد
ان حزنا فى ساعة الموت أضعاف سرور فى ساعة الميلاد

(٢) قوله بأن مصيره هكذا فى الاصل ولا يستقيم الوزن بذلك ولا المعنى والمعروف الموجود فى معاهد التنصيص بكون مصيره للفساد بتنوين لفظ كون ورفع مصيره على الابتداء كتبه مصححه

أوالتطير نحو سعد فى دارك والسفاح فى دار صديقك واما الايهام أنه لايزول عن الخاطر أوأنه يستلذ فهو الى الذكر أقرب وإما النحو ذلك

علة لتعجيل المسرة (أو التطير) علة لتعجيل المساءة (نحو سعد فى دارك) لتعجيل المسرة (والسفاح فى دار صديقك) لتعجيل المساءة (واما لايهام أنه) أى المسند اليه (لايزول عن الخاطر) لكونه مطلوبا (أوأنه يستلذ به) لكونه محبوبا (واما النحو ذلك) مثل اظهار تعظيمه أو تحقيره

(أو) لما فيه من (التطير) فيفيد تقديمه تعجيل المساءة ولاجل هاتين الافادتين كان لذكر المسند اليه القيد لاحدهما مزيد اهتمام فالأول وهو مافيه تعجيل المسرة للسامع لاجل التفاؤل (نحو سعد فى دارك) ولايخفى مافى لفظ سعد من التفاؤل (و) الثانى وهو مافيه تعجيل المساءة للتطير نحو (السفاح فى دار صديقك) ولايخفى أيضا مافى لفظ السفاح الدال على سفح الدماء من التطير لاشعاره بالقتل والاهلاك (واما الايهام أنه لايزول عن الخاطر) أى يحصل الاهتمام بتقديم المسند اليه لما فى التقديم من ايهام أنه لايزول عن الخاطر حتى ان الذهن اذا التفت لمخبرعنه لم يجد أولى منه فهو بالنسبة الى الخاطر كاللازم بالنسبة الى الملزوم وذلك لكونه مطلوبا والمطلوب لايفارق تصوره الذهن كقولك العدو أولى مايسر بقتله أولاتغفل عن أمره وانما قال لايهام لان عدم زواله عن الخاطر أمر غير ممكن عادة وانما الحاصل ايهام عدم الزوال ويدل على عدم الزوال على وجه الايهام كون المذكور مطلوبا مرغوبا لان المرغوب من شأنه لايزول عن التصور (أو) ايهام (أنه يستلذ به) لكونه محبوبا كقولك ليلى أشهى ذكرا (١) من كل كما ولهذا يكرر اسم الحبيب للالتذاذ بذكره ويخبرعنه بالالذاذة فيقال ليلى ألذ فى ذكرها من العسل وليس هذا تكرارا مع ماقبله اذ ليس كل مطلوب محبوبا (واما النحو ذلك) أى يحصل

فسنتكلم عليه ان شاء الله قال وقوله هم خفوف تفسير للشىء باعادة لفظه ﴿قلت﴾ انما أريد تفسير معنى لكن على كل تقدير ماقاله السكاكى فيه نظر لانه ان أفاد ذلك ففائدته تخصيص لازيادة تخصيص وقد جوز بعضهم فى كلام السكاكى أنه يريد تخصيص المسند بالمسند اليه لاتخصيص المسند اليه بالمسند معناه لن يكونوا الاخفافا ويقرب بهزيادة التخصيص لأن الخفة لارزانة معها فلو قيل خفوا دل على

(قوله علة لتعجيل المسرة) أى انما عجلت المسرة للسامع لاجل أن يتفاءل وعجلت المساءة له لاجل أن يتطير وذلك لان السامع انما يتفاءل أو يتطير بأول مايفتتح به الكلام فان كان يشعر بالمسرة تفاءل به أى تبادر لفهمه حصول الخير وان كان يشعر بالمساءة تطير به أى تبادر لفهمه حصول الشر (قوله سعد فى دارك) المراد به العلم والالم يجز الابتداء به لانه نكرة بلا مسوغ والشاهد فيه أنه قدم للمسند اليه لكون ذكره أهم لاجل تعجيل المسرة لا للمسرة اذ هى حاصلة مع التأخير وانما عجلت المسرة لاجل تفاؤل السامع أى تبادر حصول الخير لفهمه بخلاف السفاح فى دار صديقك فان التقديم فيه لتعجيل المساءة وعجلت المساءة لاجل تطير السامع وهو أن يتبادر الى فهمه حصول الشر والمراد بالسفاح هنا اما الوصف وهو سفاح الدماء أو العلم وهو فى الاصل لقب لأول خليفة من بنى العباس (قوله واما الايهام الخ) أى واما الاجل أن يوقع المتكلم فى وهم السامع أنه لايزول عن الخاطر حتى ان الذهن اذا التفت لمخبر عنه لم يجد أولى منه أى والشأن أن مالايزول عن الخاطر يقدم أولا فى الذكر عن غيره والمراد بالخاطر القلب لاما خطر وحل فيه وهو الهاجس فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم الحال وارادة المحل فاذا قيل الحبيب جاء قدم المسند اليه فيه لايهام أنه لايزول عن الخاطر وانما عبر بالايهام لان عدم زواله عن الخاطر أمر غير ممكن بحسب العادة لأنه يزول فى بعض الأوقات كوقت النوم (قوله أوأنه يستلذ به) أى ايهام الاستلذاذ به والمراد باللذة اللذة الحسية ولذا عبر بالايهام اشارة الى عدم تحقق ذلك (قوله اظهار تعظيمه) نحو رجل فاضل عندى وقوله أو تحقيره نحو رجل جاهل عندك واعترض بأن هذا الغرض الذى هو اظهار التعظيم نفى أو التحقير يحصل مع التأخير وليس خاصا بالتقديم لحصول كل منهما بالوصف اذ لو حذف الوصف لم يستفد شىء منهما أصلا قدم المسند اليه أو أخر فلا دخل للتقديم فى شىء من ذلك وأجيب بأن فى الكلام حذف مضاف أى مثل تعجيل اظهار تعظيمه الخ ولاشك أن تعجيل الاظهار خاص بالتقديم هذا محصل مافى الفنارى وتبعه يس وسم وفى عبدالحكيم قوله مثل اظهار تعظيمه أى التعظيم المستفاد من جوهر لفظ المسند اليه نحو أبو الفضل أو من الاضافة نحو ابن السلطان حاضر أو بوصفه نحو رجل فاضل فالتعظيم حاصل بلفظ المسند اليه لكونه مشعرا به واظهاره يحصل بتقديمه لانه يدل على أن الكلام سيق له نفسه وكذا الحال فى التحقير اذا كان المسند اليه لفظا مشتملا على التحقير فيكون تقديمه لاظهاره ولذا زاد لفظ الاظهار ولم يقل لتعظيمه أو تحقيره اهـ وبهذا تعلم أنه لاحاجة لما

---

(١) من كل كما كذا فى النسخ وانظر معنى التركيب وحرر اهـ كتبه مصححه

قال السكاكي وإما لان كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر كما اذا قيل لك كيف الزاهد فتقول الزاهد يشرب و يطرب
واما لانه يفيد زيادة تخصيص كقوله

متى تهزز بنى قطن تجدهم * سيوفا فى عواتقهم سيوف
جلوس فى مجالسهم رزان * وان ضيف ألم فهم خفوف

والمراد هم خفوف وفيه نظر لان قوله لا نفس الخبر يشعر بتجويز أن يكون المطلوب بالجملة الخبرية نفس الخبر وهو باطل لان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بها انما يكون تصديقا وان أراد بذلك وقوع الخبر مطلقا فغير صحيح أيضا لما سيأتى أن العبارة عن مثله لا يتعرض فيها الى ما هو مسند اليه كقولك وقع القيام ثم فى مطابقة الشاهد الذى أنشده للتخصيص نظر لما سيأتى أن ذلك مشروط بكون الخبر فعليا وقوله والمراد هم خفوف تفسير للشىء باعادة لفظه وقد يقدم المسند اليه ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى

أوما أشبه ذلك قال (عبد القاهر وقد يقدم) المسند اليه (ليفيد) التقديم (تخصيصه بالخبر الفعلى) أى قصر الخبر الفعلى عليه (ان ولى) المسند اليه (حرف النفى) أى وقع بعدها بلا فصل

الاهتمام بذكر المسند اليه لنحو ذلك فيجب تقديمه كتعجيل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل عندنا أو تحقيره كرجل جاهل عندك وانما قلنا تعجيل لان اظهار التعظيم والتحقير حاصل بالتأخير أيضا والمختص بالتقديم تعجيل الاظهار أو شبه ذلك كالاحتراز عن أن يحصل فى قلبه تخيل غير المحكوم عليه كقولنا زيد قائم اذ لو قيل قائم زيد فربما تخيل من أول وهلة أن المراد بالقائم غير زيد والغرض نفى ذلك التخيل لانه مظنة الغفلة عن تحقيق المراد قال الشيخ (عبد القاهر) فى كتابه دلائل الاعجاز (وقد يقدم) المسند اليه (ليفيد) ذلك التقديم (تخصيصه) أى تخصيص المسند اليه (بالخبر الفعلى) يعنى بنفيه بمعنى افادة أن نفى الفعل مخصوص بالمسند اليه على الوجه الذى أثبته المخاطب ان أثبته عاما أفاد النفى تخصيص المسند اليه بنفى الفعل الثابت عاما فيقتضى ثبوت ذلك الفعل للغير عاما فيثبت تخصيص المسند اليه بالسلب والغير بالاثبات على الوجه المدعى (١) وان أثبته خاصا و يدل على أن المراد التخصيص بالسلب قوله (ان ولى) المسند اليه (حرف النفى) أى وقع المسند اليه بعد حرف النفى بلا فصل

نفى الزيادة فلما قدم المسند اليه تأكد ذلك الاختصاص وذكر السكاكى من أسباب التقديم أن يكون ضمير شأن أو قصة وتركه المصنف لانه يدخل فى ارادة التشويق ص (عبد القاهر وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى الخ) ش عبد القاهر الجرجانى قال قد يقدم المسند اليه ليفيد تخصيصه بالخبر

قاله أرباب الحواشى من التكلف السابق (قوله أوما أشبه ذلك) أى كالاحتراز عن أن يحصل فى قلب السامع غير المحكوم عليه كقولنا زيد قائم اذ لو قيل قائم زيد فربما تخيل من أول وهلة أن المراد بالقائم غير زيد والغرض نفى ذلك التخيل لانه مظنة الغفلة عن تحقيق المراد (قوله قال عبد القاهر) قدر الفعل اشارة الى أن عبد القاهر فاعل لفعل محذوف وفيه أن هذا ليس من المواضع التى يحذف فيها الفعل فالاولى جعله مبتدأ والخبر محذوف كما فعل فى المطول (٣٩٥) حيث قال عبد القاهر أورد كلاما حاصله ما أشار اليه المصنف بقوله (قوله وقد يقدم الخ) هذا مقابل للاهتمام المذكور سابقا فى المتن لأنه من جملة نكاته (قوله بالخبر الفعلى) أى بنفى الخبر الفعلى فهو على حذف مضاف بدليل قوله ان ولى الخ وأيضا المقصور على المسند اليه المقدم فى المثال الذى ذكره نفى القول وأما الفعل الذى هو القول فهو ثابت لغيره فالحاصل أن المسند اليه مخصص بنفى الخبر الفعلى والمخصص بالخبر الفعلى انما هو غير المسند اليه فلا بد من تقدير اما فى آخر الكلام كما قلنا أو فى أوله بأن يقال ليفيد التقديم تخصيص غيره بالخبر الفعلى اللهم الا أن يراد بالخبر الاخبار أعنى مضمون الجملة لا خبر المبتدا ولا شك أن مضمون الجملة فى المثال نفى القول وحينئذ فلا حاجة لحذف المضاف أو يقال مراده بالمسند اليه غير المذكور لانه مسند اليه فى الكلام ضمنا اذ كل كلام اشتمل على الحصر كان مشتملا على اثنين من المسند اليه أحدهما ضمنى والآخر مصرح به لانه يشتمل على حكمين ايجابى وسلبى ولكل منهما مسند اليه والمراد بالخبر الفعلى ما فى أوله فعل وكان فاعله ضمير المسند اليه لا المتضمن لمعنى الفعل لتصريحه بأن الصفة المشبهة فى قوله تعالى وما أنت علينا بعزيز ليست خبرا فعليا قاله الفنرى وفى الاطول ان المشتقات كلها مشتركة فى سبب افادة التخصيص كما فى قوله تعالى وما أنت علينا بعزيز وما هم منها بمخرجين فعدم العزة فى الاولى مختص بالمسند اليه ثابتة لغيره وكذا نفى الخروج فى الثانية مختص بالمسند اليه وهو الكفار والخروج منها ثابت لغيرهم (قوله أى قصر الخبر الفعلى عليه) أى فالباء داخلة على المقصور (قوله أى وقع بعدها) أنث الضمير العائد على حرف النفى نظرا الى أنه أداة أو كلمة (قوله بلا فصل) ليس قيدا هنا وانما أتى به لاعتباره فى حقيقة الولى اصطلاحا وان لم يعتبر فى حقيقته لغة لصدق الولى لغة مع الفاصل فلا يضر الفصل ببعض المعمولات مثلا نحو ما زيدا أنا ضربت وما فى الدار أنا جلست وكقولك ما ان أنا قلت لزيد فهذا كله مما لا يفيد التخصيص ولهذا لم يجعل الشارح

---

(١) وان أثبته خاصا هكذا فى الاصل ولعل فى الكلام سقطا فحرر كتبه مصححه

كقولك ما أنا قلت هذا أى لم أقله مع أنه مقول فأفاد نفى الفعل عنك وثبوته لغيرك فلا تقول ذلك الا فى شىء ثبت أنه مقول وأنت تريد نفى كونه قائلا له ومنه قول الشاعر

وما أنا أسقمت جسمي به ✽ ولا أنا أضرمت فى القلب نارا

اذ المعنى أن هذا السقم الموجود والضرم الثابت ما أنا جالبا لهما فالقصد الى نفى كونه فاعلا لهما لا الى نفيهما

صورة الفصل المذكور من جملة الصور الداخلة تحت قوله الآتى و إلا كما ستقف عليه كذا قرره شيخنا العدوى (قوله ماقلت هذا) أى فأنا مبتدأ وقلت خبر وقدم المسند اليه فى هذا الكلام لاجل افادة اختصاصه بانتفاء هذا القول عنه أى أن انتفاء هذا القول مقصور على وثابت لغيرى وهذا الغير الذى ثبت له ذلك القول ليس كل غير بل غير مخصوص وهو من توهم المخاطب شركته معك أو انفرادك بهدونه كما قال الشارح (قوله مع أنه مقول لغيرى) فيه أن المخاطب قد ينسب الفعل الى المتكلم من غير تعرض لغيره فيقول له المتكلم ما أنا قلت لنفى مازعمه المخاطب فكيف يكون التقديم مفيدا لثبوت الفعل للغير مع أن ذلك الغير ليس ملاحظا أصلا كذا بحث السيد الصفوى وقد يقال مافى المتن هو الاصل وقد يخالف لقرينة كذا أجاب بعضهم لكن قد يقال مقتضى قول الشارح فى المطول ولا يقال هذا الكلام أعنى ما أنا قلت هذا الا فى شىء ثبت عند المخاطب أنه مقول لغيرك وأنت تريد نفى كونك القائل فقط لا نفى القول مطلقا اذ لا نزاع فيه بل فى قائله أن هذا البحث لا يرد وأن المخاطب اذا نسب الفعل الى المتكلم من غير تعرض لغيره لا يقول له ما أنا فعلت بل أنا ما فعلت فتأمل (قوله فالتقديم يفيد) أى بالمنطوق وقوله وثبوته أى و يفيد بالمفهوم ثبوته (قوله على الوجه الخ) متعلق بقوله وثبوته وقوله الذى نفى أى الفعل وقوله عنه أى عن المتكلم وكان الواجب أن يزيد قوله عليه بعد عنه بأن يقول على الوجه الذى نفى عنه عليه لان عائد الموصول أو موصوف الموصول اذا كان مجرورا لا يحذف الا بشروط منها أن يكون الموصول أو موصوفه مجرورا بما جر العائد وأن يتحد متعلقهما معنى أو لفظا ومعنى ولم يتحدا هنا متعلقا لان متعلق احدهما ثبوت ومتعلق الآخر نفى كما هو ظاهر فتأمل (قوله من العموم أو الخصوص) بيان للوجه فاذا كان النفى عاما أو خاصا كان الثبوت كذلك ومثال العموم قولك ما أنا رأيت أحدا فان الذى نفى عن المسند اليه رؤية كل أحد والذى أثبت لغيره رؤية كل أحد ولا شك أن كل أحد عام ومثال الخصوص ما أنا قلت هذا فقد نفى عن المسند اليه قول هذا بخصوصه وأثبت لغيره قول ذلك بخصوصه فالعموم والخصوص بالنظر للمعمول (قوله ولا يلزم الخ) لما كان قوله وثبوته لغيره يوهم

(نحو ما أنا قلت هذا أى لم أقله مع أنه مقول لغيرى) فالتقديم يفيد نفى الفعل عن المتكلم وثبوته لغيره على الوجه الذى نفى عنه من العموم أو الخصوص ولا يلزم ثبوته لجميع من سواك

بينهما لان أصل الولى الاتصال وذلك (نحو ما أنا قلت هذا) فهذا كلام مع من يعتقد أن هذا القول صدر منك فقط أو منك مع غيرك ان سلمت له ثبوت أصل القول وخطأته فى كون الفاعل أنت فقط اذا اعتقد التخصيص فيكون قصر قلب أو أنت مع المشارك اذا اعتقد المشاركة فيكون قصر أفراد فالمراد نفى الفاعل عن القائلية بالوحدة أو بالمشاركة على حسب اعتقاد المخاطب دون نفى أصل القول فتقول ما أنا قلت هذا القول (أى لم اقله) أنا دون غيرى اذا ادعى المخاطب الانفراد أو لم أقله مشاركا لغيرى اذا ادعى المشاركة (مع أنه مقول لغيرى) أى لم أقله كما تزعم أيها المخاطب على الوجهين ولكنه مقول لغيرى دونى فاختصصت بالنفى فالاول قصر قلب والثانى قصر افراد ولا يلزم من هذا ثبوته لكل من سواك بل يكفى فى اختصاص النفى عند الثبوت للغير أن يكون على حسب اعتقاد المخاطب ان اعتقد أن الغير المشارك أو المنفرد أنت عنه بالفعل معين كان الاثبات لمعين أو غير معين كان الاثبات له فقد تحقق بهذا

الفعل وذلك قسمان ✽ أحدهما أن يكون مثبتا وقدمنا هذه الحالة وان أخرها المصنف لان عليها تنبنى حالة النفى فيكون نفريعا على قول الجرجانى إما أن يكون المسند اليه معرفة أو نكرة فان كان معرفة فاما أن يكون المسند أيضا مثبتا أو منفيا ان كان مثبتا فقسمان الاول أن يراد به التخصيص نحو أنا قمت وأنا سعيت فى حاجتك معناه ماقام الا أنا وماسعى فى حاجتك غيرى فهو يدل على نسبة الفعل اليه بالمنطوق ونفيه عن غيره بالمفهوم وقد يستدل لهذا بقوله تعالى بل أنتم بهديتكم تفرحون فان ماقبلها من قوله تعالى أتمدونن بمال ولفظ بل المشعر بالاضراب يقتضى أن المراد بل أنتم لا غيركم فان المقصود من الآية الكريمة انما هو نفى فرحه صلى الله عليه وسلم بالهدية لا اثبات الفرح لهم بهديتهم فليتأمل وهذا قد يأتى ردا على من زعم مشاركة غيره فيه ويؤكد حينئذ بنحو وحدى أو فقط وقد يأتى ردا على من زعم انفراد غيره به ويؤكد حينئذ بلا غيرى غير أن التقديم فى الاول حصل به الرد والتقديم فى الثانى حصل الرد بغيره فكأنه رد عليه وزاد هذا ظاهر عبارة المصنف ويحتمل أن يقال ان كان التخصيص انما يحصل من الرد فانما يكون التخصيص فى الاولى والصورة الثانية لا تخصيص فيها لحصول الرد بدونه وعلى الاول قال المصنف انما اختص كل بوجه من التأكيد لان جدوى التأكيد اماطة

ولهذا لا يقال ما أنا قلت ولا أحد غيرى لمناقضة منطوق الثانى مفهوم الأول بل يقال ما قلت أنا ولا أحد غيرى ولا يقال ما أنا رأيت أحدا من الناس

لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك معه أو انفرادك به دونه (ولهذا) أى ولان التقديم يفيد التخصيص ونفى الحكم عن المذكور مع ثبوته للغير (لم يصح ما أنا قلت) هذا (ولا غيرى) لان مفهوم ما أنا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق لا غيرى نفيها عنه وهما متناقضان (ولا ما أنا رأيت أحدا) لانه يقتضى أن يكون انسان غير المتكلم قد رأى كل أحد من الناس لانه قد نفى عن المتكلم الرؤية

أن الاختصاص المصرح به اختصاص بالنفى وفى ضمنه اختصاص الغير بالاثبات (ولهذا) أى ولان التقديم مع موالاة النفى يفيد التخصيص بمعنى نفى الحكم عن المذكور وثبوته للغير على وجه العموم أو الخصوص (لم يصح) أن يقال (ما أنا قلت هذا ولا غيرى) لان فى ضمن ما أنا قلت هذا أن الغير قاله ليتحقق الاختصاص بالنفى والتصريح بأن الغير لم يقله ينافيه اذ لا يختص المسند اليه بالنفى حينئذ (ولا) صح (ما أنا رأيت أحدا) لان أحدا نكرة فى سياق النفى فهو فى قوة ما أنا رأيت زيدا وعمرا وخالدا الخ واختصاص المسند اليه بسلب الرؤية المتعلقة بجميع الأفراد يقتضى أن ثم من رأى جميع الأفراد و يثبت اختصاص المسند اليه بالسلب لان الفعل فى هذا الباب يسلب كما أثبته المخاطب ان عاما فعام وان خاصا فخاص لكن هذه المادة غير صحيحة فى نفسها وهو أن يكون ثم من رأى كل أحد فاستعمال هذا اللفظ لنفيها عن بعض الناس واثباتها للبعض فاسد ولو قيل ما أنا رأيت رجلا لم يصح أيضا لاقتضائه أن ثم من رأى كل رجل ولو مثل المصنف بقولنا ما أنا رأيت كل أحد كان أصرح لان الصيغة الأولى فى افادتها هذا المعنى نوع خفاء حتى وقع فيها الغلط لكثير من الناس وذلك لانهم سووا بين ما تقدم فيه المسند اليه على حرف السلب وما تأخر وجعلوا قول القائل أنا ما رأيت أحدا كقوله ما أنا رأيت أحدا وليس كذلك بل الأول خطاب مع من اعتقد أن غيرك فقط ما رأى أحدا وقصدت الرد عليه

اماطة الشبهة الواقعة فى قلب السامع وكانت الشبهة فى الثانية أن الفعل صدر من غيرك فناسب أن يقال لا غيرى وكانت فى الأولى أنه صدر منك ومن غيرك ومعناه لم تفعله وحدك فناسب أن يقال وحدى لان التأكيد مما يدل على المقصود بالمطابقة لا بالالتزام ومنه قوله تعالى لا تعلمهم نحن نعلمهم أى لا يعلمهم الا نحن * القسم الثانى أن يراد به تقوية الحكم نحو هو يعطى الجزيل لا يريد أن غيره ليس كذلك بل أن يقوى فى ذهن السامع أنه يفعل ذلك وعلل المصنف تقوية الحكم بأن المبتدا من حيث كونه مبتدأ يستدعى أن يسند اليه شىء فاذا جاء بعده ما يصلح أن يسند اليه صرفه الى نفسه فينعقد بينهما حكم وربما استمر ذلك أو يتبين فساده كقولك زيد قام أبوه فان زيدا يصرف الى نفسه قبل أن يسمع قوله أبوه فلا شك أن المبتدأ يصرف ما بعده الى نفسه ثم اذا كان فيه ضمير صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا

أن المراد كل غير دفع ذلك التوهم بقوله ولا يلزم الخ (قوله لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم الخ) أى لان التخصيص المستفاد من المثال المذكور انما هو بالنسبة الى من توهم الخ فهو قصر اضافى لا بالنسبة لجميع الناس حتى يكون حقيقيا وقوله الى من توهم الخ أى فيكون قصر افراد وقوله أو انفرادك به أى فيكون قصر قلب ثم ان هذا يشمل التردد كما فى قصر التعيين لان للتردد يجوز الانفراد والشركة فهو يتوهم ذلك وحينئذ فلا يرد على هذا الحصر أعنى قول الشارح لان التخصيص انما الخ قصر التعيين بأن يقال التخصيص أيضا يكون بالنسبة للتردد ولا حاجة للاعتذار الواقع من الفنارى عن عدم التعرض له بقلته بالنسبة الى مقابليه وعدم ظهور خطأ المخاطب فيه قاله يس وقوله انما هو بالنسبة لمن توهم المخاطب اشتراكك معه أى بالنسبة لمن وقع فى وهم المخاطب أى فى ذهنه اشتراكك معه فشمل الاعتقاد والظن وهو الطرف الراجح والوهم وهو الطرف المرجوح وليس كلام الشارح قاصرا على الوهم كذا قرر شيخنا العدوى (قوله ولان التقديم يفيد التخصيص) أى ولأجل افادة التقديم التخصيص (قوله ونفى الحكم) عطف تفسير على قوله التخصيص (قوله مع ثبوته للغير) أى على الوجه الذى نفى عن المتكلم فلابد من اعتبار هذا فى العلة لتوقف انتاج عدم صحة المثالين الآخرين على ذلك (قوله لم يصح) أى اذا قصد التخصيص وأما اذا قصد الاخبار بمجرد عموم النفى صح ذلك وكان قوله ولا غيرى قرينة على ذلك (قوله ولا ما أنا رأيت أحدا) أى لا يصح هذا المثال أيضا بناء على ما يتبادر منه وهو الاستغراق الحقيقى وان أمكن تخصيصه بحمل النكرة الواقعة فى سياق النفى على الاستغراق العرفى بأن يحمل الاحد على الاحد الذى يمكن رؤيته (قوله قد رأى كل أحد من الناس) أى وهو باطل وقوله لانه أى المتكلم وقوله قد نفى عن المتكلم اظهار فى محل الاضمار أى قد نفى عن نفسه

ولاما أناضربت الازيدا بل يقال مارأيت أومارأيت أناأحدا من الناس وماضربت أوماضربت أنا الازيدا لان المنفى فى الأول الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس وفى الثانى الضرب الواقع على كل واحد منهم سوى زيد وقد سبق أن مايفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو مانفى عن المذكور فيكون الأول مقتضيا لان انسانا غير المتكلم قد رأى كل الناس والثانى مقتضيا لان انسانا غير المتكلم قد ضرب من عدا زيدا

(قوله على وجه العموم) متعلق بنفى لا بالرؤية كما يدل عليه قول الشارح سابقا فالتقديم يفيد نفى الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذى نفى عنه من العموم أو الخصوص وقوله فى المفعول صفة للعموم أى لان الرؤية نفاها المتكلم عن نفسه على جهة العموم الكائن فى المفعول لان النكرة فى سياق النفى تعم (قوله ليتحقق الخ) علة لقوله فيجب أن يثبت لغيره على وجه العموم واعترض على هذا التعليل بأن تحقق تخصيص المتكلم بهذا

النفى لا يتوقف على الثبوت لغيره على وجه العموم بل يوجد مع ثبوت رؤية غيره ولو كان ذلك الغير واحدا فقط وذلك لان قولك ما أنا رأيت أحدا سلب كلى معناه نفى الرؤية الواقعة لكل فرد من أفراد الناس فيفيد عموم النفى وتخصيصه بالمتكلم يقتضى أن يكون غيره ليس ملتبسا بهذه الصفة أى انتفاء الرؤية لكل فرد وهذا لا يقتضى أن يكون قد رأى كل أحد بل يكفى فيه أن يكون رأى واحدا لان السلب الكلى يرتفع بالايجاب الجزئى وحينئذ فيصح هذا المثال أعنى ما أنا رأيت أحدا فالتعليل المذكور يقتضى صحته مع أن المراد عدم صحته فالحاصل أن التعليل المذكور منتج لخلاف المطلوب وأجيب بأن التركيب المفيد لتخصيص المتكلم بالنفى انما يقال فى اصطلاح البلغاء لمن اعتقد وقوع الفعل على الوجه الذى وقع عليه النفى من العموم أو الخصوص وأخطأ فى تعيين الفاعل كما يشهد بذلك الذوق والسليقة السليمة فمنع ذلك بأن يقال يمكن أن يقال لمن اعتقد رؤية غير المتكلم لبعض الآحاد لكفاية ذلك فى تحقق اختصاص المتكلم بهذا النفى غير ناهض وتحصل أن هذا المثال وهو ما أنا رأيت أحدا ان قيل جوابا لشخص اعتقد وقوع رؤيتك لكل أحد غير صحيح باعتبار استعمال البلغاء لان التركيب المفيد لتخصيص المتكلم بالنفى انما يقال فى عرفهم لمن اعتقد وقوع الفعل على الوجه الذى وقع عليه النفى من العموم أو الخصوص واخطأ فى تعيين فاعله وان قيل جوابا لمن اعتقد رؤيتك لبعض الآحاد مخطئا فى وقوع هذه الرؤية منك فهو صحيح (قوله ولاما أناضربت الازيدا) أى لان هذا يفيد بمنطوقه أن نفى الضرب لكل أحد غير زيد مقصور على المتكلم و يفيد بمفهومه أن يكون انسان غيره ضرب كل أحد غير زيد وهو باطل لعدم

على وجه العموم فى المفعول فيجب أن يثبت لغيره على وجه العموم فى المفعول ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفى (ولاما أناضربت الازيدا) لانه يقتضى أن يكون انسان غيرك قد ضرب كل أحد سوى زيد

باختصاصك بأنك لم تر ولو واحدا و يتحقق ذلك بأن الغير دونك رأى ولو واحدا والثانى خطاب مع من اعتقد أنك فقط رأيت كل أحد فسلمت له أصل الفعل وخطأته فى الفاعل و بينت أنه غيرك بمعنى أن الذى رأى كل أحد غيرك هذا فى قصر القلب فيهما ومثله يجىء فى قصر الافراد فيهما ووجه افادة ما أنا رأيت أحدا ماذكر أنه فى قوة ما أنا رأيت زيدا ولا عمرا ولا خالدا ولا بكرا الى آخرها كما تقدم و بهذا يعلم أن صيغة النفى لا يجب أن يتسلط النفى فيها على صيغة الاثبات وقد تبين الفرق بين العبارتين وأن مفاد الأولى وهى ما تأخر فيها السلب الاختصاص بالسلب العام و يكفى فى ذلك الاختصاص الثبوت فى الجملة للغير وأن مفاد الثانية الاختصاص بالسلب المتعلق بالثبوت العام أو الخاص ولا يكفى فيه الا ثبوت ذلك العام بعمومه أو ذلك الخاص بخصوصه لغير المختص بالنفى والشاهد على الفرق استعمال البلغاء هكذا حرر هذا المحل والحق أن افادة الاختصاص بالسلب المتعلق بالاثبات العام انما يتبادر بحكاية صيغة الاثبات كأن يقال ما أنا رأيت كل أحد وأما ما رأيت أحدا فافادته ماذكر بعيد عن الطبع ولو تؤول بماذكر لان القضية فيه من باب الكلية و يكفى فى نقضها الموجب للاختصاص بالسلب ثبوت جزئية بأن يرى الغير البعض نعم لو تعلقت الرؤية بالكل المجموعى لم ينقض نفيها المختص الا ثبوت المجموع لصيرورته كالفرد الواحد فتأمل (ولا) صح أيضا (ما أناضربت الازيدا) لان الاستثناء يقتضى أن قبله مقدرا عاما فيكون معنى الكلام ما أنا رأيت أحدا الازيدا وهو فى قوة ما أنا رأيت عمرا ولا خالدا

بمعنى أنه قوى الدلالة على صرفه اليه وحاصله أن الضمير يعين ما كان ظاهرا ومما يدل على افادة التأكيد أن هذا يأتى فيما سبق فيه انكار نحو أن يقول الرجل ليس لى علم بهذا فتقول أنت تعلم أن الأمر كذلك وعليه قوله تعالى و يقولون على الله الكذب وهم يعلمون وفيما اعترض فيه شك نحو أن يقال كأنك لا تعلم ما صنع فلان فتقول أنا أعلم وفى تكذيب مدع نحو واذا جاؤكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به وهو من الأول وكثيرا ما يستعمل ذلك فى الوعد والوعيد والمدح والافتخار وقد علم من ذلك أن كل واحد من قسمى الاختصاص والتأكيد غير متميز عن الآخر الا بما تقتضيه الحال وسياق الكلام

منهم وكلاهما محال وعلل الشيخ عبد القادر والسكاكي امتناع الثاني بأن نقض النفي بالا يقتضي أن يكون القائل له قد ضرب زيدا وايلاء الضمير حرف النفي يقتضي أن لا يكون ضرب به وذلك تناقض وفيه نظر لانا لا نسلم أن ايلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك فان قيل الاستثناء الذي فيه مفرغ وذلك يقتضي أن لا يكون ضرب أحدا من الناس وذلك يستلزم أن لا يكون ضرب زيدا قلنا ان لزم ذلك فليس للتقديم لجريانه في غير صورة التقديم أيضا كقولنا ما ضربت الا زيدا هذا اذا ولى المسند اليه حرف النفي والا فان كان معرفة كقولك أنا فعلت كان القصد الى الفاعل وينقسم قسمين * أحدهما ما يفيد تخصيصه بالمسند للرد على من زعم انفراد غيره به أو مشاركته فيه كقولك انا كتبت في معنى فلان وأنا سعيت في حاجته

لان المستثنى منه مقدر عام وكل ما نفيته عن المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقا لمعنى الحصر ان عاما فعام وان خاصا فخاص وفي هذا المقام مباحث نفيسة وشحنا بها الشرح (والا) أي وان لم يل المسند اليه حرف النفي بأن لا يكون في الكلام حرف نفي أو يكون حرف النفي متأخرا عن المسند اليه (فقد يأتي) التقديم (للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره) أي غير المسند اليه المذكور (به) أي بالخبر الفعلي (أو) زعم (مشاركته) أي مشاركة الغير (فيه) أي في الخبر الفعلي (نحو أنا سعيت في حاجتك) لمن زعم انفراد الغير بالسعي فيكون قصر قلب أو زعم مشاركته لك في السعي فيكون قصر افراد

الى آخر الافراد ما سوى زيد وقد تقدم أن النفي في هذا الباب يتسلط على المثبت المسلم للمخاطب ثبوته للغير وانما خطأ في ثبوته للمسند اليه على الوجه الذي أثبته من عموم وخصوص فالمثبت على هذا التقدير هو رأيت كل أحد الا زيدا وعليه تسلط النفي وهذا المعنى فاسد في نفسه على وجه الحصر لان المعنى حينئذ أنا اختصصت بسلب الرؤية المتعلقة بكل أحد الا زيدا وغيري اختص بثبوت رؤية كل أحد الا زيدا الا كما زعمت من أنها لي لان الفعل هنا مسلم عموما أو خصوصا وانما نفي الفاعل عن الاتصاف به فقط ولهذا لو قيل ما أنا قرأت سورة الا الفاتحة صح لان غايته أن ثم من قرأ كل سورة الا الفاتحة وهو صحيح فليتأمل (والا) يل المسند اليه المقدم على الفعل حرف نفي وهو صادق بأن لا يكون في الكلام حرف نفي أصلا أو يكون ولكنه متأخر عن المسند اليه (فقد يأتي) تقديم المسند اليه على الفعل الذي هو المسند (للتخصيص) أي لتخصيص مضمون الفعل بالمسند اليه (ردا على من زعم انفراد غيره) أي غير المسند اليه (به) أي بمضمون ذلك الخبر الفعلي (أو) ردا على من زعم (مشاركته) أي مشاركة الغير للمسند اليه (فيه) أي في مضمون الخبر الفعلي ويسمى الرد على الاول بذلك التخصيص قصر قلب كما تقدم وسيأتي أيضا ان شاء الله تعالى ويسمى الرد على الثاني به قصر افراد وذلك (نحو أنا سعيت في حاجتك) بمعنى أنا اختصصت بالسعي في حاجتك فان كان خطابا مع من زعم أن الغير هو الساعي دونك

الكلام * القسم الثاني من قسمي المسند اليه المثبت المعرفة أن يكون المسند منفيا نحو أنت لا تكذب فانه أبلغ لنفي الكذب من قولك لا تكذب ومن قولك لا تكذب أنت لانه تأكيد المحكوم عليه لا الحكم وعليه قوله تعالى والذين هم بربهم لا يشركون فان فيه من التأكيد ما ليس في والذين لا يشركون بربهم أو والذين بربهم لا يشركون وقوله تعالى فهم لا يتساءلون وهذا يفيد التأكيد والتقوية قطعا وهل يفيد التخصيص عند الشيخ فيه ما سيأتي وقولهم في مثل هذا تخصيصه بالخبر الفعلي لا يقال عليه انما حصل تخصيصه بنفي الخبر الفعلي لان المسند منفي فانا نقول القيام الخبر به مثلا قد يخبر بنفيه وقد يخبر باثباته وكلاهما خبر فعلي * القسم الثاني من قسمي المسند اليه أن يكون نكرة نحو رجل جاءني وهو للتخصيص عند الشيخ وذلك على حالين احدهما أن يراد به تخصيص الجنس كما اذا كان المخاطب عرف أنه قد أتاك آت وهو لا يدري جنسه فتقول رجل جاء أي لا امرأة والثانية أن يراد به تخصيص واحد من الجنس بأن يكون عرف أنه من جنس الرجال ولا يدري وحدته فتقول

تأتي ذلك (قوله لان المستثنى منه) أي في هذا المثال (قوله مقدر عام الخ) أي فلو كان المستثنى منه يقدر خاصا صح الكلام كما في نحو ما أنا قرأت الا الفاتحة فانه يفيد أن انسانا غيره قرأ كل سورة الا الفاتحة وهذا صحيح (قوله على وجه الحصر) أي كما هنا لان ما والا يفيد ان الحصر (قوله بأن لا يكون الخ) بقي ما اذا كان حرف النفي مقدما الا أنه مفصول من المسند اليه وهو داخل تحت قوله والا بالنظر لقوله أولا أي وقع بعدها بلا فصل فكان على الشارح زيادة ذلك وقد يجاب بأن مراد الشارح فيما تقدم بالتقييد بعدم الفصل تفسير مفهوم الولي في الاصطلاح لا تفسير المراد إذ المراد بقوله سابقا ان ولي المسند اليه حرف النفي وقع بعدها كان بينهما فاصل أولا ولذا أسقط هذا القسم هنا وقد تقدم ذلك وقوله والا شرط جزاؤه قوله فقد يأتي الخ ومجموع الشرط والجزاء معطوف على مجموع قوله وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي ان ولي حرف النفي (قوله فقد يأتي للتخصيص) أي ويلزمه التقوي وان كان غير مقصود وغير ملحوظ (قوله ردا) مفعول لاجله عامله يأتي أو التخصيص (قوله فيكون) أي التخصيص قصر قلب

ولذلك اذا أردت التأكيد قلت للزاعم في الوجه الأول أنا كتبت في معنى فلان لاغيري ونحو ذلك في الوجه الثاني أنا كتبت في معنى فلان وحدي فان قلت أنا فعلت كذا وحدي في قوة أنا فعلته لاغيري فلم اختص كل منهما بوجه من التأكيد دون وجه قلت لان جدوى التأكيد لما كانت اماطة شبهة خالجت قلب السامع وكانت في الأول أن الفعل صدر من غيرك وفي الثاني أنه صدر منك بشركة الغير أكدت وأمطت الشبهة في الاول بقولك لاغيري وفي الثاني بقولك وحدي لانه محزه ولو عكست أحلت ومن البين في ذلك المثل أتعلمني بضب أنا حرشته وعليه قوله تعالى ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لاتعلمهم نحن نعلمهم أي لايعلمهم الا نحن ولا يطلع على أسرارهم غيرنا لابطانهم الكفر في سويداوات قلوبهم ❊ الثاني مالايفيد الا تقوّي الحكم وتقرره في ذهن السامع وتمكنه

(قوله ويؤكد) أي المسند اليه (قوله على تقدير كونه) أي كون التخصيص (قوله بنحو لاغيري) أي بلاغيري ونحو وليس المراد بمثل لاغيري ولا يؤكد بلاغيري أو يقال بنحو لاغيري كل لفظ دل صراحة على نفي صدور الفعل عن الغير فيجرد

النحو عن المماثلة فيكون من قبيل المجاز المرسل وعلاقته الاطلاق فيصير مثنا ولالغيري ولاسواي ولازيد ولاعمرو (قوله مثل لازيد الخ) بيان لنحو لاغيري (قوله لانه) أي نحو لاغيري وهذا علة لقوله ويؤكد وقوله الدال صريحا أي وان كان وحدي يدل عليه التزاما وقوله على نفي شبهة الخ أي والشبهة تدفع بالصريح (قوله شبهة أن الفعل الخ) الاضافة بيانية أي على نفي شبهة هي أن الفعل صدر عن الغير كما يظنه المخاطب أو المراد بالشبهة الظن وعلى هذا فالمراد بالنفي الانتفاء (قوله لانه) أي لان وحدي وقوله الدال صريحا أي وان كان لاغيري يدل عليه التزاما (قوله على ازالة) أي على نفي (قوله والتأكيدانما يكون لدفع شبهة خالجت) أي خالطت قلب السامع أي والغرض دفعها وماهو في دفعها أصرح أولى بأن يكون تأكيدا بخلاف مالو قيل في الاول وحدي وفي الثاني لاغيري فانه وان كان يفيد ماذكر بالازوم لكنه ليس كماذكر في الصراحة (قوله والتأكيدانما يكون الخ) هذا من تتمة التعليل وهو راجع لهذا التعليل والذي قبله أعني قوله لانه الدال صراحة على نفي شبهة أن الفعل صدر عن الغير ويحتمل أنه حذفه من الاول لدلالة هذا الثاني عليه (قوله وقد يأتي لتقوّي الحكم) أي ولايلزمه التخصيص وأشار بقوله وتقريره أي تثبيته الى أن المراد بالتقوي التقوية

(ويؤكد على الاول) أي على تقدير كونه رداعلى من زعم انفراد الغير (بنحو لاغيري) مثل لازيد ولاعمرو ولامن سواي لانه الدال صريحا على نفي شبهة أن الفعل صدر عن الغير (و) يؤكد (على الثاني) أي على تقدير كونه رداعلى من زعم المشاركة (بنحو وحدي) مثل منفردا ومتوحدا وغير مشارك لانه الدال صريحا على ازالة شبهة اشتراك الغير في الفعل والتأكيد انما يكون لدفع شبهة خالجت قلب السامع (وقد يأتي لتقوي الحكم) وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص

كان قصر قلب وان كان خطابا مع من زعم أن الغير مشارك لك في الذي كان قصر افراد (ويؤكد على التقدير (الاول) وهو أن يكون الكلام للرد على من زعم انفراد الغير بالمعنى دونك (بنحو لاغيري) ولاسواي ولازيد ولاعمرو ولامن تزعم ونحو ذلك لأنه دال بالمطابقة على نفي الحكم عن الغير الذي جعل مستقلا به دونك والدلالة على نفي المعتقد بالمطابقة أنفى للشبهة وأدفع للظن الفاسد الخالج للقلب (و) يؤكد (على) التقدير (الثاني) وهو أن يكون الخطاب للرد على من زعم مشاركة الغير للمسند اليه في الحكم (بنحو وحدي) ومنفردا وغير مشارك وليس معي غيري ونحو ذلك لأن الانفراد المدلول لما ذكر ينفي الاشتراك المتوهم اذلاواسطة بينهما ومايقتضي نفي المشاركة باللزوم البين أنسب في الاستعمال لان الغرض نفي الشبهة الخالجة أي المخالجة لقلب السامع وماهو في دفعها أصرح كالانفراد أولى بالتأكيد به بخلاف مالو قيل في الاول وحدي وفي الثاني لاغيري ولو كان ذلك يفيد ماذكر فليس كماذكر في الصراحة (وقد يأتي) تقديمه (لتقوي الحكم) هو مقابل قوله فقد يأتي للتخصيص ومعنى تقوي الحكم تقرير نسبة الفعل الذي هو الخبر في ذهن السامع وتحقيقها فيه دفعا لتوهم كون

رجل جاءني أي لارجلان ثم اذا وقع المسند في هذا القسم منفيا كان كوقوعه منفيا في القسم قبله ❊ القسم الثاني من القسمة الاولى أن يكون المسند اليه قدولي حرف النفي نحو ما أنا قلت هذا وهو القسم الاول في كلام المصنف أي لم أقله مع أنه مقول فأفاد نفي الفعل عنك وثبوته لغيرك فلا تقول ذلك الا في شيء ثبت أنه مقول وتريد نفي كونك قائلاله ومنه في اسم الفاعل قوله تعالى وما أنت علينا بعزيز وفي الفعل قول النبي صلى الله عليه وسلم ما أنا حملتكم ولكن الله حملكم وقال المتنبي

وما

كقولك هو يعطي الجزيل لا تريد أن غيره لا يعطي الجزيل ولا أن تعرض بانسان ولكن تريد أن تقرر في ذهن السامع وتحقق أنه يفعل اعطاء الجزيل وسبب تقويه هو أن المبتدا يستدعي أن يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح أن يسند اليه صرفه الى نفسه فينعقد بينهما حكم كان خاليا عن ضميره نحو زيد غلامك أو متضمنا له نحو أنا عرفت وأنت عرفت وهو عرف أو زيد عرف ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا فيكتسي الحكم قوة ومما يدل على أن التقديم يفيد التأكيد أن هذا الضرب من الكلام يجيء فيما سبق فيه انكار من منكر نحو أن يقول الرجل ليس لي علم بالذى تقول فتقول أنت تعلم ان الأمر على ما أقول وعليه قوله تعالى ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون لان الكاذب لاسيما في الدين لا يعترف بأنه كاذب فيمتنع أن يعترف بالعلم بأنه كاذب وفيما اعترض فيه شك نحو أن تقول للرجل كأنك لا تعلم ما صنع فلان فيقول أنا أعلم وفي تكذيب مدع كقوله تعالى واذا جاؤكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به فان قولهم آمنا دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به وفيما يقتضي الدليل أن لا يكون كقوله تعالى والذين تدعون من دون الله لا يخلقون شيئا وهم يخلقون فان مقتضى الدليل أن لا يكون ما يتخذ الها مخلوقا وفيما يستغرب كقولك ألا تعجب من فلان يدعي العظيم وهو يعيا باليسير وفي الوعد والضمان كقولك للرجل أنا أكفيك أنا أقوم بهذا الأمر لان من شأن من تعده وتضمن له أن يعترضه الشك في انجاز الوعد والوفاء بالضمان فهو من أحوج شيء الى التأكيد وفي المدح والافتخار لان من شأن المادح أن يمنع السامعين من الشك فيما يمدح به ويبعدهم عن الشبهة وكذلك المفتخر أما المدح فكقول الحماسي

هم يفرشون اللبد كل طمرة *

وقول الحماسية

* هما يلبسان المجد أحسن لبسة *

وقول الحماسي

* فهم يضربون الكبش يبرق بيضه *

وأما الافتخار فكقول طرفة

* نحن في المشتاة ندعو الجفلى *

ومما لا يستقيم المعنى فيه الا على ما جاء عليه من بناء الفعل على الاسم قوله تعالى ان وليي الله الذى نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين وقوله تعالى وقالوا أساطير الأولين اكتتبها فهي تملى عليه بكرة وأصيلا وقوله تعالى وحشر لسليمان جنوده من الجن والانس والطير فهم يوزعون فانه لا يخفى على من له ذوق انه لو جيء في ذلك بالفعل غير مبني على الاسم لوجد اللفظ قد نبا عن المعنى والمعنى قد زال عن الحال التي ينبغي أن يكون عليها وكذا اذا كان الفعل منفيا

(نحو هو يعطي الجزيل) قصدا الى تحقيق أنه يفعل اعطاء الجزيل وسيرد عليك تحقيق معنى التقوى (وكذا اذا كان الفعل منفيا)

النسبة مظنة النفي وكونها مما يرمى بها من غير تحقق ولا يلزم من هذا التقوى وجود التخصيص اذ ليس في تحقق النسبة على الوجه المذكور ما يقتضي انتفاءها عن غير المسند اليه وذلك (نحو) قول القائل (هو يعطي الجزيل) بمعنى أن اعطاء الجزيل أمر محقق من المسند اليه وانما أفاد مزيد التقرر لان المبتدأ طالب للخبر فاذا ذكر الفعل بعده صرفه لنفسه فيثبت له ثم الخبر لما كان فعلا ينصرف لضميره المتضمن له وهو عائد على المبتدا فيثبت له مرة أخرى فصار الكلام بمثابة أن يقال يعطي زيد الجزيل يعطي زيد الجزيل هذا اذا كان الفعل مثبتا (وكذا اذا كان الفعل منفيا) بحرف مؤخر عن المسند

وما أنا أسقمت جسمي به * ولا أنا أضرمت في القلب نارا

المعنى انه ليس الجالب للسقم بل غيره جلبه ولذلك لا يصح ما أنا فعلت ولا أحد غيري لمناقضة منطوق الثاني مفهوم الأول ولا يقال ما أنا رأيت أحدا من الناس ولا ما أنا ضربت الا زيدا بل يقال ما رأيت أنا أحدا من الناس وما ضربت أنا الا زيدا لان النفي في الأول الرؤية الواقعة على كل واحد وفي الثاني الضرب الواقع على سوى زيد وقد سبق أن ما يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو ما نفي عن المذكور فيكون الأول مقتضيا لان انسانا غير المتكلم قد رأى كل الناس والثاني مقتضيا لان انسانا

(قوله نحو هو يعطي الجزيل) انما كان التقديم في هذا المثال ونحوه من كل مثال تقدم فيه المسند اليه على فعل مسند الى ضميره اسنادا تاما مفيدا للتقوي لان المبتدأ طالب للخبر فاذا كان الفعل بعده صرفه لنفسه فيثبت له ثم ينصرف ذلك الفعل للضمير الذى قد تضمنه وهو عائد على المبتدا فيثبت له مرة أخرى فصار الكلام بمثابة أن يقال يعطي زيد الجزيل يعطي زيد الجزيل هذا حاصل ما يأتي في الشارح (قوله قصدا) أي يقال ذلك للقصد الى تحقيق الخ لا للقصد أن غيره لم يفعل ذلك (قوله أنه يفعل اعطاء) فيه أن الاعطاء فعل فكيف يفعل الفعل وأجيب بأن الفعل الأول عام والثاني خاص ويصح تعلق العام بالخاص أو أن الفعل الأول بالمعنى المصدري والثاني بمعنى الحاصل بالمصدر (قوله وسيرد عليك) أي في مبحث كون المسند جملة خبرية (قوله وكذا اذا كان الفعل منفيا) أي بحرف نفي مؤخر عن المسند اليه كما هو فرض المسألة وهو عطف على محذوف أي فقد يأتي لكذا وكذا اذا كان الفعل مثبتا والمشار اليه بكذا

كقولك أنت لاتكذب فانه أشد لنفي الكذب عنه من قولك لاتكذب

البيان المذكور في أناسعيت وفيه هو يعطي الجزيل والمعنى وكهذا التمثيل الذي فيه الفعل مثبت التمثيل اذا كان الفعل منفيا (قوله فقديأتي التقديم الخ) هذا تفسير لمعنى التشبيه في قول المصنف وكذا ان كان الفعل منفيا لكن قول المصنف وكذا اذا كان منفيا مستفاد من قوله السابق والاتي لشموله له فكان يكفيه هنا ذكر الأمثلة فقط لما اذا كان الفعل منفيا واعله انما ذكره لزيادة التوضيح اه سم (قوله نحو أنت ماسعيت الخ) مثله أنا ماقلت هذا فالتقديم فيه مفيد للتخصيص فهو مثل ما أنا قلت هذا كما مر نعم يفترقان من جهة أن ما أنا قلته انما يلقى لمن اعتقد ثبوت القول وأصاب في ذلك ولكنه أخطأ في نسبته للمتكلم اما انفرادا أو على سبيل المشاركة وأما أنا ماقلته فانه يلقى لمن اعتقد عدم القول وأصاب في ذلك ونسبه لغير المتكلم ولكنه أخطأ في ذلك (قوله قصدا الى تخصيصه بعدم السعي) أي واثبات السعي لغيره (قوله لتقوية الحكم المنفي) الأولى حذف المنفي لان الحكم المنفي هو الكذب وليس المراد تقوية الكذب المنفي وانما المراد تقوية نفي الكذب يدل لذلك قول المصنف فانه أشد لنفي الكذب ولم يقل أشد للكذب المنفي فلو قال لتقوية الحكم وحذف المنفي كان صحيحا لان المراد بالحكم (٤٠٢) حينئذ نفي الكذب وكذا لو قال لتقوية نفي الحكم لان المراد بالحكم حينئذ المحكوم به وهو الكذب الا أن يجاب بأن مراد الشارح المنفي من حيث نفيه فالملحوظ حينئذ نفيه لاذاته (قوله فانه أشد) هذا تعليل لكون أنت لاتكذب مفيدا للتقوى وقوله أشد أي أقوى ثم ان أفعل ليس على بابه لان لاتكذب ليس فيه شدة لنفي الكذب بل مفيد لنفي الكذب (قوله لما فيه من تكرر الاسناد) أي لان الفعل في أنت لاتكذب مسند مرتين مرة الى المبتدا ومرة الى الضمير المستتر فهو بمثابة أن يقال أنت لاتكذب أنت لاتكذب قال العلامة اليعقوبي وقد فهم من بيان علة التقوى أن التخصيص لايخلو عن التقوى لانه مشتمل على الاسناد مرتين لكن فرق بين أن يكون الشيء مقصودا بالذات وأن يكون حاصلا بالتبع (قوله واقتصر المصنف على مثال التقوى) أي ولم يذكر مثال التخصيص أيضا مع أن الفعل المنفي يحتاج لمثالين (قوله ليفرع الخ) قد يقال أن التفريع المذكور متأت مع ذكر مثال التخصيص أيضا بأن يذكر مثال التخصيص ثم مثال التقوى ثم يفرع عليه ذلك الا أن يقال قصد المصنف الاقتصار على احد المثالين اختصارا لانه معلوم من أول الكلام ان النفي يأتي لهما فلما دار الأمر بين ذكر أحدهما اقتصر على مثال التقوى ليفرع عليه وحينئذ فقول الشارح واقتصر الخ معناه واقتصر على مثال التقوى أي ولم يقتصر على مثال التخصيص وليس معناه ولم يذكرهما جميعا بقي شيء آخر وهو انه قد يقال ان هذا المثال الذي ذكره المصنف مثال للأمرين لصلاحيته لذلك لكن المصنف اقتصر فيه على بيان التقوى حيث قال فانه أشد لأجل أن يفرع عليه الفرق بين التقوى وتأكيد المسند اليه لانه محل اشتباه باعتبار ان كلا فيه دلالة على عدم الكذب ومحتوعلى ضمير المخاطب مرتين وترك بيان حال الآخر وهو التخصيص لظهوره اذا علمت ذلك فقول الشارح واقتصر الخ أي انه لم يبين التمثيل الا بالتقوى باعتبار قوله فانه أشد الخ وليس المراد انه لم يورد مثال التخصيص لما علمت أن المثال المذكور صالح لهما

فقد يأتي التقديم للتخصيص وقد يأتي للتقوى فالأول نحو أنت ماسعيت في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعي والثاني (نحو أنت لاتكذب) وهو لتقوية الحكم المنفي وتقريره (فانه أشد لنفي الكذب من لاتكذب) لما فيه من تكرر الاسناد المفقود في لاتكذب واقتصر المصنف على مثال التقوى ليفرع عليه التفرقة بينه وبين تأكيد المسند اليه كما أشار اليه بقوله

اليه فقد يأتي أيضا التقديم للتخصيص وقد يأتي للتقوى فتقديم التخصيص نحو أنت ماسعيت في حاجتي اذا قصد المتكلم تخصيص المخاطب بعدم السعي في حاجته وأن غيره هو الساعي في حاجته وتقديم التقوى (نحو أنت لاتكذب) حيث لايقصد المتكلم تخصيص المخاطب بنفي الكذب بمعنى ان غيره هو الكاذب دونه بل قصد تقرير الحكم وتحقيقه لما فيه من الاشتمال على الاسناد مرتين على ماتقدم (فانه) حيث يقصد التقوى دون التخصيص (أشد لنفي الكذب) عن توهم السامع (من) قول القائل (لاتكذب) يازيد لان الأول قد اشتمل على الاسناد مرتين أحدهما الى المبتدا والآخر الى الفاعل على ماتقدم بخلاف الثاني فلم يشتمل الا على اسناد واحد وهذا المثال ولو كان صالحا للاختصاص لكن الغرض منه هو التقوى ليتفرع عليه بيان الفرق بين التأكيد للنسبة والتأكيد

غير المتكلم ضرب غير زيد وكلاهما محال ﴿قلت﴾ وفيه نظر لان مااقتضاه ما أنا ضربت أحدا من عدم ضربه العام واضح لان أحدا نكرة في سياق النفي لكن اقتضاؤه لان غيره ضرب أحدا اثبات فالنكرة بالنسبة اليه في جانب الثبوت وليست عامة بل تقتضي أن غيره ضرب شخصا ما لان نقيض السلب الكلي اثبات جزئي وسؤال آخر على عبارة الايضاح فانه قال ان النفي بالأول الرؤية الواقعة

وكذامن قولك لاتكذب أنت لانه لتأكيد المحكوم عليه لا الحكم وعليه قوله تعالى والذين هم بربهم لايشركون فانه يفيد من التأكيد في نفي الاشراك عنهم مالايفيده قولنا والذين لايشركون بربهم ولاقولنا والذين بربهم لايشركون وكذا قوله تعالى لقد حق القول على أكثرهم فهم لايؤمنون وقوله تعالى فعميت عليهم الأنباء يومئذ فهم لايتساءلون وقوله تعالى ان شر الدواب عندالله الذين كفروا فهم لايؤمنون هذا كله اذا بني الفعل على معرف فان بني على منكر أفاد ذلك تخصيص الجنس أو الواحد بالفعل

قرره شيخنا العدوى (قوله وكذامن لاتكذب أنت) أى وكذا هو أى أنت لاتكذب أشد في نفي الكذب من لاتكذب أنت (قوله مع ان فيه) أى في لاتكذب أنت تأكيدا أى للمسنداليه (قوله أولان لفظ لاتكذب أنت لتأكيدالخ) أى باعتبار اشتماله على أنت وحينئذ فالاحتمال الاول أولى (قوله بأنه ضمير المخاطب) متعلق بتأكيد وضميرأنه للمحكوم عليه أى بسبب أن المحكوم عليه ضمير المخاطب (قوله لعدم تكرر الاسناد) أى الموجب لتأكيد الحكم وتأكيد الحكم أقوى من تأكيد المحكوم عليه والفرق بين الأمرين أن تأكيد الحكم المفيد للتقوى أن يكون الاسناد مكررا بخلاف تأكيد المحكوم عليه فان الاسناد فيه واحد وفائدته دفع توهم تجوز أوغلط أونسيان فلوقيل لاتكذب لربما توهم أنه تجوز في الاسناد لضمير المخاطب وأن المعنى الحقيقي لايكذب أى فلان الغائب فأتى بقوله أنت أى لاغيرك (قوله هذا الخ) اشارة الى تعيين ماعطف عليه قوله وان بني (قوله الذى ذكر) أى في قوله وقد يقدم الخ (قوله من أن التقديم للتخصيص) أى نصا أو احتمالا ليوافق ارجاع اسم الاشارة الى ماقبل قوله والا أيضا كما يدل عليه عبارته في الايضاح أفاده عبدالحكيم فاندفع ماقيل كان الاولى للشارح أن يقول من أن التقديم للتخصيص جزما وللتخصيص تارة وللتقوى أخرى (قوله ان بني الفعل على معرف) أى ان كان المسنداليه معرفة سواء كان اسما ظاهرا أوضميرا (قوله وان بني على منكر أفادالخ) أى سواء ولى المنكر حرف النفي أولا (قوله تخصيص الجنس) أراد به الجنس اللغوى وهو مادل على متعدد فيشمل النوع والصنف (قوله أوالواحد) أومانعة خلو فتجوز الجمع كما اذا كان المخاطب جازما بحصول المجيء ولم يعلم هل الجائي من جنس الرجال أوالنساء وعلى تقدير كونه من جنس الرجال هل هو واحد أوأكثر فيقال رجل جاءني أى لاامرأة ولارجلان أى أن المجيء مقصور على الواحد من ذلك الجنس ثم ان قول المصنف أوالواحد مراده به العدد المعين من اطلاق الخاص وارادة العام أوهو من باب الاكتفاء والاصل أو الواحد أو الاثنين أو الأكثر واقتصر على الواحد لانه أقل ماتوجد فيه الحقيقة ويفهم غيره بطريق المقايسة فاندفع قول بعضهم انظر لم سكت عن الاثنين والجمع (قوله نحو رجل جاءني) المجوز لوقوع النكرة مبتدأ كونها فاعلا في المعنى لان المعنى ماجاءني الارجل وكان على المصنف أن يزيد مارجل جاءني ورجل ماجاءني على ماتقدم في المعرفة

(وكذامن لاتكذب أنت) يعني انه أشد لنفي الكذب من لاتكذب أنت مع أن فيه تأكيدا (لانه) أى لان لفظ أنت أولان لفظ لاتكذب أنت (لتأكيد المحكوم عليه) بأنه ضمير المخاطب تحقيقا وليس الاسناد اليه على سبيل السهو أو التجوز أو النسيان (لا) لتأكيد (الحكم) لعدم تكرر الاسناد هذا الذى ذكر من أن التقديم للتخصيص تارة وللتقوى أخرى ان بني الفعل على معرف (وان بني) الفعل (على منكر أفاد) التقديم (تخصيص الجنس أو الواحد به) أى بالفعل

للمحكوم عليه كما أشار الى ذلك بقوله (وكذا) أى وكما أن أنت لاتكذب أشد لنفي الكذب من لاتكذب فهو أيضا أشد لنفي الكذب (من) قول القائل (لاتكذب أنت) وانما كان أشد منه مع ان فيه التأكيد في الجملة (لانه) أى لان مفيد التأكيد وهو لفظ أنت من لاتكذب أنت انما سيق (لتأكيد المحكوم عليه) وتقريره حتى لايتوهم أنه غير ضمير المخاطب وانه انما أسند الحكم للضمير تجوزا أوسهوا أونسيانا (لا) لتأكيد (الحكم) لعدم اشتماله على تكرر الاسناد على الوجه السابق وانما فيه تقرير المسنداليه لئلا يتوهم أن المحكوم عليه غيره وليس فيه التعرض للنسبة التي هي الحكم الا مرة واحدة وقد فهم من بيان علة التقوى أن التخصيص لايخلو عن التقوى لانه مشتمل على الاسناد مرتين لكن فرق بين أن يكون الشيء مقصودا بالذات وأن يكون حاصلا بالتبع وهذا التفصيل وهو أن مالم يتقدم فيه حرف النفي على المسنداليه تارة يفيد التقديم فيه التخصيص وتارة يفيد التقوى بحسب قصد المتكلم انما هو اذا بني الفعل على معرف مضمرا كان أومظهرا (وان بني) الفعل (على منكر) أى أخبر به عن منكر (أفاد) التقديم حينئذ (تخصيص الجنس) بالخبر الفعلي دون الجنس المقابل لجنس المسنداليه (أو) أفاد تخصيص (الواحد) من ذلك الجنس (به) أى بالخبر الفعلي دون اثنين أو

على كل واحد من الناس وفيه نظر لان نفي رؤية كل الناس جزئي لا كلي لانه سلب عموم لما سيأتي ولما تقرر في المنطق من ان ليس كل من أسوار السالبة الجزئية ويمكن الجواب بان هذا مشاحة في العبارة

كقولك رجل جاءني أي لا امرأة أو لا رجلان وذلك لان أصل النكرة أن تكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا كان المخاطب بهذا الكلام قد عرف أن قد أتاك آت ولم يدر جنسه أرجل هو أم امرأة أو اعتقد أنه امرأة وتارة الى الوحدة فقط كما اذا عرف ان قد أتاك من هو من جنس الرجال ولم يدر أرجل هو أم رجلان أو اعتقد أنه رجلان

(قوله نحو رجل جاءني أي لا امرأة) أي أن المجيء مقصور على هذا الجنس دون هذا الجنس الآخر وكون الذي جاء واحدا أو أكثر ليس منظورا اليه (قوله فيكون تخصيص جنس) أراد به الصنف فلا يقال ان الرجل والمرأة كل منهما ليس جنسا بل صنفا من النوع أو المراد الجنس اللغوي وهو ما دل على كثيرين (قوله وذلك) أي وبيان ذلك الاختصاص (قوله حامل لمعنيين) أي محتمل لهما ومشعر بهما عند استعماله في الماصدقات سواء قلنا انه موضوع للحقيقة أو لفرد منها مبهم فاذا كان اسم الجنس مفردا كان فيه الجنسية والوحدة أو مثنى ففيه الاثنينية والجنس أو جمعا ففيه الجمعية والجنس وحيث كان حاملا لهما وحكم عليه بفعل على وجه تخصيصه به فيجوز أن ينصرف التخصيص الى الجنسية فيكون ما انتفى عنه الفعل هو الجنس القابل للمحكوم عليه فيقال في المفرد رجل جاءني أي لا امرأة وفي المثنى رجلان جاآني أي لا امرأتان وفي الجمع رجال جاؤني أي لا نساء اذا كان اعتقاد المخاطب أن الجائي من جنس المرأة فقط فيكون التخصيص قصر قلب أو هو من جنس الرجل والمرأة فيكون قصر افراد ويجوز أن ينصرف الى العدد فيقال في المفرد رجل جاءني أي لا اثنان ولا جمع أو رجلان جاآني أي لا واحد ولا جماعة أو رجال جاؤني أي لا واحد ولا اثنان اذا كان اعتقاد المخاطب عددية مخصوصة دون غيرها والواقع بخلافه ويجري فيه قصر القلب والافراد على حسب الاعتقاد كما مر

وانما قيدنا بقولنا عند استعماله في الماصدقات لان افادة المنكر العدد انما هي عند الذي ذلك الاستعمال وأما عند استعماله في الحقيقة بناء على وضع المنكر لها فلا يتأتى تخصيص العدد فان قلت انه متى استعمل في الماصدقات لم يخل عن افادة العدد وحينئذ فالحصران الجنسي والعددي لا يفترقان وظاهر المصنف افتراقهما قلت فرق بين أن يكون الشيء مقصودا وبين أن يكون موجودا من غير قصد فالقصر الجنسي وان كان لا يخلو عن العدد بهذا الاعتبار لكن المقصود بالذات الاشعار بالتخصيص الجنسي للرد على المخاطب والتخصيص العددي موجود غير مقصود بالذات وكذا العكس (قوله أعني) أي بالعدد المعين الواحد من الجنس أي من افراده وجعله الواحد عددا باعتبار العرف وان كان لا يقال له عدد عند الحساب (قوله ان كان) أي اسم الجنس مفردا (قوله والاثنين) أي فانه عدد معين كما أن الواحد كذلك وأما الجمع فانه معين باعتبار انه لا يتناول الواحد والاثنين فتعينه اضافي والا فالجمع لا يدل على عدد معين لانه لا نهاية له (قوله والزائد عليه) أي على الاثنين وافرد الضمير لتأويلهما بالعدد

(نحو رجل جاءني أي لا امرأة) فيكون تخصيص جنس (أو لا رجلان) فيكون تخصيص واحد وذلك أن اسم الجنس حامل لمعنيين الجنسية والعدد المعين أعني الواحد ان كان مفردا والاثنين ان كان مثنى والزائد عليه ان كان جمعا

ثلاثة من ذلك الجنس وذلك (نحو رجل جاءني أي لا امرأة) حيث يقصد المتكلم ان الجائي من جنس الرجال لا من جنس النساء فيكون من تخصيص الجنس (أو) نحو رجل جاءني (لا رجلان) حيث يقصد ان الجائي واحد من جنس الرجال لا اثنان منه فيكون من تخصيص الوحدة وانما صح التخصيصان فيما فيه البناء على منكر لان اسم الجنس مشعر بمعنيين عند استعماله في الماصدقات سواء قلنا انه موضوع للحقيقة أو لفرد مبهم منها الجنسية والعدد فان كان مفردا ففيه الجنسية والوحدة أو مثنى ففيه الاثنينية والجنس أو جمعا ففيه الجمعية والجنس فاذا حكم عليه على وجه تخصيص الفعل به فقد ينصرف التخصيص الى الجنسية فيكون ما انتفى عنه الفعل هي الجنسية القابلة للمحكوم عليها فيقال في المفرد رجل جاءني أي لا امرأة وفي المثنى رجلان جاآني أي لا امرأتان وفي الجمع رجال جاؤني أي لا نساء اذا كان اعتقاد المخاطب ان الجائي من جنس المرأة فقط فيكون التخصيص قصر قلب أو هو مع جنس الرجل فيكون قصر افراد وقد ينصرف الى العدد فيقال في المفرد رجل جاءني أي لا اثنان أو رجلان جاآني أي لا واحد ولا جماعة أو رجال جاؤني أي لا واحد ولا اثنان اذا كان اعتقاد المخاطب عددية مخصوصة دون غيرها والواقع بخلافه ويجري فيه قصر القلب والافراد على حسب الاعتقاد كما تقدم الا ان ظاهر عبارة المصنف ان الفعل متى بني على منكر تعين فيه التخصيص والذي يشعر به كما

وانما أراد ان النفي بالاول الرؤية الواقعة على أحد وعلل الشيخ عبد القاهر والسكاكي امتناع الثاني بان نقض النفي بالا يقتضي أن يكون القائل قد ضرب زيدا وايلاء الضمير حرف النفي يقتضي أن لا يكون قد ضرب به وهو تناقض قال المصنف وفيه نظر لان ايلاء الضمير لا يقتضي ذلك فان قيل الاستثناء

(قوله فأصل النكرة الخ) الفاء فاء الفصيحة أي اذا أردت تحقيق المقام فنقول لك أصل النكرة الخ وليست تفريعية اذ لم يتقدم ما يتفرع عليه هذا الا ان غاية ما يفيده الاول أن اسم الجنس متحمل لمعنيين يصح أن يراد منه هذا وأن يراد منه هذا وكون أحدهما الاصل لم يعلم كذا قرره شيخنا العدوي وقوله فأصل النكرة أي اسم الجنس النكر المفرد وقوله أن تكون لواحد من الجنس أي ان تستعمل في واحد ملحوظ فيه الجنس بحيث تكون دالة على الامرين الواحد والجنس وان كانت موضوعة للمفهوم (قوله وقد يقصد به) أي بالنكرة المفردة وذكر باعتبار أنها اسم جنس وقوله الجنس فقط أي ولا يقصد الواحد للعلم به كقولك رجل جاءني لمن كان عالما بأن الجائي واحد ولم يعلم هل هو من جنس الرجال أو النساء (قوله وقد يقصد به الواحد) أى من غير أن يقصد به الجنس للعلم به كقولك رجل جاءني لمن كان عالما بأن الجائي من جنس الرجال وشك هل هو واحد أو أكثر وقد يقصد به الجنس والواحد كما لو كان المخاطب عالما بحصول المجيء لكن لا يعلم هل الجائي من جنس الرجال أو النساء وهل هو واحد أو أكثر فاذا (٤٠٥) قيل له رجل جاءني كان المعنى الجائي واحد من

فأصل النكرة المفردة أن تكون لواحد من الجنس وقد يقصد به الجنس فقط وقد يقصد به الواحد فقد والذي يشعر به كلام الشيخ في دلائل الاعجاز أنه لا فرق بين المعرفة والنكرة في أن البناء عليه قد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى (ووافقه) أي عبد القاهر (السكاكي على ذلك) أي على أن التقديم يفيد التخصيص لكن خالفه

قيل كلام الشيخ في دلائل الاعجاز صحة جريان التقوى فيه كالمعرفه وقد علم من هذا التقرير أن العبارة الشاملة للمراد أن يقال بدل الواحد العدد وقيدنا بقولنا عند استعماله في الماصدقات لان افادة النكر للعدد عند ذلك الاستعمال واما عند الاستعمال في الحقيقة بناء على وضع المنكر لها فلا يتصور تخصيص العدد فان قلت متى استعمل في الماصدقات لم يخل عن افادة العدد فمتى قو بل بمستعمل في الصدوق لقضاء حق القصر يفيد القصر باعتبار العدد وظاهر العبارة أن الحصر أعني الجنسي والعددي يفترقان قلت فرق بين أن يكون الشيء مقصودا وبين أن يكون موجودا فالقصر الجنسي ولو كان لا يخلو عن العددي بذلك الاستعمال لكن المقصود بالذات الاشعار بالتخصيص الجنسي للرد على المخاطب والتخصيص العددي موجود غير مقصود بالذات وكذا العكس وقد تقدم مثل هذا فليتأمل (ووافقه) أي الشيخ عبد القاهر (السكاكي على ذلك) أي على ان التقديم يفيد الاختصاص لكن خالفه في معنى

الذي فيه مفرغ وذلك يقتضي أن لا يكون ضرب أحدا من الناس قلنا ان لزم ذلك فليس التقديم لجريه في غير صورة التقديم أيضا كقولك ما ضربت الا زيدا ﴿قلت﴾ المنع الذي قاله المصنف أولا واضح لان ايلاء الضمير انما يقتضي نفي ما عدا المستثنى وقوله بعد ذلك فان قيل كلام ساقط وقوله بعد ذلك ان لزم لا أدري ما أراد به وكيف يفيد تفريغ الاستثناء عدم ثبوت الحكم للمستثنى ص (ووافقه السكاكي الخ) ش فصل السكاكي في المسند اليه المتقدم فقال اما أن يكون لا يجوز تقديره في الاصل فاعلا مؤخرا في المعنى لا اللفظ ثم قدم مثل زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر فاعلا في المعنى فقط ان

هذا الجنس لا امرأة ولا رجلان (قوله والذي يشعر الخ) هذا اعتراض على المصنف حيث اقتضى صنيعه أن الفعل متى بني على منكر تعين فيه التخصيص ولا يجري فيه التقوى مع أن الذي يشعر به كلام الشيخ صحة جريان التقوى فيه كالمعرفة فاذا قيل رجل جاءني فالمعنى أنه جاء ولا يدفع هذا لا ينافي أن المرأة جاءت أيضا اذ ليس القصد التخصيص فالمصنف قد نسب للشيخ عبد القاهر شيئا لم يقل به صراحة ولم يشعر به كلامه لكن محل افادة تقديم المنكر للتخصيص أو التقوى أن يقصد بالمنكر الجنس أو الواحد اما ان لم يقصد شيء منهما بأن حمل التنوين على التعظيم والتهويل وغير ذلك لم يفد التقوي ولا التخصيص بالوصف المستفاد من التنكير المصحح للابتداء أي لانك اذا جعلت التنوين في رجل للتعظيم فهو المقصود لا الجنس ولا الواحد (قوله في أن البناء عليه) أى في أن بناء الفعل على المسند اليه معرفا أو منكرا قد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى وحاصل مذهبه التعويل على حرف النفي وأنه ان تقدم على المسند اليه افاد التقديم التخصيص سواء كان المسند اليه نكرة نحو ما رجل قال هذا أو معرفة ظاهرة نحو ما زيد قال هذا أو ضميرا نحو ما أنا قلت هذا وان لم يتقدم حرف النفي بان لم يكن أصلا أو كان وتأخر فتارة يفيد التقديم التخصيص وتارة يفيد التقوى من غير فرق بين نكرة ومعرفة ظاهرة أو مضمرة فصور الاحتمال عنده ست وصور تعين التخصيص ثلاث فالجملة تسعة فقول الشارح في أن البناء عليه قد يكون للتخصيص الخ لا ينافي ما قلناه لان قد وقد صادق مع تعين بعض الاقسام للتخصيص (قوله أي على أن التقديم يفيد التخصيص) أي لا يقال والتقوى لان التخصيص محل النزاع بينهما وأما التقوى فموجود في جميع صور التقديم وان كان غير ملحوظ في بعضها

(قوله في شرائط) هي ثلاثة الاول جواز تأخير المسنداليه على أنه فاعل في المعنى فقط والثاني تقدير كونه كان مؤخرا في الاصل فقدم لافادة الاختصاص والثالث أن لا يمنع من التخصيص مانع فهذه الشروط لايقول بها عبدالقاهر اذ المدار عنده على تقدم حرف النفي فمتى تقدم حرف النفي على المسنداليه كان التقديم للتخصيص (قوله وتفاصيل) هي ترجع الى ثلاثة مايكون للتقوى فقط وما يكون للتخصيص فقط ومايحتملهما وقد أشار اليها الشارح بقوله ومذهب السكاكي الخ وفيه أن عبدالقاهر يقول بالتفصيل الثاني والثالث فلعل المراد أنه خالفه في مجموعها أو في بعضها أي أن السكاكي قال بتفاصيل لم يقل بها كلها عبد القاهر (قوله فان مذهب الشيخ الخ) حاصل مذهبه على ماذكره الشارح ان المسنداليه اما نكرة واما معرفة ظاهرة أو ضمير فهذه ثلاث وفي كل منها اما أن يتقدم على المسنداليه حرف النفي أولا بأن لم يكن حرف نفي أصلا أو تأخر فالجملة تسعة فمتى تقدم حرف النفي على المسنداليه كان التقديم مفيدا للتخصيص كان المسنداليه نكرة أومعرفة ظاهرة أومضمرة وان لم يكن نفي أصلا أو كان ولكن تأخر عن المسنداليه كان نكرة أومعرفة ظاهرة أومضمرة فتارة يكون للتخصيص وتارة يكون للتقوى فصور الاحتمال ست هذا حاصل مذهبه اذا علمت هذا تعلم أن قول الشارح مضمرا كان الاسم أومظهرا معرفا أومنكرا راجع لماقبل الا ولما بعدها على ماذكره الشارح سابقا في قوله والذي يشعر به كلام الشيخ وقوله مثبتا كان الفعل أومنفيا راجع لما بعد الافقط (قوله وان كان نكرة فهو) أي التقديم للتخصيص جزما أي سواء تقدم حرف النفي أوتأخر أولم يكن نفي أصلا فوافق السكاكي عبدالقاهر في صورة من هذه الثلاثة وهي ما اذا تقدم حرف النفي وخالفه فيما اذا تأخر أولم يكن نفي لانهما عند عبدالقاهر من صور الاحتمال وانما كان تقديم المنكر يفيد التخصيص عندالسكاكي في

في شرائط وتفاصيل فان مذهب الشيخ أنه ان ولي حرف النفي فهو للتخصيص قطعا والافقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى مضمرا كان الاسم أومظهرا معرفا أومنكرا مثبتا كان الفعل أومنفيا ومذهب السكاكي أنه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع وان كان معرفة فان كان مظهرا فليس الا للتقوى وان كان مضمرا

التخصيص وفي جواز التقوى فان الشيخ عبدالقاهر معنى التخصيص عنده هو تقديم حرف النفي من غير تفرقة بين معرف ومنكر ولا بين مظهر ومضمر وغير ما تقدم فيه حرف النفي يجوز فيه التقوى والتخصيص والسكاكي معنى التخصيص عنده هو كون المسند اليه يجوز تأخيره على أنه فاعل معنى مع تقدير انه قدم عن تأخير مع شرط ان لايمنع من التخصيص مانع استعمالي أو عقلي ان كان المسند

لو كان مؤخرا لانه لو تأخر لكان فاعلا لفظا فهذا لايفيد الاختصاص ﴿قلت﴾ وقد تقدم عن السكاكي في الكلام على ذكر المسند خلاف هذا وكذا صرح الزمخشري أنه يفيد الاختصاص ذكره

الاحوال الثلاثة لوجود الشرطين الآتيين في كلام المصنف في كل منكر (قوله فان كان مظهرا) اى سواء تقدم حرف النفي أوتأخر أولم يكن نفي وهو مخالف لعبد القاهر في هذه الصور الثلاثة لان الاولى عنده من صور التخصيص جزما والاخيرتين عنده من صور الاحتمال وانما كان تقديم المعرفة الظاهرة عندالسكاكي للتقوى فقط لانتفاء أحد الشرطين الآتيين بعد وهو جواز تقدير كونه في مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط (قوله وان كان مضمرا) أي سواء تقدم حرف النفي أوتأخر أولم يكن نفي فقد وافق عبدالقاهر فيما اذا تأخر حرف النفي أولم يكن وخالفه فيما اذا تقدم لانه عنده للتخصيص من غير احتمال فصار الحاصل أن صور موافقة الشيخين ثلاثة الاولى ما رجل قال هذا فانه يفيد التخصيص جزما عند الشيخ لتقدم حرف النفي وعند السكاكي لتنكير المسنداليه وثانيها وثالثها أنا ماقلت هذا وأنا قلت هذا فانه محتمل للتخصيص والتقوى عندهما لوقوع المسند اليه ضميرا ولم يسبق بنفي وصور اختلافهما الستة الباقية * احداها الضمير الواقع بعد النفي نحو ما أنا قلت هذا فالتقديم فيه متعين للتخصيص عند الشيخ لتقدم النفي محتمل عند السكاكي لكون المسنداليه ضميرا * ثانيها الاسم الظاهر المعرفة الواقع بعد النفي نحو ما زيد قال هذا فهو متعين للتخصيص عند الشيخ ومتعين للتقوى عندالسكاكي * ثالثها النكرة الواقعة قبل النفي نحو رجل ماقال هذا فهو متعين للتخصيص عندالسكاكي محتمل عندالشيخ * رابعها الاسم الظاهر الواقع قبل النفي نحو زيد ماقال هذا فهو محتمل عندالشيخ متعين للتقوى عندالسكاكي * خامسها النكرة الواقعة في الاثبات نحو رجل قال هذا فهو متعين للتخصيص عندالسكاكي ومحتمل عندالشيخ * سادسها المعرفة الظاهرة الواقعة في الاثبات نحو زيد قال هذا متعين للتقوى عندالسكاكي ومحتمل عندالشيخ وعلم من هذا أنه ليس عند الشيخ قسم يتعين فيه التقوى بل حاصل مذهبه التفصيل الى مايجب فيه التخصيص والى مايجوز فيه التقوى والتخصيص وشرطه في الاول تقدم النفي فقط وحاصل مذهب السكاكي التفصيل الى مايجب فيه التخصيص والى مايجب فيه التقوى والى مايجوز فيه الامران وشرط في الاول جواز تأخير المسنداليه على أنه فاعل في المعنى فقط مقدر التقديم عن تأخير مع كون النكرة خالية من المانع الذي يمنع من التخصيص

في افادة التقديم الاختصاص أمرين * أحدهما أن يجوز تقدير كونه في الأصل مؤخرا بان يكون فاعلا في المعنى فقط كقولك أنا قمت فانه يجوز أن تقدر أصله قمت أنا على ان أنا تأكيد للفاعل الذي هو التاء في قمت فقدم أنا وجعل مبتدأ * وثانيهما أن يقدر كونه كذلك فان انتفى الثاني دون الأول كالمثال المذكور اذا أجري على الظاهر وهو أن يقدر الكلام من الأصل مبنيا على المبتدأ والخبر ولم يقدر تقديم وتأخير أو انتفى الأول بأن يكون المبتدأ اسما ظاهرا

(قوله فقد يكون للتقوي الخ) نحو أنا عرفت فانه يجوز أن يقدر ذلك الضمير مؤخرا على أنه توكيد وهو فاعل في المعنى ثم ان قدر كون أنا مؤخرا في الأصل ثم قدم كان التقديم مفيدا للتخصيص وان لم يقدر فيه ذلك بالفعل كان التقديم مفيدا لتقوي الاسناد لتكرره فالحاصل أن التقديم في أنا عرفت مفيد للتقوي عند انتفاء الشرط الثاني ومفيد للتخصيص عند وجوده مع الشرط الأول اللازم له (قوله من غير تفرقة الخ) راجع للتفاصيل الثلاثة قبله (قوله والى هذا أشار بقوله الخ) أي فأشار الى أنه ان كان المسند اليه نكرة كان التقديم مفيدا للتخصيص ان لم يمنع من التخصيص مانع بقوله واستثنى المنكر وبقوله وشرطه اذا لم يمنع منه مانع وأشار الى أنه ان كان معرفة مظهرة فتقديمها ليس الا للتقوي بقوله بخلاف المعرفة لانها اذا تأخرت كانت فاعلا لفظا وأشار الى أنه اذا كان مضمرا فقد يكون للتقوي بقوله والا فلا يفيد الا التقوي وأشار الى أنه ان كان مضمرا فقد يكون تقديمه للتخصيص بقوله ان جاز تقدير كونه في الأصل الخ (قوله لا لفظا) وذلك بأن يكون توكيدا للفاعل الاصطلاحي أو بدلا منه فانه اذا كان كذلك كان فاعلا في المعنى لا في اللفظ (قوله فيكون أنا فاعلا معنى) أي لانه مرادف للفاعل الاصطلاحي (قوله وقدر) أي وقدر أنه كان مؤخرا في الأصل ثم قدم لأجل افادة الاختصاص و يعلم السامع أن المتكلم قدر ذلك بالقرائن ثم انه لا يستغني بهذا الشرط عما قبله ولا العكس لانه لا يلزم من جواز التأخير تقديره بالفعل ولا من التقدير بالفعل ان يكون جائز التأخير لان الحال يقدر (قوله أحدهما جواز التقدير) أي تقديره مؤخرا

فقد يكون للتقوي وقد يكون للتخصيص من غير تفرقة بين ما يلي حرف النفي وغيره والى هذا أشار بقوله (الا أنه) أي السكاكي (قال التقديم يفيد الاختصاص ان جاز تقدير كونه) أي المسند اليه (في الأصل مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط) لا لفظا (نحو أنا قمت) فانه يجوز أن يقدر أن أصله قمت أنا فيكون أنا فاعلا معنى تأكيدا لفظا (وقدر) عطف على جاز يعني أن افادة التخصيص مشروطة بشرطين أحدهما جواز التقدير والآخر أن يعتبر ذلك

اليه منكرا وأما غيره فلا يستعمل مقدما الا حيث لا يمنع مانع من التخصيص فاذا انتفى هذا الوجه وجب التقوي فليس عنده ما يجوز فيه ارادة التقوي والتخصيص فقد تبين بهذا أن الشيخ حاصل مذهبه التفصيل الى ما يجب فيه التخصيص والى ما يجوز فيه التقوي والتخصيص وشرط في الأول تقديم النفي فقط والسكاكي حاصل مذهبه التفصيل الى ما يجب فيه التخصيص والى ما يجب فيه التقوي وشرط في الأول كون المسند اليه فاعلا معنى فقدر التقديم عن تأخير مع كون النكرة بلا مانع فالسكاكي خالف الشيخ في التفصيل وفي شروط تحقيق طرف ذلك التفصيل والى هذا أشار بقوله (الا أنه قال) أي السكاكي (التقديم) للمسند اليه عن الخبر الفعلي (يفيد الاختصاص) أي اختصاص المسند اليه بذلك الخبر الفعلي (ان جاز تقدير كونه) أي المسند اليه (في الأصل مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط) لا لفظا بمعنى أنه اذا قدر مؤخرا لا يكون فاعلا في الاصطلاح بل تأكيد كما اذا كان ضميرا منفصلا والفعل متصل بمرادفه فهو فاعل من جهة المعنى لان مدلوله هو مدلول مرادفه وذلك (نحو أنا قمت) فانه يجوز أن يقدر أن أصله قمت أنا وعليه يكون أنا فاعلا من جهة المعنى لانه مرادف للفاعل وهو التاء لكنه في الاصطلاح توكيد للفاعل والسر في افادة هذا التقديم للاختصاص ان تأخير الضمير في نحو هذا الكلام مصحح للعطف والعطف يقتضي المشاركة والتقديم ينفي صحة المشاركة التي تحصل بالعطف ونفي المشاركة تخصيص ولا يخفى أن هذه ملحة تحسينية لا تحقيقية فان المنفي بالتخصيص هو الاشتراك في الاعتقاد أو هو الانفراد بالحكم في الاعتقاد لا الاشتراك الذي يوجبه العطف والا اختص القصر بالافراد تأمله (وقدر) معطوف على قوله جاز بمعنى ان افادة التخصيص تتوقف على شيئين أحدهما جواز تقديره مؤخرا على أنه فاعل معنى والآخر حصول ذلك التقدير من المتكلم ومتى لم يجز التقدير أو جاز وغفل المتكلم عن التقدير لم يفد التخصيص بل يفيد التقوي والى هذا أشار بقوله

في قوله تعالى الله يبسط الرزق في سورة الرعد وفي قوله تعالى الله نزل أحسن الحديث كتابا متشابها مثاني * الثاني يجوز أن يكون فاعلا في المعنى لو تأخر ولكن لا يقدره كذلك أي لا يعتقد ذلك كقولك أنا قمت اذا قدرت أنا مثبتا في موضعه ولم يكن مؤخرا فهذا لا يفيد الاختصاص * الثالث أن يجتمع الأمران بأن يجوز و يعتقد ذلك كقولك أنا قمت معتقدا أن أنا كان تأكيدا للفاعل وقدمته ثم استثنى السكاكي من

فانه لايفيد الا تقوي الحكم واستثنى المنكر كما فى نحو رجل جاءنى بأن قدر أصله جاءنى رجل لا على ان رجل فاعل جاءنى بل على انه بدل من الفاعل الذى هو الضمير المستتر فى جاءنى

(قوله أى يقدر انه كان فى الأصل مؤخرا) لم يقل على أنه فاعل معنى فقط لعلمه مما مر (قوله سواء جاز تقدير التأخير) أى على انه فاعل معنى فقط وهذا مفهوم الشرط الثانى وقوله ولم يقدر أى ولم يلاحظ التقدير (قوله أولم يجز تقدير التأخير) أى وان قدر مؤخرا بالفعل جهلا بالقواعد وهذا مفهوم الشرط الأول فهو لف ونشر مشوش (قوله لما سنذكره) أى عند قوله بخلاف المعرف من أنه يكون اذا أخر فاعلا لفظا لامعنى فيلزم على كون أصل زيد قام قام زيد تقديم الفاعل اللفظى وهو لايجوز (قوله ولما كان مقتضى هذا الكلام) أعنى قوله والافلا يفيد الا تقوي الحكم فانه يدل على أن مالايجوز تقديره مؤخرا على أنه فاعل فى المعنى انما يفيد تقديمه التقوى وهذا صادق بالمنكر مثل رجل جاءنى اذلايمكن تقديره مؤخرا على أنه فاعل معنى لانك اذا قلت جاءنى رجل كان رجل فاعلا لفظا مثل قام زيد وحينئذ فمقتضاه أن يكون تقديمه للتقوى فقط (٤٠٨) لا للتخصيص فأخرجه من ذلك الحكم (قوله أن لا يكون نحو رجل جاءنى) أى أن لايكون التقديم فى نحو رجل جاءنى مفيدا للتخصيص ففى الكلام حذف والمراد بنحو رجل جاءنى كل منكر اذا أخر كان فاعلا لفظا لامعنى (قوله فهو فاعل لفظا) أى ومعنى وقوله لامعنى أى فقط فاندفع مايقال انه يلزم من كونه فاعلا فى اللفظ أن يكون فاعلا فى المعنى فلا وجه لذلك النفى (قوله وأخرجه من هذا الحكم) عطف تفسير على قوله استثناه اشارة الى أن المراد بالاستثناء المعنى اللغوى والمراد بالحكم القاعدة من اطلاق الجزء على الكل وهى كل مالايجوز تأخيره على أنه فاعل معنى لم يفد تقديمه التخصيص كذا قرر ويصح أن يراد بالحكم امتناع التخصيص حيث لم يجز تقدير كونه فى الأصل مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط ذلك ويقدر ذلك اه سم واذا اخرج المنكر من هذا الحكم كان تقديمه مفيدا للتخصيص (قوله بأن جعله) أى بسبب أن جعله وهو متعلق بأخرجه (قوله على أنه فاعل معنى) أى فقط (قوله بأن يكون بدلا الخ) أى ولاشك أن البدل من الفاعل فاعل فى المعنى فقط فان قلت على جعل المنكر بدلا من الضمير الواقع فاعلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وذلك ممنوع قلت أجازوا ذلك فى مواضع منها البدل كزرهم خالدا (قوله واستثنى السكاكى المنكر) أى استثناه من قوله ان لم يوجد الشرطان فلايفيد التقديم الا التقوى وأورد عليه أن الاستثناء فرع الدخول وهذا المستثنى غير داخل فى المستثنى منه أعنى قوله والافلايفيد الا التقوى لان المستثنى منه المذكور لم يوجد فيه الشرطان بخلاف هذا فقد وجدا فيه على ماقرره السكاكى لانه اذا أخر كان فاعلا معنى عنده لانه بدل من الضمير وحينئذ فلا وجه للتعبير بالاستثناء وأجيب بأن التعبير بالاستثناء نظرا للظاهر من أن الفعل عند التأخير للنكرة يكون مسندا للظاهر لا للضمير وان كان فى الحقيقة ليس استثناء أصلا اذ النكرة موجود فيها الشرطان (١) قوله والا يجوز هكذا فى النسخ والمناسب والا يجز لا يخفى اه مصححه

أى يقدر أنه كان فى الأصل مؤخرا (والا) أى وان لم يوجد الشرطان (فلا يفيد) التقديم (الا تقوى الحكم) سواء (جاز) تقدير التأخير (كما مر) فى نحو أنا قمت (ولم يقدر أو لم يجز) تقدير التأخير أصلا (نحو زيد قام) فانه لايجوز أن يقدر أن أصله قام زيد فقدم لما سنذكره ولما كان مقتضى هذا الكلام أن لايكون نحو رجل جاءنى مفيدا للتخصيص لانه اذا أخر فهو فاعل لفظا لامعنى استثناه السكاكى وأخرجه من هذا الحكم بأن جعله فى الأصل مؤخرا على أنه فاعل معنى لا لفظا بأن يكون بدلا من الضمير الذى هو فاعل لفظا وهذا معنى قوله (واستثنى) السكاكى (المنكر

(والا) (١) يجوز تقديره مؤخرا على أنه فاعل معنى أو جاز ولم يحصل ذلك التقدير قصدا أو غفلة (فلا يفيد) التقديم حينئذ (الا تقوى الحكم) كما مر من اشتماله على الاسناد مرتين فالتقوى متى انتفى أحد الأمرين متعين (سواء جاز) تقدير التأخير على أنه فاعل معنى (كما مر) فى نحو أنا قمت (الا أنه لم يقدر) ذلك التأخير (أو لم يجز) تقدير التأخير على أنه فاعل أصلا (نحو زيد قام) فانه لايجوز أن يقدر أن أصله قام زيد وسنبين ذلك ثم ان مقتضى هذا الكلام ان نحو رجل جاءنى لايفيد التخصيص لان السبب عند السكاكى على هذا هو تقدير التقديم عن الفاعلية المعنوية ورجل فى رجل جاءنى لو قدر تأخيره جاء فاعلا لفظا مع أنه لايسلم جواز تقدير تأخيره أصلا كما فى زيد قام فحاول السكاكى حيث اقتضى الاستعمال عنده كون المنكر مفيدا للتخصيص الا المانع واقتضى التعليل كونه لغير تخصيص جعله منخرطا فى سلك الفاعل المعنوى بتمحل والى هذا أشار المصنف بقوله (واستثنى المنكر) أى أخرج المبتدأ النكرة الذى أسند اليه الفعل من حكم ما لو أخر كان فاعلا لفظا لان الحكم فيه وجوب تحقق

القسم الأول ما اذا كان المسند اليه نكرة نحو رجل جاءنى فقال انه لايفيد الاختصاص وان كان لا يمكن تقديره عند التأخير فاعلا معنويا فقط بل لو تأخر لكان فاعلا لفظيا فقال يفيد لا على تقدير كونه كان فاعلا بل على تقدير انه بدل من الضمير فى قام كقوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا وانما لم يقدر مثل

كما قيل فى قوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا ان الذين ظلموا بدل من الواو فى أسروا وفرق بينه وبين المعرف بأنه لو لم يقدر ذلك فيه انتفى تخصيصه اذ لا سبب لتخصيصه سواه ولو انتفى تخصيصه لم يقع مبتدأ بخلاف المعرف لوجود شرط الابتداء فيه وهو التعريف

بجعله من باب وأسروا النجوى الذين ظلموا) أى على القول (بالابدال من الضمير) يعنى قدر أن أصل رجل جاءنى جاءنى رجل على أن رجل ليس بفاعل بل هو بدل من الضمير فى جاءنى كما ذكر فى قوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا أن الواو فاعل والذين ظلموا بدل منه وانما جعله من هذا الباب (لئلا ينتفى التخصيص اذ لا سبب له) أى للتخصيص (سواه) أى سوى تقدير كونه مؤخرا فى الاصل على أنه فاعل معنى ولولا أنه مخصص لما صح وقوعه مبتدأ (بخلاف المعرف) فانه يجوز وقوعه مبتدأ

التقوى فقط والحكم فى المنكر وجوب تحقق التخصيص بالتقديم (ثم) لذلك (جعله) أى المنكر المسند اليه فعل (من باب) ما يعرب مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط لا لفظا أيضا ليتحقق الفرق بينه وبين ما يفيد التقوى وذلك كقوله تعالى (وأسروا النجوى الذين ظلموا) فان فيه أعاريب فقيل الذين ظلموا مبتدأ وأسروا النجوى خبر وقيل فاعل أسروا والواو علامة الجمعية فالذين ظلموا على هذا فاعل لفظا وقيل بدل من الضمير موضح له فيكون على هذا القول فاعلا معنى لا لفظا وعلى اعراب هذا القول الاخير يقع الحاق المنكر به على أنه فاعل معنى فقط وهذا معنى قوله أى على القول (بالابدال) أى ابدال الذين ظلموا (من الضمير) فى وأسروا وانما جعل المبتدأ النكرة الذى أسند اليه فعل من باب وأسروا النجوى الذين ظلموا على القول بابدال الذين ظلموا من الضمير (لئلا ينتفى التخصيص) عن الكلام الذى ابتدئ فيه بالنكرة مخبرا عنها بفعل لانه لو لم يكن كذلك انتفى عنه التخصيص (اذ لا سبب له) أى للتخصيص (سواه) أى سوى تقدير التقديم عن تأخير كان فيه فاعلا معنى لا لفظا لكن التخصيص لا بد منه فتجب مراعاة موجبه الذى هو تقدير التقديم المذكور لانه لا وجه للابتداء بالنكرة فى نحو ذلك التركيب الا ذلك التخصيص المتوقف على تقدير كونه مؤخرا على أنه فاعل معنى (بخلاف المعرف) المخبر عنه بالفعل فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير رعاية التخصيص المتوقف على ذلك الوجه البعيد الذى هو تقدير كونه مؤخرا على أنه فاعل معنى باجرائه على طريق وأسروا النجوى الذين ظلموا كما تقدم فلزم

ذلك فى المعرفة نحو زيد قام لعدم الموجب لانه فى رجل قام اضطر الى تقديره متأخرا ليفيد الاختصاص ليكون مسوغا للابتداء بالنكرة وفى زيد قام لا حاجة لذلك فلو قدر لكان تقديرا لا دليل عليه فلت قد جوزان يفرق أنا قائم التأخير مع كونه لا دليل عليه ثم ما ذكره يؤدى الى جواز الابتداء بالنكرة فى

غاية الامر أنه تأويل ثم ان المراد بالمنكر الذى استثناه السكاكى المنكر الذى لا يفيد الحكم عليه حال تنكيره وهو الخالى عن مسوغ للابتداء به لانه المحتاج الى اعتبار التخصيص وأما المنكر الذى يصح الحكم عليه بدون اعتبار التقديم والتأخير نحو بقرة تكلمت وكوكب انقض الساعة ووجوه يومئذ ناضرة فلا حاجة لاعتبار التخصيص فيه بالتقديم والتأخير ولا بغيره (قوله فجعله من باب وأسروا النجوى الخ) أى فجعله من باب الذين ظلموا فى قوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا أى أنه جعله مثله فى أنه بدل من الضمير (قوله على القول بالابدال الخ) أى أنه جعله مثله على أحد الاقوال فى اعراب الآية وهو أن الذين بدل من الواو وأما على القول بأن الذين ظلموا مبتدأ وأسروا خبر مقدم وكذا على جعل الذين فاعلا والواو فى أسروا حرف زيد ليؤذن من أول وهلة أن الفاعل جمع وكذا على جعل الذين خبر مبتدأ محذوف أى هم أو نصبا على الذم فلا يكون المنكر مثل وأسروا النجوى الذين ظلموا (قوله وانما جعله) أى المنكر من هذا الباب أى باب وأسروا النجوى بتقدير كونه مؤخرا فى الاصل على أنه بدل فقدم لافادة الاختصاص (قوله لئلا ينتفى التخصيص) المراد به ما به يصح وقوع النكرة مبتدأ بدليل ما سينقله الشارح عن السكاكى أنه قال انما ارتكب ذلك الوجه البعيد عن المنكر لفوات شرط الابتداء بالنكرة وبدليل رد المصنف فيما يأتى انتفاء التخصيص على تقدير عدم الجعل من الباب المذكور لحصول التخصيص بعد هذا التقدير كالتعظيم والتحقير والتقليل والتكثير فتأمل (قوله ولولا أنه) أى رجل جاءنى مخصص لما صح وقوعه مبتدأ أى قال السكاكى مضطر الى التخصيص فى المنكر لاجل صحة الابتداء به ولا يتأتى له التخصيص الا بجعله من باب وأسروا النجوى الذين ظلموا لان بجعله من ذلك الباب يحصل الشرطان المحصلان للتخصيص هذا حاصله وقد يقال المراد بالتخصيص المسوغ للابتداء بالنكرة تقليل الافراد والشيوع لا بمعنى اثبات الحكم للمذكور ونفيه عن غيره الذى كلام فيه فقد التبس عليه الحال اهـ تقرير شيخنا العدوى (قوله بخلاف المعرف) ظاهر المصنف أن له سببا سواه ولا محل لهذا الكلام اذ لا شيوع فيه حتى يخصص ولهذا حاول الشارح تصليح عبارة المصنف بجعل قوله بخلاف المعرف مخرجا من محذوف معلوم من الكلام السابق

(قوله من غير اعتبار التخصيص) أى لانه لاشيوع فى المعرف حتى يخصص بل هو معين معلوم (قوله فالتزم ارتكاب هذا الوجه البعيد) أى وهو جعل الضمير فاعل الفعل ثم ابدال الظاهر منه فانه قليل فى كلامهم قال عبد الحكيم وأورد على الشارح أن ابدال الظاهر من الضمير الواقع فاعلا واقع فى القرآن بلا ضرورة كما فى وأسروا النجوى فكيف يكون بعيدا والجواب أن هذا الوجه غير متعين فى كلام الله لجواز وجوه أخر لا شبهة فيها قد علمتها كذا قال سم وأيضا الضمير فى الآية بارز لا التباس معه على أنه لا ضرر فى هذا الالباس لأنه فى أمر غير محقق اذ البدلية مقدرة (قوله فان قيل الخ) هذا السؤال مع جوابه يوجد فى بعض النسخ وحاصله أن مقتضى كون النكرة يقدر تأخيرها على أنها بدل من الضمير أنها اذا أخرت بالفعل وكانت مثناة أو جمعا يجب ابراز ذلك الضمير فى الفعل لان ضميرى التثنية والجمع يجب ابرازهما مع أن الاستعمال بخلافه اذ قولك جاءنى رجلان أو رجال أفصح من جاآنى رجلان وجاؤنى رجال والحاصل أن مقتضى كون رجلان جاآنى يقدر أن أصله التأخير على أنه بدل أن يجب الابراز فى حالة التأخير كما برز فى حالة التقديم باتفاق مع أن الابراز فى حالة التأخير (٤١٠) مخالف للاستعمال فى الفصيح سواء جعلت الالف فاعلا أو حرفا دالا على التثنية

من غير اعتبار التخصيص فالتزم ارتكاب هذا الوجه البعيد فى المنكر دون المعرف فان قيل فيلزمه ابراز الضمير فى مثل جاآنى رجلان وجاؤنى رجال والاستعمال بخلافه قلنا ليس مراده أن المرفوع فى قولنا جاءنى رجل بدل لافاعل فانه مما لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل بل المراد أن فى مثل قولنا رجل جاءنى يقدر أن الاصل جاءنى رجل على أن رجلا بدل لافاعل فى مثل رجال جاؤنى يقدر أن الاصل جاؤنى رجال فليتأمل

رعاية ذلك الوجه البعيد فى المنكر ليصح الابتداء به دون المعرف لصحة الابتداء به دون ذلك ومعنى جعل المنكر من هذا الباب أن قول القائل رجل جاءنى مثلا يقدر فيه أن الاصل جاءنى رجل على أن رجلا فاعل معنى بجعله بدلا من الضمير المقدر استتاره فى جاء كما أن الذين ظلموا على ذلك القول بدل من الضمير فى أسروا وهو فاعل معنى لكونه بدلا من الفاعل الحقيقى ثم يجب أن يعلم أن مراده أن هذا التركيب أعنى رجل جاءنى بعد وجوده على هيئته يقدر أن الاصل فيه كون رجل مؤخرا على أنه فاعل معنى كما تقدر المستحيلات لا أنه يقع مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط اذ لا قائل بأن رجلا فى نحو جاءنى رجل فاعل معنى والا لزم ابراز الضمير فى نحو رجلان جاءا ورجال جاؤا عند التأخير بأن يقال جاآنى رجلان وجاؤنى رجال ولا قائل بوجوب الابراز الا على لغة أكلونى البراغيث وهذا التقدير ولو اتفق بما يتوهم من جواز وقوع تأخيره على أنه فاعل معنى فقط لكن يرد عليه أن التخصيص ان كان يستفاد بتقدير المحال الذى لا يوجد أصلا فلا مانع من اعتباره فى المعرف عند عروض مقام ارادة التخصيص والتفريق بين المنكر والمعرف بأن المنكر يفتقر فى الابتداء به الى هذا التقدير المفيد للتخصيص لا يوجب منع التقدير فى المعرف لان المحوج فى الحقيقة الى ذلك التقدير فى المنكر انما هو كون المقام مقام

جميع الاحوال وما الدليل على جواز رجل جاءنى من غير قرينة ثم يأتى عن السكاكى فى الكلام على هل الاستفهامية ما يقتضى القول بالتخصيص فى مثله وان كان الابتداء بالنكرة مسوغ وهو الاستفهام

وحاصل الجواب أنه ليس مراد السكاكى أن المرفوع فى قولك جاءنى رجل بدل لافاعل حتى يلزمه وجوب الابراز فى جاآنى رجلان وجاؤنى رجال وجعل رجلان ورجال بدلين بل مراده أنه يقدر فى قولك رجل جاءنى أن الاصل جاءنى رجل على أن رجلا بدل لافاعل ولا يلزم من تقديره ذلك فى رجل جاءنى القول بالبدلية بالفعل فى جاءنى رجل الذى أخر فيه المنكر لفظا ومعنى حتى يلزم القول بالبدلية بالفعل ووجوب الابراز فى جاآنى رجلان وجاؤنى رجال أيضا والحاصل أن الذى قاله السكاكى أنه فى صورة تقديم المنكر يقدر أن المنكر مؤخر فى الاصل وأنه فاعل معنى فقط بدل لفظا فى مثل رجل جاءنى يقدر الاصل جاءنى

ص

رجل على أن رجلا بدل لافاعل وفى رجلان جاآنى جاآنى رجلان كذلك وفى رجال جاؤنى جاؤنى رجال كذلك كل ذلك على سبيل الاعتبار والتقدير ولا يلزم من ذلك القول بالبدلية بالفعل فيما أخر فيه المنكر لفظا ومعنى بل هو عند التأخير بالفعل فاعل حقيقة وحينئذ فلا يلزم ابراز ضمير التثنية والجمع عند التأخير (قوله فيلزمه) أى السكاكى أو الوجه البعيد والفرع عليه محذوف أى حيث جعل النكرة بدلا من الضمير على تقدير تأخيرها فيلزمه ابراز الضمير أى استمرار ابرازه عند التأخير بالفعل فى مثل الخ (قوله بدل) أى حقيقة (قوله لافاعل) أى بل هو فاعل لان نفى النفى اثبات (قوله فانه) أى القول بالبدلية بالفعل عند التأخير (قوله فضلا عن فاضل) أى انتفى قول العاقل به زيادة عن نفى قول الفاضل (قوله يقدر أن الاصل الخ) أى فهذه الاصالة تقديرية كما يقدر المحال وحينئذ فلا يلزم منها وقوع تأخره على أنه فاعل معنى فقط بل بدل لفظا (قوله يقدر أن الاصل جاؤنى رجال) أى ولا يلزم من كونه يقدر أن الاصل ذلك عند التقديم أنه يقال ذلك عند التأخير بل يقال جاءنى رجال على أن رجال فاعل (قوله فليتأمل) انما

ثم قال وشرطه أن لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءنى أى لا امرأة ولا رجلان دون قولهم شر أهر ذا ناب أما على التقدير الأول فلامتناع أن يراد المهر شر لا خير وأما على الثانى فلكونه نابيا عن مكان استعماله

قال ذلك لانه مجرد اعتبار لا أنه بالفعل اهـ نوبى (قوله ثم قال السكاكى الخ) ثم هنا للترتيب فى الذكر والاخبار أى ثم بعد ما تقدم عن السكاكى أخبرك بأن السكاكى قال الخ وليست للترتيب الزمانى وأن القول الثانى بعد الأول فى الزمان لان قول السكاكى اذا لم يمنع مانع متصل ببيان التخصيص والاستثناء اهـ عبد الحكيم (قوله من هذا الباب) أى باب وأسروا النجوى وقوله واعتبار التقديم الخ من عطف السبب على المسبب (قوله أن لا يمنع الخ) هذا توطئة لبيان انتفاء التخصيص فى قولهم شر أهر ذا ناب و بيان وجه التوفيق والا فكون التخصيص مشروطا بعدم المانع منه أمر جلى لا يحتاج لبيان (قوله مانع) هو انتفاء فائدة القصر من رد اعتقاد المخاطب فى قيد الحكم مع تسليم أصله اهـ أطول (قوله كقولك رجل جاءنى) أى فانه ليس فيه مانع من التخصيص فهو مثال للنفى (قوله شر أهر ذا ناب) الهرير صوت الكلب عند عجزه عن دفع ما يؤذيه أى شر جعل الكلب ذا الناب مهرا أى مصوتا ومفزعا (قوله لان المهر) أى الأمر المفزع للكلب والموجب لتصويته لا يكون الا شرا لان حصول الخير للكلب لا يهره ولا يفزعه واذا كان كذلك فلا يتوهم أحد أن الاهرار يكون بالخير حتى يرد عليه بالحصر لان نفى الشىء عن الشىء فرع عن امكان ثبوته له هذا حاصل كلامه وفيه نظر لان التخصيص قد يكون فى التنزل منزلة المجهول وقد يكون لمجرد التوكيد فاختصاص الشر بالهرير وان كان معلوما لكل أحد فيجوز أن ينزل منزلة المجهول و يستعمل فيه القصر أو أنه استعمل فيه على سبيل التأكيد أو لغفلة المخاطب عن كون المهر لا يكون الا شرا بل يحتمل عنده أن يكون خيرا أيضا وقد يجاب بأن الأصل فى التخصيص أن يكون فيما يمكن فيه الانكار واستعماله فيما ذكر خلاف الأصل فيه تأمل ان قلت كون المهر لا يكون الا شرا انما يقتضى عدم الاحتياج للتخصيص لا امتناعه كما ادعاه المصنف قلت الازم وان كان عدم الاحتياج فقط الا أن ما لا يحتاج له يمتنع عند البلغاء الذين كلامهم موضوع الفن (قوله فلنبوه) أى هذا التقدير عن مظان أى موارد استعماله

(ثم قال) السكاكى (وشرطه) أى وشرط كون المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتأخير فيه (أن لا يمنع من التخصيص مانع كقولك رجل جاءنى على ما مر) أن معناه رجل جاءنى لا امرأة أو لا رجلان (دون قولهم شر أهر ذا ناب) فان فيه مانعا من التخصيص (أما على التقدير الأول) يعنى تخصيص الجنس (فلامتناع أن يراد المهر شر لا خير) لان المهر لا يكون الا شرا (وأما على) التقدير (الثانى) يعنى تخصيص الواحد (فلنبوه عن مظان استعماله) أى لنبو تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا

الابتداء المفيد للتخصيص والمعرف والمنكر فيه سواء فليتأمل ● ثم لما اقتضى جعل المنكر عند الابتداء به منخرطا فى سلك ما يكون مقدما عن الفاعلية المعنوية كون كل منكر مخبر عنه بالفعل للتخصيص وعند السكاكى أن بعض الجزئيات منه خارجة عن ذلك لمانع أشار الى تقييد السكاكى بنفى المانع بقوله (ثم قال) أى السكاكى (وشرطه) أى وشرط كون المنكر المسند اليه الفعل مقدر التقديم عن التأخير الذى يكون على أنه فاعل معنى لافادة التخصيص (أن لا يمنع من التخصيص مانع) من معنى الكلام فى مقام استعماله مثلا والا لم يرتكب فى ذلك الوجه البعيد لان الموجب له قصد التخصيص الصحيح للابتداء على ما استقر فيه من البحث وذلك (كقولك رجل جاءنى على ما مر) من أنه يجوز أن يكون لتخصيص الجنس فيكون معناه رجل جاءنى لا امرأة أو الافراد فيكون معناه رجل جاءنى لا رجلان مثلا فهذا المثال ونحوه لا مانع فيه من التخصيص (دون قولهم شر أهر ذا ناب) فان فيه مانعا من التخصيص (أما) المانع من التخصيص (على التقدير الأول) وهو ارادة تخصيص الجنس (ف) لانتفاء فائدته للعلم به من كل عاقل فلا يرده أحد (لامتناع أن يراد المهر) أى الحامل للكلب وهو ذو الناب على الهرير (شر لا خير) اذ من المعلوم أنه لا يهره الا الشر دون الخير والحصر لا يكون الا فيما يمكن فيه الانكار دون المعلوم لكل أحد وفيه نظر لان التخصيص قد يكون فى التنزل منزلة المجهول وقد يكون لمجرد التأكيد (وأما) المانع (على) التقدير (الثانى ف) مقام استعماله اذ لا يستعمل هذا الكلام فى مقام تخصيص الوحدة (لنبوه) أى لارتفاع تخصيص الوحدة و بعده (عن مظان استعماله) أى عن مواضع استعمال هذا الكلام فانه لو استعمل فيه كان معناه المهر شر واحد لا شران فيكون كلاما مقتضيا للتراخى فى اتخاذ الحذر من مهر الكلب حيث كان شرا واحدا لا شرين وهذا الكلام أصله أن يستعمل للأخذ بالحزم فى الحذر والتهيؤ للتحافظ فلا يستعمل فى معنى

ص (ثم قال وشرطه أن لا يمنع من التخصيص مانع الخ) ش شرط السكاكى فى افادته التخصيص أن لا يمنع مانع مثل جاءنى رجل فان منع مانع لم يجز مثاله قولهم شر أهر ذا ناب لا يمكن أن يكون التخصيص

واذ قد صرح الأئمة بتخصيصه حيث تأولوه بما أهر ذا ناب الا شر فالوجه تفظيع شأن الشر بتنكيره كما سبق هذا كلامه وهو مخالف لما ذكره الشيخ عبد القاهر لان ظاهر كلام الشيخ فيما يليه حرف النفي القطع بأنه يفيد التخصيص مضمرا كان أو مظهرا معرفا أو منكرا من غير شرط لكنه لم يمثل الا بالمضمر وكلام السكاكي صريح في أنه لا يفيده الا اذا كان مضمرا أو منكرا بشرط تقدير التأخير في الأصل فنحو ما زيد قام يفيد التخصيص على اطلاق قول الشيخ ولا يفيده على قول السكاكي ونحو ما أنا قمت يفيده على قول الشيخ مطلقا وعلى قول السكاكي بشرط وظاهر كلام الشيخ أن المعرف اذا لم يقع بعد النفي وخبره مثبت أو منفي قد يفيد الاختصاص مضمرا كان أو مظهرا لكنه لم يمثل الا بالمضمر وكلام السكاكي صريح في أنه لا يفيده الا المضمر فنحو زيد قام قد يفيد الاختصاص على اطلاق قول الشيخ ولا يفيده عند السكاكي

(قوله لانه لا يقصد الخ) وذلك لان هذا الكلام (٤١٣) انما يقال في مقام الحث على شدة الحزم لدفع هذا الشر والتحريض على قوة الاعتناء بدفعه لعظمه وكون المهر شرا لا شرين مما يوجب تساهل المخاطب في دفعه وقلة الاعتناء وحينئذ فلا يصلح قصده من ذلك الكلام (قوله واذ قد صرح الأئمة الخ) الظرف متعلق بمحذوف أي ولزم طلب وجه للتخصيص وقت تصريح الأئمة الخ حيث تأولوه أي لانهم تأولوه أي شر أهر ذا ناب أي فسروه (قوله بما أهر ذا ناب الا شر) أي ولا شك أن ما والا يفيدان الاختصاص (قوله فالوجه) يجوز أن تكون الفاء للتفريع على متعلق الظرف الذي قدرناه أو انه أجرى اذ مجرى ان لموافقته اياه في الحركة والسكون وعدد الحروف فأدخل الفاء في جوابه كما قالوا في قوله تعالى واذ لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون ومحصل ما في المقام أن السكاكي ذكر أن في شر أهر ذا ناب مانعا من التخصيص والنحويون تأولوا هذا الكلام بما أهر ذا ناب الا شر ولا شك أن ما والا يفيد ان الاختصاص فبين الكلامين تناقض فأشار المصنف الى الجمع بين الكلامين بأن التخصيص الذي نفاه السكاكي تخصيص الجنس أو الفرد وما قاله النحاة تخصيص النوع فلا منافاة لعدم توارد النفي والايجاب على شيء واحد (قوله أي وجه الجمع الخ) في الحقيقة الوجه المطلوب انما هو لافادة المثال التخصيص وان كان يلزم ذلك الجمع بين الكلامين قرره شيخنا العدوي (قوله وقولنا بالمانع من التخصيص) أي قول السكاكي ذلك لان قوله واذ قد صرح الخ من كلامه (قوله بتنكيره) أي بسبب تنكيره أي ان تفظيع شأن الشر وتعظيمه جاء من تنكيره أي من جعل تنكيره للتعظيم (قوله ليكون المعنى شر عظيم الخ) أي فيصح قولهم ما أهر ذا ناب الا شر أي الا شر فظيع أي عظيم لا شر حقير لان التقييد بالوصف نفي للحكم عما عداه كما هو طريقة بعض الأصوليين (قوله فيكون تخصيصا نوعيا) أي لكون المخصص نوعا من الشر لا الجنس ولا الواحد

الكلام لانه لا يقصد به أن المهر شر لا شران وهذا ظاهر (واذ قد صرح الأئمة بتخصيصه حيث تأولوه بما أهر ذا ناب الا شر فالوجه) أي وجه الجمع بين قولهم بتخصيصه وقولنا بالمانع من التخصيص (تفظيع شأن الشر بتنكيره) أي بجعل التنكير للتعظيم والتهويل ليكون المعنى شر عظيم فظيع أهر ذا ناب لا شر حقير فيكون تخصيصا نوعيا

شر لا شرين ولو كان هذا المعنى مما يمكن أن يجهل لكن ليس مما يمكن أن يقصد لان الغرض جنس الشر الصادق بالقليل والكثير لا افراده والا كان ذكر الفرد الواحد مفترا عن الحذر كما ذكرنا وهو ظاهر هذا اذا أريد بهر هريرة مخصوصة وهي هريرة تكون عند رؤية الكلاب ما يعاديه على قرب ساحة أربابه وتكون مقدمة لنباحه وأما اذا أريد بالهريرة التي هي صوته لبرد أصابه واذاية نالته عند عجزه عن دفاعهما كما قيل ان ذلك معناها لغة فالعلم بأنها شر باعتبار الكلاب أمر ضروري فيكون المانع حينئذ كما تقدم في الوجه الأول وقد تقدم ما فيه وعلى كلا الاحتمالين فهو كلام يضرب مثلا لوجود دليل الشر ＊ ثم قال السكاكي (واذ قد صرح الأئمة) أي ولاجل أن أئمة البيان صرحوا (بتخصيصه) أي بافادته التخصيص (حيث تأولوه) أي بينوا مفاده (ء) قولهم ان معناه (ما أهر ذا ناب الا شر) فلا بد من ابداء وجه يقع به الجمع بين حكمنا بامتناع تخصيص الجنس والفرد فيه وحكمهم بوجود التخصيص بالتأويل السابق (والوجه) في ذلك (تفظيع شأن الشر) أي جعل شأن الشر مدلولا على فظاعته وشناعته (بتنكيره) لان التنكير يفيد التعظيم والتهويل فاذا كان المراد وصف الشر بالعظمة كان التقدير شر عظيم أهر ذا ناب لا شر حقير فيكون في هذا الكلام التخصيص النوعي المستفاد من الوجه المصحح للابتداء

لان التخصيص اما الفرد أو الجنس لا جائز أن يكون للجنس لانه يصير تقديره ما أهر ذا ناب الا شر فيكون فيه نفي الاهرار عن الخير وذلك لا فائدة فيه فانه لا يصح أن ينفى الشيء عن الشيء حتى يصح اتصافه به ولا جائز أن يكون للواحد لانه يصير المعنى ما أهر ذا ناب الا شر واحد وذلك غير مقصود غير أن الأئمة قالوا ان التقديم في شر أهر ذا ناب للاختصاص فليجمع بين الكلامين بأن يقال المراد نوع غريب من أنواع الشر

ثم فيما احتج به لما ذهب اليه نظر اذ الفاعل وتأكيده سواء فى امتناع التقديم مادام الفاعل فاعلا والتأكيد تأكيدا

(قوله والمانع انما كان من تخصيص الخ) أى انما كان يمنع من تخصيص الجنس أو الواحد وحينئذ فلا منافاة بين قول السكاكى ان فيه مانعا من التخصيص و بين كلام القوم المفيد أن فيه تخصيصا لان كل واحد ناظر لجهة فالقوم ناظرون للتخصيص النوعى وهو المصحح للابتداء وهو غير متوقف على تقدير التقديم من تأخير والسكاكى ناظر لتخصيص الجنس والفرد اللذين لا سبيل لهما الا تقدير كون المسند اليه مؤخرا فى الأصل ثم قدم قال العلامة اليعقوبى ولا يخفى ما فى هذا الكلام من التحكم حيث التزم تقدير التأخير فى الأصل فى تخصيص الجنس والفرد دون النوع فان اعتبار تقدير الوصف ليتحقق جواز الابتداء مع التخصيص النوعى هو المغنى عن تقدير التقديم فيه وتجويز الابتداء فيهما يمكن بتقدير الوصف أو الموصوف بأن يكون المعنى فى الأفراد مثلا رجل واحد جاءنى وفى الجنس مثلا واحد من جنس الرجال جاءنى (قوله أى فيما ذهب اليه السكاكى) أى من دعواه أن التقديم لا يفيد التخصيص الا اذا كان ذلك المقدم يجوز تقديره مؤخرا فى الأصل على أنه فاعل معنى فقط وقدر بالفعل كونه فى الأصل مؤخرا ومن أن رجل جاءنى لا سبب للتخصيص فيه سوى تقدير كونه مؤخرا فى الأصل ومن انتفاء تخصيص الجنس فى شر أهر ذاناب (قوله اذ الفاعل اللفظى) أى كما فى زيد قام وهذا رد لقوله التقديم يفيد الاختصاص أن جاز الخ فانه يفهم منه انه يجوز تقديم الفاعل المعنوى دون اللفظى (قوله كالتأكيد والبدل) مثال للمعنوى فالتأكيد كما فى أنا قمت والبدل كما فى رجل جاءنى (قوله سواء فى امتناع التقديم) أى على العامل (قوله أولى) أى من امتناع تقديم الفاعل ووجه الأولوية أنه اذا قدم التابع بدون المتبوع الذى هو الفاعل فقد تقدم على متبوعه وعلى ما يمتنع تقديم متبوعه عليه وهو الفعل فلامتناعه جهتان بخلاف ما اذا قدم الفاعل فله جهة واحدة وهو تقديمه على عامله ولان التابع لا يجوز تقديمه اتفاقا مادام تابعا بخلاف الفاعل فقد أجاز بعض الكوفيين تقديمه ولان الفاعل اذا فسخ عن الفاعلية وقدم يخلفه ضميره بخلاف التابع اذا قدم فانه لا يخلفه شىء واحترز المصنف بقوله مابقيا على حالهما عما اذا فسخا ولم يبقيا على حالهما فانه لا امتناع فى تقديمهما

والمانع انما كان من تخصيص الجنس أو الواحد (وفيه) أى فيما ذهب اليه السكاكى (نظر اذ الفاعل اللفظى والمعنوى) كالتأكيد والبدل (سواء فى امتناع التقديم مابقيا على حالهما) أى مادام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع أولى

من غير حاجة الى تكلف تقدير التقديم والمانع انما كان من تخصيص الجنس والفرد اللذين لا سبيل اليهما الا بتقدير التقديم ولا يخفى ما فى هذا الكلام من التحكم فى التزام تقدير التقديم فيهما دون النوعى فان اعتبار تقدير الوصف ليتحقق جواز الابتداء مع التخصيص الوصفى هو المغنى عن تقدير التقديم فى النوعى دونهما فتجويز الابتداء يمكن بتقدير الوصف أو الموصوف فيهما أيضا بأن يكون المعنى فى الافراد مثلا رجل واحد جاءنى وفى الجنس مثلا واحد من جنس الرجال جاءنى وسيأتى ما يستلزم هذا المعنى فى كلام المصنف ومع ذلك فلا يفيد ما ذكر توفيقا بين كلام السكاكى والأئمة فان حاصل كلامه بيان تخصيص يسوغ به الابتداء وعلى تقدير وجود معنى الحصر فيه فمن مفهوم الوصف الذى يكون مع التقديم والتأخير أيضا وكلام الأئمة صريح فى أن تخصيصه تخصيص التقديم المطابق للحصر بنا والا كما ذكر السكاكى حكاية عنهم فتأمل (وفيه) أى وفيما ذهب اليه السكاكى (نظر اذ الفاعل اللفظى والمعنوى سواء) أى متساويان (فى امتناع التقديم مابقيا على حالهما) فان الفاعل المعنوى هو ما يكون تأكيدا أو بدلا عند التأخير فيكون تابعا والتابع مادام تابعا كالفاعل مادام فاعلا بل امتناع التابع مادام تابعا أولى لان المراد بالتقديم هنا التقديم على العامل وتقديم الفاعل انما فيه التقديم على العامل فقط وتقديم التابع فيه التقديم على المتبوع وعلى العامل فى المتبوع الذى هو فى الحقيقة عامل فى التابع فان

الشر أهر ذاناب فيصح حينئذ و يمثل بعد هذا المثال لما قام معه مانع يمنعه من الاختصاص لفظى أو خارجى ص (وفيه نظر) ش كل ماسبق هو من كلام السكاكى وقد تضمن كلامه مخالفة عبد القاهر فان ظاهر كلام عبد القاهر فيما يلى حرف النفى الاختصاص بكل حال بخلاف السكاكى فانه يقتضى أنه لا يفيد الا مضمرا مقدر التأخير أو منكرا فنحو ما زيد قام يفيد التخصيص عند الشيخ لا عند السكاكى ونحو ما أنا قمت يفيده مطلقا على قول عبد القاهر و بشرط التقدير على رأى السكاكى فظاهر كلام الشيخ أن المعرف اذا لم يقع بعد النفى وخبره مثبت أو منفى قد يفيد الاختصاص مضمرا كان أم مظهرا لكنه لم يمثل الا بالمضمر وكلام السكاكى مصرح بأنه لا يفيده الا المضمر فنحو زيد قام قد يفيده عند الشيخ لا عنده هذا كلام المصنف (قلت) وفيه نظر أما قوله ظاهر كلام الشيخ فيما يلى حرف النفى الاختصاص بكل حال فصحيح ثم يحتمل أن يصلح للتخصيص بلا قيد لانه موضوع للتخصيص حتى اذا استعمل فى

(قوله فتجويز تقديم الخ) أى فتجويز السكاكى تقديم المعنوى مع بقائه على التابعية دون اللفظى مع بقائه على الفاعلية تحكم هذا مايقتضيه التفريع وكان الأولى للمصنف أن يقول فامتناع تقديم الفاعل اللفظى دون المعنوى تحكم ليناسب قوله سواء فى امتناع التقديم اذ المدعى استواؤهما فى الامتناع ولو قال (٤١٤) سواء فى تجويز الفسخ فتجويز الخ لكان مناسبا أيضا وتوضيح ذلك أنه يؤخذ من قول السكاكى ان جاز تأخيره فى الأصل على أنه فاعل معنى فقط جواز تقديم الفاعل المعنوى وهو التابع ويؤخذ من قول المصنف على لسان السكاكى أو لم يجز كما فى زيد قام امتناع تقديم الفاعل اللفظى فيقال له الفاعل المعنوى واللفظى سيان فى امتناع التقديم مابقيا على حالهما وسيان فى جوازه ان فسخا ولم يبقيا على حالهما فالحكم بجواز تقديم المعنوى وبامتناع تقديم اللفظى هذا تحكم (قوله تحكم) أى بل فيه ترجيح المرجوح على ماأفاده الشارح بقوله فلا امتناع الخ (قوله وكذا تجويز الفسخ فى التابع) أى عن التابعية وقوله دون الفاعل أى عن الفاعلية وهذا رد لما يقال جوابا عن السكاكى وحاصله أنه انما جاز تقديم الفاعل المعنوى لان المعنوى لو أخر كان تابعا بدلا أو تأكيدا والتابع يجوز فسخه عن التبعية فلذا قدم كما فى جرد قطيفة وأخلاق ثياب والؤمن العائذات الطير فان الأصل قطيفة جرداء أى   وأجيب
مجرودة بمعنى بالية أو سلخاء لاوبر فيها وثياب أخلاق والؤمن الطير العائذات فقدمت الصفة على موصوفها وأضيفت اليه بخلاف الفاعل اللفظى فانه لايجوز فسخه عن الفاعلية فلم يقدم وحاصل الرد أن تجويز الفسخ فى التابع دون الفاعل اللفظى تحكم بل كل منهما يجوز فيه الفسخ والتقديم لان الفاعلية غير لازمة لذات الفاعل كالتبعية (قوله والا فلا امتناع) أى والا نقل ان امتناع تقديم الفاعل انما هو عند كونه فاعلا بل قلنا بالمنع مطلقا فلا يصح لانه لا امتناع فى أن يقال الخ

(فتجويز تقديم المعنوى دون اللفظى تحكم) وكذا تجويز الفسخ فى التابع دون الفاعل تحكم لان امتناع تقديم الفاعل انما هو عند كونه فاعلا والا فلا امتناع فى أن يقال فى نحو زيد قام انه كان فى الأصل قام زيد فقدم زيد

كان أولى بالمنع فذاك وان لم يكن أولى فهما متساويان فى المنع (فتجويز تقديم المعنوى دون اللفظى تحكم) أى حكم بلا موجب وترجيح بلا مرجح وهو محال وان أريد أن التركيب يعتبر فيه أن الأصل التأخير فرضا لاوقوعا فلا مانع من اعتباره فى اللفظى أيضا هذا اذا كان يقدم على أن يبقى على اعرابه مؤخرا ككونه بدلا أو توكيدا ويكون معنى تقديم الفاعل تقديمه فاعلا وان أريد أن التابع يجوز تقديمه

غيره كان مجازا كما يشعر به قوله قد المستعملة للتقليل غالبا ويحتمل أن يريد أنه حقيقة فى التخصيص حيث ورد وأما مايشعر به قد من عدم اللزوم فهو عائد الى التقديم لا الى افادة الاختصاص معناه أنه قد يقدم وقد لايقدم واذا قدم كان تقديمه مفيد الاختصاص أبدا لا مجازا وهذا أظهر ويشهد له ماسيأتى فى وقوله ان ظاهر كلام الشيخ أن المعرف المثبت هو وخبره قد يفيد الاختصاص وقد يفيد التقوية صحيح ثم يحتمل أن يريد أن ذلك يستعمل تارة للاختصاص وأخرى للتقوية مطلقا ويحتمل وهو ظاهر كلامه أنه ان قصد الرد على من زعم انفراد غيره أو مشاركته كان للاختصاص جزما والا كان للتقوية جزما وقوله ان ظاهر كلام عبد القاهر فى المعرفة المثبت اذا كان خبره منفيا أنه قد يفيد الاختصاص فيه نظر لان الشيخ قال فى المثبت هو وخبره انه قد يفيد الاختصاص وقد يفيد التقوية ثم قال وكذا اذا كان الفعل منفيا مثل أنت لاتكذب فانه أشد لنفى الكذب من قولك لاتكذب ومن قولك لاتكذب أنت لانه لتأكيد المحكوم عليه لا الحكم وعليه قوله تعالى والذين هم بربهم لايشركون اه فهو كالصريح فى أن قوله وكذا الخبر المنفى يعود الى أنه يقدم للتقوية لا أنه يكون كالمثبت فتارة للاختصاص وتارة للتقوية وان كان الذى يظهر من جهة المعنى أنه لافرق وأما مانقله المصنف عن السكاكى ففيه أيضا نظر فان السكاكى لاينفى الاختصاص عن نحو زيد قام بل يبعده ويقول الغالب عليه ارادة التقوية فقط والطيبى تبع المصنف فنقل عن السكاكى أن هذا لايحتمل التخصيص أصلا ذكره فى سورة الرعد وكذلك فى جانب النفى أطلق أنه اذا ولى المسند اليه حرف النفى أفاد التخصيص ولم يفرق بين معرفة ونكرة ولا بين مضمر ومظهر وان كان انما مثل بالمضمر كما فعل الجرجانى غير أن الفرق الذى فرق به بين الظاهر والمضمر والمعرفة والنكرة يقتضى هذا الفرق فلذلك تكلم المصنف معه فأورد عليه أن الفاعل اللفظى والمعنوى سواء فى امتناع التقديم كما يمتنع زيد قام على أن يكون زيد فاعلا يمتنع أنا قمت على أن يكون أنا تأكيدا فكلاهما مادام فاعلا أو تأكيدا امتنع التقديم فان خرجا عن ذلك جاز تقديم كل منهما فتجويز تقديم أحدهما دون الآخر ترجيح من غير مرجح (قلت) للسكاكى أن يفرق بأن الفاعل المعنوى اذا قدم لايبقى الفعل بلا فاعل ولا يتغير عن حاله بخلاف زيد قام اذا قدم بقى الفعل بلا فاعل فاحتاج الى ضمير

(قوله وجعل مبتدأ) أى وجعل ضميره فاعلا بدله وهذا مثال لتقديم الفاعل بعد انسلاخه عن الفاعلية وقوله كما يقال الخ مثال لما اذا قدم التابع بعد انسلاخه عن التبعية (قوله وامتناع تقديم الخ) هذا رد لما يقال جوابا عن السكاكى وحاصل ذلك الجواب قولكم ان تجويز التقديم فى المعنوى دون الفاعل اللفظى تحكم ممنوع لان التابع يجوز تقديمه باقيا على تبعيته بل هو واقع كما فى قوله

ألا يا نخلة من ذات عرق ❊ عليك ورحمة الله السلام

فان قوله ورحمة الله عطف على السلام فقد قدم التابع على المتبوع باقيا على تبعيته فى العطف فيقاس عليه التوكيد والبدل اذ لا فرق بخلاف الفاعل اللفظى فلا يجوز تقديمه على أنه فاعل فالقول بالتحكم مردود وحاصل ما أشار له الشارح من رد هذا الجواب أن النحاة أجمعوا على امتناع تقديم التابع مادام تابعا فى الاختيار وما وقع فى هذا البيت فهو ضرورة وحينئذ فمنع امتناع تقديم التابع مادام تابعا مكابرة أى عناد ودعوى بلا دليل (قوله الا فى العطف فى ضرورة الشعر) أى كما فى البيت السابق بقى أنه قد يقدم التوكيد أيضا للضرورة كقوله

بنيت بها قبل المحاق بليلة ❊ فكان محاقا كله ذلك الشهر

فان كله توكيد للشهر وقد قدم عليه ولعل الشارح أسقط ذلك لاحتمال التأويل فى ذلك البيت بعد ثبوت كونه مما يستشهد به بجعل كله تأكيدا للضمير المستتر فى كان العائد على الشهر وهو وان لم يتقدم له ذكر لكن (٤١٥) يدل عليه قوله قبل المحاق فقد تقدم مرجعه حكما وقوله ذلك الشهر بدل من ذلك الضمير وتفسير له وانما قلنا بعد ثبوت الخ لان هذا البيت من جملة أبيات تنسب للثعالبى هجوا فى امرأة عجوز تزوجها غارة لما رآها محلاة ثم انكشفت سوأتها بعد التزوج وهو غير عربى وأولها

عجوز تمنت أن تكون فتية ❊ وقد يبس الجنبان واحدودب الظهر

تروح الى العطار تبغى شبابها ❊ وهل يصلح العطار ما أفسد الدهر

وما غرنى الا الخضاب بكفها ❊ وكحل بعينيها وأثوابها الصفر

بنيت بها قبل المحاق الخ فى شىء آخر وهو أن أبا حيان ذكر فى الارتشاف أن بدل البعض والاشتمال يتقدمان نحو أكلت ثلثه الرغيف وأعجبنى حسنه زيد لكن الاحسن الاضافة نحو أكلت ثلث الرغيف وأعجبنى حسن زيد وهذا وارد على الشارح اللهم الا أن يكون الشارح لا يسلم ذلك أو أن الاجماع الذى ذكره الشارح كما فى المطول فى التقديم على المتبوع والعامل جميعا وهو مما لم ينقل به أحد فى السعة لا فى التوكيد ولا فى البدل وأما تقديمها على المتبوع فقد حكى فالحاصل أن قول الشارح مما أجمع عليه النحاة يجب أن يقيد بما اذا تقدم التابع على كل من المتبوع وعامله وأما التقديم على المتبوع فقط دون عامله فقد حكى فى البدل والتوكيد وهو غير عربى (قوله والقول بأنه الخ) أى والقول فى نفى التحكيم بأنه الخ وهذا رد الجواب عن التحكم من طرف السكاكى وحاصل ذلك الجواب أن قولكم تجويز التقديم فى المعنوى دون اللفظى تحكم ممنوع وذلك لان المعنوى فى الاصل تابع وتقديم التابع ليجعل مبتدأ لا يلزم عليه محذور اذ غاية ما يلزم عليه خلو المتبوع من تابع وهذا لا ضرر فيه فلذا قيل بجواز تقديمه بخلاف الفاعل اللفظى فان تقديمه ليجعل مبتدأ يلزم عليه خلو الفعل من الفاعل فى الحظة التى وقع فيها التحويل وهو محال ويلزم عليه أيضا الاخلال بالجملة وخروجها عن كونها جملة فلذا قيل بامتناع تقديمه ففرق بين الأمرين وحينئذ فلا تحكم

وجعل مبتدأ كما يقال فى جرد قطيفة ان جردا كان فى الاصل صفة فقدم وجعل مضافا وامتناع تقديم التابع حال كونه تابعا مما أجمع عليه النحاة الا فى العطف فى ضرورة الشعر فمنع هذا مكابرة والقول بأنه فى حالة تقديم الفاعل ليجعل مبتدأ يلزم خلو الفعل عن الفاعل وهو محال

مفسوخ التابعية بأن يصير مبتدأ فتجويز الفسخ فيه دون تجويزه فى الفاعل بأن يكون هو حال التقديم مبتدأ لا تابعا كما كان حال التأخير تحكم أيضا اذ لا مانع من أن يدعى أن أصل زيد قام قام زيد فقدم فصار مبتدأ كما قيل فى سحق عمامة ان أصل سحق النعتية فقدم فصار مضافا مبتدأ أو غيره وانما قلنا بالاولوية فى المنع فى التابع لان ثبوت انعقاد الاجماع على منع تقديم التابع غير المعطوف محقق ولم يحقق ثبوته فى الفاعل لان الكوفيين صرحوا بجوازه كذا قيل لكن يجب تقييده بتقدم التابع حتى على عامل المتبوع وأما بدون التقديم على العامل بل على المتبوع فقط فقد حكى فى البدل والتأكيد كما وقع فى العطف ضرورة فتدبره ومن اقتصر لترجيح المنع فى تقديم الفاعل على المنع فى تقديم التابع بأن التقديم فى الفاعل عن الفعل ملزوم لخلو الفعل حالة التقديم عن الضمير وهو محال بخلاف التابع فليس فى تقديمه الخلو عما يستحيل الخلو عنه كما فى تقديم الفاعل لا عبرة باعتباره المحض وتقديره للفروض لان الاعتبارات الوهمية المحضة لا تجرى فى الاحكام

وأجيب عنه بأن الفاعل المعنوى له جهتان جهة التبعية وجهة الفاعلية المعنوية فيقدم باعتبار احدى الجهتين دون الاخرى وفيه نظر لان الفاعل اللفظى له جهتان فاعلية معنوية ولفظية فيقدم باحداهما

ثم لانسلم انتفاء التخصيص فى صورة المنكر لولا تقدير أنه كان فى الاصل مؤخرا فقدم لجواز حصول التخصيص فيها بالتهويل كما ذكر وغير التهويل

(قوله بخلاف الخلو عن التابع) أى فليس محالا (قوله فاسد) خبر القول أى ان هذا القول باعتبار ماتضمنه من الفرق فاسد لان هذا الخلو غير محال حتى يحسن الفرق اهـ سم وعلى هذا فقول الشارح لان هذا أى الفسخ من كونه فاعلا فى الاصل ومبتدأ الآن الا لازم عليه الخلو المذكور اعتبار محض أى اعتبار وهمى محض لا بحسب الواقع وحينئذ فلا يضر ذلك الخلو لانه ليس أمرا تحقيقيا والمضر انما هو خلو الفعل عن الفاعل فى التركيب اللفظى و يحتمل وهو المتبادر أن هذا القول فاسد باعتبار ماتضمنه من الفرق وذلك لان خلو الفعل عن الفاعل حالة التحويل اعتبار محض غير لازم اذ يمكن اندفاعه باعتبار أن الضمير مقارن لاعتبار الفسخ فلم يخل الفعل عن فاعل فى لحظة من اللحظات وحينئذ فلا فرق بين التابع و بين الفاعل اللفظى فى جواز الفسخ فيهما (قوله ثم لانسلم الخ) عطف على مدخول اذ بحسب المعنى كأنه قيل وفيه نظر اذ لانسلم جواز تقديم الفاعل المعنوى ثم لانسلم انتفاء الخ كذا فى الفنرى وهذا منع لقول السكاكى لئلا ينتفى التخصيص اذ لاسبب له سواه (قوله لولا تقدير التقديم) الاولى لولا تقدير التأخير اذ المقدر التأخير لا التقديم والجواب أن المراد بالتقديم ماهو متبادر منه وهو (٤١٦) ما يكون فى الاصل مؤخرا ثم قدم ولاشك أن فرض هذا التقديم انما هو لفرض التأخير أفاده عبدالحكيم (قوله لولا تقدير التقديم) جواب لولا محذوف دل عليه ما قبله أى لولا تقدير التقديم لانتفى التخصيص (قوله لحصوله بغيره) سند للمنع ولا يخفى أن سند المنع انما يؤتى به بنحو لجواز كذا ولا يجزم فيه بشىء والاصار المانع مدعيا ولزم الغصب (قوله كما ذكره السكاكى) أى فى كتابه فى قوله شر أهر ذا ناب وقوله من التهويل بيان للغير أى وحيث كان التخصيص يحصل بهذه الأمور كما يحصل بتقدير التقديم فيجوز أن يقال ان ان رجل جاءنى فيه تخصيص باعتبار التهويل أى التعظيم أو التحقير لا باعتبار التقديم وحينئذ فالقول بانتفاء التخصيص فيه لولا اعتبار التقديم لا يسلم وقد يجاب بأن مراد السكاكى بقوله لولا اعتبار التقديم فيه لانتفى عنه التخصيص تخصيص مخصوص لا يحصل بدون اعتبار التقديم وهو تخصيص الجنس أى رجل لا امرأة أو الواحد أى لا رجلان والتخصيص بهذا المعنى يتوقف على هذا الاعتبار البعيد ولا يحصل بغيره كتقدير النوعية أو التعظيم أو التحقير أو غير ذلك ان قيل هذا الجواب ينافيه ماتقدم من أن الاحتياج الى التخصيص انما هو لصحة الابتداء بالنكرة فانه يدل دلالة ظاهرة على أن المراد مطلق التخصيص لان صحة الابتداء لا تتوقف على تخصيص الجنس أو الواحد بل على التخصيص بوجه ما ولو بتقدير النوعية أو غيرها فالجواب أن المراد من قوله فيما تقدم الاحتياج الى التخصيص انما هو لصحة الابتداء أى مع كون الغرض والمطلوب تخصيص الجنس أو الواحد وهو يتوقف على ذلك الاعتبار لعدم حصول المطلوب مع مطلق التخصيص اهـ سم (قوله سواه) أى سوى تقدير التقديم (قوله لكن لزم ذلك من كلامه) أى فقول المصنف فيما سبق نقلا عن السكاكى اذ لاسبب له سواه باعتبار مالزم من كلام السكاكى وليس تقولا عليه بما لم يقل وهذا اشارة لجواب اعتراض على المصنف يعلم تقريره مما قلناه (قوله حيث قال) أى لانه قال (قوله انما يرتكب ذلك الوجه البعيد) أى تقدير كونه مؤخرا فى الاصل على أنه فاعل معنى ثم قدم

بخلاف الخلو عن التابع فاسد لان هذا اعتبار محض (ثم لانسلم انتفاء التخصيص) فى نحو رجل جاءنى (لولا تقدير التقديم لحصوله) أى التخصيص (بغيره) أى بغير تقدير التقديم كما ذكره السكاكى من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل والسكاكى وان لم يصرح بأن لا سبب للتخصيص سواه لكن لزم ذلك من كلامه حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر

العربية المبنية على القواعد الاستقرائية اللفظية دون الاعتبارات الوهمية فيدعى أن امتناع خلو الفعل عن الفاعل انما هو عند التركيب اللفظى والخلو فى هذه الحالة غير لازم لا عند التقدير الوهمى فانه لا يناسب الاحكام على أنا لانسلم الخلو لحظة ما بل فى لحظة التحويل يحصل وجود الضمير كما فى لحظة وجود المكن عند انتفاء عدمه ان كنا نعتبر لهذه الاعتبارات فلا يعرج على مثل هذا المقال (ثم لانسلم انتفاء التخصيص) الموقوف على جواز الابتداء عند السكاكى فى نحو رجل جاءنى (لولا تقدير التقديم) عن رتبة الفاعلية المعنوية حتى يرتكب ذلك الوجه البعيد فى الابتداء بالنكرة وانما انتفى (لحصوله) أى حصول التخصيص (بغيره) أى بغير تقدير التقديم عن الفاعلية المعنوية (كما ذكره) السكاكى فى بيان وجه

دون الاخرى ثم قال المصنف ثم لانسلم انتفاء التخصيص لولا تقدير التقديم أى فى رجل قام لجواز أن يكون المسوغ للابتداء بالنكرة التقوية كما ذكره السكاكى فى شر أهر ذا ناب على رأيه ﴿قلت﴾ وجوابه

(قوله لفوات شرط الابتداء) أى بالنكرة وذلك الشرط هو التخصيص أى لفواته عند عدم ارتكاب هذا الوجه البعيد فإن هذا يفهم منه أنه لا سبب للتخصيص فى المنكر سواه وعلم بما قاله هنا وبما قاله الشارح عنه سابقا من أن التخصيص يكون بغيره أنه قد وقع فى كلام السكاكى تناقض لكن باعتبار الجواب السابق عنه يندفع ذلك التناقض (قوله ومن العجائب) من هنا الى قوله فافهم يوجد فى بعض النسخ دون بعض ولعله فى الأصل حاشية لا من أصل الشارح اهـ يس (قوله ومن العجائب الخ) لا يخفى أن الذى من العجائب هو زعم بعضهم أنه عند السكاكى بدل الخ لأن السكاكى إنما ارتكب ذلك الوجه البعيد فيما ذكر لما ذكر فكان حق العبارة أن يقال ومن العجائب زعم بعضهم أن المنكر فى مثل رجل جاءنى بدل مقدم عند السكاكى لا مبتدأ وأن الجملة فعلية لا اسمية مع أن السكاكى مصرح بأنه مبتدأ حيث قال إنما ارتكبت ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة وقد يجاب بأن قوله و بعضهم يقرأ بالنصب عطفا على السكاكى و يجعل الذى من العجائب هو المجموع والحاصل أن ذلك البعض يقول ان المنكر فى مثل رجل جاءنى بدل مقدم عند السكاكى لا مبتدأ والجملة فعلية مع أنه عند السكاكى مبتدأ والجملة اسمية لان السكاكى نفسه قال إنما ارتكبت هذا الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة فقد نسب هذا القائل للسكاكى شيئا لم يقل به (قوله نكرة محضة) أى خالية عن المسوغ (قوله و يتمسك فى ذلك) أى و يستدل على ذلك القول (قوله من كلام السكاكى) صفة لتلويحات أى يتمسك باشارات من كلام السكاكى بعيدة من جملتها قوله ان جاز تقدير كونه مؤخرا فى الأصل على أنه فاعل معنى فقط وقدر فقال ذلك البعض فى هذا الكلام اشارة الى أن المرفوع بدل وأن الجملة فعلية ووجه البعد أن هذا الكلام إنما يفهم أنه أمر تقديرى لا أنه بدل حقيقة مقدم (قوله و بما وقع) أى و يتمسك بما وقع أى ان ذلك البعض تمسك بالتلويحات البعيدة و بسهو الشارح العلامة وترك تصريح السكاكى بقوله لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة فانه صريح فى كون المقدم مبتدأ وأن الجملة اسمية والمراد بالشارح العلامة القطب الشيرازى شارح المفتاح ومحل التمسك قوله أو بدلا مقدما (قوله أن المرفوع) أى من أن المرفوع وهو بيان لما وقع (قوله يحتمل أن يكون فاعلا مقدما) قد وقع هذا الكلام من الشارح العلامة على وجه السهو فلا يعارض قوله الآتى ان الفاعل هو الذى لا يتقدم بوجه (قوله ولا يلتفت) أى ذلك الزاعم وهذا عطف على قوله يزعم أى يزعم و يتمسك بما ذكر ولا يلتفت الخ

لفوات شرط الابتداء ومن العجائب أن السكاكى إنما ارتكب فى مثل رجل جاءنى ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة و بعضهم يزعم أنه عند السكاكى بدل مقدم لا مبتدأ وأن الجملة فعلية لا اسمية و يتمسك فى ذلك بتلويحات بعيدة من كلام السكاكى و بما وقع من السهو للشارح العلامة فى مثل زيد قام وعمرو قعد أن المرفوع يحتمل أن يكون فاعلا مقدما أو بدلا مقدما ولا يلتفت الى تصريحاتهم بامتناع تقديم التوابع

الخصوص فى قولهم شر أهر ذا ناب من التهويل والتفظيع ومثله التحقير والتكثير والتقليل فاذا كان التخصيص يحصل بتقدير الوصف ليصير التخصيص نوعيا و يكفى فى صحة الابتداء بمثله يتصور فى تخصيص الجنس والواحد كما تقدم فيكفى ذلك عن ارتكاب ذلك الوجه البعيد فى المنكر ثم ان ارتكاب التخصيص بالوجه المذكور ان لم يحمل عليه الا التوصل للابتداء بالنكرة فمعلوم بالضرورة امكانه بوجود فائدة ما ولو لم تكن من طريق التخصيص أصلا ومع ذلك فالتخصيص اعتبار زائد على أصل المراد يجب فى مقامه بعد صحة الابتداء الذى هو أصل المراد وعلى تقدير تسليم كون المقام قد يقتضى ابتداء بالنكرة مفتقرا الى وسيلة بالخصوص فهو أمر جزئى لا تجب رعايته دائما ومع ذلك فمطلق الخصوص يحصل بلا تقدير التقديم كما ذكرنا ثم ليت شعرى لو افتقر الى الابتداء بالنكرة مع حصر الوسيلة اليه فى التخصيص الحصرى فلأى شىء أوقف على تقدير التقديم عن الفاعلية المعنوية حتى يرتكب فيه ما ذكر فان من جملة ما يحصل به تقدير العطف ولذلك كان من العجائب أن السكاكى ارتكب ذلك الوجه البعيد للابتداء بالنكرة وأعجب من هذا أن بعضهم بعد تصريح السكاكى بما يؤخذ من كلامه أن لا سبب للتخصيص سوى تقدير التقديم والتخصيص يفتقر اليه للابتداء بالنكرة يفهم مذهب السكاكى فى نحو رجل جاءنى على أن رجلا بدل مقدم لا مبتدأ وأن الجملة فعلية قدم فيها البدل و يتمسك فى ذلك باشارات بعيدة على ما ذكر من كلام السكاكى و بما وقع من السهو لشارح المفتاح فى نظير هذا من الكلام الذى تقدم فيه المعرف مخبرا عنه بالفعل كزيد قام وعمرو قعد (١) فانه فيه احتمال كون زيد وعمرو بدلا مقدما والبدل منه ضمير مستتر فى الفعل كما أبدل من واو وأسروا النجوى ولم

ان ارادة الاهتمام لا تطرد كما أنه ليس فى كل صفة يتأتى القطع للمدح كما نص عليه سيبويه

(١) قوله فانه فيه احتمال الخ المناسب فانه طرق فيه احتمال الخ كما يظهر كتبه مصححه

حتى قال الشارح العلامة فى هذا المقام ان الفاعل هو الذى لايتقدم بوجه وأما التوابع فتحتمل التقديم على طريق الفسخ وهو أن يفسخ كونه تابعا و يقدم وأما الاعلى طريق الفسخ فيمتنع تقديمها أيضا لاستحالة تقديم التابع على المتبوع من حيث هو تابع فافهم (ثم لانسلم

يلتفت ذلك الفاهم لهذا الخطأ الى تصريح النحويين بمنع تقديم التابع مادام تابعا ولا التفت الى تصريح الشارح المذكور بنقيض ماطرق من الاحتمال حيث قال تقديم التابع منسوخ التبعية يمكن كما فى جرد قطيفة وتقديم الفاعل منسوخا لايجوز كما لايجوز بلانسخ وأما تقديم التابع وهو على حاله فلايجوز قطعا لاستحالة تقديم التابع من حيث هو تابع على متبوعه يعنى لان الغرض حينئذ كونه تابعا وتقديمه يزيل التبعية و يصيره فى حكم المتبوع وكون الشىء تابعا فى حكم المتبوع بالتقديم متدافعان وقد علمت مافى قول الشارح يمتنع تقديم الفاعل منسوخا دون التابع من التحكم فليتأمل (ثم لانسلم

ثم قال المصنف ولانسلم أنه يمتنع أن يقال الهر شر لاخير وأجيب عنه بأن نسبة الاهرار الى الخير اذا استعملت مجاز فنفيه عنه كذلك وفيه نظر وقد ظهر بما ذكرنا أن للمسند اليه أقسام أحدها نكرة وليت حرف النفى فيفيد الاختصاص عند الجميع بكل حال الثانى ضمير ولى حرف النفى فيفيد الاختصاص دائما عن الجرجانى والمصنف و يشترط تقديره مؤخرا عند السكاكى الثالث اسم ظاهر ولى حرف النفى فيفيد الاختصاص دائما عند الجرجانى ولايفيد أبدا عند السكاكى على مانقله المصنف الرابع مثبت مضمر والمسند غير منفى فيفيد الاختصاص تارة والتقوية أخرى عند الجميع الخامس مثبت نكرة فيفيد الاختصاص دائما عند الجرجانى والسكاكى والمصنف السادس معرفة وهو اسم ظاهر مثبت والمسند غير منفى فلايفيد دائما الا التقوية عند السكاكى وعند الجرجانى والمصنف يفيد تارة دون أخرى السابع أن يكون مثبتا ظاهرا معرفة والمسند منفى فلا يفيد عندهما الا التقوية على مقتضى مافهمناه عنه وعلى مافهمه المصنف يكون عنده للتخصيص تارة وللتقوية أخرى الثامن مثبت والخبر منفى فلايفيد الا التقوية عند الجرجانى على ظاهر عبارة التلخيص المنقولة عنه وعلى ظاهر عبارة الايضاح يفيد عنده التخصيص تارة والتقوية أخرى وعند السكاكى يفيد التخصيص تارة والتقوية أخرى التاسع مثبت نكرة والخبر منفى فيفيد التخصيص عند السكاكى وعند عبد القاهر فلنرجع حينئذ الى عبارة المصنف فقوله عبد القاهر أى عبد القاهر قائل قد يقدم أى المسند اليه ليفيد تقديمه تخصيصه أى تخصيص المسند اليه بالمسند وقوله بالخبر الفعلى يدخل فيه الخبر الذى هو فعل مثل أنا قمت أو صفة مثل وما أنت علينا بعزيز وانما أدخلنا الصفة لان الخبر اذا كان وصفا صدق عليه أنه فعلى لانه يعمل عمل الفعل فان قلت قد قال المصنف فيما سبق ان ذلك مشروط بكون الخبر فعليا ورد به على قول السكاكى أنه للتخصيص فى فهم خفوف قلت ذلك وهم بلااشكال و يكفى فى تغليطه أنه مثل ههنا بقوله تعالى وما أنت علينا بعزيز وسيأتى فى عبارة المصنف وقوله ان ولى حرف النفى قيد يخرج ما اذا لم يل فانه قد يفيد التخصيص وقد لايفيد كما سيأتى ودخل فى اطلاقه المسند اليه نكرة كان أم معرفة ضميرا أم ظاهرا سواء كان المسند منفيا أم مثبتا وان لم يمثل الا بالضمير (قوله نحو ما أنا قلت هذا أى لم أقله مع أنه مقول) الأحسن التمثيل بقوله عليه الصلاة والسلام ما أنا حملتكم ولكن الله حملكم ولك أن تقول أنا قلت يقتضى مجموع أمرين اثبات القول منه ونفيه عن غيره والنفى اذا ورد على مجموع الشيئين كان أعم من نفيهما معا ونفى كل منهما فقط فمن أين دل ما أنا قلت على نفى قوله واثبات قول غيره ومدلول قوله ما أنا قلت ليس مختصا بالقول وذلك صادق بقوله وقول غيره و بعدم قول واحد منهما

(قوله حتى قال الخ) غاية فى السهو والسهو فى هذا من حيث تفرقته بين الفاعل والتابع وتجويزه الفسخ فى الثانى دون الأول فهذا أيضا سهو و يحتمل أن يكون غاية فى تصريحاتهم فيكون محل الاستشهاد قوله وأما الاعلى طريقة الفسخ الخ (قوله وأما التوابع الخ) هو من جملة كلام الشارح العلامة (قوله فافهم) من كلام شارحنا أشار به للتناقض الواقع بين كلامى العلامة حيث قال أولا يحتمل أن يكون فاعلا مقدما وقال ثانيا ان الفاعل هو الذى لايتقدم بوجه وحيث قال أولا بدلا مقدما وقال ثانيا وأما الاعلى طريقة الفسخ فيمتنع تقديمهما فتأمل ومن المعلوم أن غاية الشىء إما أعظم منه أو أدنى وهنا أعظم أى انه سها حتى أنه قال هذه المقالة الشنيعة وهى أن الفاعل لايتقدم بوجه ما ولاشك أن هذا الكلام سهو منه ومخالف للصواب والصواب أن الفاعل مثل التابع قرره شيخنا العدوى (قوله ثم لانسلم الخ) هذا رد لما ادعاه السكاكى من انتفاء تخصيص الجنس فى شر أهر ذاناب

و بقول غيره فقط فمن أين تعين الثالث (قوله ولهذا لم يصح ما أنا قلت ولا غيري) لقائل أن يقول ما الذي يمنع ذلك وإنما منعه فرع هذه الدعوى ولو سلمنا أنه يدل على قول غيره فما المانع من أن يصرح بخلاف المفهوم فيصح هذا التركيب كما أن قولك لا تضرب رجلا جاهلا اقتضى بالمفهوم اختصاص ذلك بالجاهل ويصح أن يصرح بخلافه فيقول لا تضرب عالما ولا جاهلا فهذا التعليل لا يصح والذي يظهر في تعليله بعد تسليم أن ما أنا قلت معناه أنا مختص بعدم القول أن قولك ولا غيري تقديره ولا غيري قال فيناقض منطوق ما قبله فإن معنى ما غيري قال اختصاص غيره بعدم القول وهو يناقض اختصاصه بالقول الذي هو دليل المعطوف عليه وإنما قلنا ذلك لأن الاتيان بلا في مثله يفيد الحكم على كل فرد فإذا أثبت الاختصاص في كل منهما تناقضا كل ذلك على رأي الجرجاني الذاهب إلى أن نحو زيد قال يفيد الاختصاص وبهذا يعلم أنه لا فرق في الامتناع بين ما أنا قلت ولا غيري وما أنا قلت ولا زيد ويعلم أيضا أنه لا يمتنع أن تقول ما أنا قلت وزيد فإن المعنى حينئذ أنا وزيد مختصان بعدم القول وأما ما أنا قلت وغيري فلو جعلنا المراد أنا وغيري مختصان بعدم القول لزال الاختصاص (قوله ولا ما أنا رأيت أحدا) قد تقدم الاعتراض عليه فيه (قوله وإلا) أي وإن لم يكن حرف النفي مع المسند إليه فهو منقسم إلى قسمين فعلمنا منه أنه متى ولي المسند إليه حرف النفي كان للتخصيص مطلقا (قوله ردا على من زعم انفراد غيره به أو مشاركته) فيه نظر فينبغي أن يكون للتخصيص حيث قصد الرد على مدعي المشاركة وللتقوية حيث قصد الرد على مدعي انفراد غيره إلا أن يقصد المبالغة في اثباته بالتخصيص الادعائي * وقوله وقد يأتي لتقوي الحكم نحو أنت لا تكذب فإنه أبلغ من لا تكذب ومن لا تكذب أنت فإن التأكيد فيه للمحكوم عليه لا الحكم والتأكيد في أنت لا تكذب للحكم هذا يدل على أنه حيث جعله للتقوية لا يقدر فيه تقديما ولا تأخيرا كما صنع السكاكي وهذا يقتضي أن الفعل المثبت فيما نحن فيه لا يكون إلا للتخصيص كما إذا كان المسند إليه منفيا مثل ما أنا قلت لأنه جعل احتمال التقديم للتخصيص والتقوية مشروطا بكون المسند إليه منفيا وهذا ما قدمت الوعد به عند ذكر الاحتمالين في ذلك هذا ظاهر العبارة لكنه قال في الايضاح إن عبارة الشيخ تقتضي أنه لا فرق بين نفي المسند واثباته وقوله وإن بني الفعل على منكر أفاد أي أفاد ذلك البناء أو ذلك التقديم ثم يحتمل أن يكون التقدير وإن لم يل حرف النفي فهو على قسمين تعريف وتنكير ويحتمل أن يقدر إن ولي حرف النفي وكان مبنيا على معرفة فيكون معطوفا والأول أولى فإنه يقتضي أنه متى ولي المسند إليه حرف النفي كان للتخصيص بكل حال كما نقله عنه في الايضاح وإلا فإن كان نكرة فكذلك وإلا فإن كان المسند منفيا فللتقوية وإلا فيحتمل وقوله أفاد تخصيص الجنس أو الواحد يعني أن له حالتين ويتعين المقصود منهما بسؤال أو غيره (قوله ووافقه السكاكي إلا أنه الخ) قد تقدم الكلام على أنه ليس كذلك ثم إذا مشينا على ما نقله عنه فالسكاكي لا يفرق بين تقدم النفي وتأخره بخلاف عبد القاهر فقد خالفه بغير ما ذكر (قوله إن جاز تقدير كونه في الأصل مؤخرا فاعلا معنى فقط) أي لا لفظا فخرج بذلك ما لو تأخر لكان فاعلا لفظا مثل زيد قام أو لا يكون فاعلا لفظا ولا معنى مثل زيد قام أبوه وخرج بقيد التأخر أنا قمت غير منوي التأخير نعم خرج من كلامه أن قولك أنا قام غلامي لا يفيد اختصاصا لأنه لو تأخر لما كان فاعلا معنويا وفيه نظر والظاهر أنه يفيد وكذلك أنت قام غلامك وهو قام غلامه (قوله وقدر) أي إن جاز كونه فاعلا وقدر وإلا أي إن فقد شرط منهما فليس للاختصاص عنده جاز كونه كما مر في أنا قمت أم لم يجز نحو زيد قام وقوله من باب وأسروا النجوى الذين ظلموا هذا أحد الأقوال في الآية الكريمة ويعزى لسيبويه والمبرد والثاني للأخفش أنه فاعل والواو علامة على لغة أكلوني البراغيث الثالث أن أسروا خبر والذين مبتدأ ويعزى للسكاكي الرابع أنه فاعل فعل محذوف أي يقول الذين ظلموا قاله النحاس الخامس لأبي البقاء

امتناع أن يراد المهر شر لا خير قال الشيخ عبد القاهر انما قدم شر لان المراد أن يعلم أن الذى أهر ذا ناب هو من جنس الشر لا من جنس الخير فجرى مجرى أن تقول رجل جاءنى تريد أنه رجل لا امرأة وقول العلماء انما صلح لانه بمعنى ما أهر ذا ناب الا شر بيان لذلك وهذا صريح فى خلاف ما ذكره ثم قال السكاكى ويقرب من قبيل هو عرف

(قوله كيف وقد قال الخ) أى كيف يكون ممنوعا والحال أن الشيخ الخ (قوله لا من جنس الخير) أى فقد نفى الاهرار عن الخير فيفيد ثبوت الاهرار له ولكن الحق مع السكاكى لان الحصر لا يكون الا للرد على متوهم لان الشىء انما ينفى اذا توهم ثبوته ومعلوم أن الكلب اذا حصل له الخير لا يحصل منه اهرار فلا يتوهم ثبوت الاهرار منه وحينئذ فيقبح الحصر وقول بعضهم ان من عادة الكلب أن يهردون أهله ويذب عنهم من يقصدهم بسوء فالهرير حينئذ لاجل الخير اعنى ايقاظ أهله مردود لان المتبادر من قولهم شر أهر ذا ناب كون الشر بالنسبة الى ذلك الكلب فيكون الخير أيضا معتبرا بالنسبة اليه لا الى غيره كذا قرر شيخنا العدوى وفى عبد الحكيم التحقيق أن صحة القصر وعدمها مبنية على معنى الهرير فان كان معناه النباح الغير للمعتاد فلا صحة له اذ من المعلوم عند العرب أنه من أمارات وقوع الشر وان كان معناه مطلق الصوت كما فى مقدمة الزمخشرى فهو قد يكون لخير وقد يكون لشر فيصح القصر (قوله ثم قال الخ) عطف على قال الاول أو الثانى وكلمة ثم للترتيب فى الذكر والاخبار والمعنى بعدما أخبرتك عن قول السكاكى التقديم يفيد الاختصاص بشرطين أخبرك عن قوله ويقرب الخ فلا يرد أن فى حديث القرب فى المفتاح مقدم على حديث الاختصاص فلا وجه لكلمة ثم كذا فى يس وفى عبد الحكيم ان ثم فى جميع تلك المواضع لمجرد الترتيب فى الذكر والتدرج فى مدارج الارتقاء ولا يلزم أن يكون الثانى بعد الاول فى الزمان بل ربما يكون مقدما كما فى قوله

إن من ساد ثم ساد أبوه ❊ ثم قد ساد قبل ذلك جده

فلا يرد أن قوله ويقرب الخ مقدم على بيان التخصيص فى كلام السكاكى وأما ما قيل ان ثم للترتيب فى الاخبار فلا يقبله الطبع السليم اذ لا فائدة فى ذلك

امتناع أن يراد المهر شر لا خير) كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى ان الذى اهره من جنس الشر لا من جنس الخير (ثم قال) السكاكى (ويقرب من) قبيل (هو قام زيد قائم

امتناع أن يراد المهر شر لا خير) الذى هو تخصيص الجنس فان الشيخ عبد القاهر وهو قدوة الفن صرح بذلك فقال ان المعنى ان المهر من جنس الشر لا من جنس الخير وذلك لان هذا الكلام اذا استعمل على ظاهره فلا مانع عقلا ولا نقلا أن يكون المخاطب معتقدا لكون المهر خيرا باعتبار غير الكلب فيقال له المهر شر لا خير أو ينزل منزلة الجاهل ويقصد مجرد التأكيد كما فى سائر الاخبار بالمعلوم لغرض سوى التنزيل وان استعمل مضروبا مثلا فيجوز أن يجهل المخاطب ويعتقد انتفاء الشر فيما قام دليله فيضرب له هذا الكلام مثلا وهو ظاهر (ثم قال السكاكى) بعد تقرير التقوى فى نحو هو قام لما فيه من الاسناد مرتين (ويقرب من) قول القائل (هو قام) الوصف المخبر به عن مبتدأ نحو (زيد قائم

ان الذين مبتدأ خبره هل هذا المعنى يقولون هل هذا هذه عبارة الشيخ أبى حيان وفيه نظر لان هذا عبارة عن حذف الخبر وابقاء معموله لا عن جعل هل هذا خبرا السادس أنه فاعل فعل مشتق مما سبق التقدير أسرها الذين ظلموا السابع أنه خبر مبتدأ محذوف أى هم الذين الثامن أنه منصوب على الذم قاله الزجاج التاسع انه منصوب على اضمار أعنى العاشر أنه مجرور نعتا للناس من قوله تعالى اقترب للناس قاله الفراء وكثير من هذه التخاريج تأتى فى قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم (قوله واستثنى المنكر) أى قال انه يفيد الاختصاص واستثناه من كون ما ليس بفاعل معنوى مفيدا للاختصاص فنحو رجل قام ليس بفاعل معنوى فقط اذ لو أخر لكان فاعلا لفظيا لا معنويا ومع ذلك أفاد الاختصاص عنده وعدم كونه فاعلا معنويا فقط اما لكونه فاعلا لفظيا مثل رجل قام واما لانه لا يكون فاعلا لا لفظا ولا معنى مثل رجل قام أبوه فلا يرد عليه فيه ما أوردناه عليه فى القسم الاول نعم يرد عليه أن يقال هو يقول ان الاختصاص فى رجل قام لانه يقدره مؤخرا بدلا فهو فاعل معنوى فقط فلا يصح الاستثناء (قوله لئلا ينتفى التخصيص اذ لا سبب له سواه) قد تقدم ما يرد عليه (قوله وشرطه) أى شرط افادة التقديم الاختصاص (أن لا يمنع مانع) عليه مؤاخذة لفظية لان عدم المانع ليس شرطا كما هو مقرر فى علم الجدل (قوله لامتناع أن يراد المهر شر) تقدم ما عليه وقوله ثم لا نسلم انتفاء التخصيص لولا تقدير التقديم أى فى المنكر والضمير وغيرهما وقوله لحصوله بغيره كما ذكره أى من التهويل (قوله ويقرب من هو قام زيد قائم

فى اعتبار تقوى الحكم زيد عارف وانما قلت يقرب دون ان أقول نظيره لانه لما لم يتفاوت فى التكلم والخطاب والغيبة فى أنا عارف وأنت عارف وهو عارف أشبه الخالى عن الضمير

فى التقوى لتضمنه) أى لتضمن قائم (الضمير) مثل قام فبه يحصل للحكم تقو (وشبهه) أى شبه السكاكى مثل قائم المتضمن للضمير (بالخالى عنه) أى عن الضمير (من جهة عدم تغيره فى التكلم والخطاب والغيبة) نحو أنا قائم وأنت قائم وهو قائم كما لا يتغير الخالى عن الضمير نحو أنا رجل وانت رجل وهو رجل وبهذا الاعتبار قال يقرب ولم يقل نظيره وفى بعض النسخ وشبهه بلفظ الاسم

فى التقوى) أى فى تقوى الحكم لما اشتمل على ضمير المبتدأ وقد أسند اليه ففيه الاسناد مرتين قال السكاكى وانما قلت يقرب ولم أقل هو كهو فى التقوى لانه يشبه الخالى عن الضمير فى أنه اذا أخبر به فى التكلم والخطاب والغيبة لا يختلف فيقال أنا قائم وهو قائم وأنت قائم كانا رجل وأنت رجل وهو رجل والفعل يختلف فى اسناده الى الضمير مع هذه الاحوال فلتحمله الضمير ثبت فيه مطلق التقوى كالفعل حالة الاخبار لما فيه من الاسناد مرتين ولشبهه بالخالى فيما ذكر قرب من الفعل ولم يلحق درجته وهذا معنى قوله (لتضمنه الضمير وشبهه بالخالى عنه من جهة عدم تغيره فى التكلم والخطاب والغيبة) فقوله وشبهه مجرور بالعطف على مدخول اللام ليفيد علة عدم بلوغه درجة الفعل فى التقوى كما قررنا وفى بعض النسخ وشبهه بشد الباء مفتوحة بصيغة الماضى وهو استئناف لبيان ما ذكر

فى التقوى) يعنى ان اسم الفاعل قريب من الفعل وهذا ما قدمنا الاشارة له ومعنى كلامه ان السكاكى قال ويقرب زيد قائم من هو قام فى التقوية لان المبتدأ بوضعه يستدعى الخبر والضمير يصرفه له وهذا القدر موجود فى الخبر وقال ولم أقل مثله لانه يشبه الخالى من الضمير من جهة انه لا يتغير بالتكلم والخطاب والغيبة فصارت التقوية الحاصلة بالضمير الذى يصرفه للمبتدأ ضعيفة لعدم ظهورها تقول زيد عارف وأنا عارف وأنت عارف

(قوله فى التقوى) انما اقتصر عليه ولم يقل والتخصيص لفقد شرطه عنده فى هذا المثال ونحوه وهو جواز تقدير كونه فى الاصل مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط لانه لو أخر تعين كونه مبتدأ عند من يشترط فى رفع الوصف الاسم الظاهر الاعتماد وفاعلا لفظا عند من لم يشترط الاعتماد فهو نظير قوله زيد قام ومثله لا يفيد الا التقوى كما تقدم وحاصل ما أراده بقوله ويقرب الخ أن هو قام فيه تقو من غير شبهة وزيد قائم فيه تقو مع شبهة عدمه فيكون قريبا منه فى افادة التقوى ولو قال ويقرب من زيد قام زيد قائم لم يحتج الى قوله فى التقوى لان زيد قام لا يحتمل الا التقوى بخلاف هو قام فانه يحتمل التخصيص ان لوحظ انه كان مؤخرا فى الاصل على أنه تأكيد للضمير المستتر ويحتمل التقوى ان لم يقدر مؤخرا فان قلت لم قال من هو قام ولم يقل من زيد قام مع أنه المناسب لفظا وهو ظاهر ومعنى لأنه نص فى التقوى عنده فاعتبار القرب اليه أولى من اعتبار القرب الى ما هو محتمل للتخصيص أيضا لانه

يوهم ان زيد قائم يحتمل التخصيص قلت انما قال ذلك لان المذكور فى كلام السكاكى قبل قوله ويقرب بيان التقوى فى الضمير المتقدم أفاده عبد الحكيم (قوله مثل قام) صفة لمصدر محذوف أى تضمنا مثل تضمن قام له (قوله فبه) أى فبسبب تضمنه الضمير وقوله يحصل للحكم تقو أى لتكرر الاسناد لان القيام مسند مرتين مرة لزيد ومرة لضميره (قوله وشبهه) فى قوة التعليل لأحد الامرين الذين تضمنهما قوله ويقرب وهو انحطاطه فى التقوى عن هو قام كما ان قوله لتضمنه تعليل للامر الآخر وهو ان فيه شيئا من التقوى هذا على ضبط شبه بصيغة الماضى كما هو ظاهر الشارح اما على ضبطه بصيغة الاسم فقوله وشبهه الخ تعليل لاحد الامرين السابق لا فى قوة التعليل له (قوله مثل قائم) أى قائم وأمثاله (قوله بالخالى عنه) أى بالاسم الجامد الذى لا يتحمل ضميرا البتة (قوله من جهة عدم تغيره) الضمير لقائم (قوله وبهذا الاعتبار) أى وهو شبهه بالخالى قال ويقرب وحاصله ان قائم المتضمن الضمير له جهتان جهة يشبه بها الفعل وهى جهة تحمله للضمير وجهة يشبه بها الاسم الجامد وهى عدم تغيره فى الحالات الثلاثة فكأنه لا ضمير فيه فبالجهة الاولى قرب من هو قام فى تقوى الحكم وبالثانية بعد عنه فلم يكن نظيره فلأجل هذا جعله قريبا ولم يجعله نظيرا (قوله وفى بعض النسخ وشبهه بلفظ الاسم الخ) أنت خبير بأن هذا اللفظ لا يختلف حاله الرسمى على التقديرين فلا معنى لنسبة أحدهما لبعض النسخ والمعروف عند المصنفين فى مثل هذا أن يقال قوله وشبهه يحتمل أن يكون بصيغة الفعل الماضى وأن يكون بلفظ الاسم اهـ يس وقد يقال مراد الشارح وفى بعض النسخ وشبهه مضبوط بالقلم بلفظ الاسم وحينئذ فلا اعتراض على الشارح كذا قرر شيخنا العدوى (قوله بلفظ الاسم) أى بفتح الشين المعجمة والباء الموحدة مصدر مضاف لفاعله بمعنى المماثلة لا بكسر الشين وسكون الباء كما توهمه بعضهم لانه بهذا الضبط بمعنى مثل وهو لا يتعدى بالباء

ولذلك لم يحكم على عارف بأنه جملة ولا عومل معاملتها فى البناء حيث أعرب فى نحو رجل عارف رجلا عارفا رجل عارف وأتبعه فى حكم الافراد نحو زيد عارف أبوه يعنى أتبع عارف عرف فى الافراد اذا أسند الى الظاهر مفردا كان أو مثنى أو مجموعا ثم قال ومما يفيد التخصيص ما نحكيه علت كلمته عن قوم شعيب عليه السلام وما أنت علينا بعزيز أى العزيز علينا يا شعيب رهطك لا أنت لكونهم من أهل ديننا ولذلك قال عليه السلام فى جوابهم أرهطى أعز عليكم من الله أى من نبى الله ولو كان معناه معنى ما عززت علينا لم يكن مطابقا وفيه نظر لان قوله وما أنت علينا بعزيز من باب أنا عارف لا من باب أنا عرفت والتمسك بالجواب ليس بشىء لجواز أن يكون عليه السلام فهم كون رهطه أعز عليهم من قولهم ولولا رهطك لرجمناك وقال الزمخشرى دل ايلاء ضميره حرف النفى على أن الكلام فى الفاعل لا فى الفعل كأنه قيل وما أنت علينا بعزيز بل رهطك هم الاعزة علينا وفيه نظر لأنا لا نسلم أن ايلاء الضمير حرف النفى اذا لم يكن الخبر فعليا

مجرورا عطفا على تضمنه يعنى أن قوله يقرب مشعر بأن فيه شيئا من التقوى وليس مثل التقوى فى زيد قام فالاول لتضمنه الضمير والثانى لشبهه بالخالى عن الضمير (ولهذا) أى ولشبهه بالخالى عن الضمير (لم يحكم بأنه) أى مثل قائم مع الضمير وكذا مع فاعله الظاهر أيضا (جملة ولا عومل) قائم مع الضمير (معاملتها) أى معاملة الجملة (فى البناء) حيث أعرب

(ولهذا) أى ولاجل شبهه بالخالى عن الضمير (لم يحكم بأنه) أى قائم وشبهه (جملة) مع الضمير فى نحو زيد قائم ولا مع الظاهر فى نحو زيد قائم أبوه الحاقا لرافع الظاهر برافع الضمير ليكون الباب واحدا ولو كان رافع الظاهر يشبه الفعل فى عدم التغير فى أحوال الخطاب والتكلم والغيبة الكائنة فى المسند اليه وأما الحكم عليه بأنه مع مرفوعه جملة ولو كان معربا بنفسه فيما اذا كان صلة لال أو وقع موقع ما أغنى عن الخبر فلوقوعه فى ذلك ونحوه موقع ما طلبه للفعل والجملة أشد لانه فى الاصل صلة والاصل فيها الجملة وشبهها فهو فعل فى صورة الاسم لكراهية دخول ما صورته مختصة بالاسم على صورة الفعل والفعل مع الفاعل جملة تامة وفى الثانى فى موضع يحسن السكوت عليه مع فاعله بخلاف ما اذا أخبر به مع فاعله الظاهر أو الضمر فهو فى محل المفرد (ولا عومل معاملتها فى البناء) أى ولهذا أيضا لم يعامل معاملتها فى البناء بل أعرب كأجزاء الجملة لا كنفسها ووصف الجملة بالبناء لا يخلو عن تسامح فانها

(قوله ولهذا) أى ولعدم ظهور الضمير فيه لم يحكم عليه بأنه جملة وان كان له فاعل ولا عومل معاملة الجملة فى البناء يعنى أن الجمل من شأنها أن تكون مبنية لا يظهر فيها اعراب وهذا يظهر فيه فتقول جاء فى رجل عارف

(قوله مجرورا) أى لا منصوبا على أنه مفعول معه لانه مقصور على السماع عند سيبويه وهذا وجه التعسف الذى ذكره فى المطول كما أفاده الفنرى ورده العلامة عبد الحكيم بأن ابن مالك ذكر فى التسهيل وكذا غيره أن الصحيح أن المفعول معه قياسى فلا يظهر أن يكون هذا وجها للتعسف ووجه التعسف المذكور بأمور كلها قابلة للخدش مذكورة فى حاشية العلامة المذكور (قوله وليس مثل التقوى) أى وليس ذلك الشىء الذى فيه من التقوى مثل الخ (قوله فالاول) أى فالتقوى الذى فيه لاجل تضمنه الضمير فتضمن الضمير علة الاول (قوله والثانى) أى كون التقوى الذى فيه ليس مثل التقوى فى هو قام لاجل شبهه بالاسم الجامد الخالى عن الضمير كرجل فالشبه بالجامد علة الثانى (قوله وكذا مع فاعله الظاهر أيضا) أى نحو زيد قائم أبوه فقائم أبوه ليس جملة ولا معاملا معاملتها واعترض على الشارح فى جعله هذا فى حيز التعليل بقوله ولهذا مع أن هذا التعليل لا يتأتى فيه بل اسم الفاعل اذا رفع الظاهر كان كالفعل فى ان كلا منهما لا يتفاوت عند الاسناد للظاهر وانما وجه الحكم على قائم مع فاعله الظاهر بالافراد حملا له على المسند للضمير كما أوضح ذلك فى المطول والحاصل أن قائم اذا رفع الضمير حكموا له مع فاعله بالافراد لشبهه بالخالى من جهة عدم تغيره فى الخطاب والغيبة واذا رفع اسما ظاهرا حكموا عليه بالافراد حملا له على ما اذا رفع ضميرا ولم ينظروا لكونه كالفعل لا يتفاوت عند الاسناد للظاهر حتى يكون مع فاعله جملة ويستثنى من كون الاسم المشتق مع فاعله غير جملة صورتان وهما ما اذا وقع مبتدأ له فاعل سد مسد الخبر نحو أقائم الزيدان أو وقع صلة للموصول نحو جاء القائم أبوه لانه يقدر بالفعل كذا ذكر السيد فى شرح المفتاح وفى يس ان المقرر فى النحو أن صلة أل شبه جملة لا جملة فتأمل (قوله ولا عومل قائم مع الضمير) أى وكذا مع فاعله الظاهر ففيه حذف من الثانى لدلالة الاول (قوله فى البناء) فيه نظر لان الجملة من حيث هى لا تستحق اعرابا ولا بناء وحاصل الجواب أنه ليس المراد بالبناء البناء الاصطلاحى بل عدم ظهور اعراب متبوعها عليها اى انه لم يعامل معاملة الجملة فى عدم ظهور اعراب المتبوع عليها بل هذا ثبت له ظهور اعراب المتبوع عليه دون الجملة فلم يثبت لها ذلك وهذا لا ينافى أن الجملة قد تكون معربة محلا فنفى الاعراب والبناء عنها انما هو بالنظر للفظها

في مثل رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم

لا توصف اصطلاحا من حيث هي باعراب ولا بناء. نعم في محل مايعرب أو يبنى ولكن القصد ان أصل الفعل البناء لتضمنه في الاصل النسبة التامة مع فاعله فصار في غاية الافتقار والارتباط بفاعله فيبنى في الاصل لان الافتقار من أسباب البناء بخلاف المشتق ففيه شبه بالخالي عن هذه النسبة وبهذا يندفع مايتوهم من أن الجملة الجامدة الجزأين هي في الثبوت آكد مما فيه مشتق فكيف يحكم بأن المشتق أقوى في التأكيد لان المراد أن طلبه لما نسب له أقوى كالفعل بخلاف الجامد فهو مستقل والتأكيد الوجود في جملته من جهة كون معناه وصفا ذاتيا أو لازما في الاصل للمخبر عنه لا من جهة كونه وضع

عارف ورأيت رجلا عارفا ومررت برجل عارف ولانه لو كان جملة لوقع صلة لكنه لا يقع الا بتقدير مبتدأ قبله ﴿قلت﴾ ولك أن تقول لم يظهر الاعراب في جاء رجل عارف في مجموع اسم الفاعل وفاعله ومجموعهما هو الذي يشبه الجملة بل في عارف فقط وعارف هو لم يظهر فيه اعراب فالأولى أن يقال لو كان جملة لما تغير جزؤه فان الجمل لا يتغير جزؤها بدخول العامل عليه قال ابن الحاجب في أماليه لم يختلفوا في ان اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة مع الضمير ليست بجمل لامرين أحدهما ان الجملة هي التي تستقل بالافادة وهذه ليست كذلك الثاني أن وضعها أن تفيد معنى في ذات تقدم ذكرها فاذا استعملت مبتدأ خرجت عن وضعها ولذلك لما خرج بعضها عن هذا المعنى وجعل المعنى الفعل بشرط سبق ما يكون كالعوض عما كان يستحقه من الاعتماد أو كالدال على اخراجه عن وضعه الاصلى جاز أن يكون مع مرفوعه جملة مثل أقائم زيد والذين يخالفون في زيد ضارب غلامه ويجعلون ضارب غلامه جملة فليسوا يخالفون في الذي ذكرناه بل الخلاف في أنه هل ثبت ان ضارب غلاماه مثل ضارب الزيدان أولا فمن جوزه أخرج الصفة عن موضوعها الاصلى واستعملها استعمال الفعل اهـ * واعلم ان السكاكي يريد ان اسم الفاعل يقرب من الفعل في افادة التقوية التي هي أعم من التخصيص والمصنف يوهم أنه انما يفيد التقوية فلذلك نقل عن السكاكي مااعترض عليه فيه وها أنا أذكره مبينا مافيه. قال المصنف حاكيا عن السكاكي ومما يفيد التخصيص مايحكيه تعالى عن قوم شعيب عليه الصلاة والسلام وما أنت علينا بعزيز أى العزيز علينا رهطك لا أنت ولذلك قال عليه السلام أرهطي أعز عليكم من الله أى من نبي الله ولو كان المراد ماعززت علينا لم يكن مطابقا قال المصنف وفيه نظر لان قوله ما أنت علينا بعزيز من باب أنا عارف لا من باب أنا عرفت ﴿قلت﴾ وهذا هو الذي يريده السكاكي وباب أنا عارف وأنا عرفت شيء واحد وقد صرح السكاكي في فصل القصر بافادة أنا عارف للحصر قال والتمسك بالجواب ليس بشيء لجواز أن يكون فهم كون رهطه أعز عليهم من قولهم ولولا رهطك لرجمناك قال وقال الزمخشري دل ايلاء ضميره حرف النفي على ان الكلام في الفاعل لا في الفعل كانه قال وما أنت علينا بعزيز بل رهطك هم الأعزة علينا وفيه نظر لانا لا نسلم ان ايلاء الضمير حرف النفي اذا لم يكن الخبر فعليا يفيد الحصر ﴿قلت﴾ والخبر هنا فعلى لان الفعلى أعم من الفعل واسم الفاعل كما سبق وانما يريد الزمخشري ايلاء الضمير حرف النفي مع كون المسند فعليا نعم في النفس وقفة من أن السكاكي اشترط في افادة الاختصاص أن يكون فاعلا معنويا لا لفظيا بتقدير التأخير وما أنا عارف لو تأخر فيه الضمير لكان فاعلا لفظيا لانه يصير وضعه ماعارف أنا وهو فاعل لفظى الا أن يقال يعبر به حينئذ مبتدأ مؤخرا والمبتدأ فاعل معنوى لكن كيف يقال حينئذ انه كان مؤخرا ثم قدم والفرض أن تقديمه الآن هو الاصل لانا أعربناه مبتدأ فهو بتقدير تأخيره في قولنا ماعارف انا متأخر عن محله فاذا قلنا ما أنا عارف فليس ذلك تقديما بل وضعا للشيء في محله وتقدير تأخيره على خلاف الاصل بخلاف الفاعل المعنوي المؤكد مثل قمت أنا فانه بتقدير تأخيره يكون واقعاً

يفيد الحصر فان قيل الكلام واقع فيه وانهم الأعزة عليهم دونه فكيف صح قوله أرهطي أعز عليكم من الله قلنا قال السكاكي معناه من نبي الله فهو على حذف المضاف وأجود منه ماقال الزمخشري وهو ان تهاونهم به وهو نبي الله تهاون بالله فحين عز عليهم رهطه دونه كان رهطه أعز عليهم من الله ألا ترى الى قوله تعالى من يطع الرسول فقد أطاع الله ويجوز أن يقال لاشك أن همزة الاستفهام هنا ليست على بابها بل هي للانكار والتوبيخ فيكون معنى قوله أرهطي أعز عليكم من الله انكار أن يكون مانعهم من رجمه رهطه لانتسابه اليهم دون الله تعالى مع انتسابه اليه أيضا أى أرهطي أعز عليكم من الله حتى كان امتناعكم من رجمي بسبب انتسابي اليهم بأنهم رهطي ولم يكن بسبب انتسابي الى الله تعالى بأني رسوله والله أعلم

(قوله في مثل رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم) أى فان الوصف قد أعرب مع تحمله للضمير في هذه الاحوال أى أجرى عليه اعراب المتبوع لفظا ولو قيل رجل قام ورجلا قام ورجل قام لكانت تلك الجملة الواقعة صفة مبنية بمعنى أنه لم يجر عليها اعراب المتبوع لفظا بل محلا

وعما يرى تقديمه كاللازم لفظ مثل اذا استعمل كناية من غير تعريض كما فى قولنا مثلك لا يبخل ونحوه مما لا يراد بلفظ مثل غير ما أضيف اليه ولكن أريد أن من كان على الصفة التى هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف أن يفعل ما ذكر أو أن لا يفعل ولكون المعنى هذا قال الشاعر

ولم أقل مثلك أعنى به * سواك يافردا بلا مشبه

وعليه قوله

مثلك يثنى الحزن عن صوبه * ويسترد الدمع عن غربه

وكذا قول القبعثرى للحجاج لما توعده بقوله لأحملنك على الادهم مثل الامير يحمل على الأدهم والأشهب أى من كان على هذه الصفة من السلطان وبسطة اليد ولم يقصد أن يجعل أحدا مثله وكذلك حكم غير اذا سلك به هذا المسلك فقيل غيرى يفعل ذاك على معنى أنى لا أفعله فقط

(قوله وعما يرى) على صيغة المتكلم المبنى للفاعل أو الغائب المبنى للمجهول كذا فى الأطول وفيه أيضا أن قوله وعما يرى تقديمه كاللازم الخ هذا الحكم لا ينبغى أن يخص بلفظ مثل وغير ولا بالكناية بل يجرى فى المجاز أيضا فيرى تقديم المسند اليه فى أنت تقدم رجلا وتؤخر أخرى كاللازم لكونه أعون على المراد وهو ايراد الحكم على وجه أبلغ إذ المجاز أبلغ من الحقيقة (قوله كاللازم) حال من تقديم أى حالة كون ذلك التقديم مماثلا للتقديم اللازم فى القياس كتقديم لازم الصدارة فتقديم هذا ليس بلازم فى القياس بل مثله من حيث انه لازم فى الاستعمال ولذا لم يقل لازما وقال كاللازم والحاصل انه انما لم يقل ومما يرى تقديمه لازما لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية اشارة الى أن القواعد لا تقتضى وجوب التقديم ولكن اتفق انهما لم يستعملا فى الكناية الا مقدمين فأشبها ما اقتضت القواعد تقديمه حتى لو استعملا بخلافه عند قصد الكناية بأن قيل لا يبخل مثلك ولا يجود غيرك كان كلاما منبوذا طبعا ولو اقتضت القواعد جوازه

من

(قوله لفظ مثل وغير) خصهما بالذكر لانهما المستعملان فى كلامهم والقياس يقتضى أن يكون ماهو بمعناهما كالمماثل والمغاير والشبيه والنظير كذلك قاله عبد الحكيم وكذلك الاضافة للكاف ليست قيدا بل كذلك مثلى أو مثله وغيرى وغيره كذا قرر شيخنا العدوى (قوله على سبيل الكناية) أى من اطلاق اسم الملزوم وارادة اللازم وبيان ذلك انك اذا قلت مثلك لا يبخل فقد نفيت البخل عن كل مماثل للمخاطب أى عن كل من كان متصفا بصفاته والمخاطب من هذا العام لانه متصف بتلك الصفات فيلزم أنه لا يبخل لزوم حكم الخاص لحكم العام فقد أطلق اسم الملزوم وهو نفى البخل عن المماثل وأريد اللازم وهو نفيه عن المخاطب وكذا اذا قيل غيرك لا يجود لانه اذا نفى الجود عن الغير على وجه العموم فى الغير انحصر الجود فيه لان الجود صفة وجودية لا بد لها من محل تقوم به ومحلها اما المخاطب أو غيره وقد نفى قيامها بكل فرد غير المخاطب فلزم قيامها به فقد استعمل اللفظ فى المعنى الموضوع له وهو نفى الجود عن كل مغاير وأريد لازمه وهو اثبات الجود للمخاطب (قوله مثلك لا يبخل الخ) المجوز لوقوع مثل وغير مبتدأ تخصيصهما بالاضافة وان لم يتعرفا بها لتوغلهما

(وعما يرى تقديمه) أى ومن المسند اليه الذى يرى تقديمه على المسند (كاللازم لفظ مثل وغير) اذا استعملا على سبيل الكناية (فى نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود

طالبا المنسوب اليه فالمشتق أقوى منه فى هذا المعنى لشبهه بالفعل فالجامد الثبوت فيه من جهة المدلول فهو خارج عن افادة التقوية باعانة وضع اللفظ والتأكيد فى المشتق باعانة دلالة اللفظ لا بنفس مدلوله بذاته كما فى الجامد فليتأمل (ومما) أى ومن المسند اليه الذى (يرى تقديمه) على المسند من غير قصد ارادة التخصيص حال كون ذلك التقديم (كاللازم لفظ مثل و) لفظ (غير) اذا استعمل اللفظان على سبيل الكناية فى اثبات الحكم وذلك فى (نحو) قولك (مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود) حيث يقصد ان مثلك الكائن على أخص وصفك لا يتصف بالبخل من غير ارادة مثل معين فيلزم اتصافك بنفى البخل لان لازم المثل لازم لمماثله فيكون مثلك لا يبخل كناية عن اثبات حكم نفى

بخله لان وضع الضمير المؤكد التأخير عن المؤكد فلينظر فى ذلك ﴿ تنبيه ﴾ قال الزمخشرى فى قوله تعالى وماهم بخارجين من النار هم هنا بمنزلتها فى قول الشاعر

* وهم يفرشون اللبد كل طمرة *

فى دلالته على قوة أمرهم لا على الاختصاص اهـ وهى دسيسة اعتزال لانه لو جعلها هنا للاختصاص لزمه تخصيص عدم خروج الكفار فيلزم خروج أصحاب الكبائر من المسلمين كمذهب أهل السنة والزمخشرى أكثر الناس أخذا بالاختصاص فى مثل هذا وغيره من قواعد البيانيين فاذا عارضه الاعتزال فرع من قواعدهم اليه (قوله ومما يرى تقديمه كاللازم الخ) يريد أنه اذا استعملت كلمة مثل كناية من غير تعريض كقولك مثلك لا يبخل ونحوه مما راد فيه بلفظ مثل غير افادة الحكم لمضاف اليه وانما يريد أن مقتضى القياس ان من كان بهذه الصفة التى هو عليها يكون غير فاعل لهذا الفعل وعليه قول الشاعر

ولم أقل مثلك أعنى به * سواك يافردا بلا مشبه

وكذلك حكم غير اذا سلك بها هذا المسلك فتقول غيرى يفعل ذلك أى لا أفعله فقط

من غير ارادة التعريض بانسان وعليه قوله * غيري بأكثر هذا الناس ينخدع * فانه معلوم أنه لم يرد أن يعرض بواحد هناك فيصفه بأنه ينخدع بل أراد أنه ليس ممن ينخدع وكذا قول أبي تمام   وغيري يأكل المعروف سحتا * وتشحب عنده بيض الايادي فانه لم يرد أن يعرض بشاعر سواه فيزعم أن الذي قرف به عند الممدوح من أنه هجاه كان من ذلك الشاعر لا منه بل أراد أن ينفي عن نفسه أن يكون ممن يكفر النعمة ويلؤم لاغير واستعمال مثل وغير هكذا مركوز في الطباع واذا تصفحت الكلام وجدتهما يقدمان أبدا على الفعل اذا نحي بهما نحو ماذكرناه ولا يستقيم المعنى فيهما اذا لم يقدما   والسر في ذلك أن تقديمهما يفيد تقوى الحكم كما سبق تقريره وسيأتي أن المطلوب بالكناية في مثل قولنا مثلك لايبخل وغيرك لايجود هو الحكم

في الابهام قاله الفنري (قوله بمعنى أنت لاتبخل) وأنت تجود لف ونشر مرتب (قوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب) أي من غير ارادة التعريض بغير المخاطب وهـذا حال من نحو المضاف الى المثالين ولفظ من زائد في الاثبات لتضمنه النفي لانه في قوة لامع ارادة تعريض بغير المخاطب ومفهوم كلامه أنه لو أريد التعريض بأن أريد بالمثل أو الغير انسان معين لم يكن تقديمه كاللازم وذلك لان التقديم انما كان كاللازم عند ارتكاب الكناية لكونه أعون على اثبات الحكم بالطريق الأبلغ وهو طريق الكناية واذا أريد التعريض فلا كناية (قوله بأن يراد بالمثل) تصوير للمنفي وهو ارادة التعريض فاذا قلت مثلك (٤٢٥) لايبخل مريدا من المثل شخصا معينا جوادا مماثلا للمخاطب أو قلت غيرك لايجود مريدا بالغير بخيلا آخر معينا كان الكلام من قبيل التعريض لا من قبيل الكناية لانه يلزم من نفي بخل شخص معين مماثل للمخاطب نفي بخله ولا يلزم من نفي الجود عن واحد معين ثبوت الجود للمخاطب لانه يتحقق في شخص آخر مغاير لذلك المعين وللمخاطب ثم ان جعل هذا تعريضا فيه نظر إذ لا تعريض في الكلام المذكور بذلك الانسان بل الكلام موجه نحوه بطريق الاستقامة دون الامالة الى عرض وجانب وانما يكون التركيب من قبيل التعريض اذا قصد وصف المخاطب بالبخل وأما على ماذكره الشارح من ارادة واحد معين بالمثل والغير فالتركيب ليس كناية ولا تعريضا وأجيب بأنه ليس المراد بالتعريض الاصطلاحي الآتي في الكناية وهو الاشارة الى معنى يفهم من عرض الكلام وجانبه بل المراد التعريض اللغوي وهو الاشارة على وجه الاجمال والابهام وعدم التصريح ولاشك أنك لم تصرح بالمعرض به بل أجملته وأبهمته وبهذا الجواب اندفع أيضا مايقال التعريض من قبيل الكناية فيلزم أن يكون الكلام كناية وغير كناية وهو باطل وأجيب عنه أيضا بأن التعريض لايلزم أن يكون نوعا من الكناية بل هو أعم من ذلك إذ قد يكون كناية ومجازا وحقيقة (قوله انسان آخر) أي معين وقوله مماثل للمخاطب راجع لقوله بالمثل (قوله أو غير مماثل) بالاضافة راجع لقوله والغير (قوله بل المراد) أي بقولك مثلك لايبخل وغيرك لايجود وقوله نفي البخل عنه أي عن المخاطب وهـذا اضراب على قوله من غير ارادة تعريض الخ وقوله على طريق الكناية لم يجعله على طريق المجاز من ذكر الملزوم وارادة اللازم لجواز ارادة المعنى الحقيقي أيضا (قوله لانه اذا نفي الخ) هـذا توجيه للكناية فيه وبيان للزوم المحقق لها وقوله لانه أي البخل وقوله عمن كان على صفته أي عن كل من كان على صفة المخاطب لان معنى مثلك لايبخل من كان على الصفات التي أنت عليها لايبخل والمخاطب من هـذا العام لانه متصف بتلك الصفات فيلزم أنه لايبخل لان الحكم على العام

بمعنى أنت لاتبخل وأنت تجود من غير ارادة تعريض بغير المخاطب) بأن يراد بالمثل والغير انسان آخر مماثل للمخاطب أو غير مماثل بل المراد نفي البخل عنه على طريق الكناية لانه اذا نفي عمن كان على صفته

البخل عن المخاطب (بمعنى أنت لاتبخل) ويقصدان من اتصف بمغايرتك على وجه العموم من غير تعيين لغير معين لايتصف بالجود واذا انتفى الجود عن المتصف بمغايرتك والجود لابد من محل لوجوده لزم اتصافك أيها المخاطب به فيكون غيرك لايجود كناية عن اثبات حكم الجود للمخاطب ويكون بمعنى (أنت تجود) وكون التركيبين للكناية التي هي على ماسيجيء أن يعبر بالملزوم ويراد به اللازم مع صحة ارادة ذلك اللازم وقد تبين معناها فيهما على ماقررنا أعاذلك اذا أريد بلفظ المثل والغير مطلق المماثل والمغاير في الجملة أي من اتصف بأحدهما مطلقا (من غير ارادة تعريض بـ) انسان معين (غير المخاطب) وأما اذا أريد التعريض أي الاشارة بالاجمال اللفظي الى مثل معين كقولك لمن قال لك من أعطاك هـذا الفرس مثلك أعطانيه مريدا جوادا مثلك أو الى غير معين كقوله * غيري جنى وأنا المعاقب فيكم *   فان مراده غيرا معينا لم يكن تقديم لفظ المثل والغير حينئذ لازما إذ ليس

من غير ارادة التعريض بانسان وعليه قول المتنبي * غيري بأكثر هذا الناس ينخدع * لم يرد أن يعرض بواحد يصفه بأنه ينخدع بل أراد أنه ليس ممن ينخدع واستعمال غير ومثل هكذا قال المصنف انه مركوز في الطباع ويقدمان أبدا على الفعل اذا قصد بهذا والسر فيه أن تقديمهما يفيد تقوى الحكم

وان الكناية أبلغ من التصريح فيما قصد بها فكان تقديمها أعون للمعنى الذى جلب لأجله

ينسحب على كل فرد من أفراده (قوله من غير قصد الى مماثل) أى بخلاف ما اذا أريد بالمثل معين أى انسان آخر غير المخاطب لا يقال التعليق بالمشتق يؤذن بعلية المشتق منه والمشتق منه موجود فى المخاطب فيلزم أنه لا يبخل لانا نقول الحكم على العموم من غير ملاحظة مماثل معين يفهم منه فى العرف علية الوصف وهو المماثلة بخلاف ما اذا أريد بالمثل معين أى انسان آخر غير المخاطب ولم يرد العموم فلا يفهم عرفا منه علية الوصف فلا يلزم فيه أن يكون المخاطب لا يبخل لان الغرض حينئذ مجرد التعبير عن ذلك المعين كما يظهر ذلك لصاحب الذوق السليم اهـ سم (قوله واثبات الجود) عطف على نفى البخل لا على قوله نفيه عنه أى والمراد من غيرك لا يجود اثبات الجود للمخاطب بسبب نفيه الخ وهذا توجيه (٤٣٦) للكناية فى التركيب الثانى و بيان للزوم المحقق لها وقوله من غيره أى عن كل مغاير له بخلاف ما اذا أريد به معين فانه لا يلزم انحصار الجود فى المخاطب لانه يتحقق فى شخص آخر غير المخاطب وقوله مع اقتضائه محلا من جملة الدليل و وجه الاقتضاء أن الجود صفة موجودة فى الخارج وكل ما هو كذلك فلابد له من موصوف أى محل يقوم به ثم انه ليس له الا محلان المخاطب والغير فاذا انتفى عن الغير تعين أن يقوم بالمخاطب (قوله فى مثل هذه الصورة) كان الظاهر أن يقول هاتين الصورتين كما لا يخفى إذ المتبادر من كلامه أن قوله مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود تركيب واحد وكلام القوم صريح فى أنهما تركيبان (قوله أعون على المراد بهما) الباء بمعنى من ان قلت ان التأخير لا أعانة فيه على المراد لان التقوى الذى يحصل به الاعانة على المراد انما يأتى بالتقديم وحينئذ فلا وجه التعبير بأعون لو قلت أفعل ليس على بابه أى لكونه معينا وقوله لان الغرض علة لكونه معينا (قوله اثبات الحكم) أعنى الجود وانتفاء البخل عن المخاطب وفى هذا اشارة الى أنهما من الكناية المطلوب بها نسبة لا المطلوب بها صفة ولا المطلوب بها غير صفة ولا نسبة بل كان المطلوب بها نفس الموصوف ومثال المطلوب بها صفة قولك طويل النجاد فان المطلوب بها طول القامة ومثال المطلوب بها صفة وغير نسبة قولك حى مستوى القامة عريض الاظفار فى الكناية عن الانسان فانه غير نسبة وغير صفة (قوله أبلغ) أى من التصريح لانها من باب دعوى الشىء ببينة إذ وجود الملزوم دليل على وجود اللازم فقولك فلان كثير الرماد فى قوة قولك فلان كريم لانه كثير الرماد وكذلك هنا قولك غيرك لا يجود فى قوة أنت تجود لان غيرك لا يجود فالحاصل أن المقصود من التركيبين اثبات الحكم على وجه أبلغ

من غير قصد الى مماثل لزم نفيه عنه واثبات الجود له بنفيه عن غيره مع اقتضائه محلا يقوم به وانما يرى التقديم فى مثل هذه الصورة كاللازم (لكونه) أى التقديم (أعون على المراد بهما) أى بهذين التركيبين لان الغرض منهما اثبات الحكم بطريق الكناية التى هى أبلغ والتقديم

الكلام على طريق الكناية بل على طريق الحقيقة و بهذا يعلم أن ليس المراد بالتعريض هنا التعريض الآتى الذى هو من أنواع الكناية أو المجاز أو الحقيقة بل المراد التعبير عن الشىء بطريق الاجمال الموجود فى أصل لفظ مثل وغير ولهذا فسرنا التعريض بقولنا الاشارة بالاجمال الخ فلا يرد أن يقال التعريض من الكناية وأول الكلام يدل على أن الاعتبار الثانى ليس فيه كناية وآخره يحقق التعريض الذى هو من الكناية ولما فهمه بعضهم كذلك احتاج الى تكلف الجواب بما يتبرأ منه كلام المصنف وانما كان التقديم كاللازم اذا سيق الكلام على وجه الكناية (لكونه) أى ذلك التقديم (أعون) أى أشد اعانة (على المراد بهما) أى بالتركيبين الموجود فيهما لفظ مثل ولفظ غير وذلك لانه لما كان الغرض منهما اثبات الحكم بطريق الكناية التى هى أبلغ من الحقيقة لان فيها الانتقال من الملزوم الى اللازم فاثبات الحكم بها كاثبات الدعوى بالدليل على ما يأتى ان شاء الله تعالى كان التقديم الذى فيه تقوية الحكم مؤكدا لذلك الاثبات البليغ فهو أعون على التقرير والتثبيت على وجه التأكيد الحاصل بطريق الكناية وانما قال كاللازم ولم يقل لازما مع أنه لم يسمع التأخير اذا أريد بالتركيبين معنى الكناية اشارة الى أن القواعد لا تقتضى وجوب التقديم ولكن اتفق عدم الاستعمال الا مع التقديم فأشبه

وبما ذكرناه من اشتراط التقديم يعلم عدم صحة التأويل عليه فى قوله تعالى ليس كمثله شىء ويعلم منه فساد قول الطيبى فى قول الشاعر ❊ فمن مثل ما فى الكأس عينى تسكب ❊ انه من هذا الباب

❊ واعلم أنه يقع فى عبارة كثير أن مثلك لا يفعل معناه أنت لا تفعل وفيه تسامح والتحقيق أن مثل فى هذا لا يراد بها الذات بل حقيقة المثل ليكون نفيا عن الذات بطريق برهانى كسائر الكنايات ثم لا يشترط على هذا أن يكون لتلك الذات الممدوحة مثل فى الخارج حصل النفى عنه بل هو من باب التخييل الذى يأتى فى الاستعارة وقوله ولم أقل مثلك أعنى به سواك لا ينافى ما قلناه فان معناه لم أعن افادة الحكم على سواك بل عنيت افادة الحكم عليك مريدا الاستعمال فى سواك وهذا المعنى انما يتجلى لك اذا تأملت ما سترا فى باب الكناية فان قلت انما يكون مثلك لا يفعل كذا نفياله عن المخاطب بطريق برهانى أن

(قوله لافادته التقوى) علة لقوله أعون مقدمة عليه أى والتقديم معين على ذلك لافادته التقوى وانما كان معيناله لانه من ناحيته لان الكناية تفيدانبات الحكم بطريق أبلغ وكذلك التقرير (قوله على ذلك) أى على اثبات الحكم بالطريق الأبلغ (قوله أنه كان مقتضى القياس الخ) أى وذلك لان المطلوب وهواثبات الجود للمخاطب وانتفاء البخل عنه يحصل بالكناية وهى حاصلة مع التأخير كالتقدم فكان مقتضى القياس أنه يجوز التأخير لحصول المقصود معه (قوله الا على التقديم) أى فأشبه مااقتضت القواعد تقديمه حتى لواستعمل غير مقدم عندقصد الكناية بأن قيل لايبخل مثلك ولايجود غيرك كان كلامامنبوذا طبعا وان اقتضت القواعد جوازه (قوله قيل وقد يقدم الخ) قائله ابن مالك وجماعة وأنما ضعفه المصنف حيث عبر بصيغة التمريض وهوقيل للبحث فى دليله والا فالحكم مسلم كما يأتى (قوله وقد يقدم) الواو من جملة المحكى وهى إما للعطف على ماقبله فى كلام القائل أو للاستئناف وماقيل انه معطوف على مقول قول عبد القاهر عطف تلقين كما يقال سأكرمك فتقول وزيدا أى قل وزيدا فليس بشىء اذ لامعنى لتلقين القائل الشيخ هذا الكلام وأيضا لايطرد فى قول عبد القاهر وقد يقدم ليفيد تخصيصه فانه لايمكن أن يكون فيه لعطف التلقين (قوله المسور بكل) فيه ميل لمذهب المناطقة القائلين الموضوع هو المضاف اليه لفظة كل وأما هى فهى دالة على كمية الافراد والا فالنحاة يجعلون كل هى المسند اليه وقوله المسور بكل أى أو مايجرى مجراه فى افادة العموم لجميع الأفراد كأل الاستغراقية ولفظ جميع وانما اشترط أن يكون مقرونا بكل لانه لولم يكن كذلك لم يجب تقديمه نحو زيد لم يقم ولم يقم زيد لعدم فوات العموم اذ لاعموم فيه وكذلك اذا لم يكن المسند مقرونا بحرف النفى لم يجب تقديمه نحو كل انسان قام وقام كل انسان لعدم فوات العموم فيه بالتقديم والتأخير لحصوله مطلقا قدم المسند اليه أو أخر وبقى شرط ثالث وهو أن يكون المسند اليه بحيث لو أخر كان فاعلا بخلاف قولك كل انسان لم يقم أبوه فانه لو أخر كل انسان بأن قيل لم يقم أبو كل انسان لم يكن فاعلا لفظيا لأخذ المسند فاعله فلايجب التقديم فى تلك الحالة لعدم فوات العموم لان العموم حاصل على كل حال سواء قدم المسند اليه أو أخر بقى شىء آخر وهو أن الكلام فى بيان أحوال المسند اليه مطلقا وحينئذ فمن أين أخذ الشارح تقييده بماذكر وقد يقال أخذ الشارح ذلك من قرينة السياق وفى كلام بعضهم أن الضمير فى قول المصنف وقد يقدم ان جعل راجعا للمسند اليه فى الجملة كانت كلمة قد للتقليل لان هذا التركيب قليل بالنسبة لغيره وان جعل الضمير راجعا للمسند اليه المقيد بما قاله الشارح بقرينة سياق الكلام كانت للتحقيق

لافادة التقوى أعون على ذلك وليس معنى قوله كاللازم أنه قد يقدم وقد لايقدم بل المراد أنه كان مقتضى القياس أن يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال الا على التقديم نص عليه فى دلائل الاعجاز (قيل وقد يقدم) المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفى

مااقتضت القواعد تقديمه كالمحصور بالا حتى لواستعملت خلافه عند قصد الكناية وقلت لايبخل مثلك ولايجود غيرك كان كما قال الشيخ عبد القاهر كلامامنبوذا طبعا ولو اقتضت القواعد جوازه (قيل وقد يقدم) المسند اليه اذا كان غير جزئى وسور بالسور الكلى على المسند المقرون بحرف

لو كانت المماثلة تستدعى التساوى فى الصفات الذاتية وغيرها من الأفعال فان اتفاق الشخصين بالذاتيات لايستلزم اتحاد أفعالهما قلت ليس المراد بالمثل هنا المصطلح عليه فى العلوم العقلية بل المراد من هو على مثل حاله فى الصفات المناسبة لما سيق الكلام له ولانقول معناه من هو مثلك فى كل شىء لان لفظ مثل لايستدعى المشابهة من كل وجه كما سيأتى تحقيقه فى علم البيان ﴿تنبيه﴾ بقى من الكلام على تقديم الاختصاص فوائد نذكرها عند الكلام على تقديم المفعول ان شاء الله تعالى ص (قيل وقد يقدم الخ) ش ذهب كثير من أهل هذا العلم الى أن تقديم المسند اليه قد يكون لافادة العموم فقوله قد يقدم لانه يعنى لان التقديم دليل على العموم نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفى الحكم عن كل واحد بخلاف لم يقم كل انسان فانه يفيد نفى الحكم عن جملة الأفراد أى عن مجموعها لاعن كل فرد أى لاينفيها عن كل فرد انما ينفى المجموع وهو يصدق بنفى فرد واحد أما الدليل على أن كل انسان لم يقم معناه كل واحد فهو أن قولنا انسان لم يقم مهملة لانها غير مسورة وهى موجبة معدولة المحمول والموجبة المعدولة المحمول المهملة فى قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفى الحكم عن الجملة دون كل فرد أى لاتدل على نفى الحكم عن كل فرد لأنها تدل على عدمه واذا كانت دالة على النفى عن الجملة كانت فى قوة الجزئية لان معناها ليس كل انسان بقائم فلو كانت كل انسان لم يقم لاتفيد غير نفى الحكم عن الجملة لكانت للتأكيد فيلزم ترجيح التأكيد على التأسيس وأما الثانى فلأن قولنا لم يقم انسان وهى سالبة مهملة فى قوة سالبة كلية وهى لاشىء من الانسان بقائم وهى تقتضى نفى الحكم عن كل فرد فلو كان

لانه دال على العموم كما تقول كل انسان لم يقم

(لانه) أى التقديم (دال على العموم) أى على نفى الحكم عن كل فرد (نحو كل انسان لم يقم)

النفى (لانه) أى التقديم على الوجه المذكور (دال على العموم) أى على عموم السلب وشمول النفى لكل فرد من أفراد الموضوع والمقام يقتضى ذلك (نحو كل انسان لم يقم) فان تقديم كل انسان على لم يقم يفيد سلب القيام عن كل فرد فرد وذلك معنى عموم السلب

دخول كل يجعل الحكم على كل فرد لزم أن يكون التأكيد فليجعل كل لنفى الحكم عن جملة الأفراد ليفيد فائدة تأسيسية هذا مضمون ما نقله المصنف وهو من كلام بدر الدين بن مالك ولم يمنع المصنف شيئا من هذا الحكم بل نازع فى صحة التعليل فقال وفيه نظر وذكر أمورا أحدها أن النفى عن الجملة فى قولنا انسان لم يقم انما أفاده الاسناد الى انسان فاذا أضيف اليه كل انقلب الاسناد اليها فزال ذلك فيكون النفى الوارد على الأفراد مستفادا من كل لا من الانسان لانه حينئذ غير المسند اليه والنفى عن كل فرد المستفاد من لم يقم انسان انما كان من الاسناد الى انسان فاذا دخلت كل وجعلت دالة على كل فرد كانت دلالتها حينئذ تأسيسية لزوال الاسناد الى انسان حينئذ فيكون تأسيسا فيهما على التقديرين وأجيب بأن المسند اليه فى انسان لم يقم وفى لم يقم انسان هو الانسان وكذلك المسند اليه فى كل انسان لم يقم وفى لم يقم كل انسان انما اختلف التعبير فكل انسان لم يقم اذا كان معناه جملة الأفراد كان تأكيدا لانه عبر بكل عن انسان وهذا تأكيد لان التأكيد أن يعبر بلفظ عن شىء بعبارة تقتضى التقوية ﴿قلت﴾ وهذا ينبنى على أن المسند اليه فى الكلية هو المضاف أو المضاف اليه وقد ذكر جماعة من المنطقيين أنه المضاف اليه وهو انسان لا كل فان قلنا بذلك فواضح لان الاسناد الى انسان فى لم يقم كل انسان باق فى المعنى فلو استمر العموم لكانت كل تأكيدا وان لم نقل به وهو الحق وقد حققناه فى شرح مختصر ابن الحاجب والذى قاله المجيب لا شك أنه مراد هذا القائل فيكون لم يقم كل انسان اذا جعلنا النفى عن الأفراد تأكيدا باعتبار أنه عبر عنه بلفظ مؤكد كان يمكن أن يعبر عنه بغيره لكن لا نسلم له حينئذ أن التأسيس باللفظ غير المؤكد خير من التأسيس باللفظ المؤكد لان ما ذكره المجيب ينحل الى أنه صيغة تأسيس تأكيدية فحينئذ يصح اعتراض المصنف الثانى أن لم يقم انسان اذا اقتضى النفى عن كل فرد فقد اقتضى النفى عن جملة الأفراد فاذا دخلت عليه كل فهى للتأكيد أيضا وأجيب عنه بأن دلالة لم يقم انسان على عدم قيام الجملة بالالتزام ودلالة لم يقم كل انسان على نفيه عن الجملة بالمنطوق ﴿قلت﴾ لمن ينازع ابن مالك و يدعى أن لم يقم كل رجل للنفى عن كل فرد فرد أن يمنع أن دلالة لم يقم كل انسان على نفى القيام عن الجملة بالمنطوق بل دل على نفى القيام عن كل فرد فرد و يصير كأنك قلت لم يقم كل فرد فرد فهو أيضا عموم سلب و يلزم منه نفيه عن الجملة بالالتزام أيضا فاستويا ثم ان ابن مالك قدم أن كل انسان لم يقم لو لم يكن للعموم لكان تأكيدا لان انسانا يفيد نفى الحكم عن الجملة باعتبار استلزامه له فقد تضمن هذا الكلام أن كل انسان لم يقم لو لم يكن دالا على الافراد وكانت دلالته انما هى على المجموع لكانت دلالته على الجملة مطابقة ودلالة انسان لم يقم على نفى الحكم عن الجملة التزاما وجعل الأول تأكيدا الثانى فكذلك هنا يلزم أن يكون لم يقم كل انسان تأكيدا بالنسبة الى لم يقم انسان وان كان نفى الحكم عن الجملة فى الأول مطابقة وفى الثانى التزاما ❊ الثالث أن قوله ان لم يقم انسان فى قوة السالبة الكلية لا يصح لانه اذا عم كل فرد فرد كانت سالبة كلية لا فى قوتها وأجيب عنه بأن اصطلاح المنطقيين أن السالبة الكلية ما كان مسورا بلا شىء ونحوه لا كل قضية يكون السلب فيها عاما لكن ذهب كثيرون من الأصوليين الى أن عموم النكرة فى سياق النفى معناه أن المنفى فيها مطلق الحقيقة فاستلزم نفى الافراد فيحسن على هذا أن

(قوله لانه دال على العموم) أى على عموم النفى وشموله يعنى أن المسند اليه اذا كان مستوفيا للشروط المذكورة وكان المتكلم قصده فى تلك الحالة افادة العموم فانه يجب عليه أن يقدم المسند اليه لأجل أن يفيد الكلام قصده اذ لو أخر لم يطابق مقصوده لانه لم يفد العموم حينئذ فالغرض من قول المصنف لانه دال الخ بيان للحال التى لأجلها ارتكب التقديم لا استدلال عقلى اذ هذا أمر نقلى والواجب اثباته بالنقل ولبعض الأفاضل قول المصنف لانه دال الخ أى من دلالة المقتضى بالفتح على المقتضى بالكسر فهى غاية مترتبة على التقديم وان أريد الدلالة على قصد العموم كان علة باعثة (قوله أى على نفى الحكم) أى المحكوم به وقوله عن كل فرد أى من أفراد ما أضيف اليه كل (قوله نحو كل انسان لم يقم) أى كل فرد اتصف بعدم القيام ومحكوم عليه به ولا يقال الضمير فى لم يقم عائد على كل انسان فيكون العموم واقعا فى حيز النفى فيكون هذا التركيب من سلب العموم لانا نقول مراعاة الاسم الظاهر أولى من مراعاة ضميره وأيضا يلزم على مراعاة الضمير أنه لم يتحقق عموم السلب أصلا ولا قائل بذلك

يقال

فيقدم ليفيد نفي القيام عن كل واحد من الناس لان الموجبة المعدولة المهملة في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن جملة الأفراد دون كل واحد منها فاذا سورت بكل وجب أن تكون لافادة العموم لا لتأكيد نفي الحكم عن جملة الافراد لان التأسيس خير من التأكيد ولو لم تقدم فقلت لم يقم كل انسان كان نفيا للقيام عن جملة الافراد دون كل واحد منها لان السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية سلب الحكم عن كل فرد لورود موضعها في سياق النفي فاذا سورت بكل وجب أن تكون لافادة نفي الحكم عن جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس

(قوله فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد) الجار والمجرور متعلق بنفي لا بالقيام أي فانه يفيد أن انتفاء القيام ثابت لكل واحد وانما قلنا ذلك لان الحكم في عموم السلب يلاحظ مطلقا وأن متعلق النفي فيه الافراد (قوله بخلاف ما لو أخر) ما زائدة كما في قوله تعالى مثل ما أنكم تنطقون ولو شرطية جزاؤها قوله فانه يفيد نفي الحكم الخ ان جاز وقوع الجملة الاسمية جوابا للو كما في المغني ومحذوف ان لم يجز كما في الرضي أي لم يدل على العموم وقوله فانه تعليل له وانما لم يقل بخلاف التأخير تنصيصا على بيان مخالفة التقديم والتأخير (قوله فانه يفيد نفي الحكم) أي المحكوم به كالقيام في المثال وقوله عن جملة الافراد أي عن الافراد الجملة أي التي لم تفصل ولم تعين بكونها كلا أو بعضا بل أبقيت على شمولها للامرين (قوله لا عن كل فرد) أي فقط فلا ينافي أن رفع الايجاب الكلي يصدق بالنفي عن كل فرد كما سيأتي وايضاح المقام أن تقول ان عموم السلب وسلب العموم النظر فيهما انما هو للافراد لا للجملة أعني الهيئة الاجتماعية وانما الفرق بينهما من جهة كون كل فرد متعلقا للنفي أو متعلقا المنفي فان كان الاول فهو عموم السلب وان كان الثاني فهو سلب العموم فاذا قلت كل انسان لم يقم فمعناه القيام انتفى عن كل فرد من أفراد الانسان فالقيام ملحوظ على وجه الاجمال والنفي تعلق بالافراد بعد تعلقه بالقيام وارتباطه به واذا قلت لم يقم كل انسان فمعناه ان قيام كل انسان انتفى فالقيام ليس ملحوظا على وجه الاجمال بل ملحوظ تعلقه بكل فرد ثم ان انتفاء قيام الكل يتحقق بعدم حصوله من بعض دون بعض وبعدم حصوله من كل واحد لانه رفع للايجاب الكلي ورفعه يتحقق بكل من السلب الكلي والجزئي وأياما كان يتحقق السلب الجزئي ولذا تراهم يقولون ان سلب العموم من قبيل السلب الجزئي لانه هو المحقق اذا علمت ما ذكرناه ظهر لك أن قول المصنف فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد عن فيه بمعنى على أي يفيد أن الحكم على جميع الافراد انتفى والمراد بالجملة الافراد الجملة التي لم تعين بكونها كلا أو بعضا لا الهيئة الاجتماعية فتأمل (قوله يفيد عموم السلب) أي نفي الحكم عن كل فرد (قوله وشمول النفي) تفسير لما قبله لان العموم معناه الشمول والسلب معناه النفي (قوله لا يفيد الا سلب العموم) انما أتى بأداة الحصر في الثاني دون الاول لان عموم السلب يستلزم سلب العموم لان عموم السلب من قبيل السلب الكلي وسلب العموم من قبيل السلب الجزئي والسلب الكلي مستلزم للسلب الجزئي لان انتفاء الحكم عن كل فرد يستلزم انتفاءه عن بعض الافراد فلذا لم يأت فيه بأداة الحصر لئلا يقتضي أن التقديم انما يفيد عموم السلب دون سلب العموم مع أنه لازم له بخلاف سلب العموم فانه لا يستلزم عموم السلب لاحتمال الثبوت لبعض الافراد فلذا أتى فيه بأداة الحصر وما قلناه من أن سلب العموم لا يستلزم عموم السلب لا ينافي ما مر من أن سلب العموم يتحقق عند عدم حصول المحكوم به من بعض وعند عدم حصوله من كل فرد كما هو ظاهر فتأمل (قوله وذلك) أي وانما كان ذلك أي تقديم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي مفيدا لعموم السلب وتأخيره عنه مفيد السلب العموم ولم يعكس الامر لاجل أن ينتفي لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس الحاصل عند

فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من أفراد الانسان (بخلاف ما لو أخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد) فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتأخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول (وذلك) أي كون التقديم مفيدا للعموم دون التأخير (لئلا يلزم ترجيح التأكيد) وهو أن يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله (على التأسيس) وهو أن يكون

(بخلاف ما لو أخر) المسند اليه في هذا التركيب (نحو) قولك (لم يقم كل انسان فانه) أي التأخير فيه (يفيد نفي الحكم) الذي هو القيام (عن جملة الأفراد) أي عن مجموعها الصادق بالسلب عن البعض وهو المحقق فيحمل عليه معنى التركيب تفريقا بين التقديم والتأخير فيكون المعنى السلب عن البعض (لا عن كل فرد) كما في التقديم فيرتكب ذلك التأخير ليفيد السلب عن البعض اذا اقتضاه المقام وقوله وقد يقدم ان أعيد الضمير على المسند اليه المعين في المثال بدليل قوله بخلاف ما لو أخر كانت قد للتحقيق وان أعيد على المسند اليه في الجملة فهي للتقليل لان هذا التركيب باعتبار غيره قليل وانما كان التقديم فيما ذكر لعموم السلب وشمول النفي والتأخير لسلب العموم ونفي شمول النفي فقط أي لبيان أن هذا النفي لم يعم جميع الافراد ولا شملها جميعا بل البعض (لئلا يلزم) لو انعكس المفاد بالتقديم والتأخير بأن يكون مفاد الاول نفي الشمول ومفاد الثاني شمول النفي (ترجيح التأكيد على التأسيس) ومعلوم

يقال لم يقم انسان ليس سالبة كلية لا لفظا ولا معنى وليس عاما بالوضع بل استلزم العموم بخلاف كل وقد

انعكاس المفاد وحاصل ماذكره المصنف من الدليل أن تقول لو لم يكن التقديم مفيد العموم النفى والتأخير مفيد النفى العموم بل كان الامر بالعكس لزم ترجيح التأكيد على التأسيس لكن اللازم باطل لان التأسيس خير من التأكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم مثله فقول الشارح مع أن التأسيس الخ اشارة للاستثنائية وقوله و بيان لزوم الخ بيان للازمة والشرطية وحاصله أن تقديم المسند اليه المنكر بدون كل نحو انسان لم يقم لسلب العموم ونفى الشمول وتأخيره نحو لم يقم انسان لعموم السلب وشمول النفى فبعد دخول كل يجب أن يعكس هذا لتكون كل للتأسيس الراجح لا للتأكيد المرجوح فان قلت افادة التقديم لعموم النفى وافادة التأخير لسلب العموم أمر لغوى (٤٣٠) والامور اللغوية انما تثبت بالسماع لا بالاستدلال فقول ذلك القائل لئلا يلزم الخ دليل باطل لا يفيد شيئا أجيب بأن ذلك القائل متمسك فى أصل دعواه أن المسند اليه المسور بكل تقديمه يفيد عموم السلب وتأخيره يفيد سلب العموم باستعمال البلغاء لذلك والاستعمال دليل اللغة وأما قوله لئلا يلزم ترجيح التأكيد الخ فهو بيان للسبب الباعث على هذه الطريق والمناسبة بين التقديم والعموم و بين التأخير وسلب العموم (قوله لافادة معنى جديد) أى لم يكن حاصلا قبله (قوله لان الافادة خير من الاعادة) فيه نظر لان الاعادة قد تكون متعينة فيما اذا اقتضى الحال التأكيد كما اذا كان المخاطب منكرا وليس معه ما يزيل انكاره فانه يجب التأكيد والاعادة له وأجيب بأن كون الافادة خيرا من الاعادة بالنظر للغالب أو بالنظر لنفس الامر وقطع النظر عن المقامات والعوارض اذ الاصل عدم الاعتداد بالعارض فان قلت ماذكره من أن الافادة خير من الاعادة معارض بأن استعمال كل فى التأكيد أكثر فالحمل عليه راجح قلت كثرة استعمالها فى التوكيد ممنوع لأن استعمالها فيه مشروط باضافتها للضمير وعدم تجردها عن العوامل اللفظية اه عبد الحكيم (قوله و بيان لزوم ترجيح الخ) أى لو انعكس المفاد بالتقديم والتأخير بأن كان مفاد التقديم نفى العموم والشمول ومفاد التأخير شمول النفى و بيان مبتدأ خبره محذوف أى نذكره لك أوظاهر (قوله أما فى صورة التقديم الخ) أى أما لزوم الترجيح المذكور فى صورة التقديم لو انعكس المفاد بالتقديم والتأخير (قوله فلأن قولنا انسان لم يقم) أى فى المثال الأول قبل دخول كل

لافادة معنى جديد مع أن التأسيس راجح لان الافادة خير من الاعادة و بيان لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس أما فى صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم

أن التأسيس الذى هو انشاء معنى لم يكن حاصلا قبل أرجح من التأكيد الذى هو افادة ماقد حصل وانما يرجح التأسيس على التأكيد حيث يحتملهما المقام وأما ان عين المقام أحدهما تعين لأجل المقام لا لذاته والكلام فى الترجيح الذاتى واللفظ الذى هو معروض افادة التأكيد والتأسيس هنا لفظ كل لا يقال فحينئذ يقال أصل استعماله التأكيد فيرجح فيه خصوصا لأنا نقول التأسيس لذاته أرجح على كل حال فلا يقاومه استعمال لفظ كل فحيث لا مانع من التأسيس فالتأسيس أرجح جزما لان الافادة خير من الاعادة والانشاء فى طريق الاخبار خير من ارتكاب سبيل التكرار وهذا التوجيه من هذا القائل لبيان السر بعد تحقق الاستعمال والا فاللغة لا تثبت بالاستدلال العقلى و بيان اللزوم فى التقديم أن قولنا انسان لم يقم مهملة موجبة معدولة أما اهمالها فظاهر لان المراد من الموضوع مصدوقه لا حقيقته حتى تكون ذهنية كقولنا الانسان نوع واذا كان المراد الماصدقات فى الجملة من غير أن يوجد سور يدل على كميتها كانت مهملة من السور الدال على الكمية وأما عدولها فلأن المحمول اقترن بحرف السلب والرابطة قبله اذ لا يمكن تقديرها بعده لشدة ارتباطها بالفعل فكانت معدولة المحمول واذا كانت كذلك كان معناها السلب عن جملة الافراد من غير تعرض لكليتها ولا

تقرر بماذكرناه أن الاعتراضين الاولين على ابن مالك صحيحان لكن قد يقال ان لم يقم كل انسان وان كان نفيه عن الجملة تأكيدا لما دل عليه لم يقم انسان من نفى الجملة فهو تأسيس باعتبار أنه أزال مادل عليه لم يقم انسان من نفى القيام عن الافراد لان لم يقم كل انسان لم يتعرض للحكم على الافراد بنفى ولا اثبات و يرد على هذه القاعدة مع ذلك أمور منها أن قوله ان المهملة المعدولة المحمول فى قوة السالبة الجزئية ممنوع لان الحكم فى المهملة ان كان على الطبيعة كما ذهب اليه بعضهم فالمهملة ليست فى قوة الجزئية ولا يلزم التأكيد لان مدلول انسان لم يقم الطبيعة من حيث هى ومدلول كل انسان لم يقم الافراد وان كان الحكم فى المهملة على الافراد كما ذهب اليه بعضهم فقد يقال ليست فى قوة الجزئية لانه ان أريد أن معنى المسند اليه فيهما واحد فممنوع لان المسند اليه فى السالبة الجزئية (١) مثل كل انسان قام يحتمل نفى

الحكم

(١) قوله مثل كل الخ هكذا فى الاصل وفى الكلام خلل ظاهر فحرره كتبه مصححه

(قوله موجبة مهملة) كلامه يقتضى أنه يتعين فيها ذلك ولا يصح أن تكون سالبة وليس كذلك بل يصح فيها ذلك ان قدرت الرابطة بعد حرف السلب على حد قولهم فى الانسان ليس بكاتب انها موجبة معدولة ان قدرت الرابطة قبل حرف السلب وجعلت حرف السلب جزءا من المحمول وسالبة ان قدرت الرابطه بعد حرف السلب فتكون مفيدة لسلب الربط وأجيب بأن الرابطة لا يصح تقديرها هنا بعد حرف السلب لان لم شديدة الاتصال بالفعل فلا يجوز الفصل بينهما فتعين أن تكون موجبة معدولة (قوله لان حرف السلب وقع جزءا من المحمول) أى فهى موجبة معدولة المحمول وهذا الذى ذكره الشارح وجه لفظى للفرق بين المعدولة والسالبة لكنه جار فى لم يقم انسان أيضا مع أنه سالبة على ما سيأتى والتحقيق أن الحكم ان كان بسلب الربط فهى سالبة وان كان بربط السلب فهى معدولة فالمحكوم به فى انسان لم يقم ثبوت عدم القيام الى الفاعل فهى معدولة وفى لم يقم انسان سلب ثبوت القيام عن الانسان فهى سالبة انظر عبد الحكيم (قوله مع أن الحكم الخ) هذا تتمة الدليل على أنها مهملة ولو لم يذكره لوردت الطبيعية كالانسان نوع فانه لم يذكر فيها ما يدل على كمية الافراد لكن

ليس الحكم فيها على ماصدق عليه الانسان من الافراد بل الحكم فيها على الطبيعة ويحصل الفرق بينهما أن المهملة يذكر فيها ما يدل على كمية الافراد مع كون الحكم فيها على الماصدق أى الافراد وأما الطبيعية فهى وان كان لم يذكر فيها ما يدل على كمية الافراد لكن ليس الحكم فيها على الماصدق بل على الطبيعة (قوله واذا كان انسان لم يقم الخ) مرتبط بقوله فلأن قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة (قوله يجب أن يكون معناه نفى القيام عن جملة الافراد) أى عن الافراد بجملة وانتفاء قيام الجملة يصدق بعدم حصوله من بعض و بعدم حصوله من كل واحد وأياما كان يصدق انتفاء القيام عن البعض فهو المحقق فقول الشارح لا عن كل فرد أى فقط فلا ينافى قوله الآتى أعم من أن يكون جميع الافراد أو بعضها ثم ان الأولى أن يقول يجب أن يكون معناها ثبوت نفى القيام عن جملة الافراد ليوافق ما تقدم له سابقا حيث قال حكم فيها بثبوت عدم القيام والافنفى القيام عن جملة الافراد ليس معنى الموجبة المهملة المعدولة المحمول نعم هو لازم لمعناها الذى هو ثبوت عدم القيام لجملة الافراد لانه يلزم من ثبوت عدم القيام انتفاؤه وأجيب بأن فى الكلام حذف مضاف أى يجب أن يكون محصل معناها أو المراد يجب أن يكون معناها أى الالزامى لا المطابقى واختار التعبير بذلك لظهور لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس على هذا البيان أفاده عبد الحكيم (قوله لان الموجبة الخ) علة لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس لانعكاس المفاد بالتقديم لكن بالوسائط التى ذكرها الشارح (قوله لان الموجبة المهملة) أى وهى التى تشتمل على ما يفيد كون المحكوم عليه بعض الافراد أو كلها وقوله المعدولة المحمول أى التى جعل حرف النفى جزءا من محمولها كقولنا انسان لم يقم

موجبة مهملة أما الايجاب فلأنه حكم فيها بثبوت عدم القيام لانسان لا بنفى القيام عنه لان حرف السلب وقع جزءا من المحمول وأما الاهمال فلأنه لم يذكر فيها ما يدل على كمية أفراد الموضوع مع أن الحكم فيها ماصدق عليه الانسان واذا كان انسان لم يقم موجبة مهملة يجب أن يكون معناه نفى القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد (لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول

لجزئيتها والمحقق منها السلب عن البعض كالجزئية فمفادها مفاد الجزئية والى هذا أشار بقوله (لان الموجبة المهملة) من السور (المعدولة المحمول) كما فى قولنا انسان لم يقم بخلاف معدولة الموضوع كقولنا لا قائم قاعد فلا بحث لنا عنها لانها فى الحكم الموجبة الحقيقية فمفاد كل منهما كمفاده فيها

الحكم عن بعض الافراد ومطلق الشمول أعم من العددى والمجموعى أو من المجموعى والمسند اليه فى المهملة يحتمل كل واحد والبعض دون البعض فحينئذ كل انسان يحتمل كل فرد والمجموع وانسان لم يقم يحتمل البعض ويحتمل الافراد ولا يحتمل المجموع فقد أسست كل احتمال النفى عن المجموع فقد صارت للتأسيس وان لم تكن عامة فى كل فرد فرد * (قلت) * وفيه نظر لان انسان لم يقم أفاد الحكم على المجموع أيضا فان قال انما بالالتزام قلنا فكل انسان لم يقم أفاده باللفظ ونقل الدلالة عن الالتزام الى موضوع اللفظ تأكيد كما سبق * ومنها أن قوله دلالة كل رجل لم يقم على العموم انما كان لأن التأسيس خير من التأكيد فلا يكون ذلك موضع كل وهو بعيد والذى يظهر أن كلا دالة على ذلك بالوضع * ومنها أن ما ذكره ينتقض بقولك ما انسان الا قائم فانه لنفى كل فرد ولو قلت ما كل انسان الا قائم كان كذلك لنفى كل فرد كما سيأتى * ومنها أن هذا ان مشى لهم فى النكرة لا يمشى فى المعرفة مثل كل ذلك لم يكن فان تقديره المذكور لم يكن وهو عام يفيد كل فرد دون كل فهى للتأكيد أيضا

(قوله فى قوة السالبة الجزئية) أى وهى التى ذكر فيها مايدل على أن السلب عن البعض نحو لم يقم بعض الانسان (قوله عند وجود الموضوع) دفع بهذا مايقال ان السالبة الجزئية أعم من الموجبة المعدولة المهملة لانها تصدق عند وجود موضوعها فى الخارج وعند عدمه بخلاف الموجبة المهملة فانها لا تصدق الا عند وجوده وحينئذ فكيف تكون فى قوتها وحاصل الدفع أن المراد أنها فى قوة السالبة عند وجود موضوع السالبة كما فى هذه التى مثل بها المصنف وهذا لا ينافى أنها عند عدمه لا تكون فى قوتها بل أعم (قوله بمعنى أنهما متلازمان) أى أن معنى كون الموجبة المهملة المعدولة المحمول فى قوة السالبة الجزئية أنهما متلازمان فى الصدق أى التحقق فكلما تحقق معنى احدهما تحقق معنى الاخرى ثم ان ماذكره الشارح من تلازمهما فى الصدق بيان للواقع والا فيكفى فى ثبوت المدعى استلزام الموجبة المعدولة للسالبة الجزئية فقط (قوله نحو لم يقم بعض الانسان) مثال السالبة الجزئية فمعناها سلب القيام عن بعض أفراد الانسان وهذا المعنى يصدق عند انتفاء القيام عن بعض الافراد دون بعض وعند انتفائه عن كل فرد (قوله لانه قد حكم فى المهملة بنفى القيام) الاولى أن يقول بثبوت عدم القيام لما تقدم من أن الحكم فيها بثبوت نفى القيام لا بنفى القيام ويمكن أن يجاب بأن المراد بالنفى الانتفاء أى حكم فيها بانتفاء القيام (٤٣٢) على أن النفى مصدر المبنى للمفعول وانتفاء القيام عبارة عن ثبوت عدمه أو أن الباء فى قوله بنفى ليست داخلة على المحكوم به بل المعنى حكم فيها بطريق نفى القيام فالحكم من حيث هو عام للنفى والاثبات أى أنه تحقق فى ضمن هذا النفى الحكم الذى هو ثبوت عدم القيام أفاد ذلك العلامة القنارى (قوله عما صدق عليه الانسان) أى عن الافراد التى يصدق أى يحمل عليها الانسان حمل مواطأة (قوله أعم من أن يكون) أى ذلك الماصدق (قوله وأياما كان الخ) ما زائدة وكان تامة والتنوين عوض عن المضاف اليه أى وأى حال ثبت وهو كون الماصدق المنفى عنه القيام جميع الافراد أو بعضها يصدق الخ الا أنه على التقدير الاول يكون بالتضمن وعلى الثانى يكون بالمطابقة وقوله يصدق نفى القيام عن البعض أى وهو مدلول السالبة الجزئية فظهر من هذا ملازمة السالبة الجزئية للمهملة (قوله وكلما صدق الخ) بيان لملازمة المهملة للسالبة الجزئية فقوله نفى القيام عن البعض أى الذى هو مدلول السالبة الجزئية أى كلما تحقق ذلك المدلول وقوله صدق نفيه عما صدق عليه الانسان أى الذى هو مدلول الموجبة المهملة المعدولة المحمول وكأنه قال صدقت أى تحققت الموجبة المهملة المعدولة المحمول وقوله فى الجملة أى مجملا من غير تعرض لكلية أو بعضية (قوله فهى فى قوة الخ) تفريع على الدليل بشقيه أى فظهر من هذا البيان أن الموجبة المهملة المعدولة المحمول فى قوة السالبة الجزئية بمعنى أنهما متلازمان فى التحقق (قوله المستلزمة) صفة للسالبة الجزئية وقوله عن الجملة عن بمعنى على متعلقة بالحكم والمراد بالجملة الافراد مجملة بقطع النظر عن كليتها و بعضيتها أى المستلزمة لكون المحكوم به على جملة الافراد منتفيا أو أن عن على حالها والنفى أى المستلزمة لكون المحكوم به منتفيا عن جميع الافراد فاستلزامها لذلك على طريق رفع الايجاب الكلى كما يشير له تقرير الشارح وليس المراد أنها تستلزم نفى الحكم عن الهيئة الاجتماعية لانها قد تتحقق من غير النفى عن الهيئة الاجتماعية ألا ترى الى قولك بعض الرجال لا يحمل الصخرة العظيمة فانها سالبة جزئية صادقة ولا تستلزم نفى الحمل عن الهيئة الاجتماعية قرره شيخنا العدوى (قوله لان صدق الخ) دليل لقول المصنف المستلزمة نفى الحكم الخ

فى قوة السالبة الجزئية) عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى أنهما متلازمان فى الصدق لانه قد حكم فى المهملة بنفى القيام عما صدق عليه الانسان أعم من أن يكون جميع الافراد أو بعضها وأياما كان يصدق نفى القيام عن البعض وكلما صدق نفى القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان فى الجملة فهى فى قوة السالبة الجزئية (المستلزمة نفى الحكم عن الجملة) لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع إما بنفى الحكم عن كل فرد أو نفيه عن البعض مع ثبوته للبعض

(فى قوة السالبة الجزئية) أى المعدولة المذكورة فى قوة السالبة الجزئية (المستلزمة نفى الحكم عن الجملة) قطعا وذلك لان مفهوم الجزئية السالبة سلب الحكم عن بعض الافراد كقولنا ليس بعض الانسان بقائم وهذا المعنى يصدق عند انتفاء الحكم عن بعض الافراد دون بعض وعند انتفائه عن كل فرد وأياما كان يصدق النفى عن جملة الافراد أى عن مجموعها على طريق السلب المساط على الاثبات الكلى

﴿تنبيه﴾ اذا عرفت ذلك فاعلم ان ماقدمناه من الفرق بين سلب العموم فى لم يقم كل رجل وعموم السلب فى كل رجل لم يقم حق لا اشكال فيه واختلف فى الاستدلال عليه على أقوال أحدها ماقدمناه عما ذكره المصنف وقد علمت مافيه الثانى ان النفى متوجه الى الشمول دون أصل الفعل وهو قريب من الاول الثالث قول النبى صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن فان معناه لم يكن واحد منهما وكذلك قول أبى النجم

قد أصبحت أم الخيار تدعى ۞ على ذنبا كله لم أصنع

وأيا ما كان يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد (دون كل فرد) لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض واذا كان انسان لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل أيضا معناه كذلك كان كل لتأكيد المعنى الأول فيجب أن يحمل على نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتأسيس معنى آخر ترجيحا للتأسيس على التأكيد وأما في صورة التأخير فلأن قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها (والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد) نحو لا شيء من الانسان بقائم ولما كان هذا مخالفا لما عندهم من أن المهملة في قوة الجزئية

وانما قال المستلزمة لان مفهوم النفي عن البعض الذي هو مفاد السالبة الجزئية خلاف مفهوم النفي عن الجملة وانما قلنا في تفسير عن جملة الافراد أي عن مجموعها الخ احترازا مما يكون على طريق تسليط النفي على حكم المجموع كقولنا كل أهل البلد لا يحملون الصخرة فليس من السلب عن الجملة الذي يكون في قوة الجزئية بل هو في حكم الشخصية ولا يعتبر فيها كلية ولا جزئية ولو كانت الشخصية في حكم الكلية من وجه آخر وقد تبين في غير هذا المحل واذا تحقق ان النفي في الجزئية مستلزم للنفي عن الجملة وقد علم فيما مر أن المهملة حاصلها ثبوت السلب لما صدق عليه الموضوع الموجود لان الموجبة مطلقا تقتضي وجود الموضوع فعند وجود هذا الموضوع كما في هذا المثال تتلازمان أعني الجزئية السالبة والموجبة المهملة المعدولة المحمول لانه كلما صدق السلب عن البعض الذي هو مفاد الجزئية السالبة صدق ثبوت السلب للمصدوق في الجملة الذي هو مفاد المهملة وكلما صدق ثبوت السلب للمصدوق في الجملة صدق السلب عن البعض وانما تكون السالبة الجزئية أعم اذا لم يعرض وجود الموضوع لصدقها في عدم الموضوع دون الموجبة المعدولة لانها في اصطلاح الحكماء تقتضي وجود الموضوع فيتحقق بهذا أن الموجبة المهملة المعدولة المحمول كقولنا انسان لم يقم للسلب عن الجملة لا عن كل فرد فبعد ورود كل على موضوعها يجب أن يفيد الكلام النفي عن كل فرد لا عن الجملة فيكون لفظ كل مقيدا لمعنى مجدد فيكون تأسيسا اذ لو أفاد الكلام بعد وروده النفي عن الجملة كان لفظ كل مفيدا للمعنى الحاصل قبلها فيكون تأكيدا والتأسيس خير من التأكيد لان الافادة خير من الاعادة كما تقدم هذا وجه لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس ان لم يفد تقديم كل في هذا التركيب عموم السلب وأما وجه لزومه ان لم يفد في التأخير سلب العموم ونفي الشمول فلأن قولنا لم يقم انسان مهملة سالبة اما سلبها فظاهر لان حرف السلب متقدم عن الموضوع فلا عدول فيها حتى تكون موجبة وأما اهمالها فلعدم وجود السور الدال على كمية الافراد مع كون الموضوع كليا واذا كانت هذه القضية مهملة سالبة (والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد) فقولنا لم يقم انسان

وسبب ذلك ان الحكم على كل فرد وقيل سببه في الحديث أن السؤال عن أحد الأمرين لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما لجوابه بالتعيين أو بنفي كل منهما وبأن ذا اليدين قال قد كان بعض ذلك و الموجبة الجزئية نقيض السالبة الكلية وفي البيت أن الشاعر عدل عن النصب الأصبح الى الرفع الذي هو ضرورة عند سيبويه وغيره مع عدم الضرورة وليس هذا الا لذلك هذا ما ذكروه والتحقيق في ذلك ما ذكره الوالد في تصنيف له في أحكام كل وها أنا أذكره ملخصا قال لا بد من تقديم مقدمة وهو أن قولنا زيد قائم حكم على

(قوله عن جملة الافراد) أي عن الافراد الجملة بقطع النظر عن كليتها وبعضيتها (قوله دون كل فرد) أي دون النفي عن كل فرد (قوله واذا كان انسان لم يقم الخ) مرتبط بقوله سابقا واذا كان انسان لم يقم موجبة مهملة يجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد (قوله معناه نفي القيام) الأولى أن يقول ثبوت عدم القيام عن الافراد بجملة الا ان يقال في الكلام حذف مضاف أي محصل معناه أو المراد معناه اللازمي لا المطابقي اذ هو ثبوت عدم القيام و يلزمه نفي القيام (قوله فيجب ان يحمل الخ) قد يقال ان الضمير الراجع الى النكرة نكرة كما صرح به الرضي وحينئذ فالضمير الذي في انسان لم يقم في المعنى نكرة واقعة في سياق النفي فتكون مفيدة لعموم السلب فلو كان الكلام بعد دخول كل لازم ترجيح التأكيد على التأسيس وأجيب بان عموم الضمير يستلزم مخالفة الراجع للمرجع وحينئذ فلا يكون ذلك الضمير عاما نحو هذا رجل لم يعلم شيئا فالضمير في يعلم عائد على الرجل السابق وليس الضمير في يعلم بمعنى كل رجل أفاده العلامة عبد الحكيم (قوله وأما في صورة التأخير) أي وأما بيان لزوم ترجيح التأكيد لو عكس المفاد بالتأخير والتقديم في صورة التأخير (قوله لا سور فيها) تفسير لقوله مهملة (قوله المقتضية للنفي عن كل فرد) انما عبر هنا بالمقتضية وفيما مر بالمستلزمة لان السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير هو تستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد فلذا عبر في جانبها بالمقتضية المشعر بالصراحة بخلاف الاستلزام (قوله ولما كان هذا) أي الحكم بان السالبة المهملة

فى قوة السالبة الكلية وقوله مخالفا لما عندهم أى لما تقرر عندهم وقوله من أن الخ بيان لما عندهم وهذا اشارة الى وجه تعليل هذا الحكم بقوله لورود موضوعها فى سياق النفى وعدم تعليل كون الموجبة المهملة المعدولة المحمول فى قوة السالبة الجزئية (قوله بينه) أى ذلك الحكم بقوله الخ أى فيكون هذا مخصصا لقولهم المهملة السالبة فى قوة الجزئية فما عندهم من أن المهملة السالبة فى قوة الجزئية انما هو فى غير ما موضعها فى سياق النفى وهو نكرة غير مصدرة بكل وهذا صادق بصور ثلاث ما اذا كان موضوعها معرفة نحو الانسان لم يقم أو نكرة ولم يتقدمه نفى نحو انسان لم يقم أو تقدمه نفى ولكن كانت النكرة مصدرة بكل نحو لم يقم كل انسان فالمهملة السالبة فى هذه الصور فى قوة الجزئية وأما لو كان موضوعها نكرة غير مصدرة بكل واقعا فى سياق النفى فانها تكون فى قوة السالبة الكلية نحو لم يقم انسان (قوله لورود موضوعها فى سياق النفى حال كونه نكرة غير مصدرة بلفظ كل) أى وكل نكرة كذلك فهى مفيدة لعموم النفى وأشار الشارح بقوله حال كونه نكرة الخ الى أن حكم المصنف بأن ورود أو الموضوع فى حيز النفى يفيد عموم السلب مقيد بقيدين أن يكون الموضوع نكرة وأن لا يصدر بلفظ كل والا كان مفيدا لسلب العموم (قوله فانه يفيد) أى النكرة فى سياق النفى أو الموضوع النكرة فى سياق النفى (قوله وذلك) أى وجوب الحمل على نفى القيام عن جملة الافراد ليكون كل التأسيس ثابت لان لفظ كل الخ ودفع الشارح بهذا ما يقال انه لا يلزم من نفى أحد هذين المعنيين ثبوت المعنى الآخر لجواز أن يثبت معنى آخر غيرهما عند دخول كل وحاصل الدفع أنه لم يوجد فى هذا المقام معنى آخر غير هذين حيث انتفى أحدهما بدخول كل ثبت الآخر معها (قوله فى هذا المقام) أى مقام دخولها على المسند اليه المنكر مقدما أو مؤخرا والحال أن المسند مقرون بحرف النفى وقوله هذين المعنيين أى نفى القيام عن كل فرد ونفيه عن جملة الافراد

سالبة

بينه بقوله (لورود موضوعها) أى موضوع المهملة (فى سياق النفى) حال كونه نكرة غير مصدرة بلفظ كل فانه يفيد نفى الحكم عن كل فرد واذا كان لم يقم انسان بدون كل معناه نفى القيام عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل أيضا كذلك كان كل لتأكيد المعنى الأول فيجب أن يحمل على نفى القيام عن جملة الافراد لتكون كل لتأسيس معنى آخر وذلك لان لفظ كل فى هذا المقام لا يفيد الا أحد هذين المعنيين فعند انتفاء أحدهما يثبت الآخر ضرورة

التى هى مهملة سالبة فى قوة لا شىء من الانسان بقائم التى هى سالبة كلية وقال فى الجزئية المستلزمة وفى هذه المقتضية لان الجزئية مفهومها كما تقدم مخالف لمفهوم النفى عن الجملة لكن معناها يصدق بالسلب عن كل فرد عن البعض دون البعض والنفى عن الجملة لازم للصادق فيهما والسالبة الكلية لا معنى لها الا النفى عن كل فرد فهو مقتضاها ومدلولها ولما كان هذا وهو كون المهملة فى قوة السلب عن كل فرد مخالفا لما تقرر من أن المهملة تحتمل الحكم على الجميع أو على البعض بين ما رجعت به الى كونها كلية وان تسميتها مهملة تجوز باعتبار عدم وجود السور الذى هو لفظ كل مثلا بقوله (لورود موضوعها) أى انما أفادت حكما كليا لورود الموضوع الكلى فيها (فى سياق النفى) والنكرة فى سياق النفى تعم وبهذا يعلم أنها سالبة كلية لانا لا نعنى بالسور الا ما يفيد العموم سواء كان تقديما أو تأخرا أو غير ذلك وان تسميتها مهملة تجوز ولكن يجب تقييد النكرة المقيدة فى سياق النفى للعموم بغير المضافة الى النكرة كقولنا لم يقم انسان وأما ان كانت كل مضافة الى النكرة كقولنا لم يقم كل انسان كانت لسلب العموم واذا كانت المهملة السالبة التى هى قولنا مثلا لم يقم انسان مفيدة للنفى عن كل فرد بدون لفظ كل فعند ورود لفظ كل يجب أن يكون الكلام لنفى العموم ونفى الشمول فيكون للنفى عن الجملة اذا لو كان النفى عن كل فرد كانت لفظة كل لتأكيد معنى حصل قبل ورودها فيكون تأكيدا لما تقرر بخلاف ما اذا كان الكلام مع كل للنفى عن الجملة دون كل فرد فهو لافادة معنى لم يحصل فيكون تأسيسا وهو أرجح والحاصل ان المهملة عند تقديم الموضوع الكلى عن النفى انما فيها السلب عن الجملة وعند تأخيره انما فيها السلب عن كل فرد وعند ورود لفظ كل فيهما يجب أن يحدث كل من التقديم والتأخير معنى الآخر قبل ورود كل والا كانت فيهما تأكيدا لما حصل فيلزم ترجيح التأكيد على التأسيس فيهما وانما عدل عند قصد التأسيس فيما فيه عموم النفى الى نفى العموم وفيما فيه نفى العموم الى عموم النفى لان النفى مع كل لا يخلو من أحدهما فعند انتفاء أحدهما يلزم ثبوت الآخر وذلك لان النفى ان اعتبر مسلطا على مفاد كل كان

زيد بالقيام وهى موجبة محصلة وقولنا زيد ليس بقائم حكم عليه بعدم القيام وهى موجبة معدولة ويشترط فى القسمين وجود موضوعها وقولنا ليس زيد بقائم سالبة محصلة وليس معناها الحكم على زيد بعدم القيام والا لساوت الموجبة المعدولة ولكن معناها سلب ما حكمت به فى الموجبة المحصلة ولذلك تصدق مع وجود الموضوع وعدمه والسالبة المحصلة نقيض الموجبة المحصلة وأعم من الموجبة المعدولة ومدلول السالبة المحصلة نقيض مدلول الموجبة المحصلة اذا تقرر ذلك جئنا لغرضنا فقلنا لم يقم كل انسان

وفيه نظر لان النفى عن جملة الافراد فى الصورة الاولى أعنى الموجبة المعدولة المهملة كقولنا انسان لم يقم وعن كل فرد فى الصورة الثانية أعنى السالبة المهملة كقولنا لم يقم انسان انما أفاده الاسناد الى انسان فاذا أضيف كل الى انسان وحوّل الاسناد اليه فأفاد فى الصورة الاولى نفى الحكم عن جملة الافراد وفى الثانية نفيه عن كل فرد منها كان كل تأسيسا لا تأكيدا لان التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر وما نحن فيه ليس كذلك

(قوله ان التقديم) أى للمسند اليه المنكر نحو انسان لم يقم وقوله لسلب العموم أى للسلب الجزئى (قوله التأخير) أى للمسند اليه المنكر نحو لم يقم انسان وقوله لعموم السلب أى للسلب الكلى (قوله وفيه نظر) أى فيما قاله ذلك القائل نظر من حيث الدليل أعنى قوله لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس فالمصنف لم يمنع شيئا من الحكم الذى ادعاه ذلك القائل وانما نازع فى صحة دليله ولذا رجع بعضهم ضمير فيه لقوله لئلا يلزم الخ وحاصل ما ذكره المصنف ثلاث منوعات الاول مشترك بين الصورة الاولى والثانية وهذا المنع قد أبطله الشارح وأما المنعان الآخران فخاصان بالصورة الثانية (قوله يعنى الخ) عبر بالعناية فى الموضعين لكون المصنف لم يعبر فيما سبق بعنوان الصورة الاولى والصورة الثانية فخفى المراد منهما أو أنه أتى بالعناية هنا لان الصورة الاولى فى كلام المصنف محتملة لمامع كل و بدونها والمراد الثانى فلذا قال يعنى وكذا يقال فيما بعده (قوله الى ما أضيف اليه كل) أى فى التركيب الآخر الذى لم يؤت فيه بكل (قوله وقد زال ذلك بالاسناد اليها) الضمير عائد على كل وأنثه لكون المراد اللفظة أولتأو يلها بالكلمة أو الاداة أى وشرط التوكيد أن يكون الاسناد واحدا وماهنا اسنادان لان قولنا انسان لم يقم غير كل انسان لم يقم واعترض بأن هذا الرد لايناسب قواعد المنطقيين لان الموضوع عندهم ما أضيف اليه كل ولفظ كل سور فقط وحينئذ فليس هنا اسنادان وعليه فتكون كل تأكيدا ان حمل الكلام على المعنى الاول قبل دخولها أو تأسيسا ان حمل على خلافه لان الاسناد واحد وقد يجاب بأن المصنف بنى كلامه فى النظر على اصطلاح النحويين لكن أنت خبير بأن المستدل بنى كلامه على اصطلاح المناطقة ألا ترى لما تقدم فى صدر المبحث من قوله قد يقدم المسند اليه المقرون بكل قرره شيخنا العلامة العدوى (قوله لان التأكيد) أى الاصطلاحى فحذف الصفة للعلم بها

والحاصل أن التقديم بدون كل لسلب العموم ونفى الشمول والتأخير لعموم السلب وشمول النفى فبعد دخول كل يجب أن يعكس هذا ليكون كل للتأسيس الراجح دون التأكيد المرجوح وفيه نظر لان النفى عن الجملة فى الصورة الاولى) يعنى الموجبة المهملة المعدولة المحمول نحو انسان لم يقم (وعن كل فرد فى) الصورة (الثانية) يعنى السالبة المهملة نحو لم يقم انسان (انما أفاده الاسناد الى ما أضيف اليه كل) وهو لفظ انسان (وقد زال ذلك) الاسناد المفيد لهذا المعنى (بالاسناد اليها) أى الى كل لان انسان صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه (فيكون) أى على تقدير أن يكون الاسناد الى كل أيضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون كل (تأسيسا لا تأكيدا) لان التأكيد

الكلام لسلب العموم وان اعتبر كل مسلطا على السلب كان لعموم السلب والقيدان لابد من تسليط أحدهما على الآخر لوجودهما فى حكم واحد (وفيه نظر) أى وفيما ذهب اليه هذا القائل من توجيه افادة تقديم كل وتأخيره لأحد المعنيين نظر و به يعلم أن المصنف لم يعترض الحكم وانما اعترض التعليل على ما سيظهر فى كلامه ووجه النظر أنا بعد تسليم ان المهملة الموجبة المعدولة كقولنا انسان لم يقم تفيد النفى عن الجملة والسالبة المهملة كقولنا لم يقم انسان تفيد النفى عن كل فرد نقول لا يلزم من افادة الاسناد الى كل المعنى الاول فى الاولى والمعنى الثانى فى الثانية كون كل تأكيدا عند وروده فى الجملتين فيلزم ترجيح التأكيد على التأسيس وذلك (لان النفى عن الجملة فى الصورة الاولى) وهى الموجبة المهملة المعدولة المحمول التى هى نحو انسان لم يقم (و) النفى (عن كل فرد فى) الصورة (الثانية) وهى السالبة المهملة التى هى نحو لم يقم انسان (انما أفاده) أى انما أفاد النفى المذكور فى الصورتين قبل ورود كل (الاسناد الى ما أضيف اليه كل) وهو فى المثالين لفظ انسان (وقد زال ذلك الاسناد) الكائن الى ما أضيف اليه كل المفيد للمعنى المذكور فى الصورتين (بالاسناد اليها) أى زال الاسناد الى ما أضيفت اليه كل بالاسناد الى كل واذا زال (ف) حينئذ (يكون) افادة المعنى باسناد آخر لا بالاسناد الاول ولو كان المعنى المفاد واحدا والتأكيد لفظ أفاد تحقق ما أفاده لفظ آخر موجود معه فى اسناد واحد ولم تكن كل مفيدة بهذا الوجه فلا يكون تأكيدا بل يكون (تأسيسا) لانه أفاد معنى باسناد آخر فليس فيه الا ترجيح أحد التأسيسين على الآخر لا ترجيح التأكيد على التأسيس وهذا المنع متجه ان أريد بالتأكيد

سالبة محصلة معناها نقيض لمعنى الموجبة المحصلة وهى قام كل انسان حكم على كل فرد بالقيام فيكون المحكوم به فى السالبة المحصلة نقيض قيام كل فرد ونقيض الكلى جزئى فيكون مدلوله سلب القيام عن

ولئن سلمنا أنه يسمى تأكيدا فقولنا لم يقم انسان اذا كان مفيدا للنفى عن كل فرد كان مفيدا للنفى عن جملة الافراد لا محالة فيكون كل فى لم يقم كل انسان اذا جعل مفيدا للنفى عن جملة الافراد تأكيدا لا تأسيسا كما قال فى كل انسان لم يقم فلا يلزم من جعله للنفى عن كل فرد ترجيح التأكيد على التأسيس ثم جعله قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة فى قوة سالبة كلية مع القول بعموم موضوعها لوروده نكرة فى سياق النفى خطأ

لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان هذا المعنى حينئذ انما أفاده الاسناد الى لفظ كل لا شىء آخر حتى يكون كل تأكيدا له وحاصل هذا الكلام انا لا نسلم انه لو حمل الكلام بعد كل على المعنى الذى حمل عليه قبل كل كان كل للتأكيد ولا يخفى أن هذا انما يصح على تقدير أن يراد التأكيد الاصطلاحى أما لو أريد بذلك أن يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه فاندفاع المنع ظاهر وحينئذ يتوجه ما أشار اليه بقوله (ولان) الصورة (الثانية) يعنى السالبة المهملة نحو لم يقم انسان (اذا أفادت النفى عن كل فرد فقد أفادت النفى عن الجملة فاذا حملت) كل (على الثانى) أى على افادة النفى عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفى القيام عن الجملة لا عن كل فرد (لا يكون) كل (تأسيسا) بل تأكيدا لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه وحينئذ فلو جعلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس إذ لا تأسيس أصلا بل انما يلزم ترجيح أحد التأكيدين على الآخر

ماذكر وهو الاصطلاحى بان يكون لفظ أفاد تحقق ما أفاده لفظ آخر فى اسناد واحد وان اريد بالتأكيد لفظ لو سقط عن التركيب أفاد الكلام الاسناد الى غيره ما يفيده بالاسناد اليه فلا يتصور كون الاسناد الى كل تأسيسا لانه لو سقط وأسند الى ما أضيفت اليه أفاد الكلام ذلك المعنى بعينه فلا تكون الا تأكيدا بهذا الاعتبار ولكن حينئذ يتوجه ما أشار اليه بقوله (ولان) الصورة (الثانية) وهى السالبة المهملة نحو لم يقم انسان (اذا أفادت النفى عن كل فرد) لورود موضوعها نكرة فى سياق النفى على ما تقدم (فقد أفادت النفى عن الجملة) أى عن المجموع الذى انما تحقق فيه النفى عن البعض وذلك لان السلب عن كل فرد متضمن للسلب عن البعض (فاذا حملت) كل (على) المعنى (الثانى) وهو النفى عن الجملة الصادق بالبعض فكان معنى لم يقم كل انسان نفى القيام عن الجملة الذى تحقق فيه النفى عن البعض لا نفى القيام عن كل فرد (لا يكون) كل فى هذا الحمل (تأسيسا) لان

بعضهم ولذلك يقول المنطقيون ليس كل انسان بقائم سالبة جزئية وقولنا كل انسان لم يقم موجبة معدولة معناها الحكم بعدم القيام على كل فرد وقد تقرر ان مدلول كل انسان كل فرد فيكون معناها الحكم بعدم القيام على كل فرد ولا يعارض هذا قول المنطقيين كل انسان ليس بقائم سالبة جزئية لانهم انما قالوا ذلك من اعتقادهم من كل المجموع ونحن قد أثبتنا ان مدلولها عند العرب الافراد فالحكم بالنفى على كل الافراد فهذا هو السر فى الفرق بين كل ذلك لم يكن ولم يكن كل ذلك واستقام به كلام اللغويين والنحويين وكلام المنطقيين وظهر ان العرب أدركت بعقولها السليمة وطباعها الصحيحة ما تعب فيه اليونان دهرهم بل زادوا عليه فى تحرير دلائل كل والحمد لله الذى وفقنا لفهم ذلك اه كلامه وقد أردف

(قوله لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر) أى فى تركيب واحد واسناد واحد كجاء القوم كلهم فلفظ كلهم يفيد تقوية ما يفيده القوم وما هنا ليس كذلك (قوله وهذا) أى لفظ كل ليس كذلك (قوله لان هذا المعنى) أى وهو النفى عن كل فرد فى الصورة الثانية والنفى عن الجملة فى الصورة الاولى وقوله حينئذ أى حين حول الاسناد الى لفظ كل (قوله وحاصل هذا الكلام) أى النظر انا لا نسلم انه لو حمل الخ أى لانه ليس هناك لفظان فى تركيب واحد أكد أحدهما الآخر بل الموجود اسنادان اسناد الى كل واسناد الى انسان فلا تأكيد حتى يلزم ترجيحه على التأسيس (قوله ولا يخفى أن هذا) أى المنع المشار له بقول المصنف وفيه نظر (قوله أما لو أريد بذلك) أى بالتوكيد (قوله كان حاصلا بدونه) أى سواء كان الاسناد واحدا أو متعددا (قوله فاندفاع المنع) أى الذى هو حاصل تنظير المصنف (قوله وحينئذ) أى وحين اذ كان المنع المذكور مندفعا (قوله يتوجه) أى عليه ما أشار اليه بقوله أى فقط دون البحث السابق لسقوط الفائدة ذلك المحذوف وهو قولنا فقط (قوله فقد أفادت) أى لزم افادتها النفى عن الجملة الصادق بالنفى عن كل فرد والنفى عن بعض الافراد ووجه اللزوم أن الخاص يستلزم العام (قوله فاذا حملت كل) أى بعد دخولها (قوله حتى يكون) أى بحيث يكون ختى للتفريع (قوله بل تأكيدا) أى لمعنى المفاد بطريق اللزوم (قوله لان هذا المعنى) أى نفى القيام عن الجملة (قوله كان حاصلا بدونه) أى بدون كل (قوله وحينئذ) أى وحين إذ كان هذا المعنى وهو النفى عن الجملة حاصلا بدون كل (قوله لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس) أى كما ادعاه صاحب القيل السابق (قوله إذ لا تأسيس أصلا) لان لفظة كل للتأكيد على كل حال (قوله بل انما يلزم ترجيح أحد التأكيدين) أى وهما تأكيد النفى عن كل فرد وتأكيد النفى عن الجملة وحاصله انه اذا كان كل من النفى عن كل فرد والنفى عن الجملة مفادا قبل دخول

ذلك

ومايقال ان دلالة لم يقم انسان على النفى عن الجملة بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تأكيدا ففيه نظر اذ لو اشترط فى التأكيد اتحاد الدلالتين لم يكن كل انسان لم يقم على تقدير كونه لنفى الحكم عن الجملة تأكيدا لان دلالة انسان لم يقم على هذا المعنى التزام

التأسيس يعنى به اللفظ الذى لو سقط عن الجملة لم يبق فيها مايفيد معناه ولاشك أن كلا على تقدير افادته النفى عن الجملة فى هذه الصورة الثانية لو سقط أفاد ماأضيفت اليه النفى عن الجملة ضمنا أيضا فيكون كل تأكيدا على كل حال فلا يكون فى الحمل المذكور ترجيح تأسيس على تأكيد كما قال ذلك القائل بل ترجيح تأكيد على تأكيد لان كلا ان أفادت النفى عن كل فرد فقد صحت افادته بدونها صراحة لكون المسند اليه نكرة فى سياق النفى فتكون تأكيدا وان أفادت النفى عن الجملة فقد صحت افادته بدونها ضمنا لان النفى عن كل فرد فيه النفى عن الجملة فتكون تأكيدا أيضا ولا يخرجها عن التأكيد كون الافادة فيما اذا لم تكن كل ضمنية وفيما اذا كانت مطابقية لان حاصله اختلاف الدلالتين ولو اعتبر ذلك فى تحقق التأسيس ونفى التأكيد كان كل انسان لم يقم اذا حمل على النفى عن الجملة تأسيسا بالنسبة الى قولنا انسان لم يقم المفيد للنفى عن الجملة كهو أيضا لان وجه الدلالة مختلف لان الأول فيه تحقق النفى عن الجملة صريحا والثانى مدلوله النفى عما صدق عليه انسان صريحا مستلزما للنفى عن الجملة فعليه يكون كل انسان لم يقم على تقدير دلالته على النفى عن الجملة تأسيسا لاختلاف الدلالتين ولا يقول به ذلك القائل وأنت خبير بأن المنع الأول المردود يعم الصورتين والمنع الثانى يختص بالثانية ولقائل أن يقول ليس هنا تأكيد على كل حال وانما هنا العدول عن اطناب وتطويل الى ايجاز اذ ليس هنا الا جملة واحدة يستفاد منها بدون كل مايستفاد منها معه فاذا أتى بها مع كل كانت تطويلا أو بدونها كانت ايجازا والمعنى واحد وليس هنا لفظان يؤكد أحدهما الآخر لا افرادا ولا تركيبا ولو تصور فى مثل هذا تأكيد كان كل تطويل تأكيدا ولا يقول به أحد فليس هنا اسناد قبل كل زال بها ولا كان لغيرها معها فجاءت مؤكدة وهذا يتأيد به الرد الأول بل يغنى عنه نعم عند المنطقيين أن المسند اليه هو ماأضيفت اليه كل وعلى كل حال فليس هنا اسنادان وعليه تكون كل إما تأكيدا أو تأسيسا لان الاسناد واحد فليتأمل ثم أشار الى بحث آخر وهو ضعيف فى توجيه هذا القائل فقال

ذلك بفوائد تتعلق بما نحن فيه وغالب ماسأذكره فى هذه المسألة هو من كلامه ذلك

كل فبعد دخول كل تكون للتأكيد سواء كانت للنفى عن كل فرد أو عن جملة الأفراد فان جعلناها للنفى عن كل فرد وهو عموم السلب لزم ترجيح أحد التأكيدين وهو تأكيد النفى عن كل فرد على التأكيد الآخر وهو النفى عن جملة الأفراد وان جعلناها للنفى عن جملة الأفراد وهو سلب العموم لزم ترجيح أحد التأكيدين وهو النفى عن جملة الأفراد على التأكيد الآخر وهو النفى عن كل فرد وحينئذ فلا يصح قول المستدل أنه يجب أن يحمل على النفى عن الجملة لانه لو حمل على النفى عن كل فرد للزم عليه ترجيح التأكيد على التأسيس اذ لا تأسيس أصلا (قوله ومايقال) أى من طرف ابن مالك جوابا عن اعتراض المصنف عليه وحاصل اعتراض المصنف انا لا نسلم أنه لو حمل كل على الثانى وهو النفى عن الجملة يكون تأسيسا بل هو تأكيد وحاصل ذلك الجواب ان لم يقم انسان مدلوله المطابق نفى الحكم عن كل فرد وأما النفى عن الجملة فهو لازم له لان السلب الكلى يستلزم رفع الايجاب الكلى فلو قلنا مدلوله بعد كل النفى عن الجملة كان مدلولا مطابقيا فالنفى عن الجملة بعد كل مدلول مطابق والتزامى قبلها وحينئذ فلا يكون حال لم يقم كل انسان على نفى الجملة تأكيدا لعدم اتحاد الدلالتين (قوله اذ لو اشترط الخ) حاصل ذلك الرد أن اشتراط اتحاد الدلالتين فى التأكيد وان نفع هنا لكن يعكر عليه ماسبق فلم يكن حاسما مادة الشبهة بالكلية وتوضيحه أن ذلك القائل يقول ان انسان لم يقم لنفى الحكم عن الجملة فاذا دخلت كل يجب أن تكون لنفى الحكم عن كل فرد ولا تجعل لنفى الحكم عن الجملة مثل انسان لم يقم اذ لو جعل مثله للزم ترجيح التأكيد على التأسيس فلو كان هذا القائل يشترط فى التأكيد اتحاد الدلالتين لورد عليه أن انسان لم يقم معناه المطابق ثبوت النفى عن انسان ما أى عن بعض مبهم ويلزمه النفى عن الجملة فدلالة انسان لم يقم على نفى الحكم عن الجملة بطريق الالتزام فعلى فرض لو جعلنا كل انسان لم يقم لنفى الحكم عن الجملة لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس لان دلالة كل انسان لم يقم على هذا المعنى وهو النفى عن الجملة بالمطابقة لا بالالتزام فيلزمه أن يكون ليس هذا من باب التوكيد مع أن هذا القائل جعله من باب التوكيد فدل هذا على أن ذلك القائل لا يشترط فى التأكيد اتحاد الدلالتين (قوله لم يكن الخ) أى وقد جعل فيما سبق تأكيدا فهذا الجواب وان نفعه هنا لا ينفعه فيما تقدم (قوله لنفى الحكم) أى لثبوت نفى الحكم عن الجملة (قوله على هذا المعنى) أى النفى عن الجملة وقوله التزام أى لان مدلوله المطابق ثبوت النفى عن انسان ما ويلزمه النفى عن الجملة

لان النكرة في سياق النفي اذا كانت للعموم كانت القضية التي جعلت هي موضوعها سالبة كلية فكيف تكون سالبة مهملة ولو قال لو لم يكن الكلام المشتمل على كلمة كل مفيدا الخلاف مايفيده الخالي عنها لم يكن في الاتيان بها فائدة لثبت مطلوبه في الصورة الثانية دون الأولى لجواز أن يقال فائدته فيها الدلالة على نفي الحكم عن جملة الأفراد بالمطابقة واعلم أن ماذكره هذا القائل من كون كل في النفي مفيدة للعموم تارة وغير مفيدة أخرى مشهور وقد تعرض له الشيخ عبد القاهر وغيره قال الشيخ كلمة كل في النفي ان أدخلت في حيزه

(قوله ولان النكرة الخ) هذه مناقشة لفظية مع صاحب القيل في التسمية فقط واعترض عليه بمخالفة اصطلاح القوم والمناقشة واردة على قوله لان السالبة المهملة في قوة الكلية لورود موضوعها الخ وحاصله أن النكرة المنفية اذا عمت كانت القضية المحتوية عليها سالبة كلية لامهملة فتسمية ذلك القائل لها مهملة لايصح فمحط المنع تسمية الصورة الثانية سالبة مهملة فقوله كما ذكره هذا القائل راجع للنفي (قوله لانه قد بين فيها) أي في القضية التي وقع موضوعها نكرة منفية عامة وقوله من الافراد أي من أفراد الموضوع أي وكل قضية كذلك فهي سالبة كلية لامهملة (٤٣٨) (قوله والبيان) أي بيان أن الحكم مسلوب عن كل فرد وقوله لابدله من مبين بصيغة اسم الفاعل وقوله ولا محالة أي وقطعا ههنا شيء يدل الخ أي وهو وقوع النكرة في حيز النفي وقوله سوى هذا أي سوى الشيء الدال على كمية الافراد لاخصوص لاشيء ولا واحد مثلا في السلب الكلي بل المراد بالسور ما يشمل قرينة الحال ووقوع النكرة في حيز النفي وقول بعض المناطقة ان السور هو اللفظ الدال على كمية الافراد فهو إما تعريف للسور اللفظي أومراده اللفظ المذكور ومايقوم مقامه (قوله وحينئذ) أي وحين اذ أردنا بالسور مايدل على كمية الأفراد وان لم يكن لفظا يندفع ما قيل اعتذارا عن صاحب القيل في تسميتها مهملة وحاصله أن قول المعترض وهو المصنف هذه القضية أعني لم يقم ما
انسان قد بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل واحد من أفراد الموضوع وكل ماهو كذلك فهي سالبة كلية لامهملة كبراه ممنوعة اذلانسلم أن مابين فيها أن الحكم مسلوب عن كل فرد من أفراد الموضوع سالبة كلية بل لاتكون كذلك الا اذا كان فيها لفظ يدل على ذلك ولم يوجد هنا لفظ دال على ذلك فتسميتها مهملة لعدم السور وحاصل دفع ذلك الاعتراض أنا لانسلم أن القضية التي بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل واحد من أفراد الموضوع لاتكون سالبة كلية الا اذا وجد لفظ يدل على ذلك لان الموجود في كتب القوم أن المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد أهمل فيها بيان كمية أفراد الموضوع أي لم يبين فيها أن الايجاب أو السلب لكل أفراد الموضوع أو بعضها والكلية هي التي بين فيها أن الحكم على كل أفراد الموضوع سواء كان البيان بلفظ دال على ذلك أو بغيره كوقوع النكرة في سياق النفي (قوله وقال عبد القاهر) عطف على قوله قيل وقد يقدم ان قلت ماذكره الشيخ عبد القاهر هو عين ماذكره

(ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لامهملة) كما ذكره هذا القائل لانه قد بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل واحد من الافراد والبيان لابدله من مبين ولامحالة ههنا شيء يدل على أن الحكم فيها على كلية افراد الموضوع ولانعني بالسور سوى هذا وحينئذ يندفع ماقيل سماها مهملة باعتبار عدم السور وقال (عبد القاهر ان كانت) كلمة (كل داخلة في حيز النفي

(ولان النكرة المنفية اذا عمت) بسبب ورودها في سياق النفي فلامانع من التعميم مع قرينة ارادته (كان قولنا لم يقم انسان) الذي سماه ذلك القائل سالبة مهملة (سالبة كلية) لعموم حكم السلب فيها (لا) سالبة (مهملة) كما سماها ذلك القائل وذلك لان المهملة في الاصطلاح ماتحتمل التعميم والتبعيض والمحقق فيها التبعيض وعليها تحمل في المعقول ولهذا يقال المهملة في قوة الجزئية وهذا القائل بين بما ذكر من ورود موضوعها في سياق النفي عمومها ومتى وجد ماأفاد العموم ولوقرينة حال كان ذلك المفيد سور العموم اذ لايختص بلفظ مخصوص اتفاقا فلاينفعه الجواب بأن تسميتها مهملة باعتبار عدم وجود السور المخصوص فيها اذلايختص السور بشيء بل كل ماأفاده العموم ولو كان غير مفيد دائما فهو سور وأنت خبير بأن هذا بحث في التسمية و يجوز التجوز فيه كما أشرنا اليه فيما تقدم فهذا البحث لفظي لامعنوي فليتأمل ثم أشار الى كلام عبد القاهر في تقرير مفاد كل مع النفي وهو يشمل ماتقدم و يتضمن محته حكما ولو بحث تعليلا فقال (عبد القاهر) أي قال عبد القاهر (ان كانت) لفظة (كل داخلة) أي موجودة (في حيز النفي) وذلك

ص (وقال عبد القاهر الخ) ش هذا الكلام المنقول عن عبد القاهر موافق في الحكم لما قاله ابن مالك الا أنه مخالف له في الاستدلال وانما أخره المصنف ليتبين أنه اعار دفيما تقدم الدليل ولم يرد المدلول ثم في كلام عبد القاهر تحرير وهو أن كلا ان كانت في حيز النفي بأن أخرت عن أداة النفي كانت النفي الشمول لالنفي كل فرد مثل قوله

بأن قدم عليها لفظا كقول أبي الطيب * ما كل ما يتمنى المرء يدركه * وقول الآخر * ما كل رأي الفتى يدعو الى رشد

صاحب القيل السابق وحينئذ فالفائدة اعادته قلت فائدة ذلك الاشارة الى أن ما ذكره صاحب القيل السابق حق وأن الباطل دليله وأنه لا يلزم من بطلان الدليل بطلان المدلول كذا أجيب وفي ذلك الجواب نظر لان هذا معلوم من تخصيص الدليل بالاعتراض على أنه يمكن التنبيه على ذلك بعبارة مختصرة بأن يقول واليه ذهب عبد القاهر أو وهو صحيح فالاولى الجواب بأن ما ذكره الشيخ مخالف لما ذكره صاحب القيل لان تقديم النفي على كل كما في لم يقم كل انسان يفيد النفي عن الجملة عند صاحب القيل وهو صادق بالنفي عن كل فرد و بالنفي عن البعض فقط و يفيد النفي عن بعض الافراد والثبوت للبعض الآخر عند الشيخ كما سيأتي فبينهما العموم والخصوص فلا يرد السؤال من أصله على أن في كلام الشيخ عبد القاهر تعميمات وتفصيلات وأمثلة ليست في كلام صاحب القيل السابق اذ كلام صاحب القيل السابق فيما اذا كانت كل مسندا اليها وكلام الشيخ عبد القاهر أعم من ذلك كما ستقف عليه فلو سلم عدم المخالفة كان في اعادته هذه الفوائد الآتية (قوله بأن أخرت) أي لفظا أو رتبة وقد مثل المصنف للثاني (٤٣٩) فيما يأتي بقوله كل الدراهم لم آخذ

بأن أخرت عن أداته) سواء كانت معمولة لأداة النفي أولا وسواء كان الخبر فعلا (نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه) * تجري الرياح بما لا تشتهي السفن أو غير فعل نحو قولك ما كل متمنى المرء حاصلا (أو معمولة للفعل المنفي) الظاهر أنه عطف على داخلة وليس ببعيد لأن الدخول في حيز النفي شامل لذلك

(بأن أخرت) لفظا أو حكما (عن أداته) أي أداة النفي وتشمل أداة النفي ما يصح عملها في كل كما الحجازية وما لا يصح كلم وان وسواء حينئذ كانت مبتدأ وخبرها فعل (نحو) قوله (ما كل ما يتمنى المرء يدركه) * تجري الرياح بما لا تشتهي السفن أو كانت مبتدأ وخبرها اسم كقوله ما كل ما يتمنى المرء حاصلا بالرفع والنصب على اعمال ما واهمالها فان قيل الشطر الثاني في البيت دليل على ما ادعاه في الاول فان كون أرباب السفن يشتهون جريان الريح لسفنهم مع السلامة معلوم وربما جاءت الرياح مخالفة لشهوتهم بجريانها لما فيه عطبهم أو مشقتهم فلم يدركوا جميع ما يشتهون ولكن ما معنى قوله تجري الرياح بما لا يشتهون فان المقدر ان جريانها مخالف لشهوتهم لان جريانها آت بشيء مخالف لشهوتهم قلت المراد أنها تجري مع الحالة التي تخالف شهوتهم وهي كونها ذاهبة بهم الى عكس المراد فليفهم (أو) كانت كل (معمولة للفعل المنفي) بأداة من أدوات النفي ويشمل عمل الفعل عمله فيها على أنها فاعل أو مفعول مقدما أو مؤخرا عن الأداة أو توكيدا لاحدهما لان العامل في المؤكد عامل في التأكيد وعلى أنها غير ذلك ككونها مجرورة أو ظرفا وتأتي أمثلة بعض هذه الأقسام

ما كل ما يتمنى المرء يدركه * تجري الرياح بما لا تشتهي السفن

هذا على تقدير رواية الرفع وقد جوز فيه ابن جني النصب على اضمار فعل على شريطة التفسير فعلى هذا يكون من القسم الآخر وستكلم عليه ان شاء الله تعالى وكذلك اذا كانت معمولة للفعل المنفي ولك أن

(قوله أولا) أي بأن كانت معمولة للابتداء (قوله ما كل الخ) يحتمل أن تكون ما حجازية وأن تكون تميمية فعلى الاول تكون كل معمولة لاداة النفي لا على الثاني لانها عليه معمولة لعاملها وهو الابتداء وهاتان صورتان أعني ما اذا كانت معمولة لأداة النفي أو غير معمولة وعلى كل حال الخبر فعل (قوله تجري الرياح الخ) هذا دليل على ما ادعاه في الشطر الاول وذلك لان كون أرباب السفن يشتهون جريان الريح لسفنهم مع السلامة معلوم وربما جاءت الرياح مخالفة لشهوتهم بالجريان لما فيه عطبهم أو مشقتهم فلم يدركوا ما يشتهون الا أن قوله تجري الخ يفيد أن جريانها آت بشيء مخالف لشهوتهم مع أن المراد أن جريانها قد يكون مخالفا لشهواتهم الجريان مع السلامة وحينئذ فلا معنى لقوله تجري الرياح بما لا تشتهي السفن قلت المراد أنها تجري مع الحالة التي تخالف شهوتهم وهي كونها ذاهبة بهم الى عكس المراد فالباء بمعنى مع وما واقعة على حالة ثم ان اسناد الشهوة للسفن مجاز عقلي أي أهل السفن * واعلم أن قوله تجري الخ قضية مهملة في قوة الجزئية فاندفع ما يقال ان هذا من باب عموم السلب وهو مخالف لما يفيده قوله ما كل الخ فلا يصح أن يكون دليلا له فتأمل (قوله حاصلا) بالنصب على أن ما حجازية و يصح الرفع على أنها تميمية والخبر على كل حال اسم فهاتان صورتان أعني ما اذا كانت كل معمولة لأداة النفي أو غير معمولة والخبر فيهما اسم (قوله أو معمولة للفعل) أي أو الوصف بدليل ما يأتي (قوله الظاهر) أي المتبادر وانما كان هذا متبادرا لانه عطف صفة على مثلها (قوله وليس ببعيد) أي لما فيه من عطف الخاص على العام بأو وهو ممنوع (قوله لان الدخول في حيز النفي شامل لذلك) أي ولا يضر في شموله لذلك تفسيره بقوله بأن أخرت عن أداته والحال أن المعمولة للفعل قد تكون متقدمة على الفعل وعلى النافي لما تقدم أن المراد بالتأخير ما يشمل التأخير الحكمي أي الرتبي

وقولناماجاء القوم كلهم وماجاء كل القوم ولم آخذ الدراهم كلها ولم آخذ كل الدراهم أو تقديرا بأن قدمت على الفعل المنفى وأعمل فيها لان العامل رتبته التقدم على المعمول كقولك كل الدراهم لم آخذ

(قوله وكذا لو عطفتها الخ) أى ليس بسديد أيضا (قوله بمعنى أو جعلت معمولة) يحتمل أن المراد أن معمولة بمعنى جعلت معمولة فهو اسم يشبه الفعل معطوف على فعل ويحتمل أن جعلت المقدر هو المعطوف حذف وبقى معموله وهو الذى صرح به فى المطول مقتصرا عليه لكن يرد على هذا الثانى أن فيه فسادا آخر وذلك لان حذف العامل المعطوف وابقاء معموله من خواص الواو كما فى قول الشاعر ❋علفتها تبنا وماء باردا❋ كما ذكره فى الخلاصة بقوله وهى انفردت بعطف عامل الخ (قوله شامل له) أى لان تأخيرها عن أداة النفى صادق بأن تكون معمولة للفعل النفى أولا❋ الاول نحو ما أخذت كل الدراهم والثانى نحو ما كل متمنى المرء حاصل (قوله اللهم الخ) أى وعلى هذا يصح عطفه على كل من داخلة وأخرت (قوله بما اذا لم تدخل الاداة على فعل عامل فى كل) أى والمعنى بأن أخرت عن أداة النفى الغير الداخلة على الفعل العامل فيها أو جعلت معمولة للفعل النفى هذا على تقدير عطف معمولة على أخرت والمعنى على تقدير عطفها على داخلة ان كانت كل داخلة فى حيز النفى بأن أخرت عن أداة النفى الغير الداخلة على الفعل العامل فيها أو كانت معمولة للفعل النفى واذا خص التأخير فقد خص الدخول لانه تصوير للدخول (قول أو تأكيدا) أى لان العامل فى المتبوع عامل فى التابع الا فى البدل (قوله أو غير ذلك) أى ككونها مجرورة أو ظرفا نحو ما مررت بكل القوم أو ما مررت كل اليوم (قوله وقدم التأكيد) أى قدم المصنف المثال للفعل الذى فيه كل توكيدا على المثال الذى فيه كل فاعلا مع أن المناسب تقديم المثال الذى وقعت فيه كل فاعلا لان الكلام فى تمثيل كون كل معمولة والفاعل اللفظى عمل الفعل فيه أظهر من عمله فى التأكيد (قوله لان كلا أصل فيه) أى فى التأكيد لا فى الفاعل وهذا لا ينافى أن الفاعل أصل فى نفسه وان غير كل من أدوات التأكيد أصول فيه أيضا فاندفع ما يقال ان ظاهره يقتضى أن كلا أصل فى التأكيد وان غيرها كأجمعين فرع عنها وليس كذلك (قوله أو كل الدراهم لم آخذ) هذا ونحوه لا ينافى قوله السابق بأن أخرت عن أداته بناء على قول الشارح السابق اللهم الخ لانه حينئذ يكون مثالا لقول المصنف أو معمولة وأما على البناء على غير هذا التوجيه فالمراد التأخير الرتبى لا اللفظى (قوله وكذا لم آخذ الخ) أشار الى أن المصنف ترك مثالى التأكيد اعتمادا على فهمهما مما سبق

وكذا لو عطفتها على أخرت بمعنى أو جعلت معمولة لان التأخير عن أداة النفى أيضا شامل له اللهم الا أن يخصص التأخير بما اذا لم تدخل الاداة على فعل عامل فى كل على ما يشعر به المثال والمعمول أعم من أن يكون فاعلا أو مفعولا أو تأكيدا لاحدهما أو غير ذلك (نحو ماجاء القوم كلهم) فى تأكيد الفاعل (أو ماجاء كل القوم) فى الفاعل وقدم التأكيد على الفاعل لان كلا أصل فيه (أو لم آخذ كل الدراهم) فى المفعول المتأخر (أو كل الدراهم لم آخذ) فى المفعول المتقدم وكذا لم آخذ الدراهم كلها أو الدراهم كلها لم آخذ

فى كلام المصنف ونحن نمثل بالباقى فمعمولة على هذا التقرير معطوف على قوله داخلة ويحتمل أن يكون على تقدير فعل محذوف معطوف على قوله أخرت والتقدير أو جعلت معمولة للفعل وعلى كل تقدير ففى الكلام تداخل مع ما فى الوجه الثانى من التكلف فى عطف عامل محذوف مع بقاء معموله وانما قلنا فيه التداخل لان المراد كما قررنا التأخير لفظا أو حكما وكونها معمولة لا يخرج عنهما وأما حمل الكلام الاول على ما لا يكون فيه الفعل عاملا بشهادة المثال السابق فان الفعل فيه ليس عاملا فى كل أو على ما يكون فيه التأخير لفظا دفعا للتداخل فغير سديد لان المثال لا يخصص والتأخير الحكمى حكمه حكم اللفظى ولو اندفع التداخل بما ذكر لم يرد تداخل أبدا لامكان اندفاعه بمثل ذلك التأويل فأما كونها معمولة للفعل النفى مع كونها تأكيدا للفاعل (فنحو) قولك (ماجاءنى القوم كلهم و) أما كونها فاعلا فكقولك (ماجاءنى كل القوم و) أما كونها مفعولا فكقولك (لم آخذ كل الدراهم أو) قولك (كل الدراهم لم آخذ) الاول فى المفعول المؤخر والثانى فى المقدم وأما كونها تأكيدا لأحد المفعولين فكقولك لم آخذ الدراهم كلها أو الدراهم كلها لم آخذ وأما كونها مجرورا أو ظرفا فكقولك ما مررت بكل القوم أو ما مررت كل اليوم وقدم تمثيل تأكيد الفاعل لان الاصل فى لفظ كل ورودها للتأكيد مع كون الفاعل عمدة ومثل بما ليتأتى التقديم عنده معها كان ولا بخلاف ما

تقول اذا كانت معمولة للفعل كانت فى حيز النفى فلا ينبغى أن يجعل قسيما له وكونها معمولة إما على جهة الفاعلية نحو ماجاء كل القوم وعبد القاهر مثله بماجاء القوم كلهم وفيه نظر لان كلا ليست معمولة

(قوله توجه الخ) جواب الشرط فى قوله ان كانت داخلة الخ فقول الشارح ففى جميع الخ حل معنى لا حل اعراب (قوله وأفاد ثبوت الفعل) أى ثبوت مدلوله وكذا قوله أو الوصف نحو ما كل الدراهم مأخوذة ففى الكلام توسع باقامة الدال مقام المدلول فاندفع ما يقال ان أراد بالفعل الفعل المصطلح عليه فلا ثبوت له الا على طريق التجوز وان أراد به الحدث فلا حاجة لقوله أو الوصف ثم ان افادة ثبوت الفعل بطريق مفهوم المخالفة وهو المعبر عنه بدليل الخطاب فى كلام الشارح الآتى ولو قال المصنف وأفاد ثبوت الحكم بدل قوله الفعل أو الوصف لكان أولى ليشمل ما اذا كان الخبر اسما جامدا نحو ما كل سوداء تمرة وما كل بيضاء شحمة لان تمرة وشحمة يصدق على كل انه محكوم به ولا يصدق عليه أنه فعل أو وصف (قوله فى المعنى فاعلا) أى سواء كانت فاعلا فى اللفظ أيضا أولا بأن كانت توكيدا فى اللفظ للفاعل (قوله أو أفاد تعلقه الخ) اطلاق الثبوت على نسبة الفعل أو الوصف للفاعل والتعلق على نسبة أحدهما للمفعول اصطلاح شائع كما فى ابن يعقوب (قوله ان كانت كل فى المعنى مفعولا الخ) أى سواء كانت مفعولا فى اللفظ أيضا أولا بأن كانت توكيدا للمفعول وقوله أو الوصف نحو ما أنا آخذ كل الدراهم (قوله وذلك) أى ثبوت الفعل أو الوصف وتعلقهما بالبعض بدليل الخطاب أى مفهوم المخالفة مثلا ما جاء القوم كلهم منطوقه نفى المجىء عن الكل فيفهم منه ثبوت مجىء البعض بطريق مفهوم المخالفة (قوله والحق أن هذا الحكم) أعنى توجه النفى للشمول وثبوت الفعل أو الوصف للبعض عند وقوع كل فى حيز النفى (قوله لا كلى) أى لانه قد يتوجه النفى عند وقوع كل فى حيزه الى الفعل ويكون القصد نفيه عن كل فرد بدليل الخ وقد يقال ان كلام الشيخ عبد القاهر مبنى على أصل الوضع وافادة هذه الآيات لشمول النفى ليس من أصل الوضع وانما هو بواسطة القرائن والأدلة الخارجية وهى تحريم الاختيال وتحريم الكفر وتحريم اطاعة الحلاف المهين فالآيات مصروفة عن الظاهر بهذه الأدلة الخارجية لان محل العمل بمفهوم المخالفة مالم يعارضه معارض حتى انه لو لم يلاحظ الدليل كان مفادها سلب العموم على أنه قد يقال ان هذه الآيات لا دلالة فيها على أن وقوع كل فى حيز النفى قد يفيد نفى الفعل عن كل فرد لجواز أن يعتبر فيها دخول كل بعد النفى لا قبله فيكون قيدا فى النفى لا فى المنفى فيكون من شمول النفى لان القيد اذا لوحظ بعد النفى كان قيدا فيه لا فى المنفى فيكون النفى نفيا مقيدا لا نفى قيد فتأمل اهـ سم

ففى جميع هذه الصور (توجه النفى الى الشمول خاصة) لا الى أصل الفعل (وأفاد) الكلام (ثبوت الفعل أو الوصف لبعض) مما أضيف اليه كل ان كانت كل فى المعنى فاعلا للفعل أو الوصف المذكور فى الكلام (أو) أفاد (تعلقه) أى تعلق الفعل أو الوصف (به) أى ببعض مما أضيف اليه كل ان كانت فى المعنى مفعولا للفعل أو الوصف وذلك بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال والحق أن هذا الحكم أكثرى لا كلى بدليل قوله تعالى والله لا يحب

(توجه النفى) جواب لان أى ان كانت كل على الوجه السابق توجه النفى (الى الشمول خاصة) بمعنى أن المنفى هو شمول الفعل لكل ما ينتسب له وليس المنفى أصل الفعل بل يفيد الكلام حينئذ ثبوته للبعض وسلبه عن البعض والى هذا أشار بقوله (وأفاد) الكلام الذى فيه الفعل أو الوصف مع كل (ثبوت) ذلك (الفعل أو) ذلك (الوصف لبعض) مما أضيف اليه كل كما أفاد أيضا سلبه عن بعض ما أضيف له ضرورة أن الكلام مشتمل على سلب الشمول (أو أفاد) الكلام (تعلقه) أى تعلق ما تقدم من الفعل أو الوصف (به) أى ببعض ما أضيفت اليه كل كما أفاد أيضا سلبه عن بعضه أما افادته ثبوت الفعل أو الوصف ففيما اذا كانت كل فاعلا معنى أو لفظا للفعل أو الوصف كقولك فى الفاعل اللفظى لهما ما حصل كل التمنى أو ما حاصل كل التمنى وفى المعنوى لهما ما كل التمنى يحصل أو ما كل التمنى حاصل وأما

للفعل المنفى بالاصالة بل بالتبعية وهى هنا التأكيد والذى أفاد نفى الشمول هو النفى عن القوم أو كان على جهة المفعولية مثل لم آخذ كل الدراهم وعلى ما مثل به عبد القاهر فى الفاعل ينبغى أن يقول هنا لم آخذ الدراهم كلها ﴿قلت﴾ وذكر الفعل ليس للتقييد بل الوصف كذلك تقول لست آخذ كل الدراهم ليس القائم كل الرجال والمراد الفعل الذى عمل فيه سواء كان متقدما أم متأخرا وقد مثله بقوله كل الدراهم لم آخذ وفيه نظر لما سنذكره فى آخر الكلام فليراجع وقوله لنفى الشمول أى لنفى المجموع وقوله خاصة أى لا لكل واحد (قوله وأفاد ثبوت الفعل أو الوصف) ليشمل لم آخذ ولست آخذا وهو اشارة لما قلناه من أن الوصف كالفعل وقوله لبعض أى أفاد الكلام ثبوت الفعل لبعض المشمولين فى جهة الفاعلية نحو لم يقم كل الرجال أثبت قيام بعضهم (قوله أو تعلقه به) أى فى جهة المفعولية نحو لم أضرب

وان أخرجت من حيزه بأن قدمت عليه لفظا ولم تكن معمولة للفعل النفي توجه النفي الى أصل الفعل وعم ما أضيف اليه كل كقول النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له ذواليدين أقصرت الصلاة

(قوله كل مختال) أي متكبر معجب وقوله فخور أي كثير الفخر على الناس بغير حق (قوله كل كفار) أي جاحد بتحريم الزنا وقوله أثيم أي كثير الاثم كذا في القرى (قوله كل حلاف) أي كثير الحلف في الحق والباطل وقوله مهين أي قليل الرأي والتمييز أو حقير عند الناس لأجل كذبه كذا في القرى (٤٤٢) وأورد الشارح هذه الآية وان لم تكن من قبيل النفي الذي الكلام فيه اشارة الى أن النهي كالنفي في الحكم السابق (قوله بأن قدمت على النفي الخ) فيه اشارة الى أن النفي المستفاد من لفظة والا متوجه الى القيد أعني الدخول في حيز النفي فيفيد وجود النفي في الكلام مع تقدم كل عليه ولا يرد أن انتفاء الدخول في حيز النفي قد يكون بانتفاء النفي من الكلام أصلا فلا يصح حينئذ بقاء قوله عم النفي على اطلاقه (قوله ولم تقع معمولة الخ) قيد به ليخرج كل الدارهم لم آخذ فانها مقدمة على النفي لكنها معمولة للفعل المنفي ولو زاد ورتبة بعد قوله لفظا لاستغنى عن قوله ولم تقع الخ تأمل (قوله اسم رجل الخ) المراد بالاسم اللقب أي انه لقب لرجل من الصحابة اسمه الخرباق أو العرباض بن عمرو وهو بكسر الخاء في الأول والعين في الثاني وانما لقب بذي اليدين لطول كان في يديه وقيل لانه كان أضبط أي يعمل بكلتا يديه على السواء (قوله أقصرت الصلاة) أي الظهر أو العصر كما في رواية مسلم والبخاري والقول بأنها احدى العشاءين وهم نشأ من لفظ الحديث حيث وقع فيه احدى صلاتي العشاء والمراد احدى صلاتي وقت العشاء وهو من الزوال للغروب ولفظ الحديث من رواية أبي هريرة صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم احدى صلاتي العشاء في الحضر وسلم من ركعتين فقام ذواليدين وقال أقصرت الصلاة أم نسيت يارسول الله فقال كل ذلك لم يكن فقال ذواليدين بعض ذلك قد كان فأقبل النبي صلى الله عليه وسلم على القوم وفيهم أبو بكر وعمر فقال أحق مايقوله ذواليدين فقالا نعم فقام عليه الصلاة والسلام وأتم الصلاة ثم سجد سجدتين للسهو

كل مختال فخور والله لايحب كل كفار أثيم ولا تطع كل حلاف مهين (و إلا) أي وان لم تكن داخلة في حيز النفي بأن قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي (عم) النفي كل فرد مما أضيف اليه كل وأفاد نفي أصل الفعل عن كل فرد (كقول النبي عليه الصلاة والسلام لما قال له ذواليدين) اسم رجل من الصحابة (أقصرت الصلاة)

وافادته تعلق الفعل أو الوصف ففيما اذا كانت كل مفعولا لفظا أو معنى لهما كقولك في المفعول اللفظي لهما مايدرك الانسان كل الشي أو ما الانسان مدرك كل الشي وفي المعنوي لهما ما كل مايتمنى المرء يدركه أو ما كل مايتمنى الانسان مدركه واطلاق الثبوت على نسبة أحدهما للفاعل والتعلق على نسبته للمفعول اصطلاح شائع والدليل على افادة الكلام بالوجه السابق الثبوت أو التعلق للبعض وسلبهما عن البعض موارد الاستعمال ودليل الخطاب وهو المسمى بمفهوم المخالفة فانك اذا قلت مايدرك الانسان الشي كله كان مفهومه أنه يدرك بعضه والذوق شاهد صدق أيضا في ذلك ولكن الحق كما قيل أن الحكم أكثري لا كلي فقد وردت كل التي في حيز النفي لشمول النفي كقوله تعالى والله لايحب كل مختال فخور والله لايحب كل كفار أثيم ولا تطع كل حلاف مهين فان المراد قطعا نفي محبة كل كفار وكل مختال لا نفي محبة البعض واثباتها للبعض وكذا المراد في لا تطع كل حلاف نهي عن اطاعة كل فرد فرد من أفراد الحلاف المهين لا نهي عن اطاعة البعض واثبات لاطاعة البعض والنهي هنا كالنفي وما يقال من أن الحكم كلي منع من ارادة معناه في هذه الجمل مانع شرعي أو منع تقديره دخول كل بعد التسلط على أصل الفعل فكان مدلول كل وهو العموم قيدا في النفي الحاصل فأفاد نفيا مقيدا بأنه عام فكان من باب النفي المقيد بالعموم لا من باب سلب قيد العموم الذي هو أصل مدلول كل بعد النفي فغير سديد لان حاصل الأول ابداء الدليل على عدم صحة ارادة البعض ولا يمنع ذلك ارادة خلاف الأصل بذلك التركيب المحكوم عليه بأنه أبدا يفيد البعض وحاصل الثاني ابداء علة ارادة العموم بالتركيب ولا يقتضي ذلك أن التركيب الأول الذي نحن بصدد بيان مايراد منه لا يصح أبدا الا للبعض تأمل (والا) تكن كل في حيز النفي بأن قدمت على النفي ولم تكن معمولة للفعل المنفي (عم) النفي كل فرد من أفراد ما أضيفت له كل فتكون القضية التي فيها سالبة كلية (كقول النبي صلى الله عليه وسلم لما) أي حين (قال) له (ذو اليدين) وهو رجل من الصحابة سمي بذلك لطول يديه (أقصرت) بضم الصاد (الصلاة) فاعل قصرت

كل رجل أفاد تعلق الضرب ببعضهم وكذلك في الوصف مثل ليس القائم كل رجل لست الضارب كل أحد ﴿قلت﴾ و إفادة ذلك الثبوت للبعض فيه نظر وان ثبت ذلك فهو بمفهوم الصفة لا من نفس موضوع اللفظ (قوله والا عم) أي ان لم يكن كل في حيز النفي عم الافراد كقوله صلى الله عليه وسلم كل

أم نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن أي لم يكن واحد منهما لا القصر ولا النسيان

(قوله بالرفع) أي لا بالنصب بجعل أقصرت كأكرمت فاعله ضمير النبي (قوله فاعل) أي لا نائب فاعل بجعل أقصرت مبنيا للمجهول وإنما أتى بهذا الضبط دفعا لما يتوهم أن الصلاة مفعول أقصرت بجعله كأكرمت لمناسبته لقوله أم نسيت أو نائب فاعل بجعل أقصرت مبنيا للمفعول إذ هذا لم يثبت عند الشارح رواية (قوله كل ذلك لم يكن) فيه دليل على أن من قال ناسيا لم أفعل وكان قد فعله أنه غير كاذب لان كلام الناسي ليس بصدق ولا كذب قاله الكرماني ان قيل لا جائز أن يكون المراد كل ذلك لم يكن في نفس الأمر لانه يلزم الكذب في حقه عليه الصلاة والسلام لان بعضه قد كان في نفس الأمر والكذب عليه لا يجوز وان أريد في ظني لم يصح رد ذي اليدين عليه بقوله بل بعض ذلك قد كان وذلك لانه لا اطلاع له على ما في ظن النبي حتى يقول له بعض ذلك قد كان في ظنك فتعين أن المراد بل بعض ذلك قد كان في نفس الأمر واذا كان المراد ذلك فلا يحسن أن يكون كلام ذي اليدين ردا لقوله كل ذلك لم يكن في ظني لعدم اتحاد المحمول لان المحمول المنفي في كلام النبي الكون في ظنه والمحمول المثبت في كلام ذي اليدين الكون في نفس الأمر واذا لم يتحد المحمول

بالرفع فاعل أقصرت (أم نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن) هذا قول النبي عليه الصلاة والسلام والمعنى لم يقع واحد من القصر والنسيان على سبيل شمول النفي وعمومه لوجهين أحدهما أن جواب أم اما بتعيين أحد الأمرين أو بنفيهما جميعا تخطئة للمستفهم لا بنفي الجمع بينهما لانه عارف بأن الكائن أحدهما والثاني ما روى أنه لما قال النبي عليه الصلاة والسلام كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان ومعلوم أن الثبوت للبعض انما ينافي النفي عن كل فرد

(أم نسيت) يا رسول الله (كل ذلك لم يكن) فقوله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن لما كانت كل فيه خارجة عن حيز النفي أفاد نفي النسيان والقصر معا فهو في قوة أن يقال لا شيء من ذلك بواقع كما ورد في بعض الطرق لم أنس ولم تقصر ويدل على أن المراد عموم السلب زيادة على هذا الوجه الوارد أن السائل انما يسأل عن التعيين بعد اعتقاده ثبوت أحد الأمرين المردد بينهما في السؤال فالجواب المطابق لسؤاله تعيين أحد الأمرين ولم يوجد في الحديث أو نفي كل من الأمرين تخطئة للمستفهم وهو الموجود في الحديث وأما حمله على أن المجموع لم يقع بل وقع أحدهما من غير تعيين فيقتضى كون الجواب لم يفد السائل إذ لم يدل على زائد على ما عنده وكذا يدل على أن المراد العموم قول ذي اليدين بل بعض ذلك وقع لانه فهم عموم النفي لكلا الأمرين فلذلك قال بعض ذلك وقع وهذا عربي يفهم مدلول الخطاب كما هو فتحقق بما ذكر أن الحديث لعموم السلب

كل ذلك لم يكن وقد تقدم الكلام عليه ويستثنى من كلامه صورة يتقدم فيها كل وهو سلب عموم سنعقد لها فرعا ﴿تنبيه﴾ اذا قلت انتفى كل رجل أو كل رجل منتف أو نفيت كل رجل فعموم النفي حاصل ويكون النفي لكل واحد لانه متوجه على معنى كل وهو كل واحد لا الاستغراق والاستغراق الذي أفادته كل شمول المحكوم به لما أضيفت اليه كل فاذا قلت رجل قائم فالقيام مستغرق لكل فرد

فلا تناقض فلا يصح الرد وأجيب بأن المراد كل ذلك لم يكن في نفس الأمر بحسب ظني فبين ذو اليدين أن الظن لم يطابق نفس الأمر واعترض بأن ظن الخطأ نقص ولا يجوز عليه عليه الصلاة والسلام وأجيب بأن ظن الخطأ وكذلك النسيان انما يكونان نقصا في حقه اذا كانا بسبب اشتغال القلب بأمور الدنيا وأما اذا كانا من الله لأجل تبيين الأحكام للأمة فلا يكونان نقصا والى هذا يشير قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث انى لا أنسى ولكن أنسى لأسن أي ليس من طبعي النسيان كما هو طبع من لا يتحافظ بشغل الفكر بأمور الدنيا ولكن أنسى بشغل الفكر بالله لأشرع قرر ذلك شيخنا العلامة العدوى عليه سحائب الرحمة والرضوان (قوله هذا قول النبي الخ) هذا ايضاح فان كونه قوله عليه الصلاة والسلام معلوم من قوله كقول النبي الخ (قوله لوجهين) علة لكون المعنى لم يقع واحد من القصر والنسيان ومما يدل على هذا المعنى أيضا ما ورد في بعض الطرق لم أنس ولم تقصر وخير ما فسرته بالوارد (قوله أو نفيهما جميعا) أي وليس في جوابه صلى الله عليه وسلم تعيين لأحد الأمرين فلزم أن مراده نفي كل منهما (قوله تخطئة للمستفهم) أي في اعتقاده الثبوت لأحدهما (قوله لا بنفي الجمع بينهما لانه) أي المستفهم عارف أي معتقد ثبوت أحدهما واذا كان كذلك فلا يصح أن يجاب به لأنه لم يفده فائدة والحاصل أنه اذا قيل أزيد قام أم عمرو فانه يجاب بتعيين أحدهما بأن يقال قام عمرو أو بنفي كل منهما بأن يقال لم يقم واحد منهما ولا يجاب بنفي الجمع بأن يقال لم يقوما معا بل القائم أحدهما لأن هذا الجواب لا يفيد السائل شيئا لأنه عالم أن أحدهما قائم ولا يعلم عينه فكذلك هنا لا يصح أن يكون مراد النبي لم يقعا جميعا أي بل الواقع أحدهما لأنه لا يصلح جوابا (قوله أن الثبوت للبعض) أي الذي هو موجبة جزئية وقوله انما ينافي أي يناقض النفي عن كل فرد أي الذي هو السالبة الكلية

لا النفي عن المجموع (وعليه) أي على عموم النفي عن كل فرد (قوله) أي قول أبي النجم

(قد أصبحت أم الخيار تدعي * على ذنبا كله لم أصنع)

وهذا الحديث الشريف ورد فيه اشكال وهو أنه قال صلى الله عليه وسلم أحق مايقول ذو اليدين فلما تحقق أنه وقع بعض ذلك وهو خلاف القصر كمل صلاته فسجد بعد السلام فلزم بحسب الظاهر أن قوله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يقع حيث دل على عموم السلب لم يطابق ما في نفس الأمر وهذا الاشكال لا يرد على مذهب من يجوز الخلف في القول الذي ليس من باب ابلاغ الوحي وهو مذهب غير مرضي وأما على مذهب من لا يجوز الخلف في القول ولو سهوا فقد أجيب بأن النسيان المنفي بهذه الكلية هو النسيان الذي نفاه عن نفسه صلى الله عليه وسلم في غير هذا الموطن حيث قال اني لا أنسى ولكن أنسى لأسن أي ليس من طبعي النسيان كما كان من طبع من لا يتحافظ بشغل الفكر بأمور الدنيا ولكن أنسى بشغل الفكر بالله تعالى لأسن فالكلام حينئذ صدق والنسيان المنفي هو الذي دل عليه ظاهر كلام السائل وهو النسيان المعتاد الحاصل بشغل القلب بأمور الدنيا أو المنفي لفظ النسيان تأدبا والمثبت بقوله صلى الله عليه وسلم أحق مايقول السائل هو الممكن ثبوته الذي لا ينافيه كلام السائل وهو النسيان الطبيعي المعتاد (١) أو المنفي لفظ النسيان تأدبا فكأنه على هذا يقول لم يقع مني ما هو ظاهر لفظك من النسيان الطبيعي الدنيوي أو من لفظ النسيان المنافي للأدب وقوله صلى الله عليه وسلم أحق مايقول ذو اليدين رجوع للحقيقة وهو وجود مطلق النسيان الذي يكون بالتنسية الصحيحة في حقه صلى الله عليه وسلم أو رجوع الى المعنى وترك سوء الأدب اللفظي المنهي عنه ليترتب على المعنى ما شرع فيه ونسب للرجوع اليه الى ذي اليدين لأن لفظه ولو نهي عن ظاهره يقبل حمله على المراد بأن يكون التقدير أم نسيت بالتنسية فيكون قوله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يقع زجرا عن الظاهر وقوله صلى الله عليه وسلم أحق مايقول رجوع للمعنى الممكن وجوده في النفس الأمر الذي لا ينافيه كلام السائل كل المنافاة بحسب الباطن والتأويل فتأمله وأجيب أيضا بأن نفي النسيان باعتبار الاعتقاد أي في ظني لا نسيان ولا قصر فطابق الظن في القصر دون النسيان وهذا ولو نفى الخلف في القول ولكن يقتضي جواز الخلف في الظن ويفضي ذلك الى جواز الخلف في الأخبار الظنية والصواب التنزيه للمقام الأعظم عن كل ذلك فالوجه الجواب الاول وقد أجيب بغير هذا مما هو مذكور في محله (وعليه) أي وعلى افادة التقديم عموم النفي (قوله) أي أبي النجم

(قد أصبحت أم الخيار تدعي * على ذنبا كله لم أصنع)

فقوله كله مرفوع بالابتداء وعدل عن نصبه بقوله لم أصنع ليخرج عن حيز النفي فيفيد عموم السلب

فالمحكوم به مستغرق أي اسم فاعل ومدلول كل مستغرق أي اسم مفعول وسواء كان المحكوم به اثباتا أم نفيا كالايجاب المعدول محموله ومن هنا كان كل ذلك لم يكن للعموم لأن معناه انتفى كل ذلك فالنفي محكوم به على كل فرد فعم جميع أفرادها وفي قولك لم يقم كل رجل دخل النفي على قام كل رجل وقام هو المسند وكل رجل مسند اليه فقبل دخول النفي دل قام على شمول القيام فجاء النفي لسلب الشمول فزال استغراق المحكوم به وهو القيام كأنك قلت استغراق كل فرد لم يوجد ﴿ تنبيه ﴾ علم مما سبق التفصيل بين أن تكون كل معمولة للنفي أولا فلو قال كله لم أصنع بالرفع أو كله لم أصنعه بالضمير فهو سواء في استغراق كل فرد ولو نصب على الاشتغال فكذلك قال الوالد لأنك بنيت الكلام على كل وحكمت بالنفي عليها لأن لم أصنعه في معنى تركته كأنك قلت تركت كله لم أصنعه فان قدرت منصوبا بتركت متقدمة على كله أو متأخرة أو بلم أصنع متأخرة محذوفة أو بلم أصنع المنطوق فهو عموم سلب وان قدرته

وقول أبي النجم قد أصبحت أم الخيار تدعي * على ذنبا كله لم أصنع ثم قال وعلى ذلك أنك اذا بدأت بكل كنت قد بنيت النفي عليه وسلطت الكلية على النفي وأعملتها فيه واعمال معنى الكلية في النفي يقتضي أن لا يشذ شيء عن النفي فاعرفه هذا لفظه وفيه نظر وقيل انما كان التقديم مفيدا للعموم دون التأخير لأن صورة التقديم تفهم سلب لحوق المحمول للموضوع وصورة التأخير تفهم سلب الحكم من غير تعرض للمحمول بسلب أو اثبات وفيه نظر أيضا لاقتضائه أن لا تكون ليس في نحو قولنا ليس كل انسان كاتبا مفيدة لنفي كاتب هذا ان حمل كلامه على

(قوله لا النفي عن المجموع) أي عن الهيئة الاجتماعية الذي هو سلب جزئي وحينئذ فذو اليدين انما قال للنبي بل بعض ذلك قد كان لعلمه أن النبي صلى الله عليه وسلم مراده نفي كل واحد من الأمرين فلو كان ليس مراد النبي نفي كل فرد لم يصح أن يكون قول ذي اليدين بل بعض ذلك قد كان ردا له وما يقال انه يمكن أن مراد النبي النفي عن المجموع ونفي المجموع صادق بنفي كل واحد و بنفي أحد الأمرين مع ثبوت الآخر ون ذا اليدين قد أخطأ في فهمه مراد النبي عليه السلام ففهم أنه أراد نفي كل فرد فلذا قال بعض ذلك قد كان الدال عليه أنه عليه السلام أراد نفي كل فرد فهو بعيد غاية البعد

معمولا

---

(١) قوله أو المنفي لفظ النسيان تأدبا هذه الجملة مكررة مع صدر العبارة كما ترى كتبه مصححه

برفع كله على معنى لم أصنع شيئا مما تدعيه على من الذنوب

فمعناه لم أصنع شيئا مما تدعيه على أم الخيار وليس المراد قطعا نفي بعض الذنب وإثبات البعض وأبو النجم عربي فصيح يستدل باستعماله ولكن يرد كما قيل على هذا أن عدوله الى الرفع لا يتعين أن يكون لكونه

معمولا للم أصنع متقدمة فهو سلب عموم ولذلك يقدر تركت كله لم أصنعه فلو نصبت ولم تأت بضمير فقد علم مما سبق أنه اذا وقعت معمولة تفيد سلب العموم فمقتضى ذلك الاطلاق أنها هنا لسلب العموم فقط كقولك لم أصنع كله لانه ان كان معمولا لفعل سابق فعامله متقدم أو للمنطوق به فلم أصنع في قوة التقدم لانه عامل لكن في كتاب سيبويه عند ذكر كله لم أصنع أن قال وهذا ضعيف أي حذف الضمير وهو بمنزلته في غير الشعر لان النصب لا يكسر البيت ولا يخل به ترك اضمار الهاء كأنه قال كله غير مصنوع اه وهو يقتضي أنه لا فرق بين الرفع والنصب في التقدير كله غير مصنوع ويلزم منه أن النصب أيضا يفيد عموم السلب فيبعد كل البعد حمل كلام سيبويه على أنه فيهما لسلب العموم وقد اختار الوالد صحة ما قاله سيبويه وحمله على ظاهره وعلله بأن اللفظ اذا ابتدئ بكل ومعناها كل فرد فعاملها المتأخر في معنى الخبر عنها لان السامع اذا سمع المعمول تشوق الى عامله تشوق سامع المبتدا الى الخبر فكان كله لم أصنع منصوبا ومرفوعا سواء في المعنى ❊ (فرع) اذا قلت صنع كل فرد منتف أو لم يكن لم يدل على نفي كل صنع بل على نفي الصنع المستغرق لانه المعمول على كل قبل دخول السلب فافهم ذلك فانه قد يخفى و يظن أنه لأجل تقدم كل على النفي يحصل عموم السلب وذلك انما يكون اذا كان مدلولها محكوما عليه بالنفي والحكم بالنفي على محمولها لا على موضوعها غير أن الصيغة محتملة لذلك وغيره ❊ (فرع) النهي كالنفي فلا تضرب كل رجل معناه لا تضرب المجموع ولذلك قالوا لو قال والله لا كلمت كل رجل انما يحنث بكلامهم كلهم فلو كلم واحدا لم يحنث وهذا وان لم يكن نهيا فهو في حكمه فان قلت قوله تعالى ولا تقتلوا النفس وقوله تعالى ولا تقتلوا أولادكم ثبت الحكم فيه لكل فرد قلت بقرينة أو بجعل الاداة والاضافة للجنس فان قلت فما تصنع في قوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور ونحوه من قوله تعالى ان الله لا يحب كل خوان كفور وقوله تعالى ان الله لا يحب من كان مختالا فخورا وقوله تعالى ولا تطع كل حلاف مهين قلت السلب عن المجموع أعم من السلب عن كل فرد فقد يدل دليل من خارج على عموم السلب خلافا لعبد القاهر ❊ (فرع) هذه الاحكام السابقة لا تختص بها كل بل غيرها من صيغ العموم كذلك في الغالب فنظير كل انسان لم يقم الرجال لم يقوموا في النفي وان الانسان لفي خسر في الاثبات ومن قام فأكرمه ونظير لم يقم كل انسان لم يقم الرجال ولم يقم من في الدار أو الرجل مرادا به العموم وان كانت كل أدل على التفصيل من غيرها وقد حققنا هذا الموضع في شرح مختصر ابن الحاجب أما لم يقم انسان فلا يقال تأخرت فيه صيغة العموم وهي النكرة عن النفي لان النفي هو صيغة عموم النكرة فليتأمل ❊ (فرع) ما ذكرناه لا تختص به صيغ العموم بل كل ما دل على متعدد أو مفرد ذي أجزاء كذلك فاذا قلت ما رأيت رجالا أو ما رأيت رجلين أو ما أكلت رغيفا أو ما رأيت زيدا وعمرا كل ذلك سلب للمجموع لا لكل واحد بخلاف ما لو تقدم السلب ❊ (فرع) ما قدمناه من أنه اذا تقدم النفي على كل لا يفيد الاستغراق هو فيما اذا لم ينتقض النفي بالا فان انتقض قبل المحمول فالاستغراق باق كقوله تعالى ان كل من في السموات والارض الا آتي الرحمن عبدا فهو لعموم السلب وسببه أن النفي للمحمول وما بعد الا لا يسلط النفي عليه لانه مثبت وهو في المفرغ مسند لما قبلها وهو كل فرد كما كان قبل دخول النفي والاستثناء وعلى قياس هذا ما كل أحد الا قائم وما كل ذلك الا يكون وكذلك لو كان ما بعد الا منفيا مثل ما كل رجل الا لم يقم وان وقعت الا بعد المحمول كانت لسلب العموم مثل ما كل انسان قائم

ظاهره وان تؤول بأن مراده أن التقديم يفيد سلب لحوق المحمول عن كل فرد والتأخير يفيد سلب لحوقه لكل فرد اندفع هذا الاعتراض لكن كان مصادرة على المطلوب واعلم أن المعتمد في المطلوب الحديث وشعر أبي النجم وما نقلناه عن الشيخ عبد القاهر وغيره لبيان السبب وثبوت المطلوب لا يتوقف عليه والاحتجاج بالخبر من وجهين أحدهما أن السؤال بأم عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما عند المتكلم على الابهام فجوابه إما بالتعيين أو بنفي كل واحد منهما وثانيهما ما روى أنه لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك

(قوله برفع كله) أي على أنه مبتدأ خبره جملة لم أصنع والرابط محذوف لا يقال ان في الرفع تهيئة العامل للعمل ثم قطعه وقد صرح في المغني وغيره بمنع زيد ضربت لذلك لأنا نقول المسئلة ذات خلاف فقد نقل الشارح في مطوله عن سيبويه أن قول الشاعر ثلاث كلهن قتلت عمدا برفع كلهن يدل على جواز التركيب المذكور أفاده الفنري (قوله من الذنوب) أشار بذلك الى أن ذنبا نكرة عامة بقرينة المقام وان كانت واقعة في سياق الاثبات أو أن ذنبا اسم جنس يقع على القليل والكثير فهو هنا بمعنى ذنوب بقرينة المقام

ولافادة هذا المعنى عدل عن النصب المستغنى عن الاضمار الى الرفع المفتقر اليه أى لم أصنعه

هو المفيد لعموم السلب فقط بل يجوز أن يكون عدوله الى الرفع لعدم صحة نصب كل مضافة للضمير الا وهى تأكيد اذ لا يقال رأيت كلكم على الصحيح وعلى هذا يجوز أن يكون النصب مفيدا للعموم كالرفع

الا فى النادر * (فرع) قد علم حكم كل مع النفى فما حكمها مع الشرط والذى يظهر أن تقدم كل على الشرط كتقدمها على النفى فيكون الشرط عاما لكل فرد فاذا قلت كل رجل ان قام فاضربه وكل عبد لى ان حج فهو حر فمن حج منهم عتق فلو تقدم الشرط فقلت ان حج كل عبد من عبيدى فهم أحرار لا يعتق أحد منهم حتى يحج جميعهم ولو قال ان حج كل عبد فهو حر فمن حج منهم عتق ومن هذا الباب قوله تعالى وان يروا كل آية لا يؤمنوا بها * (تنبيه) يتلخص فى هذا الفصل أسئلة الاول قوله لانه أى التقديم دال على العموم يقتضى أنه ليس بالوضع فحينئذ لا عموم فى قولنا قام كل رجل والامر بخلافه * الثانى قوله لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس يقتضى أيضا أن العموم انما عدلنا له بهذا المرجح لا بالوضع وهو خلاف اجماعهم على أن كلا عامة * الثالث قوله لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس قلنا سلمنا أن التأسيس راجح على التأكيد حيث التأكيد ليس فيه معنى زائد وأما التأسيس بصيغة مؤكدة فهو خير من التأسيس دونها مثل ان زيدا قائم فهو خير وأبلغ من زيد قائم والواقع هنا من التأكيد هو هذا النوع لا ذاك * الرابع أن ماذكره ينتقض بكل المضافة لمعرفة مثل كل ذلك لم يكن فدخول كل حينئذ يكون كعدمه لان المعنى بذلك المذكور وكذلك كل الرجال قائمون لكن له أن يقول لا يلزم من تعذر التأسيس فى محل تعذره فى غيره * الخامس قوله ان السالبة الجزئية تستلزم نفى الحكم عن الجملة يخدش فيه قولنا بعض الانسان لا يحمل الصخرة العظيمة فانه صادق ولا يلزم منه نفى الحكم عن كل فرد فرد لانه يصدق بل كلهم لكن مراده بالجملة الجملة باعتبار كل فرد فرد لا الجملة باعتبار تجزى الفعل وهذه الاشكالات على كلام ابن مالك * السادس قول المصنف ان لم يقم انسان اذا أفاد النفى عن كل فرد فقد أفاد النفى عن الجملة يعنى فيكون لم يقم كل انسان تأكيدا أيضا نقول عليه ان سلمنا ذلك فلم يقم كل انسان أفاد رفع الدلالة على كل فرد وهذه فائدة تأسيسية ولا نسلم أن اللفظ اذا أفاد تأسيسا وتأكيدا لا يكون خيرا من المفيد تأسيسا فقط وهذا كقولك أكرم الرجال الطوال لا يقال رفع الدلالة ليس فائدة لأنا نقول قد يكون فى رفع الدلالة على الافراد فائدة إما لأنه يدل على قيام البعض بالمفهوم أو غير ذلك من الفوائد وهذا على رأى عبد القاهر أوضح لانه يرى أن لم يقم كل انسان يدل على قيام البعض * السابع قوله ان السالبة الكلية مقتضية لنفى الحكم عن كل فرد قد يمنع ويقال انها اقتضت نفى الحقيقة من حيث هى هى واستلزم ذلك نفى الحكم عن كل واحد وعن الجملة وقد صرح جماعة بذلك فى أصول الفقه كما قدمناه وحينئذ فلا يكون كل تأكيدا بل دلت على معنى آخر وهو نفى الحقيقة المستلزم لنفى الافراد وهذا وارد على المصنف وعلى ابن مالك * الثامن قوله ان النكرة المنفية سالبة كلية لا يصح لانه خارج عن اصطلاح القوم بل هى فى حكمها * التاسع قول ابن مالك والمصنف وعبد القاهر انه اذا تقدم النفى كانت لسلب العموم يدخل فيه ما اذا انتقض النفى نحو ما كل رجل الا قائم وهو عموم سلب كما سبق * العاشر تمثيله بما جاء القوم كلهم ليس بجيد لان كلهم هنا لا مسند ولا مسند اليه بل تأكيد ولكن سلب العموم هنا فى الالف واللام فى القوم * الحادى عشر فى كل الدراهم لم آخذ عموم سلب فيه نظر لانه انما يكون ذلك اذا كان معمولا لفعل محذوف قبله فان كان معمولا لفعل محذوف بعده أو لهذا الفعل المذكور فمقتضى كلام سيبويه أنه لعموم السلب كما سبق * الثانى عشر أنه يستثنى لو قلت صنع كل ذنب لم يكن كان عموم سلب وان كانت كل متقدمة * الثالث عشر على قول عبد القاهر ان

لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان والايجاب الجزئى نقيضه السلب الكلى وبقول أبى النجم ما أشار اليه الشيخ عبد القاهر وهو أن الشاعر فصيح والفصيح الشائع فى مثل قوله نصب كل وليس فيما يكسر له وزنا وسياق كلامه أنه لم يأت بشىء مما ادعت عليه هذه المرأة فلو كان النصب مفيدا لذلك والرفع غير مفيد لم يعدل عن النصب الى الرفع من غير ضرورة ومما يجب التنبه له فى فصل التقديم

(قوله ولافادة هذا المعنى الخ) علة لقوله عدل مقدمة عليه وقد يرد بأن عدوله الى الرفع لا يتعين أن يكون لافادة عموم السلب بل يجوز أن يكون عدوله الى الرفع لعدم صحة نصب لفظ كل اذ لو نصبها لكانت مفعولا وهو ممنوع لان لفظة كل اذا أضيفت الى الضمير لم تستعمل فى كلامهم الا تأكيدا أو مبتدأ ولا تقع فاعلا ولا مفعولا ولا مجرورة فلا يقال جاءنى كلكم ولا ضربت كلكم ولا مررت بكلكم وقد يجاب بأن ماذكر من أنها اذا كانت مضافة للضمير لا تقع مفعولا محمول على الاكثر الغالب وليس بكلى فنى للمغنى جواز وقوعها مفعولا بقلة بدليل قوله * فيصدر عنها كلها وهو ناهل * واذا لم يكن الحكم المذكور كليا بل جاز أن يكون مفعولا كان عدول الشاعر عن النصب الى الرفع انما هو لافادة المعنى المذكور الذى هو عموم السلب لان النصب لا يفيده وانما يفيد سلب العموم

لم

أصل وهو أن تقديم الشيء على الشيء ضربان تقديم على نية التأخير وذلك في كل شيء أقر مع التقديم على حكمه الذي كان عليه كتقديم الخبر على المبتدا والمفعول على الفاعل كقولك قائم زيد وضرب عمرا زيد فان قائم وعمرا لم يخرجا بالتقديم عما كانا عليه من كون هذا مسندا ومرفوعا بذلك وكون هذا مفعولا ومنصوبا من أجله وتقديم لا على نية التأخير ولكن أن ينقل الشيء عن حكم الى حكم ويجعل له اعراب غير اعرابه كما في اسمين يحتمل كل منهما أن يجعل مبتدأ والآخر خبراله فيقدم تارة هذا على هذا وأخرى هذا على هذا كقولنا زيد المنطلق والمنطلق زيد فان المنطلق لم يقدم على أن يكون متروكا على حكمه الذي كان عليه مع التأخير فيكون خبر مبتدأ كما كان بل على أن ينقل عن كونه خبرا الى كونه مبتدأ وكذا القول في تأخير زيد ﴿ وأما (٤٤٧) تأخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند هذا كله مقتضى الظاهر

(وأما تأخيره) أي تأخير المسند اليه (فلاقتضاء المقام تقديم المسند) وسيجيء بيانه (هذا) أي الذي ذكر من الحذف والذكر والاضمار وغير ذلك من المقامات المذكورة (كله مقتضى الظاهر) من الحال

وانما عدل عنه لما ذكر فليتأمل (وأما تأخيره) أي المسند اليه (فلاقتضاء المقام تقديم المسند) وسيأتي ان شاء الله تعالى بيان ما يقتضي تقديم المسند فيلزم تأخير المسند اليه وفي هذا اشعار بأن التأخير ليس من مقتضى الحال بل هو لازم مقتضاه وعليه ينبغي أن لا يتعرض له في مقام عد مقتضيات الاحوال والخطب سهل (هذا) يحتمل وهو الاظهر أن يكون اشارة الى ما تقدم من الذكر والحذف والاضمار وغير ذلك من مقتضيات الاحوال ويكون قوله (كله) تأكيدا وقوله (مقتضى الظاهر) خبره ويحتمل أن يكون على تقدير أي الامر هذا ويكون قوله كله مبتدأ ومقتضى الظاهر خبره وعلى كل

لم يقم كل رجل يقتضي قيام البعض وليس كذلك بل مسكوت عنه والازم في قوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور ونحوه وكذلك في نحو ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق ☼ الرابع عشر أن قولهم نفي الحكم عن كل فرد فرد يفيد النفي عن الجملة وقول الخطيبي انه لا يفيد بنفسه وانما يفيد باللازم قد يمنع ويقال النفي عن الافراد في بعض الصور لا يلزم منه النفي عن الجملة لان قولنا ليس كل رجل يحمل الصخرة العظيمة صادق باعتبار الافراد كاذب باعتبار الجملة فقد صح النفي عن الافراد ولم يصح عن المجموع فالنفي عن الافراد لا يستلزم النفي عن الجملة بخلاف نفي الافراد فانه يستلزم نفي الجملة ☼ الخامس عشر ان قول عبد القاهر إما أن تكون في حيز النفي أو معمول الفعل المنفي تقسيم متداخل لانها اذا كانت معمولة للفعل المنفي كانت في حيز النفي وقد يجاب عنه بأن حيز النفي محله وهو النفي فقط والنكرة المنفية أقوى في الدلالة على العموم من النكرة في سياق النفي ولذلك قال الآمدي في أبكار الافكار ان النكرة في سياق النفي لا تعم وانما تعم النكرة المنفية ص (وأما تأخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند) ش أي تأخير المسند اليه يكون لقيام سبب يقتضي تقديم المسند وسيأتي ذكر أسبابه ان شاء الله تعالى ص (هذا كله مقتضى الظاهر

(قوله وأما تأخيره) أي عن المسند لان الكلام فيهما (قوله فلاقتضاء المقام تقديم المسند) أي فلاجل اقتضاء المقام ذلك لوجود نكتة من النكات المقتضية لتقديمه ككونه عاملا أوله الصدارة واللام لام التعليل ويصح أن تكون بمعنى عند ومحصله أن النكات المقتضية لتقديم المسند الآتية في أحوال المسند هي النكات المقتضية لتأخير المسند اليه بذاتها لا شيء غيرها ان قلت قد تقدم ما يؤخذ منه نكتة التأخير وهو افادة سلب العموم قلت ان ما تقدم غير واف فلذا أحال هنا على يأتي فان قلت هلا أتى بالنكات هنا وأحال فيما يأتي على ما هنا ويكون احالة على معلوم بخلاف ما سلكه فانه احالة على غير معلوم فالجواب ما أفاده العلامة يس نقلا عن الاطول أن المصنف انما فعل ذلك اشارة الى أن التأخير للمسند اليه ليس من مقتضيات أحواله وانما هو من ضروريات لوازمها ومقتضى الحال انما هو التقديم للمسند وقد يقال هذا مجرد دعوى وهلا جعل التأخير مقتضى الحال والتقديم للمسند لازماله (قوله الذي ذكر الخ) فيه اشارة الى أن افراد اسم الاشارة مع أن المشار اليه متعدد لتأوله بالمذكور ولقد أعجب المصنف حيث صدر بحث خلاف مقتضى الظاهر بما هو خلاف مقتضى الظاهر حيث وضع اسم الاشارة موضع الضمير والمفرد موضع الجمع تنبيها على أن جعل الاحوال المتقدمة بحسن البيان ولطف المزج واحدا ونهاية الايضاح كالمحسوس وعدل عن صيغة البعد وهي ذاك الى صيغة القرب ايماء الى أن مقتضى الظاهر قريب ولك أن تجعل هذا فصل الخطاب وما بعده كلاما مبتدأ به (قوله في المقامات) متعلق بذكر وفي بمعنى مع أو أنها للظرفية المجازية اذ المراد بالمقامات الاحوال الباعثة على الذكر وغيره مما ذكره المصنف ومقابلة المقامات بالذكر والحذف والاضمار وغير ذلك من مقابلة الجمع بالجمع فتقتضي القسمة على الآحاد فلكل واحد مما ذكر مقام (قوله كله مقتضى الظاهر من الحال) نبه بايراد كله تأكيدا أو مبتدأ على أن المشار اليه متعدد ☼ واعلم أن الحال هو الامر الداعي الى

وقد يخرج المسند على خلافه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم ابتداء من غير جرى ذكر لفظا أو قرينة حال نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو مكان نعم الرجل وبئس الرجل

ايراد الكلام مكيفا بكيفية ماسواء كان ذلك الأمر الداعي ثابتا في الواقع أو كان ثبوته بالنظر لما عند المتكلم وظاهر الحال هو الأمر الداعي الى ايراد الكلام مكيفا بكيفية مخصوصة بشرط أن يكون ذلك الأمر ثابتا في الواقع فقط فعلم من هذا أن ظاهر الحال أخص من الحال وحينئذ فيكون مقتضى ظاهر الحال أخص من مقتضى الحال فكل مقتضى ظاهر حال مقتضى حال ولا ينعكس الاجزئيا واعترض على المصنف في تأكيده هنا بكل المقتضى كون كل فرد مما تقدم مقتضى لظاهر الحال مع أن من جملة ماتقدم ماليس مقتضى ظاهر حال كتوجيه الخطاب لغير المعين وكتنزيل غير المنكر منزلة المنكر وعكسه وأجيب بأن هذا الذى تقدم انما هو فى الاسنادى الخبرى والكلام فى المسند اليه ولم يتقدم تخريجه على خلاف مقتضى الظاهر فلا تسامح فى التأكيد كذا قيل وفيه أنه تقدم فيه توجيه الخطاب لغير معين وهذا خلاف مقتضى الظاهر (قوله وقد يخرج الكلام) أى وقد يورد الكلام ملتبسا بمخالفة مقتضى ظاهر الحال وأتى بكلمة قد مع المضارع اشارة لقلة ذلك بالنسبة لمقابله (قوله لاقتضاء الحال إياه) أى لاقتضاء باطن الحال إياه لعروض اعتبار آخر ألطف من ذلك الظاهر (قوله كقولهم)أى العرب ابتداء من غير جرى ذكر المسند اليه لفظا أو تقديرا (قوله نعم رجلا وكان مكان نعم الرجل) أى ونعم رجلين مكان نعم الرجلان ونعم رجالا مكان نعم الرجال (قوله وعدم قرينة تدل عليه) أى بخصوصه وفيه اشارة الى أن الموجب للاضمار أحد أمرين اما تقدم المرجع أو قرينة تدل عليه فاذا فقدا كان مقتضى الظاهر الاتيان بالاسم الظاهر لا بالضمير فمقام نعم الرجل مقام اظهار لعدم وجود الامرين اللذين يقتضيان الاضمار فاذا قلت نعم رجلا زيد باضمار المسند اليه كان الكلام مخرجا على خلاف مقتضى الظاهر لعروض اعتبار آخر ألطف من ذلك الظاهر وهو حصول الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب للمدح والذم العامين أى من غير تعيين خصلة

(وقد يخرج الكلام على خلافه) أى على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال إياه (فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا) زيد (مكان نعم الرجل) فان مقتضى الظاهر فى هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه

حال فافراد اسم الاشارة خلاف مقتضى الظاهر لان المتقدم متعدد والعدول عن صيغة البعد وهى ذلك الى صيغة القرب وهو هذا للايماء الى أن مقتضى الظاهر قريب ثم لايخلو مافى التأكيد بكل المقتضى لكون كل فرد مما تقدم مقتضى الظاهر من التسامح لان من جملة ماتقدم ماليس من مقتضى الظاهر ككون الخطاب لغير معين وكتنزيل المنكر كغيره وغير ذلك ومقتضى الظاهر أخص من مقتضى الحال فان كل مقتضى ظاهر مقتضى الحال ولا ينعكس الاجزئيا لان مقتضيات الأحوال مقتضى باطن الحال والى ذلك أشار بقوله (وقد يخرج الكلام) أى يجرى (على خلافه) أى خلاف الظاهر لاقتضاء الحال لذلك الخلاف لعروض اعتبار آخر ألطف من ذلك الظاهر (فيوضع المضمر) بسبب ذلك (موضع المظهر) ومعلوم أن الأصل وضع كل من المضمر والمظهر مكانه (كقولهم نعم رجلا) فان فاعل نعم ضمير مفسر برجل ولم يتقدم له معاد ولا دلت القرينة عليه حتى يكون جاريا على أصله من مقتضى الظاهر فهذا الكلام وضعوه (مكان) أى موضع (نعم الرجل) ومقتضى هذا أن معنى الضمير فى نعم رجلا هو معنى المظهر فى نعم الرجل وقد اختلف فى اللام فى الرجل هل هى للاشارة الى معهود ذهنا فى ضمن فرد ما مبهم الوجود على حدها فى ادخل السوق حيث لا عهد خارجى فيكون معنى قولهم اللام فى فاعل نعم للجنس أن فيها الاشارة الى الجنس المعهود فى الجملة لكن فى ضمن فرد ما ويؤيد هذا بيانه بمخصوص معين وبالمثنى والمجموع أو هى للاشارة الى الجنس لقصد المبالغة فى المدح لكون المخصوص هو الجنس الجامع لجميع الافراد وعليه يجاب عن تخصيصه بمعين بأن المانع من التخصيص بمعين ارادة الجنس حقيقة لا ارادته ادعاء الذى هو القصد هنا وعن تخصيصه بالمثنى والمجموع بان المراد جنس المثنى وجنس المجموع الا الجنس المفرد وعلى الاول يكون المعنى أن الممدوح فرد من أفراد الجنس المعهود فى الذهن وعلى الثانى يكون المعنى أن الممدوح هو الجنس المعهود فى الذهن الجامع لجميع الافراد مبالغة وذكر المخصوص فيهما من البيان بعد الابهام المناسب لوضع باب نعم لان القصد منه المدح أو الذم العام من غير تخصيص بخصلة معينة وانما التزم تفسير الضمير بنكرة فى قولهم نعم رجلا مع كونه للتعقل

وقد يخرج الكلام على خلافه فيوضع المضمر موضع المظهر الخ) ش أى ماذكرناه من هذه الأمور هو الجارى على مقتضى الظاهر أى مقتضى القياس الوضعى وقد يخرج المسند اليه على خلافه فيوضع المضمر موضع المظهر والمراد بوضع المظهر أن يتقدم مايعود عليه كقولهم نعم رجلا زيد فان فى نعم ضميرا

(قوله عائد الى متعقل معهود في الذهن) أى الى شيء معقول في الذهن مبهم باعتبار الوجود فهو بمعنى شيء صادق بأن يكون رجلا أو أكثر أو امرأة أو أكثر فاذا أتى برجل مثلا الذى هو تمييز وتفسير له علم جنس ذلك المتعقل دون شخصه فـزال الابهام حاصلا في الجملة فاذا ذكر المخصوص بعد ذلك تعين شخصه وانما اعتبر في ذلك المتعقل كونه مبهما لأجل أن يحصل الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هـذا الباب أعنى باب نعم وقوله عائد الى متعقل الخ في كلام غير واحـد من النحاة كالدمامينى أنه عائد على التمييز وعليه فيكون التمييز مفسرا له بلا واسطة وعلى كلام الشارح يكون تفسيرا له بواسطة تفسيره لمرجعه (قوله معهود في الذهن) أى لا في الخارج وهـذا أحد قولين في الضمير والقول الثانى أنه للجنس والقولان مبنيان على القولين في أل من قولنا نعم الرجل الواقع فاعلا انعم الحال محل الضمير فقيل انها للعهد وقيل انها للجنس واعترض القول بأن الضمير للجنس بثلاثة أشياء الاول أن الجنس لا ابهام فيه فلا يناسب تمييزه الثانى أن الجنس لا يثنى ولا يجمع مع أنه يقال نعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون الثالث أنه يخصص بمعين كزيد مثلا وهو غير الجنس وأجيب بأن من جعلها للجنس أراد الجنس الادعائى لا حقيقة وحينئذ فالابهام موجود كما في المعهود الذهنى وصح تفسيره بمعين وأما نعم الرجلان ونعم الرجال فالمراد به جنس التثنية وجنس الجمع فلا اشكال لانه ثنى أولا أو جمع ثم عرف بلام الجنس (قـوله والتزم تفسيره بنكرة) أى لا بمعرفة وما في صحيح مسلم من حديث جابر من أن إبليس يضع عرشه على الماء ثم يبعث سراياه وساق الحديث الى أن قال ثم يجيء أحدهم فيقول ما تركته حتى فرقت بينه و بين امرأته قال فيدنيه منه و يقول نعم أنت فيخرج ذلك الحديث على أن يكون فاعل نعم ضميرا مستترا فيها مميزا بنكرة محـذوفة يدل عليها السياق أى نعم فاتنا أو نعم شيطانا وأنت هو المخصوص بالمـدح (قوله ليعـلم جنس المتعقل) أى فقط دون شخصه فيحصل الابهام فاذا أتى بالمخصوص بعد ذلك تعين شخصه وذلك لان النكرة انما تفيد بيان الجنس ولا تفيد التعيين الشخصى بخلاف المعرفة فان بها يعلم شخص المتعقل كما يعلم جنسه فيفوت الابهام ثم التعيين كذا قيل وتأمله (قوله وانما يكون هـذا) أى نعم رجـلا (قوله في أحد القولين) أى المشهورين فلا ينافى أن هناك قولا آخر وهو جعل المخصوص مبتدأ خبره محـذوف (قوله أى قول الخ) تفسير لأحـد القولين لا للقولين (قوله أى قول من يجعل الخ) أى وكذا على قول من يجعله مبتدأ خبره محذوف والتقدير زيد الممدوح ففي المخصوص أقوال ثلاثة في اعرابه (قوله خبر مبتدا محذوف) أى لانه لما تقدم ذكر الفاعل مبهما قدر سؤال عنه بمن هو فأجيب بقوله هو زيد

وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود في الذهن والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل وانما يكون هذا من وضع المضمر موضع المظهر (في أحد القولين) أى قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف وأما من يجعله مبتدأ و نعم رجلا خبره

ذهنا المشار اليـه بالالف واللام لان النكرة كافيـة في الاشعار بعموم الجنسية المفيد للمدح الذى لا يتخصص بخصلة وكما وجـد ما أفاد الغرض فالزائد عليه ملغى لـكن ما تقرر من أن نعم رجلا زيد مثلا مما وضع فيه المضمر موضع المظهر انما يتحقق (في أحد القولين) وهو القول بأن المخصوص خبر مبتدا محذوف وأما القول الآخر وهو القول بأن المخصوص مبتدا والخبر جمـلة نعم رجلا فيحتمل أن يكون الضمير على هـذا القول في نعم عائدا على المخصوص فيكون الضمير في محله فيجرى الـكلام على مقتضى الظاهر ولـكن على هذا الاحتمال وهو كون الضمير عائدا على المخصوص يلزم تثنيته ان كان مثنى كنعما رجلين زيدان وجمعه ان كان جمعا كنعموا رجالا زيدون ولم يرد الا مفردا و يجاب عن هذا بأن فعل هذا الباب لجموده وعدم تصرفه حتى ادعيت فيه الاسمية الجامدة له خواص فيحتمل أن يكون من خواصه إفراد الضمير وهو ظاهر وانما قلنا يحتمل لامكان أن يدعى على هذا القول أيضا ان الضمير عائد على متعقل ذهنا هو معنى اسم الجنس و يكون الربط بين الجملة والمخصوص حاصـلا بكون ذلك المتعقل صادقا على المخصوص فيكون الـكلام جاريا على خلاف مقتضى الظاهر أيضا لـكن عليه يكون من باب جعل المضمر العائد على غير معين مكان العائد على معين لا من باب وضع المضمر موضع المظهر فليفهم

وكان أصله نعم الرجل وزيد خبر مبتدا أى هو زيد أو مبتدأ محذوف خبره أى زيد هو وأما اذا قلنا زيد مبتدأ ونعم الرجل خبره فليس من هذا الباب لان الضمير يعود على متقدم في الرتبـة وهذا الذى ذكره هو مثال فان كل ضمير يعود على متأخر في اللفظ والرتبة كذلك مثل ضرب غلامه زيدا اذا جوزناه وكالمجرور برب

وقولهم هو زيد عالم وهي عمرو شجاع مكان الشان زيد العالم والقصة عمرو شجاع

فيحتمل عنده أن يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو متقدم تقديرا و يكون التزام افراد الضمير حيث لم يقل نعما ونعموا من خواص هذا الباب لكونه من الافعال الجامدة (وقولهم هو أو هي زيد عالم مكان الشأن أو القصة) فالاضمار فيه أيضا خلاف مقتضى الظاهر لعدم التقدم واعلم أن الاستعمال على أن ضمير الشأن انما يؤنث اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة فقوله هي زيد عالم

(و) كـ(قولهم) أيضا في وضع المضمر موضع المظهر (هي أو هو زيد عالم مكان الشأن أو القصة) زيد عالم أما وضع هو مكان الشأن في قولهم هو زيد عالم فوارد وأما وضع هي مكان القصة في قول المصنف هي زيد عالم فهو بالقياس على قولهم هي هند مليحة وانها بنت رئيسهم جميلة لان الضمر عائد على القصة في المثالين لا على المؤنث فقيس عليهما هي زيد عالم لان مفاد الضمير فيه قصة كهما وانما قلنا قياس لان تأنيث الضمير فيما يراد به القصة مخصوص عند العرب بما فيه مؤنث غير فضلة وغير شبيه بالفضلة كالمثالين وخصوه بذلك للمشاكلة اللفظية لا لكونه عائدا عليها كما ذكرنا واحترزنا بغير الفضلة والشبيه بها من نحو قولهم هو زيد بنى غرفة وهو القرآن كان معجزا لان معجزة شبيه بالفضلة لنصب فلا يؤنث الضمير فيهما ثم أشار الى الوجه الذى به يقتضى المقام اقامة المضمر مقام المظهر فقال وانما يوضع ضمير

وكالمعمول لأول المتنازعين وكما اذا أبدل منه المفسر أو جعل خبره وقوله هو أو هي زيد عالم يريد ضمير الشأن مثل قل هو الله أحد أصله الشأن الله أحد وقوله أو هي زيد عالم صحيح على رأى البصريين أما الكوفيون فعندهم ان تذكير هذا الضمير لازم ووافقهم ابن مالك واستثنى ما اذوليه مؤنث أو مذكر شبه به مؤنث أو

(قوله فيحتمل عنده أن يكون الخ) أى وعليه فلا يكون نعم رجلا زيد من هذا الباب أعنى باب وضع المضمر موضع المظهر أى و يحتمل أن يكون الضمير عائدا الى المتعقل الذهنى لا على زيد المبتدا وعليه فيكون من هذا الباب كذا قيل وفيه نظر إذ هو على هذا الاحتمال انما يكون من باب وضع المضمر المبهم العائد على غير معين مكان المضمر العائد على معين لا من باب وضع المضمر موضع المظهر كذا قال يس وفى الأطول مايوافقه فان قلت على هذا الاحتمال أين الرابط الذى يربط الجملة الواقعة خبرا بالمبتدا قلت الرابط العموم الذى فى الضمير الشامل للمبتدا كما فى صورة الفاعل المظهر فكأنه قيل زيد نعم هو أى مطلق شىء الذى زيد من جملته فزيد ذكر مرتين أولا بخصوصه وثانيا من حيث دخوله فى جملة مرجع الضمير (قوله و يكون التزام الخ) جواب عما يقال اذا كان الضمير عائدا على المخصوص فيلزم تثنية الضمير وجمعه اذا كان المخصوص مثنى أو مجموعا مع انه ليس كذلك (قوله حيث لم يقل نعما) أى فى قولك نعما رجلين الزيدان وقوله ونعموا أى فى قولك نعموا رجالا الزيدون (قوله لكونه من الافعال الجامدة) الشابهة للاسماء الجامدة فهى ضعيفة واذا كانت كذلك فلا تتحمل بارزا لثلا يثقلها و يرد على هذا التعليل ان ليس من الافعال الجامدة مع أنه يجب مطابقة الضمير المتصل بها لمرجعه فتأمل (قوله مكان الشأن أو القصة) لف ونشر مرتب يعنى كقولهم هو مكان الشأن وهى مكان القصة فهو راجع الى الشأن المعقول وهى راجعة للقصة المعقولة يفسرهما الجملة بعد لان القصة والشأن هو مضمون الجملة بعدهما فقول المصنف مكان الخ يشير الى ان التذكير باعتبار الشأن والتأنيث باعتبار القصة فان قلت كيف يصح هو زيد عالم مثلا مع أو انه لا رابط فى الجملة الواقعة خبرا قلت الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن لا تحتاج لرابط لان فائدة الرابط أن يربط الخبر بالمبتدا لان الجملة من حيث هى جملة مستقلة بالافادة فلو لم يوجد فيها رابط لم ترتبط بالمبتدا والجملة المفسرة لضمير الشأن عين المبتدا فهى فى حكم المفرد فلا تحتاج لرابط فالمعنى الشأن أى الحديث هذا اللفظ وكذا لا يحتاج للرابط فى كل جملة تكون عين المبتدا نحو قولى زيد منطلق (قوله لعدم التقدم) أى فعدم التقدم للمسند اليه يقتضى ايراده اسما ظاهرا فايراده ضميرا مخالف لمقتضى الظاهر الا أن الحال يقتضيه لعروض اعتبار الابهام ثم التفسير (قوله واعلم الخ) قصد الشارح بهذا الاعتراض على قول المصنف وقولهم هو أو هى زيد عالم المقتضى استعمال هى زيد عالم (قوله على أن الخ) متعلق بمحذوف أى جار على أن ضمير الشأن انما يؤنث الخ وفيه اشارة الى أن ضمير الشأن والقصة واحد فى المعنى وانما اصطلحوا على أن الجملة المفسرة للضمير اذا كان فيها مؤنث غير فضلة ولا شبيها بالفضلة فان الضمير يؤنث و يقال له ضمير القصة والا ذكر و يقال له ضمير الشأن (قوله اذا كان فى الكلام) أى فى الجملة المفسرة للضمير (قوله غير فضلة) أى ولا شبيها بالفضلة وذلك كقولك هى هند مليحة فانها لا تعمى الابصار وانما أنث الضمير لقصد المطابقة اللفظية لا لان مفسره ذلك المؤنث لما عرفت أن مرجعه القصة المعقولة المفسرة بالجملة بتمامها واحترز بالفضلة والشبيه بها من نحو انها بنيت غرفة وانها كان القرآن معجزة لأن معجزة شبيه بالفضلة لنصبه فلا يؤنث الضمير فيهما بل يقال انه فى المثالين وانما اشترط كون المؤنث غير فضلة ولا شبيها بها لان الضمير مقصود مهم فلا تراعى مطابقته

ليتمكن فى ذهن السامع مايعقبه فان السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقى منتظرا لعقبى الكلام كيف تكون فيتمكن المسموع بعده فى ذهنه فضل تمكن وهو السر فى التزام تقديم ضمير الشأن أو القصة قال الله تعالى قل هو الله أحد وقال انه لا يفلح الكافرون وقال فانها لا تعمى الأبصار

للفضلات (قوله مجرد قياس) أى قياس على قولهم هى هند مليحة بجامع عود الضمير فى كل الى القصة مجرد عن الاستعمال والسماع وحينئذ فلا يصح قول المصنف وقولهم الخ المقتضى أن ذلك مسموع (قوله فى البابين) أى باب نعم و باب ضمير الشأن (قوله

مجرد قياس ثم علل وضع المضمر موضع المظهر فى البابين بقوله (ليتمكن مايعقبه) أى يعقب الضمير أى يجىء على عقبه (فى ذهن السامع لانه) أى السامع (اذا لم يفهم منه) أى من الضمير (معنى انتظره) أى انتظر السامع مايعقب الضمير ليفهم منه معنى فيتمكن بعد وروده فضل تمكن لان الحصول بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب ولا يخفى أن هذا لا يحسن فى باب نعم لان السامع

الغيبة مكان المظهر (ليتمكن مايعقبه) أى ليتمكن مايجىء على عقب الضمير (فى ذهن السامع) وانما اقتضى الاضمار قبل الذكر التمكن (لانه) أى لان السامع (اذا لم يفهم منه) أى من الضمير (معنى) لكونه ضمير غيبة لم يتقدم له معاد (انتظره) أى انتظر السامع مايعقب الضمير وهو مايعين المراد منه فاذا جاء بعد الانتظار والتشوق كان أوقع فى النفس وذلك لان حصول العلم بعد التشوق فيه لذة العلم ودفع ألم التشوق واللذة المشتملة على دفع الألم أحلى من مجرد اللذة الحاصلة بدونه وهذا ظاهر فى ضمير الشأن مثلا وأما باب نعم فلم يتجه فيه ماذكر لان السامع مالم يسمع المفسر لا يعتقد أن ثم ضميرا ينتظر له مفسرا واقتضاء الفعل عند سماعه لفاعل ينتظر لو أوجب انتظارا يوجب التمكن لم يختص بباب نعم ولا بالضمير ومايقال من أن القرينة قد تدل على ان ثم ضميرا ينتظر له معاد غير مستقيم لان القرينة ان دلت على معاده و بذلك علم أن ثم ضميرا فهو مقتضى الظاهر والا لم تتحقق دلالتها وانما اختص الاضمار بالتشوق لشدة ابهامه بخلاف نحو الشأن كذا فقد فهم منه مدلوله ولو جمليا فلم يشتد فيه الابهام كما فى الضمير فلم يتحقق التشوق ثم ان ماعللوا به التمكن من الانتظار والتشوق انما يتحقق عند وقوع مهلة بين ذكر الضمير ومفسره مثلا ولا قائل بأن مفسر الاضمار قبل الذكر يتوقف على السكوت بعد ذكر الضمير و به علم أن هذه ملح وطرف تجب مراعاتها ولو لم تحصل بالفعل وربما يؤخذ من ذلك أن مايراعيه البليغ يكفى فيه تخيل وجوده وعلى كل حال فلابد من كون المفسر مماله خطر اذا تمكن فى النفس أفاد فلا يجرى هذا الاعتبار فى نحو نعم ذبابا الطائر ولا فى نحو هو الذباب يطير فان قيل هذا التمكن كيف كان غرضا مطابقا لمقتضى الحال وهل هو من الأغراض الراجعة الى المتكلم أو السامع أو اليهما قلت قد يكون فى حفظ مفسر الضمير أو تعظيمه صلاح للمتكلم أو للمخاطب أو لكليهما فيكون المقام مقام التمكن فافهم * ثم أشار الى عكس ماتقدم فقال

أو فعل بعلامة تأنيث فيرجح تأنيثه باعتبار القصة على تذكيره باعتبار الشأن والمقصود من ذلك أن يتمكن من ذهن السامع مايعقب الضمير لانه بالضمير يتهيأ له و يتشوق و يقال فى معنى ذلك الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب وسيأتى مثله فى باب التشبيه

ليتمكن مايعقبه فى ذهن السامع) ان قلت هذا التمكن الحاصل فى ضمير الشأن يحصل بقولك الشأن زيد عالم من غير التزام خلاف الظاهر فلا يختص الاضمار بالتشوق قلت هذا ممنوع اذ السامع متى سمع الاسم المظهر فهم منه مدلوله ولو اجمالا بخلاف الضمير الغائب فانه لا يفهم منه الا أن له مرجعا فى ذهن المتكلم وأما ان ذلك المرجع ماهو فلا يفهم من نفس ذلك الضمير بحسب الوضع فلم يشتد الابهام فى الاسم المظهر مثل الضمير وحينئذ فلم يتحقق فيه التشوق ثم ان ماعللوا به التمكن من الانتظار والتشوق انما يتحقق عند وقوع مهلة بين ذكر الضمير ومفسره مثلا ولا قائل بأن مفسر الاضمار قبل الذكر يتوقف على السكوت بعد ذكر الضمير و به يعلم أن هذه ملح وطرف تجب مراعاتها

ولو لم تحصل بالفعل و يؤخذ من هذا أن مايراعيه البليغ يكفى تخيل وجوده (قوله أى يجىء على عقبه) انما عبر بعلى ولم يقل أى يجىء عقبه لاشعار على بشدة اللصوق لانها تشعر بالاستعلاء والتمكن و بيان ذلك أن عقب حال جرها بعلى ليست ظرفا بل اسم بمعنى الآخر والطرف فالمعنى على آخره وطرفه فيفيد على اتصال المتعاقبين والتصاقهما وأنه لا فاصل بينهما بخلاف لو تركها فانه وان أشعر باللصوق لكن لا يشعر بشدته (قوله فضل تمكن) أى تمكنا فاضلا أى زائدا (قوله لان الحصول) أى لان ذا الحصول أو الحاصل (قوله أعز من المنساق بلا تعب) وجه الأعزية أن فيه أمرين لذة العلم ولذة دفع ألم التشوق بخلاف المنساق بلا تعب فان فيه الأول فقط ولا شك أن اللذة المشتملة على دفع الألم أحلى من اللذة الموجودة بدونه (قوله ان هذا) أى التعليل وقوله فى باب نعم أى وكذا فى ضمير الشأن المستتر نحو كان زيد قائم

وقديعكس فيوضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر اسم اشارة فذلك إما لكمال العناية بتمييزه لاختصاصه بحكم بديع كقوله

(قوله مالم يسمع المفسر) أى ان السامع مدة عدم سماعه المفسر لم يعلم أن فيه ضميرا لانه قبل سماعه المفسر يجوز أن الفاعل اسم ظاهر يأتى به المتكلم بعد ذلك فاذا سمع التمييز علم جنس الضمير فلا يتشوق ولا ينتظر لشىء لانه حصلت له معرفة جنس الضمير ابتداء (قوله فلا يتحقق فيه التشوق الخ) أى وحينئذ فتعليل وضع المضمر موضع المظهر فى باب نعم بما ذكره من البيان غير سديد وقد يجاب بأن مراد المصنف ليتمكن فى ذهن السامع ما يعقبه بعد العلم بالضمير والعلم بالضمير لا ينحصر فى سماع المفسر لجواز أن يعلم بالقرينة ولعله لذلك لم يقل الشارح لا يصح فى باب نعم كذا فى عبد الحكيم (قوله فلكمال العناية) أى فلأجل افادة أن المتكلم اعتنى بتمييز المسند اليه اعتناء كاملا حيث أبرزه فى معرض المحسوس (قوله لاختصاصه) أى وانما يعتنى المتكلم اعتناء كاملا بتمييزه لاختصاصه أى لاختصاص مدلوله أى لكون مدلوله مختصا فى العبارة بحكم أى بأمر محكوم به عليه بديع أى عجيب (قوله كقوله) أى قول أحمد بن يحيى بن اسحق الراوندى بفتح الواو نسبة الى راوند بفتح الواو قرية من قرى ساسان قرية من أصبهان والأكثر على أنه كان زنديقا فقد كان يعلم اليهود الحيل والشبه اتفق أنه أخذ منهم ألف دينار وألف لهم كتابا رد فيه على القرآن وسماه الدامغ للقرآن وقيل انه كان من الأولياء أهل الدلال على الله وان ما نقل عنه من تعليم اليهود الشبه وغير ذلك لم يصح كما قال الفنرى وقبل البيت المذكور

سبحان من وضع الأشياء موضعها
وفرق العز والاذلال تفريقا

ومن قبيل كلام ابن الراوندى قول بعضهم

أعطيتنى ورقا لم تعطنى ورقا
قل لى بلا ورق ماتنفع الحكم
فخذ من العلم شطرا واعطنى ورقا
ولا تكلنى الى من جوده عدم

ولما قال هذا القائل ماذكر سمع هاتفا يقول له

كم

لو كنت ذا حكم لم تعترض حكما * عدلا خبيرا له فى خلقه قسم
هلا نظرت بعين الفكر معتبرا * فى معدم ماله مال ولا حكم

وقد رد العلامة عبد الرحمن عضد الملة والدين على ابن الراوندى بقوله

كم عاقل عاقل قد كان ذا عسر * وجاهل جاهل قد كان ذا يسر
تحير الناس فى هذا فقلت لهم * هذا الذى أوجب الايمان بالقدر

ولبعضهم فى هذا المعنى

كم من قوى قوى فى تقلبه * مهذب الرأى عنه الرزق منحرف
كم من ضعيف ضعيف فى تقلبه * كأنه من خليج البحر يغترف
هذا دليل على أن الاله له * فى الخلق سر خفى ليس ينكشف

ولبعضهم

كم عالم يسكن بيتا بالكرا * وجاهل له قصور وقرى
لما قرأت قوله سبحانه * نحن قسمنا بينهم زال المرا

(قوله كم عاقل الخ) كم خبرية مبتدأ وعاقل المضاف اليها مميز لها وعاقل الثانى نعت للأول بمعنى كامل العقل لان تكرر اللفظ لقصد الوصفية يفيد الكمال ولو فى الجوامد كررت برجل رجل أى كامل فى الرجولية والخبر جملة أعيت

مالم يسمع المفسر لم يعلم أن فيه ضميرا فلا يتحقق فيه التشوق والانتظار (وقديعكس) وضع المضمر موضع المظهر أى يوضع المظهر موضع المضمر (فان كان) المظهر الذى وضع موضع المضمر (اسم اشارة فلكمال العناية بتمييزه) أى تمييز المسند اليه (لاختصاصه بحكم بديع كقوله كم عاقل عاقل)

(وقديعكس) ماتقدم وهو وضع المضمر موضع المظهر وعكسه هو أن يوضع المظهر موضع المضمر (فان كان) ذلك المظهر الذى وضع موضع المضمر (اسم اشارة) فيكون وضعه موضع المضمر (لكمال العناية بتمييزه) أى يكون اسم اشارة لان المتكلم فى غاية الاعتناء بتمييز المسند اليه واسم الاشارة يفيد ذلك التمييز وانما كان المتكلم فى غاية الاعتناء بتمييزه (لاختصاصه) أى المسند اليه (بحكم بديع) أى عجيب فيقتضى الحال تمييزه لان السليقة السليمة تتسارع الى تمييز العجيب الحكم فيكون الجواب بذلك مناسبا للاراحة من التشوق اليه ماهو وذلك (كقوله) أى ابن الراوندى (كم (١) عاقل عاقل) ووصف العاقل بالعاقل ليفيد كماله فان تكرار اللفظ لقصد الوصفية يفيد ذلك ولو فى الجوامد

ص (وقديعكس الخ) ش أى قد يوضع الظاهر موضع المضمر فان كان ذلك الظاهر اسم اشارة ففائدته كمال العناية فى ترك مقتضى الظاهر الى غيره ومنه قول ابن الراوندى

سبحان من وضع الأشياء موضعها * وفرق العز والاذلال تفريقا

---

(١) قول ابن يعقوب كم عاقل فى بعض النسخ زيادة من بين كم وعاقل وكذلك فى وكم جاهل الآتى والمعنى مستقيم عليهما كتبه مصححه

(قوله هو وصف) أي وليس تأكيدا لفظيا كما يسبق الى الوهم اذ لا محل للتأكيد هنا لان التأكيد انما يكون لدفع توهم سهو أو تجوز ولا يتأتى شيء من ذلك هنا ثم ان مغايرته للموصوف بحمل الابهام المستفاد من التنكير على الكمال وكأنه قيل كم عاقل كامل العقل (قوله أي أعيته) أشار بذلك الا أنه يستعمل متعديا وقوله وأعجزته عطف تفسير أي انه لم ينل منها الا قليلا وقوله أو أعيت عليه أشار بذلك الى أنه يستعمل أيضا لازما فهو هنا محتمل لان يكون متعديا أو لازما (قوله وصعبت) تفسير لما قبله (قوله وجاهل جاهل) أي وجاهل كامل الجهل وفي ايقاعه جاهل جاهل مقابلا لعاقل عاقل مع أن المقابل للعاقل حقيقة المجنون والمقابل للجاهل العالم اشارة الى أن العقل بلا علم كالعدم وأن الجهل يلزمه الجنون فالعاقل ينبغي له أن يتحلى بالعلم ويحترز عن الجهل لئلا يتعطل عقله والجاهل مجنون لتباعده عن اكتساب الكمالات فاندفع ما يقال كان الاولى أن يقول في الاول كم عالم عالم أو يقول في الثاني ومجنون مجنون (٤٥٣) (قوله هذا) أي الحكم السابق وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا (قوله ترك) أي صير لان ترك اذا تعدى لمفعولين كان بمعنى صير كما في التسهيل (قوله الاوهام) أي العقول أي أهل العقول فسمى المحل باسم الحال فيه وحذف المضاف وانما لم يعبر بالعقول للاشارة الى أن الحيرة في ذلك انما تقع للعقلاء من طريق الوهم أي بسبب غلبة القضايا الوهمية على العقل لا من طريق العقل من حيث هو عقل تأمل اه يس (قوله حائرة) أي متحيرة في ثبوت الصانع ونفيه لان مقتضى المناسبة العقلية أن الصانع الحكيم يرزق ذا التدبير والعقل دون العكس ان قلت اذا كان هذا الامر يصير الاوهام ذوات حيرة فغاية أمر العالم أن يتحير فمن أين يصيره زنديقا أي جازما بنفي الصانع قلت الزندقة لا تتوقف على الجزم بنفي الصانع بل تحصل بالتردد فيه اللازم لذلك التحير غالبا (قوله وصير العالم الخ) قيل أراد بالعالم وزنديقا نفسه وقد أخطأ في الاول وأصاب في الثاني أما في الاول فلان مقتضى كونه عالما أن لا يعترض عليه تعالى فانه العليم بما يخفى على العباد المتصرف في ملكه بما يريد ولانه لو كان عالما نحريرا ما اعترض على الله بذلك وغفل عن كون الرزق حسيا ومعنويا وأن الثاني أفضل لانه رزق العلوم والمعارف والحكم وأما في الثاني فلانه زنديق ملحد اه وفيه أن هذا يبعده قوله سبحان من وضع الاشياء موضعها الخ فانه يقتضي أنه غير زنديق فلعله أراد غيره (قوله من نحر الامور علما) تمييز محول عن المفعول والاصل نحر علم الامور أي أتقنه ففعل به كما فعل بقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا ثم ان النحر في الاصل هو الذكاة على وجه مخصوص فتفسيره بالاتقان مجاز علاقته المشابهة في ازالة الضرر فان الذبح يزيل الدماء والرطوبات التي في الحيوان والاتقان يزيل الشكوك والشبهات (قوله نافيا للصانع) قائلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك وكان على الشارح أن يزيد ومنكر الآخرة لقول القاموس الزنديق هو من لا يؤمن بالآخرة والربوبية ولعل الشارح اقتصر على ما ذكره وترك انكار الآخرة لانه يلزم من نفي الصانع انكار الآخرة (قوله اشارة الى حكم سابق) أي الى أمر محكوم عليه سابق (قوله فكان القياس فيه الاضمار) أي بأن يقال هو مثلا وانما كان القياس الاضمار لتقدم ذكره مع كونه غير محسوس

هو وصف عاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه (أعيت) أي أعيته وأعجزته أو أعيت عليه وصعبت (مذاهبه) أي طرق معاشه (وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الاوهام حائرة ☆ وصير العالم النحرير) أي المتقن من نحر الامور علما أتقنها (زنديقا) كافرا نافيا للصانع العدل الحكيم فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان القياس فيه الاضمار فعدل الى اسم الاشارة

كما يقال مررت برجل رجل أي كامل في الرجولية (أعيت مذاهبه) أي أعيته طرق معاشه فلا ينال منها الا قليلا أو أعيت عليه مذاهبه فلا تأتيه بخير فأعيت يستعمل متعديا ولازما (و) كم (جاهل جاهل تلقاه مرزوقا) الوصف الثاني للكمال كما تقدم وكم فيهما للتكثير ولما كان هذا الحكم وهو وجدان كامل العقل محروما وكامل الجهل مرزوقا مختصا بحكم بديع عبر عنه باسم الاشارة لكمال العناية بتمييزه ولو كان المقام مقام التعبير عنه بالضمير لتقدمه فقال (هذا) الحكم السابق وهو وجدان العاقل محروما والجاهل مرزوقا هو (الذي ترك الاوهام) أي العقول وعبر عنها بالاوهام لان تحير العقل من غلبة القضايا الوهمية عليه (حائرة) اذ لم تفهم السر في ذلك لان مقتضى المناسبة ادراك ذي التدبير والعقل المراد دون العكس (و) هذا الذي (صير العالم النحرير) أي المتقن للعلوم من نحر العلوم أتقنها وعبر عن الاتقان بالنحر الذي فيه ازهاق النفس وتطهير المنحور من الفضلات لان اتقان العلم فيه التطهير من الشكوك والشبهات (زنديقا) أي كافرا نافيا للصانع العدل الحكيم قائلا ذلك العالم لو وجد كان من

كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه ☆ وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا
هذا الذي ترك الاوهام حائرة ☆ وصير العالم النحرير زنديقا

و إما للتهكم بالسامع كما اذا كان فاقد البصر أو لم يكن ثم مشار اليه أصلا

والاشارة حقيقة فى المحسوس (قوله لكمال العناية الخ) أى لافادة الاعتناء الكامل بتمييزه حيث أبرزه فى معرض المحسوس (قوله ان هذا الشىء) أى الذى هو كون العالم محروما والجاهل مرزوقا (قوله وهو جعل الخ) الضمير للحكم العجيب وفيه اشارة الى أن المراد بترك الاوهام حائرة جعلها كذلك (قوله فالحكم البديع هو الذى أثبت) أى وهو جعل الاوهام حائرة وأشار بذلك لرد قول بعضهم ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع على هذا القول كونه عبارة عنه ومتى كون هذا الحكم بديعا انه ضد ما كان ينبغى وهذا تعسف لانه يلزم عليه اختصاص الشىء بنفسه فالحق ماقاله الشارح من اختلاف المسند اليه المعبر عنه باسم الاشارة والحكم البديع المختص به فالمسند اليه هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا والحكم البديع المختص به أى الثابت له جعل الاوهام حائرة والعالم زنديقا (قوله عطف على كمال العناية) أى لا على قوله لاختصاصه لافادته أن التهكم بمن لا بصر له يقتضى كمال العناية بتمييز المسند اليه كما أن اختصاصه بحكم بديع يقتضى ذلك مع أن التهكم بمن لا بصر له انما يقتضى ايراد المسند اليه باسم اشارة سواء قصد كمال العناية بالتمييز أولا قال عبد الحكيم وفيه تعريض بصاحب المفتاح حيث جعل التهكم داخلا تحت كمال العناية مقابلا للاختصاص بالحكم البديع فانه قال اذا كملت العناية بتمييزه امالانه اختص بحكم بديع عجيب الشأن واما لانه قصد التهكم بالسامع أو (قوله كما اذا كان السامع الخ) كما لو قال لك الأعمى من ضربنى فقلت له هذا ضربك فكان مقتضى الظاهر ان يقال له هو زيد لتقدم المرجع فى السؤال لكنه عدل عن مقتضى الظاهر وأتى بالاسم الظاهر محل الضمير قصدا للتهكم والاستهزاء به حيث عبرت له بما هو موضوع للمحسوس بحاسة البصر فنزلته منزلة البصير تهكما به

لكمال العناية بتمييزه ليرى السامعين ان هذا الشىء المتميز المتعين هو الذى له الحكم العجيب وهو جعل الاوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا فالحكم البديع هو الذى أثبت للمسند اليه المعبر عنه باسم الاشارة (أو التهكم) عطف على كمال العناية (بالسامع كما اذا كان) السامع (فاقد البصر)

حكمته رزق العاقل لما يترتب على رزقه من الصالح دون الجاهل فالحكم البديع الذى اختص به المشار اليه وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا هو تركه الاوهام حائرة وتصييره العالم النحرير زنديقا وأما حمله على أن الحكم البديع هو كون الجاهل مرزوقا والعاقل محروما واختصاص المسند اليه به كونه عبارة عنه فهو تعسف لانه كاختصاص الشىء بنفسه والمتبادر من الحكم خلافه ولذلك جزم بأن الحكم البديع هو ترك الاوهام حائرة وتصييره العالم النحرير زنديقا أما كون المشار اليه بترك الاوهام حائرة فهو ظاهر وتحيرها فى عظمة الصانع الحكيم وخفاء حكمته عن العقول حتى لم ينفع فى استفادة أرزاقه عقل لبيب ولا حيلة أريب ولا أدرك الغواص فى فهم الحكم التفريق بين الخلائق بوجه بعيد ولا قريب وأما تصييره العالم النحرير زنديقا فلما ذكر فالأمر ولو حصل التوفيق بالعكس فان كون العالم محروما والجاهل مرزوقا مما يدل على وجود الصانع العدل الحكيم وأنه لا ينفع العقل فى أمره ولا يضر الجهل فى فضله فتسمية هذا القائل العالم الزنديق نحريرا غلط فى حكمه وحيدق علمه والله الموفق بمنه وكرمه اذ لا ينفى النحرير الحكمة عن الصانع بما ذكر وانما يتصور النفى من الناظر فى بادئ الشبهة على ما قررنا أولا ولا يكون حينئذ نحريرا والحاصل أنه مما يدل على ثبوت الصانع ماذكر ومن أثبته يثبته حكيما تأمل وانما أفاد اسم الاشارة ماذكر لان الاشارة به فى الاصل الى محسوس ففى التعبير به عنه اظهاره فى صورة المحسوس فكأنه يقول هذا التعين الذى صار كالمحسوس يشار اليه هو المختص بهذا الحكم البديع فليفهم (أو التهكم) هو معطوف على كمال العناية (بالسامع) أى يكون وضع اسم الاشارة موضع المضمر لكمال العناية وللتهكم بالسامع (كما اذا كان) السامع (فاقد البصر) فيقال له مثلا استهزاء به وتهكما بأمره عند قوله مثلا من ضربنى هذا ضاربك مكان هو زيد مثلا لان المقام مقام الضمير لتقدم معاده لما تقدم السؤال وسواء كان ثم مشار اليه حسا أو لم يكن أصلا فيقال له ذلك مشيرا للخلاء مثلا وانما قلنا معطوف على كمال العناية لئلا يتوهم عطفه على قوله لاختصاصه فيتوهم ان التهكم علة لكمال العناية وأنه متى أريد التهكم فلابد من كمال العناية كما اقتضاه كلام المفتاح اذ من المعلوم ان التهكم يحصل باسم الاشارة من غير شرط كمال العناية ولو كان يزداد التهكم بازدياد كمال العناية بتمييزه أكمل

فان أصله هو أى ما تقدم ذكره من اعياء مذاهب العاقل ورزق الجاهل (قوله واما لارادة التهكم بالسامع) أى الاستهزاء به وأصل التهكم فقلب كما اذا كان السامع أعمى أو ضعيف البصر فتشير الى شىء موضع الاضمار تهكما به أو لا يكون ثم مشار اليه

واما النداء على كمال بلادته بأنه لايدرك غير المحسوس بالبصر أوعلى كمال فطانته بأن غير المحسوس بالبصر عنده كالمحسوس عند غيره
واما الادعاء أنه كمل ظهوره حتى كأنه محسوس بالبصر

(قوله أولا يكون الخ) هذا مقابل لمحذوف والأصل سواء كان ثم مشار اليه محسوس أولم يكن ثم مشار اليه أصلا أى محسوس فالمنفى المشار اليه المحسوس لا المشار اليه مطلقا كما اذا قال لك الأعمى من ضربنى فقلت له هذا ضربك مشيرا للخلاء مثلا استهزاء به مكان هو زيد لتقدم المرجع فى السؤال كذا قرر بعض الأشياخ وقرر شيخنا العدوى أن قوله أولا يكون مقابل لقوله فاقد البصر أى أولم يكن فاقد البصر لكن لم يكن ثم مشار اليه أصلا يعنى محسوس كما اذا قال لك البصير من ضربنى فقلت هذا ضربك مشيرا لأمر عدمى كالخلاء وانما كان التعبير باسم الاشارة مفيدا للتهكم والاستهزاء لان الاشارة الى الأمر العدمى بما يشار به الى المحسوس بما يدل على عدم الاعتناء بذلك الشخص وقد علم من هذا أن كون المشار اليه غير حاضر حسا لايمنع من كون المقام مقام اضمار لتقدم المرجع فى السؤال و بهذا اندفع مايقال اذا لم يكن ثم مشار اليه أصلا لم يكن هناك مرجع للضمير فلا (٤٥٥) يكون المقام للضمير لتوقفه على المرجع فلا يصح جعل ذلك من وضع الظاهر موضع الضمير (قوله أصلا) تمييز محول عن اسم كان أى أولا يكون أصل المشار اليه ثمة (قوله أى النداء) عطف على التهكم أى بوضع اسم الاشارة موضع الضمير لأجل النداء أى الاعلام والتنبيه على بلادة السامع وذلك لان فى اسم الاشارة الذى أصله أن يكون لمحسوس ايماء الى أن السامع لايدرك الا المحسوس فاذا قال قائل من عالم البلد مثلا فقيل له ذلك زيد كان ذلك القول مكان هو زيد لان المحل للضمير لتقدم المرجع فالاتيان باسم الاشارة خلاف مقتضى الظاهر وعدل لذلك الخلاف ايماء الى كمال بلادة ذلك السائل (قوله أوعلى كمال فطانته) أى السامع وحاصله أن المتكلم يستعمل اسم الاشارة الذى أصله المحسوس فى المعنى الغامض الخفى ايماء الى أن السامع لذكائه صارت المعقولات عنده كالمحسوسات وذلك كقول المدرس بعد تقرير مسئلة غامضة وهذه عند فلان ظاهرة مدحاله وتعريضا بغيره فكان مقتضى الظاهر أن يقال وهى ظاهرة عند فلان لتقدم المرجع لكنه عدل عن مقتضى الظاهر لخلافه للتنبيه على كمال فطانة ذلك السامع وأن المعقولات صارت عنده كالمحسوس (قوله أوادعاء كمال ظهوره) أى بوضع اسم الاشارة مكان الضمير فى باب المسند اليه لادعاء كمال ظهوره عند المتكلم حتى كأنه محسوس بالبصر ولو لم يكن ظاهرا فى نفسه ومن ذلك قول القائل عند الجدال وتقرير مسئلة أنكرها الخصم هذه ظاهرة أومسلمة فكان مقتضى الظاهر أن يقال وهى ظاهرة لكنه عدل الى خلاف مقتضى الظاهر ادعاء لكمال الظهور

أولا يكون ثم مشار اليه أصلا (أو النداء على كمال بلادته) أى بلادة السامع بأنه لايدرك غير المحسوس (أو) على كمال (فطانته) بأن غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس (أو ادعاء كمال ظهوره) أى ظهور المسند اليه

تمييز ولا يضر فى وضع اسم الاشارة موضع المضمر تخالف الخبر فى الجملتين اذ ليس من شرط الوضع المذكور صحة بقاء خبر المضمر كما هو وقد علم بما قررناه أن كون المشار اليه غير حاضر حسا لايمنع من كون المقام مقام الاضمار وقد يمثل له أيضا بأن يقول لك الأعمى على وجه التقرير أتشهد أن زيدا ضربنى فتقول على وجه التهكم نعم ذلك الذى تراه فى ذلك الجانب ضار بك مكان قولك نعم هو ضار بك وقد اتحد الخبر فى الجملتين فى هذا المثال فليفهم (أو النداء) أى و بوضع اسم الاشارة مكان المضمر للنداء أى للبيان (والتنبيه على كمال بلادته) أى السامع لان فى اسم الاشارة الذى أصله أن يكون لمحسوس إيماء الى أن السامع لايدرك الا المحسوس فاذا قال مثلا من عالم البلد فيقال له ذلك زيد مكان هو زيد للاشارة الى كمال البلادة (أو) النداء أى التنبيه (على كمال فطانته) أى السامع فيستعمل اسم الاشارة الذى أصله المحسوس فى المعنى الغامض ايماء الى أن السامع لذكائه صارت المعقولات لديه كالمحسوسات ولهذا تجد المدرس بعد تقريره مسئلة غامضة يقول وهذا عند فلان ظاهر مدحا لفلان وتعريضا بغيره مكان وهو ظاهر (أو ادعاء كمال ظهوره) أى بوضع اسم الاشارة مكان المضمر فى باب المسند اليه لادعاء كمال الظهور عند السامع أو المتكلم ولو لم يكن ظاهرا فى نفسه ومنه قول القائل عند الجدال وتقرير مسئلة أنكرها الخصم وهذه ظاهرة أومسلمة مكان وهى ظاهرة أو

أو الاعلام بكمال بلادته أوفطانته كما سبق أى لانه لايدرى غير المحسوس أولانه من فطنته تكون الأشياء بالنسبة اليه كالمحسوسة فيشار لها أو ادعاء انه كامل الظهور فلا يخفى ومنه من غير باب المسند اليه قول عبدالله بن الدمينة

ومنه فى غير باب المسند اليه قوله

تعاللت كى أشجى ومابك علة ⁕ تريدين قتلى قد ظفرت بذلك

(قوله وعليه) خبر مقدم وتعاللت مبتدأ مؤخر وقوله من غير هذا الباب حال من تعاللت (قوله تعاللت الخ) هو من كلام عبد الله بن دمينة من قصيدة مطلعها

قفى قبل وشك البين يا ابنة مالك ⁕ ولا تحرمينى نظرة من جمالك

وبعد هذا البيت المذكور تعاللت الخ وبعده

فان ساءنى ذكراك لى بمساءة ⁕ فقد سرنى أنى خطرت ببالك

ووشك البين قرب التفرق والخطاب للمحبوبة (قوله أى أظهرت العلة) أى لان التفاعل يستعمل فى اظهار ما لم يكن كتعارج أى أظهر العرج ولم يكن به عرج (قوله أى أحزن) لما طبعت عليه من التوجع لتوهم علتك وان كان التوهم فاسدا (قوله لا من شجا العظم) هو بالفتح وانما لم يكن أشجى هنا مأخوذا منه لعدم المناسبة (قوله نشب فى حلقه) بكسر الشين أى وقف العظم فى حلقه (قوله ومابك علة حال من التاء فى تعاللت مؤكدة لان المراد ومابك علة فى الواقع ولا شك انه يفهم من التعالل عدم العلة فى الواقع (قوله تريدين قتلى) أى باظهار العلة وهى حال من التاء فى تعاللت أيضا أو بدل اشتمال من تعاللت أو استئناف وكان الظاهر أن يقول أردت الا أنه عبر بالمضارع ارادة لحكاية الحال الماضية (قوله قد ظفرت بذلك) مستأنف استئنافا بيانيا جوابا عما يقال قد ظفرت بذلك المراد وهو قتلك أولا فأجاب بقوله قد ظفرت بذلك وانما صح ترتيب قتله على اظهار العلة مع جزم المقتول بانتفائها لانه يدعى موته بتوهم العلة ولو كان التوهم فاسدا بل بتصورها فكيف به لو حققت العلة وهذا من الظرافة بمكان (قوله كان مقتضى الظاهر أن يقول به لأنه) أى القتل ليس بمحسوس أى وأصل الاشارة أن تكون لمحسوس وقوله لانه ليس بمحسوس اى ولكونه متقدما والحاصل أن المحل للضمير لتقدم المرجع ولكون القتل غير محسوس

(وعليه) أى على موضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور (من غير هذا الباب) أى باب المسند اليه (تعاللت) أى أظهرت العلة والمرض (كى أشجى) أى أحزن من شجى بالكسر أى صار حزينا لا من شجا العظم بمعنى نشب فى حلقه (ومابك علة ⁕ تريدين قتلى قد ظفرت بذلك) أى بقتلى كان مقتضى الظاهر أن يقول به لانه ليس بمحسوس فعدل الى ذلك اشارة الى أن قتله قد ظهر ظهور المحسوس (وان كان) المظهر الذى وضع موضع المضمر (غيره) أى غير اسم الاشارة (فلزيادة التمكين)

مسلمة ادعاء لكمال الظهور (وعليه) أى وعلى استعمال اسم الاشارة مكان الضمير لادعاء كمال الظهور (من غير هذا الباب) وهو باب المسند اليه قوله (تعاللت) أى أظهرت العلة والمرض لان التفاعل يستعمل فى اظهار ما لم يكن كتعارج اذا أظهر العرج ولم يكن (كى أشجى) أى لأحزن بسبب علتك لما طبعت عليه من التوجع لتوهم وجعك وهو من شجى بكسر الجيم أى حزن لا من شجاه أى أحزنه أو شجا بالعظم نشب فى حلقه بفتح الجيم فيهما إذ لا يناسب أحدهما هنا (ومابك علة) فى نفس الأمر (تريدين) باظهار العلة (قتلى قد ظفرت بذلك) المراد وهو قتلى ومعلوم ان المحل محل اضمار لتقدم المعاد فالأصل قد ظفرت به وعدل الى اسم الاشارة لادعاء ظهور القتل وانه فى غاية الوضوح بحيث لا يشك فيه ويحتمل أن يكون مع ذلك أشار به الى بعد قتله عن غيرها وظفرت به هى واضحامع بعده فى نفسه عن غيرها وانما صح ترتيب قتله على اظهار العلة مع جزم المقتول بانتفائها لأنه يدعى موته بتوهم العلة بل بتصورها ولو كان التوهم فاسدا فكيف به لو حققت العلة وهذا من الظرافة بمكان فليفهم (وان كان) المظهر الذى وضع موضع المضمر (غيره) أى غير اسم الاشارة (ف) وضع ذلك المظهر مكان المضمر يكون (لزيادة التمكين) يحتمل أن تكون الاضافة فيه للبيان أى للزيادة التى

تعاللت كى أشجى وما بك علة ⁕ تريدين قتلى قد ظفرت بذلك

وقد قلت للعواد كيف ترونه ⁕ فقالوا قتيلا قلت أيسرها لك

فمقتضى الظاهر أن يقول قد ظفرت به ص (وان كان غيره فلزيادة التمكين الخ) ش أى ان كان

الظاهر

(قوله فعدل الى ذلك) بكسر الكاف أى الى لفظ ذلك (قوله اشارة الى أن قتله قد ظهر ظهور المحسوس) اعترض بأنه كان الأولى أن يقول قد ظهر كمال الظهور المحسوس لأجل أن يطابق قول المصنف أو ادعاء كمال ظهوره ورد بأنه لا حاجة لذلك لان كمال ظهور المعانى كالقتل أن يكون كالمحسوس فظهورها ظهور المحسوس كمال فى ظهورها غاية الأمر أن هذا الكمال الذى هو ظهور المحسوس له مراتب متفاوتة وليس فى قوله أو ادعاء كمال ظهوره أعلى مراتب الكمال بل حاصله اعتبار نفس الكمال الصادق بكل مرتبة من مراتبه (قوله اشارة الى ان قتله الخ) أى ويحتمل أن يكون انما عدل الى لفظ ذلك اشارة الى بعد القتل لانه لكمال شجاعته يبعد عن قتله كل أحد وهى قد ظفرت به بمجرد التعالل (قوله أى غير اسم الاشارة) أى بأن كان علما أو معرفا بأل أو بالاضافة (قوله فلزيادة التمكين) أى فوضع ذلك المظهر موضع المضمر يكون لزيادة التمكين

و إما لنحو ذلك وإن كان المظهر غير اسم اشارة فالعدول اليه عن المضمر اما لزيادة التمكين كقوله تعالى قل هو الله أحد الله الصمد ونظيره من غيره قوله و بالحق أنزلناه و بالحق نزل وقوله فبدل الذين ظلموا قولا غير الذى قيل لهم فأنزلنا على الذين ظلموا وقول الشاعر
* ان تسألوا الحق نعط الحق سائله * بدل نعطكم اياه

(قوله أى جعل المسند اليه متمكنا عند السامع) لم يقل أى جعل المسند اليه زائدا فى التمكن عند السامع اشارة الى أن اضافة زيادة للتمكن بيانية أى زيادة هى التمكن أى قوة الحصول فى ذهن السامع و بيان ذلك أن المسند اليه يفيد فهم معناه فى الجملة وكونه مظهرا فى موضع المضمر يفيد زيادة على ذلك وهى التمكن وهذا وجه تسمية التمكن زيادة ووجه افادة الظاهر التمكن دون المضمر أن المضمر لا يخلو عن ابهام فى الدلالة بخلاف المظهر لاسيما ما يقطع الاشتراك من أصله كالعلم فاذا ألقى السامع ما لا ابهام فيه تمكن من ذهنه أولا ولان الظاهر لما وقع فى غير موقعه كان كحدوث شىء غير متوقع فأثر فى النفس تأثيرا بليغا (٤٥٧) وتمكن منها زيادة تمكن أولا ولان فى الاظهار من الفخامة والتعظيم ما ليس فى الضمير واعلم أن المقام الذى يقتضى التمكن هو كون الغرض من الخطاب تعظيم المسند اليه وافراده بالحكم ولاشك أن ما لا يخل بالفهم والتعيين يناسب ذلك بخلاف ما قد يخل بذلك فلا يناسب التعظيم والافراد (قوله الله الصمد) عرف الصمد لافادة الحصر المطلوب ولعلم المخاطبين بصمديته ونكر أحد لعدم علمهم بأحديته اه فنرى ولم يؤت بالعطف بين الجملتين لكمال الازدواج بين الجملتين فان الثانية كالتتمة للأولى (قوله و يقصد فى الحوائج) تفسير لما قبله (قوله لم يقل هو الصمد) أى مع أنه مقتضى الظاهر لتقدم المرجع (قوله لزيادة التمكن) أى لانه لو قال هو الصمد لكان فيها استحضار الذات بالضمير لكن لم يكن فيه

تمكن وتقرر لان فى الضمير ابهاما ما بخلاف المظهر فانه أدل على التمكن لاسيما اذا كان علما لانه قاطع للاشتراك من أصله أى والتمكن يناسب التعظيم والافراد بالصمدية اللذين هما الغرض من هذا الخطاب (قوله ونظيره) مبتدأ وقوله و بالحق خبر وقوله من غيره حال منه أى حال كون تلك الآية من غيره وهى حال مؤكدة اذ كونها من غيره معلوم من كونها نظيرا (قوله أى بالحكمة المقتضية الخ) وهى هداية الخلق لكل خير وصلاح معاشهم ومعادهم وسمى هذه الحكمة حقا لانها أمر ثابت محقق (قوله أنزلناه) أى أردنا انزاله (قوله حيث لم يقل و به نزل) أى مع أنه مقتضى الظاهر لتقدم المرجع وكون هذا من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر اذا كان المراد من الحقين معنى واحدا كما يدل عليه قاعدة اعادة المعرفة معرفة وأن المعنى وما أردنا انزال القرآن الا مقرونا بالحكمة المقتضية لانزاله

أى جعل المسند اليه متمكنا عند السامع (نحو قل هو الله أحد الله الصمد) أى الذى يصمد اليه و يقصد فى الحوائج لم يقل هو الصمد لزيادة التمكن (ونظيره) أى نظير قل هو الله أحد الله الصمد فى وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن (من غيره) أى من غير باب المسند اليه (و بالحق) أى بالحكمة المقتضية للانزال (أنزلناه) أى القرآن (و بالحق نزل) حيث لم يقل و به نزل

هى التمكين أى جعل المسند اليه متمكنا فى ذهن السامع أو تمكين دلى أصلها لان المضمر لا يخلو من تمكن معناه فى ذهن السامع فى الجملة والمظهر أقوى فى التمكين وعلى الأول يكون تسمية التمكين زيادة لان المسند اليه فى الجملة يفيد فهم معناه وكونه مظهرا فى موضع المضمر يفيد زيادة على ذلك وهى ذلك التمكين واسم الاشارة ولو كان مفيدا للتمكين أيضا انما ينبغى أن يذكر من أسراره ما يختص به ككمال العناية كما تقدم ثم ان هذا أمر جلى لانه يقال ما وجه افادة الظاهر دون المضمر تمكينا وما مقام التمكين أما الأول فبيانه أن المضمر لا يخلو عن ابهام فى الدلالة بخلاف المظهر لاسيما ما يقطع الاشتراك فى أصله كالعلم وأما الثانى فكأن يكون الغرض من الخطاب تعظيم المسند اليه وافراده بالحكم فيكون المقام مقام التمكين لان ما قد يخل بالفهم والتعيين لا يناسب التعظيم والافراد وذلك كما فى المثال وهو المشار اليه بقوله (نحو قل هو الله أحد الله الصمد) فان الغرض اعتقاد عظمة المسند اليه وافراده بالصمدية فاقتضى المقام الاظهار بدلا عن الاضمار الذى هو الأصل فى قوله الله الصمد اذ لو قيل هو الصمد كان فى الاضمار ابهام ما والمظهر أدل على التمكين لاسيما وهو علم والتمكين يناسب التعظيم والافراد بالصمدية كما بينا فليفهم (ونظيره) أى ومثل قل هو الله أحد الله الصمد فى كون الاظهار فيه فى موضع المضمر لزيادة التمكين لاقتضاء المقام اياه ولكن ذلك النظير (من غيره) أى من غير باب المسند اليه قوله تعالى (و بالحق) أى و بالأمر الثابت المحقق وهو الحكمة المقتضية للانزال من هداية الخلق وتحقيق حجة السعادة والشقاوة (أنزلناه) أى القرآن و بالحق و بتلك الحكمة (نزل) فمقتضى الظاهر

الظاهر غير اسم الاشارة فيؤتى به بدلا عن الضمير لزيادة التمكين أى التقرير والتثبيت حتى يكون مستحضرا لا يزول عن البال نحو قل هو الله أحد الله الصمد ففى اعادة لفظ الجلالة هذا المعنى ونظيره من

وأما الادخال الروع في ضمير السامع وتربية المهابة وأما التقوية داعي المأمور مثالهما قول الخلفاء أمير المؤمنين يأمرك بكذا

وما نزل الا ملتبسا بالحكمة أي الهداية لكل خير ولما كان ارادة الانزال ملتبسا بالحق لا تستلزم مصاحبة الحق في النزول لجواز أن يعرض خلل حال النزول أكد بذكر و بالحق نزل وتقدير الجار والمجرور في الموضعين لافادة الحصر أما اذا كان المراد منهما معنيين فلا يكون مما نحن بصدده أعني وضع الظاهر موضع المضمر لعدم تقدم المرجع وذلك كما لو حمل الحق الثاني على الأوامر والنواهي كما قيل والمعنى وأنزلنا القرآن ملتبسا بالحق أي الحكمة المقتضية لانزاله و بالأوامر والنواهي نزل أو أريد به جبريل عليه السلام كما قيل أيضا فيل انه لا حاجة لهذا الاشتراط لانه اذا اختلف معناهما كان القياس الاتيان بالضمير أيضا ليكون من باب الاستخدام ورد بأن هذا الاستخدام خلاف الظاهر فلا يكون من وضع المضمر موضع الظاهر والكلام فيه (قوله أو ادخال الروع) بفتح الراء الخوف وأما بالضم فهو القلب فلو قال بدل في ضمير

في روع لكان أحسن لما فيه من الجناس المحرف (قوله ضمير السامع) أي في قلبه فأطلق الحال وأراد المحل (قوله وتربية المهابة) أي زيادتها وانما عطف بالواو المفيدة للجمع بين الأمرين اشارة الى قوة ذلك الداعي والباعث وذلك لان الخوف خشية لحوق الضرر كالحالة التي تحصل للانسان من مخاطبة الملوك والمهابة التعظيم والاجلال القلبي الناشيء من الخوف كالحالة التي تكون في قلوب الناظرين للملوك والسلاطين والجمع بينهما أبلغ في المقصود (قوله هذا كالتأكيد) أي لان خشية لحوق الضرر من شيء يلزمها اجلاله وتعظيمه في القلب فهو من عطف اللازم وهو بمنزلة التأكيد لانه يدل على الملزوم ولذا قال الشارح كالتأكيد ولم يقل تأكيد كذا قيل وفي جعل العطف من عطف اللازم على الملزوم نظر لان المعطوف بالواو التربية لا المهابة وتربية المهابة غير لازمة لادخال الخوف انما اللازم نفس المهابة تأمل (قوله أو تقوية داعي المأمور) لما كانت تقوية الداعي قد توجد من غير ادخال الروع عطف بأو واضافة داعي للمأمور من اضافة اسم الفاعل لمفعوله أي تقوية ما يكون داعيا لمن أمرته بشيء الى الامتثال والاتيان به وذلك الداعي حالة نفسانية تقوم بالمأمور كظن الانتقام منه عند مخالفته فذات الخليفة مثلا تقتضي الداعي المذكور والتعبير عنها بأمير المؤمنين الدال على السلاطة والتمكن من فعل المكروه بالمأمور يقوي ذلك الداعي كذا قرر بعضهم وقرر شيخنا العلامة العدوي أن المراد بالداعي نفس الآمر وحينئذ فالمراد بتقويته كون تلك الذات قوية متصفة بالصفات العظيمة أي أن الاسم الظاهر غير اسم الاشارة قد يوضع موضع المضمر لأجل الدلالة على قوة الذات الآمرة للشخص المأمور بشيء (قوله أمير المؤمنين يأمرك بكذا) أي فاسناد الأمر الى لفظ أمير المؤمنين دون الضمير الذي هو أنا موجب لدخول الخوف في قلب السامع لدلالة لفظ الأمير على السلطان والقهر يشعر بالخوف منه وأنه يهلك العاصي بقوته وموجب لازدياد المهابة الحاصلة من رؤيته ومشافهته

(أو ادخال الروع) عطف على زيادة التمكين (في ضمير السامع وتربية المهابة) عنده هذا كالتأكيد لادخال الروع (أو تقوية داعي المأمور مثالهما) أي مثال التقوية وادخال الروع مع التربية (قول الخلفاء أمير المؤمنين يأمرك بكذا)

أن يقال و به نزل فعدل عنه الى الظاهر لزيادة التمكين لان المقام مقام تقرير حكمة الانزال لئلا يغفل عن كون نزوله لما ورد التوهم نزوله لغيرها بسبب كونه من غير الله تعالى كما هو مذهب الكافر وهذا ظاهر ان أريد بالحق في الجملتين معنى واحد كما هو ظاهر من تعريفه في الموضعين وأما ان أريد بالثاني خلاف الاول كأن يراد بالاول اقامة الحجة و بالثاني الأوامر والنواهي والمواعظ مثلا فالكلام على مقتضى الظاهر لان وضع المضمر حينئذ موضع الثاني لا يصح الا على طريق الاستخدام وهو خلاف الأصل فافهم (أو ادخال الروع) هو معطوف على زيادة التمكين أي يكون وضع ظاهر غير اسم الاشارة موضع مضمر لقصد ادخال الروع أي الخوف (في ضمير السامع وتربية المهابة) أي تجديد الاجلال والروع أي الخوف من الشيء يستلزم الاجلال له فتربيته من ادخال الروع ولو كان ظاهر الاول ابتداءه والثاني دوامه ولقرب الاول من الثاني عطفه عليه بالواو فهو كعطف المماثل فيكون كالتأكيد للاول (أو تقوية داعي المأمور) على امتثال الأمر ولما كانت تقوية داعي المأمور قد توجد من غير ادخال الروع كما يوجد ادخال الروع بدون التقوية كأن يكون الغرض ادخال الروع للارهاب وكسر القلب مثلا كما قد يجتمعان عطفهما بأو (مثالهما) أي مثال اجتماع التقوية وادخال الروع الصادق بالتربية (قول الخلفاء أمير المؤمنين يأمرك بكذا) فان مقتضى الظاهر أنا آمرك بكذا لان المقام للتكلم ومعلوم أن

غير المسند اليه و بالحق أنزلناه و بالحق نزل ان كان الحق الثاني هو الحق الاول وقد يؤتى بالظاهر لادخال الروع في ضمير السامع وتربية المهابة أو تقوية داعية المأمور ومثالهما قول الخلفاء أمير المؤمنين يأمرك بكذا والأصل أنا آمرك (قوله ومن غيره) أي غير المسند اليه على وضع الظاهر موضع المضمر لتقوية داعية المأمور لا للروع فاذا عزمت فتوكل على الله أي علي وقول المصنف ومثالهما بعد أن عطف تربية المهابة

وموجب لتقوية داعي المأمور فذات الخليفة تقتضي حالة نفسانية تدعو المأمور على الامتثال والتعبير عنها بأمير المؤمنين الدال على السلطة والبطش بالمأمور لو خالف يقوى ذلك الداعي هذا على أن المراد بالداعي حالة نفسانية وأما على أن المراد بالداعي نفس الآمر فنقول ان لفظ أمير المؤمنين يدل على قوة ذلك الداعي أي الآمر وأنه ذات عظيمة لاتصافها بذلك الوصف الدال على القوة بخلاف أنا آمرك فانه لا يدل على أن تلك الذات الآمرة عظيمة (قوله مكان أنا آمرك) أي الذي هو مقتضى الظاهر لان المقام للتكلم (قوله لتقوية داعي المأمور) أي دون ادخال الروع وذلك لان التعبير بالتوكل لا يناسب الروع من المطمأن اليه وأيضا لو كان المراد أن الآية من قبيل تقوية الداعي وادخال الروع لقال المصنف وعليهما والحاصل أن افراد ضمير عليه ورجوعه لأحد المذكورات مع كون سياق الآية للترغيب في التوكل مناسب لتقوية داعي المأمور دون ادخال الروع (قوله فاذا عزمت) أي بعد المشاورة وظهور الأمر (قوله لم يقل على) أي مع أن المقام يقتضيه لان المقام مقام تكلم (قوله لما في لفظ الله الخ) حاصله أن الذات العلية تقتضي الداعي أي تقتضي حالة نفسانية قائمة بالنبي داعية له على امتثاله الأمر بالتوكل والاوصاف المدلول عليها بلفظ الجلالة تقوي ذلك الداعي أو تقول النبي مأمور بالتوكل والداعي له على ذلك هو الذات العلية وقد عبر عن تلك الذات بالاسم الظاهر الدال على قوة تلك الذات وعظمتها لان لفظ الجلالة موضوع للذات الموصوفة بالقدرة وسائر الكمالات بخلاف ضمير المتكلم فانه لا يدل على قوة الذات المدلول عليها لانه موضوع لكل متكلم (قوله العطف) بفتح العين والرحمة عطف تفسير (قوله أتاكا) أي أتى باب توبتك وهو الرجوع عن معصيتك الى طاعتك أو أتى باب سؤالك (قوله مقرا) حال من فاعل أتاكا أي حال كونه معترفا بالذنوب ولا عذر له في ارتكابها (قوله وقد دعاكا) أي سألك غفرانها وبعد هذا البيت

فان تغفر فأنت لذاك أهل * وان تطرد فمن يرحم سواكا

وهذا البيت الثاني موجود في بعض النسخ وقوله فأنت لذاك أي الغفران المفهوم من الفعل وقوله فمن يرحم من استفهامية مبتدأ وجملة يرحم خبر وتسكين الفعل للوقف المقدر اجراء للوصل مجرى الوقف على حد قراءة الحسن ولا تمنن تستكثر بالسكون في الوصل أو أنه

مكان أنا آمرك (وعليه) أي على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المأمور (من غيره) أي من غير باب المسند اليه (فاذا عزمت فتوكل على الله) لم يقل على لما في لفظ الله من تقوية الداعي الى التوكل لدلالته على ذات موصوفة بالأوصاف الكاملة من القدرة الباهرة وغيرها (أو الاستعطاف) أي طلب العطف والرحمة (كقوله * إلهي عبدك العاصي أتاكا) * مقرا بالذنوب وقد دعاكا *

اسناد الامر الى لفظ أمير المؤمنين دون الضمير الذي هو أنا موجب لتقوية الداعي على الامتثال ولادخال الروع حيث دل لفظ الامير على السلطان والقهر فيشعر بالخوف منه وأنه يهلك العاصي بقوته والداعي الى الامتثال موجود في كل دال على الذات الامامية ولفظ الأمير يتقوى به ذلك الداعي (وعليه) أي وعلى وضع المظهر الذي هو غير اسم الاشارة موضع المضمر لكن لتقوية داعي المأمور على الامتثال فقط دون ادخال الروع حال كون ذلك المظهر (من غيره) أي من غير باب المسند اليه قوله تعالى (فاذا عزمت فتوكل على الله) ومقتضى الظاهر أن يقال فتوكل علي لان المقام للتكلم فعدل عن ضمير المتكلم الى الظاهر وهو لفظ الجلالة لما فيه من تقوية الداعي على امتثال أمر التوكل لما فيه من الاعلام بمدلوله الذي هو الذات الموصوفة بأوصاف الالوهية الكاملة من القدرة والارادة وغيرهما والتوكل على من هو كذلك يجب وانما قلنا دون ادخال الروع لان الاطمئنان بالتوكل لا يناسبه الروع من المطمأن اليه (أو الاستعطاف) عطف على قوله لزيادة التمكين أي ويوضع المظهر غير اسم الاشارة موضع المضمر للاستعطاف وهو طلب العطف أي الرحمة (كقوله * إلهي عبدك العاصي أتاكا) أي أتى باب توبتك وهو الرجوع عن معصيتك الى طاعتك أو أتى باب سؤالك حال كونه (مقرا) أي معترفا (بالذنوب) وأنه لا حجة له ولا عذر في ارتكابها (وقد دعاكا) أي سألك غفرانها وبعده * فان ترحم فأنت لذاك أهل * وان تطرد فمن يرحم سواكا * وسكن يرحم المتأخر لضرورة الوزن معاملة للوصل معاملة الوقف ومقتضى الظاهر أن يقال أنا أتيتك عاصيا ونحوه وعدل الى الظاهر الذي هو لفظ العبد لما في

بالواو وتقوية الداعية بأو دليل أنه يوهم أن الروع والمهابة واحد وليس كذلك بل الروع والفزع والمهابة الاجلال قال أهابك إجلالا ومابك قدرة * علي ولكن ملء عين حبيبها

وقد يقصد به الاستعطاف كقوله

إلهي عبدك العاصي أتاكا * مقرا بالذنوب وقد دعاكا

فان تغفر فأنت لذاك أهل * وان تطرد فمن يرحم سواكا

لم يقل أنا لما فى لفظ عبدك من التخضع

الاشعار بالعبودية المنسوبة لربوبية المسؤول من ترقب الرحمة واستحقاق العطف والشفقة من الموصوف بالربوبية لأن من حق السيد عند تخضع العبد المنسوب له ورجوعه له أن يعطف عليه

أصله أنا أتيتك ولقائل أن يقول فى هذا المثال وكثير مما سبق بل فى هذا الباب كله هلا جعل ذلك من باب التجريد فلا يكون الظاهر موضوعا موضع المضمر فان معنى الضمير هو المجرد منه ومعنى الظاهر المجرد وهما مختلفان قطعا بقى على المصنف من أسباب هذا القسم أن يقصد التوصل بالظاهر الى الوصف نحو فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي بعد قوله انى رسول الله أو تعظيم الأمر مثل أولم يروا كيف يبدأ الله الخلق ثم يعيده ان ذلك على الله يسير قل سيروا فى الارض فانظروا كيف بدأ الخلق أو التنبيه على العلية قال تعالى فبدل الذين ظلموا قولا غير الذى قيل لهم فأنزلنا على الذين ظلموا ومنه ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لان شفاعة من اسمه الرسول من الله بمكان ﴿تنبيه﴾ ربما كان وضع الظاهر بغير لفظ الاول مثل ما يود الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين أن ينزل عليكم من خير من ربكم والله يختص برحمته من يشاء لان انزال الخير مناسب للربوبية وأعاده بلفظ الله لان تخصيص الناس بالخير دون غيرهم مناسب للالهية ﴿تنبيه﴾ أنكر بعض البيانيين أن يكون قوله تعالى قل اللهم مالك الملك من وضع الظاهر موضع المضمر وقد قدمنا الكلام فيه عند الكلام على تعريف المسند اليه فليراجع ﴿فائدة﴾ تتعلق بوضع الظاهر موضع المضمر سئل عنها والدى رحمه الله وأجاب فأحببت ذكر السؤال والجواب بنصيهما. أما السؤال وهو نظم الشيخ العلامة صلاح الدين الصفدى فهو

أسيدنا قاضى القضاة ومن اذا ❊ بدا وجهه استحيا له القمران
ومن كفه يوم الندى ويراعه ❊ على طرسه بحران يلتقيان
ومن ان دجت فى المشكلات مسائل ❊ جلاها بفكر دائم اللمعان
رأيت كتاب الله أكبر معجز ❊ لأفضل من يهدى به الثقلان
ومن جملة الاعجاز كون اختصاره ❊ بايجاز ألفاظ وبسط معانى
ولكننى فى الكهف أبصرت آية ❊ بها الفكر فى طول الزمان عنانى
وما هى الا استطعما أهلها فقد ❊ ترى استطعماهم مثله ببيان
فما الحكمة الغراء فى وضع ظاهر ❊ مكان ضمير ان ذاك لشان
فأرشد على عادات فضلك حيرتى ❊ فما لى بها عند البيان يدان

وأما الجواب فهو الحمد لله قوله استطعما أهلها متعين واجب ولا يجوز مكانه استطعماهم لان استطعما صفة للقرية فى محل خفض جارية على غير من هى له كقولك أتيت أهل قرية مستطعم أهلها لو حذفت أهلها هنا وجعلت مكانه ضميرا لم يجز فكذلك هذا لا يسوغ من جهة العربية شىء غير ذلك اذا جعلت استطعما صفة لقرية وجعله صفة لقرية سائغ عربى لا ترده الصناعة ولا المعنى بل أقول ان المعنى عليه أما كون الصناعة لا ترده فلأنه ليس فيه الا وصف نكرة بجملة كما توصف سائر النكرات بسائر الجمل والتركيب يحتمل لثلاثة أعاريب أحدها هذا والثانى أن تكون الجملة فى محل نصب صفة لأهل والثالث أن تكون الجملة جواب اذا والاعاريب الممكنة منحصرة فى الثلاثة لا رابع لها وعلى الثانى والثالث يصح أن يقال استطعماهم وعلى الاول لا يصح لما قدمناه فمن لم يتأمل الآية كما تأملناها ظن ان الظاهر وقع موضع المضمر أو نحو ذلك وغاب عنه المقصود ونحن بحمد الله وفقنا الله للمقصود ولهذا تعين الاعراب الاول من جهة معنى الآية ومقصودها وان الثانى والثالث وان احتملهما التركيب

سكنه للوزن لما ذكروا فى كتب النحو أنه يقدر رفع الحرف الصحيح للضرورة كقوله

فاليوم أشرب غير مستحقب
إثما من الله ولا واغل

وسوا كالظرف نصب على الحال أى كائنا مكانك فى الرحمة (قوله لم يقل أنا) أى أنا العاصى أتيتك على أن العاصى بدل من ضمير المتكلم كما هو مذهب الاخفش والجمهور يأبون ابدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب مستدلين بأنه يلزم أنقصية البدل عن المبدل منه وهو لا يجوز ورد عليهم بجواز ابدال المعرف باللام من ضمير الغائب بالاجماع مع كون المعرف باللام أنقص من الضمير مطلقا وعلى كلامهم فيقال ان مقتضى الظاهر فى البيت أنا أتيتك عاصيا وعبارة الشارح هنا توافق كلا من المذهبين

بعيدان

بعيدان عن مغزاها أما الثالث وهو كون الجملة جواب اذا فلأنه تصير الجملة الشرطية معناها الاخبار باستطعامهما عند اتيانهما وأن ذلك تمام معنى الكلام ويجل مقام موسى والخضر عليهما السلام عن تجريد قصدهما وأن يكون معظمه أو هو طلب طعمة أو شيء من الامور الدنيوية بل كان القصد ما أراد ربك أن يبلغ اليتيمان أشدهما ويستخرجا كنزهما رحمة من ربك واظهار تلك العجائب لموسى عليه السلام فجوابه اذا قوله قال لو شئت الى تمام الآية وأما الثانى وهو كونه صفة لأهل فى محل نصب فلا تصير العناية الى شرح حال الاهل من حيث هم ولا يكون للقرية أثر فى ذلك ونحن نجد بقية الكلام مشيرا الى القرية نفسها ألا ترى الى قوله فوجدا فيها ولم يقل عندهم وأن الجدار الذى قصد اصلاحه وحفظه وحفظ ما تحته جزء من قرية مذموم أهلها وقد تقدم منهم سوء صنيع من الاباء عن حق الضيف مع طلبه وللبقاع تأثير فى الطباع فكانت هذه القرية حقيقة بالافساد والاضاعة فقوبلت بالاصلاح لمجرد الطاعة فلم يقصد الا العمل الصالح ولا مؤاخذة بفعل الاهل الذين منهم غادو رائح فلذلك قلت ان الجملة يتعين من جهة المعنى جعلها صفة لقرية ويجب معها الاظهار دون الاضمار وينضاف الى ذلك من الفوائد أن الاهل الثانى يحتمل أن يكونوا هم الاول أو غيرهم أو منهم ومن غيرهم والغالب أن من أتى قرية لا يجد جملة أهلها دفعة بل يقع بصره أولا على بعضهم ثم قد يستقرئهم فلعل هذين العبدين الصالحين لما أتياها قدر الله لهما لما أظهر من حسن صنيعه استقراء جميع أهلها على التدريج ليتبين به كمال رحمته وعدم مؤاخذته بسوء صنيع بعض عباده ولو أعاد الضمير فقال استطعماهم تعين أن يكون المراد الاولين لا غير فأتى بالظاهر اشعارا بتأكيد العموم فيه وأنهما لم يتركا أحدا من أهلها حتى استطعماه وأبى ومع ذلك قابلهم بأحسن الجزاء فانظر هذه المعانى والاسرار كيف غابت عن كثير من المفسرين واحتجبت تحت الاستار حتى ادعى بعضهم ان ذلك تأكيد وادعى بعضهم غير ذلك وترك كثير التعرض لذلك رأسا وبلغنى عن شخص أنه قال ان اجتماع الضميرين فى كلمة واحدة مستثقل فلذلك لم يقل استطعماهم وهذا شيء لم يقله أحد من النحاة ولا له دليل والقرآن والكلام الفصيح ممتلئ بخلافه وقد قال تعالى فى بقية الآية يضيفوهما وقال تعالى فخانتاهما وقال تعالى حتى اذا جاآنا فى قراءة الحرميين وابن عامر وألف موضع هكذا وهذا القول ليس بشيء وليس هو قولا حتى يحكى وانما لما قيل نبهت عن رده ومن تمام الكلام فى ذلك أن استطعما اذا جعل جوابا فهو متأخر عن الاتيان واذا جعل صفة احتمل أن يكون اتفق قبل الاتيان هذه المرة وذكر تعريفا وتنبيها على أنه لم يحملهما على عدم الاتيان لقصد الخير وقوله فوجدا معطوف على أتيا * وكتبته فى ليلة الثلاثاء ثالث ذى القعدة سنة خمسين وسبعمائة بدمشق ثم بعد ذلك استحضرت آية أخرى وهى قوله تعالى انا مهلكوا أهل هذه القرية ان أهلها كانوا ظالمين وان كانت هذه جملتين ووضع الظاهر موضع المضمر انما يحتاج الى الاعتذار عنه اذا كان فى جملة واحدة ولكن سئل عن سبب الاظهار هنا والاضمار فى مثل قوله تعالى الى فرعون وملئه انهم كانوا قوما فاسقين وخطر لى فى الجواب أنه لما كان المراد من مدائن لوط اهلاك القرى صرح فى الموضعين بذكر القرية التى يحل بها الهلاك كأنها اكتسبت الظلم منهم واستحقت الاهلاك معهم ولما كان المراد من قوم فرعون اهلاكهم بصفاتهم حيث كانوا ولم يهلك بلدهم أتى بالضمير العائد على ذواتهم من حيث هى لا تختص بمكان ولا يدخل معها مكان وقد قلت

لأسرار آيات الكتاب معانى * تدق فلا تبدو لكل معانى
وفيها لمرتاض لبيب عجائب * سنى برقها يعنو له القمران
اذا بارق منها لقلبي قد بدا * هممت قرير العين بالطيران
سرورا و إبهاجا وصولا على العلا * كأن على هام السماك مكانى

(قوله واستحقاق الرحمة) عطف مسبب على سبب وكذا قوله وترقب الشفقة وهو بمعنى الاستعطاف المذكور فى المتن وأعاد الشارح التخضع واستحقاق الرحمة لبيان سبب الاستعطاف بلفظ العبد فظهر توافق كلامى المصنف والشارح (قوله أعنى نقل الخ) هذا التفسير مصرح به فى كلام السكاكى ولولاه لأمكن جعل المشار اليه مطلق النقل دفعا للتسامح الآتى فالشارح نقل عبارة السكاكى وتفسيره ولذا قال أعنى ولم يقل يعنى وأفاد بهذا التفسير أن الاشارة لما يفهم ضمنا من ايراد قوله تعالى فتوكل على الله وقوله * إلهى عبدك العاصى أتاكا * مثالا لوضع الظاهر موضع المضمر فانه يتضمن نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة (قوله عن الحكاية) أى التكلم لان المتكلم يحكى عن نفسه (قوله الى الغيبة) أى المستفادة من الاسم الظاهر لانه عندهم من قبيل الغيبة (قوله غير مختص بالمسند اليه) أى بل تارة يكون فى المسند اليه كما مر فى قوله * إلهى عبدك العاصى أتاكا * وفى قول الخلفاء أمير المؤمنين يأمرك بكذا مكان أنا العاصى وأنا آمرك بكذا وتارة يكون ذلك النقل فى غير المسند اليه كما مر فى قوله فتوكل على الله مكان فتوكل على فهذا كله من الالتفات عند السكاكى * واعلم أن قوله غير مختص بالمسند اليه غير محتاج له لا فى كلام المصنف ولا فى كلام السكاكى لانه قد علم مما سبق فى التمثيل عدم الاختصاص نعم لو عبر بفاء التفريع كان ظاهرا هكذا اعترض أرباب الحواشى وأجاب العلامة ش
عبد الحكيم بأن المفهوم صريحا مما تقدم فى كلام المصنف والسكاكى عدم اختصاص وضع المظهر موضع المضمر بالمسند اليه لا عدم اختصاص نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة وان كان ذلك مفهوما منه ضمنا والتصريح بما علم ضمنا ليس من التكرار (قوله ولا بهذا القدر) ظاهره أن المعنى وليس النقل من الحكاية الى الغيبة مختصا بأن يكون من الحكاية الى الغيبة ولا يخفى فساده لاستلزامه سلب اختصاص الشىء بنفسه لان محصله أن النقل المذكور لا يختص بنفسه بل يوجد فى غيره ومحال أن توجد نفس الشىء فى غيره وهذا حاصل التسامح الذى فى العبارة وحاصل الجواب الذى أشار له الشارح بقوله ولا النقل مطلقا أنا نجرد النقل الأول عن قيده أى أن النقل حال كونه مطلقا عن التقييد يكون من التكلم الى الغيبة غير مختص بهذا القدر أعنى النقل من التكلم الى الغيبة بل يكون النقل فى غيره ككونه من الخطاب الى التكلم أو الغيبة أو من الغيبة الى التكلم أو الخطاب أو من التكلم الى الخطاب (قوله ولا النقل مطلقا) أى عن التقييد

واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة قال (السكاكى هنا) أعنى نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة (غير مختص بالمسند اليه ولا) النقل مطلقا مختص (بهذا القدر) أى

ومقام السؤال يقتضى كل ما يوجب العطف ثم لما كان من جملة ما يقوم الظاهر مقامه ضمير التكلم كما تقدم فى الامثلة ويسمى التكلم اصطلاحا حكاية والظاهر من باب الغيبة ونقل الكلام من التكلم الذى هو الحكاية الى الظاهر الذى هو من قبيل الغيبة يسمى التفاتا وكان الالتفات لا يختص بالنقل عن الحكاية الى الغيبة فقط بل نقله من كل من الخطاب أو الغيبة أو التكلم الى الآخر يسمى التفاتا أشار الى ذلك حاكيا له عن السكاكى لينبه على ما خالف فيه السكاكى المشهور فى ذلك فقال قال (السكاكى هنا) الاشارة الى مدلول الامثلة من نقل الكلام عن الحكاية التى هى التكلم الى الظاهر الذى هو من معنى الغيبة (غير مختص بالمسند اليه) أى نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة لا يختص بالمسند اليه كما تقدم فى قول الخلفاء أمير المؤمنين يأمرك بكذا وقوله * إلهى عبدك العاصى أتاكا * بل يجرى فى غيره كالمجرور كما تقدم فى قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله وبهذا يعلم أن قوله غير مختص بالمسند اليه غير محتاج اليه فى هذا المقام لان قوله تعالى فتوكل على الله من نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة من غير باب المسند وقد تقدم فلا يحتاج الى اعادة ما يدل عليه (ولا بهذا القدر) الذى هو نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة

وهاتيك منها قد أتحت كما ترى * فشكرا لمن أولى بديع بيان
وان حياتى فى تموج أبحر * من العلم فى قلبى تمد لسانى
وكم من كناس فى حماى مخدر * الى أن أرى أهلا ذكى جنان
فيصطاد منى ما يطيق اقتناصه * وليس له بالشاردات يدان
مناى سليم الذهن ريض ارتوى * بكل علوم الخلق ذو لمعان
فذاك الذى يرجى لايضاح مشكل * ويقصد للتحرير عند عيان
وكم لى فى الآيات حسن تدبر * به الله ذو الفضل العظيم حبانى
بجاه رسول الله قد نلت كل ما * أتى وسيأتى دائما بأمان
فصلى عليه الله ما ذر شارق * وسلم ما دامت له الملوان

اه كلام الوالد ومن خطه نقلته ص (السكاكى هنا غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر الخ)

بل التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل كل واحد منها الى الآخر و يسمى هذا النقل التفاتا عند علماء المعاني

بكونه من الحكاية الى الغيبة وان كان التقييد ظاهر العبارة و يدل على هذا المراد قول المصنف بل كل من التكلم الخ (قوله بأن يكون الخ) هذا تفسير لهذا القدر (قوله ولا تخلو العبارة) أى عبارة المصنف عن تسامح أى قبل التأويل السابق وأما بعده فلا (قوله أى سواء كان الخ) لا يعكر على تفسير الاطلاق بما ذكره قوله بعد عند علماء المعاني لانه من جملة مقول السكاكي بحسب زعمه وفهمه عن علماء المعاني (قوله واردا في الكلام) أى بأن عبر به أولا كما في الأمثلة الآتية وقوله أو كان الخ أى كما في الأمثلة التي مضت (قوله ستة) أى وان ضربت هذه الستة في الحالتين وهما أن يكون قد أورد كل منهما في الكلام ثم عدل عنه أولم يورد لكن كان مقتضى الظاهر ايراده صارت اثني عشر قسما فان ضربتها في المسند اليه وغيره صارت أربعة وعشرين (قوله حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين) أى من نقل كل واحد من الثلاثة الى الآخرين فالثلاثة هي التكلم والخطاب والغيبة والاثنان ما بقي من الثلاثة بعد اعتبار أخذ واحد منها منقولا الى غيره (قوله بحسب ما علم من مذهبه) أى من أنه لا يشترط تقدم التعبير ولا اختصاصه بالمسند اليه وان كان عدم الاختصاص به على مذهب الجمهور أيضا (قوله بالنظر الى الأمثلة) لانه مثل بالمسند اليه وغيره ما سبقه تعبير ومالا فقوله بالنظر الى الأمثلة متعلق بعلم وفي بعض النسخ و بالنظر عطف على بحسب أى بحسب ما علم من مذهبه أنه لا يشترط تقدم التعبير و بالنظر الى الأمثلة حيث مثل بالمسند اليه وغيره و بما تقدمه التعبير ومالم يتقدمه فيكون الاطلاق مأخوذا من مجموع الأمرين ما علم من مذهبه والأمثلة (قوله و يسمى هذا النقل) أى نقل الكلام من كل واحد من الثلاثة الى غيره منها مطلقا التفاتا (قوله عند علماء المعاني) اعترض بأن فائدة الالتفات كما يأتي أنه يورث الكلام ظرافة وحسن تطرية أى تجديد وابتداع فيصغي اليه لظرافته وابتداعه ولا يكون الكلام بذلك مطابقا لمقتضى الحال فلا يكون البحث عنه من علم المعاني بل من علم البديع وحينئذ فالذى يسميه بهذا الاسم أهل البديع لا أهل المعاني وأجيب بأنه من مباحث علم المعاني باعتبار اقتضاء المقام لفائدته من طلب مزيد الاصغاء لكون الكلام سؤالا أومدحا أو اقامة حجة أو غير ذلك ومن مباحث علم البديع من جهة كونه يورث الكلام ظرافة فتسمية ذلك النقل بالالتفات عند علماء المعاني لا تنافي تسميته بذلك أيضا عند غيرهم

بأن يكون عن الحكاية الى الغيبة ولا تخلو العبارة عن تسامح (بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا) أى سواء كان في المسند اليه أو غيره وسواء كان كل منها واردا في الكلام أو كان مقتضى الظاهر ايراده (ينقل الى الآخر) فتصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين ولفظ مطلقا ليس في عبارة السكاكي لكنه مراده بحسب ما علم من مذهبه في الالتفات بالنظر الى الأمثلة (و يسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا)

والظاهر عطفه على قوله بالمسند اليه فيكون التقدير ان نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بهذا القدر الذى هو نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة لان هذا هو القدر المتقدم فيكون مدلول الكلام أن هذا النقل لا يختص بنفسه بل يوجد في غيره ولا معنى له ولهذا وجب أن يحمل على معنى أن النقل في الجملة لا يختص بهذا القدر الذى هو نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة بل يكون النقل في غيره كنقله من الخطاب الى التكلم أو الغيبة أو من الغيبة الى التكلم أو الخطاب أو من التكلم الى الخطاب ولهذا كان في الكلام تسامح حيث ضمن العطف ما هو كالاستئناف و يدل على هذا ما أشار اليه بقوله (بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الآخر) فالأقسام المتصورة ههنا ستة من ضرب ثلاثة في اثنين لان كلا من الثلاثة ينقل للاثنين المغايرين له اذ لا يصح نقل كل لنفسه والمراد بالاطلاق أن النقل يجرى في الثلاثة في باب المسند اليه وفي غيره وأنه يعتبر حيث مضى التعبير بأحد الثلاثة ثم عبر بالآخر وحيث اقتضى المقام ذلك الاحد ولو لم يعبر به ثم عبر بالآخر ولا يخفاك أن ادخال المعنى الأول في الاطلاق غير محتاج اليه بعد قوله غير مختص بالمسند اليه ولكن انما لا يحتاج اليه بالنسبة الى نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة ولا يقال كلام السكاكي ليس فيه التصريح بهذا الاطلاق فكيف حكاه المصنف عنه لانه علم من مذهبه اعتبار معناه فصح نسبته اليه (و يسمى هذا النقل) بجميع أقسامه (عند علماء المعاني التفاتا) أخذا من التفات الانسان يمينا وشمالا و بالعكس فان قلت لأى وجه خص تسميته

ش الاشارة بقوله هذا إما الى نقل الكلام عن ضمير التكلم الى اسم ظاهر كما سبق في قول الخليفة أمير المؤمنين يأمرك بكذا أو الى كل واحد من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا أى سواء كان مسندا اليه أم غيره وسواء كان من متكلم أم غيره و يسمى هذا النقل التفاتا قال ابن الأثير في كنز البلاغة و يسمى

كقول ربيعة بن مقروم

بانت سعاد فأمسى القلب معمودا * وأخلفتك ابنة الحر المواعيدا

فالتفت كما ترى حيث لم يقل وأخلفتني وقوله

تذكرت والذكرى تهيجك زينبا * وأصبح باقي وصلها قد تقضبا

وحل بفلج فالأبار أهلنا * وشطت فحلت غمرة فمثقبا

فالتفت في البيتين

(قوله مأخوذ) أي منقول من التفات الانسان الخ أي ان لفظ التفات نقل من التفات الانسان من يمينه الى يساره الى التعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر (قوله و بالعكس) فيه نظر لانه يقتضي أن الالتفات الحسي لابد فيه من تحويل بدنه عن الحالة الأصلية الى جهة يمينه ثم الى جهة يساره وأن الالتفات الاصطلاحي لابد فيه من انتقالين ولا يتحقق ذلك الا بثلاث تعبيرات مع أنه يكفي في الأول تحويل واحد وفي الثاني انتقال واحد فالأولى أن يقول أو بالعكس ويجاب بأن الواو بمعنى

أو (قوله قول امرئ القيس) أي في مرثية أبيه (قوله خطابا لنفسه) أي لذاته وشخصه فليس الخطاب على حقيقته اذ لم يرد بالمخاطب من يغايره بل أراد ذاته أي فهو بكسر الكاف لان الشائع في خطاب النفس التأنيث ويصح الفتح نظرا لكون النفس شخصا أو بمعنى المكروب ألا ترى الى قوله ولم ترقد بالتذكير وقوله التفاتا أي على جهة الالتفات أي ان لم يجعل تجريدا والا لم يكن التفاتا اذ مبنى التجريد على المغايرة والالتفات على اتحاد المعنى هذا هو التحقيق خلافا لمن قال لا منافاة بينهما (قوله ومقتضى الظاهر لي) أي لان المقام مقام تكلم وحكاية عن نفسه (قوله بالأثمد) و بعده

مأخوذ من التفات الانسان من يمينه الى شماله و بالعكس (كقوله) أي قول امرئ القيس (تطاول ليلك) خطابا لنفسه التفاتا ومقتضى الظاهر ليلي (بالأثمد) بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع

بعلماء المعاني مع أن عد الالتفات من البديع أقرب لان حاصل ما فيه على ما يأتي أنه يفيد الكلام ظرافة وحسن تطرية فيصغى اليه لظرافته وابتداعه ولا يكون الكلام به مطابقا لمقتضى الحال فلا يكون من علم المعاني فضلا عن كونه يختص بهم فيسمونه به دون أهل البديع قلت أما كونه من الأحوال التي تذكر في علم المعاني فصحيح كما اذا اقتضى المقام فائدة من طلب مزيد الاصغاء لكون الكلام سؤالا أو مدحا أو اقامة حجة أو غير ذلك فهو من هذا الوجه من علم المعاني ومن جهة كونه شيئا ظريفا مستبدعا يكون من علم البديع وكثيرا ما يوجد في المعاني مثل هذا فليفهم وأما تخصيص علماء المعاني بالتسمية فلا حجر فيه والله أعلم وذلك (كقوله) يعني امرئ القيس (تطاول ليلك) بفتح الكاف خطابا لنفسه ومقتضى الظاهر ليلي لان المقام للتكلم فعدل عنه الى الخطاب وقد تقدم أن من الالتفات عند السكاكي أن يكون المقام لاحد الطرق الثلاثة فيعدل عنه الى غيره ولو لم يتقدم التعبير بغير المذكور فهذا الشاهد يطابق مذهب السكاكي وقوله (بالأثمد) بفتح الهمزة وضم الميم اسم مكان وتمامه * ونام الخلي ولم ترقد * ولا شك ان ما ذهب اليه السكاكي من عدم اشتراط تقدم تعبير آخر يتحقق فيه معنى الالتفات من جهة المتكلم لانه التفت من مقتضى المقام الى غيره لكن الفائدة المذكورة على وجه العموم للالتفات وهي أن الكلام اذا نقل من أسلوب الى غيره كان أكثر ايقاظا للاصغاء اليه لا يظهر فيما اذا لم يتقدم تعبير آخر فان التعبير الأول يرد غالبا قبل ارتقاب ما يصلح للمقام فلا يتحقق تجديد ما لا يرتقب فليتأمل

شجاعة العرب اهـ ومنهم من يجعل الالتفات نقل الكلام من حالة الى أخرى مطلقا وجعل منه ابن النفيس في طريق الفصاحة التعبير عن المضارع بالماضي وعكسه وجعل غيره منه الانتقال من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجمع لغيره وهو أقرب شيء للالتفات المشهور لمشابهته له في الانتقال من أحد أساليب ثلاثة لآخر وفي انقسامه الى ستة أقسام وسنفرده بالذكر وفسر السكاكي الالتفات بنقل واحد من التكلم والخطاب والغيبة الى الآخر يعني أنه التعبير باحدى هذه الطرق عما عبر به أو كان

ونام الخلي ولم ترقد * وبات وباتت له ليلة * كليلة ذي العائر الأرمد * وذلك من نبأ جاءني * وخبرته عن أبي الأسود من

واعلم أن في هذه الأبيات التفاتين باتفاق في بات لعدوله الى الغيبة بعد الخطاب وفي جاءني لعدوله بعدها الى التكلم وأما قوله تطاول ليلك فالسكاكي يجعله التفاتا من التكلم للخطاب ان لم يكن تجريدا وأما الجمهور فيتعين عندهم أن يكون تجريدا اذ لم يقع قبله التعبير بطريق التكلم وقوله تطاول ليلك كناية عن السهر وقوله وبات تامة بمعنى أقام ليلا ونزل به نام أو لم ينم فلا ينافي لم ترقد و باتت اما ناقصة وله خبرها أو تامة وله حال وعطف باتت على بات من عطف المباين على المباين من حيث اللفظ ومن عطف المقيد على المطلق من حيث المعنى والخلي هو الخالي عن الهم والحزن والعائر بمهملة وهمزة قذى العين ومن لابتداء الغاية أو للتعليل والنبأ خبر فيه فائدة عظيمة متضمنا لعلم أو ظن فهو أخص من مطلق الخبر

(والمشهور) عند الجمهور (أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من) الطرق (الثلاثة) التكلم والخطاب والغيبة (بعد التعبير عنه) أى عن ذلك المعنى (بآخر منها) أى بطريق آخر من الطرق الثلاثة بشرط أن يكون التعبير الثانى على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويترقبه السامع ولا بد من هذا القيد ليخرج مثل قولنا أنا زيد وأنت عمرو * نحن اللذون صبحوا الصباحا * وقوله تعالى

(والمشهور) عند علماء البيان خلاف مذهب السكاكى وهو (أن الالتفات) عندهم (هو التعبير عن معنى) من المعانى (بطريق من) الطرق (الثلاثة) وهى التكلم والخطاب والغيبة (بعد التعبير عنه) أى الالتفات هو التعبير عن معنى بعد التعبير عن ذلك المعنى نفسه (ب)طريق (آخر منها) أى من تلك الطرق الثلاثة كأن يعبر عنه أولا بالغيبة ثم يعبر عنه ثانيا بالخطاب كما يأتى فى الأمثلة ولكن لا يكفى فى تحقق الالتفات مجرد تعبير مخالف لتعبير آخر عن المعنى لان ذلك قد يكون على حسب ما يناسب سوق الكلام فلا يكون من الالتفات فى شىء بل لا بد بعد مخالفة التعبير الثانى للاول مع اتحاد المعنى من كون الثانى جاريا على خلاف ظاهر سوق الكلام بأن يكون على خلاف ما يرتقبه السامع فيخرج عن معنى الالتفات ما جرى على ظاهر ما ينبغى فى سوق الكلام مثل قول القائل أنا زيد وأنت عمرو فان الاخبار بالظاهر ولو كان من قبيل الغيبة عن ضمير التكلم أو الخطاب جار على ظاهر ما يستعمل فى الكلام فلم يجر على خلاف ما يرتقبه السامع لصحة الاخبار بالظاهر عن المضمر مطلقا فلا يكون

من مقتضى الظاهر انه يعبر عنه بغيره والمشهور ان الالتفات التعبير عن معنى باحدى الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق أخرى وهو أخص من الاول لان نحو قول الخليفة أمير المؤمنين يأمرك بكذا التفات عند السكاكى دون غيره وقول السكاكى خلاف الظاهر أعم من أن تكون مخالفة الظاهر لفظية لا معنوية كقوله تعالى والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه فان سقناه على وفق الظاهر معنى لانه جاء على الأصل وعلى خلاف الظاهر لفظا لان لفظ الجلالة للغيبة أو تكون مخالفته للظاهر معنوية لا لفظية مثل أمير المؤمنين يأمر بكذا أو معنوية ولفظية مثل انا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر

(قوله والمشهور الخ) هذا من كلام المصنف مقابل لقول السكاكى ويسمى الخ (قوله أى عن ذلك المعنى) هذا صريح فى أنه لا بد من اتحاد معنى الطريقين والمراد الاتحاد فى الماصدق فيدخل فيه نحو أنا زيد ويحتاج الى اخراجه بالقيد الذى ذكره الشارح (قوله ويترقبه) أى ينتظره عطف على قوله يقتضيه من عطف اللازم على الملزوم وقوله بشرط أن يكون على خلاف ما يقتضيه الظاهر أى ظاهر الكلام أى ولو كان موافقا لظاهر المقام كما فى قوله تعالى وما يدريك لعله يزكى فانه خطاب موافق لظاهر المقام الذى هو مقام الخطاب لكنه مخالف لظاهر الكلام لانه عبر عنه أولا بالغيبة فى قوله تعالى عبس وتولى أن جاءه الأعمى على خلاف مقتضى ظاهر المقام لأن مقتضاه الخطاب فى الموضعين فالتعبير بالخطاب المناسب للمقام بالاصالة التفات لأنه مخالف لظاهر السوق وذلك ظاهر والسر فى العدول عن الخطاب الى الغيبة أولا تعظيم النبى صلى الله عليه وسلم لما فيه من التلطف فى مقام العتاب بالعدول عن المواجهة فى الخطاب (قوله ولا بد من هذا القيد) أى وهو قوله بشرط أن يكون الخ وانما ترك المصنف لفهمه من المقام لان كلامه فى اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر اه سم (قوله ليخرج مثل قولنا أنا زيد وأنت عمرو) أى لانه وان كان يصدق على كل منهما انه قد عبر فيه عن معنى وهو الذات بطريق الغيبة بعد التعبير عنه بطريق آخر وهو التكلم فى الاول والخطاب فى الثانى الا أن التعبير الثانى يقتضيه ظاهر الكلام ويترقبه السامع لان المتكلم اذا قال أنا أو أنت ترقب السامع أن يأتى بعده باسم ظاهر خبرا عنه لان الاخبار عن الضمير انما يكون بالاسم الظاهر فالاخبار بالاسم الظاهر وان كان من قبيل الغيبة عن ضمير المتكلم أو المخاطب الا أنه جار على ظاهر ما يستعمل فى الكلام (قوله ونحن اللذون الخ) أى فقد انتقل من ضمير التكلم وهو نحن الى الغيبة وهو اللذون الا أنه يقتضيه الظاهر لان الاخبار بالظاهر وان كان من قبيل الغيبة عن ضمير التكلم أو الخطاب جار على ظاهر ما يستعمل فى الكلام فلم يجر على خلاف ما يترقبه السامع فلولا هذا الشرط لحكم بأن هذا التفات وقوله صبحوا جار على مقتضى الظاهر لان اللذون اسم غيبة فطابق له الغيبة والظاهر أن الصباحا تصريح بجزء معنى صبحوا لأن معنى صبحه اذا أتاه صباحا ويجوز أن يراد الاتيان المطلق بقرينة الصباح فنصبه فى الوجهين على الظرفية ويحتمل أن يكون الصباحا مفعولا مطلقا لصبحوا من قبيل أنبت نباتا وتبتل تبتيلا ومفعول صبحوا محذوف أى صبحوهم وتمام البيت * يوم النخيل غارة ملحاحا * والنخيل بضم النون وبالخاء المعجمة موضع بالشام والغارة اسم مصدر نصب على التعليل أى لأجل الاغارة والملحاح صيغة مبالغة من الالحاح اه قرى

(قوله و إياك نستعين) أى فانه وان عبر عن المعنى وهو الذات العلية بطريق الخطاب بعد التعبير عنها بآخر وهو الغيبة فى قوله مالك الا أن هذا التعبير على مقتضى الظاهر لان الالتفات حصل أولا بقوله إياك نعبد والثانى وهو و إياك نستعين آتى على أسلوبه كما قال الشارح (قوله فان الالتفات انما هو فى إياك نعبد) أى لانه انتقل من التعبير عن معنى بالغيبة وهو مالك يوم الدين الى الخطاب فى قوله إياك نعبد وأما قوله و إياك نستعين فليس فيه التفات لانه انتقال من خطاب وهو إياك نعبد الى خطاب آخر وهو و إياك نستعين فكل واحد من قوله و إياك نستعين واهدنا وأنعمت اذا نظرت له مع قوله مالك يوم الدين يصدق عليه أنه انتقال من طريق الى طريق آخر لكنه ليس على خلاف مقتضى الظاهر بل جار على مقتضى الظاهر لانه لما التفت للخطاب صار الاسلوب له فهو خارج بهذا القيد وان دخل فى كلام المصنف (قوله والباقى جار على أسلوبه) أى على طريقة إياك نعبد وان صدق عليه أنه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر لكن ليس على خلاف مقتضى الظاهر لانه لما التفت للخطاب صار الاسلوب له (قوله التفاتا) أى لان الذين هو المنادى فى الحقيقة فهو مخاطب والمناسب له آمنتم (قوله على مايشهد به كتب النحو) أى من أن عائد الموصول قياسه أن يكون بلفظ الغيبة لان الموصول اسم ظاهر فهو من قبيل الغيبة وان عرض له الخطاب بسبب النداء وحينئذ فآمنوا جار على مقتضى الظاهر كما ان حق الكلام بعد تمام المنادى أن يكون بطريق الخطاب نحو ياز يدقم و يأيها الذين آمنوا إذا قمتم الى الصلاة وأما قبل تمامه فحقه الغيبة والصلة متممة للمنادى الذى هو الموصول فهى كالجزء منه فلا يراعى فى الكلام حكم الخطاب العارض بالنداء الا بعد تمامه ولا يرد قول الشاعر وهو سيدنا على :

أنا الذى سمتنى أمى حيدره ✽ أكيلكم بالسيف كيل السندره

لانه قبيح كما فى المطول لكن فى المغنى فى بحث الأشياء التى تحتاج الى رابط أن نحو أنت الذى فعلت مقيس لكنه قليل اهـ لكن مقيسته نظر

و إياك نستعين واهدنا وأنعمت فان الالتفات انما هو فى إياك نعبد والباقى جار على أسلوبه ومن زعم أن فى مثل يأيها الذين آمنوا التفاتا والقياس آمنتم فقد سها على مايشهد به كتب النحو

من الالتفات ولو صدق عليه ان التعبير الثانى صادق على معنى عبر عنه بطريق آخر قبله ولكن فى الحاجة الى زيادة قيد كونه على خلاف ظاهر سوق الكلام لاخراج هذا المثال نظر كما قيل لان المراد بالمحمول المفهوم و بالموضوع المصدوق فلم يعبر بالثانى فى هذه القضية عن نفس ماعبر عنه بالاول فلم يصدق عليه حد الالتفات حتى يحتاج لاخراجه بالقيد وكأن المقيد ينظر الى اتحاد المصدوق وكذا يخرج عن معنى الالتفات نحو قوله اللذون صبحوا الصباحا فان اعادة الضمير من الصلة على الموصول لكونه اسما ظاهرا الأصل فيه أن يكون بطريق الغيبة ولو عبر عن مصدوقه أولا بطريق التكلم وهذا هو المقرر فى قواعد النحو ولهذا كان قول القائل ان فى مثل يأيها الذين آمنوا التفاتا وان الأصل يأيها الذين آمنتم سهوا بينا لان كون المقام للتكلم بعد النداء كما فى قول القائل ياز يدقم انما هو فى غير الصلة التى يتم بها الموصول لان مايعود من الصلة الى الموصول كما تقدم من باب الغيبة ويخرج أيضا عن معنى الالتفات قوله تعالى و إياك نستعين واهدنا وأنعمت لانه وقع الالتفات قبله فى قوله تعالى إياك نعبد يجرى مابعده على مايرتقبه السامع لكونه على أسلوب ماقبله و بحث هذا أيضا بأن البعدية ان حملت على الاتصالية لم يحتج الى هذا القيد لاخراج ماذكر لان الموجود فيه بعدية الانفصال فلا يصدق عليه بهذا الاعتبار أنه عبر عن معنى بعد التعبير عنه بمعنى آخر لان البعدية الأصل فيها الاتصال ولم يوجد ولا يخفى ضعف هذا البحث وقولنا فى هذا القيد خلاف ظاهر سوق الكلام اشارة الى أن التعبير الثانى يكون التفاتا متى خالف مايرتقبه السامع ولو كان موافقا لأصل ظاهر المقام كما فى قوله تعالى وما يدريك لعله يزكى فانه خطاب موافق لأصل ظاهر المقام الذى هو مقام الخطاب لكنه مخالف لظاهر الكلام لانه عبر عنه أولا بالغيبة فى قوله تعالى عبس وتولى أن جاءه الأعمى على خلاف مقتضى الحال فناسب اجراؤه على مقتضى الغيبة فالتعبير بالخطاب المناسب للمقام بالاصالة التفات لانه مخالف لظاهر سوق الكلام وذلك ظاهر والسر فى العدول عن الخطاب الى الغيبة أولا تعظيم النبى صلى الله عليه وسلم لما فيه من

والسكاكى لم يصرح بما أراده بقوله خلاف الظاهر هل يريد بحسب اللفظ أو المعنى لكن دلنا على ان ذلك مراده جعله فى أبيات امرئ القيس التى ستأتى ثلاث التفاتات لكن مخالفة الظاهر فى المعنى لافى اللفظ شرط كونها التفاتا ان لا يوافق لفظا سابقا فان وافقه فليس التفاتا فحاصله ان الالتفات عند السكاكى اتيان الكلام على أسلوب مخالف لأسلوب سابق مطابقا أو لم يسبقه غيره والمعنى يقتضى خلافه وقد قسموا الالتفات الى ستة أقسام الاول الالتفات من التكلم الى الخطاب ومثلوه بقوله تعالى ومالى لا أعبد الذى فطرنى واليه ترجعون الأصل واليه أرجع فالتفت من التكلم الى الخطاب قلت وفيه

وهذا أخص من تفسير السكاكي لانه أراد بالنقل أن يعبر بطريق من هذه الطرق عما عبر عنه بغيره أو كان مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بغيره منها فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب قوله تعالى ومالى لاأعبد الذى فطرنى واليه ترجعون

(وهذا) أى الالتفات بتفسير الجمهور (أخص منه) بتفسير السكاكي لان النقل عنده أعم من أن يكون قد عبر عنه بطريق من الطرق ثم بطريق آخر أو يكون مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بطريق فترك وعدل الى طريق آخر فيتحقق الالتفات بتعبير واحد وعند الجمهور مخصوص بالأول حتى لايتحقق الالتفات بتعبير واحد فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما فى تطاول ليلك (مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب ومالى لاأعبد الذى فطرنى واليه ترجعون) ومقتضى الظاهر أرجع والتحقيق

التلطف فى مقام العتاب بالعدول عن المواجهة فى الخطاب (وهذا) التفسير الجارى على مذهب الجمهور للالتفات (أخص) من تفسير السكاكي له لانهم شرطوا تقدم التعبير وهو لم يشترط كما يفيده ماتقدم الا اقتضاء الظاهر لخلافه فيصدق عنده بالتعبير الواحد حيث يكون مقتضى الظاهر خلافه كما فى قوله طحابك قلب ولا يصدق عند الجمهور الا فى التعبيرين فكل التفات عندهم التفات عند السكاكي ولا ينعكس الاجزئيا وهو ظاهر ثم شرع فى أمثلة الأقسام الستة المتصورة فى الانتقال من أحد الطرق الثلاثة الى الطريقين المغايرين له وبدأ بمثالى النقل من التكلم الى غيره ثم بمثالى النقل من الخطاب الى غيره ثم بمثالى النقل من الغيبة الى غيره على حسب ماتقتضيه الاعرفية فى مقامات الضمير فقال (مثال الالتفات) أى النقل (من التكلم الى الخطاب) قوله تعالى حكاية عن حبيب النجار فى موعظة قومه فى الايمان (ومالى لا أعبد الذى فطرنى) أى مالكم لاتعبدون الذى فطركم أى خلقكم فنسب(1) انكار ترك العبادة الى نفسه تعريضا بالمخاطبين واشارة الى أنه لايريد لهم الامايريد لنفسه وان مايلزمهم من انكار ترك العبادة يلزمه فى جملتهم على تقدير تركه لها وهو من اللاطفة فى الخطاب ولما عدل عن الخطاب المعرض به لأجل هذا الى التكلم ناسب اجراء الكلام على طريق التكلم فيقول واليه أرجع ليكون الكلام جاريا على نسق واحد فلما عدل الى الخطاب فقال (واليه ترجعون) كان التفاتا على المذهبين فى آخره والتفاتا على مذهب السكاكي فى أوله واذا اعتبر هذا التحقيق وهو أن المراد بقوله ومالى لاأعبد مالكم لاتعبدون تحقق أن هنا خطابا عبر عنه أولا بطريق وثانيا بآخر فتحقق الالتفات فلايرد مايقال من أنه لاالتفات هنا لان المراد ثانيا المخاطبون والمراد أولا المتكلم فليس هنا معنى واحد عبر عنه بطريقين لايقال فالخطاب على هذا التحقيق جار على أصله فلاالتفات لانا نقول الالتفات لاينافيه موافقة المقام وانما تنافيه موافقة ظاهر سوق الكلام كما تقدم ولايقال المراد بالأول قطعا التكلم والخطاب انما أريد بطريق التعريض الثابت باللزوم فلم يصدق وجود تعبيرين عن معنى

نظر لجواز أن يكون أراد بقوله ترجعون المخاطبين ولم يرد نفسه ويؤيده ضمير الجمع ولو أراد نفسه لقال يرجع وعلى قول السكاكي يحتمل أن يكون المراد ومالكم والثانى فى ترجعون لان ومالى مخالف للظاهر معنى وترجعون مخالف للظاهر لفظا وقد قدمنا أن مخالفة الظاهر بأيهما كان التفات واعلم أنه سيأتى

على هذا القول لاتنافى كونه خلاف مقتضى الظاهر لان قلته تفيد كونه خلافه (قوله أخص منه) أى من نفسه (قوله لان النقل عنده) أى المسمى بالالتفات (قوله من غير عكس) أى لغوى بحيث يقال كل التفات عند السكاكي (٤٦٧) التفات عند الجمهور والمراد من غير عكس لغوى عكسا صحيحا وأما عكسه عكسا منطقيا وهو بعض الالتفات عند السكاكي التفات عند الجمهور فهو صحيح (قوله ومالى لاأعبد الخ) هذا حكاية عن حبيب النجار موعظة لقومه لتركهم الايمان (قوله ومقتضى الظاهر أرجع) حاصله أن الشارح ذكر قولين فى تقرير الالتفات فى هذه الآية الأول منهما أن الضميرين للتكلم ولكنه عبر ثانيا عن الذات المتكلمة بضمير المخاطبين ففيه التفات ومقتضى الظاهر أرجع وحاصل القول الثانى أن الضميرين للمخاطبين فكان مقتضى الظاهر أن يقال ومالكم لاتعبدون الذى فطركم واليه ترجعون فعدل عن مقتضى الظاهر فى الأول وأوقع ضمير التكلم موقع ضمير الخطاب ثم عبر بعد ضمير التكلم بضمير الخطاب فقد اتحد المعبر عنه واختلفت العبارة فعبر أولا بطريق التكلم ثم عبر ثانيا بطريق الخطاب وهذا التفات وهذا القول هو التحقيق كما قال الشارح وذلك لان قوله ومالى لاأعبد الخ تعريض بالمخاطبين لان المقصود وعظهم وزجرهم على عدم الايمان فهم المقصودون بالذات من ذلك القول وعلى هذا التحقيق ففى قوله ومالى التفات على مذهب السكاكي فقط لانه تعبير على خلاف مقتضى الظاهر وفى قوله واليه ترجعون التفات على المذهبين كذا قيل ولاوجه للتخصيص بالسكاكي بل فى قوله ومالى التفات عند الجمهور أيضا اذ قد سبق طريق الخطاب فى قوله اتبعوا المرسلين اتبعوا من لايسألكم أجرا وأما على خلاف التحقيق ففى الكلام التفات واحد على المذهبين فى قوله واليه ترجعون

---

(1) قول ابن يعقوب فنسب انكار وقوله بعده من انكار هكذا فى النسخ ولاحاجة الى لفظ انكار فى الموضعين

ومن التكلم الى الغيبة قوله تعالى إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر ومن الخطاب الى التكلم قول علقمة بن عبدة
طحا بك قلب فى الحسان طروب * بعيد الشباب عصر حان مشيب

(قوله أن المراد مالكم لاتعبدون) أى لان المتكلم حبيب النجار وهو من المؤمنين فالعبادة حاصلة منه بالفعل الا أنه أقام نفسه مقام المخاطبين فنسب ترك العبادة الى نفسه تعريضا بالمخاطبين اشارة الى أنه لا يريد لهم الا ما يريد لنفسه وأن ما يلزمهم فى ترك العبادة يلزمه فى جملتهم على تقدير تركه لها وهو من اللاطفة فى الخطاب فالفائدة المختصة بموقع هذا الالتفات التعريض والاعلام بأن المراد المخاطبون من أول الكلام ثم ان كون الكلام من باب التعريض بالمخاطبين لا ينافى الالتفات اذ لا يشترط فيه التعبير بالمطابقة بل يصح باللزوم أيضا كما فى التعريض والتعريض عند المصنف والشارح إما مجاز أو كناية وههنا مجاز لامتناع ارادة الموضوع له فيكون اللفظ مستعملا فى غير ما وضع له فيكون المعبر عنه فى الأسلوبين واحدا ثم على ما حققه العلامة السيد من أن المعنى التعريضى من مستتبعات التركيب واللفظ ليس بمستعمل فيه بل اللفظ بالنسبة الى المعنى المستعمل فيه إما حقيقة أو مجاز أو كناية يرد أن اللفظ ليس مستعملا فى المخاطبين فلا يكون المعنى المعبر عنه فى الأسلوبين واحدا فلا التفات أفاده عبد الحكيم (قوله إنا أعطيناك الكوثر) أى الخير الكثير أو نهرا فى الجنة يسمى بالكوثر (قوله ومقتضى الظاهر لنا) أى لان أعطيناك تكلم وقوله لربك غيبة لان الاسم الظاهر من قبيل الغيبة كما مر وفائدة الالتفات فى الآية أن فى لفظ الرب حثا على فعل المأمور به لان من يربيك يستحق العبادة وفيه ازالة الاحتمال أيضا لان قوله إنا أعطيناك الكوثر ليس صريحا فى افادة الاعطاء من الله وأيضا كلمة إنا تحتمل الجمع كما تحتمل الواحد المعظم نفسه فلما التفت بقوله فصل لربك زال هذان الاحتمالان اهـ فنارى (قوله قول الشاعر) هو علقمة بن عبدة العجلى من قصيدة يمدح بها الحرث بن جبلة الغسانى وكان أسر أخاه فسافر اليه يطلب فكه و بعد البيتين تكلفنى

منعمة ما يستطاع كلامها * على بابها من أن تزار رقيب
اذا غاب عنها البعل لم تفش سره * وترضى اياب البعل حين يؤوب
فان تسألونى بالنساء فاننى * خبير بأدواء النساء طبيب
اذا شاب رأس المرء أو قل ماله * فليس له فى ودهن نصيب

(قوله أى ذهب بك) الباء للتعدية على حد ذهبت بزيد أى أذهبك وأتلفك قلب طروب فى طلب الحسان والكاف مفتوحة وان كانت لخطاب النفس باعتبار أن نفسه المخاطبة ذاته وشخصه ومقتضى الظاهر أن يقول طحا بى ففيه التفات عند السكاكى وفى الأطول جواز فتح الكاف وكسرها

أن المراد مالكم لاتعبدون لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر السوق اجراء باقى الكلام على ذلك الطريق فعدل عنه الى طريق الخطاب فيكون التفاتا على المذهبين (و) مثال الالتفات من التكلم (الى الغيبة إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر) ومقتضى الظاهر لنا (و) مثال الالتفات (من الخطاب الى التكلم) قول الشاعر (طحا) أى ذهب (بك قلب فى الحسان طروب) ومعنى طروب فى الحسان

واحد باعتبار المطابقة لانا نقول المقصود الأهم الخطاب والتكلم وسيأتى وليس من شرط الالتفات وجود التعبير بالمطابقة بل يصح باللزوم أيضا فليفهم (و) مثال الالتفات من التكلم أيضا (الى الغيبة) قوله تعالى (إنا أعطيناك الكوثر) أى الخير الكثير أو نهرا فى الجنة يسمى الكوثر وهو من الخير الكثير (فصل لربك وانحر) فقوله إنا أعطيناك تكلم وقوله لربك غيبة لان الاسم الظاهر من قبيل الغيبة فهو التفات الى غيبة والأصل فصل لنا (و) مثال الالتفات (من الخطاب الى التكلم) قول الشاعر (طحا) أى ذهب (بك قلب فى الحسان طروب) أى ذهب بك القلب الموصوف بأن له طربا أى نشاطا وفرحا فى طلب وصال الحسان وفى مراودة الظافر بهن ومعنى ذهاب القلب به أنه غيبه وأتلفه عن غير طلب الحسان والكاف ضمير الخطاب وأراد به نفسه وفيه التفات على مذهب السكاكى لان المقام

على كون الآية المذكورة فيها التفات سؤال وجواب عند الكلام على أدوات الشرط الثانى التفات من التكلم الى الغيبة كقوله تعالى إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر كذا قالوه قلت وفيه نظر سأذكره فى آخر الكلام الثالث التفات من الخطاب الى التكلم ومنه قول علقمة بن عبدة الشاعر صاحب امرئ القيس المعروف بعلقمة الفحل وليس عبدة بفتح الباء غيره

طحا بك قلب فى الحسان طروب * بعيد الشباب عصر حان مشيب

(قوله أن له طربا فى طلب الحسان) أى فى طلب وصالهن وأشار الشارح بذلك الى أن قوله فى الحسان متعلق بطروب وأن فى الكلام حذف مضاف لا متعلق بطحا وحينئذ فتقديم المعمول لافادة الحصر وقوله طروب صفة لقلب والطرب خفة تعترى الانسان لشدة سرور أو حزن أى أذهبنى وأتلفنى قلب موصوف بأن له طربا ونشاطا فى طلب وصال الحسان دون غيرهن (قوله ونشاطا فى مراودتهن) عطف تفسير على ماقبله فنشاطا تفسير لطربا تفسير مراد وقوله فى مراودتهن أى مطالبتهن بالوصال تفسير لقوله فى طلب الحسان (قوله بعيد الشباب) ظرف لطروب أولطحا (قوله للقرب) أى للدلالة على أن زمان اذهابه أو طرب قلبه قريب من زمان ذهاب شبابه (قوله أى حين ولى الخ) فيه نظر لان قوله حين ولى يقتضى أن الشباب ذهب بالمرة وقوله وكاد يتصرم أى ينقطع يقتضى أنه بقى منه بقية وأن المراد بقول الشاعر بعيد الشباب بعيد معظمه ففيه تناف وأجيب بأن قوله حين ولى بيان لظاهر المعنى وقوله وكاد يتصرم بيان للمراد فيكون قد جعل بعيدا الاكثر بعيدا لكله ونزل ذهاب الغالب منزلة ذهاب الجميع والقرينة على ذلك قوله عصر حان مشيب وهذا انما يحتاج له اذا اعتبر أن الشباب والشيب متصلان بلا فصل بزمن الكهولة وجعله من الشيب كما ذهب اليه بعض أهل اللغة وأما على تقدير الفصل بذلك وجعله واسطة كما هو مذهب الجمهور فلا يحتاج الى هذا الاعتبار بل يحمل الكلام على المتبادر منه وهو أن المراد ببعيد الشباب زمان ذهابه بالمرة وتصرمه بالكلية وزمن هذه البعدية هو زمن الكهولة ولا ينافيه قوله عصر حان مشيب لان زمن الكهولة قريب من زمن الشيب وعلى هذا فقول الشارح وكاد يتصرم غير ظاهر فالاولى حذفه فتأمل (قوله عصر) بمعنى زمان أو حين بدل من قوله بعيد (قوله الى التكلم) أى لان ياء يكلفنى للتكلم فالالتفات من المجرور الذى فى بك الى المفعول

أن له طربا فى طلب الحسان ونشاطا فى مراودتهن (بعيد الشباب) تصغير بعد للقرب أى حين ولى الشباب وكاد يتصرم (عصر) ظرف مضاف الى الجملة الفعلية أعنى قوله (حان) أى قرب (مشيب يكلفنى ليلى) فيه التفات من الخطاب فى بك الى التكلم ومقتضى الظاهر يكلفك وفاعل يكلفنى ضمير القلب

للتكلم والاصل أن يقال طحا بى (بعيد الشباب عصر حان مشيب) بعيد تصغير بعد وهو متعلق بطحا وقوله عصر بدل منه وانما صغره للاشارة الى أن ذلك الوقت قريب من عنفوان الشباب والمحقق ان ذلك الوقت أدرك أواخر الشباب فالمراد بعدية العنفوان وقرب انصرام الشباب ويدل عليه قوله عصر حان أى قرب الشيب وهذا المعنى ظاهر فى معنى البيت ان جعلت الكهولة من الشيب والا فالبعدية حقيقة ويكون المراد بالظرف الكهولة وتصغيره لادعاء القرب من الشباب ولما عبر بضمير الخطاب عن التكلم ناسب أن يساق الكلام بطريق الخطاب الى آخره ولما عدل عنه الى التكلم فى قوله (يكلفنى) ذلك القلب (ليلى) والاصل أن يقول يكلفك كان التفاتا على المذهبين وقوله ليلى مفعول يكلف أى يلزمنى طلب وصالها وروى تكلفنى بالفوقانية والفاعل هو ليلى فيكون المفعول محذوفا أى تكلفنى شدائد فراقها ويحتمل على هذا أن يكون الخطاب للقلب أى تكلفنى يا قلب فيكون التفاتا آخر من الغيبة التى هى مقتضى القلب لانه ظاهر وهو من قبيل الغيبة الى الخطاب وعلى كل من كون الفاعل ليلى (١) أو مفعوله يكون

تكلفنى ليلى وقد شط وليها * وعادت عواد بيننا وخطوب

فالتفت فى قوله تكلفنى عن قوله بك من الخطاب الى التكلم وهذا مما خالف فيه الظاهر لفظا لا معنى وفى هذين عند السكاكى التفاتان أحدهما بك لمخالفته الظاهر معنى والثانى تكلفنى لمخالفته لفظا قلت وقد قيل ان الرواية يكلفنى بالياء والضمير للقلب وليلى مفعول فلا التفات فى تاء التكلم لان الظاهر أن يكلفنى حينئذ صفة لقلب ويكون من تمام الجملة الاولى والالتفات لا يكون الا فى جملتين مستقلتين كما سيأتى ويجوز أن يكون بالتاء ويخاطب قلبه ففى تكلفنى حينئذ التفاتان أحدهما فى تاء الخطاب لانتقاله اليه عن أسلوب الغيبة السابق فى قوله قلب والثانى فى ياء التكلم المنتقل اليها عن بك الرابع من الخطاب الى الغيبة كقوله تعالى حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم فقد التفت عن كنتم الى جرين بهم وفيه خروج عن الظاهر لفظا ومعنى الخامس من الغيبة الى الخطاب كقوله تعالى مالك يوم الدين اياك نعبد فقد التفت عن الغيبة وهى مالك الى الخطاب وهو اياك نعبد وفى اياك خروج عن الظاهر لفظا ومعنى وعلى قول السكاكى يكون فيه التفاتان وسنتكلم عليه السادس من الغيبة الى التكلم كقوله تعالى والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه وفى التمثيل به نظر لما سيأتى وفى فسقناه خروج عن الظاهر لفظا لا معنى وقد وقعت التفاتات فى قول امرئ القيس

تطاول ليلك بالاثمد * ونام الخلى ولم ترقد
وبات وباتت له ليلة * كليلة ذى العائر الارمد

---

(١) أو مفعوله هكذا فى النسخ والاحسن فى العبارة وعلى كل من كون ليلى فاعلا أو مفعولا الخ كتبه مصححه

الذى فى يكافنى (قوله وليلى مفعوله الثانى) أى بتقدير الباء والمفعول الاول الياء وانما قلنا بتقدير الباء لان كلف لايتعدى للمفعول الثانى بنفسه بل بالباء يقال كلفت زيدا بكذا والى تقديرها يشير قول الشارح والمعنى بطالبنى الخ كما أنه يشير الى أن فى الكلام حذف مضاف وأن التكليف على هذا المعنى بمعنى الطلب فالمفاعلة على غير بابها (قوله وروى تكافنى) أى وعليه فالالتفات حاصل أيضا من الخطاب الى التكلم اذ مقتضى الظاهر تكافك ليلى وعلى هذه الرواية فالتكليف بمعنى التحميل (قوله والمفعول محذوف) أى المفعول الثانى وأما الاول فهو الياء وقد يقال حيث كان تكافنى مسندا لليلى فالانسب أن يكون بين تكافنى وشط تنازع فى وليها ويكون المعنى تكافنى ليلى أى حبها المفرط وليها وقد شط وليها ولا حذف (قوله أى شدائد فراقها) أى أنها تحمله الشدائد المترتبة على فراقها (قوله أو على أنه خطاب للقلب) أى والمفعول على هذا أيضا ليلى أى وصل ليلى والتكليف على هذا الثالث بمعنى الطلب (قوله فيكون التفاتا آخر) أى غير المقرر أولا فيكون فى البيت على هذا الاحتمال الاخير التفاتان وقوله من الغيبة الى الخطاب أى لانه عبر أولا عن القلب بطريق الغيبة حيث عبر عنه بالاسم الظاهر وثانيا بطريق الخطاب حيث عبر بتكافنى أى أنت ياقلب وهذا غير الالتفات السابق من الخطاب فى بك الى التكلم فى يكلفنى وهذا تفريع على قوله أو على أنه خطاب للقلب والحاصل أنه على رواية يكلفنى بالياء التحتية ليس فيه الا التفات واحد عند الجمهور والسكاكى من الخطاب الى التكلم وكذا على رواية تكلفنى بالتاء الفوقية ان جعل الفاعل ليلى وأما ان جعل الفاعل ضمير القلب كان فيه التفاتان باتفاق الجمهور والسكاكى أحدهما فى الكاف فى بك مع ياء المتكلم فى تكافنى ثانيهما فى قلب مع فاعل تكلفنى المقدر بأنت ياقلب وفى ولا البيت التفات غير ماذكر عند السكاكى على كل الاحتمالات فى قوله طحا بك فان مقتضى الظاهر طحا بى قلب أى أذهبنى وأفنانى قلب موصوف بأن له طربا ونشاطا وفرحا فى طلب وصال الحسان وانما لم يجعل الخطاب فى طحابك للحبيبة أعنى ليلى أى ذهب بك قلب حتى يكون فى قوله يكافنى التفات من الخطاب الى الغيبة لانه مخالف للاستعمال الشائع وهو طحا به قلبه قاله الفنرى (قوله قد شط وليها) جملة حالية من ليلى سواء كانت فاعلا أو مفعولا ليكافنى وقوله وليها أى أيام وليها (قوله أى قربها) أى أيام القرب منها أى وقد صارت أيام القرب من وصال ليلى بعيدة لامور أوجبت ذلك و بين أسباب البعد بقوله وعادت الخ (قوله عواد) جمع عادية وهى مايصرفك عن الشىء و يشغلك عنه كما فى القاموس (قوله وخطوب) جمع خطب وهو الامر العظيم وعطف الخطوب على العوادى مرادف لان العوادى والصوارف والخطوب ألفاظ مترادفة معناها واحد وهو ماذكر (قوله أن يكون فاعلت) أى بوزنها فى الاصل فأصل عادت عادوت تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت ألفا ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين فالفعل محذوف اللام فوزنه الآن فاعت (قوله من المعاداة)

وليلى مفعوله الثانى والمعنى يطالبنى القلب بوصل ليلى وروى تكافنى بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف أى شدائد فراقها أى على أنه خطاب للقلب فيكون التفاتا آخر من الغيبة الى الخطاب (وقد شط) أى بعد (وليها) أى قربها (وعادت عواد بيننا وخطوب) قال المرزوقى عادت يجوز أن يكون فاعلت من المعاداة

قوله (وقد شط) حالا أى والحال ان ليلى قد شط أى بعد (وليها) أى قربها لعوائق أوجبت بعد نيل وصالها حسا أو معنى و بين وجه البعد بقوله (وعادت) يحتمل أن يكون فاعلت من العداوة أو من عاد يعود (عواد) أى شدائد وعوائق حائلة (بيننا وخطوب) أى وأمور عظيمة وعلى الاحتمال الاول يكون المعنى عادتنا عواد أى صيرتنا العوادى الحائلة بيننا أعداء وقابلتنا تلك الخطوب بالمنع وعلى الثانى يكون المعنى رجعت العوادى التى تحول بيننا الى ما كانت عليه أولا من الحيلولة

وذلك من نبأ جاءنى * وخبرته عن أبى الاسود

فقيل فيه ثلاث التفاتات فى كل بيت واحد وهذا ظاهر على قول السكاكى فان قلت ينبغى أن يكون فيه على قوله أكثر من ذلك لان فى ولم ترقد التفاتا فى الاول التفاتان قلت قد قدمنا أن مجيئه على خلاف الظاهر معنى اذا كان موافقا للظاهر لفظا لايعتبر نعم يرد عليه أنه يمكن أن يقال ان فى الثالث التفاتين أحدهما فى ذلك والثانى فى وخبرته فيكون فى الابيات الثلاثة أربع التفاتات ولم أقل والآخر فى جاءنى لما سيأتى ولاجل توهم هذا السؤال ذهب بعض الناس الى أن فى الابيات سبع التفاتات ليلك وترقد وبات وله وذلك وجاءنى وخبرته وقيل أربعة وهى ليلك وذلك وجاءنى وخبرته وأما على رأى المصنف فلا التفات فى البيت الاول وفى الثانى التفاتة واحدة فتعين أن يكون فى الثالث التفاتان فقيل هما فى قوله جاءنى أحدهما باعتبار انتقاله عن الغيبة والثانى باعتبار انتقاله عن الخطاب وفيه نظر لان الالتفات انما يعتبر بالنسبة الى الاسلوب الذى يليه وقيل أحدهما فى قوله ذلك والآخر فى قوله جاءنى قال المصنف وهذا أقرب قلت يفسده أن أرباب هذا العلم شرطوا أن يكون الالتفات فى جملتين

ومن الخطاب الى الغيبة قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم ومن الغيبة الى التكلم قوله تعالى والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه ومن الغيبة الى الخطاب قوله تعالى مالك يوم الدين اياك نعبد وقول عبدالله بن عنمة

مالان تر السيد زيدا في نفوسهم ۞ كما يراه بنو كوز ومرهوب
ان تسألوا الحق نعطى الحق سائله ۞ والدرع محقبة والسيف مقروب

وأما قول امرئ القيس

تطاول ليلك بالأثمد ۞ ونام الخلى ولم ترقد
وبات وباتت له ليلة ۞ كليلة ذى العائر الارمد
وذلك من نبأ جاءنى ۞ وخبرته عن أبى الاسود

فقال الزمخشرى فيه ثلاث التفاتات وهذا ظاهر على تفسير السكاكى لان على تفسيره فى كل بيت التفاتة لايقال الالتفات عنده من خلاف مقتضى الظاهر فلايكون فى البيت الثالث التفات لوروده على مقتضى الظاهر لأنا نمنع انحصار الالتفات عنده فى خلاف المقتضى لما تقدم وأما على المشهور فالالتفات فى البيت الاول وفى الثانى التفاتة واحدة فيتعين ان يكون فى الثالث التفاتتان فقيل هما فى قوله جاءنى احداهما باعتبار الانتقال من الخطاب فى البيت الاول والاخرى باعتبار الانتقال من الغيبة فى الثانى وفيه نظر لان الانتقال انما يكون من شىء حاصل ملتبس به واذ قد حصل الانتقال من الخطاب فى البيت الاول الى الغيبة فى الثانى لم يبق الخطاب حاصلا ملتبسا به فيكون الانتقال الى التكلم فى الثالث من الغيبة وحدها لامنها ومن الخطاب جميعا فلم يكن فى البيت الثالث الا التفاتة واحدة وقيل احداهما فى قوله وذلك لانه التفات من الغيبة الى الخطاب والثانية فى قوله جاءنى لأنه التفات من الخطاب الى التكلم وهذا أقرب ۞ واعلم ان الالتفات من محاسن الكلام

كأن الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز أن يكون من عاد يعود أى عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل (و) مثال الالتفات من الخطاب (الى الغيبة) قوله تعالى (حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم) والقياس بكم (و) مثال الالتفات (من الغيبة الى التكلم) قوله تعالى (والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه) ومقتضى الظاهر فساقه أى ساق الله ذلك السحاب وأجراه (الى بلد) ميت (و) مثال الالتفات من الغيبة (الى الخطاب) قوله تعالى (مالك يوم الدين اياك نعبد) ومقتضى الظاهر اياه

(و) مثال الالتفات من الخطاب (الى الغيبة قوله تعالى حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم) فقد عبر بطريق الخطاب فى قوله كنتم ثم بطريق الغيبة فى قوله بهم ففيه الالتفات على المذهبين (و) مثال الالتفات (من الغيبة الى التكلم) قوله تعالى (والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه) فقد عبر أولا باسم الجلالة موصوفا بالموصول وعاد عليه ضمير الغيبة فكان الاصل أن يساق الكلام على طريق الغيبة فيقال فساقه أى فساق الله ذلك السحاب الى بلد ميت فأحياه به ثم عدل عنها الى التكلم فقال فسقناه فكان التفاتا على المذهبين (و) مثال الالتفات من الغيبة (الى الخطاب) قوله تعالى (مالك يوم الدين إياك نعبد) فقوله مالك يوم الدين وصف بظاهر وهو من قبيل الغيبة والموصوف ظاهر أيضا فاقتضى الظاهر سوق الكلام على طريق الغيبة ثم عدل الى الخطاب فى قوله اياك نعبد ومقتضى الظاهر أن يقال إياه نعبد فكان التفاتا على المذهبين أيضا ۞ ثم أشار الى السر العام لاستعمال الالتفات

ولايكون فى جملة واحدة وانما قلنا انه يلزم الالتفات فى جملة واحدة لان جاءنى ان كان خبر ذلك فواضح والا فهو معمول لما قبله وقد يرد هذا بأنه لامفر من الالتفات فى جملة واحدة لان ذلك خطاب وجاءنى تكلم فلزم الالتفات فى جملة واحدة بكل حال وسنتكلم على جواز الالتفات فى جملة واحدة فان قلت هل يجوز أن يكون الالتفات الثالث فى قوله عن أبى الاسود فانه يعنى أباه فالتفت عن التكلم الى الغيبة

أى مأخوذ من المعاداة التى هى مفاعلة من الجانبين (قوله كأن الصوارف والخطوب) تفسير للعوادى والمراد بها العوائق وقوله تعاديه هذا لايفيد المفاعلة الا أن يقال تركها من جانب القائل لظهورها منه والاصل تعاديه وهو يعاديها فتحققت المفاعلة من الجانبين والمعنى على هذا الاحتمال عادتنا عواد أى صارت العوادى الحائلة بيننا وبينها أعداء لنا فتمنعنا من الوصول اليها (قوله ويجوز أن يكون من عاد) أى مأخوذا من مصدر عاد بمعنى رجع وهو العود بمعنى الرجوع وعلى هذا فلاحذف فيه ووزنه فعلت وأصله عودت تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت ألفا فالالف منقلبة عن واو وهى عين الكلمة (قوله أى عادت عواد) أى رجعت العوادى التى تحول بيننا الى ما كانت عليه أولا من الحيلولة فقول الشارح الى ما كانت تتعلق بقوله عادت وقوله قبل أى من الحيلولة بيننا (قوله والقياس الخ) تعبيره تارة بقوله ومقتضى الظاهر وتارة بقوله والقياس تفنن (قوله مالك يوم الدين) هو وصف ظاهر وهو من قبيل

ووجه حسنه على ماذكر الزمخشري هو أن الكلام اذا نقل من أسلوب الى أسلوب كان ذلك أحسن تطرية

الغيبة وللوصوف ظاهر أيضا (قوله أي وجه حسن الالتفات) أي في أي تركيب كان وأشار الشارح بتقدير حسن الى أن في كلام المصنف حذف مضاف ثم ان قوله ووجهه مرتبط بمحذوف والاصل والالتفات حسن ووجه حسنه أن الكلام الخ (قوله اذا نقل) أي حول من طريق كالغيبة الى طريق آخر كالخطاب وهذه الفائدة في غاية الظهور بالنسبة للنقل الحقيقي كما هو مذهب الجمهور وكذا في النقل التقديري كما هو مذهب السكاكي لان السامع

اذا سمع خلاف ما يترقبه من الاسلوب حصلت له زيادة نشاط ووفور رغبة في الاصغاء الى الكلام الا أن هذه الفائدة التي ذكرت للالتفات لا تنطبق على مادة يكون المخاطب فيها حضرة البارى جل وعلا كما في اياك نعبد لتنزهه عن النشاط والايقاظ والاصغاء فلو ذكر المصنف فائدة غير هذه تصلح حتى بالنسبة في حقه تعالى لكان أحسن وقد يقال المراد أن الكلام الالتفاتي أينما وقع صالح لان يراد به هذه الفائد بالنظر لنفسه مع قطع النظر عن العوارض الخارجية ككون المخاطب به المولى سبحانه أو غيره (قوله أحسن تطرية) التطرية بالهمز الاحداث من طرأ عليهم أمر اذا حدث وبالياء المثناة التحتية التجديد من طريت الثوب اذا عملت به ما يجعله طريا كأنه جديد اذا علمت ذلك فجمع الشارح بين التجديد والاحداث في مادة الياء حيث قال أي تجديدا واحداثا من طريت الثوب خلاف النقل كذا اعترض وهو ظاهر على النسخة التي فيها الواو في قوله واحداثا وفي بعض النسخ أو احداثا بأو وهذه ظاهرة لان المراد من التطرية التجديد ان قرئت بالياء أو الاحداث ان قرئت بالهمز لكن قوله بعد ذلك من طريت الثوب راجع لقوله تجديدا وهو ما قبل أو فقط ولو قال من طريت الثوب أو من طرأ عليهم لكان ذلك أظهر هذا محصل ما ذكره أرباب الحواشي وفي عبد الحكيم ان قوله تجديدا بيان للمعنى اللغوي وقوله واحداثا بيان للمراد فان احداث هيئة أخرى لازم لتجديد الثوب ولم يذكر

على

(ووجهه) أي وجه حسن الالتفات (أن الكلام اذا نقل من أسلوب الى أسلوب كان) ذلك الكلام (أحسن تطرية) أي تجديدا واحداثا من طريت الثوب

في جميع مواقعه فقال (ووجهه) أي ووجه حسن الالتفات (أن الكلام اذا نقل) أي حول (من أسلوب) أي طريق (الى أي سلوب) كأن ينقل من طريق التكلم الى الخطاب مثلا (كان) أي ذلك الكلام (أحسن تطرية) مصدر طريت الثوب بالياء أي أتيت به جديدا أو طرأت بالهمزة أي أحدثت فالجمع بينهما باعادة الياء خلاف النقل

قلت لا لأن أبا الاسود علم وأيضا فأبو الاسود لم يقع موقع ياء المتكلم في قوله أبي بل موقع الاسم المضاف اليها وهو أب والاحسن أن يجعل الالتفات الثاني في ذلك والثالث في وخبرته ص (ووجهه ان الكلام اذا نقل من أسلوب الى أسلوب الخ) ش أي ووجه الالتفات ان الكلام اذا نقل من أسلوب لآخر كان أحسن تطرية أي أشهى للقلب لان لذات النفوس في التنقلات لما جبلت عليه من الضجر ويكون ذلك أكثر اصغاء وقال في المثل السائر في قول الزمخشري ان الالتفات يحصل به الفرار من الملل لا يصح لأن الكلام الحسن لا يمل ورده صاحب الفلك الدائر بأن المستلذ قد يمل لكثرته * وربما اختص مواقعه أي مواضع وقوعه بلطائف كما في الفاتحة فان العبد اذا ذكر الله تعالى وحمده ثم ذكر صفاته التي كل صفة منها تبعث على شدة الاقبال والخطاب يجد من نفسه حاملا لا يقدر على دفعه فيخاطب من هذه صفاته مستعينا على قضاء مهماته وقد ذكر في الالتفات في اياك لطائف غير هذه *(تنبيه)* اعلم أني لم أر من أوضح العبارة عن حقيقة الالتفات وربما توهم قوم أنه لفظي وربما أشكل التمييز بين حقيقته وحقيقة التجريد وحقيقة وضع الظاهر موضع المضمر وعكسه ثم في كونه حقيقة أو مجازا فالكلام في أربعة أمور ﴿ الأول في كشف الغطاء عن حقيقته اعلم أن الالتفات نقل الكلام من أسلوب لغيره كما سبق وهو نقل معنوي لا لفظي فقط وشرطه أن يكون الضمير في المنتقل اليه عائدا في نفس الأمر الى الملتفت عنه يحترز عن مثل أكرم زيدا وأحسن اليه فضمير أنت الذي هو فاعل أكرم غير الضمير في اليه وليس التفاتا وانما قلت في نفس الأمر لانه بطريق الادعاء يعود لغيره فحينئذ اذا كان الضمير الاول في محله باعتبار الواقع في نفس الامر فقلت اني أخاطبك فأجب المخاطب كنت أعدت الضمير في المخاطب وهو ضمير غيبة على نفسك وليس ذلك وضعا لضمير الغائب موضع ضمير المتكلم بل جردت منك مثل نفسك وأمرته بأن يجيبه فضمير الغيبة واقع موقعه وكذلك ومالي لا أعبد الذي فطرني واليه ترجعون جرد من نفسه حقيقة مثلها وخاطبها وفي قوله طحا بك على رأي السكاكي جرد من نفسه حقيقة مثلها وخاطبها فالضمير واقع في محله فهو التفات وتجريد وعلى رأي غيره هو تجريد فقط وفي قوله تكلفني التفات على القولين ولا نقول انه أعاد الضمير على غير الاول فيلزم أن يكون الضميران وهما الكاف والياء لشيئين بل أعاده

انشاط السامع وأكثر ايقاظا للاصغاء اليه من اجرائه على أسلوب واحد وقد تختص مواقعه بلطائف كما فى سورة الفاتحة فان العبد اذا افتتح حمد مولاه الحقيق بالحمد عن قلب حاضر ونفس ذاكرة لما هو فيه بقوله الحمد لله الدال على اختصاصه بالحمد وأنه حقيق به

(لنشاط السامع و) كان (أكثر ايقاظا للاصغاء اليه) أى الى ذلك الكلام لان لكل جديد لذة وهذا وجه حسن الالتفات على الاطلاق (وقد تختص مواقعه بلطائف) غير هذا الوجه العام (كما فى) سورة (الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر

(لنشاط السامع) أى استحسانه للكلام واللام إما للتعدية متعلقة بالتطرية أى يكون الكلام فى ايجاد النشاط وتجديده أحسن مما ليس فيه ذلك النقل ولو كان فى ايجاد كل كلام تجديد فى الجملة للسماع والنشاط له وإما للتعليل أى يكون الكلام عند النقل أحسن تجديدا مما ليس فيه النقل ولو كان فى ايجاد كل كلام تجديد لما يسمع وانما كان أحسن تجديدا من أجل أن النقل فيه نشاط السامع بخلاف غيره (و) كان ذلك الكلام (أكثر ايقاظا) أى تنبيها (للاصغاء) أى الاستماع (اليه) أى الى ذلك الكلام ومعلوم أن النشاط للكلام يلازمه الاصغاء اليه فتجديد النشاط يلازمه الايقاظ ففى العبارة تطويل ما وانما كان فى نقل الكلام تجديد النشاط وكثرة الايقاظ لما علم من ولوع النفس بكل جديد وتلذذها بكل طرى وهذا الوجه عام فى كل التفات وهو ظاهر على مذهب الجمهور وقد تقدم أن وجوده على مذهب السكاكى فيما لا يتقدم فيه التعبير ضعيف لعدم لزوم ارتقاب التعبير بأسلوب مخصوص ثم هذا الوجه فى توجيه الكلام لمن يصح فى حقه الايقاظ والنشاط واضح وأما من لا يصح فى حقه ما ذكر كما فى حق البارى تعالى فالالتفات بالنسبة اليه لازمه هذا الوجه كاظهار الرغبة لقبول الكلام أو لوجه آخر فافهم وذكر الالتفات فى علم المعانى صحيح لان المقام قد يقتضى كثرة الاصغاء الى الكلام واستحسانه فيتوصل الى ذلك بالالتفات فان أريد مجرد تحسين الكلام من غير مراعاة المطابقة كان من البديع وقد تقدم نحو هذا ثم أشار الى أن الالتفات قد يكون فيه مع هذا الوجه لطائف أخرى فقال (وقد تختص مواقعه) أى قد تختص بعض مواضع الالتفات (بلطائف) أى محاسن ودقائق أخر زيادة على هذا الوجه لا توجد فى غيرها وجمع اللطائف باعتبار تعدد المواضع لأن المراد أن كل موضع مختص فله لطائف عديدة غير ذلك الوجه فالكلام على وجه التوزيع فليفهم (كما) أى كاللطيفة (فى) سورة (الفاتحة فان العبد اذا) تلا سورة الفاتحة لقصد التعبد بها والدعاء فيها إذ ذاك هو المقصود من نزولها و(ذكر) فى أولها (الحقيق) أى الجدير (بالحمد عن قلب حاضر) فلا محالة

على الاول مدعيا أنه غير الثانى فان الحقيقة المجردة هى باعتبار الحقيقة عين المجرد عنها وباعتبار التجريد غيرها فذلك الذى جرده فى قوله بك هو فى نفس الأمر نفسه فالتفت له بهذا الاعتبار وبهذا علمنا أن

الشارح هنا أخذه من طرأ بالهمز بمعنى ورد لان بناء التطرية من طرأ مجرد قياس غير مذكور فى الكتب المشهورة من اللغة (قوله لنشاط السامع) اللام للتعليل أى كان ذلك الكلام الذى فيه النقل المذكور أحسن تطرية لأجل نشاط السامع أى تحريك سروره وحاصله أن الكلام عند النقل من طريق الى أخرى أحسن تجديدا مما ليس فيه نقل وان كان فى ايراد كل كلام تجديد لما يسمع وانما كان أحسن تجديدا لأجل نشاط السامع أى تحريك سروره (قوله وكان

أكثر ايقاظا) أى وكان أكثر الكلام تنبيها (قوله للاصغاء) أى لأجل الاصغاء أى الاستماع اليه وهذه العلة أعنى الاصغاء مغايرة للعلة الاولى أعنى النشاط فى المفهوم لكنهما متلازمان لان النشاط للكلام يلزمه الاصغاء اليه (قوله لان لكل جديد الخ) علة للعلة أى وانما كان السامع يحصل له نشاط واصغاء للكلام عند النقل المذكور لان الخ (قوله على الاطلاق) أى فى كل موضع سواء كان فى الفاتحة أو غيرها (قوله وقد تختص الخ) قد للتحقيق وتختص بصيغة المجهول أو المعلوم لانه يستعمل لازما ومتعديا يقال اختصه فاختص أفاده عبد الحكيم وقوله مواقعه أى مواقع الالتفات أى المواضع التى يقع ويوجد فيها الالتفات واختصاص

مواقعه كناية عن اختصاصه هو كما يشير اليه كلام الشارح فى المطول (قوله بلطائف) أى بمحاسن ودقائق وجمع اللطائف باعتبار تعدد المواضع فهو من مقابلة الجمع بالجمع فتقتضى القسمة على الآحاد أى أن بعض المواضع التى يقع فيها الالتفات تارة تختص بلطيفة زائدة على اللطيفة السابقة وتلك اللطيفة الزائدة تختلف باختلاف المواضع وليس المراد أن كل موضع يقع فيه جملة من اللطائف ولا أن كل موضع يقع فيه لطيفة زائدة والا لأوجب ذلك أن لا يكتفى فى الالتفات بالنكتة العامة كذا قيل لكن قد يقال أى مانع من أن يكون لكل موضع نكتة تختص به ونكتة تعمه وغيره ثم ان الباء فى قوله بلطائف داخلة على المقصور (قوله كما فى سورة) أى كالالتفات الذى الخ أو كاللطيفة التى فى سورة الخ (قوله اذا ذكر الحقيق بالحمد) أى اذا ذكر المستحق للحمد وهو الله بقوله الحمد لله وأخذ الحقيق من اعتبار كون اللام فى لله للاستحقاق (قوله عن قلب) أى ذكرا ناشئا عن قلب لا ذكرا بمجرد اللسان

وجد من نفسه لامحالة محركا للاقبال عليه فاذا انتقل على نحو الافتتاح الى قوله رب العالمين الدال على أنه مالك العالمين لايخرج منهم شىء عن ملكوته وربوبيته قوى ذلك المحرك ثم اذا انتقل الى قوله الرحمن الرحيم الدال على أنه منعم بأنواع النعم جلائلها ودقائقها تضاعفت قوة ذلك المحرك ثم اذا انتقل الى خاتمة هذه الصفات العظام وهى قوله مالك يوم الدين الدال على أنه مالك الأمر كله يوم الجزاء تناهت قوته

(قوله يجد ذلك العبد الخ) العبد بدل من اسم الاشارة وقوله من نفسه ظرف لغو متعلق بيجد أو مستقر حال من قوله محركا الذى هو صفة لمحذوف أى معنى محركا للاقبال كائنا ذلك المحرك من نفسه (قوله وكلما أجرى عليه) أى على المستحق للحمد أى وكلما وصف بصفة من تلك الصفات العظام التى هى قوله رب العالمين الخ وانما كانت تلك الصفات عظاما لافادة الاولى أنه المتولى لتربية جميع العالمين وتدبير أمورهم ولافادة الثانية أنه المنعم بجميع النعم الدنيوية والأخروية ولافادة الثالثة أنه مالك جميع الامور فى يوم الجزاء (قوله الى أن يؤول) أى الى أن ينتهى الأمر أى أمر اجراء الصفات أو أمر العبد وحاله ولو قال حتى يؤول الخ لكان أولى وذلك

لان تضاعف المحرك انما حصل من اجراء الصفات واجراؤها تدريجى لكونه حاصلا بالقراءة فالتضاعف تدريجى لادفعى وحتى تدل على التدريج دون الى أفاده السيرامى (قوله أى خاتمة تلك الصفات الخ) اعترض بأنه ان أراد الصفة المعنوية فالأمر ظاهر وان أراد الصفة النحوية فلا يتم بالنظر لمالك يوم الدين لانه بدل من لفظ الجلالة ولا يصح جعله صفة لان مالك وصف عامل فلا يتعرف بالاضافة فلا يكون نعتا للمعرفة وأجيب بأن المراد من ذلك الوصف الثبوت والاستمرار كالصفة المشبهة لا الحدوث وحينئذ فيتعرف بالاضافة لان الصفة المشبهة عند المحققين تتعرف بالاضافة فيصح نعت المعرفة بها (قوله على طريق الاتساع) متعلق بمحذوف أى وجعل اليوم مملوكا على طريق الاتساع اى التوسعة فى الظرف فانهم وسعوه فجوزوا فيه ما لم يجز فى غيره حيث نزلوه منزلة المفعول به فى قوله ❊ ويوما شهدناه سليما وعامرا ❊ أو المراد بالاتساع المجاز العقلى وهو هنا واقع فى النسبة الاضافية حيث أضيف اسم الفاعل الى الظرف وحقه أن يضاف للمفعول به لكن لما كان بين الظرف والمفعول به ملابسة نزل الظرف منزلته فظهر لك من هذا أن الاضافة على معنى اللام وانما لم تجعل حقيقية على معنى فى كضرب اليوم لأجل تحصيل غرض المبالغة لان قولك فلان مالك الدهر وصاحب الزمان أبلغ من قولك مالك فى الدهر وصاحب فى الزمان ان قلت حيث جعلت الاضافة بمعنى اللام فلم لم تجعل حقيقية قلت أجابوا عن ذلك بأن اليوم أمر اعتبارى لانه عبارة عن مقارنة متجدد موهوم لمتجدد معلوم ازالة للابهام والامور الاعتبارية لا تتعلق بها قدرة للولى فلا يكون اليوم مملوكا بل ما يقع فيه أفاده شيخنا العدوى (قوله والمعنى) أى الحقيق على الظرفية حاصله أن التوسع فى مجرد حذف فى (قوله والمفعول محذوف) أى وهو الذى قدره المصنف بقوله الأمر كله

يجد) ذلك العبد (من نفسه محركا للاقبال عليه) أى على ذلك الحقيق بالحمد (وكلما أجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك الى أن يؤول الأمر الى خاتمتها) أى خاتمة تلك الصفات يعنى مالك يوم الدين (المفيدة أنه) أى ذلك الحقيق بالحمد (مالك الامر كله يوم الجزاء) لانه أضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية أى مالك فى يوم الدين والمفعول محذوف

(يجد) ذلك العبد (من قلبه) معنى (محركا للاقبال عليه) أى على ذلك الحقيق بالحمد وانما قال الحقيق بالحمد لان اللام فى لله للاستحقاق (وكلما أجرى عليه) أى على ذلك الحقيق بالحمد (صفة من تلك الصفات العظام) المفيد أولها أنه المتولى لتدبير جميع العالمين وربعابليها أنه المنعم بجميع النعم الدنيوية والأخروية وأنه مالك جميع الامور فى يوم الجزاء (قوى ذلك المحرك) مع تلك الصفة المجراة (الى أن يؤول الأمر) فى اجراء تلك الصفات (الى خاتمتها) أى خاتمة تلك الصفات يعنى قوله تعالى مالك يوم الدين (المفيدة أنه) أى ذلك الحقيق بالحمد (مالك الأمر كله فى يوم الجزاء) وقد تقدم فى ضمن ذكر الصفات ذكر معنى هذه الخاتمة وانما أفادت ملك الامور كلها لان مفعول مالك محذوف والحذف مما يفيد العموم وليس يوم الدين مفعولا بل هو ظرف أضيف اليه الوصف على وجه التوسع وتنزيل الظرف منزلة المفعول كقولك صيام النهار أحسن من أكل الذائذ وانما قلنا على وجه التوسع لان الاضافة الى الظرف المحض بأن يبقى على حاله تخل بالمبالغة التى هى أبلغ من اعتبار الحقيقة وقولنا ان الحذف مما يفيد العموم فيه توسع والا فالعموم من عموم المقدر المدلول للقرينة نعم يفيد الايجاز فليفهم وصح وصف المعرفة بمالك مضافا لان

الالتفات فى بك على رأى السكاكى أوضح من الالتفات الذى فى تكلفنى على قولهما لان فى بك خروجا عن ضمير المتكلم الى شىء لا وجود له بالكلية وفى تكلفنى خروج عن الحقيقة المجردة الى الحقيقة المجرد عنها فهو عدول الى الاصل وبك عدول الى الفرع والعدول الى الفرع أبلغ من العدول الى الاصل وقوله تعالى حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم جرد فيه من المخاطبين مثلهم وعاد الضمير عليهم فهو تجريد والتفات

فالضميران

وأوجب الاقبال عليه وخطابه بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات وكما في قوله تعالى ولو أنهم اذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لم يقل واستغفرت لهم وعدل عنه الى طريق الالتفات تفخيما لشأن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتعظيما لاستغفاره وتنبيها على أن شفاعة من اسمه الرسول من الله بمكان وذكر السكاكي لالتفات امرئ القيس في الأبيات الثلاثة على تفسيره وجوها أحدها أن يكون قصد تهويل الخطب واستفظاعه فنبه في التفاته الأول على أن نفسه وقت ورود ذلك النبأ عليها ولهت وله الثكلى فأقامها مقام المصاب الذي لا يتسلى بعض التسلي الا بتفجع الملوك له وتحزنهم عليه وخاطبها بتطاول ليلك تسلية أو على أنها لفظاعة شأن النبأ أبدت قلقا شديدا ولم تتصبر فعل الملوك فشك في أنها نفسه فأقامها مقام مكروب وخاطبها بذلك تسلية وفي الثاني على أنه صادق في التحزن خاطب أولا وفي الثالث على أنه يريد نفسه أو نبه في الأول على أن النبأ لشدته تركه حائرا فما فطن معه لمقتضى الحال فجرى على لسانه ما كان ألفه من الخطاب الدائر في مجاري أمور الكبار أمرا ونهيا وفي الثاني على أنه بعد الصدمة الأولى أفاق شيئا فلم يجد النفس معه فبنى الكلام على الغيبة وفي الثالث على ما سبق أو نبه في الأول على أنها حين لم تثبت ولم تتبصر غاظه ذلك فأقامها مقام المستحق للعتاب فخاطبها على سبيل التوبيخ والتعيير بذلك وفي الثاني على أن الحامل على الخطاب والعتاب لما كان هو الغيظ والغضب وسكت عنه الغضب بالعتاب الأول ولى عنها الوجه وهو يدمدم قائلا (٤٧٥) وبات وباتت له وفي الثالث على ما سبق

دلالة على التعميم (فحينئذ يوجب) ذلك المحرك لتناهيه في القوة (الاقبال عليه) أي اقبال العبد على ذلك الحقيق بالحمد (والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات) فالباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة وغاية الخضوع هو معنى العبادة وعموم المهمات مستفاد من حذف مفعول نستعين والتخصيص مستفاد من تقديم المفعول

اضافة الوصف الى الظرف معنوية أولان الوصف للثبوت لا للتجدد وهو ظاهر (فحينئذ) أي فحين انتهى العبد في اجرائه تلك الصفات العظام على الحقيق بالحمد عن قلب حاضر الى خاتمتها المفيدة ما ذكر أي في حين ما ذكر (يوجب) ذلك المحرك لتناهيه في القوة (الاقبال عليه) أي الاقبال من العبد على ذلك الحقيق بالحمد (و) يوجب (الخطاب) أي خطاب العبد ذلك الحقيق بالحمد (بتخصيصه) متعلق بالخطاب وقوله (بغاية الخضوع) متعلق بالتخصيص وغاية الخضوع هي العبادة والباء فيهما للتعدية يقال خاطبته بكذا اذا كلمته به مواجهة (و) يوجب الخطاب بتخصيصه (بالاستعانة في جميع (المهمات) وذلك في قوله إياك نعبد وإياك نستعين لما من تقديم المنصوب فيهما استفيد فالضميران في نفس الأمر لشيء واحد وبالادعاء لشيئين وقوله تعالى والله الذي أرسل الرياح في لفظ

هذا كلامه ولا يخفى على المنصف ما فيه من التعسف (قوله دلالة على التعميم) إما علة لحذف المفعول أي حذف المفعول دلالة على التعميم لانه يتوسل بالاطلاق في المقام الخطابي الى العموم لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح كما يأتي وأورد عليه أنه لو قال مالك الأمر كله لحصلت الدلالة على التعميم وأجيب بالمنع مستندا باحتمال حمل الأمر على المعهود والتأكيد بكل بالنسبة لذلك المعهود ولو سلم فالمراد دلالة على التعميم مع الاختصار واما علة لقوله أضيف على طريق الاتساع لانه اذا جعل الزمان مما وقع عليه الملك أفاد شمول الملك لكل ما فيه بالدلالة العقلية بحيث لا يقبل التخصيص بخلاف ما اذا قيل مالك الأمر كله في يوم الدين (قوله فحينئذ) أي حين افادة الخاتمة أنه مالك الأمر كله في يوم الجزاء أو حين ازدياد قوة المحرك (قوله والخطاب) أي ويوجب ذلك المحرك أن يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بغاية الخ (قوله والاستعانة) أي وخطابه بما يدل على تخصيصه بالاستعانة وأورد على التخصيص أن الاستعانة كثيرا ما تقع بغيره تعالى وأجيب بأوجه أحدها أن الحصر اضافي بالنسبة للأصنام ونحوها والثاني أن المراد بالاستعانة طلب تحصيل الأسباب وتيسيرها وكل من التيسير والتحصيل مختص به سبحانه وتعالى والثالث أن المقصود بالاستعانة انما هو الله تعالى وان حصلت بالغير صورة حتى ان قولهم يا فلان أعني بمنزلة يا الله أعني بواسطة فلان وأما الاستعانة بأسمائه تعالى في قولهم باسم الله على تقدير الباء للاستعانة فاما أنه استعانة به تعالى لان كل حكم ورد على لفظ فهو وارد على مدلوله واما أنها استعانة تبرك لأنها استعانة يقصد بها تحصيل الأسباب وقول المصنف في المهمات التقييد بذلك للاهتمام لا للاحتراز عن غيرها اذ لا فرق (قوله متعلق بالخطاب) أي كما أن الباء في بغاية متعلق بالتخصيص (قوله يقال الخ) قصد بذلك الاستدلال على كون الخطاب يتعدى بالباء (قوله وغاية الخضوع الخ) أي وحينئذ فالمعنى يوجب ذلك المحرك أن يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بأن العبادة هي غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبأن الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره (قوله هو معنى العبادة) الاضافة بيانية (قوله من حذف مفعول نستعين) أي حذف مفعوله الثاني

فاللطيفة المختص بهاموقع هذا الالتفات هى أن فيه تنبيها على أن العبداذا أخذ فى القراءة يجب أن تكون قراءته على وجه يجدمن نفسه ذلك المحرك ولما انجر الكلام الى خلاف مقتضى الظاهر أورد عدة أقسام منه وان لم تكن من مباحث المسنداليه فقال

التخصيص ومن حذف مفعول الاستعانة استفيد التعميم مع قرينة العجز فى كل مهم مع الحاجة اليه وقدرة المسؤول عليه مع نهاية كرمه و يحتمل أن يكون المستعان عليه حسن العبادة بقرينة تقارنهما فاللطيفة المختص بهاهذا المحل كون الالتفات الذى يحصل من العبد وهو القلبى وأما اللفظى فلاسبيل له الى تحريكه فلادخل للعبدفيه أوجبته عنداللفظى قوة المحرك الحاصلة بالحضور وذلك مطلوب لان الأدب فى الخطاب مع الحضور لامع الغفلة و يحتمل أن تكون اللطيفة كون الخطاب بالتخصيص لتنزله منزلة الاشارة الى محسوس مشعرا بأن موجبه كون المخاطب بتلك الأوصاف العظام وتميزه بها غاية التميز وأنه ينبغى أن لايزول عن الخاطر والشهود لأجل ذلك وعلى أن اللطيفة أحد الأمرين يبقى كلام المتن على ظاهره فلايحتاج الى جعل اللطيفة فيه هى أن فيه تنبيها على أن العبداذا أخذ فى القراءة ينبغى أن يكون على وجه يقع منه ذلك المحرك وهو الحضور لان المقصود التفات العبد حال القراءة الخاصة به وهو حينئذ لايقصد تنبيها على أنه ينبغى أن تكون القراءة على الوجه المخصوص ولايطلب منه ذلك بل المطلوب منه نفس الحضور لا التنبيه على أنه ينبغى أن يحضر وهذا اذا روعى الالتفات من العبد التالى كما قررنا وأما ان روعى من المنزل للصورة فلاتكون اللطيفة ماذكر لعدم صحة المحرك فى جانبه وعدم صحة الالتفات الى التخصيص بغاية الخضوع وعليه فايقاع صورة الالتفات بعد اجراء الأوصاف للتنبيه

الجلالة منه على رأى السكاكى التفات وتجريد وعلى رأى غيره تجريد فقط وقوله تعالى فسقناه التفات على رأيهما لانه عائد على الله تعالى حقيقة والكلام فيه كالكلام فى تكافنى ليلى وقوله تعالى الحمدلله التفات على رأى السكاكى وتجريد واياك التفات لا تجريد على بحث فيه وسيأتى بقية الكلام عليه ان شاء الله تعالى * الثانى فى الفرق بين التجريد والالتفات وقدعلم مماسبق أن بينهما عموما وخصوصا من وجه فيوجد التجريد دون الالتفات كقولك رأيت منه أسدا ومثل تطاول ليلك على رأى الجمهور والالتفات دون التجريد نحو تكافنى ليلى ونحو فسقناه والتفات وتجريد نحو فصل لربك ولاواحدا منهما كغالب القرآن * الثالث فى وضع الظاهر موضع المضمر وعكسه بالنسبة الى الالتفات فعند السكاكى قد يجتمع وضع الظاهر موضع المضمر مع الالتفات فى نحو والله الذى أرسل الرياح وأمير المؤمنين يأمرك بكذا وقد ينفرد الالتفات نحو تطاول ليلك وليس فيه وضع الظاهر موضع مضمر بل وضع مضمر موضع مضمر وقد ينفرد وضع الظاهر عن الالتفات كقوله تعالى ان أبانا لفى ضلال مبين فان أصله انه لتقدمه فى قوله أحب الى أبينا وأما وضع المضمر موضع الظاهر فينفرد عن الالتفات فى نحو نعم رجلا زيد وربه رجلا لان الضمير والظاهر كلاهما على أسلوب الغيبة و ينفرد الالتفات عنه كثيرا نحو اياك نعبد ونحو * وبات وباتت له ليلة * و يجتمعان فى نحو قول الخليفة نعم الرجل أمير المؤمنين وأما على رأى السكاكى فوضع الظاهر موضع المضمر والالتفات قد يجتمعان مثل فصل لربك وقد ينفرد

(قوله فاللطيفة المختص بها الخ) أى فاللطيفة الداعية للالتفات فى هذا الموقع وهو الفاتحة التنبيه على أن العبد اذا أخذ فى قراءة الفاتحة يجب أن تكون قراءته الخ أى يتأكد عليه ذلك (قوله أن فيه تنبيها) أى من الله تعالى وقوله يجب أن تكون قراءته على وجه أى مشتملة على وجه وهو حضور القلب والتفاته لمستحق الحمد لأجل أن يجد من نفسه ذلك المحرك هذا حاصل كلام الشارح وفيه أن المأخوذ من كلام المتن أن اللطيفة الداعية للالتفات فى هذا المقام قوة المحرك الحاصلة من اجراء الصفات عليه لا التنبيه على أن القارىء ينبغى أن تكون قراءته كذلك وذكر العلامة عبد الحكيم أن الشارح أشار بقوله فاللطيفة الخ الى أن ماذكره المصنف قاصر لان حاصله أن اجراء تلك الصفات موجب لوجود المحرك الذى يوجب أن يخاطب العبد ذلك الحقيق ولا تفهم نكتة الخطاب الذى وقع فى كلامه تعالى فلابد من ضم مقدمة وهى أن العبد مأمور بقراءة الفاتحة ففيه تنبيه على أن العبد ينبغى أن تكون قراءته بحيث يجد ذلك المحرك لتكون قراءته بالخطاب واقعة موقعها (قوله ولما انجر الخ) أشار الشارح بذلك الى أن قول المصنف ومن خلاف الخ كلام استطرادى ذكر فى غير محله لمناسبة وذلك لان كلامه كان أولا فى أحوال المسند اليه على مقتضى الظاهر وانجر الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فى المسند اليه فأورد عدة أقسام منه وان لم تكن من المسنداليه (قوله أورد عدة أقسام) هى ثلاثة تلقى المخاطب بغير ما يترقب والتعبير عن المستقبل بلفظ الماضى والقلب وأما قوله أو السائل الخ فهو من جملة تلقى المخاطب فعطفه عليه من عطف الخاص على العام (قوله وان لم تكن من مباحث المسنداليه) أى ولذا قال ومن خلاف المقتضى ولم يقل منه وفى تعبيره بمن اشارة الى أن أقسامه لا تنحصر فيما ذكره فان المجاز والكناية أيضا من خلافه

الالتفات

على أن العبد ينبغي له أن يكون منه الحضور ليقع الالتفات القلبي مطابقا للفظي لان ذلك هو الادب وذلك ظاهر فتأمل في هذا المقام فانه من السهل الممتنع الا بتوفيق الله تعالى ﷺ ولما انجر الكلام في أحوال المسند اليه الى بيان حال ذكره على خلاف مقتضى الظاهر ذكر من خلاف مقتضى الظاهر في الجملة أقساما وان لم تكن من مباحث المسند اليه فقال

الالتفات وهو الغالب مثل اياك نعبد وقد ينفرد وضع الظاهر مثل الحمد لله ونحو والله الذى أرسل الرياح ووضع المضمر موضع الظاهر لا يجتمع مع الالتفات لان الالتفات لا بد فيه من ضمير سابق يلتفت عنه ومع ذلك فلا موقع الظاهر ولكن ينفرد وضع المضمر في نعم رجلا زيد و ينفرد الالتفات في غير ذلك ﷺ الرابع في أن الالتفات حقيقة أو مجاز اذا تأملت ماسبق علمت أنه حقيقة حيث كان معه تجريد وحيث لم يكن فسنتكلم ان شاء الله على كون التجريد حقيقة أولا في موضعه واذا تأملت ماحققناه وعرضت لك فيه وقفة فراجع ماذكره السكاكي من أسباب الالتفات في أبيات امرئ القيس يتضح لك ماقلناه وقد صرح في أثناء كلامه بلفظ التجريد وصرح الخطيبي في باب التجريد أن الالتفات تجريد والتحقيق ماتقدم من التفصيل ﴿تنبيه﴾ قالوا لا يكون الالتفات الا في جملتين وقد صرح بذلك الزمخشري في أوائل تفسيره والظاهر أنهم انما يريدون بالجملتين الكلامين المستقلين حتى يمتنع الالتفات بين الشرط وجوابه مثلا وكلام البيانيين في إيجاز الحذف وغيره يبين أنهم انما يريدون بالجملة الكلام المستقل بنفسه فأما قول الشاعر

أأنت الهلالي الذى كنت مرة ﷺ سمعنا به والارحبي المغلب

فليس منه لأن الضميرين أحدهما على اللفظ والآخر على المعنى وشيخنا أبو حيان توهم أن ذلك من الالتفات لانه لم يحقق معنى الالتفات وظن أنه أمر لفظي وكذلك ظن ان منه قراءة من قرأ اياك يعبد بالياء مضمومة في يعبد وليس منه والظاهر أنها مبنية على جواز أنا قام بالقياس على جواز أنا رجل قام ولا يصح هذا القياس لأن شرط ذلك أن يتقدم ماالفظه لفظ الغيبة من موصول أو موصوف نعم قد ظفرت في القرآن الكريم بمواضع قد يقال ان الالتفات فيها وقع في كلام واحد وان لم يكن من جزأى الجملة منها قوله تعالى والذين كفروا بآيات الله ولقائه أولئك يئسوا من رحمتي ومنها قوله تعالى وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في أمها رسولا يتلو عليهم آياتنا ومنها قوله تعالى وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبى بعد قوله انا أحللنا لك التقدير ان وهبت امرأة نفسها للنبي أحللناها لك وجملتا الشرط والجزاء كلام واحد فان قلت قد وقع الالتفات أيضا بين الشرط والجواب في قول كثير

أسيئي بنا أو أحسني لا ملومة ﷺ لدينا ولا مقلية ان تقلت

قال الجوهري خاطبها ثم غايب قلت لا نسلم أن هذا التفات بل يروى فيه لفظ مقلية جاء على الغيبة كقولك أنت رجل قام وأنت مقلية تقلت كما تقدم في قوله ﷺ أأنت الهلالي الذى كنت مرة ﷺ سمعنا به وقول الجوهري انه خاطبها ثم غايب يمكن حمله على ماقلناه ولئن سلمنا أنه التفات فنقول ليس قوله لا ملومة جواب الشرط بل دليله على مذهب البصريين ولا يمتنع اختلاف الجواب ودليله في الخطاب والغيبة ولو امتنع ذلك أو قلنا انه جواب على مذهب الكوفيين فالجواب أن الالتفات وقع بقوله لا ملومة والتقدير لا هي ملومة ومنها قوله تعالى و يوم نحشرهم وما يعبدون من دون الله فيقول ومنها قوله تعالى إنا أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا لتؤمنوا بالله ورسوله بل فيه التفاتان أحدهما بين أرسلنا والجلالة والثاني بين الكاف في أرسلناك ورسوله وكل منهما في كلام واحد ومنها قوله تعالى سنلقى في قلوب الذين كفروا الرعب بما أشركوا بالله ومنها فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم جزاء

الزمخشرى فيه أن يكون ضمير جزاؤكم يعود على التابعين قال على طريق الالتفات وهو ينافى ما تقدم عنه وعن غيره ومنها قوله تعالى واتقوا يوما يرجعون على قراءة الياء قال الزمخشرى على طريقة الالتفات وهو أيضا ينافى ما تقدم ثم كان الزمخشرى مستغنيا عن ادعاء الالتفات بأن يعيد الضمير فى ترجعون الى نفس الناس فلا يكون التفاتا ومنها ماقاله التنوخى فى (١) الاقصى القريب ان الواو فى وبعثنا منهم اثنى عشر نقيبا واو الحال يلزمه وقوع الالتفات فى كلام واحد ومنها ومالى لا أعبد الذى فطرنى واليه ترجعون لان فطرنى وترجعون كلام واحد فان كان القائل أن الالتفات لا يكون فى جملة واحدة يعنى به جملة طرفاها مفردان و يجوز وقوعه بين جملتين لهما محل واحد معمولتين لشئ واحد أو بين جملة ومتعلق بها لم ينتقض كلامه بشئ مما سبق ﴿تنبيه﴾ قوله تعالى الحمد لله وقوله اياك نعبد اتفقوا على أنه التفات واحد وفيه نظر لان الزمخشرى ومن تبعه على أن الالتفات خلاف الظاهر مطلقا يلزمهم انه ان كان التقدير قولوا الحمد لله ففيه التفاتان أعنى فى الكلام المأمور بقوله أحدهما فى لفظ الجلالة فان الله تعالى حاضر فأصله الحمد لك والثانى إياك لمجيئه على خلاف الأسلوب السابق وان لم يقدر قولوا كان فى الحمد لله التفات عن التكلم الى الغيبة فان الله سبحانه حمد نفسه ولا يكون فى اياك نعبد التفات لان قولوا مقدرة معها قطعا وأحد الامرين لازم للزمخشرى والسكاكى إما أن يكون فى الآية التفاتان أولا يكون فيها التفات بالكلية هذا ان فرعنا على رأى السكاكى وهو مقتضى كلام الزمخشرى لأنه جعل فى أبيات امرئ القيس ثلاثا وان فرعنا على رأى الجمهور ولم نقدر قولوا الحمد لله فلا التفات لأنا نقدر قولوا إياك نعبد وان قدرنا قولوا قبل الحمد لله كان فيه التفات واحد فى اياك و بطل قول الزمخشرى ان فى أبيات امرئ القيس ثلاث التفاتات (تنبيه) ما تقدم يقتضى أن اسلوب الغيبة لا فرق فيه بين أن يكون فيه ضمير غائب أولا بدليل تمثيلهم كما سبق بقوله تعالى والله الذى أرسل الرياح فقد جعلوا لفظ الجلالة ملتفتا عنه وهذا كثير فى كلامهم وفيه نظر ينبغى أن يفصل بين أن يكون الاسم الظاهر مشتملا على ضمير غائب أولا فان كان مشتملا على ضمير مستتر أو كان فى الكلام ضمير غائب فيكون ذلك أسلوب غيبة والنقل عنه أواليه التفاتا وان كان فى الكلام اسم ظاهر لا ضمير فيه فأين أسلوب الغيبة ونسبة الاسم الجامد الى المتكلم والمخاطب والغائب على السواء وانما يتبادر الذهن من قول الشخص عن نفسه أو مخاطبه فعل زيد الى أنه غير المتكلم والمخاطب لغلبة الاستعمال ولان العدول عن الضمير الصريح فى تكلم أو خطاب الى الاسم الجامد قرينة ارادة الغيبة فان الاعلام وضعها انما كان للتمييز والذى يحتاج للتمييز غالبا هو الغائب فان ضميره لا يستقل لاحتياجه الى مفسر وأما عود ضمير الغيبة على العلم فلاستقباح أن يقول الشخص عن نفسه زيد فعلت لما فيه من التنافر ولذلك لم تمتنع رعاية المعنى فى جملة أخرى فيقول الشخص عن نفسه زيد قام وقعدت رعاية للمعنى لا للالتفات فليس تعبير المتكلم عن نفسه أو مخاطبه بالعلم الا وضع الظاهر موضع المضمر غير أن هذه اصطلاحات لا مشاحة فيها ﴿تنبيه﴾ ذكر التنوخى فى الاقصى القريب وكذلك ابن الاثير فى كنز البلاغة وابن النفيس فى طريق الفصاحة نوعا غريبا من الالتفات وهو بناء الفعل للمفعول بعد خطاب فاعله أو تكلمه فيكون التفاتا عنه كقوله تعالى غير المغضوب عليهم بعد أنعمت فان المعنى غير الذى غضبت عليهم وفيه نظر ونحن اذا كنا توقفنا فى ان الانتقال الى الاسم الجامد التفات فهذا أولى لأن الفاعل فى المغضوب مثلا لم يذكر بالكلية فكيف يقال انتقلنا اليه على سبيل الالتفات وان صح ذلك فعلى رأى السكاكى يلزمه أن تكون جميع الافعال المبنية للمفعول فيها التفات ﴿تنبيه﴾ توهم بعضهم أن فى نحو قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اركعوا التفاتا وليس كذلك لانه اذا أراد التفات اركعوا عن آمنوا لم يصح لأن الصلة يأتى ضميرها غائبا وان كان المراد المخاطب لم يصح لان لها لفظا ومعنى كما تقول

(١) هكذا فى الأصل والذى فى كشف الظنون أقصى القرب فى صناعة الأدب للشيخ زين الدين محمد بن محمد التنوخى كتبه مصححه

* ومن خلاف المقتضى ماسماه السكاكي الاسلوب الحكيم وهو تلقي المخاطب بغير مايترقب بحمل كلامه على خلاف مراده تنبيها على أنه الاولى بالقصد أو السائل بغير مايتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره تنبيها على أنه الاولى بحاله أو المهم له أما الاول فكقول القبعثري للحجاج لما قال له متوعدا بالقيد

(ومن خلاف المقتضى) أى مقتضى الظاهر (تلقى المخاطب) من اضافة المصدر الى المفعول أى تلقى المتكلم المخاطب (بغير مايترقب) المخاطب والباء فى بغير للتعدية وفى (بحمل كلامه) للسببية أى انما تلقاه بغير مايترقب بسبب أنه حمل كلامه أى الكلام الصادر عن المخاطب (على خلاف مراده) أى مراد المخاطب وانما حمل كلامه على خلاف مراده (تنبيها) للمخاطب (على أنه) أى ذلك الغير هو (الاولى بالقصد) والارادة (كقول القبعثرى للحجاج وقد قال) أى الحجاج (له) أى للقبعثرى حال كون الحجاج (متوعدا إياه)

(ومن خلاف المقتضى) أى مقتضى الظاهر (تلقى المخاطب) هو من إضافة المصدر الى المفعول أى ومن خلاف مقتضى الظاهر تلقى المتكلم المخاطب (بغير مايترقبه) ذلك المخاطب من ذلك المتكلم يقال تلقاه بكذا اذا واجهه به (ب) سبب (حمل كلامه) أى كلام ذلك المخاطب (على خلاف مراده) أى مراد ذلك المخاطب فالباء فى بغير و بحمل متعلقان بالتلقى والاولى للتعدية والثانية للسببية كما يفهم من التقرير وانما يحمل المتكلم كلام المخاطب على خلاف مراده فيتلقاه بغير مايرتقب حيث يراعى مقتضى الحال (تنبيها) من ذلك المتكلم لذلك المخاطب (على أنه) أى على أن ذلك الغير الذى لا يرتقبه المخاطب من المتكلم هو (الاولى بالقصد) أى ذلك الغير هو أولى أن يقصد و يراد دون مايرتقب وذلك (كقول القبعثرى للحجاج وقد قال له) أى والحال أن الحجاج قال القبعثرى (متوعدا إياه) أى حال كون الحجاج متوعدا

أنت الذى قام وأنت الذى قمت وان أراد التفات اركعوا عن الذين فان الذين أسلوب غيبة والمنادى أسلوب غيبة لم يصح لان المنادى مخاطب فى المعنى فان الاقبال عليه بالنداء كذكر ضميره ولهذا يجوز أن تقول ياتميم كلكم وهذا قريب مما توهمه شيخنا أبو حيان فى قوله * أأنت الهلالى الذى كنت مرة * سمعنا به *(تنبيه)* مما هو قريب من الالتفات وليس منه اذ ليس فيه انتقال من أحد الاساليب الثلاثة لغيره الانتقال من أحد أساليب ثلاثة وهى التثنية والجمع والافراد الى الآخر وأقسامه كالالتفات ستة من أسلوب لأسلوب وسيأتى الكلام عليه ان شاء الله تعالى ص (ومن خلاف المقتضى تلقى المخاطب الخ) ش هذا هو الذى سماه السكاكى الأسلوب الحكيم وسماه الشيخ عبد القاهر مغالطة

(قوله تلقى المخاطب) بفتح الطاء فيه وفيما بعده أى تلقى المتكلم بالكلام الثانى المخاطب به وهو المتكلم بالكلام الاول والتلقى المواجهة يقال تلقاه بكذا واجهه به (قوله بغير مايترقب المخاطب) أى بغير ماينتظره المخاطب من المتكلم (قوله والباء فى بغير الخ) دفع بهذا مايقال ان فى كلام المصنف تعلق حرفى جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد وهو ممنوع وحاصل ذلك الدفع أنهما مختلفان فى المعنى فلا اعتراض ونوقش هذا الجواب بأنه ان أراد التعدية العامة وهى ايصال معنى العامل الى المعمول فهذا لا يعد معنى مستقلا وان أرادها الخاصة فهى غير موجودة هنا لأن شرطها أن يكون مجرورها مفعولا به فى المعنى والتلقى انما يتعدى لواحد ولا يتعدى للثانى لا بنفسه ولا بالحرف وأجيب بأنه ضمن التلقى معنى المواجهة وهو يتعدى للثانى بالحرف (قوله على خلاف مراده) فمراد الحجاج وهو المخاطب بالادهم القيد وخلافه هو الفرس الادهم (قوله تنبيها) أى من ذلك المتكلم (قوله ذلك الغير) أل للعهد الذكرى أى على أن ذلك الغير الذى هو خلاف مراده ولو عبر به كان أوضح لأنه العنوان المذكور فى المعلل وان لم يشترط فى العهد الذكرى اتحاد العنوان وانما حملنا الغير على خلاف مراده ولم نحمله على غير مايترقبه المخاطب كما هو المتبادر ليوافق قول الشارح فيما بعد فنبه على أن الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بأن يقصده الامير لدلالته على أن المنبه على كونه أولى بالقصد هو الحمل على الفرس الأدهم الذى هو خلاف مراد الحجاج وهو مغاير لغير مايترقبه كما يفهم من جعل الشارح حمل الكلام على خلاف المراد سببا لتلقى المخاطب بغير مايترقب فتأمل (قوله والارادة) عطف تفسير (قوله متوعدا إياه) أى لان القبعثرى كان جالسا فى بستان مع جماعة من اخوانه فى زمن الحصرم أى العنب الاخضر فذكر بعضهم الحجاج فقال القبعثرى اللهم سود وجهه واقطع عنقه واسقنى من دمه فبلغ ذلك الحجاج فقال له أنت قلت ذلك فقال نعم ولكن أردت العنب الحصرم ولم أردك فقال له لأحملنك على الأدهم فقال القبعثرى مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب فقال له الحجاج ويلك انه لحديد فقال ان يكن حديدا خير من أن يكون بليدا فحمل الحديد أيضا على خلاف مراده فان الحجاج أراد بالحديد المعدن المعروف فحمله القبعثرى على ذى الحدة فقال الحجاج لأعوانه احملوه فلما حملوه قال سبحان الذى سخر لنا هذا الآية فقال اطرحوه فلما طرحوه على الارض قال منها خلقناكم وفيها نعيدكم فصفح عنه الحجاج فقد سحر الحجاج بهذا الاسلوب حتى تجاوز عن جريمته وأحسن اليه على ماقيل والقبعثرى كان

لأحملنك على الادهم مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب فانه أبرز وعيده فى معرض الوعد وأراه بألطف وجه

من رؤساء العرب وفصحائهم وكان من جملة الخوارج الذين خرجوا على سيدنا على كرم الله وجهه وقوله انما أردت العنب الحصرم أى والمراد بتسويد وجهه استواؤه و بقطع عنقه قطفه و بدمه الخمر المتخذ منه (قوله لأحملنك على الادهم) ان قلت كان المناسب لغرض الحجاج أن يقول لأحملن الادهم عليك لان القيد يوضع على الرجل لا العكس قلت هذا الاستعمال والتعدية أمر وضعى يقال حمل على الادهم أى قيد به ولو سلم فليكن من قبيل القلب كما ستعرفه أو أنه شبه القيد بمركوب بجامع التمكن فى كل على طريقة الاستعارة بالكناية واثبات الحمل تخييل هذا وقرر شيخنا العلامة العدوى أن معنى قوله لأحملنك الخ لألجئنك الى القيد أى الى أن تصير مقيدا به فعلى بمعنى الى ولا قلب ولا شىء وهذا غير الوجه الاول (قوله يعنى القيد) أى يعنى الحجاج فى هذا القول بالأدهم القيد الحديد (قوله وعيد الحجاج) أى بالحمل على الادهم الذى هو القيد الحديد (قوله فى معرض الوعد) أى فى صورة الوعد بالحمل على الادهم الذى هو الفرس (قوله وتلقاه) أى وواجهه بغير ما يترقب يجوز أن يفسر ما يترقبه الحجاج بوقوع العقوبة به كما فى سم والاظهر أن المراد بما يترقبه الكلام الدال على العفو وترك العقوبة به لان الذى يترقبه الحجاج مراجعته فى الحمل على القيد الحديد والمراد بغيره الكلام الدال على مدح الامير (قوله بأن حمل الادهم) الباء للسببية (قوله الذى غلب سواده الخ) أى انه يولد وفيه شعرات بيض ثم يكثر الشعر الاسود حتى يغلب على الابيض و يذهب الابيض بالمرة بأن ينقلب البياض سوادا ولا مانع من ذلك كما أن السواد ينقلب بياضا فى مثل الشعر و يحتمل أن المراد و يذهب البياض فى رأى العين وبادىء الرأى لقلته

(لأحملنك على الادهم) يعنى القيد هذا مقول قول الحجاج (مثل الأمير يحمل على الادهم والأشهب) هذا مقول قول القبعثرى فأبرز وعيد الحجاج فى معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بأن حمل الادهم فى كلامه على الفرس الأدهم أى الذى غلب سواده حتى ذهب البياض

للقبعثرى (لأحملنك على الادهم) يعنى الحجاج فى هذا القول بالادهم القيد الذى هو الحديد (مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب) هذا قول القبعثرى كما أن ما قبله قول الحجاج فالقبعثرى أبرز وعيد الحجاج بالحمل على الادهم الذى هو القيد فى معرض الوعد بالحمل على الادهم الذى هو الفرس وتلقاه فى ذلك بغير ما يترقب بسبب حمل الادهم فى كلامه على الفرس الادهم وهو الذى غلب سواده حتى ذهب بياضه وأكد ذلك الحمل بما يناسبه من ذكر الاشهب وهو الفرس الذى غلب بياضه حتى ذهب سواده وترك مراد الحجاج بالادهم وهو القيد تنبيها على أن الحمل على الفرس الأدهم هو الاولى أن يقصده مثل

وهو من خلاف المقتضى بالفتح أى مقتضى الظاهر وهو قسمان * الاول تلقى المخاطب بالكسر بغير ما يترقب وذلك يكون بحمل كلامه على خلاف مراده تنبيها على أنه الأولى بالقصد اليه وانما قلنا بكسر الطاء ليعود الضمير فى كلامه اليه لانه لا يصدق عليه قبل تلقيه لما يتوقع أنه مخاطب بالفتح حقيقة كقول القبعثرى للحجاج وقد قال له الحجاج متوعدا له بالقتل لأحملنك على الأدهم مثل الامير من حمل على الادهم والاشهب فأراد الحجاج أن يقيده فتلقاه القبعثرى بغير ما يترقبه من فهمه التوعد بألطف وجه مشيرا الى أن من كان مثله من السلطنة انما يناسبه أن يجود بأن يحمل على الادهم والاشهب من الخيل و يكون جديرا بأن يصفد بضم الياء أى يعطى لا أن يصفد بفتحها أى يشد و يوثق وكذا قوله حين قال له فى الثانية انه حديد فقال لأن يكون حديدا خير من أن يكون بليدا وهذا القسم قريب أو هو من تجاهل العارف بزيادة اشارة الى سفه رأى المخاطب وهو قريب من القول بالموجب وسيأتيان فى البديع والقيد يسمى أدهم سمى بذلك لسواده قال * أوعدنى بالسجن والاداهم * وقال جرير

هو القين وابن القين لاقين مثله * لقطع المساحى أو لجدل الاداهم

قال ابن سيده كسروه تكسير الاسماء وان كان فى الاصل صفة لانه غلب عليه الاسم ومن هذا قوله

أتت تشتكى عندى مزاولة القرى * وقد رأت الضيفان ينحون منزلى
فقلت كأنى ما سمعت كلامها * هم الضيف جدى فى قراهم وعجلى

كذا جعله المصنف منه وفيه نظر (تنبيه) صفد بمعنى أوثق وأصفد بمعنى أعطى على خلاف الغالب فان الغالب استعمال الرباعى والخماسى فى الشر والثلاثى فى الخير إما جزما وإما على راجح ومرجوح مثل وعدنى الخير وأوعدنى الشر وشقى وأشقى كذا على قول وقوى البناء اذا اشتد وأقوى اذا انهدم وخفرت الرجل أجرته وأخفرته تركته وكسبوا واكتسبوا قال الله سبحانه وتعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وحمل واحتمل قال

أن من كان على صفته فى السلطان و بسطة اليد جديرأن يصفدلا أن يصفد وكذاقوله لما قال له فى الثانية انه حديد لأن يكون حديدا خير من أن يكون بليدا وعن سلوك هذه الطريقة فى جواب المخاطب عبر من قال مفتخرا

أتت تشتكى عندى مزاولة القرى ❊ وقد رأت الضيفان ينحون منزلى
فقلت كأنى ماسمعت كلامها ❊ هم الضيف جدى فى قراهم وعجلى

وسماه الشيخ عبد القاهر مغالطة

(قوله وضم اليه الأشهب) أى قرينة على أن مراده هو بالأدهم الذى يحمله عليه الفرس لا القيد (قوله أى الغلبة) أشار الى أن المراد بالسلطان السلطنة (قوله أى الكرم) تفسير لبسطة اليد فالمراد ببسطة اليد سعتها أى الكرم وقوله والمال والنعمة عطف على السلطان لا من بقية التفسير وذكر النعمة بعد المال من ذكر العام بعد الخاص (قوله من أصفد) أى مأخوذ من أصفد وكذا ما بعده فأصفد يدل على الخير لانه من الصفد بالتحريك وهو الاعطاء بخلاف صفد فانه يدل على الشر لانه من الصفاد بالكسر وهو ما يوثق به وهذا عكس وعد وأوعد والنكتة فى ذلك أن صفد للقيد وهو ضيق فناسب أن تقلل حروفه الدالة عليه وأصفد للاعطاء المطلق المطلوب فيه الكثرة فناسب فيه كثرة الحروف ووعد للخير والخير سهل مقبول للأنفس فناسب قلة حروفه وخفة لفظه وأوعد للشر وهو صعب شاق على النفوس فناسب ثقل لفظه بكثرة حروفه (قوله أو السائل) الفرق بين تلقى السائل وتلقى المخاطب أن تلقى السائل مبنى على السؤال بخلاف تلقى المخاطب (قوله بغير ما يتطلب) فى الصحاح التطلب هو الطلب مرة بعد أخرى فالأولى بغير ما يطلب لان ذلك التلقى لا يختص بمن يبالغ فى الطلب وكأنه عبر به لأجل حسن الازدواج بين يتطلب و يترقب فرجح رعاية جانب اللفظ على جانب المعنى أو أنه عبر به اشارة لمزيد الشوق الحاصل عند السائل فكأن ذلك السائل لمزيد الشوق الحاصل عنده كالطالب للجواب مرة بعد أخرى بقى شىء آخر وهو أن الجواب يجب أن يكون مطابقا للسؤال واذا أجيب السائل بغير ما يتطلب لم يكن الجواب مطابقا للسؤال وأجيب بأن السؤال ضربان جدلى و تعليمى والأول يجب أن يطابقه جوابه والثانى يبنى المجيب فيه جوابه على الأمر اللائق بحال السائل كالطبيب يبنى علاجه على حال المريض دون سؤاله فتجوز المخالفة فيه والسؤال عن الأهلة والنفقة من هذا القبيل لانه من المسلمين للنبى (قوله تنبيها) أى من المجيب للسائل (قوله أى ذلك الغير) أى غير سؤاله فالضمير راجع للغير الأول وقوله الأولى بحاله إما لعدم أهليته لجواب ما يسأله أو لعدم الفائدة فيه بالنسبة اليه (قوله أو المهم له) الأولى الأهم له لان السائل له سؤالان أحدهما ما سأل عنه ولم يجب عنه والآخر مالم يسأل عنه وأجابه المجيب عنه وكل من السؤالين للسائل اهتمام به لكن اهتمامه بالأول أقوى فاذا أجيب عنه بغير ما يتطلب علم أن الأولى أن يكون الأهم عنده هو

وضم اليه الأشهب أى الذى غلب بياضه ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على أن الحمل على الفرس الأدهم هو الأولى بأن يقصده الأمير (أى من كان مثل الأمير فى السلطان) أى الغلبة (و بسطة اليد) أى الكرم والمال والنعمة (جدير بأن يصفد) أى يعطى من أصفده (لا أن يصفد) أى يقيد من صفده (أو السائل) عطف على المخاطب أى تلقى السائل (بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره) أى غير ذلك السؤال (تنبيها) للسائل (على أنه) أى ذلك الغير (هو الأولى بحاله أو المهم له

الحجاج (أى من كان مثل الأمير فى السلطان) أى القوة والغلبة (و بسطة اليد) أى وسعة النعمة والكرم والمال (جدير) أى حقيق (بأن يصفد) أى يعطى مأخوذ من أصفده بقطع الهمزة أعطاه (لا أن يصفد) من صفده ثلاثيا أى قيده (أو) تلقى (السائل بغير ما يتطلب) فالسائل معطوف على المخاطب واعادة تلقى السائل بغير ما يتطلب (بتنزيل سؤاله منزلة غيره) أى منزلة غير سؤاله وذلك بأن يجاب بغير سؤاله (تنبيها) من المجيب للسائل (على أنه) أى على أن ذلك الغير المجاب به هو (الأولى بحاله) أى هو الأنسب أن يكون عنده لا المسؤول عنه (أو) تنبيها على أنه (المهم له) فهو أولى بالسؤال عنه وكونه هو المهم يستلزم كونه أولى بحاله دون العكس لان الشىء قد يكون أولى بالحال على تقدير التوجه لطلبه أو غيره ولا يكون فى نفسه من جملة المهمات التى يتأكد طلبها ثم مثل للأول بقوله

أعلمت يوم عكاظ حين لقيتنى ❊ تحت العجاج فما شققت غبارى
أنا اقتسمنا خطتينا بيننا ❊ فحملت برة واحتملت فجار

وأمطر فى الشر وأمطرنا عليهم مطرا ومطر فى الخير قال ابن سيده الثلاثى للأعم وجاء على العكس ترب اذا افتقر وأترب اذا استغنى على قول وحبسته عن حاجته واحتبست الفرس فى سبيل الله وقسط اذا جار وأقسط اذا عدل ص (أو السائل الخ) ش القسم الثانى من هذا الباب تلقى السائل بغير ما يتطلب وذلك بتنزيل سؤاله منزلة غيره تنبيها على أنه الأولى بحاله أو المهم وعندى أن هذا من القسم

* وأما الثانى فكقوله تعالى يسألونك عن الأهلة قل هى مواقيت للناس والحج قالوا ما بال الهلال يبدوا دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوى ثم لايزال ينقص حتى يعود كما بدا

الثانى لا الأول الذى سأل عنه وانما يستفاد هذا المعنى من التعبير بالأهم وعطف المهم على ما قبله من عطف الملزوم على اللازم لان كونه هو المهم يستلزم كونه أولى أى أنسب بحاله دون العكس لان الشئ قد يكون أولى بالحال على تقدير التوجه لطلبه أولا ولا يكون فى نفسه من جملة المهمات التى يتأكد طلبها (قوله كقوله تعالى يسألونك عن الأهلة) مثال للتنبيه على أنه الأولى بدليل قوله فى شرحه للتنبيه على أنه الأولى والأليق الخ والآية الآتية أى يسألونك ماذا ينفقون الخ مثال للتنبيه على أنه الأهم بدليل قوله فى شرحه تنبيها على أن المهم ففى كلامه نشر على ترتيب اللف (قوله سألوا عن سبب اختلاف الخ) المراد بالجمع ما فوق الواحد فقد روى أن معاذ بن جبل وربيعة بن غنم الأنصارى قالا يارسول الله ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يزيد حتى يمتلئ ويستوى ثم لايزال ينقص حتى يعود كما بدا وهذا بظاهره سؤال عن السبب وقد أجيبوا ببيان الثمرة والحكمة المترتبة على ذلك فى قوله هى مواقيت الخ وذلك لان

الاختلاف يتحقق به نهاية كل شهر فيتميز به كل شهر عما سواه ويجتمع من ذلك اثناعشر شهرا هى مجموع العام ويمتاز كل واحد عن الآخر باسمه وخاصته فيتعين به الوقت للحج والصيام ووقت الحرث والآجال وغير ذلك ولم يجابوا بالسبب الذى هو أن القمر جرم أسود مظلم ونوره مستفاد من نور الشمس فاذا سامت القمر الشمس لم يظهر فيه شئ من نورها لحيلولة الارض بينهما فاذا انحرف القمر عن الشمس قابله شئ منها فيبدو فيه نورها ولذا يرى دقيقا منعطفا كالقوس ثم كلما ازداد البعد من المسامتة ازدادت المقابلة فيعظم النور ثم اذا أخذ القمر فى القرب من الشمس فى سيره كان الانتقاص بمقدار الزيادة حتى يسامتها فيضمحل جميعا (قوله سألوا عن سبب اختلاف القمر) أى عن السبب الفاعلى فى اختلافه ان قلت لم يحمل السؤال الواقع منهم على أن المسؤول عنه فيه السبب الغائى ولم يكن الكلام من تلقى السائل بغير ما يتطلب قلت ان تصديرهم السؤال بما بال يدل على أن المسؤول عنه السبب الفاعلى لانها انما تستعمل فى السؤال عن ذلك لا فى السؤال عن السبب الغائى كذا ذكر بعض أرباب الحواشى وعبارة عبد الحكيم اعلم أن ما يسأل بها عن الجنس فالمسؤول عنه ههنا حقيقة أمر الهلال وشأنه وهو اختلاف تشكلاته النورية ثم عوده لما كان عليه وذلك الأمر المسؤول عن حقيقته يحتمل أن يكون غايته وحكمته وأن يكون سببه وعلته فسبب النزول لا اختصاص له بأحدهما وكذا لفظ القرآن اذ يجوز أن يقدر ما سبب اختلاف الأهلة وأن يقدر ما حكمة اختلاف الأهلة فاختار صاحب الكشاف والراغب والقاضى أنه سؤال عن الحكمة كما يدل عليه الجواب اخراجا للكلام على مقتضى الظاهر لانه الأصل واختار السكاكى أنه سؤال عن السبب لما أن الحكمة ظاهرة لاتستحق السؤال عنها والجواب من الأسلوب الحكيم اهـ ويرد على السكاكى أنه حيث كانت الحكمة ظاهرة لاتستحق السؤال عنها والجواب لم يكن الأولى بحال السائلين السؤال عن الحكمة فكيف علل العدول الى الجواب بالحكمة بالتنبيه

كقوله تعالى يسألونك عن الأهلة قل هى مواقيت للناس والحج) سألوا عن سبب اختلاف القمر فى زيادة النور ونقصانه فأجيبوا

(كقوله تعالى يسألونك عن الأهلة قل هى مواقيت للناس والحج) سألوا عن سبب اختلاف القمر فى زيادة النور ونقصانه فقد روى أن معاذ بن جبل وربيعة بن غنم الأنصارى قالا يارسول الله ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يزيد حتى يمتلئ ويستوى ثم لايزال ينقص حتى يعود كما بدا وهذا بظاهره سؤال عن السبب وقد أجيبوا ببيان الغرض أى الفائدة المآلية فى ذلك فى قوله قل هى مواقيت للناس والحج وهو أن ذلك الاختلاف يتحقق به نهاية كل شهر فيتميز كل شهر عما سواه ويجتمع من ذلك اثناعشر شهرا هى مجموع العام ويتميز كل عن الآخر باسمه وخاصته فيتعين به الوقت للحج والصيام ووقت الحرث والآجال وغير ذلك ولم يجابوا بالسبب الذى هو أن نور القمر لما كان مستفادا من نور الشمس فنصف دائرته للموازية لمركز العالم اذا سامت القمر الشمس لم يظهر فى ذلك النصف شئ من نور الشمس واذا انحرف القمر عن الشمس قابل شئ من طرف نصف الدائرة كالقوس نور الشمس فيبدو فيه نورها ولذلك يرى دقيقا منعطفا كالقوس ثم كلما ازداد البعد ازدادت المقابلة فيعظم النور حتى يقابلها جميع نصف الدائرة فيرى النور فيها جميعا ثم اذا أخذ القمر فى القرب من الشمس فى سيره فى فلك البروج كان الانتقاص بمقدار الزيادة حتى يسامتها فيضمحل جميعا ثم لايزال كذلك تدبير الحكيم الخبير وانما لم يجابوا بذلك لعدم تعلق الغرض به مع أن تعلم الاحاطة به فيه تكلف اذ هو من أسرار علم الهيئة والاطلاع

الأول الا أن فيه سؤالا فهو أخص من هذا الوجه وأعم باعتبار أنه ليس فيه حمل الكلام على غير ظاهره فهو بهذا الاعتبار أجدر بأن يمثل له لا الذى قبله بقوله أتت تشتكى البيتين وحاصله يرجع الى العدول عن الجواب الى غيره وذلك كقوله تعالى يسألونك عن الأهلة قل هى مواقيت للناس والحج لما قالوا ما بال

الهلال

وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سألوا عن بيان ماينفقون فأجيبوا ببيان المصرف

على أن السؤال عنها أولى بحالهم (قوله ببيان الغرض) أى الغاية والفائدة المآلية والحكمة المترتبة على ذلك فاندفع مايقال ان كبر القمر وصغره وزيادة نوره ونقصانه من أفعال الله وهى لاتعلل بالاغراض عندنا وحاصل الجواب أن الشارح شبه الحكمة بالغرض باعتبار أن كلا منهما مترتب على طرف الفعل وأطلق عليها اسمه على جهة الاستعارة وقوله ببيان الغرض أى لا ببيان السبب والا قيل مثل ماتقدم (قوله معالم) أى علامات وقوله يوقت أى يعين الناس الخ (قوله ومحال الديون) أى زمن حلولها (قوله وغيرذلك) أى كمدة الحمل والحيض والنفاس والعدة (قوله وذلك) أى اجابتهم ببيان الغرض والحكمة لا ببيان السبب الفاعلى للتنبيه الخ (قوله عن ذلك) أى عن الغرض والحكمة المترتبة على ذلك الاختلاف (قوله لانهم ليسوا الخ) فيه أن السائل بعض الصحابة وهم لذكائهم يطلعون على ذلك ويدفع هذا بقول الشارح بسهولة أى أنهم ليسوا ممن يطلعون على ذلك بسهولة أى لعدم تحصيل الآلات لانها ليست موجودة عندهم لا لنقص فى طبيعتهم أو يقال ان الاطلاع على دقائق علم الهيئة بسهولة انما يكون بالوحى والوحى انما يكون للانبياء (قوله وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون الخ) محل كون هذه الآية من قبيل تلقى السائل بغير مايتطلب اذا كان السؤال عن المنفق فقط أما اذا كان السؤال عن المنفق وعن المصرف معا كما قيل ان عمرو بن الجموح جاء الى النبى صلى الله عليه وسلم وهوشيخ كبيرله مال عظيم فقال ماذا ننفق من أموالنا وأين نضعها فنزلت هذه الآية فلا تكون الآية من تلقى السائل بغير مايتطلب بل من قبيل الجواب عن البعض وهو المصرف صراحة وعن البعض الآخر ضمنا لان فى ذكر الخير اشارة الى أن كل مال نافع ينفق منه (قوله عن بيان ما ينفقون) يحتمل أن المراد عن بيان مقداره ويحتمل أن المراد عن جنس ماينفقون ويحتمل أن المراد عن كليهما (قوله فأجيبوا ببيان المصارف) أى لا ببيان المنفق ولو أنهم أجيبوا ببيانه لقيل أنفقوا مقدار كذا وكذا أو أنفقوا من كذا وكذا أو مقدار كذا وكذا من كذا وكذا (قوله لان النفقة لايعتد بها الخ) اعترض بأنه ان كان المراد بالنفقة صدقة الفرض أشكل ذكر الوالدين لانه تجب نفقتهما ولا يجوز دفعها لمن تجب النفقة عليه وان حملا على من لاتجب نفقتهما ففيه بعد لعموم اللفظ وعموم المخاطب وقد يجاب بأن المراد بهما من لاتجب نفقتهما واللفظ وان كان عاما لكنه مخصص بالقواعد الشرعية وان كان المراد بالنفقة صدقة النفل أشكل نفى الاعتداد اذ هى معتد بها مطلقا الا أن تحمل الصدقة على صدقة النفل و يراد نفى كمال الاعتداد

ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو أن الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس أمورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغيرذلك ومعالم للحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على أن الاولى والاليق بحالهم أن يسألوا عن ذلك لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض (وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل) سألوا عن بيان ماينفقون فأجيبوا ببيان المصارف تنبيها على أن المهم هو السؤال عنها لان النفقة لايعتد بها

عليه بسهولة وهو الاطلاع بالوحى ليس الا للانبياء وليسوا من أهل النبوة فعدل الى الجواب بالغرض تنبيها على أن الاولى بحالهم أن يكون عندهم هذا الغرض وهذه الفائدة لاأن يسألوا عن السبب فى نفس الامر وهذا بناء على أن المسئول عنه هو السبب الموجب للوقوع وهو السبب الفاعلى ولو كان الفعل هنا عاديا وأما ان حمل على أن المسئول عنه انما هو السبب الغرضى والفائدة لم يكن الكلام من تلقى السائل بغير ما يتطلب وهو ظاهر فليفهم ثم مثل للثانى بقوله (وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون) فهذا يدل على أن المسئول عنه هو نفس المنفق والسؤال يحتمل أن يكون عن مقدار المنفق أو عن جنسه أو عن كليهما فكان المطابق على هذا أن يقال أنفقوا كذا وكذا من كذا وكذا ولما كان مما لا يخفى أن كل خير ينفق منه وأن كل ماينفق منه مقبول قل أو كثر أجيبوا ببيان المصرف فى قوله تعالى (قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل) تنبيها على أن الاهم هو السؤال عن المصرف لان النفقة اذا أخطأت محالها لم يعتد بها كذا ذكروا ولكن يرد ههنا

الهلال يبدو دقيقا ثم يتزايد حتى يستوى ثم ينقص حتى يعود كما بدا وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والاقربين الآية والسبب فى هذا تنبيه السائل على أنه كان الاحرى به أو الاهم أن يسأل عما وقع الجواب عنه وقد ورد عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه جاء عمرو بن الجموح وهو شيخ كبير له مال عظيم فقال ماذا ننفق من أموالنا وأين نضعها فنزلت فعلى هذا ليست هذه الآية مما نحن

ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه وأن ما هو للوقوع كالواقع كقوله تعالى و يوم ينفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الارض الا من شاء الله وقوله و يوم نسير الجبال وترى الارض بارزة وحشرناهم فلم نغادر منهم أحدا وقوله تعالى ونادى أصحاب النار وقوله تعالى ونادى أصحاب الاعراف جعل المتوقع الذي لابد من وقوعه بمنزلة الواقع وعن حسان أن ابنه عبد الرحمن لسعه زنبور وهو طفل فجاء اليه يبكي فقال له يا بني مالك قال لسعني طوير كأنه ملتف في بردي حبرة فضمه الى صدره وقال يا بني قد قلت الشعر

(قوله الا أن تقع موقعها) أي لايعتد بها في جميع الاوقات الا وقت وقوعها في موقعها أي في محلها بأن صرفت مصارفها فهو استثناء مفرغ في الظرف فاذا وقعت موقعها كانت معتدا بها قليلة كانت أو كثيرة واذا لم تقع في موقعها فلا يعتد بها ولو كانت كثيرة بخلاف المنفق فانه معتد به اذا وقع في محله سواء كان (٤٨٤) قليلا أو كثيرا غاية الامر أنه اذا دفع دون الواجب عليه في صدقة الفرض لاتبرأ ذمته مطلقا بل عما دفعه و يبقى الباقي في ذمته مع اجزاء ما دفع قطعا (قوله التعبير عن المستقبل) أي وكذا عكس هذا وهو أن يعبر عن المعنى الماضي بلفظ المضارع احضارا للصورة العجيبة واشارة الى تجدده شيئا فشيئا كقوله تعالى والله الذي أرسل الرياح فتثير سحابا أي فأثارت وقوله تعالى واتبعوا ما تتلوا الشياطين أي ما تلت ثم ان التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي وعكسه يحتمل أن يكون من المجاز المرسل والعلاقة بينهما من التضاد لان الضد أقرب خطورا بالبال عند ذكر ضده فبينهما شبه المجاورة لتقارنهما غالبا في الخيال لكن هذا الاحتمال لايفيد المبالغة المقصودة وهي الاشعار بتحقق الوقوع وأن هذا المستقبل كالماضي لان المجاز المرسل لما كانت الدلالة فيه انتقالية لم يكن فيه أبلغية وانما هو كدعوى الشيء ببينة على ما يأتي و يحتمل أن يكون من مجاز التشبيه و وجه الشبه تحقق الوقوع في كل منهما بالنسبة للتعبير عن المعنى الاستقبالي بالماضي وأما وجه الشبه في عكسه فهو كون كل نصب العين مشاهدا وهو في الماضي أظهر لبروزه الى الوجود وهذا الاحتمال يفيد المبالغة السابقة فقول المصنف تنبيها الخ يشير الى أن التعبير عن المستقبل بالماضي على وجه الاستعارة بسبب تشبيه المستقبل بالماضي في تحقق الوقوع وهذا وان كان من وظيفة البيان لكن من حيث ان الداعي اليه التنبيه المذكور من وظيفة علم المعاني ولا يخفى أن الاستعارة في الفعل بتبعية استعارة المصدر كما هو مشهور ان قلت ان مصدر الماضي والمستقبل واحد فكون الاستعارة تبعية يؤدي الى تشبيه الشيء بنفسه قلنا يختلف المصدر بالتقييد بالماضي والاستقبال لكن لايخفى أن هذا استعارة في المشتق باعتبار الهيئة ولم يذكره القوم في مباحث الاستعارة لكن قواعدهم لاتأباه

الا أن تقع موقعها (ومنه) أي من خلاف مقتضى الظاهر (التعبير عن) المعنى (المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه نحو و يوم ينفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الارض)

أن يقال ان كان السؤال عن صدقة التطوع فليس لها مصرف اذا أخطأه لم تقبل لان في كل ذي كبد رطبة أجرا فكيف يقال هذا بيان مصرفها اللهم الا أن يراد مصرفها على وجه الكمال وان كان عن صدقة الفرض فجنس المنفق منه ومقدار المنفق أكيد فيهما اذ لايجزي أقل الواجب منهما كما لايجزي من غير جنس ما وجبت فيه مع أن مصارفها لاتختص بما ذكر والوالدان مما ذكرناه قد لايجزي فيهما لوجوب النفقة عليهما ثم مصارف الفرض أهم من مقدار المنفق لان كل ما أنفق مما وجبت منه أجزأ عن قدره والباقي متعلق بالذمة فتأمل وهذا كله اذا كان السؤال عما ذكر فقط وأما ان كان السؤال عن المنفق وعن مصرفه معا كما قيل ان عمرو بن الجموح سأل ماذا ينفق وأين المنفق فيه فنزلت الآية فليست من تلقي السائل بغير ما يتطلب من الجواب عن البعض صراحة وهو المصرف وعن البعض الآخر ضمنا لان في ذكر الخير اشارة الى أن كل مال نافع ينفق منه و بهذا يعلم أن التلقي على الاحتمال الاول باعتبار المصرح به وأن التضمني مطابق فليفهم (ومنه) أي ومن خلاف مقتضى الظاهر (التعبير عن) المعنى (المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه) لان لفظ الماضي مشعر بتحقق الوقوع وذلك كقوله تعالى (و يوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات ومن في الارض) فالفزع يقع في المستقبل وعبر عنه بصيغة الماضي كما رأيت تنبيها على التحقق والاصل فيفزع من في

فيه لان السائل لم يتلق بغير ما يتطلب بل أجيب عن بعض ما سأل عنه ومن ذلك أجوبة موسى عليه الصلاة والسلام لفرعون قال فرعون وما رب العالمين قال رب السموات والارض الى آخرها وآية الاهلة مثال لما كان السؤال فيه وقع عما لاحاجة لهم اليه مع ترك ما هم محتاجون له اشارة الى أنه كان من حقهم أن يسألوا عن مواقيت الحج لا عن كبر الهلال وصغره اذ لافائدة تحته وآية الانفاق مثال لما سألوا عنه وكان مهما الا أن غيره أهم منه كذا قالوه وفيه نظر ص (ومنه التعبير عن المستقبل الخ) ش من خلاف المقتضى التعبير عن المستقبل بلفظ الفعل الماضي كقوله تعالى و يوم ينفخ في الصور ففزع

ومثله التعبير عنه باسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع وكذا اسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس وذلك يوم مشهود

(قوله بمعنى يصعق) أى فالصعق معنى يقع فى المستقبل وعبر عنه بالماضى تنبيها على تحقق وقوعه ثم ان قول الشارح بمعنى الخ بناء على ماوقع فى نسخ المتن ويوم ينفخ فى الصور فصعق لكن نظم التنزيل ففزع والموضع الذى فيه فصعق نظمه ونفخ فى الصور فصعق والشاهد موجود فى كل من الآيتين وذلك لان كلا من الفزع والصعق معنى استقبالى عبر عنه بصيغة الماضى على خلاف مقتضى الظاهر تنبيها على تحقق وقوعه لان الماضى يشعر بتحقق الوقوع فقد ظهر لك أن مافى المتن مخالف لنظم القرآن قال القسرى وقد يقال ان مراد المصنف مجرد التمثيل لا على أنه من القرآن ولذا لم يقل نحو قوله تعالى (قوله (٤٨٥) ومثله التعبير الخ) المثلية من حيث التعبير عن المعنى المستقبل بغيره لا بالماضى وبهذا يعلم حكمة فصلهما عما قبلهما كذا فى عروس الافراح وفى بعض الحواشى أن فصلهما عما قبلهما لما فيهما من الاشكال الذى ذكره الشارح وأما فصل الثانى عن الاول بلفظ نحو اشارة الى اختلاف معنى الوصفين فى الآيتين (قوله وان الدين لواقع) أى وان الجزاء لحاصل فقد عبر باسم الفاعل وهو لفظ واقع مكان يقع لان وقوع الدين أى الجزاء استقبالى هذا ان أريد الجزاء الاخروى وهو ما يحصل فى يوم القيامة وأما ان أريد الدنيوى أمكن كون التعبير على أصله قيل ان التمثيل بالآية غير مستقيم لان فيها التعبير باسم الفاعل المقرون بلام الابتداء عن الحال ولام الابتداء تخلص المضارع المقدر هنا للحال لان المعنى على تقدير ليقع وأجيب بأن لام الابتداء هنا فى الآية لمجرد التأكيد كما أشار الشارح بقوله مكان يقع فهى هنا كهى فى قوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم وليست للتأكيد ولتخليص المضارع للحال وان كانت تفيدهما بحسب أصلها أفاده عبد الحكيم (قوله فيكون كل منهما الخ) تفريع على قوله قد يكون بمعنى الاستقبال أى واذا كان يأتى بمعنى الاستقبال يكون الخ (قوله واردا على حسب الخ) أى وحينئذ فجعل المصنف التعبير عن المعنى الاستقبالى باسمى الفاعل والمفعول على خلاف مقتضى الظاهر لا يسلم (قوله والجواب الخ) هذا جواب بالمنع لقوله فيكون كل منهما الخ وحاصله أنا لا نسلم أنه اذا استعمل أحدهما بمعنى الاستقبال على خلاف أصل الوضع يكون واقعا موقعه بل هو واقع على خلاف مقتضى الظاهر

بمعنى يصعق (ومثله) التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى (وان الدين لواقع) مكان يقع (ونحوه) التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى (ذلك يوم مجموع له الناس) مكان يجمع وههنا بحث وهو أن كلا من اسمى الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال وان لم يكن ذلك بحسب أصل الوضع فيكون كل منهما ههنا واقعا فى موقعه واردا على حسب مقتضى الظاهر والجواب أن كلا منهما

السموات ومن فى الارض وكذا عكس هذا وهو أن يعبر عن الماضى بلفظ المضارع احضار الصورته أو إشارة لتجدده شيئا فشيئا كقوله تعالى والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا وقوله تعالى واتبعوا ما تتلو الشياطين أى ما تلت ثم التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى يحتمل أن يكون من المجاز المرسل والعلاقة ما بينهما من التضاد والضد أقرب خطورا بالبال فبينهما شبه المجاورة لتقارنهما غالبا فى الخيال وعليه فتنتفى المبالغة المقصودة وهى الاشعار بتحقق الوقوع وأن هذا المستقبل كالماضى لان المجاز المرسل ليس فيه الا أبلغية كون التعبير فيه لما كانت الدلالة فيه انتقالية صار كدعوى الشىء بدليله على ما سيأتى ويحتمل أن يكون من مجاز التشبيه ووجه الشبه تحقق الوقوع فى كل منهما وهو فى الماضى أظهر لبروزه الى الوجود فيفيد المبالغة السابقة لكن المعهود فى الفعل أن استعارته تبعية فيكون التشبيه فى المصدر وهو فى الماضى والمستقبل واحد فيتحد المشبه والمشبه به ويمكن أن يجاب بأن المصدرين الواقع التشبيه فيهما مصدر مقيد بالوقوع فى الماضى ومصدر مقيد بالوقوع فى المستقبل وتكون التبعية فى مجرد التعبير بالفعل فيكون الزمان والحصول داخلين فى التشبيه أو يدعى أن الاستعارة التحقيقية تجرى فى الافعال ولا حجر فى الاصطلاح فتأمل فى هذا المقام (ومثله) أى ومثل التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى فى كونه تعبيرا عن المستقبل بلفظ غيره التعبير باسم الفاعل عن المستقبل وذلك كقوله تعالى (وان الدين لواقع) فقد عبر باسم الفاعل وهو لفظ واقع مكان يقع لان وقوع الدين أى الجزاء استقبالى ان أريد الجزاء الاخروى وان أريد الدنيوى أمكن كون التعبير على أصله (ونحوه) أى ونحو ما تقدم فى كونه تعبيرا عن المستقبل بلفظ غيره التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى (ذلك يوم مجموع له الناس) فقد عبر بمجموع مكان يجمع لان الجمع استقبالى ولما كان الاصل أى الحقيقة فى اسم

ففزع من فى السموات الآية وفى نسخ التلخيص فصعق وهو من طغيان القلم وفى آية الزمر ونفخ فى الصور فصعق وكذلك ويوم نسير الجبال وترى الارض بارزة وحشرناهم وقوله تعالى ونادى أصحاب الاعراف

(قوله حقيقة فيما) أى فى زمن تحقق فيه وقوع الوصف وهو الحال اتفاقا والماضى عند بعضهم واعترض هذا الجواب بأنه يفيد أن كلا من اسمى الفاعل والمفعول مدلوله الزمان ولاقائل بذلك وأجيب بأن فى الكلام حذفا والاصل حقيقة فى ذات متصفة بوصف واقع فى زمان تحقق فيه وقوع ذلك الوصف وهو الحال أو هو والماضى فقوله بعد وقد استعمل ههنا فيما لم يتحقق الخ لابد فيه أيضا من تقدير والاصل وقد استعمل ههنا فى ذات متصفة بوصف واقع فيما أى فى زمان لم يتحقق أى لم يحصل وهو المستقبل والحاصل أن معنى قولهم اسم الفاعل حقيقة فى الحال أى فى الذات المتصفة بالحدث الحاصل بالفعل فى الحال وقولهم مجاز فى الاستقبال أى فى الذات المتصفة بالحدث الغير الحاصل بالفعل بل سيحصل بعد ذلك فاذا كان الحدث متحققا حاصلا بالفعل كان الوصف حقيقة لالأن الزمان حاضر بل لان الحدث متحقق وان لزم حضور الزمان وفرق بين الزمن المعتبر فى المفهوم واللازم للمفهوم واذا لم يكن الحدث حاصلا بالفعل كان الوصف مجازا لا لكون الزمان مستقبلا بل لعدم تحقق الحدث وعدم حصوله بالفعل فى الحال فظهر من هذا أن اسمى الفاعل والمفعول انما وضعا لما وقع فى الحال والماضى لأنهما موضوعان له مع الحال والماضى وشتان ما بين الامرين وحينئذ فلا ينتقض تعريف الاسم والفعل طردا ومنعا (قوله مجازا الخ) أى والمجاز خلاف مقتضى الظاهر هذا مراده وفيه أنه يقتضى أن كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر وهو لا يسلم بل قد يكون المجاز مقتضى الظاهر اذا اقتضاه المقام كذا بحث أرباب الحواشى

حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصف وقد استعمل ههنا فيما يتحقق مجازا تنبيها على تحقق وقوعه (ومنه) أى من خلاف مقتضى الظاهر (القلب) وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام

الفاعل واسم المفعول اطلاقهما على ما تحقق فيه الحدث إما حالا اتفاقا واما ماضيا على المشهور واطلاقهما على ما لم يتحقق فيه الحدث مجاز كان التعبير بهما عن الحدث المستقبل خلاف مقتضى الظاهر لانهما مجاز فيه ولو كانا يستعملان فيه أيضا ولا يلزم من كونهما حقيقة فيما تحقق فيه الحدث دخول الزمان فى مفهومهما لان الزمان لازم الحضور أو المضى عند التحقيق لا نفسه فيندفع ما يقال من أن كونهما حقيقة فى الحال أو المضى يقتضى دلالتهما على زمان معين هو الحال أو المضى وذلك لانا نقول مدلولهما حدث متحقق فقط كما قررنا لا الزمان ولو لزمه الزمان نعم يلزم على هذا أن كل تعبير مجازى يكون من خلاف مقتضى الظاهر اذ لا فرق وهم لا يقولون به ومثل هذا يلزم فى التعبير عن المستقبل بالمضى فليتأمل (ومنه) أى ومن خلاف مقتضى الظاهر (القلب) وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر

ودخل عبد الرحمن بن حسان عليه وقد لسعه زنبور وهو طفل فقال وهو يبكى لسعنى طوير كانه ملتف فى بردى حبرة فضمه الى صدره وقال يابنى قد قلت الشعر ❊ واعلم أن ما ورد من ذلك على قسمين تارة يجعل المتوقع فيه كالواقع فيؤتى بالأمر المستقبل بصيغة الفعل الماضى مرادا به المضى تنزيلا للمتوقع منزلة ما وقع فلا يكون تعبيرا عن المستقبل بلفظ الماضى بل يكون فيه جعل المستقبل ماضيا ومنه قوله تعالى أتى أمر الله فلا تستعجلوه ونادى أصحاب الجنة ونحوه فاما أن يريد بأتى أتت مقدماته فيكون التجوز حصل فى الفعل باعتبار الحدث لا باعتبار الزمان واما أن يريد بالادعاء أن الاتيان المستقبل وقع فى الماضى وهو أبلغ من الأول وتارة يعبر عن المستقبل بالماضى مرادا به المستقبل فهو مجاز لفظى وحصل التجوز فى هيئة الفعل من غير أن تكون أردت وقوعه فى الماضى وذلك احتمال مرجوح فى نحو ونادى وان كان مشهورا فان المعنى على الأول أمكن وأنصع ويتعين للقسم الثانى نحو ويوم ينفخ فى الصور ففزع لا يمكن أن يراد به المضى لمنافاة ينفخ الذى هو مستقبل فى الواقع فى الارادة ويحتمل أن يراد أنهم لمبادرتهم النفخ بالصعق كأن صعقهم ماض عن زمن النفخ على سبيل المبالغة ونظير الآية الكريمة قوله تعالى وترى الظالمين لما رأوا العذاب يقولون وفى مثل هذا النوع يكون فائدة التعبير بالماضى الاشارة الى استحضار التحقق وأنه من شأنه لتحققه أن تعبر عنه بالماضى وان لم ترد معناه والقسم الاول مجاز وهذا القسم ليس فيه مجاز الا من جهة اللفظ فقط (قوله ومثله) أى ومثل التعبير عن المستقبل بغير لفظه اسم الفاعل واسم المفعول باعتبار المستقبل كقوله تعالى وان الدين لواقع وقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس وذلك يوم مشهود فان اسم الفاعل ليس حقيقة للاستقبال فهو من خلاف المقتضى (قلت) وهذا ليس مثل ما سبق فان فيه التعبير عن المستقبل بما يدل على الحال لا بما هو للمضى فيحمل كلام المصنف على أنه مثله فى التعبير عن المستقبل بغيره لا بالمضى فان اسم الفاعل حقيقة فى الحال اتفاقا مجاز فى المضى على الصحيح والقسمان السابقان فى الفعل يأتيان فى اسم الفاعل قد يقصد به الاستقبال وقد يقصد به وقوع الفعل فى الحال أو فى الماضى ص (ومنه القلب نحو عرضت الناقة على الحوض الخ) ش اعلم أنه لابد من تقديم مقدمتين احداهما أن القلب تارة نعنى به قلبا لفظيا فقط وتارة

معنويا

وفى عبد الحكيم نقلا عن الشارح فى شرحه على المفتاح أن كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضى الظاهر أن يعبر عن كل معنى بما وضع له (قوله مكان الآخر والآخر مكانه) أى مع اثبات حكم كل للآخر لا مجرد تبديل المكان كما فى عكس القضية وذلك كما فى المثال فان الناقة والحوض اشتركا فى حكم وهو مطلق العرض الا أن الحكم الثابت للحوض هو العرض بلا واسطة حرف الجر فيكون معروضا والحكم الثابت للناقة هو العرض بواسطة حرف الجر فتكون معروضا عليها أو قد قلب ذلك وأثبت لكل حكم الآخر فصار ما كان حكمه العرض بلا واسطة حكمه العرض بالواسطة وبالعكس وخرج بقولنا (٤٨٧) مع اثبات حكم كل للآخر بعض أفراد العكس المستوى وقولنا فى الدار زيد وضرب عمرا زيد الا أنه لم يثبت حكم كل للآخر بل كل منهما باق على حكمه وانما هذا من باب التقديم والتأخير وخرج أيضا ضرب عمرو بالبناء للمفعول لانه وان جعل للمفعول حكم الفاعل وجعل فى مكانه لكن لم يجعل للفاعل حكم المفعول ولم يجعل فى مكانه قال ابن جماعة وانظر هل القلب حقيقة أو مجاز أو كناية وهل هو من مباحث المعانى أو البديع أو يفرق بين اللفظى منه والمعنوى اه والظاهر أنه من الحقيقة لان كل كلمة مستعملة فيما وضعت له ولم يرد من التركيب شىء آخر مغاير لما أريد من الكلمات نعم ربما يدعى أنه من قبيل المجاز العقلى وأنه من مباحث المعانى والبديع باعتبارين مختلفين كما يأتى (قوله مكان عرضت الخ) أى لان المعروض عليه يجب أن يكون ذا شعور واختيار لاجل أن يميل للمعروض أو يحجم عنه والسبب فى هذا القلب هو أن المعتاد أن يؤتى بالمعروض للمعروض عليه وهنا لما كانت الناقة يؤتى بها للحوض والحوض باق فى محله نزل كل واحد منهما منزلة الآخر فجعلت الناقة كأنها معروضة والحوض كأنه معروض عليه ومن نظائر هذا قولهم أدخلت الخاتم فى الاصبع والقلنسوة فى الرأس فانه مكان أدخلت الاصبع فى الخاتم والرأس فى القلنسوة وذلك لان المدخل هو الاصبع والرأس فالظرف هو المدخول فيه والمظروف هو الداخل والسبب فى ذلك القلب أن العادة أن المظروف ينقل الى الظرف وهنا نقل الظرف وهو الخاتم والقلنسوة الى المظروف وهو الرأس والاصبع فنزل أحدهما منزلة الآخر

مكان الآخر والآخر مكانه (نحو عرضت الناقة على الحوض) مكان عرضت الحوض على الناقة

والآخر مكان ذلك الأحد على وجه يثبت حكم كل منهما للآخر وهو قسمان ما يكون موجبه تصحيح حكم لفظى ولولا ذلك الحكم اللفظى لم يدع القلب لان المعنى يصح به الكلام على ظاهره كأن يكون ما هو فى موضع المبتدا نكرة وما هو فى موضع الخبر معرفة كقوله ❊ ولا يك موقف منك الوداعا ❊ فانه لو نكر الوداع صح المعنى على ظاهره ولما عرفه وهو فى موضع الخبر ونكر موقف منك وهو فى موضع المبتدا جعل من باب القلب لتصحيح مقتضى الأصل من تعريف الاول وتنكير الثانى فيكون المعنى على أن الاصل الاخبار بالاول عن الثانى فالتقدير ولا يكن موقف الوداع موقفا منك وما يكون موجبه تصحيح المعنى واجراؤه على صحة (نحو) قولهم (عرضت الناقة على الحوض) وأدخلت القلنسوة الرأس وأدخلت الخاتم الأصبع والأصل عرضت الحوض على الناقة وأدخلت الرأس القلنسوة والأصبع الخاتم أما الاول فلان المعروض عليه هو الذى يكون له ميل لتناول المعروض وأما ما بعده فلان الظرف هو المدخول والمظروف هو الداخل والسبب فى جريان نحو هذا القلب أن الأصل أن يجاء بالمعروض الى المعروض عليه وأن ينقل المظروف الى الظرف وههنا نقل الظرف وهو القلنسوة والخاتم الى المظروف وهو الرأس والأصبع وجىء بالمعروض عليه وهو الناقة الى المعروض وهو الحوض فاعتبر ذلك فنزل أحدهما منزلة الآخر وقولنا على وجه يثبت حكم كل منهما للآخر ليخرج به نحو فى الدار زيد وضرب عمرا زيد بتقديم المفعول فان كلا ولو جعل فى محل الآخر باق على حكمه ويدخل فى هذا القلب العكس المستوى عند المناطقة وذلك عند تحقق أن القصد الى الاخبار بالأصل

معنويا مثال الاول قطع الثوب المسمار تعنى به أن الثوب مفعول وترفعه والمسمار فاعل وتنصبه وكل منهما باق على ما هو له من فاعلية ومفعولية ومثال الثانى قطع الثوب المسمار تريد أن الثوب هو لمبادرته بالقطع كأنه هو الذى قطع المسمار فهذا قلب معنوى لانك تخيلت الفعل واقعا من الثوب على المسمار وأسندته له على سبيل المجاز وكذلك اذا قلت الأسد كزيد تارة تقصد أن زيدا مشبه والأسد مشبه به وانما أدخلت كاف التشبيه على المشبه قلبا لفظيا ان صح هذا التركيب لهذا المعنى وتارة تريد أن تجعل الأسد مشبها فى المعنى فيكون قلبا معنويا ۞ المقدمة الثانية أن القلب تارة يكون بين الفاعل والمفعول مثل قطع الثوب المسمار وتارة بين المفعولين مثل جعلت الخزف طينا وتارة يكون بين المبتدا والخبر مثل الأسد كزيد وتارة بين مفعول صريح وغيره مثل عرضت الناقة على الحوض وأدخلت القلنسوة فى رأسى وتارة بين الشرط وجوابه كما سيأتى فى قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ

ورده مطلقا قوم وقبله مطلقا قوم منهم السكاكي والحق أنه ان تضمن اعتبارا لطيفا قبل

(قوله أظهرته عليها) على بمعنى اللام أي أظهرته لها بمعنى أريتها إياه (قوله مطلقا) أي سواء تضمن اعتبارا لطيفا أولا (قوله انه مما يورث الكلام ملاحة أي لان قلب الكلام مما يحوج الى التنبه للأصل وذلك مما يورث الكلام ملاحة ثم انه ان قصد به المطابقة لمقتضى الحال كان من مباحث فن المعاني وإلا صح أن يعد من فن آخر ولذلك يوجد هذا القلب في التشبيه المعكوس وهو من مبادي علم البيان وفي علم البديع (قوله ورده غيره) أي وحمل ما ورد من ذلك على التقديم والتأخير (قوله كقوله) أي رؤبة بن العجاج (قوله ومهمه) أي ورب مهمه (قوله أي مفازة) هي الارض التي لا ماء فيها ولا نبت سميت مفازة تفاؤلا بأن السالك فيها يفوز بمقصوده أو بالنجاة من المهالك والا فهي مهلكة (قوله بالغبرة) بفتح الغين أي التراب (قوله جمع الرجا) المناسب للجمع أن يقول جمع رجا وقوله مقصورا أي بمعنى الناحية وأما الرجاء بالمد فهو تعلق القلب بمرغوب يحصل في المستقبل مع الأخذ في الأسباب (قوله على حذف المضاف) أي لانه لا مناسبة بين لون الارض وذات السماء حتى يشبه بها فالمشبه به محذوف هو لون السماء (قوله والاعتبار اللطيف) أي الزائد على لطافة مجرد القلب المراد (قوله حتى كأنه) أي لون السماء صار بحيث أي متلبسا بحالة هي كونه يشبه به لون الارض في ذلك أي في الغبرة

أي أظهرته عليها للشرب (وقبله) أي القلب (السكاكي مطلقا) وقال انه مما يورث الكلام ملاحة (ورده غيره) أي غير السكاكي (مطلقا) لانه عكس المطلوب ونقيض المقصود (والحق أنه ان تضمن اعتبارا لطيفا) غير الملاحة التي أورثها نفس القلب (قبل كقوله ومهمه) أي مفازة (مغبرة) أي مملوءة بالغبرة (أرجاؤه) أي أطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا (كأن لون أرضه سماؤه) على حذف المضاف (أي لونها) يعني لون السماء فالمصراع الأخير من باب القلب والمعنى كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه والاعتبار اللطيف هو المبالغة في وصف لون السماء بالغبرة حتى كأنه صار بحيث يشبه به لون الارض في ذلك

(و) هذا القلب (قبله السكاكي مطلقا) لان قلب المراد مما يحوج الى التنبيه للأصل وذلك يورث الكلام ملاحة فان قصد بها المطابقة كان من فن المعاني و إلا صح أن يعد من فن آخر لذلك يوجد هذا القلب في التشبيه المعكوس وهو من مبادي علم البيان وفي علم البديع والسرقات الشعرية على ما يأتي إن شاء الله تعالى وظاهره قبوله عند السكاكي ولو أوهم خلاف المراد كقوله

ثم انصرفت وقد أصبت ولم أصب * جذع البصيرة قارح الاقدام

يقال فلان جذع اذا كان حديث السن وقارح اذا كان قديما فجذوع البصيرة هي كون القائل لم يجرب الامور وقروح الاقدام كونه مقدما إقدام أهل العقل والسن القديم والقائل يمكن اتصافه بالأمرين وهو عكس المراد لان المقصود وصفه ببصيرة القارح وإقدام الجذع لان ذلك هو المدح ولذلك يتمدح بإقدام الغرور أي المجرب فالأصل على هذا أن يقال ثم انصرفت قارح البصيرة جذع الاقدام والحال أني أصبت أي جرحت ولم أجرح فهو قلب يوهم خلاف المراد ويحتمل أن يكون جذع البصيرة وقارح الاقدام متعلقين بقوله ولم أصب بمعنى لم أوجد فيكون الكلام على ظاهره أي لم أوجد موصوفا بجذوع البصيرة وقروح الاقدام بل وجدت بالعكس (ورده) أي القلب (غيره) أي غير السكاكي (مطلقا) أي سواء تضمن اعتبارا لطيفا زائدا على مجرد ملاحة القلب المحوج للتنبه أو لم يتضمنها أوهم خلاف المراد أم لا لان الكلام انما وضع لافادة ما يصح لا لافادة ما لا يصح (والحق) أي المختار عندنا (أنه) أي القلب (ان تضمن اعتبارا لطيفا) زائدا على مجرد ملاحة القلب العامة (قبل) وذلك (كقوله ومهمه) أي ورب مهمه أي مفازة (مغبرة) أي مملوءة بالغبرة (أرجاؤه) أي أطرافها ونواحيها والارجاء جمع رجا بالقصر (كأن لون أرضه سماؤه) فقد شبه لون أرض المهمه بلون

بالله وغير ذلك اذا تقرر هذا فنقول حكى النحاة فيه أقوالا أحدها ان ذلك يجوز في الكلام والشعر اتساعا لفهم المعنى كقوله تعالى ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة المعنى لتنوء العصبة بها وكقوله تعالى وحرمنا عليه المراضع من قبل وكقولهم عرضت الناقة على الحوض وأدخلت القلنسوة في رأسي وقول الشاعر

كانت فريضة ما تقول كما * كان الزناء فريضة الرجم

واليه ذهب أبو عبيدة وأجازه أبو علي في قوله تعالى فعميت عليهم أي (١) فعميت عليها الثاني أنه لا يجوز لمجرد الضرورة الثالث أنه لا يجوز الا للضرورة وتضمن الكلام معنى يصح معه القلب الرابع أنه لا يجوز في غير القرآن ولا يجوز أن يحمل القرآن عليه هذا ما ذكره النحاة وأما البيانيون فقد قال المصنف ان السكاكي قبله مطلقا ورده غيره مطلقا والحق أنه ان تضمن اعتبارا لطيفا قبل كقوله

ومهمه مغبرة أرجاؤه * كأن لون أرضه سماؤه

(قوله أي فعميت عليها) هكذا في الأصل وفي العبارة خلل ولعل المناسب أي فعموا عنها كما هو ظاهر كتبه مصححه

و إلارد أما الأول فكقول رؤبة ومهمه مغبرة أرجاؤه * كأن لون أرضه سماؤه أى كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه فعكس التشبيه للمبالغة ونحوه قول أبى تمام يصف قلم الممدوح لعاب الأفاعى القاتلات لعابه * وأرى الجنى اشتارته أيد عواسل وأما الثانى فكقول القطامى كما طينت بالفدن السياعا * وقول حسان يكون مزاجها عسل وماء * وقول عروة بن الورد فديت بنفسه نفسى ومالى * وقول الآخر ولايك موقف منك الوداعا

(قوله مع أن الارض) أى لون الارض وقوله أصل فيه أى فى ذلك التشبيه لحقه أن يجعل مشبها به ولون السماء مشبها بأن يقال كأن لون سمائه لون أرضه واعترض بأن هذا لا ينبغى اجراء الخلاف فيه لان قلب التشبيه متفق عليه كيف وقد ورد فى القرآن انما البيع مثل الربا والأصل انما الربا مثل البيع فقلب مبالغة فالأولى للمصنف أن يمثل بقول الشاعر

(١) رأين شيخا قد تحنى صلبه * يمشى فيقعس أو يكب فيعثر

أراد أو يعثر فيكب والقعس خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحدب والاكباب السقوط على الوجه والعثرة الزلة أى رأت الغوانى شيخا متحنيا قد صار أحدب اذا مشى يتكلف مشية الأقعس خوف السقوط أو يعثر فيكب ففى القلب تخييل انه من غاية ضعفه يسقط على وجهه قبل عثاره ومن القلب المتضمن لاعتبار لطيف قوله تعالى و يوم يعرض الذين كفروا على النار فالأصل و يوم تعرض النار على الذين كفروا لما مر من أن المعروض عليه لابد أن يكون له ادراك يميل به الى المعروض ووجه الاعتبار اللطيف فى الآية الاشارة الى أن الكفار مقهورون فكأنهم لا اختيار لهم والنار متصرفة فيهم وهم كالمتاع (٤٨٩) الذى يتصرف فيه من يعرض عليه (قوله أى

مع أن الارض أصل فيه (والا) أى وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا (رد) لانه عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يعتد بها (كقوله) فلما أن جرى سمن عليها (كما طينت بالفدن) أى القصر (السياعا)

سمائه أى جوه والأصل كأن لون سمائه لون أرضه لان الارض هى الأصل فى الغبرة فهو المشبه به وقد تضمن هذا التشبيه المقلوب اعتبارا لطيفا زائدا على لطافة مجرد القلب وهو الاشعار بكثرة الغبرة فى سمائه حتى صار هو الذى ينبغى أن يكون مشبها به فيكون أصلا والارض هو المشبه فيكون هو الفرع (والا) أى وان لم يتضمن ذلك القلب اعتبارا لطيفا (رد) ولم يقبل لانه عكس المراد وعدول عن الظاهر بلا نكتة يعتد بها وذلك (كقوله) وهو يصف الناقة بالسمن (فلما أن جرى سمن عليها * كما طينت بالفدن السياعا) فقد شبه الناقة فى سمنها بالفدن وهو القصر المطين بالسياع وهو الطين

المراد أنه بالغ فى الغبار حتى صار لون الأرض كلون السماء من شدة الغبار وكان الأصل كأن لون سمائه أرضه وان لم يتضمن فلا كقوله وهو القطامى

فلما أن جرى سمن عليها * كما طينت بالفدن السياعا

وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا) أى زائدا على مجرد لطافة القلب (قوله يعتد بها) أشار بذلك الى أن اللاحة التى يوجبها القلب غير معتد بها على هذا القول (قوله كقوله) أى قول القطامى عمرو بن سليم التغلبى من قصيدة يمدح بها زفر بن حارث الكلابى وقد كان أسيرا له فأطلقه وأعطاه ماله وزاده مائة من الابل ومطلع القصيدة

قفى قبل التفرق ياضباعا * ولايك موقف منك الوداعا

قفى وافدى أسيرك ان قومى * وقومك لا أرى لهم اجتماعا ومنها أكفرا بعد رد الموت عنى * و بعد عطائك المائة الرتاعا والألف من ضباعا للاطلاق وهو مرخم ضباعة اسم بنت صغيرة للممدوح (قوله فلما أن جرى) أن زائدة وجرى بمعنى ظهر وفى الكلام استعارة بالكناية حيث شبه السمن بالماء الجارى وأثبت له شيئا من خواصه وهو الجرى وقوله سمن بكسر السين وفتح الميم ضد الهزال وما فى قوله كما طينت مصدرية وجواب لما فى البيت الواقع بعده وهو أمرت بها الرجال ليأخذوها * ونحن نظن أن لن تستطاعا وقوله ليأخذوها أى لحمل الأثقال والضمير فى قوله عليها وفى يأخذوها للناقة فان بعض أبيات القصيدة صريح فى أنه يصف ناقته وهو قوله

فلما أن مضت ثنتان عنها * وصارت حقة تعلو الجذاعا عرفنا ما يرى البصراء فيها * فآلينا عليها أن تباعا
وقلنا مهلوا لتنيتها * لكى تزداد للسعر اطلاعا فلما أن جرى سمن عليها * كما طينت بالفدن السياعا

وبما ذكر تعلم أن قول بعضهم ان قصد الشاعر وصف جفنة مملوءة بالثريد للدهن وان قوله سمن بفتح السين وسكون الميم غلط فاحش أفاده الفنارى (قوله السياعا) بفتح السين وكسرها

---

(١) قوله رأين شيخا الخ لعله ورأين بالواو ليتوافق المصرعان و يكونا من الكامل وليحرر كتبه مصححه

وقد ظهر من هذا أن قوله تعالى وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا ليس واردا على القلب اذ ليس فى تقدير القلب فيه اعتبار لطيف وكذا قوله تعالى ثم دنا فتدلى وكذا قوله تعالى اذهب بكتابى هذا فألقه اليهم ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون فأصل الأول أردنا اهلاكها فجاءها بأسنا أى اهلاكنا وأصل الثانى ثم أراد الدنو من محمد صلى الله عليه وسلم فتدلى فتعلق عليه فى الهواء ومعنى الثالث تنح عنهم الى مكان قريب تتوارى فيه ليكون مايقولونه بمسمع منك فانظر ماذا يرجعون فيقال انه دخل عليها من كوة فألقى الكتاب اليها وتوارى فى الكوة وأما قول خداش * وتشقى الرماح بالضيا طرة الحمر * فقد ذكر له سوى القلب وجهان أحدهما أن يجعل شقاء الرماح بهم استعارة عن كسرها بطعنهم بها والثانى أن يجعل نفس طعنهم شقاء لها تحقيرا لشأنهم وأنهم ليسوا أهلا لان يطعنوا بها كما يقال شق الخز بجسم فلان اذا لم يكن أهلا للبسه وقيل فى قول قطرى بن الفجاءة :

ثم انصرفت وقد أصبت ولم أصب
جذع البصيرة قارح الاقدام

أى الطين بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع يقال طينت السطح والبيت ولقائل أن يقول انه يتضمن من المبالغة فى وصف الناقة بالسمن مالا يتضمنه قوله طينت الفدن بالسياع لايهامه أن السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى أن صار

بالتبن فصار متينا أملس لا حفرة فيه ولا ضعف وقد عكس فجعل الطين هو السياع وهو الطين والمطين به هو الفدن وهو القصر ولم يتضمن مبالغة كما فى المصراع الثانى فى البيت الأول لكن يمكن تحقيق المبالغة ههنا أيضا فان جعل الطين هو المطين بالفدن يقتضى النهاية والمبالغة فى كثرة الطين حتى كأنه

يصف ناقته بالسمن والفدن القصر والسياع الطين بالتبن أصله كما طينت بالسياع الفدن فليس فى القلب معنى لطيف ويروى بطنت كذا رأيته فى الصحاح للجوهرى وحلية المحاضرة للحاتمى والتوسعة لابن السكيت وجعله قلبا وفيه نظر لانه يجوز أن يريد أنه جعل القصر بطانة للطين لانه داخله فلا قلب وكل ما كان ظهارة لغيره كان الغير بطانة له وبعد أن كتبت ذلك رأيت فى حلية المحاضرة أن الأصمعى قال ليس هذا قلبا انما يريد (1) أن الحافر رك الخيل ومنعه أن يخرج من اليد أو الرجل قلت والذى يظهر أن الخلاف ان كان فى القلب اللفظى فهذا يتعلق بالنحاة لا بالبيانيين والظاهر حينئذ أنه ضرورة بل لا ينبغى حكاية الخلاف فيه بل لا تكاد تجد له دليلا لانه مامن محل يدعى فيه ذلك الا جاز أن يكون القلب فيه معنويا وان كان الخلاف فى القلب المعنوى فينبغى القطع بجوازه ولا شبهة لمنعه ومن يمنع المجاز مع العلاقة الواضحة الا من شذ وظاهر كلام النحاة جريان قولين بالمنع والجواز مطلقين وأن القول الثالث السابق مفصل بين اللفظى فيمتنع والمعنوى فيجوز والظاهر أنه لا تحقيق له وأن الخلاف منزل على حالتين وكذلك الأقوال التى حكاها المصنف فيها نظر فانه لا يكاد أحد يمنع ذلك مطلقا وكيف ينكر قلب التشبيه وقد جزم به المصنف كما سيأتى وقد وقع فى قوله تعالى أفمن يخلق كمن لا يخلق وقوله تعالى ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل الربا وقوله تعالى لستن كأحد من النساء ان اتقيتن وقال ابن السكيت فى قوله تعالى خلق الانسان من عجل معناه خلق العجل من الانسان ثم فى صحيح البخارى فى قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ ان المعنى اذا استعذت فاقرأ وقوله تعالى أفرأيت من اتخذ إلهه هواه وسيأتى الكلام على هذه الآية الكريمة فى باب قلب التشبيه من علم البيان (تنبيه) قوله تعالى ويوم يعرض الذين كفروا على النار جعله الزمخشرى من القلب مثل عرضت الناقة على الحوض وأنكره شيخنا أبو حيان وقال لا ينبغى حمل القرآن على القلب اذ الصحيح أنه ضرورة واذا كان المعنى صحيحا دونه فما الحامل عليه وليس فى قولهم عرضت الناقة على الحوض مايدل على القلب لان عرض الناقة على الحوض والحوض على الناقة

(قوله أى الطين بالتبن) أى المخلوط بالتبن وهذا المعنى الذى ذكره الشارح هو ما فى الصحاح وفى الأساس أن السياع بالكسر ما يطين به أعنى الآلة وأما بالفتح فهو الطين (قوله والمعنى الخ) أى المراد فيكون الغرض تشبيه الناقة فى سمنها بالفدن وهو القصر المطين بالسياع أى الطين المخلوط بالتبن حتى صار متينا أملس لا حفرة فيه ولا وهن وقد قلب الكلام ولم يتضمن هذا القلب مبالغة كما تضمنها فى قوله كأن لون أرضه سماؤه (قوله يقال طينت السطح والبيت) أى أصلحته وسويته بالطين (قوله انه) أى القلب فى هذا البيت (قوله لايهامه) أى القلب ان السياع الخ لا يقال هذا الاعتبار لا حسن فيه فلا اعتداد به وذلك لان كثرة تطيين القصر لا لطف فى الوصف به لانا نقول هو وان لم يكن فيه لطف فى نفسه لكن فيه لطف بالنسبة للمقصود المترتب عليه وهو افادة المبالغة فى وصف الناقة بالسمن كما أشار الى ذلك الشارح بقوله انه يتضمن من المبالغة الخ وبيان ذلك أن القلب يدل على عظم السياع وكثرته حتى صار كأنه الأصل وسمن الناقة مشبه بالسياع فيدل القلب حينئذ على عظم السمن حتى صار الشحم لكثرته بالنسبة للأصل من العظم وغيره كأنه الأصل

(1) ان الحافر رك الخ لعل فى العبارة تحريفا فلتحرر كتبه مصححه

و إنه من باب القلب على أن لم أصب بمعنى لم أجرح أى قارح البصيرة جذع الاقدام كما يقال إقدام غر ورأى مجرب وأجيب عنه بأن لم أصب بمعنى لم ألف أى لم ألف بهذه الصفة بل وجدت بخلافها جذع الاقدام قارح البصيرة على أن قوله جذع البصيرة قارح الاقدام حال من الضمير المستتر فى لم أصب فيكون متعلقا بأقرب مذكور ويؤيد هذا الوجه قوله قبله

لا يركنن أحد الى الاحجام * يوم الوغى متخوفا لحمام

فلقد أرانى للرماح دريئة * من عن يمينى مرة وأمامى

حتى خضبت بما تحدر من دمى * أكناف سرجى أو عنان لجامى

فان الخضاب بما تحدر من دمه دليل على أنه جرح وأيضا فحوى كلامه أن مراده أن يدل على أنه جرح ولم يعت اعلاما أن الاقدام غير علة للحمام وحثا على الشجاعة وبغض الفرار

(قوله بمنزلة الاصل) فيه دل على عظم سمنها المشبه بالطين حتى صار الشحم لكثرته بالنسبة للأصل من العظم وغيره كأنه الاصل واعلم أن هذا الايراد الذى ذكره الشارح لا يرد على المصنف الا على ما ذكره الشارح تبعا للصحاح من أن السياع هو الطين المخلوط بالتبن وأما على ما ذكره الزمخشرى فى الاساس من أن السياع بالكسر الآلة التى يطين بها فلا يرد ولا يتأتى أن يكون فى القلب المذكور معنى لطيف فيحتمل أن يكون المصنف جرى على ما فى الاساس وحينئذ فلا اعتراض عليه تأمل * (خاتمة) قد أهمل المصنف أمورا كثيرة من خلاف مقتضى الظاهر منها الانتقال من خطاب الواحد والاثنين أو الجمع لخطاب الآخر نحو قوله تعالى قالوا أجئتنا لتلفتنا عما وجدنا عليه آباءنا وتكون لكما الكبرياء فى الارض يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فمن ربكما يا موسى وأوحينا الى موسى وأخيه أن تبوآ لقومكما بمصر بيوتا واجعلوا بيوتكم قبلة وأقيموا الصلاة وبشر المؤمنين يا معشر الجن والانس ان استطعتم الى قوله فبأى آلاء ربكما تكذبان ووجه حسن هذه الاقسام ما ذكر فى الالتفات لانها قريبة منه ومنها التعبير بواحد من المفرد والمثنى والمجموع والمراد الآخر وهذا بخلاف الاول لان الاول فيه استعمال كل فى معناه وفى هذا استعماله فى غير معناه نحو * اذا ما القارظ العنزى آبا * وانما هما القارظان وقفا نبك وألقيا فى جهنم وحنانيك وأخواته

بمنزلة الاصل والقدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى القدن

الاصل والقدن هو الفرع واذا كان المشبه به فى هذه المنزلة من المبالغة انجرت المبالغة الى الناقة حيث شبهت بقصر مطين بالسياع العظيم الذى بلغ فى قوته منزلة القدن وهو ظاهر فليفهم

الناقة صحيحان قلت لم ينفرد الزمخشرى بجعل عرضت الناقة على الحوض مقلوبا بل ذكره الجوهرى وغيره وحكمته ان المعروض ليس له اختيار والاختيار انما هو للمعروض عليه فانه قد يقبل وقد يرد فعرض الحوض على الناقة لا قلب فيه لانها قد تقبله وقد ترده وعرضها عليه مقلوب لفظا وعرض الكفار على النار كما قال ابن عباس رضى الله عنهما وهو الذى يظهر ليس بمقلوب لفظا للمعنى الذى أشرنا اليه وهو أن الكفار مقهورون فكأنهم لا اختيار لهم والنار متصرفة فيهم وهم كالمتاع الذى يتصرف فيه من يعرض عليه كما قالوا عرضت الجارية على البيع وعرضت القاتل على السيف والجانى على السوط فالنار لما كانت هى المتصرفة فى العود قيل عرضت العود على النار وهذا الذى قلناه غير ما قاله شيخنا وغير ما قاله الزمخشرى وحاصله ان الذى فى الآية قلب معنوى ولا شذوذ فيه والذى فى عرضت الناقة قلب لفظى وهو شاذ والحق ما قلناه ان شاء الله تعالى على أن ابن السكيت قال فى كتاب التوسعة فى كلام العرب تقول عرضت الحوض على الناقة وانما هو عرضت الناقة على الحوض وهذا يقتضى ان عرضت الناقة على الحوض غير مقلوب وان العبارة المشهورة عكس كلام العرب فقد خالف غيره نقلا ومعنى ﴿تنبيه﴾ قال الخفاجى فى سر الفصاحة ان قوله تعالى ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة ليس من القلب فى شىء والمراد والله تعالى أعلم ان المفاتح تنوء بالعصبة أى تميلها ونقله عن الفراء وغيره قال وكذلك وانه لحب الخير لشديد ليس المراد أن حبه للخير لشديد بل انه لحب المال لشديد والشدة البخل وانه لا قلب فى قول أبى الطيب

وعذلت أهل العشق حتى ذقته * فعجبت كيف يموت من لا يعشق

ليس معناه عجبت كيف لا يموت من يعشق بل معناه كيف المنية غير العشق أى الامر الذى تقرر فى النفوس أنه أعلى مراتب الشدة هو الموت ولما ذقت العشق وعرفت شدته عجبت كيف يكون هذا الصعب المتفق على شدته غير العشق وكيف يجوز أن لا يعم غلبة حتى تكون منايا الناس كلهم به وقال أيضا فى قول أبى الطيب الذى سنتكلم عليه فى علم البيان * نحن قوم ملجن فى زى ناس * انه استعارة كما قال غيره وان ابن جنى حمله على القلب وان المعنى نحن قوم من الانس فى زى الجن ﴿تنبيه﴾ أهمل

المصنف أمورا كثيرة من اتيان الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كل منها يصلح أن يكون من أبواب المعاني اذا اعتبرت فيه نكتة لطيفة * منها انتقال الكلام من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجمع لخطاب الآخر ذكره التنوخي وابن الاثير وهو ستة أقسام: الاول الانتقال من خطاب الواحد لخطاب الاثنين نحو قوله تعالى قالوا أجئتنا لتلفتنا عما وجدنا عليه آباءنا وتكون لكما الكبرياء في الارض الثاني الانتقال من خطاب الواحد الى الجمع كقوله تعالى يا أيها النبي اذا طلقتم النساء الثالث من الاثنين إلى الواحد كقوله تعالى قال فمن ربكما ياموسى الرابع من الاثنين الى الجمع كقوله تعالى وأوحينا الى موسى وأخيه أن تبوآ لقومكما بمصر بيوتا واجعلوا بيوتكم قبلة الخامس من الجمع الى الواحد نحو وأقيموا الصلاة وبشر المؤمنين السادس من الجمع الى التثنية نحو قوله تعالى يامعشر الجن والانس إن استطعتم الى قوله تعالى فبأي آلاء ربكما تكذبان ووجهه ماسبق في الالتفات وهذا القسم قريب من الالتفات لأن فيه الانتقال من أحد أساليب ثلاثة الى آخر وأقسامه كالالتفات ستة وليس التفاتا لان الالتفات الانتقال من أحد الاساليب الثلاثة السابقة وهي التكلم والخطاب والغيبة الى غيره * ومنها التعبير بواحد من المفرد والمثنى والمجموع والمراد الآخر والفرق بين هذا والذي قبله أن الاول لم يعبر فيه بمفرد عن جمع أو تثنية ولا عكسه بل استعمل كل في معناه ثم انتقل عنه لغيره وما نحن فيه عبر فيه بأحد الاساليب الثلاثة وأريد غيره وهو أقسام الاول التعبير بالمفرد وارادة التثنية وجعل منه الحاتمي في حلية المحاضرة قول الاعشى فرجي الخير وانتظري ايابي * اذا ما القارظ العنزي آبا

وانما هما قارظان من عنزة وانما قالوا كذلك لانهما صارا كالشيئين اللذين لا يغني أحدهما عن الآخر فانهما يعبر عنهما بصيغة المفرد إما في المسند كقولهم عيناه حسنة أو في المسند اليه كقولهم عينه حسنتان وجعلوا من هذا الباب * قد سالم الحيات منه القدما * على رفع الحيات أي القدمين على أحد الاعاريب ومنه:

ومية أجمل الثقلين جيدا * وسالفة وأحسنه قذالا

وقد ورد ذلك بين الشيئين وان لم يكن بينهما شدة اتصال مثل قوله:

ولكن هما ابن الاربعين تابعت * أنا بيه مردي حروب على بعد

أنشده الفارسي مع انه كان يمكن أن يقول ابنا وذهب ابن مالك الى أن ذلك ينقاس ومنعه غيره ووجهه الاشارة الى أن الشيئين امتزجا وصارا كالشيء الواحد. الثاني التعبير بالمفرد وارادة الجمع ووجهه ماسبق أنشد الحاتمي: وذبيان قد زلت بأقدامها النعل* وجعل منه استعمال من الموصولة لجمع ويوافقه قول ابن مالك انها في اللفظ مفرد مذكر وفيه نظر والظاهر أن لفظها ليس فيه افراد ولا جمع فلا يصح وصفه بواحد منهما قال وأنشدوا:

كلوا في بعض بطنكم تعفوا * فان زمانكم زمن خميص

ومنه وان الذي حانت بفلج دماؤهم * هم القوم كل القوم يا أم خالد

على أحد الاقوال. الثالث التعبير بالمثنى عن المفرد ووجهه ارادة التأكيد بتقسيم الشيء الى شيئين وتسمية كل منهما باسمه والاشعار بارادة تكرار الفعل وان الفعلين امتزجا وصار حضور أحدهما حضورا للآخر وجعلوا منه:

أأطعمت العراق ورافديه * فزاريا أحذ يد القميص

يريد رافده لان العراق ليس فيه الا رافد واحد وأنشد الحاتمي:

عشية سال المربدان كلاهما * عجاجة موت بالسيوف الصوارم

وهو غريب لتأكيده بكلاهما ومنه قول الحجاج ياحرسي اضربا عنقه ومنه قفا نبك ومنه القيا في

جهنم على أحد الاقوال الثلاثة ومنه

فان تزجراني يا ابن عفان أنزجر ✽ وان تتركاني أحم عرضا ممنعا

الرابع التعبير بالمثنى عن الجمع وجعل النحاة منه حنانيك وأخواته الخامس التعبير بالجمع عن المفرد مثل قولهم شابت مفارقه وقول امرئ القيس

يزل الغلام الخف عن صهواته ✽ ويلوى بأثواب العنيف المثقل

ومنه ومثلك معجبة بالشبا ✽ ب صال البعير باجيادها

ومنه على قول قال رب ارجعون السادس التعبير بالجمع عن التثنية ووجهه ماسبق الا أنه يجوز أن تكون قصدت المبالغة بتقسيم كل من الشيئين الى أشياء أو أن تكون قصدت المبالغة فى أحدهما بتقسيمه دون الآخر لان الجمع يحصل بثلاثة ومنه المناكب والمرافق والحواجب وانما هما منكبان وينقاس منه كل شيئين بينهما تواصل مثل ان تتوبا الى الله فقد صغت قلوبكما وجعل على التعبير بالجمع عن التثنية انا معكم مستمعون واذ تسوروا المحراب وقد ذهبت طائفة من الناس الى أن الجمع يطلق على الاثنين حقيقة بل وقيل على الواحد ولا تفريع عليهما وغالب ماسبق من الشواهد يمكن تأويله بما لا يكاد يخفى ومنها تذكير المؤنث وعكسه فالاول لتفخيمه كقوله تعالى فمن جاءه موعظة من ربه ولذلك يجوز تذكير كل مؤنث مجازى ومنه ✽ ولا أرض أبقل ابقالها ✽ لانه أراد تفخيم الارض فعبر عنها بما يعبر به عن المكان وبذلك ينجلى لك أنه لا شذوذ فى هذا البيت لانه انما يكون شاذا اذا أريد بالضمير المؤنث ويعود عليه ضمير الغائب مذكرا على الصحيح خلافا لابن كيسان فى المؤنث المجازى أما اذا تجوز بالمؤنث المجازى عن مذكر فانه يعود عليه ضمير الغائب مذكرا فليتأمل والثانى لارادة تسمية كل جزء منه باسمه كما سبق ومنه جاءته كتابى فاحتقرها اشارة الى أنه جاءه منه كتاب فى معنى الكتب المتعددة والنحاة يقولون أنثه على ارادة الصحيفة وقد يقال أحد اللفظين المترادفين كيف يراد بالآخر انما يراد المعنى سواء كان المعنى لفظا مثل لفظ الكلمة أو غير لفظ مثل زيد نعم قد يعطى أحد اللفظين حكم اللفظ الآخر وعلى ذلك تحمل قولهم أنثه على معنى الصحيفة والا فمعنى الصحيفة هو غير معنى الكتاب وعلى هذا المعنى تحمل هذا الباب الواسع فى العربية وهو اعطاء احدى الكلمتين حكم الأخرى فليتأمل ذلك فانه حسن دقيق. ومنها نفى الاخص والمراد نفى الاعم وعكسه ولو فتحنا هذا الباب لطال ولكن ذكرنا ما أشار اليه أهل هذا العلم ﴿تنبيه﴾ لعلك تقول غالب ماسبق أو كله من أنواع المجاز ومحله علم البيان كما سيأتى فالجواب أن الامر كذلك ولكن جرت عادة أكثرهم بذكر هذه الانواع فى هذا العلم فتبعناهم وتداخل علم البيان وعلم المعانى كثير والله تعالى أعلم

﴿تم الجزء الاول ويليه الجزء الثانى وأوله أحوال المسند﴾

﴿ فهرست الجزء الأول من شروح التلخيص ﴾

﴿ تمت ﴾